

حواشي
الشرواني وابن قاسم العبادي

على

تمت الحاجة بشرح للنهجا

لامن عبد الوهيد

﴿ الجزء العاشر ﴾

من حوائى العلامةين التهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشروانى تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ آجدين
قاسم العبادى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة حاتمة
المحسنين شهاب الدين آجدين حجر
الهيتمى الشافعى تزيل مكة
المشرفة تقمداً لله الجميع
وجته واسكنهم
فسح جنة
امين

﴿ وجملة تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشروانى فى أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادى فى آخر كل صفحة
مفصولاً بينهما بحدود وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشروانى

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الايمان)

(قوله بالفتح) الى قوله بما ياتي في المعنى الاقوله بالنظر لوجوب تكفيرها وما سأنبه عليه والى المتن في النهاية
 الاقوله وان توزع الى فرج وقوله وأبدل الى شرط الحالف (قوله لانهم كانوا الخ) تعليل لحذف أى وانما
 سمي الحلف بمنازلهم الخ عبارة عن المعنى وأصلها في اللغة البدالي وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تعاهدوا
 بأخذ كل واحد منهم بمن صاحبه سمي العضو باليمين أو فو وقوله تعالى لاخذنا من اليمين أى بالقوة اه
 (قوله فلتق به الحلف) من اضافة المصدر الى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله وادفع الخ) عبارة
 المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والا يلازم الحلف القاط مترادفة اه أى فى الحلف رشدى (قوله
 بالنظر لوجوب تكفيرها) أى والا فالطلاق عيناً أيضاً وحاصل المراد انه انما تكفيرا لافى مطلق اليمين حتى وردت
 اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لافى مطلق اليمين حتى وردت
 الطلاق اه رشدى (قوله تحقيق: مر الخ) وتكون أيضاً لتأكيد الأصل في الباب قبل الاجماع آيات
 كقوله تعالى لا تأخذكم الله باللغو فى ايمانكم الآية وقوله ان الذين يشتركون به عهد الله ويأملون بما
 وأخبار من الله صلى الله عليه وسلم كان يحلف لاو. تجلب القلوب ورواه البخارى وقوله لا تغزون قرى ثلاث
 مرات ثم قال فى الثالثة ان شاء الله تعالى ورواه ابو داود أسنى ومعنى زمنية وفى البخارى عن سم ماضيه ولا
 يخفى انه ليس المراد تحقيقه محله حقيقة حاصل لان ذلك غير لازم لليمين فلعن المراد بتحقيقه التزامه وما يجابه على
 نفسوا التعميم على تحقيقه وأما انه لابد منه فليستأمل اه (قوله يحتمل الخ) عبارة الرضى مع شره والمعنى
 تحقيق أمر غير ثابت قاضيا كان أو مستقبلا نقياً وأثباتا يمكننا كلفه ليدخلن الدار أو تمتنعاً كلفه ليعتقلن

(كتاب الايمان)

(قوله الحلف) قال المصنف فى شرح مسلم وقال الحلف بكسر اللام واسكانها ومن ذكر الاسكان ابن
 السكن فى أول اصطلاح المطلق انتهى ذكر ذلك فى شرح قوله عليه الصلاة والسلام المتفق سلعة بالحلف

(كتاب الايمان)

بالفتح جمع يمين لانهم كانوا
 يضعون أيمنهم بعضها
 بعض عند الحلف وأصل
 اليمين القوة فلتقو بها الحلف
 الحث على الوجود أو العدم
 سمي يميناً وادفعه الا يلازم
 والقسم وهو شرعاً بالنظر
 لوجوب تكفيرها لتحقيق
 أمر يستعمل

بما إلى وتعمية الخلف بصر
الطلاق بمنشأه علة التي
انقضاه كالم الرافعي غير
يعدوان نوع عنه يؤيد
تصريحهم بمرادفة الإلاه
اليمين تصريحهم بان
الإلاه لا يختص بالخلف
بأنهم هم مرقولهم الطلاق لا
يخلف به أي لا يطلب وان
كان في الحقيقة المذكور
فلذا يسمى بمنشأه الاعتبار
وحيث ذكرنا في النظر
لوجوب التكرير انه لا
ليسان اليمين الحقيقة لا
الحاكم لا التكرير فيهما في
التحقق المذكور ونفرج
بالتحقيق لغو اليمين لا في
والجمل نحو لأمون أو
لا أمعد السماء لعلمهم بقوله
الحنف فيمنه فلا انحلال
فيه بتعميم اليمين على
خلاف الاستصحاب معدن
السماء ولا تقيان الميت فانه
بمنسبته كغيره لا عالم
يقدر بوقت كغيره كغيره
وذلك لكونه مكرهة لا اسم
ولا تزدهد على التعريف
انهم مائة بالاولى والمجمل
فيه شائبة عند باحتمال
الوقوف وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الخلف تلك المنة
الاسم لعلمه باسماه البروة
وأبيل بمجمل غير ثابت
لربطه في الممكن والمنع
وأجوعوا على اعتقادها
وجوب الكفارة بالحنث
فوضو شرط بالخلف يعلم بما
في الطلاق وغيره بل
ومما يأتي من التخصيص

المستفادة كانت اليمين أو كذا يقع العلم بالحال أو الجهل به اه (قوله بما يأتي) أي في المتن (قوله بصر
الطلاق) أي كالتعلق اه عش (قوله غير بعد) أي لتضمنه المنع من الحلو على كنهين الخلف بالله
كذلك اه عش (قوله يؤيد) أي ما انقضاه كلام الرافعي (قوله أي لا يطلب) أو لا يكون الطلاق مدنولا
لحروف القسم أي لم يجر العادة به اه سدر (قوله أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في ان الراد لا يصح
أن يخلف به أي على صورة الخلف بالله نحو الطلاق لا يفعل كذا اه سم (قوله وان كان فيه) أي في الخلف
بالطلاق (قوله وحديث) أي حين أن يسمى الخلف بنحو الطلاق عنها (قوله انه لا يسان اليمين الخ) فيه
انما قلناه عن انقضاء كلام الرافعي وأيد مقضاه أن الخلف بالطلاق عين حقيقة أيضا أي شرعا اذ الكلام
في اليمين شرعا اه سم (قوله الخ) أي باليمين الحقيقة نحو الجوارح متعلقان بالالحاق (قوله في التحقيق
الخ) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اه سم (قوله نفرج) أي المتن في الغنى
قوله لا موقوفه لا لا الوشرط بالخلف وقوله يعلم المكلف (قوله نحو لأمون الخ) أي قوله والله لأمون
الخ اه معنى (قوله لعدم تصور الخلف في الخ) عبارة لغنى والاسم لثبوت نفسه فلا معنى له في نفسه ولا
لا تصور فيما لحث اه (قوله بذاته) أي بالنظر لذاته وان كان يمكن الحنف فيه بالصعود ذرا العادة فلو بعد
بأنه فعل لم يحسنه بل من كذا أه لا الظاهر انه يحسنه وتزعم الكفارة كآثر وشيئا المرزى اه
بجبري (قوله بخلاف فلامت) هذا المثل لا يظهر الا اذا كان المسامح يعني المضارع كما سم به انما قال
عش قوله بخلاف لأمون الخ أي ويحتمل في الطلاق اه (قوله ولا معدن السماء) أي عالم يفرق
العادة في بعضها اه عش (قوله ما لم يفرق) في وقت كذا الخ هذا لا يظهر بالنسبة الى المثل الاول ولو كان
يعني المضارع (قوله ولا تزدهد) أي صيغ لامت الخ (قوله لفهمه مائة بالاولى) فيمنه لان الاولوية
لا تعتبر في التعريف قطعا كما صرح به المعري كغيره في الكلام على عبارة الماويل في تعريفه لخصلة الكلام
اه سم عبارة السدس قوله لفهمه الخ قد يفهمه مائة بالاولى بالنظر للمكسب وعدمه ودها على
التعريف محل فلفظ الاوليان يقال في التعريف على العتق بقينا أو على تقدير وهذا وان كان هو المراد
لكنه لا يذم الالواد اه (قوله فانه) أي الخلف (قوله وأبيل الخ) بناء المفعول ومن أبيل الروض والغنى كما
مر (قوله بغير ثبات) الباعدا على الخ (قوله لا يدل فيه) أي في تعريف اليمين (قوله والمنع) هذا
هو المقصود ادناه والا فلا يمكن داخل في التعريف الاول أيضا (قوله على اعتقادها) أي اليمين على المنع
(قوله وشرط الخلف الخ) عبارة المعنى (تبيين) أهمل الله في ضابط الخلف اه (قوله وهو) أي ضابط الخلف
الطلاق ولا يلا وهو غير مكلف الاضبط ان يقال مكلف بخلاف الخ اه (قوله وهو) أي ضابط الخلف
(قوله مكلف الخ) مثل الآخر وسأني ما صرح به اه سم ومكره ظاهر ولو يحق ولعالمه بل ذكره بعده
أو عدم تصوره اه عش (قوله أي اسم) أي قوله وهي في النهاية (قوله أي اسم الخ) ولو شارك في حلقه
بين ما يصح الخلف به وغيره كونه الكعبة قاله وجه اعتقاد اليمين وهو واضح ان قصد الخلف بكل أو أطلق
القاصر (قوله الخلف) فاعلم وقوله الخلف مفعوله (قوله ثم مرقولهم الطلاق لا يخلف به أي لا يطلب)
كلامهم كالصريح في ان الراد لا يصح أن يخلف به أي على صورة الخلف بالله نحو الطلاق لا يفعل كذا (قوله
انما هو لسان اليمين الحقيقة) فيمنه انما قلناه عن انقضاء كلام الرافعي في اليمين شرعا (قوله في التحقيق المذكور)
ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اه (قوله لفهمه مائة بالاولى) فيمنه لان الاولوية
لا تعتبر في التعريف قطعا كما صرح به المعري كغيره في الكلام على عبارة الماويل في تعريفه لخصلة الكلام
الكلام (قوله والمنع) ما يتحقق (قوله وهو مكلف الخ) مثل الآخر ويصرح به ما سابق في هامش قول
المصنف أو لا يكلفه فمعلم عليه حث ولو كاتبه أو رآه أو أشار اليه أو غير ما قلناه اه (قوله لا تعتقد
الاذن الله الخ) * فرع * ذكر بعضهم انهم لا تعتقد فيما اذا قاله التعضي عن الله فقال فانه اذا قلناه

بين الله وعلوه هو مكلف أو مكران مختار فاصدح طرح صبي ومجنون ومكر ولا ع (لا تعتقد) اليمين (الاذن الله تعالى)

أى لم ذال عليها وان دل على صفة معها وهى فى اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانهم الاتعرف الا بمعنى صاحب مريد وود يصريح
 الزاج وغيره بالاذليل مصرح بذلك تيسر على الله عنه عند قوله وذلك فى ذات الاله (أو صفته) وسأنى فالاول بتسميه (قوله والله
 ووب العالمين) أى مالك الخلق لان كل (٤) مخلوق علامة على وجوده والحق الذى لا يوتى من نفس يده) أى قدرته بصره

كشفناه ومن تلق الجسمة
 (وكل اسم يخص به) الله
 (سبحانه وتعالى) غير ما ذكر
 ولو مشتق من غير اسمائه
 الحسنى كلاله ومالك يوم
 الدين والذى اعبده أو اوجد
 له ومقلب القلوب فلا يتعبد
 بمخلوق كنى ذلك للنبى
 الصبح من الخلف بالآباء
 واللامر بالخلف بالله وى
 الحاكم خبر من خلف بغير
 الله فقد كفر وقروا يتعبد
 أشركوا على ماذا قصد
 تعظيمه كتعظيم الله تعالى
 فان لم يقصد ذلك ثم عند
 أكثر اصحابنا أى تبعاً
 لنص الشافعى المصرح فيه
 كذا قال شارحوا الذى
 شرح مسلم عن أكثر
 اصحاب الكراهة وهو
 المعتمدون كان الدليل
 ظاهراً فى الامم قال بعضهم
 وهو الذى ينبى العمل به فى
 غالب الاصول لقصد تأله
 به اعظام الخلق ومضاهاة
 لله تعالى الله من ذلك علواً
 كبيراً وقال ابن الصلاح يكره
 بما لا يحسن شرعاً كائنى
 ويحسره على احسنه
 كالمطال وذكروا الماردى
 ان للجنس الخلف
 بالطلاق دون القاضى بل
 يميزه الامام ان فعله وى

نا كل وفيه نظر بل الى جهة اعتقادها وان قلنا بشكوه فليراجع (قوله شخص به الله) هذا يقتضى جعل
 الهافى به لاسم والظاهر خلافه اللهم الآن يكون لفظ الله بدلاً من الهافى لى ان الله فليأمل ثم رأيت
 ما يافى وذا شبه (قوله فلا يتعبد بمخلوق كنى ومالك الخ) فخرج بشرطه من بين ما يصح الخلف به وغيره
 كونه والكعب فالوجه الاعتقاد البين وهو واضح ان قصد الخلف بكل أو أطلق فان قصد الخلف بالمجموع
 فيه تأمل والوجه الاعتقاد لان جزء هذا المجموع يصح الخلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الخلف
 به (قوله بان معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره) لى ان هذا ليس بمعناه لظهور ظاهر بل معناه بغير الله به
 فلا يشار كفيه بغيره مع ان ما لم يكن ذلك الشارح فى حل المتن تكلف لاداعي اليمه اذا ابتاد لئلا يرجع

خبر ضعيف ما خلف بالطلاق مؤمن ولا يستعمله فى المناقق وادناه الباعلى المقصور يتناعلى ما تقرر فى محله الذى
 سلكه شارح لا ينافيه ادناه لهافى الوضوع على المقصور عليه فى قوله شخص بالله لما لم يأتى بـ على المقصور والمقصود عليه به يندفع
 فهو بمن حصر دخول الهافى المقصور فقط للمتن لان معناه لاسمى بغير الله وهو المراد اوصاف ادما فى الروضة بان معناه يسمى الله به ولا يسمى
 بغيره وليس مرادوه اولى القسم والنموذ ما يوصد ما ذكرته

لاداعي اليه اذ التبتادريس الارجوع اليهم من به على الله تعالى فالباعد اذ لم يفعلى القصور عليه كافي
 الروضة اه سم **(قوله وأورد على المتن)** أى على قوله لا تتعد الاذات الله تعالى الخ اليمن الغموس أى فانها
 بذات الله الخ لم تعتقد اه سم **(قوله وهي أن يحلف الخ)** عبارة الر وض مع شرحه والمعنى فان حلف كاذبا
 عالميا لم يصل ماض فهي اليمن الغموس سم بذلك لان الغموس صاحبها الاثم أى النار وهي من
 الكسائر كالورق في الخزاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الامعان الآية وتعلق
 الاثم لا يمنع وجوبها كافي الظاهر ويجب التز برأى اه **(قوله لآخر)** هو قوله بذات الله الخ وقوله الاول
 هو الاعتقاد اه عش **(قوله على أن جملة مقدم الخ)** وأشار الشهاب الرملى الى تصحيح هذا فى حواشى
 شرح الروض وذكر صور الظاهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن الباقى أنه لا خلاف في المسذهب
 في الاعتقاد هاهنا من قال من الاحباب ثم باعبر معتقد لم رد ما قاله أو حنفية أم لا كفارة فيها وانما أراد انما
 ليست معتقدة اعتقادا يمكن معه البر والحنث لا اعتقادا هاسم معتبة اليمن من غير امكان البر أو طالع ذلك
 فراجع اه وشيذى **(قوله قالوا بالاعتقاد)** أى اليمن الغموس وهو أى اعتقادها هو المعتد وظاهر
 فائدة ذلك في التعاليم اه عش وقرأ نفعان الغنى والروض وشرحوا الشهاب الرملى اعتماده ايضا
(قوله ظاهر) الى قوله واستشكل في المتن الاول والمصور وقوله غالباً الى قول المتن وحروف القسم في
 النهاية الاول ثم رأيت الى ربيع وقوله ولو سلمنا المتن وقوله والفرض الى المتن وقوله وما في معناها سائر
 وقوله ثم رأيت الى والقرآن وقوله وان نازع فيه الاسنوى وقوله كما قاله الخطابي وغيره **(قوله على الخ)** أشار
 به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه لان ريد به غير اليمن فليس يمين يقبل منه ذلك كافي الروضة
 كاصله ولا يقبل منه بذلك في الطلاق والعناق والايلاء ظاهر التعلق حق غيره فيقبل المستثنى منها لو أراد
 بها أى بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منها ارادة ذلك بالظاهر ولا باطنان اليمن بذلك
 لا يتحمل غيره فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرديه اليمن مؤول بذلك أو سبق قلم اه وقوله مؤول بذلك أى
 بارادة غير اليمن أو سبق قلم أى ان اقتضاه على ظاهره **(قوله لم أردهما سبق الخ)** وعكس جعل المتن على حذف
 مضاف أى لم أرديه متعلق اليمن وهو المحالوفه اه سم **(قوله في نحو بالله الخ)** أى من كل حلف بما يدل
 على ذاته تعالى فقط أو مع سبقت وليس المراد بفعله الحلف بما يدل على الذات فقط واحتمل بذلك من قوله بعد
 دون طلاق الخ اه عش **(قوله أردهما)** أى بالصيغة المذكورة **(قوله ثم ابتدأ الخ)** راجع لكل من
 قوله كباية أو والله الخ وقوله أو وثقت الخ **(قوله فانه يقبل ظاهر الخ)** أى حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة
 تدل على قصد اليمن لم يصدق ظاهر المعنى وروى مع شرحه **(قوله لكن بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق الخ)**
 عبارة المعنى والروض مع شرحه وما نحا قبل منه هنا أى في الحلف على شخص به تعالى ارادة غير اليمن
 بخلاف الطلاق والعناق والايلاء متعلق حتى الصغير به ولان العادة تحرم بأحوال الفاظ اليمن بلا قصد بخلاف
 هذه الثلاثة فصدقوا فيها بخلاف الظاهر فلا يصدق اه **(قوله دون طلاق وايلاء الخ)** صورته ان يحلف
 بالطلاق ثم يقول لم أرديه الطلاق **(قوله بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق الخ)** يعنى انما ذكر ههنا لاني
 تقاير في الطلاق وما بعده كما جرى في ايام اقل قال مثلاً أنت طالق وقال أردت ان تدخل النار لا يقبل ظاهر اه
 وشيذى بل أردت به حل النواقص لا وان يقول لبعده أنت حر ثم يقول لم أرديه العتق بل أردت به أنت كافر

اليهم من به على الله تعالى فالباعد اذ لم يفعلى القصور عليه كافي الروضة **(قوله وأورد على المتن)** أى قوله
 لا تتعد الاذات الله الخ **(قوله اليمن الغموس)** أى فانها بذات الله الخ لم تعتقد **(قوله وهي أن يحلف على ماض كاذبا الخ)**
 عبارة الروض فان حلف كاذبا عالميا ماض فهي اليمن الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه
 لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الامعان الخ ثم لا يجب فيها التز برأى انتهى **(قوله يعنى لم أردهما سبق الخ)**
 يمكن جعل المتن على حذف مضاف أى لم أرديه متعلق اليمن وهو المحالوفه **(قوله فانه يقبل ظاهر الخ)**
 كافي الروضة وأصلها لكن بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق وايلاء الخ عبارة الروض ويصدق

وأورد على المتن اليمن
 الغموس وهي أن يحلف
 على ماض كاذبا عالميا
 عين الله ولا تتعد الاذات
 الخ حيث اقترنت بالظاهر
 وكذا ما على الاصح ورد
 بانه اشتباه تشا من فهم ان
 المحصور والآخر والمصور
 فيه الاول وليس كذلك بل
 المقرر ان المحصور فيه هو
 الجزء الاخير فاعتقادها هو
 المحصور واسم الذات أو
 الصفة هو المحصور فنه فعنه
 كل عين معتقدة لا تكون
 الا باسم ذات أو صفة وهذا
 حصر صحيح لان كل ما هو
 باسم الله أو صفة يكون
 معتقدا لذاته على ان جمعا
 متقدمين قالوا بالاعتقادها
 (ولا يقبل) ظاهر اول
 باطنا (قوله لم أرديه اليمن)
 يعنى لم أردهما سبق من
 الاسماء والصفات الله تعالى
 لانها نص في معناها لا يتحمل
 غيره أمالو قال في نحو بالله
 أو والله لا فعلن أردت بها
 غير اليمن كباية أو والله
 المستعان أو وثقت أو
 استغنت بالله ثم ابتدأت
 بقولي لا فعلن فانه يقبل
 ظاهرا كافي الروضة وأصلها
 لكن بالنسبة لخلق الله تعالى
 دون طلاق وايلاء وصفتي

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغريبه (وما (١) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً الى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

في الحاصل الجدي مئلاوان ولي من وجهته ثم قول اورد به الاياه اه بجبري عن العشاء اوى والاوان
يصور نحو على ملاذزو حتى لاقلناه ولا اقل كذا (قوله فلا يقل ظاهرا الخ) مفهومة كشرح المنهج
والروض انه يقل منه ما هنا اه عش (قوله غايه) يحترز قول المصنف الا ترى سواه (قوله والى غيره
بالنقد) ليس مقابله قوله غالب الا ان ذلك مغرور عند الاطلاق ومهانا ليس مطلقا فليحفظ (قوله واكثر
عنه بقوله غالبا ولعله ما ذكره بقوله وما استعمل فيه في قول الخ ومع ذلك فشيء اه عش اى اعلان
المصنف ذكر ان اليمين بتعقده فلا يصح ان يكون محترزا او اجابا عليه لمقايده بقوله الابنية وكان الاول
شاملا للاطلاق مع ان يكون محترزا اه بجبري (قوله والى فيها الكمال) اى لا لعدم والى للمهذول يسيو به
يكون لام التعريف الكمال قول يز يد الرجز ترد الكمال في الرجز كذا هي في اسمها الله تعالى فاذا قلت
الرجز اى الكمال في معنى الرحمة والعالم اى الكمال في معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها)
اى بالاسماء المذكورة ولكن الانساب لقول المنبه ولقوله الا فلانه قد يستعمل الخ التذكير (قوله
بان اراده تعالى الخ) هذان بيان لمطوق الاستثناء وقوله بخلاف الخ بيان لمفهومة (قوله لانه قد يستعمل
الخ) اى يقبل ولا يكون مبيلا لانه الخ اه معنى (قوله في ذلك) اى في حق غيره تعالى مقدما اه معنى
(قوله بالاول) اى بالاختصار به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعنى يصدق في غيره تعالى (قوله قصده) اى
الغير اه عش (قوله بكسر اللام) اى قوله والاشتراف في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اى ولوعم غيره كان
اراد العالم البلى تعالى ونحضا آخر كالتى وغيثه اه عش وقد قدم عن س ما وافقه (قوله اشبهت
الكلمات) اى فاحتاج الى النية (قوله والاشتراف) اى بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله الخ)
ويبقى ان ثمة في الحرمة والقصد بذلك انى صلى الله عليه وسلم اه عش وقصة لفظ والفرق (قوله
اذ حجاب الانسان الخ) اى ويحرم اخلاقه عليه تعالى سواء قصده او اطلق وان كان عالما بكنهه اذ صدر عنه
يعرف فان عاد بالغير وز مشهده في امتناع الاطلاق عليهما يقع كثير من قول الغوام اتكثت على جانب الله
تعالى والوجه لى الله كالتقدم في الحقيقة اه عش (قوله فلا تتقدمون نوى الخ) سند كمر عن قريب
خلافه اه سم (قوله ولو سلمنا الخ) غايه (قوله والثاني) عطف على قوله بالاول بقسمه (قوله الفاتية)
الى قوله وان تاز على المعنى الا قوله فان اردنا ان نعلم وقوله ما لم يدرك بالاشتراف (قوله الفاتية) اخرج الفعلية
لخارج والى رقة فلا تتقدم بها كسر حبه الرافى واخرج السلبية ككونه ليس بيسم ولا جوهر ولا عرض
حيث لا ترى نسيان قاله اقصو لا يصدق في الطلاق والعناق والا يرام انتهى (قوله فلا تتقدمون نوى)
سأبقى في هامش الا مبتغى لافه (قوله والوصفة كوعظمة الله وعنه الخ) قال الزكشى المراد ان يكون مبيدا
على جواز اطلاقه الاشرى قالها بسم وفصل القاضي ابو بكر وغيره بين ما هو متصاف به وما لا هو متجوز
قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازل ابداه واجبال وجوده كالاثر عند القات ومنها السلبية
ككونه ليس بيسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم افرها شيئا او الظاهر انعقاد اليمين بها الاتم باذعة
متعلقة بانها تنهى ثم قال وانه اى وفى كتاب الحنفية لله قال لىسم الله لا فعلن فهو من ولو لم يسم الله فلا فلان
الاول من ايمان الناس به ما يقولون بسم الله ازل من عنده السور قال الرافى وذلك ان تقول ان قلنا
الاسم هو المسمى بالخلف بالله تعالى وكذا ان جعلنا الاسم صله وان اردنا بالاسم التسمية لم يكن معنا الا ان
يرد بالوصف انتهى وعبارته الرافى في آخر الباب وان بعضهم اى اخففة قال لىسم الله لا فعلن كذا فهو
يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا فلان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله اى ازل من عنده
السور وان تقول اذ قلنا الاسم هو المسمى بالخلف بالله تعالى وكذا ان جعلنا الاسم صله وان اردنا بالاسم
التسمية لم يكن معنا الا ان يرد بالوصف انتهى وكذا اردنا بالتسمية اللفظ
وبالوصف قول الوصف ولعل قول الزكشى السابق ولو وصفتها تعرف عن قول الوصف لله (قوله

لے سکتے

لا تفرغ الاستغارة ولو سلمنا ان الرئيس من أسماءه تعالى بناء على أخذها من نحو ربيع العرجان وموافيق
الرد (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا يشرك فيه وهو (صفة الذاتية

الردة (د) الثاني ويختص من الصفات بالاشركة فيه وهو (الصفة الذاتية)

لكن بحث الزركشي الاتعقاد بماتحادية متعلقة به تعالى اه وشدي (قوله كوعظمة الله الخ) قال
 الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى أزلياً وانه واجب الوجود ومنها السلبية ككونه ليس بجسم
 ولا جوهر ولا عرض ولا جهة ولم أرفها شأناً والتأخر انعقاد المؤمنين بالاتحاد متعلقة بالله تعالى انتهى
 وقال الرافعي وان بعضهم أرى تخلفه قالوا قال بسم الله فعل كذا فهو عين قولنا بصفاته فلا وإن
 تقولوا ذاتنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله وكذا إن جعل الاسم صلة وإن أراد الاسم التسمية لم يكن معنا
 وقوله بصفاته يشبهان يكون معنا إلا أن يرد به الوصف انتهى وكأنه أراد بالتسمية اللفظاً وبالوصف قول
 الواصف وقال ابن الصباغ في فتاوه لو قال وقد لله يكون معنا القول به تعالى وما قدر والله حق قدره أي عظمت
 وحكي ابن المنذر عن الشافعي فحين حلف بالقهر انه ليس بين إلا أن بنوه فيكون قال به أقول قال الزركشي
 فانظر القهر مصفة فعل أو ذات اه سم يحذف (قوله في السلك) عبارة الغني في السنة (قوله في المتن) خبر
 عن قول الشارح والثاني ما بينهما انهما اعتراض ومع ذلك تقولوا المصنف عن لاجل الحاجة اليه أصله لاستفادته
 من قوله ولا لاتعقد الا ذات الله تعالى أوصفت بل فيه علاقة اه عيش (قوله يمنع قول الناس) نائب
 فاعل أنت اه (قوله ورد الخ) عبارة الغني ومنع القرافي ذلك وقال المصنف ان عظمت الله المجموع من القات
 والصفات بالمعبر مجموعهما اه (قوله هي المجموع الخ) فيمنى اه سم عبارة عيش هذا قد يختلف
 ما تقدم من جعل الصفة في مقابل الذات مع تفسير الذات بأنها دل على القات ولوع الصفة اه عبارة
 القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد ذلك كان كذلك لم تصح اضافته أي لفظ عظمة الى الله تعالى لانه السلك لا يضاف
 لجزئاً أيضاً المعبر بالذات المتصفة بالصفات لا بالنامع الصفات اه (قوله وأجبر الصفة فتمنع) وأما
 أن يقول ينبغي عدم المتع وإن أريد بجبر الصفة عدم الوجود المتعدي للمتناوع له لاحتما لمعاني العلة أي
 فواضع له لاجل عظمته فان قيل القات تستحق التواضع لقائه فتناوص صفاته تأمله اه سم عبارة السيد عمر
 قد يقال فيحمل أن يكون لاه عظمته للعلية لاهة التواضع فعمول التواضع محذوف للعلم به تقدّمه فحينئذ
 فلا يحدو وروان كان خلاف الأولى من جعل الذات هي المتشأن فتمثل على ان حل التواضع على المبادئ ليس
 بمنع اه (قوله حكم الاطلاق) أي في قولهم سبحانه من قواضع كل شيء لعظمته عيش (قوله بما يفسر
 الخ) أي في قول المصنف والصفة كوعظمة الله الخ (قوله أن المراد بالاسم) أي في قولنا لا يصفه ذلك اسم
 الخ (قوله من صفاته الخ) والفرق بينهما في القات والفعل أن الأولى ما استحق في الأزل والثانية ما استحقته
 فيما لا يزال يقال عالم في الأزل ولا يقال ورثة في الأزل الا قوما باعتبار ما أوله بالامر أسمى ومعنى (قوله في المتن
 الآن بنوي الخ) قال الزركشي علم من استثنائه أن الصفات الفعلية تتخلق بالله وورق الله ووجه الله لا تتعد
 بها النبي و به جزم الرافعي قال بوجهه آداب الامام في واه الله وأطلق الجمهور عدم الاعتقاد بصفات الفعل
 لكن جزم الخلفاء في الخصال بأنها تكون عيناً ذاتاً وانتهى اه سم ويبدو عدم الاعتقاد بها تنقيده

كوعظمة الله الخ) أي لو قال وقد لله قال ابن الصباغ في فتاوه به يكون معنا القول به تعالى وما قدر والله حق
 قدره أي عظمته وحكي ابن المنذر عن الشافعي فحين حلف بالقهر انه ليس بين إلا أن بنوه فيكون قال به
 أقول قال الزركشي فانظر القهر مصفة فعل أو ذات اه (قوله بان العظمة تعني المجموع الخ) فيمنى (قوله) وأجبر
 الصفة فتمنع لائق أن يقول ينبغي عدم المتع فإن أريد بجبر الصفة عدم الوجود المتعدي للمتناوع له لاحتما لمعاني العلة أي
 فواضع له لاجل عظمته فان قيل القات تستحق التواضع لقائه فتناوص صفاته تأمله اه سم عبارة السيد عمر
 قد يقال فيحمل أن يكون لاه عظمته للعلية لاهة التواضع فعمول التواضع محذوف للعلم به تقدّمه فحينئذ
 فلا يحدو وروان كان خلاف الأولى من جعل الذات هي المتشأن فتمثل على ان حل التواضع على المبادئ ليس
 بمنع اه (قوله حكم الاطلاق) أي في قولهم سبحانه من قواضع كل شيء لعظمته عيش (قوله بما يفسر
 الخ) أي في قول المصنف والصفة كوعظمة الله الخ (قوله أن المراد بالاسم) أي في قولنا لا يصفه ذلك اسم
 الخ (قوله من صفاته الخ) والفرق بينهما في القات والفعل أن الأولى ما استحق في الأزل والثانية ما استحقته
 فيما لا يزال يقال عالم في الأزل ولا يقال ورثة في الأزل الا قوما باعتبار ما أوله بالامر أسمى ومعنى (قوله في المتن
 الآن بنوي الخ) قال الزركشي علم من استثنائه أن الصفات الفعلية تتخلق بالله وورق الله ووجه الله لا تتعد
 بها النبي و به جزم الرافعي قال بوجهه آداب الامام في واه الله وأطلق الجمهور عدم الاعتقاد بصفات الفعل
 لكن جزم الخلفاء في الخصال بأنها تكون عيناً ذاتاً وانتهى اه سم ويبدو عدم الاعتقاد بها تنقيده

وهي (كوعظمة الله وعزته
 وكبرياؤه كماله ووعده
 وقدرته وشيئته) وأرادته
 والقرض أنه أتى بالظاهر
 بدل الضمير في السلك (عين)
 وان أطلق لانه تعالى لما لم
 يزل موصوفاً به أشبهت
 أسماءه المتشابهة وأخذ
 من كون العظمة مصفوع
 قول الناس سبحانه من
 قواضع كل شيء لعظمته لان
 التواضع لصفة عبادة لها
 ولا يبعد الاالات ورودها
 العظمة هي المجموع من
 القات والصفات فان أريد
 بذلك هذا فصيح وأجبر
 الصفة فتمنع ولم يبينوا حكم
 الاطلاق ونظيره انه لا يمنع
 فيه وعلم بما يفسر به الصفة
 ان المراد بالاسم جميع
 الاسماء الحسنى التسعة
 والتسعين وما في معناها
 من سواء استحق من صفة
 ذاته كالمصباح أو نفسه
 كالحاق (الان بنوي بالعلم
 المعلوم بالقدرة المقدور)

و بالمعظمة وبابدها ظهوراً نأراها كان يزيد الكلام الحروف العادة عليه واطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة متشابهة في الكتاب والسنة فلا يكون عناناً للفتن كما يحتمل ذلك (أ) وتعتقد بكتاب التوراة بعض التوراتيين والالفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال بالحرف

المسبوحة يا مفسر متحققين
القرآن أو بعض التوراة
تعتقد عنه لانه كلام الله
ومن مستفاد الذات فانه
القاضي وينبغي ان تكون
للمسبوحة على الخلاف في
انه هل يحرم على المحدث
مسحه وهل تبطل الصلاة
بقرائه والجميع لا يحرم
وتبطل بوجه قوي علم
الاتقاده اه ورد تخريجه
بان المذاهب على المعنى
وهو كلام الله النفس بلا
شك وشم على الالفاظ ولا
جوهه بل بعد نسخها فالوجه
ما ذكره من الاعتقاد لم
يؤد الإغفال بالقرآن ما لم
يرده نحو الخطبة بالتصديق
ما لم يرده وروقه وجلده وان
تأخر فيه الاستوى لانه عند
الاطلاق لا ينصرف عرفاً
الإيمان من القرآن ومنه
يؤخذ انه لا فرق بين ان
يقولوا نصف أو وحق
الجميع (ولو قال وحق الله)
أو وحسبه لا فعل انما
فعلت كذا (فيمين) وان
أطلق لقبه باسمه فيها
ولانه معناه وحقيقة الالهية
ثم قال جمع لا يبع الاطلاق
من حرق والا كان كلمة
وغيره بينه وبين ما يأتي اه
لا فرق بين الجرح وغيره بان
تلك صراحة على وثوقها
الصرف بخلاف هذا كما

قال (الأن يريد) بالحرف (العبادات) فلا يكون معنا تعديلاً بل يطلق عليها وتخصيصاً كلامهم الا في الدعوى ان العباد
العقاب المثلثة المثلثة صراحة في المين وغيره بان أسماه الله تعالى توفيقه تعالى الاصم ولم يردش منها إلا في روافد تعديله كما قاله الخطابي
ويحتمل وان اعتدوا عنهم بانهم إنما استحسنوا هذه الالفاظ من الجلالة والروع التي هي عين الإيمان الغموس ويجب ان يهتم بحرفي ذلك على مقابل

أى فى اليمين **(قوله المشهور)** الى قوله به هو الاصل فى النهاية الاقوله وزيد الى وبدأ **(قوله المشهور)** وغير المشهور كالانف الممدودة وهما التسمية اه شوى **(قوله موحدة)** الى قوله ويظهر فى التاني الاقوله أى الى وبدأ **(قول المثنى كاتبه هو الله الخ)** ولو قاله القاضي قل والله فقال بالله بالمتنة والرجل من بحسب عينا الخ القصة الخلف وقصة التعليل أنه لا يحسب بمنزلة قوله قل بالله بالمتنة فقال بالله بالوحدة أو قل بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد كرمته عن بعضهم ما ينفى منظر بل الوجه استعداده وان قلنا بتكوة فليراجع اه **(قوله فنه)** أى القسم **(قوله حوالج)** أى لفظ الحلالة **(قوله وزيد الخ)** عبارة التاني وزاد المحامي والشيخ أو لم يدل على الثلاثة لافيدل الهمزة وسبأنى أنه كناية اه **(قوله وهو الله)** كانت أصله ألف قبل الحلالة فكسفت فلما لم كان الظاهر أنه غير سديد ثم رأيت الراى شارح الانفسه تعقل عن بعض مشايخه أن حروف الجر خمسة أقسام قسم على حروف كالباء واللام وقسم على أقل من حروف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظ المظلمه فتعوقالت أنه لا فعل كان ألف وصل فلما أنسمه قطع وصلوا ريث وصل بعد ما كان لا يثبت وصل فزاد في صفتوهى أقل من حروف اه سدد **(قوله المحذوف)** الأولى التفسير **(قوله انما مبدلة منها)** أى كائى ثوابت أصله وارثا به يحيرى **(قول المثنى وتخصص التاء الله)** لان الباعلة كانت الاصل فى القسم والاولى منها والتاء بلمن الواو اضاف نصير فها عن البدل والمبدل منه فلم يدخل على شئ مما يدل على اسم الله قال تعالى والله تفتؤذ كر يوسف قال ابن انشباب ان التاء ان ضاق نصيرها ولم تدخل الا على اسم واحد فقد ورد لكها فى اختصاصها بأشرف الاسماء وأجلها اه معنى **(قوله وتالرجن)** وتخصه الله اه نهاية **(قوله الانبة الخ)** وقافا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة فلا تدخل على غير لفظ الله أى لغتولا يقال قولك وقال ابن مالك سكتى الانشش تريا الكعبة وهو شاذ وأما من جهة التشرع فانه لو قال تالرجن أو الرحمن انقذت عنه كجاءه البقيى ونجا به الله استعمل شاذاً فإن أراد غير اليمين قبل منه وكذا قوله بالله بالوحدة والله لا تفعل كذا وفى غير اليمين كوثقت بالله وأعصمت أو والله المستعان لم يكن عينا اه وهى صريحتى ان الاطلاق كالشعوى أنه لا فرق بين المسموع وذوقه وغيره فى الاعتقاد **(قوله هما)** أى تريا الكعبة وتالرجن أى ويوهما وان لم يسمع كما مر تفاعن المفسر **(قوله)**

تؤرفها الخ بحث والثانى ان ما هنا لو لم يكن صريحا لاحتاج الى تبيين كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث أيضا لا يقال المراد فى صراحة معتمد عدم الجبر لا نقول لمارأيت التفاوت بينهما فى الجبر وغيره على الصراحة وعدمه لو جبر اذ صراحة احتماوعدهما باعتبار أنهما مع قطع النظر عن الجبر وغيره واللام يأتى ذلك الترتيب وقد يجب بان واحد من الوجهين انما هو الأول والصراحة فى اليمين على أنه يتوى به معناه وكلام المصنف اللفظ المقسم به فى معناه فليس نظر الامم لو كان كذلك لم توقف اليمين على أنه يتوى به معناه وكلام المصنف صريح فى خلافه لأنه لم يستثن اذ اذ العبادات فدخل الاطلاق ثم قد يجب بان المراد الصراحة للنصوص لا يقال الكايات فليست اه **(قائده)** فى فتاوى البوطى مسئلة رجل حلف بشهادة أو يشهد الله أو اضاف قوله وحق هل يشهد عيني وتلقاه كذا فتارة اذ احدث أم لا وماذا حلف بالجانب الرضيع وأراد به الله الجواب لا نقل عندي فى ذلك الذى يظهر فى شهادته يشهد الله ليس يمين وفى الاذ كل كذا وفى ما يشهد فى كذا فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يشور عن اليمين فعدل الى قوله شهد الله فيقع فى أشد من ذلك ان حيث أنه ينسب الى الله أنه شهد الشئ وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا الرض اليمين وحق شهد الله الله ان أراد بشهد المصدوق يكون معناه وحق شهد الله أى علمه فيكون والخالفة هذه عتلاؤه خلف العلم والاطلاق الفعل وأراد المصدوق شاع قوله تعالى هذا يوم ينفع اصادقين أى يوم ينفعهم واذا حلف بالجانب الرضيع وأراد به الله فهو عين بلا شئ انتهى وتقدم فى الصفحة السابقة عن أفز وعتلاؤه ما قاله فى الجانب الرضيع بالله بالتحفة قال فى شرح الرض ووجه كونه عينا بخلاف المندى وكأنه قال ما قوم أو لرجل ثم استأنف اليمين انتهى ان حكمه ما لو اذ قد يقضى أنه كناية مع اللدقيقة لانه ظاهر قوله السابق وزيد الى رابع اليمين انما صريح

الاصح المصطلح المذكورة
(وروى القسم) الشهورة
(باه) موحدة (وواو زناه)
نوقية (كلمته والله والله)
فهى صريحتى فمروا
نصب أو روى أو سكن لان
اليمين لا يمنع الاعتقاد وزيد
وابع وهو الله أى بناء على
ان اللفظى الجار ما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عرض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء الاصل فى
القسم لغتولا اصح فتعولها
على المظهر والمخبر ثم بالواو
لقرنها من حيث جابل قبل
انما مبدلة منها ولا يأنى
من التاء لانها وان اختصت
بالمظهر ثم الحلالة وغيرها
ولانه قبل ان التاء لمبدلها
(وتخصص التاء) النوقية
(بالله) أى لفظ الحلالة
وشذرتوب الكعبة وتالرجن
ويظهر انها لا تعقد بها
الابتداء فى اطلاق الاعتقاد

يهما وجعله واردا على كلامهم فقد ابدوا بكفى في احتياجه لانه يشذوذون منهم بالله بالتحقيق فوافقه ما افعلوا آية بالاستهتام قبل سواه
ويحتمل ان الله بالاطلاق العام فصل الاختصاص عما تدخل على المقصور فيقتضي ان الجلالة لا تدخل عليها والواو والباء موهومان في المقادير
اه وليس في محله لاسرها ما تدخل على (١٠) المقصور عليه ايضا بل هو الاصل السالم من الجواز والتشبيه كاسم (ولو لانه) مثلا فاعلم

كذا ويجوز مدال لافيه وعده
اذ حكمهما واحدا (ورفع
أو نصب أو جر) أو سكن أو
قال أشهد بالله أو لعمر الله
أو على عهد الله وميثاقه
وخمسه وأمانته وكفائته
لا فعلن كذا (فليس بين الـ
بنية) القسم لاحتماله تغير
احتمال الظاهر ولا ينافيه
في الاولى صحة ذلك نحو اذ
الجبر يحذف الجار وبقاء
عنه والنصب يتبع الحذف
والرفع يحذف الجبر أي الله
الحق به والسكون بجره
الوصل مجرى الوقف على
ان هذه كلها لا تقبلون شذوذ
بل قبل الرفع لمن لكنه غير
صحيح كالتحرير وقيل يشرق
بين محو ويحذف رديانه
حيث لم يتو اليه بين سواي
غيره في احتمال انقلبه
بشديد اللام وحذف الالف
لغير وان نوى به اليه لان
هذه كتبت في الجلالة انتهى
الطوبى ذكره في الرونة

وهو مخوف ان يعرض معنى
ونظرا لان اول سئلنا الله
هي غير يستجد في الاستعمال
العرفي فلا يعول عليها وازم
انما شاع في المذهب سواها
في السنة العوام كاصح به
غير واحد لا يعرف بالشيوخ
في السنة (ولو قال) ان ثبت

أو أقسم أو حلفت أو أحلف) أو آليت أو أولي (بالله لا فعلن) كذا (فبين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها مجتمعا وآية (قوله
بنيتها (أو أطلق) للعرف المذكور وبما عارض شهادته أو أشهد بالله فانه يحتاج لنية اليه لانه لم يشتر في اليه نعم هو في اللفظ صريح بكسر الميم
حذف بالله فاعلم وان نوى اليه (ولو لم يقتض) بمحاذ كرت (خبر ما ضا) في نحو أقسمت (أو استقبل) في نحو أقسم (صدق بانها) فلا يلزمه
قبل قول المحقق في التبيين بيان بالاعتلال كآي اه

(قوله في نحو أقممت) أي مما بصيغة الماضي (قوله في الأخيرة) أي أسألك بالله الخ بمعنونه أنه لو قال والله تعمل كذا أو لا تفعل كذا أو ألقى كان عينا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك بالله الخ اه عش (قوله بنيد) الخ قوله وظهر ضعفه في المعنى الخ قوله وقال في المتن (قوله وقال - ما الخ) لهوا رواه عنه الأفاقي بمصنوعه من الكثرة على الحال ما عهده عش (قوله وأعين الخطاب) كان نصبه عليك ما عهده بالله اه عش (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أي في هذا التقصيل أي هو عين وان لم ينو عين نفسه بقية نية التوجيه لغيره اه وشدي عبارة عش قوله ان حلفت عليك ليست الخ أي فأنما تكون بعنوان لم يقصد به عين نصب بل ألقى اه (قوله وأليت) أي وان لم يذكره فمما اه وشدي وكان الأولى للشرح ان يقول أو أليت كما في النهاية (قوله ويكره) الخ قوله يكسر في المعنى الخ قوله في غير المكروه (قوله ويكره ود السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه وجوبه بان الغرض من إعطائه تعظيم ما أسأله اه عش (قوله أو أوجبه) كسألك بوجهه اه عش (قول المتن) قال ان حلفت الخ (عروغ) * لو حلف شخص بالله فقال آخر يعني في عينك أو يلزمي ما يلزمك لم يلزمه شيء أو نوى به اليمين لخلاف ذلك عن اسم الله تعالى ومقتضى صفاته وان قال اليمين لا زمتك لم يلزمه شيء ونوى لمس وإن قال أيمان البينة لا زمتك وهو يبعد عما يحتاج إلى البينة كان حلف عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فن بعده بالصفة فلما نوى الحاجة وتباعد عما لا يشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعناق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لأن الصريح لم يوجد والكناية تتعلق بما يضمن إيقاعا فاما في الالتزام فلا لأن بنوى الطلاق والعناق لم يلزمه شيء لأن الكناية لا تحل فيه محالوا قال ان فعلت كذا فإيمان البينة لا زمتك بطلانها وصحتها وجوبها وصحتها في التهمة ان الطلاق لا يحكم به لأنه لا يصح التزامه والباقي يتعلق به الحكم الإلهي في الحج والصدقة كتنزيل الحج والغضب اه معني عبارة ومقتضى التسمية وان حلف رسول الله تعالى فقال آخر يعني في عينك أو يلزمي ما يلزمك لم يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعناق ونوى لم يلزمه شيء الخ الخوف ان قال إيمان البينة لا زمتك لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعناق لم يلزمه شيء قال ابن النقيب شرحه وأعلم ان معنى يعني في عينك على ما حكاه ابن الصباغ أنه يلزم من أن حلفت عليك ما يلزمك فان كان الشئ قصد ذلك كذا كره لك ليعرف أنه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه وان قصد أنه يلزمه عن الكثرة أو الطلاق أو العناق فهم موصوفان بمتباينتان لكن في كلام المتن ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثالثة دون الأولى فان قال يعني في عين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعلق به حكم لان التعلق وجد من غيره فلا يجعل كتابه عنه وعلى هذا قال الأثرية أشركت مع امرأته فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق وأراد المسركة في الطلاق عني ان وقع الطلاق على ثالث فأنشركت يكتفا مع اه وفي التهذيب ما لو اوقف في الصورة الثانية فإنه قال ولو طلق جلد زوجته بالطلاق وحلف فقال يعني في عينك أو أيمان امرأته فطلق كراهة أو أنشركت يكتفا وكذلك ان أرادني طلق أو أيمان امرأته فطلق كراهة فان حلف طلقه وأما الصورة الثانية فلم يتعرض للرافع لها اه كلام ابن النقيب قال عروغ لو قال لن يحلف يعني في عينك أو أيرادا إذا حلفت من رتبنا الفخذ لم يصرفنا ذلك ساء لك بالله أو بالطلاق والعناق فليز به أي لأنه حيث ذكره قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعناق ان قوله العنق لازم في ذلك لكن سألني أوائل الخوف ان الشارح ما صممه أي في نزع العجاج ما يعتاد على السنة للناس العنق يلزمي أو يلزمي حتى عدى فلان أو العنق لا أفضل أو لا فعل كذا فان لم ينو التعلق فلفظ نواه يقتضي بزمه من حاله ان العنق لا يحلف به إلا على وجه التعلق أو الالتزام فيصير كلام التسمية ذلك وكثره فإيمان البينة كقوله فإيمان المسلمين فإفاته في شرح العروض (قوله

ولو في نحو أقممت بالله لا وشتك (على المذهب) لا احتمال ما يدعيه بل ظهوره ولو عرفت أنه عين ما قبل في نحو أقممت جرمها (ولو) قال لغيره أقممت عليك بالله أو أسألك بالله لتعقلان كذا (وأراد عين نفسه عين) لصلاحية اللفظ لجمع اشتماله على السنة حمله الشرع وكأنه في الأخيرة ابتداء الحلف بقوله بالله ويندب للخطاب إيراد في غير معصية وبظهر الحاق المكروه بهما رواه بتصريحه ما به ان كسر الحالف وقال أجد بل الخطاب (والا) يقصد به تقصيل الشفاعة أو عين الخطاب أو أطلق (فلا) تنسقه اليمين لأنه لم يحلف هو ولا الخطاب وظهر ضعفه حيث سوى بين حلفه وغيره فصار لهما أن حلفت عليك ليست كاتمت وأليت عليك ووجهان هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره ود السائل بالله اه ووجهه غير المكروه والسؤال بذلك يكسر (ولو) قال ان فعلت كذا فإيمان

يهودى) أو نصراني (أو يرمي من الاسلام) أو من الله أو من النبي أو مستحل الخمر (فليس بين) لاستفاه الاسم والصغرة لا كفارة فاحتتم
يحرم ذلك كجاني الأذى كركفاره ولا يكفر به (١٢) ان قصد تعبد نفسه عن الحروف عليه أو أطلق فان علق أو أرا الرضا بذلك اذا فعل كسر
حالا ولو كان مثلا ولم يعرف

لغير ذلك انه لا فرق بين ان ياتي بهذا اللفظ أو بمعناه وان قصد انه يلزم من الكفارة أو الطلاق والعاقبة فيما
صورنا من بياننا لكن في كلام المتولي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فانه قال
اذا قال بمعنى في عين فلان وكان فلان قد خطف والطلاق والعاقبة لا يتعلق به حكم لان التعليق وحدهم غيره فلا
يجعل كتابه عنونه على هذا وقال لانه انه اشركتكم امرأه فلان وكان فلان قد فعل الطلاق وأراد
المشار كتنفي التعليق بتلك الصفة لم يكن له حكم وان أراد المشار كتنفي الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك
فانتشر بكتفائه مع اه وفي التهذيب ما وافق في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق
وحنث فقال وجعل عيسى في عسل أو أرا ان امرأته تطلق كراماً إلا أن طلقك وكذا ان أراد مني طلق
الآخر امرأته تطلق كراماً أنه فانما طلق مني طلق طلق هذا هو الأمر الثاني فيتعلم تعرض الرافعي لها
انتهى كلام ابن النقيب ثم قال فرع لو قال فلان يحلف عيسى في عينك لو اراد اذا حلفت صرتم ساعداً مثلك لم يصر
ساعداً اذا حلف ذلك سواء كان بالله أو بالطلاق والعاقبة انتهى وقوله ونوى زمنا من الحلفاء لا نه حيث
ينزه قوة الطلاق لا يزم وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعاقبة ان قوله العلق لازم في ذلك لكن سيأتي
أوائل النذر قول الشارح ما قصه منه أي نذر الجبايع ما يعتد على أسنة الناس العلق يلزم سيأتي أو يلزم
علق عيسى فلان أو العلق لا أفضل ولا فعلت كذا فان لم ينو التعليق فلفظ وان نواه تخيير من ماحصله ان
العلق لا يحلف به الا على وجه التعليق أو الا لتمام فحصل كلام التنبيه على ذلك وتكفوه فاعان البيهقي قوله
فاعان السليمين كفاه في شرح الرضاه (قوله أو نصراني) ان قوله واجب في المعنى والى قوله وفسره
في النهاية الاقوية ايمان الودا لم يكفر وقوله وأوجب الجواحد فهم وقوله على الله الحائلت (قوله أو من النبي)
أي أو من الكتب وتؤكد ذلك اه معنى (قوله أو مستحل الخمر) الاسباب قد علق على أن يرى ما الخ (قوله وان
حنث) أي فعل ما منع نفسه منه اه ع (قوله ذلك) أي التلقا بما ذكر (قوله فان علق) أي الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك أي الكفر اه نهاية (قوله مثلاً) أي كان غايه وتعذر ما اجتهه اه
معنى (قوله الواجب) عبارة عن المعنى والواجب في الاذكار اه (قوله ان يستغفر الله) أي كان يقول استغفر
الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وهي اكمل من غيرها اه ع (قوله وأوجب الخ)
عبارة عن المعنى ولا يخالف ما في الصحيحين من حلف بالاذن الجلالة بحول على الذنب وان قال صاحب الاستقصاء
بوجوب ذلك وتجب التوبة بمن كل معصية وبين الاستغفار من كل تكلم بكلام مقيع اه وبعبارة سم لا يقتضي
ان عدم استحباب ذلك على الاول لا ينافي وجوب التوبة بلامن الا لا توقف على ذلك اه (قوله لانه يستغفر الخ) أو
هو أي ما هنا يحول على الاتيان بالشهد كافي رواية أمرت ان تأتلي الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله فنهما) أي كلفي الشهادة (قول المتن بلا قصد) أي لعناها اه معنى (قوله كيلي) أي التي في المعنى الا
قوله وهو ظاهر أي ولو قصد وقوله وأمره الى لا يقبل (قوله وعقدت) مبتدأ وقوله فيها أي لا بصمت وقوله
قصدت تخبر على حذف أي التفسير به (قوله وفسره) أي تفسره صلى الله عليه وسلم لغو اليمين بلا والله وبلى
والله عبارة عن المعنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على الجمع ما هو قال
لا والله وبلى والله وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغوا والثانية مستعجلة لانها الخ (قوله حتى لا ينافي
قول الماوردي الخ) عبارة عنها ولا فرق في ذلك بين جعله لا والله وبلى والله مرة واحدة أخرى وهو كذلك
خلاف الماوردي لان امرض عدم قصد اه قال الرشدي قوله مرة وقوله أخرى الاولى حذفها اه (قوله
ولو قصد) أي المتن في النهاية الاقوية وأمره الى وليس (قوله وليس منه) أي من لغو اليمين (قوله وأمره شارح)
وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يقتضي ان عدم استحباب ذلك على الاول لا ينافي وجوب التوبة بلامن الا لا توقف

قصده حكم بكفره حيث لا
فر بينه فعمله على غيره على
ما اعتد الاسنوي لان
اللفظ وضعه بقصد موقوفة
كلام الأذى كركفاره وهو
الصواب واذا لم يكفر به
أن يستغفر الله يقول لا اله
الا الله محمد رسول الله وأوجب
صاحب الاستقصاء ذلك
نظر النصيبين من حلف
باللذات والعزمي فخلق لا اله
الا الله وحدهم أشهدنا
لا يدل على عدم وجوبه في
الاسلام الحقيقي لانه يستغفر
فيهم للاحتياط ما لا يتغير
في غيره على انه في الأولى
ان ياتي هنا بلقطاً أشهد
فيهما لم يعد لانه اسلام
اجماعاً على انفسه حذفه
(ومن سبق لسانه الى
لفظاً) أي اليمين (بلا قصد)
كسبلى والله ولا والله في نحو
غضب أو صله كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤاخذ ذكرك الله بالغوئي
أعناكم الآية وعقدت
فيها قصدت لا يتوكل
يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم وجمع الله صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وقصره ابن الصلاح بان
المراد بها البذل لا الجع
حتى لا ينافي قول الماوردي

كذا

لوجع انعتبت الثانية بلامن استرداك فكانت مقصودة وهو ظاهر ان علم الله قصد ما كذا ان ثلث لان الظاهر اه

قصدها ما اذا علم أنه لم يقصد ما فاضعناه لغو ولو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه لغيره فهو من لغوها وجعل من صاحب الكافي ما اذا فعل
على صاحبنا وأراد ان يقوم فقال والله لا تقبل وأمره شارح قال لانه بما فيه البلى اه

وليس بالواضح لانه ان قصد العين فواضع أو لم يقصد ما فعل ما مر في قوله لم أرد به العين ولا تقبل ظاهر ادعوى القهر في طلاق أو اعتق أو ابلاء كما مر (وتصح العين على ما مضى) كجاءت كذا أو غفلت ما جاء (و) على (مستقبل) (١٣) كذا فعلن كذا أو أفعله القهر الصحيح والله

أعز من غير بشا (وهي) أي العين (مكرهه) لقوله تعالى ولا تعبدوا الله عريضة لا تعبدكم إلا لتكرهوا من الخلف به وروى ابن ماجه انما الخلف حدث أوندع وهذا هو الأصل فيها كما أفاده قوله (الأي طاعة) من فعل واجب أو مسدود وترك حرام أو مسدود وترك اتباع القهر السابق والله لا عذر من ريشا ولا الخلفه كترك كذا كذا كقولته صلى الله عليه وسلم قوله لا عمل الله حق فلو أوفى عليه أمر كقولته وإن لم تعلم ما علم لنفسكم فلا تلوكم بكم كثيرا والأي دعوى عندهما كهم فلا يكره بل قال بعضهم بسن وانما يبعث النبي الأتباع إن كانا بين يدي الحديثين ولا في الخبران فسد صوت المستغفلة عن الحرام أو وطلعه ومع ذلك فتعسف من النبي وتعليه أسكن كاهو ظاهر (فان خلفه على ترك واجب أو فعل حرام عصى) بالخلف ثم لا يعصى من خلفه على ترك واجب والخلف عليه أو يمكن سقوطه كالقود يسقط بالعفو كما بعثهم بالبقيتي واستدلوا بهما بقرول أسس بن النضر والله لا تنكسر ثنية الربيع (ولم يخلت) لان

كأنه ألقى كاسمر (قوله وليس بالواضح الخ) عبارة النهاية وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو دخل الخمر فظهر لانه ان قصد العين الخ (قوله فعلى ما مر الخ) أي فتعسف ما لم يدفعه اه عش (قوله ولا تقبل ظاهر الخ) مفهومه انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله كاسمر) أي على ما مر في شرح ولا يقبل قوله الخ من الله ان وجدته غير متقبل ولا فلا اه عش (قوله البمين) الى قول المتن أو تركه متدوب في الغنى الأقوله وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله كجاءت) الى قول المتن أو ترك مسدود في النهاية الأقوله أي لا تنكروا الى المتن وقوله وانما يحصل الى المتن وقوله لكن إلى ولو كان (قوله) لقوله تعالى الخ ولا وه بما يعجز عن الوفاء به قال الشافعي ما خلفت بالله صداقا ولا كاذبا به ومعنى أي لا قبل البلوغ ولا بعده عش (قوله وهذا هو الأصل الخ) عبارة الغنى (تنبيه) كان الأولى للعصف أن يقول في الجملة كافي الخمر وانما يصح كاسمافي كلامه من باب ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تنجس به (قوله) والاحكام أي فلا تنكره اه سديع (قوله والأي دعوى الخ) وضع للمراد منه قوله وفي الأخير الخ اه سم (قوله فلا تنكره) أي ان كانت الدعوى صفا اه معني (قوله في الأولين) أي لتو كيدوا التعظيم (قوله وتعليه الخ) قد يقال التعليل في العين ما بالاولاه كقولهم للتبادر منه ولا سبل اليه الابد التصرف فيقع المستخلف في العصبية بالتصرف واما بالتعليل فبما هو قول وقد لا توافق عليه في عما نه حق واما بالاحتجوى لا تعسف التصرف التام فليست ثم تصور فذلك مملكا ما ما ينكره به واما القدر فكما هو واضح سديع (قول) المتن فان خلفه على ترك واجب الخ ولو خلف على فعل واجب أو ترك حرام أو طاع باليمين وعصى بالخلف وعصى به الكفارة اه معني (قوله أو يمكن سقوطه الخ) عطف على الكفاية لا على ما يعين عبارة الغنى واستثنى البقيتي من الصورة الأولى مستثنى من الأولى الواجب الذي يمكن سقوطه كاتصاص بعد الحكم فانه يمكن سقوطه بالعفو التام والواجب على الكفاية كقولهم لا يسلي على فلان الميت حيث لم تعين عليه فانه لا يعصى م ذا الخلف اه (قوله ثنية الى بيع) الربيع لم امر أو واجب عليها ذلك بغيره منها اه عش (قول المتن ولزمه الخ) انظر في تحقيق حيث في فعل الحزم هل هو الموت أو بغيره على أن لا يفعل نظر والاقرب بالاول ولكنه يجب عليه المزم على عدم الفعل والنذر على الخلف ليعلم بذلك من الأثم وانما تصيب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يجعلها به بالخلف مسلوعة لغيره ما يمكن اه عش (قوله لا احتمال موته قبله) أي خشيته بعجزه عنه فلا حث اه سم (قوله من صدقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمتها وتضع فائدة هذا الطريق فيما اذا خلف على عدم الاتفاق فسد ثمنه تغير تكس هذا الطريق الى انقضاء ما حث لا يثبت في اذا طالبته بخصوص النفقة وامتنع من قبول القرض وقبول الصداق أو طالبته بها انما كان كذا أو غفلت في أن يلزمه الدفع وان حث فليست اه سم عبارة السديع وليست في هذه المستثنى لان ما ذكر ليس فستقسطا للوجوب فهو ما ذكر أم بترك الواجب ثم لو بدى التصور مراروا هامن نفقة كل يوم بعد استقرارها وفي شي أو لا وفي أم التأخير ثم ان نفوته بنفقتها سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع من طاعت النذر يصح بالعدم وقبول الخلفه ثم أي يفتى بعد قسمة نسبة

على ذلك (قوله والأي دعوى الخ) وضع المراد منه قوله وفي الأخير الخ (قوله أو يمكن سقوطه) كالقود ظاهر انه يعصى ان تصد بالخلف الامتناع وان امتنع مستغف من العفو (قوله فلزمه الخ) هذا يدل على تناول الصورة في الإثبات للصوم الفاسد اذا أفسد الى ماله بقره (قوله لا احتمال موته قبله) أي فيمن عجز عنه فلا حث اذا عطلها (قوله من صدقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته وتضع فائدة هذا الطريق فيما اذا خلف على عدم الاتفاق مدة عيها فترك تكس هذا الطريق الى انقضاء ما حث لا يثبت في اذا طالبته بخصوص النفقة وامتنع من قبول القرض وقبول الصداق أو طالبته بها انما كان كذا أو غفلت في أن يلزمه الدفع وان حث فليست اه سم عبارة السديع وليست في هذه المستثنى لان ما ذكر ليس فستقسطا للوجوب فهو ما ذكر أم بترك الواجب ثم لو بدى التصور مراروا هامن نفقة كل يوم بعد استقرارها وفي شي أو لا وفي أم التأخير ثم ان نفوته بنفقتها سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع من طاعت النذر يصح بالعدم وقبول الخلفه ثم أي يفتى بعد قسمة نسبة

الاقامة على هذا الحالة عصة تركه (كفارة) ومثله لو خلف بالطلاق للصوم العيد في زمة الخنش ويقع عليه الطلاق لكن غير مفر وبلا احتمال موته قبله ولو كان له طريق غير الخلف كذا ينقل على وجهه بل في ما ذكرنا عطلها من صدقها

أَوْ قَرْضَاهُمْ أَوْ إِعْجَازًا (أَوْ عَلَىٰ قَوْلِهِمْ يُبْدِي) كَقَوْلِهِ (وَأَفْعَلْ بِكَرْوَةٍ) كَمَا سَعَى الْمَسْتَعِزُّ مِنْ (مَنْ حَتَمَ عَلَيْهِ كِفَاةً) لِأَنَّهُ مَبْلِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَحْلِفْ عَلَىٰ عَيْنِ رَأْيِهِ بِمَا خُفِيَ (١٤) مِنْهَا قَالُوا إِنَّ الَّذِي خُفِيَ وَبُكِرَ عَنْ يَمِينِهِ وَاهِ الشَّيْخَانِ وَغَا أَرَقَ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لصاحب المني صورته أن قولك هذا نظر لانه ولو أعطاه من مديقه أو أقرضه لاسقط وجوب النقطة والاتفاق فالأولى أن غلبت النقطة القرب بصفاته إذا أقرضه استغنى فسقط وجوب النقطة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجه مندوبة بان وكل في ذلك الهم الآن بقوله لا تغني ولا تركي فليس فيه مندوبة انتهت اه **قوله** وأقرضه من ابراهيم خليف على إعطاء وجعبار فانها به والمغني وأقرضه من غيرها اه **قوله** كتنافه أي كسنتاظهر **قوله** لا على الله أي الفصل في النهاية الاقوله كلاتا كانه لا المن وقوله والاوجه الذم المن وقوله ووقع الحان القاعدية **قوله** وانما تأخر في قوله كلاتا كانه في المغني **قوله** هذه أي السواك والخمس اه ع **قوله** لان من الخ **قوله** ويحصل ان سبق لسانه الى قوله لا تأخر فيمكن من لغو العين اه نفس عبولة سم ويحصل أنه أراد لا يزيد مما لا يشرع أو يجل واجب اه **قوله** قد كسول دار الخ **قوله** مثال فعل مباح وقوله كلاتا كانه الخ مثال لقر كمكانه لا في العطف **قوله** الثاني أي لا كانه آتاه **قوله** وهو عطفه عا **قوله** قد صدق حيث كان ترك الحنف أفضل فلا غفلة اه سم **قوله** انما له أي قول المن قبل في المغني الاقوله أي غير حرام أي الغني وقوله وصرنا إلى المأمور **قوله** ويجب الاذرى انه الخ عبارة عنها ينالوا قرب كما يحتمل الاذرى الخ **قوله** كان خلفه الخ عبارة عنه كان خلفه لا بد من قل أحد أو به أو آثار به أو صدق بكم وهذا أفضل الحنف صلوا عقد المين على ذلك سر ولا سلك وكذا حكم الأكل واللبس **تنبيه** قد علم مما تقرر أن المين لا تغير حاله بخلاف غيره مما كان وجوبه باوخر مما يوجب فيه التغيير بن الحنف وعلمه فكر من ربا على القاعدة اه **قوله** مطلقا عبارة المغني أصلا على الذي ولا على الذي عليه اه **قوله** واعتبره الشيخ الخ عبارة في المغني وانكره الشيخ عن الذين وقال اذا كان الذي كاذبا فيدعو أو كان الذي به محالا بالاباحة كالسما أو الإضاعة فان علم الذي عليه أن خصمه لا يحلف اذا نسك فضعنا شاعا حواف من شاء تركي وان علم أو غلب على ظنه أنه يحلف وجب عليه الحلف فان كان مباح بالاباحة فهو له وطن أنه لا يحلف فيحتمل أضواء الفاني إذا وجوب الحلف دفعا لمفسدة كذب الخصم اه وينبغي أن لا يجب حلف في هذا الحالة اه **قوله** الذي عنه بان علم أو غلب على ظنه أنه اذا نسك حلف خصمه فان علم أو غلب على ظنه أنه اذا نسك لا يحلف فيخبره بين الحلف تركهم **قوله** والإوجاه **قوله** عبارة النهاية وهو أي ما قاله الشيخ من الذين نالهم له إعادته على معصيته فهو متمكن من ترك الحلف والحليف ورفع الما لمين أنزع بعضهم إلى الإوجاه لا لا يبرع عدم الوجوب بالأن يعمل على علم وجوب نفيه اه ولتأمل حاصل ما هنا ثم الذي يظهر التعليل بين طبقات الناس فمن شئتم من نفسه طيبها بالاباحة والانساق ما طناه يجب علمه أو يجب تقليد الغريم من العيص فلا يعمل بما لا الامع ما طناه لنفسه كالذوق أو لتغير النجس جاء انتهى اه سيذكر **قوله** بعد المين فلا يجوز والتقديم عليها لأنه تقديم على السمين ومنه ما قال ان دخلت الدار في الهلاك قلت لاخو والتكفير قبل دخوله لان المين لا تعتقده بعده صرح به البعوي وغيره شرح الروض اه سم **قوله** المن يتغير صوم من عتي أو أطاقم أو كسوة اه معنى **قوله** المن على حدث استبرأه من تقديم على المين فانه متميز بلا خلاف وكذا ما قولتها المين كما لو كل من يتفق عليها ثم رجع في المين معنى وأسن **قوله** أي غير حرام الخ عبارة المغني واجب أو أن يتغير الدفع وان حلت عليها اه **قوله** وانما أقر في الله طيوس لم الأمر على قوله والله لاؤيد عا لا يشرع أو على الله واجب **قوله** وهو عطفه عا **قوله** ينبغي الخ قد صدق حيث كان ترك الحنف أفضل فلا غفلة **قوله** اذا اعتقت الدفع عنه بان علم أو غلب على ظنه أنه اذا نسك حلف خصمه فان علم أو غلب على ظنه أنه اذا نسك لا يحلف فيخبره بين الحلف تركه على من حلف ما تركه من ترك الحنف المين فلا يجوز التقديم عليها

الأحرار على قوله وأما
أزبد على هذا ولا أنقص
لأن عينة نعمت طاعة فهو
امتثال الأحرار (أو) على فعل
منسوب أولئك مكره
كمحنته أو على (ترك)
منح أو فعله كدخل دار
وأكل طعام كذا كانه أنت
وكلا كانه أنا وقولنا المغوى
بسن الاكل في الثالثة
ضمود كتر كانه أنت
هو ما وقع شرح وهو غلط
بمعنى انه ينسب اوزار
الحالف بغير علم (والافضل
قول الحنف) ايشاع العظيم
الاسم نعم ان كان من شأنه
تعق فريض دين فله اد
ترك كذا كاحيا أولا
يلين : ايعا فان صد الناس
بالسلف والفرع اعبادة
فهي طاعة ففكر الحنف
فيها والافيه مكر وهمة
فتنب فيها الحنف (وقيل)
الافضل (الحنف) ليتنفع
للساكن بالكفر وبحت
الاذرع انه لو كان في عدم
الحنف ادنى للسر كان
حائلا لا يدخل أولا كانه
لا يلبس كذا ونحو صفة
بكره كان الافضل الحنف
قوله (تنبيه) وقال الامام
لأبي حنيفة (عليه السلام) اعرف
الشيخ عز الدين وهو بها
لا يباح بالإمامة كالنفس
واليفضد اذا تعينت السديم
عنه فليس الذي أراه

مفتوح

بسم الوحيين (وله) أي

وجوب الدفع عن حصة الخموس في مال وان أبيع بالإاحة له ولا
الخالف بعد المين (بقدم كفارة بغير صوم على حنفائ) أي غير حرام

جاءوا بالتقديم على أحد
السببين جائز كما مر
ان كل من الأولين تأخيرها
عنهما لم يضر من الخلاف
ومر من خلق على منتهى
البر بغير خلاف لا على
ممكنة زمان وقت الكفارة فيه
يدخل بالحنث أما الصوم
فيمتنع تقديمه على الحنث
لانه عندئذ يفتقر إلى (قوله) على
حنث (حرام) قلت هذا أصح
والله أعلم (قوله) لا يفتقر
فكفره مؤخر في كفارة
أخرى لان الحنث في الفعل
ليس من حيث العيدين لمرة
الخلاف عليه قبلها بعدا
فالتكفير لا يتعلق به استحالة
وشرط اجزاء العتق المجل
كفارة بقائه الصالح حسنا
الى الحنث بخلاف نظيره في
تجديد العمل لا يشرط بقائه
المجل الى الحل ولا يلحقه
للقول اه وقد يفرق بان
المستحقين ثمرة كمالها
وقد قبضوا عنهم به زول
تعلقهم بالمال تأخر اوان
تلف قبل الحل لانهم عند
لم يبق لهم تعلق وما هنا
فالواجب في النفس هي لا
تربطها بالقبض وجميع
فأما العتق أو اوتيان
بالحنث الموجب لكفارة
بقائه الحق في الله عز وجل
تربا عنه يسابق لان الحق
لم ينصل بمقتضى
وجوب الكفارة ولو قدمها
ولم يحنث ما يرجع كرامة
أي ان شرط أعظم العاقب

منه بأمواج اه (قوله) الأقسام الخمسة وهي الواجب والمنذور والمكر وخلاف الأولى
عش وسم (قوله) على أحد السببين ههنا خلاف الحنث اه عش (قوله) من الخلاف أي
خلاف أبي حنيفة اه معنى (قوله) أي في أول الباب (قوله) لانه عندئذ يفتقر الى
وجوبه بغير حجة كصوم رمضان وأحرز بغير حجة من الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله) على
حنث حرام) أي أنه تقديمه على حنث حرام لا يشرط وجوبه اه معنى (قوله) وشرط
الى قول أي لانه في المعنى الأوله بخلاف الثاني وقوله وانما الى ولو قدمها وقوله أي ان شرط ما قال وقوله
مثلا (قوله) وشرط اجزاء العتق (الح) وهل يشرط أن يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كأي ظاهر من الزكاة اه سم أقول الظاهر نعم كاهو ضيق الفرق الأولى الى الأولى
(قوله) حسنا (س) فثبت انه لا يشرط سلامة ما في الحنث حتى لو عصى بعد اعتاق وقبل الحنث لم يضر وليس
مراد انما ظاهرا لانه وقت الحنث ليس يجوز في الكفارة اه عش أقول وبصرح بالانقطاع قول الروض
مع شرحه ولو اردنا منع التماس الكفارة أو ما أتى به بعد الممن قبل الحنث لم يجز عنها (قوله)
و يفرق (الح) نظريه سم راجعه (قوله) (الح) أي والاحراز (قوله) فالواجب في التماس (الح) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والأطعام والكسوة ان تنقيد ما يقتضي بغيره فلتأمل اه سم ولك أن تقول
ان التقيد بالعتق إنما هو لعدم تصور بقاء الحياة والاسلام في الكسوة والأطعام (قوله) فأما العتق
(الح) أي أوتيان اه أسى (قوله) أولئك (الح) ظاهر وان أسلم قبل الحنث وليس مراد انما ظاهرا لانه يعود
بالاسلام تبين انه مما يجوز في الكفارة اه عش (قوله) ولو قدمها أي الكفارة وكانت غير متعلية لما يأتي
من ان العتق يقع قطوعا اه عش عبارة من قال شيخنا البرلسي انظر هل يأتي ذلك في العتق عن الكفارة
انتم قلت فثبت قول الشارح أي مثلا وفيه كلام البغوي الأتيين عدم الأتيان وان انتفاء الحنث مع
الحياة كلون فمأذ كره البغوي اه (قوله) قال البغوي (الح) (فروع) لوقال اعتقت عبدي عن كفاري
ان حنثت غنم أبصر ذلك عن الكفارة وان قال اعتقه منها لم يحنث لم يجز ولو قال ان حنثت غدا فعبدي
لانه تقديم على السببين ومنه لو قال ان دخلت النار فإنته لا ذلك ثم تجز التكفير قبل دخوله لان الميمن لم
تعتق بعد صرح به البغوي وغيره وكذا يجوز تقديمه على السببين لا يجوز مقارنتها للميمن حتى ولو كان
يعتقه منها مع شروعه في الميمن لم يجز بالاتفاق فاه الامام شرح الروض (قوله) يشمل الأقسام الخمسة
كلها أراد بالخمسة الواجب والمنذور والمباح والمكر وخلاف الأولى ومعنى الباقية أي بعد الحرام (قوله)
وشرط اجزاء العتق المجل (الح) هل يشرط أن يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة استحقاق
وقت الوجوب كأي ظاهر من الزكاة اه قال في الروض وشرح قوله العتق بغير التماس الكفارة أو ما أتى به
بعد الميمن قبل الحنث لم يجز عنها كأي يظهر من الزكاة تأخره لا حذله أو ما أتى به واستغنى قبل تمام الحول
اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لتلا في التمس به فان كلام الشارح في نفس المجل وهذا الكلام في
الاتخذ (قوله) وقد يفرق (الح) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين انما يثبت بعد تمام الحول وقبل
تمامه لاحق ولا شر كفتكف في تمامه قبل تمام قبضوا عنهم زوال تعلقهم بها أو انهم عندئذ يبق لهم
تعلق (قوله) فالواجب في التماس (الح) هذا يقتضي التسوية بين العتق والأطعام والكسوة ان تنقيد
بالعتق يخرج بغيره فليتأمل وقوله ان يفتقر جميع قد يقال القبض صحيح والاحراز ان يفتقر
بحاله لان ما يصح لا يتقبل جميعا (قوله) استرجع كل كاتنا (الح) قال شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل يأتي
ذلك في العتق عن كفارة العيدين اه قلت فان أتى به أشكل عما يأتي عن البغوي وأما الفرق بينهما يمكن
فثبت قول الشارح أي مثلا ولو جبه كلامه لا يثبت عدم الأتيان وان انتفاء الحنث مع الحياة كلون فمأذ
ذكره البغوي

أي خلاف حثه وقع العتق تطوعا لتعذر الاسترغام فيه أي لانه لم يلزم فيه هنا حث بان ان العتق تطوع عن غير نسيب (و) يجوز تقديم (كفارة) تطوعا على العود اذا كفر بغير مسموم كان (١٦) ظاهر من وجعته كفر شرها جهوا كان طلق وجعا عتق بظاهره ثم كفر ثم رجع اماعته

عقب نظاره فهو تكفير
مع العود لان اشتغاله بالعتق
عود وذلك لوجود أحد
اليمين ومن ثم امتنع
تقديمها على الظاهر
(د) يجوز تقديم كفارة (قتل)
صلى المؤمن و بعد وجود
سبب من حر أو نفسه
(د) يجوز تقديم (مذبح)
مالي على ثاني سببه كذا
نقل صدقا و اعتق ان شفي
مرضه أو عقب شفاه يوم
فاتق أو قد قبل الشفاء
و وقع له ما في الزكاة خلاف
هذا واعتد البقعي وغيره
هـ لان القاعدي ذى
اليمين يجوز تقديمه على
أحدهما لا علم ما مرحة
فيه (فصل) في بيان
كفارة اليمين بغير الرشيد
المر ولو كافرا (في كفارة
اليمين بغير حق كالظهار)
أي كعتق بغير أفسه بان
تكون رقة كالمؤمننة
بلا عيب بخل بالعمل أو
الكسب ولو نحو غائب
علت حياته أو بان يكفر
وهو أو أفسه ولو في زمن
الغلاء خلافا لما اعتدوا من
عبد السلام ان الاطعام
فيه أفضل واطعام عشرة
مساكين كل مسكين هـ
حب) أو غيره مما يجزئ
في الفطرة (من غالب قوت
البلد) في غالب السنة أي

حرم كفارة فان حث شد عتق وأجزأ عنها والا فلا وأما ما اعتق من كفارة فان حث فبان ما تناهت
وأجزأ عنها الا لان من حث بعد ذلك أجزأ عنها ولو قال ان حث حثت فبان ما تناهت
البنوي الثاني في الحلف متى وروض مع شرحه (قوله أي مثلا) أي أو وفي يمينه بفعل المخوف عليه أو عدمه
اه ع (قوله اذا كفر) الى الفصل في المغني (قوله كان ظاهر الخ) صراحة المغني وصوروا التقديم
على العود بعد الاظهار الخ (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) أي بتقديم زما العبد اه مغني (قوله)
وبعد الخ) الصواب اسقاط الواو في المغني (قوله وبعد وجوب السبب الخ) ولا يجوز تقديمها على اه مغني
(قوله في الزكاة) أي في مبحث تبديلها اه مغني (قوله خلاف الخ) أي عدم الجواز (قوله لان القاعدي)
أي قاعدة الشافعي اه مغني (قوله صريحه) أي في الجواز (تمت) لا يجوز تقديم كفارة الجلاء في
رمضان أو الحج أو الفطرة عليه وكذا تقديم فدية الحلف والبس والطيب عليها ثم ان جواز هذه الثلاثة لتعذر
كفره بل تقديمه لوجوب السبب اه مغني
* (فصل) في بيان كفارة اليمين (قوله في بيان) الدعوة أي بلد المكفر في النهاية الاقوله كلمة (قول
المن يتخير الخ) في مختصر الكفاية لان التفسير على هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال في التمهيد
كان الحنفية مع من يفتيهم والا فلا وقال القفال كل كفارة وجبت بغير عدوان فبسي على الترخي لاجلها وان
وجب عدوان ففي الفور وجها وتبعه الغزالي انتهى اه سم وفي التمهيد ذكر الشاوش ما وافق في
كفارة القتل وسد كره قبيل قوله المصنف ولا يكفر عبد عيال (قوله الرشيد) لم يذكر المصنف ما يؤخذ
من هذا القيد لكن ذكر الشارح في شرح ولا يكفر عبد عيال ان المحجور عليه يسفه أو فليس في حكم العبد وقوله
المر اخذ هذا القيد من قول المصنف ولا يكفر عبد عيال اه ع (قوله في بيان عتق الخ) فاذا أتى بجميع
الاحمال أئيب على أعلاها فواب الواجب وان تركها كلها عتق على أدناها وان أتى بجميعها مع اعتقاد
وجوبها الجزأ أو اعتدوا على الاعتدوان كان يحرم عليه اعتقاد عتق وبغيري (قوله أي عتق الخ) عبارة
شيخ الاسلام والنهاية أي كاعتاق من كفارة وهو عتاق وعتقا (قوله بان تكون الخ) الاول الذي كبر
بالرجوع الضمير الى المعتز (قوله أو الكسب) هو في النهاية والمغني والواو (قوله أو بان) أي بان اعتقه على
نظن موته فان ساقه بغير اعتقاد بانما في نفس الامر وقاساه له لودفع في الكفارة بانما عليه غيره فبان ملك
أو دفع لطائفة نفلها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزأ ذلك اه ع (قوله كافر) أي في الظاهر
عبارة هناك وأبقي ومغصوب غائب علت سببهم أو بان وان جهلت سلة العتق اه (قوله أفضلها) أي
خصالها (قوله فيه) أي زمن الغلاء (قول المتن واطعام عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارة جاز
اعطاهما واجب فيها عشرة مساكين فيدفع لكل واحد أمداد ابددها اه ع (قول المتن كل مسكين)
بالرجوع بدله من عشرة الخ وقوله موجب مفعول لاطعام الخ اه بغيري (قوله أي بلد المكفر) التي قوله ثم
غيبه النهاية بحال كذا قبل والاوجه اعتبار بلد الا قد كان كفارة اه وفي المغني ما وافقها (قوله أي بلد
المكفر) أي الفرج للكفارة وان كان غير الخالف أخذ ما عاين اه ع (قوله فلا وزن) أي الخالف
(قوله اعتبر بلده) أي المأذون (قوله في كثير من النسخ الخ) أي للعنجا (قوله وقضية العتبار بلد
الخالف) اشتراطها النهاية والمغني كافر (قوله اعتبار بلد الخالف الخ) أي محل الحنف لان العرب يبلد
المؤذنة عنه ولا يتعين صرفها الفقهاء تلك البلد اه بغيري عن الحلبي (قوله ما تقر) أي من اعتبار بلد
* (فصل) بغيري كفارة اليمين بن عتق كالظهار الخ (قوله بن عتق كالظهار واطعام عشرة مساكين
كل مسكين مدح الخ) في مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال

بلد المكفر فلا وزن لاجني ان يكفر عن اعتباره بلده لا بلدا الا قد فن ظاهر فان قلت قاس ما في الفطرة اعتبار بلد
المكفر عنه قلت يفرق بين تلك نظرة البلد فاعتبر بلده بخلاف هذه يتم في كثير من النسخ بلده وقضية العتبار بلد الخالف وان كان المكفر
غيره في غير بلده وهو يتجمل لما ذكر من ميثاق الفطرة فلا ينافي ما تقر وجوز نقبل الكفارة لانه لم يأت

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مدلك واحد ولا لدون عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما ينسب كسوة) وبعد الدليل بان يعطهم
 ذينك على جهة التليل وان فارت بينهم في الكسوة (كتميص) ولو بلا كم (أو عجلة) وان قلت أخذان اجزا عند دليل البس (أو أزار) أو
 مقنعة أو داء أو منديل يجعل في البدأ والكملوه تعالى فكفأونه اطعم عشرة مساكين الآية (لا مالا يسي كسوة ولا مالا يعتاد كالجلود
 فان اعتدت أجزأت في الأزل نحو (نحو قفازين) ودرع من نحو حديد ماس (١٧) ونعل وجوبه وكسوة وقبع ومطاية
 (ومطاعة) وتكنو فصادية

الخالف كالقنطرة (قوله وأفهم كلامه) الى قول المتن ولا يجب في النهاية الا قوله وان نازع فيه جمع وقوله
 كالحب العتيق وقوله ليل (قوله ولا لدون عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد ولا يجوز صرف عشرة أعداد
 لدون عشرة مساكين ثم ايقال الرشدي قوله ولا لدون عشرة صوابه وعدم جواز صرفه لدون عشرة
 اه (قوله ذينك) أي المدوا والكسوة اه وشدي أي أحدهما (قوله وان قلت) أي كذا عتلا اه
 عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله أو مقنعة) بكسر الميم ما تقع به الرأسها اه قاموس
 وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله أو الك) انظر ما المراد من المنديل المحمول في الك عبارة على
 قوله أو منديل أي منديل القفيه وهو شاه وضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالشفة الكبيرة اه (قوله
 فان اعتدت) أي الجلود أي أسننها (قوله أجزأت) ويجزئ فرودا واعتد في اليد لبسها اه معنى
 (قوله في الاول) أي مالا يسي كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صوف
 ونحوه وهو يتصل كاه فبكي اه معنى (قوله وماس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان ليل
 الخ) عبارة عن الخزانة والبيان الضم والتدبير والاصغر مقدار شبر يسترا العزوة المظلمة قد يكون للملاحين
 انتهى اه عش (قوله وهميان) اسم لكيس الدراهم اه عش (قوله اعطاه العشرة قبل تقطعه
 الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعا ثم دفعه اليهم فله المارودي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
 (قوله ووقع لثقتنا الخ) عبارة عن النهاية وهو يقول الشيخ في شرح منجهما في الشرح على شيء آخر يجعل
 فوق رأس النساء يقاله عرقية أو على ما يجعل على الرأس تحت السرج ونحوه اه (قوله وأوجب الخ) عبارة
 المعنى وحده شئني على التي تجعل تحت الرذعة وهو ان كان بعدا أو من مخالفتها لا يجب اه (قوله فقلن
 على فوب الخ) قد يقال الواجب كسوة المساكين كليل علمه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة واهم تأمل اه
 يعبري (قوله ورشد البقرة الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وأفهم) أي قوله وقضيت في المعنى
 الا قوله كونه خطا الى المتن وقوله وان نازع فيه جمع (قوله كونه) أي مالا يسي كسوة (قوله
 أن يعرفهم به) أي بكونه متنجسا (قوله وقضيت ان كل من الخ) معناه اه عش (قوله غير مفعولة
 قضيت به لا يجب علمه اعلم ما هو متوقف عليه لانه مما يفتحه بما سلب العفو اه وشدي (قوله أي
 عنده) أي المصلي (قوله ولا يعدل ستر الخ) انظر مع قوله المار ولا سائر العورة اه وشدي (قوله
 لستر عورة صغير) بالاضافة (قوله أي ملبوس) الى قوله وصعد في المعنى الا قوله ورمق ليل وقوله أي دان
 اعتد كاهو ظاهر (قوله بخلاف ما اذا ثبت قوته) أي بحيث صار منصف مقام يجوز ولا بدع بقوله من
 كونه غير مخفوق اه معنى (قوله كاهلهم) الكاف فيه للتفاهير اه رشدي (قوله لا بقري الخ)
 عبارة على لا يدوم لا يعتد ما يدوم ليس الثوب البالي اه (قوله ورمق) معطوف على ما من قوله ما ذهبت
 اه وشدي (قوله ومنسوج الخ) عبارة على لا يجوز ثياب العز من الثياب يندبان بكون الثوب
 جديدا خالما أو مقصود الآية ان تناولوا البرحي تنفقا واما يتخون اه (قوله بالطريق السابق) أي بان لم
 في الآية ان كان الحث معصية فتم والا فلا وقال الفقهاء كل كفارة وجبت بغير عدوان فهي على التراخي
 لا محالة وان وجبت بعدوان ففي التور وجه له وتبعه الغزالي وقال الرافعي في الوصية ان الموصي يعق على

شبهه ملكا أو عار يمثلان أو يهتسب في غير مفعولة بالنسبة
 (٣ - شر وانما في قاسم - عاشر)
 لا اعتقاد الا حثه له اعلم به حذر ان ان وقع في صلاة فادرو به قوله من رأى أي ماله يتعش غير مفعولة أي عنده لماعلمه
 به وقارق الثبات السراويل الصغير بان لا يصح ولا يعدل ستر عورة صغير فضلا عن غيره فان فرض انه يعدل ستر عورة صغير فهو السراويل
 الصغير (وليس) أي ملبوس كثيرا ان (ثم ذهب) عرفا (قوله) باللبس كالحب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كاهلهم السج الذي لا يتوى
 على الاستعمال ولو جسد بدا ورمق ليل ومنسوج من جلدية أي وان اعتد كاهو ظاهر (فان يجز) بالطريق السابق في كفارة الظواهر

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة (المقصود ثلاثة أيام) لا يتأذى بخير: ابتداء من تبتاعها ولا يجب تباعها في الاطهر) لاطلاق الآية ومع من عاشت رضى قصتها كان فيما أنزل ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات وهو ظاهر في النسخ خلافاً من جعله ظاهراً في وجوب التتابع الذي اختاره كثير من والموافق (١٨) الاستدلال على اطلاق الاول في رده (وان غاب عنه انتظره) ولا يصح لانه واحد وفارق

بذلك لا يحتل كفاية العمر الغالب بغير جدي الكفارة اه عش (قوله اذهى بخير: ابتداء الخ) بمعنى انه ان قدر على الثلاثة تنجز بينها وعلى اثنين تغير بينهما وعلى واحدة ينهيها (قوله اذهى بخير: ابتداء الخ) اه عش (قوله وهو ظاهر في النسخ) أي حكوا وتلاوتها وبمعنى (قوله اطلال الاولون الخ) أي القاتلون بعدم وجوب التتابع (قوله لانه واحد) أي قوله بانه اذا عصى في المعنى والى الفرع في النهاية الا قوله أوحى الى النبي (قوله فلم يفرقوا الخ) تفسير لاطلاق (قوله تقصيده) أي وجوب الانتظار بدون أي مسافة القصر (قوله لانه) أي من على مسافة القصر (قوله والا) أي كان حلفاً أن لا يصلي الظهر مثلاً (قوله والا) لم يلاحظ الخ) هل ينظر ما له الغالب هنا أيضاً ويفتقر عدم الفور حيث اه سم (قوله يحججوه عليه) أي قوله وبحسب الاذرع في المعنى الا قوله فان شرع الى ما اذا قوله وبه فارق الى خروج (قوله امتنع) أي مع البسار اه مقضى (قوله ولا يكفر عن مبتدأه) أي حاله وان كان في الوارث (قوله لا يكفر باله) اه عش (قول المتن طعاماً أو كسوة) طبعه أو ثم من والا فلا يمنع على الوارث (قوله لا يكفر باله) اه عش (قول المتن طعاماً أو كسوة) خروج به ما اذا لم يكن رقبته على كسوة فانه لا يقع عليه امتناع الولاء لمكسود حكم المذبح والملق بعتقه بصفة وأم والو حكم العبد اه مقضى (قوله وأطلقاً) أي أو لمكسود مطلقاً اه مقضى (قوله وقتنا بالضعيف) واجمع لقوله أو غيره أي السيد أيضاً اذ قيل بانه عكس بملك بملك غير سيده أيضاً سم ومعنى (قوله ثم ليسده الخ) انظر غير سيده كقريبه اه سم ونظائر الجواز أخذ من التعليق الثاني الا (قوله) (قوله بغير العتق) خلافاً به أيضاً والارق بالموت اه سم (قوله من طعاماً أو كسوة) خروج الصوم في الرض وقد سبق أي في كسب الصوم ذكر الصوم عن المبت قال في شرحه فصوم عن قريب بلا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) أي بالاطعام أو الكسوة (قوله والمكاتب الخ) ظاهر التعبير به أنه لا يجب اه سم (قوله بذلك أيضاً) ولو أذن السيد للمكاتب في التكفير بالاعتناق فاعتق لم يجوز على الذهب قالوا في باب السكينة اه مقضى (قوله وفارق العتق الخ) واجمع لسكن من مسئلة المتن ومسانل الشرح (قول المتن باذن سيده) أي في كل منها (قوله فلا نظر الخ) عبارة للمعنى وان كان الكفارة على التراضي اه (قول المتن لم يصح الا باذن) أي منه قطعاً سواء كان الحلف واجباً أم جازياً أم موعوفاً فان صام بلاذن أصراً كالأولى الجمعة بلاذن فانه يتجزئه أو جازاً فانه ينعقد اه مقضى (قوله حازه تحليه) أي ولو أخبره بمعصوم غوبه بعد مده قريته لان حق السيد في رولا ثم على الرقيق في عدم الصوم الجزء عنه اه عش العفل كفارة القتل قال في ربه وجع التفتان ليست على الفور قال ابن الرضا مشهور ان الكفارات والنذور ليست على الفور وهل الاطعام المطالب بها وجهاً اه (قوله والا ينما لحسنه والكفارة فوراً) هل ينتظر ما له الغالب هنا أيضاً ويفتقر عدم الفور حيث اه (قوله وقتنا بالضعيف) ظاهر الرجوع أيضاً لقوله أو غيره أي السيد قضيتان قيل بانه عكس بملك بملك غير سيده طر يقتضي مخالفاً في الجملة فصعق قوله وقتنا بالضعيف بالنسبة بالنفي والحاصل ان في عكسه بملك بملك غير سيده طر يقتضي مخالفاً في الجملة فصعق قوله وقتنا بالضعيف بالنسبة لقوله أو غيره أيضاً (قوله ثم ليسده بعد موته أن يكفر عنه الخ) انظر غير مده قريته (قوله بغير العتق) خلافاً به أيضاً والارق بالموت (قوله من طعاماً أو كسوة) خروج الصوم في الرض وقد سبق أي في كسب الصوم ذكر الصوم عن المبت قال في شرحه فصوم عن قريب بلا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته اه (قوله والمكاتب الخ) ظاهر التعبير به أنه لا يجب

متتابعة مالي بسده بان القدرة فما عتق بملك لانها بحسب تسكه الموجب للدم فلم ينظر والغير بها وهنا اعتبر مطلقاً فلم يفرقوا هذا بين غيبته له مسافة القصر وأقول بحث البلقي تقديمه بدوناً بخلاف من علمنا لانه عدم جسر في الزكاة وفتح الزوجة والبايع مردود به لانه انما كذا في ضم ضرره ولا ضرر ولا جرحنا ضرره بل ولا جرحنا الى التجهيل لانها واجبة على التراضي أي أصالة وحيث لم يأم بالخلف والا لزمه الحث والصكارة فوراً كما هو ظاهر (ولا يكفر) محجور عليه بسفه أو فليس بالمالك بل بالصوم لانه ممنوع من التبرع ولو زال الحجر قبل الصوم انتنع لان العبرة وقت الاداء لا الوجوب ولا يكفر عن مبتدأه بان اتصال قيمة بل يعتق أقلها أو احداها ان استوفى جميعها (ولا عبد عيال) لعدم ملكه (الاذا لمكسود) أو غيره (طعاماً أو كسوة) يكفر بهما أو مطلقاً (وقلتنا) بالضعيف (اله عكس) ثم أذن له في التكفير فانه يكفر ثم ليسده بعد موته ان يكفر عنه على ما عتق بغير

العتق من اطعام أو كسوة لانه حينئذ لا يستدعي دخوله في ملكه بخلاف في الحيوان والارق بالموت وليس للمكاتب (قوله) ان يكفر عنه بذلك ياذن للمكاتب سيده التكفير بذلك أيضاً وفارق العتق بان العتق ليس من أهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة كالظهار (يصوم) الجزء عن غيره (فان ضرم) الصوم في الجمعة وكان حلف وحيث باذن سم صام بلاذن وليس له منع لانه في سبه فلا نظر لكونه على التراضي (أو وجبا) أي الحلف والاحتس (بلاذن لم يصح الا باذن) لانه بلاذن في سبه وان فرض فانه شرع فيه جازاً تحليه

أما إذا لم يضربه ولا أشفعه
فلا يجوز له منعه منطلقا
(وان أذن في أحدهما
فالأصح اعتبار الحلف) لان
أذنه فيه أذن فيما يترتب
عليه والأصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنف بل قيل
الأول سبق فلان العين
ماتعنته فليس أذنه فيها
أذنا في التزام الكفارة
فان ماصر أن الأذن في
الضمان دون الأداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالعبد الأمة التي
تحل له فلا يجوز له ما يفرأه
صوم مطلقا فقد عاينته
لأنه ناجز أمانة لا تحصل له
فكالعبد فيما روي
الأذرى أن الحنف الواجب
كالحنث المأذون فيه فما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يجزم
أطلقوه لان السيد لم يطل
حقه بأذنه وتعدى العبد
لا يطلعه نعم لو قيل أن أذنه
في الحلف المسمم كاذبه في
الحنث لم يعد له جئت
السترام للكفارة ولو جوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه ماله
يكفر بطعام أو كسوة) لا
صوم لأنه واحد (والاعتق)
لنصفه عن أهله ولو أنعم
أنه صلى صيده عتقه بكفاره
بالعتق كان اعتقه عن
كفارة تلخيصه من كل
قبله أو معه صحه وال
الماتع به أما إذا لم يكن له
مال فكيف بالصوم أي

(قوله مطلقا) أي سواء وجد الحلف والحنث بأذن أو بدونه وقول عس أي سواء احتاجه الخدمة أم لا
أه ليس بظاهر (قوله المتي فلا يصح اعتبار الحلف) ضعيف وقول الشارح والأصح في الروضة الجمع
أه عس (قوله الأول) أي متى أحرر والماتع سبق قلم أي من الحنف إلى الحلف أه معنى (قوله الماتع
منه) أي من الحنف (قوله الأمانة التي تحمل) ظاهر وان لم تكن معدة للفتح بل للقدوم ان بعد في العادة
تتمها أه عس (قوله فلا يجوز لها غيرها) ظاهر وان حلفت وحشيت بأذنه أه سم
عبارة عس أي سواء أضرها الصوم أم لا ولم يتعرض له: فز وجا لحره هل للزوج منعها عبارة في باب
النقعات وكذا عنهم من صوم الكفارة لم تعص بسببه أي كل حلفت على أمر ما أنه لم يكن كاذبة أه
(قوله مطلقا) أي وان لم تضربه أه معنى أي وان أذن في سببه (قوله لاستباح) أي لم يقسم
أه عس (قوله كالحنف المأذون فيه) أما الحنف لا لازم لما بين فلا ينبغي التوقف في أن الأذن في الحلف
أذنه أه سم أي كإثباتي في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فما ذكر) أي من جواز التكفير بلا
أذن من السيد في الحنف وان لم بأذنه في الحلف أه عس (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان كان
مراد الأذرى أن السيد لم يأذن في الحلف فان كان مراده أنه أذن في حلف بعبدا الحنف فسلم بأن هذا
التوجيه فليتامل أه سم (قوله حقه) مفعول لم يطل (قوله في الحلف المسمم) كالحلف على ترك
صلاة الظهر أو على شر بآثار (قوله ولو جوب الحنف الخ) قاله بعضهم ولو انتقل من مالن يدالي عرو
وكان حلف وحشيت مالن يد فهل أضره من الصوم ولو كان يدان فيها أو في أحدهما ولو كان
السيد غائبا فهل على العبد أن يمنع من صوم لو كان السيد حاضر المكانه منعته أم لا الظاهر هنا أي
في مسئلة الغيبة نعم ولو أحر السيد عن عبده وكان الضرر على المتعنت المستأجر له فليقلعه الصوم بأذن
المستأجر دون أذن السيد فيظهر والآخر بأنه ليس لسيد منعه هنا أي بل يكون الحق للمستأجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنف واجبا أو غيره ولا بين أن تكون الكفارة على الفور أو القرائن انتهى
والراجح في المسئلة الأولى أي مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وقيل لو حلف في ملك شخص وحنث في ملك
آخر الأول ان أذنه فيها أو في الحنف لم يكن للثاني منع من الصوم وان ضره والا فله منع من ضره أه
نهاية (قوله لاصوم) قوله لوالد المانع في المعنى (قوله بسببه) أي مالك بعضه (قوله قبله الخ) أي
قبل اعتناقه عن الكفارة أه معنى (قوله لوالد المانع به) أي بأذنه (قوله بالاذن فيما يظهر)
أي حيث لم يأذن في الحنف كما في غير البعض أه عس أي وحيث أضر الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار أيمان القسمات الخ) وبتعدا عاين العان وهي الأربعة أه عس (قوله

(قوله فلا يجوز لها غيرها) صوم مطلقا) ظاهر وان حلفت وحشيت بأذنه (قوله كالحنف المأذون فيه) الخ
أما الحنف لا لازم لما بين فلا ينبغي التوقف في أن الأذن في الحلف أذنه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان كان
مراد الأذرى أن السيد لم يأذن في الحلف فان كان مراده أنه أذن في حلف بعبدا الحنف فسلم بأن هذا
التوجيه فليتامل (قوله فرع) تنكر الكفارة الخ في مختصر الكفاية فرع إذا قصدت العين واحد
المحوف عليه أن قصد الثأ كذا تحدث الكفارة وان قصد الاستئناف فوجهان أحدهما عند النورى الاتحاد
وان أطلق فعلى أيهما يحمل وجهان ولو اتحدت العين وقصد المحوف عليه كرهه لجمع والله لا كملت كل واحد
منكم وكلام واحد فهل تبقى العين منعتة في حق من بقي حتى إذا كله حنث أم لا فيه الخلاف المتقدم مشهورة
الاياد والأصح عدم اتصالها (فرع) إذا حلف لئلا يأكل لخبز وحلف لئلا يأكل زبد طعاما كل خبز ففي
تعدد الكفارة فوجهان أه مافي مختصر الكفاية وقوله في الفرع الأول والأصح عدم اتصالها بخلاف الثاني
الحاشية على ما عرر الروض عن البلقيش والرويانى وذكر ابن القتيب في مختصر الكفاية في باب الأيلاء
ما وافقه فانه قال والله لأصبت كل واحد منكم ثم وطئ واحداه بغير الأيلاء في البائت وقوله في الفرع
الثاني وجهان يؤيد التعدد ما قاله فممن قال أن رأيت رجلا فلأنت طالق وان رأيت رجلا فانت طالق فرائ

فويستغفران وفي نوبه بسببه وأوجب له ما به بالاذن فيما يظهر (فرع) تنكر الكفارة بتكرار أيمان القسمات

لان كلامه مقصود في نفسه
بغلاف تكرره في نحو
لا تدخل وان تفاسلت
ما لم يتخلها تكفير وتعد
الترك في نحو لا سئل عدك
كلما مررت بعبادة فبعضه كذا
ولا عدلنك كذا كل يوم
وفي الجمع بين النفي والاثبات
كروا لله كل ذوالا تدخل
الدار اليوم لا يصح الا بترك
المثبت وفعل المنفي معا وباني
حكم لا تفلت ذوا ذراع قطاره
*(فصل) في الخلف على
السكنى والسكنة وغيرهما
بمبايات والاصل في هذا ما
بعده ان اللفظ لا يحصل
على حقاقتها الا ان يتعارف
المجاز أو يريد دخوله
فدخول أضاف لا يحسن أمير
خلف لا يني داره وأطاق
الافعل بخلاف ما لو أراد
منع نفسه وغيره فحش
بفعل غيره أيضا لانه ينه
ذلك صير اللفظ مستعاضا
حقيقته وبجاء به على
الاصح عندنا من جواز ذلك
أو في يوم المجاز كما هو رأي
المحققين وكذا من خلف
لا يحلق رأسا أو طلق فلا
يبحث بخلق غيره بامره
على ما رجحه ابن المقرئ
وقيل بحث لعرف وصحة
الرافعي واعتدله الاسنوي
وغيره في أصل الروضة هنا
الاصل في البر والخلف اتباع
مقتضى اللفظ وقد تطرق
إليه النقد والتخصيص
بنية متقرر به أو بامصلاح
خاص أو قرينة اه وسأتي مثله في هذا عكس الاول

تكررو اليمين الغموس هي الخلف كاذبا على ماض اه سم عبارة عن وهو اذا حلف ان له على
فلان كذا مثلا ذكر الامان كاذبا اه (قوله ما لم يتخلها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلف
الحنث وحده كقتل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول ووافق ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال
من قوله واذا حنث الخ اه سم (قوله كروا لله) كل ذوالا تدخل الدار الخ) سأت في قول المصنف أو لا يس
هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانهما عينان حتى لو بس واحد اثم واحد الزمة كفارتان اه وفي
الايمان شرح الروض فيما قال لا ربح والله لا اجمع كل واحدة متسكن اذا وطئ واحدة انحلت اليمين
وان الشيعين بمشاعدهم لا انحلال اذا لم يتخصص كل منهن بالايعوان البلقني منع ما ان الخلف الواحد على
متعدد وجب تعلق الحنث بما واحد وقم لا تعدد الكفارة وان الرواية ذكره وفيه عليه أنه لو قال والله
لا أدخل كل واحد من هذين الدارين فدخل واحد منهما حنث وسقط اليه من انتهى باختصار وفي
يختصر الكفاية لان النقص بخلاف اه سم

*(فصل) في الخلف على السكني (قوله في الخلف) الى قوله على ما رجحه في النهاية الاوله بخلاف ما لي وكذا
وما تبعه عليه (قوله في هذا) أي فما ذكر في هذا الفصل (قوله تحمل على حقائق) مثل الحقائق العرفية
والشرعية كالغوى يقوى مقدمته على مجازاتها وما اذا تعارضت تلك الحقائق فيأتي حكمه فتنبه اه رشدي
(قوله الا ان يتعارف المجاز) قد يقال بشكل عليه مسئلة الامير المسد كورق ان المجاز متعارف فهو كذا
مسئلة الخلق المذكورة اه سم (قوله أو يرد الخ) عبارة النهاية يور بالخ بالواو (قوله فندخل أيضا)
أي مع الحقيقة ومعهومه ما لو أراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجاز التقبيل ارادته ذلك ظاهر ولا باطنا
لكن سأت في صندوق المصنف ان كاتبه أو راسه ما يقضي خلافه عن رشدي وهذا انما يدخل في النهاية
فانه اقتصر على ما هنا والمجاز الشارح ما يأتي من أصل الروضة فادخلوا في المجاز وحده بشرية
فلا مخالفة (قوله فلا يحسن أمير الخ) أي مثلا فالمراد به كل من لا يتأني سئل ذلك وان كان غير أمير كقطوع
اليد مثلا اه عرش (قوله أو في يوم المجاز) من إضافة الصفة الى الموصوفها أي في معنى مجازي شامل
الحقيقي وغيره (قوله وأطاق الخ) أي أمال أو أراد أنه لا يحلقه بنفس ولا غيره حديثا كما منهوم كذا لو أراد أنه
لا يحلقه بغيره خاصه بحث بكل منهما على ما أفهم قوله قبل ويريد دخوله الخ أو يني نفسه بالفير عملا
ينته اه عرش (قوله فلا يحسن بخلق غيره الخ) اعتمدته النهاية (قوله وفي أصل الروضة هنا) هذا مع
ما ذكره الشارح في أول الفصل يشيدان اللفظ نارة يحصل على مقتضاه وذلك ضد الاطلاق لانه الاصل وتارة
على ما هو اعتمد وذلك اذا تعارف المجاز أو أراد بدخوله جبروتارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قصد أو
تخصص بقرينة أو بنية أو عرف اه عرش (قوله التقيد) في أصله بخط المقلد اه سديم (قوله مثل
ذلك) أي أمثلة التقيد التخصيص بما ذكر (قوله وهذا) أي ما ذكره من أصل الروضة وقوله عكس الاول

يزاد وقع طاعتان فراجع (قوله تكررو اليمين الغموس) هي الخلف كاذبا على ماض (قوله ما لم
يتخلها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلف الحنث وحده كقتل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي
الاول ووافق ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله واذا حنث الخ (قوله كروا لله) لا كل
ذوالا أدخل الدار اليوم الخ) سأت في قول المصنف أو لا يس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح
لانهما عينان حتى لو بس واحد اثم واحد الزمة كفارتان اه وفي الايمان شرح الروض فيما قال لا ربح
والله لا اجمع كل واحدة متسكن انه اذا وطئ واحدة انحلت اليمين وان الشيعين بمشاعدهم لا انحلال اذا أراد
تخصص كل منهن بالايعوان البلقني منع ما ان الخلف الواحد على متعدد وجب تعلق الحنث بما واحد
وقم لا تعدد الكفارة وان الرواية ذكره وفيه عليه ما لو قال والله لا أدخل كل واحد من هذين الدارين
فدخل واحد منهما حنث وسقط اليه من انتهى باختصار وفي مختصر الكفاية لان النقص بخلاف

*(فصل) في الخلف على المجاز (قوله الا ان يتعارف المجاز) هو متعارف فيما وكذا مسئلة الخلف المذكورة (قوله

لأنه تغاير بالعموم بالنسبة (تنبيه) ما تقرر وأن ابن المقرئ يرد ذلك هو ما ذكره شخاض حيث من زبانه لكن مشكل فان عبارة
أصل الروضة تشتمل عدم الخش في هذا أو يواهي في الخلق تسيل بحث الحرف وقيل فيه اختلاف كالسبع وذكر قبل هذا في إذا كان الفعل
المحرف عما لا يتعدا الحالف فعله أو لا يجي معناه لا خش فيه بالامر قطعاً وهذا مرجح فيلزم كراهة ابن المقرئ فليس من زبانه وقد يجاب
عن شخاض بانه فهم من إقرار مسئلة الحلق بالذكر وعدم ترجيح شي فيها أنها مسئلة (٢١) من قوله أو لا يجي منه وهو محتمل فان قلت

هل لا تشتملها وجه قلت
يمكن توجيهه بانه مع كونه
يمكن بحسب مسئلة لا يتعاطى
بالنفس لأنها لا تتقن احسانه
المقصود فكان المقصود
استدعاء منع حلق الفيرة
فإذا امر به تناولته الجين
بمقتضى العرف فثبت
فإنه إذا (حلف لا يسكنه)
أي هذه الفارة وأدأر أو لا
يقسم فيها) وهو فيها عند
الحلف (فخرج) أن أراد
السلامة من الخش بنية
القول في كل من مسئلة
الاقامة والسكن فيما يظهر
من كلامهم قال الأذني أن
كان متوطناً قبل حلفه
فدونه ليعتبر حلفه
لا يسكنه لم يحتج لنية القول
قطعا (في الحال) أي بسببه
فقط لأنه المحلوف عليه ولا
يكفي الهرة ولا الخروج
من أقرب البابين ثم قال
المأوردى إن عدل الباب
من السطح مع القدرة على
غيره حث لأنه بالصعود
حكم التقيم أي لا تظسر
لنساء المسافين ولا
لاقر يظفر بـ السطح على
ما أطلقناه بحث ما إلى الباب
أخذ في سبب الخروج
وبالعدول عنه إلى

أي عكس ما مر أول الفصل (قوله لأن فيه) أي في الأول (قوله يرد ذلك) أي عدم الخش في مسـ ثمة الحلق
(قوله بحث جعله) أي شخاض عدم الخش من زبانه أي ابن المقرئ على الروضة لكننا أي ذلك الجمل (قوله)
فان عبارة أصل الروضة (الخ) في تطبق فقطر (قوله وهذا مرجح) أي ما ذكره أصل الروضة تقبل قوله قيل
بحث الحرف الخ فما ذكره الخ أي في عدم حتمه بخلق الغير بأمره (قوله أو لا يجي منه) الأولى لا يعتد
الحالف فعله الخ (قوله أي هذه الفارة) أي قوله أو لا تظفر في المعنى الأول أو أدأر أو لا في قوله وعلى هذا التفصيل
في النهاية الاقوله وقرردا في وكذا قوله أي لم يرد كراهة إلى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من
المطوفين (قوله قال الأذني أن الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كقوله الأذني الخ أي محل الاحتياج
إلى نية القول (قوله فيما الخ) الضمير هو وفي ما بعده راجع إلى الفارة كان المناسب للتأنيث بكلمة الجانج
(قوله لا يسكنه) أي أو لا يقسمها (قوله لم يحتج لنية القول) أي يكفي في السلامة من الخش والخروج ولا
اه عش قال الرشدي قوله إلا أن يكون المجاز منه أو لا يرد فيه ضمان مجرد تعازلا تسكني وهل عمله
إن لم يهجر الحقيقة أخذ بما سلكنا في آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضته أنشأت
المجاز الضمير المتعارف لم يعمل عليه وان أراد ويأتي ما يتخالف في الفصل الأخير قبل قول المصنف أو لا
يسكنه حث به قد ذكره حيث قال أن المجاز المخرج يصير قويا بالنسبة اه رشدي وكلام الشارح حيث
صبر بأوامر من هذا من الاستكثار (قوله لم يحتج لنية القول الخ) قال الأذني في تحفته بالمكت السبر
نظرا إذا أظهر أن قوله لا يسكنه أراد به لا تقضي مسكننا انتهى رشدي (قوله قطعا) أي وإن بقي
أمله ومثاعه في ونهاية (قوله لأنه المحلوف عليه) هذا ظاهر عدلا لا طلاقا ما لو أراد الله بأخذ أهله
وأمنه لم يبرأ إلا بأخذهم ما رواه أيضا اه عش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أي بان قصد
من محل ما لو أمر عليه وعدل عنه إلى غيره فبين في الخش أخذ ما عمل به العدول إلى السطح من أنه بالعدول
عنه إلى السطح وقيل خذ الخ اه عش (قوله لبا بين السطح) أي أو لا يخالط لخرج منه بخلاف
ما إذا كان قتاله فقط من غير عدول فلا حث اه عش وظاهر أن هذا يجري في باب السطح أيضا فإذا
كان عند الحلف في السطح يعني الخروج من باب فلو عدل منه سمع القدرة عليه إلى غيره حث (قوله مع
القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره أبعد منه اه عش (قول المتن فان مكث بلا عذرت) قال غيره
أي ولو تردد في المسكن واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل بضر قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا مكث فان
أراد لا اتخذها مسكنا فثبت عدم الخش مكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقيد بنحو الساعة هو على
الغالب والأدق في أنه لو حلف لا يتخذها مسكنا مدة بحث فيها عن محل يسكن فمعه عدم إرادة الاستمرار على
اتخاذها مسكنا لم يثبت وإن زادت المدة على يوم أو يومين اه عش عبارة المعنى وإن تردد فيها بلا فرض
حث وينبغي أن لا يثبت كما قال الرافعي أن أراد لا يسكنها لا اتخذها مسكنا لأنها لا تصير بذلك مسكنا اه
(قوله ولو لحظت) أي قوله ولو لولاه في المعنى الاقوله وقول الغزالي إلى المتن (قوله وقول الغزالي) مبتدأ وقوله
ينبغي الخ بشره (قوله يسمى ساكننا الخ) إذا سكني تطلق على الدوام كالاتيان وفتح نحو وكذا الاقامة
(قوله أو لا يأكل من الخ) وكذا لو كان مرضا حال طعمه على الرجوع عليه بالفرق بين كون الحلف حال العذر
وبين طرقه العذر على الحلف لعله من حب القطع واختلاف والأقوال يظهر بينهما فرق إذا الحلف حال الأرض

الصعود غير أخذ في ذلك عرفا ما يغبر نية القول فعثت على المنقول لأنه مع ذلك ساكن أو قديم عرفا (فان مكث) ولو لحظت وهو مراد بالروضة
بأسبغة وقول الغزالي كذا وقد لا شر به مثلا تعين تقديمه لما إذا لم يكن شر به لعاش لا يحتمل مثلا عادة تأقدهم قولهم (بلا عذرت) حث
وإن بحث مثاعه وأقوله لأنه مع ذلك يسمى ساكنا ومثاعا أما إذا مكث لعذر كان أخفى عليه الباب أو طرأ عليه سبب الحلف فهو مرض متعسر
يخرج ولم يجهل يخرج به

أولها على نحو ما خرج في كتابه (٢٢) أو أكثر فلا حرج يظهر ضبط المرض هنا بما جرى في الجزع من القيام في فرض الصلاة ثم

فيهم مما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استيعاوبن يجعله بآية مثل وجدها فترك حث وتقليب المال ككثيره كإتقانه اطلاعهم ويتردد الغش في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عند أبحاث كان له وقع مسرعة وكذا في وقت فرض يصح ما خرج تبين أن صلته فانه أي لم يتركه كمالا في الوقت كما هو ظاهر لان الاكراه الشرعي كالحي كسر ولو خرج ثم عاد اليها لتعزيرة أو عبادة لم يحسن مادام يسمى عرفا زائرا أو عابدا والاحتشاح وعلى هذا التفصيل يحمل المطلق الشين وغيرهما أنه لا حرج بالملك العذر وقولا البغوي ومن تبعه ان طال المكث حثت خرج بقولنا وهو بما عند الحلف ما لو حلف كس ذلك وهو خارجا فينبغي حثه بدخولها مع اقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيبطلها فيها بغضه من (وان) نوى القول لكنه اشتغل بأسباب الخرج كجمع متاع واخراج أهل وليس (وب) يلق بالخروج لا غير (لم يحسن) لانه لا بعد مسح ذلك ساكنا أو طال مقامه لاجله وراعى لثبته لذلك ما عتد به من غير إرهابه وتبدل المصنف ذلك بما إذا لم يتكسب بالاستئابة

مات من الحنفية وكذلك لو أقال الحلال مستويان اه عش (قوله أو أخاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجودا لعل الخوف اه عش (قوله على نحو ما) عبارة الغني على نفسه أو ماله اه (قوله ولو خرج) أي سواء كان خوفه على نفسه أو ماله. كونه حثا لم يتسرع له. بعد ما كان الخوف بمصاحبه سواء أخذ معه أو تركه وينبغي أن يعلق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج أقاله أو أن الظلمة متصلا فبدأ حثا دون من ذلك بسبب خوفه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم اه عش (قوله بما جرى في الجزع الخ) عبارة النهاية بما يشق معه الخوف ومشقة لا تقتصر غالبا اه (قوله بما يأتي الخ) أي أنفاه في شرح وان استغنى بأسباب الخوف وج الخ (قوله وجدها) أي فاضلة عما ينبغي القطر. ويحتمل فضلها عما سبق العقل كما يأتي في كلام الشارح والاعتراف الاول اه عش وفيه ان قول الشارح والنهاية تم فيهم مما يأتي الخ كالمرجع في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتهم من غير نقل (قوله وقيل المال الخ) أي إذا كان متعولا لانه الذي يصدق العرف مالا اه عش (قوله والقياس انه عند أبحاث الخ) سكت عليه سن وأقره عش (قوله أي لم يتركه كمالا الخ) أي بان خرج شيئا منه من وقت ودول لم يسم قضاء (قوله لان الاكراه الخ) راجع لقوله وكذا الوضاح الخ (قوله مادام يسمى عرفا زائرا) وليس من ذلك ما يقع كثير من ان الانسان يحلف ثم يأتي بقصد الزيادة مع ثبوت بقية من النبل أو رمضان لان هذا لا يسمى زائرا عرفا فحسب اه عش (قوله وعلى هذا التفصيل الخ) لم يرد في الر وض وشرحه على قوله ولا يضر عوده الى الدار بدخوه وجهه بالنقل متاع قال الشافعي ولم يقدر على الآية وعبادة من بعض زيارة وغيرهما ان مكث ضره قاله الأذري وغيره نقل عن تعليق البغوي وأخذ من مسئلة عبادة المريض الا كيقود يفرق بانه هنا خرج ثم عاد ثم لم يخرج انتهى وأراد بحسب عبادة تارة بعض الا يتقبل الر وض فلو ادخل خروجه وجمع مع عبادة حثت انتهى اه سم وفي الغني بعد ذكر مثل قول الر وض وشرحه ما قصه ولكن الواجب الاول اه أي عدم الفرق (قوله وخرج) الخ قول المتن أولا يترجح في المتن الاقوله أي يحصل الى المتن وقوله و يظهر الى المتن وقوله وفارق الى هذا وقوله على أحد وجهين الى وان لم ينو وقوله ولو لم يكن لكل باب وقوله وان لم يبتدأ بقوله فحينئذ حثت الخ عبارة الغني والاسني ثم دخل لم يحسنه المكث فان مكث حثت لان اشتغل بجمع متاع فحلف في ابتداء اه (قوله مع اقامته الخ) بخلاف ما لو استأجرها كان حثا من باب خروج من آخر لم يحسن اهمي (قوله نوى القول) الخ قول المتن أولا يترجح في النهاية الاقوله وراعى الحق وسد وقوله وفارق الى هذا وقوله كان نوى الر وان لم ينو (قوله يلق بالخروج) قضيه انه لو اشتغل باليس شايب تركه في حاجة القمل الذي يلبس الغرض وج انه يحسن وهو كجمله ابن شهابه ظاهر اه معنى (قوله وراعى الخ) عبارة الغني قال الماوردي وراعى في لثبته لنقل المتاع والاهل ما جرى به العرف من غسرها وفاق ولا استجبال ولو احتج الى السيفلية لحلف متاع لم يحسنه على الاصح اه (قوله وقيل المصنف الخ) ذكر الاسني هذا القيد فيما اذا عاهد الخروج لنقل المتاع من الشاي وأقره كسر ومرح الغني هنا اعتماد الاطلاق وظاهر منعبه اعتماد هذا كما أيضا صبراه لم يحسن بكنهه ذلك سواء أئذ في ذلك على الاستئابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وان كان قضية كلامه في المجموع انه ان قدر على الاستئابة انه يحسن ولو عاد الى الدار بالخروج منها لا لنقل متاع لم يحسن قال الشافعي اذا لم يقدر على الآية وهذاوافق قضية كلام المجموع اه (قوله وقيل المصنف ذلك) أي قولهم وان اشتغل بأسباب الخوف وج الخ (قوله بما إذا لم يتكسب بالاستئابة الخ) و يظهر انه لا اعتبار بما كان وعلى هذا التفصيل يحمل المطلق الشين الخ لم يرد في الر وض وشرحه على قوله ولا يضر عوده الى الدار بعد خروجه منها لعل متاع قال الشافعي ولم يقدر على الآية وعبادة من بعض زيارة وغيرهما ان مكث ضره قاله الأذري وغيره نقل عن تعليق البغوي وأخذ من مسئلة عبادة المريض الا كيقود يفرق بانه هنا خرج ثم عاد ثم لم يخرج اه وأراد بمسئلة عبادة المريض الا كيقود قول الر وض فلو ادخل خروجه وقدر عتده حث اه (قوله وقيل المصنف ذلك بما إذا لم يتكسب بالاستئابة والاحتشاح) و يظهر انه لا اعتبار بما كان

والاحتشاح به مع الماوردي والشافعي و يظهر انه لو وجد من لا يرضى بحر المثل أو يرضى ما لا يقدر عليها لم يكن معه الاستئابة

ما يوقه مما مر في باب التعليل لا بحث العترة (ولو حلف لاسا كنه في هذه البار فخرج أحدهما) بنيت القول بظهور ما (في الحلال بحث) لا تشاء المساكنة إذا غابا على التحقيق الأمن اثنين وفي المكث خال العذر واشتغال بالسباب (٢٣) ان خروج ماسر (وكذا لو بنى بينهما جدار)

من طين أو غيره (ولكل جانب مدخل في الأصح) لا اشتغال برفع المساكنة والأصح في الرضوخ غيرها وتقلص الجهور الحث لحصول المساكنة إلى تمام البناء غير ضروري ولما رزق المكث لجمع المتاع إليه ثم رفع المساكنة بنية القول وأشد ذنبا سببه خلافه هنا هذا كان البناء بفعل الخالف أو أمره وحده أو مع الآخر والاحتطاعا وارضاه الشري بينهما ما من أهل البادية مانع لها كنه على ما قاله المنولي ونخرج هذا القرار أو أطلق المساكنة فان نوى معنا اختص به كان نوى أنه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجحه وقول مقابله ليس هذا مساكنة فلا توفيه النية لانما لا توفيهما لاطلاقه اللفظ يجب عنه ما هنا فيما لا يتصله اللفظ بوجه وليس مانع فسه كذلك لان المساكنة قد تعاطق على ذلك وان لم ينوع ما حث بها في أي موضع كان وليس منها اتفاقا وهما يثبت من خان وان سافر واتحد مرقله ولو لم يكن لكل باب ولا من دار كبيرة كان لكل باب وغلق وكذا لو انفرذ أحداهما بمجرة

الاستنباه في نقل أمتعة يجب احتفاظها عن غير موثوق عليه اطلاع عليها اه سم عبارة عرض أي حيث لم يخش من الاستنباه ضررا ومنه بان موثوق حصل ظهور وماله من السراق والظلمة اه (قوله وان لم ينو لحلف لاسا كنه الخ) أي يز يدان لا يسكن معي فيها أو لا كنت معهما اه معنى (قوله بنيت القول الخ) عبارة المعنى قال الأذري ويحيى هنا ما سبق من الفرق بين الخروج بنيت القول وعدمها يدل على البعدا لو خرج المحلوف على عدمه مساكنة لصلاة أو حلف أو خواتون ونحوها ومكث الخالف في الدار أنه لا بحث بعده عن العرف انتهى وهو ظاهر اه (قوله وفي المكث خال العذر الخ) أو ينبغي فيما لو مكث أحدهما العذر والاخر لغير عذر حث الثاني دون الأول فيما إذا حلف كل لاسا كن الآخر اه سم (قوله والأصح في الرضوخ غيرها الخ) وهو المعتبر نهية ومعنى (قوله هذا) أي الخلاف في نهية ومعنى (قوله أومع الآخر) أي أو بفعلها أو بأمرهما وقوله ولا أي وان كان أمر غير الخالف اما المحلوف عليه أو غيره اه معنى (قوله على أحد وجهين الخ) حرم به الرضوخ والمعنى (قوله يجب الخ) خبر وقوله مقابله الخ (قوله وان لم ينو الخ) عطف على قوله ان نوى الخ (قوله حث بها في أي موضع الخ) أي كنه يظهر ولا بحث باجتماعهما في بلد واحد كما صرح به مسئله النصارى يشي من خان اه سم (قوله ليس منها) أي المساكنة اه عرض (قوله وان سافر الخ) غاية وقوله واتحد مرقله أي وحشة أيضا اه عرض (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة للمعنى والرضوخ مع شرحه فان لم ينو موضعا حث بالمساكنة في أي موضع كان فان سكن في بيتين يجمعهما محض ومدخلهما لو لم يحد حث لحصول المساكنة لان كانا لبيتين من خان ولو لم يحد غيرا فلا حث وان اتحدت في دار واحدة فلا حث لانه مبنى لسكنى قوم وبيوته تغريدا بواب ومغلق فهو كالدار بوا لا ان كانا من دار كبيرة وان تلاصقا فلا حث ذلك بخلافهما من صغرة بشرط في الكبيرة لاني الخان ان يكون لكل بيت خفاط في باب ومرق فان لم يكونا أو سكن في بيتين من الدار أو في بيت وصفت حث اه وصى صرح في اشتراط الباب لكل من اثنين مطلقا وانما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط مغلق ومرق لكل منهما في الثاني دون الأول (قوله وكذا لو انفرذ الخ) ولو حلف لاسا كنه أو أطلق وكأني في موضعين يتصل بهما العرف فمتسا كن لم يثبت أو حلف لاسا كن في دار أو امر غير يخرج أحدهما أو زيدا أو غير ذلك لم يخرج أحدهما اه نهية قال عرض وكذا لو حلف لاسا كنه في بلد كذا أو أطلق وسكن كل منهما في دار منهما فلا حث لان العرف لا يحددهما متساكنين اه (قوله وان اتحدت الدار الخ) الوالدية عبارة للمعنى والرضوخ مع شرحه ولو انفرذ في دار كبيرة بمجرة منفردة المرافقة كالمرق والمطبخ والمستقيم بابا في دار كنه حث وكذا لو انفرذ كل منهما بمجرة كذلك في داراه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في أصله بخطه عبارة النهاية كالنفي ابن الصلاح اه سيد عمر (قوله ولا يخل هذا العين الخ) ومثله ما لو حلف لا يشترى هذا ولا يبيع وقد سبق العدة عليه الخلف فلا بحث الاستدانة في ذلك لكن لو أراد اجتنابه يعني أنه لا يستدب الملك فها لم واقع الباطن على الفسخ مثلا أو لم ينسهره النقل عن ملكه فمما لو حلف لا يملكها أو لا يستدب الملك فمما لا يخل بذلك ولا دخل بخبره عن يشترى بين المثل حاله لا يخل ولا يخل لا يستدب الملك عذر أم لا في نظر ونقل عن شيخنا العلامة

انفرذ بتجميع مرافقه وان اتحدت الدار والامر (ولو حلف لا يخلها) أي الدار (وهو باب ولا يخرج) منها (وهو خروج) قال ابن الصباغ أو لا يخل هذا العين وهو ما كنهها فمما لا يملكها

(فلاحت بهذا) لأن حقيقة النحول الانفصال من خارج فاشتمل والخروج عكس مولم وجدا في الاستدامة لانها لا يتقدون عدة لم يورى
يعدم النحول الاجتناب فاقام أو بعلم (٢٤) الخروج ان لا ينقل أهله مثلا فقلتم حنت (أو) حلف (لا يتزوج) أو لا يسرى كاجتنبه

أبوزرع وروما يتوهم من الفرق ان التزوج يجب وقبول وهو مقتضى لادامه والتسرى ففسل وهو التحصين عن العيون ولو طه والازوال وهذا مستقران هذا النمايان من حل التسرى على مدلوله القوي لا العرفي اذا هله لا يطعن التسرى الا على ابتداء مدونه دامه اه وفيه نظر والاولى على واهى الرافعي منع أن التزوج هو ما ذكر لا غير بل يطلق لغته وقاعلي الصفتا لخاصة بعد الصفة فسرى التسرى (أولا يتطهر أولا يلبس أو لا يركب أولا يقيم أولا يقصد) أولا يشارك فلانا أولا يستقبل القبلة (فاستدام هذه الاحوال حنت) لانها تقسرو زمانا كبستوما وكتب عليه وشارك فشرها وكذا البقية واذا حنت باستدامة شئ من حلفان لا يفعله فاستدامة لمزمه كفارة أخرى لا تحل لاجل ايهن الاولى بالاستدامة الاولى وضعت له لوقال كل البست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرار الاستدامة فطلق ثلاثا في ثلاث لحظات وهي لا يستدوما قبل ذكر كلما فرب يتصلو فالا ابتداء مردود بمنع ذلك ويرتد النظر في لابس مثلا حلف لا يلبس الخوف كذا هل

اجتماعهما في البدن واحد كما صرح به مسئله التجاور بينين من خان (قوله وروما يهضم من الفرق الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج للرند نظر (قوله اذا هله لا يطعن التسرى الا على ابتداء مدونه دامه) أما لو استدام التسرى من حلف لا يسرى فانه يحنت كما أتى به شيخنا الشهاب الزملي لانه يجب الامتنع أعين الناس وانزل فيه ما هو للمحصل مع الاستدامة شمر (قوله أولا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السيوطي مسئله ان رجل حلف لا يشارك أهله في هذه الدار وهي ملكا يهبها فانت الوالد وانتقل الارث لهما وصداشريه يكن فهل يحنت الحالف بذلك أم لا وهل استدامة ملك شركته تؤثر أم لا الجواب ما جرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنت به وأما الاستدامة فتقتضي قواعد الاصحاب انه يحنت بها (قوله أولا يشارك فلانا) ينبغي أولا يقرض (قوله فاستدامة هذه الاحوال حنت) بحمله في الشركته يرد العقد (قوله كل يحتمل) والاربعه الاول كيدله قوله الفعل المتني الخ

فصل عنه على أن لا يوجد له سابق ذلك الوقت فحنت باستدامة تلبس ولو لحظة أو قبل الاستدامة الى ذلك الوقت فلا يحنت الا ان استمر لابس اليه كل يحتمل لكن قضاؤه لم يفسد الفعل المتني بمنزلة النكوة المنصبة في عادة العموم ترجيح الاول فلذا جرى عليه قولهم

بعضهم وفي الأواحل لا يقتضيه وهو لا يستلزم الحنفية مستداهم بحسنه هو مشكل على ما تقرر في الأصلين إلا أن يفرق بانسبغة الفعل تقتضي
 اعتبار ما ناله الفعل والاستدامة ليس فيها ذلك فلم يمكن التقدير هنا بخلاف حسنة أصل الفعل والقبول وعليه فهل يخص هذا الخبر أم لا
 لأن الغاي يقول الفرق بين الصيغتين وإن لم يحسن التعبير عن كل يحمل والثاني أقرب وبذلك يعلم أنه لو حلف لا يلبس هذا الحلف وهو لا يلبس
 حنث بالاستدامة (قلت تحثيمه باستدامة التزويج والتطهر) على ما في أكثر نسخ المبرور (٢٥) غلطاً (فحول) عما في شرحه من الذي

جزمه به فيما عدم الحنث
 كقول المقول المنصوص إذ
 لا يقدران عدة كالتي تحول
 وانظر وجع فلا يقال تزوجت
 ولا تسريت ولا تطهرت
 فهو أمثل بل منزه وزعم
 الباقي أنه يقال ذلك
 مردود ولك أن تقول إن
 أر يدلي بالذلك فرائقه
 الردلان كلامهم صريح في
 أنه لا يقال فراوهم أحق
 بعرفته العرف من غيرهم
 أو نحو التمسك قاله إذا انصو
 لا غنى لكن من الواضع
 أن المراد هو الأول ويحصل
 عدم الحنث فمما لم
 ينو استدامتهما والاحتث
 بهما جزماً (واستدامت طيب
 ليست تطبيقاً للأصح) ثم
 لا يقدر عدة عدة ومن ثم لم
 يلزم به فاديه فيما لو طيب
 ثم أحرم واستدام (وكذا
 وله) ونصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث استدامتهما
 في الأصح (واقطع) ونزع
 في هذه الأربعة الباقين
 وغيرهم لا يحنث بزمان
 وليس كذلك فإن الزاد في
 نحو نكح أو طي فلاة
 ونصب كذا وصام شهراً
 استمر أراحكم تلك لا

قوله لم الفعل الثاني (الح) (قوله فهل يخص هذا) أي عدم الحنث في مسئلة الختم (قوله وبهذا) أي الفرق
 المذكور (قوله حنث بالاستدامة) أي عند الإطلاق (قوله المتي تحثيمه) أي المبرور اه معني وقصيقول
 الشارح على ما في أكثر الخان الصغير للعالمين خلافاً لما في رواية إبداء الجلس كاسر (قوله المتي باستدامة
 التزويج الح) أي واستدامة البنس والركوب والقيام والقعود جميعاً لأنه يقال ليست يوماً أو ركبت يوماً هكذا
 الباقي اه معني (قوله على ما في أكثر) أي قوله قال الماوردي في النهاية لا القوة ولا تسريت وقوله وزعم
 إلى ويحمل وقوله ونزع على أن فان المراد وقوله إذ حقيقته على الصلاة (قوله لم التحول) بذلة محتمة وهو
 نسيان الشيء والفعل عنه اه معني (قوله عما في شرحه) أي قوله وزعم الباقين في معنى القوة ولا
 تسريت (قوله في شرحه) أي المرافع (قوله ولا تسريت) خلافاً لما في كاسر (قوله انجبارك) أي على
 الباقين (قوله وهم) أي الأصحاب (قوله ما في) أي الباقين (قوله هو الأول) أي العرف (قوله وهل عدم
 الحنث) أي قوله ونزع في المعني (قوله فهما) أي الحنفية على عدم التزويج والحلف على عدم التطهر (قوله
 بها) أي استدامتهما (قوله لم تزويج) أي المبرور وقوله بها أي الاستدامة لاجتماع (قوله المتي وصلاة) بان
 يصح في الصلاة تأسيلاً لله فيها أو كان أحسن وحلف بالأشياء معني وأسن (قوله نحو نكح) استطاردى ثم
 رأيت قاله الشبدي الظاهر أن لفظ نكح زاد الشارح مع مسئلة الغصب فسقط من الكتب بدليل قوله فان
 المراد في نحو نكح وقوله في الثلاثة الأولى فليراجع نسخة محضة اه (قوله في الثلاثة الأولى) أي النكاح
 والطول والغصب (قوله بمعنى يوم الح) عطف على بانتهاء الح (قوله ان حقيقته) أي الصوم شرعاً (قوله
 الأسس الح) المذكور في باب الصوم (قوله والصلاة الح) بالنصب عطف على المراد بعبارة المعني قال بعضهم
 ولا يتخذ من بعض أشكال أو قال سميت شهراً أو صليته وقد يجب بان الصلاة انعقاد النصوص للصوم
 كذلك قالوا في التزويج بانه قبول النكاح وقد مر حواياه لحلفه أنه لا يصلي فاحرم بالصلاة أو ما معها
 حنث لأنه يصدق عليه أنه مصل بالمرم اه (قوله لأن ذلك) أي جعلهم المذكور (قوله قال) أي قوله
 وفيما أطلق في المعني (قوله وفيما أطلق في العقد نظر الح) هذا يدل على احتياج الشركة للنسب ثلاثاً أن يكون
 قوله يحتاج لينتزاجها لم يقبله فقط اه سم (قوله الآن يعمل الح) أقول أو يجاب بان الحنث في مسئلة
 الشركة ليس بالاستدامة العقد بل بالاستدامة لاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة أيضاً كالعقد فليست أمثل
 وهذا هو الموافق لما صرح به فتاوى السوطي اه سم عبارة عش وأما الشركة التي تحصل بعقد كان
 خلطاً للمال أو ذلك لا لا تخفى في التصرف فهل يكفي في عدم الحنث إذا حلف أنه لا يشارك في التفسير وحده
 أولاً بد مع من قسمه المال فيه نظر والآخر بالاول إذا قلنا أنه يحنث باستدامته على الرأى إذا قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردي لم يمتنع التفسير ولا القسم ما لم يرد بعدم المشاركة عدم فقام اه (قوله
 (قوله وفيما أطلق في العقد نظر لما في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية لأن يكون قوله يحتاج
 لينتزاجها لم يقبله فقط (قوله الآن يعمل الح) أقول أو يجاب بان الحنث في مسئلة الشركة ليس بالاستدامة
 العقد بل بالاستدامة لاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة أيضاً كالعقد فليست أمثل وهذا هو الموافق لما في أعلى

حقيقته لا تقتضيها بانتهاءه فذمي من في الثلاثة الأولى ومعني
 (٤ -) (شراف وابن قاسم) - (عائش)
 يوم لا يعض في الصوم إذ حقيقته الأسس كمن الغمر إلى الترد وبوجه الحقيقة لا يمكن تقديره من الأحكام ما تقرر والصلاة لم يعضد فاولا
 شرعاً فقد زعمنا من بل يعدل كمنه فلتان يتأذى ذكر في أو طبع جعلهم استدامة طيباً أو طبعه الغفر مع علمه وشبهه فليست لا ينافيه
 لأن ذلك في أو شاروا واليه يقولهم ثم يراهم لا تفتقد منة الإبطال قال الماوردي وكل مقدور أفضل يحتاج لنية لا تكون استدامته
 كابتدائهم في أو طبعه في العقد نظر لما في الشركة لأن يعمل ذلك على الشركة بغير عقد كالزنا

أولا نصب فاستقام فلا كافا ولا واعترضا لا سوى بصفة تقدير وكسبه مشهورا بنصر يحكم بأنه في دوام النصب غاصب ورجع تقديره
 بعد فاعلى ان المراد اقام نصبى شهر او معنى قولهم المذكور انه غاصب حكوا ليس السلام فيه ثم رأيت خارضا باب نحو ذلك واستدامة
 السفر سفر ولو بالعدو نعم ان حلف على الامتناع من عمل بخصم بالعدو وعلم مما تقر وأن كل ما يقدر على فعله بمن غير ما يل بكون دواومه
 كإبدائه فخصت باستدامتها لا فلا ولو (٢٦) حلف لا يقيم عمل ثلاثة أيام وأطلق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوما حثت كافى

به بعضهم أخذوا من كلامهم
 في تنويع كاف شهر أو
 سنة فلا قالوا صدق الاسم
 بالمتفرق والمتمثل بخلاف
 ما لو حلف لا يكلمه مشهرا
 لان مقصود اليمين الهجر
 ولا يقتضى بغيره تنابع
 واعترض بقول الرضا ولو
 حلف لا تكلمك ورجعت
 الضيافة أكثر من ثلاثة
 أيام فرجعت بها الثلاث
 فاقبل ثم رجعت بها لثلاث
 حثت وفرد بان المعلق عليه
 وجد هذا لا لأنه المكث
 أكثر من ثلاثة أيام للضيافة
 والرجوع ولو بقصد
 الضيافة لا يسمى ضيافة
 لانها مختصة بالمسافر بعد
 قدومه وهو واضح انتم
 هذا التعليل كيف والعرف
 قاض بانها لا تختص بذلك
 (ومن حلف لا يدخل دارا)
 فيها ومثلها فيما ذكرنا
 بجهة الاذرى نحو المدرسة
 والرباط والى المسجد حثت
 بدخول دهليز) بكسر
 الحاء وان طال كإقتضاه
 اطلاعهم ببحث الزكشى
 في مقرط الطول عدم الحث
 بنحوه لانه بمنزلة الرحبة
 قدام الباب ورجع كونه

أولا نصب الخ لعله معطوف على قول المصنف لا يدخله الخ والاولى ان يقول واستدامة النصب ليست
 بنصوى سم ما سبقه أولا نصب الخ تقدم التصریح بهذه المسئلة فكانه أعادها ليلين ما فيها اه
 وسار المعنى ولو حلف لا نصب شيئا لم يثبت باستدامتها المقصود بى فيه كإجزمه في الرضفان قبل يقال
 غصبت شهر أو سنة وذلك كافا في الملهفت أحسب ان يقضى فعلا مستقبلا فهو في معنى قوله
 لأنشأ غصبا وأما قولهم غصبت شهر أو سنة عند شهر أو سنة في قوله تعالى فاما الله ما تاتى عام أى
 أماته وأثبت ثمانية عام أو جوبطه أحكام النصب مشهرا أو ما سمعته غاصبا باعتبار الماضي فمعازر لاحقة
 اه (قوله) ومعنى قولهم المذكور الخ وهو انه في دوام النصب غاصب (قوله) واستدامة السفر) الى قوله وعلم
 في المعنى والى قوله وهو واضح في النهاية الا قوله لم يدخل (قوله) ولو حلف لا يقيم عمل ثلاثة أيام الخ) قياس
 ذلك أنه لو حلف لا تسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها لانتقضت فحثت اه سم أى عند الاطلاق
 (قوله) ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في الطلاق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكدا مدة كذا لم يثبت الا باسدة ذلك
 من الباقى قال الشارح لانه لا يتبادر من ذلك صرفا بل يرجع ولغير اه وسيدى (قوله) ثم عاد أى ولو
 بعد من طويل اه عش (قوله) كافى به بعضهم عبارة النهاية كجاءه الواجه اه (قوله) بخلاف ما لو
 حلف لا يكلمه مشهرا الخ) أى فانه يعمل على الشهر المتتابع فلم يكلمه عشرة أيام ثم كلمه ثم ترك كلامه
 وهكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يثبت لعدم التوالى اه عش (قوله) واعترض الخ) أى الاقتضاء المذكور
 عبارة النهاية ولا ينافى مع الرضفان لان المعلق الخ (قوله) وفرد أى بين مسئلة البعض ومسئلة الرضفان
 (قوله) هنا) أى فى مسئلة الرضفان أى فى مسئلة البعض (قوله) لانه لم يثبت بالمسافر الخ) يؤخذ منه أنها
 لو سافرت ثم عادت فكثرت مدة زائدة على ثلاثة أيام حثت وان ما حثت به العاد من مجي بعض أهل
 البلد لبعض لو حلف فيه أنه لا تتعطف الضيافة كذا أو حلف أنه لا يضيفز يد بالبحث فيكلمه مائة أو
 طالت ولا يذهبها زيد ولو يطلب زيد له لمعلمه من ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كحلف عند الاطلاق فان
 أراد ما على له (فرع) لو حلف لا واقفه في طريق فجمعه بالمعدة لا حثت فيما ظهر لانها تجمع قوما
 وتفرق آخرون ونقل عن شيخنا الذى يادى ما واقفه اه عش (قوله) عنيها الى المتن في النهاية (قوله) عنيها
 الظاهر انه انما عليه لاجل قول المصنف الآتى ولو انعمت الخ كايضا مما ياتى به اه رشدى (قوله)
 ومثله) أى البار وقوله فيما ذكر أى من الحث بدخول دهليز الخ (قوله) أى والمسجد) تفسيره نحو المدرسة
 الخ (قوله) مطلقا) أى سواء كان الدهليز مقرط الطول أم لا (قول المتن داخل الباب) أى الذى لا تافى بعده
 فهو بين الباب والدار اه معنى وبذلك يتدفع اعتراض عش بمصاحبة قوله أو بين بابين ولو بصرفه ولو
 بين بابين كان أوضح لان التعبير بمخا كرى يقتضى أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين بابين
 ومعلوم ان هنا غير مراد اه (قوله) ولا ينسأ الخ) هذا الاحتمال فثبت ما ياتى عن شرح الرضفان في القرب
 القرب المختص اه سددى (قوله) ما ياتى أى نفاذ التولية (قوله) المسقف) نعت ثان للدرب (قوله) حكمه
 الآتى) أى من الحث بنو ما ياتى به (قوله) معقود) الى قوله وتقلده في النهاية (قوله) ادخل الخ) أى الطلاق

الهامش عن فتاوى السو حلى (قوله) أولا نصب) تقدم التصریح في هذه المسئلة فكانه أعادها ليلين ما فيها
 (قوله) ولو حلف لا يقيم عمل ثلاثة أيام وأطلق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوما حثت الخ) قياس ذلك انه

بغيرها مطلقا طابق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالسا بدوا فلا يتغير بالجلوس في تلك الرحبة المقصود
 (داخل الباب أو بين بابين) لانه يستلزم من الحار ويحتمل أن لم يكن فيه باء أو أخرى ولا فاعلى نسب الهمما معلان المالكين لمجلاعه لهما بما
 صار منسوب باعرا لكل منهما أولا ينسبوا لحدسهما محل فظهر ثم رأيت ما ياتى في الدرب امام الباب المسقف الذى عليه باب وهو يشمل هذا
 فعمله حكمه ما لا تافى (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لانه ليس منها عرا فوان كان مبنيا على ترسيهوا ينسب لى فيها اذ هو تحية

لحائط المعقود قد اتمام أبوابه والا كما نرى ان جعل عليه باب حث بنحوه ولو غير مستقيم كما في قول المتن أو بينا بينه وبين قلاعه من الترتيب
وأقره بغيره بما وجد جعل الترتيب المبرر بالاختصاص بالارامام الباب اذا كان داخل في حد الباب لم يكن في أوله باب كالطاق قال فان كان في أوله
باب فهو من الدار مسقفاً كان وغيره انتهت واستبعد الاخرى في غير المسقف واستشكله (٢٧) الزوكشي بان العرف لا يعد منها مطلقاً

ورددت عن ذلك مع وجود
الباب لانه يصير منها ما هو
يدخل في حدودها بل ولا
اخص بها بناء على ان
صغير قوله فان كان في أوله
باب مطلق الدرب لا يقصد
الخصص وما بعده وهو محتمل
لان الدار على قرينة جعله
منسوبة بالتك والدار والباب
كذلك بالنسبة لكل دار
تأخر عنه ولا يحث
بشئ من اطلاق خارج عن
حدودها وكذلك ان دخل
فيها وليس فيه باب البها
(ولا) بدخول بستان
لمسقفها لم يعد من مراقفها
ولا (يصعد) على غير
محيط من خارجها لانه
ليس من داخلها لفسد ولا
عرفه به بعلم أنه لو خلف
لا يخرج منها فصد حث
أو لغيره من بعده (و) وكذا
محيط من الجوانب الأربعة
بحصر وغيره (في الامم)
لما ذكر نعم ان كان مسقفاً
كاه أو بعضه ودخل تحت
السقف كما اخذ الباقين
من كلام الماوردي حث
ان كان يصعد اليه منها لانه
كثير منها ولا يشك على
ما تقرره الاعتكاف على
سطح المصعد مطلقاً لانه
منه شرعاً لا من جهة

المعقود اه عشا التفتي وقصر الزايف الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما جعل بعض أبواب
الا كاره (قوله المعقود) أي على الحائط فالام بمعنى على (قوله نعم) أي قوله وعشا تسمى التفتي الآتية
تشمه الى قتله (قوله عليه) أي الطاق (قوله كالطاق) أي عدم الحث بنحوه (قوله انتهت) أي
عسائر الشجين (قوله واستبعد) أي قول المتن فان كان الخ وكذا صغير واستشكله (قوله واستشكله)
الى قوله وان لم يدخل في المسمى والى المتن في النهاية الآتية بناء على ولا يحث (قوله مطلقاً) أي مسقفاً
كان أم لا جعل عليه باب أم لا اه عشا (قوله ورد) أي الزوكشي (قوله يمنع ذلك الخ) أي ان العرف
لا يبعد الخ (قوله لانه) أي الباب (قوله وان لم يدخل في حدودها) في شرح الروض التصريح بخلافه وهو
قضية كلام الترتيب المسمى في أصل الروضة وقوله بل ولا اخص الخ في شرح الروض أيضاً التصريح بخلافه
أخذنا ما أشير السهو وقوله وهو محتمل لكن احتمال بعد قتله معنى فلتأمل اه سدح (قوله خارج
عن حدودها) ظاهر وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي دعوى الظهور نظر ظاهر (قوله
ان دخل فيها) أي في حدودها اه عشا (قوله باب البها) أي الى الدار (قوله لا يصعد سطح الخ)
يقصد به قوله السابق أي والمصعد عدم الحث يصعد سطح المصعد اذا دخل المصعد وان صعد
الاعتكاف عليه اه سم (قوله من خارجها) متعلق بصعوده فكان الأولى تقديمه على غير محيط كجانب النهاية
والغنى (قوله ليس من داخلها) لانه حار من الدار والدار والرد فهو كطائنها اه معنى (قوله من
الجوانب) الى قوله ولا يشك في المسمى الآتية ودخل الى حث والى قول المتن ولو أدخل في النهاية الآتية
الذكور (قوله من الجوانب الأربعة) فان كان من جانب لم يؤثر قط اه نهاية (قوله لاند كره)
قوله لانه ليس من داخلها فلو لا عرف اه عشا (قوله ودخل تحت السقف) لم يقصده به اه سم
أي والغنى عبارة عن محل الخلاف اذا لم يكن السطح مسقفاً كله أو بعضه الا حث قطعاً اذا كان يصعد اليه من
الدار لانه من بابها كما ذكره في الروض فترجع البقيتي فيما اذا كان المسقف بعضه ودخل في المسقف وقال
ان مقتضى كلام الماوردي عدم الحث ورد ذلك التعليل المذكور اه وعبرة عشا قوله شرفه
دخل تحت السقف أولاً على الاعتماد شخصاً لا يادى خلافاً لنجس اه (قوله ان كان يصعد اليه من الجوانب الأربعة)
لا يخرج منها فصد سطحه لم يحث ان كان مسقفاً كله أو بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها والا حث
ومثل ذلك في التفصيل المذكور وما قاله لا سكنها أولاً وانما فيها أو نحو ذلك ومكت بسطحها ومروءة المسئلة ان
يكون السطح وقتنا خلفاً أو في غيره ولم يسكن من الخروج والا حث لما رآه أنه لو دخل لباب السطح حث
اه عشا (قوله على ما تقرر) أي من التفتي (قوله مسقفاً) أي مسقفاً ولا اه عشا (قوله وهو)
أي قوله شرعاً اه عشا (قوله أو رجلاً) الى قوله وكالسقف الى النهاية الإلزامية في حث وكذا في الغنى
الآتية ويقاس بذلك الخروج (قوله وابق يد الخ) واجمع الى المتن والشرع به (قوله ودخل) الى المتن
عبارة الغنى ولو تعلق بحل أوجد عشا في هواها وأحاط به بنائها حث وان لم يمتدح رجليه ولا أحدهما
لو سلك لاسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة شرفه حث وقوله كما أفتى به بعضهم هو الوجه
(قوله خارج عن حدودها) ظاهر وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله ولا يصعد سطح الخ) يقصد
سم قوله السابق أي والمصعد عدم الحث يصعد سطح المصعد اذا دخل المصعد وان صعد الاعتكاف
عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقصده به

المناط ثم لاهنا (ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجليه غير معتد (لم يحث) لانه لا يسمى داخل (فان وضع رجليه فيها معتد عليهما) أو
رجلا واحدة واعتد عليهما وحدها بان كان لوضع الأخرى لم يبق يد في الخ (حث) لانه يسمى داخل خلافاً لما إذا لم يعتد كذلك كان
اعتمد على الذراعين والخارج حثهما ولو أدخل جميع يديه لكن لم يعتد على شيء منهما لم يفتي حث أيضاً ويقاس بذلك الخروج ولو
تعلق بغيره في الدار فان أطاق

والاقل (ولو لم يثبت الدار) الحافى عليها بان قال هذه الدار (فدخول وتقدب) أساس الحيطان حنث) لانها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان السراد بالاساس شي بارز منه وان قل وفي مسودة شرح المهذب عن الاحباب انها متى صارت مسندة فلا حنث بخلاف ما اذا بنى منها ما تسمى معادوا كالساحة ما اذا صارت تسمى طر يقا وان بنى بعض حيطانها كما دل عليه نص الام واعنده البلقيني وغيره ما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سابق المسن لكن قضية عبارة الروضة انه لا حنث في هذه بغضه ما كان دارا وان بنى رسومها ورد البلقيني بان اختلاف والتفصيل السابق انما هو في هذه الدار اما دارا فصنعت فيها علقا ولو قال هذه حنثه مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وتقدبني (فضاء) بالندوه الساحة الخالية من البناء (أو جعلت مسجدا أو حلا أو بيتا فلا) حنثا وال معنى الدار يحدث اسم آخر لها ومن ثم انحلت اليه فلا واعدتكم بعدا لحنث الا ان اعيدت بانها الاولى أي اعيدت منهم ولو الاساس فقط فيما نظره (ولو حلف لا) ياكل طعاما يدوا لطلق خاضعه لم يحنث بناء على الاصح السابق

لانه بعد دخوله فان ارتفع بعض يده عن بناءه لم يحنث اه (قوله) أي بالشخص اه عش (قوله) بان ملا عليه) أي أو سواء كما يشبهه تعبير الروض وشرحه بقوله لهما أو أساط به البناء بحيث لا يرتفع بعضه عن البناء حنثا لان ارتفع بعضه فلا يحنث انتهى اه سم وتقدم من المعنى مثل ذلك التعبير ورواؤه أيضا تعبير النهاية بحاص فان لم يعل عتبة حنثا ولا اه أي ان لم يعل الشخص على البناء بان كان سوا ياله أو دونه حنث وان كان الشخص أعلى من البنا فلا حنث عش (قول المتن ولو لم يثبت الدار) ولفظ الدار بالاسود في النهاية وليس يجوز في الحلي والمعنى وكذا قضية قول الشارح الا في كما اقتضاه سابق المتن انه ليس من المتن كما هو ظاهر فكانت بالاجر فيما يدين من الشخص المكتبة (قوله) أي أساس الحيطان والتأنيث باعتبار المضاعف المسمى أي الدار (قوله) وقضية عبارة الروضة) الى قوله وكالساحة الخ عبارة المعنى كذا قاله البقوني في التذنيب وتبعه في الحرر وجري عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حنثا والمتبار الى الفهم من هذه العبارة بقاه شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الاساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البارز قال البقوني وكان الرافعي والمصنف بهذا النظر في المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم دائر مع بقاه اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف فليقتطع على المهذب فقال بقتل من الاصحاب انما هو قوله والحاصل الى قوله وبذلك في النهاية مشله (قوله) ان المراد بالاساس شي بارز الخ) قد قيل عليه أو بعينه مسائيا انه لا حنث بالفضاضة وضوح انه لو لم يبق شي بارز كانت فضاء فليقتطع اه سم (قوله) وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بمافي المسودة (قوله) اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الروض أي للمعنى حلف لا يدخل هذه بشي دارا فانه حنث بالعرصة أو هذه الدار فلا الان بقيت الرسوم أو اعيدت بانها ولا تدخل دارا فدخل عرصة دارا لم يحنث انتهى اه سم (قوله) كما اقتضاه سابق المتن) فانه صور المسئلة في أصلها بقوله دارا لكن مراده هذه الدار ولهذا قد رتق كلاله معينة اه وقوله في أصلها هو قول المصنف الدار ومن حلف لا يدخل دارا حنث بخول دهر الخ (قوله) لكن قضية عبارة الروضة انه الخ) حزم بها الروض والنهاية والمعنى (قوله) في هذه) أي صورته ما لو قال دارا (قوله) اما دارا فصنعت فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمعنى كما سم (قوله) مطلقا) أي بقي رسومها أولا (قوله) ولو قال هذه) أي من غير لفظ دار اه عش (قوله) حنث مطلقا) وقفا للمعنى والروض والنهاية (قوله) عطف) الى قوله أي أعيد في النهاية الا قوله لزال الى الآن (قوله) عطف على جملة الخ) أي واعتبر المعنى (قوله) بالمد) الى قوله أي أعيد المعنى (قوله) ومن ثم الخ) عبارة المعنى بتبيينه معنى كلامه انما احتل الممن بذلك شي لو أعيدت لم يحنث بخولها وهو كذلك ان أعيدت بانة أخرى فان أعيدت بانها الاولى فلا يصح في رواه الروضة الخنث اه (قوله) أي أعيد منها الخ) في حواشي الجلال البلقيني على الروضة ما نصه لم يتعرض المصنف لما اذا أعيدت تلك الاك أو غيرها والراجح انه لا حنث انتهى اه سديع ويمكن حل كلام البلقيني على ما ذالم بتعريف المعنى بأحدى الاثنين عن المبني بالآخر وكلام الشارح والنهاية والمعنى على ما ذالم غير كان بنى الاساس الاول فقط والباقي بغيرها (قوله) منها) من فيها اسم بمعنى البعض وتامم فاعل لقوله أعيد (قوله) ولو الاساس الخ) أي بالمراد السابق (قوله) فاضافة) أي زيد الحافى الاول واضافة بالواو (قوله) بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان مبنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل لالكل بالاضافة وتغييرها (قوله) بان ملا عليه) أو سواء كما يشبهه تعبير الروض وشرحه بقوله هو ما لو تعلق بعض شجرة في الدار واساط به البناء بحيث لا يرتفع بعضه عن البناء حنثا لان ارتفع بعضه فلا يحنث اه (قوله) شي بارز منه) قد قيل عليه أو بعينه انه لو لم يبق شي بارز كانت فضاء ومسائيا انه لا حنث بالفضاضة فليقتطع اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سابق المتن (قوله) لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحنث في هذه بغضه الخ) وعبارة الروض حلف لا يدخل هذه بشي دارا فانه حنث بالعرصة أو هذه الدار فلا الان بقيت الرسوم أو اعيدت بانها ولا تدخل دارا فدخل عرصة دارا لم يحنث اه

(قوله أن الضيف يبين الخ) فنيته أنه لو كان رقيقاً حاشاً لأنه لا عاك وهو القياس وفقاً لمرئيه حيث أنه لو كان باذن السيد لم يحتج لأنه ينتقل الملك السيد فلم يأكل الخالف الأملاك سيده انتهى وفيه نظر فليأمل أه سم (قوله أو حائوته) خلافاً لروى وفاة شرجع صبرة الأول وان حلفاً لا يدخل حائوته فلا نحت بدخول ما يعمل فيموت مستحراً وعبارته الثاني ونقل الروايات مع قوله أن الفتوى على الحنفى المستحان الشافى نص على أنه لا يحتج فيه قال الزركشى وما نقله عن الشافى نص عليه في الامم والمختصر وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروايات والقياص أنه لا يحتج أه ومثل الحائوت المذكور لمرادها الحائوت على ما أفهمه كلام المصباح أه سم (قول المن حنت بدخول ما سكنها) أي المأوى ومثله في ذلك الحائوت على ما أفهمه كلام الشارح وقوله عاك أي جفها فلاحنت بالمشركة بينه وبين غيره أه عس (قول المن لا باعارة الخ) ظاهره وإن لم يعل داراً أه سم (قوله أو باعارة الخ) أي قوله واعتمد في المفتى وإلى قول المتن وحلفاً لا يدخلها في النهاية الأتوه ويحت إلى روايتي وقوله أو شتر (قوله واعتمد في الطلب قول جمع الخ) ضعيف أه عس (قوله بكل ذلك) أي بالمعار وغيره أه معنى (قوله ثم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية لم يقبل الخ من غير عز (قوله أنه لا تقبل الخ) وهو المعتمد من سلطان وزبدي أه بصري (قوله أو دانه) أي المسكن وقوله هذه صفة الإرادة (قوله واعترضوا الخ) عبارة النهاية ولا يفرض ذلك بأنه الخ لأنه مخفف الخ (قوله فكيف لا يقبل) الأولى الثابت (قوله بأنه مخفف عليها الخ) أي على نفسه أه عس (قوله فبهاه) فلفظاً الخ) أي فيما إذا دخل ما سكنه من ملككم مؤنخدة بقوله أه عس (قوله جمعه) الظاهر أنه احتجز به عن المشترك ويؤيده قوله الآتى وأعين بعضهما وان قل أنه عس عبارة ثم فيملا على عدم الحنف بالمشرك بينه وبين غيره وأدلمنه في ذلك قول شرح الرض بعد قول الرض أو حلفاً لا كل طعاماً كل مشتركاً أي بينه وبين غيره محنت بخلافه في اللبس والركوباء مانصوف معنى اللبس والركوب بالسكنى ونحوها انتهى أه وعبارته في هذا إذا كان عاك الجميع فإن كان عاك بعض المأوى فلاحنت الأم أنه لا يحتج وان كثر نصيبه وأطبق عليه الأصحاب كما قاله الأذرى أه (قوله وأن طراه الخ) ظاهره ولو تغير اختياره كان من مات مؤنخدة ود عليه يعيب أه عس (قوله فاحنت) إلى قوله ويحت البقنى في المفتى (قوله فلا يحتج) أي أن كان الحلف بأنه كاتديه فحس أه عس (قوله ولو اشترت بالإضافة الخ) عبارة المفتى تنبيه كان ينبغي أن يقول بما عاكه وألا يعلمكن لو كان لا تعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبدار أو وسوق أو حلفاً لا يضاف إلى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بغداد وان يعل بقرون ودار الأرقمكة (قوله أن الضيف يبين بازدراده ملكه) فنيته أنه لو كان رقيقاً حاشاً لأنه لا عاك وهو القياس وفقاً لمرئيه حيث أنه لو كان باذن السيد لم يحتج لأنه ينتقل الملك السيد فلم يأكل الخالف الأملاك سيده أه وفيه نظر فليأمل أه (قوله أو حائوته الخ) في الرض وشرح جماعتهم أن حلفاً لا يدخل حائوته فلا نحت بدخول ما يعمل فيموت مستحراً والعرف هو نقل الروايات مع قوله أن الفتوى على الحنفى في المستحان الشافى نص على أنه لا يحتج فيه قال الزركشى وما نقله عن الشافى نص عليه في الامم والمختصر وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروايات والقياص أنه يحتج أه وفي الرض وشرحه أيضاً وحلفاً لا يركب شرجه العامة فربكمو على دابة أخرى وكذلك لو كان حلف لا يدخله وهو ينسب إلى زيد بالملك وإنما ينسب إليه نسبة تعريف محنت ومثل ذلك كمالاً يتصور ومنه ملك فتكون بالإضافة المتعريف بالملك كدار العدل ودار الولاية وسوق أمير الجيوش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بغداد وان يعل بقرون ودار الأرقمكة ودار العقيق دمشق فأذا حلف لا يدخل شأنه محنت بدخوله وإن كان من يضاف إليه المستأجر جعل الإضافة لملك أه (قوله لا باعارة) ظاهره وإن لم يعل داراً (قوله أو حلفاً لا يعل) كسب عليه مر (قوله جمعه) فيه دلالة على عدم الحنف بالمشرك بينه وبين غيره وأدلمنه في ذلك ما في شرح الرض فانه لما قال في الرض أو حلفاً لا كل طعاماً كل مشتركاً أي بينه وبين غيره محنت بخلافه في اللبس

أن الضيف يبين بازدراده أنه ملكه أولاً (دخول دار زيد) أو حائوته (حت بدخول ما سكنها) لا باعارة وإيضا (وعصب) عليه لأن الإضافة إلى من حلف تقتضي ثبوت الملك حقيقة من ثم قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بأنه سكنها واعتمد في الطلب قول جمع الفتوى على الحنف بكل ما ذكر لأنه العرف الآن قال طالعير صرف اللفظ لا صرف اللفظ كالجماعية (الثلاثة) (الآن) (وبدسكنه) فنيته بكل ذلك لأنه مجاز قريب منه وذكر جمع متقدمون لأنه لا يقبل إرادته هذه في حلف بطلاق وعنان ظاهره أو اقترضوا منه حنف مطلقاً على نفسه فكيف يقبل وأجيب بأنه مخفف عليهم من وجه آخر وهو عدم الحنف بما عاكه ولا يمكنه فليقبل ظاهرها فيه فليقل عليه دون ما فيه تخفيفه (ويحت بما عاكه) جميعه وأن طراه بعد الحلف (ولا يمكنه) الآن ويذكره فلا يحتج به لأنه بدو ولو اشترت الإضافة لتعريف في نحو دار أو سوق حنت بدخولها

مطلقا كذا الارقم بكتوسوف يعني بعدد اذ لتصرف في الاضافة على الملك وفارق التعدد الا اكم ولد فلان فانه يعمل على الجو حدودون
التعدد لان الذين يتزلف على ماله ألف فدره (٢٠) على تحصيله وان شئت بقول الكافي لو حلف على شرف فلان فخلقه ثم مات منه

حنث وقد يجب بان اخلاف
الشعر لماعه عطر داني
أتمر بوقته نزل مسترة
المقدور عليه (ولو حلفا
يخصل دار ذو اولادكم
عبد او لا يكلم (زوجته
قباعها) أي البار والعبد
يبعا بتاؤ بشرط الخيار
للمشتري وكذا الهمان
أجبر بالبيع وهو مال
والمراد فاذ الملك منهما
أوصى بعضهم اذن قل (أو
طلعا) بان اذ اذ حصة
زوجته (فصل) البار
(وكلمه) أي العبد أو الزوجة
(لم يحنث) تقليد الحقيقة
والملك البيع والزوجة
والطلاق وبحت الزكوى
في دار عرف بالشوم وعبد
عرف بالشر الحنث مطلقا
لان اضافتهما مجرد التعريف
وفيه ظراف ماضية قابل
المنع ولو اشترى بعد بيعهما
غيرهما فان أطلق أو أرا
أي دار أو عبد ملك فحنث
بالتأني أو التقيد بالاول فلا
(الآن) بقول داره هذه أو
زوجته هذه أو عبده هذا
أو يراد أي دار أو عبد جرى
عليه ملكة أو أي امرأة
جرى عليها نكاحه (فحنث)
تقليدا للاشارة على الاضافة
وغلبت التسمية عليها فاسم
آ تغلبت أقوى لان الغنم
يسبق لها أكثر وعلا

والركوب اه قال في شرحه في معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله) وقد يجب بان اخلاف
الشعر كسب عليه مر (قوله) وكذا الهمان أحجز البيع (الخ) ودخل البار من خارها هان أجبر فبنى
عدم الحنث لتبين زوال المالك من البيع بل لانه في معنى الجاهل بالخوف علما لما شئت في بقاع الملك
باحتمال الاحارة أو ضعف فهل يحنث لتبين بقاع الملك أو لا لانه كونه في نظر أو لم اذ كثر في اول هذه
الحاشية كرو في كلام الشارح (قوله) فزال الملك منهما أو من بعضهم اذن قل أو طلعا فدخل وكلم
(الخ) في ما واشترى العبد بعد بيعه وعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلما أو يني الحنث (قوله) فان أطلق الى
قوله حنث) يني حران ذلك فم اذا اشترى هان بعد بيعهما حران فانه ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد
طلاقها أي (قوله) أو التقيد بالاول فلا) انظر لو اذ التقيد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه وعاد الزوجة
بعد طلاقها ثم كلما أو يني الحنث (قوله) وانما باطل البيع في بعتك هذه الشاة ذاهي بقرة) لو كان ذكر
الشاة سبق السان فيني عدم البعلاء (قوله) الصادقة بالابنداء والبرام (الخ) أي ابتداء أو دواما فم

او
تلك النية أو الحق بالتلفع بالاشارة ونها وانما باطل البيع في بعتك هذه الشاة ذاهي بقرة لان العقود راي ذها
الغفلا يمكن ولو حلف لا بكل لحم هذه السخنة فكبره أو كل لحم يحنث وفارق نحو دار زيد بان الاضافة عارضة في نظر الهابل مجرد
الاشارة الصادقة بالابتداء والبرام وفي تلك نظر حازم لاسم أو الصفة ولان والها يترفع في تغيير علاج

أو حلقه فاعتبرت مع الإشارة وتطلقت العين مجموعهما فإذا زال أحدهما كسكونها معصية في ذلك المثال زال المحلوف عليه وهذا هو الـ
اسم العبد ببقية واسم المار يجعلها معصية وإن أشاء فالمراد بقولهم السابق نقلاً عن الآية الأولى مع بقاء الاسم (الآن يريد) الخالف
بقوله هذه أو هذا (مادام ملكه) بالرفع والنصب فلا يثبت دخول أو تكليم بعد زوال ملك (٣١) أو طلاقاً لأنها أراد قريبي في قبول
ههنا في الخلف بطلاق أو

هو صامراً تغافلوا قال مادام
في بطنه وأطلق فالتباعد
منه عرفاً كحلقه أو زرع
أنه مادام مستحقاً للعتق
فقتل البومة بإيعاز غيره
ثم استعملوه وأبقى بين
حلقه لا يشعل هذا مادام
فلان فيستخرج علان ثم
دخل الخالف فلان بانه
لا يثبت باستدامة كنهان
استدامة النحول ليست
يدخل ويثبت بفرد الله
وفلان فيسلبه العين أن
أراد عمة فوأمه فذلك
العوام وما يسهل أو أطلق
أحد ما قاله في لا رأيت
منكره الازعته للقاضي
فلان وأراد مادام فأنسب
أنه إذا رآه بعد عمة لا يثبت
ولا لتحل العين لأنه قد يتولى
القضاء فيه فبالبويع
فان أراد مادام في هذه المرة
انقلب بخروجه اه وفيه
نقله والفرق بينهما
ومسئلة القاضي طاهر لان
الدية ثم مربة بوصف
منسب المحلوف عليه بطراً
ويزول فانيط به وهذا جعل
وهو لا يتصور فيه ذلك
فانصمت بخروجه منه
وان عاد اليه فالتى يعضه في
حالة الاطلاق عدم الحنف

أو لصقة أو قبلة للأصراب والمراد بالصقة كونه معصية (قوله أو حلقه) هو الذي يظهر من جملته فيه اه
رشدي (قوله فاعتبرت) أي الأمانة (قوله الخالف) أي قوله وبات في المعنى (قوله بالرفع) أي على أناس
دام والنصب أي على أن شجره أو آخره أو الاسم محذوف اه معنى (قوله بعد زوال ملكه) أو طلاقاً عبارة
المعنى بعد زوال الملتوازم وحصة الاطلاق المأث ورسلز والملكه عن العبد أو اعتق بعضه كالخلف
لا يكام عبداً فكهم معصية فانه لا يثبت وكذا الوجه لا يكام حراً ولا يكام حراً ولا عبداً كالحلق لا يكام بكرة
ولا وطبة كل منصف اه (قوله صامراً) أي في شرح الآن ويملكه ولا يتأخر هذا الاعتراض
السابق فان قضيتما ادعاء عدم الحنف فليس فيه تغلط بل تخفف اه سم عبارة عرض أي من عدم
القبول ظاهراً اه (قوله وأطلق) أي أو أراد مادام مستحقاً للعتق وهو ظاهر بخلافه إذا نوى مادام
عقد بانه بانه متعص منه فانه لا يثبت لان بانه ما قسم ثم قرع ولم تنقض ذلك أو زرعاً أيضاً اه
رشدي (قوله أنه مادام الخ) الاطلاق ما قط اه (قوله أو أفي) أي أو زرعاً (قوله أو أطلق) ضعف اه
عرض (قوله أخذ ما قاله في لا رأيت منكره الازعته للقاضي الخ) سابق في شرح مسئلة القاضي التي تفتي
المتن من هذا كلام الروض وليس فيه ذكر الدعوى اه رشدي (قوله من أنه الخ) بيان ما قاله (قوله من
أنه إذا رآه بعد عمة الخ) واجمع مما يأتي وغيره اه سم (قوله ولا لتحل العين الخ) في معطابقة هذا المسئلة
الشرح فيما يأتي نظر قائمه معه (قوله وي) بفتح الباء (قوله فان أراد الخ) صفة على قوله ان أراد عمة الخ
(قوله بخروجه) أي الغلان اه سم (قوله بوصف منسب المحلوف عليه الخ) أي لان الرفع اليه
مناسب لا تصاف به اقضاء الا برفع القاضي أو تقصوه وذلك الوصف الذي هو القضاء بطراً أو زول فكان
ربط الرفع بهذا الوصف غير مستعمل أراد تحميماً جده هذا الوصف فهمون دلاله الاعمال الزرة في الأصول
هذا والذي سأل في مسئلة القاضي أنه حيث نوى الدعوى انقطعت بالزول وان عاد إلى القضاء أي ان ورد
ذلك العوام وما يسهل كاهو ظاهر ما هنا وحديثاً لا فرق بين مسئلة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه
رشدي (قوله في مسألة الاطلاق) أي في مسألة الخلف على عدم النحول وقول عرض أي في مسألة القاضي
سبق فقم (قوله كالحقبة الأخيرة) هي قوله فان أراد مادام في هذه المرة عرض وسم (قوله بلها) أي قوله اما
لوي يشرى النهاية الاقوله وقوله ان لو أرادوا في قوله أو العلم في المعنى الاقوله ذلك (قوله ولو أراد الخشب
الخ) عبارة المعنى ويحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شأ من ذلك حل عليه قطعاً (فرع) هو وحلف
لا مركب على شرح هذه المسئلة مركب علمه على دابة أخرى حنف اه وقوله فرع الخ في الرفض منه (قوله
أيضا) أي كالزول (قول المتن) ولا يدخل بيتاً أي أو أطلق اه نهاية (قول المتن) حنف بكل بيت الخ جعل ذلك
عند الاطلاق فان نوى نواحيها انصرف اليه اه معنى (قوله محكم) في دفع القصب اه عرض (قوله
نحن فيموكاه أو ادخاله ملكه بعد زواله (قوله صامراً) أي في شرح الآن ويملكه (قوله أو انشأ صامراً
آ) فيما نه لا يتأخر هذا الاعتراض السابق فان قضيتما ادعاء عدم الحنف فليس فيه تغلط بل تخفيف
(قوله من أنه إذا رآه بعد عمة لا يثبت) واجمع مما يأتي وغيره اه سم (قوله ولا لتحل العين الخ) في معطابقة هذا
لمسئلته الشارح فيما يأتي نظر قائمه معه (قوله فان علمت بخروجه) الظاهر ان هذا هو الغلان وقوله
فالتى يجب كذا شرح مر (قوله كالحقبة الأخيرة) كان المراد بها فان أراد مادام في هذه المرة الخ (قوله
لا يسيء دابة أصلاً) فيه نظر

كالخلة الأخيرة (ولو حلق لا يدخلها من ذال الخلف بخرع) بلها الخشب مثلاً (ووصف في موضع آخر أنها لا يثبت بالثاني) وان سد الأزل (ويثبت
بالأول في الأصح) لان الباب اذا أطلق انصرف للمعنى لانه المحتاج اليه النحول دون الخشب وقوله ونسب إلى آخره في الخلاف اذ لو طرح
أو أتلف أو شغل من الثاني لم يثبت قطعاً ولو أراد الخشب قبل قطعها لم يلزم بشيء فقل من بلها فانه لا يثبت بالثاني أو أنسله يسمى بالبلها (أو
حلف لا يدخل بيتاً لا يثبت بكل بيت من طين أو حجر أو جحر أو خشب) أو نصب محكم كقوله الحارودي (أو خبة) أو يشتر أو جلدوان كان

الحالف محضر بالان البيت طلق على جميع فلا حقيقة لطفه كيجت جميع أنواع الحنن والطعام وان اخص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه اذا العادة لا تخص عند جمهور الأصوليين وإنما اخص لفظ الرق أو البس أو نحوهما بما ياتي للرق بنة الفلتا وهي تعلق الاكل به وأهل العرف لا يلقونه على ما عدا (٢٢) ما ياتي فيها فرق بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن ملو له القوي إلى ما هو اخص من بين

انتفاء استعماله في

بعض أثر اخص ما في بعض

النواحي كلفه استعمال

أهل طرستان الغنر في

خبر الأرز لا غير فهذا

يوجب تخصيصا ولا نقلا

عرفيا للفظ بل هو مهيان

على عومه لشعب المعارض

للعوم في هذا دون ما قبله

ويشرب بين ما ذكر ومن

حلف بنحو بغداد لا مركب

دابة لم يجت بالخارج على

العزير بان الجار عند

هو ولا يسمى دابة أصلا

يختلف نحو الخيمة تسمى

عند الحضر بيتا لكن مع

الإضافة كيف شعر ولا ينافيه

عدم اعتبارهم لنظيرها في

قولهم في نحو المسجدين

الله لان هذا حديث اسم

خاص فلم يؤخذ له معنى ثالث

الإضافة بخلاف عويث

الشهر وإنما أعطى في

الوصف جار لان الدارقها

على ما صدق عليه اللفظ

وان لم يشتر على ما مر

وقد الزركشي أخذ من

كلامهم الخيمة بما اذا

أخذت مسكنا خلاها دفع

أذى نحو ما سافر ولذا ذكر

البيت بالفارسية لم يجت

بنحو الخيمة لانهم لا يطلقونه

الأعلى المبني ويظهر في غير

كيجت جميع أنواع الحنن أي فيما لو حلف باكل خبز أو طعاما (قوله إذا العادة لا تخص الح) قضيت أنه لو حلف لا يدخل بيت زيد كان العادة في محله اطلاق البيت على البار شاملا ما عدا الحنن بدخول البار حيث لم يدخل بيتا من بيوتها اه عش واتي عن الرشدى ما وافقه (قوله وهي تعلق الاكل به) فتبين انه لو عاق به غير الاكل كان حلفا لا يحمل رؤسا ويضافت فليزاجم اه رشدي (قوله به) وقوله لا يطلقونه أي لفظ الرق الح (قوله فيها) أي في اللفظ المذكور (قوله وفرق بين تخصيص العرف الح) جواب سؤال المنشوء قوله إذا العادة لا تخص الح وما ذكره من الفرق فمستوفى طاهر (قوله فيها) أي انتفاء ذلك الاستعمال (قوله لا تعقب المعارض للعموم في هذا الح) فقه تامل ولجار متعلق بقوله وفرق الح فالاول الباء بدل اللام (قوله دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الح (قوله بين ما ذكر) أي من الحنن يقول نحو الخيمة وان كان الحالف محضرا (قوله لا يسمى دابة أصلا) فينظر اه سم (قوله لكن مع الإضافة الح) انظر ما لضاف في الخيمة (قوله ولا ينافيه) أي الفرق المذكور (قوله لنظيرها) أي الإضافات في عويث الشعر (قوله وقد الزركشي) إلى قوله وهو يؤيد في الغنى الآتية ويظهر إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة له وقوله اه إلى بحث (قوله خلاها دفع أذى الح) أي فلا تسمى بيتا اه معنى (قوله ولذا ذكر البيت بالفارسية) أي كان قال والله لا أدخل بيته لم يجت بنحو الخيمة أي بغير البيت المبني لان الخيمة لا يطلقونه على غير المبني نقله الرافعي عن القفال وغيره ويحتمل في الشرح الصغير اه معنى (قول المتن مسجدين) أي وكعبة اه معنى (قوله وبيت الربا) أي المعز وفتا الطاحون الأكثر منه الفتوة اه عش قوله وبيت الرما إلى الفصل في النهاية الآتية كذا قال في الخروج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله انه بيت) جزم به النهاية والغنى وقوله الأولين اعتداسا كعبارة ما لمأخذت بيتا السكن فحننته من اعتداسه اه قال الرشدى قوله من اعتداده سكاها لم يجت غير المعتاد لما مر واتي ان العادة ما إذا ثبت جعل تحت جميع المحال اه وقوله هلا يجت غير المعتاد أيضا أي كقولهم ضما اطلاق النصة قول الغنى (قوله والأذرى الح) الذي في كلام الأذرى جزم لا يجت اه رشدي (قوله بخلاف في المسجد) أي لا تعتمد اه نهاية أي ان لا تدخل في وقعه عش (قوله ثم رأيت) أي الأذرى (قوله وأبوها) أي المدوست إلى باط وتوصوها (قوله يعلم بما تقر ان البيت غير البار) أي لا تنظر إلى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على البار ووجه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص ويصر بهذا كلام الأذرى فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال انه الأصح عقبه بقوله وعن القاضى أبي الطيب المبل إلى الحنن أي فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دهلج البار أو حصنها أو مضنها لان جميع البار بيت بمعنى الواو ثم قال أعني الأذرى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان وبيوت داره اه فقل من كلامه ان الأصح لا ينظر إلى ذلك بل هذا عرف دهلج ان قلتم ان جعل قولهم البيت غير البار الح في غير نحو مصر فانهم يطلقون البيت على البار بل لا يكونون يذكرون البار الا بلفظ البيت فينبغي الحنن اه رشدي (قوله ان البيت غير البار) ينبغى ان تأمل دعوى الغيرية بمعنى الما يتوان أو يدانغريه الخافقة فلا نزاع فان البار اسم لجميع المنزل المشتمل على دهلج وحنن وصفة (قوله ان البيت غير البار الح) أو لارد في بلد تسميها البار بنة الادار كما في القاهرة فانهم لا يستعملون اسم البار كاهو معلوم فهل يجت من حلف لا يدخل بيت فلان بدخوله داره فيمنظر وينبغي الحنن (قوله لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل حنن البار أو مقعدا قبل ان ذلك ليس بيتا مر

والقارصة والعري بانه يقع عرفهم أيضا (ولا يجت مسجد وجام وكنيسة وغار جبل) وبيت الرما لا تسمى وبيت بيتا مر فاعملوا حلولا أسما خاصة له وبحث البقني في غار اتخذ السكنى انه بيت والأذرى ان المراد بالسكنى مثل تعبدكم ما لو دخل بيتا معا فانه يجت اه وتمامه الحنن تخلو عن المسجد ثم رأيت من عدم الحنن بساكنة المدوست إلى بار وأبوها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرناه (تنبيه) هو يعلم بما تقر ان البيت غير البار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره فدخل بيته فاحت (أو حلف) لا يدخل على زيد فدخل بيتا فميز بغيره فاحت) ان عليه وذكر الحلف واختار النحول كذا قاله شارح (٢٣) هنا وهو موافق لأن ذلك شرط لسكك حث

وبوت والبيت اسم لمن واحد جزأ من الدار وغير جزءه اه سديد (قوله ومن ثم قالوا لو حلف الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحتج خلافا لما بلغني ان بعضهم ائقوا بالحث سم على ج اه ع (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المتن (قوله ان علمه وذكر الحلف الخ) اما لو دخل ناسا لو حلف لا يلا حث وان استدام لكن لا يدخل اليه بذلك اه ع (قوله ذكر المتن بعض الخ) أي بقوله ولو جهل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوت وبوت الحما ويرتفع ان مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجعلتها واجبة فلا حث لان موضع الواجب لا يختص بالحد عرفا فاشبه نحو الحمام ونحو ذلك المسئلة في المصير ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فميز بدأ صلاح الحث لتغلغل على نفسه ووقع السرور لمن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم دخل فدخل في محل وجاءه الخلف عليه بعده ودخل عليه اجتماعا في المحل هل يحتج لأنه قد رتب عليه ان يجتمع بمعنى المحل أم لا والجبوا بان الظاهر عدم الحث لأنه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع (قوله وان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمع مع مثل أصله فاحت بذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة يفتقر التبايعان فيها لم يحتج بالاحت اه معني (قوله ورد بان مختص به) لم لا يحصل على بروت الاحشاش العامة نحو البضائع فانها غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفات المشتركة انه لا حث كالحمام اه سديد (قوله كيان) الى الفصل في المتن الاقوله وان لم يسمعه الى الترتيب وله وان لم يقصد (قوله لاسم) أي من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله ان علمه) أي وذكر الحلف كجاء نفا (قوله وان لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صفة لم يحتج اه سم (قوله وحزبه في الترتيب) معتمد اه ع (قوله لكن نازع فيه البلقيني الخ) عبطو للمتن وقال البلقيني انه لا يحتج بالسلام من السلطان لمخالف عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس و زوال المعهر ان ورد ذلك انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي أخذ من الشامل وهو بحث اه و لكن محل كلام الرافعي على ما اذا قصد بالسلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد الخلل أو اطلاق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قالو يحتج بالتنقيص بين ان يقصد أم لا كقوله في الآية المفهمة اه وهذا غير من المحل المذكور اه (قوله قال لاسم اذا بعد الخ) أخذ ما ذكرنا به يقتضي ان قابله يقتضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه ع عبارة الرافعي قوله لاسم اذا بعد الخ فميزان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما هو اه وبعبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل أولى اه

*(فصل) في الحلف على الأكل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما اتبع في المتن الاقوله ان كان الحلف وقوله أي قول المتن يتبع في النهاية الاقوله أو بعضها الى المتن (قوله مع ذكر ما يشاء الخ) أي فيها يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذاك الشيء الخ اه ع (قوله انخص بالقيم) أي ضا أو مع أو هل يستتر في الحث كما هو كونهما شوية أو لا يكون المعنى أو ما يشيؤر وقسمه أو أو من التي من شأنها أن تشيؤر فيه نظر والظاهر الثاني اه ع (قوله أو لا يكلم الرأس) أي أو الرأس اه معني (قوله أي

قوله ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحتج لأنه لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحتج خلافا لما بلغني ان بعضهم ائقوا بالحث سم على ج اه ع (قوله وان لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صفة لم يحتج (قوله بحيث لا يسمع سلامة) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل أولى

*(فصل) حلف لا يكلم الرأس الخ (قوله او بعضه) فميز ان جنس الرأس يوجد في بعض الرأس (قوله

وغيره قال لاسم اذا بعد عن بحث لا يسمع سلامه) (فصل) في الحلف على الأكل والشرب مع ذكر ما يشاء بعض الما كونه لو (حلف لا يكلم) رؤس الشوي انخص بالقيم كقوله الاقوله أو لا يكلم

واعتمد البلقيني ومصر به جمع متقدمون لكن الاقوى في الروضة كالشرح الجنت خرج بلائنه مالو في شأن من ذلك فانه بعمل به وانما اتبع هذا العرف وفي البيت اللغة كمرعلا بالقاعد أن الغنم تلبس واشترى ولم يعارضه عرف أشهر منها التبع وهو الاصل فان احتل أحد الأولين اتبع العرف ان اشترى والمردوا لاختصة كلام ابن عبد السلام وغيره أنه رجع الى اللغة بوجه حيث لا يرى تفرقة مقصودا يعلم من كلامهم هاتوا في الطلاق (والبيض) اذا حلف لآيا كمله ولائنه (يحمل على (٢٥) ضرايل بالثمن في الحيا) بان يكون من شأنه ان يشار فيه ما يؤكل منفردا

(كسباح ونعام وحام) وأوز وربط وعصافير لانه المفهوم عند الاطلاق ولا فرق بين ما كمل اللحم وغيره لآيا كمل مطلقا اتفاقا على ما في المجموع وان اعترض فقل انه بحث بمصالح خرج بعد الموت كملوا كملهم غيره ومظهر في صورته بخلاف الناطف ولو حلف لآيا كان مما في كمل وحلف لآيا كل البيض فكان ما في كمل يشار في ناطف وهو حلاوة تعقد بيضاء أو كمل برود قال لآيا كان هذا البيض لم يجعله في ناطف (لابيض) لانه انما يؤكل بعد الموت يشتق البطن وقيل لانه لا يؤكل منفردا وأخذ من الحنث به في بلد يؤكل في منفردا تكلش وردة الزكشي بانه اعتداسا آخر وهو البطاخره وفيه نظر لان تحدد اسم آخر مع بقاء الأول لأنه لا يعلم مما ياتي في الفاكهة خالي حمده منع تسميته بضاخر فالقوله في بلد يؤكل في منفردا (وحداد) لانه لا يؤكل منفردا أما اذا يؤكل شيئا فيعمل به

كلامه عدم حنثه ما كمل في غير ذلك البلد وصح في جميع التنبيه لكن اقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقيل انه الاثر بان يظهر النص وهو المعتد اه وفي المقتضى ما وافقها بانه (قوله) لكن الاقوى في الروضة كالشرح الجنت) وهو الظاهر اه معنى (قوله) بلائنه أي بقوله ولائنه اه نهاية (قوله) مالو في (الح) ولو يؤى مسمى الرأس حنث بكل رأس وان لم يسع وحده معنى ونهاية (قوله) فان احتل (الح) ان الغرض انه لم يعارضه عرف فتأمل اه سم (قوله) أحد الأولين أي يحول اللغة واشهرها (قوله) بوجه أي الرجوع الى اللغة (قوله) التلون والبيض) جمع بيضة اه معنى وفي الاقواس اسم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله) اذا حلف الى التيسبب في الغنى والها يتلاقوه ولو قال الى المتن وقوله وقيل الى الحولي بلد (قوله) المتن (ضرايل) أي مقارن اه معنى (قوله) انه الأول باسقاط الضمير (قوله) المتن (كسباح) أي تمثيل لبياضه أوزايل على حذف مضاف أي كبيض كسباح اه سم (قوله) وغيره) كبيض الدخا وضحاها ونوله مطلقا أي من ما كمل اللحم وغيره اه ع (قوله) فعل (الح) أي من قوله بان يكون من شأنه (الح) (قوله) يخرج بعد الموت) أقاد كلامه ان الموت لا يغير به البيض المتصلب وهو ظاهر اه ع (قوله) كملوا كملهم غيره (الح) عبارة المغنى في لافرق في الحنث بين كملهم وحده أو مع غيره اذا ظهر في اختلاف ما اذا أكله في شيء لا يظهر صورته فيه كالنطفة فانه لا يخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التسمية اه (قوله) وهو حلاوة (الح) وهو المسمى الآن بالمتغوش اه ع (قوله) أي ولم يحنث اه سم (قوله) هذا البيض (الح) والظاهر ان منته مالو لآيا كان بضاخرا لم يوجد الاسم كآيا في مالو قال كل حنطة حنث لا يحنث يدقها ويصحر اه ع (قوله) لابيض (الح) وان يسع بلد يؤكل في منفردا نهاية ومعنى (قوله) ما اذا نوى شيئا فيعمل به) ظاهره انه يقبل منه ذلك ظاهرا اه ع عبارة المغنى هذا كمل عند الاطلاق فان نوى شأجل عليه اه (قوله) انه (الح) خبر ظاهر ان قوله يحمل أي لفظ السهل (قوله) مما مر انفا اه في شرح تبايع في منفرد (قوله) اذا حلف الى قول المتن ولم يقر في النهاية وكذا في المغنى الاقوى أي في اعتقاد الحالف

ثم والمرحى في جميع التسمية الثاني قال الزكوي وجهه الاول ان العرف اذا تبنى موضع عم تكبر الارزاه ثم اقلنا الثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل للمعتبر البلد نفسها أو ان يكون الشخص الحالف من أهلها وجهان وجه البلقيني الثاني اما فهمته في الروضة وأصلها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم ان منسج الشارع في هذا المقام واجبا الاصلاح فتدبر واقبل الموق ثم رأيت الجوزي في شرح الارشاد صرح بعين ما قلته وقول ثم اذا قلنا بالتشكي (الح) كذلك ياتي على الاول بالنظر الى القطع والخلاف اه ما كتبته شيخنا بحرفه ومصلحة على الاول الذي هو الاقوى في الروضة وأصلها هو الحنث مطلقا سواء كان الحالف من أهل ذلك البلد أو من غيره فيه وانما رجع كل فيه آخر اجبى أي يحمل في بلدان الوجهين ان الاعتبار البلد أو كون الحالف من أهلها مفرعان على النصف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع في الشارع تبعاً لما في المنهج وغيره فتأمل (قوله) واعتمد البلقيني) عبارة شرح الهجمة ومال السهل البلقيني قال والاول يعني الاقوى في الروضة كالشرحين بقيد بما اذا انشتر العرف بحيث يبلغ الحالف وغيره والا فلا يحنث اه ثم رأيت في شرح الارشاد عبر باله بقوله ومال السهل البلقيني ثم بحث في مجموعته الاول بما اذا انشتر العرف (الح) (قوله) فان احتل أحد الأولين اتبع العرف) فيمان الغرض انه لم يعارضه ما عرف فتأمل (قوله) كسباح (الح) تمثيل

(تيسب) * ظاهر انما بعضهم بان السهل يدخل فيه الدنيس السابق في الامعة أنه يجعل هنا على جميع ما في البحر وان لم يسع بمكافرا وفيه وقفة ظاهرة لان العرف طرد بان نحو الدنيس لا يسمى بمكافرا لان قوله لا يسمي بالغة لانه ان فرض تسليبه لم يشتر وقد انشتر العرف وطرد خلافاً فخر يعول عليه كمل مما مر انفا (والحم) اذا حلف لآيا كمله لا يحنث (على) (مذكر) (ثم) وهي الابل والبقر والغنم (وتحليل)

ووش وطير (وقوله) اسم اللحم عليه حقة يتدون ما يحرم أي في اعتقاد الخلف فيها (لا يملك) وحواذله لا يسمى لحما فأي من غير
 قيدوان سبعة كما في القرآن كما لا يخفى بالجلوس في الشمس المسماة سراجا على الأرض المسماة ساطق القرآن من حلف لا يحل في سراج
 أو على ساطق (و) (لا) (شحم بطن) وعين (٢٦) لغناهما اللحم اسم موصفة وكذا كرش وطحال وكبد وقلب وإمعا وورثوخ (في

الاصح) لانها ليست لحما
 حقيقته فلا يخفى بقاصة
 اللبابة قطعاً ولا يخلد الا
 ان روى بحيث يؤكل غالباً
 على الأوجس) والاصح
 تناوله (أي اللحم) لحم رأس
 واسنان) أي لحم لسان
 والاضافة نيابية أي ولحما
 هو لسان ويحذف فلا
 اعراض عليه وندوا كارع
 لصديق اسمه ذلك كله
 (وشحم ظهر) وجنب وهو
 الأبيض الذي لا يخالطه
 الأحمر لانه لحم بين ولها
 يحمر عند الهزال (و)
 الاصح (أن شحم الظهر لا
 يتناولوه) لما يقرر
 أنه لحم يختلف شحم العين
 والبطن يتناولوه الشحم
 (وان اللبوة السنام) يرفع
 أولهما (اللبا) أي كل منهما
 (شحموا) (الحا) لغناهما
 كلا منهما اسم موصفة
 (والالبية) مبتدأ فلا خلاف
 في هذا (لا تناولوا سناموا)
 يتناولوها) لاختلافهما
 كذلك (والسم) وهو
 الولد اذا صلب لا يأكسه
 وأطلق (تناولوهما)
 يتناولوا (شحم ظهر) وجنب
 (وبطن) وعين (وكل دهن)
 خيرا أي ما كره فيها
 يظهر أمخذاً ماسماً انه لا
 خنت بغير المذكور لصنف

فما يظهر وقوله الا ان روى الى المتن وقوله وظهر كلامه الى الدهن (قول المتن وحش وطير) أي ما كولن
 ه معنى (قوله) (وقوله) اسم اللحم (الح) فصحت بالاك من مذكاهما أو أكلها أم لا معنى بصاوة النهاية ولا
 فرق في اللحم بين المشوي واليطوخ والي والقيده اه قال ع ش وهل يخفى بذلك وان اضطر الى ذلك
 بان لم يصح غيره اه لانه مكره شرعاً على تناول ما ينقص من الهلاك فيغفر والاقر بالثاني اه (قوله) دون
 ما يحرم) بصاوة النهاية والمغنى وعلى مما يقرر وعدم حشمة وخنزير وذئب هذا كله عند الإطلاق فابنوى
 شيئاً حل عليه اه قال ع ش قوله عدم حشمة أي وان اضطر اه (قوله) أي في اعتقاد الخلف (الح)
 وقا النهاية وخلافاً للمغنى عبارة لم لا يخفى بطم المألو كل كاله يتوالج والارن قصد الامتناع عما يعتاد أكله
 ولان اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعاً وان قال لا روى يظهر ان بفصل بين كون الخلف من يعتد حل
 ذلك فصحت والا فلا اه (قول المتن وكذا كرش) بكسر الزا ويجوز زاس كانه مفعول الكاف وكسرهما
 كالمعدة للانسان وكوبرفع الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز زاس كانه مفعول الكاف وكسرهما وطال
 بكسر الطاء اه معنى (قوله) (وامعا) (الح) وكذا اللبوة والخصية في الاقر اه معنى (قوله) بقاصة (الحا) (الح)
 وهي عبارة للتصريح بغير الطير اه قالوس (قوله) (لان روى) (الح) أي كان روى في الاصل كجدا الفراع اه
 ع ش (قوله) (وخندوا) كارع) ويتبين ان يكون الا ذات كذلك اه معنى (قوله) (والاصح ان شحم الظهر)
 أي والجنب أخذنا من العلة اه سم (قوله) لغناهما كلاماً منهما) فاذا حلف فلا يكل اللحم أو الشحم
 لا يخفى منهما اه معنى (قوله) (اذلا) (اختلاف في هذا) أي فلا يصح أن يكون معطوفاً على ما قبله من مسائل
 الاختلاف اه معنى (قوله) (كذلك) أي اسم موصفة (قوله) (وهو الولد) أي اللبن وتفسيره اللحم بالولد
 لا يناسب ما جرى عليه في قوله الا في امادهن نحو جسم من الجن شمول اللحم لدهن السمسم والوزن كان كلا
 منهما الاسمي ودكاذه وكافي الجناد سم اللحم فلعن تفسيره بذلك بالنظر لاصل اللغة اه ع ش (قول المتن)
 يتناولوهما) أي البلية والسنام اه معنى (قوله) (وكل دهن حيواني) بقى ما لو حلف فلا يكل دهننا فوسل هو
 كالمسم أو كالمسم فيغفر والاقر بالثاني ه (فرع) هلوأ كل مرقمة شملت على دهن فقياس ما سأل في
 السمن انه ان كان الدهن متميزاً في المرقمة حشمت به من حلف لا يكل دهن أي أودهنوا والا فلا اه ع ش (قوله)
 لما روى (الح) الاولى باسم كل في النهاية (قوله) (وردا) (الح) عبارة للمغنى واسبب بانه لما صار سمياً صار يطلق عليه
 اسم اللحم وان لم يطاق السم على كل لحم اه (قوله) (هذه السكية) أي واللحم لا يدخل في السم (قوله) (اما
 دهن) (الح) مختار حيواني اه سم (قوله) (فلا يتناولوهما) الاولى (الح) (قوله) (على ما قاله البقوي) اعتمده
 شيخنا الزاوي وغيره اه ع ش وكذا اعتمد المغنى عبارة ونحوه بالشمن أصوه كالمسم والجوز والوز
 ثم قال لا يخفى يدهن السمسم من حلف لا يكل دهننا كقوله البقوي في معناه دهن جوز ولوز ونحوهما
 اه (قوله) (وظاهر كلام غيره) (الح) عبارة بالنهاية لكن الاقر بخلافه كما هو ظاهر كلام غيره (الح) (قوله) (وظاهر
 كلام غيره) (الح) معتمد اه ع ش (قوله) (لا يجوز دهن) (خروج) أي كدهن ميتة اه معنى (قوله) (والذي يتجه
 (الح) عبارة للمغنى أحجب بانه لم يقل انه سم فان قيل قد أكل فيه اللحم أحجب بانه مستهلك اه (قوله)

لبائضه أو لزايل على خففه مضاف أي كبيض دجاج (قوله) (والاصح ان شحم الظهر) أي والجنب أخذنا
 من العلة (قوله) (لجعل في ناطف وهو حلاوة تعدياً بياضاً كغيره) أي لم يخفى (قوله) (ورد) كذا شرح
 حر (قوله) (اما دهن نحو سمسم) مختار حيواني (قوله) (على ما قاله البقوي) لكن الاقر بخلافه حر (قوله)

اسمه بكل ذلك واشتمل ذكر حكم الظهر هنالما أنه لحم والسم لا يدخل في اللحم ويرد مع هذه السكية بل اللحم الذي
 فيه جسم يدخل فيه امادهن نحو سمسم ولو فلا يتناولوهما على ما قاله البقوي وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كره لا يجوز دهن خروج
 وبه صرح البقوي وفي المتن رد لانه صلى الله عليه وسلم قال لانه دهن

والتي يصحها لا يتناولها لا يسمي دسمها عرنا (ولعم البقر يتناول) البقر العرب البقر الوحشي و(جاموسا) لصدق اسم البقر على السك
وان نزع فيه البلقيني و يفرق بين تناول الانسي الوحشي هنالقي الى بالان المدلوهنا على مطلق التناول ومن غير نظر لاختلاف أصل أو اسم
تختلفه ثم كاعلم من كلامهم في البانين وهذا يصح ان الضأن لا يتناول المعز هنا وعكس وان اعتد اجساما لان اسم احداهما لا يطلق على الآخر
لغة ولا عرفا وان سئلهم ما اسم الغنم المتعضي لاتحاد جسمهما ثم (فرع) الزفر في عرف العامة تشبه كل لحم ودهن جوارض وبيض ولومن
سئل فبين جملته على ذلك وتناول الميتة سكالوجراد اولاد كيدا ولجملالا (ولو قال مشيرا (٢٧) الى حنطة لا آكل هذه ولا تلهه (حنث
يا كاه على هشتمو طعنها

انه لا يتناول اى الدسم البناهاه عرش (قوله البقر) الى قوله وان تازع في المعنى والى قوله واستشكك في النهاية
(قوله والبقر الوحشي) بخلافه ما وحلف لا تركب حمارا فركب حمارا وحشا لا يحنث لان العهود وركوب
الحمار الاهلي بخلاف الاكل معنى ولطعن (قوله وجاموسا) اى لعكسه اه عرش (قوله) و يفرق بين تناول
الانسي الوحشي هنالقي الى الانسي لا يتناول الوحشي لهنا ولا في غيره كلفظ ظاهر وحق التعبير ان يقول بين
تناول اسم البقر مثلا لانسي والوحشي جمعا فتأمله سم على حج ووجه ذلك ان الانسي مسمى بالعرب اه
الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسي والوحشي (فائدة) لو حلف لا كل طبعه لا يحنث الا بما فيه
وذلك اذ زنت اسمين اه متن ووض اه عرش (قوله ان الضأن لا يتناول الخ) كذا في المعنى (قوله هنما)
حقه ان يؤخر عن قوله وعكسه كذا في النهاية (قوله وان اعتد اجساما) اى تشبه لهما الغنم وبيّن ان الغنم
لا تشمل الضأه لانها لا تملك اطباق عليها شاة البر اه عرش (قوله المتعضي الخ) اى اسم الغنم يعنى شوية لهما (قوله)
واما الزفر في عرف العامة الخ) اى ولو كان الحالف غير عاى اذ ليس له عرف خاص اه عرش (قوله ولا يتناول)
الى قوله وقوله مقدار في المعنى (قوله وجرادا) اى ومذ كذا اه معنى (قول المتن لا آكل هذه) ومثل ذلك ما لو
قال لا آكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغلبا الاشارة) ولا نعلم الحنث فئات في الرى وانهما ليعن بدن
مدركه انهما سارقي اكل نحو هذا الرغيف فهنا ية قال الرشدي قوله فئات في الرى الخ الى بخلاف ما يخرج
من الفخلة كجعله ابن قاسم اه عبارة عرش وخرج بقوله فئات في الرى ما بين من التيق حول الرى اه
(قوله بسل خيط الخ) اى منع الحنث (قوله والتي يصحها ما اطلقوا الخ) عبارة في المعنى وعلى هذا انما تصح
ذهب ما ذكر لا يحنث اه (قول المتن لا آكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيصحب الجميع مر اه
سم عبارة في المعنى تنبيه على اقسام الاشارة كان قال لا آكل الحنطة هذه فهو كذا وتصغر على الاشارة (قوله)
فصرح الى قوله على ما في الاية (قوله اذ اهرت) ووصفت اه فم اية (قوله على ما في الاية البلسني)
اعتمد المعنى والنهاية (قوله وليس) اى التوحيد المذكور (قوله لانزال القشر هافضا) يتوقف في الحنث
اذا زال القشر هافضا لانه حينئذ لم يأكل جميعا اه سم (قول المتن وسوقها) هودقها بعد قلبها اه
سم عبارة عرش عطفت على ما قبله يقتضى ان السوق غير التيق لان الطعن يعنى المطعون اه (قول
المتن وخبزها) يضم الخاء اه معنى (قوله وال الاسم) الى قوله ومر في النهاية والمعنى (قول المتن وطب)
والتي يصحها لا يتناولها كتب عليه مر (قوله ولم البقر يتناول جاموسا) لو وكله في لحم بقر شمل

الجواميس حث لاقرينة مر (قوله بين تناول الانسي الوحشي) الانسي لا يتناول الوحشي لهنا ولا في
غيره كلفظ ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا لانسي والوحشي جمعا فتأمله (قوله)
لا آكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا آكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله)
لانزال القشر هافضا) قد يتوقف في الحنث اذا زال القشر هافضا لانه حينئذ لم يأكل جميعا (قوله لا يطبخها
الخ) قال ابن التنب في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث كالحالف لا ياكل هذا الجبل فذبحوا كاه
ورق الاصحاب بان الجبل لا يؤكل اه (قوله وسوقها) هودقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الاشارة (حنثهم مطبوسة) ان حثت حبان (وزنة مقابلة) لو جودا لامس كذا آكل هذا الجمع فغله سواء (لام)
اذا هرت على ما في البلقيني ثم يحتمل ان مراده اذا جعلت هر يستدوي به انه جعله في مساق المطبوخة التي تبنى جبلها وان مراده
هرسا وهو دفعها الغنم ووجه ما به يلزم منه دفعه العنصر والصورتها الساتزم زوال اسمها وليس بعد ان تفتت لانزال القشر هافضا
ولا (لطعننا وسوقها) جرحها وخرها زوال الاسم والصورة (ولا يتناول وطب غرا ولا يسرا) ولا ياكل ولا يخلو ولا يطعم (ولا عنبر نيدا)
ولا يصحرا (وكذا المكوس) لاختلافها بما وصفه (فائدة) ازل النمر طلع ثم خال بفتح الجمجمة لم يجر ثم سرق وطب ثم غر وحلف

وقوله ولا يبرأ بضم أولهما اه معنى **(قوله بحث بالنصف)** بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المهملة الشدة تشبهه على كل من لم يأت كل رطباً فأكل غير الرطب منه فقط أولاً يأكل بسر فأكمل الرطب منه فقط لم يبحث اه معنى عبارة عرش قد يشكك بامر من انه لو طفا لا يأكل رطوباً وأكل بعض رأس لم يبحث فأكمل سم ما حاصله الان يقال ان أجزء الرطب متساو في فصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الرأس اه وقوله لما راج إلى النبا يتخللنا للشارح والمعنى **(قوله لم يبحث بمصنعة)** بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهي ما بلغ الرطب فيها نصفها اه شرح الرطب وأقول فيه أمران الأول أن الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الرطب أقل من نصفها أو أكثر والثاني انه لا يعد جواز فتح الصاد على اسم الفعل وليست أملاً اه سم عبارة المعنى واذا بلغ الرطب نصف السر قبل منصفه فان بدأ من ذنبه ولم يبلغ النصف قبل منصفه يتركسر النون اه **(قوله ولا يبرأ)** اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وكلام هذا الشخص فانه يبحث وان تبدلت الصفة اه معنى **(قوله هذه الصفة)** أى والخروف اه معنى **(قوله وأهكذا)** بسر (الرج) أى أو العنب فصار زبيبا أو العنب فصار خرا أو هذا الخرف فصار حلا اه معنى (قول المتن) يتناول كل خبز أى وان لم يثبت اختياراً فيما يظهر اه عرش ويتناول الكنافة والسنبل الخبز والبالدة لانهم يتخذون أولاً من خلاف ما ذلت أولاً لاضابط ان الخبز يتناول كل ما عسر وان قلى وحديثه اسم يتصدون ما قلى أولاً فلا يتناول المقل كالزبيب والقطائف سلطان وقلوبى اه بحسبى عبارة الرشيدى وكذا الكنافة والقطائف المعروفة خبز وما السنبل فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان وقافة خبزوا لا تجدده اسم آخر وكذا الزبيب الاسيوطى لانه مقل وان كان وقافة خبزوا أو لانه لا يسمى رشيقاً من غير تقييد مر اه سم على وجهه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز بحثه وان قد عدله اسم غير الوجود عند الخبز لا يثبت به كالسنبل الخبز وقافة كل عند الخبز يسمى وقافة فاعلى صار يسمى سنبل كما يختلف السنبل الخبز على هيئة كذا فهم من تعاليمهم وأمثالهم فلا يرجع اه (قول المتن) كمنطه (الرج) وخبز الله وهى قطع الميم وتشديداً للام الماد الحار كغيره معنى وروى مع شرحه **(قوله بتشديد اللام)** أى وقوله وكان سبب الخبز إلى المعنى وإلى قول المتن ويخلف في النهاية لا قوله وهو ان يلت إلى ثم وقوله ويؤيده إلى المتن وقوله وقضيت إلى المزوقه الا ان نصرة إلى المتن وقوله بقدها **(قوله على الاظهر)** أى ويخفيف اللام مع المدلى مقابلة اه عرش (قول المتن) وفرة هى البشون وتكون سوداء وبضاه اه معنى **(قوله عوض عن وادخ)** أى ان أصلها أمداد وادوى فأبدل الواو أو اليملة اه عرش **(قوله**

لا يأكل رطباً ولا يبرأ بحث بالنصف أو رطبة أو بريرة لم يثبت بمصنعة لانها تسمى رطبة ولا يبرأ (ولو قال) ولا يبرأ (لا) كل هذا الرطب فتمرقا كسه أولاً كهمذا الصبي فكلمه بالغا شابة أو شيئاً فلا يثبت (الاصح) لزوال الاسم كالى الحنطة وكذا لا أكمل هذا العبد فعلى أولاً كل لحم هذه الصفة فصار كذا أو هذا السر فصار رطباً وصر فى شرح قوله داره هذه ايضا ذلك وما يشكك عليه فراجع اه (والخبز يتناول كل خبز كمنطه وشعر وأرز وبقلا) بتشديد اللام مع القصر على الاظهر (وفرة) بحجة وهاء على عوض عن واو واياه (وحسن) بكسر ففتح أو كسر وواو المقصود من الجوب

(قوله لم يبحث بمصنعة) عبارة الرطب فان حلف لا يأكل الرطباً فكل المنصعة من غير الرطب لم يبحث أو الرطب بحث وكذا لو أكلها جميعاً اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا يأكل بسر فأكمل المنصف فكل هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيت انه لا يبحث باكل الجوع وليس بظاهر فلا وجه ان يثبت به لانه أكل بسر أو قلير فيما قصر عليه المصنف اه ثم قال فى الرطب وكذا الحلف لا يأكل بسر ولا رطباً فكل منصف لم يبحث اه وقوله أولاً كل من المنصعة قال فى شرحه بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الرطب فيها نصفها اه راقول فيه أمران الأول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الرطب أقل من نصفها أو أكثر والثاني ان لا يعد جواز فتح الصاد على اسم الفعل وليست أملاً **(قوله والخبز يتناول كل خبز)** أى يبنى ان السنبل الخبز وان كان خبزاً لا كان مقلياً مر **(قوله والخبز يتناول كل خبز)** كلامهم كالصريح فى البحث بكل خبز وان لم يسمى بالخبز لغيره فى عرف الخلق بل يعرضه لغيره لكن قضيتا تقدم فى هاش مسألة الرطب من البلقيين انه لا يبرأ انشأ العرف بحيث يبلغ الحلف وغيره باعتبار ذلك ايضا فان فى نظائره الآن يفرق بين ما عول فيه على العرف كالقصر أو على اللغة كمنطه أو قديلا على ذلك قوله وان لم يعد بيلاده الخ واعلم ان المصنف لما قال فى باب الطلاق ولو علق بقوله ففعله ناسب للتعليق أو كرهه لم يتعلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله أو كرهه لما رآه بالعلق عليه ومنه أن تبصر من حلفه وجهها لم لا يخرج

وان لم يعهد ببلده بحث ثم علم الحنابلة اذا كل شيأ من ذلك على نفي ان الخبر لا يتناول أخذاً مما مر في
الطلاق اه رشدي (قوله انه لم يطرد الخ) رد عليه قدس نحو طبع بيعه مرفوع على ما مر عليه المصنف
خلافه لا تروى في الروضة الشريفة (قوله دين البسيس) وهو المسمى الا ان الجمع يتوكد ما حلف
بالشمس ولم يخبر اه ع (قوله ان من خبره خمس حنبله) انظر الفرق بينه وبين ما لو قال يخبر يوسف الا في
عن ابن الرقة اه رشدي (قوله بالثلاثة) أي مخففاً اه معني (قوله انهم) الى قول المتن ويطبق في المعنى الا
قوله أولاً يتناول الى المتن وقوله أولاً يشترط بالمتن وقوله كما قاله الى بخلاف الخ وقوله خلافاً لما روى وقوله
ويدخل فيها الى وتطهر قولهم (قوله انهم لو صرح الخ) عبارة الروض مع شرحها المعنى لا ان يخبره في حرفة
حسباً ويقع الحماة تشديد الواو بو زن فعول اي ما عاشر بيشأ بعد شي فشاء أي شر به فلا يخبر به لانه
حينئذ لا يستحي خيراً قال في الاصل ولا يخبر بآكل الجوز زينق على الاصح وهو القطا في المشوة
بالجوز ومثله الجوز زينق وهي القطا في المشوة بالوز اه (قوله كالحسوخ) المراد منه انه اختلطت
اجزاء بعضها ببعض بحيث صار كالمسمى بالعسيدة أو نحوهما مما يتناول بالاصبع أو بالمعلقة بخلاف ما اذا
بق صورة القيتب لهما بخبر بعضهما عن بعض في تناول اه ع (قوله كالحسوخ) المراد منه انه اختلطت
صار كالدينق وكذا القيتب الا في عن الصيمري ولا أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المراد
سددع (قوله كالحسوخ) المراد منه انه اختلطت صلا كالدينق وكذا القيتب الا في عن الصيمري
وإذا أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المراد اه سيدعمر (قول المتن ولوحلف الخ) عبارة المعنى
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالصان لا يتناول بعضها بعضاً والشر ليس أكل ولا عاكسه فعلى هذا
لوحلف الخ (قول المتن بالاصبع) أي بماله نهاية ومعني (قوله وقد يتناول الابتلاع الخ) المعتمدان البليغ
أكل في الامعان لا في الطلاق مر اه سم (قوله ومر ما فيه) عبارة المعنى فقد ذلك تناقضاً أو أجاب معني
عن ذلك بان الطلاق معني على المقتضى بل هو لا يسمى أكل ولا الامعان منه على العرف والبليغ فيه يسمى
أكل والجمع أي لم ينعقد أحد للويعن اه (قوله الا ان خوالف الخ) عبارة المعنى وان جعله أي السويق
فيما أي ما تم فيه من معنى اجماع قشر به فلا يعلم الا كذا فان كان خاتراً بحيث يتوحد منه بالحدث اه (قوله
يقبدها) وهو ان لا يكون نائراً (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) عبارة المعنى فروغ لوحلف لا ياكل ولو بقا

بأنه باه اذن لها وان بان كذبه وسمه أيضاً أفتى به بعضهم فبين خرجت تاسعة فقلت لاحتلال البين أو انها
لا تتناول الامارة الاولى فخرجت ثالثة لا بد من فخر فعلى ظنهما يأتيها فالحاصل انه متى استند ظنهما الى امر
تعذر معه بحث أو الى مجرد ظن الحكم بحث لا يحكمه اذ لا يراه فقد قال غيره واحداً من التمسك بالجهل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشافعي في الكافي وغيره اه المقصود منه بالاختصار فأنظر
لوا كل الخالف على كل الخبر غير الارز مثلاً فلان البين لا يتناول من غير استناد الى امر بعد موهل
بحث لان ظنه هذا من قبيل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائر قتله جداول ارجح والجوز وقد يقال
فبين ظن ان البين لا تتناول شيئاً لارزاه مستنداً الى ما يعذر به وهو عدم تعارف ذلك عنده (قوله ولا يقسمط
والرقاق خبر) وكذا الكافة والقطا في العروقة وأما السنوبك فان خبره فهو خبره وان قل في فلا وان كان
وقامه مخبراً لأنه محدث له اسم آخر وكذا الرغيف الاسويط لأنه مقل وان كان رقاً فمخبراً أولاً لأنه لا يسمى
رغيفاً من غير (قوله وقد يتناول الابتلاع في نحو خبر وسكر بلا مضغ أكل وبه صرح في مواضع الخ) المعتمدان
البليغ أكل في الامعان لا في الطلاق مر (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) قال في التبيين وان حلف لا يذوق شيئاً
فمضغاً لفظه فقد قيل بحث وقيل لا يبحث اه قال ابن القيتب في شرحه يعان بين ان الاصح الحنبل
ولو أكله أو شر به حنبل فبوجهه ولو أجزم حنبل لانه معذلة لا حنبل في ظنهما وقد جعله اه قلير اجمع
مسألة الابتلاع فان قوله أو بان كان مبنياً على المعقول لا على الحنبل في الطعام لانه مذكور ولا حنبل مع
الاكره أو الغافل فيكون المراد انه أو حنبل نفسه أي مذهب في حلق نفسه أشكل عدم الحنبل في الحلف على انه

أولا يتناول أولاً طعم حنث حتى بالشرب (أو) حلف (لا يأكل ليلاً) حنث بكل أو أوع من مأكول ولو صيدا حتى نواز بدان ظهر فيه لا نحو جبين وأظفار وعل (أو) ما عدا خوفاً كلبعض (حنث) لأنه كذلك يؤكل (أو) شربه فلا لعدم الأكل (أو) حلف (لا يشربه) فيما عدا (فحنث في الثانية دون الأولى ولو حلف لا كل نحو عنب لم يحنث بشرب عصيره ولا يجمد ويغله أو لا يشرب بحجر المبعث بالنبيذ وعكس (أو) حلف (لا يأكل سناً) كلبعض (جامداً) كان (أو) ذائباً (لأنه أتى بالحواف عليه وزيادة) وبه فارق عدم الحنث في لا أكل مما اشتراه زيداً في كل مما اشتراه وجره لأنه لم يأكل مما اشتراه المحلوف عليه خاصة (وان شربه ذائباً فلا يحنث لأنه لم يأكله (وان أكله في عصيدة حنث ان كانت عسنة ظاهرة أي مرشحة مغيرة في الخس كافة الامام لوجود اسم حنث في خلاف ما إذا لم تكن متينة كذلك (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها ولا تين (وبه) وعنب ورمثان (أو) رطب أوله وثالثه مع تشديد الجيم ويقال أترنج وتوتج وتين ومشمش (ورطبوا بن) من كل ما يتناول سواء استعمله اسم كثر وزبيب أم لا كتين خلافاً لما ورد

ولا يشربه فذا لم يحنث لأنه لم يأكل ولم يشرب وان حلف بالذوق شيئاً فحلفه ولم يحنث لأن الذوق معرفة الطعم وقد حصل ولو حلف لا يأكل ولا يشرب بالذوق فأوحى في الحلق باخ جوف لم يحنث لأنه لم يأكل ولم يشرب ولم يذق أولاً طعم حنث بالايحار من نفسه أو من غيره باختاره لا مدناً لا جعلته، طعاماً ما قد جعله طعاماً اه (قوله) أولاً يتناول (الح) ومثله ما لو قال لا تتناول طعاماً بخلاف لا أكل طعاماً فإنه لا يحنث بالشرب إذ لا يسمى أكلاً كلباني ثم ادكر فضنه أنه لا يشترط في الطعام ان يسماه في عرف الخائف فحنث بنحو الخائف والجبن مما لا يسمى في العرف طعاماً وقياس جعل الاعان مبنية على العرف عدم الحنث بهما ذكر لان الطعام عندهم مخصوص بالمطبوخ (فائدة) وقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق الله لا يأكل ليلاً ثم أوردت بالجواب ما يشمل السين والجبن ونحوهما هل يحنث بكل ذلك أم لا يحنث بغيره لأن لعدم شموله لنحو السين والجواب بعتيان الظاهر الحنث لان السين والجبن ونحوهما تفخذ من الذين فهو أصل لها فلا يبعد اطلاق اسم الذين على ذلك كما عجز اللفظ أو ادمنحني اه عش (قوله) حنث بكل أنواعه هذا الصنيع وهم ان قول المصنف لا تأكل كلبعض حنث لا يحصى في الذين الذي هو صريح عن الظاهر انه ليس كذلك فكان الأولى بخلاف هذا الصنيع اه رشدي (قوله) حنث بكل أنواعه (الح) عبارة عن الحنث ولو حلف لا يأكل لبنافاً كل شراؤه وبكسر الشين المحجمة تغني فحنث جداد يصرفه حنثاً أو دونه وهو بضم الباء وسكان الواو والسين المحجمة لين تخبر عز بدو ذهب ما أتته أو اشتاوه بشين محجمة وثناء متينة قوية لين شأنه بخلاف بلين معر حنث لصدق اسم الذين على ذلك وسواء كان من نعم أو من صدقه الروابي أو أدهى أو خيل بخلاف ما لو كلوا زوا هو بضم اللام وسكان الواو والراي شين الجبن والسين الجاد نحو الذي يسونه في بلاد مصر يشبه أو صلاوه بفتح الميم شين تفخذ من ما بالين لانهم اذا أرادوا قطعاً أو غيره جمعوا الذين في وعاء من صوف أو خوص أو كرماس ونحوه فبنوا ما هو المصل أو جينا أو تقدم ضبطه في باب السلم أو كطوا هو بفتح الكاف معروف أو أقطا أو جينا فلا يصدق على ذلك اسم الذين والماز بدان ظهر فيه لين فله حكمه والا فلا وكذا النقطة كلبعضه شحنا والسين والزيد والنهن متعارفة فالخالف على شئ منها لا يحنث بالباقي لا لخلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزيد والسين لا يحنث بالباقي ولو حلف لا يأكل الميا هو أول لين يحنث بالواد لم يحنث بما يصاب قبلها اه (قوله) من مأكول أي لين مأكول فيشمل لين الاكيمات ويحتمل من حيوان ما كحل فيخرج لين الاكيمات والاقرب الاول اه عش وبعبارة الروض مع سرهم والذين يتناول ما يؤخذ من النمل والصيد قال الروابي والادعي وانحل اه (قول المتن) أو ما عدا آخر كالزيت اه معنى (قوله) ولو حلف (الح) أي وأطلق اه عش (قوله) نحو عنب كالزمان والغضب نخي وعش (قوله) بالنبيذ وهو المأخوذ من غير العنب والجر ما يؤخذ من العنب خاصة اه عش (قول المتن) في عصيدة وهي كالحا ابن مالك دقيق بابت يسمي ويطلق قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تعصداً لآلة أي تلوي اه معنى (قوله) ولا تين اه الى قوله وتقويه الاذري في النهاية الاقوله خلافاً لما ورد في المتن (قوله) حلف (الح) وفي شمول الفاكهة التي ترون وجهان أو جهاهم عدم الشكول اه معنى وفي سم عن مهر مثله (قوله) وتين (الح) وتناق وسفرجل وتكرى ونحو اه معنى (قوله) من كل ما يتناول الضمير المستتر لاسم الفاكهة والبارز للموصول (قوله) أم لا كتين (قوله) ومطلق نخوخ ومشمش اه معنى (قوله) لا يذوق شيئاً الا أنه يفرض في ايجاز لم يحصل فيما در الطعم فليعامل (قوله) يدخل في فاكهة (الح) قال في شرح الروض وفي شمولها تين وجهان في البصر أو فيهما عدم الشكول مدر (قوله) رطب قال في الروض والرطب غير البسر والبلج قال في شرحه وهل يتناول الرطب المشدج وهو ما لم يترطب بنفسه بل عولج حتى ترطب قال الزركشي فيغفر وقد ذكرنا في السلم لو سلم اليق رطب فحضر البسر مشدجاً لا يلزم بقوله لأنه لا يتناول اسم الرطب اه ما في شرح الروض فاطر اذا قلنا بعدم تناول المشدج فهل يتناوله الفاكهة ولا يبعد ان اول

لوقوع اسمها على هذه كلها لانهم ما يشككوا في شتم ما كرهه مالم يثبت قوتو وعطف الزمان والعين على ما في الآية لا يقتضي خروجها عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضي ان الازهرى والواحدى خلاف اجماع اهل الفتوى فيمنع ظهوره في رسله لا يابس على الاوجه وتظاهر قولهم وطلب وعطف الله لا يختص بهما بل ينسحب وطلب وهو ماصرح به (٤١) الزيرى ووافقه قول التلخيل في باطن وحصره وفيه البلية في

الطيفير ماحلا من نحو
يسر ومغرب بعضه قالت
ويعون وتوبق بغض فكون
أو كسر وارتج وفيه
كالهون الفارقي بالطرى
تفرج الملح واليابس واستخدم
البلية في بل فارتج عن عدلها
والطال وما قيل لمن ان
صوابه ليو بلاتون قال
الزركشى غلط (وطبع)
أسفر أو هندی (ولب)
فستق بضم الشو فقه
(وبندق وغيرهما) يجوز
طوبق (في الاصح) وتوقية
الاذرى اقامه بانهم لا تعد
فاكتمه فامروا (عزاة لافاء)
بكسر أزه أشهر من فقه
وبنفسه مع المد (وتحيار
وبالنحن) بكسر النجمة
(وخر) بغض أزه وكسره
لانها تعد من الخضراوات
لانها كوتجيب بعضهم
من اسقاط اخبار مع انه
يجعل في أطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق ويحب
بان اخباره يدخل في نوع
آخر يخص به وهو كونه من
الخضراوات وذلك لالب
يسعدن بابسهام من غير
خروجها عنها (ولا يدخل
في الفجار) بالناسه يابس
ولله أسلم لان الثمر اسم

لوقوع اسمها على) تعليق المتن وقوله لانهم أى الفاكهة كونه لعله (قوله مالم يثبت قوتو) انظر نحو
الثر والريب اه سم عبارة عش أى مالم يسمي قوتها في العرف فلا ينافي جعلهم التمر ونحوه في فاكهة
الطمر من الثمرات اه (قوله وعطف الزمان) ليس في الآية ذكر العنب عبارة لاسنى والمغنى واغذا ذكر
المصنف والطيب والعنب والزمان لاجل خلافاً في حقيقته فانه قال لا يمتنع ان قوله تعالى فيهما فاكهة وتغل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة في سور نصيب والطيف يقتضى للمفارقة قال الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فانه عاده العرب بعطفها الخاص على العام كقوله تعالى وما لا تشكوه ورسوله
وجبريل وميكائيل قال ليسان الملائكة فهو كقوله (قوله عليها) أى الفاكهة اه عش وكذا ضمير
هنا (قوله وهو ماصرح به) وخبره ما شئت في الروض ولم يذكر لاحد ظهوره ظاهر اه معنى (قوله وفيه
البلية) عباره بالنهاية ثم هو مقيد بغير ما حل في قوله البلية اه وعبارة المغنى ويحمله كقوله البلية في
الطيف غير الذي بحر أو اسفر وحلا وصار يسراً أو طلب بعضه ولم يصرف طابقاً ما وصل الى هذا الحافة فلا
توصي في اهل الفاكهة اه قال السدعي فيقال لاحاطة بقيد البلية لان البلية لا حلاؤه وما حدثت
فيما لا حلاؤه فسر لا يلزم نعم يقال ما وجد فيه خلاؤه لها وقد قيل تغير اللون الى الصفرة أو الجرة فهل يقال
حدثت بل بقاء الخضرة أو بسر لوجوده لا حلاؤه محتمل تأمل وعلى الاول يتجه التقيد بالبلع اه (قوله بغير ما حل)
أى ولو اذن خلاؤه حلى (قوله من نحو سر) بيان للاحلا (قول المتن ولينون) بغض الادم واثبات
التون في آخره الواحد ليمونه اه معنى (قوله ان توبق) طربه وباسه وهو غير شجر السداه معنى (قوله
وفيه) أى التارنج (قوله واعند البلية) عباره بالمغنى بل قال بعضهم ان الطرى منهما أى التارنج
والهون ليس بشا كته في فواكه ما يصغر بعض الاطعمة كالحل اه (قول المتن وطبع) عبارة بالنهاية والمغنى
والحلى وكذا طبع زيادة كذا في التمر والاذى في شرحه بكسر الباء الموحدة وقضها ثم ذكر ماصرح به ان
قول المصنف في الاصح راجع لمبعد كذا من البطح ولبسق قال (قوله أو هندی) أى أنشور اهرعش
(قوله بضم الشو فقه) زاد المغنى اسم جنس واحد فستقة اه (قول المتن وبندق) يجوز قول المصنف ومن
كسره به المصنف وغيره بالفاء كسره به الازهرى وغيره اه معنى (قوله وتوقية الاذرى) عباره بالمغنى
أما البطح فلانه نفعاً وادراً كالكافوا كولوالبو في ثمراتها تعد من يابس الفاكهة والثاني المنع لان ذلك
لا بعد في العرف فاكهة واختاره الازهرى اه وكذا في النهاية الاقوية واختاره الخ (قوله بانها) أى البطح
ولب فسق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لا تلو وسحيل) (تنبيه) ظاهر كلامهم ان الثمار غير
الخيار وهو الشائع عرفاً يؤيد ما في زيادة الروضة في باب البان القشاع الخيلر جنس اول لكنه نقل
في تهذيبه عن الجوهري ان الثمار الخيلر ولم يسكره اه معنى (قوله وتجب بعضهم الخ) عبارة بالمغنى قال
الفرارى ومن العجب ان الخيلر لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة كونهما الخيلر به يجعل
الخيار في اطباق الفاكهة فتدق الفستق والبندق اه (قوله وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيلر
(قوله وذلك البطح) أى وان ذلك الخ (قوله من يابسها) أى الفاكهة وكذا ضمير هنا (قوله من كل)
بالتونين (قوله ما ذكر) أى الرطب في الثمر واليابس في الرطب في الفاكهة (قوله لا يابس الخ) يعنى
طرفها ومنها ما لا يقابل لطرفها المتصل بالتمع (قوله وهو قاض الخ) محل تأمل (قوله من هذا) أى التمر
(قوله مالم يثبت قوتو) انظر نحو الثر والريب (قوله لا يدخل في باطن الخ) ينفى في الخلف على البطح

(٦ - ثروا في ابن قاسم - عاشر) الرطب واسم شجر يخرج اليابس من هذه ودخله في الفاكهة
ويجب بان التبادر من كل ما ذكر (قائمة) في بقول القموص الشجر بالكسر والفتح وكسبه الترق باسفل الثمر واليسر ونحوهما
أنه راس الثمر مما يلي تمهاود وجهه مضمعه باله عرج أو لا يخرج جراس الحوان عند ولدها ولا وفيه نظر ظاهر والمغنى يتجه أن العرنه
بالعرف وهو قاض بانها سألها لتجفعها (ولو اطلق) في الخلف (طبع غير) بالناسه (وجوز

(قول المتن يدخل هدى الخ) أى فلا يبحث باكمه اه معنى (قوله هو الاضر) أى بسائر أنواعه بما
كان أو غيره أحر كان أو غير ما كان أو غيره اه عش (قوله إنه لا ينصرف البطح الإله) أى
الاضر وحيدته فلا وجه للخصبة ودعوى أنه لا عبرة بالعرف الطائى كالعرف الخاص بمنوعة اه نهاية
قال الرشيدى قوله وحيدته فلا وجه للخصبة أى وعدم الخت بغيره كقوله ابن قاسم عن ابيه والدار السارح
ثم قال وعليه فهل يعم الخت غير البطارى والمصرية والشلمية على قياس ما قبل في خبر الارز وفي الرؤس فبمنظار
اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هو هو وقضية مطلق السارح اه رشيدى عبارة المعنى
فينبى الخت به كجوى عليه البقنى والاخرى و- يهما اه (قوله وقد يجب الخ) وفاضا شيخ الاسلام
وخلافا لنهاية والفتى كراسا (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله في تحديد اسم الخ (قوله ولا يتناول) الى قوله
كأمر حى فى المعنى الاقوله أى بالمعنى الى المتن وكذا فى النهاية الاقوله وان أطلق الى لا الدواء (قول المتن قونا)
وهل يدخل الثمر والرزيب والعم فى القوتين يتنازلا كمنها ولا وجهان أو وجههما كما قال شغنا عدم
دخولها اذا لم يعتد اعتبارها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتد ذلك أو كان الخالف يقتاتها اه معنى وفى سم
بعده كركلام شيخ الاسلام المنز كورما منه وقال شغنا الشهاب الى الملى الاصم الخشول اه أى مطلقا
(قول المتن وادما) ومن الادم القبل والثمار والبصل والخيل والشرايح والتمر معنى وروض مع شرحه
(قوله وان أطلق للمعنى فى النزاع فيه) أى فى كون الطعام يتناول كذا وقال عرف البطار المصرية ان
الطعام هو الملوخوخ فلا يبحث لانه اه معنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء أيضا لعدم
خشوه فيه عرفا اه عش (قوله ما يجنس ما مضى) أى ما فى جنسه موضوعة مترجمة بالحلاوة وان يكون طعمه
فيه موضوع حلاوة وان قلت الحوضة اه عش (قوله والحلاوى تقتضى بالعمل من حلو) أى على الوجه
الذى يعنى بسبب حلاوى بان عقدت على التناول انشاء الملوخوخ بالعمل فلا يسمى عرفا حلاوى فينبى ان لا
يبحث من حلق لا ياكلها بل ولا بالعمل وحده اذا ما عالج على التناول لا بدفى الحلاوى من تركها من خسين
فأكثر اه عش عبارة الفتى والحلاوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلولى فى جنس ما مضى
كدبس وقتندوفانيد لا عنبل الخ وأما السكر والعسل ونحوهما فىس جلاوى بذلل خبر المصيرين انه صلى الله
عليه وسلم كان يحب الحلاوى والعسل فيشترط فى الحلاوى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا يأكل
الحلاوى بغير العمل بخلاف الحلاوى قال فى الروضة وفى الوزيع والجوزيع وجهان والاشبه كما قال الاذرى
الخت لان الناس يعدونهم حلاوى قال الاذرى ومثله ما يقال له المكفن وان شكتان والقطايف واذا
قصر الحلاوى كتبت اليه والاقبالف اه (قوله أى ما يعنى المذكور الخ) وفى أصل الروضة التصريح
بان منها المحسولة من الدبس واللبانور متدبس العنب لاسمها بدس وقطن الامام النورى وجه الله تعالى
فليس ر اه سدعير أقول وجنس الدبس ليس فيه ملخص كما هو معروف وان كان فى جنس ما يتخذ منه
الدبس ملخص كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) لانه فيها الوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن
دون وانما الخ) قياس ذلك انه لو حلف لا يأكل من هذه البقرة لكانت ملخصا ببيضاها ولما تفرغ منه وبقى
هل يشمل البساحة الدبس فصنت باكمه فبالحلف لا يأكل دليل على ان لانه فيها الوحدة لا لانه نظر
والاقرب الاول وقوله ولين أى وما يتولم منه اه عش (قوله وهو) أى غير ما مضى (قوله فيتناول نحوهم
ان لا يبحث الا بالسر مد (قوله ونازع جمع فيه باله الا لا ينصرف البطح الإله) وحيدته فلا وجه
الخت به ودعوى انه لا عبرة بالعرف الطائى كالعرف الخاص بمنوعة مد (قوله والطعام يتناول الخ)
قال فى الروض وهل يدخل الثمر والرزيب والعم فى القوتين لا يقتات وجهان قال فى شرحه أو وجههما
عدم دخولها ان لم يعتد اعتبارها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتد ذلك أو كان الخالف يقتاتها اه وقال شغنا
الشهاب الى الملى الاصم الخشول اه وفى الروض ومن الادم القبل والثمار والبصل والخيل والتمر قال فى شرحه
وانظر والشرايح ثم قال فى الروض ولو حلف لا يشرب بهاء خت بهاء الجوز بهاء النج والجلد لا كاهما

لم يدخل هدى) فى الجمع
للمخالف فى الصور وقوله العلم
والهندى من البطح هو
الاضر ونازع جمع فيه
باله الا لا ينصرف البطح
الإله وقد يجب باله لا عبرة
بالعرف الطائى كالعرف
الخاص فى تحديد اسم لم يكن
وبه فارق ما مضى فحين حلف
بنحو بغداد لا مركب دابة ولا
يتناول اختيار خيل الشبر
(والطعام يتناول قونا
وفا كهو دماء وحلاوى)
لوقوعه على الجميع وان
أطلق البقنى فى النزاع فيه
لا الدواء لا يتناوله عرفا
(فرع) * الحلاوى يتناول
ما يجنس ما مضى كعنب
واياص ورومان والحلاوى
تقتضى بالعمل من حلو
أى بالمعنى المذكور فيما
يظهر (ولو قال لا تأكل من
هذه البقرة تتناول لجهل لانه
المعلوم من ذلك دون ولد
ولين) ويؤخذ من ان المراد
بالهضم هنا غير ما مضى وهو
ما اذا هضم فتناول نحو
نخمس وكرش وسواهما
معها كما صرح به البقنى
وسبقه الى بعضه جمع
مقدمون ووجهان الاكل
منها يشمل جميع ما هو من
أجزائها الأصلية التى تؤكل

(أو) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام على ساق أو ما سماه بنسبته من أو حل قوام الشاة أو بحزمته اه
(فقر) لهما كل قول فيما ينظر هو الذي يحتمله (دون ورق وطرف غصن) جلاله (١٣) الجواز المتعارف متعذرا لحقيقة قرنا وألحق

البقيس في الجواز بالقرن قال
وكذا ذوق اعتدأ به
كعص ورق فبحر الهند
أي المسمى بالتبيل ونحوه
اه وط... به تحمل انها
كروث تباع مفرقة فصحت
واقف عرف بلده أولا وأنها
كرأس نخوصت فبحر
عرف بلدا الحاصل
هذا أثر به يفرق نان
من شأن رؤس الانعام
ما هو فلم يفرق بها على بلد
بخلاف غيرها والورق ليس
من شأن ذلك فالقوله لا يعتد
أكله منه بالثابت اذا
لم تعذر الحقيقة ففصل
عليها مع الجواز الرابع كقول
حلف لا يشرب من ماء النهر
الحقيقة الكرخ بالقم
وكثير يرضعونه والجواز
المشهور الأخذ بالبداء والآية
فصحت بالكل لانهما لما
تمكنا اذ في كل قول ليست
في الاختصاصات فوجب
الصمد مما لا يرد عنهم
قلنا من جمع الزنى أنه
لا يحتبس لاختصاصه في غير
التخصر لانه خلاف العادة
واستدل به البغوي بمالو
حلف لا يلبس القلتسوة
فلبسها في وجهه ورد ما من
الزفة بان التي فصحت
المرأة لا لجل لانه العادة
فيها وانصره هو وغيره بانه
الوافي للمرء في الوديعة

(الخ) وأما الجدل فان حجة ما عداها كلها صحيحة وحجتها بالأدلة اه
الفرق بين التعريفين ونظر انهما متساويان وأولتو يسع في التعبير (قوله) فشر لهما كقول (الخ) بقي
ما لم يكن لهما كقول من غرو وغيره هل تحمل العين على غير الماء كقول بقى يتعذر الماء كقول اه سم
(قوله) لهما كقول (الخ) ان قوله قال في النهاية (قوله) حلالا في قوله أي المسمى بالتبيل في المني (قوله) قال
أي البقيس (قوله) كعص ورق (الخ) الأولى كورق بعض الخ كقوله المني (قوله) أي المسمى أي الورق
ويحمل شجر الهند (قوله) كعص ورق شجر الهند (الخ) وكورق العنب فصحت ما كاه كقوله في بادى اه
يعبري (قوله) انها أي الأوراق المتعداة كلها (قوله) كروث تباع (الخ) أي كروث الانعام (قوله) وانها
كروث نخوصت (الخ) هذا التردد حتى على كلام السابق في أوائل الفصل وقد بينا هذا اختلافا اه سم
(قوله) بالثانية) وهي رأس نخوصت (قوله) أما ذلك فتعذر (الخ) قوله نعم في المني والنهاية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر (الخ) ولو حلف لا يشرب به هذا النهر أو القدر لم يحتسب شرب بعضه اه فما به مجلبة
المعنى فروع ولو حلف لا يشرب من هذا الكور فجعل ما في غيره وشرب به لم يحتسب لان البين تعلقت
بالشرب من الكور ولم وجدوا حلف لا يشرب من ماء هذا النهر أو لا شرب من منفسر بمن مائة في كور
حسنت في الأولى وفي الثانية وان قل ما شرب به أو حلف لا شرب أو لا شرب من ماء هذا الكور أو لا أدواته ونحو
ذلك مما يمكن استيفاء شرب باقي زمانه لم يخلو يحتسب في الأولى ولم يفرق في الثانية شرب بعضه بل يشرب
الجميع لان الماء معروف بالاضافة يتناول الجميع قال السمعري ولو قال لا يشرب به الماء التبل أو ماء هذا النهر
أو القدر لم يحتسب شرب بعضه اه ولو حلف لا يصعد السماء عدا حسنت في القذف لم يقبل غدا حسنت
في الحال أو لا شرب من ماء هذا الكور وكان غدا هو عالم بمرأته أو لا قلن زيدا وهو عالم بوجهه حسنت في الحال
وان كان فيه ما غاص منه قبل مكان شرب به فكل كره أو لا شرب من منفسر به أو لا شرب من منفسر به علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب من منفسر به الكور فحسنت به أو شرب من منفسر به وان حلف بوجهه وصوله اليه لانه
لم يشرب به من الكور فحسنت ولم يشرب به جميعا في الثانية ولو حلف لا يشرب به ماء هذا النهر أو نحوه أو لا ياكل
خير الكوفة ونحوها أو لا يصعد السماء لم تعذر حسنت لان الحسنة في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب به ماء
فقرأنا أو من ماء فرائس حسنت بالياء العذبة من أي موضع كان لا بالماء أو من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب بالماء حسنت بكل ما سقى به البحر وشرب به ماء النهر والجذلا كلها فشر بماء فقرأنا كلها
وأكلها فشر بماء النهر غير الجذ اه (قوله) واستدل به أي لما في الجامع (قوله) ورد اه أي التل وقوله
بان الذي فيه أي في الجامع (قوله) ورد ابن الرقة الخ اعتمد المني (قوله) لانه أي ليس المختص في غير التخصر
العادة فيها أي في سق الماء دون الرجل (قوله) أي الذي في الجامع من حسنت الماء لال رجل وقوله هو أي
ابن الرقة (قوله) يحسنت أي باليس في غير التخصر مطلقا أي رجلا كان أو امرأة (قوله) ثم يحسنت أي الانزى
(قوله) ونحوها) أي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو التارب أي ما قاله الانزى نقلنا حسنتا (قوله)
وليس أي الامر كما ذكره البغوي أي من قياس المختص على القلتسوة (قوله) لان ذاك أي ليس القلتسوة
في الرجل وقوله وهذا أي ليس المختص في غير التخصر (قوله) من كراهته أي ليس المختص في غير التخصر

وأكلها فشر بماء اه وفي العباب أولايا كل ادماء هو ما يؤتم به تكل وديس وشيرج وزيتوسين
٢ أولا كلمه وجين يقولو جيل ويصل وغرو الخ اه (قوله) أو من هذه الشجرة) بقي ما لم يكن لهما كقول
من غرو وغيره هل تحمل العين على غير الماء كقول بقى يتعذر الماء كقول (قوله) عليه يحمل انها كروث
تباع مفرقة (الخ) هذا التردد حتى على كلام السابق وقد بينا فيما سبق اختلافه
ورج الانزى قول الرابن عن اصحاب بحث مطلقا هو حقيقة ليس ومصدق الاسم بحث ما لا فرق بين لبس في اللحية والوجه
اه وهذا هو الاقرب لقاعدة الباب وليس كذا كراه البغوي لان ذلك بعد املا هذا مع اتفاق عرف اقواله وبلدان مشهورة ما يؤتم به بانه يغير
التخصر ليس من خصوصيات النساء ما من كراهته الرجل جلا فالتا ونعم حرمته تحجبها من خصوصياتهن

﴿فصل﴾ في صور منشورة لقياس بها غير ما يلو (حلف) لا يتعدى أو لا يعنى فقد مر حكمه في فصل الاعصار بالانفقاء و (لا ياكل هذه التمرة) فانما علمت ثمرها كالمرة (أو بعضها) (٤٤) وشئ من كل هي المحالوف عليها أو غيرها (لم يحسن) لان الأصل مراده فتمت من الكفاية

والورع أن يكفر فأن كل
الكل حنك لمن كان آخر
جزء أهله فقتل حلف
بطلاق من حنك ذلله
الحنك (أو) حلف (أو) حلف
فاختلطت شتموا ونهبت
لم ير إلى الجاسع) أي: كاله
لاحتفال أن التروكته
الحلوف علم فاشترط تيقن
أكلها ومن غلوا اختلطت
بما سمن الصورة أو بما
هو يلوها وغيره لم ينجح إلا
إلى كل ما في حلف الاختلاط
وما هو يلوها فقط أو
لأن هذه الرمانة فأنما
يرجع صحتها) أي: كاله
يتعلق الثمن بالكل ولهذا
يؤاخذ أكلها فترك جنم
بعضه في فلتان خبز قد
مذوقه لأنه لا صفة فيه فيضلل
أنه شبهه بجزء مائة يذوق
مذوقها ويحتمل أن
يفرق بين من شأن الحلف أنه
لا يذوق أكلها باختلاف
قلت الخبز ومن ثم كان
الأوجه في بعض الحجة
التفصيل كفتات الخبز
(أو لا يابس) هذا أو
الثوب الفلاني أو قبله
البسه فقال والله لا يابس
فصل منه مذهب لم يحنك كلس
عن الشائب بعينه وفارق
لأنه كلك في هذه الدار
فأنهم بعضها وسا كنف
أبني ابن المسار هناه

صدقنا كنزك ولو فجز من العاود على ليس الجيس ولم يوجد أولا أركب أولا كلم هذا قطعاً كثيراً من
 القصد هذا النفس وفي اللبس جميع الاجزاء اولاً بنافي ما ترقى في سل الخيط تغيير شيخنا به انه انزال السنة القراة وأعجزها الوهم انه لا يمكن
 سل الخيط وان طلال ان لا يجدوا التنبيل بدل قوله في فتاوه لا يفتن اذ سل خيطه سنة ولا يابس ولا ياكل ولا يدخل مثلاً هذين لم يفتن

بأحدهما) لأنه سلف علمهما فان لم يلبس منهما شأنا بحث بأحدهما (فان لبسهما أمر متباحث) لو جرد لهما الشاغل عليه (أو لا يلبس هذا ولا هذا بحث بأحدهما) لأنه ما عيان حتى لو لبس واحداهما واحد الزمة كفاران (١٥) لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك

أما وان قل حيث كان يحس ويدرك اه عش (قوله) لأنه سلف) الى قوله ثم اتقرر في المعنى الاول قوله
أولا كان في المشتق وقوله في الاولى الى الجملة (قوله) المتضمن (اي في معناه واحد) وقوله أمر متباين أي بان يلبس
أحدهما ثم نزع ثم لبس الآخر (تبيينه) * قد استعمل المصنف مع الاتحاد في زمان وقا فالتب وبغيره
لكن الراي عندنا بان ما لا يختلف اه معنى (قوله) لأنه سلف) الى قوله وقد بالغ في النهاية الاولى كان كنهين
وقوله وان فرقه معاني ثم اتقرر (قوله) ثم واحد الخ) وظاهر أن ما يفيد من الترتيب لبس بقدر قوله
أولا سلك الخ) عطف على لا كل هذا وهذا (قوله) في الاولى) أي لا كل هذا وهذا وقوله في الثانية
أي لا سلك هذا وهذا الخ) (قوله) لفرقه بينه) أي بين هذين أو بين أحدهما عبارة المعنى لفرقه بين
جملتهما ككاشي الواحد والاشئين اه (قوله) لكن يرجع الخ) انظره في الثانية اه سم وقد يقال ان
قول الشارح لفرقه بينه الخ) لا يوجب الاول قط كان قوله ثم ما تقرر الخ) لا يوجب الثالث قط فلا إشكال (قوله)
ويدون في المجموع الخ) في سم بعد سرد كلام المعنى والسامني والشمي مائنه فانت توى كلام
الثلاثة يشد استعمال المعنيين عند الواحد وكلام المعنى وان شئت يشده ظاهر في نفي كل منهما ما نظر مع ذلك
جزء من النصا بقوله ويدون المعنى في المجموع والله أعلم اه (قوله) حتى تعدد اليمين) وفائدة تعدد اليمين
الاثنتي تعدد الكفارة اذا تاتي البر اه سم عبارة في الشدي لعل مراد التولي بتعدد اليمين لو تو كهما
لزم كفاران لانها داخل أحدهما واذا وجهه فليراجع اه (قوله) توقفا في الخ) والمعمد الاول من
أنه يمين واحدة يتعاضد الصبح عند الخ) بين العين في الثاني هو العادل في الاول يتعاضد بحرف العطف
وكلام التولي مبنى على الرجوع عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشد في قوله وكلام
التولي مبنى على الرجوع الخ) قد يقال لو نفي التولي كلامه على الرجوع لقال بالتعلق سالك في أيضا
مع أنه غير قائم بل كإيمان الزام له وضيقه بكسر اه (قوله) من تصرفه) أي من فهمه بالانقل (قوله) لا بحث
اللبسهما الخ) قد توقف فهو يقال ينفي الخ) لا نفي عنه لا لبس أحدهما وليس واحد صدق عليه أنه
ليس الواحد اه عش عبارة سم اعلم ان الذي قرره الرضى وغيره ان العطف بأبعد النفي لاجل المذكورين
أول المذكور وان يحسب أصل وضع الفعول لكل واحد حسب استعمال اللغة فلا وجه انظر الى الاول ان
سلك ما تقرر هؤلاء اه (قوله) جمع الخ) متعلق بقوله وردا (قوله) وما في الآية) أي من نفي كل منهما (قوله)
ولو عطف الى التبيين في النهاية الاولى لكن فضيحه الى المتن وقوله أو نسي وقوله ومثله الى المتن (ذرع) (لو

فلتأمل (قوله) لكن يرجع الخ) انظره في الثانية (قوله) ويدون المعنى في المجموع) قال في المعنى في الكلام على
أقسام العطف تشبيهاً لا كل سلك وشرب لبسنا بنزومت قال العطف على الفعول والنهي عن كل منهما اه قال
السامني كذا قل غير ما يؤول فيه نظر اذ لم يوجب نفي أن يكون النهي عن كل واحد مع ما على كل حال
ولا مانع من أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلنا ما يجوز يدور وواحد ان المراد نفي كل
منهما على كل حال وان يراى في اجتماعهما وقت الحجى فاذبحي بلا صواب الكلام نفي المعنى الاول
ورأيت اننا اذا قلنا لا تضرب بدواجر احتمال تعلق النهي بكل منهما معطوف لوقفه سم معاني معنى
الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الأمر والفعل اه قال الشمني ووقع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن
كل واحد منهما أي ظاهر افلا نفي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة قد
احتمل المعنيين عند النسخ وكلام المعنى والنهي يفيدانه ظاهر في نفي كل منهما ما نظر مع ذلك جزء من الخ) قد
بقوله ويدون المعنى في المجموع والله أعلم (قوله) حتى تعدد اليمين) وفائدة تعدد اليمين اثبات تعدد الكفارة
اذا تاتي البر (قوله) لان أو اذا دخلت بين نفيين اقتضت الخ) اعلم ان الذي قرره الرضى وغيره ان العطف

فان لم يلبس
هذا أو هذا
لان أو اذا
اثباتين اقتضت
أحدهما أو لا
أو هذا فلا يبر
يبحث لا يلبس
مقابلته أنه
لان أو اذا دخلت
اقتضت انتفاعهما

ولا قطع منهما عما أوتى واكتفى واعتبر ما على أي وما في الآية انما استفيد من خارج لان أو اذا دخلت بين نفيين كنى للبر أن لا يلبس واحدا منهما
ولا اضطرر لبس احدهما كما نفي انما اذا دخلت بين اثباتين كنى للبر أن يلبس أحدهما ولا يضرب ان لا يلبس الآخر وانتصار البقيتين للمقابل مرود
ولو عطف بالفاء أو ثم على قضية كل من ترتب

حلف لا يابس شأ قدس درعاً أو نضجاً أو نعلاناً أو قنصراً أو نحوها من سائر ما يابس حنث لصديق الاسم بذلك وإن حلف لا يابس أو باحث بقدير ورد أو سائر أو يل وجبة وقية ونحوها خطيا كان أو غير من قطن وكان وصوفه يابس بسم سوله أو بسم الهبة المعتادة أم لا بان أو ندى أو أثره بالقميص أو قميص بالسراويل لتحق اسم اليابس والثوب بلا بالحدود والقنصرة والخطي لعدم اسم الثوب نعم إن كان من ناحية يعتادون لباس الجلود ثيابا فيشبه كإثا الأذرى أن يحث بها ولا يحث بوضع الثوب على رأسه ولا افتراشه تحتها ولا بتدثره لأن ذلك لا يسمى لباساً وإن حلف على رداءه أنه لا يابس ولم يذكر الرداء عنه بل قال لا يابس هذا الثوب ففعله قميصاً وليس حنث لأن اليمين على لبسه أو بأخيه على العموم كالحلف لا يابس قميصاً نكراً أو عرفاً كهذا القميص فارتدى أو أثر به بعد دفعه لزال اسم القميص فلو أعاد على هبته الأولى فكالأول واحدة بنقضها وقد مر حكمها ولو قال لا يابس هذا الثوب وكان قميصاً أو رداء ففعله نوعاً آخر كسراويل حنث يابس له تعلق اليمين بعين ذلك الثوب الآن بنوي مادام تلك الهبة أو رداء لا يابس هذا القميص أو الثوب صافاً ارتدى أو أثر أو تعصم لم يحث لعدم صدق الاسم بخلافه لو قال لا يابس وهو قميص وإن حلف لا يابس حلفاً بلساناً ونقضه لولا وهي بكسر الهمزة وتخفيف النون مأخوذة من الخلقاء بضم الخاء وتخفيف النون موضع المنقصة من العنق أو على الجلسي المتخذ من الذهب والفضة والجواهر ولو منطقة بحلقة وسوار أو خنطاً أو دملجاً سواء كان الخافض جلاباً أو امرأته أخذت ذلك يسمى حلياً ولا يحث بسف على لا يابس حلياً يحث بالخرز والسيب يقع المصنوع والمصنوع والجم وهو الخرز والأسود والحديد والنحاس إن كان من قوم يعتادون الخلق بهما كاهل السودان وأهل البرادى والأفلاكا يؤخذ من كلام الروافضية في رد وضع شرحه (قوله يمينه) أي عرفاً أه عش (قوله ففسلا عن قده) وهو القرائن أه عش أي أوعدمه (قول المتن أولاً أين ذا الطعام الخ) أي وإن كان أكله بمخارجه أه عش (قوله أو ندى) أي واستمر نسبه حتى مضى الغد أه سم (قوله لا أتى) أي أتى (قوله) حيث لا تمر (و) وينبغي أن المراد ضرراً لا يحتمل عاذرة وإن لم يبرح التمسك بما فيه من قوله كحلهم الخ أي فإن أضره لم يحث بذلك الأكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط في زمن يعلم عادة أنه لا ينضم الطعام فيه قيل بجي الغد هل يحث لتغزو به إلى رباختياره كالأول فله ألاب وقار والآخر لا الأول إذا ذكر وبنيت أن باقي مثل هذا التمسك فيما لو حلف بآ كذا في الزمان مثلاً لو جدها فأنسه تعاقها لا انقضت ويتولد الضرر من تناولها فلا حث عليه ويكفر كالأول أه عش (قوله على ما ذكرته) أي من شبع بضر الأكل معه (قوله لتغزو به) أي قول المتكلم في الغنى (قوله ومن ثم ألق قته لنفسه الخ)

بأوبعد النبي لأحد المذكورين أو المذكور أن يحسب أصل وضع اللفظ وسلك واحد بحسب استعمال القنصر بحجمه نظر أليه إلى الأول أن سلا ما قرره هؤلاء (قوله ولو غير نحو) كتب عليه مهر (قوله فأتى) أي القدي أو استمر نسبه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم ألق قته لنفسه قبل الغد) لهذا القائل أن يقول لا معنى له لاحقة به الاحتجاج بالغد ومضى قبل التمكن إذا الحنث إنما يكون حينئذ كساقى لكن ورد حينئذ يحث وهو أنه يلزم تخفيف الميت وهو غير سائغ ولهذا قالوا أنه لو حلف أنه لا يابس لم يحث بالوصية له قالوا بلها تخفيف بعد الموت والميت لا يحث أه قتله وقتله لنفسه قتل غيره قبل الغدا إذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كإلى الناس في فاهه من حلف فيها إذا مال عليه قبل الغد ثم تمكن من دفعه فلم يدفعه قته وقتله عن البقي وأنه قال أنه لم يرد ذلك أه وفيما علمت من قته لنفسه قتل ما لم يرد ذلك الشارح إلا في ما لم يرد قبل ذلك لم يحث وهو نفاق قوله ومن ثم ألق الخ فتأمله وفي شرح الرضوي في الصوم في الكلام على تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر من الأثر كشي في مسئلتنا عدم الحث فراجع (قوله أيضاً) ومن ثم ألق قته لنفسه قبل الغد هذا) وقد يقال قياس ذلك الحنث في مسئلة إن الرقعة أو ذوق الخلع قبل التمكن من السفر لكن مسئلة كل إذا الحنث إنجاءاً ونه عن من التمكن فإن حنث بعد لم يل الحنث بعد الخلع

بذلك أو عدمها ولو لم ينحصر
كما أطلقوه لكن قضيتما
له في أن حنثت بالنقض خلافة
وعليه فيجب على عاى لانة
له أن لا يستمر قريب فضلاً
عن قسده (أولاً) كان ذا
الطعام) أول قضيتما حته
أوليسافرن (غداً فأتى)
بغير قته لنفسه أو نبى
(قوله) أي الغد ومثله كما
يعلم من كلامه لا أتى قته
أو نسبه به بعد مجي الغد
وقبل تمكنه (فلا تسمى عليه)
لأنه لم يبلغ زمن البراءة الحث
(وإن مات) أو نسى (أو
تلف الطعام) أو بعضه (في
الغد بعد تمكنه) من فضائه
أو السغراء (من أكله)
بان أمكنه ما سلفه وإن كان
شبعان أي حيث لا ضرر كما
علم بما مر في حث الأكره
وأما ما اتصاف أطلق بعضهم
من أن الشبع عذر فمتعين
حله على ما ذكرته (حنث)
لغزو به إلى رباختياره
ومن ثم ألق قته لنفسه
قبل الغد يميناً

عليه الثلاث قبل الخلع لتعويته بالبر اختيارا ومضى في ذلك بسط في الطلاق فراجعهم (تبيين) ولم ادرهم ما ضبط التمكن هنا وفي اقتراح من كل ماعلقوا فيها لحث التمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في أبواب التمكن من الماقي التيمم بنوهم بعد الغوث أو تيممه بعد القرب وأن مامر وظاهره أنه يلزم معنى ذلك أن طلاقه لا يذهب لافوق ذلك ولو اكدوا في الجعة القدرة على الذهاب ليهلوا قبل الوقت اذا بعد دخاره ولمواشاول بنحوه كويجافا فقد رد على آخرهما وفي الحج مامر فيه في بسط الاستطاعة ومنه أنه يلزم معنى قدره عليه اذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالسب والخذ بالشبهة مامر فيه ما وجدنا في الماقي في باب تلك الماقي حتى يجرى فيه جيع ما ذكره في ذلك من التمكن وما عداه وقد علمت اختلافها باختلاف تلك الماقي والظفر في ذلك بحال أي بحال واضح أنه بحث في من فعل الماقي عليه مع تيمم لم يكن متسكا منه فان لم يحش ذلك فلا يريه أنه لا يكتفي بوجه وجود الماقي عليه بخلاف الماقي لا بد لا يضمن لمن وجوده بلا مامر في التيمم وان المشي والركوب هنا كالجرح وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كجلى الرد بالعيب فعدمه كما اذا قدر عليه ولو باجر مثل طلبه الوكيل

فاضلة عما عسى في الحج وان قائد الاعبي ونحوه محرم الزنا والامرد كافي الحج فيصحب ولو باجر وان عذر الجعوتصور الوبال به اعدار هنا فوجود احدثهما عسح التمكن الا في نحو اكل كره به مما لا اثره هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما بان ومضى قبل العدد في اعدار تاشير النسبي الواجب فوراماله تعلق بعلها وان يفرق بين ما هنا وكل من تلك النظائر على حدته بان كرامس تلك الغلب فيه اما حق الله أو حق الآدمي فتسكروا فيه بعيانها وبهنا ليس الغلب فيه واحد من هذين وانما المدار على ما يأتي وقد ذكره في عدو الاكرام والنسيان والاصار فيه لو حلف ليو فسنه يوم

عليه الثلاث قبل الخلع أي مرتين بطلانه اه نهاية (قوله وامن مامر) أي في التيمم (قوله ذلك) أي لحد الغوث أو حد القرب (قوله ومنه) أي مامر في الحج (قوله وحديث) أي حين اختلف كلامهم في ضبط التمكن الخ (قوله فها هنا) أي ماعلق فيه بالحث بالتمكن (قوله في ذلك من التمكن) لعل حق المقام في التمكن من ذلك فتأمل (قوله اختلفا فهما) أي التمكن والاعذار (قوله في ذلك) أي الالحاق (قوله بخلاف) أي وجود أحد اعدار الجمعية الخ (قوله لا يكتفي) أي في التمكن (قوله لانه بدلا) أي بخلاف الماقي عليه (قوله وان المشي الخ) عطف على قوله انه حش تحش الخ (قوله كجلى الرد الخ) خبره وان الخ (قوله لا نعزم اكل كره به الخ) استثناء من قوله وان اهـ ذار الجمعية الخ (قوله بمالا الخ) بيان للنحو (قوله وهنا) الاولى وما هنا (قوله على ما بان) أي في قوله وحديثه في جسد الخ (قوله اعذار الخ) مفقود عندنا الخ قوله ما بين الخ في قوله وقد ذكر (قوله مامر) أي من اعدار الجمعية ونحو الرد بالعيب ومنه الاعذار في الخلف في الوفاء (قوله كشي الخ) مثال للعدو (قوله لم يحش) بفتح الخلفوف عليه الخ وفيه وقفة ظاهرة ثم رابت في هاشم نضجته مع حش على اصل الشرح حررا كتب مصححاهما مقوله لم يحش بفتح الخلفوف عليه والاحتش كذا في اصل الشرح بخطه وصوبه في الاول حش وفي الثاني لم يحش وكله سبق قلم وبدله انه كان في اصل الشرح خطه انما منه حش بدان لم يكن له عذر مامر بفتح الخلفوف عليه بفتح بعض زمن يمكن الوصول اليه من حش والاقلا انتهى ثم ضرب عليه الشرح وابده كره قبل من ليس هو اه كاتبه معطى ((قوله ساعة نسي)) الى قوله ثم يقضى في النهاية الاقوله أو بعد اوعى الى قوله لتعويته بالبر الخ لعل ذلك مالم رداه لا يؤثر بعد البسم زما بعده مقصرا عرفا اه عس (قوله ليسع) الاولى بالسبع كذا في النهاية (قوله وان لم يعلم بغيبته) او كان ظن حضوره اه سم (قوله بعد) أي بعد حين اه نهاية (قوله ثلاثا) أي فصحت قبل موته اذا تمكن من قضائه بعد ثلاثة اه عس ولعل صوابه قبل مضى ثلاثة (قوله اوعى راس الهلال) لو حلفه أو من بعده قبل مضى ثلاثة ليل الشهور الجدي اه عس وهو مخالف لقول الروض اوعى الهلال واعذر رأس الشهر على اول جز من اوله اه (قوله اول الشهور) اعذر رأس الشهر اوعى رأسه اوعى الاستهلاك واعده مضى وروض ممر شرحه قول المتن فليضه (ويكتفي (قوله وان لم يعلم بغيبته) لو كان ظن حضوره (قوله عند رأس الهلال فليض الخ) لو قال في رجب عند رأس

كذا اعدوا اهنا ما بين ان المار التمكن في عرف حلة الشرع ويؤيد مامر أنه حيث تعذر التفتت جمع العرف فحل وأن العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا أخذت بضابط التمكن هنا من مجموع كلامهم في تلك الأبواب وحديثي وجد التمكن من الماقي عليه بان لم يكن له عذر مامر عنده نسي فوق مرحلتين وان طاقه لم يحش بفتح الخلفوف عليه والاحتش فتأمل ذلك كانه فاته مهم محتاج ليسع أنهم لم يتعزوا الشئ منهم ما عتصاف تلك النظائر وعدم مدرك مطروبو جبالا ما هنا به فلذلك أشكل الامر ولا مظهر مما قضى به المدرك الصحيح كالا يفتي على متأمل (وألا قضيت حقل) ساعة نسي كذا فينا مع غيبة الماقي حش وان أرسله المصلا لغوته البر باختاره ليسع مع غيبته وان لم يعلم بغيبته كاهو ظاهر أو لا من فبات يمكن بعد كمن من قضائه حش قبل موته لان لفظ الزمن لا يضمن وقتا كان جميع التيمم مهلة وانما أوعى الطلاق بعد لحظة في أنت طاقا بعد أو لا من لانه تعلق فتعلق بأول ما نسي زمنا واهنا وعدوه لا يتخص بأول ما يقع عليه لاسم وقضيت أنه لا فرق هنا بين الحلف بالحق والطلاق أو لا أيام وثلاثة أو (عند) أو ممر (رأس الهلال) أو أول الشهر (فليضه)

ظرف لغزو وبالقياس
 اقتصادا إلى المراحل
 كونه بلا لاهله
 الذي هو المقصود
 أصالة نطاق على
 واليوم آخر
 (الشهر) الذي وقع
 الحلف فسادا
 المعنى لأقنضه
 المقارفة باعتبار
 القضاء مع أول
 الشهر وأمراد الأربعة
 الممكنة عادة
 الجازم في الحقيقة
 قدم القضية على
 مسمى بعد الإقرار
 إمكانه العادي
 فيه (حاش) لقوة
 باخدا. وهذا
 له نوالا كان
 باني رأس
 خرج من حقه
 مع إلى صحت
 (ولو شرعي) الصدأ
 الفرع أو (الكيسل) أو
 الوزن أوف. بذلك
 التمدد (أحدث) أي
 حين أغفر
 يفرغ كونه
 بحث لأنه أخذ
 عندهما
 اعتبارا
 خصت بقتل
 قوامه بلا
 حكمة
 بصل مئة
 بالأن
 (أو) يكتم
 أودع
 أصلا
 لا يكون

ولاشتماع على خطاب غيره ورسوله (٥٠) (أقرأ) ولو لم يجر الصلاة (قرأنا) ولو جئنا (فلا حنت) بخلاف ما عدا ذلك فإنه يحنت به

ولو جئنا فضيته عدم الحنت وإن لم يقصد القرآن بقصد الفز أو أطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قرأنا لم يشف كونه قرأ وهو لا يحنت به اه ع (قوله بخلاف ما عدا ذلك) عبارة شريفة كالعباب حنت بكل لفظ مبطل للصلاة وقتبنته الحنت فيما لو رد على المصلّي وقصد الرد فقط أو أطلق وفي شرح الرض وعلم بذلك تخصيص عدم الحنت بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فالو حلف لا يسمع كلام يزيد الحنت بسماعه قراءة القرآن قاله الحلي ونهته وظاهر عدم الحنت بسماعه قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآن بنية يتقر به أن قصد القارئ به التفهيم فقط أو كان حنبلا وأطلق وقد وجهه بانه قرآن بذاته والقرآن انما انصرف عن حكم القرآن وقد يحال بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحنت لانه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الامميين فلنأمل اه سم (قوله لا انصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة الى قوله ورسوله (قوله عرفه) أي في عرف الشرع اخذ من قوله الاتي واما في محمل العرف العام اخذ من قوله الاتي في أن العادة الخ (قوله من ثم الخ) في سبكهما لا يخفى وسقته أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خير مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشدي (قوله لكن ناز عه) أي في كلام المصنف (قوله وقد علم الخ) فيه بحث اه سم (قوله من الخبر) أي خير مسلم قال العهد الذي كرى اه رشدي (قوله وكذا الخ) الى قوله بل لو قيل في الخ (قوله وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحنت به أي إذا لم يتحقق تبدله ولا يفحنت بذلك اه ع (قوله ان قرأها الخ) أي التوراة والتجليل ونحوهما (قوله مثلا) انظر ما فاذنه مسع قوله الاتي قبل لو قيل الخ (قوله ولو لم يسمع الصلاة) الى قوله أول اثنين في النهاية لا قوله ثم الى قوله ولوعرض (قوله ولو لم يسمع الصلاة) أي لان الصلاة عليه في دعوى الكلام و يؤخذ من ذلك انه لا يسمع قسدا السلام فالوقد الفصل فاما أو أطلق لم يحنت كما يحنت بعض المتأخرين وهو الظاهر اه معني (قوله أو قاله في الخ) عبارة الاسمي مع شرحه وان قالوا لا أو كذا فتعني أو قد أو أخرجه أو غيرهما ولو متصلا بابي من حنت لانه كله اه (قوله أو قد الخ) بيناه المفعول على أي الحالف ويجوز كونه بينه الفاعل وضمير المستتر للمصنف عليه (قوله من) يقع للمفعول فقال (قول المتحنت) ولو سبق لسانه بذلك لم يحنت كما لا يخفى من الصالح وعنه ابن الاستاذ عدم قبول ذلك منفي الحكم وهو ظاهر حديث لاقر ينهك ان تصدقه اه معني (قوله وقضية شتراطهم الخ) فيه انظر حكموا أخذوا اه سم وسيأتي عن المتني ما يؤيده (قوله وظاهر انه الخ) يتأمل الجمع بينهما وبين توجيه اعتبار الفهم في المسموع اه سيدعبر (قوله وانما يقسم في جميع الخ) وقضية انه لا فرق في ذلك بين طر و الصم عليه بعد الحلف وكونه كذلك وقد دون عليه اه ع (قوله ولو عرض الخ) عبارة المخفي واعتبر المورد في التقاليد الواجبة أيضا لا تكلف بكلام فيه تعريض له ولم واجبه كسأطأ ألم أقل الخ كذا لم يحنت والمراد بالكلام الذي يحنت به اللفظ المركب بالقوة كما يحنت ان ركعتي (تنبيه) لو كلفوه وجعته أو بمعنى علمه وكان لا يعلم بالكلام لم يحنت والاحتشاش في فهمه كما نقله الاخرى عن الماوردي ونقل عنه أيضا انه لو كلفوه تأمل بكلامه فقط مثله حنت والاقلوا انه لو كلفوه بعد من فان كان يحنت يسمع كلامه حنت والاقلوا سمع كلامه أم لا اه وتوجه لو كلفوه وجعته ان الاسمي مثله (قوله كذا أطلقه الخ) يظهر انه واجبه الى قوله ولو عرض الخ أيضا (قوله فاحمل الخ) أي فصحت اذا أفهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الاية الأولى في فهمه ذلك فهذا يتعلق به به فلا وجه للحنث به الا ان قصد مخاطبته اه سم (قوله بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحنت لانه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الامميين فلنأمل اه سم (قوله أو قرأنا) ظاهره ولو حنت لا يحرم (قوله ولو جئنا) بمحتمل أن يستثنى ما اذا انصرف عن حكم القرآن كان أطلق لانه حينئذ في حكم الامميين (قوله وقد علم من الخبر ان هذا الاسمي كلاما الخ) فيه بحث (قوله وقضية شتراطهم الخ) فيه منظر حكموا أخذوا

أي ان أجمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره لا تصرف الكلام عرفة الى كلام الامميين في محاوراتهم ومن ثم لم يتعلق الصلاة بذلك لانه ليس من كلامهم كما صرح به خير مسلم لكن نازع فيه جمع بان نحو التسبيح يصدق عليه كلام لغة وعرفا وهو لم يصف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يشككم ويورد بان عرفت الشرع مقدم وقد علم من الخبر ان هذا الاسمي كلاما عند الإطلاق على أن العادة المألوفة ان الحالفين كذلك انما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك مرجحا وكذا نحو التوراة والانجيل ثم يجه انه ان قرأها مثلا كلها حنت لفتحت ان فيها ميسلا كشيء بل لو قيل ان أكثرها كسكاهم بعدد (أولا) بكاهم فسلم عليه ولو من صلاة كما مر وأقاله فيم مثلا ودف عليه الباب فقال وقد علم من (حنت) ان سمعه وهل يشترط حنث ففهمه لما جعله ولو وجه أو لا كما لا يخفى وقضية شتراطهم سمع الاوّل ويظهر انه لو كان يحنت يسمعه لكن يمنع منه عارض كلفظ كان كالمسمع منه في التناثر كالخلة انه لا يحنت بشكاهم الا سمع وانما يجه

في صم عن الصما عن أصله ولو عرض له كان مخاطب جدارا يحضره بكلام ليفهمه ثم يحنت وكذا لو ذكر كلاما من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ورد ما يأتي من التفصيل في فرائد الابه

فاحمل

فليعمل هذا على ذلك التفصيل (الح) يرجع إلى مسئلة الجسد أياً مضاعفة النهاية ولوعرضه كان مخاطب
 جسداً بعرضه بكلام بلغه به أو ذكر كلاماً من غير أن مخاطب أحداً به يتصور أن ما ذكر من التفصيل
 في قراءة آية في ذلك (هـ) قول المتن أو غيرها) كعين ورأس (هـ) معنى (قوله) فلا حنث عليه) إلى قوله بما
 ورد في المتن (قوله) وان كان (الح) أي الخالف (هـ) معنى (قوله) و (ها) أي يكونها كلاماً على حذف المتضاف
 كما يفيد صريح النهاية في المتن (قوله) حنث (هـ) أي قطعاً (هـ) معنى (قوله) لأن الجواز قبل إرادته (الح) قضيت
 أنه لا يحنث بالكلام بالثبوت وقضيتاً تقدم في أول فصل الحلف على السكنى من أن اللفظ يحتمل على حقيقة
 ويجازة المتعارف معاً إذا أراد قوله خلافه ويؤيد الحنث ما قدم من أنه لو حلف لا يدخل داراً زيد وقال
 أردت مسكن من الحنث بما يسكن وليس ملكاً و بما علكه ولم يسكنه حلف بالطلاق (هـ) عـش
 أقول كلام المتن كالصريح فيما رجح من الحنث بالكلام الساقى بل بالإدعاء من أن قضيت ذلك القول عدم
 الحنث بذلك غير مسلم (قوله) وجعلنا (الح) جواب سؤال المنشئ قوله وان كان أخوس (الح) (قوله) وجعلنا
 إشارة إلى أخوس في غير هذا (الح) كذا ذكره الزاوي وتعبق بما في فتاوى القاضى من أن الأخوس لو
 حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة حنث وبما عرفى الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة طالق فخرس أو أشار
 بالمشيئة طلق وتراً أحجب عن الأول بان الخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا عن الثاني بان
 الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وان كانت تؤدي باللفظ (هـ) معنى وفي رسم بعد ذكر مثله عن
 شرح الروض المصنوع فتنجوا به عن الأول أنه لو حلف الأخوس لا يتسكك وتكلم بالاشارة حنث لأنه إذا
 صدقنا الاشارة تكلمنا عدت كلاماً أيضاً كجواهر ظهر هذا كونه مما صرح بان عقاد جميع الأخوس وأنه
 لا يشترط في الخالف النطق (هـ) (قوله) المتن وان قرأ آية أفهمه (الح) أي المحلف على عدم كلامه نحو
 ادخلوها بسلام عند طرق المحلف عليه الباب ومثل هذا ما لو فزع على أمامه أو سجع لسموه فبقي فيه التفصيل
 المذكور أن فرق بعضهم بان ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقرأ أحنث بما
 قرأ أو بعض آية أول تمر كن الصوم أو الحج أو الاعتكاف أو الصلاة حنث بالشروع الصحيح في كل منها وان
 قصد بعده لأنه يسمى صائماً أو جامعاً أو صلياً بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأن للمحلف عليه
 لعدم انعقاده إلا في الحج فيحنث به ومروءة الاعتكاف فساداً أن يفسد عمره ثم يدخل الحج عليها فإنه يفتقد
 فاسداً ولا أصلي صلاة حنث بالفرغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن بوي إلا أن أراد
 صلاة بمنزلة فلا يحنث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب فضاؤها عما لا ينشئ ولا يحنث بسجود ثلاثة
 وشكر وطواف لأنها لا تسمى صلاة قال الماوردي والفتاوى لا يحنث بصلاة خمار ولا نهي متبادرة عرفاً وقضية
 كلام ابن المقرئ أنه يحنث بصلاة ركعة واحدة وكلام الزاوي يقتضي أنه انما يحنث بصلاة ركعة فكثر
 وهو أوجه كقولنا أن يصلي صلاة أو لا أصلي خلقه يدخضر الجمعة فوجد أماماً ولم يتمكن من صلاة جمعة فغير
 هذه وجوب عليه أن يصلي خلقه لأنه لم يأت إلى الصلاة إلا كراه الشرع وهل يحنث أولاً والمظاهر الأول كما يحتمل

(قوله) فليعمل (الح) أي قضيت أنه أفهمه ذلك الكلام مقصوده بيان في الآية أمالو فهم ذلك فهذا
 لا يتعلق به وجه فلا راجح للحنث به إلا أن قصد مخاطبته وهل معنى الإطلاق هنا عدم قصد الإقحام
 بعد قصد مخاطبته وهل يقيد الإطلاق في الآية بما إذا قصد مخاطبته به أو قد يجاب عن الشارح المذكور
 بأنه إذا فهم مقصوده فقد مخاطب فلا يصدق قوله لا مخاطب أحد حيث قبلنا من (قوله) وجعلنا نحو إشارة
 الأخوس في غير هذا كالعبارة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصول وتعبق بما في فتاوى
 القاضى من أنه لو حلف الأخوس لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة حنث وبما عرفى الطلاق من أنه لو حلف على
 ناطق فخرس أو أشار بالمشيئة طلق ويجاب عن الأول بان الخرس موجود فيه قبل الحلف ولم يستلنا بعده
 وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وان كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضيتاً تنجوا به
 عن الأول أنه لو حلف الأخوس لا يتسكك وتكلم بالاشارة حنث لأنه إذا عدت الاشارة تكلمنا عدت كلاماً أيضاً

فليعمل هذا على ذلك
 التفصيل كجواهر وضع (ولو
 كان به أو راسله أو أشار إليه
 يبدأ وغيره فلا حنث) عليه
 وان كان أمم أو أخوس (في
 الجسد) لأن هذه ليست
 بكلام عرفاً وان كانت كلاماً
 لغتو به إياه القرآن ثم إن
 نوى شأنها حنث به لأن
 الجواز قبل إرادته بالنية
 وجعلنا نحو إشارة الأخوس
 في غير هذا كالعبارة للضرورة
 (وان قرأ آية أفهمه بها
 مقصوده وقصد قراءة ولو
 مع الإقحام (لم يحنث) لأنه
 لم يتكلمه (والا) بان قصد
 الإقحام وحده أو أطلقه
 (حنث) لأنه كله

والأمر بالتي هي أحسن في صلاة الأطلاق عاموده باحتقاره من حيث الصلوة على أن ما تلفظ به كلام لا قرآن أولي شين على الله أفضل الشهادتين على الله
 بالجليلة جدا لو أني نعمو بكافي من زينة لا زينة لو قيل بغيره أنما لك الحدك ينفق للجلال وجهك وتعلم سلطانك لكان أقر ببل ينفق أن
 بتعين لانه أبلغ معنى وصم به الحبر أو (٥٢) ليصلن على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة في صلاة الشهادتين فقط واعترض بان وعلى
 آل محمد ستأنف كآله

بعض المتأخرين كالخلفاء لا يصوم فأحرز رمضان فانه يجب عليه الصوم ويحسب أول يوم زيد أفضل زيد
 خلفه لم يسفر به لم يحسب فان أشعر به وهو في شهر يستوجب عليه كماله أو هل يحسب أولاده بمصر اه معنى
 وقوله فروغ على قوله وهو أوجه في الرض مع شرحه وقوله في مصر على قوله قد تفتي في عدمهم عدم
 الخلف لانه خلف في فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ونزع البقي في صلاة الأطلاق) واعتد
 عدم الخلف اه معنى (قوله) الله على أن ما تلفظ به كلام الخ) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الخلف
 على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك أقر المفسر ما اعتده البقعي من عدم الخلف (قوله) أولي شين
 الخ) عبارة عن النهاية ولو خلف لشين على الله باجل الشاعرة أعظمه فطر يق الرآن يقول سبحانه لا أحصى ثناء
 عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلو قال أحد جمعهم الجدا أو باجله فانه يقول الحمد لله جدا لو أني نعمو بكافي
 من زينة اه (قوله) أولي صلين) إلى قوله فقط في النهاية (قوله) أولي صلين الخ) وقيل له كبر زيد اليوم فقال
 والله لا كفته اعتقد على الأبد لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال أردت اليوم قبل في الحكم أيضا للقرينة
 اه وفي الرض مثله الله لا أبدا لا كفته بل يكلمه وقوله للقرينة عبارة عن شرح الرض لان ذكر اليوم في
 السؤال غير بدالة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) أي إلى آخر (قوله) علا الخ) على لزوم التفضل
 (قوله) بقية التشبيه) أي من الخلق الناقص بالكمال (قوله) فكيف فضل) أي لفظ اللهم صل على محمد
 الكيفية أي على الكيفية ولعل على مقعطن فلم الناسخ (قوله) الأولي الزوم (قوله) وجهه
 أفضليتها) أي صلاة الشاهد (قوله) اللهم) أي لاهميا برضوان الله تعالى عليهم أجمعين (قوله) وجهه) أي
 من البر بصلاته الشاهد فقط (قوله) على ذلك التشبيه) أي تشبيه صلته صلى الله عليه وسلم بصلاته إبراهيم (قوله)
 أعلى شرف الخ) خبر بل وقوع الصلاة الخ (قوله) والخ) خلف على ان أفضليتها الخ (قوله) على تشبيه
 صلته) أي الصلاة على صلى الله عليه وسلم صلاة مخلوق أي على مخلوق (قوله) وانه) أي بكونه تعالى (قوله) فيها
 أي صلاة الشاهد (قوله) لا يخرج من هو الاقراء) الانسب بعباده أن يقول في الاقتصار عليه لا في ذاتها (قوله)
 وأطلق الخ) فان نوى فرغ من المال انحصره اه معنى (قوله) أوعم) أي في ذنبوا الأفاضل صغيفتهم
 بكل حال اه سم (قول المتن) حث بكل نوع الخ) وينبغي ان يشمل ذلك ما لو حلف انه ليس به دين فحسب
 بكل ما ذكر وانه لو حلف انه ليس عنده أو ليس بدين مال لا يحسب دينه على غيره وان كان حلالا وسهل استيفاؤه
 من الدين بربا ليعا لغائب وان لم ينقطع خبره لانه ليس بدينه إلا أن ولا عنده اه ع ش وقوله فحسب بكل
 كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح به انعقاد بين الأخوس وانه لا يشترط في الخالف النطق (قوله) الله على ان
 ما تلفظ به كلام) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الخلف على التكليم لا الكلام (قوله) أيضا الله على انه
 ما تلفظ به كلام الخ) قضيت ذلك الخلف في مسئلة لا يتكلم السابقة بقرعة القراءان بلا قصد وهو محتمل وقد
 يفرق بان الجناية تفرق بين تصارفتين القرائية لعدم مناسبتها لهو يجب بان ساهنا بضرر ينصرفة وهي
 وجود مخالطة مقصود يمكن الاشارة اليه بالآية (قوله) وأولاه حث بكل نوع وان قل حتى لو بدنه
 ويدبر ويعلق عتقه) قال في التنبيه وان حلف ما تفرق أو ماله عبد وله مكان لم يحسب في المهر القولين
 ويحسب في الآخر اه وبجاءة الرض أولاده لم يحسب كاتب اه (قوله) وأطلق أوعم) أي في نفي الوالا
 فالصغيفتهم عوم بكل حال

الشافي للآلان تفضل
 إبراهيم على تيمسالي الله
 علم - ما وسلم هلا بقية
 التشبيه وحيد ذم يبق
 منها لا اللهم صل على محمد
 فكيف فضل الكيفية التي
 ذكرها الرافعي معان فيها
 التكرر بالإبدى بكاسما
 ذكر كذا إلى آخره جوابه
 أن هذا الاستنفاد غير
 متعين في دفعه فانه لا لازم
 لكثرة الأجوبة عنه بغير
 ذلك كما يستفيق قلب المر
 المنزود في الصلاة والسلام
 على صاحب المقام المحمود
 ووجهه أفضليتها أنه صلى
 الله عليه وسلم علم اللهم وهو لا
 يختار لنفسه إلا الأفضل ولأن
 سئل ذلك الاستنفاد فوجه
 ما من أفضليتها لا توقف
 على ذلك التشبيه بل وقوع
 الصلاة بعدها على الأقل
 على وجه التشبيه في أعلى
 شرفه على الله طيب وسلم
 وأن الخلق يحسرون من
 تشبيه صلته بصلاته مخلوق
 وأن تعين الصلاة عليه
 موكل في كبره فهو كيتها
 التي ربه تعالى يختارها له
 شاء وأنه أرشده إلى تعليم
 أمته صلاة لا تشبه صلاة
 أحد وأن الصلاة على آله

ما اذا أشبهت الصلاة على إبراهيم وآبائه إلا بغيره فبصلاته التي رضيها تعالى له وذلك يستلزم خروجهما عن الحصر فان
 قلت ظاهر كلامهم هنا وهو انهم لا يعترفون بالصلاة على إبراهيم وآبائه صغيفتهم وإنما تخضع الصلاة لله تعالى في الشهادتين
 ظاهر كلامهم هناك ولأننا فاعلامنا من حيث ذاتها أفضل من غيرها وانكرها فاعلمنا لا يخرج من الأقران فكل منكرها فكل منكرها
 المراد أنه بكرة الاقتصا رطلها لا ذاتها (أولاه) وأطلق أوعم (حسب بكل نوع) من أنواع الماله (وان قل)

ما ذكره وقصة طاهر فليراجع **(قوله ولولم يتول)** الاعتماد له لا بد في الحنث من كونه متولا امره
سم **(قوله خلافا للبقيني الخ)** حيث قيد بالمتول واستظهره الاخرى وهو الظاهر معنى وبهاية **(قول**
الحنث حق بولم) فوبحسرو ويحس عطف على الجرد وقوله بشرط جمع من النعمين في عطفها على الجرد
اعادة عامل الجرد عليه فينبغي أن يقول حتى يثبت امره معنى **(قوله لصديق اسم المال)** الى قوله وقوله تفرق
المعنى والى قوله بل ومغصوب في النهاية الاما سببه عليه **(قوله لا يحنث عليك لمنعه)** أي بوجه أو بأمر ولا
يعرفه عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان دفعي عن القصاص بحال الحنث مغرور وض وعيارة عس
أي وإن حث عادته باستغلالها بما يحار أو نحو وجبت لم يكن له منه مال يحصل بالقتل وقت الحلف ومثل المنفعة
الوظائف والحامكة فلا يحنث به من حلف لماله وإن كان أهلا للانتفاع به من مالها **(قوله**
لا لورثة) كذا في أكثر نسخ النهاية وكتب عليه عس مائه كذا في ج وفي نسخة أو لورثه إذا تأخر عتقه
خلافا لبعضهم امره وما في الاصل أشهر لأنه إذا كان التدبير من مورثه يصدق على الورث أنه لماله امره
وعيارة المغني أو ما دمور مورثه الذي تأخر عتقا معلق بصفة كد خول دار الذي أو موريته باعتقائه فلا
يحنث به لعدم ملكه امره **(قوله إذا تأخر عتقه)** بان علق على شيء آخر بعد الموت وفي بعض لانه بما لو
الى العتق وإن منع من التصرف فيه بما زيل بالمتأخره إلى الحنث فان كان هذا منقولاً والا فبني منعه
فليراجع ثم رأيت أن حنثا الشهاب الرمي كتب عتقا ما اعتمادا لحنث كافي للموصي بعقبة فان الورث يحنث
به قبل عتقائه ثم امره وقوله لانه بما لو لم يزل الحنث من عس خلافا وعن المغني الجرم بخلاف
ما نقله عن حنث الشهاب في القيس والمقيس عليه معا وخالفه بنافي المقيس عليه مفهوم قول المصنف الثاني
وما وصيه **(قوله ولو على ميسر)** ولولم يستقر كالرحمة قبل انقضائه الا بارة امره معنى **(قوله قال**
البقيني الان مان الخ) أقره أي البقيني الاسني والمغني وقال سم اعتماد حنثا الشهاب الرمي خلافا لما قاله
البقيني هنا وفيما يأتي فدينه على المكاتب امره **(قوله الان مان)** أي الميسر امره معنى **(قوله فاقصه**
المطاهم) وهو الحنث بالدين ولو على ميسر امره عس **(قوله وكونه)** أي الدين على ميسر **(قوله**
الان) أي حين الحلف ويحتمل أن العس يكون الدين على ميسر لا يسمى بالاحين الموت **(قوله وأخذتم)**
أي من التعديل **(قوله انه لا يحنث الخ)** أقره بالمغني خلافا لنهاية عيادته وأخذ البقيني من ذلك عدم حنث
الخ وجزبه الشيخ في شرح منجه مردودا لم يخرج عن كونه مالا ولا أثره لا تعرضه لسقوط ولا لعدم
وجوبه كانه وعدم الاعتناء به لانه لمائع آخر لا انتفاء كون ذلك مالا امره **(قوله من هاتين العتقين)** أي
الثبوت في الذمة وجوبها كانه **(قوله اذ ليس ثابتا في الذمة)** وفي عدم ثبوته في الذمة منظر اذ ليس متعلقا

(قوله ولولم يتول) الاعتماد له لا بد في الحنث من كونه متولا امره **(قوله خلافا للبقيني)** للتبع ما قاله
البقيني شرح امره **(قوله لا لورثة إذا تأخر عتقه)** في بعض لانه بما لو لم يزل الحنث وان منع من التصرف
فيه بما زيل بالمتأخره إلى الحنث فان كان هذا منقولاً والا فبني منعه فليراجع ثم رأيت أن حنثا
الشهاب الرمي كتب عتقا ما اعتمادا لحنث كافي للموصي بعقبة فان الورث يحنث به قبل عتقه **(قوله إذا**
تأخر عتقه) كان علق على شيء آخر بعد الموت **(قوله قال البقيني الان مان الخ)** اعتماد حنثا الشهاب
الرمي خلافا لما قاله البقيني هنا وفيما يأتي فدينه على المكاتب **(قوله وأخذتم)** البقيني انه لا يحنث بدينه
على مكاتبه اعتماد خلافا لحنثا الشهاب الرمي وهو شامل لنجوم الكفاية وحديثه على قولهم لا يحنث
بمكاتبه بانه لا كبير فائدة في الحنث بالمكاتب مع ان من لازم وجود نجوم الكفاية عليه هو في وجها لحنث
على هذا التقدير فلا يثبت ذلك معتد لها قولهم لا يحنث بالمكاتب لان ما في الامر حنثا تحقيق الحنث
ولا بد لکن من حيث نجوم الكفاية لان من حيث نفس المكاتب لان يجب بشروط المسئلة بما إذا كانت النجوم
دينارا ومنعته مشروعا للحلف بعد توفيقه لا بد من ذلك لانه لا يحنث حيث دللنا المنفعة لحنثها كما تقدم وكذا
المكاتب كآثر وظننا تامل **(قوله اذ ليس ثابتا في الذمة)** في نفي ثبوته في الذمة منظر اذ ليس متعلقا بالثبوت

ولولم يتسول كما اقتضاه
كلهم هنا وفي الاقرار
خلافا للبقيني كالأخرى
(حق فوبينه) له صدق
اسم المال به نعم لا يحنث
بل كنه المنفعة لانها لا تسمى
ملا عند الاطلاق (ودبر)
له لا لورثه إذا تأخر عتقه
(ومعلق عتقه بصفة) وأم
وله (وما وصيه) لغيره لان
الكل ملكه (ودن حال)
ولو على ميسر لا حد بل
ينسب قال البقيني لان
ما في الاقرار في حكم عدم
امره وفيه نظر لاحتمال ان
له مالا بطن أو يظهره بعد
بغير نسخ ومع وبغير
عدمه هو ناقله من حيث
أخذ له من حسنات
المدين فالتبع اطرافهم
وكونه لا يسمى مالا الآن
ممنوع (وكذا ما جعل في
الاصح) لثبوته في الذمة
وهذا الاعتراض والاراء
عسولو جو بالز كانه
وأخذتم البقيني انه لا
حنث بدينه على مكاتبه
لانه لم يوجد فيه شيء من
هاتين العتقين اذ ليس ثابتا
في الذمة

لعدم صحة الاعتراض عنه ولقد ورد المكاتبة على اسقاط معنى شامولا ز كاتبة (لا كاتبة) كاتبة محض (في الاصح) لانه لعدم ما كاتبة منافعها وارث
جنايته كالاتي عرفنا فلا ينافي عدمه في النصيب فهو مذهبنا بل انه لا أثر له بعد العين وكذا في وجوب اختصاص بل ومقصود بل بقدر
على تزومه ولا على بيعه من قادر على تزومه (٥٤) وغائب قطع خبره على لا وجب خلافه لا لا زور ولا يقر بين النصيب بالذ كور وما في ذمة

المعسر بان هذا لا يتصور
سقوطه بخلاف المنصوب
يتصور بان ورد غايه
لنقض فستل عندهم غير
تصغير (أوليس بنفاعة)
انما يحصل (بما يسمى
ضربا) فلا يكتفي بغير وضع
اليده عليه (ولا يشترط
اليلام) لصدق الاسم بدونه
ووقع في الرضوخة للعلاق
اشراطه لكنه اشارنا الى
ضعفه (الآن يقول) أو
ينوي (ضربا شديدا) أو
موجعا متلفضا طبعنا
الايلام عسرا فوا واضع
أنه يختلف بالزمان وحال
المضروب (وليس وضع
سوط عليه وهضم) وفرض
(وخسب) بكسر النون
(وتنف شعر ضربه) لانه
لا يسمى بذلك عرفا (فيل ولا
لطم) لوجه بياض الراحة
مثلا (وكرر) وهو الضرب
باليد مطبقة أو بالدفع ولو
بغير اليد يكدل عليه كلام
الفتوى يزدورس ولكم
وضع لانهم اتسموا ضربه
عادة والاصح ان يجعلها
ضرب وانما تسميها عادة
ومثلها التي تنص على ضربها
بكتبتة أو ثبت به فهو آيت
الحوار ذي ضمير به واعتدله
لا ذري وقد صرح عن أبي

هر رفرض الله عنه أنه سمي الرجم في قصاصه بغيره وبأنرا كهم ضربه ما مع تسمية بغيره رجلا (أوليس بنمائه) سوط
أخضبة فشمعائه من السباط في الأولى ومن الخسب في الثانية ولا يقوم أحد عمل قلم الآخر (وضربه حاضرة) (أد) ضربه (بعشكال)
وهو الضغف في الآية (علما أنه شئ آخر بزان علم إصابة الكل) (أد) علم (تراكم بعض) منها على بعض فوصه (بسبب هذا التراكم) (الكل المثل)
عبارة لوضه ثقيل الكل قيل وهي أحسن لماسه أنه لا يشترط الايلام

ورد بان ذكر العذقرة ظاهرة على الايام فهو كقوله ضرب باشددا وصرح كلامه بامراض العذقرة في قوله ما تنسوط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الى الاسنوي لكن المتعمدا صححها في الوضوء وصلها انه لا يكتفي لانه خشاب (٥٥) لاسباط ولا من جنسها وقوله الايام عن قطع

الجهر ووقوله لانه خشاب
يرد على من قال في اجزائه
عن ما تشبه به لانه لا يسمى
خشبا (قلت ولو شك) أي
تود باستوائه أو مع ترجيع
الاصابة لأمع ترجيع عددها
كما يحسن الاسنوي اخذها من
كلامهم في اصابته بالجمع
يرد على النص والله اعلم اذ
الظاهر اصابته بواحدة من مالو
ما ان الحلق يمشي وتلك في
صدره ما منه فانه كتحقق
العدم على ما مر في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهري في الانكسار
والاصابة ولا اعادة على
وجود المشي فلا عسن
البنوي وقوله ان ضربتك
ذات طالق تعد ضرب
غيرها فاصلها ملكت ولا
يقبل قوله ويحمل بقوة
اه وقول الاثر هو ضرب
لها لكن لا يحسن القطع
كالكراهة والناسي يحتمل
على انه لا حلف بالمانعة
فصد غيرها فلا ينافي كلام
البنوي لانه بالنسبة لظاهر
وعليه يحتمل قول غيره
لا يقبل قوله لم تصدها الا
بينية لان الضرب يحقق
والدفع مشكوك فيه وقوله
الا بينية لا يلام ما قبله
فاحتمل على ان المراد الا
بينية بغير ينسحق انه لم
يصددها (اول ضربه

على اصابة الكل أي بان عان اصابة كل من الثمار في بان سطها واحدا بعد واحد كالحصير وقوله فوصله ألم
الكل أي نقه فانه يبرأ بعد ان حال ثوب او غيره مما لا يمنع تأثر البشرية بالضرب اه معنى (قوله بان ذكر
العدد) أي بقوله مائة اه سم (قوله على الايام) هل يشترط الايام بكل واحدة أو يكفي حصوله
بالجموع وبني الثاني اه سم (قوله فهو كقوله ضرب بالخ) والوجه الاخذ بالاطلاق في عدم اشتراط
الايام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله وصرح كلامه الخ) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع التدقيق كان يحصل به ألم النقل ولكن صورة الشيخ لو حملها على ما ورد في غيره ما بان تكون
مشدودة للاسفل لحملها على الاعمى واستحسن اه معنى (قوله لكن المتعمدا) كذلك في المعنى (قوله لانه
لا يكتفي الخ) وانما يبرر بسباط مجموعة بشرط علمها ما يتبادر به على ما مر اه معنى (قوله لانه) أي
العشكال (قوله ولا من جنسها) أي السباط فانها سبب ومختصة من الجمل اه عش (قوله في اجزائه)
أي العشكال (قوله أي تردد) أي قوله قلنا في المعنى وكذلك في النهاية الا قوله لامع ترجيع الى المثلن (قوله لامع
ترجيع عدمها الخ) وقوله المعنى وخلافه لانه عبارة فلو ترجم عدم اصابة الكل بواحدة خلافا للاسنوي
في المسألة ما حاط على السبب الظاهر مع اعتقاد بان الاصل رابعة المضمن في الكفارة اه أي حيث كان
الحلف بالانذار بان الاصل عدم الطلاق فيمالي كل الحلف به عش (قول المتن في اصابته بالجمع) أي اصابة
نقل الجسم والا فالتراكم كاف وحالوه بعضا بين البدن والبعض الآخر لا يقدم اه سم (قول المتن
على النص) لكن الورع ان يكفر عن عيبه لا يحتمل تخلف بعضها عن بعضها في وروض (قوله وفاقا لما قاله)
عبارة الاسنوي والمعنى وفوق ما ينص عليه في الحلف ليدخل اليوم الا ان يشاء زيد فلم يدخل وما زيد ولم يعلم
مشيئة حيث يحسن بان الضرب الخ (قوله فانه كتحقق العدم) أي تحسنت من قال أنت طالق الا ان يشاء
زيد ولا يحسن من قال أنت طالق ان شاء اه عش (قوله ولا ما زلت الخ) عبارة النهاية والمعنى والمشيئة
لا اية لعنايتهم والاصل عدمها اه (قوله ولا يقبل قوله) أي لم تصدها بالنسبة للظاهر (قوله يحتمل الخ)
خير وقول الاثر (قوله عند قصد اه) أي غيرها (قوله فلا ينافي) أي قول الاثر (قوله وعلية) أي الظاهر
(قوله وقوله) أي بغير الاثر (قوله لا يلام الخ) كان وجهه ان البيضة لا تطلع على عدم القصد اه سم
(قوله اوضربة) الى قول المتن أولا فارقك في المعنى والى قول الشارح ولو تعرض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله والوجه انه لا يشترط هنا قولها) أي يكفي فيمالي قال اضر به ما تشتهي أو ما تنهيه ان يضر به
بشرائح لصدق اسم الخشب عليه اه عش (قوله واشترط ذلك) أي التواكي (قوله في الحد الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله بان يعلم الخ) هذا تفسير لنفس الخلية أي والخلية ان يعلم به
ويقوم على منعه أي ولم ينعه اه رشدي (قوله وبقدر على منعه) أي ولو بالتوجه المصحب بلغه انه

ورد بان ذكر العدد أي لقوله مائة (قوله على الايام) هل يشترط الايام لكل واحدة أو يكفي حصوله
بالجموع وبني الثاني (قوله كما يحسن الاسنوي الخ) منع ما يحسن الاسنوي ساقية على السبب الظاهر مع
اعتقاده بان الاصل رابعة المضمن في الكفارة مر (قوله أي المصنف في اصابته بالجمع) أي اصابة نقل الجمع
والا فالتراكم كاف وحالوه بعضا بين البدن والبعض الآخر لا يقدم اه سم (قوله اذا الظاهر) فيمنع من استوائه
ثم رأيت المشطوب (قوله على ما مر في الطلاق) قال هناك قبل فصل شل في طلاق استدلال على شيء
كانت طالق الا ان يشاء زيد فان لم تعلم مشيئة أي فانه يقع الطلاق اه وينها ما شته تفرع من المتن بذلك
ونقلناه عن الروض شرحه ما حاصله عدم الحنف بذلك في الطلاق والحنفي الايمان مع الفرق فراجع
فاظهر مع ذكر هذه الحجة الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله لا بينية لا يلام الخ) كان وجهه ان

ما تمرة (أوضربه (يرب هذا) أي المشدودة والعشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هنا قولها واشترط ذلك الايام
في الحد والتفرع لان القصد هما الزجر والتنكيل (أولا) اخلبك تفعل كذا على نفي تحكيه منه بان يعلم به وبقدر على منعه منعه أولا
(أنا فاعلم في استوف حق)

منك (فهر) يعني ففارة الموقوف عليه ولو يغيره ب كاي لم يما ياتي (ولم يكن له اتباعه لم يحث) بخلاف ما اذا أمكنه اتباعه فإنه يحث قلت
الصحيح لا يحث اذا أمكنه اتباعه سواء أعلم لانه لا يخلط على فعل نفسه فلم يحث بفعل الغريم سواء أمكنه اتباعه أم لا وفارقه ففارة أحد
الباقين الآخر في المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فإنه يتقاع خيارهما بان التفرق يتعلق بمحاشا لهما ومن ثم وفارقه هنا بأنه لم يحث

أيضا ولو أرباها فارقنا
بعضهما حث ولو حلف
لا يطلق غير محله هو
كلا فارقه أو كلا أحلى
سيده حتى يحث بأنه له في
المفارقة وعدم اتباعه
المقدور لما أذهب بجزم
بعضهم بالثاني وفي نظري
مسئلة الهر بلان التبادر
لا يباشر الحلف ولو بالثاني
بشره بخلاف عدم اتباعه
اذا هرب (وان فارق)
الحالف بما يقطع خيار
المجلس ولو يحميه بعد وقوف
الغريم متى أذا كرا (أو
وقف) الحالف حتى ذهب
الموقوف عليه أو كالماتين
حث لان المفارقة حثت
منسوبة للحالف حتى في
الاستئذان الذي أسددها
بوقوفه أما اذا كانا كاتين
فأبند الغريم بالثاني فلا
حث مطلقا كالم (أو
أربأ) حث لانه لو لم يهرب
بأخذه (أو احتمال به
على غريم) لغريمه أو
أمال به على غير محله
فارق (أو حلف ليعظنه
دينه يوم كذا ثم أطل به أو
عوضه عنه حث لان الحوالة
ليست اسماء فاء ولا إعطاء
حتى يقران أعينهم نعم ان
نوى انه لا يفارقه وضمنه
مشغولة بمحبة كاي

أيضا ولو أرباها فارقنا
بعضهما حث ولو حلف
لا يطلق غير محله هو
كلا فارقه أو كلا أحلى
سيده حتى يحث بأنه له في
المفارقة وعدم اتباعه
المقدور لما أذهب بجزم
بعضهم بالثاني وفي نظري
مسئلة الهر بلان التبادر
لا يباشر الحلف ولو بالثاني
بشره بخلاف عدم اتباعه
اذا هرب (وان فارق)
الحالف بما يقطع خيار
المجلس ولو يحميه بعد وقوف
الغريم متى أذا كرا (أو
وقف) الحالف حتى ذهب
الموقوف عليه أو كالماتين
حث لان المفارقة حثت
منسوبة للحالف حتى في
الاستئذان الذي أسددها
بوقوفه أما اذا كانا كاتين
فأبند الغريم بالثاني فلا
حث مطلقا كالم (أو
أربأ) حث لانه لو لم يهرب
بأخذه (أو احتمال به
على غريم) لغريمه أو
أمال به على غير محله
فارق (أو حلف ليعظنه
دينه يوم كذا ثم أطل به أو
عوضه عنه حث لان الحوالة
ليست اسماء فاء ولا إعطاء
حتى يقران أعينهم نعم ان
نوى انه لا يفارقه وضمنه
مشغولة بمحبة كاي

نوى بالاطلاق أو لا يفارقه أو يمتنع من حث في ذلك ظاهر أو باطن على العتد ولو تعوض أو ضمنه ضامن ثم
فارق نفسه ان التعوض أو ضمنه كان حثا لم يفي بالطلاق أن جهله بالحكم لا يعز به (أو أفا في ففارة ليس حثا) لوجود الحوالة
منه بان لزمته كالقول لا أسلي الغرض خلا فانه يحث نعم لو أكن ما لحاكم ففارقة

لم يثبت كالسكر وإنما أثر العذو في عيولاً سكن. فكنت لغو مرض لأن الحث فيها باستدامة الفعل لا بالشاه وهي أضعف فتأوت به بحلاف
 ما هنا والحاصل أن من خص عيتم بفعل المعصية أو أتى بمعناها فاصداً لغيرها أو فاسقاً بغيره عليه حثها أو الإقلا كما في حث الأكره
 في الطلاق وأن من ذلك الشواهد على أن قولنا أسأرك وبأن أسأرك فلا يثبت فمما عرفت ولكن (٥٧) ظاهر المتن بنافي هذه الآن بحال بان

قرينة الشاخصاتوصفة
الحاصلة على اختلاف المير
ظاهره في اوائدها للسر
والعمر ومن ظن سنه
حالة الخلف لآخر ينفع على
شعور كلامه المعصية وان
سقت خصومة لان الظن
أقوى فلم يفت بالفرقة
الواجبة ما أنزل الزكشي
في: ابلغ خطب الامل أصبح
صانعا ومجسدا بزمته
كرها وظفله ولما حكم
بجبره على تركه على ان يفتل
لوقيل لا يفتل بزمه وله
لم يعد تزلزا لا يحجب
الشرع عنه الا كراهه كالي
حلف لمطأان واجسه
فوجداه حاضرا تردد
لتعاضده المطر باختباره
فالتباس أنه بزمه وفتل
كره يفتل على نفسه
الهلاك ان لم يفتل بزمه
تعاضل المطر ويغفر به
وليس هذان ككشي فيه
لا صدور الايمان على
الالفاظ والوضع الشرعي
أو العرفي فيتمتدح
بالقصص تاروا تعميم
أخرى فلذا فرقوا فيها بين
المعصية فيها على التفتيل
الذي كرهناه والحاصل ان
الاكراه الشرعي كالحصى
هنا لم تأمله (فرع) *

الفرق بانه في هذه آثم بالخالف الا ان تكون مستثناة كذلك بان تصور بانه عالم باعساره عند الخلفاء
فلا يرجع اه رشدي ويأتي في قول الشارح الا ان بحباب الخ تصور آخر **(قوله لم يحنث الخ)** * **(تنبيه)** *
لواستوفى من وكيل غير عا من مترجع وفارق حنثات كان قال المثل والافلاحتنثان قاله تافاروت حتى
استوفى منك حتى أوجب قوفى حتى فلقوه الغرم عالم اختاروا حنثا الخافوا ولم يتعترفوا بقتل العبد على
مل الغرم وهو مختار في المارقة فكان نسي الغرم بالخالف أو كره على المارقة تضافر فلاحنثان كان بمن
يبالي بتعليقه كظفره على الطلاق به على ذلك الاسوى ولو فر الخالف منه لم يحنث وان لم يكن متابع لان العبد
على فعله فان قال لا تعترف حتى استوفى منك حتى حنث بخلافه أو أحدهما لا خر على اختياره وكذا ان قال
لا تفرقتنا حتى استوفى منك لصدق الافتراق ذلك فان فارقه ناسيا لم يكرهه لم يحنث معفو ووض مع
شرحه **(قوله فيها)** أي مسئلة لا نكر فكأن الخ **(قوله به)** أي المثلز **(قوله بفعل العصية)** لا نكر متعاضع
الاعساره اه سم **(قوله أوفات فري يتناحل)** كالحسام هنا وقضية الاستدلال بالقرى بتقديم الخنث باطلا
اذ لم يرد ما ذكر اه سم **(قوله حنثها)** أي هذه العبد أي بئر المصغفة فيها **(قوله ولا)** أي بان اتفق
كل من القصد والقرينة **(قوله وان من ذلك)** أي من الافتراق وفيه ما لو حلف أي والحق **(قوله هذه)** أي
مسئلة ما لو حلف بالفاقة فلما الخ أي عدم الحنث فيها **(قوله في اراذته)** أي عدم المارقة **(قوله ومن**
طن الخ) عطف على قوله فري يتناحل شاحنة الخ **(قوله والماقول الزركشي الخ)** جواب سؤل المشروء قول
المصنف وأقول الخ أو لفعل الشارح به بقوله أو جوفه لما قرأنا الخ **(قوله أو قيل الخ)** بقول الزركشي
(قوله في ردود) جواب أما **(قوله لتعاطيه الخطر)** وهو الزرع **(قوله وليس ههنا)** أي مسئلة الخط
المرعى وقوله يكمن فيه أي مسئلة الافلاس اذا ظن سائر الغريم والافتراق بينه وبين هذين
(قوله هنا) أي في المصغفة لان غير العبد لا يحنث في الصيام **(قوله فرع سنك على الخاف الخ)** فرع عطف
لا سكر في هذا المكان شهر رمضان أو لا أصدق في هذا المكان الزرع فرب حنث باسئامه فاعتقود
رمضان أو في هذه المكان شهر رمضان أو لا أصدق في هذا المكان الزرع فرب حنث باسئامه فاعتقود
الى الغرم وب اذا كان قاعدا أو أباحدا ثمان عام لم يحنث لان الفعل بعد الخ في بعضه مضمون مكر
في خبر النبي كذا في قوله من جرح بعلاب في نظيره وهو موافق لما في في السائل من قوله المذكور اه
سم وقوله وهو موافق الخ لعذر راجع لقوله أو أباحدا ثم لم يفتعلوا الاما ذكره قبله من الغرم بين شهر
رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ موافق لانه اذا عجز عن ما في في الشارح **(قوله حنث لانه)** أي خلاف
ما اذا أراد انه لا يفرقه في جسم الطريق فلا يحنث بذلك **(قوله دن)** معقومه انه لا يحنث بذلك ظاهرا

شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحنث لانهما لو بنى أن يخرج في أيامه التي في الصغرة قوله وكان
يعلم الخ (قوله) والحاصل أن من خص عنه بفعل العصية) كإلزامه هاتبع الاعمال (قوله) أوقات
تريخ الخ) كالخصام هنا وقضية الاستدلال بالقرن بنوع عدم الحنث لانهما إذا لم ير مثلاً ذكر (قوله) فرغ سلت
عماله وحلفوا وأقامتم بمقاله صغر فرغ افتق به بعض الطرق الخ) فرغ وحلف لأسكن في هذا المكان شهر
رمضان أو هذه السنة لم يحن بالكنى بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يحن
بعض ولو لم لا أتصدق هذا المكان إلى القربى حنث باستدامة القعود إذا كان قاعداً أو باجداً وإن قام
قبل الغروب لأن الفعل بعد النفي بمعنى مصدر منكرف في خبر النفي كذا أفتى به مدر تبعاً لما في نظيره وهو

(٨) - (شروا في ايمان قاسم) - (عاشر)
 الطربق فهل يحسنوا حيث الظاهر انه بحث تحت لآية لان المتبادر من هذا الصيغة اقتضاه دعاء الله في اذى الفعل في حداث النبي كالذكره
 في حيزه من عدم وجود المرافقة في حيز من أمرا تالان الطربق في وزع ان سداها ان التلاسن في الطربق كلها بالاجتماع ليس في حيزه كلهم
 واضح وعملوا حلفا لكانهم مدة عمر ما جيت بالله ان اراده في معلومتين والافتاضى ذلك استغراق اللذة من انهاء الحجاب الى الموت فتى كله

في هذه المبحثين وأما افتقار بعضهم بأنه أن أراد في مدعى مبحث الكلام في أي وقت من الأبحاث إلا جسد فليس في محله فأخذوا فانه لا حاصل له وبسليم أنه حاصل فهو مفسد فلا يقول عليه (وان استوفى وأراد فمؤجده) أي إما أخذه من (ناقصاً) نظر (ان كان جسد حقه لكنه أراد) منه (المبحث لان الرادع لا يمنع الاستيفاء ٥٨) وقيد ابن الرفعة بقتل المارودي على الأقل التفاوت بحيث يتسارع أي عرفاً بغير ماصر في الملو كالة فبما يظهر

أه عش (قوله في هذا المبحث) أي في بعضها (قوله ان أراد في مدعى مبحثه) أي في جزء منها وقوله ولا أي بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وبسليم أنه حاصل لكن في دعوى كونه مفسداً ولو تمها فنظر (قوله فانه لا حاصل له) كان وجهه ان تقديره في لازم له لأنه ظرف والاحتمال القائل بعدم تقديره لا يخل أه سيذكر (قوله أي إما أخذه) أي قوله وكان بعضهم في النهاية والمغنى (قوله المبحث ناقصاً) أي ناقص القيمة اذا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو الكيل أنه استوفى حقه أه عش (قوله وقيد ابن الرفعة في المحل) عبارة النهاية وقيد ابن الرفعة بمحل المحل فيه نظر لان ذلك لا يمنع الاستيفاء أو عبارة قال المغنى (تنبه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين ان يكون الارش قليلاً يتسارع بمحله أو كثيراً وهو كذلك وان قصد في الكفاية بالأول أه (قوله في التقيد) أي بالتقليل من أصله أي برفع النفاذ من قبل الخشية (قوله يمنع ان ذلك) أي التفاوت المذكور مطلقاً وان كان كثيراً أه رشيد (قوله) كان كذا جرحاً أه أي نال صاته معنى (قوله منعشوا) أي وانحماست نهاية ومعنى (قول المن القولان) التعريف فيه لعله المذكور في باب الطلاق فنقول ان بن شهاب لم يقدم بحيل عليه ممنوع أه معنى (قوله) فمن حلف بغير المحل (الحال) فالحلف بالثابت فاعلنا المدون ومفعوله الدائن بتدليل قوله بان الدائن ان حلف على المحل أه سم (قوله ليعطينه دينه) أي في يوم كذا مثلاً (قوله بان الدائن ان حلف على المحل) أي فظن كفاية ذلك أه سم أي في السلامة من الخسائر (قوله وقد تعذر الحث) هذه الجملة الخالصة في قوة التعليل لعدم الحث فكانه قال لعله الاعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) فيه نظر وقوله وهذا في جهل حكمه المحل هذا الجهل يتضمن ظناً من اقرار اعطاه الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه أه سم (قوله ولو حلف ليعطين المحل) وان حلف الغرم فحق الوالته لا وفيل حلف فسلمه مكرهاً أو ناسياً لم يثبت أو لاستوفيت حقتني فاحذر مكرهاً أو ناسياً لم يثبت بخلاف ما إذا أخذه على اختيار أو ان كان المعلق مكرهاً أو ناسياً بمعنى وروض مع شرحه (قوله لم يثبت) ظاهر إطلاقه وان كان معسر امال الخلف ولم يرج الا سار سبب ظاهر (قوله في القاضى) أي في الحلف لا في منكر الا في القاضى وقوله والا فذكره مقول القول ولكن صوابه والا فذكره من زيادة الكاف (قوله ان ناسيت المحل) مقول القول وقوله ان حلف عدم الحث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مستثنى) أي قوله ولو حلف ليعطين فلانا دينه الخ (قوله لا يقتلوا الخ) نحران (قوله من أول الجملة) التي قوله والاوجه الاولى لاخر من أول اليوم الذي حلف عليه أي آخره (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان أه سم وفردة فوقها قد منعنا المغنى قبل قول المصنف وان شرع على الكيل الخ مالم يصح وكذا أي بحث لم يصح في الشرع وعلم بشرح معصم الامكان ولا

عش ان كان تنازع في التقيد من أصله يعنى ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جسد حقه كان كان قولهم يفسر المحل مأخوذ معشوشاً (حش عالم) بذلك عند المخارطة فلا يفرق قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به يستند (القولان) في حث الجاهل أظهرهما لا حث وكان بعضهم أخذ من هذا افتقار فبين حلف ليعطينه دينه فأعطاه بعينه وعوضه عن بعضه بان الدائن ان حلف على ذلك لعله به بنحو قريباً اسلامه لم يثبت وقد تعذر الحث أه وليس في محله لان ما في المتن جعل المحلوف عليه وهذا جهل حكمه وقد مر بسوطي الطلاق أنه ليس بعدد من الفرق بين الجاهلين ولو حلف ليعطين فلانا دينه يوم كذا فاعسر ذلك اليوم لم يثبت فأنفى به كثير من المتأخرين وكلاهما ناقض بذلك في فرع كسب رتبتهما ماصر في لا تكن ذا الطعام قد ادوبا باقي من قول المصنف في القاضى والافكره مويؤخذ من تقيدهم الحث في هذه المسائل عاذاً تكن

مواقفاً أتت به الشارح في الفرع المذكور (قوله لان الرادع لا يمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة في عبارة الروض فان استوفى ثم وجد منه معصية لم يثبت قال في شرحه من كان كذا الارش كثيراً لا يتسارع بمحله حث قاله المارودي يتسارع ابن الرفعة قال المارودي ان قبل نقصان المحل موجب للحث فيما قلنا وذكره فبما كان نقصان الارش كذا قلنا لان نقصان المحل يحقق نقصان الارش مضافاً أه (قوله فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن فاعل ليعطينه المدون ومفعوله الدين بتدليل قوله بان الدائن ان حلف على المحل (قوله بان الدائن ان حلف عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في محله) فيه نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظناً من اقرار اعطاه الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف اعطاه مكرهه أو القاضى بل لا عبرة بما عاينهم وما لا يكون

ون قول الكافي في ان لم تصل الظهر اليوم انما حلت بعد مضي إمكان صلاته لا حث ولا فلا ان لم يصل غداً لم يثبت في مستثنى ان لا يقدر على الوضوء وجمعت الوضوء على أن آخرها كالنوم في مستثنى الاوجه فبما سافر الدائن قبله لو قبله لا يثبت ولا في الاضيق فلا يندم الحث لقوات البر بغير نصبار

ولا يكلف إعطاه وكيفية أو القاضي لانه مجاز فلا يحمل الخلف على غير منتهى الجلال البلقى و ذلك أيضا لا ينفي ذلك ما في التوسعة عن فتاوى ابن الزوى قال إن لم يسمع من غيره الشهرة وما أوتيتك أن لا تضيق الخلف على الحادى عشر فصار الدائن قبله فان قد كونه لانتفاء الغاية وتكمن من الأيقاع قبله حنت وان جعله يعنى الحادى عشر نظرا لا يقاضى فيه فغيره مختلف فهو رأى ولا يصح منه لحنث وان أطلق فلاولى أن يرجع اه والثى يصح ما يشاء من القضاة للمدة كلها من حين الخلف (هـ) إن عدم الحادى عشر نظرا فلا يقاضى

المخوف عليه فإذا سافر بعد التمكن من الأيقاع حنت الخلف مطلقا يقل أردت أن الحادى عشر هو النظر للاستيفاء فيصدق بينه لاحتماله وهذا يعلم وجه عدم المنافاة لان لا تضيق غدا صرعى فان التسددهو النظر فلا يقاضى بخلاف صورة الحادى عشر فلم يوتر السفر قبل الفدى في تلكا طرفا تين على مقرر والاوجه أيضا ان موت الدائن كسفر فيما مرفيع فان كان بعد التمكن حنت ولا فلا ولا لا قدره على الدفع للورث لانه خلاف المخوف عليهم ومن ثم كان الذى يصح لا تضيق حنتك انه لا يقوت السبر بالسفر والموت لا مكان القضاء هل مع غير ما يراه الدائن قبل التمكن ما تم منه وأما ما في عقاب المرفى أى وسماه ذلكا لهو بشتم انه مع الجزع من القضاء حنتا أجماعا فافار الرافى الزوده كالمير لم اعراض الاجتهاد والطابعه على التفرع على خلافه من اعتبار التمكن أو دل دليل على عدم حنته أو دل بحمله

يقوع على مريض من القضاء كاحصر به الماوردى اه (قوله ولا يكلف إعطاه وكيفية الخ) بل لا يصح بأصلهم ما ولا يكون كالماتحى لوسافر الدائن في المدة بعد التمكن من دفع الحنت بأصلهم لانه غير المخوف عليه اه سم (قوله ان لم يسمع من غيره الشهرة) أى فاصرا أى مطلق (قوله لا تضيق الخلف على الحادى عشر) أى والله لا تضيق الخلف (قوله فله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التركيبين (قوله وان جعله الخ) لا يخفى بعده في الثانية سم (قوله وان أطلق فلاولى أن يرجع) المتبادر من عدم الحث عند تعذر المراجعة (قوله ما يتبادر من القضاة) مبتدأ وما بعده خبره والمجته خبره والذى الخ (قوله فلا يقاضى) أى أو القضاء (قوله حنت) أى إذا لم يجعل الحادى عشر نظرا فلا يقاضى (قوله مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قوله وهذا الخ) أى بقوله والذى يصح الخ (قوله غدا) الأولى كذا (قوله فلم يوتر السفر) أى لم يمتدحه (قوله على ما تقرر) أى ما يقل أردت ان الحادى عشر هو النظر الخ (قوله فله) أى السفر (قوله فان كان) أى الموت (قوله لا تضيق حنتك) أى يحذف المفعول الأول (قوله لا مكان القضاء) أى إعطاه أو كلفه أو القاضي أو الورث (قوله ما تم منه) أى من الحث (قوله بذلك) أى العقرب (قوله كاسر) أى أنفا في قوله وكلاهما مطلق بذلك الخ (قوله وأول) أى ساقى العقارب (قوله اذا تمكن الخ) أى ثم خرج عنه (قوله هو يقبل دعواه المهر الخ) أطلق هنا قبول قوله في الدعاوى وقوله قبل المرحمة من بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما مرأته لا تضيق دعواه الا كراهه لا يقر به بحسب فكذا هنا وبز يد فوهم في التقليل لا تضيق فوله فيه الا اذا لم يعده مال انتهى وسبق في التقليل عن المعنى والنهاية تتلacen الشهاب الرولى بقيد قبول قول الخلف في الاعسار بما اذ لم يعرفه مال اه سددعمر (قوله قبل بالنسبة لعدم الحث الخ) ولو كان الخلف بطلاق كان قال وزجته ما نخرجت وان خرجت أبدا بغرض فانت طالق فخرجت وادى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له قال قولها بينهما كذا في شرح الرضوض وفارق كون القول قوله في مثله الشارح باتفاقهما على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف شرطه هو اه سم (قوله بالنسبة لعدم الحث) أى لا بالنسبة لسلطو الدين (قوله أو نحو لقطة) الى قوله في فعل ولا يتفق المعنى والى قول المتن على قاضى البلدى النهاية (قوله أو نحو لقطة) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية أو نحو لقطة قال اه عرض أى في محل لا يليق به اللفظ كالحجج اه (قوله منكر) الأولى ليشمل ما زاد ذلك (قوله أو نحو كجمله) لعله أدخل بالنحو الرولية كاحصر به النهاية ولكن يغنى عنه قوله أو غيره فلاولى إسقاطه كجلى المعنى (قوله حتى مان الخلف) أى خرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفى الرضوع لمن يولى بعده كالوعزل قبل الرضوع البسمع التمكن فانه لا يحنث لا مكان رقعته لمن يولى بعده من غيره اه سم (قوله انه فوات السبر باختياره) ولا

كالماتحى لوسافر الدائن في المدة بعد التمكن من دفع الحث بأصلهم لانه غير المخوف عليه هو (قوله وان جعله الخ) لا يخفى بعده في الثانية (قوله قبل بالنسبة لعدم الحث كالميرى بالطلاق الخ) ولو كان الخلف بطلاق كان قال وزجته ما نخرجت وان خرجت أبدا بغرض فانت طالق فخرجت وادى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له قال قولها بينهما كذا في شرح الرضوض وفارق كون القول قوله في مثله الشارح باتفاقهما على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف شرطه هو اه سم (قوله حتى مات الخلف) أى خرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفى الرضوع لمن يولى بعده كالوعزل قبل الرضوع اليه مع التمكن

على ما إذا تمكن من قضاءه في الغد في يقضه وتقبل دعواه بحسبه المهر لا عسار أو نسيان بل الوادى الاداء فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم الحث كاحصر فى الطلاق مع ما به (أو) حلت (أو رأى منكر) أو نحو لقطة (أو دفعه الى القاضي فرأى منكر) (وتكمن) من رقعته (فقر رقعته) أى لم يوصل بنفسه أو غير بلطف أو نحو كجمله لقاضى خبره في فعل ولا يتلغيره إلا فلا فائدة (حق ما ت) الخلف (حنت) أى من قبل الموت كاهو تظاهر لانه فوات السبر باختياره لم يظهر ان العبرة بالمتنكر

باعتقاد الخالف ذون غير ومظهر ان الرتبة من أي عمل على العلم ومن يصير جعل على رؤيه البصر (و يجعل) القاضي في لفظ الخالف حيث لانتسبه (على قاضي البداء) أي بدفع المنكر لانه اليهود بالنسبة لارتبه ويرق بين هذا وما في الروس انما يتبع ذلك في منكر محسوس لا في تصورنا تعقبي والا اعتبر قاضي البلديات في فاعل المنكر حاله لان القصد من هذه العبارة المنكر وهي في كل مجاز كمر (فان عز قال في الرق على القاضي الثاني) لان التعريف بالبعده وعن الغرض بالوجود حاله الخلف فان تعدد في البلديات مالم يتخص كل بجانب فيتين قاضي شق (٦٠) فاعل المنكر لانه الذي يلزم ملباه اذا دعاه ذكر في المطلوب وتوقف فيه شيئا بان رفع

المنكر للقاضي منوط
بأخباره لا وجوب اجابة
فاعله وبحاجب عن ذلك بل
ليس منوطا الا بما يتمكن
من ازالته بعد الرفع ولو لايه
وهذا لا يتمكن منها فالرفع
اليه كالمعقول وراه محضه
القاضي فالوجه انه لا بد
من اخباره لانه قد يتوقف
له بعد غفلته عنه ولو كان
فاعل المنكر القاضي فان
كان ثم قاضي آخر فعمله
والالم يكف كالمظهر
بقوله وقت السكت نفسك
لان هذا البراءة من فاعل
رأيت منكر الارتفاع على
القاضي (أو الارتفاع على
قاضي بربك قاضي) باي
بلد كان لصدق الاسم وان
كان ولا يشهد الخلف (أو
الى القاضي فلان فراه) أي
الخالف المنكر (ثم لم يرفع
اليه حتى عزل فان قوى
لما دام قاضيا حدث
(ان أمكنه رفعه) اليه
(فكره) لتقويته اليه
بأخباره ولا نوريه هنا
واما لم يعزل ولم يرفع
حتى مات أحد ههما فانه
يجب ان يمكن من تعقيد
جمع من الشرائع كرفي

يلزم بالمبادرة الى الرفع بل الهمله مدة عمره وعمر القاضي فغير رفعه اليه اه معنى (قوله باعتقاد الخالف)
وعليه غير رفعه الى قاضي البلد وان كان لاره منكر اه عش وبصورة الرشدي ظاهر وان لم يكن
منكر عند القاضي وفيه وقتا فلا فائدة في الرفع ويعد تقزيل البعدين على مثل ذلك اه وبعبارة الجبري
كلامه بشمل ما اذا كان غير منكر عند الفاعل كشرط التبدل من الحسني فالظاهر انه لا بد ان يكون منكر
عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون لرفع فائدة اه (قوله أي بدفع المنكر) عبارة لاسي الذي حلف
فيه دون قضاء بقية البلاد اه وبعبارة النهاية أي بلاد الخلف لا لبلاد الخالف فيما يظهر اه قال الرشدي
قوله أي بلاد الخلف لا لبلاد الخالف في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الرض اه وبعبارة
سم وفي شرح الرض بلاد الخالف مر ولعل نسخ شرح الرض مختلفة (قوله وما في الروس) قد مر
ما به (قوله محسوس) أي هو وجود في الحال (قوله كل) أي من المحسوس والمنقضي (قوله تغير) أي وان
كان الخوف عليه لا يفي عليه من رفعه في العادة تغير ولا نحو لم يعظمه الفاعل الصورة اه عش
(قوله مالم يتخص الخ) خلافا للنهاية المعنى عبارة عما وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر
خلافا لالرفقة اه (قوله وتوقف فيه شيئا) أي فيقتصر أيضا اه سم أي وفاة للنهاية والمعنى (قوله)
لا وجوب ملباه فاعله قد زاد الشيخ على ذلك ما منه على أن المعتبر بلده انتهى اه سم (قوله وبحاجب عن
ذلك الخ) أقول بما ينز عن هذا الجواب يغوي توقف الشيخ ما في في المنكر القاضي فقال الى فاض
حيث يبر الرفع لغیر قاضي البلعم ان الفاعل لا يجب عليه ملباه غير قاضي البلد وهذا بما ينز عن عيباني
المطلب ووجوب اطلاهم اه سم (قوله ولوراه) الى قوله فان قلت في المعنى ما وافقه القول بالمن وال
فكمكره في النهاية ما وافقه (قوله لانه قد يتوقف الخ) انظر لود من القاضي ما يقطع بنقطه وعدم غفلته
كالبراهة الى انكاره من ألبا لفق به اه سم أقول مقتضى التعليل أنه لا يكف بالاخبار (قوله والالم يكف)
وهو الظاهر اه معنى (قوله بقره الخ) متعلق بلم يكف قول المتن فلان) هو كناية عن اسم علم لم يعقل ومعناه
ولحسن الناس اه معنى (قوله هنا) أي في مسائل الرفع الى القاضي (قوله حتى مات أحد ههما) الاولى
أحدهم (قوله مطلقا) أي يمكن من الرفع اليه قبل العزل أم لا اه أسنى (قوله فخرج) لخاره وان قل
الخروج ولم يقصد الذهاب الى محل آخر اه عش (قوله الوصف الخ) وهو الكون في البلدي في التكليم

فانه لا يحتل لكانت رفعه من قبله بعينه أو من غيره (قوله أي بلد فعل المنكر) وفي شرح الرض بلد
الخالف مر (قوله وتوقف فيه شيئا) كتب على التوقف مر (قوله وتوقف فيه شيئا) أي فيقتصر أيضا
(قوله لا وجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نص على المعتبر بلده اه (قوله وبحاجب عن ذلك
الخ) أقول بما ينز عن هذا الجواب يغوي توقف الشيخ ما في في المنكر القاضي فقال الى فاض حيث
يبر الرفع لغیر قاضي البلعم ان الفاعل لا يجب عليه ملباه غير قاضي البلد وهذا بما ينز عن عيباني المطلب
ووجوب اطلاهم (قوله ولوراه يحضره القاضي الخ) انظر لود من القاضي المنكر نفس القاضي (قوله لانه قد
يتوقف بعد غفلته) انظر لود من القاضي ما يقطع بنقطه وعدم غفلته كالبراهة الى انكاره والمبا لفق به

العمل بالاعمال استمر عز له لو أحد ههما أو افلاحت لا احتمال يعود مر دو بان هذا انما يتأني فيما اذا قال هو والشكوك
قاض أو فراه فانه الذي لا تحت فيه بالعرفه مالم لا احتمال يعود ما اذا قال ما دام أو ما زال قاضيا أو فاه فيتين حيث بهر مدته بعد غفلة من الرفع
البسواه أعاد استمر عز ولا لو أحد ههما لا قطع الديمومة بقره فلم يبر بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن أن يجاب بان الطرف في الرفع على
القاضي فلان ما دام قاضيا سماه طرفه الرفع والديمومة هو وجود حيث رفعه البقي حال القضاء قلت كلامهم في تحولا كلما دام في البلد
فخرج ثم عاد يقتضى انه لا بد من رفع الوصف المنق بمرامه من الخلف الى الخلف حتى زال بينهما فلا تحت عسلا بالابتداء من عبارة

(والا) يتمكن منه الفحور مرض أو حش أو تصحب القاضى ولم يكن مر اسلة ولا مكاتبه (فكمكره) فلا يحسن (وان لم ينو) مادام قاضيا (و) (و) (الـ بعد عزله) قوى عنه أو أطلق لتعلق اليه بعينه وذكر القضاء للتعريف بغيره فلا أدخل دار زيد هذا في عام دخلها حسنت نقلها
 للعين عن كل من لا يوصف أو أضافه بطر أو يزول وبه فارق ما سقى لا يكلم هذا العبد (٦١) فكله بعد العتق لان الرق ليس من شأنه

أنه بطر أو يزول (فرع)
 حلف لاسافر بحرا محل
 النهر العظيم كآفتي به
 بعضهم تصرع العمام بانه
 يسمى بحرا قال ابو يمين
 حلف لاسافرن بقصير
 السفر بان يصل لمحل
 لا تفرقه فبالحكمة لكونه
 لا يبعث السد اعنه اه
 وأخذ هذان رأى من
 ضبط قصير السفر الذى
 ينتقل فيه لغير القبله وفيه
 نظر بل قضية كلامهم
 بغير مجاوزة نامر فى صلاة
 المسافر بنسبة السفر لانه
 الان يسمى مسافر الغنة
 وشرا وعرفا وانما اقتدوا
 نحو التثقل على اللبابة بالبل
 أو علم سماع التذللان
 ذل الرخصة تحقروا الحاجة
 ولا حاجة فيملا دون ذلك
 فتأمل (فصل) * لو
 (حلف) لا يشترى صينا
 بعشر فاشترى نصفها
 فقصمت نصفها فقصمة
 اشتغف به مع ما خرون
 فقال جمع حسنت وجمع
 لا والذى يتبعه الثانى سواء
 أقال لا شترى قناملأ أو لا
 اشترى هذا لانه لم يصدق
 عليه معشره كل جزه
 التراء بالعشرة وكونها
 استغنت عليه بعشر تلا

والكون قاضيا فما نحن فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كالأدخل فى المعنى والى الفصل فى النهاية الا قوله
 بان يصل الى بل قضية الحرف قوله لانه لا وانما أدخلوا (قوله) أو تصحب القاضى (أى) أو عله لانه يتمكن من الرفع
 اليه الايداهم بغير مهاله أولن يوصله وان قلت اه عش (قوله) قوى عنه (أى) نالته أو غنا ذكر
 القضاء للتعريف به وأصل ذلك قول الأوزى هنامو وان اسداهمه ان بنوى عين ذلك القاضى ويذكر
 القضاء تعينه فحاله فغير بالرفع اليه بعد زله فطعوا الثانية أن يعلق في روى بالرفع اليه بعد عزله وجهان لتقابل
 النظر الى التعيين والصفة اه فالشارح أو ادعاء كره التعميم الى حكمين الصورتين اه وشيدى (قوله)
 شمل النهر لعظيم (أى) وانما انتفى عظمته فى بعض الاحيان كبحر مصر وسافر الى الحين الذى انتفى عظمته فيه
 كزمن الصيف اه عش (قوله) بعضهم بعبارة النهاية قالوا اه (قوله) بعضهم السفر) متعلق بقوله بغير
 وقوله بان يصل الى بل قضية السفر عبارة النهاية يقال فان حلف لاسافرن وبقصير السفر والاقرب
 الاكتفاء بوضوئه على غير شخص من المسافرين اه (قوله) وأخذ (أى) ذلك البعض (قوله) هذا (أى) قوله وبغير
 من حلف لياسافرن الى الحج (قوله) اه) مصدر مجرور بـ وفيه وقوله فى ضبط السفر تعينه (قوله) بغير مجاوزة نامر
 (الح) أى مع كونه قصد محلا بعد فاقده مسافرا فى العرف فلا يكتفى بمجر دخوله وجسم السور على نيتان يعود
 منه لان الوصول الى المحل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لا ينتقل فيه على العادة ولا لغير القبله اه عش (قوله)
 بنسبة السفر) ان أراد ان تصرف فى قوله وانما اقتدوا الى نظر لانه لا يرد حسنته لظهور وجواز التثقل المذكور
 بغير المجاوزة المذكورة وان أراد بشرط الطول فقصته نظر اه سم

*(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشترى * (قوله) (حلف) الى قوله وقصير ففهم فى النهاية (قوله) بعشره يخرج
 به ما قال لا شترى هذه العين ولم يذكر ثمنها حسنت اذا اشترى بعضها فى مرة وبعضها فى مرة أخرى لانه صدق
 عليه أنه اشترها اه عش (قوله) وبقيع الثانى) وينبى أن ياتى مثل ذلك فيما قال لا يبيعها بعشره فترجع
 نصفها فقصمت نصفها فقصمة ولا يحسن اه عش (قوله) سواء أقال لا شترى قنامل (الح) هل يصدق القن
 على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشره فصدق على البقية فصدق على البعض حتى يفرق فهو قن اه سم
 أقول بل الاقرب عدم الصدق لان التبادر من قن الكامل والله أعلم (قوله) عليه (أى) فعل الحالف (قوله)
 وكونها (أى) العين (قوله) لا يشترى (أى) فى الحسنة اه عش (قوله) فلا يقال القصد انما لا يدخل الحرف قد يصدق
 عدم الحسنة مع قصدها المعنى واودائه بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ونحوه لقوله عند الاطلاق فينبغى أن
 يجعل على الشأن والله أعلم (قوله) هذا (أى) الخوفه وينبى فى المعنى (قوله) عقدا بعضها (الح) ولا فرق فى ذلك بين
 العاوى وغيره اه عش (قوله) أما الاول (أى) العقد لنفسه (قوله) انتم (الح) وكذا العمر عبارة المخرج
 مع شرحه ولا يحسن فاسد من يبيع أو غيره لا يملك فيصنعه وان كان فاسدا لانه من عقيد يجب المعنى فيه اه
 (قوله) الحلفها بالحق (الح) والظاهر عدم الحلفها به حتى ونهاية (قوله) فاسدها (الح) الاولى التذكير (قوله)
 وفيه نظر) كان وجهه من الحلف فاسدا لحقه بالصحيح فى سائر أحكامه من الحرمان والواجبات والاركان

(قوله) بنسبة السفر) ان أراد ان تصرف فى قوله وان قيدوا الى نظر لانه لا يرد حسنته لظهور وجواز التثقل
 المذكور بغير المجاوزة المذكورة وان أراد بشرط الطول فقصته نظر
 *(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشترى فقصته (الح) (قوله) والذى يتبعه الثانى) كتب عليه مـ (قوله) سواء أقال
 لا شترى قناملأ أو لا شترى هـ لانه لم يصدق على البعض حتى لو اشترى بعضه

بعد لان المداق فى الامعان غالباً عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد انما لا يدخل فى ملكه بعشره وقوله جداً (لا) لا يبيع أو
 لا يشترى فيصدق عقداً صحيحاً فاسداً لنفسه أو غيره) وكأله أو لابه (حسنت) أما الاول فواضح وأما الثانى فلان طلاق اللفظ يشبهه نعم الحرف
 يحسن فاسداً ولو ابتداء بـ أحرم بعشره فاسداً هاتماً أدخله عليها لانه كحصولها بلا طه وقصير ففهم بين الباطل والقاصد فى العلوى بقا الحلف
 والكتابة الحلفها بالحق فيبدأ كزمن الحسنة فاسداً دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا يبيع فاسداً فباع فاسداً وجه ظاهر كلامنا وجب

مقدم الخندق حرمه الأفوا وغيره ورجع الاسم الخندق إلى الأخرى وغيره. ينبغي أن يجمع العمل الأول على ما إذا أحق حقيقة البسم أو أطلق الاسم لفظ البسم إلى حقيقة (٦٢) وقوله فاعلمنا من قبله فاعلمنا الثاني على ما إذا أراد بالبسم صورته لاحقاً وما

والندوبان ولا كذلك ما ذكرناه من فروقها بين القاسد والباطل لم يفرقوا القاسد منها بالصحيح في مباحث
الاحكام اه سيدعبر ومنع السلام قرفاً آخر (قوله) وجع الامام الحنف (الخ) وقالوا المعنى والنهاية
(قوله) لهذا) أي جامع المذكور (قوله) والام أي بان أراد الجمع الاول مع عدم الحنف ولو أراد الخالف فهو ر
البيع (قوله) فهو) أي الاول (قوله) وقد ذكرنا في الايبع الخ (الخ) عداوا المعنى ولو أضاف العدائي مالا
يقوله كان حافلاً لا يبيع الخ (الخ) واستدلوا به أن يبيعوا بالبيع فان قصد التلقا باقدا العقد ضافا الى ما ذكره
حنفون اطلق فلا اه (قول المن والحنف الخ) أي اطلقوا على عدم البيع مثلاً اذا اطلق سواء كان
من يتولاه بنفسه عادة أم لا اه معني (قوله) لانه لم يبعد) الى قوله وان كان ماقاله في النهاية تا لا قوله وتعليقنا في
المن (قوله) والمناسبا للمنفعة الخ) لاشارة المن للمنفعة في قولهم والمناسبا في ذلك المتعاقب من عين وبدلوه المعنى
القائم بعمله المستوفى على التدرج الى المعنى المصدري الذي هو الانتفاع فالسعي بما لك للمنفعة جزء المعنى
وحيث دفعنا من أخذنا زكشي محل ما قبل بكاذن يكون ساقطاً بالكلية تأمل اه سيدعبر (قوله) بل
لا يصح (معتمد اه) ع (قوله) لان السلام في مدلوله يثبت للفقهاء الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصفة لانه ان المصدروا الانتفاع لا فرق بين من وانفعل ثم قال سعي كما يكال ان يتفق
على الانتفاع الذي هو جبريل وعنه ان الذي يتصل بالثابت للمنفعة هو المعنى القائم بالعين وليس مصدرها اه
رشدي (قوله) يثبت للفقهاء الخ) أي ان يتفق والمنفعة (قوله) في مدلوله يثبت للفقهاء (الخ) أي يتخالف ما هنا
فان المراد بان مدلولها الاصل اذ الشرح لم يفرق بينهما هنا فلهذا تأمل اه رشدي (قوله) وفي
حلفت أن لا اشترى) لم يظهر في قاعدة اظهار الفعل هنا دون ما قبله (قوله) وهو مباشرة الشراء بنفسه) أي فلا
يبحث بفعل وكيفية اه ع (قوله) لانه انما) الخ قوله على ما قاله في المعنى (قوله) سواء الاق بالخالف (الخ)
أي فاحسنه اه نهاية (قوله) وسواء احضر حال فعل الوكيل) أي امره به ذلك اه معني (قوله) في ان
اعطيت) أي فيما قاله ز وجثمان اعطيتني افاضات طابق اه معني (قوله) لانه حينئذ يسمى اعطاه
فهل يجري ذلك هنا في لو حلف ان لا يعطيه فأعطاه وكيفية بحضرته حث اه سم اقول فيقول المعنى
كلا من ماقولان الميمن تتعلق بالحق فاقصر على نفسه وامأى الخلف فقول هو لوكيله سلم السجينة خذ
فلا حظوا المعنى اه عدم الحنف ثم رأيت عقيل الرشدي كلام سم بماتصو قوله النص على انه ليس
كتعه اه (قوله) وان جبروا الخ) انظر لموقعه مع ان حكمه موافق لحكم مسألة المن يتخلف مسألة
الخ (قوله) وهو الموكل) بكسر الكاف وهو قوله عليه متعلق بتميز اه ع (قوله) وتعليقنا في) أي من
حالف انه لا يطلق عبارة المعنى ولو حلف لا يطلق بوجه ثم نوز الباطل اذ حلفوا طقت نفسها بحث كمالو
وكل فيه اجنبيا ولو قال ان فعلت كذا أو ان شئت كذا فانت طاق ففعلت أو شاعت حث لان الوجود منها
يجر مدغته هو المطلق اه (قوله) تطلق) خبر وتعليقه أي فيصحت (قوله) فطقت) أي فليس تطلقا قال
يبحث (قوله) وما كانت) أي من حلف انه لا يعنى وقوله ليست اعتنا في أي فلا يبحث (قوله) على ما قاله هنا الخ)
اعتمد المعنى عبارة من ولو حلف لا يعنى عدا فساكتا بوعنى بالاداء لم يبحث كإتلاعه من ابن القطان وأما وان
صوب في المحقق الحنف معلا بان التعلق مع وجود الصفة اعتنا كان تعلق الطلاق مع وجود الصفة
تطلق لان الظاهر ان الميمن عند اطلاق مرقعة على الادة في جبا ناله (قول المن لان يريد ان لا يفعل الخ)
بعشرة حث فينظر ولا يبعد المصدق لان البعض شيء رقيق فهو رقيق (قوله) وجع الامام الحنف) كتب على
رج مر (قوله) لانه لم يبعد المصدق اعطاه) فهل يجري ذلك اه ح (قوله) لو حلف ان لا يعطيه فأعطاه وكيفية بحضرته

الموكل ونحوه في المجلس بين يدى الله صلى الله عليه وسلم ونظره والموكل لكسر قلب الخصم بين خصمه حقيقة فهو الموكل
عليه وطبقه في إطلاق فعله فان وجد تطلق بخلاف تنويعه اليها فاطلق وما كان يمنع اذا لم يلبس اعتنا فاعلى ما قاله ههنا الذي مر في الطلاق
أن تعلقه ثم وجد الوجه تطلق بمعنى خلافة الأذن فزق (الآن ربما لا يفعل هو ولا غيره)

فجئت بالتوكيل في كماله كران الجواز الرجوع بصيرته بالنسبة للمجموع بين الحقيقة (ج) والجواز في الشافعي وغيره وان لمسته

أكثر الاسولين ولو سلف
لا يسع ولا يؤكل لم يثبت
يسع وكيفية قبل الخلف
لانه يعلم مباشر ولم يؤكل
واخذ منه البقيس انه
لو حلف ان لا يخرج زوجه
اباذه وكان اذن له قبل
الحلف في الخروج الى
موضع معين فخرجت اليه
بعد البين لم يثبت في
الاخذ فطر وان كان ماله
محملا وعليه فظهر ان
اذه لها بالعموم كاذنه في
موضع معين فذكره تصوير
فقط (اولا ينكح) ولا يثبت
حنت بعد قوله (وان
ماز عده بالبقيس) وال حال
لان التوكيل في النكاح صغير
محض ولهذا انصب اضافة
القول له كالمزول وحلف
لا تزوج لم يثبت الجيرة
بزوج مجبره لم يثبت
غيره بزوج وبها
بازنها في البقيس واقفي
فحين حلفنا براجع فوكيل
في الرجعة بعد علم الحنت بناء
على ما عرفت في لا ينكح
وبالحث بناء على ما في
المن قال بهذا اول لانه
استمر انكاحه للساقية
اولا وه قد قال اغتفر
فيها لكونها استدامت
تغير وفي الابتداء فلا
يعد أن هذان ذلك (لا
يقوله هو لغز) لم امراته
غير محض فلم يصدق عليه
انه نكح ثم ان نوى لا ينكح
لنفسه ولا لغيره حنت كالم

وطريقه انه استعمل اللفظ في حقيقة مجازه أو في عموم الجواز كان لا يسي في فعل ذلك اه أسنى (قوله فحنت)
الغزوه وفي الاخذ نظر في المعنى الا قوله قاله الى ولو حلف (قوله بالتوكيل الخ) أي بفعل التوكيل الثاني عن
التوكيل اه عش عبارة المعنى بفعل وكيفية في مسائل الفصل كماله بما رافقه اه (قوله الرجوع)
لعله صفة كاشفة اخبر صرح بالنسبة للحقيقة لاسيما اه رشدي (قوله والجوع بين الحقيقة والجواز)
أي كافي هذا على انه يمكن جعله من قبيل عموم الجواز كالسي في ذلك اه سم عبارة السيد عمر ك أن تقول يكون
عند المانع من عموم الجواز اه (قوله فحنت الخ) خلا لاسنى (قوله يسع وكيفية الخ) أي بما اذا كان وكل
قبل ذلك يسع ماله فباع التوكيل بعينه بل وكيفية السابقة اه معنى (قوله بعد) أي الحلف (قوله واخذ
منه البقيس الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله لم يثبت) والاقرب الحلف اه غايه (قوله وفي الاخذ نظر)
وفا لا الهية وخلافا للمعنى كامرا نقلا (قوله وان كان ماله محتملا) كان فوجهه ما خرجت باذنه وان كان
اذا ما باع الحلف لان حقيقة لفظ الاخذ صانته اه سيعر ولعل وجه النظر ان الحلف عليه وجد
هنا بعد الحلف بخلاف ما حوخته من افعال التباعد عنها الاذن بعد الحلف (قوله وعليه) أي ماله البقيس
من عدم الحنت (قوله ان اذه له الخ) أي قبل الحلف (قوله فذكره) أي للمعين (قوله ولا يثبت) الى رافقي في
الغاية وأى قوله بناء على ما عرفت في المعنى (قوله ولا يثبت) فان نوى منع نفسه أو وكيفية اتبعه ووض معنى أي
منع كل منهما أسنى (قوله وأحال) أي واعتمد عدم الحنت اه معنى (قوله اضافة القبوله) أي الموكول
(قوله ولو حلفنا الخ) ولو حلفنا لا تزوج ثم من نعتده ولم يثبت لعدم اذه فيذكره بجهته ولو ظاهر ولو
حلف الامير لا يشر بيزيد فاحرام الجلا بضر به فضره لم يثبت واحلفنا بين يديه فامر البناء بيناه فبناه
فذلك اوله يخلق واسما فحلفنا لخمعة لم يثبت كاجري على ما بين القرى لعدم فعله اه معنى وقوله ولو
حلف الامير الخ قدم الشارح منه في اول فصل الحلف على السكنى (قوله لم يثبت الجيرة بزوج مجبرها)
ظاهره وان اذنته وقد يتوقف على جود الاذن فالاقرب بالحث بانها المذكور اه عش وفيه موقة
فعل الاقرب ظاهر الحلقه من عدم الحنت مطلقا ثم رأيت قال الرشدي قوله لم يثبت الجيرة بزوج مجبرها
أي الاجبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا ثبت وقد يقال هل انتفى الحنت عن المرأه مطلقا وبزوجه والى نظيره
مر قبل الحلف لصاحبه بل اولي لان الحقيقة معتد بها في القول بحثها انما يناسب مذهب أبي حنيفة
انه اذا اعتبرت الحقيقة بوجوب الرجوع الى الجواز فليست اه (قوله فحين حلفنا براجع الخ) مثله كالمزول
ظاهر خلافاً لاني أفتي بخلاف من حلف لا يزوجه الماطقة باننا نطلع أو رجعا اذا أراد الرادي نكاحه اه
سم (قوله بعد الحنت) وفا لا لاسنى والمعنى وخلافاً للنهاية (قوله بالحث) اعتمدتها في عدم رد قول
الشارح وقد يقال الخ انصصمو القول بذلك أي بعدم الحنت لانهم اغتفروا الخ ليس بشئ اه (قوله)
اغتفروا وانها) أي لجمعة بعد الحث براجع التوكيل (قوله هذا) أي عدم الحنت من ذلك أمين
أجل انه يقتضي الرجوع الى ما لا يقتضي الاستثناء (قوله لاسنى) الى قوله وال حال البقيس في النهاية الا قوله على
ما في ال (قوله نم) الى قوله كالم في المعنى (قوله لاسنى) أي في قول المصنف لان ريد الخ (قوله ما اذا
نوى) أي بالنكاح البني (قوله فلا يثبت) أي يقبل منه ذلك ظاهرا اه عش (قوله بعد قوله الخ)
لعل تخصيصه بالذكر ككون الكلام في اول الظاهر كالم معتمدى التعليل لعدم الحث بعقد نفسه أيضا

حنت (قوله فحنت بالتوكيل في كماله كران الجواز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزكشي ما اذا كان
قد وكل قبل جنبا ولا وجب خلافه اه (قوله والجوع بين الحقيقة والجواز) أي كافي هذا على انه يمكن جعله من قبيل
عموم الجواز كالسي في ذلك (قوله فخرجت اليه بعد البين لم يثبت) والاقرب بالحث شرح مر (قوله لم
تثبت الجيرة) بخلاف غيرها موش (قوله فحين حلفنا براجع) مثله كالم ظاهر خلافاً لاني أفتي بخلافه
من حلف لا يزوجه الماطقة باننا نطلع أو رجعا اذا أراد الرادي نكاحه (قوله وبالحث بناء الخ) كتب

مما اما اذا نوى الوطء فلا يثبت بعقد وكيفية لاسنى ان الجواز بقوى بالتوكيل (ولا يسع)

اتحاد الحد الوسط اذ تحول الصرى صدقة لا تقضى المالك موضوع الكبرى صدقة تقتضيه كاسر في اياه اه
 (قوله في راض الخ) * فروع * وحلف لا يشك فقاوض قال الخواري حنت لانه في من الشركه زهوكا
 قال الزركشي ظاهر بعد حصول الرجح دون مائه اولاً بوجه أنهم لم يحنت ولا يضمنان فلان ما لا يقتل بدن
 مدونه لم يحنت لانه لم يات بالهولف عليه ولا يذبح الجاني فذبح ضايق ويطعمه الجاني حنت لان زكاهما كانه اه
 لا يذبح حنت لان لم يحنت بذلك لان الاعان راي خيمه العاد في العاده لا يقال ان ذلك ذبح حنت اثنى وحنت ان
 لا يحنت في الاول ايضاً لانه الاحتمال قال الاذري اقرب اولاً في راي مصنف فخصه موقر افسه حنت او
 لا يدخل هذا المسجد فدخل في زبادته اذ تقيم بعد العيين ولا يكتب هذا العلم وهو مبري فكسر ثم يرى فكتب
 به لم يحنت وان كانت الانبى بقوله حنن العيين في الاولى لا تتناول الزبادت والعم في الثانية مسم للمبري دون
 القصبه وانما يسمى قبل البري فلما تجاوز الاله سيعر فلما ولا كل اليوم الا كفو واحد فاستدام من ازل
 النهار الى آخره لم يحنت وان قطع الاكل قطعاً ياتنا ثم عاد حنت وان قطع لشرب او ننتقل من لون الى آخره
 انتقل ما يحمل اليمين الطعام لم يغل الفصل لم يحنت اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسئلة العلم مانصه
 وكذا الحلف لا يقطع من السكن ثم ابطل حدها وجعل الحنن وراثتها وقطع لم يحنت ولا يزور ولا نا
 فشيح جنازته فلا حنت اه (قوله وله حلت الخ) أي الهبة وكذا الهبة لان كلاهما لا يسمى صدقة اه
 عش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الغرض للمهر من أن من حلف أن لا يبيع لم يحنت
 به لان لا تسمى هبة اه عش (قوله حلو الهبة) لعل الاوجه ان يقال بطله ارادوا بالهبة يقتضى اه سم
 (قوله هنا) أي الحلف على عدم التصديق وقوله وبها سار أي الحلف على عدم الهبة (قوله قلت بوجه
 الخ) الوجه في الجواب انهم اقبلوا الهبة بالصدقة كانت غيرها اه سم (قوله باعتبار السيان) الاول
 اسقاطه (قوله فاحذوا الخ) لعل الوجه في الجواب ان يقال انما ارادوا بهبة هبة مقابل الصدقة لغرض اعادة
 ما يمتثل الصدقة اذ يلزم من من حلف لا يتصدق لم يحنت بالتصدق وهو باطل وما كون الهبة او بدها هنا
 ما يقابل الهبة ايضاً فغير محتاج الى الحكم كالاخفى اه سم (قوله يفتي) الحقوله واليمين في المفتي الا
 قوله على ما اقتضاه اطلاقهم والى الشرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله ولو بعد افراز حنت) أي
 بعد ان قسم حصته من شركه فمقتضى افراز اه عش (قوله على ما اقتضاه اطلاقهم) الذي في شرح الروض

في باب الوقف والتمرد الموجد فقال الوقف بائنه في الوقف والاشغالها الوقف على الوجه ثم قال ما اذا
 جلا حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الموقوفين اه واللاحق المذكور في شرح الروض (فرع) قال
 في التنبه وان من علمه جعل حلف لا يشريه ما من عطفه في كل خبره او ليس له فوياً وشريه ما من غير
 عطف لم يحنت قال ابن ابي سيف شرحه أي سواء أطلق أو نوى لا ينتفع بشئ من ماله كانه اطلاقه الحاصل لانه
 لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بدلول اللفظ دون معناه بدليل ما لو حلف لا يشترط في حنت فانه لا يحنت
 اه ولا يفتي اشكال ما قاله الحاصل عندنا فاذنا حنت حنن ظاهره يفارقه ما استدل به بان الشرب يستلزم
 الانتفاع بالمشروبات فيقتضي من لزومه الاصح وهو مطلق الانتفاع بشئ من ماله وهذا غير قوي بل لا يظهر
 مثله فيما استدل به ثم لا يفتي في روض حرم ماله الحاصل ووجهه في شرحه ما يمكن المنازعته بما ذكرنا
 (قوله فان قلت قطع مما تقرر انهم جلا الهبة هبة على مقابل الصدقة لعل الوجه ان يقال لهم ارادوا بالهبة
 بدل حلو الهبة فتأمل (قوله قلت بوجه بان الهبة اطلاق الخ) الوجه في الجواب انهم اقبلوا الهبة
 بالصدقة كانت غيرها (قوله ايضا قلت بوجه بان الهبة اطلاق الخ) لعل الاوجه في الجواب ان يقال
 انما ارادوا بهبة هبة مقابل الصدقة لغرض اعادة ما يمتثل الصدقة اذ يلزم من من حلف لا يتصدق لم يحنت
 بالتصدق وهو باطل وما كون الهبة او بدها هنا يقابل الهبة ايضاً فغير محتاج اليه في الحكم كالاخفى
 (قوله ولو بعد افراز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذي في شرح الروض ثم ان افراز حصته فالتأخر
 حنت ان كانت القصة افراز اه فالتأخر قصد خالقته هنا لكنه وافق في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقراض وان حصل فيبيع
 على الاوجه لا يمتنع
 الاصح لان التوقف على
 الاعجاب والقبول لا تسمى
 صدقة وله حلت على
 الله عليه وسلم بخلاف
 الصدقة فتأخر عكسه
 السابق بان الصدقة اخص
 فكل صدقة هبة ولا عكس
 نعم ان نوى بالصدقة الهبة
 حنت فان قلت قطع مما
 تقرر انهم جلا الهبة هنا
 على مقابل الصدقة والهبة
 وفيما سار على ما شل هذين
 وغيرها فتوجه قلت
 بوجه بان الهبة اطلاقاً
 باعتبار السياق فاخذوا في
 كل سياق بالتبادر منه (او)
 لا ياكل طعاما اشتراه زيد
 لم يحنت بما اشتراه زيد مع
 غيره) يعني هو وغيره مما
 امر بتبا مشاعلو بصد
 افراز حصته على ما اقتضاه
 اطلاقهم لان كل جزء منه لم
 يحنت زيد بشر انما يمين
 مجمله على ما يباين منها من
 اختصاص زيد بشر انهم
 ثم لو حلف لا يدخل دار زيد
 لم يحنت بدخوله في شركة
 بينه وبين غيره ويخرج
 بالافراز ما قسمه

قصة ترد كل اشتر باطعنو ومائة فتراشوا و أخذ القصة فحنت لان هذه القصة سبع قصص فان ز يدانتر او حدم (وكذا القول) في قصة
لا اكل (من طعام اشترنا بدينار الاصح) لما تقرر (ويحتج باشتراء) زيد (سلا) أو قولية أو اشرا كالاتي أو من الشر او عدم انعقادها
بافتقارها أو ما فيها من الخصوصيات (٦٦) وان كانت يوجب عاقبة فتاخذ الخاص فيه فقدرنا على العام فلا يصح ايرادها بلفظ العام

لفوات المعنى الزائد فمضى على
العام وسورتي الاشرار
أن يشتري بعد الباقي
وباتي في الاقصر انهما سار
وبما اشتراه لغيره بولا
بما اشتراه وكيه أو عود
اليه بخورد ببيع أو اقاله
أو مصلح أو نسمة ليس فيها
لفظ بيع كاه وظهر لانها
لا تسمى ببيع على الاطلاق
(ولو اخذنا) فيما اذا حلف
لا اكل طعاما أو من طعام
اشترانا يدك كما اقتضاه
السابق ووجه ان التنكير
يقضي الجنسية فلم يشرط
أكل الجميع (ما اشتراه)
زيد (حدم) (عشري غيره)
بني بعموله ولو بغيره
(لم يحن حتى يشق) أي
يظن (أكله من ماله) أي
مشتري زيد بان ياكل منه
نحو الكف لظان ان فيه
بما اشتراه بخلاف نحو
عشر حبات و يقر بدينه
وبين قره حلف لا اكلها
واختلطت تصرفا كالا
واحدة باله لا يبين هتابل
ولا ظن ثم عاد فباقيت قره
بخلاف ما نحن فيه ولو نوى
هنا نوعا مما ذكرنا تنص
به أو لا يدخل دار اشترانا
زيد لم يحن (دخول دار)
أخذها) زيد أو بعضها
(بشعة) لان الاختصاص

نعم أن فرضه فالظاهر حننه ان كانت القصة تافرا اه فالشارح قصدنا القصة هنا لكونه واقعه في
شرح الاشراء فقال انه الاوجه اه سم (قوله قصته) أي أو تعديل أخذ ان قوله لان هذه القصة سبع
اه عن (قوله ودرماته) الواو بمعنى أو (قوله برد أخذ القصة) عبارة عنها انها برد أخذ إحدى الحسنتين
اه قال عن قوله برد اخ أي شأ من المال وقضيتوان لم تختلف قيمته ما بل وقضيتاناه لو اشتر باطعن
فدفع أحدهما لا خرشأ من المال في مقابلة حصص من إحدى البطينين أنه يكون بيعا اه (قوله فحننت
الح) خلافا للمعنى صارت ولا يحنن بما اشتراه ليدوكيه أو لمك به بضمه وان جعلناها بيعا أو بصلح أو أرب
أوهة أو وصة أو رجع اليه وبيعها أو اقاله وان جعلناها بيعا اه (قوله لان هذه القصة سبع) قصة
قوله الاتي أو نسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقصد هذا بما اذا كان فيها لفظ بيع فليصر اه ثم وسأني
عن عش ما وافقه (قوله أو قولية) أي الفرع في المعنى الا قوله وصورته الى بما اشتراه وقوله ليس فيها الى
لانها وقوله ونوجه الى الترتيب وقوله ويرقن الى ولو نوى (قوله أو قولية) أي أو ما راجع اه معنى (قوله وان
كانت يوجب عاقبة) ان النسب تقدم على قوله انما هو الح (قوله وسورته) أي الحنن (قوله أن يشتري) أي
زيد بعد أي الاشرار الباقي أي المشتري الا زل (قوله وما اشتراه لغيره) أي أو اشتراه ثم باعه أو باع عرضه
اه معنى (قوله بولا) أو لولة اه أني (قوله لا بما اشتراه وكيه) أو لمك ز يدانتر أو هبة أو وصة اه
معنى (قوله بخورد ببيع) أي كراهية (قوله أو مصلح) عبارة عن الرض والمضى أو مصلح به بصلح الح
(قوله أو نسمة ليس فيها الح) يدخل في ذلك قصة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يحنن بما بل
ونسمة عبارة عن قصة الدلول لم يجر فيها لفظ بيع لم يحنن بما بل وقضيتاناه قبل فتراشوا و إحدى الحسنتين
خلافه اه عن (قوله لان الح) تغليل لقوله أو عود اليه بخورد بدينه وما بعده اه عن (قوله على
الاطلاق) أي على الاطلاق اه نهاية (قوله كاقضاء السابق الح) عبارة القضي وقضيتاناه لانه لا فرق
فيما ذكر بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانيين ما لا في في تحنيته بالبيع
توقف لا قضاء لفظ الجميع لاسباب اقتضاه اه (قوله بان التنكير يقضي الجنسية) انظر مع النفي اه
رشدي (قوله نحو الكف) عبارة عن الرض والمضى كالكف والكفين اه (قوله بخلاف نحو عشر حبات)
عبارة النهاية بخلاف نحو عشر حبة اه وعبارة المعنى بخلاف عشر حبات وعشرين حبة اه (قوله
ولو نوى الح) عبارة المعنى وهذا كله عند الاطلاق فلو قال أردت طعاما اشتر به شاعرا وأنا صاحبته لانه
غافل على نفسه اه (قوله انحن الح) أي الحنن وقيل ما نحن من عدم القبول فيما لو قال أردت بداره
مكنه حيث حلف بالاطلاق عدم قبوله هنا اه عن (قوله بشعة لجوار الح) لعل هناك مقطعة من الناح
عبارة النهاية يقضي المعنى نحوها بان يكون بشعة لجوار ويحكم الح (قوله ويحكم الح) يبقى عدم اشتراط
ذلك بل يكفي تقديم رهاوان لم يوجد حكم فليتنامل اه سم عبارة الرشدي ويحكم الح ليس يقيد
كما أشاء له سم كقبي التقليد اه (قوله من رهاوا) أي ما حكم حتى معنى وشرح التمسج (قوله وبغيرها)
أي غير شعبة لجوار (قوله نصقه) أي النصف آخر المملوك (قوله ماله عليه) وهو حصته الأصلية
اه عن (قوله ماله عليه الح) انظر ما وجد حصر ما يبيع فيه لا عليه بالشفعة والظاهر ان ما يبيع ما شاع
فيما عليه بالشفعة وفيما لم يملك بغيرها اه رشدي (قوله ببيع) أي الآخر (قوله انه أخذها كمالها الح)

(قوله لان هذه القصة سبع) قصة قوله الاتي أو نسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقصد هذا بما اذا كان فيها
لفظ بيع فليصر (قوله ويحكم الح) أي ما نحن من عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من رهاوا وان لم

يسمى شرعيا فالاشراء ينص وأخذ كمالها بشعة لجوار ويحكم من رهاوا وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان
تلك شخص نصف دار وبيع شركة نصفه فأخذها ثم ببيع ماله عليه لا خرشأه الشريك بها فيصد حينئذاته
أخذ كمالها بشعة (فرع) أخذ بعض السابقين قوله تعالى حتى عاد كالعمر حنوت القديم

بناء على تفسيره القديم مما مضى علمت ان من له عددا مختلف وقت ملكهم لو قال أعنت القديم منكم يعني الامم مضى في ملككم سنة
وفي التفسير المأخوذ من ذلك نظر ظاهر الا بعد مدة ولا عرقوا الظاهر على قواعدنا (٦٧) من سمي منهم قد عمار فاعني فان لم يمارد

بذلك عرف عن من قبل
آخروهم ملكا لان الكل
يسمون قدما بالنسبة
وبعري ذلك في التعليل
بغض كلام القديم منهم ولو
علق بان خدمتي أو فلانا
قال في يظهر ان المداوي
الخدمة على العرف لكنهم
ذكر واقي الاستحالة للخدمة
والوصية أو تعليل العتق
عليها ما يمكن بحيث هنا
فيكون بيانا للعرف الذي
هو المناط ثم يرد النظر
فيما لو استخدم خاضع فيها
يتعلق به كان ثلوث طابع
طعام محظبا لتقام طبعه
فهل تسمى مملوكة هذه
خدمة للعالم لعود التمتع
اليه أولا لانه لا يسمى في
العرف خاضعا بل للطابع
أو يفرق بين ان قصد بذلك
خدمة الطابع فلا بحث أو
الحالف فالبحث كل من
الأولين محتمل دون الثالث
لان مناط الخدمة لتسمية
ولا تدخل التسمية وليست
تظهير الماسق في الجملة التي
معين العامل لان استحقاق
الحصل متأثر بنية التبرع
فتأثر بنية إعانة المالك أو
العمل على أنهم موافقه
في حال قصد إعانة العمل
ردا فهو يؤيد الاحتمال
الأول ولا موضوع الفرق
بين رد المالك بالخدمة

لكن في عقد من اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله لا في ان التفسير لغير ذلك
البعض وعليه الصواب اسقاط الضمير (قوله لان الكل) أي كل من قبل آخروهم ملكا (قوله يسمون قدما)
الأولى الأفراد (قوله بالنسبة) أي لا يحرم ملكا (قوله في التعليق الخ) أي كان كذا وأضررت القديم
من عديري فانت طالق (قوله بان خدمتي) بكسر الهمزة وتختصر بان التامع لعل يعلق وقوله أو فلانا لا يعلق
على باء التسمي وقوله فالتى يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي الخاطبة لخدمة أي الحالف أو الضلعان
الحالف أي أو الضلعان (قوله بن أن قصد) أي الخاطبة بذلك أي المناوئة (قوله دون الثالث) أي الفرق
(قوله وليست) أي المناوئة (قوله في معين العامل) من الاعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله بذلك)
أي لاجل العامل (قوله بهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يقر بالاحتمال الثاني) وقد رجع
أضمار من أن المداوي الاعيان غالب العباد والاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن أن العين مجعولة على
ما يشاهد منها وفي الغنى والوضع شرحه فائدة في مسائل متفرقة منه مستقلة بالباب أو لحظ لا يخرج
فلان لا يادنه أو حتى ياذن فخرج بلاذن من تحت وباذن فلا ولو لم يعلم انه لحصول الفاعل انضمت العين في
حالتى الحدث وعدمه حتى يخرج بعد ذلك بحث ولو كان الحالف يطلق فخرجت وادى الاذن لها ولو أنكرت
فالقول قولها بينهما وتصل العين بغير جواز حدث لهذا العين جهة تروى الخرج وباذن وجهي بحث
وهي الخرج وبلاذن لان الاستثناء يقتضي النفي والاتيان جميعا وإذا كان لها جواز حدثت وحدها لهما
انضمت العين بدليل ما لو لحظ لا يفسد اليوم البار ولا كان هذا الرغيف فانه لم يدخل البار في اليوم
بر وان ترك أو كل الرغيف وان أكلمه وان تدخل الليل وليس كقوله ان خرجت لا يستمر يرفأنت
طابق فخرج غير لاسبسته لا تخفى حتى يثبت بالخروج باننا لاسبسته لان العين لم تستعمل على جهتين
وانما طلق الطلاق بخرج ومعقيد فاذن جاز وقوع الطلاق فان كان التعليق لفظا كلما وكل وقت لم تصل
بغير جواز حدث وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول أذنت لك في الخروج كلما أرحمت وقال
لا أخرج حتى استأذنت فاستأنفته فلان بغير جواز حدث لان الاستئذان لا يعني لعنه بل الاذن ولم يحصل تم
ان قصد الاعلام لم يثبت أو لحظ لا يفسد أو بانهم به عليه فلان فباعه أو بأمر من فنه أو ما به فبحث
بليسه وان وهبه أو أوصى له بحث بليسه لان بيده قبل لبسه بغيره ثم لبس الخرج فلا بحث وان عدله
التم بغيره خلف لا يشر به ما من عطش فشر بعام لا عطش أو كل له طعاما أولا له أو لم يلم بحث لان
اللفظ لا يحتمله أو لحظ لا يفسد أو ما من غزل فلانة فليس أو باسدا من غز لها ولتم من غيره لم يثبت وان قال
لا أنس من غز لها بحثه لا شو بخصط مخطا من غز لها لان الخط لا يوصف بالملبس وان قال لا أنس
مما غزل لم يثبت مما غزلت بعد العين أو لا أنس مما غزل لم يثبت مما غزلت قبل العين أو قال لا أنس من
غز لها بحث مما غزلت ومما غزلت لصلابة اللفظ لهما اه مع شرحه

(كتاب النذر)

بالجملة على قوله ومن ثم في النهاية الاقوله لان كذا في لان في بعض أنواعه وقوله وعلى المقترع الى ما يرويه
والى قوله وقد وجد في النسخ الاقوله لكن بيا كذا والاصل (قوله بالجملة) أي هذا لم يثبت ما كتبه وحسب
فتعنه اه معنى (قوله في بعض أنواعه) وهو نذر البصاح له رشدي (قوله كاليمين) أي ككفارته (قوله)
الوعد بغير الخ) فيه جمع بين قولين هنا عبارة الغنى والاسنى وشرا الوعد بغير خاصة الله والى ما يروى
وقال غيرهما التزام قر به الخ (قوله بالآراء القرية الخ) بالعبارة الكلى الجزئية (قوله لكن بيا كذا

(كتاب النذر)

برجسكم فليأمل

الصادق بكل من وضع به عليه ذلك والخدمة المتعلقة بالحالف تقتضي أنه لا بد من مباشر الخادم لخدمة الحالف ولا واسطوخ بها يقرب
الاحتمال الثاني والله اعلم *(كتاب النذر)* بالخدمة تقتضي الاعيان لأن كذا بعد ذلك كذا التزام لان في بعض أنواعه كتلو كاليمين وهو
لخدمة الوعد بغير أو شرع الوعد بغير بالتزام القرية لا يتبع في الوجه لا في لا يحصل التمتع وحدها لكن بيا كذا لصلابة اللفظ

الشديد ابن نوى فعل خبر ولم يفعله والاصل فيه الكسرة والسنون الاصح أنه في العجاج ألا تسكروه وعليه يجعل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال أئمة التمسك بنحو أن لا ياتي بغير (٦٨) انما يستخرج من به النحل وفي القرع بالمخترعة والمعلق مستند وبعلى التخيير فيجعل قوله فيه

المبلغ و يبين ان مثل النذر غير من سائر القرب فتأ كدتيها اه عش (قوله قال) أي المصنف في المجموع وقوله والله انما عطف على التمسك عبارة الاسنى والمغنى وخرجه المصنف في مجموعه لخبر الجميعين اه صلى الله عليه وسلم لم يسمي عن قول الله لا يردشوا وانما يستخرج به العج (قوله انما يستخرج الخ) عبارة غيره وانما الخ بالواد (قوله وفي القرب الخ) عبارة النهاية وفي التبرع عدم الكراهة لقرب بصرا في ذلك المعلق وغيره اذهو وسيله لطاعة الخ وعبارة المغنى وقال ابن الرضا انه قرى في نذر التبرع دون غيره اه وهو الظاهر اه (قوله) يجعل قوله) أي المصنف في أي المجموع (قوله بسبب الدعاء) عبارة بالمغنى بسبب قوله سجد وجهي للذي خلقه وسوره اه (قوله وبما يؤيد الخ) خبر مقدم لقوله انه وسيله الخ (قوله انما) أي تقول المجموع في مبطلات الصلاة بقطع النظر عن الخلل المسار (قوله انه قرى) مقول يؤيد (قوله بقبضه) وهما العجاج والتبرع (قوله نواب الواجب) وهو زيد على النفل سبعين وجعته وان شبهة (قوله كقوله) أي انه يشابه في النذر نواب الواجب (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله انه وسيله الخ (قوله انه) أي النذر (قوله وقد روجه) أي اطلاق الجمع المذكور (قوله ايضا) أي كالنذر (قوله ما ياتي) أي قبيل التنبيه (قوله وفي أحد نوى نذر التبرع الخ) أو ما لو عا لا خلاف لتعلق فيه اه سم أي فهو ما لتعلق فيه (قوله وقد يحاب) أي عن التأنيذ ثم التوجع المذكور بن (قوله بان نذر العجاج لا يتصوره الخ) لان المقصود انه ابعاد النفس عن المعلق على القربة اه سم (قوله أو كانه) أي قوله وكذا القرى في النهاية والى قوله وكذا اشوا في الخ في المغنى الآية وزيد الى والصيغة (قوله ناذر ومنذر) سكت المصنف عنهما اه معنى (قوله) لعدم أهله لقربه) ألا تراهما وانما هم وقفوه وصنعتهم من حيث انهم قد مالوا بقربه فاسنى ومعنى (قوله وغير مكلف) كصى ويحجبون لعدم أهله لا التزام أسنى ومعنى (قوله وسكر) الأولى تقدمه على وغير مكلف (قوله عنهم) أي الصى والمجنون والمكره (قوله قرى بماله العبدية) كتمت هذا العبد ويصعب من المجموع وعليه بسبقه وأفسر في القرب البردية لا يخرج علمه على الفضة فيصير نذرهما مالا فيهما لانهما انما يؤديه بعد فاعل غير عنهما معنى وفيه شرح معنى عش ماتصو يوق الوان السقيه ولم يؤدوا الظاهر انما يخرج من تركه لانه في الحاقه قواسم على تنفسه ما أوصى به من القرب اه (قوله ولو بغرا ذن سده) وقفا للاسنى والمغنى وخلافا لهما بعبارة ونذر القرب مالا في ذمته كقوله انما خلافا لبعض المتأخرين اه أي وضعه باطل اذا كان بغرا ذن سده وأما بانه فصيح ويؤديه من كسبه الجاصل بعد النذر اه عش (قوله هنا) أي في النذر (قوله اختص بالقرب) سائر أسانيه (قوله وزيد) الى قوله وكذا اشار في النهاية بعبارة ولا بد من امكان فعله النذر الخ (قوله امكان الفعل) الأولى وامكان الخ (قوله ولا بعيد عن مكات الخ) أي بعد الايدل معا لمح في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله أو كانه) بالنون (قوله نذر) واجمع اللفظ بتأويل المقتضون لكاتبه قوله أو تشتر راجع للاشارة يجوز وجوه عمل الكل من الثلاث وكان الأولى تكبير الفعل بعبارة الى الشدى قوله بدل أو يشعر أي كل من اللفظ والكاتبه بالاشارة اه وقوله بالالتزام تنازع في الفعلان وقوله مع التمسك من فاعل الفعلين وقوله في الكاتبه متعلق بمتعلق مع التمسك (قوله لا التنازع) عطف على لفظه أو التمسك فلا ينعقد بالنسبة اه (قوله) ومن الأول الخ) عبارة النهاية ويكنى في صراحتنا نذر ذلك كذا وان لم يقل الله اه قال عش قوله نذرت

(قوله والاصح انه في العجاج ألا تسكروه الخ) كسب على الاصح مر (قوله وفي أحد نوى نذر التبرع الخ) أو ما لو عا لا خلاف لتعلق فيه (قوله وقد يحاب بان نذر العجاج لا يتصوره فيه قصد التقرب) لان المقصود في ابعاد النفس عن المعلق عليه القربة (قوله وكذا القرى فيصير نذر الخ) ونذر القرب مالا في ذمته كقوله

القرى فيصير نذر مالا في ذمته ولو بغرا ذن سده بخلاف الضمان لان المطلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب وكذا امكان الفعل فلا يصح نذرهم مالا في ذمته بقولا بعيد عن مكنا هذه السنة كاتبا وأوائل الفصل والصيغة لفظ أو كانه أو اشارة أو نوى نذر أو تشتر بالالتزام مع التمسك في الكاتبه وكذا اشار في فهمهما كل أحد الآية وجدها كسائر العقود ومن الأول نذرت في ذلك أو على ذلك

كذا أوله هذا ومنه انتدوت وأندرت من على لفت ذلك كما علم مما قدمته في ذلك من حيث شفع التماسه العبد الذي مرجه البغوي من اضطرار طويل في نذر التلوان لم يذكر منه لفتها من حيث هو صاحب ذلك ووضع قول حصول النذر الذي لا شغلان نغوزن وبعت صيغ أخبار لغت وقد تستعمل في شرعاً أيضاً التلوان في أنها حيث تستعمل لأحداث الأحكام كانت أخباراً وأتاشاً أتوا لقر بالثاني لوجوه وساقها وقد حكى في نذرت لله لفتلن كذا في بنو عينا ولا نذرا وجه بنو جزم في الأنوار عما يحته الرائي أنه نذرا في نذرتهم ورحم شراح مخاطبة المخوف بتخون ذلك تبطل من حيثها يصح قولهم أن على كذا أو أن شفي (٦٩) الله مرضي فعل كذا كذا مرضي في النذر من أن فيها مخاطبة

لذلك كذا عبارة شيخنا في إبدى ولو قال نذرت لفتلن بكذا لم يتعدوا ظاهر أنه لو نوى به الإقرار بأنهم اه وعليه فغير ينبذ وبين ما ذكره الشارح بأن الخطاب يدل على الإنشاء بحسب العرف كما في بعض النسخ من اختلاف الأسم الظاهر فإنه لا يتبادر منه الإنشاء اه عـش أقول ماذا ذكره من إبدى بخلاف لقول الشارح أو لهذا والصور والالتفات في الشارح كالتأنيب كعلي صدقة لفتلن أو أن أعطيه جعلت هذا لفتلن صلي الله عليه وسلم وأول مرة الشيخ الغفاني (قوله بكذا) الأولى تأخير عن أول هذا (قوله إذا لفتلن) تخفيف لقوله أو لفتلن وكان الأولى لتبطل العبارة بما هو إبدى ذكر قوله ومثله المصنف قوله نذرت (قوله إبدى لم يذكر الخ) الأولى تأخير عن قوله التأنيب (قوله لا شغلان نغوزن الخ) قد يقال لا شغلان نغوزن نذرت غير كاف لمع ما ذكره من التلوان وكلام التفسير كما كتبه صرحاً بما ذكر اه سدغ (قوله) كانت الخ خبران (قوله أخبار) يعني وضعا لاستعمال أو فاشاً أي وضعا واستعمالا (قوله بحسب الخ) خبر وزعم شراح (قوله زعم أنه لا التلوان الخ) أي بخلاف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم أنه الخ (قوله لكن المميز) بفتح الميم أي بالقر ينتهيه من أن المميز هنا قصد الأخبار أو الألفاظ أو غيره تأمل (قوله بفتح اللام) أي قوله كائن في المعنى الأولى ولا يخالف لهم إلى المتن وقوله أو والعق إلى خال من بنو أو إلى المتن ونذرت في التأنيب بها الأولى وقول كثير من إلى المتن وقوله كائن عليه في بعض ذلك وقوله أذعن الكفار إلى بنو يـ (قوله وهو التلوان الخ) سمي بذلك لوقوعه في الغضب معنى (قوله أو ويحق خبر الخ) كذا في أنها يقال الرشدي قوله ويحق خبر الخ انظر مع قوله التي وقوله العتيق أذعن في فلان يلزم أو والعق ما قلعت كذا لغو ولم أر قوله أو ويحق خبر الخ كلام غيره إلا في الغضب شرح المنهج وعبارة الرض كالر وضو ان بفتح نفس من شيء أو يحملها عليه بتعليق التلوان قرب بنو كذا عبارة الأولى اه (قوله غضبا الخ) تنازع في الأفعال الثلاثة عبارة البصري عن إبدى والبرماوى والحلي قوله غضبا واجمع للصحيح أي شانه ذلك فليس قسداً وإنما قد به لأنه الغالب اه (قوله أذعن وقوموم الخ) عبارة المعنى وتعبيره بإليس بقيد بل أو عطف بالواو فقال ان كتبه فقلعه على صوم وعق ووج وأرجبنا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه من الكل اه (قوله) أي زوم الكفارة (قر المتن في قول أجمع شانه) هل يتعين عليه أحدهما بأخبره الظاهر لا يتعين اه سدغ وجزم بذلك المعنى بأقله نقل المذهب عبارته فختار أحدهما من غير توقف في قوله اخبر في حق أو اختار معاً منهما لم يتعين وله العدول إلى غيره اه (قوله مقصود البين) من المنع أو الحث أو تحقيق الخبر (قوله أما إذا التزم الخ) عبارة ثاني (تنبه) قضية قول المصنف فقلعه على عق أو صوم ان نذرا للعجاج لا بد فيه من التلوان قرب بنو به صرح في الحر ولكن الصحيح في أصل الروضة عبارة أو قال ان دخلت الدار فقلعه على أن أكمل الخبر من صور العجاج وأنه يلزم كفارة عين لكن هنا غلبنا بزمه كفارة عينه فقلناه لأنه انما يشبه العين لا النذر لان المعنى غير به اه ولا يخفى ان هذا منافي لقول الشارح المألوف من ثم انخص بالقر (قوله أو منه) أي نذرا للعجاج عـش ورشدي

خلافا لبعض المتأخرين

مسلم كفارة النذر كفارة عين ولا كفارة نذرت النذر وقطعتان عين حله على نذرا للعجاج ولقول كثير من من الصلابة نوى الله عنهم ولا يخالف له ومن ثم طال البلية في الانتصار (في قول المأثر) لغير من نذروهم فعل ما سمي (في قول أجمع شانه) لأنه شبه النذر من حيث أنه التزم قرب بنو العين من حيث ان مقصوده مقصود العين ولا يدل لجمع بين وجهيهما ولا لتبطلهما فوجب التفسير (قلت الثالث) أظهر وجهه العرفيون والله أعلم) لما قلنا أما إذا التزم غير به كلاً أي لا يجوز بزمه كفارة عين بل لا يجوز مع منعه باعتداله ألسنة قلنا من العتيق يلزم أو يلزم من عتيق عدي فلان

أو العتق لأفعل أو لا أفعل كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفظ وان فواء تغير كما نص عليه في بعض ذلك ثم إن انحصار العتق وعتق المأمن

أجزأه مطلقاً أو الكفارة
وأولصة بعضها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قالان
فعلت كذا فعدي حى رفعه
عتق قطعاً كفى الجموع
خلافاً لما وقع في تركي
لأن هذا يخص تعليق ليس
فيه التزام بغوى على قوله
العتق أعتق قتي فلان
يلزمن أو والعق ما فعلت
كذا لولا أنه لا تعليق فيه ولا
الزام والعق لا يتصفه إلا
على أحد ذينك وهما هنا
غير منصور بن (ولو قالان
دخلت) البار مثلاً (فعل)
كفارة عتق (أو) فعل كفا
(تدركه) في صورتين
(كفارة بال دخول) تعليماً
لحكم المأمن في الأول وغير
مسلم في الثانية أما إذا قال
فعل عتق فلفظ لانه إيجاب
يصح فغيره ولا حذف وليست
المأمن إيجاباً لزم في الفاعل أو
فعل تدركه بين فرثاً
من القربى وكفارة عتق
ولاجل هذا تعين جرد في
المن عطف على بين ومنتع
رفعه لخاصة ما قرأه
تعين الكفارة عند فرق
وهم وأما الذي في حديث
ما من من التغير فهو العتق
وأنه لا يجر ولا يلزم
وهو ما انتظامه من البر على
و يؤيد ما قرأ في فعل نذر
أنه لو أتته في نذر التبر كان
شئ الله مريض فعل نذر
لأنه قريب من القرب
والعين اليمع ذكره البقنى
(ونذر تبر) سمي به لأنه طلب البر أو التبر بال الله تعالى (بان يلزم تبر) أو صفتها المطاوع بتعني كما في آخر الباب

(قوله أو العتق الخ) ان قرئ بالضم مبتدأ حذف خبره كالزيم في قواض وان قرئ بالجر خالف ما جزم به
المنى فلعرو اه سيعر أو لم يصنع الشارح والها ينصر عى الجى وشالفتما جزم به المنى (قوله
لأفعل الخ) راجع لمصير ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) أى تعليق الالتزام اه عى (قوله فان لم ينو
العتق الخ) يشل الاطلاق ولعل وجهها ما لم تكن مصرحة في التعليق فيحمل عليه الاعتدال وادته نعم
نظراً لنحوان فعلت كذا يلزنى الخ يلق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحته اه سيعر (قوله
أو عتق المأمن الخ) هذا مصرح بان المأمن لا يلزمه عتقه بل المدلول عنه على الكفارة اه سم (قوله مطلقاً)
أى سواء كان يجزى في الكفارة أم لا اه عى (قوله وأد اصفته) أى المأمن (قوله ولو قال) الى قوله كفى
الجموع فى المنى (قوله لنو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الى اجماع فعلت هنا وبلا أفعل أو
لا فعل هنا فلم أطلق هنا لفو وفصل هناك اه سم عبارة عى قوله لنو أى حدث لا صيغة تعليق فباغى
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنما يبتدأ الخ فان صورته ان يقول ان كلكم مثلاً لا تعليق يلزنى
تبراً يتسم بذكر الاستشكال فقط اه أقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كالتأية أو والعق
الخ بل يصح المنى مصرح بى عدم اشتراط صيغة التعليق عبارة والعق لا تعليق بل الأعلى وجه التعليق
والالتزام كقوله ان فعلت كذا أفعل عتق فجب الكفارة ويختار بينهما وبين التزامه بالعتق بالمعنى
لأفعل كذا لم ينو التعليق لم يكن؛ فانما لو قال ان فعلت فعدي حى رفعه عتق العبد قطعاً أو قال العتق أو
والطابق بالجر لأفعل كذا لم ينعقد عنه اه وحاصله كما ترى ان الصيغة الأولى مصرحة في المأمن فتعقد مطلقاً
والثانية مستحالة لها احسن الاظهار افتتحة بعد الثانية بخلاف الأخيرة فانها لا تتحملها ذلك فلا تعتق مطلقاً والله
أعلم وعبارة السيد عى قوله لنو الخ طاهر وان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه بخلافه تعليق
بماض وهو لا يقبل التعليق لانه لا يفتقر لمعناه ان ياتي ما فعلت كذا وهذا مستعمل وقدره حوا ذلك في صور
متعددة من حق ذلك الى العراى في فتا به في الخلع اه وقد يقال ان هذا التأويل لغير خصاصة القاعدة
النحو يمين استبدال الجزاء بالالفظة لا يحتمل طاهر او كذا إيجاب عما يقنع سم وعى تبراً يت قال
الرشدى قوله لا تعليق فيه ولا التزام كانه لا كلامه مما لما يكون في المستقبل حقيقة لا ينفك هذا
نصو برهم التعليق بالمأمن في الاطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الحمد (قوله والعق الخ) ومثله الاطلاق كما
في الاعيان (قوله الاعلى أحد ذينك) أى التعليق والالتزام عى ومضى والاول كان فعلت كذا ففعل
عتق والثاني كان فعلت كذا فعدي حى مصرح (قوله وهما هنا غير منصور بن) هلا نصو والتعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا ففعل العتق أعتق قتي فلان كفى على الاطلاق ما فصل كذا فانه تعليق سم
وعى وقدم ما فيه قوله كما في على الاطلاق الخ في هذا القياس نظر طاهر (قوله تعليماً) الى المتن فى المنى
(قوله ونظر مسلم) أى السابق أنه اه معنى (قوله بين بره الخ) أى تسبب وصلاتو كعتق وصوم يوم اه
عى (قوله ما تقر) أى المنى (قوله درهم) تعريض بالزركشى اه سم (قوله فنه) الزرع قوله
حدثنا لاسحقاه (قوله أو أنه الخ) عطف على ما س (قوله ما تقر الخ) أى المنى (قوله والتعين اله)
أى صكول البرأيه اه عى (قوله سمي به) الى التنبؤ في النهاية الاقوة ووافقه ما لى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلزم تبر) ومن ذلك ما لو قال شخص لى بالزرج لست على أن أجهره هالك بتدويرها
مراراً فهو نذر تبر غير مؤهل وأقل المراتل ثلاث مرات أو ياد على مهرها اه عى (قوله وأوصفتها الخ)

(قوله وان نذر تبر) كتب على شخص هر (قوله وعتق المأمن الخ) هذا مصرح في انه في المأمن لا يلزم
عتقه بل المدلول عنه على الكفارة (قوله لنو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الى اجماع
فعلت هنا ولا أفعل أو لا فعل هنا فلم أطلق هنا لفو وفصل هناك (قوله وهما هنا غير منصور بن) هلا
تبراً التعليق بان يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا ففعل العتق أعتق قتي فلان كفى على الاطلاق ما فصل كذا
فانه تعليق (قوله وأوصفتها) نديقال صيغة القربى بتعنى بتعنى داخله في عبر لونه

(ان حدثت نعمه) تقتضي

مجرد الشكر كما ورد له
تفسيرهم بالحدوث (أو
ذُبحَت نعمه) تقتضي ذلك
أيضا وحيثما ياتي بالي
هذا مانطق الامام عن والده
وطائفة من اصحابه ولكنه
رجح قول القاضي انهما
لا يتسددان بذلك ووافقه
ضبط السمرى في ذلك بكل
ما يجوز أي من غير كراهة
ان يدعى الله تعالى وهذا
هو الوجه من ثم اعلمه

ابن الرضوي غير به وصرح
القاضي حيث قال في ثالث

لوجه ان مقتضى فعل
صلى عوده فان قالته فعل
سبل التمتع فليجأ أو الشكر
لأنه حيث رزقها الاستمتاع
بزوجها زما الوفاء اه
والحاصل ان الفرق بين
تذوي العباد والشكر بان
الاول فعل لغوي بغيره
ضموا الثاني بغيره بغيره
ومن ثم ضبط بان يعلق بها
يقصد بحسب قوله

رأيت خلافا ففعل صوم
يعمل التذنين ويقصص
أحدهما بالضم وكذا قوله
امرأ لا تخزن ترزجتي
فعل ان أولئك من مبري
وسائر حقوق فهو يروان
أرادت الشكر على تزوجه
(تنبيه) وعلم من هذا
الحاصل ان من قال لباقة
ان حقيقته مثل عوضه ففعل

ان أشكرك أو الصلح السبع
زما أخذت من شيب
لندم من كان يحب محسنه
مثل عوضه

قد يقال صلوة التبر بغيره يقتضي دخله في عبارة المصنف اه سم (قوله تقتضي مجرد الشكر) أي بان
كان لها وقع اه عش عبارة الغنى وأطلق المصنف التمتع بغيره الشكر أو مجرد الشكر (قوله هذا)
يصح في التمتع المعتاد كالأصناف مجرد الشكر اه (قوله في باب) أي مجرد الشكر (قوله هذا)
أي بتقدير ما بذل الاقتداء (قوله كنعن) أي الامام (قوله ذلك) أي اقتضائهم ما جاوزوا شكر عش
(قوله ذلك) أي المعلق به بالاتزام من حدود التمتع أو زوال التمتع (قوله هذا هو الاول) اه اعلمه الغنى
(قوله فان قالته على سبيل المنع الخ) ولما أطلق يعلق باجما اه سددت أقول فضايا في اقتناع سم
مع ما فيه الالتحاق الثاني وقضى بالحاصل الا في هذا لا يصح ولا يلزم شي فليجأ اصح (قوله والحاصل الخ) عبارة
الغنى (قائدة) الصبيحة ان احتلت تذرا العباد ونذر التبر وجمع فيها الى قصد النذر فالمرغوب فيه
تبرور المرغوب عنه بلج وضه لو اذ كان الفعل اما طاعة أو معصية أو سبحانه والالتزام في كل منها لا يتعلق
بالأبواب بآثاره بالثاني والأبواب في الطاعة كقوله ان صلت ففعل كذا يعمل التبر بان يذبحه ففعل الله
تعالى للصلاة ففعل كذا والعباد بان يقال صل ففعل لا أملي وان صلت ففعل كذا والنفي في الطاعة كقوله
وقدمه من الصلاة لم أصل ففعل كذا لا يصح لانه لا يفي ترك الطاعة في المعصية كقوله
وقد أمرت بالحر ان شربت ففعل كذا لا يصح لانه لا يفي ترك المعصية كقوله ان لم أشرب بالحر
ففعل كذا يعمل التبر بان يذبحه ففعل الله تعالى من الشرب ففعل كذا والعباد بان يذبحه من الشرب
فيقول ان لم أشرب ففعل كذا لا يصح لانه لا يفي ترك المعصية كقوله ان لم أشرب بالحر
ففعل كذا ففعل كذا وبيان اعاني الله تعالى على كسر شوق ففعل كذا وفي الأبواب كقوله ان لم أشرب كذا
ففعل كذا وبيان بغيره الله تعالى ففعل كذا والعباد في النفي كقوله وقدمه من الصلاة لم أصل ففعل
كذا وفي الأبواب كقوله وقد أمرت بالحر ان شربت ففعل كذا (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما اذا كان المعلق عليه ليس مرغوا بغيره ولا مرغوا بغيره بان استوى عند وجوده وعدمه بمحتمل انه نذر
تبرور وان يقتضي فيه يكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوا بغيره ولا وعلى هذا لا يتقدم نذر
التبرور مسة الا في وجهه كذا وكذا ففعل كذا كذا على سبيل الشكر بل يكفي ان لا يكون على سبيل
المنع اه سم اقول ما ذكره اول من صورنا الاستواء ان تنكسر تحقها في مقام النذر وذكره ثانياً بان
الاحتمال وما فرغ عليه من مخالفة الصريح بالحاصل المذكور الذي اقتضوا عليه (قوله فيه تعليل) أي
للاتزام بقرينة (قوله ضبط) أي الثاني (قوله ويقصص) أي يتعين اه عش (قوله لا شر)
الانسيل جيل (قوله فهو تبر) أي فيجب عليها الا في وجهه ما يجب عليها في امر وما يترتب لها بانتم من
الحقوق بعد واول ما تعرفه كما يأتي في قول السناح ولا يشترط معرفة تالنا من امر به الخ (فرع) وقع
السؤال عما لو نذر شخص انه ان نذر ففعل كذا وكذا في الجواب يحسنه ان الظاهر انه ان كان مذكرا كرم من
الاجماء المستحبة كحسبوا جدوعه الله التقديرونه وانه حجت حجابها به واول ما يشترط ذلك الاسم بل
وان هم مرد اه عش (قوله ان تدب لندمهم) هل يعتبر كلبية الا بتقيد وقت الاتيان بالتمتع أو في
وقت النذر والظاهر الثاني اه سددت (قوله وكان يجب احتضار مثل عوضه) ان قرئ كان فعلا مضيا
اقتضى ان التبر وهو وقضى على ندم الباع المستمر لندب الا في وجهه التبر في الاحتضار مثل عوضه من
قوله الا في وجهه ففعل الخ يقتضي خلافه اللهم الا ان يكون الواو في وجهه أو وان قرئ كان بصورة
الكاف الجارة فان المصدرية في هذا التنافي لكن لا يحسن عطفيه على نذر الباع المعلق عليها يكون جهة

(قوله وهذا هو الوجه) كتب عليه مر (قوله والحاصل ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما اذا كان
المعلق عليه ليس مرغوا بغيره ولا مرغوا بغيره بان استوى عند وجوده وعدمه بمحتمل انه نذر تبرور وان
يكتفي فيه يكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوا بغيره ولا وعلى هذا لا يتقدم نذر التبرور مسة

والا كان لجبا وعلى ذلك يجعل اختلاف جمع متأخرين فيه وقد صرحوا في التعليق بالمباح بأنه يستعمل النذر من لا شأن له احضار العوض
كذلك عروايت بعضهم اشار اليه بقوله ان عطفه بطلبه المرفوعة مع النذر فنزوت بر والا فلجبا اه مخلصا لكن فيمنظر يعرف بمأقر وانه
وجبت فينبغي الا كفاها بندها وحده وانما سوي عنده الرغبة في احضار العوض وعدمه ويجب احضار وان لم تنديب بالشر وان لم يباح
يتصور فيه النذر ان وفيه وضعه (٧٢) فتاوى الغزالي في ان يخرج المبيع مستحقا فعلى ذلك كذا انه لغزو وجبا ان الهبتون كانت

ولا على لندمه لاجلها فلو تفتت بالاقالة على حجة المشتري للاحضار فليتامل اه سيدعير أقول ان القراعة
الاولى مستحقة لان مقتضاها ما لا بد كرو هو الذي أأاده تعريضه للتبرير في المنزوع من الحاصل المذكور في
الشرح وان قوله الاتي في المناقيل ما هنا هو المحتاج الى التأويل باربع ضمير عنده الى البائع لا المشتري وضمير
لم تنديب الى الحبسة لا الاقالة ولو قال فيما يأتي بدل الغاية الاولى وان لم يطلبها ذكر الفعل في الغاية الثانية
باربع ضمير الى الاحضار وسلم من الاشكال والتاويل (قوله والام) اي بان انتفت الحبسة (قوله وعلى ذلك)
أي التفصيل المذكور وكذا الضمير المحرور في قوله الاتي آخره (قوله ان عطفه) أي على المشتري
الترام الاقالة بطلبها أي طلب البائع الاقالة ولعل المراد بطلبه الا انه وهو احضاره للضمير بقوله يتنقصه
باربع غيبة أي المشتري وبذلك يتدفع النظر الاتي (قوله والام) اي بان انتفت الرغبة (قوله وفيه)
نظر يعرف الخ) كانه يريد ان لا حاجة للتفتت بالطلب كايشر المما سيد كره اه سم (قوله وسجد) أي
حين ادفع من ذلك التفصيل (قوله فينبغي الخ) لا ينبغي ما في هذا التفرع (قوله الا كفاها) أي في كون
القول بالمأقر نذر تمر (قوله وسجد) عطف على نهيها عوضه المسمى (قوله وان لم تنديب) أي الحبسة
احضار البائع من العوض لكن المراد عدم تنديب الاحضار بامتناع الزوم لان في الاذن وهو تنديب الحبسة
لا احضار يستلزم في المأقر وهو تنديب الاحضار (قوله ان يخرج المبيع الخ) أي في قول البائع للمشتري
ان يخرج الخ (قوله ووجه) أي كون الباعث على هذا الوجه ليست غربة (قوله المكره له) أي البائع
(قوله) كراهة المعلق عليه) أي لعدم غربة المأقر (قوله فادفع ما في الخ) القائل شيخ الاسلام ووافق الفقيه
حيث قال بعضهم ولو جبا الاول لا ينال المأقر ما نصوا الوجه كمال شخصنا عقدا لنذر وأي فرق بينه وبين
قوله ان فعلت كذا فتعبد على ان أسلي ركعتين اه (قوله فادفعها) أي الاقالة يعني ما عطفها به من الاحضار
(قوله بها) أي تلك المدة (قوله فان أخر) يعني آخر البائع الاحضار (قوله فادفع نحو نسيان الخ) وأدخل
بأخر الجمل والجنون والانعفاء (قوله مطلقا) أي سواء كان معذورا او غير ما ذكر أولا (قوله ليس نحو
نسيان) أراد نحو ما لا يمكن اطلاع البينة عليه (قول المتن كان شفي مرضي الخ) أي أو ذهب شفي كذا
اه معنى (قوله أو أزلت) الى المتن في النهاية الاقوله أو تعلقه ألف وقوله ثم الى ولو كر وقوله كذا
ذكره الى ويجوز (قوله أو تعلقه ألف) ان عطف على جواب الشرط فيدل على انه مكرر وشاغل الرابطة
وان عطف على الشرط فيدل على انه لا تعلق فيه ولعل لهذا أسقطه النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعني مصرفا
بذم له اه عش زاد الرشد يوي وبذلك ما بعده اه (قوله غير مراده) بشي بوقوله وما يصرح الخ
(قوله صحت على الخ) لا ينبغي انه من غير المعلق (قوله والفرق الخ) أي بين قوله ان شفي مرضي الخ وقوله لله
أوعلى الصدق الخ اه عش (قوله والفرق انه في تلك الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطلان أيضا في قتله على

قربة لكن ما على هذا الوجه
ليست فسر بقوله لا حاجة
فكانت يسلخو وجهه بانه
جعلها في مقابلة الاضغاث
المكره له دائما وهي في
مقابلة العوض غير غربة
فلم يكن المصالح نظر لعدم
الغربة ولا لتبرير نظرا
لكراهة المعلق عليه فادفع
ما قبل أي فرق بين هذا
وقوله فعلى ان أسلي ركعتين
و بما قرره له ان هذا
لا يشكل على ما ذكره في
مسألة الاقالة وتوضيح
الفرق بين الاستحقاق الذي
هو انما كره له واحضار
العوض المحبوبة نارة
والمكره له أخرى فاذا
جعله شرطا لم يسحب هو
الاقالة لانهم وان لم يطلبها
فحينئذ فيملا كونه من
التقصير لا في أو زرع
فيمن نزل لا تخون اقطاعه
فتدله ان وقع اسجد به ان
يعطيه كذا بانه نذر غربة
و حجارة فيلزم موقوف بينه
وبين مسئلة الغزالي بما
يقرب بما ذكره واذ قلنا
بأن زوم نذر الاقالة فتدبرها
بعدها قياس تقيد الزوم
بما كان آخره الفاسد نحو
نسيان او كراهة فالتعبد
بما يعلم بما في تعليق

الزوجة المذكورة وما قالته ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي ان ان لا يكون على سبيل المنع (قوله يعرف
بما قرره) كانه يريد ان لا حاجة للتفتت بالطلب كايشر المما سيد كره (قوله لعدم القرية) ولكن كراهة
المعلق عليه (قوله نظر كراهة المعلق عليه) يتأمل مع ما تقدم من المعلق عليه في المصالح مرغوب عنه
فكره المعلق عليه لا تنافي المصالح وكان يكفي في ان كان كون المعلق غير ضروري (قوله فادفع ما قبل أي فرق
الخ) أي ما قاله في شرح الروض (قوله والفرق انه في تلك الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطلان أيضا في قتله على

الطلاق الغاء النذر مطلقا يحتمل الفرق بين المعذور بما عصى وجذب فيه فهو معلق لا يقبل قوله في العذر الذي ليس
نحو نسيان لانه يمكن اقامة البينة عليه (كان شفي مرضي فتعبد على أو فعل كذا) أو أزلت فتعبد كذا أو فكذا لازم في أو واجب على ويجوز ذلك
من كلامه التزام ما يصح به كلام من سمعان شفي مرضي فتعبد على ألف أو فعل كذا أو أزلت فتعبد على ألف أو فعل كذا أو فشوا ولا غير مراده لانه لم يزم
في الروض البطلان مع ذكره صحت على أو على الصدق أو الصدق بشي ويجز به اذن مجزول والفرق انه في تلك لم يزم صرفا ولا ما يدل عليه

الف

من ذكر مسكن أو تصدق أو نحو ذلك فكان الإهمام فهم من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق بنصر في المسكين غالباً يؤخذ منه
 صحة التصديق بالنصر ويعين ألفاظه ويدل على هذا التفصيل بحمل ما وقع في الأذرى (٧٢) مما يؤيد الصحة حتى في الأولى وبأن المقر

مما هو ظاهر في البطلان
 حتى في نذر التصديق بالف
 غفلة عن أن تصو رأسه
 لصور أو بطلان بما أدام
 يذكر التصديق والصحة
 إذا ذكر ألفاً أو شيئاً غير
 تصور إذا انفرد
 ذكر التصديق وحده كما

أشد بنار أو دينار وقد غنم اقتضاؤ ذلك بناء على أن المراد أنه يكلم بعين جنس المترجم ولا نوعه بل بعين مصر فلو
 ما يدل عليه وهذا معنى قوله إلا تخمس سائر الوجوه لكن قد يعكر على ذلك قوله أن الفرق إنما هو في ظاهر
 اه سم أقول فنذكر بهذا المبدأ الذي هو قوله أن الله مريض فعلى أنف لم يرض بشئ باللفظ ولا
 بالنظم بل بزمه شئ لأنه لم يرض بما سكت ولا فراه ولا تصدق ولا غيرها اه (قوله) وهو بخلافه) أي من الفرق
 المذكور (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صريح المعنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو
 شيئاً فكذلك لم يلزمه شئ كما جزم به ابن المقر تبعاً لاصح السكت قال الأذرى يحتمل أن ينشدوه ويعين
 ألفاظه بزمه كقولنا لله نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينهما نذر التصديق بشئ اه (قوله)
 مما يرضه) أي من فراههم أو غيرها فتصح أو قول اه ع ش (قوله) غفلة) أي قوله ثم عبارة النهاية فقد
 غفل عن تصو رأسه البطلان بما إذا يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً لفرق الخ وصب
 الرشد في عبارة الشراح والذي يظهر في العكس فمثل (قوله) أنه) أي أصل الرض وهو الرضا (قوله)
 (أوش) عبارة النهاية وشيألو أو كما مر شأناؤه في الواقعة فهو قول الشراح السابق أن ألفاً أو شيئاً لله ألف
 ولم يذكر شيء (قوله) إنما هو ذكر التصديق أو نحو غيره ما يدل على المصرف أو المترجم أخذ المسمى (قوله)
 من الفرق بينهما وبين الوقف) أي وشئله النذر (قوله) وما يرضه) أي البعض (قوله) ولم يرضه) أي
 صادق بالاطلاق (قوله) بأنه لغو) أي كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه (قوله) ويجب على الهبة
 (الخ) هذا يقتضي أن الهبة ما قلناه للتصدق بنفسها بقرينة الألف ينشد نذر هذا ذلك خلاف ما يدل عليه
 ما وجبه ما تقدم من فتاوى الفزالي اه سم (قوله) عن الهبة) قضية تخصيصها بالجواب عنها لم ينظر
 بالنسبة للاحاطة وقالوا لا شئ والمعنى عبارة عما واللفظ الثاني في فتاوى الفقهاء لو قاله على أن أعطى
 انفق عشرة دراهم ولم يرضه الصدقة لم يلزمه شئ قال الأذرى وفيه نظر إذا لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى
 وهذا هو الظاهر اه (قوله) بأن مراده) أي القفال (قوله) من أعداء الله) يظهر أن المراد أعداء الله هنا
 ما يشمل المصر على الكبرياء وإن لم يجره والفسق (قوله) وز يدمن بقصد الخ) أشارت إليه معنى الصدقة
 اه سم (قوله) التواب) أي الأخرى (قوله) ولو قال شئ الله مريض فقله على أن التصديق
 بالف خدوم ملاقى والمرى بعض فقهاء كان لا يلزمه نفعه بما أعطاه من أمواله ولا كان كقولنا نذر على
 ولله أو غيره المعنى نذر أن لا تصدق على الفنى جاز ولو نذر أن يرضى بشئ مثلاً على أن لا تصدق به لم ينشد
 نذره لتصريحه بما ينافيه اه معنى وقوله فإن كان لا يلزمه نفعه بما أعطاه من أمواله لا كان النذر الذي هو أصل
 المرى فقراً (قوله) إلا أن أراد التاكيد) ولوعم طول الفصل نهاية ومعنى (قوله) كذا ذكره بعضهم
 انحصار على ما قبل هذا مر اه سم وكذا اعتداه المعنى عبارة ولو قال شئ الله مريض فقله على أن
 أن تصدق بعشرة دراهم مثلاً قال في اليوم الثاني مثله فان قصد التكرار لم يلزمه بقصد عشرة وان قصد
 الاستئناف أو أطلق (معصرون كجلى فتاوى الفقه الجبى مثله كجلى التكرار في نذر العاج اه (قوله)
 ومع استوائه فيه) أي وجوب الكثرة (قوله) ويجوز) أي قوله ولا موصوفى المعنى (قوله) يجوز (الخ)
 أضاف في قوله إلى ألف دينار أو دينار وقد غنم اقتضاؤ ذلك بناء على أن المراد أنه يكلم بعين جنس المترجم ولا نوعه
 بل بعين مصر فلو ما يدل عليه وهذا معنى قوله إلا تخمس سائر الوجوه لكن قد يعكر على ذلك قوله إذا انفرد
 إنما هو في ظاهر (قوله) ويجب على الهبة أن مراده بمقابل الصدقة (الخ) هذا يقتضي أن الهبة ما قلناه
 للصدقة في نفسها غير قرينة الألف ينشد نذر هذا ذلك خلاف ما يدل عليه ما وجبه ما تقدم من فتاوى الفزالي
 (قوله) وز يدمن بقصد التواب) إشارة إلى معنى الصدقة (قوله) كذا ذكره بعضهم (الخ) انحصار على

تقرر من بحث بعضهم أن
 ذكرته حيث لم يجرد
 الانحلاص بغنى عن ذكر
 التصديق فصرف الفقهاء
 وفيه نظر لما مر أول المسألة
 من الفرق بينهما وبين الوقف
 وما مر عليه افتاء القفال
 فإنه على أن أعلى الفقهاء
 فراههم ولم يرضه الصدقة أو
 هذا دراهم أو أد الهبة بأنه
 لغو لكن تقريره للأذرى
 بأنه لا يفهم منه إلا الصدقة
 ويجب على الهبة أن مراده
 به ما قبل الصدقة لقول
 ما مر في أن هلك فلان
 فقله على أن أهمل ما لا يد
 أن كان فلان من أعداء الله
 وز يدمن بقصد هبته
 التواضع والتواضع
 العقد نذر أو لا فلا وكرر
 أن شئ مريض فعلى كذا
 تكرر إلا أن أراد التاكيد
 كذا ذكره بعضهم وفيه نظر
 وقيل ما مر في الطلاق من
 الفرق بين تكرر والظاهر
 وبين العجوس وتكرر
 المين في غيرهما من الآيات

(١٠ -) (شراف الدين قاسم - عاتر) حق أدى بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يتكرر إلا أن نوى
 الاستئناف فالتصريح ما وجه كون هذا ليس حق أدى مع أن الواجب به صرف الأذى قلت المراد بكونه حق أدى وعلمنا أنه لم يضر أنه أدا
 ولا ضررنا ولا نظير لما يجب به فإن كل من الثلاث لا تكون له كفوفة ونعم استراهم في غير قولنا إنما هو للمرداء كقوله تعالى

و يجوز ابدال كافر أو مبتدع بمسلم أو من لا مومر بدنه ولا مومر بغيره لا تهم مقصودان ومن ثم لو عين شيئاً أو مكاناً للصدقة تعين (قوله) ذلك أي التزمه (إذا حصل الملق عليه) خبر البخاري من نذر أن يطع الله فلا يطعمه ظاهر كلامه أنه يلزم الموقر وبداية تشبه وجود الملق عليه وهو ذلك خلافاً للقضية بآيات (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رأيت بعضهم جزمه فقال إن شئني مرضى فعلي أن أعق هذا فاشق

له مطالبتمو بغيره على الفور اه وفي نحو أن شئني فعبدي سراً لا يبال بشيء لأنه مجرد الشفاء بعق من غير احتياج لاعتناق بختلف فعلي أن أعتق ومظهران المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا يندفع قول علي لم أعتقها من مرض في المرض الخوف أو معرفته بالمرض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء نار من منه بالحر كثر نحوه وأقنى البغوي أن شئني فعلي أن أعتق هذا بعد موتي بأنه يلزم قال غيره الظاهر أن معنى أن ومنعني بعبده الشفاء وأنه يجب على المومر والقاضي اعتناقه بعد موته أي عتقه قال ومقتضى قوله أن المطلق إذا كان في العتق لا يحسب من الثالث وهو الظاهر كما إذا نذر بدار مستأجر وقطعت عض اجرتها إلا بعد الموت وقوله بعد موته ليس فيه البيان وقت المطالب بما تحقق لزومه قبل مرضه اه وفيه فتنر ظاهر وانما عين ما ذكره أن لم يقل بعد موته وأما مع ذكره فلا ينصرف الأقضية فليشهره على الثالث وهذا يندفع فيه ما عوفه

أما ما صورده النذر للكافر أو المبتدع وليراجع تفاهيمه المار في الوصية اه رشدي (قوله) ويجوز ابدال كافر أو مبتدع (الح) فيه أمران أحدهما أنه يعقده في غير العين والامتنع الإبدال وقضيه تصور بذلك فهو برقوله ولا مومر بغيره العين أيضاً لا مانع له قد قصد النذر للمومر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن يعمل حصة النذر للكافر والمبتدع عالم بقصد لاجل الكفر والبدعة والامتنع وقافي كل ذلك لم يفتأمل اه سم نقل بعض المحققين عن الأعيان ما وافق الأمر الأول (قوله) أومبتدع) ومثله مر تكتب كبيرة اه ع (قوله) ولا مومر بغيره (قوله) خلافاً للمغني (قوله) ولا مومر (الح) ولعل وجه تعيين الدفع للمومر وجواز الدفع عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهم قد يكون سبباً لبقائهم على الكفر والبدعة بختلف التصديق على المومر فإنه لا يرتب عليه شيء اه ع (قوله) ومن ثم لو عين شيئاً (الح) قال كان تقع على أن أعتق فهذا أو تصديق بكذا في مكان كذا أو من ذلك ما قاله على فعل ليله للفقر اعتناق فوجب عليه فعل ما عتد في مثله ويرى ما يصدق عليه ما عتد فعل ليله ولا يجوز له التصديق بما سوى ما عتد في مثله على الإله ويختلف هذا باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيراً لم يصرح باسمه إلى أنه عرف الفقير اه ع (قوله) الممنون (الح) * تنبيه لو علق النذر بمشيئة الله أو مشيئته لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم إلا أن لا يربط بغيره أن قصد بمشيئة الله تعالى التعلل أو وقع حدوث مشيئته بغيره بمقتضى قصد موعود كعدمه في قوله أن قد مرر يذم فعله كذا قالوا لوجه الصفة كالمسرح به الأذرع في الأولى وخضفاً في الثانية اه ع (قوله) وظاهر كلامه (الح) قوله خلافاً عبارة النهائية ويلزم ذلك فوراً إذا كان عينا وطالبه به والأفلا قال ع (قوله) والافلا دخل فيه لو كان لجهت غلبة كالفقر فليراجع تفاهيمه سابقاً إلى كونه غيراً خلافاً فيجب الفور اه أقول عبارة الغني والروض مع شرحه ولو نذر لعين بدارهم مثلاً كان له مطالبته الناذر في أن لم يعطه كالمصور من الفقر أهلهم المطالبان كذا في وجبت فإن أعطاه ذلك فمقبل يرى الناذر لأنه أي عامل ولا قدرته على قبوله ولا يجبر على قبوله بختلف مقتضى أن كذا لا يملكها بختلف مستحق (الح) وأيضاً في كذا أحد أو كان الإسلام فاجبروا على قبوله بالخوف فنعطيه بختلف النذر اه (قوله) إن شئني أي مرضي (قوله) قال أي غير البغوي ومقتضى قوله أي البقسي (قوله) (الح) الأنسب يلزم (قوله) لا يحسب أي العتق (قوله) وقوله أي الناذر (قوله) وهذا أي قوله وانما يتم ما ذكره (الح) (قوله) قاسه أي على الدار المستأجر (قوله) وقوله (الح) عطف على قياسه (قوله) ولا يؤيد أي قول الغير بعدم حسابه من الثالث (قوله) لأنه (الح) علة لعدم التأيد (قوله) ولا يوجد أي الصفة والتسديد كبر تأويل المعلق به وكذا قوله إذا أوجده أي المعلق به (قوله) بينهما أي بينه وبين قوله بعدم موته (قوله) (الح) خرج إلى المتن في النهاية الإقوله وبه إلى نعم وقوله ويبحث إلى ولو شئت (قوله) يلزم (الح) أي في المتن (قوله) عرت دار فلان ما قبل هذا مر (قوله) ويجوز ابدال كافر أو مبتدع) فيه أمران أحدهما أنه يعقده في غير العين والامتنع الإبدال وقضيه تصور بذلك فهو برقوله ولا مومر بغيره العين أيضاً لا مانع له قد قصد النذر للمومر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن يعمل حصة النذر للكافر والمبتدع عالم بقصد لاجل الكفر والبدعة والامتنع وقافي كل ذلك لم يفتأمل (قوله) أيضاً ويجوز ابدال كافر أو مبتدع) هل وإن عين (قوله) إذا حصل الملق عليه (الح) ويلزم ذلك فوراً إذا كان لعين وطالبه به والأفلا شمر (قوله) وظاهر كلامه أن يلزم الفور (الح) فديال للمفهوم من العبارة فوراً يلزم وهو لا يستلزم فوراً (قوله) إن شئني

ليس فيه الخ ولا يلزم بعده ما أنه لو علق في العتق مصة فوجبت في المرض لا بابتداء أو شرح من دس المال لأنه هنا (الح) لم ينص على المرض ولا بد فيه ما يتخلل بل هذا روي عنه لأنه إذا أوجده في المرض باعتباره وحسب من الثالث خالف إذا قال في المرض أو بعد الموت وقوله أعتق بعدم موته لا تاني في بينهما لأن أسناد العتق إليه مباشرة تائمه بجزأ مشهور فعمله عليه تشوف الشارع بالعبوسه كالإكلام المتكلم عن الاتفاق ما كان وشرح بيلزم نحو أن شئني مرضى عرت دار فلان) وأبعد كذا فظهر لقوله ولا عتق التزم فيه

وهو يدخل من نظر في ذلك ثم ان قوي به الالتزام لم يعد اعتاده وبحث البلقيني انه لو نذر زوايا ما لم يجر عليه بسفه لم يتعلق به انه وان شذو فرق بين ما لوعلق علق عسده بسفه لم يجر عليه ثم قد علق بقوله العلق وقد منظر ظاهر ولو شغل بعد الشفاعة في الملتزم اهو مدة أو علق أو صوم أو صدقة الذي يصح من احداث في فيه لغوي انه يجتهد وفاق من نسي صلاته من الخسبة من شغل فثبت بالكل فلا يخرج منه الا يقين بخلافه فان اجتهد ولم يظهر له شيء أو ايس من ذلك اجتهد وجوب الكل لانه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه فينبغي البطلان لكل

ولا يسمى الواجب الاله واجب (وان لم يعلق بشيء كنه على صوم) أو على صوم أو صدقة تلفلان أو ان أعطيه كذا ولم يرد الاله على ما من عن النقال (لزم) ما التزم صلا ولا يشترط قبول المنذور له بل بعدم رده كما باقي (في الاظهر) القسبر السابق وهذان من نذر التبرر اذ هو متسان معاق وفعيه واشترط الجواهر فيه التصريح منه بغيره يسمى المعلق نذر الجواز اذا اضاعه قال تعالى انفسه واعند نحو شفاعة على في علق لنعمة الشفاء لزم ذلك حرمانه لا لثبات نذره الجواز اذ وقوعه شكرا في مقابلته نعمة الشفاء فموقوف. مثلك ان المنذوره في قسمي النذر لا يشترط فيه النذر وهو كذلك ثم الشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة

(الح) خرج به ما لو قال فعلى عماره فلان أو مبدع كذا فالتزمه العمارة ويخرج من عهد ذلك ما يسمى عمارته في ذلك البار أو المبدع فما عس (قوله وبه) أي التعليق (قوله في ذلك) أي في اللغة نحو ان شفي مريض عماره فلان (الح) (قوله نذرنا ليا) ظاهر مطلقا عينا كان أو في القيمة (قوله في ذلك) منظر ظاهر قد مر من المعنى والوضع شرع في أوائل الباب ما وافق النذر (قوله ولو شغل) الذي قلنا ان اجتهد في المعنى (قوله ولو شغل بعد الشفاعة في الملتزم (الح) ومثل ذلك ما لو شغل في المنذوره أو زهد ما عرواه عس (قوله فالذي يصح (الح) أنفي به شغلنا الشهاب الرمي اه سم (قوله انه يجتهد (الح) ثم لو تفرع اجتهد فان كان ما فعله عسقا أو صوما أو صدقة أو نحوها وقع تعلقا وان كان صدقة فان علم الغايب انه من جهة كذا وان تبين له خلافه وجع الموالا اه عس (قوله بخلافه) أي في النذر فانما تضاف الى الجميع لم يجز وانما وجب شيء واحد واشتبه فيجوز كذا في الوفاء اه معنى (قوله أو على صوم) الى قوله لا غير في النهاية الا قوله على ما من عن النقال (قوله ولم يرد الاله) صادق بالاطلاق اه سم (قوله على ما من عن النقال) أي في شرح كان شفي مريض الح قيل في جواب عن الاله (قوله لزمه) التزم صلا أي زجوا بموعدا له نهاية عبادة شغلنا وما نذر التبرر في نذر في صلا التزم ينالكن على التراضي ان لم يقدره وقت معين اه (قوله السابق) أي في شرح ان فعل المعلق عليه (قوله في) أي نذر التبرر (قوله لم يرد (الح) ويخرج من نذر الاضحية بما يجزى فيها وعن نذر المعلق بما يسمى عسقا وان لم يجز في الكفارة فيما سأل على ما من نذر الجواز من الله لو التزم متفاد فغيره ان نذر العتي أو مطلقا اه عس (قوله وهو المراد) أي الرد (قوله على انه (الح) أي كلام النقال (قوله فانه) وقوله وبه أي الرد (قوله بطل النذر) أي بما في القيمة (قوله من أصله ما لم يرجع (الح) فديقال بينهما تناف فلا يلزم اسقاط قوله من أصله (قوله ومرفى الاضحية لفرق (الح) لعله أراد به قوله هناك ومن نذر معينة فقال تعالى ان انفسهم من نذر ان لم يكن له ملكه ما يجزى والتعين كالنذر التصديق بماله بعينه ولم يخصص في هذا الوقت السابق فان تلفت ذبه أي وقت الاضحية بغير تقرير فلا شيء عليه لزال ملكه عنها بالاتزام فهي كروية عند وانما زل الملك في على ان علق هذا الايمان لانه لا يمكن ان يملك نفسه وبالقول لا ينقل الملك في لاحد بل زول من اختصاص الا دعي به ومن ثلوا تعلقه الناذر لم يضمنه والمالكوا الاضحية بعد صحتها وان من ثلوا تلفها ضحيتها اه معذف (قوله بينه) أي نذر الضحية بعينه (قوله وبه) أي الوقف (قوله كاتقرر) أي في قوله بخلاف نذر التصديق (الح) (قوله يقع بعض العوام) الى قوله

أصله ما لم يرجع وقيل كالقوله على ما من في بخلاف نذر التصديق بعينه فانه زول ملكه عنه بالنذر ولو ايمان فلا يتأثر بالرد كعراض الغنم بعد اختياره التملك ومرفى الاضحية لفرق بينه وبين نذر عتي فن معين فان تلفت همل يجرى هنا بخلاف الوقت في اشراط القول قلت الظاهر لا يفرق بين نذر التبرر من القرو والجهالات أنواعا كثيرة لا تنافي في اعتقاد بخلاف الوقف وبانه مع الرد لا تتصور بعينها اشترط فيه أم بخلاف نذر التصديق كاتقرر (فروع) يقع بعض العوام جعلت هذا الذي صلى الله عليه وسلم كما بحث لانه اشتهر في النذر

فحرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النيرة في بخلاف متى جعل في كذا آية له بكذا فإنه لغو ما لم يعثر به لفظ التزام أو نذر أي أو يتوهم لا نظر إلى ان النذر لا يقع بعد جهالة لا يلزم من النظر إليها في التوابع النظر إليها المقاصد يأتي أخو الباب ما به تحقق بذلك ولا يشترط معرفتنا لغو ما نذر به بحكم ما يخرج له من معشر ذكره القاضي ككل ولا دونه يخرج من آية هـ أو ويجري هـ وهو مكتوب عبدان لم يكتبوا في قنارى ابن الصلاح مما يخالف ذلك منسفة الاذرى (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال المدعى فيه خصوص صدقة أو عتق إن علكه أو بعبقه بحكم كلام

ينو الامتناع منه فهو نذر لجاح وذكر القاضي أنه لا زكاة في الخس السندور قال غيره ومحلها ان ترد قبل الاشتداد ويصح عتقه للجنين كقوليه بل أولى لأنه وإن شاركها في قبول التعليق والخطر وجبته بالمجهول والمعلوم لكنه يميز بينها بأنه لا يشترط فيه القبول بل عدم الرد من ثم انصح عتقه لقن كسرى والامة فبأن فيه أحكامها مافلا ذلك السيد ما بالية لا يقبض القن لا للميت الا لقبه الشيخ الغفاني وأراد به قربهم كسراج ينتفع به أو المراد صرف جعل النذر له على ذلك كإتيان وجعل بعضهم من النذر بانعدام المجهول نذر هـ أو وجها بما سيحدث لهم من حقوق الزوجهة والنزوي الصحة بثلث نصيبا منه بعد موته فيوقفه أو به ويخرج النذر من رأس المال لأنه بعبقه به واقفا المعلق به معرسة قدر النصيب من ثم أراد التعليق بأوت كان كالوقف المعاق به في أهوه وتوافقه على الأولى بعض المحققين وقاسه على النذوه بقره

وجعل بعضهم في النهاية لا قوله و يأتي إلى ولا يشترط (قوله في فهم) أي العوام (قوله لمصالح الحجرة الخ) أي من نافع ورسم دون الفقراء ما لم يجر به العادة اه عس (قوله الهيا) أي النذر (قوله من النظر الهيا الخ) انما ينبع من عدم النظر إليها في المقاصد عدم النظر إليها في التوابع (قوله ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال ان شئني الله مريض فقه على أن أنصرف بغيره ما يحبس له من العشرات فشيء يجب التصديق به وبعد انواع الجنس العشر في الباقي ان كان نصا ولا عس في ذلك الجنس لأنه لعقرا غير معين فاما إذا قال فقه على أن أنصرف بغيره ما يجب انواع العشر ثم ما بقى بعد انواع العشر يخرج من الجنس انتهت قال الاذرى وبشبهه أن يفصل في الصورة الأولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكأنه وان نذر بعد اشتداده وجب انواع العشر وأولان الجبيع انتهت اه رشدي (قوله ككل ولما الخ) الأولى العطف (قوله والحاصل أنه الخ) عبارة المعنى والى وضع مع شرحه يشترط في انعقاد النذر القرب بالمالية كالصدقة والاضحية الالتزام لها في القيمة أو الاضافة الى معين علكه كقوله على أن أنصرف بدينار أو بهذا الزينار بخلاف مالو أضاف الى معين علكه غيره كقوله على أن أعقبت بدينار وان قال ان ملكك عبد أو ان شئني الله مريض وملكك عبد افقه على أن أعقته أو ان شئني الله مريض فقه على أن أعقبت عبد ان ملكته أو أن افقه على أن اشترى عبدا أو عتقه أو فعبدى حوان دخل الفار انعقد نذره لأنه في غير الأخيرة التزم فر به في مقابلة نعمته في الأخيرة ما لث للعبد وقد علقه بقبض الشغاه والخلول وهي مستثناة عما به عرف على قول فان ملكك عبد أو ان شئني الله مريض وملكك عبد افقه حرم انعقد نذره لأنه لم يلزم التزم بغيره بغير على الخ يشترط وليس هو المال كالكال التعليق فلما قال ان ملكك أو شئني الله مريض وملكك هذا العبد فقه على ان أعقته ونفوه حرم انعقد نذره في الأولى دون الثانية بشقتها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه أن ما نذر كان نذرا بعد الاشتداد اه سم (قوله ويصح عتقه للجنين الخ) عبارة النهاية والاذرى بجهت الخ (قوله لأنه) أي النذر وقوله وان شاركها أي الوصة اه عس (قوله كسرى) أي الوصة والهبة أي القن (قوله لا للميت) عطف على قوله الجنين (قوله ينتفع به) أي ولو على نذوركما يأتي (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله واقفه) أي بعضهم قوله في الأولى مسئلة نذر هـ أو وجها (قوله وقال) أي بعض المحققين (قوله ان كان بعد نذر الخ) ويؤخذ من مجموع ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائبين الاكراد ان يقول بعضهم بالقول سميته روزيش أز مرض فوت من مال من يفلان كس نذر باسداً يذوت بمالي لفلان قبل ثلاثة أيام من مرض موفى يحصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ويصح نفعه منصرف الناذر في المال النذور وان كان قوله سه روزيش أز مرض فوت من نذر لقوله مال من ومعلق فموجو تصرف الناذر فيه وجوهه من كان قوله النذ كونه نذرا لقوله نذر باسداً ويحمل على الثاني أي المعلق ان لم يعلم مراد الناذر وهذا كله اذا طرد عرفهم باستعمال نذر باسداً لثام النذر والا فلا يقع انعقد الا اذا قصد به ذلك المعنى والله أعلم (قوله وبين) أي بعض المحققين (قوله مراده) أي الناذر (قوله على الثاني) أي النظر في النذر (قوله ويصل) أي قوله ويصح في النهاية الا قوله كنذرت له الى الا في المنفعة (قوله ينافي هذا) أي البطلان بالتأنيث (قوله لا في)

وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه مر وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه مر (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان قبال كان نذرا بعد الاشتداد فان أرادوا الجواب بالنذر حيث نذر ما عدا ان نذر كان

بستهامة سبابة فانه يصح كما في به البلقيني وقال في النذر نصيبا منه بعد موته ان كان بعد نذر فالنصيب فالنذر متجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر في النذر صرح وخرج من الثالث وجزا الز جوع غيه كوقت خاوي بعد موته على كذا بل أولى لان النذر يحصل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما اذا لم يعرف مراده الذي يظهر حله على الثاني لأنه المتبادر ويطلب بالتأنيث كنذرت له هذا وما لثافه لا التزام السابق الذي هو موضوع النذر وان قلت شافى هذا قول الزركشي لا فيمن قوتت النذر مما قبل مرض الموت

الصريح في أن التأنيث لا ضرر في النذور كذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا نوافلان التأنيث يكون صريحاً ومماثلته فهذا هو المبطّل لما ذكرته وقد يكون ضمناً في صورة الزكشي والتي قبلها والتي بعدها ولا يزال لأنه لا ينافي الالتزام وأما ربح الشرط في النذور هو يعمل فيه الشرط والتي لا تنافي معناه كذا في الوصية والواقع يشبهه بكل معنى كلامهم فتأمل الإتيان المنفعة فبأن في نذرها ما سار في الوصية والاولى نذرتك بهذا معناه انك قد أتيت بالعمري يصح معنى خالف المدعي ولو وجهه فلا بأس بالان لا يثبت خلافا للعلل البقيني وليس كعبه لاهيته من لان النذر لا ينافي بالضرر بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض خلاف الوجه وكلام

أي أ نفا (قوله الصريح في أن التأنيث لا ضرر الخ) ولأن ان تخمس دعوى الصراحة بل دعوى المتناقضين أصلها بان المراد بالتأنيث المبطّل بخلاف دعوى الاحتقاق وبيان غايتها وما يافى من الزكشي من بيان أولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) في مامراً نفا (قوله التي قبله) أي صورة الان احتجته والتي بعدها أي صورة الان يحدث في ولد (قوله مماثلته) أي نذرتك بهذا (قوله الآتي المنفعة) راجع الى قوله ويطلب بالتأنيث (قوله مامراً في الوصية) وهو الصحة اه ع (قوله) أي الدن والجار متعلق بضمير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) أي نذرتك في خدمة المدعي (قوله ولا يتوقف الخ) أي مطلق النذر وانتقال الكلية (قوله لا ينافي ذلك) أي صحة النذر في خدمة المدعي (قوله ولا يتوقف على) أي اعناه مغزياً أو معلقاً و جداً على عليه (قوله على ما ذكر الخ) راجع الى الغاية (قوله بخلاف المؤجل الخ) أي من الدن (قوله ثم رأيت الفقيه اسمعيل الحصري في نفا الخ) انظر في الهامش السابق على قول المتن اذا حصل المعلق عليه سم يعني ما حكمه هالك من قول النهاية و يلزم ذلك فهو اذا كان للمدين مطالبه والا فلا وقد مناهنا عن ع ع وغيره بما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) أي وجوب القفورة (قوله فهل يتوقف وجوب القفورة على الطلب) جزم به النهاية كاسر (قوله فيما لم يملكه الخ) أي كاللتم في القسمة بخلاف نحو ان شئ من مرضي فعبدي فلا يطلب بشئ فانه بمجرد ذلك الشئ يعتق كاسر في شرح قبيل مذهبك اذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق فانه زول ملكه عنه بالنذر كاسر في شرح ز لم في الاظهر (قوله تصديق الخ) أي تأنيبه الوصي فالتقاضى وهذا أي على أن تصديق على الان احتجته أقول ومثله ما يأتي قوله وينعقد المعلق الخ (قوله من توقيت النذر الخ) أي لا يتعلق (قوله بما قبل مرض الموت) أي يوم قبل الخ (قوله من ذلك) أي صحة النذر المشتمل على الاستئذان المذكور (قوله صحة النذر بما له لفلان قبل مرض موته الان يحدث في ولد الخ) وينبغي أخذاً بما تقدم أنه لا يلزم معادام حياته توسع حدوث الولد اه سم (قوله ولو نذر لعضو ورثته الخ) ساقى ما يتعلق به قبل التنبية (قوله من غير مشارك) أي من بقية الورثة (قوله أخذاً مما سار الخ) وقد يقال لاحكامه لان مرضه في النذور الغير المؤقت أصلاً وما هنالك وقت فبني أن لا يلزم قبل مجيء الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينزع) بكسر الزاي (قوله في ذلك كله) أي من عدم لزوم التحجيل وعدم صحة الدعوى والاطلاق بالموت قبل الغاية (قوله فقام هنا صحتها) قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان النذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما النذور والتصديق به فإي بوجد التصديق به فقامه وان كان الناس حينئذ أي نفس الجله قد أخرجت كأنه بالنذور وليس حسناً أخرجت كأنه وان أريد ان النذور حينئذ نفس الجميع لكن سبق منه قوله كأنه فقامه ان النذور لا يتعلق بالز كالنذر بالملك غير النذور فلا تصديق الزكاة في النفس المنذور (قوله ثم رأيت الفقيه اسمعيل الحصري في نفا الخ) انظر في الهامش السابق على قوله اذا حصل المعلق عليه (قوله وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بما له لفلان قبل مرض موته الان يحدث في ولد الخ) وينبغي أخذاً بما تقدم أنه لا يلزم معادام حياته وقوع حدوث الولد (قوله فقياسه هنا صحتها) قد يقال انما يكون ذلك قياساً لو كان النذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما النذور

قال الزكشي وهذا أحسن مما يعمل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بما له لفلان قبل مرض موته الان يحدث في ولد فهو له أو لا ان موت قبل فهو ولو نذر لعضو ورثته على قبل مرض موته يوم ملكه كاسر في غير مشارك لزوال ملكه عنه اليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرتك ان تصديق فاعلى لفلان قبل موته أو مرضه لا يلزمه فقيمه أخذاً مما سار عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً لغاية العدل الذي يتوخا له لكن ينتهت قصره فيه من ان يخرج عن ملكه مطلق حتى المنذوره الا لزومه ولا يصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو مات المنذوره قبل الغاية بطل وقد ينزع في ذلك كلامه لو قلنا ان تأنيث طلق قبل موت وقع حالاً بصحتها

هنا مجمع علمنا لحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعق المذكور بزوال كسبه بالمرء والانه اول ازمه كسوم الحر الاتي وكذا ملا
عكس غيره وهو لا يصير على الاضافة للبرص كسوم يوم الجمعة يأتي في ربحه قوله صام آخره هو الجملة كذا لا حسد ثوبه أو اولاده فقط
وقول جمع لا يصح لان الايهان باغبر غرض صحيح مكره ومردود بأنه لا مرعاض (٧٩) هو خست بالعقوب من الباقين قال بعضهم واذا

صرح بالاحباب يصح نذر
الزوجه تصوم الدهر من
غير اذن الزوج لكتبت لا
تصوم الا بذمة مع حرمتها
قولي ان يصح بالمكره
اه صلي ان المكره هو
عدم العدل وهو لا يوجد
له عند النذر وان نوى ان
لا يعطي الباقين وانما وجد
بعد ترك اعطاه الباقين
مثل الاولون ثم لو اعطاهم
مثله فلا كراهة وان كان
قد نوى عدم اعطائهم
حال اعطاه الاول فنجح
الكرامة ليست مقارئة
لنذر وانما وجد بعده فلم
يكن لاثمها في صومه
وهذا اندفع ما اطال به
بعضهم لما لان ويحل
الخلاف حيث لم يسن ائثار
بعضهم اما اذا نذر الفقير أو
الصالح أو البار منهم فيصح
اتفاقا وقول الرضا في ان
شقي الله يرضى فله على
أن أنصديق ولي ازمه
الوفاء ظاهر في محضه على
الاطلاق وجهه على ما اذالم
يمكن له الا لو اذاد أو
سوى بينهم أو فله ولو صف
يقضيه تكليف (تنبيه) في
اختلاف مشايخنا في نذر
مقروض مالا معينا اقترنه
ل يوم مادام دينه في نفسه

الاولى (قوله هنا) أي في الاولى (قوله ولو كسبه بالمرء) كذا في النهاية والمعنى (قوله المكره) لانه
كالصلاة في الجملة اه عش (قوله الاتي) أي ان يضربه اه نهاية عبادة المعنى ان يخلع به ضررا أو
قوت حق أما اذا يتخذه قوت حق ولا ضرر عليه فيعتقد ويستثنى من محض نذر صوم الدهر وضمان أداء
وفضائه العبدان وآيام التشرى والجنس والنفاذ وكفاة تسقط نذره فان تأخرت عن صومها
وفدى عن النذر وبقي فاشترى ضمان ثم ان كان فوائده بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء
ما يقدر من الدهر فلما ادولى المقطر بلا عذر الصوم عندهم بل يصح سواء كان باصر أم لا غير أم لا فان أنظر
فيه فان كان لعذر كسر ومريض فلا بد بتعليمه ان كان سقر رفقوا الا وجبت الغدبة عليه لتقصيره اه
وفي الرض مع شرحه انما اخرج الاختصاص اذا اظهر في سفر التزهره (قوله لا لعرض) خلافا للمعنى وشرحي
الروض والتهج والوفاء فهم بل كلام سم وجزمه فخرج المعنى عنه وزنه وكلفه بالمكره كالصلاة عند
القبور لا لنذر لا بد له أو أولاده فقط اه وهو الاقر بواقعه أعلم (قوله بغرض الخ) حال من الاشارة
واحتراز عما يأتي في نوله ويحل الخلاف في قوله مكره ونذر لان قوله مردوخه موقوف لجمع (قوله بانه)
أي الكرامة (قوله لا مرعاض الخ) وقد يقال انه لازم للاشارة المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا
ينهم ما دعاه من الرد (قوله مع حرمة) قد عجز الخلاف حوته اه سم عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو منع
المرأ تزوجهم من صوم الدهر المنذور بغضه بانه يحق سقط الصوم عنه ولا فدية عليه أو يغفر حق كان نذرت
ذلك قبل ان يزوجه أو كان غائبا عنها ولا تضر بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليه القديس بان لم يصح
وان أذن لها فمخف فصح تعدا بدت اه (قوله وانما وجد) أي عدم العدل (قوله حال اعطاه الاولى) أي
وحال النذر أيضا (قوله فنحن ان الكرامة ليست مقارئة الخ) قد يقال لا يصح عدم مقارنتها فانما في نذر
المكره هاتين السابقتين بطلانه غير مقارئة ضرورتان الكرامة والنذور ولا وجوده حين النذر فلتأمل اه
سم (قوله وتكاثف) خبر وجه الخ (قوله اختلف) أي قوله انتهى في النهاية بنز (قوله مشايخنا) عبارة النهاية
من أدركناه من العلماء اه (قوله مادام دينه) أو شئ من ماله أو قصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض
في نفسه ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا لقطع الدين اه نهاية قال عش ولو دفع المقرض
ملا ماله ولم يذكر له حال الاعطائه من القرض أو النذر ثم بعد ذلك ادعى أنه قرض فمعه من القرض قبل منه
فان كان المدفع عا ستغرق القرض سقط حكم النذر من حيث هو لم يطلبه بمقتضى النذر والى وراء ذلك
بجفاف ماله ذكر حال الدفع انه لنذر فلا يقل دعواه بعد ان قصد غيره وكاد يقره بانه عجز نذر القرض ما حو
به العادة من كتابة الوصولات المشتهة على أن لا يتخذه من نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها
بما فيها اه (قوله) وقال بعضهم يصح الخ وأقضى به الواجبه لله تعالى وذهب بعضهم الى الفرق بين مال النيم
وغيره ولا وجه له أي الفرق اه نهاية (قوله يصح لانه في مقابلة الخ) ويحل الصحة نذر ان ينفع
(قوله مع حرمة) قد عجز الخلاف حوته (قوله فنحن ان الكرامة ليست مقارئة لنذر) قد يقال لا يصح عدم
مقارنتها فانما في نذر المكرهات السابق بطلانه غير مقارئة ضرورتان المكره والنذور ولا وجوده حين
النذر فلتأمل (قوله وقال بعضهم) يصح وأقضى به شيخنا الشهاب الرولى (قوله وقال بعضهم) يصح لانه في
مقابله حدوث نعمت من القرض الخ وذهب بعضهم الى الفرق بين مال النيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على
قوله في نذره مادام مبلغ القرض في نفسه ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا لقطع الدين ع ش مر

فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به الى ما لا يشترط قال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمت من
القرض ان يخرج فيه أو اذ تفاعت نعمتا العبدان لاحتاج لبقاء ما في نفسه لا عسرا وأخلق ولاه بين المقرض ان يرضى بانه اقترنه فاذا ائتمها
بنذره انفق وزنه فهو حيثما كانا احسان لا لوجه الرى بالذاهل لا يكون الاتي بعد كبس ومن ثم لم يشرط عليه ان ينفذ في عقد القرض كغيره
اه وقد يجمع بعمل الازل على ما اذ تصدان نذره في مقابلة الربح الحاصل

لزمه ان القرية بهذا تحتد أو ليس فيه ذلك لئلا يترد عليه كذا في حديثه هذا ما يظهر في ذلك وان أطلق كثير من الرجال بأن أهل النذر كالوصية فيه إذ أقيد بان لا يطالبه أن يجعل عليه وإن يترك من يطالبه وإن يبيع لغيره (٨١) على القول به وان يطالبه ضمانه ولو أسقط

الدين حقه من هذا النذر لم يسقط ولو نذر أن لا يطالبه مدة فمات قبلها فلا ورثة مطالبته كماله أو ورثة وغيره ورد وأقول الأسوى ومن يبيع خلافه (ولو نذر فعله يباح أو تركه) كآكل روم من كل ما سوى فعله وتركه أى في الأصل وإن رجأ أحدهما بنية عبادته كالآكل التقوى على الطاعة (لم يلزمه) نذر أى داود لا نذر إلا فيما ينبغي وجهه لله تعالى وفي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأمر إسرائيل أن يقول ما نذر من نحو قيام وعدم استغلال وإنما قال صلى الله عليه وسلم لمن نذرت أن تفعل على رأسه بالحق حين قدم المدينة أوفى بنذره لما اقترب منه من غاية سرور المسلمين وأغلقوا النافقين بقدمه فكان وسيلة لقربة عامتوا بعد فعله وسيلة لهذه أنه مندوب للزومه على أن جماعاً لو انسده لكل عارض سرور ولا سيما النكاح ومن تم أمره فيه في أحاديثه وعليه فلا إشكال أصلاً (لكن إن خالف لزمه كفارة عين على المخرج) في المذهب كما عليه واقتضاه كلامه وروى أسهلها في موضع لكن المصنف صرح به في المجموع وصحفة الروضة

قوله فصار فاعلم أى خلاف ما دللنا في انتظار رفق أو كان ولم يقصد الأرفاق كقولنا ظهر فإرجع اه (قوله لزمنا) وهو مذكور في حاشيته لكن من من المطالب به ما نذر كثيراً ما تنذر المرء أنما مادامت في عصيته لا تطالبه وجهها لصدانها وهو حديث نذر وإن رغبت حال نذرها في بقائها في عصيته ولها أن تقول في مطالبته وإن نذر عليه أن لا يفعل ففعلها فقط فإن زادت في نذرها ولو كلفها أو لا تجعل عليه لزم ما تمتع بجمع ذلك كما في به ولو الرجوع اه نهاية قال عرش ومع ذلك أى الاستمتاع فلو كانت واجبات عليه فبني عصية الحرفة لأن الحرفة لا تخرج وكذا لو وكلت فإرجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله فيما أقيد به بان لا يطالبه) أى بخلافه إذا علم فقال لا يطالبه ولا ضمانه لا بنفسه ولا بغيره لغیره (قوله على القول به) أى يجوز أن يبيع الدين لغير من هو عليه وهو الراجح (قوله ولو أسقط الدين حقه) كان قال لنذر أن لا يطالبه ليدام مقتطع ما ساقط عليه ليس عدم المطالبه فانه لا يسقط بل تمتع المطالبه مع ذلك وهذا قد يشكك في هذا بما عرفت أنه يشترط عدم الرد وقوله أسقطت ما ساقطه لا بد من الإهم الآن يقال ان ما نهى عنه وبما إذا لم يرد ولا واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد ما مضى وما إذا نذر من أول الأمر اه عرش وقوله المهم الآن يقال ان ما نهى عنه نظر ولعل الأوجه ان يقال ان ما تمتع بخصوص بالنذر العين (قوله ولو نذر ان لا يطالبه مطلقاً) أنظر له لماله نذر بقائه مدة فمات قبلها اه ورشدي والأقرب اه ليس الورث المطالب في هذا (قوله فلا ورثة مطالبته) لأن النذر انما يشمل فعل نفسه فقط أمّا إذا مما عرش وقضيته انه لو نذر ان لا يطالبه مدهه ولا ورثه بعد ما تمتع بمطالبة الورث أمّا فإرجع (قوله كآكل) في القوة فكان وسيلة في المنفى وإلى التني النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الأسنى والمنفى عن ابن عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يحطب أذرى رجلاً كما في التني الشئ فقال عنه فقالوا هذا أو اسرايل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستل ولا يشكك قال مروى فلتشكك ولا تستل ولقد علم صومه اه (قوله باللف) أى الظاهر اه عرش (قوله وسيله لغيره) عبارة المنفى فكان من القرب اه (قوله فيه) أى ضرب بالهدف في النكاح (قوله وعليه) أى ما قاله الجمع (قوله لكن المصنف صرح في المجموع) عرش وفا النهاية والمنفى والنكاح قال عرش وأقره الرشدي (قوله لكن المصنف) وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في قوة ما إذا النذر غير مرة كآكل الخبز فيلزمه كفارة عين ولعله انما عاقب لما كان الرخصة الحث على الفعل أو المنع أو شبهة العين فلو نذر فيه الكفارة ففعلها فانه لم يجبه بصورة القربة بعدت مشابته بآيين اه ورأى عن المنفى ما وافق (قوله وصحفة في الروضة) كالشرحين اه لا كفارة (قوله) فان قيل وافق الاول ما في الروضة وأصلها من انه لو قال ان فعلت كذا افعل على ان أطلق أو ان أكل الخبز أو على ان أدخل الباد وان فعله كفارة في ذلك عند الحاجة فوجب بان الاولين من نذر الجراح وكلام المتن في نذر التبرير وأما الأخيرة فلزوم الكفارة فيهما من حيث البين لأن النذور اه معنى (قوله مطلقاً) أسقطه النفس والنهاية ولعله أشار بالاطلاق إلى رد ما تمتع من المنفى أو تفاوض من الاسنى في نذر المصير قول المتن صوم أيام أو الامام على الرابع اه نهاية (قوله وأطلق) في قوله نذر في النهاية بالاقوله وانصرف إلى التنازل قوله ويجب في المنفى الاقوله فان نذر عرشاً إلى المتن وقوله والمراد إلى المتن وقوله وبقية إلى خروج (قوله لزمه ثلاثة) أى ولو قيدها بكثرة لزمها أقل الجمع اه معنى (قوله كما يأتي) في الفصل الآتى (قوله وان عين عددها) (قوله لزمه كفارة عين على المخرج) قال في شرح الروض وهو الموافق لما عرفت من لزومها في قوله ان فعلت كذا ففعل على ان أطلقك وفي قوله ان فعلت ففعل على ان أكل الخبز وفي قوله انه على ان أدخل الدار اه (قوله ونذر لا نذر في عصية) يمكن حمله على ما تقدم من الزكشي بهامش ولا يصح نومه عصية (قوله وان عين عددها) أى باللفظ فلو قيدها بالنية فهل تعين في نظر مقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعين الآن يقال

(١١ - (شرواني وابن قاسم) - عاشر) كالشرحين انه لا كفارة فيه مطلقاً كالشرع والمكر وشيخنا لا نذر بعصية وكفارة عين منه عيب اتفاقاً (ولو نذر صوم أيام) وأطلق لزمه ثلاثة كما يأتي وان عين عددها عينا عيباً في الحالين (نذر تعهلاً)

مساعدة لمرأه ذمته ثم ان عرضه ما هو أهم كسفر يبق فيه الصوم كان التأخير أو لا ذكره الأذرى أو كان عليه صوم كفارة فسقط النذر
 سن قدسها عليه ان كانت على التراخي والادب ذكره البلقنى (فان قد يفتقر فى أوامير أو وجب بمقتضى منها ما لا يلزم ما الولاة
 فواضع وأما التفرق فى فدان الشارح اعتبره فى صوم التمتع فان نذر عشرة سفر فقه فصلها ولا عسبته منها تيسر (والام) يقيد بتفرق ولا والولاة
 (جزء) كل منهما لكن الموالاة أفضل (٨٢) (أو) نذر صوم (ستمعينة) كسنة كذا أو سنتين الفداوس أو ذل شهر أو يوم كذا (صامها

وأطر العبد) الفطر
 والإصحى (والشرىق)
 وجوبه بخبره صومها والرد
 عدمه بصوم ذلك لا يعطى
 مفطر خلافا للتحال (وصام
 رمضان عنه) لأنه لا يقبل
 غيره (ولا قضاء) لأنها لا
 تقبل صوما فلم تدخل فى
 نذره (وان أظفرت لحض
 أو نفاس وجب التضامق
 للأطهر) وانصره البلقنى
 لقبول زمنها الصوم فى
 ذاته فوجب القضاء ككل
 أظفرت رمضان لاجلها
 (فلما لا يطهر لاجب)
 القضاء (وبه قطع الجمهور
 والله أعلم) لأن أيام أحدهما
 لم تقبل الصوم ولو
 لمريض ذلك المانع لم
 يشملها النذر (وان أظفرت
 يوما) منها بلا عذر وجب
 قضاؤه لتقوى به البحر
 بانتباره (ولاجب استئناف
 سنة) بل له الانتصاف على
 قضاءه أظفرت لان التتابع
 كان الوقت لا للكونه
 مقصودا فى نفسه كفى قضاءه
 رمضان ومن ثم لو أظفرتها
 كلامه ليجب الوفاء بقضاءها
 ويتبعه وجوبه من حيث
 ان ما تعدى به فطره يجب
 قضاؤه فوراً وخرج بقوله

أى باللفظ وأولها بالنية فهل يتعين فيه فطر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعيين إلا ان يقال هذا من
 التوابع كما تقدم نظيره فى قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفى الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله
 ثم ان عرض الخ) ولو عصى النذر أنه لو أخر الصوم عجز عنه مطلقا لما يذاد مرض لا وجب فروع أو أظفرت
 زما لتجبل كانه الأذرى اه معنى (قوله) تقديمها أى الكفارة بالصوم اه عس (قوله) والام) وان كانت
 الكفارة على الفور أى بان كل من سبها عصى اه عس (قوله) وجب أى تقديمها وتجيلا (قوله) حسب
 له منها تيسر) وينبى أن تقع الحصة الأخرى فلا الجاهل فان كان كذلك استقدمته ان تغفل التفرق
 الواجب لا يمنع تفرقه الواجب اه سم عبارة عس وقت الحصة الباقية فلا مطلقا فان ظن إضراره ما عسى النذر
 فان عجز عس - زما ما عسى فقياس ما تأتى فى نذره من الأثر وعدم الصحة الخ عدم العصى هنا أيضا اه
 (قوله) كسنة كذا أى كسنة سبع وتسعين بعد ألف ومائتين (قوله) أوسن (أول شهر) بلاتونى (قول المتن
 والتسرىق) وهو ثلاثة أيام بعد يوم النحر اه معنى (قوله) لأنها لا تقبل الخ) عبارة أخرى لان هذه الأيام لو
 نذر صومها لم يعقد نذره فإذا أطلق لاستعمل فى نذره اه (قول المتن) وان أظفرت أى امرأتى سنة نذرت
 صامها اه معنى (قوله) لا يجب القضاء أى قضاء من أيامها (تيسر) الخ أى فى ذلك كالحض معنى
 وكثر (قول المتن) وبه قطع الجمهور الخ) ولو أظفرت يحون ليجب قضاءها جزأ كالأيام رمضان كثر اه سم
 (قوله) يشملها أى النذر المطلق (قوله) منها أى السنة المعينة (قوله) لو أظفرت كاهما أى السنة المنذرة
 اه معنى (قوله) وجوبه أى الولاد (قوله) من حيث ما تعدى الخ) أى لمن حيث الأجزاء اه سم (قوله)
 لعذر مرض) وبه قطع المعنى والرض وخلافا للنهاية عبارة ثم ان أظفرت لعذر سفر زما القضاء أو مرض فلا كما
 اقتضاء كلام المصنف إلى وضو وهو العمدو وافقما لطلان الكتاب ولا يضر إطلاقه العذر الشامل للسفر
 ونحوه لأن ما خرج بقوله بلا عذر غيره وقبه تفصيل فان كان سفر أو غيره وجب القضاء أو مرضا فلا
 والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظرها عس بمصاحبه قدس شكل عدم وجوب القضاء عصى
 أظفرت بالرض على ما تأتى الفصل الآتى من قول المصنف أو نذر صلاة أو صوما فى وقت فبعضه مرض وجب
 القضاء فليأمل وسوى بين السفر والمرض فوجب وجوب القضاء وهو موافق لما يأتى اه (قوله) خلافا لما
 يقتضيه كلام المتأخر الخ) والجواب أن فى مفهومه تفصيل اه سم وقدر مرثله مع زيادة بيان عن النهاية
 (قوله) وبعبارة الخ) مرجو به أيضا (قوله) وذلك أى وجوب القضاء لا فطر المرض أو السفر (قوله)

هذان التوابع كما تقدم نظيره فى الأحكام بآه قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفى باب الاعتكاف ما يؤيد
 ذلك (قوله) حسبها منها تيسر) وينبى أن تقع الحصة الأخرى فلا الجاهل فان كان كذلك استقدمته
 أن تغفل التفرق بين الواجب لا يمنع تفرقه الواجب (قوله) وان أظفرت لحض أو نفاس) قالى الكثر أو
 انما (قوله) ثلث الأطهر لاجب القضاء وبه قطع الجمهور والله أعلم) ولو أظفرت يحون ليجب قضاءها جزأ
 كالأيام رمضان (قوله) من حيث ما تعدى بسفر الخ) أى لمن حيث الأجزاء (قوله) ثم ان أظفرت لعذر مرض
 الخ) عدم القضاء فى المرض هو العمدو (قوله) ثم ان أظفرت لعذر مرض الخ) جزء به فى الرض ودر
 بعدم القضاء فى المرض وقال فى شرحه الله مقتضى كلام أصله وقد تقدمه البلقنى وغيره وقال أبو ابل المص فيه
 وجوب القضاء كذا كره فى صوم الاثنين اه

بلا عذرا أظفرت بعذر فلا يجب قضاؤه ثم ان أظفرت لعذر مرض أو سفر زما القضاء خلافا لما يقتضيه كلام المتن فبما
 فى
 والروضة وأصلها فى المرض وبعبارة قول من قال ان المترادف له ذكره كرا وجوب القضاء فى المرض وذلك لان زمنها يقبل الصوم فثبت له النذر
 بخلاف نعو الحش فان قلت فاعل قوله بلا عذر حديث لان الأعداد الأول ذكر أن لا قضاء فيها فى سفر والمرض وبها يجب
 القضاء مما عاينت لا تقصر الأعداد فبدأ كره بل منها الجنون والاعمى فلا قضاء فيها كما فهمه كلامه والاضابط المعلوم محاذ كرا ن كل ما قبل

اصوم عن النذر فاطهر بنفسه مالا فلا (فان شرط التتابع) في نذر السنة المعتنق في نية كفاية الماوردى (وجب) بغيره وما لو اعد
 سفر ومرض أشد مما حرم في الشفارة وان كان غرضه سبق النذر فرضه في عدم العذر الاستثناء (في الاصح) لان التتابع صار مقصودا (أو)
 نذر صوم سنة (غير معتنق شرط التتابع) في نذر مولا بالنية (وجب) التتابع وفيها (٨٣) التزمه ولا يقطع صوم رمضان فرضه

(ولا) نظر العذر والتمسك
 لا يستأنف ذلك شرعا ومن ثم
 لم يدخل في المعية كما هو مخرج
 عن فرض صومه من نذرا
 قضاء أو تعاق فاه بالطل
 وينقطع به التتابع
 (ويقتضيه) أي رمضان
 والعيد والتشريق لانه
 التزم صوم سنة ولم يعمها
 (تباعا) أي من التتابع
 بانحر السنة بمحضره
 التتابع وفارقت المعية
 بان الممنوع في العذر لا يدل
 بغيره والمطلق اذا عين قد
 يدل على الأخرى أن البيع
 الممنوع لا يدل لبيع ظهر
 به خلافا لما في السنة هذا
 ان أطلق فان نوى ما قبل
 الصوم من سقته اعلم
 يلزمه القضاء فاعلان نوى
 عدا أيام سنة نذر القضاء
 قطعا ويجعل مطلقا على
 الهلاية (ولا يقطع محض)
 ونفاس لنذر الاحتراز
 عنهما (وفي فضائل القولان)
 الشافعي في المعية وتفضيله
 ترجيح عدم القضاء جزم
 به غيره ونافذ في ذلك
 القسطنطي وأطال لظهور
 الفرق بين المعية وغيرها
 مما هو مستقار في الرخصة
 لبعض ذلك فقال الاستسبه
 قتله زمن الحيف كل

في نذر السنة الى قوله وان عفي النهاية اقوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجب اه عش (قوله أو
 نذر صوم سنة) أي هلاية اه معنى (قوله لم يدخل الخ) أي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله عملا
 بشرطه) أي القول للمتن وان لم بشرطه في المعنى الاقوله وجزم به الى القول بالاشبه (قوله وفارقت المعية الخ)
 عبارة المعنى وقيل لا تقتضي الاكتمال للمعنى تأويل الاول بان المعنى في العقد الخ (تنبه) يحمل الخلاف الخ
 أخلق القضا فان نوى الخ (قوله والمطلق اذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالتي صامها اه سم (قوله
 هذا) أي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعية الخ (قوله عدد أيام سنة) عبارة المعنى عدا يبلغ سنة كان
 قال ثلثا ثلثين يوما اه (قوله ويجعل مطلقا الخ) عبارة المعنى واذا أطلق النذر السنة حمل على
 الهلاية لانها السنة شرعا اه (قوله مطلقا) أي في المعنى وغيرها اه عش (قوله على الهلاية) هي
 عند أهل الحساب ثلثا ثلثين ذرا وبخس ومن لم يكن قوله إلا في قصوم سنة متعذرة أو ثلثا ثلثين يوما
 قد عفي من أجل حائل مصلح الحساب اذا نظر طرف بين قوله سنة وقوله عدد أيام سنة فليأمل ويجوز اه
 سيدعير أقول بان أفانع الرض مع شرحه صام صرح بخلاف الجمل المذكور (قوله للمتن ولا يقطع محض
 الخ) وان أطلق لسفر أو مرض أو غيره عدا استأنف بغيره في صوم الشهر من التتابع من معنى وروض مع
 شرحه (قوله وجزم به غير الخ) بمعتمد اه عش (قوله بغيره) أي في قوله وفارقت المعية الخ (قوله
 في صوم سنة هلاية الخ) عبارة الرض مع شرحه ان نذر سنة مطلقا يلزمه التتابع فليعه ثلثا ثلثين
 يوما عدد أيام السنة يحكم كمال شهرها واتى عشر شهر اياهلا وان نقصت لأم السنة شرعا وكل شهر
 أسبوعه باليوم فنافسه كالكامل وبهم المكسر من الأشهر ثلاثين يوما والودعة أي شهر هو هو وذو الحجة
 متسكرا أن يبدأ بسبب العذر والتشريق فان نقص نحو الشارح يومين أو ذوا الحجة فمفسدة أيام فان منها
 أي السنة متو الباقى أيام رمضان والعيد والتشريق والحيف والنفس فان شرط تتابعه قضى رمضان
 والبسدين وأيام التشريق الأيام الحيف والنفس ويجب القضاء متصلا بانحر السنة التي صامها اه
 بخلاف (قوله هلاية) هل يدخل في ذلك أيام الصوم اتى عشر شهر اهلاية متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلا
 يحمل تردد ثم رأيت كلاما يقتضى الاجزاء عدا ذكره فليراجع اه سيدعير أقول هذا بعيد قد ينافيه
 تعليلهم بكونها سنة شرعية كالم (قوله الازدعة) الخ قوله ووقعه في المعنى والى قوله ونظير ما ذكر في النهاية
 الاقوله وكون هذا الوبس مثلها وقوله لا لانه ولا لآلزم كما مر وقوله صرح الى القى اعتمده وقوله أي
 باحدى الطرق الى غيت السنة (قوله خلافا لى انكره) عبارة الاسنى كفاية الز كشى عن ابن السكيت وغيره
 فانكار ابن روى والنوى الاثنان مردود ودون قال الجوهرى بعد قوله ان اثنين لا يشي ولا يجمع لانه معنى فان
 أصيبت انت جمعهم كانه صفة واحدة قلت أثنين اه (قوله وضم الخ) ترميض الشارح لمحقق (قوله
 مردود) خبر وضم الخ (قوله بان التبعة الخ) رد للزعم الاول وهو ان حذفه للتبعة وقوله بان الاثنان الخ
 (قوله وفارقت المعية) أي من حيث لا يقتضيهاتها (قوله والمطلق اذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا
 قد عينت بالتي صامها (قوله فقال الاشبهه فانه من الحيف رمضان بل أولى) قاله الكنز ويحاج
 بانهم لم يدخل في النذر فكيف تقتضى دم عدم سبق مقتضى الوجوب أيضا القضاء بما مر جدم وهو ثابت في
 رمضان دون هذا القضاء متعذرا لاسم من الفرق ويقتضى فيه زمن سفر ومرض اه فاطلر القضاء بالرض
 هل هو مبنى على القضاء في المعية (قوله في صوم سنة هلاية الخ) عبارة الرض وان نذر سنة مطلقا يلزمه

رمضان بل أولى قال الز كشى وشمه النفس (وان لم بشرطه) أي التتابع (لجب) لعلم التزمه في صوم سنة متعذرة لآل وثلثا ثلثين يوما
 (أو) نذر صوم (يوم الاثنين) أي بالقيض (أو نذر رمضان) الز بعتلان النذر لا يشملها سبق وجوبه لو حذف فون إلى صوته في المجموع ووقع
 له في الرخصة ولغيره ما يثبتها وهو اعتدلة خلافا لى انكروه وضم ان حذفه للتبعة خذفه من الفرد أو لا صامه من دود بان التبعة لآل لم
 تعهد بان اثنين ليس جزم مذكر مالا ولا مطلق بل حذفها وانما

مطلقا فثبتوا لحذفه أكثر استعمالا (وكذا) الاثنين الخالص من رمضان (والعبد والتشريق في الاطهر) ان عداقت يوم الاثنين قسا على
 الثاني رمضان وتكون هذا قد يتفق وقد لا تأثر به بعد ان فعل الله السابغوه سبق وجوبه وليس مثله يوم السبت لقوله اصوم النذر وغيره
 كالمس (فالزمن مصوم شهر من ثباعت الكفارة) أو نذر (صامها مصوم) أي انهم لانه ادخل على نفسه صوم الشهر من (وفي قول لا يقضي ان
 سبقت الكفارة أي موجبها) وسبق (٨٤) نذر الشهر من المتابعين (النذر) لثاني بان نذر مصوم الشهر من أولام نذر صوم الاثنين

لان الاتاني الواقعة فيها
 حصة مستثناة بقرينة
 الحال كما لا يقضي الثاني
 رمضان قلت ذا القول
 أظهر والله أعلم) وانصر
 للآل جمع محققون
 وأطالوا في التمسار له وفرق
 بينه وبين آثار رمضان
 بأنه لا يمنع فيه بخلاف
 الكفارة (وتقضي) المرأة
 (زمن) حيز ونفاس وقع
 في الاتاني والنادر زمن نحو
 مرض وقع فيها (في الاطهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيمن
 يخرج عن نذرها وتضيعة
 كلام الروضة وأصلها
 والجموع أو غيرها لانه لا قضاء
 فيها واعتمده جمع
 متأخرون وأجاب بعضهم
 عن سكوتها هنا على ما
 أصله بأنه لا عمل بضعة مما
 قدمه في نظيره فان قلنا على
 ما في الهامج هل يمكن فرق
 بين ما هنا وثقلت نعم لان
 وقوع الحيض في يوم الاثنين
 يفتنه غير متيقن بالنسبة
 لها لا فذلك حينها زمانا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالسنة بخلاف ذلك
 (أو) نذر (أو ما به) أي
 صومه (لم يصح قبله) فان

ردلثاني وهو ان حذفه للاضافة اه رشيدي (قوله مطلقا) أي في الاضافات في غيرها اه رشيدي (قوله
 الاثنين الخالص) الى قوله وكون هذا في المتني (قوله الاثنين الخالص من رمضان) أي فعلوا ووقع فيه خمسة
 أنانين اه معنى (قوله ان صادفت) أي اليه أو أيام التشريق ويوم خامس من رمضان (قوله وكون هذا)
 ردله لسل مقابل الاطهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة أنانين في رمضان ووقوع العبد والتشريق
 في يوم الاثنين (قوله وليس مثله الخ) أي أيام العبد والتشريق فصم صومه اه عس (قوله أو نذر الخ)
 أي ولم يكن فيه وقتا اه معنى (قوله الواقعة فيها) ينبغي التنبه (قول المتن ذا القول اطهر) بحزم به
 الرض والمهجع (قوله بخلاف الكفارة) أي والنذر (قول المتن في الاطهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها في البقاع كانت
 (قوله والنادر من عموم مرض الخ) معناه (قول المتن في الاطهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها في البقاع كانت
 فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها اطهر لانها لا تقصد صوم اليوم الذي يقع فيه عاداتها في حقها من حيز ونفاس ضعيف
 ومعنى ويحى (قوله لا يلزم تحقق) أي النادر وقوعه أي صوم النذر وفيه أي زمن الحيض والنفاس (قوله
 أنه لا قضاء فيها الخ) وهو المعتمد فيه ومعنى (قوله مما قدمه) أي حيث قال قلت الاطهر لا يجب اهمني
 صلو شرح للمهجع في السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الاتي بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه في السنة المعينة (قوله لا نوقوع الحيض الخ) أي وحل عليه النفاس (قوله فكان هذا)
 أي زمن الحيض كالسنة أي من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذلك أي زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاتاني (قوله فان فعل) الى قوله ولو نذر في المتني (قوله فان فعل الخ) أي علم ذلك بخلاف من فعله لظنه أنه
 يوم نذر فقيس ما ذكر في الصلاة انه يقع فلا ولا ثم يدعى (قوله مع) أي مع الاثم (قوله فدى عنه) أي
 ولا اثم عليه لعدم عساه بالتأخير اه عس (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم (قوله بمعنى جمعة) الى قول المتن ولو قال في المتني الاقوة في محض نذر المكروه الى ان اول الاسبوع
 (قوله أي يوم الجمعة) ففي التزامه تضمنه الزم مقام ضمير النصب (قوله وهذا مع مرجع محض نذر المكروه
 الخ) خلافا للمعنى صابرته (تنبيه) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة متفرقا بنقضه
 قال بعض المتأخرين وهو انما باقى على قول محض نذر المكروه كما مر من المجموع واما على المشهور في المذهب
 من ان نذر المكروه لا يصح كما مر فلا يأتى لان يؤول بأنه كان نذر صوم يومين متواليين وصام أحدهما ونسى
 الآخر فانه حيث لا كراهته يصدق عليه انه نذر صوم يومين أسبوع ونسيه وهذا تأويل جديد يعين

المتابع فلعنه ثلثمائة وستون يوما وأثنى عشر شهرا ويثم المنكسر ثلاثين فتولا وعره أي شهرها
 منكسر ان أبادا فان صامها أي السنن والبقضي أيام رمضان والعبد والتشريق والحيض والنفاس
 ويجب القضاء مطلقا أي السنة وستون يوما والنفاس والمرض أي أوله وعز كلهم بالاولى وصرح به
 الاصل واذا عرفت في صوم اليوم العين فاحتسب قضاؤه المطلق اه (قوله واعتمده جمع متأخرون)
 وهو المعتمد شرح مر بخلاف نحو يوم العيد (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بل آخره وهو الجمعة (قوله
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا بنقض النذر في مكروه ومع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لان عمل ذلك اذا صامه تغلظا نذره بكن مكروه وقد أتى بذلك نحن الشاهد الرمي رحه
 انه شرح مر (قوله وهذا مع مرجع محض نذر المكروه ولا يلائمه ولا لا زمة اذا مكروه افراده بالصوم الخ) لبقا

فعل أم لم يصح تقديم الصلاة على وقتها ولا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر فان فعل مع وكان قضاءه ولو نذر صوم خميس ولم يعين
 كفداء أي خميس كان والله متعني خميس أي يمكنه صومه أو أخذ ما من في الصوم استقر في فخته حتى لو مان فدى عنه (أو) نذر (ويمان أسبوع)
 بمعنى جمعة (ثم صام ما آخره وهو الاحتقان لم يكن) للنذور (هو) أي يوم الجمعة (وقع قضاءه) وان كان قد نذر في التزم وهذا صريح في جمعة
 نذر المكروه لانه لا يلائمه ولا زمة كما مر

إذا كرهه أفراد بالصوم لا تنفس صومونه فإنه قد عُدَّ من الصوم أنه كرهه إذا كرهه في أول الأسبوع السبت وهو من غير صومهم وإن تكلم فيه الحلقاء كإبن المديني والبخاري وجعلوا من كلام كعب بن أبي بكر رواية أسهم من خشيعة ذلك على بعض الروايات فمن نقل البيهقي أنه يخالف لمعالجة أهل السنن والجماعة أن أول ذلها خلق في الأسبوع السبت ودله خبر خلق أمة الأرض يوم الأحد استأصموا ومن ثم كان الأكثر ومن على أن أمة الأحد جرى عليه المصنف في غير يوم غيره وعليه في صوم السبت لكن الذي اعتمدناه كالرافعي (ومن) نذر أتمام كل نافلة دخل فيها لمزمه الوافع بذلك لأنه قد تضمن ثلث (شرع في صوم) نقل (بأن نوى (٨٥) ولو قبل الزوال والنار عن فية الباقين) فنظر

تأمله ثم على الصحيح (لأن

صومه صحيح فصم الزكاة

بأن نذر وزمته الأتمام (وإن

نذر بعض يوم لم ينقضه)

لأنه ليس بشره بقره (وقيل

يلزمه يوم) لأن صوم بعض

اليوم لا يمكن شرعا فزومه

يوم كمل ويجزى ذلك في

ثبوته وكذا (أو) نذر

(يوم) قدوم زهنا لا يحسر

انقضاه لا مكان الوافعه

بأن يحل قبل قبضه ليله

ونيته حسنة وأجبت فان

قدم ليل أو يوم (عبد) أو

تسريع (أو رمضان) أو

حضر أو غاب (فلا شيء

عليه) لأنه قد أتى اليوم ولم

يوجد القدم من زمن تأمل

الصوم فتم بسن في الأولى

صوم صحيح ذلك اليس

خروج من خلاف من أوجه

قال الرافعي أو يوم آخر

شكر الله تعالى (أو) قدم

(نهوا) فأبلا الصوم (وهو

مغفر أو صام قضاء ونذرا

وجب يوم آخر من هذا)

أي نذر أقدمه كقولهم

صوم يوم من غداه يخرج

بقضاء ما بهد صوامه

عن القدم بأن نلن قدومه

ولا يتوقف فيه الأقل الفهم أو معناه اه أقول وبعدة لا يحال لا نكره (قوله) ذلك كرهه أفراد (الخ) ولأن محل ذلك إذا صامه بغيره فلا فائز له من كرهه أو قد أفق بذلك الواو وهو الله تعالى اه نهاية (قوله) وبه فارق نذر صوم الدهر) كذا في النسخ فهو على حذف مضاف أي عدم صحة نذر الخ سبغير (قوله) في أن أول الأسبوع السبت) وهو كذلك اه نهاية (قوله) ونقل البيهقي أنه (الخ) أي أول الأسبوع السبت (قوله) لكن الذي اعتمدناه (الخ) عبارة المغني والمعتمد كقوله شيخنا الأول وقال الزركشي بعد نقله أن الخلاف و ينبغي على هذا أن لا تراعى فيه يثبت حتى يصوم يوم الجمعة السبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز ألب يقال يلزمه جميع الأسبوع أقول المأوردي نذر الصلاة ليلة القدر زمناً يصل تلك الصلاة في جميع ليل العشر لاجل الأجر ولهم ما قاله المصنف لكان يصلها في آخر ليلة من رمضان اه (قوله) اعتمد اه أي المصنف وقوله الأول أي أن أول الأسبوع السبت (قوله) كل نافلة (الخ) من صلاة وطواف واعتكاف وغيرها اه معنى (قوله) بأن نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار إلا ههنا اه معنى (قوله) صحيح (الخ) عبارة المغني عبادة اه (قوله) ويجزى ذلك) أي الخلاف المذكور وإن نذر بعض نسلت فثبت في أن بني على ما أوجهم بعض نسلت وقد مر في أنه لا ينقضه ككامله لأن وإن نذر بعض طواف فثبت بقاؤه على أنه هل يصح التعلق عسوطاً منه ونذر نص في الأم على أنه يثاب عليه كالموسم اه ركة ولم يصفها لآخرى وإن نذر تحسده لم يصح نذر ليل السبت شره بئلا من خلاف حذف التلاوة والاشكر ولو نذر الخ في عامه وهو متعذر لنسحق الوقت كان كان على ما تفرغ ولم يبق اليوم واحد لم ينقض نذره لأنه لا يمكنه الاتيان بما التزم معنى ذر ووضوح شرحه (قوله) بأن يحل قبل) عبارة النهاية والمغني بأن يصح لله أن يقدم غدا اه أي يسأل أو يردونه والظاهر أنه لا يلزمه الحصر ذلك وإن سهل عليه بل إن اتفق باوخ لغيره وجبوا فلا عش (قوله) نعم سن (الخ) سواء أباد باليوم الوقت أم لا شيء ومعنى (قوله) شكر الله تعالى) أي على نعمته أقدم (قول المتن وهو مغفر) قال في شرح الروض أي بغير جنون ونحوه والأفلا قضاء عليه كصوم رمضان ذكره المأوردي وغيره انتهى اه سم عبارة المغني ودخل في قوله مغفر افطاره بئناؤه مغفر أو بعدم النسيان الليل ثم إن افطر جنون طرأ فلا قضاء (الخ) (قول المتن) وجب يوم آخر من هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو قربة بضافه بأن أنه صام يوماً مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد للفرج ومن خلاف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله) بأن نلن قدومه (الخ) عبارة المغني بأن يشبه أنه يقدم غداً غير متفق مثلاً اه (قوله) فينبغي التأمل (الخ) عطش على فنوي يعلق بمغفر على مجل اه عش أقول قوله الشارح كقوله ظاهر الرابع في القوة أي بأحدى الخ يدل على أن قوله فنوي من جملة التفسير في عين قوله فينبغي التأمل عطش على فنوي قوله نلن قدومه (الخ) (قوله) لأنه لا يأن بالواجب (الخ)

أن غفران هذا من نذر الكرهه لأن صوم الجمعة مكره ومطلقاً بل بشرط الإقرار أنه نذر صوم لا يكون نذر مكرهه إلا أن نذر صومه مفترد داخل ما إذا أطلق لصديق صوم محض نذر صوم آخر قبله أو بعد فقد دفع الكراهة قلنا مل سم (قوله) وهو مغفر) قال في شرح الروض أي بغير جنون ونحوه والأفلا قضاء عليه

فه أي بأحدى الطرق السابقة ثم لا يحدوث وروى رمضان للافنوي كقوله ظاهر فينبغي التأمل فيه صوم لا يأن على ليله أصل صحيح (أو) 'قدم وقيل في الزوال (وهو صام نفل كذا) يلزمه صوم يوم آخر من نذره لأنه لا يأن بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تهممه) بقصد كونه من النذر (وكيفه) عن نذره ما على أنه لا يجب إلا من وقت القدم ولا يصح أنه يقدمه بغير وجوبه من أول النهار لنذر غيره فمزمه به يفرق بين هذا وأولو نذر اعتكاف يوم قدومه فإن الموابي الجموع عرفت أنه عن النص وأما في الأصحاب أنه لا يلزمه إلا من حين القدم ولا يلزمه قضاء ما عصى منه أي لا مكان لبعضه

فلم يصغره شدة يوم قدومه (ولو قال ان قدّم في يومه على يوم اليوم التالي ليوم قدومه) من قلوبه وتلته تبعه وتوكله فموتوا كمنه فموتوا وتلوا بالكرس ما يتلوا النبي في آثاره بالتالي هنا التابع من غير فاسل (وان قدّم عمر وقت على يوم أول تجسس بعده) أي يوم قدومه (فقدما) معا أو مرتبا في الاربعاء) بثلاث الباء والمولد (وجب (٨٦) صوم يوم التجسس عن أول النذر من السبقين) وبقي الأسبق لنعدوا الاتين به في وقتهم

والقول لا يقوم مقام الغرض اه معنى (قوله) في مجب غير بقوم قدومه) أي وان قل جدا اه عن قول المتن ولو قال ان قدّم في يومه على (الح) قال الأخرى كلام الأئمة ناظرين به ان النذر المعلق بالقدوم ينشرك على نعمته بالقدوم فلو كان قدومه لغرض فاسد لتأخر كماله أو أجنبته وماها أو أمرده بتعشقه أو نحوهما فالظاهر انه لا ينبغي كذا المصعوق هذا كمال شخصه ومثله ما أخبته الملتزم بالعلق به والذي بشرط كونه قريبا للتمتع بالعلق به والملازم له الصوم وهو قربة فيجب نزوه سواء كان المعلق به قريبا أم لا اه معنى (قوله) تبعه وتوكله) هو تفسير المعلق بالتلوا والافلا نحو ذنبه من قلوبه يعني تبعه مناعه اه وشدي (قوله) ووقع الشارح) وهو ان شبه اه معنى (قوله) قال عنه) أي عن المجموع (قوله) لم يصغره على المذهب فيه اه يمكن الوفا به بان يعمل يوم قدومه بد في صوم اليوم الذي قبله كايوم في نذر صوم يوم قدومه زيد اه وشدي زاد الحلبي الآن يقال أمس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جده لم يتعاشرا له الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدومه بد وجب تذوقه أمس مثل قوله الذي قبل يوم قدومه في بدو حر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة تأتي قال شخصنا ما نقل عنه أي المجموع عن أنه قال لم يصغره على المذهب هو اه ولعل نحوه أي المجموع مختلفتو بالجمله فالمعتمد المحتمل انه قد علم ذلك باخباره بفتح تلا كرام اه أقول اه ذا خلاف منسج من مع الشارح كالتهايه ونشر في الروض والنسج من عدم محتمل النذر (قوله) وقيل ما ذكر) أي في المتن (قوله) لكن في هـ ذه آراء الخ) والراجح انعقاد النذر الثاني وقت عن السابق منه ما لا يجب لا آخر شي اذا لم يكن القضاء فيمختلف الصوم فان وقع معا اثاره عن بينهما تهايه وهذا الذي في النهاية كان في أصل الشارح ثم ضرب عليه وأبدي بما ترى اه سدد أقول وعقبه الأسبق كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما عساه كذا انه في الروض عن فتاوى القاضي عن العبادي والذي فيها عنه ان النذر الثاني موقوف فان شئ المريض قبل القدوم أو بعده أو معا بانهم لم ينقدوا والعبد مسقط العتق عن الاول وان مات انعقد وأعتق العبد عنه كذا ذكره البغوي في فتاويه اه زاد الفتاوى وهذا أوجه ولينؤمن بموت أولاده حتى رقيقا ن عاشره ولادعاشه ولدا كمن أولاده الموقوفين لاسلزم المعلق اه (قوله) عن السابق) أي من الشفاء والقدوم (قوله) كلفه القاضي عنه) قد مر تأعن الأسبق والمعنى ردة ما في فتاوى القاضي عن العبادي موافق لما في فتاوى البغوي (قوله) الاول) وهي الشفاء (قوله) عتق) الاول هنا في نظيره الاتين أعنت من باب الافعال (قوله) وإذا تعارضا) أي الاتفاق والتصحيح (قوله) فان وجد الاول) وهو انشأه (قوله) مطلقا) أي سواء وجد الثاني معه أو قبله أو بعده (قوله) والا) أي بان مات المريض (قوله) محتمل المعلق عتقا الخ) كان قال ان دخلت داري فانتحر (قوله) ووقته) أي وجهه وقت المعلق الخ (قوله) عنه) أي عن تعاقب العتق بالسخول (قوله) نحو البيع) أي كالتوقف (قوله) بالاول) أي بالشفاء (قوله) وهو الخ) أي النذر (قوله) يلزم هذا ذلك) قد عتق بدليل العتق عن أول النذر من وفائده محتمل الثاني أنه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) الخوله اه في النهاية وكذا كان في أصل الشارح

كصوم رمضان ذكره ملاوردى وغيره اه (قوله) رأى العبادي الاعتقاد) كتب على رأى حر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على إشاع بيعه وقبل وجود الصفه بخلاف قوله الآخر الخ فلنستلزم (قوله) يلزم هذا ذلك) قد عتق بدليل العتق عن أول النذر من وفائده محتمل الثاني أنه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني (قوله) لم يؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح حر (قوله) أيضا تم الخ) غير موجود في نسخة المصنف

يصح مع الإثم صوم التجسس من النذر الثاني وبقي يوما آخر عن النذر الاول وفي المجموع ولو قال ان قدّم فعلى أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصغره على المذهب ووقع لشارحه أنه قال عنه صغره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكره ولو قال ان شئ الله مريض فعلى عتق هذا تم قال ان قدّم غايي فعلى عتق الفصل الشفاء أو القدوم لكن في هذه أكره رأي القاضي كأنهم في التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثاني ويعتق من الاول وروى العبادي الاعتقاد ويعتق عن السابق كلفه القاضي عنه ولا يجب الانصرافاً فان وقع معا أفرع بينهما فخر الانواع ان أي نذر خرجت القرعة له أعنته عنه وروى البغوي انه موقوف فان وجد الاول عتق عنه ولو ان كان الثانية والذي يفرضه ترجحه هو الأخير لان النذر قبل المعلق حتى بالمعذور ويثبت فاذا عتق بالقدوم لم يمكن العاقبة لاحتمال عدم العتق عن الاول والعق يتأهل ولا يصح ما لا كان

لهامه من شدة الاول اه وهو أولى بسبقه من حب العمل بعينه بما أمكن وإذا تعارضا لم يفرق بين ما وجد احدا الاول عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثاني فان قلت صح بيع المعلق عتقه بدخل ملا ووقته فزيد محتمل الثاني حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادي قلت يفرق بان السخول المعلق به أو لا التزم فيه فجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانها تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا يطله وجهه تنذر الثاني يلزم هذا ذلك بخلاف القول بالوقف فمتين لان فيه ما جعل من الاول والثاني في الجمله فتأهل قبل ويؤخذ

من فحشة النذر الثاني حصة بغيره قبل وجود الصفة ٨١ وفيه نظيران للنذر الثاني وإن قلنا بحصة لا يعلل العلق المستحق من أصله بخلاف البيع

* (فصل) في نذر النسل والصدق أو الصلاة وغيرها (النذر المثلث الذي بيننا الله تعالى) (٨٧) وفيه يكون الحرام أو زناه أو نهي ما يخص

أخذنا من قول سم ما فعله قومك ثم نزلنا الحق أنصر عليه ثم هو وهو غير موافق للنسخ المعلق عليها المتأخر عن هذا ويحصل سقوطها والرجوع عنه اه (قوله وفي نظر الخ) وباقى القول مع ما حصله أن البيع موقوف وفق تبين فان وجدت الصفة تبين عنه عدم البيع والا كان ذلك المرفوض تبين محتمل

ف (فصل) في نزل النسل والصدق والملازمة وغيرها (قوله في نزل النسل) الى قوله وقرئ في النهاية المعنى الآخرة كالطواف فيما يظهر (قول المتن نزل المني الى بيت الله تعالى أو أتياه) انما جازع بين المني والأتياه التبيين على خلاف أي حصة فاته وافق في المني وما خلف في الأتياه اه معنى أو قوله ونسبة التخصيص الى تحقيل لزوم المني اه سدعمر (قوله أو نفي ما يخص به الخ) عبارة للقبي والروض مع شرحه وان نذر أي بان عرفان ذلك لم ينعد نذره لان عرفان من الخلف فحس كبد آخر ولو نذر أتيان مكان من الحرم كالساعة والمراد أو سدعمر الخلف أو نفي أرض دفعة أو أدائها جمل أو أخر وان نذر أتيان الحرم بجميع أوعده لان القرية بما انتهت في أتيانه يسلكوا النذر محمول على الواجب وهو ما حرم شأنه بل تجتمع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفي الصدوق فيه اه (قوله أو الأهل اليه مثلا) ومثل ذلك ما إذا نذر أن يحس شأنا من يقع الحرم أو أن يضرب به بنو به مثلا يحس به الأثر اه ورشدي (قوله وان في ذلك) عبارة للروض والقبي وان قال بلاح لاخر اه (قوله وفي نظر الخ) فديكتفي في القول أن النسل شديد النشأ والازوم اه سم (قوله ينفذه) أي نزل المني الى بيت الله الحرم بلا جوعه ونه ينعد (قوله لا تفعاله الاول) أي النذر وقوله والثاني أي الشرط (قوله لان الأتيان الخ) يدل على ان التخصيص غير ملائم بل يظهر عن القبي غير بضاد فثبت ان التخصيص بل لا زما اه سم (قوله وهي أشد) أي من اللبالية (قوله لانهم أطلقوا الخ) بحباب عندها ان الحاق البني بالمالي في بعض الاحكام لا يخرجه من كونه بدنيان اه أشد قوله الخ سم (قوله وذلك) الى قوله ويحب البقيني في المعنى والى المتن في النهاية الآخرة من ثم الى اما ذلك (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله الا بذلك) أي النسل (قوله فلزم) أي أتياه نسل (قوله حلالا لنزلي العهود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حلالا لنزلي على جازئ الشرع او الاول بحمله على واجب الشرع معني ونهايه (قوله ومن ثم نزل الخ) لا يظهر وجه التبرع وانما حذف المعنى من ثم (قوله بل ينفذ في) ويلغو نذره لانه محال لا يجب قصد ما بالنسبة في جميع أتيانه بالنذر كسائر المساحد وغاز فزوم لا امتكان فيها بالنذر بان الأتكان في عبادة في نفسه وهو مخصوص بالسجد فإذا كان المعصية فضلا والعبادة فمرفوضا بان فكأنه التزم فضله في العبادة المنزوعة الا أتيان بخلافه أسنى ومعنى (قوله بذلك) أي المحرام (قوله لان المساجد كلها يودقها تعالى) أي خفيت لله يصدق بيتا محراما وبسا والمساجد اه معنى (قوله والفي يقضه الخ) نعم أو أدب أتياه لا استمراريه فيجوز له ألا يلزمه شيء لانه هذه الزاد صرح من موضوعه شرعا فبما لم سم وهل الحكم كذلك أو أربابك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطها أو الرجوع عنه

﴿فصل﴾ * فذلّمشي إلى بيت الله الخ (قوله) وقد يكونه الحرام أو ذلّم أو ذلّم ما يخصه الخ) قال
الروض وأن ذلّم أن يأتي عرقاً لم يزل الخ أو يأتي بيت الله ولم يزل الخ (قوله) وأن ينفذ ذلك
الخ عبادة الرّوض وأن قال بلا وعمر انتهى (قوله) وفرق بينهما بين ذلّم التخصيص هذا والشامل قد
يكفي في الفرق أن السلب شديد التنبؤ والرّوض (قوله) لأن الأياتان قد قيلوا التخصيص غير التفرقة لانهما
عبادة وعن الأجر غير صادقة ذان التخصيص إلا زعموا (قوله) لأنهم الحقوا الخ يجب أن اخاف البدن بالمالي
في بعض الأحكام لا يخبر سمع من كونه بذنا أو أنه أضيق فتناوله سم (قوله) الذي يشبهه الخ يلزمه كتب عليه مر

لأن ذكر البيت الحرام أو جزء من الحرم في النذر صار موضوعاً على التزام ج أو جزم ومن بالحرم مع نذره لهما لم يزمه أحدهما وإن نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حوله (فان نذر الاتيان لم يزمه شيء) لأنه لا يتضمنه الركوب (وان نذر المشي) إلى الحرم أو جزء منه (أو نذر) أن يجمع أو يعتمر ماشياً (٨٨) فلا يظهر وجوب المشي من المكان الآتي بيانه إلى الفساد أو الفوات أو فراغ الخللين

صار موضوعاً على التزام ج (الخ) فلا يقال هذا مجازاً فنقدم الحقيقة لأن هذا باعتبار المعنوي ونظر إليه التزم أن لا يلزم في اتیان البعید ج ولا مرة اه سم (قوله ومن بالحرم الخ) من تمة العلة (قوله لهما) أي الحج والعمرة (قوله هنا) أي فيما إذا نذر اتیان المسجد الحرام (قوله وان نذر ذلك الخ) غاية وبالإشارة إلى اتیان المسجد الحرام (قول المتن فان نذر الاتيان الخ) أي إلى بيت الله الحرام أو إلى هاهنا أو نحو ذلك اه معنى (قوله لانه لا يقتضيه) القول به ويزول في المتن القول فأن دفع مال الشرع هنا وقوله وفي ضمري ومع كون الركوب إلى المتن في النهاية الاما ذكر (قول المتن وان نذر المشي أو ان يجمع الخ) أي وهو قادر على المشي حين التزمه العاجز فلا يلزمه شيء ولو قدر عليه بشقة شديدة لم يلزمه أي كما ذكره الزكشي اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسى مانصه وظاهر انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه شيء (قوله الآتي بيانه) أي أنافي المتن (قوله إلى الفساد أو الفوات) أخرج ما بعدهما وسأتي بقيل المتن اه سم (قوله أو فراغ الخللين) ويحصل ذلك بوجوب جرة العقبة والحق والطواف مع السعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم اه عش (قوله وان بقي عليه من الخ) عبارة للفتي ولا يجب عليه أن يسبح حتى يجرى ويبيت لانه ما يخرج من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله ويرى بعدهما) أي لإيلاء التشريق اه عش (قوله في سواحبه) لفرض نجاسة أو غيرها اه معنى (قوله لان المشي قرب الخ) لعل المراد أنه مقصود من حيث كونه اتياناً للحرم مثلاً اه وشيئ (قوله وهذا هو الشرط الخ) أي وكونه قرب بمقتضى دفع نفسه هو الشرط في صحة النذر اه رشدي (قوله فيلزمه) أي بالمشي إذا نذر الركوب (قوله كتمسه) عبارة عن الرضوخ وهو فعل نذر الركوب فشيئاً من عدم انتهت فأنظر لوسافر في حقيقته هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه مدماً مطلقاً أو بشرط أن لا توجد مئة الركوب أو بقره أو لا يقوم مقامه مطلقاً اه سم أقول مقتضى تعليلهم أفضلية الركوب بان نفسه يحمل بادة مئة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله كذب عن فضالخ) أي فيما إذا نذر الصدق أحدهما (قوله فاجزأ الفاضل الخ) فعل ففاضل (قوله لانه وقع تبعاً) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشدي (قوله اليه) متعلق ببيان اه رشدي (قوله فلم يجز أحدهما الخ) أي في الخروج عن عهدة النذر اه رشدي (قوله وأيضاً القيام قد ورد بادة) لعل وجهه أن القعود جعل النصف الأول متصفاً وهو حاصل بالقيام معز بآدقهي انصاب السابق والنهدين معه اه ع (قوله في الركوب) أي من المشي وقوله والله أي عن الفضة (قوله هل ذلك) أي عدم اجزاء الركوب عن المشي (قوله لنذر ولاة) أي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اه عش

وان بقي عليه وهي بعدهما أو فراغ جميع أو كان العمرة به الركوب في سواحبه خلال الليل وانما يلزمه المشي في ذلك لانه السترم جله ومغال العادة يكلو فذران يصلي فأنما يكون الركوب أفضل لا ينافي ذلك لان المشي سرية مقصود في نفسه وهذا هو الشرط في النذر وأما انتفاء وجود أفضل من المنعزم فمبسرط انصافاً فأن دفع ما للشارع هنا ويجب أن وضع التنافي بين كون المشي بمقصوداً وكونه مغضولاً في خبر ضعيف على ما فيه من جحش كتمان شأني يرجع إليها كإبائه له بكل خطوة مع ما تحسنه من حسنات الحرم الحسنة بمائة ألف مستوعم كون الركوب أفضل لا يجزئ عن المشي فيلزم به دم تنع أكتمه لانهما جنسان متقاربان فلا يجزأ أحدهما صن الآخر كذاهب عن فضتوكسوه بغير دين هذا ونذر الصلاة فأنه يجزئ القيام بان القيام أو القعود من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزأ الفاضل عن الفضول لانه وقع تبعاً والمشى والركوب جنسان

عن ما بهما الحج وسيدان متقاربان السبق قصوداً فلم يجزأ أحدهما عن الآخر وأيضاً فالقيام قد ورد زيادة كما صرحوا (قوله) به فوجد المندود هنا في يادقولا كذلك في الركوب والله سبحانه يمشي على ذلك قوله لم يندرداة اجزاء لهما من انظاراً أفضل وقد يفرق بأن الشارع جعل بعض البدنة تنجز باعن الشاعسي في نحو الله ما الواجبة فاجزاء كلها أو في خلاف الذهب عن الفضتوكسوه فانه لم يسهل في نحو

الزكاة فلم يحز أحدهما عن الاستحواض فسندك أوفاه لم يلزمه فيه مشى بل في قضاء ملاته الواقع من نذره (فان كان قال أجمع) أو اعتمر (ما مشى) أو عكسه (في) يلزمنا مشى (من حيث يحرم) من الملقاة أوفاه وكذا من حيث عن له بعده (٨٩) فبإذا تجاوزه صغير من يدنا كما من له

فان يجوز من يدنا غير محرم
راكبا فينبغي لزوم محرم
للعصاة ولو الركب متزايلا
لما وجب عليه منزهة فله ثم
رأيت كلام الملقى الآتي
وهو صريح في ما ذكرته
(ولو قال أمشي إلى بيت الله)
بقيد السابقي (في) يلزمه
المشي مع التسلك (من دورته)
أهله في الأصح لان قضية
لفظه ان يخرج من بيته
ما شيا (واذا وجبنا المشى)
كلهوا العتيد (فركب لعذر)
يبيع ترك القيام في الصلاة
(أجزاء) نسكه عن نذره
لما صلى الله عليه
وسلم أمر من يحضر عنه
بالركوب (وعليه دم) كدم
المتع (في الظاهر) لما صلى
الله عليه وسلم أمر
أنه عقبه بن عامر أن
تركب ونهى هديا وحاوله
على أمم العتيد كاهو الغالب
وقيد البلية في وجوب الملم
بما إذا ركب بعد الاحرام
مطلقا أوفاه وبعده بجاروة
المقتات سببا ولا فلا فلا
خلل في التسلك وجب بما
وافر ذلك ما لو نذر الصلاة
قائما ففقد لجزءه بل به بعد
جبره على ال (أو) ركوب بلا
عذر أجزأه على المشهور
وان عصى كترك الاحرام
من المقات (وعليه دم) على
المشهور وأيضا كدم التمتع

(قوله فلم يحز أحدهما عن الاستحواض) أي في الخروج من عهد النذر اه رشدي (قوله ولو أفسد) أي قوله فان
جاوزه الملقى اه عش (قوله لم يلزمه فيه مشى) أي فيما يمتلانه نخرج بالفساد والقوان عن أن يحز نعم
نذره (تبيينه) (ولو قاله على رجل الحج ما شيا لم لا ان أراد الزام رجله ما صحت أن الزم نذره وأفسد ذلك لزمه
مطلقا لهما كآيات عن الثقات وان قصدا لهما اه معنى (قوله لانه الواقع) أي بغير خلاف الغاصد لانه لما
لم يقع من نذر لم يكن المشى فيمنه نذره فلا يسلك عيم وجوب المشى فيه وجوب المشى في فاسده اه عش
(قوله وأعتمر) أي قول المتن فان عكس في النهاية الاقوله فان جاوزه إلى المتن وقوله وهو العتيد وقوله كما
ينتهى إلى المتن (قوله فان كان قال أجماسا) أي أطلق فان صرح بالمشى من دورته أهله لم يسلك
منها قبل لاحتوا موضوع مع شرحه ومعنى (قوله أو عكسه) أي كان قال أمشي ليليا ومعترا عش ومعنى
(قوله متزايلا) الحج اه سم (قوله الآتي) أي أيضا (قوله المتن إلى بيت الله) أو إلى الحرم اه
معنى (قوله بقيد السابقي) وهو الحرام لقتل أدنية اه عش (قوله مع التسلك) أي مع لزومه فليس المراد
انه يلزمه التسلك بالتسلك من دورته أهله اه رشدي عبارة عش قوله مع التسلك أي من الملقات اه
(قوله المتن في الأصح) والثاني عني من حيث يحزم كاهم اه معنى (قوله يبيع) أي قول المتن وعليه دم
الملقى (قوله يبيع ترك القيام) وهو صرح بمسئلة شديدة لا تشمل عادة بالمشى اه سديد عبارة عش
وان لم يبع التيمم اه (قوله أمر من يحز الحج) عبارة تلقى في الأصح رأي جلاله يدين بانه يسأل عنه فقالوا
نذر أن يحز ما شيا فقال الله لعني عن بعد يبع هذا نفسه وأمره أن ركب اه (قوله المتن وعليه دم) وبيني
أن يتكرار الهم بتكرار الركوب في أصح المسائل بان يتخلل بين الركوبين مشى اه عش (قوله أمر أن يبعث
عقبه الحج) أي وكأنه نذر المشى اه عش (قوله وقيد الملقى الحج) يعني في قولنا أمشي إلى بيت الله
الحرام أو قال أجماسا فلا ينافي في مقتداه عش وفيه نظر وسأتي عن سم خلافه (قوله مطلقا) أي من
المقتات أوفاه اه عش (قوله ولو أفسد) هذا شامل لمسئلة أمشي إلى بيت الله اه سم (قوله وافر ذلك الحج) الحج
ردليل مقابل الظاهر عبارة تلقى في النهاية والثاني لادم عليه كالنذر الصلاة قائما فاصل فاعدا العجز وفقر
الأول بان الصلاة لا تعبر بالمخالفة للحج واستحواض بقوله إذا أوجبنا المشى على الأذالم فوجبه فانه لا يعبر تركه
بهم اه (قوله وان عصى) أي قوله ولا ينافي في الملقى الاقوله ويخرج إلى المتن (قوله وان عصى) عبارة تلقى
مع خصصاه اه (قوله على المشهور أيضا) إشارة إلى الاعتراض عبارة تلقى وقوله وعليه دم يقتضي انه
لا خلاف فيه وليس مراد ابل انما يلزمه على المشهور فلو قدمه عليه عاد لهما اه (قوله ولو نذر الحلفا الحج)
عبارة تلقى ولو نذر الحج فإلزام الحج ولا يلزم الحلفا له أن ليس التعليل في الاحرام ولا فيه عليه قطعا
اه (قوله ويبحث الاسنوي الحج) عبارة النهاية نعم بحث الاسنوي الحج وكذا اعتمده الاسي (قوله لزومه فيما
يسن الحج) أي إذا ما من ثلوث نجاة ولم يحصل مشقة اه معنى (قوله كعند دخول مكة) أي
وغيره مما يستحب فأن يكون حافيا اه أمشي عبارة تلقى ويندب الحلفا أيضا في الطواف اه (قوله المتن
ومن نذر حجا وعمر الحج) قال في الروض ينسحق نذر الحج لمن لم يحج وباتيه بعد الفرض انتهى اه سم
(قوله ويخرج عن نذره الحج) عبارة الروض مع نزع فرع لو نذر حجا وعمره فمردن فخرن أو تمتع فكمن

أول الصلحة الآية (قوله لما) أي الاحرام (قوله وعليه دم) هل يتكرار الركوب (قوله ولو أفسد) هذا
شامل لمسئلة المشى إلى بيت الله (قوله ومن نذر حجا وعمره) اه (قوله قال في الروض) ينسحق نذر الحج لمن لم
يحج وباتيه بعد الفرض قال في شرحه وحمل اعتدائه ذلك أن بنوى غير الفرض فان نوى الفرض لم
ينسحق كالنذر الصلاة المكتوبة وأوصوه رمضان وان أطلق فكذلك إذا لم ينسحق كمن حمل كذا فاه
(١٢) - (شرقا وبان قاسم) - عاشر) لانه اذا وجب جميع العذر فرفع عهده أو لم يولون نذر الحلفا لم يلزمه لانه ليس
بشرية ويبحث الاسنوي في روم فاسد نفسه كعند دخول مكة (ومن نذر حجا وعمره) فله نفسه (ان كان محججا ويخرج من نذره الحج
بالفراد والتمتع والقران كافي في الروض المجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم

من حيث النذر كما يستمع السمع في الفتوى (فان كان معنوا بالاستتاب) ولو عمل كافي بحجة الاسلام فاق في استتابته وما به ما ذكره
فيهما في الحج من التخييل فلا يستتبع (٩٠) على دون مرحلتين من مكتولين من عليه حجة الاسلام او نحوها (و يستتبع تخيله في

أول سنى المكان) مبادرة
لبرادة النعمان حتى نحو
عصب أو تلف ما لم يزنه
المبادر (فان تمكن) لتوفر
شروط الوجوب السابقة
فيه فيما يظهر ويحتمل أن
المرد بالتمكن قد روى على
الحج عادة وان لم يزنه كشي
قوى فوق مرحلتين ثم
وأيت عبارة الصريح
في هذا الاحتمال وهي قول
ان تنفى الله مريضه فتعلى
أن آج فتفي وجب عليه
الحج ولا يعتبر في وجوبه
وجود الزاد والرحله وهل
يعتبر وجودهما في أدائه
ظاهر المذهب انه يعتبر
وقيل لا يعتبران أيضا لانه
كان فاعدا على استئذ ذلك
في نذره انتهت فلم يحصل
وجودهما شرط في لزومه
لذمه وانما جعلها مشروطا
لباشرة بنفسه أي لانه
يحتاجه أكثر كما يعلم
مريضه ثم رأيت المجموع
ذكر الاتفاق على ان
الشروط معتبرة في الاستقراء
والادامع وهو صريح فيها
ذكره أولادان كلام البحر
مقالة (فان فوات حج عنه
من ماله) لا استقرار عليه
بتمكنه من دفعه بغيره بخلاف
ما لا يمكن يتمكن (وان نذر
الحج) أو العمرة (عليه) أو
علما بعد معناه (وأمكنه
لزمه) في ذلك العلم ان لم
يكن عليه حج لادامه أو غيره فترفع على الأصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فتتبع عليه أما اذا لم يعين العام
فيلزمه في أي عام شاء وأما اذا عينه

نذر الشيء فركب فيه به ويلزم عدم وقته منه بأن ثم لم يكن له عذر وان نذر القرآن أو الفتح وأقرده هو
أفضل من كل منهما فإياه به ويلزم عدم القرآن أو التمتع لانه التمتع بالندف فلا يسقط صريحه المجموع
وكلامهم بشر بالندم عليه للعدل وهو ظاهر اكتفاء بهم التمتع كون الأفضل الماتى به من جنس
المنذور وهذا هو لزومه بالعدل من الشيء الى الكوب ولونذر القرآن تمتع فهو أفضل ولونذر التمتع
فقرن جز مؤلفه مدان اه يصنف (قوله من حيث النذر) أي ما من حيث التمتع أو القرآن فيجب
عش ورشدي (قول المتر فان كان معنوا بالحج) ولونذر المعنوي بالحج بنفسه لم ينقض نذره أو ان يحج من
ماله أو أطلق انعقد نهاية أي يستتبع فهم ما عش عبارة المغنى وفي فتاوى البغوى لونذر المعنوي بالحج
بنفسه لم ينقض بخلاف ما لونذر الصبح الحج عليه فانه ينقض لان المحض أبين من الحج بنفسه والمجموع لم
يبين من الحج عليه فان برا المعنوي لزمه الحج لانه بان انه غير ماوس اه (قوله فلا يستتبع من دون
مرحلتين) فعل فاعول وهذا متفرع على قوله في استتابته وقوله ولا عين من عليه الحج فعل فاعول وهو
متفرع على رأيه (قول المتر يستتبع) أي لئلا نذر اه معنى (قول المتر تخيله) أي الحج المنذور لا يقيد
كونه من المحض اه عش (قوله مبادرة) الى المتر في المغنى (قول المتر فان تمكن) أي من التخييل اه
معنى (قوله لتوفر شروط) الى قول المتر فان سمع في النهاية الاقوله ثم رأيت عبارة البحر الى ثم رأيت المجموع
وقوله وان كلام الصراحة (قوله السابقة) أي في النذر ويحتمل في باب الحج والجار على الاول معاني
بتوفر وعلى الثاني السابقة (قوله فلم يحصل) أي صاحب البحر (قوله يحتاجه) أي لوجوب المباشرة (قوله
وهو صريح فيما ذكره أولا) نظره في سراجيه (قول المتر من ماله) والعمر في ذلك كالحج (تبيينه)
من نذر ان يحج عشر حجرات مثلا وما بعد سنه وقد تمكن من حجة فنها اقتضت من ماله وحدها والمضروب
اذا نذر عشر او كان بعد من مكة فستتبع في العشر للنذور ان تمكن في حجة الاسلام فقد يتمكن من الاستتابة
نها في سنة قضى العشر من ماله فان لم يقبله جهل بسبق الامانة على طبعه وروض مع شرحه (قول المتر
وأمكنه) أي فعله في ان كان على مسافة تمكن منها الحج في ذلك العام اه معنى (قوله في ذلك العلم) الى
قوله انتهى في المغنى الاقوله ولو بان الى فلا ينقض وقوله أي بعد تمكنه من دفعه (قوله ان لم يكن عليه
حج) عبارة المغنى والروض مع شرحه تبيينه ما ذكره المصنف في حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه
يلزمه لنذر حج أو لكون نذر أن يصلي وعليه صلاة الظهر تلازم صلاة أخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة النذر
ويحل انعقاد نذره ذلك أن بنى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقض كالنذر الصلاة المكتوبة أو صوم
رمضان وان أطلق فكذلك اذا لم ينقض تسلسل يحتمل كقوله الماوردي والرواني اه (قوله فيتمتع بتدعيه)
أي تقدم التسلسل المنذور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشدي عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه عليه
كالصوم ولا تأخير عن غيره وجب عليه الغضاض في العام الثاني كقوله الماوردي اه (قوله لم يعين العام)

الماوردي والرواني (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة) عبارة الزاد فرغ وانما يستقر نذر
الحج بالنذور واجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شرحه لوجوب اجتماع شرائط حجة
الاسلام كان أولى وقوله فلا فائدة (قوله ثم رأيت المجموع) ذكر الاتفاق على ان الشروط معتبرة في
الاستقراء والادامع وهو صريح فيما ذكره أولادان كلام البحر مقالة يظهره لانهما فواتين البحر والمجموع
لان حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في لزوم لكنها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في
الاستقراء وسكت عنه ذلك لاني اني اعتبارها في لزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحا في ان كلام البحر
مقالة ثم ان قول المتر في الاستقراء وحاصل كلام المجموع اعتبارها في الاستقراء والاداء وسكت عن اعتبارها
وعنه بالنسبة لزم وهو سكت عنه ذلك لاني اني عدم اعتبارها فان تمكن اشارة الى الاستقراء واعتبلا الممكن

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنته ما يمكن التهايب فيه ولو بان كان قطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الأيام فيما يظهر

أخذنا مما سافر في الحج لسان
فلا ينقض نذر ولو جعن
النذر وعليه جتا لاسلام
وقع ضها (فان) تمكن من
الحج ولكن (منعه) منه
(مرض) أو خطا طريق
أوقت أو سبيلان لاحدهما
أو للسبيل بعد الاحرام في
الكل أي بعد تمكنه
فما يظهر (وجب القضاء)
لاستقراره. ~~تكمينه~~
بجلاف ما ذل يمكن بان
عرض بعض ذلك قبل
تكمينه لان النذور سلك
في ذلك العام ولم يقدر عليه
ونزع البقيتي وأحال في
اجاب القضاء معللا (أو)
منع قبل الاحرام أو بعده
(عدو) أو سلطان أو رب
دين ولم يمكنه الوفاء بحق
مضى امكان الحج تلك السنة
(فلا) يلزمه القضاء (في)
الانحر) كأي سلك الاسلام
اخاصه في أول سني
الامكان وفارق نحو المرض
يجوز الضل به من غير
شرط بخلاف نحو المرض
(أو) نذر (صلاة أو صوما)
في وقت) بمان فيه (فمنه)
مرض أو صدق) كاسير
يختلف ان بها في كل وقت وكان
يكفه على التيسر في
الصلاة جتمع وقتها (وجب)
القضاء لو جوم مع
الحج بخلاف الحج شرطه
الاستطاعة وقبول كاسير
الزكشي يندفع استسكال
الصوم بأنه لا كره على النعم من يتسولا كل لا كره لا ينظر

أي لم يقدر بعلمه اه معنى (قوله فعله فيه) أي في ذلك العام (قوله لسان) منقطع بعلمه اه سد
عمر الأولى بالذهب (قوله تمكن من الحج) أي قوله وأقضى بعضهم في النهاية الا قوله ونزع البقيتي الى
المن وقوله وجتر رتالي المن وقوله وان كان بين بلدنا والحرم فيما يظهر وقوله أي الا ان حضر كما هو ظاهر
(قوله تمكن من الحج) يعني عن هذا قوله الذي بعد الاحرام في الكل أي بعد تمكنه الحج اه سم وسأني
عن عش مثله (قوله بعد الاحرام الحج) منقطع بعماله (قوله أي بعد تمكنه الحج) لاحاطة به بعد قوله
تمكن من الحج اه عش (قوله أي بعد تمكنه) قال الشهاب سم قد يقال ان كان ضمه من الحج فلا
فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كسحبه وان كان الاحرام فلا فائدة فيه أيضا مع
الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليأمل اه وقد يقال ان
التصغير للاحرام وبين الشارح من هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولما منع من
وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عيادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل
فقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه وشدي ويصير للمعنى تنبيه على وجوب القضاء اذا
منع المرض بعد الاحرام فان كان مرضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد مفرقا وكان
الطريق نحو فالتأني فلا حاسلو كذا فلا ضاع لان النذور حتى تلك السنة ولم يقدر عليه فلا يستقر حجة
الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كالمساواة نزع الشارح في ان شرط كون ذلك بعد الاحرام وان كان
مخالفا لفس الام انتهى وجوب القضاء على الاول اذ لم يحصل بالارض غلبة على العقل فان غلب على
عقله ضد وجوب الشافعية ولم يرجع اليه العقل في وقت خروج فيه أدرك الحج لم يلزمه ضحا ما لم يتنذره كما قاله
البقيتي كالتسفير حجة الاسلام والحالة هذه في ضمة كأي صاع عليه في الام بالنسبة لجتا لاسلام اه (قوله)
بجلاف ما ذل يمكن الحج) يؤخذ من ذلك جوابا لندفع السؤال عنها وهي ان خصا نذرا ان يتصدق
على انسان بقدر معين في كل يوم مدام النذور به صا صر في المدة ثم جعن عن الصر فلا يلزمه بالنذور فهل
يسقط النذر عنه مدام عاجز الى ان يوسر أو يستقر في ضمة الى ان يوسر في نذره وهو انه يسقط عنه النذور مدام
مصر العلم تمكن من الدفع فاذا أسر بعد ذلك وجب ادائه من حيث نذره يتيقن تصديقه في السار وعدمه
ما لم يقم عليه بينه بخلاف اه عش (قوله مطلقا) أي سواء كان المنع بعد الاحرام أو قبله (قوله أو منعه)
الحج) أي منعنا صابه أو عذله ولغيره اه معنى (قوله به) أي بمنع نحو العدو (قوله بمان فيه) عبارة
المعنى في وقت معين لم يمنعه من فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الحج) التصور بذلك نزع الاثنى والمعنى عن
الجموع وهذا التصور يرجع قوله الآخر بقوله كاسير يخاف يندفع الحج كالتصريح في ان الخوف المذكور
لا يلزم من الاكراه المانع من الاضطرار فلا يرجع (قوله وكان يكفه) الأولى حذف الهاء (قوله بمان في
الصلاة) أي كعدم الطهارة ونحوه اه معنى عبارة السد قوله بخلاف الصلاة يعني بكل وجه حتى إزالة
تيممها ما تم من اجراء الاركان على قلبه على هذا به دفع تحت الزكشي اه (قوله استسكال الزكشي)
الحج) وفي شرح الروض أي والمعنى قال أي الزكشي وقوله لم ان الواجب بالنذر كواجب بالشرع بشكل
بغير الشرط حاصله اعتبارا في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يستبرأ عن التهايب في الزوم دون
الاستقرار فكيف يقال ان عبارته صريحة في الاحتمال الثاني وأنه لم يجعل وجود ما ذكر شرط في الزوم
فليأمل (قوله لم يتمكن) أي حين النذر (قوله تمكن من الحج) يعني هذا عن قوله بعد الاحرام والمعنى
الذي اختاره (قوله أي بعد تمكنه) قد يقال ان كان ضمه من الحج فلا فائدة فيه أيضا مع هذا التفسير لان
فرض المسئلة التمكن من الحج كسحبه وان كان الاحرام فلا فائدة فيه أيضا مع الفرض المذكور مع ان
التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليأمل (قوله وجب القضاء) انظر في المرض مع
ما تقدم في الروض سنة فافطر وهو المانع من التمسك بعدم وجوب القضاء (قوله كاسير الحج) التصور
بذلك نزع في شرح الروض عن تصور الجموع (قوله يندفع استسكال الزكشي الحج) قال في شرح الروض

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأنهى عليه لم يقضاء وان لم يلزمه قضاءه صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المستثنيات انتهى وقوله لزومه القضاء في كثير الاستدلال خلافاً وتفصيل طويل لم فرأجه اه سم (قوله) وبقولنا كان يكرهه الخ يعلم الجواب الخ في علم الجوابين ذلك نظراً له اذا كرهه على التمسك بما فيها جسد الوقت بعينه فله مع ذلك المنافي ويقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يجب عليه ان لو اكره في صلته اختار على استدباؤه القلة أو نحوه بطلت مسئلته لندرة ذلك فلا يصح حثه مع الاكراه قعله مع المنافي اه عش (قوله) كيف أمكن) عبوة الغني بأمره فله على قلبه اه (قوله) لان ذلك) أي المنع من الصلاة بهيتها (قوله) لم يسكتوا عن هذا) أي عن الله صلى كلف أمكن الخ (قوله) ما ذكرناه) أي من الاكرام المذكور (قوله) فان اتقى) أي الغرض المذكور (قوله) تعين) أي ما قاله الزركشي من أنه صلى كلف أمكن الخ وفي سم ما منعه من التعيين الاستاذ في الكفر باطعاه النذر عن الواجب الشرعي وأحال فيه اه (قوله) انها لاتعين) أي الصلاة (قوله) نعم لا تعين الخ) قد بشر بالاعتقاد النذور ولكن في الرض وغيره ولا يعتد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في أوقات الكراهة وان مع فعل المنذور فيها اه وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده أيضاً لانها متى في تلك الأوقات خلاف الأولى بخلاف الأولى منهي فلا يعتد نذره مر اه سم وقوله قد بشر الخ يدفع مقدمه الشارح كالتأية في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا يعتد نذره بخلافه قولنا الغني ناصها ما اذا نذر الصلاة في أوقات النهي في غير حرم مكة أو الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم يعتد اه (قوله) لانه الخ) أي تعين وقت الكراهة (قوله) وأخبره الخ) قضيته أنه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلاً يلزمه اياه مكة ولا يذكر كراهي نذره وفي شرح الجلال وشرح التمسك ما يخالفه فليراجع اه ورشدي وياتي في الغني ما وافقهما حيث حل المتن على ما اذا ذكر في نذره مكة أو الحرم ووافقهما أيضاً قول فخر العيني ولو نذر اهداء عمنقول الى مكته من منزله الخ لكن يوافق اطلاق الشارح والنهاية قول الشهاب غير على الوجه ما سبقه الى مكة قال الزركشي أو أطلق

قال أي الزركشي وقوله ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عام انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأنهى عليه لم يقضاء وان لم يلزمه قضاءه صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى كبقية المستثنيات وسره ان الصلاة المنذورة تلتزم بالسذوران وقتاً لا تلتزم بالوقت بخلاف المكروه لا تلتزم بالبدخول الوقت انتهى وقوله لزومه القضاء في كثير الاستدلال خلافاً وتفصيل طويل لم فرأجه (قوله) تعين ما ذكره) منع التعيين الاستاذ في الكفر باطعاه النذر عن الواجب الشرعي وأحال فيه قال في شرح الرض قال أي الزركشي وقوله لم الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا صورة وضع الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعة على قول الشارح سند دفع استدكال الزركشي الخ كقول مكتوب هنا أم لا (قوله) والعلم ما هنا من التعيين) كتب عليه مر (قوله) نعم لا تعين) قد بشر بالاعتقاد النذور ولكن في الرض وغيره ولا يعتد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك أي في الأولى والأوقات المكروهة أي في الثانية وان مع فعل المنذور فيها انتهى وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده أيضاً لانها متى في تلك الأوقات خلاف الأولى منهي عنه فلا يعتد نذره مر (قوله) أيضاً لاتعين وقت (مكروه) بقي المكان المكروه (قوله) أيضاً لاتعين وقت مكروه عين الصلاة لا تعتد فيه لانه معصية) قال في شرح الصليب بعد ان ذكر انهم مروحوا بانها لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم أعني عليه لم يقضاء صلوات ذلك اليوم ما تصبو بقوله المذكور بندق قول البلخي فأن في الأعيان والجنون هناك ما مر فيها بالنسبة للمكروه بتقبل باب الاذن من انهما نارة يستغرقان الوقت ونارة يكونان في أوله ونارة يكونان في آخره فثبت وجوب فعل المكروه أو قضاؤها بعد زوال المانع ثم وجب هنا وجوب نارة في الأول ولا خلاف في قضاء الأعيان بعد زوال الجنون وجب قضاء المنذور وان استغرق وقتها حبس أو ناس لانها لا تتكرر بخلاف المكروه وعليه يقال لنا امرأه انما انتهت الصلاة في الحيف ولزمها قضاؤها انتهى والأوجه خلاف ما ذكره

وبقولنا كان يكرهه على آخر يعلم الجوابين قوله انه يصلى كيف أمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كفى الواجب بالشرع اه فهم لم يسكتوا عن هذا الاكسون الغرض ما ذكرناه فان اتقى تعين ما ذكره موقع لهما في الاعتكاف انها لاتعين في الوقت المعين بالنذر والمعتد ما هنا من التعيين نعم لا تعين وقت مكروه عين الصلاة لا تعتد فيه لانه معصية (أو) نذر (هديا) لنم أو غيره مما يصح التصديق به

حتى نحو دهن نجس وصدقة
في نذر أو بعده كذا وقع في
شرح المنهج وفيه نظر لان
التعيين بعد النذر انما يكون
في المطلق وصافي ان المطلق
ينصرف الى ما يجزى اخصبه
فلا يصح تعيين غيره وما
قرره لمعنى هذا النذر
اعتراضه بانها لو قال به شيئاً
كان أولى (لزمه) ان
كان مما يجعل ولو لم يكن بمجمله
أزديته في الصورة
التي (لزمه) الى مكة أى حرمها
اذا طلقها على مسامحة أى
الى ما عينه ان عين والا
فانه نفسه لا يعمل الهدى
قال تعالى هدايا بالركبة
أول تصديق (على من) هو
مقيم أو سوط (فيها)
من الفقر او المالكين
السابقين في قسم الصدقات
ويجب التعيين في المصورين
بان سؤل عنهم على الاحاد
وجوز في غيرهم الاقتصاد
على ثلاثين يجب عند
اخلاق الهدى كونه جزياً
في الاضحية لان الاضحية
التي يربطها به مسئلة
الواجب الشرعي غالباً ولعله
اعطاه وموقعه له اليها
فان لم يكن به مال يسع بعضه
ذلك سواء أقال أهدي
هذا أم جعلته هدياً أم هدياً
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيواناً
يجزى اخصبه وجب دفعه
وتقررته عليهم ويتعين
الحرم ليجب به لا يجزى
اعطاه لهم حيث كان ذلك

اه في المسئلة خلاف (قوله) حتى يعود دهن نجس (الخ) خلافاً للمعنى عبره وقوله والتصدق به ينفي
الاكتفاء بكون ذلك الشيء بما يتصدق به وان تصعب حبه ولا حديثه فيدخل فيه ما نذر اهداه دهن نجس
وجله المتقبل الباع لكن قال الباقي (الخ) ما لا ينشطر طه فيه ان يكون مما يجزى لا أدى انتهى وهذا
أظهر اه (قوله) وفيه نظر (الخ) ما لا ينشطر (الخ) ما لا ينشطر طه فيه ان يكون مما يجزى لا أدى انتهى وهذا
نذرى والتعيين كذلك لا ينافي انصرف المطلق الى ما يجزى فليتامل اه سم علوة الجعري قوله لان التعيين
بعد النذر انما ينظر الى الكلام هذا أى في شرح المنهج في اهداه شيء مخصوص أى من حيث الجنس كان نذر
اهداه بغير أو شاة ولا شك أنه شامل لما لا يجزى أى ضحية أو ما قاله أى النهايه كالضحية وغيره أو أطلق كالوقال
لله على ان أهدي شيئاً أى ولم يعين ما عدي فيه فزعمه ما يجزى في الاضحية سلطان اه أتول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية فيما إذا قال الله على ان أهدي شاة مثلاً من الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم بانه على معنى ما يفهم عدم جوازه (قوله) اذ دفع اعتراضه بان (الخ) في النذاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم أولى بلا شبهة اه سم (قوله) بمجمله أى النذر (قوله) الاضحية أى نافي السوادة
(قوله) ان عين) أى في النذر (قوله) والا بالمال (الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والاقتصاد لا يخلو محل
منه اه سدمر (قوله) فانه نفسه) أى ان التعيين مفوض الى ربه (قوله) لانه محل الهدى (الخ) هذا والذي
بعد مدبران على ظاهر المتن لا ينظر لماله به اه وشدي (قوله) على من هو مقيم) أى إقامة تقطع السفر
وهي أربعة أيام صحاح كالمصر به مقابلته بالمستوطن فن تحرى لا يجزى اعطاء الصحاح الذين لم يتبعوا
بمقتضى عرفه أربعة أيام لمساواة لا ينقطع ترخيصهم بالبعد عنهم الى مكة ديناً لا قلة اه عس وفي
سم ما بشره اليه (قوله) في المصورين) ولو لم يكن تعميمهم كدركهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جلتهم اه
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى (الخ) عبارة التلغى أو نذر هدياً أى أن هدى شيئاً محاسن ثم وأخبرها
كان قاله على ان أهدي شاة أو فو بالركبة أو الحرم لزمه حمله الى مكة أو الحرم ولزمه التصديق به على
من بها أما إذا قال الله على ان أهدي ولم يسم شيئاً أو ان أهدي فانه يلزم مما يجزى في الاضحية جلا على معهود
الشرع اه (قوله) غالباً) ينفي حذفه اه وشدي (قوله) وعليه اطعمه) الى قوله وظاهر كلامهم
في الخسنى (قوله) ذلك) أى لنقل الباقي اه معنى (قوله) سواء أقال أهدي هذا (الخ) جلا التلغى وفي
الاية ان قال أهدي هذا فاقول عليه وان قال جعلته هدياً فلا يباح منعه لاجل مونة التلغى ونسبه في الحرم
للقفال واخصه قال الرازي لكن مقتضى جعله هدياً ان يوصله كله الى الحرم فليزعم مؤتته كالوقال
أهدي انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء أقال (الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه وشدي (قوله)
وجب دفعه) أى في أيام الحرم اه معنى (قوله) أو لا يجزى) كالنذر أو شاة ذات عصب وحظها معنى (قوله) ولو
فوى (الخ) ولو نذر ان هدى شاة مثلاً فو ذات عصب وحظها آخر هذا النذر لانه للترحم يؤخذ بمسارنه
تصدق به ما كان آخر بدله تاماً فهو أفضل (تنبيه) قد علم بمسارنه فتعجب اهداهما ذكر الى أهديه الحرم
ثم لو نذر نحوه لهم خاصة أو قرن به نوع من القرية كان تناسي به الاضحية لزمه كما قال في الحرم اه معنى وقوله
ووزي ذات عصب المنعوم به انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلاً كونهما يجزى بقى الاضحية خلافاً لمسارنه

آخر أيضاً وجب أيضاً عند انعقاد نذر المصيرة لصلوات وصوم في زمن معين لاحتمال كونها انفسه حاضراً وقد
يقال انما يجبها ذكره اذا تقربنا يقاع ذلك مع التصبر اموالاً طلقت فينبغي انعقاد نذرها ثم ان شغبت نذرهما
والا فلا يلزم تركها انتهى بالمعنى (قوله) كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين (الخ) ما لا ينشطر
شرح المنهج أراد التعيين بال شخص كعينة هذه البدنة عن نذرى والتعيين كذلك لا ينافي انصرف المطلق
لما يجزى فليتامل (قوله) وبما قرره في معنى هذا النذر دفع اعتراضه (الخ) في النذاعه بما ذكر
التعميم أولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم) ان أراد اقامته لاطعامه لشره لم يشل من لم ينقطع سفره
(قوله) في المصورين) ولو لم يكن تعميمهم كدركهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جلتهم

فقره وتوفر من نقص بالخير ولو نرى غير التصديق كالمصر فليس الكعبة أو طمها

شارح في الشرح أنه يشل
 فيها وفي الزمان أنه يعمل
 في مصابيحها وتعينه
 على ما أضافه النذر إليها
 واحتج بذلك أنها لا يبيع
 وصرف المصالحها كما هو
 ظاهر ولو عسر التصديق
 بعينه كقولنا بأعور فقه
 عليهم ثم إن استوفى قيمته
 بإدائه والحرم تحريمه في بيعه
 في إشاعتهم والألزامية
 في الأزدي في توافيق كان بين
 بلد والحرم في ظاهره أما
 ما لا يمكن حمله أو يصير
 كقانون في حقيقتهم وفقر
 عليهم عنه وتلقا المعين في
 يده لا يفتنه أي إلا أن قصر
 كجمله ظاهر وظاهر كلامهم
 أن المتسوق ليس جاعلا
 الناذر وأنه ليس لقاضي
 مكة ترصنه وهو ظاهر
 ويظهر ترجع أنه ليس له
 إمساكه بقيمته لأنه منهم
 في محالته فيفسد ولا اتحاد
 القابض والمقبض وأقوى
 بعضهم في أن قضى الله
 حاجتي فعلى الكعبة كذا
 بأنه يتعين لمصالحها ولا
 يصرف فقرها للحرم كإدال
 عليه كلام المذهب وصرح
 به جمع متأثرون وخبر
 مسلم لولا قوم ملحد يثو
 عهد بكفر لا تنفقت كثر
 الكعبة في سبيل الله المراد
 بسبيل الله فتمت اتفاقية
 مصالحها (أو نذر
 التصديق) أو لأخصه وكذا
 انصران ذكر التصديق به

سم وسلطان (قوله تعين صرفه فيما نواه) ينبغي تقديره بما لا يحتاج إليه أخذ ما يأتي آنفا (قوله لها)
 أي إلى الكعبة أي الأشغال والتسريح فيها به يتدفع ما ساقى من اشكال سم (قوله ولا) أي بات انتفى
 الإضافة أو الاحتياج أي كافي ما تنافان لها ما ورتما ترشيب عيشان من الإسلام يقول (قوله ولا يبيع)
 دخل فيما ذال يصف اليها فانظر مع ذلك إلى قوله وصرف الخ اه سم ورجوبه (قوله ولو عسر التصديق
 بعينه الخ) أي حيث وجب التعميم أثنى ومعنى (قوله كقولنا) وثوب واحد اه معنى (قوله إن استوفى
 قيمته الخ) ومن ذلك ما لنذر اه اه مه إلى الحرم فان أمكن اهداؤها بنقلها إلى الحرم من غير مشقة في
 نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والأعياها بمعملها ونقل قيمتها اه عش وقضيتها بنجر دمشقة النقل بلا
 نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمعملها فراجع (قوله أي إلا أن قصر الخ) عبارة المعنى وإن تعيب الهدى
 المنذور أو المعلن عن نذره تحت السكن عند الفرج لم يجوز كالأصيلة لأنه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز ويرى
 عليه ابن المقرئ لأن الهدى ما أدى إلى الحرم وبالأصول إليه حصل الأخذ اه (قوله هو الناذر) أي
 ولو غير عدل لأنه في يده ومضمون عليه فولانته اه ع ش (قوله لمصالحها) أي من بناء أو ترميم (قوله ولا
 بصرف فقرها الخ) أي ما لم يضر به العادة أخذ ما ساقى من عش على قول الشارح وصرفه
 أنصالح الخربة بالنزيرة ونماذ كره الشارح في النذر لقول الشيخ الغلاني (قوله وخبر مسلم الخ) مستند أقوله
 المراد أن نذر الخربة والحالة استثنائية بيان (قوله المراد بسبيل الله) هذا خلاف للتبادر حد من سبيل الله
 وأضاف قوله لا يكرهون اتفاق كثرها في مصالحها اه سم (قوله أو نذر التصديق الخ) أي الغرض في النهاية
 الأقوله وضع إلى المراد وقوله وينتقل إلى المستوفى ونال على يقوم وقوله قد يجب إلى السكن وقوله
 واعتماد شارح إلى المتن (قوله وكذا الخ) عبارة الغنى والوضع مع شرحه وأن نذر الفرج والنذر قد أو
 نواها بل غير الحرم تعينه وان نذر الفرج في الحرم والفرقة في غير تعين المكان ونذر الفرج في غير
 الحرم أو سكن ولو مضمون بأن نذر الفرقة في الحرم تعينه مكان القرية فقط لا في الشرح خارج
 الحرم ولا في الفرج سكن معين ولو في الحرم وأن نذر الفرج بالحرم فقط لزومه التحريم ولو لم يشر فيه جمل على
 واجب الشرع وأن نذر الفرج باقتل بل تعينه مكانه لا في أفضل البلاد اه بحذف (قوله به) أي بما
 يخره اه ع ش (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الروض أي والغنى ولو نذر في شاة
 ولم يعين بلدا أو عين غير الحرم ولم ينو الصدقة لغيرها لم يعتد ولو نذر الفرج في الحرم انعقد انتهى اه سم
 زاد المعنى ولزومه التفرقة اه عبارة الرشدي أي أما بالنسبة إلى الغنى بلزومه وان لم يذكر ذلك فلا نواه اه
 (قوله وتعين الخ) عبارة الغنى وصرفه قلنا كمن من المسلمين ولا يجوز نقله كأي زيادة لروضة كقولنا اه
 (قوله لمصالحها) أي المعينين أو المستوطنين ولا يجوز زلة ولأن لزومه تعينهم الأكل منه قياسا على الكفارة
 اه ع ش (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الأراشد بشرطهم الإسلام إلا يجوز وصرفه النذر لدى كما صرح
 به جمع متقدمون اه وقضيتها أنه لو كان جميع أهل البلد كقولنا فالنذر اه سم عبارة النهاية تم
 لو تخلف أهل البلد كفارا لم يلزم لأن النذر لا يصر لاهل الغنمة اه قال الرشدي قوله لم يلزم أي لم يلزم
 صرفه إليهم كذا في هامشه أي لأنه يجوز إبدال الكافر بغيره كمن لم يكن له النذر أو لم يخصص به

(قوله ولا يبيع) دخل فيما ذال يصف اليها فانظر مع ذلك وصرف الخ (قوله ولو عسر التصديق بعينه كقولنا
 الخ) عبارة شرح الروض وحمل على الرضى في بيعه ما لو كان لا يمكن تعينه بغير الحرم إذا قدر على إمساكه كقولنا
 قال المناوردي ومراحم حيث وجب التعميم اه (قوله ونظير ترجيح أنه ليس له إمساكه بعينه الخ) لم يرد في
 شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك (قوله المراد بسبيل الله) فتمت اتفاقية في مصالحه هذا
 خلاف للتبادر حد من سبيل الله وأضاف قوله لا يكرهون اتفاق كثرها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير
 الحرم) خرج الحرم قال في الروض ولو نذر في شاة ولو نذر في غير الحرم ولو ينو الصدقة لغيرها
 لم يعتد ولو نذر الفرج في الحرم انعقد اه (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الأراشد بشرطهم الإسلام إذا

وفيه مام في قسم الصدقات أنه يعمر به المحصور بزوجه تخصص ثلاثه في غير المحصور بن (أو) نذر (صوما) أو نحوه (في بلد) ولو مكنه (لم يتعين) فيلزم الصوم ويغفره في أي محل شاء لانه لا قرينة في محل بخصوصه (٩٥) فنظر في اذنه فيها واذ لم يجيب صوم

الهم فيها بل يجوز في بعضه (وكذا صلاة) ومثلها الاشتغال بكسر نذر هابيل أو مسجد لا يتعين ذلك نعم لو عين المسجد للقرض لزمه وله فيه في مسجد غيره وإن لم يكن أكثر جماعة فيها يظهر خلافا لمن قبله لانه أنما أو جنة المسجد لانه قربة مقصودة في القرض من حيث كونه مسجدا فيجزى كل مسجد ذلك ونظر ان ما بين فيمن التواكل للقرض (الا المسجد الحرام) فتعين الصلاة بالنذر لعظيم فضله وتعلق التسلية وصح ان الصلاة فيه جماعة ألف صلاة بل استبطلت من الاخبار كما يتفق ما بينه مناسك الصنفان فيه بمائة ألف ألف الصلاة في غير سائر المدن والاقصى وبه تطعم الفرق بينهما وبين الصوم والسراده الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه وقيل جمع الحرم (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد المدن والاقصى) اشارت عليه في بعض الخصوصيات الصراحي لا تشدد الزمان الا في ثلاثة مساجد وبنت معناه في كل من الجوهر النظام في زاوية القبر الكريم (قلت الاظهر تعينهما كالسجدة الحرام

لا يحن اه (قوله وفيما مام في قسم الصدقات) أي وفي شرح والتصدق به على من مام قوله ويجب التعيم في المحصور بن الخ اه عش (قوله ونحوه) أي كالقرعوا والتسيع والتليل (قوله ولو مكنه) أي قول المتن وكذا صلاة في الغنى (قوله ولا تظر الخ) عبارة الغنى وقيل ان عن الحرم تعين لان بعض المتأخرين يرجع جميع القرب تتضاف فيه فاحسنه في جماعة أو المحسنه والتضيق غيرة اه (قوله لا يذوقه الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد نوبه في مكنه على نوبه في غيره وهو بل يضاف الثواب فيه مقدور مضاعفة الصلاة أولا بل لا يجرى بزيادة اصل الحد مضاعفة الصلاة فيه نظر وقضية كلام الشارع في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه عش أقول ما مر من الغنى آفاعة بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول من ان مضاعفة الصوم وغيره من القربى مكنة مقدور مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاف جميع القرب في مكنه وما سبذكر الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله وانما يجب صوم الدم الخ) يعني دم التمتع واصله لا يجب صوم الدم فيقال كان أكثر نوبا بل بعضه لا يجزى فيها فضلا عن وجوه وهو صوم دم التمتع اه رشيدى (قوله نذر هابيل الخ) مقتضاه (قوله) انهم لو عين المسجد الخ) ينبغي أن يقال ان أطلق نذر القرض في المسجد لمفعله فسيؤول الى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وانما قد الجماعة لزمه فعله فيه جماعة لو عين مسجدا بعينه فله العدول اليه جماعة أو أكثر مر اه سم (قوله وان لم يكن أكثر جماعة الخ) في الخادم والمقول لانه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة أعظم وأكبر جاز والافلا كما قاله الفوراني وعدد جماعة اه انتهى سم (قوله فيعين) الى قوله وبعت الزكوى في الغنى الا قوله بل استبطلت الى المراد قوله وبنت الى المتن فتعين الصلاة أي ومثلها الاشتكاف (قوله وبه يضم الخ) أي بقوله وصح الخ (قوله وقيل جميع الحرم) الاصح عند النوروى ان تضعيف الصلاة يتم جميع الحرم ولا يقتض بالمسجد ولا مكنه كذا قاله ابن رادى الاشتكاف عن فتاوى من الكوكب لارداد أثره ولم يتعنه اه سدع عبارة الغنى تنبيه المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماورى بان حرم مكة كمسجد هافى المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وحزم به الحالى الصغير ونقل الامام عن شعبه انه لو نذر الصلاة في الكعبة فصلى في أي طرف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في الكعبة زاد فضله اه (قوله وبنت معناه الخ) عبارة التامها به أي لا يطلب شدة الا ذلك اه أي فيكون الشكر وهافى في الجنان المراد انتهى في الحديث انكر اه عش (قوله ثم تلك المضاعفة تنهاه في الفضل الخ) عبارة الغنى والوضع شرحه تنبيه لا يجزى صلاة واحدة في هذه المساجد عن أكثر منها فانظر الفصل الصلاة في مسجد لم تجز صلاة واحدة في مسجد المدن كالمونان يصلى في مسجد المدن يتصل لا تجزئه الصلاة في غيره وان عدلت بها كل نذر قرأه ثلث القرآن فقرأ أقل هو الله أحد لا تجزئ ثمان عدلت ثلث القرآن اه

لا يجوز صرفه للتزويج كما خرج به جمع متقدمون اه وتضمنته لو كان جميع أهل البلد كذا قاله النذر (قوله) ثم لو عين المسجد للقرض لزم ما الخ) ينبغي أن يقال ان أطلق نذر القرض في المسجد لمفعله فسيؤول الى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قدما بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة لو عين مسجدا بعينه فله العدول الى ولو عين جماعة أو أكثر مر (قوله القرض) يظهر ولو غير جماعة وقد يؤيد قوله ويظهر الخ لكان قوله وان لم يكن أكثر جماعة يشعر بخلاف ذلك (قوله وان لم يكن أكثر جماعة) في الخادم والمقول لانه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة أعظم وأكبر جاز والافلا كما قاله الفوراني وعدد جماعة تنه الخ ويظهر كلامه يعني الشافعى يدل على انه يلزم صلاة القرض في المسجد الذي عينه بالنذر وان كانت في جماعة قوله أن يستقل ذلك بان يصلى مع جماعة أكثر منها اه وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صور المسئلة انه نذر القرض

وانه أعلم) وانما خرجنا المقتضى بقاء ذلك كما عناه نظر ظاهره يقوم مسجد مكة مقامه لو مسجد المدن بمقام الاقصى والعكس فيها من تلك المضاعفة تنهاه في الفضل فقط الى الخشب ان عن مذوقه أو قضاء ما جاء

(قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة النهاية والغنى ولا يلحق بالمسجد الثلاثة مسجد قبا معتمدا لئلا يمتنع فيه فهو المتفق وان وصفه بقلوب لا وكثيرا وحسناء دهر او قد يجب اليوم الواحد استقلا في جزء الصد والبلوغ والافاق قبل غير آخر يوم من رمضان (أو نذر) (أياماف ثلاثة) منها يجب صومها لانهم اقل الجمع ومروجوب التثبت في كل صوم واجب يظهر في الأيام ذلك أيضا اعتماد شارح قول الاستوى في التهديد بلزم صوم الدهر بعبود بلزمه ماله لو نذر الصدق بالرواه وماله كله دهرهم أن تصدق بجميعها وكلامهم في الآثار وردة أو ان يشيع الجنائز أو يعود المسرى أو لمسته عادة كل مريض وتشييع كل جنازة وهو يعد وقاس كلامهم المذكور أنه لا يلزمه إلا ثلاثة (أو نذر) (صدقة) فيجب ثم الصدق وان قال عال عظيم (عيا) أي باي شيء (كان) وان قل مما ينزل الاذا يكفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركاء في الخلطة فتدعي حصته كذلك (فروغ) * لو نذر الصدق بجميع ماله لزمه الإبراء وره وان كان عليم من مستغرقين غير حجر كابتني كجلي قوة العين بيان ان التبرع لا يبطله الدين وماله لو نذر الصدق بمال بعينه لزمه ان ملكه بغيره نذر فقال على أن تصدق بعشرين دينارا

وعينها على فلان أو أن شئ من رضى فعلى ذلك فشى ملكها وان لم يشهها ولا قبلها للفتيل وان رد كجره التصرف فيها لم ينقد حولها كاتما من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها المنذوره فتصرد نيته عليهو بشتها أحكام الدون من رد كغيرها كالاستبداد بها وكذا الامراء منها وقول ابن العماد لا يصح الاوامر منها كالأمر بتقصير مسقوا كذا قوله ما ليس لهم الامراء مردود وقال ابن الرفعة ناقص جواز الاعتصام بالأمر في الزكاة فامنع منها التصديق وظاهر كلام الامام جوازها فيما في النذر أى وكذا الدعوى والمطالبة بها اختلافاً في ركش وخلافه لو تسكى النذر وورث عنه كل شئ حتى الزكاة إذا انحصر وقال الأنسوى وإنما لم يصرح بتسحق هنا على القبول بخلافه لأن كذا لا تان النذر هو الذى كلف نفسه الزكاة كذا وجه الشرائع ابتداء فلا امتناع عنها يؤدى إلى تعطيل أخذ الزكاة لا الإسلام اهـ وفرد أيضاً بان مسقوا في الزكاة ما كونهما بخلاف مسقوا النذر وفيه نظر بل لا يصح إطلاقاً لقوله من أهم ملكوه أيضاً بقصده المذكور وأقرب بعضهم فيه نذر آخر بالسكنى على كسبه معلومة غيات المنذوره لم تسحق وروته من باب عدم شمول لفظ النذر لهم أو النذر لم يطل حين المنذوره وواقعه جمع على الشق الأول لفظاً والواحد أو اثنين لقلان كل سنة كذلك ما دامت تحت يده ثم مات المنذوره لم تسحق وروته ذلك وقال بعضهم لا تان النذر حتى قد ثبت لعمورث فثبتت للوارث وإذا ورث الوارث الموصى به المستقبل القبول فوارث المنذوره أولى لأن النذر الزم من الوصية ولو مات المنذور في سنة لا أجابته لم يسحق المنذوره فضلاً عن ورثته لأن النذر قيد عدا مات العام (٩٧) تحت يده ومجوزة زال كونه تحت يده فبطل

النذر ككلو كان حيواته لمالكها أو حتى بعضهم في مدني ما منوه تركه فبطل بعض أولاده فنذر المستحق أنه لا يطالب بمدة معلومة بأنه لا يصح النذر لأنه يؤدى إلى تأخير ورافعة الميت وهو غير جاز في دفعه فبطل لا سيما ان قلنا بان الميت يرى بمجرد اضمحان على ما قلناه من هذا حديث أبي قتادة الماروم الكلام عليه آخر الجنائز ولو كان في دار نصف فنذر لفلان بنصفها نذر على الحصر كالمصية يتجملع القرية فصنع النذر بجميع نصفه وقال الأثرى التبريل على نصيبه في الوصية ونحوها من قبل بظاهر من حيث

بشئ الخ (قوله وعينها) أى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان تصدق (قوله ذلك) أى التصديق وهذا العشر من دينار على فلان (قوله كسر) أى فى أوائل الباب فى شرحه وان لم يعف عنه بشئ الخ (قوله ولم يردها الخ) فعمل ان النذر على فلان ان كان معين لم يردها ولو الاربعة سم (قوله وانما منع منها التصديق) أى لا تصديق فى النذر لعين وكذا العمود (قوله وظاهر كلام الامام الخ) الظاهر انه من مقول قال (قوله ما تقرر) أى نفا (قوله فغان المنذوره) أى قبل تمام المدة (قوله لم يسحقه وروته الخ) أى ما عدا ما كان ينفق ان يقول بأنه لم يسحق الخ (قوله أو النذر) أى أو مات النذر (قوله الميت) صفة ما وصى به (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله تزل على الحصر) أى فى نصيبه على الاشاعة أى على النصف الشائع بينه وبين شركه حتى يصح النذر فى نصف نصيبه فقط (قوله غريبه) بالغيب الجملة من الغريبة (قوله يتجملع الجمال) أى من القضاة بين الأغنياء أى من الأرواح والزوجات (قوله وعنه الأثرى) أى الحق فى العمرى الخ أى من لا يعرف معناها وقوله ذلك أى قول ابن عبد السلام (قوله وحوى عليه) أى بحيث الأثرى الزكوى وغيره أى لعدم احتضارهم لما فى قواعد ابن عبد السلام (قوله نوى به) أى كونه (قوله اختلف فيه) أى فى جواب هذا الاستفهام (قوله عامر أوائل الباب) أى من اعتبر بالانترام فى ما به تان النذر وقيل الفصل أى فى تعليق العتق بالشفاعه بالقدوم (قوله هذين) أى النذر والكفارة (قوله ثم جملها) أى النذر والكفارة فيما زاده المصنف (قوله دمر) لعل عندهم أو حرقوا حتى إلى الهلاك أو إلى بيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم يردها المنذوره) فعل ان النذر على فلان ان كان معين لم يردها ولو الاربعة (قوله وفرد أيضاً الخ) الفارق شرح الروض (قوله أو نذر صلاة فركعتان الخ) قال فى الروض ولو نذر أن يشهد ركعتين فصلى أو يعافى الإجزاء تودد اهـ قال فى شرحه

(١٣) - (شرواف وابن قاسم) - (عاشر) المعنى لا اللفظ اهـ ولو سلمنا على ذلك أنه لا يقنع بغيره من داره بدنيه فلقنه صدقة النذر جهالة ثم أدى ما عليه فقال انما هو نذرنا وأما جعله على القته قبل بيتهان حتى علم ذلك لعدم مخالفة طاعته لفقهاه أخذنا من قول ابن عبد السلام فى قواعد منطق العرب كلامه عريته لا يعرف معناها شراً كانت بقول القته إلى الله كان لقوله لا لا شعوره ببدلوله أخذنا حتى يقصده وكثيراً ما قال الجليل بين أغنياء ما يعرفون بدلول لفظنا الخلق ويحكمون بحسنة الجليل لم يهملوا القاعدة اهـ ويعلم بالأثرى فى العمرى والرقى لعدم احتضارهم ذلك ونرى عليه الزكوى وغيره وفى نحو ان شئ من رضى فعلى عتق هذا لعل يصح فيه قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والأوجه كإعمال عامر أوائل الباب وقيل الفصل عدم العلم بالقتل من النذر لأن مقتضى ما علم ان عدم الشفاء كان مات فالتقى بيقينه بحسنة البسيع أخذنا ما سار قبل الفصل لأن العدة على نفس الامر وحسنته فى عدم الصحة الذى ذكره عدمها لأن نقله ما سار قبل الفصل وهذا يجمع بين كلام المتأخرين من المتأخرين فى نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشر من دينار مطلق فذمتهم من عين المتصدق عليه من الامام مطالبته فقد قال الأثرى لو علم الامام من رجل أنه لا يؤدى الزكاة الباطنة بنفسه فهل أن يقوله أمان تفرق بنفسه وأمان تدفع إلى حتى أفرق وجهان يجران فى المطالبة بالنذر والكفارة انما المصنف الأصح وجوب هذا القول لأنه لا يمكنه ونظر فيما نرى الرقة بأنه لا يجب الوفاء بهذين فورا ثم جملها على كفارة تعصى بسبب لو نذر من فيه بالقول ورمى هذا من يد غير الجاهل (أثرى) (نذر صلاة فركعتان)

نحوه جلاله على ذلك ويجب فعلها بسلمة (٩٨) واحدة أو صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركة) جلاله على بائز ولا

يكفيه سجدة ثلاثه أو شكر
فصل الأول في بيان التسليم
فهما مع القدرة لانها
ألقا بواجب الشرع
(والثاني لا) الحقا بجائز
(أو) نذر (عقلا) عبارة
أصله اعتنا كالتيه قبل
وجيب نصيرها مع قوله في
نحوه انكاره جهل لكنه
أحسن اه وجب بيان
في تغييرها الرد على المنكر
فكان أحسن لو تركت
الاحسن (فصل الأول) يجب
(رقبة قدره) وهو ربة
مؤمنة سليمة من عيب يعزل
بالعمل (وعلی الشافعية)
وان لم تغير كعبه وكافرة جلا
على جائز قلت الثاني هنا
أظهر واثمة أعلم لان الأصل
برامة التمسك كفي بما يقع
عليه الاسم وتشريف الشرع
الى العتق مع كونه غرامة
سوم فيه وخرج من قاعدة
السواك بالنذر مساك
واجب الشرع (أو) نذر
عقلا ككفره مبيحة أجزاء
كله لان أفضل مع اعتاد
الجنس (فان عين ناقص)
بخو كسر أو عيب كل
مقوله هذا أو هذا الكافر
(تعيين) ولم يجز إبدالها ولو
غير منها التعلق بالنذر عليها
وان لم يزل ملكه عنها
(أو) نذر (صلاة قائم تجز
قاصدا) لأنه دون ما التزم
(تخالف عكسه) بان نذر
قاصدا فله التسليم لأنه أفضل

مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان نذر على المعتمد (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو نذر على نحو
وحكومتها أو التعليل في نذره أو نحو تثليث وضوء (أو) نذر (سوم عينة) يقرؤها

طول

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له وجهه العجب من الإذرى مع جلالة كفضله صدرت منه
هذه المنازعة ومن الشارح مع من يدع شأحه للمعتق المصنف كيف أقرها اه (قوله أقر بنه) فيه
تأمل (قوله وكشيت) إلى الكتاب في المعنى الإفره الثانية في ومنها التصديق وأما أنه عليه (قوله وتعمل
مؤتة أول وقتها) وقيل الترويح وتحت المسجود كفى الاحرام والعاو فوسر الكعبة ولو بالحر
وتطيلها وصرفه في شراعتهم فان في المباشرة ذلك بنفسه لزمه الإفره بعثه إلى القيم ليعرف في ذلك
اه معنى (قوله رغب فيها) أي المذكورات اه حش (قوله ومنها الترويح الخ) أي من القرية التي لا تحب
ابتداء أو من العبادات التي تاتى (قوله ومنها التصديق على ميتة أو غيره الخ) عبادة التي وضع شرحه ومن نذر
زيتا أو سجلا من الحج مسجد أو غيره أو وقف ما بشر بانه من غلته صرح كل من النذر والوقت ان كان يدخل
المسجد أو غيره من يتبعه من نحو مصل أو نائم أو يصر له اضاعتقال وقد ذكر الإذرى ما يشهد ذلك فقال
في إيقاد الشموع ليل على الدوام والمصابيح الكثيرة نظرا لما ضمن الاسراف وما لنذر ولما لحاشه التي نبت
على قبر ولما يتبعه من قصد النذر بذلك الترويح على من يسكن البقعة أو يتقدم إليها فهو رغب في بقعة وسكنه
ما ذكر أي العبادات قصد به الإقادة على القبر ولوم قصد الترويح فلا وان قصد به وهو الغالب من العبادات
تطعيم البقعة أو القبر أو الترويح على من دفن فيها أو نبتت البقعة نذر باطل غير معتقد فانهم يعتقدون
ان لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسهم وروى ان النذر لهما إنما يذوقه البلا قال وحكم الوقت كالنذر
انتهى اه زاد المعنى فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه أو وارتبه بعده وان جهل صرف في مصالح
المسلمين وقال الشيخ عز الدين المهدى إلى المساجد من بيت أو شمع ان صرح بانه نذر وجب صرفه إلى جهة
النذر ولا يجوز بيعه ان أقرط في الكثرة وان صرح بانه ترعى لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
على ملكه فان حالت المذوقون ان باذله مات فقد بطل إذنه وجب رد الإذرى فان لم يعرف له وارث
صرف في مصارف المسلمين وان لم يعرف قصد المهدى أخرى عليه أحكام النذر والتي تقدمت أو بصرف في
مصارف المسلمين اه (قوله عن شيء) لعل عن الزائدة (قوله إلى المسجد) به الخ قال في الإرشاد في أمثلة
ما يتعبد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه لو غير الكعبة لأن تطيب المسجد سنة مقصودة ككسوة
الكعبة بغيره وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصالحين كما قاله ابن عبد السلام ومروية
كسوتها بالخرير وما يغيره فهو مباح لا يتعبد نذره انتهى اه سم (قوله خلافا له) أي للسبكي حديثه
بالمسجد الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي العبادات نذر سائر الكعبة ولو بحر أو تطيبها أو
صرف مالها لزمه قال في شرحه خرج بستره هاستر غير هان من المساجد فانه لا يتعبد على الإذرى جلالة
البحر بمرام خلافا لابن عبد السلام كالنذر إلى ما يغيره فقال أبو بكر الشاشي هو راء أيضا وهو بعد وقال
ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرية يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين
إلى الجدر هان نحو حراء برداء وسخ انتهى ثم قال في العبادات نذر تطيب سائر المساجد افتراضا رأى كفى

وزاد الإذرى الخ لا يخفى ان هذه المنازعة بعد عملها لا تضر المصنف فيما قاله (قوله ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت مسجد وغيره كغيره الخ) قال في الإرشاد في أمثلة ما يتعبد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه
ولو غير الكعبة كالحجج المجمع خلافا لما في الحاوى تبعه الإلام وان أقر اقل الرضة وأصله ان تطيب
المسجد سنة مقصودة ككسوة الكعبة بغيره وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصالحين كما قاله ابن عبد
السلام ومروية كسوتها بالخرير وما يغيره فهو مباح فلا يتعبد نذره انتهى وفي العبادات نذر سائر
الكعبة ولو بحر أو تطيبها أو صرف مالها لزمه قال في شرحه وخرج بستره هاستر غير هان من المساجد فانه
لا يتعبد على الأوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحر يترام خلافا لابن عبد السلام كالنذر إلى ما يغيره فقال
أبو بكر الشاشي هو راء أيضا وهو بعد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرية
يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى الجدر هان نحو حراء برداء وسخ انتهى ثم قال في العبادات

من نذر السلام قال في نفسه
أنه لا يجب الإذرى أو بقرينة
تدل عليه وكشيت العاطس
وزيارة القادس وتعمل
مؤتة أول وقتها لان الشارع
رغب فيها فكانت كالعبادات
التي يتوهمها الترويح فيص
نذره حيث سئل في كسرى
بانه ومنها التصديق على
ميتة أو غيره لم يرد عليك
وأطر العرف بانما يحصل
له بقسم على نحو قراءة
هناك فان لم يكن عرف
هناك بطل قال السبكي
والأقرب عندى في الكعبة
وأطر الشريعة والمسجد
الثلاثة أن من خرج من ماله
عن شيء لهاواة نذر العرف
مرفه في جهة من جهاتها
صرف إليها واختصه
اه فان لم يقض العرف
شيأ فالذي يقعه أنه رجع
في تعيين المصروف لراى
ظاهرها وظاهر أن الحكم
كذلك في النذر إلى مسجد
غيره خلافا لما هو عليه
كلامه ومنها اسراج نحو شمع
أو زيت مسجد وغيره
كغيره ان كان ثم من يتبع
به ولو على نذر رغب الوفاء
به والأقلا رخص لا تحب
ابتدائها واجب حسنه شرعا
كلامه ضد فتروصم وج
وعت فيجب بالنذر قطعاً

والذي يستعبد بالولاية أطهار حكم الشرع عواضاً، فبما وقع إليه خلاف المقتضى فإنه مظهر لأمر من ثم كان القضاء بحقه أفضل من الاقتداء به اقتناعاً بزيادة (هو) أي قبوله من متعدد من (١٠٢) صالحين فقبلاً بقدام (فرض كفاية) بل هو أسنى فرض السكيات حتى قال الغزالي

أنه أفضل من الجهاد ذلك
للاجتماع مع الاضطراب اليه
لان طباع البشر يميلون على
المنظام وقل من يصنع من
نفسه والامام مستقر لهما
هو اهم منه فوجب من
يقوم به فان امتنع الصالحون
له منه اتوا بحرج الامم
احدهم اما تقليده ففرض
عنه على الامام فورا
قضاء الاقام وعلى فاضل
الاقليم فيما عجز عنه كياتي
ولا يجوز ان يمسافة
العدوى عنه قاض أو
خليفة لان الاحضار من
فوقها مستق وبه تفرق
اعتبار مسافة القصر بين
كل مقفين قال الملقني
واقعا القضاء بين المتنازعين
فرض عنه على الامام أو
نائبه ولا يحل الفرع اذا
كان فيه تعطيل وتطول
فراجع من صرح بالتولية
وليس كذلك وأقله ثل القضاء
ومن كاتبا عسرت أو
اعتذر تعلق فيه بشرط
القبول لفظا وكذا فورا
الحاضر وعند بلوغ الخبر
في غيره هذا ما في الجواهر
وغيره لكن امانة لاعن
الماوردي رحمه الله في هذا
ما صرح في كاتبة فقلبه الشرط
عدم الرد (فان تعين) له
واحد لم يصح غيره (زعمه)
طلبه ولو بذل مال ان قدر

وقولهم يجب الامر بالمعروف وقيدوا علم انهم لا يختلون صريح في وجوبه بالغالب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يعني عليه نظر (فان كان غيره اصلح) اسن الاصلح طلبة مقبوله ان وقتي بنفسه فان سكنت (وكان يتراء) أى يقبله (١٠٣) اذا وليه (فالمفضل القبول) اذا ذل له

الانزعي فان تحقق أو غلب على طئه عدمه المالم في فساد الزمان وانتهى بل يزمنة اه وعبره سم ثم لو
تبين عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فحتمل عدم وجوب الطلب وان كان أو جبنه عند الظن
وكذا يقال في الامر بالمعروف انه لو تبين عدم الامتثال فحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله
صرح في وجوب الطلب هنا الخ) ويمكن الفرق اه سم (قوله ولا ينبغي عليه) أي على وجوده معه اه
مضى (قوله أي يقينه) أي قوته وتنفذه فلو تبين المضي (قول المتن فلا مفضل) أي الشك بصحة القضاء وهو
غير الصلح اه مضي (قول المتن القول) ظاهر مع انقضاء الكراهة والقياس بثبوتهما لريان اختلاف في
جواز القول وقد يتعنى قوله الا في طه القول بلا كراهة بثبوتهما كما مضى فيه اه عش أقول وبصرح
بالكراهة قول الشلوخ الا في ثبوته مع وجود الفاضل الحق قول شرح التهج اذ كان مفضلاً لم يتعنى
الانضال من القول كراهة أي الطلب والقوله اه (قوله اذ انبذ له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا
التسديد لان القول مع الطلب وان كراهة كسباً أي اه سم (قوله من استعمل عاملاً) دخل فيه كل من
قولى امر من أمور المسلمين وان لم يكن ذلك شرعاً كصبي شيخ السراق والبدان ونحوهما اه عش
(قوله اذ كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود الفاضل لا في غيره فهذا ليس بمالك الكلام فيه الا ان يفرض
في التولية بالشك وتوقفه نظر اه سم (قوله وتخرج) أي المتن في المضي الا انه ولا يجب الفاضل هنا (قوله واقرّب
الى القلوب عبرة) وفيه ايراد على القول بعش اذ لم يقبل الخصم ما يقضى عليه اياه وهو قريب من الطوع
لان معناه كثر طاعة بان يكون له طاعتا لنفسه اه كثر من طاعته سم لغره اه (قوله اذ ان جلس الحكم)
أو حاضر او افضل غائب أو محض او افضل مريض اه مضي (قوله نظروا) على الكراهة (قول المتن
وقيل يحرم) استشكلت الامام بأنه اذا كان النسبة اذ كفي يحرم طلب الجاز ونظيره هذا سؤال الصدقة
في السجدة لا يجوز ويجوز اعطاءه على الامع اذا اعطاه باختيار المعلى فاسأل كالمعلم اه مضي (قوله
وسئل) أي القول المتن ولا اعتبار في النهاية الاخره ويصح الوجه يحرم (قول المتن طه القول) ولا يزعم على
الاصح لانه قد يقوم به غيره نهاية ومضى (قوله بل قال الباقين الخ) عبارة التامية بتدبير اه كآلة الفاضل
الخ (قوله قال الباقين يتدب الخ) هو منافق لقوله الا في الوجود احد له اسباب الخ تأمله فان قيل
هذا محمول على ما اذا وجد أحد الاسباب فلا يخفى لثقله عن الباقين مع مافي المتن اه سم اقول وكذا قول
الشرح بلا كراهة بنافي ما يأتي (قوله ثم ان سأل) أي القول المتن ولا اعتبار في المضي الاخره كالمسلم الحسن
الحي يحرم الطلب وقوله مطلقاً الى المتن (قول المتن الى الازق) هو بالقص صدوره بالكسر اسم لما ينتفع به
اه عش (قوله على الولاية) وفي هذا شعار على انه يجوز أخذ الرزق على القضاء موسباتاً بغير ذلك اه
مضى (قوله وكذا ان ضاعت الخ) صرح في أن القول حيث تم سدوب ولوقيل وجوبه لم يعد اه عش
في الامر بالمعروف انه لو تبين عدم الامتثال فحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله وقوله يجب
الامر بالمعروف وان علم انهم لا يتأمنه صرح في وجوب الطلب هنا الخ) يمكن الفرق (قوله اذ انبذ له من غير
طلب) كان يمكن ترك هذا التسديد لان القول مع الطلب وان كراهة كسباً (قوله واعتمده الباقين
اذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود الفاضل لا في غيره فهذا ليس بمالك الكلام فيه الا ان يفرض في
التولية بالشك وتوقفه ماضيه (قوله ولا يجب الفاضل) ظاهر منظر المتقدم من الباقين وان كان الفاضل
مجتهداً والمفضل غير مجتهد وقوله نظر (قوله بل قال الباقين الخ) هو منافق لقوله الا في الوجود أحد
هذه الاسباب الثلاثة الخ تأمله فان قيل هذا محمول على ما اذا كان وجد الاسباب قلنا فلا معنى لثقله عن

غير مستقلة فيعان عليه أي كافي الحد بن ثم أن خاف على نفسه لزم الامتناع بكل السائر وروى هذا في زكريا (و ينبغي) القول (الطلب)
القضاء حيث آمن على نفسه منه كل ما ظهر (أن كان تاملًا) أي غير مشهور بين الناس بعلم (رجوه بنشر العلم) وضع الناس به (أو) كان
غير الحالم (بمحتاجه إلى الزن) من بيت المال على الولاءة وكذا انضاعت حقوق الناس

يتولى جاهل أو ظالم فتصدد
 يطلبه أو يوقبه تاركها
 (والله) يوجد أحد هذه
 الأسباب الثلاثة (فالاول
 قوله) أي الطالب كالتقرب
 لما فيمن الخطر من غير
 حاجة وهذا هو سبب امتناع
 أكثر السلف الصالحين منه
 (قلت ويكره) له الطالب
 والقبول (على الصحيح) والله
 أعلم لو رددتم في خصوص
 فـ مـ وعمله جلت الأخبار
 المحذرة منه كخبر الحسن
 من روى القضاء فقد ذبح
 بغير سكن كناية عن عظيم
 خطر المزدعي في قطع
 هلاكه ويصح كونه كناية
 عن على دفعته بقبام في
 الحق المؤدى الى إيذاء الناس
 له بما هو أشد من ذلك الذبح
 ويحرم الطالب على جاهل
 وعالم قصد انتقام أو ارتشاه
 ويكره ان يطلبه المباحة
 والاستعانة كذا قبل والاوجه
 انه حرام بقصد هذين أيضا
 هذا كله حيث لا فاضى
 مسئوليا وكان المتولي سائرا
 امسالح متول فيصرم السبي
 في عزه على كل أحد ولو
 أفضل ويسقط به الطالب
 ولا يؤثر بذلك المصالح الطالب
 ممن تعينه عليه أو تظلمه
 لكن الاخذ ظلم فان لم
 يتعين ولا يذبح حرم عليه
 بذه ابتداء لادامائلا
 يعزل وليس بيه اعزل غير
 صالح وينفذ العزل وان أتم
 به العازل والتولية وإن
 حرم الطالب والقبول مطلقا
 خفية الفتنه (والاعتبار في التعيين) السابق (وعنده بالناحية) ويظهر ضبطها لو علم ودون مسافة العدوى منه يتناه على أنه

(قوله يتولى جاهل) أي أوجاز اه معنى (قوله الأسباب الثلاثة) هي قوله ان كان جاهلا لمخ وقوله
 أو محتال لمخ وقوله وكذا لو ضاقت الخ اه عش (قوله أي الطالب كالتقرب) ان كان كون التولية خلاف
 الأولى أو يكره وهذا فرق فيه بين أن يكون هنا طلب منه أو لا خالف ما تقدم من البقنى وان كان مقيدا بالطالب
 لم يخالف فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عروضة الله تعالى عنهم الماساة عثمان
 رضي الله عنه الضعفاء والترمذي وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاءه يساور فاختى ثلاثة
 أيام ودعا الله تعالى فاستفى اليوم الثالث وورد كلب السلطان بتولية مضر بن على الجعفى عسيرة قضاءه
 البصرة فقال أشاور نفسي الليلة وأخبركم غدوا أو اعلب من الغد فوجدوه ميتا وقال مكحول وشعير بن
 القضاء والقتل اختزن القتل وامتنع منه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لما استدعا المأمون لقضاء
 الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لما استدعا المنصور فغضب وصر به حتى
 القاضى الطامري وغيره من الوزراء بالقبول طلب ابا على بن خيران لتولية القضاء فهرب منه فمخ دوره نحو
 من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه جلت الخ) على أي انتقام كل من الأسباب الثلاثة (قوله على
 جاهل) أي مطلقا اه عش (قوله قصد) أي العالم (قوله انتقاما) أي من الاعداء اه معنى (قوله
 والاوجه) أي الطالب (قوله بقصد هذين) أي المباحة والاستعانة (قوله هذا كمال الخ) عبارة الغنى
 والروض مع شرحه وهذا التفصيل اذ لم يكن هناك فاض متول فان كان ذلك فان كان غير مستحق القضاء
 فكالمه دوم وان كان مستحقا له فطالب عزه حرام ولو كان دون الطالب يتقبل بذلك عدالة الطالب فان عزل
 وولى الطالب نفذ عند الضرورة اما عند عدم الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطالب بلا يذيل فان كان
 يبدل نظر فان تعين على الباطل القضاء وكان ممن يسر له بيلته بل المال ولكن الاخذ ظالم بالاعتدال وهذا
 كاذن اعتدال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان لم يتعين ولم يكن عليه بجزء بل المال لولي وبجوزة البذل بعد
 التولية لئلا يعزل ولا اخذ ظالم بالاعتدال وقم في الروضة انه يجوز بيه لولي ونسبا في العاطف وامان بالمال
 لعزل فاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى السائل نفذ عند الضرورة كما مر عند عدم الاصول
 الشرعية فتقبل بيه باطله والمعزول على قضاءه لان العزل بالروض حرام وتولية تارشي لرائى حرام اه وعلم
 بذلك ان قول السائر هو ينفذ العزل الخ ارجع الى قوله فيصرم السبي الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان قوله
 مطلقا اشارة الى عدم ما من التفصيل بين سائى الضرورة وعدمها (قوله سائرا) أي أو عاجلا (قوله
 ولو أفضل) ينبغي أن يكون محله حيث لم يكن الطالب مجتهدا او المتولي مقلدا اه سدي (قوله ولا يؤثر)
 أي في العدالة وصحة التولية بل يجب عليه ذلك كالمه اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف
 اه رشيدى (قوله مطلقا) له متعلق ينفذ اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض
 البقنى مع ما في المتن (قوله أي الطالب كالتقرب) ان كان كون القبول خلاف الأولى أو يكره وهذا فرق
 فيه بين أن يكون هنا طلب منه أو لا خالف ما تقدم من البقنى وان كان مقيدا بالطالب لم يخالف فليحرم
 (قوله ولا يؤثر بذلك المصالح الطالب الخ) في الروضة جواز بيه لولي أو ضاوعوى انه سيق قلم مر دودة أو ذلك
 بالنسبة لعزومه ما ذكره الرافى بالنسبة للصالح م م ر (قوله ابتداء لادواما) كذا في شرح الروض قال
 ووقع في الروضة انه يجوز بيه لولي وهو سيق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان أتمه العازل الخ) عبارة
 الروض فان كان هناك فاض غير مستحق أي القضاء فكالمه دوم وان كان مستحقا فطالب عزه حرام أي وان
 كان مقفولا فان فعله أي عزه وولى أي غيره نفذ للضرورة قال في شرحه أي عند ما أو ما عند عدم الاصول
 الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما اذا بطل الاذلة والتظاهرة به بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر
 ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب أي على من تعينه عليه القضاء طلبه ولا تقوله في غير بلد قال في شرحه
 وتظاهر كلامه انه لو كان ببلد صالحان وولى أحد ههما لم يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح
 والاوجه الوجوب عليه ثلاث محال البلد الاخر ان لم يشمله حكم الاول مع انتفاء محله بله اليه هذا واقتضاه

بحسبى كل مسافة عدوى نصف فغيرى في المتعين وغير مأمري من أحكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه دون مسافة العدوى
من دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لم يقسم ترك الوطن بالكيله لان عمل القضاء (١٠٥) لانها به تختلف سائر فرض الكفایات

ولا يجب أى على من تعين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وتاخره كلامه لو كان بلد
صالحا وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك أى الطلب والقبول في بلد آخر ليس به صالح والوجه
الوجوب عليه ولا يستعمل البطلان الآخر لم يشمله الحكم الاول مع انتفاء حاجه بلده اليه اهـ وقاله النهاية
والغنى فقالوا لو كان بلده صالحا وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلاد أخرى ليس به صالح خلافا
لبعض المتأخرين اهـ (قوله في غيرى) الى قوله تم في الغنى (قوله في غيرى في المتعين الخ) وتنبه حكم المقلدين
الآن حكم المتقدمين في الاصطلاح وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اهـ معنى (قوله في الطلب والقبول) طرف
للاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله في غيرى الخ وكان الاولى أن يقول في غيرى مأمري من أحكام الطلب
والقبول في التمتع وغيره في التعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) أى يجب القبول لما فوق مسافة العدوى
(قوله خلاف سائر فرض الكفایات الخ) فانه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن اهـ معنى (قوله اليها)
أى الى ناحية (قوله لزومه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح بتولى في البلد المبعوث اليه أو بقره به بخلاف
جمع الاذرى الا ان فانه اعتبر بقاءه في وجوده الصالح المذكور في قوله فيقوم بما ذكره منى اهـ سم عبارة
الشيخ سلطان وتعين حسبه على عدم وجود صالح للقضاء في المبل المبعوث اليه أو بقره به وحسب مجموع
الكلامان اهـ (قوله وعلى هذا التفسير) أى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد
على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله) أى لقول الرافعي (قوله حل ما ذكره
الخ) أى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاصحاب الخ أما ما بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما علم
براجعته اهـ سیدمر (قوله وهو) أى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم
الخ) فديحباب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان مرضا المبعوثين فلا بد على وجوب
امتثالهم كما هو المدعى ووضوح ذلك انما وقع في حال فعلية محتملة اهـ سم (قوله ثم الناحية الخارجة الخ)
عبارة الغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثر علماء الناحية فالتابع اعلمهم فان
استوا وتنازعوا أقرع كلمة الامام اهـ (قوله من رجع الخ) أى ذنوبه كتمسك بجمع (قوله كما
مر) أى في النكاح في آخر فصل لاترجم امره لنفسها (قوله اولى من لم يصل للبلد الخ) بقى ما لم يمنع
الامام من تولية القاضي بلده وغيره مطلقا وأيس الناس من تولية قاض من جهته وتعلقت أموره هل
لاهل الحل والعقد من بلده أو غيرها تولية قاض وكذا في ولى قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة
وتعلقت أموره بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل في قاض ما بحثنا من لهم ما ذكر اهـ

على البلدان تصرفه والذى في الأصل اعتبارا بالبلد والناحية وفى الحقيقة فالعزم في ذلك الناحية فقط كما قصر
عليها المنهاج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصف قاض) عبارة شرح الروض قال في الأصل ويجب
عليه أى الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره يبحث يكون بين كل بلد من مسافة العدوى
انتهى التصديق نقله (قوله لزومه الامتثال) ظاهره وان وجد صالح بتولى في البلد المبعوث اليه أو بقره به
تختلف جمع الاذرى الا ان فانه اعتبر بقاءه في وجوده الصالح المذكور في قوله فيقوم بما ذكره منى اهـ سم عبارة
الروض وتاخره كلامه لو كان بلده صالحا وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلاد أخرى ليس به صالح
والاوجه وجوب عليه الخ اهـ فلو كان بلده صالحا وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس
به صالح خلافا لبعض المتأخرين ش م و (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم أرسل عليا الخ) فديحباب بان
البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان مرضا المبعوثين فلا بد على وجوب امتثالهم كما هو المدعى
ويوضح ذلك انها وقائع فبما هي محتملة (قوله اولى من لم يصل للبلد كعمى في الطريق

(١٤) - (شروانيان قاسم) - عاشر) الخاوجه عن حكمه توليه به من رجع أمرهم اليه اتحد أو تعدد
فان فقد فاهل الحل والعقد منهم كما هو مقتضى ذلك ان السلطان أو نائبه لو عجز لقاضيا من بلده بعدة عن قبول غير أهـ ولى من لم يصل
للبلد لتعوقه في الطريق

أومات القاضي فتعطلت أمور الناس بانقلابه لاهل الحبل والعقد فليتقن بقوم بذلك الحضور والتولي وتنفذ حكمه مظاهرا وبالغنا للضرورة (وشرط القاضي) أي من تصح توليته لقضاء (مسلم) لان الكافر ليس أهلا للولاية ونصبه على مثل مجرد راسخا تقليد حكم وقضاه ومن ثم لا يلزمون بالنا كما عندكم فلا (١٠٦) يلزمهم حكمه الا ان وشوا له (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابا

على العقل التكليفي وقد
يفهم مما يأتي من ان شرط
كونه ذاقا فاعية تامة (ح)
كلمه لنقص غيره بسائر
أقسامه (ذكر) فلا تولي
امراة ولو فيما يقبل فيه
شهادتها ولا تختبى بحسب
الجناري وغيره لان مبلغ قوم
ولوا امرهم امر أو موص
أيضا هك قولوا لأمهم
امراة (عبدل) فلا تولي
فاسق لعدم قبول قوله ومنه
نافي الاجماع أو خبر الواحد
أو الاجتهاد ومجوع عليه
بسته (جميع) فلا تولي
أصم وهو من لا يسمع
بالكيفية بخلاف من يسمع
بالبصباح (يصد) فلا تولي
أعمى ومن يرى الشيئ ولا
يعبر الصورة وان قربت
بخطاف من غيرها اقربت
بحيث يعرفها ولو بشكاف
ومزيد ما سئل وان عجز عن
قراءة المكتوب يمين بصر
نهارا فقط ويبحث الأذرى
منع عكسه وفي الخلافهما
نظر والذي يقبض أنه متى
كان في زمن يوجد في ضبط
البصير الذي تصح توليته
وفي غيره لا يوجد بذلك
والمردن عاذبه بذلك هكت
توليه في الاقوال دون الثاني
فلا يتحمل تبعاً للأدلة بل
يجب في بصره عرض له نحو

أومات القاضي فتعطلت أمور الناس (الح) بقي ما لو امتنع الامام من تولية القاضي ببلده وغيره ما طاقا وأبى
النفس من تولية حاضر من جهة وتعطلت أمورهم هل لاهل الحبل والعقد من بلده أو غيرهما تولية قاض وكذا
لورلى قاضا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أمورهم بالنسبة اليهم هل لهم تولية قاض بالنسبة
للكل المسائل ولعل قياس ما عمن ان لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردي (الح) هو مخالف كلامهم من مر

رد ميمره لا يعبر بالبحر الصونه لا يصح فضاؤه في مظاهره لا ينزله بقدره ولا مع كمال من طرأه واختير حجة
ولا به الاعى لانه صلى الله عليه وسلم استخفى ان أمكم توم على الصلاة وغيره من أمور الدين والعبادات ويجب بفد تسليم جهة وود
العموم الذي فيه باحتيال أنه استخفى للنظر في أمورها العام من الحر استخفا بما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناظر في خلاصة الأصول) وأن فهمنا أنه كل أحد يجوز عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) القليمان
 بمنصب القضاء بأن يكون خاتماً من عقلة تامّة وقوة على تنفيذه الحق فلا يوافق مغل ومغل نظر بكراً أو مرض وجبان ضعيف النفس وفي
 الروضة يندب فوجهم وتثبتون ويفتقرن عقلاً وصحة حواس وأعضاء وعدة الطنبور التيقظ لا ينافي ما قلناه في القطة التامة لأن القصة منها
 أن يخرج عن التنفّل واختلال الرأي كما تقرّر ومنها ما دخل في ذلك بحيث يرجع إليه العلاقة وآيه وغيره (بجهد) فلا يصح قولنا جاهل
 ومقلد وأن حفظاً مذهب امامه يجوز من ادراك قولنا مضبوطاً برأدنا لا يحيط بهما (١٠٧) لا يجتهد مطلق قيل كان ينبغي أن يقول

اسلام الى أخوه وأزواجه
 مسلماً الى أخواته الشرط
 الملقى المصدري لا الشخص
 نفسه اهـ وروى في
 أن المراءاتك الصغى ما
 أشعرت به من الوصف
 وأهم كلامه لا يشترط
 كونه كاتباً أو شرطه جمع
 واشتبه فعل الأول بتأكد
 نديك ذلك ولا كونه عارفاً
 بالحساب المتعاقب الملقى
 تصحيح المسائل الحسابية
 نصحه صحح في المجموع
 اشتراطه في الملقى والقاضي
 أولى لأنه مفترى وأدونه
 يندفع أصوب ابن الزلفه
 خلاصته وقد يجمع بعمل
 الاشتراط على المسائل
 الغالب وقوعها وعدمه على
 ضدها وجه أن رجوعه
 لفريق تلك بشق على
 الخصوص مشقة لا تحتمل
 بخلافه في هذه ولا معرفة
 بلغته أهل ولا يتأى وعكسه
 وعلمه أن كان مغل
 يعرف بلغته و يعرف
 بلغته كجوه واضع وقاس
 ما صرف العقود المداد
 فيها على ما في نفس الامر
 لا على ما في ظن المكلف أنه

يوجب كجوه كور في محله اهـ (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الأول دون الحكم الخ (قوله فلا يولي
 أنوس) الحقوله وجبان في النهاية وإلى قوله وعده في الملقى الاقوله في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس)
 فان كثير من الناس يكون عالماً بما ينقصه ضعيف عن التنفيذ والازام والسلطة قطع في ما يوجب
 ذلك اهـ معنى (قوله وصحة حواس وأعضاء) وان يكون عارفاً بلغته البلد الذي يقضى لاه فوجاً على ما من
 الشبهة صدوقاً وافر العقل ذاقوا وكيفية شرايعا والعلم والتقى أولى من مراعاة النسب معني وروض
 مع شرحه (قوله وعده الخ) أي من المندوبات (قوله ما قلناه في القطة التامة) أي من ادخالها في تفسير
 الكفاية الواجبة (قوله لان القصة منها الخ) كيف راد بالقطة التامة أصل التيقظ والتحق المطلق كاله
 قليمان اهـ سيدمر (قوله فلا يصح) إلى قوله انتهى في الملقى الاقوله قبل وإلى المتن في النهاية الاقوله
 واشترطه إلى ولا كونه عارفاً وقوله وبه يندفع ولا يعرف قوله يقول جمع المولى (قوله ولا يشترط
 أي بالأحكام الشرعية نهاية ومعنى (قوله وان حفظاً) إلى قبل عبارة النهاية والمقضى وهو من حفظ مذهب
 امامه لكنه غير عارفاً بفروعها من غير أن يشرط له لا يصلح للفتوى والقضاء أولى اهـ (قوله ورد
 الخ) هذا الرافع لا يقبل أولاً بالانقضاء الوجوب لا الأول (قوله وأهم) إلى قوله لكنه صحح في الملقى (قوله
 فعل الأول) أي ما فهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) أي بما في المجموع (قوله تصوب ابن الزلفه)
 خلاصته اعتمد الملقى (قوله ان رجوعه) أي القاضي (قوله ولا معرفة) أي ولا يشترط معرفة الخ (قوله
 ومحلها) أي الأصل والعكس (قوله ان المداد الخ) بيان لسر وقوله فيها أي العقود (قوله بان) أي الأول
 التذكير (قوله يقول جمع الخ) منهم الملقى كاسم (قوله لا يصح) الأول للتأنيث (قوله للمولى الخ)
 عبارة للملقى والروض مع شرحه وأذعن في الامم أهله أحدوا ولا يصح عن ماله ولو ولي من لا يصلح للقضاء
 مع وجود الصالح له والعلم بالخال أم المولى بكسر اللام والمولى بضمها ولا ينفذ قضاء وان أسلبه اهـ (قوله
 ويسن له اختياره الخ) أي أن كان أهلاً للاختيار والاكتفى باخبار العدلين اهـ عش (قوله وهو من)
 كان في أصله رجسه الله تعالى أن يكتفى بالمرجع على أن من التزوي كذا هو في الملقى والنهاية والمجلى ثم أصح من
 فليحرم اهـ سيدمر (قوله أي الجهد) إلى قوله على أن قول ابن الجوزي في الملقى وإلى قوله قال ابن دقيق
 العددي النهاية الاقوله قال ابن الصلاح إلى واجتماع ذلك (قول المتن ما يتعلق بالأحكام) احتج به من
 المواظف والنقص اهـ معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف عطفان الأحكام في أواميرها فليحرم
 اهـ معنى (قوله في خسمائة آية ولا خسمائة حديث) حق التعبير أن يقول أي الأحكام في خسمائة آية
 أحاديث في خسمائة (قوله لا أعجمها) زاعم الأول البندعي والمالودي وغيرهما وزعم الثاني المالودي
 اهـ معنى (قوله وغيرهما) أي الحكم والأمثال (قوله قاضية بطلانه) أي لما يأتي غالب الأحاديث الخ
 (قوله قاله) أي انحصار الأحاديث في خسمائة (قوله أو الأحكام الخ) عطف على الأحاديث ويحتمل على

لوي من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فمما يأن فيه محض قولنا فنقول جمع لا يصح الظاهر أنه ضعيف للمولى لم يعلم أنه أن يعتمد في الصالح
 على شهادة عدلين عارفين بما ذكره ويسن له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أي المجتهد من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام
 وان لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا يتصرف في خسمائة آية ولا خسمائة حديث خلافاً لزمعها ما لا الأول فلانها أسندنا حتى من أي القصص
 والوعاظ وغيرهما وأما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان أراد قائله الحصر في الأبيات البهيصة السلفين طعن في سند أنوعه أو
 الأحكام الحقيقية لا التجديدية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزي

انما الثلاثة آلاف وخمسة عشر دويان غالب الاحاديث لا يكاد يتخلو من حكم أو أدب شرعي أو سياست ديني توكلني اعتماده فيها على أصل صحيح عنده يصح غالب احاديث الاحكام كسنة أبي داود أي مع معرفة اصطلاحها مما في النسخ فمن تقدمو دفعها يظهر (وعامة) راجع لما مطلقا أو الذي أراده العموم (وعامة) مطلقا (١٠٨) الذي أراده الخصوص ومطلقا ومبيد (وبوجه) ومبين ومناسخة ومنسوخه والنص

والظاهر والحكم (ومتواتر) المستقيم زهوا لاجلها لا يمكن من التبرجج عند تعارضها لا يجر ذلك (و) الحديث (للتصل) بالتصالح ورواه الى الصابي فقط ويسمى الوتر أو البصلي الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والمرسل) وهو ما يقطع فيه الصابي ويصح أن رواه ما يشمل المعسل والمنقطع بدليل مقابلته بالتصلي (وحال) الرواة قوة وضخا) لانه بذلك يتوصل الى تقرير الاحكام نتم ما تواترنا قوله او أجمع السلف على قبوله لا يصح عن عدالة ناقله هو الاتكاء بتعديل أمام عرف معتد به في المخرج والتعديل (ولسان العرب لغتوضوا) ومرفوا بلافة اذ لابد منها في فهم الكتاب والسنة (وأقوال العلماء من الصائفة) بعضهم اجبا عاوا اختلافا لا في كل مسألة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها الخالف اجبا عا ولو بان نطلب على ثلثتها موافقة لم يتكلم فيها الاكون وكذا يقال في معرفة الناسخ والتسوخ (والقياس

الحكم) (قوله انما) أي احاديث الاحكام (قوله اعتماد) أي المجتهد فيها أي في معرفة احاديث الاحكام (قوله على أصل صحيح) أي من كتاب الحديث اه معني (قوله كسنة أبي داود) وصحيح البخاري اه معني (قوله مع معرفة اصطلاحها) اي ذلك الأصل (قوله راجع الى الخ) عبارة للمعني ويعرف خاصه وعامة بتذكر الصغير فنظر الما والخاص خلاف العام الذي هو لفظ يستقر الصالح من غير حصر ويعرف العام الذي أراده الخصوص والخاص الذي أراده العموم اه (قوله راجع الى الخ) أي معطوف عليها اه ويشدي (قوله مطلقا) راجع لعامة وكان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ويقاله باليس عاما بوضعه لكن أراده العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وناسخه ونظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله أو والذي الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا ما هو أي بدعومه أولا ويكون قوله أو والذي الخ إشارة الى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ أي وكان حقه العطف ما رواه وكذا في المعني (قوله أو والذي الخ) عطف على عامه اه عس (قوله أو والذي الخ) أراده العموم أي بوجه آخر (قوله مطلقا) الى قول المتن والمتصل في المعني (قوله المتن وبوجه) وهو ما لا تضمن دلالة مثل قوله تعالى أو التوازي كذا نحن أمواهم صدقة لانه لم يعلم منسما قدر الواجب والمبين هو ما تضمن دلالة مثل قوله وفي عشر من ذنائب تصد بنا اه يعبري (قوله والحكم) أي والمقابلة اه معني (قوله عند تعارضها) أي الأدلة اه معني (قوله الا ذلك) يقدم الخاص على العام والمقتضي للطلق والمبين على الجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الأحكام قال ابن رهان ويشترط أن يعرف أسباب النزول اه معني (قوله المعسل) وهو الحديث الساقط من سنده اثنان فأكثر كقوله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده وأحد قبل الصابي في أي موضع كان وان تعددت المواضع بحيث لا يزبد الساقط في كل منها على واحد اه جاد المولى (قوله لانه بذلك) الخ قوله انتهى في المعني الا قوله قال ابن الرغزالي وقال ابن الصلاح (قوله ما تواترنا قوله) أي بلغوا عدد التواتر اه سم عبارة للمعني تواتر تعدد روايته اه (قوله لا يصح الخ) عبارة للمعني فلا يصح ما ثبت من عدالتهم وما عد ذلك يكتفي في عدالة روايته بتعديل أمام الخ لابد مع العدالة من الضبط اه (قوله المتن ونحوها) يجوز أن يريد بها نحو ما يشمل الصنف اه سم عبارة للمعني أو أدبا نحو ما يشمل البناء والاعراب والتصريف اه (قوله ولو بان نطلب على ثلثها) عبارة للمعني اما بجله عرفته بعض المتقدمين أو نطلب الخ (قوله صحتنا الخ) راجع الى المتن (قوله وجلاه ونحوه) يعني عن مناسم (قوله وطرق استقراج العلل الخ) أي ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايتنا الخ) عبارة للمعني ولا يشترط أن يكون متصرفا في كل فرع من هذه العلوم حتى يكون في التحكيم وبه والفة كالحليل بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصلاح الخ (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقوله المنصف وشرط القاضي مسلم الخ أي يشترط فيما مر مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد ان لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس احسانها (قوله مطلقا) راجع لعامة وكان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه ويقاله باليس عاما بوضعه لكن أراده العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وناسخه ونظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله أو والذي الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بدعومه أولا ويكون قوله أو والذي الخ إشارة الى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده (قوله انما تواترنا قوله) أي بلغوا عدد التواتر (قوله أي المنصف ونحوها) يجوز أن يريد بها نحو ما يشمل الصنف

يا فواعه) من جلي وهو ما يقطع فيه بين الفارق كقياس ضرب بالوالد على نافية أو مسلو وهو ما بعده في الفارق شرطا كقياس احراق مال التبع على كسبه أو أودن وهو لا يعد فيه ذلك كقياس التلحق على البرقي الخ لا يخفى مع العلم حصصا وادبا ولا يخفى وطرق استقراج العلل والاشتراط ولا يشترط نهايتنا في كل ما ذكر بل يكفي البر جلتا ولو سلم في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة لأن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها

واجتماع ذلك كله انما هو شرط للصحة المطلق الذي يقتضي في جميع أبواب الفقه ما قبله لا بعد مذهب امام خاص فليس عليه غير معترفوا بعد امامه ولا يعاد فلهما واعدا المطلق في قوانين الشرع فانه مع المذهب ركنا في جميع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخالفوا العصر عن مجتهد الا اذا أدى الزمان وقررت الساعات ما قول الغزالي كالفتاوى ان العصر خلا عن المجتهد المسبق فالظاهر ان آثار المجتهد قائم بالقضاء في رغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الاعصار بقوله ما عمنوا القتل نفسه كان يقول لسانه في مسائل الصبر تسألني عن مذهب الشافعي أم عاصدي وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تقليد القاضي حسين لسانا

مقلدين للشافعي بل وافقوا
وأيضا أنه قال ابن الرفعة ولا
يختلفان ان ابن عبيد
السلام وتلميذه ابن دقيق
الهدى بلغا رتبة الاجتهاد
وقال ابن الصلاح امام
الحرمين والغزالي والشراف
من الأئمة المجتهدين في
المذهب اه وأما قوله
الشخصان فاما كلفوا في
استحالات الامام وجوها
وخالف في ذلك ابن الرفعة
فقال في موضع من المطلب
احتمالات الامام لا تعدد
وجوها في موضع آخر منه
الغزالي ليس من أصحاب
الوجود بل ولا اماما والذي
يفضه أن هؤلاء وان ثبت
لهم الاجتهاد فالمراد به
التأهل مطلقا وفي بعض
المسائل اذا لم يصح جواز
تجزئه في اماحيقه بالفعل
في سائر الأبواب فلم يحفظ
ذلك من فريب عصر
الشافعي الى الآن كيف
وهو متوقف على تأسيس
قواعد أصولية جديدة
وغيرها مما يحضر عليها
استنباطه وتقريراته
وهذا التأسيس هو الذي

شرط في المجتهد على أي الصبح اه رشيدي (قوله واجتماع ذلك) أي العلوم للتخفة (قوله اماما بقدر)
أي بمذهب امام خاص اه معنى (قوله لا يعدد) أي لا يتجاوز (قوله رغبة العلماء) أي علو المراتب
فان علمه وغيوبه عنه وهذا ظاهر لا خلاف فيه وكيف يمكن المجتهد أي القضاء (قوله وكيف يمكن) أي قوله
قال ابن الرفعة قد يفتن به انه من قول ابن دقيق العيد أيضا وان أوهام ما رآه نقاض المعنى خلافه (قوله
عنه) أي المجتهد (قوله تسألني عن مذهب الشافعي أم عاصدي) أي هذا ينبغي ما ذكرناه لا يقتضي
الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه اه سم (قوله وقال هو) أي القائل (قوله وآخرون
ال) عبارة المعنى والشيخ أبو علي والناسي حسين والاستاذ أبو إسحق وغيرهم لسانا الحنفية هذا كلام من يدعي
زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح (ال) (قوله وافتداه) أي ابن الصلاح (قوله منه) أي من المطلب (قوله
والذي يتخالف) هذا من عند الشارح (قوله اذا لم يصح جواز تجزئه) أي علو المعنى والروض مع شرحه
فرع يجوز أن بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فكمه مع ما يتعلق بالباب الذي
يجتهد فيه اه (قوله المصنف) أي الاجتهاد (قوله في سائر الأبواب) أي في جميعها (قوله وهذا التأسيس
ال) قد يشير الى ما بنى في قوله السابق فالمراد به التأهل اه سم أقول يدفع المناقضة قوله أو في بعض
المسائل على الاختراب (قوله منه) أي التأسيس (قوله رتبة الاجتهاد للمذهب) أي الاجتهاد في المذهب
فضلا عن الاجتهاد للنسب أي الاجتهاد في بعض الأبواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أي في جميع الأبواب
(قوله وكذا من عداهم) أي هذا مع قوله الا فلهذا بالنسبة لمعمل نفسه لا لاقائه أو فضاء فتفتح الخ مخرج
في أن من عدل إليه عن حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرف شرطه وسائر معبراته فتتبع تقليده
في غير العمل من الاقائه والحكم فليفتن به ذلك لحفظه مع انه في نفسه لا يتخلو عن اشكال اه سم (قوله
عن حفظ مذهب في تلك المسئلة) أي لو وجدوا لا لا تحققه فيما لم يطالبوا به (قوله وسائر معبراته) أي
كعدم المانع (قوله) بشرط لصحة التقليد أيضا أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي لكن ينبغي أن
يؤخره بد كثره قوله كخالف الاجماع (قوله أن لا يكون مما ينقض فيه الخ) قد يشكل هذا بانه يلزمه
بطلان بعد تقليده مقلدي بغيره لا لاعتداله به فليقلنا ينقض من مذهبهم اه سم ويدفع الاشكال بان الكلام في
تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا الخ) أي قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله فيه) أي الاقائه والقضاء

(قوله تسألني عن مذهب الشافعي أم عاصدي) أي هذا ينبغي ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع
مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله وهذا التأسيس) قد يشير الى ما قد بنى في قوله السابق فالمراد به التأهل
اه (قوله وكذا من عداهم) عن حفظ مذهب الخ) هذا مع قوله الا فلهذا بالنسبة لمعمل نفسه لا لاقائه أو فضاء
فتتبع تقليده سائر الاربع فليفتن به ذلك لحفظه مع انه في نفسه لا يتخلو عن اشكال اه سم
حتى عرف شرطه وسائر معبراته فتتبع تقليده في غير العمل من الاقائه والحكم فليقلنا ينقض ذلك لحفظه مع
انه في نفسه لا يتخلو عن اشكال (قوله وبشرط لصحة التقليد أيضا أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي)
قد يشكل هذا بانه يلزمه بطلان تقليد مقلدي بغيره لا لاعتداله به فليقلنا ينقض من مذهبهم

أخبر الناس عن بلوغه حقيقة ثم ثلما لاجتهاد المطلق ولا يغني عنه بلوغ الفرجة الواسطة فيسابق فان أدون أصحابنا ومن بعدهم بلوغ ذلك ولم
يصل له سر رتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد للنسب فضلا عن الاجتهاد المطلق هو (ر) وفي التقليد ينظر المباح كثر الخلاف فيها
واصل المتمدن ذلك أنه يجوز تقليد كل من لا اعتداله به بقو كذا من عداهم من حفظ مذهب في تلك المسئلة وقد رتب حتى عرف شرطه وطوسا
معتبره فالاجماع الذي نظره غير واحد من تقليد المصنفات مع تقليد المصنفات على ما قد شرطه من ذلك وبشرط لصحة التقليد أيضا أن لا يكون مما
ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لمعمل نفسه لا لاقائه أو فضاء فتتبع تقليده سائر الاربع فليفتن به ذلك لحفظه مع انه في نفسه لا يتخلو عن اشكال

(قوله مباحي) له اذ اذنه قوله لكن في الروضات فلا ينافي وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه محض شتم الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجب بان الشروط المذكورة انما هي في العمل في حق نفسه (قوله اذ اقصيه) أي بالافتاء بذهب غير الاربعين غير امامه (قوله أي مع تبينه المستغنى فائق ذلك) أي ليقوله فيكون قول الحق حيث اذ ارشاد الافتاء (قوله كخالف الاجماع) خبر مالح (قوله لكن المشهور الذي) في الروض ويعمل أي المستغنى بقوى عالم مع وجود اعل منه جهة قال في شرحه بخلاف ما اذ اعله بان اعتقده اعل لم يصرح به بقوله لا يلزم البحث عن الاعلم اذ اجل اختصاص أحد هما بن يادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المقتبان جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب أو سنة تقدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما علم أو أورد ع أي قدم من اعتقده اعل أو أورد ع يقدم الاعلم على الآخر انتهى فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في حق قوله وقد سبق ان الارح التغيير فيهما الخ فلنأمل اه سم وقد يقال ان الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيد قوله الآتي ولا جرم من يخبر به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشتراط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بن السيد السهودي في رساله التقليد من مقتضى الروضة ترجع مآثقه الهروي وأطلق في ذلك اه سم (قوله لا مذهب) ليس معناه انه قول التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله أن يأخذ فيما يقع له من هذا المذهب ناره وبغيره أخرى وهكذا انتهى وعبارة السيد السهودي فيقال واحد في مسئلة وأخرى في أخرى اه ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله أي معنى الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العاين لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل لا وجع من مآثقه الهروي لا نقول ان ازاله العاين غير المجتهد أن يقول غير المجتهد من العلماء مثل العاين في ذلك كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة الروض مع شرحه واختلاف المفتين في حق المستغنى كاختلاف المجتدين في حق التقليد وسبب أي أنه يقلن شامنهما للمستغنى ذلك على مباحي اه وأراد بما ياتي مأمرا نفاعن سم عن الروض وشرحه (قوله وقضيه جواز تقليد المفضل الخ) هذا في العاين بدليل قوله الا فتدليلنا على ما مر عن الهروي لانه في عاين الخ واعلم أن قوله السابق ويشترط أيضا اعتقاد ربحية مقلده الخ شامل للعاين بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاين الخ وحيث قد عني قوله وقضيه جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله

(قوله لانه محض شتم وتفر ر) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي) جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل في الروض ويعمل أي المستغنى بقوى عالم مع وجود اعل منه جهة قال في شرحه بخلاف ما اذ اعله بان اعتقده اعل لم يصرح به بقوله لا يلزم البحث عن الاعلم اذ اجل اختصاص أحد هما بن يادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المقتبان جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب أو سنة تقدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما علم أو أورد ع أي قدم من اعتقده اعل أو أورد ع يقدم الاعلم على الآخر انتهى فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في حق قوله وقد سبق ان الارح التغيير فيهما الخ فلنأمل اه سم وقد يقال ان الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيد قوله الآتي ولا جرم من يخبر به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشتراط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بن السيد السهودي في رساله التقليد من مقتضى الروضة ترجع مآثقه الهروي وأطلق في ذلك اه سم (قوله لا مذهب) ليس معناه انه قول التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله أن يأخذ فيما يقع له من هذا المذهب ناره وبغيره أخرى وهكذا انتهى وعبارة السيد السهودي فيقال واحد في مسئلة وأخرى في أخرى اه ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله أي معنى الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العاين لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل لا وجع من مآثقه الهروي لا نقول ان ازاله العاين غير المجتهد أن يقول غير المجتهد من العلماء مثل العاين في ذلك كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع عطف على معمول الاصح وانما يجب على العاين التزام مذهب معين ثم في خروجه

مباحي لانه محض نشه وتفر رومن ثم قال السبكي اذ اقصيه الحق مصطحة ديشة جز أي مع تبينه للمستغنى فائق ذلك وعلى ما احتل فيه شرط بما ذكر يعمل قول السبكي ما خالف الاربعة كخالف الاجماع ويشترط أيضا اعتقاد أرعية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي وجه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عاين جاهلا بالادلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامح وقوه قال الهروي مذهب أصحابنا أن العاين لا مذهب أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متحران أي في مذهب امامه فكذلك اختلاف المجتدين اه وقضيه جواز تقليد المفضل

من أصحاب الأدب مع وجود أفضل من يمكن في الروضة ليس لغت وعامل على مذهبي في مسألة ذات قولين أو وجهين إن يعتمد أحدهما بلا
تفرقة بلا خلاف بل يبحث عن أرجمتهما وتأخذ بان كالأولاد اه ونقل ابن (111) الصلاح فيه الإجماع لكن جهة بعضهم على

فك اختلاف المذهب من الآن بكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من أصحاب
الأوجه) كذا كان في أسسهم رجه الله تعالى ثم أعلم بالوجه وليس بضروري كالمظهر اه سیدع
(قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله في الإجماع) أي في وجوب البحث
عن الأراج (قوله لكن جهة الخ) أي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الاعتناء
أي في الفعل لنفسه (قوله) وفيه نظر) أي في الجملة الخ كور (قوله لانه صرح بمساواة العمل الخ) أي
فانه قال ليس لغت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) أي وجوب البحث (قوله ما من الهروري الخ) أي
من تغير العاين في الوجهين (قوله وما ياتي الخ) أي آتفا (قوله لانه الخ) كل ما من وما ياتي (قوله ما ياتي
ابن عبد السلام الخ) أي الشامل للمأكل وغيره (قوله برد الخ) هلا قال يجعل على عاين غير مثال النظر
(قوله ما يقرر) أي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على
وأطلق ابن عبد السلام الخ (قوله مغروض الخ) يحمل ما لم يلقه ان كانوا أحده في فرع اشعار بان الكلام
فيهما أي الوجهين ولو لم يقدّر فتدبر اه سیدع (قوله والاول) أي بان كالتعدد (قوله كاتفاضة قوله الخ)
أي قول صاحب الروضة أن قول قد سبق عن الرض وشرحه بقه قال قول المذكور يحمل المستقضى اختصاص
أحدهما بزيادة علم أو دوع (قوله وقد سبق) أي في أول الفروع (قوله فيهما) أي الوجهين (قوله في
العمل) أخرج الفتوى والحكم اه سم (قوله في مقدمه صحيح الخ) بالاضافة وقوله لا ياتي الخ بقوله البقيني
(قوله بعينه) أي الدور (قوله ولا ينافيه) أي قول البقيني (قوله في هذه) أي مسألة صحة الدور (قوله
لانه الخ) أي قول ابن عبد السلام (قوله مرس) أي في أول الفروع (قوله كامر) أي في قوله فالوجه الخ الخ
(قوله عن وعن غيرهما الخ) وما يخالفه كلام الروض فانه صرح في انه اذا لم يتناول العمل بالأراج ولا
وجد من يتغيره يتوقف ولا يتغير حيث قال هذا وليس له أي لكل من العامل والمقتضى كفي شرحه العمل
والفتوى باحد القولين أو الوجهين من غير نظر الى ان قال فان كان أهلا لترجيح أو الترجيح استعمله متعرفا
ذلك من القواعد والمأخذ وأما ثلثه من ثقل المذهب فان عدم الترجيح أي بان لم يحصله بطريق فوضأى
حتى يحصله الى ان قال فان اختلفوا أي في الاصحاب في الأراج ولم يكن أي كل من العمل والمقتضى أهلا لترجيح
اعتمادهم الاكثر فالأرجح والأولى ان يوافقهم في ما يشاء وقف اه ولا يخفى مخالفتهم هذا الإطلاق الهروري
السابق فان قوله ثلثه من ثقل المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن أهلا لترجيح شامل للعاين أي لم يكن بمجسورا
فيه ولم يتغيره بل أوجب عليه تعريف الأراج الآن بكون ما قاله الهروري في اختلاف المتبرع في غير الترجيح أو
كلام شرح الرض في غير العاين الصريح ومخالفته لى الشارح المذكور بقوله فالوجه الخ الخ فانه أوجب على
غير المتأمل تعريف الأراج بخلافه المذكور الشارح من التغيير الآن يجعل على المختلفين في غير الترجيح مع
التساوي عنده أو على التساوي بين بعضه ومن السبكي من جواز العمل بالأراج حتى في حق نفسه فيستلزم اه

لأنه يقتضي جواز تقليد وفي فتاوى السبكي تغييره للعالم في القولين أي اذا لم يتناول العمل بأرجحهما كما هو الوجه من تغييره لكن مرفى شرح
الحليّة عنصوص غير ما يخالف بعض ذلك فرجعه

يختلف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحدهما إلا بعد علمه أو بحسبه وضرر قبل ذلك بان له العمل بالرجوع في حق نفسه بشرط أن يشأ أن لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالأهل مثلا لا يحلوا بقتل الكافرين عتقهم شذوذ من كل الأوجه أنه يتفق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بنسب غير تقليد بنسب (١١٢) به ليس في عمله لان هذا ليس من محل الخلاف بل يسبق فعلها كاهو ظاهر وقول بان عبد السلام العامل أن

سم (قوله) يختلف الحاكم (الخ) لونه المتقى (قوله) وصرح (الخ) أي السبكي (قوله) بان له العمل بالرجوع (الخ) ينبغي أن يكون محله في مرجوعه بعض أهل الترجع أما مرجوع لم يرجعه أحد كاحد وجوبه لتخصيص رجوعه أوله ورجوعه ما شأ يرجع أحدهما جميع من جاء به من أهل الترجع فيعد تقليده والعمل به من على متأهل لترجع فليأتمل اه سيدمر (قوله) ومن ثم كان الأوجه (الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض من انه لا يسبق بتبعهما من المذهب للدولة اه سم (قوله) يتبعه (الخ) الظاهر يتبعه وسبق في شرح نفذ ما يؤيده اه سيدمر (قوله) وليس العمل برخص المذهب (الخ) فيه توقف (قوله) لصنف الاختلاف (الخ) من اضافته المصدر الى مفعوله (قوله) وكذا ورد (قوله) أي بما تقدم ان خبر (قوله) ذلك أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله) وظاهره (قوله) أي قول ابن الهمام جواز التلقيح محل تأمل اه سيدمر (قوله) وفي الخادم (الخ) استطرادى (قوله) كما ريسط ذلك في شرح الخطيب (الخ) عبرته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كلاتي من على في مسئلة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لثنتين جملة على ماذا بقي من آثار العمل الاول ما يلزم طبع مع الثاني تركب حقيقته لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لك في طهارة الكسبي صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادته وسطا وتبع عليه جمع فقالوا انما اتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثلهما أي خلافا للجلال الهلي كان أفتى ببيوتته زوجته في نحو تعليق فتسكنهم أفتى بان لا يبيوتة فاراد أن يرجع فلا ردى ويعرض عن الثامنة من غير ايتناها وكان أخذ بشعبة الحارث تقليد الأبي حنيفة ثم استعفت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فليفتن فيمدان كلام الامين لا يقول به حنيفة فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر ما رآه وبنافى هامش شرح الخطيب شافعي غلبه الاول فراجعه اه سم (قوله) مثله (قوله) أي الامدى (قوله) فيه يجوز خبر

يعمل برخص المذهب وانكاره جهل لا ينافي حومة التبع ولا التمسك به خلافا لمن وهم فيه انه لم يعبر بالتبع وليس العمل برخص المذهب مقتضا له لصدق الاختصاص مع الاختصاص بالزعم أي بان ليس الكلام في هذا لأن من عمل بالزعم والرخص لا يقال فيه أنه متبع للرخص لاسيما مع النظر لضعف طبعه لتتابع بامس فتأمله والوجه المحكي بجواز موده نقل ابن حزم الاجماع على منع تتبع الرخص وكذا موده قول بحق الحنفية ابن الهمام لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع انه اتباع قول مجتهد متبوع وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب ما تنقب على أمته والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شأوا من غير تعبد بذلك اه وظاهره جواز التلقيح أيضا وهو خلاف الاجماع أيضا فتعلق له ولا تغتر بمن أخذ بكلامه هذا الخالف للاجماع كما قرر في الخادم عن بعض المختطين الاولى لمن يلى بوسواس الاختصاص بالاحف والرخص لثلا

اذا لم يتأهل لعلم بالرأى ولا وجد من يصحبه يتوقف ولا يقتصر بحث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والقنوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر الى ان قال فان كان أهلا لترجع أو القترج استقبل به من غير فاذل من القواعد والمأخذ والالتزام من نقلة المذهب فان عدم الترجع أي بان لم يحصل له بطر يقر توقف أي حتى يحصله الى ان قال فان اختلفوا أي الاصحاب في الأمر جزم بكن أي كل من العامل والمفتي أهلا لترجع اعتمدنا صحيحه الا كثروا الاعمال والأى وان لم يصحوا شأوا توقف انتهى ولا يخفى في ثمة الفتنة هذا لا مطلق الهروى السابق فان قوله والالتزام من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن أهلا لترجع شامل للعالم ان لم يكن محصورا فمعلم يتغيره لوجب عليه تعريف الرأى لأن يكون ما قاله الهروى في اختلاف المتجربين في غير الترجع أو كلامه شرح الروض في غير العالمى الصريح والفتنة للشارح المذكور بقوله فالوجه محل الخ فانه أوجب على غير المتأهل تعريف الرأى وخطا القمنا مذ كره الشارح من التخيير لأن يتحمل على المختلفين في غير الترجع مع التساوى عنده أو على التساوى بين فيه سنده وعن السبكي من جواز العمل بالرجوع في حق نفسه فليأتمل (قوله) ومن ثم كان الأوجه (الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض انه لا يسبق بتبعهما من المذهب للدولة (قوله) كما ريسط ذلك في شرح الخطيب (الخ) عبرته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كلاتي من على في مسئلة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لثنتين جملة على ماذا بقي من آثار العمل الاول ما يلزم طبع مع الثاني تركب حقيقته لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لك في طهارة الكسبي صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادته البسط فيه وتبع عليه جمع فقالوا انما اتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

فرداد فيخرج من الشرع ولضده الاختصاص بالثقل لا يخفى عن الاباحة بشرط أن يشأ أن لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالأهل مثلا لا يحلوا بقتل الكافرين عتقهم شذوذ من كل الأوجه أنه يتفق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بنسب غير تقليد بنسب (١١٢) به ليس في عمله لان هذا ليس من محل الخلاف بل يسبق فعلها كاهو ظاهر وقول بان عبد السلام العامل أن

عليه ثم قاله انما نقل ذلك في غير ما علم بل لم يرد فيها قال فان التزم بغيره فلا فو كذا صرح بالخلاف مطلقا القرافي قبل ولعل المراد الاتفاق اتفاق
 الأصولين لا الفقهاء فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال على الاول ولأولاً أطلق التمسوا بالانتقال وقد أخذ الاسنوني من المجموع ويتبعوه
 أن ملأ قلوب الامتداد تناولت شيئا ثم صرح بعضهم بامتناع الفقهاء عنه لا الخلف فيه باطلا فقومهم (قائده) ومن ارتكبها اختلف في حرمته من
 غير تقليد أم لم يرد تعلم أمكنه وكذا بالفعل ان كان مما لا يعذر أحد بحمله لم يشر به قبل (١١٣) وكذا علم أنه قيل بغير حملان جهل
 لانه اذا اختلف على بعض
 المبتدئين فلهما على ما اذا
 عجز عن التعلم ولولته أو
 اضطر الى تحصيل ما يسد
 رمقه أو موق بموته فغير تقع
 تكليفه كالمقبل ورد
 الشرع قاله المصنف كان
 الصلح من أدى عبادة
 مختلفا في بعضها من غير
 تقليد للقاتل جهل به
 اعادته لان اقسامه على
 فعلها عبث وبه يعلم أنه
 حال تلبسها عالم بفسادها
 اذ لا يكون عاجزا لا حينئذ
 فخرج من مس فرجه قاسي
 وصلى فله تقليد أبي حنيفة
 في اسقاط القضاء كان
 مذهبه مختصلا مع عدم
 تقليده له عندهما الا فهو
 عايت صده ايضا وكذا ان
 اقدم معتقدا احتضا على
 مذهبه مجولا وقد عذر به
 فان تعذر جمع هذه
 الشروط (اولم يتعدوا كاهو
 ظاهر مما يتخذ كالتعذر
 فهو ولا غير (فولي سلطان)
 أرسن (له شوكة) غير بان
 يكون ناجية انقطع غوث
 السلطان منهم لم يوجوا
 الا اليه (تنبه) * ظاهر
 الميزان السلطنة لا تستلزم
 دوام الشوكة فلو زالت

ونقل غير واحد (قوله عليه) أي النقل (قوله ثم) أي في شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أي ابن الحبيب (قوله)
 (ذلك) أي الاتفاق المذكور (قوله قال) أي ابن الحبيب (قوله بالخلاف مطلقا) أي بدون ذكر مصدره من
 الأصولين أو الفقهاء أو منهما (قوله قبل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أي في ذلك الشيء (قوله)
 قبل الخ) يظهر انه بغير الحكاية لا بغير نص (قوله وكذا) أي بما ثم بالفعل (قوله علم) أي لم يركب (قوله)
 لانه اذا اختلف الخ) في تقريره نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) في الروض وشرح جوان عدم المستفي عن
 واقعة المقتضى ببلده وغيره ولا وجده ينقله حكمه فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشي يصنعها اذ لا تكليف
 عليه ككل ما قبل ورود الشرع انتهى اه سم (قوله ولولته) أي لو كان الجهل لتوقف التعلم على نقله
 لاستطيعه (قوله به) أي بالتقليد (قوله عالم بفسادها) أي بانه قيل بفسادها اه سيدمر (قوله فله)
 تقليد أبي حنيفة الخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهبه مختصلا له الخ)
 فيه نظر اه سم وفيه مذهب لا يثبت (قوله والافقوعايت الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد
 الاولى فلا يجوز به التقليد او غيره هذا عبارة كالمعلم قوله أنقلوه به يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أي له
 تقليد أبي حنيفة في اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أي وهو متذكر كالمس (قوله على مذهبه) أي المقدم
 (قوله وقد عذر به) ينبغي وان لم يعذر به لانه عند عقده الصلح لم يلزم له لانايت منه فاجيز التقليد بشرطه
 فلشأن اه سيدمر (قوله ألام تعذر) الخ قوله ونزع كثيرون في النهاية الاقروا وصرنا الى ان (قوله)
 مما يأتي أي انفق السواد (قوله لم يعلم الخ) والاحتياط عدم تنفيذها اه نهاية (قوله نفذت أحكامه)
 أي ومنها التولية فهو صريح في صحة قوله حيث لا يفسر الاهل مع وجود الاهل وسأيت ما فيه اه وشرى
 (قول المتن فاسق الخ) أي مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاعلا) أي بمحض كتاب في قوله ولا يعذره
 الخ ووافق في النهاية والفقير وشرح المنهج اه بشرط في غير الاهل معرفة قطرف من الاحكام (قول المتن)
 للضرورة) أي لضرورة الناس أي لاضطرارهم الى القاضي وشدة احتياجهم اليه لتعطيل مصالحهم بدونه وقد
 تعين فيمن ولاه السلطان وهذا التعليق صريح بالتسليم لزيادة الشرح انضالنا الى انحصار الامر فيمن ولاه
 السلطان ولو مع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور اه سم
 (قوله ومو به) أي السراخ (قوله وهو غيب) أي قسي به الزر صكشي (قوله وأنوا الشوكة) الاولى اذا
 يفهم لامثله أي خلافا للصلح المثل كان أفتي ببيوتهم ورحته في نحو تعليق فنسبح أختها ما أفتي بان لا يبنونه
 فأراد ان يرجع لاوله فيعرض عن الثالث من غير ايمانها وكان أخذ بشيعة الجواز تقليد الا في حنيفة ثم
 استفتت عليه فارد تقليد الشافعي في تركها فجمع قهبالان كلام الامام لا بقوله لم يثبت فاعل ذلك فانه
 مهم ولا تغفر من أخذ بظاهر ما رآته انتهى وبيننا في هاشم شرح الخطبة مما في تشبيه الاول راجحه (قوله اما)
 اذا عجز عن التعلم ولولته أو اضطر الى تحصيل الخ) في الروض وشرح جوان عدم المستفي عن واقعة المقتضى
 في بلده وغيره ولا وجده ينقله حكمه فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشي يصنعها فبالاكتشاف عليه كما
 لو كان قبل ورود الشرع انتهى (قوله فله تقليد أبي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان)
 كان مذهبه مختصلا له الخ) فيه نظر (قوله ولا فهو عايت) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي
 لضرورة الناس أي لاضطرارهم الى القاضي وشدة احتياجهم اليه لتعطيل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاه

(١٥) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر) شوكة سلطان فهو جرح أو أسر ولم يخلع نفذت أحكامه ومرفى
 مجتد الامام قبل الدعاء لعق بذلك راجحه (قائمة أو مقلدا) ولو جاعلا (تخذه ضايق) الموافق لمذهب المعتزلة وان زاد افسد (الضرورة)
 الثلاث تعطيل مصالح الناس ونزع كثيرين فبذلك ذكر في الفاسق وأطوا وصو به الزر كشي لانه لا ضرورة ولا اختلاف المقلد له وهو يجب
 فان الرض أن الامام اذ الشوكة فهو لا يعلمه ولا علمه

بل أو غير عالم على ما حرم بعضهم فكيف تمتدح من على عدم تنفيذ أحكام المترتب عليهم الغنم لا متدارك خرقه وقد أجمعت الأمة كما قاله الأذري على تنفيذ أحكام الخلفاء (١١٤) الظلمة أحكامهم ولو روجع البلقيني فنود قوله تامر وأوعى فيضا ضبطه ومن وكافر

ولم يزع الأذري وغيره في الكافر والأوجسامه لان القرض الاضطراب وسبقه ابن عبد السلام المرأة وزاد أن العسي كذلك قال الأذري والقول بتنفيذ قضاء على محض لا ينقل مذهبا لا يعول على رأي يجتهد به لا أشعب أحد يقول به ولا يبعد ما إذا ولد ذمومة وجزأ الناس من عزه فينفذ منها موافق الحق للضرورة ولو تعاضد قفسه فاسق وعصى دين قدم الأزل عند جرح والثاني عند آخرين وبوجه كافه الحسباني أن فسق العالم أن كان لحق الله تعالى فهو أولى أو بالنظم والرشا فالدين أقوى رابح العلية وخرج بقوله ساطعات القاضي الا كبر فلا تنفذ قوله من ذكر رأى الان كان يعلم السلطان كما هو ظاهر ويجب عليه رعاية الامثل فالامثل رعايه لمصلحة المسلمين وما ذكر في المثل محله أن كان ثم يجتهد والا نفذت قوله المقلدون من غير ذمومة كذا الفاسق فان كان هناك عدل اشترطت شوكة ولا فلا كما يشد ذلك قول ابن الوعة الحق أنه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت قوله غير الصالح قطعا اه وجه البلقيني ما سبقه البضاوي أن من ولد ذمومة يتعزل بزوال شوكة لمصلحة لرجال القضي لنقض قضائهم بخلافه فلا يترتب له ولا يتبدل لعدم قوته على الشوكة كما هو مصرح جرح متأخر بان قاضي الضرورة وهو من تفديه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستند

الخدم

لرجال القضي لنقض قضائهم بخلافه فلا يترتب له ولا يتبدل لعدم قوته على الشوكة كما هو مصرح جرح متأخر بان قاضي الضرورة وهو من تفديه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستند

الشوكة بلانف (قوله أو غير عالمه) المعنى في هذا ان كان عيبا لعلمه لم يولد له لم ينفذ حكمه ولا انقضاء سم (قوله وأحكام من ولوه) أي ولو ناسقا وكان ينبغي أن يذكر فاه بخط الاستدلال (قوله روجع البلقيني فنود قوله تامر) أي في وجهه فيما عدا الكافر شعبة الشهاب الرمي اه سم عبارة النهاية وابتلى الناس بولاية امرأه أو قن وأوعى فيما ضبطه من قضاة الضرورة كما في قوله الورع رحمه الله تعالى في الحق ابن عبد السلام المسمى بالمرأة أو غير هذا كافر اه وسبق من المعنى ما وافق (قوله وكافر) عطف على امرأة اه عس (قوله ونارعه الأذري وغيره في الكافر) يهجم أنهم ينافون في المرافقة ليس مجرد عبارة الاسي وبأنى عن المعنى ما وافقها في النقل عن الأذري وكلام المصنف كاهله قد يقتضي أن القضاء ينفذ من المرأة والكافر اذا ولي بالشوكة وقال الأذري وغيره الظاهر انه لا ينفذ منها اه (قوله والأوجسامه) أي البلقيني فتتبع قوله الكافر أيضا خلافا لنهاية كلامه انما المعنى عبارة تنبيه أنهم قسيسه بالفاسق أي السلم كما قرره في كلامه انه لا ينفذ من الرأى الكافر اذا ولي بالشوكة واستظهره الأذري لكن مصرح ابن عبد السلام بنفذه من العسي والمرآدون الكافر وهذا هو الظاهر ولعل أن ثوب القضا من الامير الباغي اه (قوله وسبقه) أي البلقيني (قوله ولا يبعد فيه الخ) يأتي عن النهاية والمفسر ما خافه (قوله ولو تعاضد الى قوله وله في النهاية الا قوله وخرج الى ويجب قوله كما يفيد في وجهه وقوله ما سبقه اليه البضاوي (قوله وراجع الخ) أي الدين (قوله و يجب) أي ومع ذلك لو خالف نفذ انفعله كما هو ظاهر سم (قوله عليه) أي السلطان اه عس والاولى أي المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامثل الخ) في معانيه وكان الاولى تأخير عبا بعد اه وشدي (قوله وما ذكر في المثل محله الخ) هذا انما يأتي لو أتى المستعمل بظاهر الموافق لكلام غيره وما بعد ان حوله الى الصالح فلا موضع لهذا هنا وحصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان السلطان اذا ولي قاضيا بالشوكة تنفذ قوله مطلقا سواء كان هناك أهل القضاء أم لا وان ولاما بالشوكة أو لا قاضي القضاء كذلك فيشترط في صحة توليته فقد أهل القضاء اه وشدي (قوله وكذا الفاسق الخ) ومعلوم أنه بشرط في غير الاحل معرفة طرف من الاحكام كما ينشر المتهج ومعنى وقد تقدم في الشارح ما يخالفه (قوله ان ولاده الخ) أي من غير الاحل القضاء مع وجود الدلالة له انما يأتي (قوله يلزمه بيان مستند) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي اه سم (قوله يلزمه بيان مستند) أي اذا شغل عنه والمراد بمقتده ما استند عليه من بينة أو تقول أو نحو ذلك عبارة الخادم فان حاله المحكوم عليه من السبب فخرم صاحب الحادى وتبعه الرواى بان يلزمه بانه اذا كان قد حسم بنكوه وعين الطالبة أنه بقدر على دفعه بالينة أو كان بالينة تعين فانه بقدر على مقابلتها بملها فخرم بيمينه صاحب الدقال ولا يلزم اذا كان قد حسم بالترار أو بالينة تعين في التمتع من هذا الخصم قوله الاصح ان الحاكم لا يسأل أي سؤال اعتراض اما سوال من يطلب الدفع عن نفسه فيتعين على الحاكم الابداء ليعيد المحكوم عليه القضاء انتهت لكن كلام السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لزيادة الشارح أيضا لانه لم يحصر الامر من ولاده السلطان ولوم وجود الاحل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض أهل وهذا في غاية الظهور (قوله أو غير عالمه) المعنى في هذا ان كان عيبا لعلمه لم يولد له لم ينفذ حكمه ولا انقضاء (قوله روجع البلقيني فنود قوله تامر) أي في وجهه فيما عدا الكافر شعبة الشهاب الرمي (قوله ونارعه الأذري وغيره في الكافر) كتب عليه مر (قوله وزاد العسي كذلك) كتب عليه أيضا مر (قوله ويجب الخ) أي ومع ذلك لو خالف نفذ انفعله كما هو ظاهر (قوله تنفذ قوله غير الصالح قطعا) ومعلوم أنه بشرط في غير الاحل معرفة طرف من الاحكام ثم مر (قوله يلزمه بيان مستند) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي

في سائر أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان لمستند فمقولته لا تصح ولا يثبت له الحكم بل أولى وبحقه في الأول أن ينتم موليّه
من طلب بيان مستنده كالمظهر ويجوز أن يخص النسبة بقاض والرجال بقاض (١١٥) وبحقه في الرجل والمرأة أن العبرة بالطالب

منهما (ويندب الامام)

أى ومن الحق به كالمظهر

ظاهر (أدلى قائم أن

بأذن له في الاختلاف)

ليكون أسهل له وأقرب

لفصل المصونات يرتكك

ذلك عند اتساع الخط وإن

نهاد) عنه (لم يستغف)

استغفلا عما لانه لم يرض

بقتل غيره ولو فرض له

حاشى مالا يمكنه القيام به

تقد فيما يمكنه ولا يستغف

على العهد وظهر أنه في

بلدتين متباعدين كبنغازي

والبصرة ولأما إجماعهما كما

صرح به الماوردي أن

يختار مباشرة القضاء في

أحدهما وأعرضه للبقيتين

بما فيه نظر وعند اختياره

أحدهما هل يكون ذلك

مقتضا لانعزاله عن

الأخرى أو بإشراكه في

وجهان ورجحنا تركي

وجمع أن التفرس

بمدينيتين في بلدتين

متباعدتين ليس كذلك

لأن غيبته عن أحدهما

لباشرة الأخرى ليست هنأ

دوج آخرون الجواز

ويستتيب فعله الغرض

عساكر بالشلم والقدس

أما الخاص فتختلف وسماع

بمنعضة كلام الأكثرين

منعه أيضا وقال جمع

مقتدون يجوز واختاره

الأذري لأن ينص على

الخادم هذا كما في شامل لقاضي الضرورة وغيره ليعال إلى التي ذكرها اه رشدي أقول المتبادر من المقام
أن المراد بالاستند هنا ما يشل كلامه في المذهب المشقة أو الأول وهو ما لا يتعين لهم من أصل النظر
فلا يراجع (قوله في سائر أحكامه) أى ولو بجهة اه ع (قوله في الأول) أى قاضي الضرورة (قوله
في الرجل والمرأة) أى إذا كانت المصونة بينهما اه ع (قوله أى ومن الحق به) أى قوله وظهر المن
في النهاية (قوله من ألق به) أى كن له شك (قوله ليكون) أى قوله وظهر أنه في المقي (قوله عند اتساع
الخط) عبارة المقي عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) أى عن الاختلاف (قوله استغفلا
عاما) بأقبح ترجمه اه سم (قوله مالا يمكنه القيام به) أى بمصروفه فيما يمكنه تأمل ما ضابطه وأمله
عدم حصول مشقة لا تقتض عاده اه سدع أقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تقتض عاده (قوله ولا
يستغف الخ) فان استغف لم يفتضح حكمه في ضمانات الحكماء الحق بالحكم كافي الروضة
وأصلها وان عينه من يستغف وليس باهل لم يكن له استغفلة لفساده ولا غيره ولم يعلم الأذن (تنبيه) لوقال
وليك القضاء على أن تستغف فيه ولا تنظر فيه فبفساد قال الماوردي هذا تقليدا لاختياره ما عاين وليس تقليد
حكم ولا نظر قال الزركشي ويحمل في هذا إبطال التولية كقولنا قالوا أذنت لثقي تزويجي ولا تزوج
بنفسك اه والظاهر الأول اه مقي (قوله كبنغازي والبصرة الخ) عبارة كذا الاستاذ ولأية في الجوز
عن في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجزه الحكم فيه انتهى اه سم (قوله) خبر مقدم لقوله ان
يختار الخ (قوله واعتبره بالبقيتين الخ) عبارة الثانية، وان اعترض الخ (قوله وجهان) أو جههما الأول وهو
الانعزال اه نهاية (قوله ليس كذلك) معنى أن تولى لا تستغف اه ع وبعبارة الرشدي قوله ليس كذلك
الصواب حذف لفظ ليس لأن الزركشي إنما يخبر عن عدم حمل التولية على المدينيتين كما علم بوجهه كلامه
وبصر به تعليقه وما قال به الشارح اه (قوله ورجح الآخرون الجواز) معتمد وكذا للرس الخطيب
أدلى بالخطبة في مسجدين ولأما أدلى أمام مسجدين وكذا كل وليطينتين في وقت معين متعاضدين فيه اه
ع (قوله أما الخاص) يحتمل قوله عاما اه ع (قوله مقتضى كلام الأكثرين) أى قوله نعم عبارة
النهاية بقطع القبال بجواز الضرورة لأن ينص على المنع من مقتضى كلام الأكثرين أنه على الخلاف
اه أى لا يقتضي قول المصنف فان أطلق استغف فيما لا يتعد عليه الخ ع (قوله واختاره الأذري لا
الخ) معتمد اه ع (قوله حتى عند هؤلاء) أى الجمع المتقدمين والأذري (قوله وان ألقى الاختلاف
الخ) عبارة المقي وان أطلق الامام ولاية لشخص ولم ينص على الاختلاف ولم يأذن فيه وهو لا يقتضى إلا
بعضه استغف فيما لا يتعد عليه لافي غيره وهو ما يقتضى عليه الأصح ولو أذنه الامام في الاختلاف وعوم
أو أطلق بان يعممه في الأذن بجزلة الاختلاف في العام والخاص والتجوز عليه وان خصه بشي لم يتعد
اه وفي شرح المنهج ما وافقه (قوله استغف مطلقا) أى فيما عجز عنه وغيره والعمدة لا يستغف الا
عند العجز مر ع اه بصيرى وقوله والتمتداه الخ مختلف العفت والنهاية والمقي شرح المنهج
فلا يجمع (قوله أو التولية فيما لا يتعد) قال في شرح الروض قضاء بلدين أو بلد كبير اه سم (قوله
قوله استغفلا عاما) يأتي محتمز (قوله ولا يستغف على العهد) كذا مر (قوله وظهر أنه في بلدتين
متباعدتين كبنغازي الخ) عبارة كذا الاستاذ ولأية في الجوز عن في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجزه
الحكم فيما انتهى (قوله أو بإشراكه في بلدتين) كذا مر (قوله واختاره الأذري لا يتعد
هذا الكلام مع انتهى كما هو ظاهر السان (قوله وجهان) أو جههما هو الانعزال اه مر (قوله وان
أطلق الاختلاف الخ) عبارة المنهج فان أطلق التولية استغف فيما عجز عنه والأذن فطلقا انتهى

المنع من التزوج والنظر في أمره للقيام بمنع حتى عند هؤلاء كالعام (وان ألقى) الاختلاف استغف مطلقا أو التولية فيما لا يتعد إلا على
مضى استغف

فهي لا يشد عليه) لحاجتنا اليه (لا يعرف في الاصح) فكيف يمكنه يتأخلف ولو لم ير أعدم القدرة بعد التولية لعدم مرض أو سفر استخلف حتما
قال الأذري (الأنهي عن سؤر نظر في المزمع بالهجر من المباشرة فالإنسان لا يتأخلف ذلك غالباً فليكن مستثنى من النهي عن النيابة وينبغي
جمل الأول على ما ذكره عن عنتي بعدد والثاني على ما إذا أطلق النهي عنه وظهر قول المتن في لا يشد عليه أنه الاستخلاف خارج عن جمل
ولا يتنبه به أكثر بعضهم لكن بالحدود (١١٦) شرح قوله كقول المبيد لها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لأنه

قاضي (الأن يستخلف في المنحما لا يشد عليه) وليس من العجز ما لاواه المستخلف في مذهبه فليس له ان يستخلف غيره القائل بما لا
أمر من كسب ما عرفت) وتختلف (فيكفي علم بما يتعلق به) من شرط البيئة أو الخلف مثلاً ولو عين تقليد ومن ذلك نائب القاضي في القصر إذا قسوسه له سمع البيئة فقط بكنه العلم بشرطها ولو عين تقليد كما لا دلويس مثله من نصب المشرح والتعديل لأنه كما دله استخلاف والده ووالده كما أن للامام قوليهما نعم فوض الامام اختيار قاض أو توليته لرجل لم يميزه اختيارهما لأن التهمة هنا أقوى للفرق الواضح بين القاضي المستقل والنائب في التولية وأما لم يميز لقاض سمع شهادتهما لأنه يشترط في الحكم لهما بالتعديل ومن ثم لم يثبت تصديقهما عند غيره بل هو سمعاً قال الأذري وكذا يجعل صفة استخلافهما إذا ظهر منه ضد الناس اجتماع الشروط اه والذري رحمه الله حيث صحت توليته وحديث غيره جازة توليتهما ان كانا كذلك (ويحكم) الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد

مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلداً) وسأقي أنه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير معتد مذهب ولا لتبحر اذا شرط عليه ذلك ولومر فا (ولا يجوز) ان شرط عليه خلافه) لأنه يعتقد غير الحق والله تعالى إنما أمر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيعين ان المقلد لا يحكم بمذهب مقلده وقال المأوردى وغيره يجوز وخرج الأذري وغيره بعمل الأول على من لم يتكلم بآراء الاجتهاد في مذهب أمه وهو المقلد العرف الذي لم يتأهل لنظره لا ترجيح

قوله (أى المصنف فيما لا يشد عليه) قال في شرح الروض قضية بلدين أو بلد كبير (قوله جزم قول المتن في الاصح) كان يمكن العكس فتأمله (قوله) وينبغي حمل الأول على ما ذكره النهي الخ) كتب عليه مر (قوله) وظهر قول المتن فيما لا يشد عليه ان الاستخلاف خارج عن جمل ولا يتأخلف (ولو فرض الولاية لأسان وهو في غير جمل ولا يتأخلف بحكم بهامع التغريض كما أتت به سخنة الشهاب الرولى مر (قوله) لكن ياتي رد في شرح قوله كقول المبيد لها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لأنه

مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلداً) وسأقي أنه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير معتد مذهب ولا لتبحر اذا شرط عليه ذلك ولومر فا (ولا يجوز) ان شرط عليه خلافه) لأنه يعتقد غير الحق والله تعالى إنما أمر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيعين ان المقلد لا يحكم بمذهب مقلده وقال المأوردى وغيره يجوز وخرج الأذري وغيره بعمل الأول على من لم يتكلم بآراء الاجتهاد في مذهب أمه وهو المقلد العرف الذي لم يتأهل لنظره لا ترجيح

والثاني على من له أهلية ذلك ومنع ذلك الحساب من جهة أن العرف جرى بأن توليد التقليد بشر وطاعة يحكم بذهب مقلده وهو مشهور
 الاصل لما ذكر وغيره لا سيما أن قاله في عقد التولية على عاتق من تقدم لآله لم يستدل بالحكم بذهب ما لم يتوكل به جمع. بتقدمه لم يولد
 الامام جلا القضاء على أن يقضي بذهب عنه، بل التقليد يعين فرضه فاض يحتمل أو مقلداً من غير مقلده مع بقائه تقليده كما هو واضح
 ثم رأيت شارحاً من ذلك قال وهو الذي عليه العمل أنه يشترط على كل مقلد العمل بذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اهـ ونقل ابن
 الرغف عن الأصحاب أن الحاكم المقلد إذا كان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح بكلمة بان نص امام

المقلد في حق كص الشارح
 في حق المقلد واقفه في
 الروضة وأما فهم كلام
 الرافعي حسن الرافعي من
 عدم النقض بما على أن
 للمقلد تقليد من شاء
 وجزم به في جمع الجوامع
 قال الآدمي بعد الوضوء
 بل الصواب هذا البلب
 من أصله لما يزم عليه من
 المقادير التي لا تصحى اهـ
 وقال غيره المقتضى على مذهب
 الشافعي لا يجوز إلا أن يذهب
 بذهب غيره ولا يقتضيه
 أي لو ضيق به لتكفي أو
 لو سئل اتفرع عن ابن
 الصلاح نعم ان نقل المذهب
 آخر شرطه بغير فيملاز
 له الافتاء به (تبيينه)
 قبل منصب سماع الدعوى
 والبيئة والحكم بما يختص
 بالقاضي دون الامام الاعظم
 كل هو ظاهر الروض وفي
 القضاء صلي الغائب ورد
 بمنع ما ذكر وبان مراده
 بالقاضي ما يشكك به دليل
 أنهم لم ينفوا على تخالف
 أحكامهما الا في بعض
 المسائل كالتميز القاضي

أهلية المترجع اهـ سم (قوله على من له أهلية الخ) هل المراد رجع مذهب الغير ومقلده أو لا في فائدة
 لمجرد الأهلية اهـ سم ومنع ذلك أي الجمع للذكور (قوله بطل التقليد) أي التولية (قوله مع بقائه
 تقليده) سب صرح بمذهب مقلده اهـ في ثم ان انتقل الخ (قوله بذلك) أي الفرض المذكور (قوله وهو
 الذي عليه العمل) ان كان من جهة القول فلفظ هو زائلاً موضح له ولو كان من كلام الشارح فكان الأولى
 ان يذكر بعد قوله انتهى (قوله وما أفهمه كلام الرافعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلداً أي الضرورة
 فحكم بذهب غيره من قلد لم ينقض انتهى قال في شرحه ان المقلد تقليد من شاء اهـ واعتد به في
 الشهاب الرمي خلاف ذلك وجعل كلام الروض على من فيه أهلية المترجع اهـ سم (قوله بما على ان
 للمقلد الخ) فيستأخر ظاهر بأنه ان حكمه بعد تقليده وحسنه في مقامه فليست بمقتضى من الرضة
 عن الأصحاب لان تقليد غيره وضيق حكمه بخلافه من مقلده وتقليده الثاني خرج الأول من كونه مقلداً
 عند الحكم نعم واضح ان محله حيث لم نقل الفرض على شخص توليته بالحكم بذهب من كلفه اهـ
 سيدع أقول فيم نظر اذا التبادر من مقلده فيما سبق امامه الذي التزم بمذهب غيره وتقليده في واقعة الثاني
 لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهبه لمذهب الثاني واقتضاه ما لا يقضي بقوله
 الشارح الا في ثم ان انتقل الخ والله اعلم (قوله بشرطه) لعله أراد به كون المقتضى البين المذهب الآخر بعب
 (قوله وبغيره) فيه تأمل (قوله بعبارة الا في ثم ان انتقل الخ) أي والحكم (قوله قبل منصب سماع الدعوى) أي قوله ومر
 الخ اذا انتهت مقتضاها على ان صرح في المتن الجواز كما يعلم من قوله وبحكمه وله ولا كلاماً أو فاض آخر اهـ
 (قوله) وبتبع ما ذكر وبان مراده الخ عبارة النهاية والاصح بخلافه على ان مراده الخ (قوله ما يشكك
 أي الامام الاعظم اهـ عـ (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اهـ معنى (قوله أو اثنتين) أي قوله وبوخذ
 في النهاية والمقتضى (قوله وبوخذ منته) أي بما لا يملكه (قوله بغيره) بكسر الراء (قوله في ذلك) أي الخلف
 المذكور (قوله ما يشكك) أي الحصر المذكور (قوله اكرهه) أي الشرع (قوله وان كان الخ) أي حكم
 الحكم (قوله أو حكم الخ) مطلق على حكم خصمان (قوله أو فترع) أي قوله مع وجود الادل في النفس الا
 ما ينبغي عليه والى قوله على ما مر في النهاية الاماماً ينبغي عليه (قوله أي مع الخ) عبارة النفس عن النفس

ش هر (قوله والثاني على من له أهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فقلدهم والاشكال على انه قد
 يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار أهلية المترجع (قوله على من له الخ) هل المراد رجع مذهب الغير ومقلده
 أي فائدة لمجرد الأهلية (قوله وما أفهمه كلام الرافعي عن الرافعي من عدم النقض الخ) في الروض ولو استقصى
 مقلداً أي الضرورة فحكم بذهب غيره من قلد لم ينقض انتهى قال في شرحه ان المقلد تقليد من شاء انتهى
 واعتد به في الشهاب الرمي خلاف ذلك وجعل كلام الروض على من فيه أهلية المترجع انتهى (قوله تبيينه
 قبل منصب سماع الدعوى والبيئة والحكم بما يختص بالقاضي) والاصح بخلافه على ان مراده بالقاضي
 ما يشكك به الخ مرش (قوله الا في بعض المسائل الخ) على ان صرح في المتن الجواز كما يعلم من قوله وبحكمه وله
 بالنسبة دون الامام الاعظم ومرأ خوال الغادة له تعلق بذلك (ولو حكم خصمان) أو اثنتين من غير خصومة كفي تكاثر وبوخذ منته ان من خلفه
 لا يكمل أهله حكماً آخر في علمه بتكليفه لم يحتفل ان الاكرام الشرعي كالحسي ولشأن الحكم بمره وان لم يتوكل منه نحو ضرب ولا حسي
 فقتله بعضهم بعدم جواز التكليف في ذلك فيم نظر وكأنه أخذ الذين أن الحاكم لا يكون حكمه اكراماً الا ان قدر حسابه اجاباً والخالف
 ومرافقه في محض الاكرام في الطلاق فرأى اجماعاً فان قلت نفرد قضاء الحكم كونه في حق من الخالف فكيف يتصور اكرامه قلت ليس
 السكالم فيمقابل الحكم بل فيما بعد وهو حيث جاز اكرامه على مقتضى حكمه من كان من حقاً ولا على رضا وحكم كثر من ان يبين رجلا في
 غير ذلك أو فترع مر (قوله تعالى بل من طاعة) أي مع وجود نقض

أهل وعنده (بشرط أهلية القضاء) المطلقات في خصوص تلك الواقعة فقد لان ذلك وقع لجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتراطه فكان اجابا أما حداته تعالى أو تميز فلا يجوز التحكيم فيه أقل طالب له معين وأخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه وأما غير الادل فلا يجوز تحكيمه أى مع (١١٨) وجود الادل ولا جاز ولو فى النكاح على ما مر فيه ونوزع فيه بالضرورة والى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورة لان الضرورة تقتضى بقدرها قال الباينى ولا يجوز لو كبل من غير اذن مركزه تحكيم والى ان أضر بموليه وكوكيل ماؤنه فى القادر وعامل قراض ومقاس ان أضر غرامه ومكاتب ان أضر به وتحكيم السفه لم يولو باذن وليه على ما اقتضاه اطلاق بعضهم وفيه نظر (وفى قول لا يجوز) التحكيم لمافيه من الاقتناع على الامام وقوله وجاب يانه ليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء عقوبة أدى ثبت موجبها عند التلحقق أنهمم فلا فتايات (وقيل) انما يجوز (بشرط عدم قاضى فى البلد) للضرورة (وقيل يخص) الجواز (بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما) كلان وحد قذف ولا يفتتحكمه الا على ارض لفظا لا سكوتا فبما يظهر ويعتبر رضا الزوجين معافى النكاح نعم يكفى سكوت البكر اذا استؤذنت فى التحكيم (به) أى يحكمه الذى يحكم به من ابتداء التحكيم الى حسب الحكم لانه لا يثبت للولاية نعم ان كان أحد الخصمين القاضى الذى لا اختلاف واستمر وضالم يؤز عدم رضاه لان الحكم قائم وقولا بن الرفعة تلاحق

الآية (قوله أهل) عبارة النهاية أفضل اه (قول المتن بشرط أهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك بابه معنى وأسنى (قوله وأخذ منه) أى من التعليل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزمنيت كل المسقوت غير محصورين اه بيجرى (قوله) والاجاز (الخ) وقا فى النسخ التمسج وخلافه لخلق المعنى والنهاية عبارة نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله) ونوزع فيه (الخ) والذى يقفه ان قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا بذهب امامه عدلا فالوجه التحكيم من هو متله بخلافه ولو كان جاهلا أو فاسقا ثم مقلدا عالم عدلا فالظاهر جوازه اه سيدع عبارة البجيرى قوله ولوم وجود قاضى أى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولوم وجود قاضى ضرورة عس فيمتنع التحكيم الا لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نفعه ان يادى عن مر الا اذا كان القاضى باخذمالا وقع فغور التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله) بانه لا ضرر ورواى تحكيم (الخ) بقى أنه لو وجد القاضى لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالمنوع الشافعي من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه سم (قوله قال الباينى) الى قوله وتحكيم السفه فى النهاية والى قوله ولو باذن وليه فى المتن الا قوله ومكاتبان ان ضربه (قوله ان أضر) أى مذهب المحكم اه معنى (قوله) وكوكيل ماؤنه (الخ) غير مبتدأ (قوله وعامل تراض (الخ) عطف على ماؤنه (الخ) (قوله) وقيل أى محصور عليه بطس اه معنى (قوله ان أضر) أى مذهب المحكم اه معنى (قول المتن فى قول لا يجوز) أى مطلقا اه معنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان أحدهما فى النهاية (قوله ليس له) أى المحكم اه معنى (قوله) أنهمم أى غيرهم ورضاهم وعلمهم فى الفتاوى والجملة والكبرى وفى بعض الهمة وتشديد الباء الموحدة اه بيجرى (قوله) ويعتبر رضا الزوجين (الخ) أى فلا يكتفى بالرضا من الرأى الزوج بل الرضا انما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عس (قوله) من ابتداء (الخ) الى قوله وقولا بن الرفعة فى المتن (قوله) من ابتداء التحكيم (الخ) مستحق وارض به (قوله الى حسب الحكم) أى تمامه اه معنى (قوله) لان الحكم قائم (الخ) عبارة فى شمع الاسلام بانه لى أن ذلك توليوا رد ابن الرفعة بان الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم قولية فلا يحسن البناء وأوجب بان هذا اذا صدق التحكيم من غير قاض فحسن البناء اه (قوله وحل الاول (الخ) عطف على حله (الخ) (قوله) ثم رأى الماوردى (الخ) عبارة النهاية وفى كلام الماوردى ما يدل على ذلك اه (قوله ذكره) أى التفصيل المذكور لكن بعضه منطوق والبعض الآخر

الالام أو قاض آخر ش مر (قوله لافى خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله أى مع وجود الادل) كتب عليه مر (قوله والاخر) ويحتمل حينئذ تقدم الامثل فالامثل مع تيسر لانه لا ولاية للضرورة وتلاشوا كنهها حتى تفقد غير الامثل مع تيسر مر (قوله وفى النكاح (الخ)) نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله) بانه لا ضرر والى تحكيمه معيب وجد قاضى ضرورة لان الضرورة (الخ) بقى أنه لو وجد القاضى لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالمنوع الشافعي من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله) نعم يكفى سكوت البكر (كتب عليه مر (قوله) يؤز عدم رضاه (كتب عليه مر (قوله) بيقى حله على ما لا يجوز غير الرضا) كتب عليه مر

مفهوما بجمع التخاصم لشخص ليس تولىته يبنى حله على ما لا يجوز غير الرضا وحل الاول على ما لا اذ انتم له لفظا بشد التقوى وحس كالحكم بيننا ملائم وأبى الماوردى ذكره حيث قال اذا حكم الامام وشبهه لم يرضوا له بل يفتقرون له نظر اشترطوا انهم

ولو كان أحدهما بضاً وعدوه نفذ حكمه على بضه ولمعده لمعده التهمتهون عكسه على الأوجه لو جوهدهم عدم القدرة على دفعه لا يفيد بعد الحكم وكونه رضياً أو لا قد يكون لظن عدم التهمة المحكم أن يحكم بعله كالمعك (١١٩) كلامهم خلافاً لما روي عن مالك وجوه

متهوماً (قوله ولو كان) أي قوله على الأوجه (قوله أحدهما) أي المختارين بضه الخ أي المحكم (قوله دون عكسه) أي حكمه بعضه على عدوه (قوله لا الخ) أي الرد (قوله وكونه الخ) استئناف بيان (قوله والمحكم أن يحكم الخ) المتضمن الحكم من الحكم بعلتهما به وأما أي ولو كان مجتهداً هو أه سم وعش أي خلافاً لتسريح التهم بغيره السلطان عليه قوله وقضية كلامهم أن المحكم أن يحكم بعله وهو ظاهر الخ المتضمن أنه لا يجوز ولا لقاضي الضرورة المحكم بعلتهما أه (قوله كالمعك) أي فيسئل قول المترو بندي للامام الخ (قوله بل لا بد) أي قوله وإذا قولي للقضاء في المفتي وإلى الفصل في النهاية (قوله المبين قبل الحكم) أي علمه أه مفتي (قوله ولو بعد استفتاء الخ) أي وبعد الشرع في الحكم أه مفتي بان قال المدي عليه للمعك عز لتلزم يادى (قوله لا الاحت نقض حكم القاضي) وذلك فيما لو خالف نصاً أو قياساً جلياً أه عش أي أوضاع امامه كلياً (قوله لا تعزله بالتفرق) ويضيق أن لا يكتفى في التفرق هنا بما كفي به في التفرق بين المتبايعين بل لا يضمن وصوله إلى بيته والسوق مثلاً أه عش وفيه نقض بل ينافيه التأكيد خاصة فلا يرجع (قوله الامام) إلى الفرع في المفتي الأقوله بخلاف ما إلى المتن وما سأله بعلته (قوله أو تأتيه) أه هلالاً أو من الخ بقه نظير ما مر في شرح ويندب لامام (قوله أو أكثر) قال الماوردي والرواني بشرط أن يقل عددهم فإن أكثر يصح قتلهم بحدود الله والكثرة ينشئ ظلي المطلوب يجوز أن يناف ذلك بقوله لاحقاً انتهى وهذا ظاهر أه مفتي (قوله فان كان رجل الخ) عبارة المفتي وعلى هذا لا يختص رجل واحد أو ثلث بقول واحد منهما خصوصاً فلا يضمن ثالث يتولى القضاء بين الرجال وإنه قال الأذري وقسم إذا ما أشبهه أه (قوله على ماس) أي قبل قول المتن ويندب (قول المتن وكذا أن لم يخص) أي كلاً من القاضين عما ذكر بل عم ولا يتأهل وأطلق أه مفتي (قوله وإذا كان الخ) عبارة المفتي والروض مع شرحه وأن طلب القاضين خصماً يطلب خصمه منهما أوجب السابقي منهما الطالبان طلباً معاً أخرج بينهما وأن تفرع الخصمان في اختيار القاضين أوجب الطالب الحق دون المطلوب به فان تساوى ابان كان كل طالباً ومطلوباً كما كلفهما في خصمه ملك أو اشتقاق في قدر من مبيع أو صدقاً في اختلاف أو حباً في جملتهما قضا كما عند أقرب القاضين البهما فان استويا في القرب البهما على القرب عتلا ليرض عنهما حتى يصطلحا لئلا يؤدي إلى طول النزاع أه (قوله فان كان أحدهما أصلاً) أي ولا تخلفه (قوله أوجب دأعه) أي رسله أه ورشدي (قوله فان تنازعا) أي الخصمان أي والصورة أنه لا دأعي من جهة القاضي أه ورشدي (قوله في اختيارهما) أي القاضين أه سم (قوله أوجب المدي) يحله أن لم يطلب المدي عليه القاضي الأسيل والأفهور الجواب أن طلب الأسيل منهما أوجب مطلقاً كقوله الامام والفرازي في شبه الشباب الرولى أه رشدي (قوله فاقتر بها) أي فالبها أقر بها بحاجب ويجوز رفعه أيضاً فاقتر بها بحاجب طالب أه عش (قوله والال) أي بان استويا في القرب أه سم (قوله في الوصين) أي البهما (قوله والمحكم أن يحكم بعله) المتضمن ذلك هو ولو مجتهداً هو (قوله أن يشهد على إتيانه وحكمه في مجلسه) كتب عليه مر وقوله حكم بها كتب عليه هو (قوله فان العبرة بالطالب الخ) جملها أيضاً إذا وجد أحدهما فقط وكان الطالب من شتمته ولا ترمال الفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان فان كان أحدهما أصلاً أوجب دأعه والآخر سبق دأعه الخ المراد به كالمظهر رسله وبغيره الرض وشرفان طلباً أي القاضيان خصماً يطلب خصمه منهما أوجب السابقي منهما الطالب والابان طلباً معاً أقر عن بينهما وان تنازع اخصمان في اختيار القاضين الخ (قوله فان تنازعا) أي اخصمان وقوله في اختيارهما أي القاضين (قوله والافا لقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظير في الوصين) البهما

كنصب الوصين والوكيلين في شيء وإذا كان في بلد قاضيان فان كان أحدهما أصلاً أوجب دأعه والآخر سبق دأعه فان ساء أقر عرفان تنازعا في اختيارهما أوجب المدي فان كان كل طالباً ومطلوباً ما كان اشتقاقاً فيما يقتضي مخالفاً فاقتر بها أو الافا لقرعة وقضية المتن أنه يجب لم بشرط اجتماعه أو لا يستعمل لأجل على الاستقلال وفارق نظير في الوصين

بان الاجتماع هنا متعمق فلم يحصل عليه تصحها الكلام امكن والاجتماع ثم ما ترفع عليه لانه احوط (الآن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز رفعه للاختلاف (١٢٠) اجتهدا بما بالافلا تنفصل الخصومات وقضيت لهما ولو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لهما في نظر ولا ترجع أو
شرط اجتماعهما على
المسائل المتفق عليها مع
شرط اجتماعهما لانه لا
يؤدي الى تخالف اجتهاد
ولا ترجع ولو حكما اتسبب
اشتراط اجتماعهما بخلاف
ما ذكر في القاضيين الظهور
الفرق قاله في الطلب
(فرع) بشرط تعيين
ما يلي فيمن انما لم يعرف
بقضية بلاد بلاد في توليتها
فصلت تبعا لها ويستفيد
بتولية القضاء لتمام سائر
الولايات وأمور الناس حتى
تصور كآلة وحسبه لم يفوضا
لقبي، والاوجه في الحكم في
الناس انه خاص بالحكم
لا يتجاوز لغبره و يفرق
بينه وبين وليت القضاء
بأنه في هذا الأمر كبعض
امضاء الامور وصار تصرفات
القاضي فيها مضاعف بخلاف
الحكم (فصل) فيها
يقضي النزال القاضي أو
عزله وما يكرمه اذا (جن
قاض أو أعني عليه) ولو
لحظة خلافا للشارح وانما
استثنى في نحو الشريك
مقدار ما بينه وبين كل
لانه يحاط هنا بالاجتهاد
ثم أو مرض من الارجح
زواله وقد عجز بعض
الحكم (أو عني) أو صار
كالأعي كما عرف بمعارض

سم (قوله بان الاجتماع هنا متعمق الخ) قضيت لهما اذا امكن الاجتماع كما يأتي قوله وقضيت لهما لو كانا الخ
يحمل الاطلاق هنا كالموصية على الاجتماع فليرجع (قوله وقضيت لهما الخ) عبارة الغنى وقضية بهذا
التعليل انه لو ولي الامام مقلد من الامام واحد وقتنا يجوز ولأيه المقلد انه يجوز وان شرط اجتماعهما على
الحكم لانه لا يؤدي الى اختلاف لان لهما معا واحد فان قيل قد يكون للامام واحد قولان فيرى أحدهما
العمل بقوله والاخر بخلافه فيؤدي الى التفرع والاختلاف أسباب الشيخ وهو ان الدين الفراري بان كلامهما
اتصفا بحكم معاه الاصح من القولين وهو كمال ابن شهاب طاهر في المقلد الصرف وعند نصر ج ذلك الامام
بتصحيح أحد القولين اما اذا كان أهل النظر والترجيح والاختلاف متقافه على نص من ائمة المذهب معاه
منصوص ورجع أحد القولين فلهنا يقع التفرع والاختلاف في ذلك فيجب المنع ايضا اه (قوله على المسائل
المتفق الخ) أي وعلى تصحيح أحد القولين كما مر عن الغنى أي أو الوجهين كترجيح التحف متشكلا في مجال
الاختلاف (قوله الظهور والفرق الخ) وهو ان التولية للحكم كالتصريح من النصيبين ورضاها لمعتبر فالحكم
من أحد هادون الاختصاص بغير رضا الحكم اه عشرين والاحتجاج بوسيلة العيرى وهو أي الفرقان
القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه ان الحكمين قد يكونان مجتهدين الا ان
هذا نادر اه ويحمل ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومات متناشأ عن نفس المتقاضيين والحد لا يعدو
عنهما وفي القاضيين عن الامام المولى لهما الواجب عليه فصل الخصومات (قوله انما لم يعرف عبارة
الاستثنى والمقتضى فرع قال الماوردي بوليه أي الامام بلد واسكتعن أو اسحقا بنو العرف اقرأها
ضمها لم تفضل في ولايته وان جرى بانها فتد خللت ان اختلاف العرف وروى أكثرهما رقان استواروى
أقر جماعها اه

(فصل فيما يقتضى النزال القاضي أو عزله) (قوله فيما يقتضى الخ) في القول المتن لكن في النهاية الاقوله
وخالف العلوي في قوله بحيث اذا نزل يتنبه وقوله ولان ما الى المتن (قوله انزال القاضي) أي بلا ضرر أو
مره أي بغير الايام مثله وما يكرم معاً من قولنا المنصف ينزل بغيره ونزله من اذنت الخ (قوله
ولو لم تكن كذا في الغنى (قوله أو مرض) الخ) وقوله وتالف في المتن الاقوله أو صار الى المتن (قوله لا يرجح
زواله وقد عجز الخ) عبارة الغنى الثالث أي من التنبهات المرض بالمعجزه عن النهضة والحكم ينزل به اذا كان
لا يرجح زواله فان عجز أو عجز عن النهضة عن الحكم ينزل قاله الماوردي الرابع لو أنكر كونه خاسيا في
البر ينزل بوجهه كقوله الزوكشي اذا تعدد ولا غرضه في الانشاء الخ لمسل لو أنكر الامام كونه قاضيا لم
ينزل كما يحسنه بعض المتأخرين اه (قول المتن أو أعني) ولو عني ثم أبصر فان تحقق حصول العمى حقيقة
استثنى الى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول البلقيني انه لو أبصر بعد العمى لم يتحقق تولية جديدة مر
اه سم وروى الغنى على ظاهر قول البلقيني حيث قال ولو عاد بصره تبين انه لم ينزل لانه لو ذهبنا
عاد بصره ذلك الخنايات (قوله في قوله بصر) أي في شرحه (قوله أو عجزا لانه) أي كما مر في قول المصنف
فان تعدد جميع هذه الشرط الخ وفي شرحه (قوله بحيث اذا نزل الخ) ظاهر ضمها عن هذا لا يشترط في شغلة
المجتهد ووجهه ظاهر اذا فصل الغفلة بخل الاجتهاد كما لم يمارس به من تدفيع وقت الشهاب سم اه رشدي
وأتى عن الغنى ما يرد بالتوقف عبارة الغنى قال الاخرى ومن لم يبلغ هذه الرتبة أي الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض أو أعني عليه أو عني أو ذهب أهله لاجتهاده الخ (قوله ولو لم تكن كونه قاضيا لم ينزل لانه لو ذهبنا عاد بصره ذلك الخنايات (قوله في قوله بصر) أي في شرحه (قوله أو عجزا لانه) أي كما مر في قول المصنف فان تعدد جميع هذه الشرط الخ وفي شرحه (قوله بحيث اذا نزل الخ) ظاهر ضمها عن هذا لا يشترط في شغلة المجتهد ووجهه ظاهر اذا فصل الغفلة بخل الاجتهاد كما لم يمارس به من تدفيع وقت الشهاب سم اه رشدي وأتى عن الغنى ما يرد بالتوقف عبارة الغنى قال الاخرى ومن لم يبلغ هذه الرتبة أي الاجتهاد في المذهب

قوله بصر (أو ذهب أهله لاجتهاده) المطلق أو القيد بغيره غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا أو صحيحا ولا يفتد به
(عنه بغفلة أو نسيان) بحيث اذا نزل يتنبه لا تفرقه ذلك وكذا ان خوس أو صوم ونايف بن أبي بصير وثني في العمى وصفه
في عمل محي تحبها لانه لا يفتن في النية التي هي اعلى من القضاء

وأخفئ منه الآخرى اختياره ان الاعمال لا يزولانه مرض لا يشدح في النبوة ايمانها ودعها ان المظن هنا غير م كما هو واضح ثم رأيت في القوت أثار لهذا دعاي الله لم يثبت على نبي لا يخلق في موضع مرمود الاستدلال بقضائهم كقولهم ولو عني بعد نبوتهم أمر عند لم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معاملة الاشارة تفنيد حكمه (وكذا الفسق) أو زاد فسق من لم يعلم (١٢١) موليه بنفسه الماصلي أو الزائد لكان توليته كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه

وهو ارجو دال يوم غالباً ثم أرفيه شيئاً يشبهه ان اذا حصل له أدنى تقفل وتقوم ينفذ حكمه لا تقطاط رتبته فيدفع في ولا يتعاضده يتغير في حق غيره اه (قوله وأخذتموه) أي من الاحتياج المذكور (قوله وأشار لهذا) أي علمنا في المظن (قوله لا يحتاج معه الى اشارة) أي بين المصنفين بان كانا مع وفي الاسم والنسب اه ع (قوله أو زاد فسق من لم يعلم بنفسه الماصلي) الخ أي دكان يحتمل على مروه مع ذلك اه سم عبارة المظني ويحل ذلك أي ما في المتن في غير قاضي الضرورة أما هو اذا دخل فوشو كذا والقاضي فاسق فزاد فسقه فلا ينزل بكنهه بعض المتأخرين اه وعبارة الرشدي قوله أو الزائد الخ عبارة مـر فيما كتبه على شرح الروض نصها وظاهره أن يقال ان كان ما طرأ عليه لم يصبر به مستببه لم يعزله بسببه فهو باق على ولايته والا فلا اه (قوله سال توليته) ظرف ليعلم (قوله فوجود الثاني) الى قوله أو ظن في المظني الاقوله ولا نظر الى المتن (قوله هذا) أي الخلاف عبارة النهاية والوجه ان قلنا الخ (قوله ان قلنا لا ينزل الخ) أي على المروج (قوله وهذا) أي قوله هذا قلنا الخ (قوله عليه) أي المتن (قوله انما ذكره) أي طرأ والفسق (قوله لا ننزلوا الحكم) الاول كافي للمظني لعدم نفوذ الحكم (قوله ولا ننظر لغير الخ) أي ان التكرار يعتبر فيمخصوص ما تقدم ولا يكفي فيه انه يفهم من السابق ان المراد به ما تقدم اه ع (قوله من قوله الخ) متعلق بالمفهم (قوله المتن في الاصح) والى الثاني تعود كالأب اذا جاز ثم أتى أو فسق ثم تاب فيه ومغني ومثل الآب في هذا الحكم الجدل والمخاض والنظر بشرط الوقت اه ع عبارة المظني (تبينه) لوزالت أهلية الناظر على الوقت ثم عادت فان كان نظره مشروطاً بصل الوقت عادت ولا يثبته المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله والا فلا تعود الابولية تجديد اه (قوله أو ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله وان ظن الخ) خلافاً لاطلاق المظني عبارة ما طهور دخل يقتضي انعزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانعزاله اه (قوله كادول) وهو قول المصنف وللامام عزل قاض الخ فيعزله اه ع (قوله ويحتمل أن المراد بالاول قول الشارح) اماطهور وما يقتضي انعزاله الخ كما يفيد ما مر من المظني أنفاً (قوله واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمد المظني عبارة ما يكفي فيه أي ظهوره لخلل غلبة الظن يكفي أصل الروض وقوله في الشرح الصغير من الظن كثرة الشكوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا كثرت الشكوى منه وجب عزله انتهى وهو ظاهر اه (قوله وجوب صرفه) أي عزله عن الولاية اه ع (قوله لا يحتاج له) خبر واطلاق الخ (قوله منه خلل) الى قوله واستغنى في المظني (قوله لان الغرض الخ) ينبغي على الاصح ان لا يحتاج لكون الغرض ذلك اه سم (قول المتن) أي المثل يعني لاجل نصبه فاضلو يحتمل أن الباعث مع (قوله عن قول أصله الخ) أي المجرر عبارة أو مثله وفي عزله به مصطلح وليس في عزله فتنة اه معنى (قوله معها) أي المصطلح وقوله وليس في عزله فتنة معقول الاصل (قوله قول شارح الخ) واقعة المظني (قوله لا ينفذ) أي قول المصنف وفي عزله به مصطلحه أي من قول أصله وليس في عزله فتنة (قوله مع الاقوله) وان لم يعلم موليه خلافاً لما ورد في (قوله على الولي) أي السلطان اه ع (قوله والتولي) هذا انما يظهر لوصفي في العزل ولو بمجرد الطلب والا

نعم ان كان ذهب الضغط شأى أهلية الاجتهاد ظهر التقيد (قوله أو الزائد الخ) أو كان بحيث لو علم بوليه مع ذلك (قوله لان الغرض حدوث الافضل) ينبغي على الاصح ان لا يحتاج لكون الغرض ذلك (قوله لكن مع الاثم على الولي والتولي

(١٦) - (شرافى وابن قاسم) - عاشر) المفضل لا تنعدم وجود الغافل لأن الغرض حدوث افضل بعد الولاية بقدر فيها (أر) هناك (مثله) أو دونه (وفي عزله به مصطلح كسكن فتنة) لما بين من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصطلح (فلا يجوز عزله لانه عيب وتصرف الامام بصان عنه ما يغني بذكر المصطلح قول أصله معقول وليس في عزله فتنة لانه لا تتم المصلحة الا اذا انتفت القسرة به يندفع قول شارح لا ينفذ عنقه يكون الشيء مصطلحاً من وجوه مفيدة منها (لكن) مع الاثم على الولي والتولي

قوله حتى يلقاهم جرحه كاذكر والله يستحق معاقبته كذا انما نأبى انما لمعنى عز لم أصل لم يعزل بالمعاقلة ولا أصله ونظر
فيغير واحدا ونظر في الثاني واضع ان القياس يقتضي ان عزلهم وانما اغتفر (١٣٣) الضرورة فليقتدر بقوله على عدم عزلهم

بالنسبة للاحكام

بالمعاقلة لا يتبعهم

وفي الثالث انما يجتمع ما

تضمنه الاعلى ما مر عن

المورد وهو يظهر ان العبرة

في بلوغ خبر العزل للثائب

بذهب الابلع من به

(واذا كتب الامام اليه اذا

قرأت كتابي فاستعزل

فقرأه) او طالع وفهم ما به

وان لم يتلفظ به والمراد سطر

العزل فغير ما مر في الطلاق

(العزل) او وجود الشرط

(وكذا ان فرئ عليه وان

كان قارئا) في الاصح لان

القصد اعلامه بالعزل

لا قراءته وفوق ما مر في

تظهيره في الطلاق بان عادة

الحكام ان يقرأ عليهم

فليس النظر الاعلى وصول

خبر العزل اليهم بخلاف

الرأى القارئة (ويعزل

بجونه وانعزاله من اذنه في

شغل معين كبيع مال

ميت) او غائب وتسماع

شهادة في معين كالوكيل

(والاصح انما يثبت) أي

القاضي ولو قاضى القليبي

على المنقول وقول القاضي

قضاء والى القليبي كفضة

الامام عليه كقوله الحسبي

اذا صرح له الامام بذلك أي

التولية عن اوقاضه العرفة

(المطلق ان لم يؤذنه في

الاستخلاف) لان القليبي

(قوله كذا) أي بعدلى الشهادة والاستخانة (قوله ونظر في المخرج) عبارة النهائية ولو بلغ الخبر السبب
دون الثائب أو بالعكس ان عزل من بلغ بذلك دون غيره خلافا للقيس أي وصار للمخبر بعد حصول كلام
البلقيس المذكور منها وما قبله ظاهر في الاول منوع عن العكس أي في بلوغ الثائب بلوغ أصله لان الثائب
داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يلقاه خبره والثائب قاض يعزل بلوغ الخبر كجاء على وجهه في بعض
كتبه ولو ولي السلطان قاضا يملك حكم ذلك القاضي ولم يعلم ان السلطان ولا قال الزكشي فيقتضيان
ببذل حكمه كالوكل وكلاهما مع شيء يقتصر الوكيل وما عظم علم بالوكالة اه والظاهر عدم نفوذ حكمه
لاشترط القبول ان القاضي وأخذ ما يحق في قاض أقدم على تزويج امرأته بغير علمه في غير دولته ثم ظهر
انها عجل ولا يتبع من انه لا يصح قاله بالادعاء فيفسق ويخرج عن الولاية اه (قوله في الثانية) أي مسئلة
استراو مراتب القاضي ما لم يبلغ خبره عزله لوابه (قوله وانما اغتفر) أي عدم عزلهم (قوله ليعاقبوا به)
الانسب لبقائه استحقاقه العلوي (قوله انما يجتمع على ما مر المخرج) فيقتصر بل الظاهر العكس كما
يشهد قول عشي على ما مر ان الثائب ما يقتضيه قوله ان عزل من بلغه ذلك المخرج هذا ظاهر ان قلنا كلام
المورد في بلوغ انهم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي ما سئو جهنهم نفوذ الحكم على انهم
وله لعدم عزل القاضي فليست نظره اه (قوله ونظر) الى التسمية في النهاية الا قوله أي القاضي الى المتن (قول
المتن اذا قرأت كتابي) هو كسب المعز ذلك أو أنت معزول من غير تعليق على القراءت يعزل له بالبابه الكاتب
كقوله البغوي وغيره اه معنى (قوله وطالع) الى المتن في الغنى (قوله والمراد سطر العزل) فاذا انسخ موضع
العزل لا يعزل ولا ان عزل اه معنى (قوله لان القضاء اعلامه بالعزل المخرج) يؤخذ من ان الحكم كذلك لقرأه
شخص ثم اعلمه بخبره فلما لم يسمع اقول وكذا يؤخذ من ان الحكم كذلك لو طالع شخص ففهم ما به
ولم يتلفظ ثم اعلمه بخبره ثم ايت قال الرشدي قوله لان اعلامه بالعزل يقتضيه لوقرأه انسان في نفسه ولو في
غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما به يعزل لوانه لوقرأه اعلم ولم يفهم عنه كونه اعجبيا والكاتب بالبرية
أو عكسه انه لا يعزل حتى يخبر به انسان فليراجع ثم رأيت في الشرح صرح بعدم انعزاله في الاولى اه
أي ومثلها الثانية (قول المتن) يعزل بغيره عن عزلهم من اذنه المخرج المراد اذا علم ذلك كما يعلم مما مر وصرح
به بان سراقته في الرضا وصلها من السردي ان الامام لو نصب نائبين القاضي لا يعزل بغيره القاضي
وانعزاله قال الرازي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيدا بالنائب يقول في الاصل لم يبق الثائب اه وهذا
ظاهر ويحتمل بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينشئ به القضاء اه معنى (قول المتن في شغل معين المخرج) اطلاقهم
في الشغل المعين وتفصلهم في الناسا لا في خبرهم انه لا يجري فيه التفصيل الا في ولا نظره ووجهه
وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كونه وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قاله
استخلفه في بيع مال فلان كان المستخلف شليق من الامام فلا يعزل بغيره أي القاضي اه سديع
(قوله او غائب) الى قوله ويحت البلقيس في الثاني الا انه وبه فارق الى انهم وقوله غير قاض ضروري ولا
من ولا يثبت (قوله وقول القاضي) أي قاض حسين اه معنى (قوله أي التولية عنه) أي من الامام (قوله
لنظره) أي القاضي (قوله بجونه) أي وانعزاله اه معنى (قوله ولا قاض ضروري) دخل فيه الصبي والمرأة
مر وقوله ويحت البلقيس انه اذا عزل لم تعزل نوابه حتى يلقاه المخرج كتب عليه مر وقوله لان القياس
يقتضي ان عزلهم كتب عليه مر وقوله ونظر ان العرف في بلوغ خبر العزل للثائب عذبه بالذهب من به
كتب عليه مر (قوله أي المصنفان قال استخلفني فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب
الامام نائبين القاضي فقال السردي لا يعزل بغيره القاضي وانعزاله لانه ما دون من جهة الامام وفيه

باعتباره معارضة وقد رآه (ان قيل) من جهته (استخلفه) لما ذكر (أو أطلق) لظهوره في المعارضة حيث هو فارق ما مر
في نظيره من الوكالة لان العز ضم ليس معاوية الوكيل بل النظر في حق الموكل لحمل الاطلاق على اوائده ثم ان من جهة الخطيئة كان فاعله نظر
فيكون كافي قوله (فان قال له مولاي استخلفني فلا) يعزل بالخطيئة بغيره لانه ليس نائبه (ولا يعزل قاض ضروري ولا قاض ضروري)

إذا لم يجد وجهه صالح ولا من ولا يشاعمة كمنظر في المال والجليل والحسنة والارفاق (عوت الامام) الاضطر ولا ينفذه لعظم الضرر بتعطيل الخرافات من ثم ولا الحكم ينمو بين خصمه انزل بفرار عسقلان الامام الخافي القضائية عن المسلمين بخلاف قوله القاضي انواه فانه عن نفسه ومن ثم كانه عزله بغير موجب (١٢٤) كما يمتثل الامام بحرم عليه الاجور جبروهم بعضهم ان طاربت المال كالوكيل

فعل كما قاله الاذرع وبحث
 البلقني ان قاضي الضرورة
 حيث انزل استر منما
 أخذته على القضاء فقل
 الاوقاف لا توافق ما من
 صحة قولته بحث غيراته
 لا ينزل بوجود وجهه صالح
 الا ان يرى قولته الاغلافة
 في انزاله (تبيين)
 العادة في الامانة السابقة
 ان قوله الخليفة العباسي
 للسلطان ثم السلطان يستقل
 بتولية القضاء وغيرها هل
 حيث ينزل القضاء عوت
 السلطان لانه نائب اولانه
 مستقل وفي وضعية
 اذ ان الخليفة فقل ينزل
 قضاه وجهان فان قلنا
 ينزلون فلو كانت السلطان
 هل تنزل القضاء وجهان
 ثابها لالاهم قضاء الخليفة
 لانه نائب عنه اه قال
 الزركشي وبشبهه ان ياتي
 فيه ما من من الاذن في
 الاختلاف عنه ارض الامام
 أي الخليفة وأطلق اه
 وأقول في هذا كله نظر
 والوجه بنا على ما رآه
 البغاة مع سلطان الخليفة
 اذا ضعف بحيث زالت
 شوكة بالكلية ولم يبق
 الارام التولية باذنه تبركا
 به اذ لا تمتع منه أجبروه
 عليه أو أو غيره من بني عمو له ثم في السلطان كواقع فقلنا ان كان قلنا بغيرهم ولا يمتنع ضعفه سلطان
 نائبه ياتي ذلك التوصل الذي ذكره الزركشي أو يعدم بقاتم القضاء نواب السلطان لا غير (ولا ينزل ناطر تبيين) ومجيد (وقف
 عوت قاض) فنهم وكذا ينفذه للالتفات الصالح لم يشرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما يحسنه الاذرع وغيره بتولية قاض جديد لصورة
 النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وان كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافا للبلقيني (بعد انزاله) ولا قول الحكم بغيره فارتجس

احتمال اه وصرح الماوردي بما وافق هذا الاحتمال اه (قوله لا توافق ما من) كتب عليه مر
 حكت
 نائبه ياتي ذلك التوصل الذي ذكره الزركشي أو يعدم بقاتم القضاء نواب السلطان لا غير (ولا ينزل ناطر تبيين) ومجيد (وقف
 عوت قاض) فنهم وكذا ينفذه للالتفات الصالح لم يشرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما يحسنه الاذرع وغيره بتولية قاض جديد لصورة
 النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وان كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافا للبلقيني (بعد انزاله) ولا قول الحكم بغيره فارتجس

حكمه (حكمت بكذا) لأنه لا علم أنشاء الحكم حينئذ (فان شهد وحده) أو مع آخر حكمه لم يقبل على (الصحيح) لأنه يشهد بعمل نفسه وفارق
 الموضع بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادته لا تعين تركه لنفسه بخلاف الحاكم فيه ما ذكر من وجوب حكمه شهادته بأمر أو مدعي في مجلسه
 فقبل خبراً (أو) شهد بحكمه كما قبلنا الحكم) ظاهر أنه لا يمتنع توجيه بان حذفه (١٢٥) مذهبنا لا يوجب ما كان لا يوجب حكمه
 كما حكم الشرع من لا نقول

شروع الله تأكيداً للحاكم
 هو بائ الحكم فيه نظر بل
 الاوجه ما ذكره من عب
 بقاض لم يمنع ذلك فان
 قلت سبباً ان اطلاق
 الشاهد لا يوجب على ما فيه
 لان مذهب القاضي قد
 يخالف مذهب فكيف
 اصكتي بقوله هنا فان
 الحكم قلت انما لم ينظر وا
 لذلك قلنا خلاف فيه
 (قلت) شهادته (في)
 الاصح لان شهادته
 بفعل نفسه وحيث حال
 البطل لا يوجب من ثم لو علم
 ان حكمه لم يقبل وقوله
 بشكل عليه ما يتقوى
 بغوى اشترى شأنه
 منه غاصب فادى عليه
 وشهده البائع بالملك مطلقاً
 قلت شهادته وان علم
 القاضي انه البائع له كن
 رأى عبداً في يد شخص
 يصرفها تصرف الملائك
 له أن يشهد بالملك مطلقاً
 وان علم القاضي انه يشهد
 بظاهر الدفقه وان كان
 لو صرح به لم يقبل ثم رأيت
 الغزير يفتقر في مسئلة البيع
 وقد يجب بان التمسك
 مسئلة الحكم أقوى لان
 الانسان يجوز على ترويح
 حكمه ما لم يكن مضارفاً

حكمت بكذا) أي كنت حكمت بكذا القلان معني وروض (قوله) لأنه لا علم أنشاء الحكم (الح) أي فلا علم
 الاثر به شيخ الاسلام معني (قوله) وحده الى قول المتن وأحكم كما كف المني (قوله) وحده) أي فيما
 ثبت بالمشاهد والمبين اه معني (قوله) وفارق الموضع أي فيما لو شهدت بانها أرضعت ولم تطلب باجرة
 فانها تقبل اه معني (قوله) بان فعلها غير مقصود بل المقصود ما يرتب عليه من القهر وقوله مع ان
 شهادته بالزوجات المقصود من الارضاع حصول اللين في جوفه لاطفال فيرتب عليه القهر وهذا المعني
 يحصل بامراض فاسقة اه ع (قوله) فقبل (الح) لأنه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقروا معه
 اه معني (قوله) نقول شارح انه كما يدعى جري عليه المعني (قوله) ومن عب (قوله) أي بملكه كالم بيع
 لذلك أي بائ الحكم (قوله) على ما فيه عبوة المعني وحمل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في بيع الشهادته
 على الحكم بل يكفي ان تقوم البيعة على حكمه من الحكم كالمور المشهور أما قلنا لا يشترط التعيين
 فلا تقبل قطعاً اه (قوله) لان مذهب القاضي أي المرفوع الى الملام (قوله) مذهب أي الشاهد (قوله)
 واحتمال البطل أي انه أراد حكمه (قوله) ومن ثم لو علم ان حكمه (الح) وعلى هذا بضر اضافة الآخر للقضاء
 في شهادته تعالى المعز ول يخطئه على القول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما اوضح ذلك في شرح البهية اه
 سم وقوله بخلافه على القول الذي (الح) هذا ما فعلنا في المعني بما نصحه من حمل الخلاف في بيع القاضي انه
 حكمه ولا خلاف يقبل جزئاً منظر الباطل التهمة اه فتأمل (قوله) وقد يشكل عليه أي على قوله لو علم انه حكمه
 (الح) (قوله) مطلقاً أي بدون بيان سبب الملك (قوله) بخلاف المستلزم (الح) الا في خلاف مسئلة البيع (قوله)
 لقد رتبته) أي قوله ان لم يتم في المعني وقوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يتم في المعني وقوله وأخذ
 الزركشي الى ادأهم (قوله) حق وقال على سبيل الحكم (الح) بخلاف ما قلناه على سبيل الاختلاف لا يقبل قوله
 كأمس به البغوي وهو معني كلام أصل الروضة وينبغي أن يكون محله كمال شخصه ما لو استعمله في ما قبل
 ولايته اه (قوله) بل أي قوله بلا حجة اه معني (قوله) وببحث الاثر (الح) عبارة هنا بوجهه كما يجبته
 الاثر (الح) (قوله) ان محله أي محله ما كلف من قبول قوله اه معني (قوله) في محصورات وانها (الح) عبارة
 المعني في قر به أهلها محصورون اما في بلد كبير كغنداف فلا تقطع بطلان قوله والى ما قلناه أي الاثر
 يشترع فيه الشجب بالقر به اه (قوله) من لعل المراهقه بقر ينشأ قبله من لم يباقر وتب الاجتهاد في المذهب
 (قوله) وقد أفتت (الح) من مقول الاثر كالمور معني المعني (قوله) وقد أفتت (الح) عبارة هنا ولا بد في القاضي
 الضرور ومن بيان مستندة فلو قال حكمت بحجة أوجب الحكم شرعاً وانتم من يدل ذلك لم يقبل حكمه كما
 أفتي به والوجه انه لا احتمال في الوقت أي انشاءه له حكم بطلان امره يشاهد من (الح) (قوله) وجوب بيان
 القاضي (الح) أي ما لم ينمو صواب معن طلب بيان مستندة بكافه قبل قول المصنف وسند (الح) اه ع

وقوله وببحث غيره كتب عليه مر (قوله) ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله على هذا بضر اضافة الآخر للقضاء
 في شهادته الى المعز ول يخطئه على القول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما اوضح ذلك في شرح البهية وغيره
 (قوله) وقبل قوله بل عزله حكمت بكذا (الح) في التسمية فرع اذا ذكر الحاكم فلا خلاف ان شهادته اعندى
 بكذا وانكر الشاهدات لم يلتفت الى انكارها وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضي الضرور مر
 أقول هل يشكل ذلك على قولنا من السلطان لغيره ولو قاضي ضرور الحاكم غيره ان كان ذلك بعد الحكم
 بشهادتهما كان انكارهما بغير الرجوع في انه لا يقبل لانهم لم يعرفوا بذلك قال ابن الصباغ في خوا به اه
 (قوله) وقد أفتت بوجوب بيان القاضي (الح) أفتي بذلك أيضاً في شهاب الشهاب الرمي (قوله) ان شاء الله تعالى

المستلزمين الاخيرين (و يقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا) وان قال بعلی لقد رتبته على انشاءه حينئذ في قول على سبيل الحكم نسا هذه
 القرية طواق من أزواجهن فقبل وببحث الاثر أي ان محله في محصورات وانها (الح) عبارة هنا ولا بد في القاضي بضر اضافة المامه قال ولا
 ريب عندی في علم لغز من لعل وأفتت بوجوب بيان القاضي لمستندة لاسفل عنه

لا احتمال أن يظن ما ليس
بمستند مستند أو أقي غيره
بأنه لو حكم بطلاق امرأته
بشاهد من قضا لا غناشدها
بطلاق مقيد بصيغة لم توجد
وقال بل أطلت ما به يقبل
قوله أن لم يثبت في ذلك لعلمه
وبانتسبه (فإن كان في غير
محله ولايته) وهو خارج
عنه لا يحل حكمه خلافا
لن وهم فيه لأن برهان
موليسه فيدولايته بذلك
المجلس (فكدهم قول) لانه
لا يملك إنشاء الحكم عند
فلا ينفذ إقراره وأخذ
الزركشي من ظاهر كلامهم
أنه إذا ولي ببلد لم يتناول
مزاويها وبساتينها فلو
زوج وهو باحدهما من
هي البلد أو عكسه لم يصح
قبل وفيه نظر اهـ والنظر
واضح بل الذي به أخذنا
ممنس عن قبيل فصل من قض
أنه أنه علت عادة نية أو
صالحا حكمهما أو الاتصفا
ذكره اقتصارا على ما نص
له عليه وأتهم قوله كقول
أنه لا ينفذ منه في تصرف
استباحة والولاية كالحاج
وقف نظره للقاضي يبيع
مال يبيع ويتر بر في وظيفة
وهو ظاهر كتر ويمن
ليست ولايته وظاهر هذا
أنه لا يصح استغناء قبيل
وصوله لحل ولايته من حكم
بها

(قوله لا احتمال الخ) كقول كثير أو غالب في قضاء العصر اهـ معنى (قوله وأقي غيره باله الخ) أقي ذلك شخصنا
الشهاب الرمي وظهر مراد الشارح اهـ سم (قوله أنه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فحكما ينبغي إسقاط
لفظ لانه كما علمه النهاية (قوله أنه يقبل قوله الخ) هذا في غير فاضى الضرورة مر اهـ سم (قوله أن لم يثبت
في ذلك الخ) أي بخلافه إذا كان باهلا أو فاسقا فلا يقبل نظيره من الأذرى (قوله وهو خارج الخ) قوله فيدولايته
وأتهم في المعنى الآتية إلا أن يراد بالثبوت (قوله لا يحل حكمه) أي المبدل الحكم اهـ معنى (قوله فيدولايته
الخ) أي أن لم يقيد بحمل الحكم المعتاد فنحكمه في محل عمله وإن كان قبله فنحكمه في غيره بحمل
الحكم كمن جدد ولا جعله مأمور موليه عليه وأعتد له من توابع المحل الذي ولاه ليحكم فيه اهـ عش
(قوله باحدهما) أي المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قبل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة للمعنى وهذا
إذا لم يكن عرف كافتدائه قول المعزول للاميين أعطيت المال أيام قضائي لصفته لفسلان فقال الاميين بل
لغلان صدق المعزول وهل يفرم الاميين بل عنه هو قد ذلك فيه وجهان في تعليق القاضي أو جهما كما قال
شحن المنع فان قاله الاميين لم تعطني شيأ بل هو لغلان قال قول الاميين لان الأصل عدم الاعطائه ويستثنى
من اطلاق الصفه ما لو أذن الامام للقاضي أن يحكم بين أهل ولايته حسبا كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب وقوله في الفناء رأيت واحد قد قبل قوله
على من هو من أهل بلده أنه حكم عليه بكذا اهـ (قوله حكم بها) أي بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى
تقدير حذو فالتقدير فالأمر واضح أو نحو اهـ سديمر (قوله من غيره) أي من القاضي في غير محل ولايته
(قوله وظاهر هذا) أي المتي (قوله أنه لا يصح استغناء الخ) خلافا لانه عبارة نعم لم يستغنى وهو في غير
محل ولايته من حكم بها بعد وصوله لها ص كما أقي به والوجه جملة تعالى إذا اختلاف ليس يحكم حتى يمتنع
الخ قال عش قوله نعم لا يستغنى الخ ومثله ما لو أذن لن يحكم عنه في محل ولايته إلى أن يحضر القاضي وقوله
بعد وصوله أي القاضي اهـ وقال الرشدي قوله بعد وصوله أي الخلف اهـ وهو الظاهر (قوله من يحكم
بها) ظاهر مع القاضى قبل وصول القاضي أو بعده فاقاء بعضهم الخ وهو شخص الشهاب الرمي وفي الروض
والقاضي أن يشهد في محل ولايته على كل حكم كتب في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه أي ليس له
بوجوب بيان القاضي ولا بد في فاضى الضرورة من يثبت مستنداه مر (قوله وأقي غيره باله الخ) حكم الخ
أقي بذلك شخصنا الشهاب الرمي وظهر مراد الشارح الغير (قوله أنه يقبل قوله) ظاهر وهو فاضى ضرورة
مر ثم قال القاضي الضرورة (وله وظاهر هذا أنه لا يصح استغناء الخ) في الرضى في آخر باب القضاء
على الغائب للقاضي أن يشهد في محل ولايته على كل حكم كتب في غير محل ولايته لا عكسه اهـ قال في
شرح اهـ أي ليس له أن يشهد في غير محل ولايته على كل حكم كتب في محل ولايته والحكم كالاشهاد بخلاف
الكاتب لا بأس بما هو عليه إلا أن أذن لم يثبت حكما كان أذن وهو في غير محل ولايته في الإخراج عن خصم
محبوس في محلهما بسؤال الخصم اهـ فقوله إذا لم يثبت حكما بفهم الامتناع فبما يثبت حكما وهذا قيد على
عدم صحة اختلاف المذكور على خلاف ما أقي به شخصنا الشهاب الرمي إلا أن يكون المراد من ضمن الحكم على
الأذن نفسه يثبت بطلان المأذون فيه بغيره ثم رأيت في النقيب ما نصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيهقي غير
عنه فان فعل ذلك لم يعتبه اهـ قال ابن النقيب في شرحه لا ولا يولى فيه فاشترط أربعة فقول له أن يكتب
القاضي آخره خلاف قال الرافعي والذي يستمر على أصل الشافعي جواز وحكى الرافعي قولين فيما إذا سمع
البيهقي غير عهده ووقف على عدلهم في عهده وحكم بها بناء على أنه هل يحكم بعلمه أم لا قال ابن الرافعي وفيه نظر
لأنه من كونه من القضاء والعلم وان سلفاى معنى لفرض سمع عدلهم في عهده بل قد يظهر أن أخذنا خلاف
أن الاشتراك في الشهادة إذا ذكر وقت الشهادة أم بوقت الترتيب كالمسوق في صلابة العبد إذا شهد وأبعد وال
أو عدل أو بعد الغريب ولو سمع الشهادة في عهده والتعدى في غير عهده قال ابن القاص يحكم به أن قلنا بقضى
بغيره قال أبو عاصم وغيره القاصي أنه لا يحكم به وهو ظاهر المطلق الشيخين اهـ كلام ابن النقيب ولا يخفى

أن شهد في غير محل ولا يتصل كتاب حكم كسقي محل ولا ينمو الحكم كالاشهاد بخلاف الكتاب لا بأس بها
ومثلها الآن إذا لم يتنوع حكماً كان أذن وهو في غير محل ولا يتصل في الأجر عن خصم مجبوس في محلهما
بسؤال الخصم اه قوله إذا لم يتنوع حكماً بفهم الامتناع فيما يتنوع حكمه هذا قد يدل على عدم صحة
الاستخلاف المذكور على خلاف ما أفتى به شعبة الشهاب الرمي الآن يكون المراد بتنوع الحكم أن الأذن
نفسه يتنوع لأن المأذون فيه يتنوع ثم أفتى بالتبعية ما يصح ولا يحكم ولا يصح الدين في غير محله فان
فعل ذلك لم يعتد به اه ولا يخفى ظهوره في خلاف ما أفتى به شعبة أيضاً اه سم محض أقول بل عبارة
التبعية المذكورة صحت في خلافه وفي فاق ما قاله الشارح والله أعلم (قوله وقوله) أي قول البعض مستدلاً
على اختصاصها بصحة (قوله استغاده) أي القاضي ذلك الأذن (قوله ويرد إلى قوله نعم الخ) ردالها بما يخصه
ومنازعة بعضهم فيه بأنه أذن استغاده الخ وإن القياس المذكور ليس بحكم لأن المحرم ليس بمنعوا الخ (قوله
قياسه أي البعض (قوله ليس بمنعوا لأن المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة وتوكيله
أي مادام لا يحرم وهذا يظهر من قياسه وبسقط الفرق وقوله لم يتأهل الخ هذا أول المسئلة اه سم
(قوله وإنما قياسه أن يتنوع الخ) مريدة بغير القياس لأن عبارة المحرم في النكاح مختلفة مطلقاً بنفسه وأما فيه
في زمن الإحرام ومع أنه المذكور وكذلك القاضي يتنوع عليها حكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولا يثبته
ومع أنه فيه تماثل اه وصراً غاص الرض والتبعية ما وافق ما قاله الشارح (قوله فيه) أي الوكيل
المذكور وكذلك قوله الآن وهو الخ (قوله لغیر) متعلق بالتوكيل اه رشدي (قوله أي ذكر) أي
الفصل في أنها يفتا قوله ومن ثم إلى فاله وهذا وقوله وبما تقرر في المتن (قوله وسماه) أي لا يجزى القاضي
(قوله بعد حضوره) أي المعزول (قول المتن رشوة) هي بثلاث الرماييل له ليحكم بغير الحق أو ليتنوع من
الحكم بالحكم استوفى (قوله الآن يجب بيان المراد الخ) انه أصدر الجواب بالاشارة بغيره بمعل ما تقرر أن
المراد لا يقع الإرا دعي له إلا بدلالة به تغيير المرزوم أي قال الرشدي قوله الآن يجب الخ لا يخفى أن
ما ذكره لا يدفع الأول به والأحكام قائم زانية ما ذكره أنه يصح لعبارة المستند لا دفعه إلى الخ (قول
المتن مثلاً) أي ونحوهما من لا قبل شهادته اه معنى (قوله وأعطاه الخ) عطف على أخذ اه عس
(قوله وأعطاه) أي قوله وبما تقرر في المتن الإقوله وقال غيره إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن وقوله ومن ثم
إلى قال وهذا (قوله وذهب) أي المعزول (قوله أن يوكل الخ) وإذا حضره فإن أقيمت عليه بينة أو أقر حكم
عليه ولا مدق بينه كسائر الامتناع إذا أدى علمهم خيانة اه معنى (قوله ولا يحضر) فإذا حضره وكيه
استؤنف للمعزول اه نهاية قال الرشدي له معطاً لفظاً أو قبل قول وكيه أي فإذا حضره هو أو وكيه اه
(قوله فلا ومن حضر الخ) عبارة النهاية وإنما يجب احضاره إذا ذكر شيئاً يقتضي المطالبة بشراً كما كتبه فلو
طلب احضاره لم يحضر الحكم ولم يبين شيئاً يجب إليه الأذلة لا يكون له سق وإنما يقصد ابتداء بالحسومة اه
وبما قاله القاضي (تنبيه) لو حضر استغاد القاضي الجديد وتسلم من المعزول وطلب احضاره لم يضر
باحضاره بل يقول ما يريه فان ذكر أنه يدين عليه مدناً أو عيناً أحضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق
الدعوى أو قبل لا يكون الخ (قوله ثلاثاً بعد ابتداء) أي بالحضور اه معنى (قول المتن حكم) أي القاضي

ظهور عبارة التبعية المذكورة في خلاف ما أفتى به شعبة أيضاً (قوله فافتاه بعضهم) هو شعبة الشهاب الرمي
(قوله لأن المحرم ليس بمنعوا لأن المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة وتوكيله اه أيضاً مادام
الأحكام وهذا يظهر من قياسه وبسقط الفرق (قوله لم يتأهل لأذن) هذا أول المسئلة (قوله أي الحنف
ولو أدى شخص على معزول أنه أخذناه رشوة الخ) زاد التبعية ما يخصه وان قال لم يلحق على
الحكم نظر فإن كان في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد وافتدأ به لم يقتضوا خالفه فثبت قولنا أحدهما
ينقضه والثاني لا ينقض اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد أي بأن خالف النص والاجماع أو القياس بالحلي
ونحوه كما قرره ابن النقيب وإن كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن النقيب كمن السك وشمان خرافة الذي

معزول لم يحضره قبل استقصائه عن دعواه ثلاثاً بعد ابتدائه (وإن قال سمك بعد من)

أو نحو فاسقين قال ابن الرقبة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أخاله بالقرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سفت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعوى المزمعة ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر كمالاً أحضر) ليحيي عن دعواه (وتيسل لا) يحضره (حتى تقوم بين دعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة خبر بانهم على الصلة فلا يدل عن الظاهر إلا بينة صالحة لولا أن المسلمين عن البذة ويراد بهذا الظاهر وأن سلم لا يمنع حصوله لتبين الحال (فان حضر) بعد البينة وأمن غير بينة (وأشكر) بأن قاله أحكم عليه أصلاً وأحكم الابتداهة (١٢٨) حزين عدلين (صدق بلا عين في الأصح) صيانة عن الابتدال ومن ثم صوبه جمع متأخرون منهم الزركشي

على اه معني (قوله أو نحو فاسقين) أي من لا يقبل شهادته اه معني (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في حضوره وهو الخ اه عش (قوله وأنه لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فالجمله معطوفة على قوله ذلك ويحتمل أنه من التجوز فالجمله معطوفة على قوله هو يعلم ذلك (قوله بعد البينة) وأمن غير بينة عبارة عن الخ على الوجهين وادعى عليه اه (قوله بعد البينة) هذا تصريح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن البينة أقيمت قبل حضوره فلا أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سمع يائي عن عش مثله (قوله وهذا) أي خلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الغارقي ويحمل الخلاف إذا عديم الشاهدان ولا فينظر فيما يعرف فالحال اه القزى وهو مقبى في العبيدون والفقستلان التفتي نظير أ العدل اه وهو ظاهر اه معني (قوله أنه لا يصدق إلا بينين) وسأعلم أن محمل ذلك حيث لم يقيم بينة على ما ذكره الذي والا قضى به إلا بين اه عش (قوله لا يدين خلفه) وأما أمثاله الذين يجوز لهم أخذ الأجر إذا حوسب بعضهم فبقى عليه شيء فقال أخذت هذا المال أعود على عني وصدقوا له ولم ينفعه تصديقهم وسقده نماز يدعى أمراً قال اه نهاه أي ثم إن كان له مالاً معلوم دفعه والأبليت المال عش (قول المتن ولو ادعى) بالبناء للمفعول له معني (قوله على فاض متول) أي غير محمل ولا ينفى كماله بما سألني آخر الفصل اه وشدي (قوله أنه يحلف) ببناء المفعول من التحليف (قوله الذي عنده) أي القاضي الذي الخ (قوله وبما قررت به المتن) حاصله أنه لا تسمع الدعوى لقد تحلفه بل لا بد من البينة شرطت لسماع الدعوى لا لبينة الذي به (قوله اندفع الاعتراض عليه الخ) عبارة عن ما قبل كيف تشترط البينة مع عدم سماع الدعوى أجب بأن المراد لم تسمع الدعوى لقد تحلفه وسعت لأجل البينة فان كانته بينة سعت لأجل البينة (قوله فان أخذ البينة الخ) على المناقاة (قوله فيما ذكر) أي في المتن (قوله وصر) أي أنفاً (قوله هذا) أي عدم التحليف (قوله ومن ثم اعترض الأذرى الخ) عبارة عن الخي قال الزركشي وهذا إذا كان موقوفاً به والا حلف وقال الأذرى قولهم في جميع منع التحليف أنه لو حلف الخ إن ذلك مبني على كمال القاضي ووجود أهلها لتمامه ونحن نقطع بأن غالبهم يلى القضاء في عصرنا ولو حلفهم ورد ذلك من الحرص على القضاء ودوام ولا يسمع ذلك بل يشترط صحتها على موطئ وهو غير فالتقوا بالسماع الجاهلون اه هذا في زمانه فكيف لم أولئك زماننا اه (قوله على متول) أي على فاض متول في غير محمل ولا ينفى كماله بما سألني اه وشدي (قول المتن حكم) بتفتيق الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المغني الآقوه وفيه ما رآى وخرج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يشدح فيما الخ) كان ادعى عليه أنه استأخو من مقدمته مثلاً اه عش (قوله ولا يحلف بحسبه) عطف تفسير اه يجيزي (قوله لم تسمع الدعوى) أي لأجل التحليف والا فتسمع البينة كليات اه يجيزي (قوله وإن لم يقدح) أي ما دعى به عليه (قوله وفيه ما رآى) أي أن يحلف فين لم يظهر فسق وجوره الخ عش وشدي وفيه أنه لا يلتزم مع قول الشلش بعدو بقرض الخ ولعله أراد بما وقفه والثاني لا ينقضه هو الأصح (قوله بعد البينة) هذا تصريح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن البينة أقيمت قبل حضوره فلا أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله

قال هذا فيمن عز لم ينفاه أهلية فامتن ظهر فسقه وجوره وعلت شهادته قالنا ظاهر أنه يحلف قطعاً وسبقه به الأذرى كياتي (قلت الأصح) أنه لا يصدق إلا بينين والله أعلم لعدم خبر وأبين على من أشكر ولا غايته أنه أمين وهو كالدفع لا يدين خلفه ولو ادعى على فاض متول (جوز في حكم تسمع) الدعوى على لأجل أنه يحلفه وكذا الذي على شاهد أنه شدد ورواؤا رد قدر عملهما أمنا الشرع (ويشترط) لسماع الدعوى عليهم ما ذلك (بينة) يحضرها بين يدي الذي عنده لتغيره حتى يحضره فاذن وقع باب تحليفهما لكل مدعى لا شدد الأمر ورغب الناس عن القضاء والشهادة وبما ف روت به المستند فنع الاعتراض عليه بأن اشتراطه البينة بنافي عنه فبقوله بعدم سماع الدعوى فان اعتماد البينة فرع سماع الدعوى ونأزاع السبكي فيما ذكر وأطال فيه في حليته

لكن أطال الحسباني في ردّه وتزويغه نقلاً ومعني وتبعه الأذرى في بعض موار أن هذا في فاض محمود السيرة ومن ثم اعترض الأذرى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بأن غالب قضاة عصرنا لو حلف أحدهم سبعين مرثى اليوم أنه لم يرتك ولم يحلف ولم يرد وغيره ذلك الإحصاء وها هنا على القضاء (وان) الذي على متول بشئ (لم يتناق بحكمه) كقصاص أو بن أو يسع (حكم بينهما خطيئته أو غيره) كواحد من الرصة يحكمه قال السبكي هذا الذي عليه بما لا يشدح فهو لا يحلف بعصمه إلا لم تسمع الدعوى فيخطو ولا يحلف ولا طريق للمدعي حيثئذ إلا لينسأل بل ينشأ أنهما التمع وان لم يصدق في محبت لم يظهر للحاكم محبة الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف اه وفيه ما

مرماه كره في شرح وقيل لاحقاً لمن قوله ورد بان هذا الظاهر الخ (قوله هو شرع) أي فرض هذه كلام
 السبي اه عش (قوله يخرج الخ) عبارة شرع المتبع والمضى وليس لاحداث يدعى على متول الخ (قوله
 بما ذكر) أي قول المتول والوداعي على فاض جو وفي حكم قوله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعوى عليه بانه
 حكم بكذا ليس بمباين بل يدعى نفس حكمه لامل اه يجبري (قوله انه حكم بكذا الخ) فطر يقآن يدعى
 على انصوري يفهم البيّنات القاضي حكمه بكذا عش اه يجبري (قوله بكذا) أي جورا اه رشدي
 (قوله فلا تسامح) ظاهر مخصوص صامع مقابلته بما بعد عدم السماع ولومع البيّنة وهو كذلك مر اه سم
 عبارة عش قوله فلا تسامح أي الدعوى لانه يقبل قوله في محمل ولا يتمسك بكذا بالدعوى مع قبول قوله
 تخلف عنه وبسأني في كلام المصنف أن البيّنات لو شهدت بانه حكم بكذا لم يصل به حتى يتركه فلا تأخذ في
 سماع الدعوى اذا ثبتا قامة بيّنة اه (قوله بخلافه في غير محله) أي الذي هو صور الملتزم المارة كالمراه
 ورشدي (قوله فتسمع الدعوى) أي بالجر اه ورشدي (قوله فتسمع الدعوى والبيّنات لا يتصل) ذكره
 في الروضة وأصلها فامر في المعز ولحمله في غيرهما معني ونهايه أي في غير الدعوى عليه بانه حكم بكذا عش
 وقال الرشدي قوله فامر في المعز ولحمله في غير هذا مراد به ذلك الجع بين تعميم المصنف هنا تخلف
 المعز ولومع صافي الروضة عدم تخلفه اه عبارة شرع المتبع ذكره في الروضة وأصلها فاذا كره
 في المعز ولحمله في غير ما ذكره اه قال العجيري قوله ولا يتصل أي عند عدم البيّنات قوله فاذا كره
 في المعز ولومع قوله أو على معز وليس شيء كغيرهما فهو مرفوع على قوله ولا يتصل بماله دعوى التناق
 بين كلامهما سابقا وبين كلام الروضة وأصلها عبارة التي يادى قوله فاذا كره في المعز والخ أي من انه
 كثيرة وتفصل انصوريه اقرار أو صلف أو قامة بيّنة وما ذكره فيه أي المعز ولومع في ما يتعلق بالحكم فتسمع
 البيّنات ولا يتصل اه وبعبارة سم أي من انه كثره المقيدانه يتصل بماله في غير ما ذكره فيه أي فيستثنى
 بالنسبة للتخفيف ما لا يدعى عليه بانه حكم بكذا وكان وجهان تأخذ في التخفيف انه قد مر عند عرض البيّن عليه
 أو بشكل فيلحق بالبيّن المردود على الخ كالأقرار أو اقرار المعز ولومع في غير محمل ولا ينافيه حكم بكذا
 غيره مقبول كما تقدم فلا تأخذ في تخلفه فلا تسامح الدعوى لاجله اه اه كلام العجيري
 * (فصل) في آداب القضاء وغيرها (قوله في آداب القضاء) الخ قول المتن في الأوصاف في النهاية الا ما
 سأ عليه وتزاع الشقي في موضعين (قوله وغيرها) أي كونه لكتب الامام في قوله ويصحب القاضي (قوله
 ندي) الخ قوله أي لأهل الخلف في المعنى الا قوله لا بد ان يشهد عفاف وقوله بصفات عدول الشاهد (قوله وما
 يحتاج اليه القاضي) أي بما يتعلق بمجالس الخلق التي يتولاها الاحكام فانه ان كان يجتهد فيكم باجتهاده
 والافتقار بغيره مقلده عش اه يجبري (قوله وشاور العلماء) وتفتقد الشهود اه معنى (قوله
 وانصرفت في معاذ الخ) يعني ولا يجب ذلك لانهم على وسلم لم يكتبوا معاذ بل اقتصر فيه لما يشاء الخ (قوله
 البها) أي البيّن (قوله لا بد ان أراد العمل الخ) فيسمع قوله دون ما في الكتابي اه سم عبارة
 (قوله لا تسامح) أي ولومع البيّنة كما سأت في ما يلي من تحقيق عند قول المصنف لو رأى ورقتا حكمه في الشرح
 وهما صحت الروض (قوله أيضا فلا تسامح) ظاهر مخصوص صامع مقابلته بما بعد عدم السماع ولومع البيّنة
 وهو كذلك مر (قوله أيضا فلا تسامح) عبارة العجيري في هذا وان ادعى على القاضي أو الشاهد انه حكم أو
 شهده أو أنكر لم يرفع لقاض ولم يطلعه فن أنكر الشاهد اه (قوله فتسمع الدعوى ولا يتصل لا يتصل) قال
 في شرح المتبع ذكره في الروضة وأصلها فاذا كره في المعز ولومع في غير ما ذكره فيه أي فيستثنى
 ما ذكره فيه اه فيستثنى بالنسبة للتخفيف ما لا يدعى عليه بانه حكم بكذا وكان وجهان تأخذ في التخفيف
 انه قد مر عند عرض البيّن أو بشكل فيلحق بالبيّن المردود على الخ كالأقرار أو اقرار المعز ولومع في غير
 محمل ولا ينافيه حكم غيره مقبول كما تقدم فلا تأخذ في تخلفه فلا تسامح الدعوى لاجله
 * (فصل) لكتب الامام لن ولومع ويشهد بالكتاب الخ (قوله لا بد ان أراد العمل بذلك الكتابان يشهد الخ)

وبفرضه يعين تفسيده
 بقاض معنى السيرة
 ظاهر العفو اليانة تخرج
 بما ذكره الدعوى على متول
 في محمل ولا يتبع قاض انه
 حكم بكذا فلا تسامح بخلافه
 في غير محله بخلاف المعز ولومع
 فتسمع الدعوى والبيّنات لا
 يتصل * (فصل) في آداب
 القضاء وغيرها (ليكتب
 الامام) أو نائبه القاضي
 الكبير نديا (لن ولومع) كتابا
 بالتولية وما توفيه البيّنة
 يحتاج اليه القاضي ويعطيه
 فهو يظن ما يبلغ في موضعته
 بالتقوى وشاور العلماء
 والوصية بالصفاء اتباعا له
 صلى الله عليه وسلم في عمرو
 ابن مكرم لولاء البيّن وهو
 ان يسمع عشرة شهادات
 أصحاب السن وانصرفت في
 معاذ الخ البها على الوصية
 من غير كتاب (ويشهد
 بالكتاب) يعني لا بد ان أراد
 العمل بذلك الكتابان
 يشهد عفا من التولية
 (شاهد من) بصفات عدول
 الشاهد (خبر عن معالي
 البلد) أي بحمل التولية
 وان قرب (يعتبر بالمال)
 حتى يلزم أهل البلد

فقد روي الا اعتماد على ما شهد به من معنى (١٣٠) الكتاب ولا بد أن يسمع التوليد من المولى وإذا قرئ في الكتاب بحضرته طبع ما أتت عليه

الرشيدي قوله أن أراد العمل بذلك أي والاعتماد على ما شهد به من معنى (١٣٠) الكتاب ولا بد أن يسمع التوليد من المولى وإذا قرئ في الكتاب بحضرته طبع ما أتت عليه
عبارة النهاية والمنسني طاعة اه (قوله والاعتماد على ما شهد به من معنى (١٣٠) الكتاب ولا بد أن يسمع التوليد من المولى وإذا قرئ في الكتاب بحضرته طبع ما أتت عليه)
أشهد ولم يكتبه كفي فان الاعتماد على الشهود له (قوله ولا بد أن يسمع التوليد من المولى وإذا قرئ في الكتاب بحضرته طبع ما أتت عليه)
يقر أن الكتاب أو يقره الامام عليه صلوات الله عليه أما الامام فإلى الصلاة يحتاج الشاهدان إلى أن ينظر في
الكتاب ويقرأه في الامام فإلا حوط أن ينظر الشاهدان فيه ليعلم أن الأمر على ما قرأه القارئ من غير
زيادة ولا نقصان له (قوله بحضرته) أي المولى اه عرش (قوله أداما عنده) أي بلفظ الشهادة
اه عرش عبارة المنسني (تنبيه) أشار بقوله يخبران إلى أنه لا يشترط لفظ الشهادة عند أهل ذلك
البلد وهو كذلك كما أنه في الروضة عن الأصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات فإذا ليس
هناك فاض يردى عنده الشهادة قال الزركشي وقضى ذلك لأنه ان كان هناك فاض آخر كما هو في العادة
في بعض البلدان من منصب لكل من اتبع المذهب الآخر باعتبار حقيقة الشهادة ولا شأن فيه اه (قوله
وأثبت) أي ذلك القاضي ذلك أي ما شهد به من التولية بشرط أنه لا يثبت بالنية (قوله وحيث) أي
حينئذ يمكن في البلد فاض آخر (قوله لا يثبت) أي العداوة (قوله انما يتأتى ان كان الخ) قد
يقال يتأتى مطلقا ان كلامهم في الشهادات في التادية اه سم وقد يجب بان ثمة الشهادات التادية (قوله
واختار الباقى الخ) ضعف له عرش عبارة المنسني والظاهر الخلق كلام الأصحاب اه (قول المتن
وتكني) ثمة لقول قيس اه معنى (قول المتن وتكني الاستفاضة) أي في لزوم الطاعة اه عرش
(قوله عن الشهادة) عبارة المنسني عن أخبارها بالتولية اه (قول المتن لا يجرد كلب) أي بلا شهادة
ولا استفاضة معنى وأهـ (قوله لا مكان تزوره) وهذا لما نذا الشافعي في الحج لا يثبت بها حكم
ولا شهادة وتعالى لئلا كرقط فلا يثبت حقا ولا ينعز زى اه يجزى (قوله ولا يكتفى أخبار القاضي
الخ) فان صدقوا منهم طاعة على أو بما لو يجزى نية وأسى ومنى قال عرش أي صدقة كان ومصدق
بعضهم وكذب بعضهم فكل حكمه حتى لو حضره فدعا عين ومصدق أحد همدان أو استعمل ينفذ حكمه
عليه اه (قوله كاس) أي في شرح والمصنف لا ينزل الخ (قوله بالرفع) أي قول المتن لا الأوصاف في
المنفى الآتية ومع قال المصنف وما يتبع عليه وقوله الآن وما نفس (قوله بالرفع) كلمة احتراز عن الجزم
بالعطف على المكتسب كن ما مانع اه سم قوله لا يكتفى أخبار القاضي (قوله قبل دخوله) يتعلق ببحث
اه وشيخي (قوله فان تعسر الخ) عبارة الأسنى فيقال عن ذلك قبل الخروج فان تعسر في الطريق فان
تعسر دخل اه زاد المنسني (تنبيه) ينسب إذا ولى أن يدعو أمـ فدعا الامناء ليعلموه عتبه به ليسى
في زوالها كما ذكره الرافعي اه (قوله وعليه علمت سواد الخ) فيما شارة إلى أن هذا الدين لا يتغير لسان
الأولان يمكن تغييرها بخلاف السواد اه عرش (قوله أيد) أي يوم الاثنين (قوله ومع الخ) تعادل
لقوله سمعت (قوله ينبغي الخ) عبارة المنسني قال المصنف وسبق قبل كانه وطمس من وطاف الخ غير
قوله قرآن أو حديث أو ذكر أو سمعت من الصانع أو عمل من الأعمال أن يفعل ذلك أو لا النهار أن يمكنه

هو الذي قرئ للتلاوة غير
مافسة ثم ان كل بلد
فاض أختافه وأثبت
فقط بشرطه ولا كفي
أخبروا لاهل البلاد
لاهل الحل والعقد منهم كما
هو ظاهر وحيث يعين
الاكتفاء بظاهر العدالة
لاستقالة تجزى عنها غير
فاض مع الاستطراد إلى ما
يشهدان به قوله سمعت
عدول الشهادة انما يتأتى
ان كان ثم فاض واختار
المنسني الاكتفاء واحد
(وتكني الاستفاضة عن
الشهادة في الأصح)
للمسؤول والمصدق
ينقل عنصلي الله عليه وسلم
ولا عن الخلفاء الراشدين
أشهاد (لا يجرد كلب) فلا
يكتفى (على المذهب) لا مكان
توروه واحتضن القرائ
يصدق ولا يكتفى لخبر
القاضي وان صدقوا كاس
بما فيه لانهم (ويبحث)
بالرفع (القاضي) ندبا (عن
سأل علماء البلد) أي جعل
ولا ينسب (وعده) ان لم
يعرفهم قبل دخوله ان لم
تعسر فعلمه علمهم عما
يلقبهم (ويشغل) وعليه
جملة سواد كلفه صلى
الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح والاولى دخوله
(يوم الاثنين) صبيحة لانه
صلى الله عليه وسلم دخل
المنطقة حين أشد الضحى
فان تعسر فالتيسر فالتيسر

فسمع دون ما في الكتاب شي (قوله والاعتماد على ما شهد به من معنى (١٣٠) الكتاب ولا بد أن يسمع التوليد من المولى وإذا قرئ في الكتاب بحضرته طبع ما أتت عليه)
وقيل ان كان البلد يباحث بسهل الخبر به لم يلزمه الأشهاد اه وفي تصحيح اللادى نوى وانه أي
والصواب ان هذا كان البلد يقرأ بما يلزمه الأشهاد أو لا (قوله فتقولهم الخ) قد يقال لئلا يمتنع الان
كلامهم في الشهادات في التادية (قوله ولا يكتفى أخبار القاضي الخ) فان صدقوا منهم طاعة على أو بما لو يجزى نية وأسى ومنى قال عرش أي صدقة كان ومصدق
بعضهم وكذب بعضهم فكل حكمه حتى لو حضره فدعا عين ومصدق أحد همدان أو استعمل ينفذ حكمه
عليه اه (قوله بالرفع) أي في شرح والمصنف لا ينزل الخ (قوله بالرفع) أي قول المتن لا الأوصاف في
المنفى الآتية ومع قال المصنف وما يتبع عليه وقوله الآن وما نفس (قوله بالرفع) كلمة احتراز عن الجزم
بالعطف على المكتسب كن ما مانع اه سم قوله لا يكتفى أخبار القاضي (قوله قبل دخوله) يتعلق ببحث
اه وشيخي (قوله فان تعسر الخ) عبارة الأسنى فيقال عن ذلك قبل الخروج فان تعسر في الطريق فان
تعسر دخل اه زاد المنسني (تنبيه) ينسب إذا ولى أن يدعو أمـ فدعا الامناء ليعلموه عتبه به ليسى
في زوالها كما ذكره الرافعي اه (قوله وعليه علمت سواد الخ) فيما شارة إلى أن هذا الدين لا يتغير لسان
الأولان يمكن تغييرها بخلاف السواد اه عرش (قوله أيد) أي يوم الاثنين (قوله ومع الخ) تعادل
لقوله سمعت (قوله ينبغي الخ) عبارة المنسني قال المصنف وسبق قبل كانه وطمس من وطاف الخ غير
قوله قرآن أو حديث أو ذكر أو سمعت من الصانع أو عمل من الأعمال أن يفعل ذلك أو لا النهار أن يمكنه

وكذلك من أراد سفرا أو أمانة أمر كعدا فكأن كاح أو غير ذلك من الأمور اه (قوله عز وجل) أي البكور
 اه عش وكذا ضمير فيها (قوله ثم يأمر بمعصية) عبارة الرفض مع شرحه ثم أتى ما شافرا العهدة واولد
 شاء وأعد الناس ليوم يحضرون فليعلم أنهم ما كان معصية وذهبوا ثم انصرفوا على ما هم اه (قوله من
 كأنه حاجب) أي فاحضر (قوله أو يصبر) أي الماردى) عبارة الغنى قال ابن شهاب وقد صرح الماردى
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى أهله فإذا وصل ونظر استحق وإن وصل ولم ينظر قال تصدى النظر استحق
 وإن لم ينظر قال الجبر إذا سلم نفسه وإن لم يصل لم يستحق انتهت وتظهر أن مثل القضاء ذلك بقية الوطائف
 كالندريس ونحوه اه سديع (قوله المنيو ينزل وسطا البلد) قد يؤخذ من هذا لمع تعليل أن كل من يم
 الحاحا إليه ينديه ذلك كالمغنى والطبيب وهذا من غنيين فالتعريف بحاوان لم أر من يعلقه اه سديع
 (قوله وينزل حيث لا موضع الخ) هذا إذا اتسعت خطته كأنه الزركشي والآن حيث تسر معنى وأسن
 (قوله ليساوي في القرى يمنة) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل أطراف البلد يساويون وكذلك من
 يابهم وهكذا والأهمل الأطراف مثلا يساوي ومن مع قرب من وسطا مثلا اه سم واصله التساوى
 بقدر المكان (قوله نديا) كأمير حبه الرافى لكن نقول إن الرفع عن الأمل أنه واجب أو قروم الأولى أن
 يقال ما دعيت إليه صلتها وجب تقديره كقوله عز وجل (قوله من الأول) أي القاضي الأول
 (قوله وهو الأوراق الخ) عبارة الغنى والرفض مع شرحه وهو ما كان عند القاضي قبله من الحاضر
 وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكمه والسجلات وهي ما تشمل على الحكم وحجج الأيتام وأموالهم
 ونحو ذلك من العجج المودع في الدوان كجميع الأدفان (قوله وإن ينادى) معطوف على إن يتسلم اه
 رشيدى (قوله متكررا) عبارة الغنى وإن يأمر من ينادى ينادى أو كثر على حسب الحاجة اه
 (قوله التي في أهل الحبس) وانما علمت عليهم ما جرى من قبل دوان الحكم والنداء أنه هو يؤتمنه
 ما جرى به البقيني أنه يقدم على البحث عنهم كلما كان أيهمه كالنظر في المباحير الجامعين الذين تحت نظرهم
 وما أشرف على الهلاك من الخيوان التي تراكبت غيرهما وما أشرف من الأدفان ملاك لمحججه على السقوط
 بحيث يتعين القروى فشاركه آخرى ومعنى (قوله لانه عذاب) عبارة الغنى (قوله ويرى على السلافة) نديا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضر وأمرتين نظر وجوب على كل من قدم أولا ولا ينظر حضور غيره اه
 عش (قوله ويرى على البداة الخ) عبارة الغنى ويبحث إلى الحبس أمنا من أمانته يكتب في رقاع أسماءهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له في وقتها فاجلس اليوم المسعود وحضر المسبب تلك الرقاع بين
 يديه فما أخذوا حدة واحدة ونظر في الاسم المثبت فيها ويسأل عن خصمه فن قال أنا خصمه بضمه نقضى
 الحبس لما أخذ يندو بخير جوههكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف أن المجلس يحتفل بالنظر في أمرهم
 ويسألهم بعد اجتماعهم عن صنيعهم اه (قوله بعده) شامل لثبوت الاعتصام وعبارة الرفض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طولب به وإن أوفى الحق أثبت اعتصامه بإذ كره الأصل نوهي عليه فاعل له
 ثم بما آخر مراه سم (قوله لا احتمال ظهوره) أي شيء فهو محبوس به أيضا إلا لأجله للمناداة
 على كل غريمه وإن يكن محبوسا معهم كالمظهر والمظهر وغيره فظاهر في ذلك اه رشيدى
 (قوله ثم يطلقه) عبارة الرفض مع شرحه والغنى ثم إذا لم يحضره غير يربط من الحبس بلا يمن لان الأصل
 ضمه ثم آخر اه وعبارة النهاية لا يلبس حال النداء ولا يطلب بكفى بل روافد اه قال عش
 ظاهره وإن تخفى به هو يومه ما لم يعلم إلا أن ثبوت حق عليه حتى يحبس لأجله اه (قوله وأولى استغناء
 سد الخ) عبارة النهاية والغنى وإن كان الحق حذا أطلقه عليه وأتبع وأورأى طلاقه فعل اه (قوله
 من يمتعز) بصيغة تميم المفعول من التمتع (قوله المتن فعلي خصمه) أنه حبسه بحق ويكفى للمدى إقامة

لتساوى الناس في القرى يمنة) قال الزركشي وكذا حيث اتسعت خطته والآن حيث تسر ش ورض
 (قوله أو بعده) شامل لثبوت الاعتصام وعبارة الرفض وشرحه فن اعترف منهم بحق طولب به وإن أوفى

ينفي جبرها بطلان وطائف
 الدين والدنيا فيها يعقب
 دعوته بقصد الجلب فلي
 ركعتين ثم يأمر بمعصية ليرأ
 ثم بالنداء من كأنه حاجب
 ليأخذ في العهد ويستحق
 الرزق وقضيه أنه لا يستحق
 من حين التولية به صرح
 الماردى وينزل حيث
 لا موضع مهمب الغطاء (معا)
 بفتح السين على الأشهر
 (البلد) لتساوى الناس
 في القرى يمنة (وينظر أولا)
 نديا بدران يتسلم من الأزل
 دوان الحكم وهو الأوراق
 المتعلقة بالناس وإن ينادى
 في البلد متكررا وإن القاضي
 يريد النظر في العايس يوم
 كذا فن كانه محبوس
 فاحضر (في أهل الحبس)
 حيث لا أحوج بالنظر منهم
 هل يستحقونه أولا أنه
 عذاب ويرى على البداة
 فن قرع أحضر خصمه
 ويفصل بينهم وهكذا (فن)
 قال حسب بحق أدامه
 إلى أدائه أو ثبوت اعتصامه
 وبه ينادى عليه لاحتساب
 ظهوره ثم آخر ثم يطلقه
 أولى استغناء حديثه
 أولى ما يناسب من يمتعز
 إن من رماضى كافيا (أو)
 قال حسب (ظلمنا على)
 خصمه) إن حضرة فإن
 أقامها أدومه

والاحقة والمعلقين غير تشمل الآن وامسح ونازع قبله بلقيش وأطلق في ان مختلفا على على الخصوص ان الظاهر انه انما يحسب حتى فان كان) خصمه (غائبا) من البلد كتب (١٣٢) اليه ليصرف الفصل الخصومة بينهما ويؤكد لان القضاء اعلاما ليلين بختة فان علم ولم

يحضر ولا أول حلف أو طلق
لتعسير الغائب ونازع
فيه وأطلق أيضا (ثم في
(الأوصية) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لأن المال لا يملك
المطالب به فتاب القاضي
عنه لأنه وليه العام إن كان
يولد وان كان له بلدة أخرى
لمارس أن الولاية العامة
لصاحب بلدة المال (فن
ادى وما يستأجل الناس
(عنه) ألها حقيقة وما كسبه
ثبوته (وعنه) هل هو
مستقيم للشروط وتصرفه
(فن) فالفرقة الوصية أو
تصرف للموصى عليه
يعترضان وجهه لأن
(وجده) فاسقا أخذ المال
منه) وجوبا أي يدل على
قوته وعين غيره ومن ذلك
قوله ولم تثبت عدلته
عند الأول بترصته كما
وجهه بلقيش وغيره وج
الأدوى عدم الانتزاع قال
وهو الآخر بلكلام الشيخين
والجمهور رأيا لما ثبت عدلته
عند الأول فلا بد من الثبات
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهد
في ثم شهد بعد طول الزمن
لا بد من استزكائه (أو)
وجهه (ضعفا) عن القيام
بما عدا أمته (عنده) يعني
ولا ينزع المال عنه ثم بعد

الحق أو ثبت اعصاه كذا ذكره الأصل تؤدي عليه فعله غير بما آخر مر (قوله) ورجح الأدوى عدم
الانتزاع كتب عليه مر (قوله) ثم بعد الأوصاء بنظر في أمته القاضي المنصوبين على الأطفال وتفرقة
الوصايا ش روض (قوله) ثم بعد عزل من شاعنهم كتب عليه مر (قوله) ثم بنظر في الأوقاف العامة قال

الأوصية بنظر في أمته القاضي بما ذكر في الأوصاء ثم عزل من شاعنهم ولو بلا حجة لهم صار وأولاه مختلف
الأوصاء وليس له كشف عن أسب وجدا لا بعد ثبوت من وجب طلق عنده ثم بنظر في الأوقاف العامة ونحوها كالإقطاعات عليه لاحظ من ساقها
مفرد في قطاعات المال ويها وحفظ بها

الضوال

(ملوك ١٦) لأنه قد حصل إلسان الخصوم أو الشهود (وسرطه عدالة وتقرن بعدد) أي اثنتان ولو لم يأتوا كان اليهود كاهن أعظم بن نام يكتفي ببعل وامر اثنتان فيما يشتم ما وقسبهما أربع نسوة فيما يشتم بهن وذلك لأنه ينقل القاضي قولاً بعد نقاشه المزمع والشاهد (والأصح جواز أحده) ان لم يشككم غير الخصم لان (١٣٤) الترجمة تقسيم لما سمع فلم يحتمل فيما ياتوا شارب بخلاف الشاهدات ولا يلزم من هذا انهم

ومر بها الاثر بان يغفل من يعرف القضاة التي يقلعون من حيا في عمله مغشون ونهايف وناهي (قوله)
شبهوه أي الزنا اه رشدي (قوله وذلك) أي اشرط العدد (قوله ان لم يتكلم) أي قول المتن ويسقط
في القضي قوله ولا يلزم الى المتن وقوله وشروطه لما في المترجم قوله ثم الى قوله التاديب (قوله من هذا)
أي من جوار الاضي اثم غلبوا الخ أي في المترجم وقوله بل هو الخ أي الغلب في المترجم (قوله ولا يضر
الهي الخ) أي من يتكلم غير انصاف أخذ ما يحسن بالاول له سدع (قوله لم يطل حصة) واما ان لم
يسع اصلا ولو برفق الصولم فحتم ولا تكثر اه معنى (قوله وشروطه) أي المحسن ما صار الخ أي من
العدالة والحرية (قوله من الفرقين) أي المترجمين والسامعين (قوله الاتيان باقتضا الشهادة) بان يقول
كل منهما اشهدانه يقول كذا اه معنى (قوله فلا يسل ذلك) أي كل من الترجمة والامتناع (قوله فيكني
في الواحد) لكن بشرط فيما يطر به اه معنى (قوله لانه اصابوا بعض) لم يذكره في الترجمة فاقضى اياه
لابد من العدول نقل معنى كلام القاضي الخصم وقد يتوقفه بان قياس الاكتفاء واحد هنا الاكتفاء في
الترجمة وسوى شرح المنهج ينهيها بالاكتفاء واحد ويمكن الفرق بينهما اه ع (قوله بكسر الملهة)
أي وتشد بالراء (قائدة) قال الشعبي كانت خرو عمر اربعين سيف الحاج قال العسري في جفني من
شخصائنا كانت من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ضرب بها أحد على ذنب وعاد اليه اه معنى
(قوله لمن لا داعي) أي ههنا ولا داعي اه معنى (قوله اشرطوا الخ) بأربعة آلاف درهم اه معنى (قوله
وجعلوا سمنا) واذهر بالمحبوس بل لم القاضي أي ولا السجين طلبه فاذا أحضره اه عن سببه به
فان تعطل بالسر لا يعز وولا اخر اه وكذا ينزرد وطلبا بانه لامل للصبي فامتنع من الحضور ولواراد
مستحق الين ملازم متفلا على الحبس يمكن بالم يقل تشق على الطهارة والصلاح ملازم متفلا على الحبس
فيمر بأمر السجن على السجون لانها أحر المكان الذي منه وأحره السجن على صاحب الحق اذ لم يتهبأ
ذلك أي أحره السجن والسجين في المثال اه نهاية ياذر ياذن من ع (قوله ويكثر شرح الخ) عبارة
المعنى تنبيه لامتنع مدون من ادمنا مطعير القامص بين يسع ماله بغرضه وبين سببه يسع ماله نفسه
كأنه الرضعة بل بالانقياس فقلان الانصاف ولا يسجن والبدن وفي الاصح وان استخرجت عنه
لعيل وتغذره في السجن كلفه خاوي الغزالي ونفعنا السجون في ماله وكذا أحره السجن والسجين ولو
استنصر القاضي من المحرمين القرام من سببه فله نقه الى الحبس الجرائم كفى الرضعة فوأصلها ولو حبس لمحق
رجل فامة آخر وادعى عليه آخر حاله حكم بغرضه من عمره ود الحبس بامر عذري ترك الاجتهاد يغخذ
أعوانا قاله سراج والرواية نقلت أحره العول والحبس بامر على الطالب ان لم تمنع خصمه من الحضور وفان
امتنع لأجرة عليه لتعدي بالامتناع اه وقوله والسجين قد مر من النهاية ما يتخلفه (قول المتن) ويسحب
كون عمله قد صار الخ هذا ان اتخذ الحبس فان تعدد حصل زمام اتخذ بحال بعيد الانحسان فلو اجمع
رجال وضاعفوا فمما اعتد ثلثا بحال فانه ان القاص أسى ونهاية (قوله الذي يقضي) أي قوله اما اذا
غضب في النهاية وكذا في باقي الاقوله لا يعمل الى الترتيبه ومن ثم الى المتن ولاحق الى المتن (قوله كل
أحد) أي كل من أراد من مستوطن وغر به اه معنى (قوله وبكره اتخاذ صاحب) أي سببه لم يعلم
القاضي من الحاجبانه لا يمكن من البخل عليه ما تالنس وانما يمكن عظمه هم أو من يدفع له رشوة
للمكين والافخير اه ع (قوله لا مع زجاج) عبارة الغني والاشي وبكره ان يغخذ صاحبها من لارحة
والترجم والمصحح والمزك كمرش (قوله فيكني في الواحد) نقال في الرض لكن بشرطه خاطر يعقل

في التفسير انه ان عرفه مال وعائده زه القاضى بما او من قبله وغيره والا (و يسقط كون بحاله) الذى يقضى وقت
فيه (فسحا) ثلاثا في هذه القسوم (باروا) أى يظهر المرفق كل احدوا نكره انحاء احبالا من جهة وفى خلافه (مؤمنان اذى) فهو (ح)
ورد) ورج كرهه وقبار ودخان (الاقبال) أى الفصل كسبه الرجوع موضع الساق المقيفد لكن فى الشبهة والحضرة فى الزبيع

ولم يجعل هذا نفس المصوت كما صنع أصله بل غيره كالأشواط التي فيها جملات الألف الخفيف المرفوعة والثاني تصبيل التثنية وفتح الكسرة وعن النفس فأنهم اعتقدوا شارحاً لآله على جملته (و) لا تقابل في غير (الضم) التي هي أعظم للتأنيب وأجل المزايا بان يكون على غاية من الإبهة وأحرمت والحل لا فيجعل مستقبل القلة لآلهيات التثنية والعصوات التسديد معهما متطابق على آله فشر وصادق يميز به وليكون أعيب وإن كان من أهل الزهد والافتخار صاحباً لآله في قوة الرتبة الهيئتين (١٢٥) ثم كرم جواسيسه في غير هذه الهيئتين (لا

مجلساً) أي لا يتخذ مجلساً
الحكم فيكره ذلك لأن مجلس
القاضي يقصد لتناول الخصم
والدواب ويقع فيه الملقط
والقصاص والمسدود
عن ذلك ثم إن اتفاق عند
جواسيسه فيسبب أوتقارباً
فإن يأمن بقصد لها وعلوه
يتمسك بملأه عن ملأ الله
عليه وسلم والخلفاء بعده
وكذا الخافض فيسبب لغير
نحو مطر وأقلام الحسدود
فيه أشد كراهة والحق
بالمصديقية وبين جنه
على ما إذا كان بحيث يعتزم
الناس دخوله بأن أعده
مع حاله فيه يحتمل الناس
القول عليه بآله ما إذا
أعده وأخله من نحو
صل وصار بحيث لا يجتمع
أحد في القول عليه فلا
معنى للصكر اهـ حديث
(وكره أن يقضى في حال
غضب) لأنه تعالى (وجوع
وتبع مع غلبته وكل حال
يسو خلقه) فيه كرض
ومدافعة حدث وشدة حزن
أو خوف أو هم أو سرور
لعمدة التي هي عنه في الغضب
وقيس به أبا في الاختلال
فكره وفيه بذلك ومع
ذلك ينشدكم موقنة

وغب الحكم فإن لم يجلس الحكم بان كان في وقت خلواته أو كان في حتم يكره فيه والواجب هو من يقصد
بالباب المذكور كالحاجب فيمادكر وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي لما من وظف فيه
تربطاً لخصوم والأعلام عنزل الناس أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس بالتأخير موصراً للقاضي أو
الطيب وغيره باستخباؤه (قوله ولم يجعل هذا) أي قوله لا تقابل الوقت نفس المصوت أي من الأذى (قوله
كما صنع أصله) فله قال لا تقابل الوقت لا يتأذى فيه بالحر والبرد اهـ معنى (قوله بل غيره) أي بل جعله مسقة
أخرى اهـ معنى (قوله استحسن شارح المص) وافضل المعنى (قوله بان يكون على غاية الخ) الضمير في يكون
للقاضي بدليل ما بعده وحديث فكان الأثر ابدال الباء في بان بالواو اهـ ورشدي (قوله ادعيا إلى التوفيق
الم) والأولى ما رويته أم سلمة التي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله وقول كفى لله اللهم
إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي قال ابن قاص وسهتان
الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء وتردعاً وأعتدى أو يعتدى على اللهم أي بالعلم وزي
بالحر والزمى التقوى حتى لا يأنطق إلا بالحق ولا يقضى إلا بالعدل وإن باقي المجلس وكما وردت أن يسلم
على الناس عنوا مشالاه معنى (قوله على حال) أي مرتفع كذلك اهـ معنى (قوله عند جواسيسه)
أي لصلافاً وغيره منهم اهـ ومعنى (قوله وكذا الخافض) فيه لغير الخافض فإن جلس فيجمع الكراهة وأودونها منع
الخصوم أي وجوباً من الخوض فيه بالخصومة والمشاغرة ونحوهما بل يقعدون خارجاً من نصب من يدخل
عليه خصمين خصمين معنى ونهاية (قوله وأحق بالجدية) أي في اتخاذ مجلس الحكم اهـ عش وقال
الرشدي أي في الكراهة بتدليل قوله في آخر السوائد والافتخار على الكراهة اهـ (قوله مع حاله) أي حال
كونه معصياً بالحال اهـ عش (قوله فيه) أسقطه النهاية (قوله أو سرور) في هذا العطف تساهل اهـ
ورشدي (قوله وقضية الخ) عبارة للمعنى وظاهر هذا أنه لا فرق بين الجتهد وغيره وهو كذلك وإن قال في
المطالب لفرق بين الملاجته في مجال وغيره لا فرق بين أن يكون الغضب لله أو غيره وهو كذلك كما
قال الأذري أنه الموافق لطلان الأحداث وكلام الشافعي والجمهور وإن استثنى الأمام والغيري الغضب لله
تعالى لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنفي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في
الحال وقد بعين الحكم على الفور في صور كثيرة فإن قضى مع تغير خلقه نفذ قضاءه اهـ وقوله نعم تنفي الخ
في النهاية ولا سيما مثله (قوله ذلك) أي التعليل الثاني (قوله في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وترتيبهم
بجبري (قوله أما إذا غضبته تعالى الخ) خلافاً للمعنى كما مر تأويلها في عبارة ومقتضى المجلد المصنف
عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما أنفي به والوجه أنه تعالى تبعاً للأذري خلافاً
للثاني ومن تبعه لأن الحدود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اهـ (قوله وأطالاه) أي عدم الفرق
أو ترجمه واللام بمعنى في (قوله الجتهد الخ) بالنصب فعول يشاور وقول المصنف لا في التقهات بل بسببه
ومن قوله وغيره المعلق على الجتهد ولو عكس لكن أن من مر بها (قوله تلك الواقعة) كقوله لا في عند
تعارض الخ متعلق يشاور (قوله عند تعارض الآلة الخ) أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو إنباس بجسلي

الأصح كالأول ومضان (قوله لا لأنه لا بأس بالتقصير في مقدم ما للحكم) نعم تنفي الكراهة إذا دعت الحاجة
إلى الحكم في الحال وقد بعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله وترتيبهم الجتهد لفرق الخ) اهـ
ذلك أن ما لا يحال لا يجتهد فيه لا كراهة في كالأشواط التي فيها جملات الألف الخفيف المرفوعة والثاني تصبيل التثنية وفتح الكسرة وعن النفس فأنهم اعتقدوا شارحاً لآله على جملته (و) لا تقابل في غير (الضم) التي هي أعظم للتأنيب وأجل المزايا بان يكون على غاية من الإبهة وأحرمت والحل لا فيجعل مستقبل القلة لآلهيات التثنية والعصوات التسديد معهما متطابق على آله فشر وصادق يميز به وليكون أعيب وإن كان من أهل الزهد والافتخار صاحباً لآله في قوة الرتبة الهيئتين (لا مجلساً) أي لا يتخذ مجلساً الحكم فيكره ذلك لأن مجلس القاضي يقصد لتناول الخصم والدواب ويقع فيه الملقط والقصاص والمسدود عن ذلك ثم إن اتفاق عند جواسيسه فيسبب أوتقارباً فإن يأمن بقصد لها وعلوه يتمسك بملأه عن ملأ الله عليه وسلم والخلفاء بعده وكذا الخافض فيسبب لغير نحو مطر وأقلام الحسدود فيه أشد كراهة والحق بالمصديقية وبين جنه على ما إذا كان بحيث يعتزم الناس دخوله بأن أعده مع حاله فيه يحتمل الناس القول عليه بآله ما إذا أعده وأخله من نحو صل وصار بحيث لا يجتمع أحد في القول عليه فلا معنى للصكر اهـ حديث (وكره أن يقضى في حال غضب) لأنه تعالى (وجوع وتبع مع غلبته وكل حال يسو خلقه) فيه كرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لعمدة التي هي عنه في الغضب وقيس به أبا في الاختلال فكره وفيه بذلك ومع ذلك ينشدكم موقنة

والدارك (الفتاه) العدل والمواقف والمواقف المتوجهة في الامور من اجل القاضى لا يشاور من هودويه ولا يصدق بكون
صدا المتحول في بعض المسائل المفسر عند الفاضل وفي وجهه من المباحث الفاسق وتعين ترخيصا تقديم اياها له اجماع كاصحوا به
(وان لا يشكروا ويبيع) ويعامل مع وجود من وكما (نفس) في قوله بل يكره للثاني (لا يكون له ولا يكره) ولا يكره (ان)
كان وجهه التفرع عن مباشره (١٢٦) لخص البيع وعلم وكيفية ما كانا متعلقا بانه التي في حكم الهدي تفرع حكمها عليها

وحدث قد نزلت من ذلك
 ما لم أر من قرض له وهو
 أنه لم يسمع له شيء من
 المثل حرم عليه قبره وهو
 مقبره وان كان قولهم لئلا
 يحايي ثعلبنا لكرهنا قد
 يقتضي حمل قولهم الحماة
 (أهدى الله) أو ضيفه أو
 وجهه أو تصديق عليه فرضاً
 أو نقلاً على ما نقل (من) في
 خصوصه (أو من أحسنه)
 أنه سخطه وان كان بعضه
 على الأوجه لا يتنع من
 الحكم عليه (أو كان يهدى
 قبل الولاية (أو من لا
 خصوصه (أو لم يهدى) إليه
 شيئاً (قبل ولايته) أو كان
 يهدى إليه قبلها لكنه زاد
 في القدر أو الوصف (حرم
 عليه قبولها) ولا يلزمها
 لأنها في الأولى توجب الميل
 إليها الثانية سببها الولاية
 وقد صرحوا بالاعتبار
 بالصيغة بغير مهاداة
 الصالحين مع عن تأييد
 هذه الرخصة يبلغه الكفر
 أي أن استحل زناها سبب
 له من جملة المعاصي ويد
 الكفر وانما خلط له صلى
 الله عليه وسلم الهداية بالصحة
 وفي خبره أنها لها ما خاف

امام علم أخذناه بإطال لولا الرتبة فلا نعلم عليه وجه الحكم الراسي حكمه كان قولك عنهما معنى مطلقا (تنبه) به جعل قولنا لكنه أقل انما أما اذا كان له وزن من بين المال والاول كان ذلك الحكم مباح الاستحجار عليه مطلقا أو حشول على قطع جاز له طامها أو أخذها عند كثير من واعتنع عند آخر من قبل والاول أقرب والثاني أحوط قال السبكي ولقد لم ينحصر الأمر في الامتناع من الاستحجار بل لا يحل وكذا الحكم وفارقا لما حكم بانه نصب للفصل أي خيتمه ولوقيل بأن معاده له لكان مذهبها محتملا اه وعلى الاول فخصه أن كان مباحا عند غيره كقصة تقابل باجره وحده لا فرق بين العتي وغيره بناء على الأصح أن العتي المقابل بالاجر لمن تعين عليه الامتناع عنه بالالاجرة ولعل ما قاله السبكي مبني على الضعيف أن العتي لا يجوز أخذ الاجرة عليه مطلقا وكذا بني على هذا قوله أيضا يجوز البذل بل يفتد في أمر باجره يقابل باجره عند سلطان ان لم يكن التفتد من صدقاتها بحيث يجب عليه فقوله ان الخ انما ياتي على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ على تقاضا ولو جسد قال وكذا

مباحة بشرط عرض ان جعل العرض خزاها وان كان من عاذته أنه (يهدى) بالمقابل والولاية والترفع لها لغو قرابة أو صداقة ولو مرة فقط كما أشعر به كلامهم واعتضد الزكشي وعليه فانما كان في المتن بالتكرار غير مراد (ولا خصوصه) له حاضرة ولا مرفقة (جاز) قبول بدنه ان كانت بقدر العادة قبل كالعادة يعم الوصف أيضا اولي وقد يجب بان القدر قد يستعمل في الكسف كالكم وذلك لانتهاء التهمة حسنة بخلافها بعد الترخع أومع أن زيادة فيهم قبول السك ان كانت في احدى الوصف كان اعتداد السك فاهدي اليه الحار وكد في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشافعي وغيرهما ولا يأتيه مقرون الصفتان بله ان يجر الحرام ومن ثم قال القسبي كجبل اذا تعين بالزيادة حيث فقط

امام علم الخ) الراديه ما يشمل الفلن كما هو ظاهر (قوله عنهما) أي الراسي والرثسي وقوله مطلقا أي سواء كان الراسي حتى أو باطل (قوله) مباح الاستحجار عليه أي بان كان فيه كقصة تقابل باجره (قوله) لم ينحصر الأمر فيه) أي لم يتعين لا في القتل ولا في جود صالحه غير (قوله وعلى الاول) أي جواز أخذنا بل (قوله بين العتي) أي المتعين لا في القتل (قوله ان العتي) أي الوجب العتي (قوله ولعل الخ) كان الظاهر التفرع (قوله ما قاله السبكي) أي تقديره المعنى بقوله لم ينحصر الأمر فيه (قوله مطلقا) أي قابل للأجرة أم لا (قوله لا يجوز البذل) أي وأخذ وقوله (قوله التفتد) بكسر التاء (قوله مرصدا) أي معننا لها أي شئنا التفتد (قوله لمن عاذته) أي قوله وزعم أنه في النهاية (قوله والتترع) أي التبرؤ اه عش (قوله قيل كالعادة الخ) أي كان الاول في التعبير به واسقاط قوله بقدر اه عش على رسم قوله كالعادة مبتدأ أي هذا اللفظ وقوله انما أي كالقدر وقوله أولى خبر أي من بقدر العادة اه (قوله) لم يعم الوصف أيضا) على متوسطه بين جزأى المدعى (قوله) وقد يجب الخ) لا يفتي في ان هذا الجواب لا يدفع الاول به انما حله انما هو تصحيح العبارة اه ورشدي (قوله وذلك) واضح ان ما في المتن (قوله وكذا في القدر) أي قوله وزعم الخ صوابا لأنها بان كانت في القدر ولم يغير فكذلك أي يحرم الجسيع والاحرم الزائد فقط اه وصار المعنى وفي القسار ينبغي ان يقال ان لم يغير الزيادة أي يحبس أو قد يرحم قبول الجسيع والافاضة فقط لانها حدثت بالولاية وهو به الزكشي وهو ظاهر ان كان للزيادة وقول الافاضة فيها اه (قوله ويتعين جله) أي قوله والافاضة لم يعمدوا والا حرم القبول مطلقا (قوله أدى اليه) أي كالعادة (قوله وجوزة السبكي) أي قوله ويؤخذ من علته في النهاية الاولى هذا ما في المتن (قوله) وحسنى تفسيره الخ عبارة تفسيره وان لم يكن التصدق عارفاً بالقاضي ولا القاضي عارفاً به فلا شئ في الجواز انتهت اه ورشدي (قوله وعكسه) أي بان لم يعرف القاضي أنه من أهل ولايته له عش وقد خالفه ما حرم من قبول الهدى بمن غير المتاد في محل ولا بتسقطه الا لاى ما حرم الزكشي (قوله ويبحث فيه) أي غير السبكي (قوله يما ذكر) أي عن تفسير السبكي أي وما إذا لم يتعين الدفع اليه كما حرم المعنى (قوله والحق) أي قوله كما جعل في المعنى (قوله والحق الحسابي بالاعيان الخ) جزم به المعنى (قوله كسر) أي في شرحه ان أدى الخ (قوله وشروط القبول) معتدق في الوقف دون النذر اه عش (قوله فان عين باسمة) أي وشروط القبول اه سم أي كالمعتد (قوله ابراق) من اضافة المصدر الى مفعوله والاضحى للقاضي (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقترانه كالعادة مبتدأ (قوله) أيضا كالعادة) أي هذا اللفظ وقوله أولى خبر (قوله أيضا اولي) من بقدر العادة (قوله فان عين باسمة) أي وشروط القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقترانه

(١٨ - (شراف الدين فاسم - عاشر) وزعم أنه يلزم من زيادة القدر التبرع ولو أدى به بعد الحكم القبول أيضا ان كان مجازاة والا فلا كذا أطلق شارح ويتعين جله على مهممته أدى اليه بعد الحكم وجوزة السبكي في حليته قبول الصدقة ممن لا خصوصته ولا عاده ونخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف للتصدق أنه القاضي وعكسه ما عهده وهو محذور الا لا شك في ما في الضيفات بحث غيره القطع على أخذه ان كان متيقنا بتصدق كذا رآه الحق الحسابي بالاعيان للمنافع المقابلة بمال عاده كسكن دار بخلاف غيرها كما ستارة كالمعلم أو كالمعلم بعض أهل ولايته ضمنا كقبول الهدى منهم كعلمهم وتزود السبكي في الوقف عليهم من أهل جله والقي يتعفه وفي النذر انه ان عينه باسمة وشروط القبول كان كالمذهب وكذا لو وقع على غيره هو شئ فان عين باسمة ما تمتع والا فلا ويصح امر او ضمن دينه اذ لا يشترط فيه قبول وكذا اذا وقع بغير اقترانه بخلافه بانه بشرط عدم الرجوع بحث التاج السبكي ان دخل الملك أي التي من أموالهم كاهو

ظاهر ليست كالحديث بشرط اختيارها (١٣٨) انتهى وان لا يتبع بها قلبي عن التعميم على الحق وسائر العمال مثله في نحو الهدية لكنه

أعظم خذنا ما أتى به جع
واعنه السبكي وقول البدر
ابن جماعة بالحل لهم
ضعف جدا مصاد
الحديث المشهور هديا
العمال غايول ولما سأل
السبكي شخصه ان الرقة من
هذا الخلف عليه بانهم
ان كانوا عليها ولو بساجية
لم يحرم قال انهم ان الحامل
له على هذا الجواب عدم
موافقة طائفتين أو
عدم اتقائه لنفسه والله
يفرلوا له اه (والاولى)
ان يجله قبول الهدية (ان
ثبت عليها) أو ردّها
لما كها ويضعها في بيت
المال أو من ذلك سد
باب القبول مطلقا حسا
للباب (ولا ينفذ حكمه) ولا
سماعه لشهادة (النفس)
لأنهم وانما يجله تميز
من أسأله عليه في حكمه
حكمت على بالمر لثلا
يستخف ويستهان به فلا
يجمع حكمه وله أيضا ان
يحكم لمجسوره وان كان
ومسا عليه قبل القضاء كافي
أصل الرقة وان تازع فيه
ان الرقة وغيره وان تضمن
حكمه استدلاء على المال
المجسور به وتصرفه فيه
وكذا باثبات وقبضه
نظرة لغرض هو بصفته
ولن تضمن حكمه موضع يده
عليه وثباته بالبيت
المال وان كان رزق منه

واقناه العمل بالبيت لأنه لا يجمع من القامى الحكم بما أجروه أو أذاؤنه من وقفه فأنظره يعمل على ما فصله الأذرع
حيث قال انظاره متعمدا ردة هو مدرسه أو وقف نظره قبل الولاية لأنه هو الحميم

الآن يكون متبرعا فكالموصى وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم بأن القاضي أولى من الوصي لأن ولا يشع على الوقف بعبء القضاء تزول
بأنه زاله ولا كذلك الوصي إذا قولي القضاء فالموقف حق أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بحال الوقف قبل ولايته عليه قبل أو الوصي بحال مولاه
قبل الوصية لم يقبل (د رقيقة) فلذلك نعلم الحكم بعبء قبل رتبة ابن جني لثبتم (١٣٩) على ذي حارب بوارثه ووقف ما بينهما
حينئذ إلى عبءه فان مات خنا

صا نشأ ذكره بالبقية
قال وكذلك ابن ورت موصى
بعضهما بحكم بكسبه أي لانه
ليس له (وشر بكم) أو
شر بكم كما تبين (في المشتك)
لذلك أيضا لو حكمه
بشاهد وبمنه ما لأن
النصوص أنه لا يشاركه
ذكره أضوا يؤخذ من
عليه أنه شرط بأن يعلم
أنه لا يشاركه والألزام
موجودة باعتبار نظره وهي
كافية (وكذا أصله وفرعه)
ولو لأحدهم على الآخر
(على الصحيح) لأنهم باعنه
فكأنوا اكتسبه ومن ثم
امتنع قضاؤهم بغير قطعا
أما الحكم عليهم فمقتنه
وشر بكم بل ونفسه فيجوز
عكس العدم وحكمه على
نفسه حكم لاقرار على
الأوجه وله على المشتك
تفدي حكم بعضه والشهادة
على شهادته أذلتامة
(وبحكمه) أي القاضي
ولهؤلاء الأعلام أقرض
مستقل أذلتامة
(وكذا تأليه على الصحيح)
كبينة الحكم (وإذا ادعى
عنده من حال أو رجل
أو عين مملوكة أو وقف أو
غير ذلك ثم (أقر للمدعي)
عليه أو نكل خلف للمدعي

لمسألة النظر وقوله وما كم لنفسه وشركه لعيل لمسألة التدريس اه رشيدي (قوله الآن يكون متبرعا
فكالموصى) فليخرج من المولى يكن الوصي متبرعا اه سم (قوله فكالموصى) أي فيفسد حكمه وان كان
مدرسا أو ناظر قبل القضاء اه رشيدي (قوله وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم الخ) اعلم أن هذا الرد
يشترط تغيب الافرعى لا يخالفه خلافا لما فهمه كلامه لانه انما رد افتاء العلم فيما اذا ثبت النظر للقاضي
بوصف القضاء بدليل قوله لا ولا يشع على الوقف بعبء القضاء تزول بأنه زاله فهذا الرضا موافق العلم على المنع
ففيما القاضي ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدي (قوله فالتهمة في حقه) أي الوصي أقوى أي موسع ذلك
صحتها حكمه القاضي المذكور وأولى اه رشيدي (قوله بحال الوقف) أي الذي نظره وقوله قبل ولايته
متعلق بمتعلق الوقف وقوله قبل الوصية متعلق بمتعلق الوصية (قول المتن ورتبة) بالخبر أي ولا يحكمه في نزع بر
أو نصاص أو أموال ورتبة أصله وفرعه كصله وفرعه وهو ما ورتبة أحدهما في الاشتراك كذلك معنى وروض
(قوله بذلك) الخ قول المتن وإذا أقر في المعنى الاقوهر يؤخذ إلى المتن (قوله بذلك) أي التهمة (قوله ثم
حارب) أي الذي اه عش (قوله وارث) بينا للقول (قوله لمن ورت الخ) أي لقاض ورت عبدا
موصى بعبءه لا تخاف من الحكم بالكسبه في موصى بعبءه الذي هو وصفه لوصف محذوف كما تقرر
معمول لورث اه رشيدي عبارة المغني أنها أي الصور التي استثناه بالية في العبد الموصى باعتاقه
الخارج من الثالث اذا قلنا ان كسبه دون الوارث وكان الوارثا كافله الحكم بغيره بقية ثالثا العبد
المتنور باعتاقه اه (قوله لا ليس له) أي أن كسبه لم يحصل قبل عبثه ليس الوارثا كمال بل هو موصى
بالمنفعة (قوله أنه لا يشاركه) أي أن القاضي لا يشاركه شر بكم في هذه الصورة اه معنى (قوله ولو لأحدهم)
أي قوله وان وجد في النهاية الاقوهر وأخذ إلى ما عدلت (قوله ولو لأحدهم الخ) عبارة المغني في ولو حكم
لواحد على والده أو لأصله على فرعه أو عكسه لم يصح اه معنى ومه لوم أن حكمه لبعض أصوله على آخر كذلك
وقد يدعى شمول كالم الشارح لهذا (قوله أما الحكم عليهم) أي أصوله وفرعه ولو رجع الضمير لجميع
من تقدم لاستغن عن قوله كقنوش بكم بل ونفسه (قوله والشهادة الخ) وفي جواز حكمه بشهادته إن لم
بعده شهادته وجهان أحدهما هو والثاني لا قال ابن الرضوي هو الآخر على البحر وغيره لانه يتضمن تعديله
فإن عدله شهدان حكم بشهادته كما تبين في ذلك سائر أبعاضه أسنى ومعنى (قول المتن ولهؤلاء) أي المذكورين
مع القاضي حيث لسكل منهم خصومة اه معنى (قول المتن وأقرض) (سواء) كان معفي بانه أم في بلدة
أخرى اه معنى (قوله أو مولى جل) فمفطر ذلك الدعوى فيما لا تسمع الا بعد حوله كذا رأيت بهما أسأله
خطا يشبهه نعتا لم يذو شيئا للجال الزمعي فلتأمل سدع وقد يقال عدم معام الدعوى لا ينافي صحة
لاقرار على أن عدم صحته لا دعوى لا اختلاف لا ينافي صحته مجرد الأشهاد والتعجيل فليراجع (قول المتن
خلف للمدعي) البين المرودة أو أقاله بينة اه معنى (قول المتن على اقراره) أي صورة الاقرار أو عينه
في صورة النكول أو على ما فاته به البينة اه معنى (قوله إجابته) أي قوله وأخذ في المغني الاقوهر كاستنائه
إلى وصفتها الحكم (قوله لما ذكر) أي من الأشهاد والحكم اه عش (قوله وسأل الأشهاد) أي بإحلافه اه
معنى (قوله وذلك) أي زوم الإجابة (قوله لتعريض القاضي) أي كعدم جواز قضائه بعلمه اه معنى (قوله
قول الأفرعى الآخر) لا يوقف نظره قبل الولاية (قوله الآن يكون متبرعا فكالموصى) فليخرج من المولى يكن
الوصي متبرعا (قوله لاقرار على الإوجه) كتب عليه مود

أولئك بلانكول بان كانت البين في جهة الثلوث أو أقاله شاهد مع إرادة الخلفه مع (وسال) المدعي القاضي أن يشهد له أقرا وعنده
أو عينه (أو) سال (الحكم) عليه (بجانبه والأشهاد به لزمه) إجابته لما ذكر وكذا لو لم يسمع عليه وسأل الأشهاد يكون عبءه فلا طلبة
مرة أخرى وذلك لأنه قد يتكرر بعد فغفون الحق لغرضين القاضي

أو انزاله أي فعدم قبول قوله **(قوله الاشهاد عليه)** أي اشهاد القاضي على نفسه **(قوله لانه يتضمن المخ)** أي
 وسأله الاشهاد عليه بنحوها
 زعمه أو بطلانه يتضمن
 تعديل البينة وإثبات صحة
 وخرج بقوله سأل ماذا لم
 بسأله لاستماع الحكم
 للمدعي قبل أن يسأل فيه
 كمنعنا من دعوى صحبة
 الانقباض قبل في الشهادة
 الحسية وصحة الحكم
 الصريح الذي هو الالتزام
 النفاذ الساقط من جهة
 الولاية حكمت أوقفت
 له به أو فذلت الحكم به أو
 أثبتت صحبه الحق وأخذ
 ابن عبد السلام من كون
 الحكم الالتزام أنه إذا حكم
 في نفسه في مختلف قيل
 يتأثر بتحقق مخالفته
 وظاهره أنه بعد حكم
 المصالح قبل ادعاء ذلك
 الحكم لانه لا يعرف الا من
 جهته فيمنظر والذي يقبه
 أنه كان أشهد به قبل
 حكم المخالف لم يثبت حكم
 الخالف والاعتد به وإذا
 عدلت البينة يحزم الحكم
 الاطلب المدعي كما تقر فإذا
 طلبة قال لخصه الكدافع
 في هذه البينة أو فادع فان
 قال لا أو نعم ولم يثبت حكم
 عليه وان وجدته فاربية
 لم يجز لها استدلالا
 لأي حينة وقوله ثبت
 عندى كذا وأصح البينة
 العادلة ليس يحكم وأن
 توقف على الدعوى أيضا
 سواء أكان الثابت الحق
 أم ميب خلافا لما اختاره
 السبكي لاستغناء الالتزام عما هو محيى

وانزاله أي فعدم قبول قوله **(قوله الاشهاد عليه)** أي اشهاد القاضي على نفسه **(قوله لانه يتضمن المخ)** أي
 الاشهاد عليه له معنى **(قوله لاستماع الحكم المدعي المخ)** أي لا يصح ذلك لو وقع منه ادعش **(قوله قبل أن)**
 يسأل فيه أي قبل أن يسأله المدعي نعم ان كان الحكم لمن لا يعرف من نفسه لم يفرأ وجنونه وهو وليه يظهر
 كقوله الاذرى المخرم بان لا يتوقف على سؤال أحد معنى وأصح **(قوله كامننا على الحكم)** أي ارشيدى
(قوله أو فذلت الحكم به) أي أو فذلت الحكم به كمنعنا من دعوى صحبة **(قوله لانه لا يتلفظ به)** أي لا
 حضرة شهود فيمنظر لانه لم يتلفظ به كمنعنا من دعوى صحبة **(قوله لانه لا يتلفظ به)** أي لا
 صرح في عدم اشتراط التلفظ ثم رأيت قال الزيدى بعد حكاية كلام الشارح هنا ما نصه فالشهاد بان حجر
 موافق لابن عبد السلام في تأثير الحكم النفساني في رفعه الخلاف لانه انما يتلفظ في كلام من جهة قبول قول
 القاضي حكمت في نفسه من غير اشتداد اه **(قوله وان وجدنا)** أي البينة **(قوله وقوله)**
 الى قوله وان توقف في المعنى والاشنى والى قوله وفي الفرق في النهاية لا قوله خلافا لما اختاره فان حكم وقوله كذا
 المبرجزة شغنا وقوله وقال الى ويجوز **(قوله أوضح)** كان الأولى تنقد على قوله عندى **(قوله أو مع)**
 ما بيننا المخ أو سمعت البينة وقبلها وكذا ما يكتب على ظهر الكتاب الحكيمية صرح وهذا الكتاب على
 قبلته قبول لونه والزم العمل به وجبه ولا بد في الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد يشلى
 القاضي بطلان برهانه لا يجوز ويحتاج الى ما لا يفرخصه في رفعه بما يضل اليه أنه اعتقه غير ما شاء أقام
 الخارج بينه والداخل بيننا القاضي يعلم بفسق بينة النخل ولكنه يحتاج الى ما لا يشتهو طلب الحكم به بناء
 على ترجيح بينة فكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينة فخلان الماخسل وفلان الخارج
 وقررت الحكم به في هذا الحكم به وسلطه عليه ومكنتم من التصرف في مرفوعه مع شرح **(قوله أيضا)**
 أي الحكم **(قوله سواء)** كان الثابت الحق أم ميب ستمثلناهما أي أها سم أي قول الشارح
 وفما إذا ثبت الحق كتبت عندى المخ بخلاف ميبه كوقف فلان **(قوله خلافا لما اختاره السبكي)** عبارته
 في الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان ثبت الحق أو السبب فان ثبت ميبه فليس يحكم
 وان ثبت الحق فهو معنى الحكم انتهى وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول
 هنال مع الحكم وهو موافق لما نقله عن نفسه اه سم **(قوله وانما هو)** أي قول القاضي ثبت عندى
 كذا المخ **(قوله ويجزى)** أي ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا ليس يحكم به بل معنى سمعت البينة
 وقبلها وما سأل له ثبوت مجرد وأي ويجزى الثبوت المجرد اه سم **(قوله في الصحيح والفاقد)** يتأمل
 ما المراد بهما اه سيدمر عبارة سم قال أي الشارح في كتابه الا قال أي السبكي في شرح المنهاج
 والثبوت المجرد جاز في الصحيح والفاقد فإذا أراد الحاكم ابطال عقد فلا يمين ثبوته عند مدعى بعبوره الحكم
 باطلا ومعنى الثبوت المجرد في العقد الصريح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه **(قوله الا في مسئلة المخ)**
 يتأمل موقع هذا الاستثناء في هذا المجل اه سيدمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته ومبطله

(قوله سواء) كان الثابت الحق أم ميب ستمثلناهما أي أها سم **(قوله خلافا لما اختاره السبكي)** عبارته
 في الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان ثبت الحق أو السبب فان ثبت ميبه فليس
 يحكم وان ثبت الحق فهو معنى الحكم اه باختصار النخل والباطل وقضية هذا ان السبكي لم
 يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول هنال في معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن نفسه **(قوله ويجزى)**
 أي ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا ليس يحكم به بل معنى سمعت البينة وقبلها وما سأل له ثبوت
 مجرد وأي ويجزى الثبوت المجرد **(قوله أيضا ويجزى في الصحيح والفاقد)** قال في كتابه الا قد ذكره
 قال أي السبكي في شرح المنهاج والثبوت المجرد جاز في الصحيح والفاقد فإذا أراد الحاكم ابطال عقد
 فلا يمين ثبوته عند مدعى حتى يجوز له الحكم باطلا ومعنى الثبوت المجرد في العقد الصريح انه ظهر للحاكم
 صدق المدعى اه **(قوله الا في مسئلة التفصيل)** كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته ومبطله

السبكي لاستغناء الالتزام عما هو محيى بمحيى البينة وقبلها ويجزى في الصحيح والفاقد الا في مسئلة تفصيل الفسق عند عدم الحجة لا

السبه والا كباطال نظر فالأوجه الجواز أن حكم بالشئون كان حكماً بعد لها ومنعها فلا يحتاج ما حكم آخر الحاشية فيها كذا فإنه شارح
وقضيته أن الشئون بل حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل من حيث اختلافه (١٤١) وبعبارة قضيتنا الشئون ليس حكماً بالثابت

وأما هو حكمه بتعديل
البيضة وقبولها وجران
ما شهدته وفائدته عدم
احتياج ما حكم آخر الحاشية
النظر فيها انتهت قالوا فيها
إذا ثبت الحق كتبت عندي
وقب هذا على الفقر وهو
وان لم يكن حكماً لكن في
معناه فلا يصح جوع
الشاهد بعده بخلاف ثبوت
سبه كوقف فلان لورقه
على نظر آخر ومن ثم يتبع
على الحكم بالحكم به حتى
ينظر في شرطه وقال أيضاً
والتنفيذ بشرطه لا ما غالب
في منسأ حكم وفائدته
التأكد للحكم قبله ويجوز
تنفيذ الحكم في البلد قطعاً
من غير دعوى ولا حاشية
تصوغائب بخلاف تنفيذ
الشئون المراد فيها فإن فيه
خلافه والأوجه جواز بناء
على أنه حكم بقول البيضة
والحاصل أن تنفيذ الحكم
لا يكون حكماً من التنفيذ لا
أن وجدت فيه شرط
الحكم عندوا لا كان ثابتاً
الحكم لا يؤلف فقط والفرق
بين الحكم بالوجوب
والحكم بالصفة كلام طويل
السبكي والبقني وأبي
زرعة وقد جمعه كتابنا
في من نقد ردود في أدنى
تكملة المستوعب في بيع
الماء والحكم بالوجوب
بما وجدته في طلبه فإنه

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمن إشهاده الخ ذلك هنا ولا تنفي بل ثبوت مجرد اه فبين
بأن ذلك مستثنى من قوله والفاصل أي من جريان الشئون الجبر وفيما قصد إثبات فسله (قوله والفاصل)
أي بأن احتج إلى تحصيل الضيق اه سديد (قوله والفاصل كباطال نظر ما الخ) عبارة أدب القضاء لشيوخ
الاسلام مسئلة لا يجوز الاستيعال بالنسب لأن القاسق يقدر على إسقاطه بالتو بغلا فائدة فيه الخ الجري على
وله عدمه عند عدم الحاجة إلى ذلك فاما عندنا كباطال نظر فبيها الجواز والتو بما أغتنع في المستقبل
لا الماضي انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفرع على قوله وقوله بل إن الخ بحكم الخ وقوله حكم
عبارة النهاية من صرح اه (قوله فان الشئون) أي القاسق لا يحصل ذلك أي الحكم بتعديل البيضة
وسماعها (قوله وعبارة متضمن الخ) سيأتي عن المعنى عند قول المتن أو جعل الخ ما وافقه اه سم زيادة (قوله)
وفائدته عدم احتياج ما حكم آخر الخ) عبارة في كتابه الآتي إشارة إلى الفائدة الشئون عند الحاكم عدم
احتياج ما حكم آخر الحاشية في البيضة حكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الشئون
في البلد فيختلف باختلافه عند في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل
وتخصيص محل الخلاف بالاول أي وهو ما إذا كان الثابت السبب الاول فيما لجواز أيضاً وقا لا دام
تقر بعالي أنه حكم بقول البيضة انتهت اه سم (قوله هو) أي قول الحاكم ثبت عندي الخ (قوله وان
لم يكن حكماً) أي فلا يرفع الخلاف اه رشدي (قوله في معناه) أي الحكم اه عش (قوله كرف
فلان) هو بصيغة الفعل الماضي اه رشدي أي يذكر الوقت والوقف دون الوقت وفيه (قوله فيها) أي
البلدة (قوله فان فيه) أي التنفي في البلدة (قوله فان في مختلف الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بناء
على أنه) أي الشئون الجبر عن الحكم (قوله لا يكون حكماً الخ) أي ولهذا لم بشرطه تقدم دعوى اه
رشدي (قوله الا ان وجدت فيسروا الحكم) أي بأن يتقدم دعوى أو طلب من الخلفيه وفي ذلك من
المعتبرات اه رشدي (قوله عند) عبارة النهاية عندنا اه (قوله بين الحكم بالوجوب الخ) سأتي عن
المعنى عند قول المتن ويجوز الخ زيادة وسطاً متعلق بها (قوله بالوجوب) بفتح الجيم (قوله ورواية) بالجر قطعاً
على نقد معتدل نصبه على أنه مقول مع جعله (قوله المستوعب) بكسر الميم تحت السين في قوله به بما
يوجد الخ متعلق بالمستوعب وهو ما وقعته على الاستعلاء (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله ان الحكم) إلى
قوله فلو حكم في النهاية (قوله بخلافه) أي الحكم (قوله فانه) أي الحكم بالصفة (قوله لم يكن المعنى الحكم
بمنع رجوع الاصل) أي فر جوع الاصل من الآثار التابعة قسمه الحكم بالوجوب حدوث الحكم بالصفة
بخلاف ذلك فالوجوب الخاص فانه من الآثار الوجودية قسمه الحكم بالصفة أيضاً اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الآتية المتوصل ما تضمن إشهاده الخ ذلك حكم ولا تنفي بل
ثبوت مجرد (قوله والفاصل كباطال نظر ما الخ) عبارة أدب القضاء لشيوخ الاسلام مسئلة لا يجوز الاستيعال
بالنسب لأن القاسق يقدر على إسقاطه بالتو بغلا فائدة فيه الخ الجري على
عندها كباطال نظر فبيها الجواز والتو بما أغتنع في المستقبل لا في الماضي اه (قوله وفائدته عدم احتياج
حكم آخر الحاشية فيها) عبارة في كماله الآتي إشارة إلى الفائدة الشئون عند الحاكم عدم احتياج
حكم آخر الحاشية في البيضة حكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الشئون في البلد
في مختلف باختلافه عند في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل
الخلاف بالاول أي وهو ما إذا كان الثابت السبب الاول فيما لجواز أيضاً وقا لا دام تفرع على أنه حكم
بقول البيضة اه (قوله والحاصل أن تنفيذ الحكم) كتب عليهم (قوله لم يكن المعنى الحكم بمنع رجوع
الاصل) أي فر جوع الاصل من الآثار التابعة قسمه الحكم بالوجوب حدوث الحكم بالصفة بخلاف ذلك

مهم ومنه أن الحكم بالوجوب يتناول الآثار التابعة بخلافه الصفة فانه يتناول الوجود فقط فلو حكم ما في جيب البيضة
لفرض لم يكن المعنى الحكم بمنع رجوع الاصل لتناول الحكم الشئون

أو بعينه لم ينع عنه من ذلك ولو حكم حنفى بعينه التسديد لم ينع الشافعى من الحكم بعينه المدبر أو جو جبهته أو ما لا ينع البعير لم ينع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلاً أو جو جبهته ومنع العاقد من القسم به لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نقضه ظاهر أو باطنا كما يأتى ولو حكم شافعى بجوب اقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهول لأن مو جبهه مقرضاً بالعرف فيم كفاه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها ما دعوى السهول أو جو جبهه فيها أن الأمانة وقعه قبل البيع على نفسه فغن حكمه الغاء الوقت فبشع على الحنفى الحكم بعينه ولو حكم شافعى بعينه البيع لم ينع الحنفى من الحكم بشعها لجواز فى البيع أو جو جبهته أو ما لا ينع البعير فمقتضى من مقتضى الشافعى من الحكم (١٤٢) يجوز رجوع المقرض فى عينه مادامت باقية يدا المقرض أو جو جبهته وذلك

لأن الحكم بما ذكر بعد الحكم بالعصمة فى الكل لا ينافيه بل يرتب عليه فليس قيمة نقض له خلافه بالوجوب ولهذا أثره الأكثر وتوان كان الأول أقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلاً ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بما لا يحصى تنقيد الملك بخلاف الحكم بالوجوب فى فتاوى القاضي لو ذهب آخره فصار ما عدا فباصحابه الوهاب الحنفى يحكم بطلان الهبة فرفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن حكم بعينه البيع نقضاً وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن أى أن لا يحكم به الشافعى أى أن لا يحكم به الشافعى قضية أخرى لم يشمله حكم الحنفى الأول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالعصمة ولم يعلم هل استند بغيره أو لا جلت حكمه صلى الاستناد لانه الظاهر ثم لو قيل بان محله فى فاض

أو بعينه لم ينع عنه من ذلك أى لو حكم شافعى بعينه الهبة لم ينع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الاصل (قوله أو جو جبهه) أى التدبير بعينه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بعينه المدبر (قوله لا يستلزم) أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله أو جو جبهه اقرار الخ) الأولى لظهور قوله لا فى مقرضاً فظهر فشا الخ جو جبهه اقرار بالثمن بف (قوله ومنها) أى من مقتضيات اقرار (قوله أو جو جبهه بيع الخ) انظر الحكم هنا بالعصمة اه سم وظهر أخذ من التعليل لا فى قوله هناك وإن كان الأول أقوى الزام الحكم بالعصمة كالحكم بالوجوب فى فائدة الغاء الوقت لا فى أول أخذنا فائدة الثانية الغاء الوقت فبشع بسبب نفسه لا لأول المقيد كون البائع مالكاً لما عداه والله أعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى الحكم بالعصمة (قوله خلافه) أى الحكم بما ذكر بالوجوب فيه بما ذكر وحق التعبير بعد الحكم بالوجوب (قوله وإن كان الأول) الى قوله فيما نظهر فى النهاية الاقوله وفى فتاوى القاضي الى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالوجوب بالثمن أى بقاء عن الخفى من زيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن) أى فغوت الثمن على المشتري (قوله لم يشمله الخ) لعل بما وضع ذلك أن بطلان الهبة السادة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند المدعى أو آخر غير الهبة السابقة كتملة آخر بسبب من أسباب التملك اه سم فمقتضى انه لو اعترف البائع بالمسوغ والهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن الى المشتري فراجع (قوله ولو حكم الخ) كلامه مستأنفاً الضمير لمطابق القاضي (قوله لو قيل بان محله فى فاض الخ) عبارة النهاية لم يشمله ان يكون محله فى فاض موثوق به وعلمه ككل حكم أجعل الخ (قوله اذ لا خلاف الخ) عبارة الاشكال (قوله وحله) أى ما حكمه الخ فى من وجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المنع عبارة وه الحكم على ميت بما قرأه حديثاً أحد وجهين بجملة الأثرى اه (قوله أن يكون هذا) أى ما اذعى على رجل فآخر ثم قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى بخلاف (قوله سأله المدعى) الى قوله والحق بمساقى الخفى وأتى قوله اجاعاً فى النهاية (قوله نظير ما مر) أى فى شرحه ولاشهاد به لم (قوله حيث لم يكن من ميت المال) عبارة الخفى من عنده أو من ميت المال اه (قول المتن وسئل ما حكم الخ) اعلم ان لافعال الحكم المتداولة فى التسميات مراتبها الثبوت الجرد وهو أنواع وثبوتها عرفاً لاتباعين مثلاً يجرى بالبيع وثبوتها مقامه اليقين ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس يحكم كما خصصنا باب

ذلك الموهوب بما يخص فاقه من الاستان والوجود فشمه الحكم بالعصمة أيضاً (قوله أو جو جبهه بيع) انظر الحكم هنا بالعصمة (قوله لم يشمله الخ) لعل بما وضع ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند المدعى أو آخر بسبب من أسباب التملك اه سم فمقتضى انه لو اعترف البائع بالمسوغ والهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن الى المشتري فراجع (قوله ولو حكم الخ) كلامه مستأنفاً الضمير لمطابق القاضي (قوله لو قيل بان محله فى فاض الخ) عبارة الخفى من عنده أو من ميت المال اه (قول المتن وسئل ما حكم الخ) اعلم ان لافعال الحكم المتداولة فى التسميات مراتبها الثبوت الجرد وهو أنواع وثبوتها عرفاً لاتباعين مثلاً يجرى بالبيع وثبوتها مقامه اليقين ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس يحكم كما خصصنا باب

موقوف به. وعلمه بعدوى يجرى ذلك فى كل حكم أجعل ولم يعلم استيفاء أثره ولمه فلا يقبل الا بغير ذكر فيما نظهر أو انما رأيت ما قد يقبل العار به وهو صريح فى ذلك (تيسره) من الشكلى حكايته لرافعى وجهين فى أنه هل يصح أن يلزم القاضي البت بجوب اقراره فى ذاته فلا خلاف أنه يجب اخراجه من تركه عنا كلنا وأودنا ودله السبب على ما اذاعى على رجل فآخر ثم مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه باقراره الأول أو يحتاج الى الشاهد على الوارث قال فبنين أن يكون مات بمثل الوجهين وليس من جهة لفظ الوجوب (أو) سأله المدعى ومثله المدعى عليه نظير ما مر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من ميت المال (عصراً) (بشع الخ) عاجز من غير حكم أو حلاً لحكم استقباليه (لانه مذكر وانما يجب لى بالحق ثبت الشهود ولا الكتاب وقيل يجب) فقرة لظنهم أن تعلقت الحكم بمقتضى أو مجنون له أو عليه وجب التسليم بغيره الخ لم يركب الغائب

القضاء

القضاء على الغائب ونقله في الجرح عن نص الام وأكثر الأصحاب لأنه انما اراد به صحة التصوي وقبول الشهادة فهو بمثابة جمعة الدينة وقبلتها ولا الزام في ذلك والحكم الزام واعلاها التوثيق مع الحكم والحكم أرفع من جمعة الدينة ليسع مثلاً والحكم هو جبهه والحكم هو جبهه ما ثبت عند الحكم هو جبهه ما ثبت الدينة عنده والحكم هو جبهه ما شهد به على نفسه والحكم يشوب ما شهد به الدينة واذي هذه الافراز هذا السادس وهو الحكم يشوب ما شهد به الدينة لأنه لا يزيد على ان يكون حكماً بتعديل الدينة وقد تفسد عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة أو بالوجوب أعني الاولين وأما هذان فلا يطلق القول بان أحدهما أعلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة أعلى من الحكم بالوجوب وفي شيء يكون الآخر بالعكس فاذا كانت تختلف فيها الحكم فممن رهاها كان حكمه ما أعلى من حكمه بالوجوب مثله بيع المدبر يختلف في صحته فالشافعي يرى صحته والخنفي يرى فساده فاذا حكم بصحته شافعي كان حكمه ما أعلى من حكمه هو جبهه بالبيع لأن حكمه في الاول حكم بالاختلاف به قصدا وفي الثاني يكون حكمه من هنا لأنه في الثاني انما حكم قصدا بترتب أثر البيع عليه واستيعبه هذا الحكم بالحكم بالصحة لأن أثر الشيء انما يترتب عليه اذا كان صحيحاً ومثل هذا تطبيق لطلاق المرأه على نكاحها فالشافعي يرى بطلانها والمالك يرى صحته فلو حكم بصحته ما لم يصح واستيعبه حكمه بالحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف ما لو حكم بوجوب التعليق الذي كرهه يكون حكمه متوجهاً الى وقوع الطلاق قصداً لضمنا فيكون لغو الان وقوع لم يوجد فهو حكم بالشيء قبل وجوده فلا يمنع الشافعي ان يحكم بعد النكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشيء متفقاً على صحته واختلف في غيره كان الامر بالعكس أي يكون الحكم بالوجوب أعلى من الحكم بالصحة مثله التدبير متفق على صحته فاذا حكم الخنفي بصحته لا يكون حكمه ما للشافعي من الحكم ببيع بخلاف ما لو حكم الخنفي بوجوب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكماً بطلاناً بمعناه من حكم الشافعي بصحته وهو ليس يكون حكم الشافعي بوجوب التدبير حكماً بصحته بل التدبير ليس ما مأمور ولا مقضاه نعم جواز بيع من موجبات الملك فلو حكم شافعي بوجوب الملك فالظاهر أنه يكون مانعاً للحنفي من الحكم بطلاناً بطلان الشافعي حينئذ قد حكم بصحة البيع ضمناً ومثل التدبير بسم الله المتفق على صحته فاذا حكم الشافعي بصحته لا يكون حكمه مانعاً للحنفي من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بوجوب البيع كان حكمه به مانعاً للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي بصحة الجارة لا يكون حكمه مانعاً للحنفي من الحكم بفسخها بغير أحد المتأخرين وان حكم الشافعي فيها بالوجوب فالظاهر خلافاً لبعضهم ان حكمه يكون مانعاً للحنفي من الحكم بالفسخ بعد الموت لأن حكم الشافعي بالوجوب قد يتناول الحكم بانصحاب بقاها لاجل وضمنه وقد بان ان الحكم بالصحة تستلزم الصحة بالوجوب وعكسه وهذا غالب الاداء فقد ينفرد كل منهما عن الآخر مثال تجرد الصحة للبيع بشرط انما يار فانه صحيح ولو لم يترتب عليه أثر فحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالوجوب ومثال تجرد الوجوب الطاع والسكابة على نحو خرقاتها فاسدان و يترتب علم ما أثرهما من البيوت والعتق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيه بما بالوجوب دون الصحة وكذا في ابا السرقة وتوقه ما يحكم فيه بالوجوب دون الصحة يتوقف الحكم بوجوب البيع مثلاً كما وضعت على ثبوتها للمالك وجازته وأهله ومعه صحة في مذهب الحاكم وقال ابن قاسم أخذ من كلام ابن شهاب الفرق بين الحكم بالصحة وتو الحكم بالوجوب ان الحكم بالوجوب يستدعي صحة الصفة وأهله لا تصرفوا الحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادراً في محله وقائده في اثره المختلف فيلزم وقوعه على نفسه وحكم بوجوبه ما كان حكماً من ان الواقفين أهل التصرف في موضع توقفه على نفسه صحته حتى لا يحكم بطلانها من يرى الابطال وليس حكماً بصحة وقفه

نفع الوقت بما احتاط له وأشار المتأني إلى أن الحضرة ما هي في مواقع العزى والجواب هو مع العلم بالدين لا حكم والعسل ما تعين اشهاد على
 وسنة الله حكم كذا أو فذمه (و يستحب نعتان أي كأنهما أحدهما) بذق (هـ) لا ختم (و الأخرى تحفظ في ديوان الحكم) بختمه
 مكتوب بعلم السمعين وان لم يطلب النقص فلا نكح طريقا لئلا يروى ما كانت تلك (و إذا حكم بأجتهاد) وهو من أهله أو بأجتهاد مقلده
 (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص السكاب (١٤٤) أو السنة المتواترة والأحكام) أو بان خلاف (الاجماع) ومنع مخالف شرط الوافق

لثوقه على كونه ما كمالا وقصه حين وقف ولم يثبت ذلك اهـ معنى (قوله نفع الوقت) كالمصلحة والاجارة
 الطورية اهـ عـش (قول المتن و يستحب) أي القاضي نعتان أي بما وقع بين الخصمين وان لم يطلب
 ذلك اهـ معنى (قوله لا فذمه) أي لصلح الحق لا يظفر بها أو يعرضها على الشهود فلا يثبتوا اهـ معنى
 (قول المتن تحفظ في ديوان الحكم) و يضعها في حوزة وما يجتمع عندنا كما يضمن بعضه إلى بعض و يكتب
 عليه ما صرح كذا في شهر كذا في سنة كذا وإذا احتاج إليه تولى أخذه فحسن نظرا أولا إلى ختمه وعلمته اهـ
 معنى (قوله مكتوب بعلمها) أي على رأسها اهـ معنى (قوله وان لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف
 و يستحب نعتان (قوله لانه طريق الحق) على لقوله المصنف والأخرى تحفظ الخ فالأصل أنه هو مضمونه
 (قول المتن وأحكام بأجتهاد الحق) تنبيه ما يقضي به القاضي و يقضي به الملقى الكمال والسنة والأجاء والقياس
 وقد يقتصر على السكاب والسنة يقال الإجماع بصريح أحدهما أو القياس بذلي أحدهما وليس
 قول المصنف أن لم يشر في الصحابة لانه غير معصوم من الخطا لكن ربه أحد القياسين على الآخر
 فإذا كان ليس بمسححة فاختلاف الصحابي في كاختلاف سائر المجتهدين فإن أنشروا قول المصنف في الصحابة
 وافتقر ما جاع حتى في حقه فلا يجوز له كثيره بخلاف الإجماع فإن سكتوا لم يجز أن يفتروا أو افلا
 لاحتمال أن يخالفوه لاسر يبدلهم والحق مع أحد المجتهدين في الفرع قال صاحب الأنوار وفي الأصول
 والآخر مخطئ ما جاور قصد الصواب معنى و روض مع شرح (قوله أو بأجتهاد مقلده) كان ينبغي
 حذفه أو زباد أو من أمه بعد الأجل (قوله ما حكم به) هذا التقدير بغير إعراب المتن وقد مر في
 حكمه وهو أحسن وأسلم (قوله بان) الأسانيد (قوله أي قلها) أي أنفي الدليل عليه انتفاء قطعا
 (قوله لا فلان ما ينعني ذلك من النقض) أي فلا ينفذ هذا النقض لعدم القطع بانتهاء الدليل (قوله
 عنده) أي الغير أنه ما ينعني (قوله أي أظهر بطلانه) عبارة لا تسمى والمغني وفي تفسيرهم بنقض وانتقض مساحبة
 إذا مر أدبان أن الحكم لم يصح من أصله نبع عليه من عبد السلام اهـ (قوله وجوبا) أي قوله والمراد بالمغني
 (قوله وان لم يرفع البينة) وعلم ما علم الخصمين بانتقاض نفوذ الأمر ورضى معنى (قوله نفعه الخ) ولو
 قال هذا باطل أولس يصح فوجها و ينبغي أن يكون مقصدا معنى (قوله الظاهر) يعني ما يشمل الظاهر
 (قوله أو ظنا) هو محط التأييد (قوله وكان هذا) أي قول السبكي الذي يرجح الخ (قوله مع بيان الخ) أي
 من الشروح (قوله في ذلك) أي التعارض المذكور (قوله يبين بطلانه) أي الحكم (قوله لا وهذا) أي
 نصريهم المذكور (قوله لان هذا) أي نحو تبين نسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) الأول يرفع الرفع
 (قوله وينقض) أي قوله لما مر في المغني الأقوال أي لانه إلى وحكم الخ (قوله حكم مقلد) أي إلى الضرورة
 اهـ معنى وقدم في الشارح والنهاية ولو لم يضر ضرورة في ولا الامام ينفذ حكمه ولو لم يوجد مجتهد صالح
 (قوله على ما يأتي عنه قبيل فصل القائف) عبارة هناك و كانت بينة باحتياج نحو يتم ليسع ماله
 وان يقيم ما توجب من قبضه القيم به وحكم ما كهم بمسحة البيع ثم قالت أخرى بأنه يبيع بلا حاجة
 أو بان يقيم ما توجب من قبض الحكم وحكمه بنفسه البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم ببناء على
 حلا ما يدين من المعارض ولم تسلم فهو كالوازار يات بعد انحل يستخرج ثم أقام ذوالدينين فان الحكم
 ينقض لذلك وخالف السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك إذا التزم حديثا وتضمن وقد تطلع بينة

(أو) خلاف (قياس جلي) وهو ما بين الأول والمساوي قال القرطبي وأختلف القواعد السكابية الخفية أو كان حكما لا دليل عليه أي فعلمنا فلا نظرا لم ينعني ذلك من النقض في مسائل كثيرة قالها غيره ماله عنده قال السبكي أوصاف المذاهب الأربعة لانه كان مخالف للاجاء أي ما ينعني أن الصلاح (نقضه) أي أظهر بطلانه وجوبا وان لم يرفع البينة (هو غيره) بنقض نفسه أو أبطلته أو فسخت ما جاعا بخلاف الإجماع وقياسا غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما في المطلب من النص لادعائه الحقيقى وهو لا يمكن شيرد و يؤيده قول السبكي في بان الخطأ فعلمنا أو ظنا نقض الحكم قال المجلد المراد من لقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قلناه بينة التي حكم بها فلا نقض فيها الذي يرفع أنه انتقض فيه وأطال في تقريره وكان هذا مبني على ما يأتي عنه قبيل فصل القائف مع بيان أن الحق في ذلك أن قطع بما وجب

بطلان الحكم الأول لا يطل ولا فلا على أنهم مرحوا بتبين بطلانه إذا بان فسق شاهد أو روجه أو نحو ذلك (قوله) لكن لا يرد هذا على السكون لان هذا ليس معارض بل رافعا وشتان ما بينهما ويدخل في قوله بأجتهاد خلافاً أو رده على ما لو حكم بنفس ثم بان نفسه أو خرج ذلك الصواب وتعين دليل وينقض أيضا حكمه مقلد بخلاف نص ماله لانه بالتسمية قاله كمن الشارح بالنسبة للمجتهد كافي أصل الرضا واتفق المتقدمون على الحق به الزكوى

حكم غير متبرع بخلاف المعتد عند أهل المذهب أي لأنه لم يرتق عن رتبة التقليد بحكم من لا يصلح القضاء وانفق المعتد أي ما لم يكن قاضي
 ضرر وتسلأ أمره بنفس حكمه بالمعتد في مذهب من قبل القرافي وإن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز أن يحكم بخلاف الراعي المذهب عدم
 الجواز صرح السبكي في موضع من فتاواه في الوقت قد طال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أتت به الله أو جوب على المجتهد أن يأخذوا
 بالاجراء أو جوب على غيرهم تقليد فيما يجب عليهم العمل به وبه يعلم أن مراد الأقران (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتدال به فيجب

نقشه كقولهم مما عمن أصل
 الروضة قال ابن الصلاح
 وتبعوه وينفذ حكم من
 له أهلية التوقيع خارج
 قول ولو مرجوح على مذبه
 بدليل جدي ليس له أن يحكم
 بشأن أوفر سبق مذبه
 إلا أن ترجع بعد دعوى بشرط
 عليه أن يترجم مذبه باللفظ
 أو العرف كقوله على قاعدة
 من تقدمه قال لا يجوز
 إجماعا لنقد مذبه باللفظ
 إلا بصرفه فلهذا لا افتناء
 بخلاف غيرها ما وسبقه
 إلى محبة ذلك الاستثناء
 المبادر ودعيه والقبان بعد
 السلام مرأى نفا ذلك
 ضريد قال الغبوي في حكم
 حاكم بالصفة قضية من
 بعض وجوه اشتعلت
 عليها لخصلاف الحكم
 ضلادها من وجوه آخر
 كصغير تزوجها غير محبر
 بغير كسوه يلزم التمسيل
 بالنقض أن يحمل بالنقض
 قاله الماوردي قال السبكي
 ومن نقض حكم غيره مثل
 من مستند وقولهم لا يسأل
 القاضي عن مستند محله
 إذا لم يكن حكمه نقضا أي
 ونحوه أيضا إذا لم يكن ساقا

(قوله حكم غير متبرع) وصياف حكم المتبرع في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله حكم من لا يصلح الخ)
 عبارة للقاضي والاسمي وقضى هذه السكاك بالولي وشهادته لا تقبل شهادته كفا في نقض حكمه
 كعظم المسائل المتفصّل فيها (تتبع) هذا كله في الصالح القضاء ما لم يصلح له فإن أحكامه تنقض وإن
 أصاب فيها لانه صادرة من لا ينقض حكمه يؤخذ من ذلك أنه لو ولد ذو شو كنجيت بنقض حكمهم الجهل أو
 نحوه أنه لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما يرى علمان المقرى اه (قوله ما يجب عليهم) أي المجتهدون
 (قوله ديه) أي بكلام السبكي (قوله قوله) أي قول مولف في عقد التولية (قوله من تقدمه) الأولى الخطاب
 (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرها (قوله مرأى نفا) أي في الفروع
 في التقليد (قوله يلزمه التمسيل الخ) أي ليكون التمسيل الثاني سبطا لا أول كان الحكم الثاني ناقضا
 للحكم الأول اه معنى (قوله أن يحمل بالمقروض) فإن لم يكن قد سجل بالحكم يلزم الإجماع بالنقض وإن
 كان الإجماع له أولى اه معنى (قوله حكم غيره) وكذلك حكم نفسه في الضرورة أيضا كما مر وأما
 مثل عن مستند له وقال نقضت بحجة أو جوب النقض شرعا ولمنع من بيان ذلك لم يقبل نقضا أيضا مما مر
 (قوله كما مر أول الباب) أي مع تقديمه على ما ذكرنا من السؤال (قوله لا يابان) أي قوله وخبر أمرت
 في المعنى وإلى قوله وغيره في النهاية القوله جزم إلى أنكره (قوله لا حتماله) أي الفارق وهو كونه لا يستلزم
 البرودن القرون لا يبعد تأثير في الحكم أي ينبغي أن يرويه عن القدر اه بصريح (قوله فلا ينقض الخ) ولو
 قضى قاض بصحة سكاك المقوِّد وجهه بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنفي خبر المجلس أو بنفي بيع
 المرء أو بيع القصاص في القتل بغيره أو بصحة بيع أم الولد أو سكاك الشغل أو سكاك التمتع أو بجمعة
 الرضاع بعد حواين أو نحو ذلك كقتل مسلم بدمي أو بيان النوارث بين المسلم والكافر نقض قضاءه
 كالقضاء باستيفان قاسد وهو أن يسحق شيئا من ماله بحسن في النفس أو لعدة الناس من غير دليل أو
 على خلاف الدليل لا يجرم بماتبعه ما إذا احتسب الشيء الدليل بقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو
 قياس فيجب متابعتهم ولا ينقض معنى وروض موشح ونهاية (قوله فيما باطن الأمر) بخلاف ظاهره
 أي بان ترتب الحكم على أصل كذب كشهادة تزوير وأسى وشبه (قوله لعل بعضكم الخ) أنه كفى بالأسنى إذا
 تأبشروا أنكم تقتضون إلى ولعل الخ (قوله الخ) أي أقدر اه ع من عبارات الرشدي أي ألمع وأعلم
 اه (قوله وخبر الخ) بالخبر عطف على خبر الصحيحين كاه صريح من صريح النهاية (قوله أمرت أن أحكم
 بالظاهر) عبارة النهاية أمر تأتبع الظواهر اه (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ
 (قوله أنه) أي خبر أمرت الخ (قوله المرزى) بكسر الميم اه نهاية (قوله ولعل الخ) أي إنكار المرزى (قوله
 الأقل على عيب فلهذا نأخذ عروا ونحتمل نقض في المقس عليه لاجل البدأى النابتة قبل إلى آخره طالعه هناك
 ومن هذا الذي يتبع اعتماد أخذنا من قبل السبكي بالشك حل الأول على ما إذا بقيت العين بصفاها لم يقطع
 بكذب الأولى والثاني على ما إذا تلفت ولا توافق لم يعلم بكذب الأولى واعتمدت خفي كلام ابن الصلاح ورد
 كلام السبكي الخ اه باختصار فراسمه (قوله غير متبرع) أخرج حكم المتبرع عما ذكر وصياف في قوله
 قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله وكذا أنكر المرزى) بكسر الميم ش مر

(١٩) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر) أو جهلا كما مر أول الباب (لا مابان خلاف قاسم الخ) وهو ولا يبعد
 احتمال الخلاف فيه كقاسم الفروع على المرفق إلى باجماع العلم فلا ينقض لاحتماله (أو القضاء) أي الحكم الذي يستفد القاضي بالولاية فيما
 باطن الأمر في خلاف ظاهره نقضا كان أو غيره (ينقض ظاهره) كذا في ظاهرهما لعل لا لا يقبل الحل والتمليل
 ولا يفسح فغير الصحيحين لعل بعضكم أن يكون آخر محتمل من بعض فاقضى به بصورة من حق أعني بشيئا فلا ينفذ فاما
 أنقطع له فتمنع من التزو وخبر أمرت أن أحكم بالظاهر واعتقوني للسرا تزج الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكره المرزى وغيره وله من

حيث تضمن هذا اللفظ مخصوصه البصلي الله عليه وسلم لما معنا فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبرنا لم أورد أن أنجب عن قلوب الناس ولا شئ بل عنهم معناه اني أمرت أن أحكم الظاهر والله يتولى السرائر قال صلى الله عليه وسلم اه وعبارة الام عقب حديث الصبي الذي كره فأخبرهم صلى الله عليه وسلم انه انما يقضي بالظاهر وان أمر السرائر الى الله بل نقل ابن عبد البر الاجماع على معناه وعبارة اجماعه على أن أحكام الدنيا على الظاهر وان أمر السرائر الى الله انتهت بهذا كله يتبين دلائل وأولئك الحفاظ اله الأصيل ويزن المحكوم عليها (١١٦) بنسج كاذب الهرب بل والقول ان قدوت عليه كالمصالح على البضع ولا تظن كونه

بغيره ولا باحبة كايجب دفع السيئة وان كان غير مكلف فان اكرهت فلاثم ولا يخالف هذا قولهم الاكره لا يبيع الزنا شبهة سبق الحكم على أن بعضهم فيه عدم الاتم فانما بطلت حق بل يبق لهم كمثلكن فيه فظن ان كان هذا مراداً لم يفرقوا بين هاتين الاكره على الزنا لان محله حرمته حيث لم يرتبط كذلك فان وطئ غير الزنا بعد الشئ في ساعد وطئ شبهة صغيرة وهو الاصح لان باحبة رضي الله عنه يجعلها تنكوحه بالحكم ورجح الزكرش كالأدري الأول فالأول شبهة انما قرأى حيث قسوى مدر كها لا كهذا ما باطن الامر فيه كظاهره فان لم يكن في فعل اختلاف الهندس كالتسلط على الاختصاص لا يشفع في عدم يرتفع على أصل كاذب نفذ باطناً أيضاً وكذا ان اختلف فيه كتنفيع الجوار فينفذ باطناً أيضاً على المغدوم ثم محمل للشافعي ملهمهم الحنفى وان لم يقدراً باحبة

أخذ من قول المصنف الخ فديقالان آخر هذا القول أى قوله كالألخ فزيدان ذلك اللفظ مخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبرنا لم أورد الخ) أى في تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبارة الام الخ) بالجرح فعلى قول المصنف ويحتمل أنه مبتدأ خبره مذكوف أى تنبذ ذلك أيضاً وشعره قوله فأخبرهم الخ (قوله أولئك الحفاظ) لم يسبق في كلامهم غير الحفاظ العراقي (قوله ويزن المحكوم عليها) الى قوله فان أكرهت في النهاية والى قوله ومن ثم فالمعنى الا قوله ورجح الزكرش الى ما باطن الامر (قوله ويزن المحكوم عليها الخ) أى لم يحل للمحكوم له الاختراع بها أى معنى (قوله بل والقتل الخ) ومثلهم عرف وقوع إطلاق على وز جهاد لم يكن له الخلاص منه اه ع (قوله ان قدوت عليه) أى ولو بسمن تعين طريقا اه ع (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كايجب الخ) على لقوله ولا تظن الخ (قوله دفع السيئة) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبه سبق الحكم) على عدم مخالفة (قوله على ان بعضهم) وهو الانسوى أسنى ومعنى (قوله فان وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنسج كاذب عبارة عن التمسد والى روض مع شرحه موفى حده بالوطع وجوها أو وجهها كما جزم به صاحب الأنوار وابن القري عدم الحد لأن باحبة يجعلها تنكوحه بالحكم فيكون وطئ وطئاً في نسج كاذب مختلف في محته وذلك شبهة وان كان أى المحكوم به طلاقاً له وطئها باطناً تحكى منه لكنه بكرة لاه يعرض نفسه لغيره والى التوارث بينهما لا تنفع الصلاة ولو تنكحت آخر فوطئها جاهلاً بالحال فمستحق تعزيم على الأول حتى تنقضي العدة وأما بالانكسها أحد الشاهدين ووطئ تنكزاني الاشبه عند الشاهدين اه (قوله الأول) أى كون وطئها زنا وقوله لا أى الأذرى والزر كرشى (قوله اما ما باطن الامر) الى قوله ومن ثم في النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتفع على أصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يرتفع على أصل كاذب) أى فان ترتفع على أصل كاذب كشاهد فز وركا لاول اه نهاية أى كالمصنف المنص الذى ينقضها كما غيره ع (قوله فننفذ باطناً أيضاً الخ) أى وان كان لا يعقده لستحق الكلام وبم الاتفاق معنى وأسنى (قوله ومن محل الخ) عبارة الخافى فأحكم حنفى للشافعي بشعة الجوار أو بالأربط بالرحم حل له الاخذ به اعتباراً بعقده الحام كمن لان ذلك بمقتضى الاجتهاد الى القاضى لا لا غير معنى وأسنى (قوله وجاز لنا فى الشهادة الخ) عبارة الى روض مع شرحه فوشهد شاهد بما يعقده القاضى لا الشهادة كشافى شهد عند حنفى بشعة الجوار قبلت شهادة ذلك قال الانسوى وشهادة بذلك لان أحدهما أن يشهد بنفس الجوار وهو جازر تان بهما أن يشهدا بصفتها الاخذ بالشفعة أو بشعة الجوار وينبغي عدم جواز الاعتقاد متلافه اه زاد المعنى وهذا لا ينافى مع تعليلهم المذكور اه (قوله كانه) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الاقتداء ورايت الحديث كذلك يتأمل اه سدع (قوله على من تد الخ) أى على ارنده (قوله أيضاً) أى يجوز للشهادة بشعة الجوار (قوله فلو دفع نسج كاذب امر الخ) لعل هذا في دفع لا يسوغه الشافعى والا فلا حاجة الى الاستدراك الحنفى بهته اه سم (قوله فلو دفع نسج كاذب امر الخ) لعل هذا في دفع لا يسوغه الشافعى والا فلا حاجة الى الاستدراك الحنفى

لان من عقيدة الشافعى ان النفوذ باطناً سائر من الحل فلهذا يحذر حتى اعتقاد من ثم لم يحز الحنفى منعه من ظاهراً وراز حاز للشافعى الشهادة بالحق لا يشفع أشهد أنه يشفعه بالانكس كاذب كان له حضور نسج كاذب بالاولى قاله أو أودعها الواقعة لم يس له دعوى ولا شهادة على من تضمن من لا يرى قبول قوته كائن عليه لان أمر العلماء أعظم وراز أيضاً لما كشافى أى السعلاء من أحكام مخالفة نفسه هذا هو الزام العمل به فلو دفع نسج كاذب امر أو تنوعت امر أو حكم حنفى بصفة أحد هاتين رفعت أمره للشافعى ليزوجهاتى الأولى من آخر وفي الثانية من زوجهاتى غير حنفى

جزءه ذلك خلافاً لان العماد في الثانية من امره انه يرى في ذلك المخالف باطناً وكم المخالف في ما ذكر اثباته ان كان معتقداً انه حكم ظاهر بما تقرر ان العبد يعتقد به لا يقبله من انهي المحكم ونظروا انه لا يكون المخالف يعتقدان الحكم انما يفتقد ظاهره اعتباراً بل العبد في هذا باعقاد انهمى اليه كاشافي ويرى بان هذا هو المبع للاقدام على العمل بقضية حكم المخالف فظهر لاعتقاد الشافعي في هذا انحصاره دون معاده (ولا يقتضي) أي لا يجوز له القضاء بخلاف علمه (أي لمنه الموكد على) (١٤٧) ما لا يشرح أخذاً عما يأتي عقيدته بمقتضى

الفرق (بالاجماع) على نزاع فيه منشؤه الى جوده هل يفرق الاجماع ولو جعاً ان قلنا لازم المذهب مذهب خرقه والادو الاصغر فلا وذلك كالأشهاد اوف او نكاح أولئك من يسلّم حرته او يبنونها وأعدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم بحيث يندو الحكم بالباطل يحرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضه البينة مع عدالتها ظاهر ولا يلزم من علمه خلاف ما شهد به عليه تعمد هذا النقص لمهاويه فارق قولهم لو تحقق حرج شاهد من ردهما وسك بعلمه المعارض لشهادتهما قيل صواب المتن بما جعل خلافاً فان من يقتضي بشاذه من لا يفرق سددهما ولا كذبهما فاض بخلاف علمه وانفذ اتفاقاً وهو بحسبها فخره فين لا يعبر سدداً ولا كذا فكيف يصح ان يقال ان هذا قضى بخلاف علمه حتى يرد على المتن صواباً معتبره ثم أثبت البقيني ردهما كونه فقال هذا الاعتراض غير صحيح لان الذي يقتضي به هو ما

جزاه ذلك أي التزوج المذكور (قوله من أنه) أي الشافعي (قوله وكلم المخالف) خبر مقدم لقوله اثباته (قوله فيما ذكر) أي في الغرض باطناً وجواز التنفيذ وازام العمل (قوله اثباته) أي قول المخالف ثبت عندى ويخبره اه سيعبر (قوله معتقده) أي المخالف (قوله بان هذا) أي اعتقاد الحكم المترتب على أصل صادقاً بنفذاً أيضاً (قوله أي لا يجوز) الخ قوله ولا يلزم في النهاية الا قوله على ما لا خلاف في ذلك (قوله أي لمنه الخ) لعل الادوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن ان قد يحصل له حقيقة العلم والظن لا يتخصص الظن لخروج العلم اه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة الخفي اعترض على المصنف ذكره اما الاجماع وجوبه حكمه المأوردى بالله بحكم بالشهادة المخالفة لعلواً بحسب بيان المخالفاً في ان الادوجه تقدر في الاجماع انما على ان لازم المذهب هل هو مذهب أو لا والراجح أنه ليس بمذهب فلا يدع اه (قوله وذلك) أي خلاف علمه (قوله لانه قاطع الخ) علمه الخ الخ (قوله في هذه الصورة) أي فيما لو قامت عنده بنية بخلاف علمه اه معني (قوله لمعارضه البينة الخ) فمختص عليه الحكم بشيئ منهما اه معني (قوله خلاف ما شهد به) مفعول علمه وقوله تعمد هذا الخ فاعل لا يلزم وقوله انقص الخ تمت لعمد هذا (قوله وبه) أي بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله صواب المتن) الخ قوله انتهى في المعنى الآتية قال الاول ان يعبر بما ينظم خلافه كما وردى وغيره فان الخ (قوله وهو بحسب الخ) أقول للقاتل ان يقول ليس بحسب بخلاف قوله بخلاف علمه في المعنى من قبل السلب البسيط لانه في المعنى لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب مع انتفاء الموضوع قالوا وافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالخلاف علمه صدق القضاء شاهد من لا يعلم صدقاً ولا كذب اه سم ولان تخلف قوله لانه في المعنى الخ بان المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضي تحقق العلم وانما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدقاً الخ) مفعول لا يعلم (قوله لاصدقهما) عطف على ما شهد به لكن ما يشهد من أنه لو فرض كونه محكوماً لما صح التفرع لا كونه نظر (قوله عامر) أي في الفرق بين الحكم بالوجوب والحكم بالصفة (قوله تضمن) أي حكم الشافعي المذكور (قوله وان يذكره) أي الابطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل تدخل والضمير لا تار (قوله فان من آثارهما) أي الحكم بالصفة والحكم بالوجوب وكان الاول افراد التفسير بار جاءه النكاح (قوله فان من آثارهما) ان الطلاق السابق الخ يتأمل هذا الكلام وراجع فان الصلة تنافي الوتوع المعلق بها بل تقتضيه كالتضاء الشرط للجزاء اه سم أقول قد مر عن المعنى ما وافق كلام الشارع وأيضاً فحاشية قول المتن وأصلها بحكم الخ ان قوله فان الصلة تنافي الخ ممنوع بالنسبة الى عقيدة الحكم الشافعي فان عقيدته علم تأثر النكاح بالتعلق السابق عليه (قوله مثلاً) أي أو ما لك (قوله لاجل الشافعي الخ) خلافاً للمعنى انما في سنة أو جعلاً بحكم الخ

بصحة (قوله أي لمنه) لعل الادوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن ان قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا يتخصص الظن لخروج العلم اه سم (قوله وهو بحسب الخ) أقول للقاتل ان يقول لانه ليس بحسب بخلاف قوله بخلاف علمه في المعنى من قبل السلب البسيط لانه في المعنى لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع قالوا وافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالخلاف علمه صدق القضاء شاهد من لا يعلم صدقاً ولا كذباً فليتأمل (قوله فان من آثارهما) ان الطلاق السابق تعليقاً الخ يتأمل هذا

شهادته به لاصدقهما في بعض حديثه بخلاف علمه ولا يعبر بخلافه بالعبارة ان سترت ان اه (فرع) وعلم عامر ان من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فلا تزوجها وسك بها شافعي بصحة النكاح أو وجبه تضمن الحكم بالطلاق والتعلق وان لم يذكر في حكمه لان المعتمدان الحكم بالصفة كالحكم بالمرجعي تتناول جميع الآثار المختلف فيها لكن ان دخل وقت الحكم بها كلفنا فان من آثارهما ان الطلاق السابق تعليقاً على النكاح لا يرفع ولو حكم حتى مثلاً قبل العقد بصحة ذلك التعلق جزأ الشافعي

(قوله عقب العقد) له ليس بقيد (قوله لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه الخ) فيه تقديم وتأخير
 وفق المقام ان يقال لانه في الحقيقة يقتوى لاحكام لعدم دخول وقته فليس النقض نقض الحكم اذا الحكم
 الحقيقي الخ (قوله له) عدم دخول وقته أي الحكم بصحة التعليق (قوله لانه الخ) يتأمل هذا التعليق ولعل
 الأسفل بل هو في الحقيقة الخ (قوله في واقع وقته) أي في أمر تحقق وقت الحكم (قوله بعدها) أي الدعوى
 للزمنة (قوله عن المالكية أو الخالبة) عبارة في الطلاق عن الخالبة وبعض المالكية اهـ (قوله لم يعد
 امتناع نقضه) هو محتمل لا يبنى العدول عنه ولا ينافي إجماع المذكور لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل اهـ
 سم ومرعن المغني ما وافقه (قوله المتروك لانه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يشهد الظن وهو الشاهدان
 أو شاهدو عين فالعلم أولى لكنه مكرره كما أشار إليه الشافعي في الامم ولا يقضى بعلمه بجزالة له وفرعه
 وشربكه في المشتبه معنى وأسن (قوله ولو قاضى ضرر وخالج) وقفا فلا يسن والمغني في غير الغاسق ومثلا
 للجماعة بعبارة أي القاضي المجهود جو بالظاهر التقوى والورع بما أفاض الضرر ودره فيمنع عليه
 القضاء به حتى لو قال قضت بحصة شرعية أو جبت الحكم بذلك وطعن به بانه مستند لزمه ذلك فان امتنع
 ردناه ولا نعلم به كافي به والوجه الحرج الله تعالى تبع البعض المتأخرين اهـ وعبارة الاولين قال الاذرى
 واذا نفذنا أحكام القاضي الغاسق للضرر وكسر فينبغي أن لا ينفذ قضاءه بعلمه بخلافه اذا لزمه وروى
 تنفيذ هذه الجزئية لانه لا يرد مع فسقة الظاهر وعدم قبول شهادة بذلك قطعاً اهـ (قوله ان شاء) أي قوله كما
 قاله الماوردي في النهاية الاقوله واشترط القطع اليقين ثم قال قول المحدثين ولو رأى في المغني الاقوله ذلك
 وقوله وتبعوه في قال وقوله وهو احتياط لا بأس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكذا الى ما حذرد
 الاكسين (قوله أي بظنه أو كذا الخ) كشاهدة البتة والتصرف فمد طوله لانه لا معارض وكبره باطن المعسر
 ومن لا وارث له وبحو ذلك ولا يكتفى في ذلك أي في الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بالأدب
 يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فيما عليه المشاهدة امام اعلمه بالتواضع أو لى لان المحدثين والجماعة
 شاع الامر المتواضع واختار البغوي التفصيل بين التواضع والظاهر لكل أحد كوجوده فيفسد انقضضه بقطعاً
 وبين التواضع المختص فيخرج على خلاف القضاء بالعلم اهـ معنى (قوله أي بظنه الخ) الاصول بأن يقول أي
 بالأعم من علمه حقيقة فظنه المذكور اهـ سم (قوله وان استاده) أي العلم قبل ولا يتبأ أو غير عمل ولا يتبأ
 وسواء كان في الواقعة بينة أم لا معنى وأسن (قوله مطلقاً) أي هو كذا كان أم لا (قوله ونم) أي من أجل
 أن المراد بالعلم الظن المؤكد أو من أجل ضعف منع الاكتفاء الخ (قوله مثله) أي القضاء بالعلم اهـ أسنى
 (قوله بان يدعى عنده الخ) عبارة الاسنى بما اذا ادعى عليه ما لا قدره القاضي أقرضه ذلك أو سمع المدعى عليه
 أقر بذلك اهـ (قوله مع احتمال الإبراء وغيره) أي فيعبر دونه الإبراء وسماع الاقرار لا يبعد العلم
 بشيئ المحكوم به وقت القضاء اهـ أسنى (قوله أو أمدينه) ومثله بالاولى ما اذا أقر أنه لا دين له عليه كلاجئ
 وقوله فخير بذلك له مثال اهـ رشدي (قوله فخير) أي أخبر القاضي المدين بالانوار (قوله فقال مع
 أبراهم الخ) عبارة المغني فقال أعرف صدق والاراء مع من ذلك فدينه باق عليه اهـ (قوله عليه) يؤخذ
 من هذا جواب ما تدفع السؤل عنها وهي أن نقضه لا دين على استوفاء الدين وصول حقه من المدين
 عند جماعته بلع المدين ذلك فقال جواه انه خير اقله أقر بجماعه بقامه بيمين وأنه يصل اليه متى فنى
 الكلام وارجع فان الصلوات في الوقوع الخلق بها بل يقتضيه كالتقاضي الشرط الجزاء (قوله ومرفى الطلاق
 الخ) عبارة هنالك في فصل خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغوامه ولحكم بصحة تعليق ذلك
 قبل وقوعهما كبراهم نقض لانه افتنا احكامنا بشر ما اجتمع كماله الخفية في غيرهم وقوع دعوى ملزمة
 وبمثل الوقوع لا يشور ذلك نعم تقل عن الخالبة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعلمه
 لا ينقض حكمه بذلك يسد من يرى ذلك كقولنا وضع اهـ قوله كقولنا وضع هو محتمل لا يبنى العدول عنه ولا
 ينافيه نقل الإجماع المذكور لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل (قوله أي بظنه) الاصول بان قول أي بالأعم

عقب العقدان يحكم بالفاقة
 لانه ليس نقضه لعدم
 دخول وقته لانه في الحقيقة
 يقتوى لاحكام اذا الحكم
 الحقيقي للمتنع نقضاً
 يكون في واقع وقته دون
 ما سبق لعدم قصور دعوى
 ملزمة به والحكم في غير
 الحسية انما يعتد به بعدها
 اجماعاً على ما حكاه في
 واحد من الخفية ثم ان
 ثبت ما قبل عن المالكية
 أو الخالبة انه فلا يوقف
 عليها وانه قد يسوغ على
 قواعدهم مثل هذا الحكم
 لم يعد امتناع نقضه جديداً
 ومرفى الطلاق له تعلق
 بذلك (والإظهاره) أي
 القاضي ولو قاضى ضرر
 على الاوجه (يقضى بعلمه)
 ان شاء أي بظنه المؤكد
 الذي يجوز له الشهادة
 مستند إليه وان استاده
 قبل ولا يتبأ واشترط القطع
 ومنع الاكتفاء بالظن
 مطلقاً ضعيفون ثم مثله
 الائمة بان يدعى عنده مال
 وقوله أقرضه ما قبل أو
 سمعه قبل أقره به مع
 احتمال الأراء أو غير ذلك
 سمه ذاتاً أو أمدينه فخير
 فقال مع أبراهم دينه باق على
 عمله

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر من الارادة اذ هو ولا بد ان يصرح بمسندته فقول علم ان له علمنا ادعاء قضيت او حكمت عليك
على فان تركه أحد هذين الفعلين لم ينفذ حكمه كقوله المأوردى وتقوم له بالواو (١٩٩) باستغراب ان أى العلم قالان عند السلام

ولابد أيضا من كونه ظاهر
التقوى والوعى اه وهو
احتياط لاس به و يقضى
بعلمه فى الجرح والتعديل
والتقوى خطا وكذا على
من أقر بحمله أى واستمر
على اقراره لكونه فضاء
بالاقرار دون العلم فان
أشكر كان قضاء العلم فلا
ثنا ضيق كلامهما كارد
به البتة على الاثنى
ولو رأى وحده لال

رمضان قضى به قطعا بناء
على ثبوته واحد (الان
حدود) أو تعزير (الله
تعالى) كدنا أو تحريم
أو سرة أو شر يسقطها
بالشبه مع سب سرفه
الجهة نعم ظهر من
مجلس حكمه ما وجب
تعزيزه وان كان قضاه
بالم قال جمع متأخرون
وقد يحكم بعلمه حديثه
تعالى كذا علم من مكلف
انه أسلم ثم أظهر الردة
فيقتضى عليه جحد ذلك
قال البلقيني وكذا اعترف
في مجلس الحكم بموجب
حدود يرجع عنه فيقتضى
فيه بعلمه ان كان اقراره
سرا لم يفتان اعترفت
فاز جهاد بعد بضرورة
الناس وكذا أظهر منه في
مجلس الحكم على رؤس
الاشهاد بخوردة وشرب

وهو يعمل بقول المدين ويحمل قول المدان وصل العلم أنه أقر على رسم القبة مثلا وان وصل على
معنى أنه وعدنى بالايصال أو نحو ذلك اه ع (قوله وليس الخ) أى ليس على القاضي اقرار المدان
وحكمه عليه بما أقر به فضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله لان اقراره المتأخر الخ) عبارة عن اقراره
المخصص المتأخر عن الاقرار بعد رفع حكم الراءه فصار العمل به لا بالبينه ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله دافعه)
لحل الراداة من ضمن الاعتراف من المدين بعدم صحة الراءه أو بمعنى أنه دونه ثابت على أى يظهره بان يحدد
بعد العلم بمثله والا فالراءه بعد وقوعها لا ترتفع اه ع (قوله ولا يبالغ الخ) أى فى القضاء العلم (قوله بمسندته)
أى بان مسنده علمه ذلك اه أسنى (قوله فيقول علمت انه الخ) عبارة الاثنى والمضى فيقول قد علمت الخ
(قوله ولا بد أيضا الخ) ظاهره الوجوب يصرح به قول المضى والاثنى بشرط الشيخ عز الدين فى اقراره
كون الحاكم ظاهر التقوى والوعى اه وقدم أن النهاية جرت على نبيه واليه يعمل قول الشارح وهو
احتياط الخ (قوله ويقضى بعلمه) الى المضى فى النهاية الاقوله فلا تناقض الى ولو رأى وحده (قوله وكذا على
من أقر بحمله الخ) عبارة عن المضى (قوله بحمله) عبارة عن حمله على الرضى بحمله بعد التقوى اه ولعل
المراد بحمله حكمه ما قسم من بينه بالاقرار اه سم واستثنى أى البلقيني من محل الخلاف فى القضاء العلم سمورا
احدها ما لو أقر بحمله قضاء ما لم تأت به العلم الامام استحقاق من طلبها لا كما جاء فى الدعوى فانها لو كان على القاضي
الوثب كان له اعتماده ولا يخرج على الخلاف فى القضاء العلم رابعها أن يقر عنه بالطلاق الثلاث ثم يدعى
زوجها خامسها أن يدعى أن فلا تقتل أباه وهو يعلم أنه غيره اه (قوله لكنه قضاء بالاقرار الخ) ثم ان
فرضه سرفه بالمعاقبة فى الاقرار اه أسنى (قوله فى كلامهما) أى الشيخين (قوله الا فى حدود أو تعزير
الله تعالى) خرج بمسندته تعالى وتقر برأيه حقوقه المألفة فيقتضى فيها علمه بما صرح به القاضي
المعاصر اه معنى (قوله أو تعزير) الى الفصل فى النهاية الاقوله وان كان اقراره الى وكذا اقوله ودليل
حل الخلاف فى الوفاق (قوله فى الجلة) احترام عن المستثنى الا ثمة نقا (قوله من ظهر منه في مجلس
حكمه الخ) هذا علم مما قدمه من شرح لا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وبالحال له تقر من أساء أدبه عليه
الخ ومع ذلك لا بد تكرار الا ان ما هنا قصد به بيان الحكم وماتة قدم سبق لجهد الفرق اه ع (قوله
جو جحد) أى كسب بالقر (قوله ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالمع كالمرة نقا مه قرىبا
اه رشدى (قوله ولم يبد بضرورة الناس) أى لم يبد بالاعتراض بكونه فى حضرة الناس (قوله أما حدود
الاثنين) الاولى حقوق الاذى (قوله سواء المال) أى قطعها والقود وحده القنف على صلى الاظهر اه
معنى (قوله انسان) عبارة للمضى فاض وأشهداه (قول المتن حكمه أو شهداه) أى على انسان بشى اه معنى
قول المتن أو شهدته من) أى عملت الشهادة عليه كالايجب اه رشدى قول المتن لم يعمل به) أى بمجهون
خطه اه معنى أى شهادة الشاهد بن حكمه (قوله أى لا يجوز) الى قوله ولا ينفى للمضى (قوله الواقعة)
أى انه حكمه أو شهد به اه معنى (قوله ولا يكتفى بذكره ان هذا الخ) ولا ذكر أصل القضية اه معنى
(قوله لاحتمال التزوير) أى فى الحالة الاولى والمطلوب الخ الى فى الحالة الثانية اه معنى (قوله وخرج
بمعامل الخ) عبارة للمضى وأهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك فى الحالة الثانية نأخذ اشهادا
متد بان فلا نأحكم بكذا اعتمد اه (قوله على غير ما الخ) عبارة لروض وشرب حنفا توقف وشهدا على

من علمه حقيقة تولى طناو كذا (قوله فيقول علمت انه عليه علمنا ادعاء) عبارة شرح الرضى فيقول قد علمت
انه علمنا ادعاء وحكمت عليه على فان اقتصر على أحدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله وكذا من أقر بحمله
الخ) عبارة شرح الرضى اما الاقرار بمجلس حكمه بعد التقوى فالحكم به لا بالمع كالمع بأسان ان

خرا أحاد ولا داسين فيقتضى فيها ساء المال والقود وحده القنف (ولو رأى) انسان (ورقدهما حكمه أو شهداه أو شهد) عليه أو أشبه
(شاهداه انك حكمت أو شهدته به) أى على (القاضى) (ولم يشهد) به الشاهد أى لا يجوز لكل من هذا حق (حتى) (تذكر الواقعة) تفصيلها
ولا يكتفى بذكره ان هذا خط فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحكم بالعلم كالمع بأسان ان

إذا شهدوا عنده بحكمه (وفيهما وجه) إذا كان الحكم والشاهد مكتوبين في ورقة متصونة عندهما ووثق بأنه خطه ولم يدخله غيره به أنه يعمل به ولا يصح لأحد أن يشك في احتمال الرضا (١٥٠) ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماد البيعة فغير الرضا يسكت الخصم لأنه يفتقر

في الوصف ما لا يتغير في الأصل ويؤخذ منه أنه يلحق بالشك في ذلك كل حال عنده (فائدة) كان السبكي في زمن قضائه يكتب على مظهر بطلانه أنه باطل بغير أدنى حكمه ويقول لا يعلو ذلك على صفته في دوان الحكم كبراه كل قاض (وله الخلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على أخبار العدل وعلى خطه) نفسه على المعتد من تناقض فيه وعلى خطه عموماً بكونه موافقاً له وشريكه (موردنا) وثوق بخطه بحيث اتفق عنه احتمال ترويه (وأما أنه) بان علمه أنه لا يسهل فثبت من حقوق الناس اضطلاعاً بالقرينة ودليل حل الخلف بالطن حلفه وعنى الله حينئذ يدي الذي صلى الله عليه وسلم أن ابن صياد هو الحال ولم يشكر عليه مع أنه غـ بره عند الأكثرين وانما قالان يصحكنه فلن تسلم على وفارقتما قبلها بان خطرهما عام بخلافها لتعلقها بنفسه (والصحيح) جواز رواية الحديث بخطه كتبه هو أو غيره وإن لم يشك كرقموا سماها ولا يجوز (محفوظ عنده) أو عذبه بالباب

حكمه عند قاض غيره فثبت شاهدته لحكمه الأول ولو ثبت عند قاض غيره ولو علمه أنكره ذلك فلا ينفذ وليس لأحد أن يدي على القاضي في عمل ولا يشهد عند قاض آخر أنك سكنت في كذا انتبه اسم (قولنا) وفيهما أي العمل والشهادة وتوفيه في وقت متصونتين محل أو يحضر عندهما أي القاضي والشاهد اه معني (قوله) أنه يعمل به معلق بقول المتن رحمه (قوله) لافرن أي بن الو رقة المصونة الخ وغيرها (قوله) ذلك أي عدم جواز عمل القاضي بشهادة البيعة بحكمه ما لم يتذكره (قوله) في الوصف لعل المراد به مقبلة الحكم (قوله) ويؤخذ منه أي من التعليل (قوله) يكتب على مظهر بطلانه الخ أي فينبغي لمن ظهره من القضية ذلك أن يفعل مثله اه عمن (قولنا) أي أي الشخص اه معني (قولنا) المتن الخلف) يشمل البين المردودة والبين التي معاشدا اه يجري أي وبغيرهما (قولنا) المتن على استحقاق حق له في غيره أو أدائه حلفه اه معني عبارة الرض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخطه مورد أنه قد دخل على شخص أو أنه أدى فلان كذا وعرف أمثاله فله الخلف على استحقاقه أو أدائه اعتماداً على ذلك وكذا لو وجد خطه نفسه بذلك اه (قوله) أخبار العدل إلى الفصل في المعنى الآتية على الاعتماد من تناقض فيه وقوله أنه غير الرضا (قوله) على خطه نفسه أي وإن لم يتذكر اه عمن (قوله) خطه عموماً بكونه موافقاً له وشريكه في التولية اه (قولنا) المتن إذا وثق بخطه أو أمثاله الخ وضابط ذلك أنه لو وجد عند بائع زبدي كذا أصحفت نفسه بدفعه ولم يخطه على فيه اه نهاية عبارة المتن وضبط القفال الوثوق بخط الأب كانهما الشيعن وأقره بكونه يبيعون ولو جرى التزك مرة فلان على كذا لم يعبده في نفسه أن يخطه على نفي العلية بل يؤيده من البركة اه (قوله) دليل حل الخلف بالطن الخ) وسبق في المعادى جواز الخلف على البت بطن مؤكدي خطه أو خط أبيه اه معني (قوله) ولا يشكر أي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير وانما قال (قوله) وفارقت أي السمين اعتماداً على الخط ونحو ما قبله أي القضاء والشهادة بان خطرهما أي القضاء والشهادة عام أي بغير القاضي والشاهد (قوله) خلافها أي البين اعتماداً على ما تقدم عبارة عمن أي المذكوراته من قوله ولكن الخلف الخ اه (قوله) بنفسه أي نفس الخلف (قوله) لافرن باب الرواية أوسع لأنها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الأصل بخلاف الشهادة ولان الراوي يقول حدثني فلان عن فلان أنه روى كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان أنه شهد بكذا أسمى ومعني (قوله) ولو رأى خط شخصاً على عبارة المتن والرض مع شرحه يجوز للشخص أن يروي بإجازة أو سلمه السامع حدث خطه من عرفه خطه اعتماداً على الخط فيقول أخبرني فلان كتابة أو في خطه أو كتبالي بكذا وبهم أن يروي عنه بقوله أجزتكم مرو باقي ونحوها كسمو عات بل لو قال أجزت المسلمين أو من أولك زمان أو نحو ذلك ككل أحد صح ولا يصح بقوله أجزتكم أحد هؤلاء الثلاثة مثلاً مروياتاً ونحوها أو أجزتكم أحد هذه الكتب الجهل بالمجازة في الآفاق وبالمجاز في التاميم لا يقره أجزت من سيولاني مروياتاً مثلاً لعدم المجازة وتعم الأجزاء فغير المميز وتكني الرواية بكتابتها بجازة كما تكتفي بالقرع اعطيه مع سكوته ونكتب الإجازة استحب أن يتلفظ بها اه

*(فصل) في التسوية (قوله) في التسوية أي وما يبيعهم أياه ومعني أي كقوله وإذا جلسا فلان أن يسكت آخر عنده سراً فهو حكمه بالعلم قاله في الأقوال اه ولعل المراد بجلس حكمهما من ثبت به الأقوال (قوله) غيره إذا شهدا عنده بحكمه عبارة الرض وشرح فان قوض وشهدا على حكمه عند قاض غيره فثبت هاتمتما حكم الأول ولو ثبت عند قاض فلان ثبت عند ولو علمه أنكره ذلك فلا ينفذ وليس له أي لأحد أن يدعي عليه عند قاض ثالث جثلى اه *(فصل) ليس بين الخصمين في دخول عليه الخ

الرواية أو سمعوا على به السلف والخلف ولو رأى خط شخصه بالأذن في الرواية وعرف خطه لا يعتد عليه أيضاً
*(فصل) في التسوية (السبي)

وجوبا (بين الخصمين) وان كلاهما كثيرا وكل خلاص من وطئة النسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح واذا استوبا في مجلس ارفع
 ووكلاهما في مجلس اذون واجلسا مستويا بين وقام وكلاهما مستويا بين جاز كاجتهاد الا فرعي (في دخول عليه) بان يأذن لهما فيه معالا
 لاحدهما فقط ولا في الآخر (وقام لهما) اذ تركوا واستباح لكلاهما ونظر لهما (وطا فوجوه) اذ عبروا (وجوب سلام) ان سلما
 معا (ويجلس) بان يكون قريبا اليه فيسعى الى السواء احدهما عن غيره والاخرين (١٥١) يساره اذ بين يديه وهو الاولي لخبره
 والاوئى ايضا ان يكون

على الركب لانه اهدب ثم
 الاوئى للمراتب لانه
 استقر بعد الجلوس فيها
 وسائر انواع الاكرام فلا
 يجوز له ان يترأس احدهما
 بشئ من ذلك ولا يخبره
 وان شرف يعلم اوسر به او
 والده او غيرها لكسر
 قلب الآخر واضراره
 والاوئى ترك القيام لشرف
 ووضع لانه يعلم ان القيام
 لاجل الشرف ولعلم ان
 لم يظن تخاصما فيان قام
 لخصمه او اعذره اما اذا
 سلم احدهما فقط فليست
 حتى يسلم الآخر ويغفر
 طول الفصل للضرورة
 يقول الاخر سلم حتى ارد
 عليك واغفره هذا التكلم
 بايدي ولا يمكن فاعلموا
 لذلك ومن حكر الامم
 عنهم اثم جوزوا له تركه
 الرضا لطلبه لكنه استبعد
 هو والغزالي واذهب قوله
 وجلس الله لا يتركهما
 فاقب أي الاوئى لا يطلبه
 يحمل قول الماوردي لا
 تنصح الصغرى وهما فاقبان
 ولوقرب احدهما من
 القاضي وبعد الاخر

الح (قوله وجوبا) الى قوله واغفره في المعنى الا قوله واذا استوبا الى المتن وقوله اذ عبروا وقوله لغفره
 الذي بعد الى الرجل وقوله ولو ترك احدهما في النهاية الا قوله لغفره وقوله ومن ثم الى اذهبهم (قوله ولا
 قبل الآخر) يعلق على فقط (قوله ونظر لهما) أي اذا اتفق أنه نظر لاحدهما فنظر للآخر أمش
 (قوله أو بين يديه) أي يجلسه ما بين يديه أم سم (قوله وهو الاوئى) عبارة الاثنى والمعنى ويشهد بان
 يجلس ما بين يديه ليشير أو ليكون استماعا على كل منهما أسهل واذا اتجاها لتقارب الأذن يكونا رجلا واضراة
 غير محرم فثبتا عندنا أم (قوله وسائر انواع الاكرام) معطوف على ما قبله من اثنى عشر وشهدى (قوله ولا
 عز سمعه) أي أحدهما ولا يقبل على الخصمين قبله وعليه السكنة بلائع معهما أو أحدهما ولا تسار ولا
 خبر ولا يصاح عليهما ما لم يتركا كذا أم غير مؤرخ مع شرحه (قوله والاوئى ترك القيام) عبارة
 المعنى وكروا بان أبي القم القيام لهما جليلا أو أحدهما قد يكون شرعا والاخر وضعيا فاقام لهما علم
 الوضع أن القيام لجل خصمه فيرد الشرف تمام الوضع كسر افتقار القيام لهما اقرب الى العدل
 أم (قوله لشرفه ووضع الخ) وفي البيهقي سم والى يادى أي يحرم القيام لهما جليلا (قوله لانه
 يعلم) أي الوضع أم عش (قوله فبان) أي الحال بخلافه نهاية (قوله فلم يخصصه) واعذره أي بأنه لم يعلم
 أنه جاهل بخصومه فيستعمل أن يكون الاعتذار واجبا أم يحري عن سم والى يادى (قوله فليست كذا) أي
 يسلم الآخر الخ) بقى ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرئى فيجب عليه أن يقول سلم لا يجيبك أم لا تسلم
 فنظر الآخر بالاول أم عش (قوله فبان) أي الشرى ورد (قوله وعليه يعمل قول الماوردي) لا تسمع
 الصغرى الخ) أي لا ينبغي أم سم (قوله فاقبى فاقبى الرجوع للقاضى الخ) ويقفه الرجوع للقاضى أيضا
 فيما قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع استناعهما أم سم (قوله
 بترك الشريفة) أي موافقة (قوله تختبرا) أو انقضاء أي الشريفة (قوله بخلافه) أي الاس
 بترك الشريفة (قوله فليست كذا) أي العكس (قوله ممنوع) أي تعين العكس (قوله الاوئى ذلك) أي
 بترك الشريفة (قوله الى المجلس) الى قوله واعتمد البلقنى في المعنى الا قوله واعتمد الزركشى كالبارزى وفي
 النهاية الا قوله وجوزوا عند سلم وغيره (قوله أي المجلس) بان يجلس مثلا للسلم اقرب باليمين الذي أسمى
 ومعنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاءة الاغلبة ما كان ممنوعا عنه اذ لا يجوز قطع اليد
 السرفة أم معنى (قوله واعتمد الزركشى الخ) وأقرب به والرد جهاته تعالى ولا ينافى تعبير من غير
 بالجواز لانه بعد منع صدق الواجب كجواز القاءة الأكثر نهاية (قوله لم يردى) عبارة الاثنى لصراف
 (قوله انه قال وقد تقرر الخ) أي انه دعا الى كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) له سل حكمه
 قوله ذلك اظهار شرف الاسلام ومحافظه أهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذي وقد كان كذلك أم عش
 (قوله أو بين يديه) أي يجلسه ما بين يديه (قوله وعليه يعمل قول الماوردي) لا تنصح الصغرى أي لا ينبغي
 (قوله فاقبى فاقبى الرجوع للقاضى من غير نظر الخ) ويقبى الرجوع للقاضى أيضا فيما قام أحدهما
 وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع استناعهما واعتمد الزركشى كالبارزى وأقرب
 به شيخنا الشهاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافى

منه وطلب الاوئى الى الآخر وبالعكس الثاني فاقبى فاقبى الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف احدهما أو أحد. فتعان قلت أمره بترك
 الشرف الى المجلس تختبرا وانقضاء بخلافه فليست كذا ممنوع لان قصد التسوية بين النظر لذلك ثم لو قيل الاول ذلك لم يعد
 (والاصح رفع سلم على ذي فيه) أي المجلس وجوزوا عند الماوردي واعتمد الزركشى كالبارزى وجوزوا عند سلم وغيره لان الاسلام يقول ولا
 يعلى وفي خبر البيهقي في خاصة على كرم الله وجهه لم يردى ذو عيب يدي تاتى بشرجه لانه قال وقد تقرر الخ الذي لو كان خصمى مسلما
 لقتلته معه بين يدي

(قوله لكن سمعت رسول الله الخ) هو محل الاستشهاد (قوله يقول لانساه وهم في المجلس) تمتع كافي
 الخي اقتضى بيدي وينه يشرع فقال شرع بما يقتضيه أمير المؤمنين فقال هذه دعوى ذهب على منزلة من فقال
 شرع لأمير المؤمنين هل من ينه فقال على صدق شرع فقال النصراني أي أشهد أن هذه أحكام الانبياء ثم
 أسلم النصراني فاعلم على الفرع وجهه على فرض عتيق قال الشيء فقدر أنه يعاقل المشركين عليه اه (قوله
 وقضية كلام الرافعي إشارته إلى المسلم في سائر وجوه الأكرام) أي حتى في التقديم بالدعوى كاجتهاد بعضهم وهو
 ظاهر أن قلت الخصوم المسلمون والأفلاطون خلافه لكثرة ضرر التأخير أي وثمة به ومغنى (قوله في سائر
 وجوه الأكرام) دخل فيها لدخول عليه لكن ينبغي أن يراد به الأذن في دخول المسلم قبل الكافر لا في
 دخوله فقط وفي التنبيه كان أحد همل مسلما ولا آخر كافر أقدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع
 البس في المجلس انتهى ونبين وجهه على ما قلناه من أنه يقدم المسلم في الدخول ولا في أصل الدخول اه سم
 (قوله بان طوائف) أي من أصحابنا (قوله أو قلنا) أي قوله ومن ثم في المغنى الأقوله جواز وقضية إلى
 المتن وإلى قوله ولو قيل بحمله في النهاية الأقوله وإن تردد في المتن (قوله أو قلنا بين يديه) أي كاهو الغالب اه
 مغنى (قول المتن فله أن يسكت) أي ضمنه حتى يسكت كما لا يهمل من السكتا (قوله أنه أن يقول اه) أي
 أن يعرف المدعى والأولى أن يقول ذلك القائم بين يديه اه مغنى عبارة سم عن ابن النقيب والأولى أن
 يكون قائل ذلك القائم على رأس القاضي أو بين يديه اه (قوله أنه تكلم) أي أنه يقول اه تكلم كما
 في الروضة اه مغنى (قوله جواز) أي قبل طلب خصمه وجوبه بان طلب اه قلبه على الخ (قوله
 ولو قيل وجوبه بالخ) عبارة النهاية بطلان وجوبه عليه حيث لا يلزم الخ (قوله حديث) أي حين سؤال
 المدعي من القاضي مطالبة خصمه بالجواب وقد انحصر الأمر في (قوله كذلك) أي بعدم سؤاله جواب
 الخصم اه عن أي بعد الطلب (قول المتن فان أقر فقال) عبارة التنبيه فان أقر لم يحكم عليه حتى يطالبه
 المدعي اه قال ابن النقيب لأن الحكم حكمه فيستوفى على أذنه فيقول قد أقرك لما كنت قد استوفيت فترد ولا
 يقول سمعت أقراره لأنه ليس حكمه بصحة الأقرار أو بخلافه قد أقر وقبل الحكم ليس المقصود ملازمة انتهى
 كلام ابن النقيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له الخ بخلافه لقول الشارح كانه بانه والمغنى فيلزمه
 (قوله وقضية كلام الرافعي إشارته إلى المسلم في سائر وجوه الأكرام) دخل في سائر وجوه الأكرام الدخول عليه
 لكن ينبغي أن يراد به الأذن في دخول المسلم قبل الآخر لا في دخول فقط وفي التنبيه كان أحد همل مسلما
 ولا آخر كافر أقدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع عليه في المجلس اه ونبين وجهه على ما قلناه من أنه
 يقدم المسلم في الدخول ولا في أصل الدخول وأما قول الأسنوي في تصحيحه الأصح عدم تقديم المسلم على
 خصمه الكافر في الدخول وإنما رفعه على المجلس فقط اه فان أراد أصل الدخول والأشكلى (قوله
 في سائر وجوه الأكرام) قال في شرح الروض أي حتى في التقديم بالدعوى كاجتهاد بعضهم وهو ظاهر أن
 قلت الخصوم المسلمون والأفلاطون خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا ش مر (قوله وأما عرض
 بان طوائف الخ) تركه مر (قوله وأذا جلسا أو قلنا بين يديه الخ) قال في التنبيه فان ادعى كل واحد على
 الآخر حقه تقدم السابق بينهما بالدعوى فان اقتضت خصوصته سم دعوى الآخر فان قطع أحدهما
 الكلام على صاحبه أو ظهر منه أنه يدعيه فان عاذر به أي أعطاه عليه وقعه فان عاذر به اه
 (قوله أنه أن يقول ليسكلم المدعي منكم) قال ابن النقيب والأولى أن يكون قائل ذلك القائم على رأس
 القاضي أو بين يديه اه (قوله فان عرف عين المدعي قاله تكلم الخ) قال الشيطان قال الماوردي والأولى
 القصصين أن يستأذنه في السكلم اه (قوله ولو قيل وجوبه عليه حيث لا يلزم) هو القائل ش مر (قوله
 فان أقر فقال) عبارة التنبيه فان أقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعي اه قال ابن النقيب أن الحكم
 فيستوفى على أذنه فيقول قد أقرك بما كنت قد استوفيت فترد ولا يقول سمعت أقراره لأنه ليس حكمه بصحة الأقرار
 بخلافه قد أقر قال الماوردي وقبل الحكم ليس المقصود ملازمة قال ابن الرغوني جوبه بانه لو حكم قبل

ولكن سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 لانساه وهم في المجلس
 وقضية كلام الرافعي إشارته
 إلى المسلم في سائر وجوه الأكرام
 وأما عند الباقين واعتراض
 بان طوائف صرحوا
 بوجوب السوية بينهما
 (وأذا جلسا) أو قلنا بين
 يديه (قوله أنه أن يسكت) لثلاث
 يهيم (قوله أنه أن يقول ليسكلم
 المدعي) منك لا ثم جازعا
 هاهنا فان عرف عين المدعي
 قاله تكلم (فإذا ادعى
 دعوى خصمه) (طالب
 جوازا) (خصمه بالجواب)
 بشي آخر من دعواه وان
 لم يسأله المدعي لتفصل
 الخصومة وقضية كلامهم
 ههنا أنه لا يلزم ذلك وان
 انحصر الأمر فيه بان لا يمكن
 بالبداهة أن يقول له
 انكلم طالب على بجواب
 دعوى ولو قيل وجوبه
 عليه حيث لا يلزم بالأثر
 بقاؤه مقتضا من وإذا
 أتم دفعه معاضه فكذا
 بهذا لأن العلة واحدة (فان
 أقر) حقيقة

الحج ثم أتى بمصيبة التزكية فقال لا يجوز الملازمة (قوله أوحكا) أي بان نكل وحلف المدعي البين
المردودة سم وروض وفي البصري بعد كرمته عن الحلف مائة وفيه نظر إذا لم يكن الردود ملازمة تكون إلا
بعد الانكار وحيد فلا يصح جعل هذا قسميا لقوله أو أنكرا لتصو والحسن أن يقول المدعي عليه
للقاضي إن المدعي قد أدى على سابقا وطلب البين فردتها عليه فقلت فان هذا ضمن لبون الحق
اللازم للأقرار أنه شيعنا الحنفى وقال الشيخ سلطان والاولى التصو بربما إذا أدى الأداء أو الأقرار
مضمين للأقرار فيكون أقرارا وحكا بلا انكار اه (قوله من غير حكم) ينبئ أن المراد من غير حاجة الحكم
والأفلاو بحجوز الحكم لا يقال لأفلا فذلك لا لا يمنع ذلك بل من فرائده أنه قد يختلف العلماء في موجب
الأقرار في الحكم دفع الخالف عن الحكم بنى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الأقرار المختلف فيسلان
الاختلاف ثم في نفس الأقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض موجب تأمل اه سم (قوله ومن ثم لو كانت
الحج) عبارة الغنى بخلاف الالفانها يحتاج إلى قطر واجتهاد للمدعى بعد الأقرار أن يطلب من القاضي
الحكم عليه اه زاد الالفى فيحكم لكن يقول يخرج عن حقه أو كاشفنا لخر وج من حقه أو أزمك اه
وهذه تؤيد ما مر من سم من أن الحكم جائز ونافع مطلقا (قوله وه) أي القاضي اه عش (قوله ان
زن) عبارة النهاية الدفع بمعنى دفع المال يدى اه (قوله وان يشفع له ان ظن الحج) عبارة الر وضو
أن يشفع لاحدهما وأن يؤدى المال عن عليه لأنه يتبعهما انتهت وليس فيها تعيد الشفعة ظن القبول
الذى أوجهته عبارة الشارح وكله ذكره فوطئنا بعده للاجل أن أصل ظن القبول معتبر في الشفعة لأنه
خلاف القبول في مسئلة الشفعة لما أخوذ من إشارة الحديث البسملو قال العالم ظن قبوله من حياه كان
أوضح اه سدد عبارة الغنى والر وض مع شرحه ويندب لقاضى بعد ظهور وجبا الحكم نذب الخصمين
الى صلح رضى ويؤخره الحكم كويا وومن مضاهي اختلاف ما ذالم. وضاه اه وهى موافقة لما في الشارح
والنهاية (قوله لا عن حياه) أي أخوف اه نهاية (قوله وتودد أيضا) أي الزركشى في قوله أي القاضي
(قوله المان وان أنكر الحج) عبارة الغنى وان أنكر الدعوى وهى مما لا عين فيها بجانب المدعى فله أي
القاضى أن يقول الحج وان كان الحق مما عيب بالشاهد والبين قال البيهقي وأشاهد مع عيب فان كان
البين في جانب المدعى لكونه أمنا وفى ساسة قاله أتحلف ويقول لزوجه المدعى على زوجته بالزنا
أثلا عنها فلو صبر المصنف بالحق بدل البينة كان أولى لشمس جميع ذلك اه (قوله وهو الأولى) كان الأولى
أن يؤخره عن قول المصنف أن يسكت كلفا النهاية (قوله نعم ان سكت الحج) عبارة الالفى والنهاية نعم ان جعل
المدعى أن أقامة البينة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان ذلك كآقهمه كلام المذهب وغيره وقال البيهقي
ان علم علمه بذلك فالسكوت أولى وان شك قال قول أولى وان علم جهله وجب اعلامه اه زاد الغنى وهو
تفصيل حسن اه (قوله ان سكت) أي المدعى (قوله وجب اعلامه) معتمد اه عش (قوله فادى
السؤال نفذ كإفلا مثله فاما إذا حكم بالبينة قبل السؤال وبعضه ان الرافى حتى الحج اه كلام ابن النقيب
(قوله أوحكا) أي بان نكل وحلف المدعي البين المردودة (قوله من غير حكم) ينبئ أن المراد من غير حاجة
الحكم والأفلاو بحجوز الحكم لا يقال لأفلا فذلك لا لا يمنع ذلك بل من فرائده أنه قد يختلف العلماء في موجب
الأقرار في الحكم دفع الخالف عن الحكم بنى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الأقرار المختلف فيسلان
الاختلاف ثم في نفس الأقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض موجب تأمل (قوله وانما لم يجز تعليم المدعى
كيفية الدعوى ولا الشاهد الحج) قال في الر وضو ولم كيف تصح الدعوى والشاهد غير اه قال في شرحه
لم يخص الأصل شيئا الأولى لا تفصيل فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الأكثر وجب صاحب
البينة وأثره عليه النوى ويحرمه صاحب الأقرار وقال الر وبانى وغيره أنه المذهب عدم الجواز ولا يجوز
أن يعلمه احتجاجا لمبايعة كسر قابضه وقد فرق بينهما بين الثانية بان الدعوى أصل والشهادة
تبع اه (قوله فان تعدى وفصل الحج) سكت عا لوتعدى وادى المدعى يتعاقبه

الشاهد بتعليقه اعتمد على ما بحثه الفزى ولو قيل محله في مشهورين بالبيان لم يعدوا يلزم مسألته عن التمس منصرفه من بالبلد عن كيفية دعواه الا ان المعزول كما مر وجه الفزى ما أنه لم يمس كلامه شرح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسع فينبذ أو يتضرر وعليه فعله فحين بعد ذلك لا يتبدل أو اضراؤه (فان قالوا يثبتونه أو يتصلحونه ذلك) لانه ان تورع أو قرح سهل الامر والاقام البينة عليه لاشتهر خباياته وكذبه وبحث البقني في منصرفه عن غيره (١٥٤) أو عن نفسه وهو محصور عليه بخصوصه أو ليس تعين اقامة البينة للاتباع الامر للدعوى بين

بدي من لا يرى البينة بعد الحلف بفصل الضرر (أو قال لا يثبتني) وأما في أو قال لا حاضرة ولا غائبة أو كل ينسب آية محض ودر (أو أحضرها قبلت في الاعم) لاحتمال نسبها أو عدمه عليه بفعلها وقضيتها أن من ادعى عليه بقرض مثلا فانكر أنه من أصله ثم أراد اقامة بينة بأداء أو ابراء قبلت وحري عليه أن يورثه لجواز نسبه حال انكاره بطل أو نكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا أو ردا قبل الجحد وعليه فحمله في صورة القرض أن يدعى أداء أو ابراء قبل الجحد على أن يشيئا فرق بين الوديعتين والبيع مباحة بين من الوديعه على الأمانة كفي فيها بالدينه مطلقا بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينهما وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح وقولنا شهودي فسقة أو عديم أحضر بينة فالوجه أنه ان عرف أنهم هم الذين قال عنهم ذلك اشترط معنى زمن يمكنه بالعلق والاستبراء لأنه كان قبولهم حديثا بدعوى البينة بذلك وان قال

الشهادة بتعليقه أي وأدعى المدعي بتعليقه سم وعش (قوله على ما بحثه الفزى) عبارة النهاية قاله الفزى اه (قوله محله) أي الاعتداد بذلك في مشهورين من الخ أي شاهد من مشهورين من الخ (قوله حضور من الخ) أي احضاره (قوله عن كيفية دعواه) أي دعوى التمس (قوله كسر) أي قبيل فصل آداب السؤل الذين الخ أي مطلقا (قوله لانه ان تورع) أي قوله وقضيتها في المغني أما ما نسبته عليه وإلى قوله وعليه فعله في النهاية (قوله وبحث البقني في منصرفه) أي عبارة النهاية نعم كان أي المدعي منصرفا عن غيره الخ تعينت اقامة البينة كما بحثه البقني لاتباع الامر الخ فزعمه بان المطالبة المتعلقة بالمدعي فلا يرفع غرضه عما لا ينسب اليه بعد الحلف بتقدير أن لا ينصل أمره عند الأول من ش واستثنى البقني ما إذا دعى لغيره بطريق الولاية والنظر أو أوال كالة أو لنفسه ولو كان يجوز عليه وبغضه أو ظن أن أرمأ ذنابه في التجاوة أو مكاتبه فليس ذلك في شيء من هذه الصور وللاحكام ثم نعمه إذا كم يرى منج البينة بعد الحلف فضيع الحق ورد بان المطالبة المتعلقة بالمدعي الخ وأجاب عش عن هذا بما منشؤه عدم فهم المراد بما مر في شرحه ولو نسب فاضمين الخ (قوله تعين اقامة البينة) أي ابتداء اه عش (قول المتن قبلت في الاعم) أما لو قال البينة في سامرة ثم أحضرها فانما تقبل فطاع العدم المناقضة اه معنى (قوله وحري عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه إلى العراق اه (قوله بطل أو نكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا الخ) أي قوله يقبل اه عش (قوله قبل الجحد الخ) متعلق بقوله تلفا أو ردا (قوله وعليه فعله) أي القبول (قوله مطلقا) أي قبل الجحد بعده (قوله غير صحيح) بخلافها فإنه كاتبة أنها (قوله ولو قال شهودي الخ) قوله فان تعذرت في النهاية والمغني (قوله اشترط) عبارة النهاية والمغني وقدمت عدة استبراء واعتق قبلت شهادتهم والأفلاخان قال الخ (قوله والاستبراء) أي بعد التوبة سم وزمن الاستبراء عش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله على القول بعدم وجود الشرط المذكور للاشتراط (قوله حديثا) أي حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أي بالعلق والاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أي بوجه (قوله والذي يظهر الخ) وقد يقال هلاقبوا مطلقا لاحتمال الجهل والنسيان فظهر ما مر اه وشيئ ويأتي في الشارح ما ورد (قول المتن وإذا زدتم) أي في مجلس القاضي اه معنى (قوله مدعون) أي قول المتن ونسوت في النهاية الاقوله للمسلم وقوله كالمروض إلى وأما قيسه وقوله المباح وكذا في المغني الاقوله وبحث البقني إلى أما الكافر وقوله وسبقه الفزى (قوله السابق فلا سبق) أي منهم ان جازا مرتين وعرف السابق اه معنى (قوله المسلم) أي كلهم وكذا اذا كانوا كلهم كافرين كما يأتي عن عش (قوله لانه العدل) وكما سبق في موضع مباح اه معنى (قوله سبق المدعي) أي دون المدعي عليه اه معنى (قوله وبحث البقني أنه لو جاع الخ) ويرد بان خصم الأول اذا حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض

(قوله الا في المعزول كسر) أي عاين من التمسيل والخلاف (قوله فصل الضرر) فزعمه بان المطالبة متعلقة بالمدعي فلا يرفع غرضه عما لا ينسب اليه بعد الحلف بتقدير أن لا ينصل أمره عند الأول من ش (قوله وحري عليه أن يورثه) اقتصر عليه در (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحث البقني) أنه لو جاع مدعى الخ) ويرد بان خصم الأول ان حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها

هو ولا آخرون فلهنهم أو نسبتهم قبلوا وان قرب الزمن فان تعذرت مراجمته وقال الواو لا أعلم بذلك فاذا ظهر الوفاء إلى بيان الحال لان قوله فسقة أو عديم صالح فلا بد من تعين انتفاء ما احتل كون المحضر من غير المعزول عنهم ذلك لا يؤثر احتياطا لحق الغير (وإذا زدتم خصوم) أي مدعون (قدم السابق) قال السابق السلم وحيوان تعين عليه فصل الخصومة تلاه العدل والعبرة بسبق المدعي لانه دللوا في بحث البقني أنه لو جاع مدعى وحده ثم دعى مع خصمه ثم خصمه ثم خصمه مع جميع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه
 السلم السابق كما يحسنه
 البلقي وسبقه إلى الفزاري
 وأما إذا لم يتعين عليه صلها
 فيقدم من شاء كدرس في
 علم غير فرض ولو كفاية
 كالعرض وزيادة التبصر
 على ما بشرط في الاحتياط
 المطلق وأما فهو كالقاضي
 وكذا يقال في المفتي كاهو
 ظاهر (فان جعل) السابق
 (أو جازعاً أقصر) إلا
 مرجع ومنه أن يكتب
 اسمهم برفع بين يديه
 ثم يأخذون قفزة فكل من
 خرج اسمه قدم والاولى
 لهم تقديم مرض يتضررو
 بالتأخير فان استمر أقدمه
 القاضي ان كان مطلوباً
 لانه مجبور (وبقدم) ندبا
 (مسافر ون) أي مريدون
 للسفر المباح وان قصر كما
 اقتضاء اطلاعهم على مقبين
 (مستوفزون) مدعون أو
 مدعي عليهم بان يتضرروا
 بالتأخير عن وقتهم (ونسوة)
 كذلك على رجاله وكذا على
 خنثى فيما ينظر (وان)
 تأخروا) ادفع الضرر عنهم
 (مالم يكثر وا) أي النوعان
 وغلب الذكر ولتر قسم
 فان كثروا بان كانوا أكثر أهل
 البلد أو كثروا كالمسلمين
 كذا قالوا عبارة غيرهما
 تفهم اعتبار المحسوم
 بعضهم مع بعض

أو بعدها فتقدم الثاني ليس إلا لان تقدم الاول وقت دعوى الثاني غير يمكن لا لبطان الحق الاول وهذه
 الصورة ليست مرادة للشخصين كاهو ظاهر اه نهاية (قوله أما الكافر الخ) أشار به إلى أن قول المصنف
 وإذا أرحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفار اه عش (قوله) قدم عليه السلم (السبوق) أي مالم يكثر
 المسلمون ويؤدي إلى الضرر وكأقدمه مر فيقدم الكافر ابتداء اه عش (قوله كالعرض) أي
 ان قلنا بسنة ماه عش (قوله) مالم بشرط الخ يتعلق بالزائد (قوله وأما فيه) أي في الفرض ولو كفاية
 (قوله فهو كالقاضي) أي وجب تقدم السابق والأخلاق مرة اه نهاية قال عش قوله وجب تقدم
 السابق أي حيث تعين أخذاً من تشبيهه بالقاضي وقوله والأخلاق مرة ينبغي ان ياقض على هذا التصديق
 في التاجر ونحوه من السوق كذا نقل عن شخصنا الذي أقول وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
 لا يضطر المشتري والأخلاق في ان الأخيرة لان البيع من أصله ليس واجبا بل له ان يتخير من يبيع بعض
 المشتري ويبيع بعضا ويحرم ما ذكر من تقدم السابق ثم القرع بين المزدحمين على مباح ومنه ما لم يجز به
 العاد من الأضام على الواجب بالرفق إلى باع أهلها الطحين مالم يأتوا وهذا في غير المالكين امامهم
 فيقدمون على غيره لام لا غائب ان غيرهم يستعملون وإذا اجتمعوا أي المالكون وتلوا عرافين يقدم
 فينبغي أن يترع بينهم وان ساءوا ثمين لاشتراكهم في المنفعة اه عش (قوله) وكذا يقال في المفتي كاهو
 ظاهر عبارة أصل الرضا والمفتي والمدرس يقدمان عند الأضام أيضا بالسبق أو بالقرع ولو كان الذي
 يعلمه ليس من فرض الكفاية فالأختار الذي تقدم من شاء انتهت فله وقع قوله كاهو ظاهر الموهوم انه
 بحث له ولله لعدم استحضاره اه سدد وبعبارة المفتي والنهاية والأضام على المفتي والمدرس كالأضام
 على القاضي ان كان العلم فرضا ولو على الكفاية والأخلاق مرة إلى المفتي والمدرس اه (قوله) فان جعل
 السابق) أوله ونسب اه عش (قوله) إلا مرجع) فان أثر بعضهم بعضا بلزأسى ومعنى (قوله) ومنه) أي
 من الإقراع (قوله) والاولى لهم تقدم مرض الخ) ومن له مرض بلا متعهد بقعه الحلقه بالمرض اه
 نهاية وما في عن المفتي مثله (قوله) ان كان مطلوباً) أي لان كان طالباً لانه مجبور وأى الطالب مجبر اه
 معنى (قول المترو) يقدم مسافر ون الخ) عبارة المفتي تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في
 صورتين أشار لاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار لثانية بقوله ونسوة واقفهم اقتضاه على المسافر من
 والنسوة الحصر فهما وليس مراد بالمرض كسابق كذلك قال الزكشي وبنى ان يلحق به من له مرض
 بلا متعهد اه (قوله) بان يتضرروا الخ) انظر ما يتعلق بالباء عبارة المفتي والاسنى قوله وبقدم ندبا
 مسافرون مستوفزون أي ممن يؤخذون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقبين ثلاثا يتضرروا
 بالتخلف اه (قوله) ونسوة) كذلك على رجال) أي طالبات سفرهن اه معنى (قوله) كذلك) إلى قوله
 وه ان يعين في المفتي الا قوله بان الخ أي يقدم منهم والى قوله وأول الاذرى في النهاية الا قوله بان كانوا إلى
 يقدم وقوله والفرق إلى ويجاب وقوله نعم إلى ولها حكم وقوله وهذا ليس إلى المتن وقوله بن ثم إلى المتن وقوله
 اشترط إلى قال جميع الخ وما سببه عليه (قوله) كذلك) أي مدعون أو مدعي عليهم (قول المتن) وان تأخروا
 الخ) أي المسافر ونسوة في المفتي إلى القاضي اه معنى (قوله) أي النوعان) تنسب لرفعنا كل من
 الفعلين (قوله) وغلب) أي في كل من الفعلين المذكورين المسافر ونسوة (قوله) بان كانوا الخ)
 عبارة النهاية فان كثروا أو كان جميع مسافرين أو نسوة أو تقدم بالسبق أو القرعة كخبره وتعارض الخ

فتقدم الثاني ليس إلا لان تقدم الاول وقت دعوى الثاني غير يمكن لا لبطان الحق الاول وهذه الصورة ليست
 مرادة للشخصين كاهو ظاهر ش مر (قوله) ولما إذا لم يتعين عليه صلها فيقدم من شاء كدرس الخ) تقدم
 في أول الباب قول الشارح قال البلقي ما يفرق القضاء بين المتلذذين بفرض عين على الإمام أو نائبه لا يصلح
 له الدفع اذا كان فيه متعطل ولعل قوله بل لا نزاع انتهى ومعهم محل الدفع اذا لم يكن فيمعاذ كره (قوله)
 والاولى لهم تقدم مرض الخ) كذا ش مر الخ (قوله) أو مدعى عليهم) كعبه الشيطان ونسوة البلقي

لام أهل البلد كهم قبل ولده أو في المسافر ونه في أيديهم والتسوية كذلك قدم منهم السابق ثم يرفع ولو تناقض مسافر وامرأة قدم على الأوجه لان الضرر فيه أقوى ويبحث (١٥٦) الزكشي ان يجوز كالرجل لا تنفعا المحذور وفيه نظر وما عاله بمنوع (ولا يقدم

سابق وقارح الابدعي)

واسددة تلتاز بضرر

الباقين ويقدم المسافر

بدعائه ان تختص

لم تضرب بغيره اضروا بنا

أي بان لم يحصل عادة كما

هو ظاهر والابدعي

واحدة وأحق به المرأة

(ويحرم اتخاذ شهود معينين

لا يقبل غيرهم) لما فيهم

التصديق وضاع كثير من

الحقوق وله أن يعين من

يكسب الوفاق أي ان تبرع

أورز من بيت المال ولا

حرم كاسر عن القاضي لانه

يؤدي الى ثنث المعين

ومعاليه لا يجوز وتعلله

الحقوق أو تأخيرها (وإذا

شهد شهود بين يدي قاض

بحق أو تركت فعرف

صدقه أو فسقاً على بعله

قطعا ولم يتحقق تركه ان

علم عدالة وان طلبها الخصم

ثم أسأله وفرغه لا تقبل

تركته لهما فلا يصلح

فيهما بعله (والا) يعلم

فيهم شيئاً (وجب) عليه

(الاستزكامة) أي طلب من

تركهم وان اعترف بالخصم

بعد التهم كإثبات لان الحق

لله تعالى ثم ان صدقهما

فيما شهد به على من جهة

الأقرار لا الشهادة ولو

صرف عدل التزمى الزكي

فقط كفي خلافا لما وقع

للزكشي وله الحكم سؤال

وعبارة المتي فان كانوا بل أو ساوا كافى المذهب وان كان الجميع الخ (قوله لام أهل البلد كهم) ان لم يكن في

عبارته ما يمنع من جعل أهل البلد في المصنوع فلا مانع من جعله على ذلك اهـ سم (قوله على الأوجه)

عبارة المتي والأسنى ويقدم المسافر على المرأة المقيمة كما صرح به في الأثر اهـ (قوله ويبحث الزكشي الخ)

عبارة النهاية وما بحثه الزكشي من الحاق الجوز بالرجل بمنوع اهـ وعبارة المتي واطلاق المصنف النساء

يقتضى ان لا فرق بين الشابة والجوز وهو كذلك وان قال الزكشي القياس الحاق الجوز بالرجل لا تنفاد

المحذور اهـ (قول المتن وقارح) أي من خرجت فرصة اهـ معنى (قوله الابدعي واحدة) أي وان اتحد

المدعى عليه اهـ معنى (قوله تلتاز بضرر الباقين) لانه مما استوعب المجلس بدعائه فسد دعواه ونصرف

ثم يحضر في مجلس آخر أو ينظر فترأى دعوى الحاضر ين ثم سم دعواه الثانية في وقت ولم يضر اهـ معنى

(قوله ان لم تضرب بغيره) أي بالمقامين في الأولى وبالرجل في الثانية اهـ معنى (قوله والابدعي واحدة الخ)

وإذا قدمنا واحدة فالظاهر ان المراد التقدم بالدعوى وجوا به فوصل الحكم فيها ثم ان تأخر الحكم لا يظن

بينة أو تركه أو نحوها سم دعوى من بعده حتى يحضر هي بينة فيقتل حيثما يتكلم حكمه فلا وجه

لتعطيل الخصوم ذكره الأثر في غيره (تنبيه) ولو قال كل من الخصمين ان المدعى كان قد سبق

أحدهما الى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الآخر ان يجيب متى ان شاء والادعى من بعثتهما العون

خلف الآخر وكذا ان أقام منهما بينة انه أحضر الآخر يدعى طبعاً وان استروا أقرع بينهما فن خرجت

فرصة المدعى معنى ورض مع شرحه (قول المتن لا يقبل غيرهم) فان عين شهود لا يقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره

فاله المارودي اهـ معنى (قوله وضاع كثير من الحقوق) ان قد يحصل الشهادة في غيرهم فإذا لم يقبل ضاع

الحق أصى ومعنى (قوله ان يعين من يكتب) معنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عند دعوى الخصم منهم

الكتب عند غيره بدليل ما بعده ويرد بل اراده بعد قول المصنف يحرم اتخاذ شهود الخ فهو من يختار ذات

المتن فكانت قال خرج الشهود والكتب فلا يحرم اتخاذهم الا بقية أما اتخاذ الكاتبين فغير تعيين فانه مذكور

كاسر في المتن أولى الباب اهـ رشيدى (قوله أو رزق من بيت المال) ينبؤ ولم ينفذ الرزق في التقدم (قوله

والا) أي وان لم يبرع ولم يرزق من بيت المال فغلب الاجرة لكتبة الوفاق (قوله حرم) أي التعيين (قوله

كاسر) أي في فصل آداب القاضي (قول المتن عرف) أي فهم اهـ معنى (قوله ولم ينجح) الى قوله ولو عرف

في المتي (قوله ولم ينجح تركه الخ) أي ورمى عرفه فسق ولا يصحج الى بحث اهـ معنى (قوله ثم أسأله الخ)

أي القاضي (قوله فيهما) أي في عدالة أسأله وفرغه على حذف المضاف بقرينة ما قبله أما الجرح فيجعل

فيهما بعلماً انه أبلغ كما هو ظاهر اهـ رشيدى (قوله شياً) أي من العدالة والفسق (قوله أي طلب من تركهم

الخ) (تنبيه) لو جعل اسلام الشهود درجة في اقولهم بخلاف جهه بحر بينهم فانه لا بد فيهم من البينة اهـ

معنى (قوله ثم ان صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معرقان بالعدالة واقرعوا لخصمهما عايشه قبل

الحكم فلا يلزم بالآخر الا بالثبوت لانه أقوى بخلافه لاقترع بعد الحكم كان الحكم قد مضى مستنداً الى

الشهادة هذا ما نقله في أصل الروضة عن الهروى وأقر وتقدم في باب الزمان الاصح عند المارودي

اعتبار السابق من الاقرار والشهادة وتقدم ما في قول ابن شهاب والاصح استناده الى المجموع ممنوع اهـ معنى

(قوله ولو عرف عدل التزمى الزكي) صورتهما لو شهدا ثلثان عند القاضي ولم يعلم حالهما فزكاهما ثلثان ولم

يعرف القاضي حالهما يضاف تركه الزكيتين آخر ان عرف القاضي عدلتهما اهـ عرش (قوله أو غيرهما)

(قوله لام أهل البلد كهم) ان لم يكن في عبارتهما ما يمنع من جعل أهل البلد في المصنوع منهم فلا

مانع من جعله على ذلك (قوله ولو تناقض مسافر وامرأة تقدم) عبارة شرح الروض صرح به في الأثر

انتهى (قوله ويبحث الزكشي ان يجوز الخ) ممنوع مد (قوله وعمله ثلاثة أيام الخ) وعمله ثلاثة أيام

أي

المدعى عقب ثبوت العدالة والأولى ان يقول لمدعى عليه كل ما دفع في البينة أو غيرها وعمله ثلاثة أيام فاقول في هذا الالهام لا يغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

أى أوفى الحق فهو أداءه (قوله نظر ظاهر) عبارة أنها يتوجه له ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال عمن ظاهره وجوب اه (قوله ويجب مدعى الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لا حق فلهاته وبين العين التي فيها النزاع اه عمن (قوله ويجب مدعى الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لا حق فلهاته تعالى أما لو كان كذلك كما إذا كان المدعى به عتقا أو طلاقا لقاضى المحاولة بين العدو وسدوين الزوجين مطلقا بل يطلب بل يعطى الطلاق وكذا العتق إذا كان المدعى به عتقا أمكان كان عتقا فالحاجب بطلبه وأما إذا كان المدعى به بتألفا لست فيه قبل التزكية وان طلب المدعى هداما معنى ما يشرح الهبة لتخى الاسلام وفى العباب بعض مخالفة له فغير جامع اه رشدى (قوله) حيث تملأ زمته الخ وفى التبيين قال لى دينة بالجرح وجب إتمامه ثلاثة أيام والمدعى ملازمته إلى أن يثبت الجرح انتهى قال فى التبيين ثبوت حقه فى الظاهر انتهى وقاس ذلك ان للمقره ملازمته قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حرك لكن تقدم من الماوردى خلافه فغير جامع ولغير اه سم وقدمنا هناك ان مقتضى كلام الشارح والنهاية والمضى جواز الملازمة توقفه عن الماوردى لعل مواله عن ابن القتب (قوله بمجر) أى من أن العرفى العقود يعنى نفس الامر (قوله ولها ك فعلها) أى المحاولة اه عمن (قوله أوجب الخ) فمقتضى قالى التبيين فى بحث التزكية كون سأل المدعى ان يحسم حق يثبت عدالتهم جيب انتهى وهذا جيب قبل الحكم إذا صرح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به بناولما إذا كان عينا لكن خصه بالرض بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بمأداه ثم طلب من القاضى زعموه حله مع دل على تزكيتهما فان كان عينا أجابه وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلقى ثم الغد لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكس وليس للقاضى تعديلها أى نحو طلبها من المدعى فان فعل فتلقت عدله ثم ثبت له لم يضمنها المدعى عليه وان كان دينام جيب فلا يستوي ولا يجبر على خصمه وجيب بطلب المدعى لدينه ولو قد وجد حقه فلا خلافه تعالى الى آخرها أمال به هنا فى كتاب الشهادة ان مما يتعين مراجعته اه سم (قوله اصما وعق الخ) عبارة ان من اسم وكيفان اشهر بها وادان كان عليه ولا واسم أى وجد وحيد وحيد وهو قسوس ونوم سده الثلاثين بغيره فان كان الشاهد شهورا أو حصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتفى به اه (قوله مانع آخر الخ) الاولى لا تنصرف وجود نحو عداوة أو قرابة (قول المتن وكذا تدور الدين) الاولى ان يقولوا كذا ما شهدوا به لى الدين والعين والنكاح والقتل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر موش (قوله نعم من بانه) نفوذ تصرفه الخ) تركه مر (قوله أوجب قبل الحكم) فيه نظر قال فى التبيين بحث التزكية وان سأل المدعى ان يحسم حيث يثبت عدالتهم جيب انتهى وهذا جيب قبل الحكم إذا صرح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به بناولما إذا كان عينا لكن عمن الرضى بقوله لو شهدا بعين المدعى عليه أو رأى الحاكم أن عدله أى يجوز حتى تركى الشاهدان أوجب أو يدين ويستوفى قبل التزكية ولو طلب الجرح عليه قبلها لم يجبه أوجب أوجب انتهى فخص ذكر الجرح بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بمأداه ثم طلب من القاضى زعموه حله مع عدل أى تركيتهما فان كان عينا أجابه وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلقى ثم الغد لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكس وليس للقاضى تعديلها أى نحو طلبها من المدعى فان فعل فتلقت عدله ثم ثبت له لم يضمنها المدعى عليه وان كان دينام جيب فلا يستوي ولا يجبر على خصمه وجيب بطلب المدعى لدينه ولو قد وجد حقه فلا خلافه تعالى الى آخرها أمال به هنا فى كتاب الشهادة ان مما يتعين مراجعته وعلى المشرح الرضى بعدم الاجابة للصبر بما قال ان قضيتاه يجيبه الى اخرى فى المشهور وهو حقه ثم قال فى الرضى ولا يجبر أى المدعى عليه بمشاهد قال فى شرح حملان الشاهد عدم الجرح محض وقال فى التبيين قبل ما تقدم عنه فان قالى دينة بالجرح وجب إتمامه ثلاثة أيام والمدعى ملازمته إلى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن التبيين ثبوت حقه فى الظاهر اه وقاس ذلك ان للمقره ملازمته قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتى فى المحاولة لا طلب غير حق ويجب مدعى طلب المحاولة بعد دينة وقيل التزكية وله حيث ملازمته بنفسه أو بنايهم بعد المحاولة لا ينفذ تصرف واحد منهما من بانه نفوذ تصرفه كما هو ظاهر بمجر والمهاكم فعلها بل طلب ان رواه لا يجب طالب امة فانه أو محر أوجب قبل الحكم (بان) يعنى كان يكتب ما يتبر به الشاهد اسما وصفة وشهرة ثلاثينه وكفى بيزر (والشهوده) وعليه لئلا يكون قريبا أو عداوة وهذا ليس من الاستزكاه بل مما يصر من النظر به فى مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة وكذا قدر الدين على الصعيح لانه قد يطلب على القن صدق الشاهد فى القتل دين الكثير ولا بعد فى كون العدلة تختلف بذلك وان كانت ملكة كنتم ثم يصفى الحنفى الخلاف وان قواء الامام ونقل المقابل عن معظم الاقوال

وغيرها اه معني **(قوله قول شارح الخ)** واقعه المغني **(قوله أي اثنين)** أي فاكتر معني **(قوله وسماه)** أي
 البعوث **(قوله ان اعرضه)** واقعه المغني عبارة هو أي من كيانصب باسقاط الخافض وصرح به في المحرر
 فقال إلى من كى اه **(قوله وهو لا يبعوثون الخ)** وفي الشرع والروضة ينبغي ان يكون للقاضي من كون
 وأصحابه مسائل فالزكون المر جوع اليهم ليسوا بحال الشهود وأصحاب المسائل هم الذين يبعثون القاضي
 إلى المزمكين ليبحثوا ويسألوا ويردوا بما فسر أو أصحاب المسائل في لفظ الشافعي رضي الله تعالى عنه من المزمكين
 انتهى اه معني وروض مع شرحه **(قوله لانهم يبعثون الخ)** أي من المزمكين ليوافق ما يأتي اه ورشدي
(قوله و يسأل الخ) عبارة المغني قال في الروضة يكتب على كل من له كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة ويتخفى
 كل كتابين غير من دفعه اليه وغير من يبعث اليه باحتياط لا يلبس الشهود في التزكية والمشهود عليه في
 الجرح اه **(قوله وان لا يعلم)** من الاعلام **(قوله ويطلقون)** أي أصحاب المسائل اه - س - يدعي **(قوله)**
 وهم أي المزمكون **(قوله الرسول المهم)** يأتي عن الرشدي **(قوله بعد السؤال الخ)** عبارة المغني والروض
 مع شرحه ثم ان عاد اليه الرسول يجرح من المزمكين توقف عن الحكم وكنتم الجرح وقال للرشدي وفي
 الشهود وأعداوا اليه بعد دليل لم يحكم بقولهم بل شافيه أي القاضي المزمكين للبعوث اليه بما عنده من حال
 الشهود من جرح أو تعديل لأن الحكم يشاهده ويشر المزمكين اليهم ليأمن بذلك الغلط من شخص إلى آخر
 اه **(قوله)** أي للقاضي انخافوا أي الجرح وقوله وتعديل عطف على جرح والواو بمعنى أو كقوله بهما غيره
(قوله ثم هذا المزمك) أي المذكور وفي قول المصنف ثم يشافيه المزمكين كما أشار اليه بهذا الذي هو الإشارة
 للشر يبطل ادعاءه البعوث اليه وهو غير المزمكين المذكور أو لا وصرح بهذا الأذري ويصرح به قول المصنف
 بعد وقبل تكفي كتابته ومراة شارح بقوله ان كان شاهد أسل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود
 بصحة أو جوار أو غيرهما ما يأتي في قوله والأي بان لم يقف على أحوال الشهود الا باعتبار نحو جرحهم
 ولا يتناقض قول شارح الخ أي المزمكين سواء صاحب المسئلة والرسول البعوث قول المصنف مشروطة
 لانه لا ضرورة إلى الخلاف في أن الحكم بقول المزمكين أو للمسؤولين من الجرحان ونحوهم كما أشار اليه الأذري
 وقد قرر الشهاب بن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه وهو واقعه شرح المنهج فليصرر وليراجع ما في
 حاشية تازي يدي اه رشدي عبارة سم **(قوله والا اشترط في الأصل)** عدا الخ وحيث كان ذلك من قبيل
 الشهادة على الشهادة لا يشك بقوله الا في خمسة باطن من بعده لصحة أو جوار أو معاملة قدبة بخلاف
 غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا توجد من شئ هنا على أنه ساقى أنه يعني عنها أن يستغنى
 عنه صدقك من الخبراء اه **(قوله والا)** أي القوة ولو في عبارة النهاية والاقبل قوله وان لم يوجد شرط
 قبول الشهادة على الشهادة كافة جمع للصحة اه **(قوله ولو لم يولي)** إلى المتن في المغني (قول المتن وقيل تكفي

فادفع قول شارح الخ لا يمكن
 التعبير بالصحيح بل بالاصح
 (ويبعثه) أي المكتوب
 (مزمك) أي اثنين مع كل
 نسخة مختصة بالاشترط
 وسماه لانه سبب في التزكية
 فلا يتناقض قول أصله إلى
 المزمكين خلافا لما اعترضه
 وهو لا يبعوثون يبعثون
 أصحاب المسائل لانهم
 يبعثون ويسألون ويسأل
 أن يكون بينهما سراوان
 لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون
 على المزمكين - حقيقة وهم
 الرسول المهم (ثم) بعد
 السؤال والبعث (بشأنه)
 المزمكين بما عنده من جرح
 قيس - اه انخافوا ويقول
 رشدي في شهورك وتعديل
 فيعمل به ثم هذا المزمكين
 كان شاهد أصل فواضع
 والا اشترط في الأصل عند
 يجوز الشهادة على الشهادة
 وقال جمع لا يشترط ذلك
 للصحة ولو لم يصح
 المسئلة الحكم بالجرح
 والتعديل كقوله فيه
 لانه ماكم وقيل تكفي
 كقوله أي المزمكين إلى
 القاضي بما عنده

من غير حكم لكن تقدم عن الماوردي في حاشي الصفحة السابقة بخلافه فليراجع ويعبر **(قوله)**
 وهو لا يبعوثون يبعثون أصحاب المسائل كتب عليه مر هنا **(قوله والا اشترط في الأصل)** عند يجوز
 الشهادة حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشك بقوله الا في خمسة باطن من بعده
 لصحة أو جوار أو معاملة قدبة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا توجد من شئ
 هنا على أنه ساقى أنه يعني عنها أن يستغنى عنه صدقك من الخبراء اه **(قوله وقال جمع لا يشترط)**
 ذلك للصحة كتب عليه مر **(قوله ولو لم يصح المسئلة)** الحكم بالجرح والتعديل أي تكفي
 بقوله في الخ بعد ان نقل الشرح خلافاً في أن الحكم بقول أصحاب المسائل أو بقول المزمكين
 فالألفاظ في الروضة وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول ينبغي ان لا يكون في هذا اختلاف محقق بل ان
 وفي صاحب المسئلة الجرح والتعديل في حكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر العدل لانه ماكم وان
 أمره بالبحث والبحث وقع على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم بأصنافه على قوله لكن يعتبر
 العدد لأنه شاهد وان أمره بجمع معتبرين فصاعدوا بان يعلم جماعة عندهما فهو رسول محض والاعتماد على

(الح) أي من غير مشافهة وهذا اختياره القاضي حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآخرين ان كانتهم
برؤيه سجل العدالة اهـ معنى (قوله) وأول الأدعى (الح) عبارة (المتن) (تنبيه) من نصب من أو باب المسائل
حاكافي الجرح والتعديل كنى أن ينهى إلى القاضي وحده فلا يعتبر العدل لما حكم وكذلك أمر القاضي
صاحب المسئلة بالبحث فيه وتعدى بما يجب لكن يعتبر العدل لأنه شاهد قال في أصل الر وضرفاً ما سأل
كلام الأصحاب فقد تقول ينبغي أن لا يكون في خلاف محقق بل إن ولي صاحب المسئلة الجرح والتعديل
لحكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر العدل لما حكم أن أمره بالصحب فيصير وقت على حال الشاهد
وشهده فما لحكم أيضاً مبنى على قوله لكن يعتبر الدلالة شاهد وإن أمره بالصحب فيصير وقت على حال الشاهد
ما عندهما فهو رسول يحض فليحضر أو يشهد أو كذا والشاهد على شهادته ما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع
حضور الأصل انتهى وقد فرغ بذلك الخلاف في أن الحكم بقول الزكيين أو بقوله هؤلاء والذي ينقله عن
الأكثرين أنه بقوله هؤلاء وهو كما قال خشناً المعتمد اهـ (قوله) أي الزكي إلى قوله ومثله في المتن الأقوله
وعمله إلى المتن إلى قوله تغليز ما يأتي في التنبية (قوله) والمرسول إليه صوابه والمرسل إليه المان اسم المفعول من
غير الثلاثي لا يكون إلا كذلك اهـ ورشدى (قوله) المتن كشاهد قضيه عدم شهادته الأب بتعديل الابن
وعكسه وهو الأصح اهـ معنى (قوله) في كل ما يشترط (الح) أي من اسلام وتكليف وجوبه وذكره وتعداه
وعدم عدائه في جرح وعدم نبوته أو أدائه في تعديل اهـ زبادى (قوله) وعمله) أي أن شرطه كشرط قاض
(قوله) ومثله) أي المذكر في ذلك أي في اشتراط المعرفة (قوله) فتقول بعضهم (الح) عبارة التنبية تم أننى الوالد
بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح له بنوه ودناؤه بجهله على عارف به صلاحهما الخ وما اعترض به من أنه باقى
الشهادتهما بعد علمه أنه الخ غير صحيح لان حقيقة الاطلاق أن شاهد يخلق الرشد أمامه قوله أنه صالح
له بنوه ودناؤه فانه تفصيل لا إطلاق اهـ وعصها سم عيانصوأقول قد يقال إنما يكون تفصيل لا إطلاقاً
إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فلنأمل اهـ (قوله) يعمل هذا) أي ما سألني وقوله
والأول أي ما قاله البعض (قول المتن وشجرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي خبره باطن اهـ سم
أي كما سأله إليه الشارح بتعد والمرسول إليه (قول المتن وشجرة باطن من بعده (الح) والمعنى في أن أسباب
النفس خفية غالباً فلا بد من معرفتها كحال من يزكو ويشترط علم القاضي بأنه نصير بباطن الحال إلا

قوله ما فليحضر أو يشهد وكذا والشاهد على شهادته ما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال
خشناً الشهاب البرلسي أقول وفي قولهما حكم القاضي مبنى على قوله ما يبدآن الثبوت ينقل في البدوان
فجر دهن الحكم إلا أن يعمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضي المذكور بالجرح والتعديل في شافه القاضي
ثم رأيت كلام الشجين محسلة أن نائب القاضي يشافيه بالثبوت وان لم يحكم ويفتر في ذلك لأنه معين له
بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الخزان عند الكلام على كتاب القاضي القاضي اهـ قلت وعبارة
الروض وشرح هناك فصل وان لم يحكم وأنهم سمعوا طاعة المسيرة بالعمري إلى قاض أخو مشافهة به لم
يجزه الحكم بناء على أن ابنه سمعها نقل لها كقول الفرع شهادة الأصل ولا يحكم الفرع مع حضور الأصل
لا يجوز والحكم بذلك أو كناية على الحكم به حيث تكون المسافقين القاضي بحيث تسمع فيها الشهادته على
الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولوعم الفرع بخلاف ما قاله نائب ما سمع البينة بعد الدعوى
وأنها إلى ففعل بالاشبه الجواز أي يجوز حكمه بهذه الألفان نحو والناية للاستعانة بالتأشوه يقتضى
الاعتداد بسماها بخلاف سماع القاضي المستقل اهـ باختصار وبه ينضم أن الأشكال فيما ذكره
(قوله) فتقول بعضهم يكفيه أن يشهده بأنه صالح (الح) أننى بذلك خشناً الشهاب الرملى (قوله) يعمل على من
يعرف (الح) كتب عليه مر (قوله) لكن سألني في الشهادان (الح) غير صحيح لان حقيقة الاطلاق أن
شاهد يخلق الرشد أمامه قوله أنه صالح له بنوه ودناؤه فانه تفصيل لا إطلاق ش مر وأقول قد يقال إنما
يكون تفصيلاً لا إطلاقاً إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فلنأمل سم (قوله) أي

وأول الأدعى كالحسبان
هذا الوجه بما يرجع إلى
المعتمد (وشروط) أي المذكر
سنواه صاحب المسئلة
والمرسول إليه (كشاهد)
في كل ما يشترط فيما من
نصب الحكم بالتعديل
والجرح فشرطه كقاض
ومحله أن لم يكن في وائفة
خاصة ولا فكل في
الاختلاف (مع معرفة)
المذكر لكل من (الجرح
والتعديل) وأبيلهما
لشهاب عدل وركى
فاستوفى في ذلك الشاهد
بالرشد فتقول بعضهم يكفيه
أن يشهده بأنه صالح له بنوه
ودناؤه يعمل على من يعرف
صالحهما الذي يحصل به
الرشد فيذهب الحكم
تغليز ما يأتي فهو عدل لكن
سألني في الشهادان ما يعلم
منه أنه لا يكتفى بخلاف ذلك
الاطلاق ولون المرافق
لقاضي فيذهب لأن
ولطفه الشاهد التفصيل
للاجل بالنظر في القاضي
وقد يجمع يعمل هذا على
ما إذا كان تم احتمال بفتح
في ذلك الاطلاق والأول
على خلافه

(و) مع (خبر) الرسول إليه أيضا عقيقة (باطن من بعده) وجوز بعضهم رفع خبره علقا على خبر شرطه (العصبة أو جوار) بكسر أوله أنصح من ضمنه (أو معاملة) قد عصة كقوله عروضي الله عمن عدل عنده شاهد أو جوارك تعرف قلبه ونحوه أو عمالك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع أو رفقك في السفر (١٦٠) الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال است تعرفوه يقبل قوله في خبرهم

بذلك كيدله الأماهير
القد عمن قلب الثلاثة كان
عرفه في أحد هاهن نحو
شهر من فلا يكتفي اتفاقا على
ما قاله الماوردي يعني
عن خبره ذلك أن تستفيض
عنده عدل الثمن الخبراء
باطن أو خلق ابن الرقة
بذلك لما إذا استكر ذلك على
سبعة مرة بعد أخرى بحيث
يخرج عن حد التواطؤ
لشهادة عدلين لاحتمال
التواطؤ إلا أن شهد على
شهادتهما وخرج من بعده
من يجرهما فلا يشترط خبره
باطنه لا يشترط تفسير
المرجح (والاصح اشتراط
لفظ شهادة) من المذكر
بحقيقة الشهادات (د)
الاصح (انه يكتفي) قول
العارف بأسباب الجرح
والتعديل أي الموافق
مذهب المذهب القاضي
فهما نظير ما تقرر رحمه
(هو عدل) لأنه أنشبه
العدالة التي هي المقصود
(وقيل يزيد على ذلك) ونقل
حسن الأكثر لأنه قد يكون
عدلا في شيء دون شيء يعني
قد يظن صدقه في شيء دون
شيء أخذنا مما تقررنا
في القليل والكثير وأما
اثبات حقيقة العدالة في

المصنف خبره (باطن) من إضافة المصدر للمفعول أي خبره باطن (قوله من بعده) حلة أو وصفه على
غير من هي له قتاله (قوله ويكتفي عن خبره) ذلك أن تستفيض) كتب عليه (د) (قوله وألحق ابن الرقة
الخ) هذا الحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وخرج من بعده من
يجرحه) هو ظاهر أن سوي المحلى بينهما (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا يعتد كون
العدل أنه يختلف بذلك وإن كانت ملكة (قوله أي المصنف) يجب ذكر سبب الجرح (اشكل على بعض الطلبة

صو وذهبوا في آخره فغير متصور شرعا وإذا تقرر أن ذلك الذي ذكره هو الادل ينقضي عنه ما يبدل ذلك الوجه الضعيف
لأنه وإن قال على ذلك قد يرد في بعض الصور التي يظن الظن فيها صدقه دون غيرها فانه قال الشراح أغلوا بالكثرة لا يجوز أن يركب أحد
الشاهدين الآخر ولعرف الجرح كالحكم باسم الشاهد ونسبه وعنه طراز كنه في غيبته كما يأتي (ويجب ذكر سبب الجرح) (مر بها
كران ولا يكون به فإذا لمعاجم مع مسؤوله فارق فهو الذي إذا انقضى كما مر مع أنه يندبهم السمر

أوساروق الاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتداله ثم لم ينعقد مذهب (١٦١) القاضي وشاهد الجرح لم يده الاكتفاء

منه بالأطلاق لكن ظاهر كلامهم انه لا فرق ووجه عيار آتيا وقال الأمام والفرض ان العلم بسبب معني عن تفسيره ولو علم به جرحان اقتصر على واحد لعدم الحاجة لازيمته بل قال ابن عبد السلام لا يجوز جرحه بالاكثر لا يستغناه عنه بالأصغر فان لم يدين صدره لم يقبل لكن يجب التوقف عن الاحتجاج به الى أن يثبت عن ذلك الجرح كافي أمامب العدالة فلا يحتاج في كره لكثرة أسبابها وعسر هذا قال جعفر متأخرون ولا يشترط حضور المزمك والجرح وروح ولا الشهادة أو عليه أي لان الحكم بالجرح والتعديل حق لله تعالى ومن ثم حكم فيه ما شهدته الحسنة ثم لا بد من تسمية البينة الخصم لما يندافع أمكنه (ويعد بذهب) أي الجرح (المعانة) فهو زناه أو السماع فهو زنه (أو الاستعانة) يعني عيار عه وان يبلغ التواتر ولا يجوز اعتماد عدد قليل الا ان شهد على شهادتهم وحده شرط الشهادة على الشهادة والشهادة لا بد كرمعتمده المذكور والاقس لا (ويقدم) الجرح (على) التعديل (لا يادة) الجرح (فان) قال المعدل رفرت

لانه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهودنا اذا قصروا عن الاربعة فاعلم تذفه لانهم مندوبون الى السيرة فمقصرون اه (قوله أوساروق) أو كافى أو نحو ذلك أو يقول ما يستعمل البينة المنكرة اه معنى (قوله لا اختلاف) (الح) علة للمنفى المتن (قوله فوجب سببه) (الح) أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو علة في آورد الشهادته فوسببه هو الزنا والسرقة اه سم (قوله أنه لا فرق) وقالا بينهما والمتنسى (قوله عيار آتيا) أي شرع مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام) (الح) عبارة انتهى وتبين ان كان الخارج غالبا لاسباب كتنى باطلاته والافلا (تنبه) محل الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل اما لو فليس لما حكم سببه عن السبب كقوله الزركشي عن الطالع بن الصباغ اه (قوله ولو علم) الحقوله قال جمع في المنفى الا قوله بل قال الى فان لم يبين اول قول المتن والاصح في النهاية (قوله لكن يتوقف) (الح) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الجرح قال عرش وفي نسخة لا ينافي لكن يتوقف عن الجرح أي بدأ أخذ ما قبله اه عبارة لا تشدق قوله كافي الذي يأتي بخلاف هذا والله لا يجب التوقف كسبب التنبه عليه في سببه الشئ ان في بعض النسخ هذا بدل افط يجب ينسحب وهو الذي وافق ما في اه ومنع المعنى وشرح المنهج كما صرح في الوجوب به صرح الاسنى عبارة قال الاسنوي وليس المراد بعدم قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انما لا تقبل أصلا حتى يدم عليها بينة التعديل بل المراد أنه يجب التوقف عن العمل به الى بيان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلف في جرح الراوي ولا فرق في ذلك بين الراوي والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) أي الجرح وروح اه معنى (قوله كافي) أي بل قول المصنف والاصح انه لا يكتفى (الح) (قوله حضور المزمك) بفتح الكاف (قوله من تسمية البينة) المراد بما يشمل المزمك والاصل (قول المتن ويعد) أي الجرح اه معنى (قوله أي الجرح) الى التنبه في المنفى الا قوله ولا يجوز الى الاظهر (قول المتن أو الاستعانة) علم بذلك اعتماد التواتر الاول اه ثم عبارة المتن وشرح المنهج أو التواتر كافي الاول وكذا شاهدته عدلين متلا بشرط حصول العلم والظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) أي الجرح (قوله) والاشهر اه ذكر معتمد (الح) عبارة انها بمنى للمنفى وشيخ الاسلام في اشتراط ذكر ما يعتمد من معانة أو نحو وجهان أحدهما وهو الاظهر ثم وثانها وهو الاقس لا وهذا أوضح اه (قول المتن ويعد على التعديل) سواء كان بينة الجرح أو كرام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبه فان هذه اثنتان ووجه اثنتان قدم الجرح على التعديل انتهى قال ابن التنبه وكذا الوجه اثنتان وعلة ثلاثا كرامة مائة قاله القاضي حسين وغيره انتهى اه (قوله لا يادة) الجرح (الح) فان بينة التعديل بنت أمرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة ونفي علمها ما علم عليه بينة الجرح من السبب الذي حوته به كالمواظبة بينة بالحق وبينة بالإراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال يخطه اه معنى (قوله لا يادة) (الح) أي يجر بان التنبه بصلاح الجالب له وجود السبب الذي اعتمد ما الجرح (تنبه) هذه المسئلة احدى مسئلتين يقدم فبما بينة التعديل على الجرح والتنبه على جرح بل هو انتقل لا تخففه اثنتان قدم التعديل كقوله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الفسار ولا يشترط اختلاف البلدان بل لو كان في بلد واحد اختلفت الزمان فكذلك انتهى وحاصل الامر تقديم البينة فمعها لا يافتع من جرح أو تعديل اه ولعل ما نقله عن الفسار التمييز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقة (قوله لا بد من تسمية البينة) مضاف للمفعول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب عليه مر (قوله ولا اقس) لا هذا وجه ش مر (قوله ايضا والاقس لا) قال في شرح الروض ذكر ذلك الاصل وظهر من منع المصنف اعتماد الثاني اه (قوله يقدم الجرح على التعديل) قال في التنبه فان هذه اثنتان ووجه اثنتان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن التنبه وكذا الوجه اثنتان وعلة ثلاثا كرامة مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال في التنبه قيل

(٢١) - (شر و ابن قاسم) - عاشر - سبب الجرح وتبين من وقع قدم الزيادة على حقه (تنبه) وقوله وصل بمجمل أن يكون تأكيذا لواله جبهه تأسيب الا يلزم من الزنا قبول الشهادة وجب في بقوله مضت

مد الاستواء بعد التوبة يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح
 مد الاستواء بعد التوبة يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح
 مد الاستواء بعد التوبة يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح ولا يمكن نفي الجرح

أن التعديل كذلك
 لسماعها فيه أيضا وقبل
 قول الشاهد قبل الحكم
 أنا قاضي أو غيري وحوان لم
 يذكر السبب خلافا للرواية
 وغيره ثم يقسم أن محله فيمن
 لا يعد عادة فلهما بالسبب
 الجرح وفي شرح مسلم
 ينوقف القاضي عن شاهد
 جرحه عدل بل لا يسان سبب
 ويقسم أن مراده نفي
 التوقف أن تقوم بالنية
 لعسل القاض ينعض فان لم
 ينعض حكم لما يأتي به لا عبرة
 لرؤية تعجدها بلا مستند
 (والاصح أنه لا يكفي في
 التعديل قول المدعي عليه
 هو عدل وقد غلط في شهادته
 على لسان أن الاستزكاه
 حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
 الحكم بشهادة قاضي وان
 رضى الخصم ومقابلته
 الاكتفاء بذلك في الحكم
 عليه لا في التعديل إذا قائل
 به وقوله وقد غلط لس
 بشرط بل هو بيان لأن
 انكار مع اعترافه بعد الله
 مستلزم لنسبته لغلط وان
 لم يصح به فان قال عدل
 فيما شهد به على كل انقرا
 منه وهو يسر له ولا يلزمه
 وان طلب الخصم اذا اذات
 فهم لكن بقية الاثني
 قبيل الحسبة وقول المتعبد

والواجب أن يفرقهم وبسال كالأدوية يستقضى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الأدوية ويستقضى ويعمل بمقابلته على
 ظنموا الأولى كون ذلك قبيل التزكية ولهم أن لا يجيبوه ويلزم مع ذلك القضاء وان جحدت شر وطه لا عبرة به في جحدوا ولو قال لا دفاع في قسمه ثم
 أن بينة بنحو هدايته أو شبهة وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله فيقسمه على ما ذكره بعضهم بعد حلفه فأما البينة بذلك فان قلت ألقوا

ثبوته في لا ينفك قوله مع ماسمراً نفا الظاهر أو العر في أنه لا ينفك عليه وهذا يدخل في ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان التناقض هنا أظهر لانه
نفي القادح على العموم ثم أثبت بعض في شخص ولحد فاحتاج لبيان ثبوته في ذلك لا ينافي ما أثبتناه في تناقض لا ينفك من كل وجه
لأنه مسلم بتواردا على شيء واحد أو ما قولهم قد يكون له بينة ولا يعلمها فلا فرق فيه لانه قد يكون عدو متلا وهو لا يعلمه أو ظاهراً ينفك اقرار
للدى بان شاهده شر بالجر متلا وقت كان كان بينه وبين الادعاء دون ستوردا (١٦٣) والافلا ولم يبيننا شر بوقتنا مثل المقرر
وحكم بما يقتضيه تفسيره

فان أتى عن التبيين وقف
عن الحكم ولو ادعى الخصم
أن السدي أقر بخوفق
بينته وأقام شاهداً لعلف
معه بنى على ما قاله بعد
بينته شهودى فسقة
والاصح بطلان بينته
دعواه فلا يحلف الخصم
مع شاهده لان الغرض
الطعن في البينة وهو لا يثبت
بشاهد وعين ولو شهد اثنان
هذان لم يكن روثه فشهد
آخران بانهما ذكر ابعد
موت الاب أنهم عايناه
بشاهد من هذه الحادثة
أو أنهم ابناء العارم بدوا
وأهمل الروضة خلاف ذلك
غير مراد

(باب القضاء على الغائب)
عن البلد والمجلس بشرطه
وقواعب آخر (هو جازم) في
كل شيء ما عدا عقوبته
تعالى كما بين وان كان الغائب
في غير له العاجل وتكتمه
من ابطال الحكم عليه
بائنان طاعن في البينة إذ
يجب تبيينها اذا حضر
بخوفق أو في الحق بخوفق
أداء وليس له سؤال القاضي
أي الأهل كما هو ظاهر عن
كيفية الدعوى ومثلها عين

في شخص الخ تنازع فيما لم يعل (قوله لا ينافي الخ) هذا بخلاف قول المناطقة ان الموجبة الجارية تنقض
السالبة الكلية (قوله لا ينافي الخ) بتوارد ادعى شيء واحد فيبطل في كل بينة أقمها زور ويجوز بان غاية
الامر انه عام في الأشخاص وهو قبل التخصيص اه سم (قوله بينة) أي وقت الشرب (قوله ولو لم يبيننا)
أي شاهد الاقرار (قوله وقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قيس ما قدمه قيل قول المتز والاصح انه الخ أو
وجوب كما هو قيس ما قدمه من السنن وغيره وهذا هو الاثر بغير اجماع (قوله والاصح بطلان بينته
لادعواه) لعل مقابله بطلان دعواه أيضاً فاعلم بعلمنا الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ بطلان الدعوى
لا الطعن في البينة (قوله واهمل الروضة الخ) أقول القضاء ما في الروضة كأن تقدم للمصنف من له قول لا ينفك
لن ثم أحضر شاهدان لآخر بماله يعرف له بينة أو نفي أو نحو ذلك فكذلك البينة هنا تحل ان لم يحاسب
قولهما بالسبا شاهدان في هذه القضية تنبأ اه ع

باب القضاء على الغائب

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا حضر المجلس فهو بطلان ان يسمع الحكم
البينة أو بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه طاعاله مغي (قوله عن البلد) الخ قوله وليس له في الحق والى
الفرع في النهاية الاقوله أي الاصل كما هو ظاهر وقوله ومثلها إلى ثم وقوله ويؤيده الراجع وقوله والأثر
يقول وهو يمتنع وقوله وكذا تسمع أي في الاول كان (قوله عن البلد) أي في وقت الدعوى كما بين في أول الفصل
الثاني (قوله بشرط) اه عين الزواوي وأل تعز زغنى وثم انه (قوله وقواعب آخر) أي من قوله ويستحب
كتابه إلى الفصل الثالث اه يجزى (قوله كما بين) أي في الفصل الثاني (قوله ولتكنه) أي الذي عليه
عن أي بعد حضوره رشدي (قوله بخوفق الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بخوفق أدعاه متعلق بطاعن في
الحق (قوله وليس له) أي الغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) أي الاولى اه ع (قوله ومثلها)
أي الدعوى وكذا سمع بقهر بها (قوله استغاضه) أي الغمر بر (قوله اله) أي القاضي اه ع (قوله
ان جعلت) أي الدعوى سم وينبغي أن يكون مثل التعميل ما لو تبرع القاضي بحكايها لخصم اه
سديع (قوله ولانه) أي قوله ويؤيده في المتن (قوله ولان الخ) متعلق على قوله العاجل (قوله فهو الخ)
الاولى ابدال الغائب بالواد (قوله والاقبال الخ) علة ما غنى ولو كان فتوى لقال لك ان اخذنى أو لا بأس عليك
أو نحو ذلك بل يقل خذنى لان الحق لا يقع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو به وقال المصنف في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لان ما سفيان كان حاضر الخ (قوله ورد ما الخ) وأيضا الملازمة في قولهم والاقبال الخ
ممنوعة إذ يجوز ان يكون فتوى ويقول خذنى الخ كما فاد الخ اه يجزى (قوله ذلك) أي الشكاية
عن شخص وجها (قوله ويؤيده) أي ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الخ قوله خلافاً للقيس في المتن الا

(قوله لا ينافي الخ) بتوارد ادعى شيء واحد فيبطل في كل بينة أقمها زور ويجوز بان غاية الامر انه عام في
الأشخاص وهو قبل التخصيص (قوله ولو لم يبيننا) كسب عليه مدر (قوله ولو ادعى الخصم ان السدي أقر بخوفق الخ) كسب
عليه مدر (قوله ولو شهد اثنان هذا لم يكونوا الخ) كسب عليه مدر
(باب القضاء على الغائب) (قوله نعم ان جعلت) أي الدعوى

الاستفهام وان كان في غير رهان فانه يعدل غير العلم استغاضه ولا نفع رهاله ثم ان جعلت في الدعوى ما لم يعل لها كما هو ظاهر ولانه
صلى الله عليه وسلم لا يهدى شيء إلا في سبيل رضى الله عنه لما اشكت اليه مخنف بن سفيان من ماله ما يملكه فيقول له ما يعرف فهو قضاء على اطلاقه
والاقبال لأننا نأخذى متلا ودفى شرح مسلم به كان حاضر المخرم متلا ولا تمنع من الزان الواقعة في حق مكة لما حضرته هذلمها يعوذ كمر
صلى الله عليه وسلم فيها ان لا يسكرن فقد ذكرته ذلك يؤيد ما رواه الخا كم ويصحبوا أقر بالهجي ثم التمس ألا ما يطعن على السرقة في أسرق

ذلك لاحتياج الجود الوديع وتتميز البينة في ما عندنا من القاضى بالقاضى بالله وشاهد على نفسه شيو ذلك بسبقى بالقاضى عند الجود الوديع
إذا ضلنا فائدة تعجز حجتنا ولعل ما له على ما انظر الى البينة الباقية من أن خفاة كل ما مستوعب لسماع الدعوى على ما يستحق
من ذلك ما إذا كان الغائب عن امر فى القاضى الذى الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) بيانه كما هو ظاهر وأراد القاضى البينة على

أبو زرع (قوله ذلك) أي سماع المدعى ولأئنه بان له تحت يده وديعة (قوله فبسطها) أي الوديعه
وتحتل البيت بأقامتها أي البينة (قوله واشهاد) أي القاضي (قوله ثبت ذلك) أي الوديعه (قوله
بأقامتها إلخ) البينه عني عن (قوله ويستني) إلى القرض في المعنى (قوله من ذلك) أي قول المسقف فان قال
هو مقر لم يسمع بيته (قوله وأراد) أي المدعي (قوله ليربوه) أي القاضي دينه ما من العين الحاضرة
والذكر بنات بل المال (قوله) وكذا تسمع بمتولاه أقل فلان بكذا في بيته بقاره وهذا معنى عهدها
قوله ولو كان إلخ) عطف على وكذا تسمع إلخ فهو من قول البقيني كهو صرح في المعنى عبارة قالها أي
الصواب التي زلها البقيني ولو كان الغائب لا يقبل إقراره لسوءه وهو فلا تسمع قوله هو مقر من سماع بيته
المدعي وكذا القاسي مقر بدنه معمله بعد آخر فإنه لا يقبل في حق الغرماء فلا يصرف قول الذي في غيبته
مقر لان إقراره لا يؤثر وكذا قول هذه البارز يدل لعمر وفادعها عمر وفي غيبته أنه مقر لان إقراره لا يؤثر
قال بدني وذلك في الرهن والجناية وأمر من تعرض لذلك أه (قوله وينتقمها المصل عليه) أي المصل
عليه كاشها كما علم على نفسه بثبوت ذلك عند (قوله حكم إلخ) جواب أو المقتدر قبل غالب إلخ (قوله حكم
بوجبا لحواله) أي بعد دعوى المحتال وسأل المرافع وجبا لحواله أه سدعمر ولعل المراد به زوم
الاداء إذا أقر بالمرن (قوله لا يصحته إلخ) عطف على وجبا لحواله يعني ولا يجوز له الحكم بصفة الحوالة
لعدم ثبوت عمل التصرف وهو من العمل على الحال عليه عنده أي الحكم ببقوله له أن يحكم بالتبوت ثم بصفة
الحوالة التبراجع (قوله اتصل به) أي بالحاكم بنبوت غيره يعني ثبوت عمل التصرف عند غيره الحاكم فلم يسل
لفظا غير ساقط من قلم الناسخ (قوله بذلك) أي بثبوت من العمل في خدمة العمل عليه (قوله وليس إلخ) الأولى
التعريض (قوله والاصح) أي قوله نعم في النهاية (قوله للمرن وأنه لا يلزم القاضي إلخ) هو معطوف على الجزاء
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك ما نحن عليه وشي (قوله للمرن نصب محضر) وأجابه يبين أن
تكرره على الغائب لا من صالح المحل أي بجبري (قوله للمرن ينكر إلخ) أي يقول ليس لك عليه ما ادعيه
أه بجبري وقال عس و يبقيه أن يؤدى في أنكاره على الغائب أه (قوله من يأن) أي العصى
والجنون واليه (قوله لا) أي قوله تروى في المعنى (قوله يقول أن لا يؤمر بسحب) جرى عليه الأمر والنهاية
عبارة نعم بسحب نصب كأمس جبه في الأنوار وغيره أه وقوله بعدي على الناس وفي المعنى عبارة قال
أي في أصل الرخصة ويشق هذا التوجيه أي لا يكون فيكون مقر إلخ أنه لا يجوز نصبه لمن الذي ذكره
العلاء وغيره أن القاضي يخبر بين النص وعدم انتهى يقول إن القرض أن نصبه مستحب قال شيخنا قد
يتوقفه أه (قوله قال قلت إلخ) مؤيد لقول الأنوار (قوله يؤدى) أي كون الخلاف قويا (قوله
على التمرد) أي الممتنع من الحضور ومجلس الشرع لا عذر (قوله والخلاف القوي إلخ) عطف على جملة
صرح المتقوى والخلاف (قوله كيف هو) أي المذكر (قوله نوع حاجه) وهو أن تكون المحتج على أنكار
أه ذكر أه شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم لزوم نصب المحضر (قوله فيماني) أي في جواب محسن
الاستظهار هنادون التمرد على المعتد (قوله فيماني لا يكن) أي قوله وظاهر في المعنى والقوله أي في

باسم نبيهم ورجاسن خلافه أو جبهه وكتبه غير محقق على أن الكذب قد يتغير في مواضع وقول الأفراد وسبب هذا أن صلح مرجع
الذين تواتر الخلاف في قبوله في المطالبات من نصيبه هو قياس الذنب في الدعوى في الذم والخلاف القوي سن رعا يتنقل وتؤمن حيث
الشهر لا تتأني في منعه من حيث للدولة كغيره بقية حرمه الذنب كما قاله الرازي لكن لا كان فيه في حرجا تقتضي إباحة لا غير وما
ذكره في المطالب بمنع على التمس والفاصل سواء في هذا أو اختلفا في ما بين (وعب)

فما إذا لم يكن الغائب وكيل
حاضر ان كانت الدعوى
بدن أو عين أو حصة فقد
أو أراءه كان أمال الغائب
على بدن له حاضر فادى
أراء لا احتمال دعوى أنه
مكره عليه (أن يحلفه بعد
البينة) وتعد عليها (أن
الحق) في الصورة الأولى
(ثابت في ذمته) إلى الآن
احباط المعصوم عليه
لأنه لو حضر لجا ادعى
يبره ويشترط أن يقول
مع ذلك وأنه يلزمه تسليم
إلى أنه قد يكون عليه ولا
يلزمه أدائه لتأجيل أدعوه
وظاهر كقائه البقنى أن
هذا لا ينافي في الدعوى بعين
بل يحلف فيها على ما يليق
بما وكذا نحو الإراء كإثبات
وأنه لا بد أن يتعرض مع
الثبوت ولزم التسليم إلى
أنه لا يعلم أن في شهود قادم
في الشهادة مطلقاً وبالنسبة
لغائب كفسق وعداوة
ونجاسة بناء على الأصح أن
المدعى عليه لو كان حاضراً
وطلب تحليف المدعى على
ذلك أجب ولا يعطى الحق
بنائس هذه الميز ولا ترد
بالذلة لا البينة مكسلة
للحكمة وانما شرط الحكم

الحق في النهاية (قوله) فما إذا لم يكن الغائب وكيل حاضر) (قوله) ان كانت الدعوى الخ
الأولى سواء كانت الخ كإثبات النهاية (قوله) كأن حال الخ عبارة عن الأسماء والصفات ولا يسمع الدعوى
والبينة على الغائب باسقاط حقه كما لو قال كان له على ألف فثبتت ما بها أو أراءني منها ولي ينفذ ذلك ولا آمن
ان خرجت إليه مطالبتي ويحسد القضاء والأراء ولا أحد حشد البينة سماعي يتيقن كسب ذلك إلى حاكم
بلد له بغيره من الدعوى بذلك والبينة لا يسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وهو يفتي بذلك أن
يدعى انسان أن قرب الدين أحله به فعرّف المدعى عليه الدين له وبه وبالحوالة وبيد أنه أراء منه وأقبضه
فتسمع الدعوى بذلك والبينة وان كان قرب الدين حاضر بالبلد (قوله) مكره عليه) أي على الإراء (قول
المتن) يحلفه) أي المدعى عن الاستظهار بعد البينة أي وقبل توفيق الحق اه معني (قوله) في الصورة الأولى
أي الدعوى بدن (قوله) ما يبره) أي كالأداء والأراء اه غيبة (قوله) ويشترط الخ) ولا يشترط في عين
الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف البين مع الشاهد لكل الحال فحفظنا كاصح به في أصل الروضة
اسمي ومعني (قوله) ان يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والا كل على ما ذكره في أصل الروضة أنه ما أراء من الدين
الذي عليه ولا من شيء منه ولا انصاف عنه ولا استوفه ولا أصل له هو لا أحد من جهته بل هو ثابت في ذمة
المدعى عليه يلزمه أدائه ثم قال ويحوز ان يقتصر يحلفه على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليمه انتهى اه
معني (قوله) مع ذلك) أي ذكر الثبوت (قوله) أدعوه) أي كادعاه اه يجرى (قوله) ان هذا) أي ما في المتن
اه رشدي (قوله) على ما يليق بها) أي كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها إلى اه عش عبارة
سم كان يحلف في صورة العتق الاتية ان عتقه صدق من سبده وأنه اعتقد ان قلنا بالتلف في ذلك على ما يليق
اه (قوله) نحو الإراء) أي كالقائه (قوله) كإثبات) أي في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ (قوله) وأنه لا بد الخ)
محلف على ان هذا لا ينافي الخ (قوله) لا بد ان يتعرض الخ) أي في الصورة الأولى (قوله) وبالنسبة لغائب
يفتني ظاهر الغير الاكتفاء بالثاني فقامع ان في العلية لا يستلزم في العلم بالمطلق فلو أنى بالواو كان
أولى فليأتم اه سيدعروفه نظراً كل ما يتقدم في حلق الشهادة يشهد في الشهادة عين بلا عكس
كلهم يظهر ثم رأيت قال الرشدي قوله مطلقاً وبالنسبة لغائب ظهر ما له يكتفي منه بأحد هذين والظاهر أنه
كذلك لا لزومهما كما يعلم بالتأمل اه (قوله) على ذلك) أي في العلم بالقتاد (قوله) بتأخير هذه البينة) أي
من اليوم الذي وقعت فيه الدعوى اه عش (قوله) ولا ترد بالرد) أي بان ردها على الغائب ووقف الأمر
إلى حضوره أو طلب الأتم له إلى حاكم بلده ليحلفه اه عش (قوله) وانما شرط الحكم) وفي القوت
(فرع) ان إذا أوجبت البينة في الحكم على الغائب ونحوه حكم عليه قبل التحليف ففضة كلام الجمهور أنه
لا يتقبل الميزون فيه أو شرط الخ انتهى اه سم عبارة المعنى وأقهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة
أنه لا ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الاصحاب اه (قوله) ولو ثبت الحق) أي إقامة البينة
(قوله) تم تعبا عادت) أي البينة (قوله) إلى الأوجه) وفي القوت (فرع) وكلف شرعاً ليدل آخر فتعمل
وأثبتة الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم بيمينه بيمينه ثم نفذ ما كأم ثم نقل الوكيل
وطلب من حاكم بلده تنفيذ فعله بنوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل أفتي الشيخ ربهان الرازي والشيخ
(قوله) في الصورة الأولى) ويحلفه في غيرها بما يناسبه كما يحلف في صورة العتق الاتية ان عتقه صدق من
سبده وأنه اعتقد ان قلنا بالتلف في ذلك على ما يليق (قوله) لا تملك البينة مكسلة للفساد وانما شرط
الحكم) في القوت فرع ان إذا أوجبت البينة في الحكم على الغائب ونحوه حكم عليه قبل التحليف ففضة كلام
الجمهور وأنه لا ينفذ البينة على الميزون فيه أو شرط اه (قوله) تم تعبا عادت) في القوت فرع وكلف شرعاً ليدل
بيلد آخر فتعمل وأثبتة الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم بيمينه بيمينه ثم نفذ ما كأم ثم نقل الوكيل
الكتاب إلى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذ فعله بنوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل أفتي الشيخ
رهبان الدين الرازي والشيخ فجع الدين الرفاعي من معاصري المصنف يشق بأنه لا يشترط على تحليفه فان سلم

طلب وجهان وخشية كلامهما وتوقفه عليهما وتوقفه ابن الرافعي واستشكله في التوقف عليه فإنه إذا كان له وكيل حاضر لم يكن فضاه على غائب ولم يتعين خبراؤه نظرا لأن العبرة في الخصومات في غوالبين بأولي لا بالوكيل فهو فضاه على غائب بالنسبة للذين يزيد ذلك قول البلقيني القاضي سماع الدعوى على غائب وإن حضر وكيله وجود القضية استوفى الحكم عليه والقضاء غالبا يقع عليه أي في الحقيقة أو بالنسبة للذين فالخالف أن الدعوى ان سمعت على الوكيل فوجها الحكم بدون موكله إلا بالنسبة للذين احتياطا لحق الموكل وإن لم تسمع على موكله حكم القاضي من كل وجه في المين وغيرها * (تنبيه) * علم من كلام البلقيني أن القاضي في ذلك وكيل حاضر مخير بين سماع الدعوى على الوكيل أو سماعه على الغائب إذا وجدت شروط القضاء عليه ولا يتعين عليه أحد هذين لأن كلامهما يتوصل به إلى الحق فأن وجد شروط القضاء على الغائب فالذي يظهر وجوب سماعه على الوكيل حيث لا يسع حق المدعي وخبره أنه الحق ثابت في نفسه ما لو لم يكن كذلك

نجم الدين الواقفي من معاصري المصنف يمدشق بأنه لا يتوقف على تحليف الموكل فإن سلم ذلك من مناقزة استثنى هو وأمثاله من إطلاق المصنف وغيره لأنه قضاء على غائب انتهى اه سم (قوله) فهل يتوقف التحليف على عبارة النهاية فإنه يتوقف التحليف على طلبه كإقتضاه كلامهما واعنده ابن الرافعي (قوله) توقفه عليهما (الح) أي حيث وقت الدعوى على الوكيل فإن وقت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما ينبغي الحاصل اه عش فإن لم يسأل الوكيل المين حكم ولا يؤخره له أي المين لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زادي أي ما لم يكن سكوته لطلبه والافتقار لها كم سلطان اه بحسري يأتي في الشارح ما وافقه (قوله) واعنده ابن الرافعي (الح) وجزم به شرح المنهج أي والمفتي اه سم (قوله) واستشكل في التوقيع (الح) عبارة النهاية وما استشكل به في التوقيع من أنه (الح) يمكن رده بأن العبرة (الح) (قوله) يؤيد ذلك أي ما اقتضاه كلامهما (قوله) والقضاء غالبا يقع (الح) مبتدأ وخبر (قوله) إلا بالنسبة للذين أي أن طلب الوكيل كمال هو الموافق لما تقدم أنه قضية كلامهما اه سم (قوله) وإن لم تسمع (الح) ظاهر هذا الكلام صفة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في وجوبه وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الأخيرة أن الدعوى على الميثلا تسمع (الح) وجواربه أن حضر وأو بعضهم والفرق يمكن اه سم أقول بل التنبه لا يخرج في صفة ذلك (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الح) وافق ذلك ما أتى به في هذا الشهاب الزملي أنه لو حكم على غائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم اه أذلو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضر لم يصح مع حضوره عند الجهل به مر اه سم (قوله) إذا وجدت (الح) متفق بقوله في (قوله) ولا يتعين عليهما (الح) فإن ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب الإبطاء لو لم يكن كذا قال مر ولو افقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة للذين اه سم ولعل الأمر بوقف قضية كلامهما (الح) (قوله) (خبر) إلى أن تأتي النهاية الأثره أو بالقرار (قوله) (الح) أي الحق كذلك أي بما يثبت في المنة (قوله) وشهدت البيهقي (تنبيه) انظر ما راجع كونها حجب مع ان الغرض وجود الدعوى ويمكن تصور بان تشهد البيهقي بعد الدعوى من غير طلب وإن كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذري وقاس عليه ما يأتي ليس فيه ذكر الدعوى اه رشدي (قوله) على إقرار (الح) ذكر الإقرار هنا وفي التنبه إلا أن جعل يخالف ما تقدم من عدم سماع البيهقي إذا قل هو مقر أو لا تصرح هذا على مسوغه (الح) مع الإقرار مما تقدم فليراجع ويحتمل أن وجه السماع مع الإقرار هنا بان فرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الز وحيث فرض مدعي نحو البيع الاستيلاء على المبيع وان حكمهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعي الدين إذا كان فرضه ان يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بيته وإن قال هو مقر كما تقدم فليأمل اه سم أقول ويدفع الإشكال من أصله بأن ما تقدم في الدعوى بغير الإقرار وما هنا في الدعوى بالقرار وقد مر عن البلقيني وغيره قيل قول المصنف وإن أطلق سماعه بغير إقرار الغائب (قوله) على إقراره

ذلك من مناقزة استثنى هو وأمثاله عن إطلاق المصنف وغيره لأنه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما توقفه عليه جزم به في شرح المنهج (قوله) إلا بالنسبة للذين أي أن طلبها لو كمل كما هو الواقع لما تقدم أنه قضية كلامهما (قوله) وإن لم تسمع (الح) ظاهر هذا الكلام صفة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في وجوبه وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الأخيرة أن الدعوى على الميثلا تسمع (الح) وجواربه أن حضر وأو بعضهم والفرق يمكن (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الح) وافق ذلك ما أتى به في هذا الشهاب الزملي أنه لو حكم على الغائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم انتهى أذلو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضر لم يصح مع حضوره عند الجهل به وجب عين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل يجب الإبطاء لو لم يكن كذا قال مر ولو افقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة للذين (قوله) على إقراره انظر ذكر الإقرار هنا وفي التنبه لا يخرج في صفة ذلك (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الح) وافق ذلك ما أتى به في هذا الشهاب الزملي أنه لو حكم على الغائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم انتهى أذلو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضر لم يصح مع حضوره عند الجهل به وجب عين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل يجب الإبطاء لو لم يكن كذا قال مر ولو افقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة للذين (قوله) على إقراره

كدعوى من عتاة أو أمارة ملا على غائب وشهدت البيهقي صحيح على إقراره

فلا يحتاج لليمين إذا اطلاقها بحسبة (١٦٨) وية أفنى إن الصلاح في العتق والحق به الأذرى العاقل ونحوه من حقوق الله تعالى المتعلقة

بشخص معين بخلاف ما لو
أدعى عليه بنحو يسير أو قام
بدينه أو بالآثار أو بغير طلب
الحكم شيئا فإنه بحسبة لا
كلما لما وقع في الجواهر
وحيث يجب أن يخلف
شعرا من مفيد فان العقد
أوطر ومزيلة وبكى أنه
الآن مستحق للماء
(وقيل بسحب الخلف
لأنه يمكن التدارك أن كان
له دافع ويقع أن الحاضر
بالبدل وكل من يدعى على
الغائب حتى ينفي عنه
الاستظهار أو أحد من
ظواهر عبارات تقتضي
ذلك وليس بصواب بل
المزوم به في كلام الأصحاب
أنه لا بد من خلف الموكل
وتلك العبارات مجرولة على
وكيل الغائب أي إلى محل
تسليم عليه الدعوى فيملا
مطلقا كما هو ظاهر ومكتوبا
من التصريح بذلك لوضوحه
تنبه) ادعى على غائب
بشروط كان علقه على
شهر فحضر حكم به ولا ينتظر
وان احتج أن تخلفه بمذركا
مر بمسوطا أو غير الطلاق
وظاهر كلام السبكي وجوب
عين الاستظهار حتى في
الطلاق أي إذا اطلاق
فيما بحسبة فإنه أفنى فمن
قال إن منعت مدة كذا ولم
أدخلك بها فهي طالق
فانقضت المدة وهو غائب
بأنه إن شئنا أنه لم ينعسوة

أقر التمسير لكون العتق باو اه ع (قوله فلا يحتاج لليمين) هذا قد أفنى به حشنة الشهاب الرمي فإنه
سئل هل يخص عين الاستظهار بالأموال أو يجري فيها كالعق والطلاق فأجاب بالاختصاص بما ولا
يقتضي مخالفة لمبدأي عن ظاهر كلام السبكي اه سم (قوله إذا اطلاق) أي في حكمه بحسبة بحسبة أي
معرض عن طلبه أي العبد اه قوت وفيما شعار بان جهة الحسبة انقضت أنه لا يعتد به في اليمين وبأنه إذا لم
يلا حشنة فيما يحتاج لليمين اه سم (قوله وبه أفنى الخ) أي بعدم الاحتياج لليمين (قوله وأحق به الأذرى
الخ) أي في القوت اه سم (قوله ونحوه) أي كقوله اه ع (قوله بخلاف ما لو ادعى عليه) أي على
ميت أو غائب كما هو بدلك في القوت وأما هنا اه سم (قوله أو بالآثار به) هذا يسكن عما تقدم في
اشتراط عدم الآثار ولما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه اه سم وقدر
أفنا ما يندفع به الاشكال ثم رأيت عقب الرشدى كلام سم المذكور بما نصه وأقول لا إشكال لأن المانع
من جماع الدعوى ذكره في الحال وهو غير ذكر آثاره والبسج بل وانه أقر ليدنه ثم أنكر الآن اه
(قوله وبكى الخ) أي في الخلف غير ما لو ادعى عليه بنحو يسير الخ ويحتمل أنه معطوف على قول المصنفان
الحق بأن في ذمت وهو لا يفيد لشبهة جماع الصور السابقة هناك (قوله التعليل) إلى التنبية في النهاية
ما وافقه (قوله ويقع الخ) عبارة النهاية تم لو غاب الموكل في محل تسليم عليه الدعوى وهو به لم يتوقف الحكم
بما أدى به وكيله على حاشي بخلاف ما لو كان في محل لا يسوغ سماع الدعوى عليه وهو به فلا بد لصالح الحكم
من حلفه اه قال ع (قوله لم لو غاب الخ) استدراك على قول المصنفين يجب أن يخلف الخ وقال الرشدى
قوله لم يتوقف الحكم على أدى به وكيله أي على غائب وقوله على خلف أي من الموكل اه (قوله إن الحاضر
بالبدل الخ) وكذا الغائب إلى محل لا تسلم الدعوى عليه وهو به كإيم من النهاية وبأن في الشارح (قوله وليس
الخ) أي ما يقع والأخذ (قوله أنه لا بد) أي في جهة الحكم (قوله مجرولة على وكيل الغائب) أي بان وكل
الغائب في الدعوى على غائب اه سم (قوله أي إلى محل تسليم عليه الخ) يذني أو غير محل ولاية القاضي
أخذ بما سابق من بعضهم في الصفة لآنية والأفلاذ في محض الحكم من حضوره وحلفه اه سم (قوله
بذلك) أي يقيد إلى محل تسليم الخ (قوله بمعنى شهر) أي بعدم الحجي إلى تمام الشهر (قوله حكم به الخ)
جواب أو المقدر قبل ادعى الخ (قوله لا ينتظر) أي إلى حضوره (قوله ما نقض الخ) عطفي على جهة قالان
مضالخ (قوله فقه الخ) الأولى الواو بدل الفاء (قوله فإنها) أي بينها (قوله ودية يجمع بان الأول) أي

الاستيلاء على نفسه والأخذ فلا وكذا الزوج وغرض مدعى فهو البيع الاستيلاء على البيع وأن يمكنهم
القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين إذا كان غرضه أن يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث
تسمع يستمول قاله ومعه كما تقدم فليتمل (قوله فلا يحتاج لليمين) هذا قد أفنى به حشنة الشهاب الرمي
فانه سئل هل يخص عين الاستظهار بالأموال أو يجري فيها كالعق والطلاق فأجاب بالاختصاص بما
ولا ينافي بما أفنى به بشأن تعدا فهاه إذا علق الزوج بعدم الاتفاق علمه الا في قول الشارح فظاهر
أنه ليس من محل الخلاف الخ لأن تخلفها لغيرها من جهة المال الذي قضى منه دعواها ولا يقتضي مخالفة فتدوى
شعرا لما لا يقتضي ظاهر كلام السبكي فليتمل (قوله إذا اطلاق في حكمه) قوت (قوله أيضا إذا اطلاق فيه
اشعار بان جهة الحسبة انقضت أنه لا يعتد به في اليمين وبأنه إذا لم يلا حشنة فيما يحتاج لليمين (قوله أيضا إذا
الاحتياط جهة الحسبة) معرض عن طلبه أي العبد قوت (قوله وأحق به الأذرى) أي في القوت (قوله
بخلاف ما لو ادعى عليه) أي على ميت أو غائب كما هو بدلك في القوت وأما هنا (قوله أو بالآثار به) هذا
يسكن عما تقدم في اشتراط عدم الآثار ولما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب
عليه (قوله مجرولة على وكيل الغائب) بان وكل في الدعوى على غائب (قوله أي إلى محل تسليم عليه الدعوى
فيه) يذني أو غير محل ولاية القاضي أخذ بما سابق من بعضهم في الصفة لآنية (قوله أيضا أي إلى محل

ما
يكرهها وحلفت على عدم الاستيلاء لاجل غيبته لم ينعسوة بالواو لا بخلاف ما لو ادعى في نسيج
نحوه فلو لم ينعسوة بالواو لا بخلاف ما لو ادعى في نسيج فلو لم ينعسوة بالواو لا بخلاف ما لو ادعى في نسيج

وهذا في بيته شاهدته بعقله

وهو لضعف دلالة يحتاج
لحقون وجبت هذا والوجه
طال وجوبها لانه الانسب
بالاحتياط ما بين عليه امر
الغائب وظاهره ليس من
يحل الخلاف ما اذا علق
بعدم الاتفاق عليها فخلف
ان تفقها باقية علمه ما يرى
منها بطريق من الطريق
وأقضى بعضهم بانه لا يحتاج
اليها في قاض جسده الميت
وصا واعترف عند مدعي
عليه فلان ناعلي ان له
القضاء بعقله وفيه نظر بل
لا يصح الا انه قد برره بعد
الوسمة فاحتج بيمين
الاستظهار لنفي ذلك ونحوه
وبانه لو أقر مدعي
مرض وارضى بقضائه
وفي الورثة يقيم اربع يمين
الاستظهار ان مضى بعد
الاقراء امكان ادائهم فيه
اجرام ووجه اخذنا بما
انه تلزم عين بان الاقرار
حقوق ببقاء المدعي وان لم
عوض سعة امكان ادائه
لاحتيال الاراء ونحوه
ويجوز ان أي الوجهان
كأقبلهما من الاحكام في
دعوى على صبي ويمنون
لاوليه اوله وفي ولم يطلب
فلا تتوقف اليمين على طلبه
وميت ليس له وارث خاص
حاضر كالغائب بل أولى
لهم من عن التدارك فاذا
كلأ وقدم الغائب فهم على
جهنم امان له وارث خاص
حاضر كمال فلا بد في تخلف

ما مر من الاثر في ولا يخفى ان هذا الجماع يحتاج اليه بالنظر الى اطلاقهما وما على تقيد الاثر بلاحظة
جهنم لحسبة والثاني بعدمها كإضلال الشارح فلا فاصح طريقان (قوله وهذا) أي ظاهر كلام السبكي
(قوله بعقله) وهو عدم الدخول في الميت باقاة الميتة على بقاءه كما برهنا وهو أي فعله يعني بقاء البكارة في
كلامه لا تقدم لا ضعف دلالة أي لا احتمال أن يكون وطئاً وطئاً خفيفاً فاعتد البكارة (قوله والوجه
الاحتياط في جها) أي - واشهد هذا الميتة بآثاره أي بفعله وظاهره وهو انه لو خلفت جهنم لحسبة أو لا كما يشير
المعلق له الثاني وحسنه قد يخالف انها ببقائه اقتصر على ما مر من الاثر في ما يراجع (قوله وظاهره
ليس من عمل الخلاف ما اذا علق الخ) أي لا تخلفها انما هو من جهنم المال الذي تضمنه دعواها اه سم
(قوله فخلف الخ) أفتى به شعبنا الشهاب الولي اه سم (قوله وأقضى بعضهم الخ) الاول تأخير وذكره
عقب قوله الثاني وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اه سددع (قوله قد برره بعد
الوسمة) أي أو يبين بعد الوصية والاعتراف ما قد أقر قبلها وقد يدعي دخوله في قوله الثاني ونحوه (قوله
لنفي ذلك) أي الاراء (قوله ونحوه) أي كذا - بعد الوصية وقيل الموت وتلاف دائماً وأخذه عليه من جنس
دينه بقدره وكون اعترافه على رسم القابلة أخذاً عما يأتي في شرح فلا تخلف (قوله أخذنا بما) أي أفتا
(قوله وان لم يرض الخ) أي ولم يكن في الورثة يمين وطلوبها (قوله لا احتمال الاراء الخ) يعني بعقله أخذنا
بما (قوله أي الوجهان) الى قوله يخرج في النها يمين (قوله من الاحكام) أي من انه لا تسلم الدعوى الا ان
كانت هناك محنة وان لا يلزم القاضي تصبص مستمر على الاصح (قول المتن دعوى على صبي الخ) وصورة
المسئلة أن يكون المدعي بيمينه عاد عتلا في ما اذا لم تكن هناك بيمينه فالتابع وعلى هذا الحالة يعمل
قولهم لا تسلم الدعوى على الصبي ونحوه اه زادي عبارة ما غنى (تبي) فنعلم من ذلك انه لا تنافي
بين ما ذكرهنا وما ذكر في محله دعوى ائتم والقسامة من ان شرط الذي عليه أن يكون مكافئاً لما
لا الاحكام فلا تصح الدعوى على صبي ويمنون لان عمل ذلك عند حضور ولهم ما فتكون الدعوى على الولي
امان عند عينه فلا دعوى عليهم كالدعوى على الغائب فلا تسلم الا ان يكون هناك بيمينه يحتاج معها الى عين
اه أقول ما تضمنه عبارة زادي من سماع الدعوى على غوصي عند وجود البينة وان كان له وفي حاضر
هو قداس ما تقدم عن الملقني في غائبه وكيل حاضر فلما راجع (قوله لاوليه) الى قوله وميت حاله وجوب
الختلاف مطلقاً على الاصح (قوله وارث يطلب) الاول ولو لم يطلب اه عس أقول بل الاول الاخص لاوليه
له اوليه يطلب (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) خلافاً للشيخ الاسلام والمفتي (قوله وميت) الى قوله والفروق
المفتي (قوله ليس له وارث خاص الخ) أي كمال أعظم من يجوز ما لا (قوله كالغائب) أي فمسا على
الغائب (قوله بل أولى) اضرب عما تضمنه فقره كالغائب من ان الاصح هو جواب (قوله أقدم الغائب)
أي الوارث الخاص الغائب (قوله فهم على جهنم) أي من فادح في البينة أو معارضة بيمينه بالاداء والاراء
معني (قوله امان له وارث خاص الخ) وسأفتي الشهادان قبل قول المتن ومتى حكم شاهد من قبلنا الخ
ما نصوا الا بان كان الميت وارث خاص لم تسلم أي الدعوى الا في وجوب وارثه ان حضر أو أو بعضهم اه
وقيل قوله ويطلب حق من لم يخلف الخ ما نصه - ويكتفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن
تسليم عليه) والا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) جزئي
شر المتهم بالتوقف (قوله امان له وارث خاص حاضر كمال فلا بد في تخلف خصمه الخ) وسأفتي في
الشهادان قبل قول المتن متى حكم شاهد من قبلنا كافر أو عديم الخ ما نصه وقد تتوقف التي على الدعوى
لكن لا يحتاج لطوب اخم ولا حضوره كدعوى توكل خصه ولو حاضر بالبدل أي قال وكلامه دعوى
على متهم ومن لا يصبر عن نفسه كمحضور وغائب وميت لا وارث له خاص والام تسلم الا في وجوب وارثه
ان حضر أو أو بعضهم انتهى وقيل قوله ويطلب حق من لم يخلف بنسكه ان حضر وهو كمال الخ ما نصه
ويكتفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر انتهى وكبنا

لا ينعقد الحكم لغير الحاضر اهـ وكتبنا ماشه عليه باسمه فليراجع اهـ (قوله والفرق بينه وبين
ما راجع) وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي الوارث فيترك كطلب الميراث استقام لحقه فخلاصه الولي
فانه انما تصرف به العبي والجنون والبله اهـ عرش (قوله ومن ثم) أي من أجل الفرق (قوله لم يتوقف)
أي الحلق (قوله مع) أي الوارث (قوله وسكتوا) أي التريفة (قوله فاختفت) أي الوارث ومثله التريفة
ففيما يظهر بل يمكن ارجاعها لما يتبادر بل الجميع مثلا (قوله فيقضي علمها بلايين) اعتمد شيخنا الشهاب
الرمي ما صححه البقيني انه لا يضمن الميراث اهـ سم (قوله كياتي) أي في الفصل الثاني (قوله بالماله الدائن)
أي على مدينه الغائب (قوله توقف لم يهاين المحلل الخ) لعل سوء المسئلة أن يدعى مضمون داتمه عرا
الغائب أهـ على مدينه بدو الغائب فيجب بدنه بدنه بحسبه على الحال عليه الغائبين وباحاته بذلك عليه
فتسهم بدنه بآخر عين الاستظهار الى حضور المحلل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحوالة ولا حياض العينة والله
أعلم (قوله وطلب منه) أي من القاضي (قوله انه مفرع على طريقه السبكي الخ) لعله بالنظر لولي الطفل
لا لولي الغائب انما ولد ادى وكل الغائب الخ لكن طريقه قتال سبكي الا بتفصيله صرح فيها بوقف
الدين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اهـ سم (قوله وغيره) أي وأقرني غير العماد (قوله بالماله لو حكم الخ)
في الرض وشرحه أي والمغني وقوله المحكوم عليها مأكول في الخصومة كنت عزلت وكل قبل قيام العينة
لا يعمل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذ قال ذلك يعطل الحكم لان القضية للغائب
باطل انتهى اهـ سم (قوله ما راجع الخ) أي في شرح ويجب أن يحفظه بعد البيئته الخ (قوله ومران
القاضي) الخ قوله وتناقض الخ لا يظهر وجبه صطحة على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسحاب يؤخره
وذكره في شرح واذا بدل على غائب الخ (قوله ثم ادعى سبق بيعه) أي المالك (قوله أراءه) أي وأقر
بأراءه أو اعتدما ما بيني عن الاندري (قوله لا لاختلافه) أي الممت (قوله للغائب) الخ قوله كما هو ظاهر في
النهاية بما وافقه (قوله فهما) أي الموكل والمدي عليه (قوله فوقفه مسافة العدوي) أي الغيبة فوقفها (قوله أو
في غير ولا نه الخ) صرحه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كحصر الظاهر انه معطوف
على قوله المسافة فالخ (قوله كياتي) أي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة القصر (قوله أوصي) أي قوله
قال الرافعي في النهاية (قوله بل يحكم) أي قوله واقتناع من الصلاح في المغني (قوله بل يحكم بالبيئته) أي ويعطى
المالك المدي به ان كان للعدوي عليه هذا مال أسني ومغني وهل يحلف الموكل بعد حضوره وقدمه نظر وقضية
ما بينا عن المغني وسم أنفا وجوه بعد ظهور اسم (قوله لان الوكيل لا يتصور الخ) عبارة ما في الخ لان الوكيل
لا يحلف عين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستقضي بين غيره اهـ قال عرش ماصه يؤخذ من ذلك ان
التاجر لو ادعى دينه لا توقف على ميت وأقام بذلك يثبت بحلف عين الاستظهار لانه لو حلف لانت حقا لغيره
بينه وحمله أشد ما بينا في قوله ويحلف الولي عين الاستظهار فيما يأسره الخ انه لو كانت دعواه باع أو أحر
بها مشاحة عليه معتمدا فراجع (قوله فيقضي علمها بلايين كياتي) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي
ما صححه البقيني انه لا يضمن الميراث اهـ سم (قوله كياتي) أي في الفصل الثاني (قوله بالماله الدائن)
أي على مدينه الغائب (قوله توقف لم يهاين المحلل الخ) لعل سوء المسئلة أن يدعى مضمون داتمه عرا
الغائب أهـ على مدينه بدو الغائب فيجب بدنه بدنه بحسبه على الحال عليه الغائبين وباحاته بذلك عليه
فتسهم بدنه بآخر عين الاستظهار الى حضور المحلل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحوالة ولا حياض العينة والله
أعلم (قوله وطلب منه) أي من القاضي (قوله انه مفرع على طريقه السبكي الخ) لعله بالنظر لولي الطفل
لا لولي الغائب انما ولد ادى وكل الغائب الخ لكن طريقه قتال سبكي الا بتفصيله صرح فيها بوقف
الدين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اهـ سم (قوله وغيره) أي وأقرني غير العماد (قوله بالماله لو حكم الخ)
في الرض وشرحه أي والمغني وقوله المحكوم عليها مأكول في الخصومة كنت عزلت وكل قبل قيام العينة
لا يعمل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذ قال ذلك يعطل الحكم لان القضية للغائب
باطل انتهى اهـ سم (قوله ما راجع الخ) أي في شرح ويجب أن يحفظه بعد البيئته الخ (قوله ومران
القاضي) الخ قوله وتناقض الخ لا يظهر وجبه صطحة على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسحاب يؤخره
وذكره في شرح واذا بدل على غائب الخ (قوله ثم ادعى سبق بيعه) أي المالك (قوله أراءه) أي وأقر
بأراءه أو اعتدما ما بيني عن الاندري (قوله لا لاختلافه) أي الممت (قوله للغائب) الخ قوله كما هو ظاهر في
النهاية بما وافقه (قوله فهما) أي الموكل والمدي عليه (قوله فوقفه مسافة العدوي) أي الغيبة فوقفها (قوله أو
في غير ولا نه الخ) صرحه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كحصر الظاهر انه معطوف
على قوله المسافة فالخ (قوله كياتي) أي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة القصر (قوله أوصي) أي قوله
قال الرافعي في النهاية (قوله بل يحكم) أي قوله واقتناع من الصلاح في المغني (قوله بل يحكم بالبيئته) أي ويعطى
المالك المدي به ان كان للعدوي عليه هذا مال أسني ومغني وهل يحلف الموكل بعد حضوره وقدمه نظر وقضية
ما بينا عن المغني وسم أنفا وجوه بعد ظهور اسم (قوله لان الوكيل لا يتصور الخ) عبارة ما في الخ لان الوكيل
لا يحلف عين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستقضي بين غيره اهـ قال عرش ماصه يؤخذ من ذلك ان
التاجر لو ادعى دينه لا توقف على ميت وأقام بذلك يثبت بحلف عين الاستظهار لانه لو حلف لانت حقا لغيره
بينه وحمله أشد ما بينا في قوله ويحلف الولي عين الاستظهار فيما يأسره الخ انه لو كانت دعواه باع أو أحر
بها مشاحة عليه معتمدا فراجع (قوله فيقضي علمها بلايين كياتي) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي

الع. جاد بن تونس فميت
 عن ابنين غائب وطلح
 وحسنه رهن بن فحات
 للدين لحضر وكيل الغائب
 ووصى العلق الى القاضي
 وأثبتا للدين والرهن وطلحا
 منه الوفاء به في من غنه
 ووقوف الجين الى الحضور
 والبالغ وبلغه ثم فرع
 على طريقه السبكي الأتية
 وغيره بالهول سكم على غائب
 خبان له وكلا بالاساسه
 الحكم نفذ ووافق معاصر
 آ نفعان الباقي وصران
 القاضي بواب مال غائب
 فقدم وقال بتمه قبل يسع
 الحاكم قدم المال بخلاف
 مالو باع وكسبه ثم ادعى
 سبق بيعه لابنه من اليه
 كما في النهاية لان ولاية
 الوكيل انحصار أثرى
 من ولاية الحاكم وتناقص
 كلام ابن الصلاح فلو
 ادعى ابن الميت أمراً أو بتمه
 بانيته والوجه هو لا يضمن
 قبل الاستظهار بها أيضاً
 قال الاذوي الاحتمال انه
 كان مكرها على الإبراء أو
 الاقرار به (ولو ادعى وكيل
 الغائب) أي الى مناقصة
 يصور القضاء فيها على
 الغائب ككله ظاهر ثم أيت
 بعضهم سره فقال فيها

اذا ادعى وكيل غائب على غائب أو ظهر المراد بالغيبة مفادى غير ولايته لما حكم من قرب الميت
 الثاني عن الموردي على غائب أو مسمى أو مجهول أو ميت وإن لم يرثه لا يثبت المال على الراجح (فلا يتكلف بل يحكم بالغيبة لأن الوكيل
 لا يتصور حلفه على استحقاقه لا على أن موكله يصدق له ولو وثق الأمر بالصور والوكيل لا ينعذر استيفاء الحقوق بالو كلاءه وافتداء ابن الصلاح
 فيمن ادعى على ميت فأنام بدنه

ثم وكل ثم غلب طالب الوكيل ولا يتوقف على عين الموكل ثم رد وديان التوكيل هنا وقوعه لا سقوطه العين بعد وجوبها فلا تسقط بخلافه فيما مر
الغائب إلى محل قريب هو بولينا القاضي فقلنا لم يفتى الأمر إلى حضوره وحلفها (١٧١) لأنه لا مشقة عليه في الحضور وحلفه

بخطافه على بعد أو كان يغير ولاية الحاكم ولو أدى قيم صبي أو جنيون دينه على كمل فادى وجرد مسقط كالتف أحدهما على من جسد ما يصعب بقدر دينه وكما ترى مؤونه أو قبضه من قبل موته أو كثر رن لكن على رسم القبالة على الإوجه بوزن الاستفتاء لعين المتوجهة على أحدهما بعد كماله لا تراه فلم يراع بخلاف من قامت عليه اليقظة المسئلة الآتية فأدعاء تناقض بينهما ليس في محله وأيضاً فالعين هنا إنما وجهت دعوى فائدة فلا يلتزم بها على قواها بل يفتى على أحدهما أو غائب وقف الأمر إلى الكمال والحضور كما صرح به كلاهما وبه صرح القاضي وتبعوه كما عرفت به السبكي لتوقف على العين المتعترف بفرق بين هذا وما مر في الوكيل بله يقرب على عدم الاستفتاء ثم مفسدة علمته في تعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء بخلافه هنا لكن ينبغي أن يؤخذ كليل وقال السبكي يحكم الآن بما قامت به اليقظة ويؤخذ منه وسط ذلك وصيهما بله بن عبد السلام وتبعهما ما جرح

المتشام من الوقف وجب عليه مخرج له أيضاً ما لو لم يدع الوارث علم الناظر بمرامته الت فان ادعاء سلف أخذ من قوله لا يفتى بأنه عليه ما لا يفتى عليه بغير ما مر الخ اه (قوله في قولك) أي في انعام ما يتعلق بخصوصه اه ع (قوله طالب الوكيل) عبارة النهاية بتطلب الوكيل الحكم أحياه له والاولى أن يقال بأنه طالب الوكيل الحكم (قوله ولا يتوقف) أي الحكم (قوله فيما) أي في المتن (قوله ولو أدى قيم صبي) أي قوله وبه صرح القاضي في المفتى وقوله دينه أقره الضمير لكون العطف بأو (قوله لم يؤخر الاستفتاء) بل يقضيه في الحال وإذا بلغ الصبي عاقلاً أي أوفاق الجنون حلفه على نفق ما ادعاه اه مفتى (قوله المتوجهة على أحدهما الخ) أنهم وجوب العين بعد الكمال اه سم (قوله لا تراه) أي ولو ضمنا اه رشدي (قوله من قامت الخ) أي من أحدهما أو غائب (قوله في المسئلة الآتية) أي عتبها وهو الجامع بين المسئلة في توجيه العين على الطفل وإن كانت هناك ادعاء المدعي علب من المسقط وفي المسئلة الآتية للاستظهار اه رشدي (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المفتى فان قيل هذا إشكال على ما يأتي من أن مقتضى كلام الشئخ أنه يجب انتظار كمال المدعي له أسباب بان صورة المسئلة هنا أن قيم الصبي ادعى دينه على حاضر رشدي اعترف به ولكن ادعى وجوده مسقط مدعون الصبي وهو اتفاق فلا يؤخر الاستفتاء لعين المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما يأتي في إذا أظلم قيم الطفل يستوفى ولو جوب التصديق ينظر لانا ليدنه على الطفل ومن في معناه من غائب ويجنون لا يعمل بها حتى يحلف مقبها على المسقطان التي ينشأ ودعواها من الغائب ومن في معناه فلم يتم الخلفا لا يعمل بأقله لا يعمل بالدين وتحدد هابل لا بد من اليقظة والعين اه (قوله بينهما) أي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية اه ع (قوله وأدعى أحدهما الخ) أي ولو ادعى قيم صبي أو جنيون على صبي أو جنيون أو غائب رشدي وع (قوله والحضور) الصواب استيفاءه إذا السلام في المدعي لا الذي عليه (قوله وبه صرح الخ) أي وقف الأمر (قوله كما عرفت به) أي بصرح القاضي بالوقف ومما استعمله في ذلك (قوله توقفه الخ) على قوله وقف الأمر الخ (قوله وما مر الخ) أي من عدم الوقف والحكم بالدينه لا بخلاف الوكيل أي وكل الغائب (قوله ان يؤخذ كليل) أي من مال المدعي عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة المفتى والى وضعه شرحه ولو أدى قيمه لوليه أي الصبي أو الجنيون على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشئخ أنه يجب انتظار كمال المدعي له لحلف ثم يحكم به وإن خالفهما السبكي وقال الوجه أنه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) أي من مال المدعي عليه (قوله وتبعهما ما جرح متأخرون الخ) وقال في شرح المنهج وهو المعتبر ونقل بحث بالشهاب بن قاسم متابعاً لعلامته الطيللاوي في ذلك اه سيد عروفي الجعيري قوله وهو المعتبر ضعيف اه (قوله لأنه قد يترتب الخ) على لقوله قوي بمدركا (قوله لكن هذا يخفف الخ) أي خوف ضياع الحق عبارة النهاية ويريد أن الأمر يحتمل بالكفيل المأذون إذا مر الخ (قوله والمراد به) أي باخذ الكفيل (قوله من ماله) أي الذي علبت قيمه أي القاضي (قوله بالمدى) أي به اه ع (قوله وهذا إذا كان المدعي به ديناً وقوله أو ضمنا الخ) فيما إذا كان حينما قوله السابق ديناً مثالي ليس بقيد (قوله وبه يقرب الخ) أي باخذ الكفيل بالمضى المذكور (قوله الاول) أي وقف الأمر إلى الكمال (قوله لمن

لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستفتاء لعين المتوجهة الخ) أنهم وجوب العين بعد الكمال (قوله وأدعى أحدهما أو غائب الخ) قال في الر وض ولو أدى قيم طفل أو غلام بينة انتظار بلوغ المدعي له لحلف انتهى (قوله أي المصنف ولو حضر) الحضور وفرغ الغيب فالدعي عليه غائب كان المدعي كذلك أمداً من قول الشارح لو كمل الذي الغائب فكيف قال الشارح كنيتهما

متأخرون كالادعي والبقيين والى وكفى وهو قوي بمدركا فلا تراه قد يترتب على انتظار ضياع الحق لكن هذا يصح باخذ الكفيل الذي ذكره والمراد به أخذ القاضي من ماله تحت يد مدعي بالمدى أو ثمنه من شخص قلناه وبه يقرب الأول وهو عطف الولي بين الاستظهار فيما بصره به على ما يأتي

ولو حضر المدعي على ما كان (بعد الدعوى ١٧٤) عليه من وكيل غائب بن له عليه (لو وكيل للمدعي الغائب (أو أوفى وكيله) أو وفية

ولو حضر المدعي عليه (الخ) الحضور وقرع الغيبة فلا دى عليه غائب كان المدعي كذلك أخذ من قول الشارح
لو وكيل للمدعي الغائب عبادة المنهج وشرح ولو حضر الغائب وقال المدعي فكيف قال الشارح كغيره ان هذه
المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولقد ان قولنا انما ينفى الحاضر ابتداء ايضا كانهما عليه فلم
تكن من فروع الباب المختص بالغائب عبادة المنهج ثم أشار المصنف لمسئلة مستأنفة ليست من هذا
الباب ولا تعلق لها بما قبلها وان اوههم كلامه خلافه فقال ولو حضري كان المدعي عليه حاضر افا دى عليه
وكيل شخص غائب بحق وأقام البينة عليه قال لو وكيل المدعي الخ (قوله بعد الدعوى) الى قوله قال الراعي في
المعنى (قوله بعد الدعوى) أى وقامة البينة عليه اه معنى (قوله انما أوفى) أى مثلا عبادة النهاية على نفى
مالا دعت اه (قوله ثبوت الابراء) أى وأفعوه اه نهاية (قوله بعد) تا كدلتهم (قوله انما اعلم الخ) أى على
انه الخ (قوله لصحة هذا الدعوى الخ) عبادة المعنى والنهاية فان قلت هذا يخالف ما سبق من ان الوكيل
لا يخلف أجيب بانه لا يلزم من تخلفه هنا تخلفه ثم لان تخلفه هنا انما يلزم من وجه دعوى يتحقق
اعترافه بمقتضى مطالبة غيره وجه باعتباره من الوكيل اه (قوله بطلت كالتة) (فرع) لو قال
ان المال ثابت في غيبة الغائب أو المثلوه - ذالا يشاق من الوكيل اه (قوله بطلت كالتة) (فرع) لو قال
شخص لا خرائت وكيل فلان الغائب والى عليه كذا وادى عليه وأقيم به ينفى انكر الوكيل اه (قوله) لو قال اعلم
ان وكيل لم يقيم عليه بينة باله وكيله لان الوكيل لا ينفى عنه ما قبل دعواه وادى عليه كذا وكيل وأراد
أن لا يتخصص فلهزل نفسه وان لم يعلم ذلك فينبى أن يقول لا أعلم اني وكيل ولا يقول لست وكيل فيكون
مكذبا بينة قد تقوم عليه بالوكالة معني وروض مع شرحه (قوله وقباس ذلك) أى قوله نعم تخلف الوكيل
أن القاضي يحلفه أى يخلف الوكيل الذي يدعى على نحو الغائب (قوله طلب وقت الخ) أراد به قوله السابق
فاخر الطلب الخ (قوله فرع) الى المتن في الاسنى والى قوله وجزم ابن الصلاح في النهاية (قوله يكفى في دعوى
الوكيل الخ) أى في صلحا اه عش (قوله الابعد ثبوت الوكيل اه) أى بالينة (قوله أوفيت) لعلة
لأورثه خاص آمنه وارث خاص فظاهرا ان وارثه هو المطالب كولى نحو العبي ولما لم يذكر نحو العبي
هنا اه رشدي (قوله وحكمه) بانى محبتره اه سم (قوله أودى من ثابت على حاضر) يعنى باقرار
الحاضر به أخذ من كلامه لا فنى أوائل كتاب الدعوى (قوله كاشحه المتن) يقال فكان الاتفاق عليه
أن لا ينفى فعل ما فى المتن بل يحلفه غايه فيه اه رشدي (قوله فليس له الدعوى) اقيم شاهدا الخ) فيه
أشاره الى انه الدعوى لا قامة البينة لكن قولهم واللفظ لعاد الرضا بيان أدب القضا الشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو أثبت ديننا على متقوا دى ان له اعلى زوجهما هو اولم يدع ذلك وأورثهم لم تسمع دعواه لانه يدعى
حقا لغيره غير مستقل اليه كالأودعت الزوجة ديننا زوجها فانها لا تسمع وان كان لو ثبت تعلق به حتى
النفقة انتهى يتحقق خلافه اه سم أقول وكذا يقتضى خلافه قول النهاية فليس له الدعوى لا إثباته اه
وقول الشارح الى - عن الفرزى آغا واذكر وفى المنع الخ بل كلامه فى أوائل كتاب الدعوى قيل قول
المتن أن وكما كيف الخ لا يخلو الخ كالمصرع فى خلافه فى الميت والغائب سم (قوله وجزم ابن الصلاح) الى
المتن هذا بعد ان حضروا الوارث مع عدم دعواه نحو وأيضا الدعوى الفرزى سم وقباس ذلك جواز دعواه أيضا
اذا كان غائبا أو قاصرا لان ذلك لا يزيد على حضور مع عدم دعواه لثبانهما وتعلق بدعوتهم مع من في ذلك فبالخ

متلا فأنظر الطلب الى حضوره
لخص في الله ما أوفى لم
يجب (أو أم التماس) له
ثم يثبت الا بر بعد ان كان
له به حقه لانه لو ثبت انتمز
الاستيفه بالوكلاء ثم له
تخلف الوكيل اذا دعى
عليه عليه نحو ابراءه لا يعلم
أن موكله أوفى استلصاحه
هذه الدعوى الخ وأمر
بعضهم بطلانها وكانت قال
الرافضى وقياس ذلك ان
القاضي يحلفه على أنه لا يعلم
صدور مسقط ما يدعى من
تخصيص وارثه ويحصل
قولهم لا يخلف الوكيل على
الخلف على البت وكان
وجه ذكر هذه المسئلة مع
انها ليست من فروع هذا
الباب أن فيها طلب وقت
الى من غا شئت ما قبلها
* (فرع) * يكفى في دعوى
الوكيل مصادقة الخصم له
على الوكيل ان كان القصد
اثبات الحق لا تسلم لانه
وان ثبت عليه لا يلزمه
العلم الا على وجه مبرر ولا
يبرأ الا بعد ثبوت الوكيل
(والذات) عندنا كمال
على غائب أوفيت وحكم
به بشر وظم (مال) حاضر
في عله أودى من ثابت على
حاضر في عله كالتة المتن
لواعنه جمع منهم أو زوجه
وأطال فيبقى فشاو به ولا
ينافيه منعه الدعوى
بالحرف على غير ما الفرزى
لانه يجوز على ما اذا كان

بان لغيرهم مسئلة وارثته أهله وارثهم يدع الدعوى على غير الميت بعينه تحت يده لعله يقر قالوا لا حسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي قال
الغزي وهو أوضح وما ذكره في المنع انه اهوى الدين لفرق بينهما والغائب كالميت فيها (١٧٣) ذكر وقول شرح مختص امامت غير

الغائب يبنه بملكه سنا
مقرر فيه أو بحول على ما
إذا أراد أن يدعى بغير
شاهد أو بمقتضاه (قوله
الحاكم منه) إذا طلب المدعى
لأن الحاكم يقوم مقامه
ولا يطلب به بغيره لأن
الأصل يتعامل بالوطة
بمصدر الثبوت لا بالنفي
بحكم ما إذا كان في غيره
فبأنه قريبا واستثنى منه
البقعي ما إذا كان الحاضر
يجب على دفع مقابله
للقائب كزوجه تدي
بصدقه الحال قبل الوطه
وبائع دعي بالنفي قبل
القبض وما إذا علق بالمال
الحاضر حتى كبايعه لم
يقبض عنه وطلب من
الحاكم الجبر على المثري
الغائب حيث استغنى
فخصه ولا وفي الدين منه
وكذلك يقدم مونة بمون
الغائب ذلك اليوم على
الدين الذي طلبت وطلب
فتناقض من ماله ولو كان فهو
مرهون بترديقه حتى على
الدين فلتقاضى بطلب
الذي أجبر المرهون على
أنه قد قبله بغيره
الفاضل فالتناقض أه ولو
باع قاض مال غائب في يده
تقدم وأبطل الدين بأبائن
أيقانه أو نحو فسق شاهد
ببطل البيع على الأوجه

في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزي من جواز إقامة الغريم البينة لأثبت العين وقال
لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما لو أنما إذا كان الحق من عين أو دين
ثابتا بل الزعم إلى الحاكم بغيره (قوله المدعي) اسم مؤنث لأن (قوله لعله يقر) هلا جاز الدعوى بالدين
مواظفة ما نقله عن مدر فراجع (قوله المدعي) اسم مؤنث لأن (قوله لعله يقر) هلا جاز الدعوى بالدين
أيضاً لعله يقر أه سم (قوله والاحسن إقامة البينة على الجرم) أي انقضاء (قوله إذا طلبه) إلى قوله ما إذا
كان في المتن وإلى قوله قبل أن يقرها وفي النهاية (قوله لأن الحاكم) يقوم مقامه (أي الغائب) كذا كان حاضرا
فامتنع أه معنى أي الغائب (قوله ولا يطلب) أي المدعي (قوله ولا يطلب) محتمل زوجه السابق وحكم
به بشرط أه سم (قوله أما إذا كان الجرم) محتمل زوجه السابق في عمله (قوله واستثنى منه) أي عموما في المتن
(قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقول المدعي يخرج على غير ماله بل الظاهر ويحتمل أن
المراد المدعي الحاضر وعلم بالخبر جاز على ماله وفي ضمير مقابله استقام (قوله كزوجه تدي) فانها
مأمورة بدفعه مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها لزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض
المثري الغائب المبيع (قوله كبايعه) أي المال الحاضر وقوله عنه أي المبيع (قوله حيث
استغنى) أي استحق البائت المال الحاضر الذي هو له سم ويحتمل أن ضمير النص يرجع إلى الثمن (قوله
منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي المال الحاضر (قوله فهو مرهون الجرم) أي كميديان
(قوله انتهى) أي ما استثناه البقعي (قوله أله لم يحكم) محتمل زوجه السابق وحكم به بشرط أه سم
عبارة الرشد يقره أو لا يحكم هذا لا ينصحه منه تفصيل المتن الذي من جملته أن الحاكم تأمل أه
(قول المتن أنه الحال) أي سمع بينة أو شاهد عين بعد ثبوت عدالة الشاهد وأما أنه لم يحكم أه معنى
(قول المتن) القاضي بل الغائب) أي أن علو وقول الشارح أو أن كل من يصلح إلى أي عطافا كما يأتي عن
المغني (قول المتن) فبهي السماع بينة) وكذا في أنها سمع بينة عالة فقلت تدي بان لغيره على
فلان كذا فحكم به هو حاضر وط بعد المسافة كبايعه أه معنى (قوله ونخرج) لم يعلمه أه قد يقال أن
حكم بطله فظاهر أنها على الحكم السند إلى العلم والأفوه شاهد حيث ولو لم يأت في العدة تحول على الثاني
وكلام السرخسي على الأول وأما قول البقعي لأن علمه الجرم فاعطافا فحل تأمل لأنه انما يكون كاليفنة
بالنسبة إليه لا بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أهلو كان القاضي الآخر حاضر افتقاه قاض أنا علو هذا الأمر
هله الحكم بغيره فليتأمل أه سيدغر وفيه كلام الشارح هنا سم كلامه لا في قبيل قول
المتن والكتاب بالحكم الجرم كالصريح في اربعة الشافعي به صرح المغني والاسمي عبارة ما وقول المصنف سماع
بينة لم يحكم بها وهم أهلو ثبت الحق عنده بل لو كتب بيقضه بوجبه علمه على الذي عليه أه لا يجوز وبه
صرح في العدة فقال لا يجوز وان جاز في القضاء العلم بأنه لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تنادي
بالكافة وفي أهلى السرخسي جواز وبه يقضى به المكتوب إليه إذا جاز في القضاء بالعلم لأن اعتبار من
علمه اعتبار عن قيام الحجة فليكن ككتابا عن قيام اليمين أو ما في العدة جزم به صاحب البحر
وجرى عليه ابن القري وقال البقعي الأصح ما نقله السرخسي انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل
الر وضو لهذا قال في شفا ما قاله المصنف يعني ابن القري عكس ما اقتضاه كلام أصل الر وضو ولعله سبق فلم

النفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله يقر) هلا جاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر (قوله ولا يطلبه) مجرد
الثبوت الجرم محتمل زوجه السابق وحكم به بشرط أه سم (قوله قبل الوطه) فانها مأمورة بدفعه مقابل
الصداق وهو نفسها بان تسلمها لزوج أه سم (قوله أله لم يحكم) محتمل زوجه السابق وحكم به بشرط أه

خلا لا رويان (والا) يكن ماله في أه أله لم يحكم (فان سأل المدعي أنها الحال إلى قاضي بلد الغائب) أو أن كل من يصلح إليه الكتابين
القضاء (أجابه) وجوب ما وان كان المكتوب المقاضي ضرورة مسارعة للقضاء (فبهي السماع بينة) ثم أن عدلها لم يتحقق المكتوب إليه
التي تعد لها أو الاحتياج إليه (لم يحكم بها) سمى (الحق ونحو) سمى لعله لا يكتب به لأنه شاهد لأن قاض

ذكره في العدة من القاموس وأعمده البلقيني لأن عمله كقيام المنتور في قول المتن الذي خالفه بحكمه على آخره وله على الوجه أن يكتب سماع شاهد واحد ليسع المكتوب بالشهادة آخر أو يحلفوا بحكمه (أو) ينسب اليه (حكا) أن حكم (السنوني) الحق لأن الحاجة قد عول ذلك ولا يشترط هنا بعد المنة كما قيل لهم أو إمام سماع بينة أو ثبت ضد يوهي تستمن الأول ولا عكس وأما الحكم بالحق وهو أوهموا يستلزم الأولين والذي يرتب (١٧٤) عليه المكتوب بالالحكم هو الثاني قبل الأول فإذا تعين المصنف ليس يحرمه أو يرد

بان غاية الأمر أن قوله سماع بينة يستعمل لأن يكون معه ثبوت حال لا والمراد الأول ومثل هذا لا موجب الجزم به علم بحرر القاهر ولو كتب اثنين فشهدا الشاهدان عنده غيره أمضاء إذا اعتقاد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المبلغ البينة العدل لها أن يبينها له ليدفع فيها أجيب على الارجح وفاقا لجمع ولو شهدت بدينه فاضأن القاضي فلا ثابت عنده كذا الغلان وكان قد مات أو عزل حكمه ولم يتجلى إعادة البينة فاصل الحق وقولهم إذا عزل بعد سماع بينة ثم ولي أعادها بحلفه كإيتمه البلقيني إذا لم يكن قد حكم يقبل البينة ولا لم يجب استعادتها وإن لم يكن قد حكم بالإلزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكذب سماع على شهادة ثم يقبل ولم يحكم به كالمفسق الشاهد قبل الحكم ومجمله إذا كان فسق قبل على المكتوب اليه السماع فان كان بعده لم يتحقق صرح به جمع

اه (قوله ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي إلى خلافه اه (قوله وأعمده البلقيني) وحزم به شرح المنهج (قوله أو ينسب اليه حكمه) وفي الر وضع شرح حسو الأول في أنباء الحكام بكتبه بذلك كتابا أو لا ثم يشهد ويقول حضر فلان وادى على فلان الغائب اتهم بكذا وكذا أو أقام عليه بينة وحلف للمدعي وحكمته بالمال وسأل أن أكتبه إلى بذلك فكتبته وأشهدته ويجوز أن يقول في حكمته يشاهدني وإن لم يصقها بعدالة ولا غيرها في حكمته شاهدت ما تعادل لهما وأن يقول حكمته بكذا بحجة أو حيث الحكم فقد يحكم كإشهادي أو بعلمه فعلم أنه لا يجب تسمية شهود الحكم والشهود الحق ولا ذكر أصل الشهادة فبها اه (قوله لأن الحاجة) إلى قوله ولو حضر الغائب في المني الأقوله ورد إلى قوله ولو كتب (قوله لأن الحاجة) في ذلك أي فان من له بينة في بلد أو شفعه في بلد أو لا فكتبا إلى البلد الخصم أو لاجل الخصم إلى البلد البينة فضع الحق اه معنى (قوله قبل أن يوافق) حكما المعنى عن ابن شعبة وأقره (قوله وهو أرفعها) أي الرجات الثلاث اه معنى (قوله يستلزم الأولين) الانسب التأنيث كما صرح به المعنى (قوله والمراد الأول) وعلبه ان المراد لا يدفع الإراد (قوله ومثل هذا الخ) ظاهر النسخ (قوله ولو كتب) إلى المتن في النهاية (قوله أمضاء الخ) سواء عاش الكاتب والمكتوب به أو مات اه روض وحصل ذلك في موت الكاتب إذا لم يكن الحاكم الثاني نائبه فان كان نائبه عنه فعذركا وكان العزل والاعتزال لا يعتزل ويحضر وانما هو من وجوهها معنى (قوله لغلان) أي على فلان (قوله وإن لم يكن الخ) غاية (قوله لوفسق) أي القاضي الكاتب أو أورد اه روض (قوله الكاتب سماع الشهادة) بجملة حاله اه عش (قوله انتهى) أي مالى الشفافية (قوله بكتاب القاضي) أي انتهائه (قوله فيما لم يكنه) أي الذي على الغائب (قوله أن يحكم لغفر بسماعه) الأوضع غير بسماعه أن يحكمه (قوله من بلده) له ليس يفيد كذا قول النهاية ولم تثبت عند السرخسي أنه يد (قوله وإن سماع) أي على خلاف ما طلب منه أو وقع سماعها اتفاقا اه عش (قوله لم يكتبها) أي سماع شهادتهم على حذف المضاف (قول المتن أن يشهد عدل الخ) ولولم يشهدوا ولكن أنشأ الحكم بحضورهما فهاهم أن يشهدوا بحكمه اه معنى عبارة السرخسي والحاصل أن إنشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيما يؤوله لشهادته على خلاف قراءة الكتاب لا يفي من قوله أشهد على عيانيه اه (قوله ذكرين) إلى قوله ونظيره في النهاية (قوله ولا يكتفى غير رجلين الخ) عبارة الر وضع شرحه ويشهد عا في غير رجلان ولولم قال أو زنا أو هلا ولم يضمن ويجوز شهادتهم قبل قض الكتاب أو بعده سواء أفضا لقاضي أم غيره لكن الأدب والأحاطة أن يشهدوا بعد قض القاضي له وقراءتهم الكتاب اه (قول المتن ويستحب) أي مع الأشهاد كتاب به أي محاربي عنده ولا يجب لأن الاعتماد على الشوادة اه معنى (قوله ليدكر) أي قوله خلافا لقول ابن الصلاح في المني الأقوله ونظيره إن المراد إلى صرح الخ في قوله ذكر نقض خاتمه إلى أن ثبت (قوله لذكر الشهود الخ) قد ينافيه قول المتن ويحتمه ثم أوثقت عليه الرشد مناصفا فطر ما وقع هذا هنا من الذي يذكر به الشاهد الخ إلى هي النسخة الثانية كجائى اه (قوله وأسماء الشهود) أي للعق

متقدمون اه مختصاه (قوله) اه انما يتعد بكتاب القاضي فيما لم يكن تحصله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب حاضر على غائب يبين غاية يبلد الغريب يوهي يفتش بلده عازمون على السفر إليه لم تسمع شهادتهم وإن جمعهم لم يكتب به بل يقول له اذهب معهم لقاضي بلدك وبلد ملكك لشهود واعده (والانباء أن يشهد) ذكر من (عدين بذلك) أي محاربي عنده من ثبوت أو حكم ولا يكتفى غير رجلين ولو في مال أو هلا ولم يضمن (ويستحب كتابه) ليدكر الشهود الخ (يذكر فيما يفتن به الحكم) أو الشهود (عليه) وه من اسم ونسب وضعة وحلية أو أسماء الشهود ذكرنا عنده (ويحتمه) ندبا محظلة وكرام المكتوب بالبنوهم الكتاب من حيث هو سنة وتاريخه

ثم ان كان مفروفاً بما حكم عليه ولم يلتفت (١٧٦) لانكاره فان انما بذلك فقال المستحكم عليه من الحكم ان لم يكن هنالك مقارنه في الاسم والصفه

هو بالرفع شعرا اه عش وباقى المعنى ما يفيد انه تع اسم الاشارة وشعرا اسم ونسبه عباوه الرشدى قول المتن بان هذا المكتوب بالخ يجر وان يكون هذا اسم ان المكتوب بذله منه واسم ونسب شعرا ن فالاشارة للمكتوب ويجوز ان يكون هذا اسم ان المكتوب يستدعي اسم شعرا المشتدوا للجله من المبتدأ والخبير شعرا فالاشارة للتخصيص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد لثبوت المشهود عليه انكار كونه المستحكم عليه بالنظر في ان هناك مشاركا ولا الذي ذكره المصنف بعد بخلافه على الاعراب الثاني فانهم شهدوا على عينيها هو الذي كتب اسم ونسبه فلا نظر لانكاره بالاعتق وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على الاعراب الثاني وقد علمت ما فيه فتأمل اه (قوله) ثم ان كان معروفاً بما حكم عليه والمردوا بالحكم ما يشمل تنفيذ لشبه ان القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفي منه اه معنى (قوله) حكم عليه والمردوا بالحكم ما يشمل تنفيذ لشبه ان ما اذا كان للمشي الحكم اه بجري (قوله) المتن فان اقامه بذلك أى اقام المدعى العينة بان المكتوب في الكتاب اسم المدعي عليه ونسبه فقال الغائب بجميع ما قامت به البينة لكن ليست الحكم عليه به هذا الحق لزما لحكم بما قامت به البينة ولم يلتفت لقوله ان لم يكن هناك شخص آخر شارك الخ اه معنى (قوله) ولم يعاصره أى المدعى كذا في شرح المنهج هنا وفي مقول عاصره الا في وجه الرفض فمفعولهما المستحكم عليه هو نفاذ من منع الشارح والنهاية والمعنى لكن عقيب شارح بيان الذي قاله غيره المستحكم اه (قوله) وان كنت مستعاضة أى بولي بالمكاتب ولا عبرة بخوارق العادات بل ادى على غائب يجعل بعينه اه أس اه عش (قوله) معاملة أى المدعى المستحكم وكذا ضمير ورثه وضرب له وقوله أى المشارك واللام بمعنى مع كعبه به الاسنى وكذا ضمير اطلاقه (قوله) المتن من الشهود أى فهو بالحكم لا الكتاب (قوله) وقف الا على أى وجوب اذوله حتى ينكشف الحال أى ولو لم يثبت المدعى اه عش (قوله) وبحت المكتوب الخ اعتمدنا لنهاية بطلان ولا بد من حكم بان كعبه البليغي لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله) بى كسبه أى نانا (قوله) وهو موقوفة وقال المعنى عبارة بوضعية كلام المصنف الاقتصاد على كتابة الصفة المبررة من غير حكم وهو كذلك وان قال البليغي لابد من حكم مستأنفاً على الموصوف بالصفة قال اثنان وان يتحقق دعوى وحلف اه ولفظ اسم عبارة كذا لا احتياط ولا يشرط تجديدهم خلافاً للبليغي انتهى اه (قوله) المتن ولو حضر قاضى الخ المراد القاضي بالمعنى القوي وهو كل من يحصل منه الالتزام فيشمل الشادان المنصهر الاسرى في الاتهام اليه كباقي فكان الاول أن يعر بحاكم الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب البتة الخ الاولى كتب الام لا وقوله اليه أى امر الشرطة اه بجري (قوله) المتن بيلدا لاكم خروج به ماله اجتماعه في غير بلد هو اخره بحكمه فليس له امساؤه اذا عدل ولابنه اه معنى عبارة الروض مع سره فان شافه قاض فانه بالحكم والنسبه في غير محل ولا يعلم بحكم الشاقي وان كان في محل ولا يتبذل ان اخباره في غير محل ولا يتبذل كخبره بعد عزله اه (قوله) ولو لم يثبت الشرطية بضم فسكون واحد الشرط كسر ودهم طائفة من اعيان الملوك اه فموس (قوله) وخرجه أى بوله بحكمه اه معنى (قوله) فانه لا يقضى الخ هل محله اذ لم يكن معانثوث والاضحية بها كما تقدم في الاتهام أو لا فرق ويفرق بين الاتهام والمشافهة اه سم اقول تظاهر التعليق الا في الشارح الاول عبارة المعنى والفرق أى بين المشافهة بالحكم والمشافهة بسماع البينة فقط ان قوله في محل ولا يتسكمت بكذا يحصل السماع به علم بالحكم لانه ما الخ لانه لا خلاف بسماع الشهادته فان الاخبار به لا يحصل علم او وصفتين أن يسلك به سلك الشهادة فاختص بسماعها بحمل الولاية اه (قوله) لانه يخرج الاخبار كالشهادة الخ عبارة الاسنى بنه ان الاتهام بسماعها مشافهة نقل

اولا ولم يعاصره لان الظاهر انه المستحكم عليه (وان كان) هنالك من يشركه يعلم القاضي أو بينة وقد عاصره قال جمع مقدمون وامكنت معاملته أى أو علمه نوره أو اطلاقه لانه ومان بعد الحكم وقوله وقع الاشكال فيرسل للمكتب بياناً وان لم يمت (آخره) فافترق فالحق طلب بوزن الاول ان صدق المدعى المقصر والافهم منكر يبقى طلبه على الاول (والا) أى وان أنكر (بعت) المكتوب باليه (الى) الكاتب) بما وقع من الاشكال (يطلب من الشهود) يادعة تميزه ويكتبها) وينبها القاضي بلد الغائب (نانا) قال لم يجد من يوافق امرحتى ينكشف الحال وبحت البليغي انه لابد من حكم نان بما كتب به من غير دعوى ولا حلف موقوفة لان هذا من تنال حكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر (ولو حضر قاضى بلد الغائب) سواء المكتوب اليه وغيره (بيلدا) حكم ولأه من الشرطة لكن بشرط أن ينصير الخلاص في الاتهام اليه فليقر ما يقضى الشهادة عنده (شافهة

(قوله) او كان ولم يعاصره الخ) صرح في شرح المنهج فاعل يعاصره وعاصره المدعى (قوله) وبحت البليغي أنه لابد من حكم نانا بما كتب به الخ) عبارة كذا لا استفاد لا بشرط تجديدهم خلافاً للبليغي انتهى (قوله) فانه لا يقضى بها) هل محله اذ لم يكن معانثوث والاضحية بها كما تقدم في الاتهام أو لا فرق ويفرق بين الاتهام بحكمه في امثاله أى تنفذه اذا عاد الى محل ولا يتنقل القضاء عليه) والا صرح جواز لانه قادر على الانشاء ونسبه بالاشارة بسماع البينة دون الحكم فانه لا يقضى به اذ ار جمع الى محل ولا يتنقل لانه يخرج الاخبار كالشهادة

و بحث تقييدها بما يقضي المطلب (ولو تارة) كائين (في طرفي ولايته) وقاله اني حكمت بكذا (امضاء) أي نفذ وكذا اذا كان في بلد
فاضيان ولو انما يوصيه وشافه أحدهما الآخر حكمه فضيه وان لم يحضر الخصم (فان اقتصر) القاضي الكاتب (على إجماع يئس كتب
سعت بينه - على فلان) وبمعه باعجاءه لحكمه عليه المكتوب بالثبوت (وبسمها) وجوابه ورفع نفسه (ان لم يعد لها) ليثبت المكتوب به عن
عداتها وغيره حتى يحكمهم او بحث الأذرى تعين تعديلها اذا علم أنه ليس له في بلد (١٧٧) المكتوب به من يفرقها (ولو ان عدلها
قال اصح جواز ترك التسمية)

لها كقول الفرع شهادة الاصل فكذلك لا يحكم الفرع مع حضور الاصل لا يجوز الحكم بذلك يؤخذ منه انه لو
غالب الشهود عن بلد القاضي لمساقتهم زعموا الشهادة على الشهادة في ذلك الحيز ذلك هو ظاهر اه (قوله)
وجيب تقييدها (الخ) عبارة تشرع المنهج وتظهر ان محله حيث تبسرت شهادة الخ (أو أي والابان غائب أو
مرضت فيقتضي بها سم اه بصيري ومر عن الاسي ما وافقه (قوله) ما بان أي قبل الفرع (قوله) وقال
له اني حكمت بكذا أي بخلاف ما قاله اني سمعت البيه بكذا اخذنا مما مر ان غامن الفرق (قوله) والمن
أمضاه (لا يفتن من الشهادة والكاتب في الاختراع عليه أسى ومعنى (قوله) وشافه أحدهما) أي سواء كان
الاصل أو النائب اه (عش (قوله) يحكمه) أي لا يسمع البيه كراما نقلا (قوله) وان لم يحضر الخصم هل
هذام قوله السابق واحضار الخصم خلافا لقول ابن الصلاح (الخ) للفرق بين الانباء بالكاتب والشافه أو
كف الحال اه سم أقول ويظهر انه للفرق بان الفرض من احضار الخصم هناك وهو ان يثبت الكاتب
الحكمي باقامة البيه عليه لا يتأخر ذلك الفرض هناك القضاء هنا بالعلم وأما التفصيل المرفوع قول المصنف
فان قلت المسمى (الخ) فظهر ان نظيره يجري هنا (قوله) ليثبت المكتوب به عن عدالتها) هل بشرط
حضورها عنده اه سم أقول صريح منهم عدم اشتراط (قوله) وذلك أي الجواز المذكور (قوله) استحتم
بتعديل الكاتب أي من غير عادة تعديلها (تنبه) لو أقام الخصم يئس بغير الشهادة قدمت على بيته
التعديل ومثل ثلاثين الأيام ليقم يئس خارج اذا استعمل له وكذا لو قال أو أوفى أو قضيت الحق واستعمل
لاقامة البيه ولو قال امهاني حتى اذهب بالي لهدم واجرحهم فاني لا أعكن من جرحهم الا هذا الخ أو قال لي
يئس هناك دافع لم يعمل بل يؤخذ الحق من هناك أنت حرياً أو دفعا اسرد ما سلمتني وروض مع شرحه (قوله)
ان كانت أي الخ لم يسمع وعدة أولا اه معنى (قوله) أو بمنام مودة) صور تخلف ان الكلام في القضاء
على الغائب أنت يدعي على حاضر فينكر ويجزى المدعي عن البيه ودا المدعي عليه البيه على المدعي ثم غاب
قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تعلق خصمه به اه (عش وفي البصري عن العناني والجلي مثله (قوله) وجب
ببائنا) لعل محله اذا لم يعلم حاله بل الغائب ما لو علم وكان موافقا للقاضي الكاتب فلا يحتاج لما ذكر
لكن الاقرب بقاؤه على اطلاقه اه سيدهر (قوله) نقله أي انها حكمه بالعلم (قوله) وفيه نظر لاختلاف
العلماء (الخ) محل تأمل لان قولهم نعم ان كانت شاهد الخ السابق في بحر سماع البيه ثمين غير حكوم
فمن فيه قد وجد في حكم ومن المعلوم ان الحكم رفع الخلاف فلا نظر الى قول السارح لا يتسلط الخ اه
سيدهر وقدمت عن الروض مع شرحه في هامس ونهى بالمسك ما يصح بعدم وجوب البيان في انهاء
الحكم مطلقا رحمه بن الرشدري وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذي قد توارق فيه خلاف
وبين مجرد الثبوت لأن يكون الخالفا لراه حكمه بديان به بحث بمودة نقض فلما راجع اه (قوله) بالافرار
أي بيته شهدت على اقرار الغائب اه (عش (قوله) بخومرض) للشهود كقيمتهم عن بلد القاضي أي بعد
اداء الشهادة لمساقتهم زعموا الشهادة على الشهادة اه أسنى (قوله) لا الحكم أيضا) والتمه قبول ذلك أي
الانباء بسماع البيه من الحكم اه نهاية (قوله) وحضر التزم) أي كان ماضرا (قوله) وكذا ان غلب الخ
والشافه (قوله) وان لم يحضر الخصم) هذام قوله السابق واحضاره الخصم خلافا لقول ابن الصلاح (الخ)
للفرق بين الانباء بالكاتب والشافه وذكر في الحال (قوله) ليثبت المكتوب به عن عدالتها) هل بشرط

(٢٣) - (شرافي وابن قاسم) - عاتر)
الجمعة القرب منه أخذ في المطلب أنه لو تعسر احضاره لم يقرب نحو
مرض قبل الانهاء والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي والفرع (فرع) قال القاضي وأمر وهو حضر التزم
وامتنع من بيع ماله الغائب لو فاد منه عند الطلب ساع القاضي به قضاء الدين وان لم يكن المال يجعل ولا يتوكد ان غاب يجعل ولايته كما
ذكره التاج السبكي والغزالي فلا خلاف ما لو كان بغير محل ولا يتلانه لا يمكن نيابة عنه في وفاة الدين

حيث يتخلل في الصورتين الأولى وفي رواية أخرى كلام الغزالي كلامه واقتضا كلام الرافي وغيره بالاعتراض في العقار المقتضى به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيرهما قال الامام فان قيل كيف يقضى بمقتضى ليست في محل ولا يتقنا هذه الخطة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولا يتقنا ما ليس فيه كذلك ومن هذا قال العلامة صفا في القضاء على غيره في نفسه قضاء وفي دائرة الارقاق ويقضى على أهل الدماء اذا ساع القضاء على غائب القضاء بالدار الغائبة القضاء على غائب الدار المقضى بها قال غيره ويبيع الغائب عن الغائب عن محل ولا يتقنا عليه بمقتضى بل لا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولا يتقنا به عن غيره محل ولا يتقنا بل يعلم السبكي والغزالي ومن تبعهما أن يتعذر ذلك (١٧٨) أنهم يسمعون به وتقييد الرافي بالحاضر في قوله اذا ثبت على الغائبين وله مال

حاضر وقوله اما كم منه انما أي الغريم وكذا ما ضمير كان (قوله حيث نذكر) أي حين كون كل من المال والملك (قوله في الصورتين الخ) وهما حضور والمالك في نفسه في محل ولاية القاضي (قوله المقتضى به) أي بالعقد من شخص حاضر أو غائب في محل ولاية القاضي (قوله وغيرها) الأولى التذكير (قوله قال الامام) تأييداً وتوجيهاً لعدم الفرق ومساواة رده بقوله وان قيل ان تقول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أي يدل على حاضر أو غائب في محل ولا يتقنا (قوله فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولا يتقنا الخ) اذ قد بين أن القضاء على الغائب صادر على ما ذكرنا من مقتضى ما ذكرنا أيضاً (قوله فليعلم السبكي الخ) أي يقضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أي من أجل عدم الفرق بين غيبته بالمالك وبين غيبته في جوار القضاء (قوله صفا في القضاء) متعلق بالعلمه (قوله في دائرة الارقاق) أي على بقاع الارض في دائرة الارقاق اهـ معنى هذا بيان لغرض حكمه فيما يقضى به غير محل ولا يتقنا وقوله ويقضى على أهل الجهاد ان لغرض حكمه على غير محل ولا يتقنا وقوله اذا ساع القضاء على غائب الغائب اهـ فقوله فيقال أي نقاد قوله قال القاضي أي قضاء من الغائب (قوله قال غيره) أي غير الامام (قوله بل ذلك) أي البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أي أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أي القضاء على غائب عن محل ولا يتقنا به أي يمنع ذلك (قوله وتقييد الرافي الخ) أي وتبيينه موضح المتنازع كما مر (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وعلى هذا) أي الغالب (قوله بمحل قوله) أي الرافي (قوله فيقال الخ) من غير على المظهر فقط (قوله انتهى) أي قول الرافي (قوله فيقال الخ) تبرع على قوله وتوزع على هذا (قوله ان هذا) أي جواز بيع القاضي لمال الغريم بقضاء غيره وان غابا في غير محل ولا يتقنا (قوله لا شاهد في هذا) أي فما قاله القموني وابن عبد السلام (قوله وما بعده) أي من قول الامام (قوله لانه) أي كلام كلام الغزالي والكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولا يتقنا) لعله هو محط النفي فقط (قوله فيقال غيره) أي يبيع المال وقوله بمحل ولا يتقنا بمحل كان (قوله مطلقاً) أي سواء خرج كل من المال والمخصص عن محل ولاية الحاكم المنهى أم لا (قوله ماله قال بن قاضي شهاب) لعل هذا حجة فاقول بالاصل كما قال الخ اقول ان قاضي شبهة حاصله (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شهابنا الخ) ووافقنا شهابنا الشهاب الرمي فانه سئل هل المتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محله ولا يتقنا به كما في شرح الروض وغيره أم لا كفي فتاوى شيخ الاسلام ذكر ما قال به لانه لا يبيع أن يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولا يتقنا به اخذوه كما عرول وما عرول في السؤال للشرح للروض لم اراه فيه انتهى اهـ سم (قوله ذلك) أي كلام السبكي والغزالي (قوله مطلقاً) أي سواء كان المالك في محل ولا يتقنا به أم لا اهـ (قوله قال) حضوره اعني (قوله وخالف شهابنا فتاوى الخ) وافقه شهابنا الشهاب الرمي فانه سئل هل المتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقارا ليس في محل ولا يتقنا به كفي شرح الروض وغيره أم لا كفي فتاوى شيخ الاسلام

حاضر وقوله اما كم منه انما هو الغائب بسندرة القدرة على تيسر القضاء من المال الغائب عن محل ولا يتقنا اهـ وعلى هذا يجعل قوله أيضاً قد يكون للغائب بماله خاص يمكن التوفية منه وقوله فيقال المدعي القاضي انبه الحكم الى قاضي بلد الغائب اهـ فقوله فيقال انما هو لكون هذا الانهائه أسرع في خلاص الحق وأقوى على من حكم القاضي به مع كونه غير له وقد قال القموني في القائل كابن عبد السلام باع الحاكم اهله ومصر في دينه سواء كان ماله في محل ولاية هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الزرق عن فتاوى القاضي ثبت أن هذا هو المنقول اعتمد ولأنه قول لا شاهد في هذا لان الغريم يقضى في محل ولا يتقنا ولا كلام حيث نذكر يبيع ماله وان كان نزل بها وانما حصل الكلام اذا كان

كل من المال والمخصص في غير محل ولا يتقنا لا شاهد انما كلام الغزالي وما بعده لانه ليس فيه نص صريح فيهما معاً من محل ولا يتقنا فاصول على ان الامام يخالف غيره اذ على ما ذكرنا كان الحكم للغائب بمحل ولا يتقنا الاول به وحمل كلام الرافي المذكور ان ممنوعان اذ لا دليل يصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزالي فآباين أنهما القاضي القاضي بل ان المال فيخبر مطلقاً بين يديه للمال فلا يجوز ان كان أحدهما في محل على فقال بالحصوله قال بن قاضي شبهة وانما يتبع البيع اذا غاب هو ماله عن محل ولا يتقنا في عينه الى حاكم بل هو فعله اوماله كما ذكره الامام لا يجوز أن يبيع اخذوا جواهره وقول بعضهم يجوز سهوله اذ لا يجوز له اخذها لا دعوى عليه وان قرب تكليف يبيع ماله فغيره عليه اهـ وما عداه به السهو هو السهو اذا ملازمة بين الاخضرار والبيع وخالف شهابنا فتاوى به ذلك فتعبر ببيع مال ليس بمحل ولا يتقنا قال كنز دج امره ان لم يستعمل في محل ولا يتقنا

من هو فيها اه ولا شاهد فيها كمرلان العرب في التصرف في المال بقاضي بلد مالك (١٧٩) لا بقاضي بلد المال لانه تاسع لامتثل

مختلفا لا وجه فاقها
مستقلة فاقين بلدها اغير

* فصل في قضية المحكوم

به عن مجلس القاضى *

سواء كان مجلس ولايته أم لا

ولهذا أدخله في التبرجة

لما ينسب له ولا فرق فيما ياتي

بين حضور المدعى عليه

وعينه (أدى جناية

عن البلد) ولو في غير محل

ولا ينع على مامر (نؤمن

اشتباها كقار و عبد

وفرس معد وفان) ولو

لقاضى وحدان حكم بعه

أو بالشورى أو بتعديدا لأول

(سمع) القاضى (ينسب)

الى ليست ذاهبة لبلد

العين (حكمهم) *

على حاضر وغائب وكتب

الى قاضى بلد المال لبلد

للمدعى) كما يسمع البينة

ويحكم على الغائب فيمصر

قال جمع سوابه معرفين

لان القاضية عند اجتماع

العامل مع غيره تغليب

العامل اه وتعتبرهم

بالصواب غير صواب بل

ذلك قد يحسن كما أنه قد

يحسن تغليب غيرا العامل

لكنه كان في سمعته مافى

السموات ولى الارض

وزعمه البقير أن الصواب

قوله أنه وتعتبرهم وبن

نما لغير العقار اكتفه

فيه بقوله (ويصدق)

معرفة العقار حدوده)

وربان المعرفة لا تتبد

أى الشيخ تميز روح الخى قياسا على قاضى روح الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ)

يعنى فكلام السبكي والغزيرى هو المعتقد

* فصل في قضية المحكوم به عن مجلس القاضى (قوله ولها أدخله في التبرجة) يتأمل اه سم يعنى

ان المناسب لتأخير من قوله ولا فرق الخ عبارة الغنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وعينه

وانما أدخله المصنف في الباب نظر الغيبة المحكوم عليه اه (قوله لما ينسب لها) لاحاجة اليه (قوله ولا

فرق) الى قوله ما على مامر الى الغنى والى قول المتن فان شهد فى النهاية الاقوله ولو للقاضى الى والشهر وقوله

وزعم الى المعرفة فيه وقوله فن عبر الى المتن وقوله وفيما قد (قول المتن غائبة عن البلد) أى وكانت فوق

مسافة العدى يدل بآيات اى عبر الى أى عن الأخرى والمطلب (قوله ولو في غير محل ولا ينع) هذا الصنيع

يقضى وجوع هذا أيضا لقوله الخ ألا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بين مامر بين ما ياتى عن المطلب

حين قسده الشراح بكونه في محل ولا ينع به لا يقدر على احضار مالىس فيسقط لافعاها لان لا ينع له الولاية

ببعثه اليه لسماع الدعوى وقام البينة اه سم (قوله على مامر) عبارة النهاية كما مر اه أى قوله أو ينسب

الى مكان حكم لستوى الحق اه فان المراد الحق هناك ما يشمل العين الغائبة من محل ولا ينع كما يشهد بآياته

ويتم عمل اه أو ادما فى الفرع عن السبكي والغزيرى (قوله ولو للقاضى وحدان حكم بعه) فيسمع قول

المتن سمع بنبته الخ عزازة لا يتحقق لاقضائه مع الحكم بعه لسماع البينة ويحكم بالقبول اه سم (قوله

أو بالشورى الخ) متعلق بمعرفة الصواب لاقط أو وقوله أو بتعديدا لأولى العقار الأولى لاسقاط عبارة

الغنى معروفة بالشورى ثم قال ويصدق المدعى فى دعوى العقار الذى يملكه شهر حدوده الا بعه لسماع (تتبع

هذه ذكر حدوده كلها فالمدعى يعلم بالمتن ان كفى بما يعلم منها اه (قوله كفى) أى قبل قول المتن والانه

ان شهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأكيده لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قول المتن لسماع الخ)

أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه معنى (قوله كما يسمع) الى قوله كفى سمع في الغنى (قوله ويحكم) أى

بها (قوله فيمصر) أى فى الدعوى على الغائب اه معنى (قوله وزعم القاضى الخ) فعل وفاعل (قوله

معرفة) أى بالنتيجة (قوله اكتفاه) أى فى العقار (قوله ورد) أى ما زعم البينة (قوله بان المعرفة

فيما الخ) أو ولو بدأ بقبول التسليم التقيد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكور

فيما عرف كان بغيره ما ذكره بقوله فيعرف المدعى ذكر العقار السكة والحدود

الاربعة الخ (قوله المعرفة) الى القول بان المتن والظاهر أنه يسلم في الغنى الاقوله واشترطت الى المتن وقوله وقد

أشار الى المتن (قوله وقد لا يحتاج الخ) اه وأى هذا أقاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز) الاتصاف على أقل

منها وقول الى وضنا الخ لا يتحقق ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده

وكر ما قال به لا يصح ان يسمع القاضى عن الغائب عقار اليس في محل ولا ينع اذ هو في كل قول وما جرى

في السؤال للسحر والرضم أردفه انتهى

* فصل ادعى جناية غائبة عن البلد الخ (قوله أدخله في التبرجة) يتأمل (قوله ولو في غير محل ولا ينع) هذا

الصنيع يقضى وجوع هذا أيضا لقوله الخ ألا يؤمن وعلى هذا الفرق بين تعديدا ياتى آخر

الصفتين المطلب بما في محل ولا ينع يمكن بقوله انما قد فيما ياتى لانه لا يقدر على احضار مالىس في محل

ولا ينع بخلافه لان من له الولاية يسمع اليه لسماع الدعوى وقام البينة (قوله ولو للقاضى وحدان حكم

بعله) فيسمع قول المتن سمع القاضى يثبتو حكمهم لمعزازه كالاتي لا يتحقق لاقضائه مع الحكم بعه لسماع

البينة ويحكم بالقبول (قوله كفى) أى في تنبيه قبيل المتن والانه انما القاضية لا يسمها (قوله

ورد بان المعرفة الخ) أو ولو بدأ بقبول التسليم التقيد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة

محدوده بل قد يعرف بالشورى التامة فلا يحتاج الى ذكر حدوده ولا غير وهذا استقيد من كلامه الاول وقد لا يحتاج الى ذكر حدوده الا بعه لا يجوز في

الاتصال على أقل منه قول والى وضنا قولها ككثير من يكتفى فلا ينص على تعيينها بل قال بان الرضا غير محدد (قوى)

و يشترط أيضا ذكر بلد ومكان ومجمله منها لا يقتصر حصول التميز بدونه (أو لا يؤمن) اشتباها كثيرا المعرف ومن نحو العبد والدواب
(فالظاهر جماع) الدعوى بها اعتمادا (١٨٠) على الأوصاف أيضا لقامته (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامتها

عليها كالعقار (وبالفتح)

وجوبا (المدعى في الوصف)

للمثل بما يمكن الاستصاه

به ليحصل التميز به الخاص

غالب ذلك واشترطت بالمبالغة

هنا دون السلم لانها

تؤدي لعمدة الوجود للمبالغة

للعقد (وبذكر القصة)

في التفتيم وجوبا أيضا

لا يصير معلوما لا بها

ذكر قيمته المثل والمبالغة

في وصف التفتيم فدون

كلما عليه هنا وقوله

في الدعوى يجب وصف

العين بصفتها السلم دون

قسمتها مثلية كانت أو

مفتونة محمول على عين

حاضرة بالبدل عن احضارها

بجلس الحكم وقد اثار

لذلك تبعية هذا بالمبالغة

في الوصف ثم يوصف السلم

فمن عرف في البابين صفات

السلم فقد فهم (و) الاظهر

(انه لا يحكم بها) أي بما

قامت البينة عليه لان

الحكم مع خطر الاشتباه

والجهالة بعيدا والحاجة

تستدفع سماع البينة بها

اعتمادا على صفاتها

والكفاية بما كمال (بل)

يكتب الى قاضي بلد المال

بما شهدت به البينة فان

أظهر انتمض هناك حسنا

أخرى مشاركة لها به أو

بد غيره أشكل الحال فليبر

ما مر في المحكوم على موافق

العقار المذكورة في دعوى وفات (قوله) اعتمادا على الأوصاف (أي كافي للمعرف السابق فمأخذه
و يبعثه أنظرلو كان يبعثه بعثه كالعقار أو يبعثه كالشيء الثقيل أو يورث قلعه ضررا كالثبث في جدار
(قوله) و يبعثه) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز أو واجب ولا عن جعل بؤنة البعث (قوله)

لم يأت مدافع على القاضي المكتوب اليه بالصفت التي تضمنها الكتاب وحشد (فأخذه) من هو عنه (ويبعثه) القاضي (قوله
(الكتاب ليس بهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الظاهر انه) لا (يسلمه للمدعى) (الانقبيل)

ويظهر وجوب كونه مستمرا قادرا على الطيق السفر لاحضاره وليصدق في طلبه (بينة) (١٨١) احتياط للمدعي على محض اذالم يبينه

قوله الاتي ومقابل الاظهر الخ اه عني عبارة ما في والاطهر انه اى المكتوب اليه سلمه الى المدعي
بعد ان يحلفه بخلافه وكفى ان المال هو الذي شهد به شهوده عند القاضى وجب ان يكون التسليم
بكفيل يسنه اى المدعى وقيل لا بكفيل يسنه بل بكفيل بشعة المال اه (قوله وجوب كونه) اى
الكفيل (قوله ملما) ما وجدنا اعتبارا للمال الا ان وادها ما يتاى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) بينه النفا على من الصدق ويحتمل انه بينا ما فعلوه من التصديق (قوله احتياط) الى قوله وما نقل
في المسمى الاقوله وظاهره ان لو بسن اى هو في محصل ولاية القاضى وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدى وقوله لتوصله الى المتن (قوله لا ترسل معه) اى مع المدعى (قوله بل مع أمين في الرفقة
الخ) ويرفرق بينه وبين المدعى ولو امكن ان يثبت فيه نحو امر آة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ليس
لغيره فالهمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق ثلاثة بنق الحوان) الاول على ثلاثة جعل يعنى
الحوان عبارة عن الغنى والروض وشرح المنهج وبسن ان يتم على العين حين تسليمها يتم لازم لتلايدل بها
يقع به ليس على الشهود فان كان ردفنا جعل في عتق ثلاثة ونتم عملها وفي البعيرى قوله ردفنا ليس بقيد
وعبارته انها حيوان اه (قوله يتم لازم) اى لا يمكن زواله كنية فلا يكتفى بتختمه بجوى نحوه اه بعيرى
عن شيخه العشاءى (قوله ذهبى) الى قول المتن اخضاره في النهاية الاقوله اى هو في محصل ولاية القاضى
(قول المتن بينه) اى على عين المدعى (قوله كانه ب) عبارة كثر الاستاذو يجب على المدعى مؤنة الاحضار
امضات انتهت اه وعبارة شرح الرض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكم بها للمدعى وسلمها انما هاهنا
الرجوع على الخصم مؤنة الاحضار اه ونسب لشعر بان مؤنة الاحضار تؤمن من المدعى ثم ثبت العين
ورجع بها على الخصم ثم ايت قول المصنف الاتي آ خالفصل وحيث واجبنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور وقده) ولهذا كان معنى وتعليه كلك ما كان في الرفعة السندى اه معنى (قوله تلك المدة) اى
مدة الحياولة اه معنى (قوله غير مرفوع) فمخال (قوله لا شرا كهما في وجوب الاحضار)
قد يقال ان وجوب الاحضار حكم لا يسل الاجماع فكان الصواب ان يترس الاحضار (قول المتن امر) بضم
أوه اى امر القاضى الخصم اومن الممن فيه اه معنى (قوله لمدى) قضيته انه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى افهم في اقتضاه على سماع الشهادة بالصفة تجوز الدعوى به مصرحى البسط انتهى
اه سم أقول واذا صرح بذلك المسمى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة ما لعين غائبة عن
مجلس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بينه) اى عليها اه معنى (قوله لتوصله الخ) قد
بغنى عنه قوله الاتي كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه والما في والفرق بينه وبين
الغائبين البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة ملما) ما وجدنا اعتبارا للمال الا ان وادها ما يتاى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت حياولة ذلك الامين بها فقد استخبره الى نحو يحرم والا فالمرج عارلا سالهم مدون المدعى اذ كان ائنا
الآن يرقى بان للمدعى جمان الطمع فيها ليس لشعره فالهمة فيه أقوى (قوله مؤنة لا ذكاهب الخ) الخ
سكت عن مؤنة احضاره اذا شهدوا بعينه على منى ثم ايت قول شرح الرض عقب قول الرض فان شهدوا
بعينها حكم بها للمدعى وسلمها انما هاهنا فله الرجوع على الخصم مؤنة الاحضار انتهى وفيما شعر بان مؤنة
الاحضار تؤمن من المدعى ثم ثبت العين ورجع بها على الخصم ثم ايت قول المصنف الاتي آ خالفصل
وحيث واجبنا الاحضار الخ (قوله اى المصنف ايضا فى المتن لا رد) عبارة كثر الاستاذو يجب على
والمدعى مؤنة الاحضار ايضا الخ (قوله لمدى وليشهدوا الخ) قضيته انه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى افهم في اقتضاه على سماع الشهادة بالصفة تجوز الدعوى به مصرحى البسط فقال الدعوى
بالعبد الذى لا يبرع القاضى بعينه مسموعة على الوصف لا بحالة اذ قلنا بقدر المدعى على احضار العبد وهو في
بناخصم اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة في ذلك كفى قوله الاتي قداما لا يسل

ليدعى (ليشهدوا بعينه) لتوصله به لطفه فوجب كالحجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حينئذ (شهادة بصفة) كفى الخصم

الشهود طوب رد عنهم
الامة التي تحرم خلافها
لا ترسل مع بل مع أمين
معنى الرفقة وظاهره انه
لا يحتاج هناك نحو يحرم
أوامر آة ثقة بنق الخ
قلبه بل بعد الآن يجب
بان اعتبار ذلك ينسحق
فروع فيمسارعة تفصل
الخصومة وفيما فيه وبين
أن يتم على العين وان
يعلق ثلاثة بنق الحوان
يتم لازم لتلايدل بغيره
(فان) ذهب الى القاضى
الكاتب (شهدوا) عنده
(به كتب براءة الكفيل)
بعد تبصير الحكم وتسليم
العين للمدعى ولم يتبع
لارسال فان (والا) يشهدوا
بعينه (فعل المدعى مؤنة
الرذ) كانه بطلبه لغيره
وعليه مع ذلك آخرة تلك
المدة ان كانته منعقله
عطلها على صاحبها بغير حق
(أو) ادى عنها بغير مرفقة
لقاضى ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لا البلد)
قال الأذرى وأقرب مبين
البلد وسهل احضارها
وسبقه البلى المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
المدعى اى هو في فعل
ولاية القاضى كاتى في البلد
لا شرا كهما في وجوب
الاحضار (أمر باحضار ما
يمكن) اى يترس من غير
تخير مشقة لاقتضال عادة
كلهم لظاهر (احضار)

كأنى قوله الآتى وأما لاسهل احضاره الخ حيث قال فيه أو وصف وحده الخ اه سم (قوله ونحوه) أى من المسافة القريبة (قوله) أما مشهور (قوله) إلى قوله وزعم في النهاية الاقوله أى إلى قيامه وقوله للدعى إلى وقد نسمع وقوله ومؤنة الاحضار إلى وعلم (قوله) أما مشهور الخ أى الناس يخبرون قوله السابق غير معرفة للقاضى الخ فذلك المناسبت التأنى (قوله) أو معروف للقاضى الخ عبارة النهاية وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس أضافه الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضى فان حكمه نفاذاً وبالنسبة فلا تلامها لاتسمع بالصفة اه (قوله) وأراد الحكم فيه بعلمه أى ان قلنا يحكم بعلمه بان كان يحتملها أو غش أى على مختار النهاية بخلاف الشارح فانه لا يشترط الاحتياط كالمس (قوله) بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره الخ) صريح الصنيع جوعه للمشهور أيضاً لكن صريحه إلى وض خلافه حيث قال وكذا العبد مثلاً المشهور أى الناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا انصرفه القاضى وحكم بعلمه فان كانت أى حجة التي يحكم بها بيته أحضر انتهى اه سم وبأنى عن المغنى مثل ما نقله عن الرضى لكن دعواه صراحه صانع الشارح في جوعه للمشهور أيضاً عنوة (قوله) وأما لاسهل الخ) أى لا يمكن كغيره المغنى وشرح المنهج وبقرينة قوله الآتى ولما نقل الخ قد يدفع به ما يأتي عن الرشيدى (قوله) أو عرفه القاضى وحكم بعلمه) لوقد علم على أشهر لخص قوله فقسم الخ بغيره كان أصوب اه سم أى مع حذف واحد وحكم بزيادة أو قبيل اشتهر (قوله) وحكم بعلمه) أى أنه على جواز حكمه بعلمه اه معنى (قوله) أو وصف وحده الخ) ظاهر صنيعهنا كالمناهة والرض اشتراط الجمع بين الوصف والتصديق لا يكفي مجرد التقديد وقضية اقتصار المغنى وشرح المنهج والرض هنا على التصديق كما تأتي عبارة الآتين وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما يأتي من قولهم فان كان هو المحدود الخ أنه يكفي فليعمل العطف هنا على أنه التفسير (قوله) وأما نقل ومثبت الخ) قضية كلامه كل روض والنهاية آخر لأنه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلقاً بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية أولاً عبارة الأولى أما لا يمكن احضاره كالعقار فسدده المدعى بغير البينة بذلك الحدود فان قال الشهود نعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود وبعت القاضى من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهوراً بالبلد إلا لم يخج إلى تقديره وأما ما يصر احضاره كالشي الثقل أو ما أثبت في الأرض أو زك في الحد أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم اه وعبره شرح المنهج أما إذا لم يسهل احضاره بان لم يكن عقار أو يصر كشي ثقل أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم اه بل يحدد المدعى العقار ويسمى ما يصر وتشهد الخ بثلث الحدود والصفات فان كانا للعقار مشهوراً بالبلد لم يخج لتقديره فيما ذكر ومثله يأتي في وصف ما يصر احضاره اه قاله الجعيرى قوله بثلث الحدود أى في العقار وقوله والصفات أى فيما يصر وإذا شهد الخ بثلث حكم من غير حاجة إلى ان يحضر هو أو نائبه كما في شرح الرضى وقوله فيما ذكر أى في المعصية وبالشهادة وقوله ومثله أى يشمل هذا التقيد اه وعبارة سم قوله وأما نقل الخ أى من غير

القائب عن المجلس في البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه في القائب عن ذلك أما مشهور أو معروف للقاضى وأراد الحكم فيه بعلمه فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره لما تقر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما لاسهل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضى وحكم بعلمه أو وصف وحده فسمع البينة ويحكم به فان قالت البينة انما تعرف عنه فصفا قعين حضور القاضى أو قائب لم تقع الشهادة على عينه فان كان هو المحدود في المدعى حكم والا فلا

احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحده الخ (قوله) أما مشهور (قوله) أى شهره بحيث تكون معاً ما للقاضى وحسب نقله اشكال في جوعه وقوله وأراد الحكم بعلمه الخ لهذا أيضاً قوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره صريح الصنيع جوعه للمشهور أيضاً لكن صريحه إلى وض خلافه حيث قال وكذا العبد مثلاً المشهور أى الناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا انصرفه القاضى وحكم بعلمه فان كانت أى حجة التي يحكم بها بيته أحضر انتهى اه سم وبأنى عن المغنى مثل ما نقله عن الرضى لكن دعواه صراحه صانع الشارح في جوعه للمشهور أيضاً عنوة (قوله) وأما لاسهل الخ) أى لا يمكن كغيره المغنى وشرح المنهج وبقرينة قوله الآتى ولما نقل الخ قد يدفع به ما يأتي عن الرشيدى (قوله) أو عرفه القاضى وحكم بعلمه) لوقد علم على أشهر لخص قوله فقسم الخ بغيره كان أصوب اه سم أى مع حذف واحد وحكم بزيادة أو قبيل اشتهر (قوله) وحكم بعلمه) أى أنه على جواز حكمه بعلمه اه معنى (قوله) أو وصف وحده الخ) ظاهر صنيعهنا كالمناهة والرض اشتراط الجمع بين الوصف والتصديق لا يكفي مجرد التقديد وقضية اقتصار المغنى وشرح المنهج والرض هنا على التصديق كما تأتي عبارة الآتين وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما يأتي من قولهم فان كان هو المحدود الخ أنه يكفي فليعمل العطف هنا على أنه التفسير (قوله) وأما نقل ومثبت الخ) قضية كلامه كل روض والنهاية آخر لأنه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلقاً بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية أولاً عبارة الأولى أما لا يمكن احضاره كالعقار فسدده المدعى بغير البينة بذلك الحدود فان قال الشهود نعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود وبعت القاضى من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهوراً بالبلد إلا لم يخج إلى تقديره وأما ما يصر احضاره كالشي الثقل أو ما أثبت في الأرض أو زك في الحد أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم اه وعبره شرح المنهج أما إذا لم يسهل احضاره بان لم يكن عقار أو يصر كشي ثقل أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم أو أورث قلعهم اه بل يحدد المدعى العقار ويسمى ما يصر وتشهد الخ بثلث الحدود والصفات فان كانا للعقار مشهوراً بالبلد لم يخج لتقديره فيما ذكر ومثله يأتي في وصف ما يصر احضاره اه قاله الجعيرى قوله بثلث الحدود أى في العقار وقوله والصفات أى فيما يصر وإذا شهد الخ بثلث حكم من غير حاجة إلى ان يحضر هو أو نائبه كما في شرح الرضى وقوله فيما ذكر أى في المعصية وبالشهادة وقوله ومثله أى يشمل هذا التقيد اه وعبارة سم قوله وأما نقل الخ أى من غير

واما قبل وميثوما وورث قلعه ضررا آية وقمع عرفا فيما يظهر قبا نيا لثامني أو ثابته للدعوى على عنه بهد وصف ما يمكن وصفه وقد تنبع
البينة بالودعيان شهد بانقرار المدعي عليه باستلامه على عين مسقطها كذا وموثقه الاحضار على الذي علم بان ثبت العدوى والا فمضى ومونة
الرد على المدعي كما في يوم ما تفر وقوله الشهادة على العين وان غابت عن الشهود هذا الفصل وزعم بعض معاصري أئير رعا شراط
ملازمتهما المان العمل الى الاداء اطال أو زرع في يده بحال له أنه لم يرا أحدا ذلك (١٨٣) فطالب بنقه أو الأصل الذي توجه

المرور والمشهور اه (قوله وامان قبل الخ) لاجحة الميلانة عين ما قبله اه رشدي (قوله للدعوى على
عينا الخ) قضته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرض وشرحه صرح بجوازها اه سم ومن
الغني ما صرح بذلك وفي كلام التها بما سواه (قوله فمضى ومونة للدعوى) وليس عليه ما حو
مثله المدة لخلوة كآيات (قوله كآيات) أي في آخر هذا الفصل اه سم (قوله ما تفر) أي بقوله فان
فالت البينة الخ ويمكن جوعه بقوله المصنف أمر باحضار الخ أيضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يتحقق الله
يدعي بقصد هذا بغير المثلثات اما في خلافها فلان التأتى الشهادة على عينا اذا احتاج الامر بالسما لعم
اللازمة المذكورة اذ هي بغير قضيتها عن الشهود تنهم عليهم لعدم شي غيرها اه رشدي (قوله وزعم
بعض معاصري الخ) عبارة التها بنوهو كذلك خلافه لاشراط ملازمتهما المان العمل الى الاداء اه (قوله
اطال أو زرع في يده) خبر وزعم بعض الخ اقول يعمل كلام ذلك على التلخيص بتدفع الاعتراض لما رآنا
عن الرشدي (قوله فطالب الخ) أي البصر وكذا خبر وهل يقول (قوله ثم قال) أي أو زرع (قوله وان
لم يكن كذلك) أي من أهل الدين واليقظة لامة (قوله وهذا) أي ما ذكر من الانباء من ويعمل ان الاشارة
للابناء الثاني كما يروى به آخر كلامه (قوله انتهى) أي كلام أو زرع (قوله ما ياتي الخ) أي من ان ان اشتر
منطوقه وانته لم يلزمه استناده او لا يلزمه (قول المترادف اوجب احضار) أي لشي الذي به ولا ينقل عنه
فقال أي المدعي عليه اه معنى وفي المعنى بهذا ارجع لقائمة عن البلد وعن المجلس كآية عليه العاني
ولا نناقضه قوله كلف الاحضار الوهم لانه مخصوص بالقائمة عن المجلس الذي لسلط عن الرد أو أقام
الخطة فاط على المدعي عليه شي كآية الاحضار اه (قوله رشدي) الى الفصل في النهاية الاقوة وقد صرح
الاصحاب الى وفي فتاوى القفال (قوله غرم الخ) ظاهره انه يصدق في دعوى النسيب بل بين وفيه وثقة ظاهرة
بل قضية قوله الآتي على حسب ما هو جرم عسدي فيمنه لما زاده اضاف فكان ينبغي ان يوزع ذلك فيقول
عقب قوله لان الأصل معه وغرم في الأولى قضية العن الصلابة فلما ارجع (قوله فيمضا) أي وقت طلبه منه
الافضى القم فيما يظهر اه عرش (قوله في التقرؤم) الخ قوله وثقتنا في الفتى الاقوة وان قالت الى المبن
وقوله الاضغ أو قوله ثم يكلف الى المبن (قول المترادف أو أقامه) عطف على نكل عبارة الغني أدم نكل بل
أقام المدعي يستحق انكاره بان العين الخ (قول المترادف احضار) أي للمدعي اه معنى (قوله
وحسن عليه لا متناعه من حق زعم الخ) عبارة الغني وان امتنع ولم يبدع عن احسب عليه أي الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما لم يبين الخ) ظرف لحبس عليه فكان الاتسب بصلابه (قوله

الخ لغزوه كان أصوب (قوله وامان قبل) أي من غير المعروف والمشهور (قوله للدعوى على عينا الخ)
قضته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرض وشرحه صرح بجوازها اه سم ومن
الغني ما صرح بذلك وفي كلام التها بما سواه (قوله فمضى ومونة للدعوى) وليس عليه ما حو
مثله المدة لخلوة كآيات (قوله كآيات) أي في آخر هذا الفصل اه سم (قوله ما تفر) أي بقوله فان
فالت البينة الخ ويمكن جوعه بقوله المصنف أمر باحضار الخ أيضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يتحقق الله
يدعي بقصد هذا بغير المثلثات اما في خلافها فلان التأتى الشهادة على عينا اذا احتاج الامر بالسما لعم
اللازمة المذكورة اذ هي بغير قضيتها عن الشهود تنهم عليهم لعدم شي غيرها اه رشدي (قوله وزعم
بعض معاصري الخ) عبارة التها بنوهو كذلك خلافه لاشراط ملازمتهما المان العمل الى الاداء اه (قوله
اطال أو زرع في يده) خبر وزعم بعض الخ اقول يعمل كلام ذلك على التلخيص بتدفع الاعتراض لما رآنا
عن الرشدي (قوله فطالب الخ) أي البصر وكذا خبر وهل يقول (قوله ثم قال) أي أو زرع (قوله وان
لم يكن كذلك) أي من أهل الدين واليقظة لامة (قوله وهذا) أي ما ذكر من الانباء من ويعمل ان الاشارة
للابناء الثاني كما يروى به آخر كلامه (قوله انتهى) أي كلام أو زرع (قوله ما ياتي الخ) أي من ان ان اشتر
منطوقه وانته لم يلزمه استناده او لا يلزمه (قول المترادف اوجب احضار) أي لشي الذي به ولا ينقل عنه
فقال أي المدعي عليه اه معنى وفي المعنى بهذا ارجع لقائمة عن البلد وعن المجلس كآية عليه العاني
ولا نناقضه قوله كلف الاحضار الوهم لانه مخصوص بالقائمة عن المجلس الذي لسلط عن الرد أو أقام
الخطة فاط على المدعي عليه شي كآية الاحضار اه (قوله رشدي) الى الفصل في النهاية الاقوة وقد صرح
الاصحاب الى وفي فتاوى القفال (قوله غرم الخ) ظاهره انه يصدق في دعوى النسيب بل بين وفيه وثقة ظاهرة
بل قضية قوله الآتي على حسب ما هو جرم عسدي فيمنه لما زاده اضاف فكان ينبغي ان يوزع ذلك فيقول
عقب قوله لان الأصل معه وغرم في الأولى قضية العن الصلابة فلما ارجع (قوله فيمضا) أي وقت طلبه منه
الافضى القم فيما يظهر اه عرش (قوله في التقرؤم) الخ قوله وثقتنا في الفتى الاقوة وان قالت الى المبن
وقوله الاضغ أو قوله ثم يكلف الى المبن (قول المترادف أو أقامه) عطف على نكل عبارة الغني أدم نكل بل
أقام المدعي يستحق انكاره بان العين الخ (قول المترادف احضار) أي للمدعي اه معنى (قوله
وحسن عليه لا متناعه من حق زعم الخ) عبارة الغني وان امتنع ولم يبدع عن احسب عليه أي الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما لم يبين الخ) ظرف لحبس عليه فكان الاتسب بصلابه (قوله

الوجوب والدين الذي يظهر أنه ياتي هناءا ياتي قبل الحسنة في المتقين التفضل القيد في جواب نارة والندب أخرى (واذا جبا احضار
فقال) عندي عن هذه الصفة لكنها ثابتة بقرم قيمتها الصلابة (ليس يدعي عن هذه الصفة في حقه) على حسب جوايه لان الأصل معه
(ثم) بعد ذلك المدعي عليه (المدعي دعوى القيمة في التقرؤم والمثل في المثل لا احتمال أنهم لم يملكوا) فان نكل الذي عليه من العين (خلف
المدعي أو أقامه) بان العين لم يوصف كانت يندموان قالت لا يعلم أنهم لم يملكوا المدعي (كآية الاحضار) يشهد الشهود على عنه كما (وحسن
عليه) لا امتناع من حق زعمه بين عدله فيس (ولا يطلق إلا باحضار) الموصوف (أو دعوى تلف) منع الخلق عليه.

وحيث قد أخذت من القيمة أو المثل وبش (١٨٤) دعوا التلغو وان تأخذ قوله الأول الضر ورتع بحث الأذرى أنه لو أضاف التلغو الى

جهة ظاهرة طوب
بينهما ثم يحلف على التلغو
بها كل ديع (ولو شك
المسدى هل تلفت العين
فدى قيمة أم) الأصح
أو (لا قد صافة الغصب
مضى كذا فان بقي الزمرد
والا فبغيره) في المقوم ومثله
في المتن (جمع دعواه)
وان كانت مرفوعة للحاجة
ثم ان أقر شئ فذلك والا
حلف أنه لا يزمه رد العين
ولا بدله وان نكل حلف
المسدى كإدى على الاوجه
(وقيل) لا سمع دعواه
للتردد (بل يدعيها) أى
العين (ويحلف) عليها (ثم
يدعى القيمة) ان تقوم والا
فالمثل (ويجوز ان) أى
الوجهات (في دفع ثوبه
لدلال ليعه) فحده وشك
هل يامه فطلب الثمن أم
أنا فله (طلب) قيمته أم
هو بان فطلبه) فعلى الأول
الأصح سمع دعواه مرفوعة
بين هذه الثلاثة فدى ان
عليه رده أو فقه ان يامه
وأخذه أو قيمته ان أتلفه
ويحلف الخصم عيناً واحدة
أنه لا يزمه تسليم الثوب
ولا غنسه ولا قيمته فان رد
حلف المسدى كإدى ثم
يكلف المدعى عليه البيان
ويحلف ان ادعى التلغو
فان رد حلف المسدى أنه
لا يعمل التلغو ثم يحبس في
(وحيث أوجبنا الاحضار

فأخذت من القيمة الخ) أى بعد دعواها وإثباتها بطريقه كالمعلوم سم (قوله وان تأخذ قوله الأول) لان
دعوا التلغو تنافى انكاره أو لا تؤيد كبرناؤه لتأويل الدعوى بالقول ويحتمل ان الضمير للمدعى عليه فلا
تأويل (قوله للضر ورتع) لانه لم يقل قوله لخلد عليه المجلس معنى وشرح المنهج (قوله لو أضاف التلغو
الخ) أى بخلاف ما لو أطلق دعوى التلغو أو استدأى جهة تنحى كسر فقلل بطل باليسنة اه معنى (قول
المتن ولو شك للمدعى) على من غصب من معينا أى تردديان تسارى عنده الطرفان أو رجح أحدهما وقوله
فدعيها أى العين نفسها فقال أى في صفة دعواه اه معنى (قوله ثم ان أقر شئ الخ) عبارة العصري عن
سلطان حيث نذرت دفعه العين فذلك أو غيرها فيه والقول قول المدعى عليه في قدره سواء كان غنائم أو بدلا لانه
غائم اه (قوله كإدى) أى على التردد معنى فلا يشترط التعيين في حلقه سم (قوله على الاوجه) أى
كفى شرح الروض أى والمغنى اه سم وعبارة النهاية كالمعنى كالمعنى اه (قول المتن أم أتلفه)
أى أو تألف فيه بمقتضى كإدى عن عرش (قوله) سمع دعواه مرفوعة بين هذه الثلاثة الخ) قال البلقنى وقد
يكون الدلال باعوه وتلف الثمن أو الثوب في يده فلا يقتضى تعينه فلو يكون باعوه لم يسلمه ولم يقبض
أفمن الدعوى المذكورة ليست جملة ذلك والقاضى انما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الإزام على
كل وجه فلو أتى ببعض الاحتمالات لم يسمها الحكم فان فيها الازام قال أبو زرعة نعرض لذلك اه
معنى وفى العصري عقد كزمنه عن مر ماضه لأن يقال بصدقه ما صار غاصباً فبغيرها وقنها وان لم
يقصر اه (قوله ان أتلفه) أى أو تألف فيه بالانقضاء اه عرش (قوله كإدى) أى على التردد كما
معنى وأنى (قوله ثم كإدى الخ) راجع لمصلحة الغصب أيضاً (قوله ويحلف ان ادعى الخ) أى ويقول ان بين
غيره اه عرش (قوله التلغو) لعل المراد به التلغو بلا تقصير فراجع (قوله ثم يحبس في) لعل المعنى يحبس
المدعى عليه لاجل تسليم العين أو بدلهما اذا سطر على دعوى التلغو فلم يقر بشئ من بقائه الثوب أو بيعه فهل
يستخدم الجبس أو لا ان يظن بقرائن أحواله صدق فيها وبغير (قوله المتن وحيث أوجبنا الاحضار) أى
أوجبنا على المدعى عليه احضار المدعى فاحضره وقوله مؤتمتة أى الاحضار اه معنى (قول المتن ومؤتمتة الرد
الخ) قال الزركشى تخصيصه المؤتمتة بالرد فاصر ولهذا قال الراعى حيث يبعث القاضى المكتوب اليه الى بلاد
الكاتب ولم يثبت المدعى فصاره الى موضعه مؤتمتة واستقر عليه مسؤولية الاحضار ان تحملها من عنده
وظاهره شمول نفقة العبد أيضاً ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد به ما زاد بسبب السفر حتى لا يتزوج فيه
النفقة الواجبة بسبب الملك الخ انتهى اه سم (قوله أجرة مؤتمتة منافع الخ) فلو ان تلفت أجرة مؤتمتة كان كانت
مدفوعة الحضور والرد شهر من منفعتي في أحدهما عشرة وفى الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون اه
عرش (قوله لا المجلس فقما) لان مثل ذلك يساعبه توفير المجلس القاضى ومراعاة ما لمصلحة فى قول المضايقة
مع عدم ردة الضرر بغيره لافا لغائب عن البلد ولا يجب للخصم أجرة منفعتي وان أحضره من غير البلاد
للمصلحة مثله ولان منفعة الحرا لا تعين بالوقت اه أنسى عبارة الجبري عن سم عن مر وظاهر كلام
الشيخين انه لا أجرة للعوض من البلدان اسعيت البلدان لا يجب للخصم من خارجها ان قربت المسافة
وان تلف بعض المتأخرين والكلام فيما مله أجرة أموالهم عرش ومن لمسه أجرة فلا أجرة وان أحضره من

(قوله فأخذت من القيمة الخ) أى بعد دعواها وإثباتها بطريقه كالمعلوم سم (قوله ثم بحث الأذرى) انه
لو أضاف الخ) كتب عليه مر (قوله وان نكل حلف المدعى كإدى على الاوجه) فلا يشترط التعيين في
حلقه (قوله على الاوجه) كفى شرح الروض (قوله ومؤتمتة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤتمتة بالرد فاصر
ولهذا قال الراعى حيث يبعث القاضى المكتوب اليه الى بلاد الكاتب ولم يثبت انه للمدعى فصاره الى
موضعه مؤتمتة واستقر عليه مسؤولية الاحضار وانه يحضره من عنده فظاهره مؤتمتة نفقة العبد أيضاً ثم قال عن
المطلب ويظهر ان المراد به ما زاد بسبب السفر لا يتزوج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه (قوله

خارج

فثبت المدعى استقرت مؤتمتة على المدعى عليه) لانه الخروج الى ذلك (والا) تثبت (فهى) أى مؤتمتة الاحضار (ومؤتمتة
الرد) العين المحل (على المدعى) لانه الخروج افرم وعليه أيضاً جزم مثل منافع تلك الدورات كانت غائبة عن البلد لا يظن فقا

ونقطة التي أن يتألف بين المال وبين المتصرف على المدعى (فرع) فبالاستيفاء من غيره وكيله في الغالب في الأموال الخاصة بالمالك أو في ماله اختل معقلمن في بيعه أو تعين طرفه بالسلامة وقصره الاحكام التي انما يشعل على أموال الفاضل إذا اشرف على الضاع أو رست الحاجة إليها في متعلق حقوقه فثبت على الغائب قالوا في الضاع تفصيل فإن امتنع الفضية وعصر المرء اجعل قبل وقوع الضاع صاغ التصرف وليس من الضاع لاختلال لا يؤدي لتلف المظالم ولكن سار بالامتناع (١٨٥) بسم مال الغائب في المظالم والعلل في الاختلال

المؤدى تلف الغنم فاع
ثم الحيوان يباع بحسره
تقرى لاختلال الحرمه
الروح ولا يباع على
مالك بحسره اذ ينفعه
ومن امكن دارك الصانع
بالاجرة كفى به او يستمر
على اقل زمن يحتاج اليه
ولو نسي عن التصرف في
ماله امتنع الاتى الحيوان
اه ملصقا وفي فتاوى
التغالى القاضى يبيع مال
الغائب بنفسه او قيمه اذا
احتاج الى نفقته كذا اذا
خاف فوزه او كان الصالح
في بيعه ولا يخذله بالشفعة
واذا قدم لم ينقص بيع
الحاكم ولا يجاوزه واذا
اشترى بفسد ماله ولو قبل
غيته أو عيجه بدينه
وخشى فلفعه نصيب
يديه ولا يرد ودعته
واشترى الاذرى فبن طالت
غيته وله دين خشى تلفه
بان الحاكم ينصيب
يستوفى وينقل على من
عليه مؤنه وقد تناقض
كلام الشيخ فيما للغائب

خارج البلدات سوى مر اه (قوله ونفقته) مبتدأ خبر في بيت المال اه عش (قوله في بيت المال)
ظاهر انه انما يشارك لا اقتراض اه سم عبارة عش ظاهر انه مائة وقيناس مائة مائة قرض وقوله ثم
باقتراض ظاهر انه ما سبقت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فانسى الى الحاكم) أى اتفق
شخصا من أهل محله اخبرنا حكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه عش
ظاهر أن التقيد بادل محله نظر الغائب من الملاء على حال الحال قبل غيرهم فلا مفهومه (قوله ان فبن
الح) لجزءه من مبيع الا فهو مفهوم ما قبله (قوله ان فبن طالت) مرها قال سالت أى لم ينص في التصرف فيه هو
عليه يحويان كايان يوسع في محرمه ذلك بقوله ولا يمكن بارك الصانع بالاجرة الخ (قوله لا يمتنع الخ)
لعله لقوله وليس من الصانع الخ (قوله والاحتياج) مبتدأ خبر مضارع (قوله الا الحيوان) أى اذا
مست الحاجة اليه في استيفاء حق ثبت عليه كالم (قوله وانسى) أى قول الماصح (قوله وفي فتاوى التغالى)
القاضى الخ) فثبت جواز ذلك ويحسم ما قبله او جواب اه عش وقد يجلب ماله جوازه. والاحتياج
فيشمل الوجوب (قوله اذا احتاج) أى المال (قوله وكذا اذا احتج الخ) عبارة الغنى والروى عن غيرهم
وللقاضى اقتراض مال الغائب من نفع له فله في النعمه يبيع حيوانه خوفا هلا كونه كفسده
اجازته ان آمن عليه لان المنافع تقوت بعض الوقت واذا باع عدا المعصية أو ربح ماله منه ثم قدم الغائب
فليس له الفسخ كالمى اذا باع ولا نفاعه القاضى كان يبايعه ببيعة وما من لآخر يبيع مرقته القاضى
يبيع موصوف في ماله الصانع وله حفظه قال الاذرى والآخر في هذه الاعصاره في الصانع لاحتضانه
يعرض للتهب ومبادئ الظلمة اليه اه (قوله او كان الصالح في بيعه) هل يخالفه السابق لاحتياج
يبيع مال الغائب الخ ويحتمل عليه اه سم والاولى الثاني يعمل انصالح هنا على تعويها فيبقى اوائل
الفصل الا قدس النهاية في تعقيب كلام ابن شكيل (قوله واذا اشترى) أى القاضى اه عش (قوله ولو قبل
غيته) غايه للقبض (قوله واذا اشترى الاذرى فبن طالت) مرها قال سالت أى لم ينص في التصرف فيه هو
عليه لا يجوز للقاضى قبض شيء من دينه لمصر فعلى ماله ولو قبل وجوبه رعايا المعصية من نصب نفقته
عليه لم يكن بعدا اه عش أقول ما سطر به من الوجوب لا يبعد عنه لان وجوده قبل خلافه بل قد بدى
دعوه في قول الشارح السابق أو مست الحاجة اليه الخ على ان دعوى القضية متوقفا على كلام الاذرى ورد
في جواب سؤال فلا مفهومه (قوله يجب اخذ الخ) أعمال بنما لك من التصرف في مال لا يجوز زلاتي
الحيوان اخذ المصاح اه عش (قوله من العين) بفتح الميم (قوله واذا اشترى الخ) كذا في أصله رحمانه
تعالي وعبرة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ اه صيدمر وظاهر هذا راجع لما قبله وكذا الخ نقط
(قوله دن سائر) بالاضافة (قوله وقيناس في الغائبته) عبارة فانها في الغائبته اه (قوله ولو لمات
الغائب) عبارة فانها ولو لمات شخص اه (قوله ولو لمات القاضى) بظهور القاضى ليس فيشيد كغائب
المار انفا (قوله قبض وطلب جميع الخ) الاول قلب المصنف في كل النهاية

في بيتها (السأله) ظاهره انه اذفق لا اقتراض (قوله أو كان الصلاح في بيعه) هل يحل الصلوة السابق لا امتناع
بيع مال الغائب بغير المصلحة أو يحمل عليه
قنطره ما في أو حوازه

(٤٤) - (شرواف وابن قاسم) - ب - عاشر)
 منه في هذا الحاكم خلاف الخن قال القنوق والكلام في مدن يقتل والوالد جبا أخذ منه مفعله وبه يتأدها كره القتال والاذى
 والذى يقصه أن ما غلب على الظن فوات على الملك لعل أو جد أو قسح جبا أخذ منه كان أو دناؤا كذا الطلب من العين عند قبضها
 منه لسفر ونحوه وما يجوز في العين لادن والكلام في قاض أمين كالمعاصر في الودعة قال الزكشوق وقد أطلق الاصطلاح أنه يترى الحاكم
 قبض من معاصره بمنزلة ثوبه باللعن وقباض في الثانية منه ولولمنا العاصي وانه يجوز ولي القاضى ان يقبض من طلب جميع ما من

عبيدون والله أعلم (فصل الغائب الذي نصح) في الدعوى (الينة) عليه (و يحكم عليهم بمساقفة عبده) لأن القريب يسهل حصوله
وقضية تأتي أنه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حينئذ مساقفة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم أن المتبادر من كلامهم

الفصل في الغائب الذي تسمع البينوت يحكم عليه **هـ** قال الصيرى الاول يقدم هذا الفصل على الذي قبله لانهم من طوائف النصارى على الغائب **اه** **(قوله بالدعوى)** الضمير له او لمستمع الشهود في النهاية الاقوله اذ لو رفع الدلو بان وقوله أى خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن **(قول المتن من بسافة)** أى من هو كان بسافة له معنى **(قوله لان القرب يبالغ)** هذه اذلة القوم واما هذه المنطوق في قوله الا فهو ذلك لاننى اعلم بالحقور الحق **(قوله لان القرب يسهل احضاره)** أى الذى في ولايته كجعل مائة يافى هو سدى **(قوله حديث)** أى حين الحق **(قوله بان فساده الجرح)** هو القياس وان أى شغلنا لك هباب اليرى بعضنا الحكم ونفوتهم **هـ** **سم** **(قوله ويجرى ذلك)** أى فساد الحكم **اه** **عش** **(قوله فى قصى)** أى مجنون أو سفيه **الح** **(أى بد الدعوى على ولده)** **اه** **عش** **(قوله والدلو بلاينة)** أى دلو كان فاسقا أو كافرا وهى يتوقف ذلك على عين أملا فنظر والاقرب تخلفه **اه** **عش** **(قوله أو أعتقت)** أى مثلا **(قوله كسر)** أى قبل قول المتن ولادى وكل الغائب الذى قال الرشدى الذى مر انما هو اذا أبطل الدين بعد حضوره خلافا لقروا فى **الح** **(قوله يتم)** عبارة النهاية سلم **اه** **(قوله ان بان معسر الا علك غير المبيع)** أو علك غيره وانهم ان المصلحة في المبيع ولظهور الحال قبل التصرف أخذنا ما مر في الزهر شرح **هـ** **اه** **سم** **(قوله بيان بطلان المبيع)** يعنى تبين بطلانه لظهوره وان كان صلاحه فهو قد مر انفسان النهاية خلافا **(قوله بان)** كذا غلط المؤلف في نسخة السدس فان مصلحه **اه** مصطفي الحوى **(قول المتن التالى لارجع الح)** أى بعد رفع الحاشية **هـ** معنى **(قوله أى وانه)** أى قوله ونعاق منها فى المعنى **(قوله غائب)** أى وان كان أهل ذلك الحمل لارجحون الا فى ثبوت الليل **اه** **عش** **(قوله وذاك لان الح)** هذه اذلة المنطوق قول المتن الغائب الح كمنهنا على معنا خلافا لما هو معناه مع كان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القرب يبالغ كاصل شيخ الاسلام والمفتى **(قوله لتوقنا الح)** علة التعيين **(قوله أى لا رجوع مكر الح)** عبارة قالو وضرب مع شرحه في بيان مسافة الدعوى بعد القرب بما يعون منه المبكر من رومة أى ما يمكن المبكر الممن عوده الى محله فيما انتهت أى والبدى قد اذنت على ذلك **هـ** **سم** **(قوله تعبير)** أى الضمير **(قوله لان منها)** أى ضمير **(قوله وهى ليست الى الح)** بل ضمير انها لانه بعضه مستعمل من طرف المسافة **اه** **(قوله**

(التي لا يرجع منها) متعلق
 بقوله (مبكر) أي يخرج
 قبل طلوع الفجر أخذنا
 مما مر في الجمعة أن التكبير
 فيه يدخل وقت من الفجر
 ويحتمل الفرق أن المراد
 المبكر من فراهون يخرج
 قبل طلوع الشمس (إلى
 وضعه ليلًا) أي أوائله
 وهي ما ينشئ اليوم
 الناس غالبًا بالاعتق
 وذلك لأن في إيجاب الحضور
 من حيث قضاء قائلها

والوطن ليدلوا على ما يتعلق بها بذكر المتعبد لتوقف صحته على ما علم مع جعل الى موضعه من اظهار المضيق أى لا يرجع
ان
ميكرو منها بلد الحاكم كما هو الاول للبلد بل بعد ان دفع قول البلقيني تغيير وغير مستقيم لان منها بعد بلد بعد وهو ليست الى لا يرجع منها بل التي
لا يصيل منها بل الامن يخرج بذكر من موضع بلد الحاكم فلو قال التي اخرج منها بذكر بلد الحاكم كما لا يرجع منها بلد الحاكم في يومه بعد فراغ

ويحكم بغير حضوره من غير عن الاستظهار على النقل المعتمد تعلقا على ما لا يمنع الناس كالمقام لم يكن المعدي ينتج على الاستحرف حكم
الناس كما في حلف المعدي من الدخلة (١٨٨) المأوردى ومن تبعه ثم يحكمه لكن لا يمين تقديم النداء به ان لم يحضر جعلنا كالأفاهة

المأوردى والرواية (والظاهر
جواز القضاء على غائبين
فصل وحذف) لانه
حق آدمي كلال (ومنه
في حد) أو تعزير (لله تعالى)
لبناء على السامعة والبر
ما أمكن وما فيه الحقائق
كالسرقه يعق في مال
لا القطع ولو سمع بغير
غائب تقدم ولو (قبل
الحكم لم يستعدها) ألم
يأمر بلوغ سمعها سمعها
لكنه على من يمين ابداء
قوله أو الع (بل يغفر)
بالحال فيوقف حكمه على
انصره كافي المطلب وقول
البلقيس اعتراضا عليه
الاعتذار غير شرط عندنا لعمدة
الحكم كونه تلبذه أو بوزعة
بانه في غير هذه الحضوره
المعوي والبيئة فهو ممكن
من الإدم وما هنا فلم يصلم
فاشترط اعلامه (ويمكنه
من الجرح) أو نحوه كانهات
نحو عدو ولو بعد الحكم
أشدد من قوله لم يقبل
الجرح بعده وعمل ثلاثة
أيام ولا بد أن يؤرخ الجرح
بיום الشهادة أو قبلها
وتقبل مضي مدة الاعتزله
وقد استظهرت كرم مسائل
لهنا عن تعلق بالبالب فقال
(ولو عزل) أو تعزير (بعد
سماع بيعة ثم ولو) ولم يكن
حكم يتو لها كاجته
البلقيس (وجبت الاستعدادة)

بغيره في المتن (قوله بغير حضوره) وبغير نصيب وكيل ينكر منه ما معنى (قوله من غير عين الخ) وقوله لا يمين
المقرى وشيخ الاسلام والمفتي وخلافه لانهاية والشهاب الرولى (قوله ولا) أى وان لم يستثن المتواري وما عطف
عليه (قوله جعل الاستحرف حكم الناكل الخ) وقالا لاسي والمفتي وقهر بدلا من كافي وخلافه لانهاية
عبارة جعل الاستحرف حكم الناكل كلف المعدي عين الرد على ما عاده بعضهم ثم يحكمه لكن صرح المأوردى
بخطاؤه وتبعه جميع وعلى الأول فلا يمين تقديم النداء الخ وقوله لكن صرح المأوردى بخلافه وقول الشارح
خلافه المأوردى قد يخالفان قوله لا (قوله جعل الاستحرف حكم الناكل الخ) هذا خاص بالمأوردى
والمفتي بخلاف المحيوس الذي زاده الشارح اه رضى الله عنه المأوردى ولعل سم اليه أشواخصه
قوله خلافه المأوردى رضى عن غير يدان حياضه قال المأوردى والرواية هل يحكم على المتواري بعد تعذر
احضار مو التماس عليه بين خصمه تتر بلا تواريه منزلة كونه في وجهان أشبههم انهم لكن بعد أن ينادى
عليه بل يسمع المعوي عليه ويحكم عليه بالنكول فان لم يحضر فعلى طه ينكره ورد اليمين على الذى
فان حلف حكمه بما ادعاه انتهى اه سم وباتى عن الاسنى والمفتي مثل كلام القبر يد قول المتن في
فصل الخ (قوله أى فهو هل من عقوبات الأذى اه معنى (قوله وما فيه الحقائق الخ) وسقوف الله تعالى
المسألة أى كان كقول الكفار كقوف الأديمين ثم يابى معنى وعش (قول المتن على غائب تقدم الخ)
أى أو على صبي بلغه أو قلا أو على محزون فاقول قال الأذى والظاهر أنه لا عبرة ببلوغ الصبي فيها الدوام الجرح
عليه كالمو لم يجزوا اه معنى (قوله لم يزره) أى القاضي اه رضى عن أى إعادة السماع (قوله لكنه
على جهة الخ) بغير عن قوله الأذى ويمكن من الجرح أو نحوه الخ (قوله من ابداء قاذح) أى كالجرح قوله
أودافع كاللاد (قوله فيوقف حكمه الخ) أى فيما إذا قدم قبل الحكم كالمو يظهر (قوله عليه) أى على
المطلب (قوله الاعتذار غير شرط الخ) أى الاعتذار غير عار بالمقاضى الحكم به وابداء عذرى عدم الاعتراف
به أو لا مشا في المشتارة عذرى صلا عذر اه عش أقول الظاهر أن ههنا الاتصال هنا السلب أى إزالة العذر
(قوله ايضا الحكم) بسببه شرط (قوله الحضور الخ) أى م اه عش (قوله أو نحوه) أى قول المتن ولو
عزلى المتن الاقوله أشد الى العمل (قوله نحوه عداده) أى كالبعضة للحكم كونه (قوله ولو بعد الحكم
الخ) بغير عن عناق قدر قبل الحكم فى المتن (قوله ولو عمل الخ) أى جوبأ اه عش (قوله وقيل مضي مدة
الاقوله) وهى ستة اه عش (قوله أو تعزير) أى يسق مثلا اه عش (قوله ولم يكن حكم الخ) سذك
بمحرز (قوله ولا يحكم) الى قوله وان أسالتى المتن الاقوله وبخلاف الى ان ولا نحو معاهد (قوله لان
الار حانه) أى الاشهاد على نفسه سماع البيئة غير حكم أى يقولوا (قوله بالبناء للمفعول) من أعدى
بعدى أى زيل العدوان وهو الظلم كاشكاه أزال الشكواه معنى وأسنى فباتى فى الشارح تفسير باللازم
المرا حنا (قوله ولو جوبأ) الى قوله وأقرافى النهاية الاقوله ولم يعلم الى المتن قوله وان اختار الى أما ما علم
وقوله وكذا من الحكم الى وكذا وقوله ان كان الى ولو من غير قوله ثم ألتى و يزره (قوله ولو جوبأ
الخ) عبارة والمفتي ويوم الجمعة كثير فى احضار الخصم لكن لا يحضر إذا ساعد الحطاب المنبر حتى يفرغ
الصلاة بخلاف اليهودى يوم السبت فانه يحضر ويكرس عليه سبب قال الزركشى ويقاس عليه النصرانى فى

عن الحضور كرض أو حش ظالم أو خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن المعدي بيعة قال القمولى في ظه
سماع المعوي والبيئة والحكم عليه لان المرض كالبيعة فى سماع شهادة الغرض وكذا فى الحكم عليه وقد
صرح بذلك البيهقى قلت زادة الغرض عنه لا كيف نصيب وكيل ضامن منه اه وسبب ذلك شرح
أحضره ما عوان السطحات (قوله من غير عين الخ) الاستظهار على النقل المعتمد الخ المعتمد عند شيخنا الشهاب
الرولى ما يحكمه البلقيس من وجوب بين الاستظهار هنا أيضا احتياط الحكم (قوله خلافه المأوردى) فى

ولا يحكم السماع الا بالجلالة لا تعزير ولا يفتى على ما لا يخرج من محل ولا يثبت على ما لا يثبت وتختلف ما لو حكم بشيوا فانها الحكم الاحد
بالسماع الاو ولا تراشه على نفسه سماع لان الاوجه غير حكم (واذا استعدي) بالبناء للمفعول (على حاضر بالبد) ولو هو يدا

لوم منه أهل لسمع البعوي وجواب أي ملبنة احضار مولد كنهه ولا كان أجرحه من ولا نعمو معاهد ولا أورد التوكيل (أخضره) وجوباً وأولاً أحوال العادة ما دعا عليه كوز رادى عليه ومضيق أنه أسأجرو سأسأنا فزاح فزودان اختار جمع خلافه ومما روي عليهم باقياً من تحكيم التوكيل إذا ما ذل كنهه فلا ضرورة بكذا كرم الماوردى وتعبه وكذا أجمع (١٨٩) عين حضوره يعطل حق الماخر فلا

الأحد اه (قوله أهل الخ) مستفاض الخ (قوله أي طلب الخ) يقال استعدت الأمير على فلان فاعدا على أي استعنت به عليه ناعني انتهى مختار اه عش (قوله أي طلبته لسخاره) هذا التفسير يدل على أن نائب فاعل استعدى في المتن القاضي الجاور والحرور اه ورشيد (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر بحمر زاته (قوله أحضره وجوبا) أي أقامه لشعور الأحكام ولزب الحضور رعاية لمراتب الحكماء وقال ابن أبي الدم إذا استخضر القاضي وجب عليه الإجابة الآن وتوكل اه ونقض الحق إلى الطالب انتهى وهو ظاهر اه مخي وبات في الشراح ما يتعلق به (قوله وان أسألت الخ) هل ينافي مع قوله السابق ولم يعلم كذبه المذكور بعد (قوله وان اختار جمع الخ) أقروا المخي عبارة وفي الزوائد عن العدة أن المستعدى عليه إذا كان من أهل الصيانة والمروءة فهو من الحاكم المستعدى بقصد بذله وإذا لم يتحضر ولكن رسل اليه من يسمع الدعوى تتريل بالصيانة منه المندرجون بحزم به سلم في التقريب اه (قوله وما وما فاعله الخ) قد يجب بعدم تبصر التوكل لكل أحد في كل وقت (قوله أما إذا علم الخ) وقوله ويظهر في المخي (قوله فلا يتحضره حتى تنقضي مدة الاجراء الخ) يظهر أنه لا يؤمر بالتوكل أيضا خلافا لقوله عبارة في الزيادة بأمه بالتوكل اه أي من استوجبت حضوره يفعل حق المستأجر عش (قوله ذكره السبكي) عبارة النهاية كقوله السبكي (قوله وان قلت) أي كدركم اه عش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا في الزعم اه سم (قوله ذكرهما) أي قوله وكذا من الحكم الخ وقوله وكذا من وكل الخ (قوله اعترضه) أي البلقى (قوله مطلقا) أي سواء كان من ذوى الهيات أو لا (قوله وبإزبه) أي القاضي وقوله عين أي لا تلتفت كأيان (قوله كأيان) أي في الترافض لعل ما يفتن ختم الخ أي للحدى يعرض على الخصم مخي وأتى (قوله أثيره) أي ما يعادله اه أسنى (قوله مخي في المتن) في المخي الذي قبل (قوله واعند القاضي) مخي ذكره القاضي في الطلب برسال الرسل أي ابتداءه ويجري (قوله وهو أول) قبل ووجه الأول به ما في المتن من القذارة اه عش (قول المتن وأجر بن الخ) وفي ما جرى القاضي ان يجمع بين ختم العين والربان أدى إحتفاده الحسن قوا لخصم وضعف مخي وفيها (قوله وهو العون) أي قوله انتهى زوال المخي عن خصمائه ثم ينبغي كمال حضانة يكون مؤتمن أحضر مشدد امتناعه من الحضور بعث الختم على المطلوب أخذ ما يأتي أي إلى أعوان السلطان اه وباتقى الشارح وعن النهاية ما وافقه (قوله ولم يرض الشيخ لأوجدها التفسير الخ) عبارة المخي ظاهر كلامه التفسير بينهما وليس مراد في تعليق الشيخ إلى حمله أنه رسل الختم وألا الخ ونصرا لمتن مع شرحه فمخير مبلغا من الأعوان بباب القاضي يتحضر وما ذكره من الترتيب بين الأمرين هو ما في الرضا وأصلها كلام الأصل يقتضى التفسير بينهما فله مؤنة المرتب على الطالب بالمرؤ من يستأجل وعلى الأول لم تمنع المتع فيما يظهر اه وقوله فله مؤنة المرتب الخ يأتي بما هو عبارة النهاية وكلامه كله محمول على التوزيع بحسب ما مراره القاضي وبه صرح في الحادى وفي الاستقصاء أنه لا يبعث العون إلا إذا امتنع من الجاه بانتم

تجر يدلتز حتما تصقال الماوردى والو يافهل بحكمه التلوى بعد تخذل اشافه والنداعليه يمين
صحه تقي بالناو به مرقه نكوه فيموجان اشبهامهات لكن هذان ينادى عليه بان يسمع المعوى عليه
ويحكم عليه بالنعول فان لم يحضر قضى بنكوه وردالبين على المدي خان خلف حكمه بما ادعاء ٨١
قوله وكذا من الحكم بينهما الخ لعل المرحضاني القر دم قوله وأمر بنكوه ذلك صبره الروض أو باحد
لان القاضي اذا علم به لزم الطالب أجر من أول دفعه بخلاف هذا اذ قيل في دفعه من قبل اليه العون ولا يأخذ أجر
وأرسله انتم أولا حو توفرت على الطالب الا حو حيث نونا تصعدا البقنى ان كان يقول بان أجر العون
العون أولا وبعد الامتناع من الحو وانضم وتنفذ الظاهر من كلام البقنى هذا انه يقول بان الاجرة
وانضم القاضي العون أولا ثم بالتسليم بعمله القاضي بان أرسله أولا

وقد مضى على ما مضى بالادى اذ اعلم به بان لم يحضره الا بعد الامتناع من الختم و يؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم ان اجرة الملازم على الطالب هو الذى يختلف اجرة المجلس واعتماد ابرزعة (١٩٠) ما اطلقه عليه ولا يقال ان اجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور ومع الايرسول

لا نه لا يلزم الحضور للمجلس
الشرع الا يطلب ائمن
القاضى وقد لا يوافق
الطالب على ان له عليه
حقا وراه مبيلا اه
ويؤخذ منه تقيد اطلاق
شخصه بما اذا لم يكن طلب
من القاضى والا زمت
المطالبة لتعديده بامتناعه
بعد طلب القاضى له ومن
ثم جاز لقاضى ابرزع ما وسال
عن الحاكم وعرضه وان
واحد من اطلقه ثانيا ففعل
اجرة الملازم باذن الحاكم
على المدين فالتقصير
بتأخير الوفا مع القدرة
ولا يلزم الباش ملازمته
بنفسه اه وبتأمل كلامه
يعلم ان الاجرتين اجرة العون
واجرة الملازم حكمهما
واحد وهو انه ان كان
الامتناع يطلب على الحاكم
زمت المطالب والا فالطالب
وقضية فوه مع القدرة انه

لان الطالب قد يتضرر بانخذ اجره منه وظاهر كلامهم ان اجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرق العون
من بيت المال وقضيتا باق في اعران السلطان لهما على المتع هذا اضعوه كذلك اجرة الملازم على
المدى بخلاف المجلس لكن ذهب الى ان اجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور ولا نه
قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزم ان يذهب معه بقوله بل لا يمتن امر الحاكم بذلك وفصل في اجرة الملازم
فعلها على المدون ان كان باذنت الحاكم والا فعلى الطالب بحسب لزوم اجابة الحضور واما بعد ان القاضى
المطوب اليه يقضى عليه بغير ورشدة او غيرها ولا لافه الامتناع باطنوا ما فى الظاهر فلا اه وعادة
القلمو على اى الحلى قوله ومؤنه على الطالب اى حيث ذهبه استبداء كغيره من سواهم فالتصديق او
الترتيب فان ذهب به امتناعه مؤنه على المطوب ليعتديه وقول شيخ الاسلام ان المؤنه على الطالب على
قول القاضى وعلى المتع على قول الترتيب فيه فتلزم ان انتهت (قوله وفيه ما فيه) اى فى الشئ
الثاني (قوله من الختم) اى من الحضور به (قوله ان اجرة الملازم) اى قوله قال التقدير فى النهاية الاقوله
ويؤخذ الى فعل الخ كسر (قوله ان اجرة الملازم الخ) ومنه المجاز اه عش (قوله فقال اجرة
على الطالب مطلقا الخ) ضعف اه عش (قوله وقد لا يوافق) اى المطوب (قوله ويؤخذ من الخ)
في شرح الروض وينبغي ان تكون مؤنه من احضره اى عون القاضى عند امتناعه من الحضور
بعث الختم على المطوب اى اذ احماد كثر فى قوله فان ثبت امتناعه بلا عذر احضره اعران السلطان
وعليه وتتهم اه وفي شرح مر مثله اه سم (قوله وعرضه) التمسوت عزه (قوله دون ما اطلقه)
اى البليغى ثانيا اى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صرح بما هو مان
الاطلاق الثاني من كلام الشارح لامن كلام البليغى (قوله فعل الخ) اى ابرزع وعوضا كذا ضمير قال
(قوله وبتأمل كلامه) اى ابرزعة (قوله وقضيتوه) اى ابرزعة (قوله التعير مع الخ) خبر والذى
الخ (قوله وبالكلام) الى المتن فى معنى الاقوله وله وجه فقال الله وكلام الامام اطهر اه (قوله هو
الذى صرح به الخ) اعطاه النهاية والمغنى كسر (قوله ان صدق) اى الذى (قوله اذا قال الى عليك
كذا احضره) اى الى الحاكم فلا يلزم الحضور وانما عليه وفاداه ان صدق اه معنى (قوله
نصوصه الخ) اى لم يعلم بم اخرج عنها فلا يلزم الحضور اه معنى (قوله من الحضور) الى الباب
النهاية الاقوله وبالحكم الى قال الاذرى وقوله فى المساقاة السابقة وما ائنه عليه (قوله من محل تلزمه الخ)

اعوانه واجرتهم على الطالب ان لم يرقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر احضره اعران السلطان
وعليه وتتهم لامتناعه اه وقوله أولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغي ان تكون مؤنه من
احضره عند امتناعه من الحضور وبعث الختم على المطوب اى احماد كثر فى قوله فان ثبت امتناعه وقوله
مؤنه الخ يؤخذ من ان يكون طلب من القاضى والا فتلزمه الحضور وهو كذلك ش مر (قوله ويؤخذ منه تقيد
اطلاقه شخصيا اذ لم يكن طلب من القاضى والا فتلزمه الحضور وبالحسب لزوم اجابة الحضور واما بعد ان القاضى
مطلقا حيث لم يرق العون من بيت المال وقضيتا باق في اعران السلطان لهما على المتع هذا اضعوه
كذلك اجرة الملازم على المدعى بخلاف المجلس لكن ذهب الى ان اجرة على الطالب وان امتنع
خصمه من الحضور لا نه قد لا يصدق على المدعى به ولا يلزم ان يذهب معه بقوله بل لا يمتن امر الحاكم بذلك
وفصل في اجرة الملازم ففعلها على المدون ان كان باذنت الحاكم والا فعلى الطالب بحسب لزوم اجابة الحضور
واما بعد ان القاضى المطوب اليه يقضى عليه بغير ورشدة او غيرها ولا لافه الامتناع باطنوا ما فى الظاهر فلا
وقد مضى على ما مضى بالادى اذ اعلم به بان لم يحضره الا بعد الامتناع من الختم و يؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم ان اجرة الملازم على الطالب هو الذى يختلف اجرة المجلس واعتماد ابرزعة (١٩٠) ما اطلقه عليه ولا يقال ان اجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور ومع الايرسول

انما هو اذ اعلم ان صدق وقال العرائض ان لم يحضره الا بعد الامتناع من الختم و يؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم ان اجرة الملازم على الطالب هو الذى يختلف اجرة المجلس واعتماد ابرزعة (١٩٠) ما اطلقه عليه ولا يقال ان اجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور ومع الايرسول
عليك كذا فاحضره والثاني على ما اذا قال بين وبينك خصوصه فاحضره وقوله وجهه امره ان يلقى كل ملزم الحضور بنفسه (فان امتنع)
من الحضور وبفسه او وكيله من محل تلزمه الاجابة

(بالهذر) من أعذار الجعة
وثبت ذلك عند ملو يقول
عون تة كقائه الماوردى
وغیره (الاضرة) باعون
السلطان وأجرهم عليه
حتث (وعزوه) ان رأى
ذلك لتعديه ولواستحق
نودى متكررا بباب داره
ان لم يحضر فى ثلاث سمح
بأه وأخته وسمعت الدعوى
عليه وحكم بها فان لم يحضر
بعدها وسأل المدعى
أحدهما وأثبت الله بأوى
داره أحياه وأوضح ان
التسريحه نوع نقص فلا
يقع الا فى تلكه بخلاف
الخطم ثم سمع البيئته عليه
ويحكم بما كمل هرب قبل
الدعوى أو بعدهما بعد
الحكم عليه زوال التسريحه أو
الخطم قال الأذرى ولا تسرح
إذا كان بأوى ضميره ولا
يخرج القهر فبالقهر اه
ويحكم كملو ظاهره فى ساكن
بأخرة لأعاريه ولوأشبهه
بمجلس نسائه أرسل اليه
ممسوا ومجراو بعد القهر
يعزوه بحسب رغبته بما رواه
والهذر ورسل اليه من
يسمع الدعوى يستسوين
نصحه أو يلزم بالتوكيد وله
الحكم عليه البيئته كالثابت
كقائه البغوى واعتد به
(أو) ادعى على (غائبه)
غير محمل (ولا تغلس له
احضاره) إلا لأجله عليه
بل يسمع الدعوى والبيئته
ثم ينهى حكم

لعل الأولى حذفته كالمغنى وشرح المنهج اذ الكلام هنا فى الخصم الحاضر بالسدد فقط وذكره وهم
خلافه (قول المتن بالهذر) أو بسوء أدب بكسر الخيمه ونحوه (أشنى ومغنى (قولهم من أعذار الجعة) مثل نحو
أكل ذى ربح كرمه والظاهر انه غير ماردى بل رأى فى العذر كل من وجس الظالم والخوف منه وقصد
غير المرض الذى به - فخر به بان يكون بحيث تسوغ عنه شهادة الفرع اه رشدى أقول بأن فى الشهادة
على الشهادة حرجان والنهاية على حل أعذار الجعة هناك على خلافه وحران الاستنى والمغنى على
استثناءه نحو أكل ذى ربح كرمه بما ليس بمشقة (قوله وثبت ذلك) الى الباب فى المغنى الآية قوله وصله الى
ولو أشعر وقوله كاعلم محامير بسوء طاقوه وصرأ الوسميت وقوله من خارج البدن وقوله أو أمراء (قوله ولو
يقول الخ) غايه اه عش (قول المتن لاضره) أى وجوبها اه معنى (قوله ان رأى ذلك) عبارة النفسى
والاستنى وعزوه بما رواه من ضرب أو جسد أو ضميره وله العفو عن تعزير ومان وآه اه (قوله نودى الخ) أى
بأذن القاضي اه معنى (قوله وحكم بها) أى البيئته (قوله بعدها) أى الثلاث اه معنى (قوله سأل المدعى)
فعل وفاعل (قوله أحدهما) أى التسريح والخطم (قوله فمفعول نقص) عبارة النهاية إذا قضى الى نقص
اه (قوله بخلاف الختم) الظاهر ان المراد أنه لا يردى الى نقص اه رشدى (قوله ويحكم بها) بعد المين
اه غايه ويدون عند الشارح وشيخ الاسلام والمغنى كاسم (قوله وبعد الحكم الخ) متعلق بقوله الآتى زوال
الخ (قوله ولا تسرح) أى لا يجوز زالتسريحه اه عش أى ولا الختم (قوله إذا كان بأوى ضميره) أى غير أهله
لأنهم مجبسون لحقه فيما يظهر اه عش أقول وقد بشره بقوله الآتى ويحكم كملو ظاهر الخ (قوله إذا
كان بأوى ضميره) قال الأذرى ويضمه هذا بعد انذار الخصم دون الختم وقوله ولا يخرج القهر أى ليس للقاضى
إخراج غيره منها كاله أو ولاده كاسم به الأذرى اه رشدى (قوله فى ساكن باء) أى ونحوه من
تفرغته مؤتة (قوله ولو أشعر أنه الخ) عبارة والمغنى والاستنى فان عرف موضعها بعث اليه التسامح المصان ثم
الخصان به دعوى الجار و يقتضون عليه يعف معهم عدلين من الرجال كقائه ابن القاص وغيره فإذا
خلوا وفضا رجال فى العن وأخذهم فى التفتيش قالوا لا هجوم فى الحدود الا فى حد قاطع الطريق
قال الماوردى وإذا تعذر حضوره بعد هذه الاسوال حكم القاضي بالبينت وهل يستأصحه كالتكول فى
واليمين الا شبع منه لكن لا يصح عليه بذلك الابداع إعادة النداء على بأه ثانيا به يحكم عليه بالتكول فإذا
امتنع من الحضور بعد النداء على بأه الثانى حكمه بنكوه اه (قوله أرسل له ممسوا) أى وجوباً به اه عش
(قوله يعزوه الخ) وله العفو عن تعزير ومان وآه أشنى ومغنى (قوله وللعدو الخ) عبارة والمغنى والروض سمع
شرحه وان امتنع من الحضور لمعذرتكوف ظالم أو حسيه ومرض بعث اليه بالخصم يبين خصمه أو
وكل الماوردى من محامير عنو يعف القاضي اليمين بحلفه مان وجب حلفه قال فى المهمات وظهر أن هذا
فى غير مصر وف التنب أول يكن عليه بينتوا لسمع الدعوى والبينتوكم على ملان المرض كالفية فى سماع
شهادة الفرع فكذلك فى الحكم عليه قال وقد مرح بذلك البغوى اه ومرت قبل الاثارة به الخ ثم يعزى به
المرجحه مثله (قوله وله الحكم عليه) أى على الماوردى بلا زوال ولا توكيد (قوله وأدعى على غائبه الخ) لعل
الشارح انما اقتصر لفظ ادعى دون استمدى وان كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف لا تزل يسمع
بينتو يكتب الماخذ الا يكون الابداع الدعوى ولا يكون بمجرد الاستدعاء اه رشدى (قول المتن)
فليس له احضاره) ولو اقتصر لم يلزم ما يثبت اه معنى (قوله ثم ينهى حكم) هلاذ كرا الحكم أيضا لاجل اوزاره
خبتنأ أخذاً من قوله السابق قبل ومن يقره تكاضر ما صعدا كاسميت كل فى محلى ولاية القاضي والا
(قوله وأجرهم عليه حثيث) كتب عليه مر (قوله ويحكم بها) بعد المين ش مر (قوله بل يسمع
الدعوى والبيئته ثم ينهى حكم) هلاذ كرا الحكم أيضا لاجل اوزاره حثيثاً من قوله السابق قبل
ومن يقره تكاضر ما صعدا كاسميت كل فى محلى ولاية القاضي والاسم الدعوى عليه والبيئته وسكتم
وكاتبه وان قرب قاله الماوردى وغيره اه (قوله أى المصنف لم يحضره) أى لم يحضر احضاره ش مر

سمع الدعوى عليه واليبتسومكم وكاتب وان قربت تلك المواردى انتهى اه سم عبارة المفتى ثم انشا
 انتهى السماع وان شمس بعد ختم المفتى على ما سبق وان كان في مسافة مقر يده كيمر من المواردى
 اه وقد يعذر عن التشرح باله اخذته في قوله كيمر أى فى أوائل الباب (قول المتن أو فيها) أى محل ولايته اه
 متى أى والتأنيب باعتبار الإضافه اليه (قول المتن وله هناك الخ) أى للقاضى ومثله الباشا اذا طلب احضار
 شخص من أهل ولايته بحث كان محل فيه من فصل الخصومة بين المتداعين لما فى احضاره من المشقة
 المذكورة تالم توقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره اه ع (قوله ومثله متوسط يصلح
 الخ) وكان من أهل الخبرة والمروعة العقل فيكتب اليه أنه توسطه ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء عن
 احضاره اه أسنى (قوله وان لم يصلح القضاء) أى كالمشاور وشايخ العربان والبلدان اه ع عبارة المفتى
 (تنبيه) محل احضاره اذا لم يكن له هناك نائب صالح يكن هناك من توسطه ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل
 يكتب اليه أن توسطه ويصلح بينهما او شرطان الرقعة وابن ونس فيه أهل القضاء بشرطه الشيطان وقال
 الشيخ عباد الدين الحسباني بقية أن يقال ان كانت القضية تمتاز بفصل يصلح فيكون وجود متوسط مطاع
 يصلح بينهما وان كانت لا تفصل يصلح فلا بد من صالح للقضاء في تلك الواقعة فيفوض اليه الفصل يصلح أو غيره
 انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) أى لم يحضره اه نهاية (قوله في المسافة الخ) عبارة
 المفتى (تنبيه) ظاهر كلامه كالروضة وأصلها أنه لا فرق بين أن يكون على مسافة قريبة أو بعدة وليس مراداً
 بل محل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لحرمان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه
 وفى سم بعدد كروا فاقصص شرح الروضة انما صوفيه تصور المسئلة بما اذا لم يوجد حكم فله نظر لم يعمم
 المسئلة الى الحكم وعدمه ونخص التقيد بغير مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قوله السابقة)
 أى أول الفصل اه سم (قوله ولا تأنيبه) أى ولا متوسط يصلح اه شرح المنهج (قوله كالمعظم عاصر)
 أى فى كلام المصنف أول الفصل اذ هو مغموم لانه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم من معضابها
 مسافة العدوى اه رشدي (قوله فان كان فوقها لم يحضره) يتفق أن يقيد بمثل ما تقدم من وجوب
 الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع (قوله ولكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية
 لم يحضره هذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ وعبارة المتن والنائب ان كان دون مسافة القصر
 أحضره والا فلا والنائب يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة وأصلها توحيصه عليه
 العراقيون ورجحان المقرئ ومع هذا فلا وجه لما فى المتن لما فى ذلك من المشقة احضاره ويقتضى القاضى
 الى بلد المطلوب أى تأنيبه اه وعبارة المنهج مع شرحه أحضره من مسافة العدوى وهذا ما صححه الاصل
 وهو الموافق لأول الفصل وللمحضره وان بعدت المسافة فهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه
 العراقيون اه (قوله وسر) أى فى أول الفصل (قوله أى يعين من طلب الخ) لعل هذا تفسير بالازم والا
 ففتح أعدى أزال العدوان كشى أزال الشكوى فالهزة فيطلب اه ع (قوله ولا يصح أن
 الخدر ملاضر) عبارة المفتى ثم استثنى المصنف المفتى من قوله لم لا تسمع البينة على حاضر (قوله ولا يصح
 أن الخدر ملاضر) لا يحضر للدعوى) بضم أوه وقع ثالثه سماع ع أحضر أى لا تكتفى بالحضور الدعوى
 عليها اه (قوله في غير محل القاضى لها توكل الخ) عبارة الروض مع شرحه توكل أى بعث القاضى اليه نائبه
 فقبضه من رواد السقان اعترف الختم لنهاى أو شهوداً ثنائين من محاوره لنهاى والا تفتت بخبر مختلفة

(أو فيها وله هناك نائب)
 ومثله متوسط يصلح بين
 الناس وان لم يصلح القضاء
 (لم يحضره) للمشقة
 تسر الفصل (بل يسمع
 بينته) عليه (و يكتب اليه)
 في المسافة السابقة بسهولة
 الفصل حيث إذا كان نائب
 له فالاصح) انه (لم يحضره)
 بعد حضر بالدعوى وصحة
 مما صاهر (من مسافة العدوى
 فيطوحي التي يرجع منها
 مبكر) الى محله (ليلا) كما
 صلح مما سربسوطان
 كان فوقها لم يحضره ولكن
 مقتضى كلام الروضة وأصلها
 احضاره مطلقاً وان حضره
 كثير من وصر أن أوائل
 البيل كالتهاو ويشتد فلا
 تنافى بين قوله هذا لا وقوله
 في الروضة قبل الفصل
 وصحبت بذلك لأن القاضى
 بعدى أى يعين من طلبه
 خصمه لمتابعة احضاره
 (و) الاصح (ان الخدوة
 لا تحضر) صرنا المستفتى
 كالمريض ويشتد فيقول
 القاضى لها توكل أى ومن
 فصل بينهما

(قوله في المسافة السابقة) أول الفصل (قوله) أى فى المسافة السابقة) عبارة شرح الر والى وظاهر أن محل
 ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لحرمان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه وفيه
 تصور المسئلة بان لم يوجد حكم فله نظر لم يعمم المسئلة الى الحكم وعدمه ونخص التقيد بغير
 مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم (قوله وفى التي يرد من مهام مبكر) أى البها وقوله لبلأى أوائل البيل
 (قوله فان كان فوقها لم يحضره) وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصلها احضاره مطلقاً ش مر

ويقلظ عليها حضور الجميع
للتخليط ولا تخضر وروقت
خارج البلد الامع نحو جرح
أو نسوة ثقات أو امرأة
أحد اطالحق الآتى (وهي
من لا يكون زوجها الحاضرا)
منكرة كشراء قنن بان
لا تخرج أمه - إلا تخرج
بأدرا التوضيع أو أجماع أو
زيارة لانها غير متلفة هذا
التزوج بخلافه للتوضيع

(باب القسمة)

أورد جئت القضاء لاختصاص
القاضي بالمولد ان القاسم
كالقاضي على ما يأتى وهي
تميز بعض الانقسام من
بعض وأصلها قبل الاجماع
والاحضر القسمة الآية
وفسمة صلى الله عليه وسلم
للقنات والحديث السابق
أول الشقة (قديم)
المشرك (الشركاء)
الكامل وما غير الكامل
فلا يقسم له وليه الا ان كان
له فيه شقة أو نصيب
أي ويكيلهم (أو نصيب)
الامام أو الامام نفسه وان
غاب أحدهم لانه ينوب عنه
أول الحكم لحصول المقصود
بكل إسم ذكر ولا يجوز
لاحد الشرى بكن قبل
القسمة ان ياختصه الا
بأذن شرى بكنه قال القائل أو
امتناعه من التماثل فقط
بناء على الاصح الا ان
قسمته أفرز وما قبض من
المشركه مشترك ثم الحاضر
أن يفرز بالاختصاصه

وتخرج من الشرى المجلس الحكم في سكتها اه (والا ففى وعند الحلق تخلف في سكتها اه (قوله)
يقلظ عليها الخ) أي تكلف الخدرة حضور الجميع للتخليط اذا اقتضى الحال التخليط عليها اه (أى عبارة
الغنى ولا تكلف أيضا الحضور للتخليط ان لم يكن فى العين تقلظ بالمكان فان كان احضر على الاصح فى
الروضة اه (قوله ولا تخضر رز الخ) يلو قاله فى غير الخدرة وهى البرزعة يقع الباء الموحدة بحضرها
القاضى لكن يفت الباء ماله أو نسوة ثقات لخرج معهم بشرط أمن الطريق كجرحى عليه من القننى
ومساحب الانوار اه (قول المتن وهى من لا يكون الخ) تنبيه لو كانت وروقت لازم الخلد فكالمناق
اذا تاب غنيمته من سببها أو اختلاف في كونها غنمة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخلد صدقت
بينها والا فهو بميمته أى حيث لا يئنه لها اه (مضى زاد انهاء وأفهم كلامه ان كونها فى عدة أو اعتكاف
لا يكون مانعا من حضورها بمجلس الحكم وبه مرجح الصيرى فى الافصاح ثم الرخصة بالخدرة اه قال
عش قوله وبه مرجح الصيرى الخ معتمده (قوله بان لا تخرج أصلا) أى لا تخرج روضة شيخ الاسلام ومضى
(باب القسمة)

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومعنى (قوله أفرجت) الى قوله ولا يجوز فى المقضى الا قوله وان غاب
احدهم وفى قوله وأفتى جاعل فى النهاية (قوله على ما يأتى) أى فى قول المتن والاقسام الخ مع شرحه (قوله)
وهى غير الخ) أى لفتة وشرا اه عش (قوله والحديث الخ) والحاج قد اعياها ليقضى بغير الشرى بل من
المشاركة أو يقصد الاستبعاد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قول المتن قديم) قد لفتق بالنظر
لشرى كلهم ومنصوبهم والتقليد بالنظر الى غيرهما اه بصيرى (قوله أما غير الكامل الخ) عبارة المقضى
والروض مع شرحه فى بحث الاخر الا ان يوصى بالارزق مال الصى وان لم يكن له فى القسمة قسمة قطب لان
الاجابة اليها واجبة والاخر من المتن التابعة لها وعلى اولى طلب القسمة حيث كان له غبطة ولا فلا يطلبها
وان طلبها الشرى لك أجب بان لم يكن للصى فيها غبطة كالصى المضمون والمصور وعليه يسقط اه وفى
الرشدى عن البهيمتوا وافتها (قوله أى ويكيلهم) ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال فى
الام قصده ان وكله على أن يفرز لكل منهم نصيب لم يفرز على الوكيل أن يخطأ لموكله فى هذا لكنه
لا يخطأ لنفسه وان وكله على أن يكون نصيب الوكيل والوكيل جزءا واحدا لانه يخطأ لنفسه ولو وكله
أسمى وهى (قوله وان غاب الخ) راجع لمصوب بالامام أيضا (قوله أن ياختصه) أى كاملة أو شيا
منها ان كل جزء مشترك واحد الشرى بكن لا يستقل بالتصرف اه عش (قوله ولا تمتناعه الخ) ظاهره
ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر اه عش (قوله من التماثل الخ) هو راجع لما قبل كلام القائل أيضا
أى اذ غير التماثل عتق فيعول بان الشرى لك اه ورشدى عبارة سم قوله من التماثل فقط وراجع
لما قبل كلام القائل أيضا كما عرفت من القول عبارة ما اذا قلنا القسمة أفرز قال الماوردى يجوز لاحدهما
أن يفرز بالاختصاص من الثمار كالخوب والادهان بأذن شرى بكنه بغير خلاف ما يختلف أجزاؤه كالثياب
والحيوان لان ذلك يقتضى احتدادا فيجزأ لاحدهما أن يفرز وان أذن الشرى لك اه ثم ذكر ما قاله
القائل اه سم (قوله على الاصح الخ) للوافق لما يأتى على الاظهر (قوله ان قسمته) أى التماثل (قوله)
وما قبض من المشترك الخ) ظاهره ولو بأذن شرى بكنه أو امتناعه وقد يؤيد ما يأتى أن تقع فى الروض مع شرحه
ثم رأى قال الرشدى قوله وما قبض من المشترك مشترك هذا فى نحو الارث خاصة كانهوا عليه ولا يختص

(قوله ويقلظ عليها حضور الجميع للتخليط) قال فى شرح الروض اذا اقتضى الحال التخليط عليها

(باب القسمة)

(قوله من التماثل فقط) راجع لما قبل كلام القائل أيضا كما عرفت من القول عبارة ما اذا قلنا القسمة أفرز
قال الماوردى يجوز لاحدهما أن يفرز بالاختصاص من الثمار كالخوب والادهان بأذن شرى بكنه بغير خلاف
ما يختلف أجزاؤه كالثياب والحيوان لان ذلك يقتضى احتدادا فيجزأ لاحدهما أن يفرز وان أذن الشرى لك

(٢٥ - (شرى وان قابله) - عاشر)

من مدعى ثبته منقصة فحكمهم جعلوا فيه بشر يكسروا في حكمه عن قائله فكسره كاستناعه وفاقى جماعة منهم المصنف في ذراهم جعلت لاهم وجعلت ثم
 يدا لهم ترك بيان لاهم أخذ قدر حصته (١٩٤) بغير ذراهم وقالهم التاج القزويني قال الأذري وقوله أى المصنف بغير ذراهم بغير

باعتناهم بالجواز حيث ذهب
 المحدث كفى فتاوى التفتال
 له ويؤيد ما مر في الفينة
 إذا تفرق بيناهما بين الاستناع
 وشمله سماجهل الشريك
 أقول المجموع ولو اختلفت
 ذراهم أو ذهن حرم بطلان
 فصل قتلوا الحرام فصرفه
 مصرفه أى من حفظ الامام
 له ان توضع مصرفه صاحب
 وانفاله يت المال ان لم
 توقع ويصرف في قدر
 ماله كيف شاء قال وكذا
 انطلقت ذراهم أو حنطة
 جماعة أو غصن أو حنطة
 أى ولم يملكها الغائب بل
 مر ثم يقسم الجميع بينهم
 وقيل يجوز الاثر اذا لم يقسم
 في المشايخ متعلقا (وشرط
 منصوبه) أى الامام ومثله
 يحكمهم ما ضمنه قوله (ذكر
 سر عدل) تقبل شهادته ومن
 لازما التكليف والاحكام
 وغيرهما مما ياتي أول
 الشهادات من مجموع
 وبصر وضبط ونطق لانها
 ولاية وفيها الزام كالقضاء
 اذا القسم يحتمل مساحة
 وتقديره ثم يلزم بالارباع
 (يعلم) ان نصب للقسم
 مطلقا أو فيا يحتاج مساحة
 وحساب (المساحة) بكسر
 الهمزة وحى علم يعرف به طرق
 استعمال المجهولات العددية
 العارضة للمقادير وحى
 قسم من الحساب فخطفه

له ثم ذكر ما قاله التفتال (قوله عذرا في حكمه) قال في شرح الر وض في الباب الرابع من كتاب الشهادات
 في الشاهد واليمين ما ذهبوا وأحضر القاضي بخلافه فمما قصده اه وسند كعباءة الر وض شرحه بهامش
 قول المصنف ألا في كتاب الشهادات ولو ادعت وتوعدت لالو رهم (قوله كاستناعه) قد تروى عنه ما التقيد
 بالتمثال (قوله) نعم ان كان فيهم مجبور علب ما شرط ما مر عبارة تشرع النهج الان يكون فيهم مجبور
 بشرط

لهما من خلف الامم (والحساب) لانهما لهما كالفئة للقضاء واشترط جمع كونه زها قبل الطمع وخرج بمصوبه
 منصوبهم في شرطه تكليفه فقط لانه وكيل ويجوز كونه قنا فاقعا او امرأته ان كان فيهم مجبور عليها ما شرط ما مر

فان كان فيها تقويم وجب حث على جعل ما خلف التقويم (فاسمان) أي يقومان بضمين ما ينضمه لالتقويم لا يثبت الا بئس فاشترط
التعدد انما هو لاجل التقويم لا للقسمة (والا) يكن فيها تقويم (فقسام) واحد يكفي وان كان فيها تقويم لانه

(١٩٥)

ما حكم لان قسمته تقويم
بنفس قوله ولا يحتاج وان
تعدله لفظ الشهادة لانها
تستند الى عمل محسوس (وقد
قول) بشرط (اثان) بناء
على الضعيف انه شاهد
لا كما وانصره باليقيني
هذا في تصويب الامام اما
مضموم في كفي اتحاد
قطعا وفارق انصرص
القسمه بانه بعد الاحتياط
وهي نفس الاحتياط بان
هذا سواي كذا (والامام
جعل القسم ما كافي
التقويم) وحديث (فجعل
فيه بعدلين) ذكره
بشهادته عنده لا باطل
منها (ويقسم) نفسه
العمل فيه بعله كالمعلم
كلامه في القضاء وعلم
كلامه لا بشرط معرفته
بالقسمه فبشرط بعدلين
خبرين وقيل بشرط وجبة
اليقيني في غير قسمه الا فراد
والعقد الاوّل ثم سبب
ذلك خبر وجب من الخلفه
(ويجعل الامام) وجوبها
هو ظاهر (وقد مضى به
من بيت المال) من سهم
الصالح لانه من الصالح
العامة (فان لم يكن) في مال
أو ثم مصرف أهم أو منع
فلما ولهذا العموم الذي
قد يستفاد من عبارته
حذف قول الله في مال
فأمره على الشرك (ان

اشترط ما شرطه كونه أهلا للشهادات وقضيه الخ كشرح المصنف الا كتابه ما العادة ولعله اقرب لانه
قيم أو كقول عن الولي وكل منهما لا بشرط فيه أهلية الشهادة فلتأمل اه (قول المتن) فيها أي القسمة
تقوم وهو مصدر يقوم بالسلة وتقويمها اه معنى (قول المتن) وجب فاسمان ظاهره وظاهر كلام
شرحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركه في كل في القسمة تقويم لا بد من تعدد يقوم اه حاشي
(قوله) حث على جعل ما كافي أي واذا جعل ما كافي فبشرط فيه بعدلين كما يأتي في كلام المصنف اه ع
(قوله) لان التقويم لا يثبت الا بئس (لانه شهادة بالقسمة اه معنى (قوله) يكن فيها تقويم) الى قوله وانما
جرم في المعنى الا قوله ذكرين الى المنز وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله) لان قسمته تازم الخ) أي فاشبه
الحاكم شرح المصنف ومعنى أي والحاكم لا بشرط فيه التعدد يجري (قوله) ولا يحتاج أي القاسم (قوله)
لانها الخ) أي القسمة أسنى ويجري (قوله) هذا أي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفارق انصرص
الخ) أي على هذا الثاني حيث يكفى واحد بخلاف انصرص اه عرش أقول هذا بخلاف صريح مذهب
المعنى وشرح المصنف من رجوعه لا دل في هذا رد على مقابل الاصع فيما فيه من كافي في المعنى وأشار له
الشارح بقوله السابق وان كان فيها انصرص (قوله) القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل
الصواب ما في بعض نسخهم من القسمة بارة المعنى وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها انصرص
وهو الاصع وان قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالتقويم لان الحارص بمنه يدو يعمل باجتهاده
فكان كالماكم والمقوم يحضر قيمته كشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن) والامام جعل القسم ما كافي الخ
أي بان يفرضه سبحانه بينه وبينهم بجمعه اه معنى (قوله) وله العمل الخ) أي القاسم المجهول ما كافي
في التقويم اه معنى (قوله) بعله) أي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كالم (قوله) انه
لا بشرط الخ) أي في منصوب الامام جعل ما كافي اه معنى (قوله) غير جمع الخ) أي عند الاحتياط
التقويم ان لم يكن عارفا به أسنى ومعنى (قوله) في غير قسمه الا فراد) أي من قسمه التعدد وقسمه الا فراد (قوله)
واعتمد الاوّل) أي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن) ويجعل للامام رقبه منصوب الخ) أي ان لم يتبرع
معنى وأسنى (قوله) في مال لا يعني ان ذكر هذا نص المتن فيسقط العمل عليه فيكون قوله أو كان ثم ما هو
أهم الخ قد راد ان ادعى في مفاد المتن فيكون النسخة التي لا أصلها حذف المصنف هذا التقدير فكان المناسب غير
هذا الخ اه رشدي (قوله) انما متاعوه) اجابة صحيحة أو فاسدة اه معنى (قوله) لان عمل ما كافي) أي
من الاجرة عبارة المعنى ولودع الشركاء القاسم ولم يسموه اجرة لم يسبق شيئا كالأجرة فهو له نصيب وبسم
له اجرة أو لما كافي فله اجرة لائل اه رشدي (قوله) وليس للامام حصة) قد يتبادر ان المراد حينئذ لا يكون
في بيت المال مال الخ وبعبارة الرض وشرحه لا بان لم يكن فيه أي بيت المال سعة أو حصة عارفا فلا نصيب قاسم الا بان
قاسم الا بان سأل نصيبه أو حصة حصة اذ لم ينصبه الامام أو نصيبه بسم الله عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم
أم بعضهم ولا بد من قاسم اذ لم ينصبه الامام أو نصيبه بسم الله عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم لان
الشارح والنهاية ووقفا قاله معنى كافي (قوله) وليس للامام حصة) تعيين قاسم بل يدع الناس بسم الله
من شأوا أسنى ونهاية ومعنى (قوله) أي يحرم عند القاضي) وهو الواجب اه معنى (قوله) وذلك الخ) أي المنع
عليه فغيره فيما له اه (قوله) وليس للامام حصة) قد يتبادر ان المراد حينئذ لا يكون في بيت المال مال
الخ وبعبارة الرض وشرحه لا بان لم يكن فيه أي بيت المال سعة أو حصة عارفا فلا نصيب قاسم الا بان
سأل نصيبه أو حصة حصة اذ لم ينصبه الامام أو نصيبه بسم الله عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم لان
العمل لهم ولا بد من قاسم اذ لم ينصبه الامام أو نصيبه بسم الله عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم لان
جهة التبرع والقرار على جهة الكراهة الخ (قوله) أي يحرم عند القاضي) في شرح الرض انه الواجب

استأجروه لان عمل ما كافي وذلك لانه يعمل لهم العمل التزمه عروضا وليس للامام حصة تعيين قاسم أي يحرم عند القاضي ويكره عند
القرار وذلك لانه يتنافى في الاجرة أو بواحدة بعضهم يعجب ما لو استأجروه بعضهم

فالسك على ما يحرم على القاضي أخذ (١٩٦) أجرة على الحكم مطلقا لأنه حتى الله تعالى وما هنا حق منع من لا دمي ومن كان

القضاء فسادون والقصة
ونظر ابن الوعدة في عدم
فرصتها ثم قرن بما يقضى
ان للقاضي أخذ الأجرة إذا
قسم بينه وبين غيره أيضا
وليس النظر بالواضح لأنه
لم يحدد ما من حيث القضاء
بسل من حيث مباشرته
للقصة الغير المتوقفة على
القضاء (فان استأجره)
كلهم معا (وسمى كل منهم
قدرا) كاستأجر ذلك لتقسم
هذا بينا بنوا على فلان
ودينار بن على فلان وثلاثة
على فلان أو وكلاء بن عقد
لهم كذلك (زعم) أي كالأما
سماه ولو فوق آخر المثل
ساوي حصته أم لا اما
مرتبا فيعوز على المنقول
المقصود من ثم قال
الاسنوي وغيره انه عرف
يخرم الأوز وغيره بعدم
الحصة الأرض الباقي لان
ذلك يقتضي التصرف في
ملك غيره بغيره ضعف
نقل وان كان فهو بامدراك
ومن ثم اعتمد البلقيني وعليه
له ذلك في قصة الاجبار من
الحاكم (وال) بسم كل
منهم قدر بل أطلقوا (فلا حرة
موزعة على الحصص) لانها
من مؤن الملك ككيفية
المشتركة هذا في غير قصة
للتعديل أما فيها فاتها توزع
بحسب المأخوذة وله وكثرة
لا بحسب الحصص الاصلية
لان العمل في الكمية
أكثر منه في القليل هذان

من التعيين (قوله فالكس عليه) خلافا للشيخ الاسلام والغني (قوله مطلقا) أي استأجره أم لا ظاهره ولو فقيرا
اه ع (قوله لانه حتى الله تعالى الخ) وان القاسم عسلا يشره فالأجر في مقابلته هو الحكم المقصود وعلى
الامر والهيئته بما قضيه هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته هو مقصوده وساقى ما يؤخذ
من ذلك اه يجيز عن سم عن عمرة (قوله كلهم) أي قوله أما مرتبا أي المسمى وإلى قوله على المنقول
في النهاية (قوله معا) أي بعد واحد عبارة المسمى والروض مع شرحه لو استأجر واحد وبعد واحد كاستأجر ذلك
لتقسم الخ (قوله ولو فوق آخر المثل الخ) عبارة الغني سواء استأجره أو فاه أو قام قضاء أو سواء كان مساويا
لا حصة بل حصته أم لا اه (قوله أما مرتبا) بان استأجره واحد فلا حصة ثم آخر ذلك وهكذا يجوز
الزيادة اه رشدي عبارة الروض فلا يؤثر ذلك بعدد وترتبه الوضع الأرض الباقي انتهى وقال
في شرحه أول يرتبه أو فاهما يظهر انتهى فجعل يحصل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان ترتبا أم لا اه سم
وعبارة الشيخ مع شرحه فان استأجره أو فاهما وعين كل منهم قدر الزم ولو فوق آخر المثل سواء عقدوا معاً ام
مرتبين اه بان عقد أحدا للشركة لا فرق في تعيينه الثاني كذلك كإفالة القاضي حسين زبدي (قوله
فيجوز) وقالوا شرح الشيخ كبر والنهاية كما يأتي خلافا للروض كبر والغني عبارة فلا يؤثر ذلك منهم بعدد
لا فرق في تعيينه وترتبه أو فاهما أو لم يرتبه أو كجيشه فمناصع ان رضى الباقون بل يصح ان يعقد أحدهم
ويكون حينئذ أميلا ووكيلا ولا حاجه حيث ذلك عقد الباقي فان لم يرضوا لم يصح إفالاه ابن المقرئ وصاحب
النوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغيره فانه لم لهم ذلك في قسمة الاجبار بامر
الحاكم وقيل يصح وان لم يرض الباقون لان لا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة
النهاية عند القاضي واعتمد البلقيني ورد على الاسنوي اعتماده لقلبه اه وهي خالفة للتحقق في النقل عن
البلقيني فقرر اه سيدمر أقول وعن الاسنوي ووافق ما في التحقيق قول الاسنوي يعدل كلام الروض
مستدركا عليه بما تصور الرجوع من زباده وجزءه في الأول لكن قال الاسنوي وغيره المعروف الصحتان
في الكفاية وبه جزم الماوردي والبنديهي وان الصباغ وغيرهم وعليه من الشافعي اه (قوله فخر
النوار وغيره) أي كالروض اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله بمدراكه الخ أي عدم الحصة
الأرض الباقي (قوله وعليه) أي على ما جزمه النوار وغيره الضعيف (قوله ذلك) أي لكل من الشركة
العقد فلا فرق في تعيينه ما أمرت به اه أسنى (قوله لهم الحاكم) عبارة شرح الروض أي والغني بامر الحاكم
سم (قوله والاصلي كل) المنقول المتن ثم ما عظم في النهاية والمغنى (قوله بل أطلقوا) أي بان سوا حرة
مطلقا معنى رشح الاسلام (قوله هذا في غير قصة التعديل الخ) جعل المسمى تبعا للمنهج المحصص في المتن
على المأخوذة ثم قال واحترزنا بالمأخوذة عن الحصص الاصلية في قسمة التعديل فان الحرة ليست على
ندرها بل على قدر المأخوذة الخ (قوله أما فيها فاتها توزع الخ) قال شيخنا زبدي كالروض بينهم ما فسفان
وبعد ثلثها لثلاثها فاصار البالثان يعطى من أجرة القسام ثلثي الاجرة والا آخر ثلثها أو استأجره أو
كتابا الكسالة لملك فلا حرة أيضا على قدر الحصص كجزءه من الرأى آخر الشفعة انتهى اه ع (قوله
ولو استأجره أو الخ) في المغنى مثله (قوله هذا) أي التفصيل بقره وسمى كل منهم قدر الزم والا الخ
(قوله على قدر الحصص) أي المأخوذة منهم ومغنى (قوله مطلقا) أي سواء قدر أم لا اه على عبارة
سم قوله مطلقا بينا دران المغنى حتى في قسمة التعديل فقرر اه أقول ان صنيع المنهج والمغنى صريح
في ذلك المغنى وفي ان المراد بالحصص المأخوذة كبر فافا خلافا ليرهم صنيع الشارح والنهاية من ان

(قوله أما مرتبا فيعوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلا يؤثر ذلك بعدد وترتبه الوضع الأرض الباقي اه
وقال في شرحه عقب قوله وترتبه أو لم يرتبه أو فاهما يظهر اه فجعل يحصل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان
ترتبا أم لا ثم قال انه على لكل ذلك في قسمة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله فخر النوار وغيره) كالروض
(قوله وعليه ذلك في قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

المراد به الاصطلاحية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحاصل مطلقا أى سواء أسمى كل قسدا أم لا
 فالأطلاق في مقابلة تفصيل الملتزم ومعلوم بحاصره في قسمة التعديل يكون على حساب الحاصل الحادث
 للأصلية ويطرح هذان التعديلان أيضا اه (قوله) كلاً أمراً القاضى (الح) عبارة الرفع مع شرحه كما
 لو كانت القسمة متبايناً من القاضى ولومن منزه به اه (بافت) تصرف (قول الملتزم) وفي قوله (على الرفع)
 أى من طرفه كما تقولون ذكرها المراد وطريقه العرايين الجزم بالاول قال ابن الرفع دوى أصح
 باتفاق الاصحاب وصحها في أصل الرفع إذ قد يكون في سهم من أنفسهم أو أقرانهم نصف الاجرة بما
 استوعب قسمة تصير هذا مرفوع في القول اه (قول الملتزم) ثم اعظم الضرر (الح) عبارة التبع مع شرحه
 ثم اعظم ضرر قسمة ان يطل نفعه بالكية كجوهره ونوب بنفسين منهم الحاكم منها لم يجزهم والادى
 وان لم يطل نفعه بالكية بان نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود لم عنهم ولم يجزهم فالاول كسيف يكسر فلا
 عنهم من قسمة كلاً وهو ايجاداً واقصوا وانقصه ولا يجزهم لما فيها من الضرر والثاني كحما وطحونة
 صغيرين فلا عنهم ولا يجزهم الامر اه جعل السب مثلاً لا ينقص نفعه ولا يطل بالكية فعليه يكون
 قول المتأخر كسيف مثلاً لا يفتى أى لا تنفعه بلان النفع لا لطلان النفع و يكون مفهوم قوله ان لم
 يطل نفعه منه أنهم عنهم اذا بطل النفع بالكية مثل ذلك بالجوهرة والثرى بالنفسين ولا ينفى ذلك تخلفه
 بها ما اعظم الضرر في قسمة لانه شامل لما يطل نفعه ما ينقص نفعه لما يطل نفعه المقصود وهذا
 مما يطل نفعه مطلقاً فص التمثيل بها ما اعظم الضرر في قسمة الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه الى ما يطل
 نفعه بالكية كالسيف والى ما يطل أى كذا كور بن وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم والى ما يطل
 المقصود منه كذا كره قوله وما يطل نفعه المقصود (الح) وقوله ليس له يجب طالب قسمة أى لا يمنع فلنأمل
 وعلى هذا توافق المتأخر والتهج وظهر ما فى كلام الشارح مما لا يفتى مع تأمله بما قرأه اه (سوى) و
 منه أيضاً موضع منشأ الاشكال وجهه (قوله) وذكر التفاسى عبارة الاسنى والتقييد بالتفاسى كره
 الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ بما لا ينبوع عليه اعتماد العراق اه (قوله) والى الجوهرة
 (الكبرى) (الح) شامل (قوله) بالنسبة لثبوت جنسها) فبان المدعى وجوده من قسمة حقيقة (قول
 المتدور) (خ) أى مصرى بابى أى معنى (قوله) أى فردته) الى قوله ونازع الطغنى فى المعنى
 الا قوله أى المقصود الى بالكية والى قوله وما قلناه فى النهاية الا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر
 الى بحث جمع (قوله) أى المقصود منه (الح) هذا التقييد مع قوله بل عنهم من القسمة (الح) وجب لنا قسمة

يبدوان المعنى حتى فى قسمة التعديل فليجوز (قوله) ثم اعظم الضرر (الح) عبارة التهج ثم اعظم
 ضرر قسمة ان يطل نفعه بالكية كجوهره ونوب بنفسين منهم الحاكم والام عنهم ولم يجزهم كسيف
 يكسر وكحما وطحونة صغيرين اه وقوله والا فالى شرحه أى وان لم يطل نفعه بالكية بان نقص نفعه
 أو بطل نفعه المقصود اه فليعلم ان جعل السب مثلاً لا ينقص نفعه ولا يطل بالكية فعليه يكون السب
 فى قولنا انها بان لم يطل نفعه كسيف يكسر مثلاً لا يفتى أى مثلاً لا تنفعه بلان النفع لا لطلان النفع
 ويكون مفهوم الشرط أى قوله ان لم يطل نفعه أنه عنهم اذا بطل النفع بالكية مثل ذلك بالجوهرة
 والثرى بالنفسين ولا ينفى ذلك تخلفه بها ما اعظم الضرر فى قسمة لانه شامل لما يطل نفعه مطلقاً وما
 ينقص نفعه وما يطل نفعه المقصود وهذا ان مما يطل نفعه فص التمثيل بها ما اعظم الضرر فى قسمة
 الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه الى ما يطل نفعه بالسيف والى ما يطل أى كذا كور بن وهذا القسم
 وحكمه بطريق المفهوم والى ما يطل المقصود منه كذا كره قوله وما يطل نفعه المقصود (الح) وقوله ليس
 له يجب طالب قسمة أى لا يمنع فلنأمل وعلى هذا توافق التهج والتهج وظهر ما فى كلام الشارح مما
 لا يفتى مع تأمله بما قرأه اه (قوله) أى المقصود منه (الح) هذا التقييد مع قوله بل عنهم من
 القسمة (الح) وجب لنا قسمة قوله فى شرح قول الملتزم (الح) وما يطل نفعه المقصود (الح) لا عنهم منها

كلاً أمراً القاضى من قسم
 بينهم ايجاباً (وفى قوله على
 الرفع) لان العمل فى
 النصب القليل كوفى
 الكثير (ثم اعظم الضرر
 فى قسمته كجوهرة ونوب
 بنفسين) وذكر التفاسى
 الجوهرة لا تفاسى ربه عن
 جوهرة لا تفاسى لها
 الجوهرة الكبرى من المثل
 قد يكون لهما لاضاعة
 وعدمها فاقضى تفاسىها
 ونسبها بالنسبة لثبوت
 جنسها (وزوجى خ) (خ)
 أى فردته (ان طلب
 الشرط كلاً هم قسمتهم
 بينهم القاضى) ان بطلت
 منفعته أى المقصود منه
 أخذاً مما يلقى

بالكلية بل عنهم من القسمة بقسمهم لانه مقول وزع البقي والخال في صور وزوجي نصف اذ ليس في قسمهما ابطال المنفعة بل نقصها
 وورد بانهما ان كانا بين اكثر من اثنين كانا من هذا القسم وبين اثنين فقط كانا من القسم الاخر فلا غرض (ولا ينضم ان قدسوا بانفسهم
 ان لم يطل منفعة) المذكورة بالكلية (١٩٨) بان نقسم (كسيف يكرس) الامكان للانتفاع باصوله من على حاله وابطاحه سبكتنا

ما يأتي في شرح وما يطل نفعه المقصود الخ من قوله ولا ينضم منهم منها الخ لاتحاد التصور في الموضوعين بما يطل
 نفعه المقصود مع تقرق في الحكم حيث ذكر هناك عنهم وهذا انه لا ينضم وقد صور في المنهج وشرحه
 أي والنهاية والخ في ما هنا يطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حيث ذواضن من يستشكل بطلان منفعة
 الجوهر والثوب بالنفسين. رقسما بالكلية الا ان يقال الكلام فيما هو كذلك أي في جوهره ذووب
 ص غير من أو صور بكثره الشر كبحيث لا ينضم كالاملا نفع فيه أصلا وفي نظر اذا خصوصية لهما بذلك
 فليشامل فانه يقال ان التمثيل في حاله عظم ضرره الا عظم بما يطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي في تقييدهم
 الحكم المذكور بما يطل نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) وما لطلب لا يوافق الى ان النفع الذي
 لا وقع له كالمقدم اه سم عبارة الخ أي صار لا نفع له أصلا فانه يقع لا وقع له لانه كالمقدم اه (قوله بل
 عنهم من القسمة بانفسهم) كان ينبغي ان يقدر في قوله ان يطل الخ كما فعل المغني في نظره مقابلته لبيان
 في المترد طغى في هذا (قوله بالكلية) الى قوله ومع النظر في المغني (قوله) به ينظر في بحث جمع الخ
 ونظر فيه المغني أيضا بغير ذلك راجعه ولكن آخر النهاية البحث المذكور وعبارة نعم بحث جمع الخ وزدها
 بحثها عرش بان اطلاقهم يتخالف في فرق بين ما هنا وفي غيره في الشارح راجعه (قوله) بمقابلته لغير الفرق
 الخ) حاصل الفرق الذي ذكر وجوده فرض هنا ورد عليه انه قد وجد غرض هناك الا ان الغرض لازم
 هنا وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنه التضمر اه سم (قوله) وما يطل نفعه الخ أي المشترك
 الذي يطل بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله لو قسم) الى قوله ويظهر في النهاية والمغني الا قوله ولم يعتبروا
 الى وفي صغيرين وقوله وكذا في نفسين وقوله وان تعدل الى وهو يصلح (قوله ولا ينضمهم الخ) قصر مج
 بفهم قوله اجبارا (قوله لم يمس) أي في السب (قول المنع) أي ما ذكر اه معنى (قوله أو ما حوون)
 الانسب التامين (قوله لتيسر التدارك) عبارة المغني في تيسر لانتهاء الضرر مع تيسر تدارك ما احتج اليمن
 ذلك بالمرقرب قال الا ذرى وانما ييسر ذلك اذا كان ما يلي ذلك مما لوكة أو ما تارافا كان ما يليه موافقا
 أو شارعا أو لمكان لا يسهم به شيء منه فلا يختلج بجزء من الاجبار اه (قوله) وان أمكن تحصيله
 الخ أي يبيع أو اجارة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أي ولم يكن بخلاف القسمة
 اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أنظر مع ما مر من جواز بيع نحو الخش الصغير اه
 وشيخي (قوله) المتداول كان له الخ) أشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على أحد الشرر يكن فقط قال
 الخ أي قوله وما عظم ضرر قدمته أي علمها أو أحدهما انتهى اه بصحري (قوله وهو يصلح لذلك)
 أي ولو يضم ما يليه بجوار اه معنى (قوله) المتداول فاصح اجبار صاحب العشر الخ) ظاهر وان كان

مثلا ولا يصحهم في ذلك لما
 فيمن اضاع المال وكان
 قضية هذا الله عنهم لكن
 رخص لهم فعما بانفسهم
 خلاصا من سوء المشاركة
 ومع النظر لذلك الاضاعة
 لان اطلاق المال للغرض
 الصريح ما ذكر به ينظر في
 بحث جمع أخذ الماس
 من بطلان بيع جزء معين
 من نفس أن ما هنا في
 من خصص ولا منهم
 وبما قلناه علم الفرق بين
 ما هنا ومثله وادع وجع البيع
 ثم بخلاف القسمة هنا
 (وما يطل نفعه المقصود)
 منه (كسهم وطاحونة
 صغيرين) لو قسم كل
 ينفع به من الوجه الذي
 كان يتنفع به قبل القسمة
 ولو بالحد ذاته مافرق ولم
 يعتبر ما هنا مطلق الانتفاع
 لعظم التفاوت بين أحد
 المنافع وفي صغيرين فغالب
 المذكور وهو الجاه وكذا
 في نفسين لا يجاب طالب
 قسمة (اجبارا في الامم)
 السابقين ضرر الاخر ولا
 عنهم منها الماس (والن
 أمكن جعله حامين) أو
 طاحونين (اجيب) واجيب
 المصنع لا تنفع الضرر وان
 احتاج الى احدث فهو
 ومستوف لتيسر التدارك

وانما يطل لبيع ماله وان أمكن تحصيله بدلان شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عشرين) أو جام أو
 أرض (لا يصلح السكن) أو كونه جاما أو ناسا يخدم تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وان تعدل كياتي بسطة قبل التنبه الا في وهو
 يصلح لذلك (فالاصح اجاب صاحب العشر)

محمود راعيه وهو ظاهر اه عش **(قوله وان بطل نفع حصته بالكسبة الخ)** هل باقى هذا التفصيل في نحو
 الثوب النعيس حتى لو كان لاحد الشرى كين منعا بطل نفعه بالكسبة بالقسمه والباقي لا لا خراجه لا آخر
 فقط اه سم اقول قضية التعليق وكذا قضية جعل عشر الفار في المنزلا كائنا ما شاول السد الشارح والنهاية
 وصرح به المغنى وشرح المنهج ان التفصيل المذكور يجري فيه ايضا لو انه اعلم **(قوله المنزود عن عكسه)**
 وهو علم اجبار صاحب الباقى بطلب صاحب العشر القسمة اه معنى **(قوله لانه الخ)** أى صاحب العشر
 الطالب للقسمة **(قوله ان فلهما أو أحدا)** المراد الاجزاء كما كان بان يكون ما يلى الجارمو انا كما مر عن المغنى
 ويأتى عن عش وهى المراد بالاك ان يضاف مكانه بان يكون ما يلىها ما كان يظن انه يسمع شئ منه
 أولا وقضية آخر كلام المغنى المراد نفاذهم فلا يرجع **(قوله اوجب)** أى فباخذوا عجزا لمكروا عجزا
 شريكه على ذلك لان الغرض ان الاجزاء امتساوية ولا ضرر على اه حلى عبارة عش واذا اوجبنا
 كان الواو اول المثلث في أحد جواب الفار دون باقى فانه ليعتبر اعطاء الواو الى ملكه لا يفرق فتكون هذه
 الصورة مستثنى من كون القسمة دائما تكون بالقرعة والاولى من القرعة على لو خرجت حتى في غير جهة
 ملكه لان القسمة أو بصور ذلك بما اذا كان الواو اول المثلث لم يحل الجميع جوارب الجار فنه نظر ولا
 يبعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشرى حيث كانت الاجزاء امتساوية اه **(قوله ويظهر ان يأتى الخ)**
 مرأى نفاذ الحلي وعش اعتماده **(قوله ما يأتى الخ)** أى فى شرح ويحذف عن تقريره حصتا واحدا **(قوله)**
قال الماوردى الى المثلث في النهاية الاولى ولو اتقسما الى قال الشفان وقوله قال ابن عجلون وما انبه على
(قوله وكذا عكسه) أى قسمة البناء والفارس اه وشدى **(قوله ولو اتقسما للشرى)** أى بالترضى اه
 سيدعى **(قوله فان كان فيما حصصهما)** بأن يكون عن أصل الشجرة في حصص واحد وبعضها الآخر في
 حصص الآخر اه سم وهذا التصور غير متعين فان الشرى في كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد
 أيضا بان يكون في حصص كل منهما أصل شجرة فلا خير تمام **(قوله فهل نكفاه)** أى صاحب الشرى **(قوله)**
لم تصح لعله فيما اذا لم يرض الثالث بذلك كما شرع به كلامه والاف المان من المحققين اجمع **(قوله وانما)**
اجبر الخ) الاولى تقدم هذه المسئلة على قوله قال الشفان **(قوله وانما اجبر الممتنع على قسمة الخ)** قال
 الرض وشرحه أى والمغنى وقسم الارض مري وصنوحدها ولو اجبارا سواء كان الزرع عند واحد من متصل
 أم جبا مستدا لانه في الارض عترة القماش في الفار عتلاف البناء والشجر لان الزرع عند احدى الاقسام أو
 مع الزرع قصيلا بتراض من الشرى كان الزرع عتيد معلوم مشاهدا لاجبار الا لزرع وحده ولا معها
 وهو بئر بعد أو بعد بدو صلاحه فلا يقسم ان جعلناها افرازا كالجعلناها يعالنا في الاولى قسمة

وهو الخصال من الماشاة كذا في من شاتم الضرر **(قوله وان بطل نفع حصته بالكسبة الخ)** هل باقى هذا
 ان تفصيل في نحو الثوب النعيس حتى لو كان لاحد الشرى كين منعا بطل نفعه بالكسبة بالقسمه والباقي
 لا لا آخر اوجب الآخر فقط **(قوله فكان فيما حصصهما)** بان يكون بعض أصل الشجرة في حصص واحد
 وبعضها الآخر في حصص الآخر **(قوله وانما اجبر الممتنع على قسمة الخ)** غراس مهادون وزرع فيها الخ قال
 في الرض وشرحه وقسم الارض مري وصنوحدها ولو اجبارا سواء كان الزرع عند ادم فحصل سلام جبا
 مستدا لانه في الارض عترة القماش في الفار بخلاف البناء والشجر لان الزرع عند ادم لا يحصل سلام مع الزرع
 قصيلا بتراض من الشرى كان الزرع عتيد معلوم مشاهدا ففهم قوله بتراضه لا اجبار في ذلك وصرح به
 الاسل نقل عن جميع قاله ولو جوهه بتمتع بالزرع وحده ولا معها وهو بئر بعد أو بعد بدو صلاحه فلا يقسم
 وان جعلناها افرازا كالجعلناها يعالنا في الاولى قسمة مجهول وفي الآخر يبين على الاول قسمة مجهول
 ومعلوم وعلى الثاني يسع طعام وأرض طعام وأرض اه فانظر قوله لانه باقى الاولى قسمة مجهول فاما اذا كان
 قسما قسمة قسمة فاما تقدم انه جسد معلوم مشاهد ويجب بان الاولى لا تشمل القسمة لان قوله وهو بئر بعد
 فبذلك ايضا فلا يرجع وانظر قوله وفي الآخر يبين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة فلا يبرع بدو صلاح الزرع

مجهول وفي الآخر بين على الاول قسمه بمجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض انتهى
فاظهر قوله لا ثم في الاول قسمه بمجهول فبما اذا كان الزرع فصلا مع قوله فيما تقدم انه احتج بقسمه لوجوب
مشاهدو يجب بان الاول لا تشمل القليل لان قوله وهو بنو بعد الخ قسمتها ايضا فراجع وانظر قوله
في الآخرين قسمه بمجهول ومعلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع عه الا ان يصور بما لا يرى حبه
كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) أي أو بنه (قوله دون زرع فيها) أي أجبر
على قسمه الارض المزروعة دون الزراع أي بوحدها اه سم ولعل الاصول أخذت بما مر عنه من
الروض وشرحنا فما أي لم يجبر على قسمه الارض المزروعة وعزم زرع فيها (قوله وإذا تنازع الشركاء الخ)
عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كاتقسم الاعيان بها بأه مياومة ومشاهدة ومساكنة
وهي ان يسكن أو يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا لجانب في التقسم وغيره من
الاعيان التي طلبت قسمتها فيها فلا تقسم الا باتفاق لان الماهية تجعل حق أحدهما أو تزحيق الآخر
بخطأ قسمه الاعيان قال الملقني وهذا في المنافع المملوكة كحق المالك في العين أما المملوكة بما عاره أو وصية
فيصير على قسمتها وان لم تكن العين قابلة للقسمه اذ لا حق للشريك في العين قال ويدل للاجواب في ذلك
ما ذكره وفي كراه العقبة وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما بان في ما إذا استأجر أو أضاف الخ فان
راضيا بالمهاية أو تنازعا في البداية بأحدهما أقرع بينهما ولكن من مال الجو عن المهاية فان جمع
أحدهما عنهما بعد استيفاء المدة أو بعضها لم يستوفى فلا يخرص بجزء المثل لما استوفى كما إذا تلفت العين
المستوفى أحدهما لم تنصفه فان تنازعا في المهاية وأصر على ذلك أحدهما القاضي علم ما ولا بدعها علمهما
لانهما كلان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم واستأجر أو أضاف في المهاية والتنازع وإجاعة القاضي
عليهما ولا يجوز للمهاية في شجر الثمر ليكون لهذا عامولا لهذا عاملا فلا يخرص بجزء من طريق من أراد
ذلك أن يبيع كل منهما صاحبه عدة واغتر الجهل لصورة الشركتين تسامع الناس في ذلك اه وكذا
في الملقى الا قوله قال ويدل ان فان راضيا بالخ قوله وكذا الحكم على ما لا يجوز الخ فان قاله الباقسي واتفق
السارح والنهاية في شرح أو نوعين ماوافق الر وض مع الفرق بين ما عاهد وكراه العقبة (قوله ولو بعد
الاستيفاء) قد يشمل ما ذكره البعض اذا هابا سيد وهو ظاهر اه عش (قوله في غيرم بدل ما استوفاه) كان
الاول هذا الاظهر أي في غيرم المستوفى بدل ما استوفاه اه رشدي (قوله يستوفى ما رجا) عبارة الاسنى
ويبقى أي القاضي أن يقتصر على أقل مدة تقرر تلك العين فيها عادة اذ قد يتفق عن قرب قاله الاذرى
اه (قوله كالغناوا كلهم أو بعضهم) يتأمل اه رشدي (قوله أي بان لم يوجد من هو مثل الخ) ظاهره
أنه اذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشر كمو واقفه قوله الاتقان كان ثم اجنبى قدس ودلو قبل ههنا
الاجنبى انما يقدم حيث كان أصغر لم يعدو بفرق بين هذه وما بين ما كان في ما بين ما كان في ما بين ما كان
قطعا فنرا عطفها فانها ان الطالب فلا يستجير أحدهما ولا يتفرع رد الاستعارة لنفسه فلم يكن في اجبار
أحد الشر بكون تقويت شي طلبه الاخر لنفسه اه عش (قوله وأنه لو طالب الخ) عطف على أنه ذلك
الخ (قوله لو طالب كل منهم استعارة صفة فيه) أي بان قال كل منهما أناسا ثم ما عاهد احصى اه رشدي
(قوله فان كان ثم اجنبى الخ) أي منهم أخذت ما قدمه انقياسا ثم قال رشدي انظر هل بشرط ههنا
يكون منهم اه (قوله فان تعذر اجباره) هو قسم قوله أجبرهم الحاكم اه رشدي (قوله ولو تخذمن
عليه الخ) جعل تأمل لان أصل الكلام معروض في امتناعهم من المهاية اه سيدعبر (قوله فان تعذر
البيع الخ) منه ما لو كان المتنازع في موقوفه عليهم اه عش (قوله أجبرهم على المهاية بان طلبها بعضهم
الخ) فقتضوا ان امتنع البعض الآخر وقضيه قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصور وتلان امتناع
البعض صادق بامتناعه لو طلب الآخر اه عش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهومة أنه ان لم يطلبها واحد
فبإلانة يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله دون زرع فيها) أي أجبر على قسمه

مع غراس جهادون زرع
فبإلانة أنما ينتظر وإذا
تنازع الشركاء فيما لا عين
قسمته فان شأنا لم يستفد
مباومة أو غيرها بلز وكل
الرجوع ولو بعد الاستيفاء
في غيرم بدل ما استوفاه قال
ابن عيسى ويدل بما عاره
كالمتأجر وان أو المهاية
أجبرهم الحاكم على اجباره
أو أجبر عليهم سنة ما قلر بها
وأشهد كالغناوا كلهم أو
بعضهم فان تعذر طالبو
الاجبار أجمع وجوب بان راء
أصلح وهل له يجاز من
بعضهم تردد في الترشيع
وربح غيره انه ذلك ان
راء أي بان لم يوجد من هو
مثله كالمو ظاهر وأنه لو
طلب كل منهم استعارة صفة
فيهم فان كان ثم اجنبى قدم
والآخر ع بينهم فان تعذر
اجباره أي لا لكساد يزول
عن قرب عادة كالمعنه
بعضهم قال بان الصلاح
باعتدله واعتمد الاذرى
ويؤخذ من طلبها للمهاية
تعدت لتعني بعضهم أو
امتناعه فان تعذر البيع
وحضره كلهم أجبرهم على
المهاية ان طلبها بعضهم كما
بيحه الزركشي

فان قلت قياس ما في العاربه انه يعرض عنهم حتى يصلحوا ولا يجبرهم على شيء مما ذكر قلت القياس غير بعيد الآن يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كلامهم مات يمكن أن يتبع نصيبه بخلافهنا ثم رأيت بعضهم يفرق بان الضرر انما هو على المنتفع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يمكن فيه الامراض (وما لا يعظم ضرره) تسمة أنواع ثلاثة (أحدها بالأجزاء) وتسمى قسمته بالتساويات وقسمته بالأجزاء (كثلى) متفق النوع فيما يظهر ومرباه في القسمة من تعدد موقوفه على المتعددين جواز المعاملة به (٢٠١) أما إذا اختلف النوع فبصحة حيث لا ريب

قسمته كل نوع وحدهم رأيت غير واحد أشاروا لذلك (ودارعة لا بد من) بان يكون مباشر قسمة من يت وصفتها بغير بها (وأرض مشبهة بالأجزاء) وصحة ما كبر باس لا ينقص بالقطع (فجبر المنتفع) عليها استوف الأصبه أم لا فخلص من سوء المشاورة مع عدم الضرر ثم لا جبار في قسمة الزرع قبل اشتداد وكون وجهه عدم كمال انضباطه فان اشتد ولم يؤكل إلى الآن بذل ما تصح قسمته للجهل به (تفضل) أى تساوى (السهم) أى عدم التراضي أوجب كان في الشرع مجبور كما يعلم مما سأذكر في التنبه الآتي (كيلا) في المكيل (أوزونا) في الموزون (أو ذراعا) في المذروع (أو عددا) في العدد (بعد الأصبه ان استوف) لماذا كانت بين ثلاثتنا ثلاث حلق ثلاث أجزاء لا حلق ثلاثة أجزاء ويؤخذ فلا ريب فاع منسوبة به (وكتب) مثلا هنا وفيما يأتي من قبضة الأنواع (في كل وقعة) أما (اسم شرك) ان كتب

منهم أعرض عنهم حتى يصلحوا (قوله فان قلت) الى المتن عبارة النهاية وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس ما في العاربه لا يمكن الفرق بكثر الضرر وهنا لان كلامهم مات يمكن انتفاعه بنصيبه فلا جبار بان الضرر (قوله المتن ضرره) أى ضرر قسمته اه شرح المنهج (قوله ثلاثه) الى قول المتن الثاني بان تعدل في النهاية الاقوله ثم رأيت الى المتن وقوله ويظهر الى المتن وقوله بل بحث الى التسمية وقوله ووقع الى وقد مر حوا (قوله ثلاثه) وهى الاثنتان المقسومات تساوى الأصبه معصورة وقسمته في الأول والأول ما يحتمل في الرد حتى آخره الثاني والأول الثالث نهاية وفي شرح المنهج والجميع عن شيخه العثماني ما أنه قد عني في هذه الأقسام الثلاثة إذا وقعت قسمته فكان الأولى جعل هذه أى الأقسام الثلاثة معا المقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة أن احكامهم تارة عنهم وتارة لا عليهم اه (قوله المتن بالأجزاء) أى القسمة بها (قوله وتسمى التساويات الخ) وقسمته الأجزاء وهى التي لا يحتاج فيها الى رد شيء من بعضها ولا الى تقويم معنى وأتى (قوله المتن كثلى) أى من جوبود درهم واحدات وغيرها اه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) أى والسنف أخذا مما يأتي في شرح (وعيد أورد) ليس نوع (قوله وموقوفه الخ) عبارة المغني قال لا ذرى وغيره ويشترط السلامة في الجوبو بالنظر وفان الحب العيسوي والنقد المنقوش معدودان من المقومات قال ابن شعبة وفيه نظر فقد ذكر الرافعي انه اذا جوز في المعاملة بالنقوشة فهى مثلية ولا حوا جواز المعاملة بها انتهى وهو ظاهر اه وفي تخصيصه النظر بالنقد تسليم لاشتراط السلامة بالنسبة الى الحب فليس فهل يدخل الحب العيسوي المشابهة الأجزاء في قولهم الا فهو نحوها ككر باس فليجوز (قوله بان يكون الخ) عبارة في شرح العجايب بان كان في جانب منها ينقصه وفي الجانب الآخر كذلك والعريضة تنقسم اه ثم (قوله ككر باس) اسم لفظ الثياب اه عرش (قوله عليها استوف) الى قوله وأخضع ذلك في المغني الاقوله ولم ير وقوله أى عندى الى المتن وقوله بالرغ الى ان كتب وقوله ويظهر الى المتن (قوله ثم لا جباري) قسمته الزرع الخ) تقدم عن المغني والوضع شرحه انما يتعلق بماز يادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمته ما يرى اه ثم عبارة الرشدي قوله ولم يرى كالب في سنه بخلاف نحو الشعر اه (قوله المتن بعد الأصبه) متعلق بتعدله مغني (قوله مثلا هنا الخ) أى لما يأتي من جواز الإقراع بنحو أقلام ومختلف (قوله ان كتب أسماء الشرركه) وقوله الا ان كتب السهام لأجابهما ثم رأيت أنه الرشدي بقوله أى ان أراد ذلك اه (قوله بالرغ الخ) يتأمل ولعله سبق فلم فانه الذي يصرح به عبارة الروضة تلجأ اه سيدعمر (قوله عبارة الروضة) أى بالوضع (قوله مع ميرة) بكسر الهمزة (قوله ان كتب السهام) أى أسماءها (قوله ولا ينقص) أى الإقراع في ذلك أى الكفاية والافتقار في البنداق عبارة الا ان كتب القربة على الوجه السابق لا يختص بقسمته بالأجزاء كما يجوز بالرفع المبرجة في البنداق يجوز بالإقلام والعصى والحمى ونحوها صرح بذلك الاصل اه (قوله بل يجوز) أى الإقراع (قوله بنحو أقلام الخ) كالخصة أسنى ومعنى (قوله ومختلف) الأولى بادة التام (قوله ثم وضع في حجر من لم يحضر) فيه من المتن الا في ذكره عبارة المغني ثم يحترجها الى الرافعي من لم يحضر هاء بعد أن يجعل في حجره مثلا اه (قوله وكونه مفعولا الخ)

الارض المزروعة دون الزرع أى وحده (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمته ما يرى

(٢٦) - (شروائ وان قسم) - (عاشر) أسماء الشرركه كختر على السهام (أوجزه) بالرغ كقصره به عبارة الروضة أى هو مع ميرة كباقي ان كتب السهام ليقتر على أسماء الشرركه (عز) عن البقرة (بعد أوجهه مثلا) ونوع (الرفع) في البنداق وينسحب كونه في البنداق (مستوبة) وزنا وشكلا من خطوط أو شمع أو قشور أو تسليق في الدلكية كونه في جميع لاجها ولا ينصرف ذلك بل يجوز بنحو أقلام ومختلف كذا وقد تم في حجر من لم يحضر وكونه مفعولا أولى (ثم يحترج من لم يحضرها)

أي الوافعتو يظهر ان كونه لم يحضر هاندب أفض الان علم من حاضر هاله مبرها فلا يجوز التوقيض اليه (وقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء في الرقاع (فأعطى من خرج (٢٠٢) ثم يؤمر باخراج أخرى على الجزء الذي يليه ويعطى من خرج اسمه ويتعين الآخر

للاخر من غير ترقع وكذا
فما بالي (أو) يخرج (على
اسم زيد) مثلاً (ان كتب
الاجزاء) أي أسماء هافي
الرقاع فخرج وقعة على
اسم زيد وأثر على اسم
عمر وهكذا ومن به الابتداء
هنا وما قبله من الاسماء
والاجزاء منسوماً بنظر
القاسم اذ لا تمحى ولا يترك
(فان اختلقت الانصباء
كنصف وثلاث وسدس في
أرض أو نحوها) (جزئت
الأرض) أو نحوها (على
أقل المقام) كستعنا
لتأدي القليل والكثير
بذلك من غير حيف ولا
شطط (وتسمت كل بقعة
لكن الأولى هنا كلمة
الاسماء لانه لو كتب الاجزاء
وأخرج على الاسماء فربما
خرج لصاحب السدس
الجزء الثاني أو الخامس
فستفرق ملك من له الثالث
أو النصف (و) هو لا يجوز
اذ يجب عليه (و) يجوز من
تفرق حصته (واحد)
والمجوز ونسكابة الاجزاء
احد تروا عن التفرق
بقوله لم يفرج اسم
صاحب السدس أو الألف
التفرق انما جاعل من قبله
بل يبدأ بذي النصف فان
خرج على اسم الجزء الاول
أو الثاني اعطيهما والثالث
ويبقى بذي الثالث فان خرج

عبارة الغني والرض مع شرح موسى ونحوه كجهمي الأولى بذي الثمن غيره لانه لا بعد عن التهمة اه (قوله أي
الواقعة) أي المكتوبة بالادراج أسنى ومعنى (قوله ثم يؤمر) أي بأمر القاسم من يخرج الرقاع أسنى (قوله
ويتعين الآخر) أي الجزء الثالث للشرط الثالث ان كانوا ثلاثين كانوا اكثر من ثلاثين بدنى
الوضع لمعاد الاخير أو اثنين تعين الثاني الثاني بالوضع اه أسنى (قوله وهكذا) عبارة الغني ويتعين الجزء
الثالث للظن وما ذكره لا يختص بقسمه الاجزاء بل يأتي في قسمه التعديل اذا تعدت الاجزاء بالقيمة اه
(قوله من الاسماء والاجزاء) نشر غير مرتب (قوله منسوماً بنظر القاسم) أي لا ينظر المخرج رشدي
فيقت أي القاسم على أي طرف شاء ويسمى أي شريك شاء أو أي جزء شاء أسنى ومعنى (قول المتن على أقل
السهم) أي يخرج (قوله لتأدي القليل الخ) أي حصوه وقوله ولا شطط اعطى نفسه اه عس (قوله لانه
لو كتب الاجزاء الخ) لا يخفى أن هذا انما كان يقتضى التعين لا يصح الاول به على أي هذا المحدثو ومنكف
بالاحترار والاحتياط وعادة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء على اربع لصاحب النصف فتستأذن عن قاته باخذ
معها السهم فيه أو بعده اه رشدي (قوله فستفرق ملك الخ) هذا ظاهر في الارض دون غيرها كالحدوب
فانه لا يصح تفرق ملكين في النصف أو الثلث لا مكان القسم كقولهم ظاهر اه يجبري أقول ومثل الأرض
نحو الثياب الغليظة التي لا تنقص بالقطع كحجر (قوله اسم صاحب السدس) لعله محرف عن على صاحب
السدس أو سقات الغليظة على من قلم التاسع والاصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه
وعبارة الغني وفي الروض شرحها واقبله يبدأ بأصاحب السدس لان التفرق انما جاعل من قبله بل بصاحب
النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثين ولا يخرج له الثاني أخذ ما قبله وما بعده قال الاستوى واعطاء
ما قبله وما بعده بحكم قول الأعلى اثنا عشر بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو
يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم انتهى وهذا ظاهر وأخرج له الثالث أخذه مع الذين قبله ثم يخرج
باسم الاخير من أو الرابع أخذه مع الذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والاخير لصاحب الثلث أو
الخامس أخذه مع الذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث أو السادس أخذه
مع الذين قبله ثم بعد ذلك يخرج وقعة أخرى باسم أحد الاخيرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان خرج
له الاول أو الثاني أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الاخيرين من وان خرج له
الثالث أخذه مع الثاني وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف أو الرابع أخذه مع
الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاول لصاحب النصف هذا اذا كتب في ستر رقاع ويجوز
أن يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد وقعة فتخرج وقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس
أخذ ثم ان خرج الثاني لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب
النصف أخذ الثلاثة لا أن يخرج الرابع لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب السدس وان
خرج الرابع لصاحب السدس أخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث لم يخف
الحكم مما شرحه ولا يخرج السهام على الاسماء في هذا القسم بخلاف قالوا فائدة في الطريقة الاولى فائدة على
الطريقة الثانية الاسرع وتخرج اسم صاحب الاكثر وذلك لان صاحبها السدس السهام لكن الطريقة
الاولى هي المختارة لان صاحب النصف والثلاث مزية بميزة الملك فكان لهم مزية بكثر الرقاع اه وقوله
ولا يخفى الحكم فانه ان بدأ منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الاول والثاني أخذهما وتعين الثالث لا آخر
أو الثالث أخذهم ما قبله وتعين الاول لا آخر أو بصاحب السدس فخرج له الاول والثالث أخذوا وتعين
الثاني والثالث أو الاول والثاني لا آخر وان خرج له الثاني لم يعطه للتفرق اه أسنى أي فليبدأ منهما
بصاحب الثلث كجهمي عليه الشارح وقوله وثني بذي الثلث (قوله وأخذ من ذلك) أي من وجوب الاحتراز

على اسم الجزء الرابع اعطى أو الخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك لانه لو كان لهما أرض مستوية بالاجزاء
ولا أحدهما أرض يمتد بها فقسمتها

وان يصكون نصيبه الى جهة أرضه لئلا يضر وعلى الآخر أن يجيب وقد يشبه قولهم في الصلح يجبر على تسعة مئة ولو عرضا في الطول
لنقص كل ما يليه قبل البناء وبعد الهدم ووافقه قولهم لو أراد جمع من الشركاء بقاشر كتبهم وطلبوا من السابقين أن يبنوا وعندهم عتبه
ويكون حق التفتيش متصلا فان كان نصيب كل واحد قد لم يتغير بعد الأرض أجيبوا بل يجب بعضهم ما ينقسم وان أمكن كالأنتفاع على
انفراد لكن هذا مردود بأنه خلاف كلامهم أنه لا حاجة بالمتعلق بمصر لتوقف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليهم في الرضوخاها

وغيره مالي كان نصف البادر
لواحد والآخر خمسة أجيب
الاول وحشدنا لكل من
الخسة القسمة تبعه وان
كان العشر الذي لكل منهم
لا يصلح مسكاه لان في
القسمة فائدة لبعض
الشركاء ولو في حق الخسة
مشاعا لم يجب أحدهم
للقسمة لأنها انما للجميع
وان طلب أول الخسة انفراد
لصميم مشاعا أو كانت البادر
لعشرة قطب خمسة منهم
افراز نصيبهم مشاعا أجيبوا
لأنهم يتفقون بنصيبهم كما
كانوا يتفقون قبل
القسمة (٢٠٤) (تيسير)
فديهم مما ذكره في حالي
تساوى الاجزاء واختلفا فيها
ان الشركاء الكاملين في
قراضوا على خلاف ذلك
امتنع وليس مراد ابل
يحو والتفاوت مرضا لكل
الكاملين ولو جزافا ليسا
ينالوا ولو في الرضى بناء
على ان هذه القسمة افراز
لا يسع والى ما ينص
جوابه في العقد دون غيره
وهذا يعلم ان القسمة على
هي يسع لاجوزتها في
الرؤى أخذ أحد أكثر
من حقه وان رضوا بذلك

من التفرق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو الـ بيب أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره
هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل الرادها قسمة بلا
قرة لتلاخروج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم ما ياتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يراضا
على ان ياخذوا أحدهما هذا والآخر الآخر اهـ ومما قيل القرع عن عرش ما وافقه (قوله اتصلنا)
أي نصيب وأرضه فقهه تغلب المذكور على المؤث (قوله وقد يشبهه) عبارة النهاية كقيد على ذلك اهـ
(قوله ولو عرضا في الطول) عبارة النهاية ولو طول اهـ (قوله قبل البناء وبعد الهدم) أي قلنا بالحاصبة
متلا ورادة هذا قصور وانما قصور يخرج به وان كان قليلا اهـ وشي (قوله فان كان نصيب كل) أي من
المتفقين (قوله لكن هذا مردود بأنه الخ) كانه لان القسمة لم ترفع العلقه بالكلية اهـ سم (قوله خلاف مامر)
أي انما (قوله لو كان نصف المار) الى التنبه في المعنى والروض مع شرحه (قوله وحشدنا لكل من الخسة
القسمة تبعه الخ) قضيت انه لكل من السابقين فيما مرأنا القسمة تبعه للمتقين وان كان نصيبه لا يتغير به
بعدة الأرض (قوله لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة المعنى والروض ثم طلب واحد منهم القسمة لم يجبر
الباقون عليها اهـ (قوله أو كانت البادر لعشر الخ) هذا موافق لما قدمنا نقاش قولهم لو أراد جمع الخ
الان ما هنالك مطلق يشبهه ويشبه ما قدمنا من بحث بعضهم فتأيد به ذلك البحث فليراجع (قوله كما كانوا
يتفقون قبل القسمة) ولم يمتروا مطلق الانتفاع لعظم التفاوت بين أعيان المنافع أسمى ومعنى (قوله
بما ذكره) أي المصنف (قوله في حالي تساوى الاجزاء الخ) أي الانصاء (قوله فيما يظهر) عبارة النهاية
كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله على ان هذه القسمة افراز) أي بناء على ما ياتي ان من قسمة الاجزاء
بالاجبار والتراضي افراز للعق في الاظهر (قوله وهذا) أي بقوله لا يسع الخ (قوله لاجوز زهني في الروى
أخذ أحد أكثر من حقه) عبارة النهاية امتنع ذلك في الروى لاجوز زهني في الروى لاجوز زهني في الروى لاجوز زهني في الروى
(قوله فأتى في ههنا) أي في الروى انقسم تسعة يسع (قوله جميع مامر الخ) عبارة المعنى في شرح وقسمة
الاجزاء افراز الخ وحشد قلنا القسمة يسع ثبت فيها أحكام من الخيارات والشعيرة وغيرها الآله لا يقتصر الى
لفظ يسع أو غلب وقبول ويقوم الرضا ما هو مافاض شرط في الروى التقاض في المجلس وامتنعت في الرطب
والغلب وما عرفت النار اجزاء ونحو ذلك كيطهر من باب الى باون قلنا هي افراز لما لهم ذلك وقسم الرطب
والغلب في الافراز ولو كانت تسمة على الشجر نحو صلا غيرهما من سائر الخيارات فلا يسع على الشجر لان
الخوص لا يدخله وتصح الاقالة في قسمته يسع لا افراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما وافقه (قوله لم
رأى الخ) الاصل تقدمه في قوله وتصح قسمة الافراز (قوله ثم رأيت الامام نقل عن الاحتجاج الخ) عبارة
النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم مالي قراضا في التفاوت بل وما زادهم به من أن الوجه الخ مردود اهـ
(قوله مما ذكره) فيما ذكره مكرر حكيم بلا دليل مثل ما هنا (قوله وهو صريح الخ) ويدفع دعوى

(قوله وان يكون الخ) لعل هذا هو السببي أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع
النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل الرادها قسمة بلا قرعة لتلاخروج
القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم ما ياتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يراضا على ان ياخذوا
أحدهما هذا والآخر الآخر اهـ (قوله مردود بأنه خلاف كلامهم الخ) كانه لان القسمة لم ترفع العلقه بالكلية

فبأني فيه هنا جميع مامر في باب الرافي متحدى الجنس واختلافه وفي قاعدة مدعوه ودورهم وتصح قسمة الافراز فيما اتفقت ان كان به قبل
انحواجا ثم يخرج كل واحد كما لا بد له ولا يتوقف صحة تصرف من أخرج على الخراج المستحق رأيت الامام نقل عن الاصحاب انهم مالي قراضا
بالتفاوت جازم زادهم بان الوجه معني في الافراز وليس كما قال كاهو ظاهر مما ذكره ووقع لبعضهم اشتباه فاحتجوا بقدر صوابنا وانما
قسمة الشجر على الشجر ونحوه فخطا من نحو يسر ووطب ومنصف وغيره بان خصصنا على انهم افراز وهو صريح فيما ذكره

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة كل أرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوتها بنبات وقر بساء ونحوهما بما
 وقع قيمة أحد الطرفين على الآخر (٢٠٤) كبستان بعض نخيل وبعض عنبودار وبعض من حجر وبعض من لبن فيكون الثلث

لجوده كالثلثين قيمة فيجعل
 سهمها وسهامها مائة
 كانت نصفين فان اختلفت
 كنصف وثلث وسدس
 جعلت ستة أجزاء بالقيمة
 لا بالساحة فعمل انه لا بد من
 صل القيمة عند التفرقة
 (وبعد) الممتنع منها
 (عليها) أي قسمة التعديل
 (في الظاهر) الحالف المتساوي
 في القيمة في الأجزاء
 ان أمكن قسمة الجسد
 وحده والردى وحده لم
 يصح بحسب ما فيها كارضين
 تمكن قسمة كل منهما
 بالأجزاء فلا يصح على
 التعديل كلجته الشيطان
 وسبقهما اليه جمع
 متقدمون ولا يتبع الأجزاء
 في النقص الحاخاني بقاءه
 طريق ونحوها شائعة
 بينهم غير كل فيهما ما خرج
 له اذ لم يمكن افراد كل
 بطريق ولو اقسما بالراض
 السفل الواحد والعلوا آخر
 ولم يتعرضوا لسطح بقى
 مشتركا بينهما كما أتت به
 بعضهم ومنهم المارودي
 والروافى ما يصح به وكنه
 انما ينظر لبقاء العلاقة
 بينهما لان السطح تابع
 للطريق (ولو استوت
 قسمة من أوصالين)
 متساويين أولا (فطلب
 جعل كل واحد فلا اجبار)

المراعاة به ساكنين التفاوت (قوله النوع الثاني) الى قوله وفيه نظر في المعنى الا قوله فعمل الى المتن وقوله
 كما جعله الشخان الى المتن والى قوله ووقع لجمع في النهاية الا قوله وسبقهما الى ولا ينع وقوله وسرى وكانه وقوله
 وفيه نظر الى خرج وقوله واستحسنه الى لكن وقوله هذا الى لستأخرى أرض وقوله أى حيث الى وهل (قول
 المتن الثاني بالتعديل) وهو قسمان ما بعد فيه المقوم شيئا واحدا وما بعده شئين فصاعدا فاشا الى الازل
 بقوله كل أرض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله) ما وقع الخ كان سبق أحدهما بالنهر
 والاخر بالناسخ اه أسنى (قوله) كبستان الخ لا يتخفى ما فيه جعله مثلا لثالثيها عبارة المعنى وشرح المنهج
 أو يختلف جنس ما فيها كبستان الخ وعبارة الرض وكذا بستان الخ (قوله) فعمل أى الثلث سهمها وسهامها
 أى الثلثان سهمها وأقرع كل معنى وشرح المنهج (قوله) ان كانت الخ عبارة المعنى وشرح المنهج ان كانت
 أى الأرض لاثنتين تصفين اه (قوله) فان اختلفت أى الانصباه اه معنى (قوله) الممتنع منها أى القسمة
 اه عى وعبارة المعنى من الشرية اه والى هذا يميل قول الشارح أى قسمة التعديل اه فتأمل
 (قوله) المتن في الظاهر) ووزع أجزاء القاسم على قدر مساحة كل واحد ولا مساحة للصب كما مرث الاشارة
 بالمعنى وروى (قوله) أى المتساوى (قوله) ما يجبر عليها أى قسمة التعديل (قوله) فعملها أى الجيد
 والردى وفى بعض النسخ فيها ضمير المؤنث أى فى الأرض المذكورة وفى كل منهما فالاولى حذف قوله فلا
 يصح على التعديل كلى المعنى (قوله) في التقسيم يعنى فاعلم قسمة ما فرأى أو تعدى لا أحد من اظهره فى
 موضع الانصباء ثم أيت ما فى قبيل قول المتن الثالث بالرد فليجلد (قوله) اذ لم تكن الخ معقوبه ان بقاء
 الاشاعة فى نحو الطريق يتبع الاجبار عند ما كان الاقرار (قوله) ولو اقسما بالراض الخ عبارة المعنى
 والرض قبيل النوع الثالث ويجبر المجتمع على قسمة علو وسفل من دار أمكن قسمته على قسمة أحدهما
 فقط أو على جعله لواحدا ولا آخر لا والى بغير المردن استوت قوله بالقسمة قسمة المشابهات
 وان اختلفت فالتعديل اه فأتى فيهما الاجبار أسنى (قوله) كما أتى بعضهم عبارة النهاية كقولنا ظاهر اه
 (قوله) وروى أى فى الفرع وقوله ما يصح به أى يجوز أن تلك القسمة (قوله) وكانه انما ينظر لبقاء العلاقة الخ
 أى حيث قالوا بعبارة القسمة مع بقاء الشريك فى السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشريك فى بعض المشترك
 اه عى وكتب عليه السد راضا ما نصك أن تقول انما ذكر فى عن التوجيه ان الغرض ان القسمة
 بالراضى وحيد فلا تشكل اذ من المعلوم كقولنا ظاهره لو كانت الفل مشتركة بين اثنين مناصفة فلو ادا
 قسمة نصفها بالراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم تنته فلي تأمل اه وروى نقض المعنى والروض ما يقدره
 (قول المتن) فمتدار بن أو أوصالين أى مثلا لاثنتين بالسوية فطلب أى كل من الشريكين اه معنى وعبارة
 الأسنى أحد الشريكين اه وهذه هى الصواب والى قول الشارح الى فطلب أحدهما لا معنى
 لثنى الاجبار مع التراضى (قول المتن) فطلب جعل كل لواحدا أى على الإجماع بحسب ما تقتضيه القرعة كلا
 يتخفى اه رشدى (قول المتن) جعل كل (أى من الدار بن أو أوصالين) لواحدا أى بان يجعل لدار أو أوصالين
 ولشريكه كذلك اه معنى (قوله) لم واشتر كذا كين الخ عبارة المعنى ويستثنى من الدار بن ما اذا
 كانت الدار لهما بثلث القرية المشتملة عليهما بشر كتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت
 القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فانه يصح على ذلك ومن الخافون بن ما اذا اشتركا فى كل الجبل ومعلوم اذ لم
 تنقص القيمة بالتقسيم الا يصح جزما اه (قوله) فذا كين الخ أى ونحوها شرح المنهج (قوله) صغار
 متلاصقة مستوية بالقيمة الخ أى بخلاف نحو الدكاكين الكبار والصغار الغير الموصوفة بأكثر فلا اجبار
 فيها وان تلاصقت الكبار واستوت فبها كذا تختلف الاغراض باختلاف الحال والابنية كالخسنيين اه
 شرح المنهج (قوله) أجيب) وينزل ذلك منزلة الخان المشترك على البيوت والمساكن معنى وأسنى (قوله)

قال الجبلى ما من نقص القيمة بالقسمه اه وفمنظ ظاهر وظاهر كلامهم قال ص في قوله خرج بقوله كل واحد والى يطلب خصوص ذلك فغير المتع (أو) استوت منه مقوم نحو (عبد أو ثياب من نوع) وصفا واحدا طلب جعل كل واحد كالأخره أعيد مشوبه ذلك بين ثلاثة وكلاهما تساوى ثمانية منها واحد بين اثنين (الحبر) ان زالت الشركه من القلعه اختلفت الاغراض فيها (أو) من نوعين (أو) مصنفين كتركي وهندي وضافتين شاميه ومصره استوت معهما ألا كعبدوثوب (فلا) (٢٠٥) احوال شدة تعاقب الغرض بكل نوع وعنده

أرضه فإذ يظن أنها انشققت فنبعا دائما فهو قديم بحسب على القصة أخذ المصارعين الماردين والرواني لان استحقاق المنفعة الباقية تلك كما في تقطيع العلة بينهما وان سقعاها كذلك أجروا ان كانت افرازا أو قعدا بلا ولا نظير لبقاء شر كتمها في منفعة الارض لانها بسدد الانقضاض لا يضر شر كتمها في نحو المرمي الا كمن قصفه في قسمتها لنبعا في جهن الساقط وقدمه هنا خلاف ما في قضاة النور (الثالث) القصة (الارد) وهي التي يحتاج فيها لأحد الشر يكون لا خروما (أي خيرا) (ان) أي كان يكون في أحد

الجانين) ما يتميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يعادله الا بشئ من خارج اليوم منه (بما أوضحه) مثلاً (لا يمكن قسمته فبعدم يأخذ
 قسط قسمته) أي نحو البئر أو الشجر فإذا كانت قسمة كل جانب القادمية نحو البئر القار من أحد جانبيه انقسمت بقسط واحد وانقسمت بقسمة
 الروضة كاصولها والحر من رداً لا ينقسم الا وهو ما غير مراد ما يمكن قسمته ولو تعدل فاعلى أحداهما الراد لا يتعدى إلى الجنب
 من طلب قسمة فيها الاجبار والاشترط (٢٠٦) اتفاقهما على واحدة بعينها (ولا جارية) أي هذا النوع علانه دخله ما لا شر فيه وهو

قوله ما يتميز به عن الآخر لا يصح للجمع بينهما فكان ينبغي أن يعتمد على أحدهما عبارة للمنفى وشرح
 المنهج كان يكون في أحد الجانبين من أرض مشتركة بئر أو شجر لا يمكن قسمته بموافي الجانب الآخر لا يعادل
 ذلك الا بشئ من اليمين خارج اه وهذا المزمع أحسن (قول المتن من يأخذ) أي بالنسبة التي أخرجتها
 القرعة منقذ وشرح المنهج زاد الرض مع شرحه ولو تراضيا بان يأخذ أحدهما النقيض ودعى الآخر
 ذلك لسان وان لم يحكم القرعة اه وسأني في الشارح والنهاية مثله (قوله قبل وما اقتضت الخ) عبارة للمنفى
 (تنبه) تعبیر المصنف أولى من تعبیر الحر والشرحين والروضه قالوا انه يضبط قيمة ما يخص به ذلك
 الطرف ثم تقسم الأرض على ان ورد من يأخذ ذلك الجانب ثالث القسمة فان ظهر هذا التميز ان ورد جميع
 ثلثا القسمة وليس مراد او انما ورد القسط اه (قوله رداً وتعديلاً) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
 شجران جعل ثلثاهما في أعاد ثلث الشجر وان نصف احتج لرد اه سم صاره الرشد قوله وما يمكن
 قسمته واداً وتعديلاً الخ أي كما إذا كان بعض الأرض عامراً وبعضها بائراً وبعضها عفا وبعضها قوياً أو
 بعضها في شجر بلانواع بعضها فيسب بناء بلاشجر أو بعضها في مسيل ماء وبعضها ليس كذلك كما صرح
 بذلك الماوردي وهو صريح في ان جميع صور التعديل بنأى في هذا الموضع ارجع اه (قوله من طلب قسمة)
 أي قسمة تعديلاً فيها الخ (قوله والا) أي بان لم يكن في التعديل الممكن اجبار كارد (قوله والا اشترط
 اتفاقهما الخ) في هذه العبارة دخل وعبارة الماوردي وغيره فإذا كانت الأرض مما تصح قسمتها بالتعديل
 وبالرد فدى أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فإن أجبر على قسمة التعديل أي كالمذهب أحجب
 الذي البهاو الاو فتناظر تراضهما باحدهما اه رشدي (قوله لانه دخل الخ) عبارة شيخ الاسلام والمنقذ
 لان قيمة كل واحد لا يشترط فيه فكان كغير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقوال كما عر عن المنقذ
 بزيادة قسط (قوله وشقعة) أي للشر بل الثالث كما إذا تقاسم شر بقاء حصتهما وركبته مع أحدهما
 رضاه كجسود مذكور في الأخرى اه رشدي (قوله نعم لا يفتقر) أي هذا النوع على مطلق القسمة كما
 (قوله من خرج) أي النفس (قوله كذا قوله) أي في التعديل (قوله ان كلا منهما) أي من الشر يكفي في
 قسمة التعديل (قوله ان كلا منهما ما انفرد الخ) لم يجب عن اشكال القرعة اه رشدي (قوله في
 الافراز) الاولى في الاجزاء (قوله لذلك) لانه من غير ان ينافي الأصل كذلك بالكاف في كلتي النهاية
 (قوله وقيل الخ) عبارة النهاية والمنقذ والثاني انها يسع لانه من جزء من المال الا لو كان مشتركاً بينهما فإذا
 اقتسم افكانه باع كل منهما ما كان له في حصة صاحبه في حصة وصحبه الشيطان في أوائل الربا وركلة
 المعشرات اه (قوله الافراز) الاولى قسمة الاجزاء على كلتي النهاية والمنقذ (قوله الأول) أي ما في المتن من لها
 افراز (قوله لا يجوز والاذا كانت افراز الخ) عبارة للمنقذ والرؤس مع شرحه وتصح القسمة في مالمولع عن
 وقفان قلنا هي افراز لان قلنا هي بيع مطلقاً وافرأز وفهارد من المال فلا تصح ما في الاول فلا متناع
 بيع الوقف واماً في الثاني فلان المال إذا أخذ بآراء عمل كجزء من الوقف فان لم يكن فيها رداً وكان فيها من
 أو باب الوقف صححت وتولفت على القولين قسمة متوقفة فقط بان قسم بين أو بابه ما فيمن تعبیر شرط الواقف
 بل على ان قسمة الشجر قد تكون امرأاً (قوله رداً وتعديلاً) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
 شجران جعل ثلثاهما في أعاد ثلث الشجر وان نصف احتج لرد

المال المردود (وهو) أي
 هذا النوع وهو قسمه لرد
 (بيع) لوجوه حقيقة
 وهو مقابلة المال بالمال
 فثبتت أحكامه من نحو
 خيار وشقعة نعم لا يفتقر
 للفظ نحو بيع أو غليك
 وقبول بل يقوم الرضا
 مقامهما ولهما الاتفاق
 على من يأخذ النقيض وورد
 وأن يحكم القرعة على من
 خرج له (وكذا التعديل)
 أي قسمته بيع (على
 المذهب) لأن كل جزء
 مشترك بينهما وانما دخلها
 الاجبار للتعاجلة (وقسمة
 الاجزاء) بالاجبار والقراضي
 (افراز) للعقوى يبين
 بها انما تخرج لكل هو
 الذي ملكه كاذي في الغنة
 لا يتعين الا بالنقض في
 الظاهر اذ لو كانت بيعاً لما
 دخلها اجبار ولا جاز فيها
 الاعتماد على القرعة كذا
 قاله وهو مشكل لان
 قسمة التعديل بيع وقد
 دخلها الاجبار وجرأ الانقسام
 فيها على اقرعة جوابه
 ان كلا منهما لما انفرد
 ببعض المشترك بينهما صار
 كله باع ما كانت بهما كان
 لا اشترط نقل البتين كما

قلنا في الافراز للوقوف هنالقي التوهم وهو تخمين قد يخطئ ومن ثم كانت قسمة الرد بيعاً لذلك وانما وقع الاجبار في
 قسمة التعديل للتعاجلة اليه كما يبيع الحاكم مال المدن من جسر أو لم يقع في الرد لانه اجبار على رد مال غير مستحق وهو بعد وقيل الافراز بيع
 قبل الاعلى من نصيب صاحبه افرازاً فما كان عليه قبل القسمة فذلك الاجبار للتعاجلة وهذا أو حقه في المنقذ ومن ثم جرد عليه في مواضع
 لكن المذهب الاول ولا تباير القسمة بشرط فاصلاً اذا كانت بيعاً وقسمة الوقف من المال لا يجوز والاذا كانت افرازاً

ولاد فيه من المال كان فيه من أو باب الوقف بخلاف ما إذا كانت بيعا فاما (٢٠٧) فتعني معاقبة وفه من المال لانه حدث

(قوله ولاد فيها الخ) سياتي نصه وافرأ في قوله اه سم (قوله مطلقا) أي سواء كان قبله أو لا (قوله أو) فيه من المال عبارة عن الوقف وشرحه أو أفرأ وفيه من المال اه ومن هنا يظهر ان الرد ينصرف مع الأفرأ أيضا أي بأن يجعل الثلث جزءا والثلث مع ما يضم السبب أقبالا كان الاشتراك بالنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه ينصرف التعديل أيضا اه سم وتقدم عن الرشدي ان جرح صور التعديل يتأخر في الرد (قوله سواء) أي كان الخ راجع لكل من مطلق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح الهذب) عبارة عن نهاية في المصنف قوله لا يجوز القسمة الخ فيه توقف اذا ظاهر ان علم البنية أو البقرة تمت التشابهات فقسمة بالأجزاء ثم رأيت في باب الانصبة ما فيه ثم يقسمون العمل بناء على انه أفرأ وهو ما صح في المصنف وعلى انهم يبيع بجمع القسمة اه وعبارة المعنى والنهاية تفنك ولهم قسمة العمل لان قسمة قسمة أفرأ اه (قوله وبين أن باباه) عطف على قوله من المال (قوله تنوع) الاول الثاني (قوله مطلقا) أي أفرأ أو يباع اه عني (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين أبائه (قوله ثم ان شرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض البعض اه سم (قوله نعم لانهم من مهابدة الخ) وكلها أي ما لو كان أهل المال سكنى أو باب الوقف جميعهم فراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقائه منفعة الوقف مستمرة كقوله ما شرط الوقف اه عني و تقدم عن المعنى والوقف وشرحه ما وقفه من مادة سطا (قوله وجزم المارودي) الى قوله عليه الخ عبارة عن النهاية وشرح الرفض قال البلقيني هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم المارودي يجوز ان القسمة كالتجوز وتسمى الوقف من المال وذلك راجع من جهة المعنى وأدبته اه وكلامه أي البلقيني متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو سبعة والاقرب في الاول يقتضي ما قاله الجواز وفي الثاني علمه اه وفي المعنى ما وقفها وياتي في الشارح ما يخالفه قال الرشدي قوله فان صدر من اثنين صادق بما اذا تعدد السبل وبما اذا تعدد الموقوفين مع قول الشارح الا فان كلامه متدافع في ذلك اه والرشدي (قوله بان الواقف لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم أيضا اخذنا بما ياتي (قوله من أحد الجانبين) أي ضمنى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي يباع أو أفرأ (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لا تنازعه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبوجه (قوله وقع لشخصا في شرح لروض الخ) وفي سم بعد سوف عبارة شرح الرفض المارة أن نقلا ما هو فيه اذا جاز قبله اذا تعدد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اه ولعل الأفرأ يمد وكلامه الشارح دون شرح الرفض وان واقفه النهائي للمعنى (قوله والجماع قرنه) خلافا لنهاية المعنى كسما قول المتن بشرط أي اذا كان هناك قرنه اه شرح المنهج وياتي في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) الى قوله فغلبت هما مستلذان في النهاية الى اللفظ قيل الثانية وقوله وحصله الى حاصل ما يندفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقوله روض شيخ الاسلام ومعنى (قوله فافتقر الى الرضا بعده) أي قبله شيخ الاسلام ومعنى (قول المتن

قوله ولاد فيها من المال) ما وجه هذا التقييد مع ان الأفرأ لا رد فيه ثم رأيت الحاشية الثانية أول الصغية لا تنية (قوله أقباله من المال الخ) عبارة عن الوقف وشرحه أو أفرأ وفيه من المال اه ومن هنا يظهر ان الرد ينصرف مع الأفرأ أيضا أي بأن يجعل الثلث جزءا والثلث مع ما يضم السبب أقبالا كان الاشتراك بالنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه ينصرف التعديل أيضا (قوله يلزنا أفرأ) كان المراد حال تسمية ما يخص أحد الواقفين عما يخص الآخر وجب ان يظهر انه لا يلزم تغيير شرط الواقف لان كل من الحصين للموقوف عليهم م (قوله لان فيه تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء من جميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض البعض (قوله وقع لشخصا في شرح لروض الخ) عبارة شرح الرفض بعد نيته اعتماد البلقيني ما قاله المارودي ما نصه كلامه أي البلقيني متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو سبعة المارودي في الاول يقتضي ما قاله الجواز وفي الثاني علمه اه وهو يفيد الجواز

قر رنه (وبشرط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بمخرج القرعة) لانها يبيع وهو لا يحصل بالقرعة فافتقر الى الرضا بعده

ولو تراضي أي الشر يكافئ مثلاً اه معنى **(قوله)** تقسمة تعديل الخ الكفا استقصائية كما يفيد قوله الآتي
 فينتدفعهما مستلزمان الخ **(قول)** المتراشطر الرضا الخ وظاهره لا بد أن يعلم كل منهما ما ملأ اليمين رضاه
 عناني اه يعبري بتقديم في شرح أو نوعين مائة **(قوله)** في هذا إذا كان هناك قرعة سيد كرميترز وكان
 الأولى تقسده وكانته عقب قول المصنف بعد خروج القرعة **(قوله)** وأما في غيرها أي في تقسمة الأخر إذا
 قسمت التراضي اه حلي **(قوله)** ولا يشترط الخ أي في التقسمة طلقاً اه عميرة وشيعة كلام الشارح بعد
(قوله) لفظ نحو بيع الأولى القلب **(قوله)** نحو بيع أي كتملأ اه معنى **(قوله)** على أن يأخذ أحدهما
 أحد الجانبين الخ أي في التعديل والأخر أو فوله أو أحدهما الخمس الخ أي في الإذ فقط **(قوله)** فلا حاجة
 إلى تراض نان ويحتسج على كل منهما بعد ذلك طلب تقسمة أخرى ويتعين له ما اختاره اه يعبري عن العزري
(قوله) أما تقسمة الأجبار الخ عبارة المنهج مع شرحه وشرط لتقسمة ما قسم تراض من قسمه ودون غير ما
 يقاسم قسم بينهما بقدر عقر ضام بهد خروج القرعة فإن لم يحكما القرعة على أن تقسم ما قسم الأجبار فلا يعتبر
 فيها الرضا قبل القرعة ولا بعدها اه باختصار بقى العلم المراد بجريان التقسمة للأجبار أو بالتراضي وقد أفاض
 ذلك الأنوار بجانبه ولا يشترط الرضا في تقسمة الأجبار لا عند خروج القرعة ولا بعدها وهي أن يرفعها لهما كم
 لينصب قاسماً يقسم بينهما فيعمل ويقسم المنصوب ولو تراض يقاسم يقسم بينهما أو تقاسما بانقسمهما
 فيشترط التراضي بعد خروج القرعة ولا يكفي الرضا الأول ولا فرق بين تقسمة الرضا وغيرهما اه ولما أوجب
 الجلال الحللي بن الاعتراض على قول المنهاج للأجبار فيه ما نصوبه عكسه كفي المهر وبأن المراد ما تنق في
 الأجبار عما هو محله وهو أمر ح في الراد بما في المهر وقال شيخنا الشهيد البرلسي وذلك لأن عبارة المهر
 تصديق على توافق القاضين عن رضائهما وسالاه أن يقسم بينهما تقسمة أفرز أو تعدل يقسم بينهما وأقرع
 فإن أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضائهما ذلك كما أشار إليه الشارح في صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التناوب بل المذكور هذا غاية ما ظهر له وهو مراده أن شاء الله تعالى انتهى وقوله فإن أقرعه الزام الخ
 لا ينافي قول شرح الروض ويشترط في التقسمة الواقعة التراضي من تقسمة الرضا وغيرهما وإن قولاً منصوب
 الحاكم التراضي قبل القرعة بعدها اه لجواز حله أي قول شرح الروض على تراضيها منصوب
 الحاكم بدون تراضي لهما كما فيكون معنى قول الأنوار السابق ولو تراض يقاسم يقسم بينهما فلتأمل اه سم
 وبأن في بيان الاعتراضات على المتنازع وفي شرح ولوا دعاه في تقسمة تراض ما يؤيد قول الأنوار بل يصرح
 فيما إذا اتعدا الوافق وتعدا الووقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح **(قوله)** ولو تراضيا
 بقسمة مثلاً الأجبار فيه اشترط الرضا الخ عبارة المنهج وشرح حشرط لتقسمة ما قسم تراض من قسمه ودون غيرهما
 ولو يقاسم يقسم بينهما بقدر عقر ضام بهد خروج القرعة فإن لم يحكما القرعة كان اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحد الجانبين والآخراً أو أحدهما الخمس والآخراً الخمس وروايت التقسمة فلا حاجة إلى تراض
 نان أما تقسمة ما قسم أجباراً فلا يعتبر فيها الرضا قبل القرعة ولا بعدها اه باختصار الأدلة بقى العلم المراد
 بجريان التقسمة للأجبار أو بالتراضي وقد أفاض ذلك عبارة الأنوار حيث قال ولا يشترط الرضا في تقسمة الأجبار
 لا عند خروج القرعة ولا بعدها وهي أن يرفعها لهما كم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيعمل ويقسم المنصوب
 ولو تراض يقاسم يقسم بينهما وتقاسما بانقسمهما فليشترط التراضي بعد خروج القرعة ولا يكفي الرضا الأول
 ولا فرق بين قسمتهما وغيرهما اه ولما أوجب الجلال الحللي أنما اعتراض على قول المنهاج للأجبار فيه ما نصوبه
 عكسه كفي المهر قالوا يجب بيان المراد مما تنق في الأجبار عما هو محله وهو أمر ح في الراد بما في المهر واه قال
 شيخنا الشهيد البرلسي وذلك لأن عبارة المهر تصديق على توافق القاضين عن رضائهما وسالاه أن يقسم بينهما
 تقسمة أفرز أو تعدل يقسم بينهما وأقرع فإن أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضائهما ذلك كما أشار إليه
 الشارح في صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التناوب بل المذكور هذا غاية ما ظهر له وهو مراده
 أن شاء الله تعالى والله أعلم اه وقوله فإن أقرعه الزام الخ لا ينافي مقوله في شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة مثلاً)
 أجباريه) كقسمة تعديل
 وأفرز (اشترط) فيما إذا
 كان هناك قرعة الرضا بعد
 القرعة في الأعم كقولهما
 رضينا بهذه القسمة) أو
 جهداً (أو بما خرجته
 القرعة) أما في تقسمة
 التعديل فلانما يبيع
 كقسمة الرضا وما في غيرها
 فقياساً على أن الرضا أمر
 حقي فأيضا يظهر يدل عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فإن لم يحكما القرعة كان
 اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحد الجانبين والآخراً أو
 أحدهما الخمس والآخراً
 الخمس وروايت
 التقسمة فلا حاجة إلى تراض
 نان أما تقسمة الأجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا قبل
 القرعة ولا بعدها

قبل في كلامه من أن وجنات الملاحية هي خمسة إل فقط وقد حزم بشرائط الرضا فيها فإلزام التكرار والجزم أولاً وحكاية الخلاف ثانياً
 وأنه عارض بالوضع في الرضا الصحيح وأنه عكس ما به فانه يدكر فيه هذا الخلاف الذي قسمه الاحبار قبل فكان المتن أراد أن يكتب ما فيه
 لاجبار فكسبها لاجبانية ولعل عبارة ما للاحبار فيمغر فوجهم هذا زول التكرار والتناقض والتعاضد وأنه أطلق الخلاف في حجة
 حكموا قسماً فان قولها كم أو منصوب يعبر بالرضا قطعاً ولو منصوباً وكذا (٢٠٩) عنهم اشترط رضاهم بعد الرضا قطعاً وكذا لو

بهم (قوله قبل في كلامه) الى قوله وأنه أطلق في المتن (قوله قبل في كلامه) عبارة الغني قال الشيخ رهاً الدين
 والغزاري وتبعه في المصنف كلام المصنف (قوله من أوجه) أي خمسة (قوله وقد حزم بشرائط الرضا
 الخ) عبارة الغني وقد ذكرها قبله بلا فصل وحزم الخ (قوله وفي الرضا الصحيح) محل تأمل بل الذي في
 الرضا وأصلها الظاهر. وكذا أنه الحق المحقق المثل على الصواب اه سيدع (قوله قبل فكان المتن الخ) عبارة
 الغني وقال في التوضيح الذي يظهر أنه أراد المنهاج أن يكتب ما فيه لاجبار فكسبها لاجبانية ولو أن جواز
 يكون عبارة ما للاحبار فيم بالآلث واللام في الاحبار سبغت الالف فترسم للاحبار فهو هذا الخ (قوله
 فحرف) أي كناية الالف بعد اللام واللام لاجبار المصل باللام (قوله والتناقض) يعني الجزم أولاً وحكاية
 الخلاف ثانياً (قوله وأنه أطلق الخ) عطف على قوله وأنه عكس الخ ولم يذكر التحقق قولاً للشارح الجواب عن
 هذا اه رشدي (قوله وكه تصنف) يتأمل فان نسبتها الى التصنف مع ظهور ورو وهو الاحتجاج في دعاه
 الى مخالفة الظاهر جداً غاية التصنف اه سم وأيضاً أنه أثر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله وان كان
 فيه الاجبار الخ) الواو حالة تخاف من قوله الاتي والخلاف في الثاني الخ (قوله التي لا يعبر عليها) كذا في نسخ
 النسخة والنهية والذوق في المتن كسائر نسخ المثل التي يعبر بدون لاد هو الظاهر فليصر ثم رأيت به كذلك في
 نسخ من الحرر بدون لا اه سيدع عبارة الرشدي قوله القسم متالي لا يعبر الخ كذا في نسخ الشارح
 بآيات لا قبل بهم والاصواب قدما اه (قوله خبئت) أي حين كون المراد يعني التمازير فبهما أي
 ما حزم به المتن أو لا وما سطر فيه الخلاف ثانياً مستلذان أي فزال التكرار والتناقض والتعاضد (قوله
 بقسمها) أي التعديل والافراز (قوله واستشكل الخ) يستلذه من المراد بقسمها للاحبار هلها من سم
 من الانوار انما (قوله في الاولى) أي الرد (قوله فراه) أي الخلاف (قوله فكسبها الخ) هذا على تقدير ما
 قبل وكونه الخ (قوله يقع الخ) أي تغلق تلك المخالفة (قوله باقرار) الى الكتات في النهاية الا قوله وطرقه
 الى ولا تحلف قوله ولو أثر الخ الى قوله وقيل الى المتن (قوله على الاوجه) وقفاً لنهاية تأمر وخلافاً للشيخ
 الاسلام والمفتي عباد الاسني وظاهر أن الشاهد المرأين والشاهد واليمين وعمل الحاكم باقرار الخصم
 وعين الرد كالشاهد بخلاف الجماعة اه (قوله وطرقه الخ) أي معرفته لغلط أو الخلف عباد قال روض
 مع شرحه ومن ادعاه منهم بجلائب لم يبينه بل ثبت المباهل بين لم يحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل جمع
 اليه من المشترك فاسم ما حذاق الخ (قوله أو يعرف الخ) عطف على محضر عبارة الاسني والحق
 المرسى بيشادهم لاد اعرفه انه يستحق الخ (قوله كقاض) أي كالحلف القاضي انه لم يقل اه شيخ
 الاسلام (قول المتن فان لم تكن بيته) أي ولا ثبت ذلك بغيرها مما عمن معنى شيخ الاسلام (قوله أحدهما)
 أي الغلط أو الخلف اه عش (قول المتن فله تخلف شريكه) لأن من ادعى على خصمه ما أقر به لنتعه
 فانكر كان له تخلفه أي معنى (قوله فان حلف) الى قول المتن وقطنا في المتن (قوله مضى) أي القسم على
 الصفة اه معنى (قوله والا) أي وان نكل اه معنى عبارة الروض مع شرحه من نكل منهم عن اليمين
 في القسم الواتعة بالقاضي من قسمه الرد وغيرها وان قولها منصوب بالحاكم القاض قبل القرعة
 وبمدها اه لجواز حله على ترافضهما بخصم بالحاكم بدون ترافعهما كم فيكون معنى قول الانوار
 السابق ولو ترافضاً بقاسم يقسم بينهما فلي تأمل (قوله وكه تصنف) يتأمل فان نسبتها الى التصنف مع

(٢٧ - (شرافي وابن قاسم) - عاشر) ويشهده أو يعرف انه يستحق ألف ذراع فمعها ما أخذ فاذا
 هو دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ان الرخصة التقض بالعرفم الشيء بماله وارجو بيان الاصل الحق الشروع فترجى قول
 مثبت التقض (فان لم يكن ينو ادعاه) أي أحدهما (واحد) من الشرع كمن أو الشرع كمن شريكه من قدر ما ادعاه فله تخلف شريكه) انه
 لا غلط أو ان لا ندعاه أو انه لا يستحق عليه ادعاه أو شيئاً من ثمنه من الاصل الذي يقتضيه كل أثر ولا يمنع الحصر على القاسم

من جهته لما حكم له أو أقر لم تنقض له عرض الزكشي مما عاها عليه سواء ثبت حقه فيه أو لا وبغير ما لو قال قاض غلط في الحكم أو تعمدت الخلف (ولو ادعى في قسمة ترأض) في غير بويان نصبا لهما قسما أو اقتسما بانفسهما ورثا بعد القسمة (وقد انتهى به) بأن كانت تعدى لا ورثا (فلاصح له لأنه لا أثر للغلط فلا تأنف هذه العوى) وان تحقق الغبن لرضا صاحب الحق بترك مفصل كولو اشترى شاة وبن فيه امار بوي يحقق غلط في له او ورثا القسمة (٢١٠) باطلا لاجلها للربا (قلت وان قلنا ان فراز) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت) بجمعة

لانه لا افراز مع التفاوت (والا) ثبت (فيحصل شر يركه والله اعلم) نظير ما مر في قسمة الاجبار ولو اقر بجمعة القسمة وان كلاً تسلّم ما يقصصه ادعى أحدهما ان شر يركه تعدى باخذ أكثر من حصته لان الحد هذا قول الذي عليه بل الحد هذا الشخص هذا بما وراء الحد الاول والى الذي بما وراء الحد الثاني وقسم ما بين الحدين على نسبتها كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشارة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجع كذا جزم به بعضهم فان قلت بنافي هذا قول الروضه ولو تقاسمنا تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذان لصبي ولا مرجع شمالا ونقضت القسمة كذا بينعين ورجع أو صمد بالبدان وجدت لان الآخر بدى غصبه من الاصل عدمه قلت المناقاة ظاهره وتولا اعتراف كل في تلك بان كلاً تسلّم ما يقصصه ومع ذلك فالذي يقصصه في تلك ما قاله الشيخ أو ما صمد من أنه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسم شاة) كما لم يبع (بطلت خفي في الباقي خلاف تقرير الصفه) والظهر نهاية منه أنه يصح ويختار كل منهما وقيل بطل في الكل وأطال الانسواء في الانتصاره (أو) استحق (من النصيبين) شاة (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذ لا تراجع بين الشر يركين (والا) يكن سواء بان انخص باحد النصيبين أو عيما الكفني أو أحدهما أكثر (بطلت) لان ما يبيع لسلك ليس قد حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر ونحو الاشارة على بان فساد القسمة وقد اتفق أو رجع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما ليس هناما فيهما بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن لا يلزم له لا يلزم كل شر يرك هناما اوش نحو القطع

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالين ان حلف شخصه اه (قوله نعمت الزكشي الخ) عبارة عن الحق والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم ومدى قوله ونقضت القسمة فان لم يصدق قول من كذبه أو سكت لم تنقض ورد الاجرة كالقاضي يعترف بالغلط أو الخفيف في الحكم ان حذبه الحكوم له رد المال المحكوم به الى المحكوم عليه أو لا فلا غرم للقاضي المحكوم عليه بل ما حكم به وقول القاسم في قسمة الاجبار حال ولا يثبت قسمة كقول القاضي وهو في محل ولا يتسكمت فقبل والتم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشر يركين وان لم يطلب أجر تاذكر فله اه (قوله ورثا ان ثبت حقه) لعل المراد ثبوته باقرار لانه هو الذي يترتب عليه الغرم اذ لو ثبت بالينة نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا نظيره بمسألة القاضي اه وشدي (قوله و يرم) أي بدل ما نقص من سهم الذي كسراً ثمانين للمغني والروض مع شرحه (قوله كلاً قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قول المن ولو ادعى) أي الغلط أو الخلف اه معنى (قوله في غير بوي) سيد كمر حفره (قوله ورثا) راجع للمعطوف عليه أيضاً (قول المنزل لا للغلط) أي أو الخلف اه شيخ الاسلام (قوله ولا يملك صاحب الحق بتركه) هذا يؤيد بل يصرح بما قدمناه من العنا من انه لا ينفذ القسمة بغرض ان يعلم كل من الشر يركين ما صار اليه قبل رضاه (قوله يحقق غلط) أي أو جوف اه معنى (قول المن قلت) أي كاتال الرافي في الشرع وقوله وان قلنا انرا نقضت ان ثبت بجمعة الخ هذا الحكم يؤخذ من اقتضاها ر على التفرع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسمنا) الى قوله قلت للمغني والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) أي أو بيت أو سني ومعنى (قوله ولا مرجع) عبارة الروض مع شرحه والمغني ولا يثبت لهما أو لسلك منهما يمانية اه (قوله رجع أو صمد بالبد) أي تخلف ذو الدروض ومعنى (قوله ان وجدت) أي ان انخص أحدهما بالبد فما تنازعا فيه اه أسنى (قوله ومع ذلك) أي الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحب الحق) أي فخطف الذي عليه علمه والبد كما مر من الروض والمغني أنفا (قول الذين بطلت فيه) أي القسمة في البعض المستحق (تنبه) ولو تقاسمنا دارا وجاهتي قسم أحدهما والآخر يستغرق الى نصيبه من باب يفتحه الى شارع فغصبه السلطان لم تنفس القسمة كما قاله الاستاذ خلافاً لابن الصلاح ولا يقاسم الولي بمحمور وبمفسد ولو قلنا القسمة افراز كما صرحوا به فيما اذا كان بين الصبي وولده حطة اه معنى (قوله والاظهر) الى قوله ولو بان في المغني (قوله انه يصح الخ) وقوله بطل الاولى فيهما التائب (قوله وأطال الانسواء الخ) ومع ذلك فالعقد ما اقتضاه كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والافسواء حال كما أشار اليه المغني (قول المست بطلت) أي تلك القسمة (تنبه) أو ادبطلان البطلان ظاهره والادب الا لا يستحقان بان ان لاقسمة واستثنى ابن عبيد السلامه او وقع في الغنمة عين لمسل استولى الكفار على ما لم يظهر أمرها لادب القسمة فترد لهما صاحبها ويعرض عن وقع في نصيبه من خص الخس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثر الجند فان كانوا قليلا كعشرة فبني ان تنقض الا عسر في عاداتها اه معنى (قوله حري هناما الخ) أي فكيف القلع جاتا ولا يرجع بما انقصه فاعش فليراجع فانه خلاف الاستدراك الا في أنفا (قوله نحو القلع) أي كقطع اه

ظهور و ردوه للاحتياط الى مخالفة الظاهر جدي في دفعه غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسم شاة) كما لم يبع (بطلت خفي في الباقي خلاف تقرير الصفه) والظهر نهاية منه أنه يصح ويختار كل منهما وقيل بطل في الكل وأطال الانسواء في الانتصاره (أو) استحق (من النصيبين) شاة (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذ لا تراجع بين الشر يركين (والا) يكن سواء بان انخص باحد النصيبين أو عيما الكفني أو أحدهما أكثر (بطلت) لان ما يبيع لسلك ليس قد حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر ونحو الاشارة على بان فساد القسمة وقد اتفق أو رجع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما ليس هناما فيهما بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن لا يلزم له لا يلزم كل شر يرك هناما اوش نحو القطع

الاعتد حصة لان التقر ومن جهة انما هو قبله غير (تنبيه) فديتوهم من الميزان القرع شرط لعدة القسمة وليس مراداً كما به فمقوله السابق في غير المنتع قد عدل السهام الى آخره فلم يجعل التعديل الاعتد الاجبار ومفهومه (٢١١) ان الشر يكن لو تواضبا بقسمة المشتركة

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الزادة (قوله لكن من حين التقر) أي فلو وقع منه تصرف فيما حصة قبل التقر بر كان باطلا اه عش (قوله طلب الشر كله) الى قوله وسعت اليد في المقتى (قوله لم يجز) أي لم يجز سلبهم كذا في الجبري عن الشو يرى في هذا التفسير توقف قبل التعليل الآتي وكذا كلام المقتى والروض شرح حصصهم في عدم جواز الزا جابا بقبولهم وليس للقاضي أن يجيب جماعة على قسمة شئ مشترك بينهم حتى يقسموا بينهم كلهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازوا أو فسلاته فمقدون في أديهم بأمره أو إيعاءه أو دفعه ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك تخمين بقسمة القاضي اه (قوله حتى يشتوا ملكهم) خرج بانبات الملك انبات الدلان القاضي لم يستفده شيئا غير الذي عرفوا بانبات الاتباع أو نحوه لان يد البائع أو نحوه كسهم اه أثنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي البد (قوله) غير شاهد عين) وفاة النهاية وخلافه في المقتى والاسنى عبارة عما يقبل في انبات الملك شاهد دوا من أن وكذا شاهد دوا من كجزءه بالداري واقضاه كلام غير موصو به الزكشي وان خالف فيه من المقتى (خاتمة) لمن اطلع منهما على عيب في نعيه أن يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الدون المشترك كتنفي الذم لانهما يبيع دين دين أو أقر أزمان في التقر كلاهما مجتمع وانما استع افر أزمان في التقر فمقتضى هذا لو تواضعا على أن يكون ماني ختمت يدا لهما وما في خدمة مولا خولم يخص أحدهما بما يقضيه اه (قوله وأخذ البلقني من هذا الخ) عبارة وانهاية والاسنى وتقرج البلقني من هذا الخ مردود لان معنى الحكم بالوجبة اذا ثبت الملك مع فكله حكم بصفة الصيغة اه (قوله من هذا) أي من قوله لم طلب الشر كله قسمة ما بينهم لم يجز الخ (قوله أقرأه أو أقرأها من الخ) عبارة وانهاية والاسنى غير داعي عرف المتعاقدين بالبيع ولا يجزى أقرأها لانهما مصدر منهما اه (قوله كسما) أي في آداب القضاء

(كتاب الشهادات)

قدم على المصوى نظر الفصل الجبري (قوله جمع شهادة) مصدر وشهد من الشهود بمعنى الحضور وقال الجوهري في الشهادة خبر قاطع والشاهد سائل الشهادة فهو شديم لانه شاهد لما غلب عن غيره وقبل ما أخذ من الاعلام قال الله تعالى شهادة الله الاوى اعلمو بمن غنى (قوله يحق على غيره) تركه غير موافقه لعدم الجمع بذلك (قوله بانفا خاص) أي على وجه خاص بان تكون عند قاض بشرط شديد (قوله والاصل) أي قوله وخبر لا تقبل في المقتى الا قوله الا الصيغة في المتن (قوله وخبر الحصن الخ) وخبره انه مسلم انه عليه وسلم مثل من الشهادة فقال السائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثله شاهد اودع ورواه البيهقي والحاكم وصحح استناقه في (قوله يدفعهم الحق الخ) عبارة المقتى يستقرجهم المحقوق يدفعهم الحق الخ (قوله ضعف) خبر قوله وخبر كرموا الخ (قوله دار كتمها) الى قوله ولو اشهر عدل الشاهد في النهاية الا قوله ولا جد ولا يولد غيري مروا وقوله ويؤخذ الى قوله (قوله كباقي) أي في كلام الشلوخ عش (قول المتن شرط الشاهد) أي شرط وطعن (قوله أو صاف تضاعف الخ) دفع به ما ودعى المتن من حل العين على المقتى (قول المتن سلم) أي ولو بالتمسح أو ولو بالدار ومرواة بالهمز وزن نوزن وهو في الاستقامة معنى (قوله فلا تقبل شهادة أحداه ولا ككافر) الانصر الى الاظهر عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كافي المقتى (قوله ولو على مثله) خلافا لاي حنيفة مطلقا ولا حنفى الوصفية (قوله ومنه) لا تقبل

(قوله وانما ينفع ان كان الحكم بالوجبة يستلزم الحكم بالصفة الخ) عبارة تشرح الرض والواجب خلاف ما قاله أي البلقني لان معنى الحكم بالوجبة ان ثبت الملك مع فكله حكم بصفة الصيغة انتهى

(كتاب الشهادات)

ليس لك الا شاهد ذلك أو سمعته وخبراً كرموا الشهود فان الله تعالى يدفعهم المحقوق يدفعهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي انه منكر وأركانها شاهد مشهوده وعلوه وصغره وكما تعلم من كلامه الا الصيغة وهي لفظا أشبه لا غير كباقي (شرط الشاهد) أو صاف تضاعفها قوله (مسلم) حو كلف على دوا غير متهم (كتاب دفعه شديتة) لا تقبل شهادة أحداه ولا ككافر ولو على مثله لانه أنس الفساد ولا يشترط لا تقبل

باللفظ بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد أو شهدوا واحدة قال وكذا في كذا أو خربانه قال سلطان عليه أوفوته البك أو شهدوا واحد ما شهد به
الدين والآخر بالرافعة بخلاف ما لو شهدوا باللفظ بعينه جله ما ذكرته من أنه يجوز التعبد بعينه المسمى غير أنه
المساوي لمن كل وجه لا غير ويؤيد قولنا وكان الفرض إلى آخره قوله لو شهدوا واحد (٢١٣) يسع وآخر الافتراء باللفظ لا يجمع

بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد أنظر ما مره ورشدي أقول وقد بصو وكلام شيخ الاسلام والغزالي بان
شهدا أحدهما قال بعينه هذا وكذا أو خربانه قاله لم يكن هذا بكذا (قوله) أو شهدوا واحد الخ لعل
الاولى كان شهدا الخ لان التوكيد من العقد (قوله) بعينه جله الخ أي كائنه أنثبت رشدي (قوله)
تفعلهم هذا صريح الخ ان أراد صريح فيما ذكره بالاطلاق فحصل نظري لم صريح أو كالصريح في قوله وان
أراد أنه صريح فيه بعد تنقيده بالرجوع من أحدهما فهو كذلك الامر حيث ذاع لا غير عليه فليست أميل
سيدر (قوله) على قول (قوله) أي من جمع منهما (قوله) لو شهدوا واحد باللفظ الخ لعل الدعوى باللفظ
لتصح الشهادة بالالف الثاني ظهير راجع رشدي (قوله) لفتاويه أي في فتاويه على من العيدين ع
(قوله) ولو أخبر عدل الخ لعله عدل أو إله الدار على الظن صدقة كما يعلم من قوله ان ظن
مدني بل قياس الظن ان الفاسق كذلك فليراجع رشدي (قوله) المنع أي منع الترك (قوله) فليجمعهم
الجواز اعتمد النهاية عبارته ولو أخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جازة اعتماده ان غلب على ظنه
صدقه والا فلا كما يؤخذ من قول الله تعالى ولو أخبركم رجوع الشاهدان ظن صدق
الغير توقف عن الحكم والا فلا اه ويؤيد خبر المتقدم من الاسني (قوله) والذي يفهم أنه لا يكتفي
الخ بخلاف النهاية والله كما مر (قوله) لان الشهادة الخ قد يقال هذا دليل عليه (قوله) جاز أي ترك
الشهادة وقد قيل مقتضى الشرط الوجوب لان يقال ان ذلك جواز بعد الامتناع فيحصل الوجوب ثم
رايتني ع ش كلام من السؤال والجواب ما ذكره من (قوله) زمانه من خبره أنظر ما قد تقدم أنه مؤخذ
بقرائه وفي سابقنا الشيخ ع ش ملايشي رشدي عبارته وقد تقدم ان الحاكم يثبت بيان الحق
لاحتمال أن الشاهد عليه أقر ناسا أو نكاهه مع جمع كونه في الواقع غير ثابت اه وباتي قبيل الشرط
الرابع من شروط الادعاء فيسعد أنه لا يجوز انك الشاهد أن يشهد بالقرار لان قلنا القائل بان الافتراء
انشاء لمالك لا اختيار به لرجوع (قوله) المشرط بالعدالة أي تحققها احتجاب الكبار والمراد بها بركة
التعار بقاء لا يتغير الكبار الاعتقاد التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم كل
ساقية بانه أسنى ومعنى (قوله) وما في معناها أي معنى الكبيرة (قوله) كل حي عا الخ الاولى اسقاط لفظه كل
وقوله بقاء كثر من تكلم الخ أي أنه اعتدائه بالدين يعبري (قوله) ورقة اليدانه عطف تفسير
عش (قوله) لنموه الخ لعل الادبي معنى مع قوله أنشأ أي كشموه للكبار والاولى أن يترك عطف
قوله الثاني (قوله) لان أكثره للاحديث أي أنهم عدوا إلى باوأ كل مال التيم وشهادة الزور وعصوها
من الكبار ولو لاحد فيها أسنى ومعنى (قوله) أو جماع الخ الاولى بما الخ (قوله) بما مع موعده رشدي
الخ انشأ النهاية والاسني والمعنى هذا الحديث قال الاول ولا قدح في ذلك لحددهم كبر ليس فهذا
كاظهار الخ قال عش أي لجواز ان المراد ان كل ما موعده رشدي كبيرة وان ما ليس فمذلك فيه تفصيل
اه وقال الرشدي انظر ما وجه عدم القدر وما في سابقنا الشيخ ع ش ورعله أن الحد لا بد أن يكون
جامعا اه (قوله) ليس فمذلك أي الوعد الشديد (قوله) كائنه ذلك أي عدم جامعته لحدن الآخرين
وعدم جامعته لآخر (قوله) مع تعددها الخ بمجاوزة المعنى هذا صيغة بالحد أو ما بالعدا فاشبه كثيرة قال ابن
لا يتمتع في الحكاية كما يعلم من العرف فلا منافاة بينهما (قوله) وعليه يعمل جزم بعضهم بأنه لو أخبر الحاكم
رجوع الشاهد الخ ولو أخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جازة اعتماده ان غلب على ظنه صدقه والا فلا

(وشرط العدالة احتجاب) كل كبيرة من أنواع (الكبار) لان من تكب الكبيرة قاطع وهي وما في معناها كل حي عتونه بقاء كبره
مرتكبا بالدين يورق قاله ان توهده الشهادة أنشأ عا في الحق لا صرا على مغيرة لا في أصل من عدلها ما وجب الحد لان أكثرها لحد
فما في مائة موعده رشدي تبص الكبار والافتلان كثيرا ما عدوه كبر ليس فمذلك كالتظاهر أو كل علم أكثر من وكثيرا ما عدوه صغارا
فيه ذلك كالتبعية كائنه ذلك كسبح تعدد اه على وجه مبسوط بحيث يتراد على الاربعا تنوع أنه كل

عصا هي الى السبعين أقرب وقال سعد بن جبتر انها الى السبع مائة أقرب أي باعتبار أوصافها أنواعها وما
 عدا ذلك من المعاصي في الصغار ولا بأس بذلك شئ من التوعين في الأول تقدم الصلاة أو تأخرها عن
 وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والباس
 من رزقه الله وأمن مكره تعالى والقول عدل أو شبهه عند القرار من الزحف أو كل إلى ما أو كل كمال القيمة والأفطار
 في رمضان من غير عذر وحقن الدماء والذنا والواط وشهادة الزور وشرب الخمر وشرب الجور والسرقة والغصب
 وقبضه جاعلتها يبلغ روحه من مال يكافيه في السرقة وكتمان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم بغير حق
 وقطع الرحم والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جداول الصلابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فإن كانت
 في أهل العلم وحلج القرآن فهي كبيرة تجرح على ما من المقرري والأفصح من الجسبي المعيدة والتخريف في المنى
 وكذب لأحد نفسه ولا ضرر ولا شرف على بيوت الناس وبغير المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات وإن كان
 بحق إلا أن راعى حق الشرع فيها والخطي في الصلاة والباحة حقوق الجسبي المعيدة والتخريف في المنى
 والجوايز بين الفاسق أينا سألهم وأخذا لبيان وصيانه ونجاسة قلب تقيهم المحدث واستعمال نجاسة
 في بدن أو فو باغير حاجة اه وزاد الرض مع شرحه على ذلك مع تشديد بعض راجعه (قوله وما قبله في)
 أي السكوت وقوله وبجئت حل الخ معطوفان على أدلة كل (قوله وما ورد فيها) أي حل ما ورد في الغيبة (قوله
 على غير الفاسق الخ) أي وإن لم يكن من أهل العلم وحلج القرآن عبارة شرح الر وضو ومن الصغار غيبة
 المسرفه واستماعها بخلاف المعلن لا تعمر غيبته بما أعلن به بخلاف غير الفاسق فبني أن تكون
 غيبته كبيرة وجرى عليها المصنف أي بان المقرري كصحة في الوقوع في أهل العلم وحلج القرآن تجر على ذلك
 يعمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وشهره من الإجماع على أنها كبيرة
 وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة أنها صغيرة لأن نقله الأصل عنه وأثر وجرى عليه المصنف
 وقوله واستماعها أحسن من قول الأصل والسكوت عليها لأنه قد يعلمها ولا يستمعها اه بحذف (قوله
 بخلافه) أي الفاسق (قوله في الخ) متعلق بقوله ينت ذلك الخ (قوله المتزاد الصراخ) أي بان معنى
 زمن يمكن فيه التوبة ولم يشبهه شيئا العزى وقال غيره الصراخ قبل هو الدوام على نوع واحد منها
 والأرجح أنه الأكل من نوع أو أنواع قال الرافعي وقال الزكشي والحق أن الصراخ الذي يصير به الصغيرة
 كبيرة إنما تكرارها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافعي وأما تكرارها في الحكم وهو الذي تكلم فيه سمان
 الرافعي انتهى اه بغيري (قوله أو صغائر) الخ قوله وهو ما صرح به في النهاية الآخرة فتى إلى فيظهر (قوله
 أو صغائر) الأولى بإسقاطه كفي المعنى وشرح المنهج (قوله بان لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفيها من
 أصله بضم تليده عبدالرؤف ما نصه الظاهر أن لا زائدة اه وفيه نظر لأن الظاهر أن مراد الشارح تفسير
 الأمر المراد المصنف وحديثه في شعبين إثبات لا ولا محذوف لأن ما يأتي لو كان المراد تفسيراً اجتنب
 الأمر وليس مراد اه سدد عمر أقول بل يصرح بكون ذلك راجعاً للأصرا وان الباء بمعنى منع قوله
 الآتي عن القليل (قوله مطلقاً) أي أصراً عليها لم لا وغلب طاعته أم لا (قوله أو صغيرة) يعني ودوام عليها
 أخذاً بما بعده والألام يظهر المعنى بالخلاف عبارة شرح المنهج معمو العدل فيحقق بان لم يأت كبيرة ولم يصر على
 صغيرة أو أصراً عليها وعبت طاعته فبار تكال كبيرة أو أصراً على صغيرة من نوع أو أنواع تتقي العدالة إلا
 أن تغلب طاعته المصغر على ما أصغر عليه فلا تتقي العدالة عنه اه وعبروا بالمعنى فبار تكال كبيرة أو أصراً
 على صغيرة من نوع أو أنواع تتقي العدالة إلا أن تغلب طاعته معصيه بكلمة الجهور فلا تتقي عدالته وإن
 اتعتت عبارة المصنف الانتفاء مطلقاً (قاعدة) في البرور في العدل فعل كبيرة عد الزام يصرح بذلك
 فاسقاً بخلاف نية الكفر اه (قوله خلافاً لفرق) أي واشترط الدوام على نوع منها وقال المنكر من
 أنواع الصغار بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وإن لم تغلب طاعته على صغائره (قوله بالنسبة لتعداد
 كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الرملي أو أخبرنا كما مر جو ع الشاهد فان ظن مسدد الغير توقف عن الحكم

وما قبل فيه وبجئت حل ما
 نقل من الإجماع أن
 الغيبة كبيرة وما ورد فيها
 من الوعيد الشديد على غير
 الفاسق بخلافه فذكره
 بما لم يعلن به صغير في كفي
 الزواجر عن اقتراف الكثر
 (و) اجتنب الأمر على
 صغيرة أو صغائر من نوع
 واحد أو أنواع بان لا تغلب
 طاعته صغائر متى لم تكب
 كبيرة بطلت تعداها مطلقاً
 أو صغيرة أو صغائر دوايم
 عليها أو لا خلافاً لفرق
 فان غلبت طاعته صغائره
 فهو عدل ومتى استويا أو
 غلبت صغائره فهو فاسق
 ويظهر ضبط الغيبة بالنسبة
 لتعداد

مورده وهو من رده من غير نظر الى تعدد قولي الحسن لان ذلك امر آخر ولا يتعلق به بل من رآه بعضهم منبعا ذلك بالعرف وانما
 القصر منسب على الاظهر من حال الشخص وهما من بيان فمما ذكره هو يجري ذلك في المرأه والخلف ما بناه على اعتبار القصة ثم كما هنا فان
 غلبت اقرارها لم يثبت في الادرث شهادة مورع بعضهم بان كل صغيرة باب عنها لا تدخل (٢١٥) في العدوه وحسن لان التوبة الصالحة

تذهب أثرها بالكلية قبل
 عطف الامرار من عطف
 الخاص على العام لا يقرر
 انه ليس المراد المطلق بل
 مع غلبة الصغار أو
 مساواتها لطاعات وهذا
 حيث ذكره اه وفيه نظر
 لان الامر لا ينصرف الى الصغيرة
 كبيرة حقيقة وانما يلحقها
 بها في الحكم كالعطف صحيح
 من غير احتياج الى تاويل
 ولان الثاني هذا قول كثيرين
 كابن عباس رضي الله عنهما
 ونسب المحققين كالاشرعي
 وابن فورق والاشعرازي
 اسحق بن عيسى في القلوب
 صغيرة قال العرفاني لانهم
 افكارها واسمها مصيبة
 الله صغيرة اجبالا مع
 اتفاقهم على ان بعض
 القلوب يتدح في العدالة
 وبعضها لا يتدح فيها وانما
 الخلاف في التسمية والاطلاق
 (تنبيه) ونسبني أن
 يكون من الكافور ترك تعلم
 ما يتوقف عليه حسنها هو
 فرض عين عليه لكن من
 المسائل الظاهر لا يخفى
 نعم مرأه لو اعتقد ذلك أن
 أعمال نحو الصلاة أو الوضوء
 فرض أو بعضها فرض ولم
 يقصد بفرض معين التقلية
 مع وحيث ذهب ترك تعلم

مورده (الخ) أي بان يقابل مجموع طاعة في عمره بمجموع معاصيه كافي عرش اه بجري (قوله) ثم
 رأيت بعضهم ضبط ذلك بالعرف (جوابه) انها بنوهذا خبر يب من ضبطه بالعرف اه (قوله) وهما من بيان
 (الخ) فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعدد بل يكفي حد العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان
 لم يلاحظ التعدد حقيقة اه سم (قوله) ويجري ذلك (الخ) تالفا لنهاية وآقره سم عبارة قوله ويجري
 ذلك في المرأه والخلف (الخ) ينبغي أن يلاحظ مع هذا ما سذكره عن البقعي وغيره في الكلام عليها فانه جمعه
 مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والادجانه لا يجري بل متى وجد جنسا مهرافت شهادة وان لم يتكرر
 شرح حر اه وعبارة السيد عجلو تالفا لنهاية والادجانه لا يجري (الخ) فليتأمل فلفل لازمة ثم رأيت في
 نسخة من هذا كتابه على ما في التفتة الى قوله والادرت شهادة تمامه بل من وجدهم من تلومها كفي فريدها
 وان لم يتكرر اه وعليه فليست لازمة اه (قوله) اقرارها أي المرأه وقوله لم يورأ بالاحلال لها
 (قوله) ومصرح بعضهم الى قوله والوجه في النهاية (قوله) ومصرح الى قوله قيل عبارة انها بنوهذا معلوم ان
 كل صغيرة تالفا مناسم تركها لا يدخل في العدالة ذهابا لثمة الصلحة أثرها اه (قوله) والعطف صحيح فيه
 ان القيل المار لم يدع صاحب علم محبة العطف وقوله من غير احتياج الى تاويل بل يتأمل المراد بالتاويل
 والذي مر تقيد لا تاويل رشدي (قوله) ولا ينافي هذا أي تقسيم المصيبة الى الصغيرة والكبيرة (قوله) قال
 العمراني (أي) في وجه عدم المنافاة (قوله) وانما الخلاف (الخ) الاول في التفريع (قوله) والوجه (الخ) عبارة
 النهاية والادجانه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف أركان أو شر وط نحو الوضوء أو الصلاة لا يقبل شهادته
 ان ذلك كبيرة انتهت وكان في أصل الشرح من الله تعالى ذلك فانه جازي اه سذكر قال عرش قوله غير
 كبير بل قيل ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم سم (قوله) لا تقبل شهادته أي وان كانت
 سلاحة محبة حيث اعتقاد السلك فرض أو ان بعضها فرض والاخر مستمن غير تكثير اه (قوله) على
 غير هذا (الخ) أي كان يقصد فرض معين التقلية (قوله) على ذلك أي على ظاهر افتاء الشيخ (قول المتن
 اللعب) بغض اللام وكسر المهملة معنى (قول المتن) بالتردد وهو المعنى الآن بالطاولة في صرف العامة عرش
 (قول المتن) على الصحيح معاقبه انه مكر ونفقا نهاية ومعنى (قوله) لغرض (س) الى قوله قال بعضهم في النهاية
 الاقوله ومن زعم الى من ذلك وقوله وهي أرواق فهاصور وقوله واستشككنا في حلاله (قوله) بالة (دشبر)
 وفي بعض الهوامش عن العلامة الهام ابن نيا تمامه صوف قد وضع الفرد لا دشبرين وهما مسان وعوارل
 الفرس الثانية تنبها على انه لاحالة الانسان مع القضاء والقدر وهو أول من لعب به فقيل قد شر وقيل انه
 هو الذي وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهلهما فجل بيوت الفردان في عشر بيتا بعد شهر والسنة - كذلكها
 ثلاثين بعد أيام الشهر وجعل الفصين مثالا للقضاء والقدر وتقليد ما بهل الدنيا فان الانسان يلعبه

والافلا ش حر (قوله) وهما من بيان فيما ذكره) فيه نظر لان قضية عدم اعتبار التعدد بل يكفي
 حد العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعدد حقيقة (قوله) ويجري ذلك في المرأه
 والخلف (الخ) ينبغي أن يلاحظ مع هذا ما سذكره عن البقعي وغيره في الكلام عليها فان جمعه من اولها
 هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله) يشا ويجري ذلك (الخ) الاول جانا لا يجري بل متى وجد جنسا مهرافت شهادته
 وان لم يتكرر ش حر (قوله) ولو جحانه غير كبيرة بل قيل ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة
 كلامهم (قوله) يشا ولو جحانه غير كبيرة للصحة عبادا لمع تركها (الخ) أي والا جحانه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان
 ما ذكره كبيرة أيضا ولا يلزم فيه مخالفة ولو جحانه غير كبيرة للصحة عبادا لمع تركها كما افتاء شجعتان من لم يعرف بعض أركان أو شر وط
 نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته فتمت من جله في غير هذا من القسمين ثلاثا يلزم على ذلك تنسيق العلوم وعدم قبول شهادته أحد منهم وهو
 بخلاف الاجماع الفعلي بل مصرح افتاء قبول شهادة العامة كما فعل بما رأيت في قيل شهادة لا حسنة بل أن كثير من من المتفتحة يجعلون كثير من
 شر وط نحو الوضوء (وجزم اللعب بالترد على الصحيح) لجزم مسلم من لعب بالترد شر

فكان غايته من يدق لحم خنزير روميه وويرا ويأكله في داود فقد صدى الله ورسوله وهو مسخرة وتوافق الشيطان بحان معنده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فيه تصحيح الفكر ونوع (٢١٦) من التدبير ومعنده التوافق والحق والتضمن المؤدى الى غاية من السفاهة والحقى قال

لولا في وتبعه وما حاصله
في يقاس بهما كل ما في
معناهما من أنواع الهوى
في كل ما يعتقد الحساب
والفكر كالنقطة في الفراغ
خطوط ينقل منها والبا
حصى بالحساب لا يحصر
ومحله في النقطة انه لم يكن
حسابا تبعه لما يتجزى حبه
الطلب الا في الا حرم
وكل ما يعتقد التضمن يحرم
ومن القسم الثاني كل حبه
السبكي والركشي وغيرهما
الطابع حصى صفار ترى
ونظار الوهم بالرب عليه
مقتضاه الذي اسطرطوا
عليه ومن زعم انه يحتاج
الى فكر فلم يعرف حقيقة
وجهه اذ ليس فيه غير
ما ذكرناه ومن ذلك ايضا
الكيفية وهي اوراق فيها
صور ويجوز اللعب بانها
وبالحمام ان खिलाين مال
والثاني مما عرفناه له من
خلعهم جلباب الحياة
والنزا والتمتع والاروت
شهادتهم ويقاس بهم كما
واشهر من أنواع حدثت
من الجري وحل الاحمال
النقطة والنطاح نحو
الكباش وغير ذلك من
أنواع السفه والهوى
(ويكره اللعب بشرطه)
يقع آذنه وكسر مجسمها
وهو سملانه بلهى عن
الفكر والصلاح في أوقاتها

فيبلغ باسمه القدر ما يرى يدوان الالعب القطن لا يتأكله ما يتأكله لغيره اذ لم يسعفه القدر فصار منهم أهل
الهند الشرط نج اه (قوله فكان غايته من يدق لحم خنزير روميه) أى ذلك الحرام أسنى (قوله وتوافق
الشرط نج) الى قوله ان खिलाين الملقى الا قوله ومحله الى من القسم الثاني وقوله والركشي وغيرهما وقوله
ومن زعم الحريجوز (قوله فيه تصحيح الفكر الخ) عبارة تالفتي فهو يعين على تدبير الحريجوز وبالحساب اه
(قوله الحزب والتضمن الخ) عبارة الا سننى والمغنى ما يختر جملة العيان أى الحصى ونحوه وهو كالزلام اه
(قوله كالنقطة في الفراغ الخ) عبارة تالفتي والاسنى وأما الحزب وهى بقع الحله المهمة والراى قطع شخب صغير
فيها حفر في ثلاثة أسطر يجعل فيها حصى صغير ويلعب بها وتسمى بالنقطة وتسمى بالاربعة عشر والقرن
وهى بقع القاف والرامو يقال بكسر القاف واسكان الراء ينط الى الارض خط مربع ويجعل في وسطه
خطان كالمصليب يجعل على رؤس الخطوط حصى صغير يلعب بها فقه ما هو جهان أو وجهها كما يقضيه
كلام الزايفى السابق الجواز وحري بان القمى على انهما كالنرد اه (قوله ومن القسم الثاني الخ) أى
ما يعتقد التضمن ظاهره ولو بالمال فيحرم وبؤيده التقديس للحمام وما بعده بالحق الوعى العوض عش
(قوله حصى صفار الخ) عبارة تالفتي لان العملة تسمى على ما قرره الجواز اربع وقال غيره أى السبكي
بالكره اه (قوله ومن ذلك) أى القسم الثاني (قوله وبالحمام) (فرع) اتخاذ الحمام للعب أو الفرخ
أو الانس أو حل الكتب أى على أحبها ما يحركه اللعب به بالتدبير والساقطة لآرديه الشهادة ووض
مع شرحه تالفتي قال القاضى حسين هذا أى كراهة اللعب بالحمام حينما يسرق الالعب ووالناس
فان قوله حرم وبطلان شهادته اه (قوله ان खिलाين مال الخ) عبارة قال وضع شرحه فان انضم اليه أى
اللعب بالحمام فصار أو نحوهما ودنا لشهادته كالشرط نج فيما اه (قوله الثاني مما عرف الخ) عبارة تالفتي
لكن متى كثر اللعب بالحمام ودته شهادته لم يعرف من أمه الخ (قوله والتعصب) عطف على خلعهم الخ
وعلى ما عرف الخ (قوله ويقاس بهم) أى باهل الحمام أى في رد الشهادة فقط أما الجواز فقد يحرم ان ترتب
عليه ما ضرر النفس بالعرض عش (قوله والنطاح نحو الكباش الخ) عبارة تالفتي وبجرم كفال الخليفة
الفرش بين الدوله والكلاب وتوقى القر ودونطاح الكباش والفرع على هذه الاشياء المحرمة
واللعب بالصو ووجع الناس عليها اه (قوله يقع آذنه وكسره الخ) أنكر بعضهم قضاة أسنى (قوله لانه
يلهى الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما يجدى ولان على رضى الله تعالى عنه هو يقوم يلعبون به فقال
ما هذه التماثيل التى أتم لها عاكفون أسنى (قوله حتى تفرج) أى الصلابة أى لعب الشرط نج (قوله
واستسكه) أى التقصيق بلع الشرط نج الخرج للصلابة وقتها سياتى (قوله بما جواه الخ) عبارة الا سننى
بان فيه تعصبة الغافل ثم ساءه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات واستسكه أى ما جواه الخ
رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استحقاقا من حيث انه عادا الخ وأما القياس المذكور فاجب عند بيان شغل
النفس بالمباح الخ بان ما شغلها به هنا كسر وهو مباح اه وسبب تالفتي الشر رد الجواب الاول (قوله
ولفعله قبل الخ) مبع كلام الام ان الام والفقير موقوف على الفقر بقومته وقوله الشارح وسامه
الخ ترتيب الام والفقير على النو وتالولى أيضا وقوله الاول بان معاذ كرس مطردا بل الناس متفاوتون
فالم يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا حرج لنا ثمه وتقضى فيبقى ان يباط الامر بما يغلب على نفسه من حال
نفسه بغيره أو غيرهما فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الا تقي بالمباح والكلام الخ وفيه تأييد لما ذكر
فتدبر اه سيدعرب وسبب تالفتي سم ما واقضوه الى رضى والمغنى ما يقضى التكرار وعدم الفسق بالمرة
من لم يعرف أركان أو شروط نحو الرضا أو الصلابة قبل شهادته ان ذلك كبيرة ش مر

فهو لا يترك وقتها لعب الا هو تاس قيل فلا يعود اللعب الذي يورث الانسان فان عاده وقدره انه يورث ذلك فذلك احتشاف اه واصله
 ان النسخة نشأت من تعاطي الفعل الذي من شأنه ان يلغى عن ذلك فكان كالتعمد لغو فهو يجرى ذلك في كل لهو ولعبه كره وسهول
 النفس وهو ثوبها ثائرا يستولى عليها حتى تشتمل به عن مصالحها الاخرى به قال بعضهم بل يكن ان يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه
 كالجلب تعاطي مقدمات الواجب يجب تعاطي مقدمات ترك مقوماته والكلام فيمن جرب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلغيه

حتى يغتوبه الوقت فاذا دفع
 ما قبل شغل النفس بالمباح
 يغتوبها ولا يفرغها دفعه
 وعلى هذه الحالة او ما ينشأ
 عنه وفيه من السب وغيره
 من المعاصي يجعل ما عاين في
 ضمنه الا حديث والا تبار
 الكثرة ومن ثم قال بجرعه
 الاعتة السلا تترك قال
 الحقايق لم يثبت منها حديث
 من طريق صحيح ولا حسن
 وقد لعبه جماعة من أكابر
 الصحابة ومن لا يحصى من
 التابعين ومن بعدهم ومن
 كان يلعبه فبما عيدين
 جبر رضى الله عنه وتزوج
 البقيعي في كراهته بان
 قول الشافعي لا أحب لاه
 يقتضيها لو قيدها بالنزاع
 بما ذالم راول عليه والا
 حرم والمعتد أنه لا فرق بين
 محلها ان لعبه بمعصية
 حمله والا حرم كل شيء
 السيبي والاذري والركشي
 وغيرهم وهو ظاهر لانه
 بعينه على معصية في
 ظن الشافعي لانه اعتداه
 يلزمه العمل باعتدائه
 وانما اعتبر القاضي اعتقاد
 نفسه دون الخصم لانه ما زعم
 على انه لو نظرت اعتقاد

الاولى مطلقا **(قوله لا يترك وقتها)** أي لا يتركه **(قوله فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان)** فيه إشارة الى انه
 لا معصية في الاول من ذلك ثم ان علم انه يورث النسيان فالوجوه خمسة سم وتوله ثم الخ الموافق لما رآنا
 عن السديع وهو الظاهر فيقول ان وضوح سره والغي وان اقترن به غش أو تأسير القربى من وقتها
 عمدا وكذا سهوا اللعب به وتكر ذلك منه ثم انما ايضا ما اقترن به ما ترويه الشهادة بخلاف ما لا يترك ر اه
 الموافق لصنيع الام وصرح الشارح بنبي حله على ما ذالم قلب على طلب انه يورث النسيان والله اعلم
(قوله لفعل الذي من شأنه الخ) أي بجرعته من نفسه أخذ ما مرر باق وتقدم من السديع وسم ان
 المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجربة **(قوله كالتعمد لغو)** فيه غش أو تأسير القربى من وقتها
 مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ غير انه لا بد من تكر ذلك وتوقف سم في ضابطه التكرور شديد **(قوله)**
ويجرى ذلك) أي ما تقدم من الحساب **(قوله يجب تعاطي ترك مقوماته)** ان أراد بعد دخول وقت الواجب
 فيه فعله ان الذي أمى وان أراد مطلقا فبفتح جواز التزم قبل دخول وقت وان علم استغفر الله الوقت **(قوله)**
 ما قبل شغل النفس الخ) أقره الاسني كما رآنا **(قوله وعلى هذه الحالة)** أي المذكور في قوله وكنز
 ما استغرق فيه لاه الخ **(قوله او ما ينشأ عنه)** أي الشرط سم **(قوله في فمه)** أي الشرط
 والا تار الكثرة منها ما مرر عن سيدنا على رضى الله تعالى عنه **(قوله لا يقتضيها)** أي فانه يصح على خلاف
 الاولى **(قوله والعبد لاه لا فرق)** أي وان ردتنا الشهادة بالمواظبة كإياني أن تطاهر المر وأنها كإياني
 بعينه **(قوله ثم)** أي قوله وهو ظن في الغش وشرع المنهج والروض والى قوله وبهنا يدفع في النهاية **(قوله)**
 مع معصية له الخ) أي ولوع الكراهة **(قوله والا)** أي بان لعبه معصية معصية **(قوله القاضي الخ)**
 صبار والهاية في الحكم الخ **(قوله تعطل القضاء)** لاه في اختلاف فيه مع تعطل الخصم **(قوله يلزمه)**
 الانكار عليه) أي فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه سم **(قول المتن فان شرط فيه)** أي اللعب
 بالشرط ما من الجانبين أي على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى **(قول المتن فصار)**
 بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين التزم والغي يجب جري **(قول المتن فصار محرم)** أي ذلك الشرط أو
 المال كإياني عما يورثه **(قوله اجما)** أي قوله وهو صغير في المعنى **(قوله بخلافه)** أي المتن في النهاية
(قوله بخلافه) أي اشتراط المال **(قوله يلزمه ان ثلث)** بنينا المفعول **(قوله هو محرم)** أي كالألف معنى
 وشرع التمسج **(قوله وهو صغير)** أي كإياني فانه لا يلزمه الشهادة لانه خطا بتأويل اه قال
 عس نقل عن زواج من ج ان تعاطي العقود الفاسدة كبيرة فليراجع اه **(قوله لكن أخذ المال)**
 كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب أجرة المثل سم **(قوله وعبر بغير محرم احترازا)** فيه تأمل بل التعبير
 المذكور ظاهر في موافقة إطلاقهم **(قوله ما اقترن بالشرط)** أي شرط المال لاه أو أي الشرط **(قوله)**

(قوله فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة الى انه لا معصية في الاول من ذلك ثم ان علم انه يورث
 النسيان فالوجوه خمسة سم وتوله ثم الخ الموافق لما رآنا
 عن السديع وهو الظاهر فيقول ان وضوح سره والغي وان اقترن به غش أو تأسير القربى من وقتها
 عمدا وكذا سهوا اللعب به وتكر ذلك منه ثم انما ايضا ما اقترن به ما ترويه الشهادة بخلاف ما لا يترك ر اه
 الموافق لصنيع الام وصرح الشارح بنبي حله على ما ذالم قلب على طلب انه يورث النسيان والله اعلم
(قوله لفعل الذي من شأنه الخ) أي بجرعته من نفسه أخذ ما مرر باق وتقدم من السديع وسم ان
 المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجربة **(قوله كالتعمد لغو)** فيه غش أو تأسير القربى من وقتها
 مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ غير انه لا بد من تكر ذلك وتوقف سم في ضابطه التكرور شديد **(قوله)**
ويجرى ذلك) أي ما تقدم من الحساب **(قوله يجب تعاطي ترك مقوماته)** ان أراد بعد دخول وقت الواجب
 فيه فعله ان الذي أمى وان أراد مطلقا فبفتح جواز التزم قبل دخول وقت وان علم استغفر الله الوقت **(قوله)**
 ما قبل شغل النفس الخ) أقره الاسني كما رآنا **(قوله وعلى هذه الحالة)** أي المذكور في قوله وكنز
 ما استغرق فيه لاه الخ **(قوله او ما ينشأ عنه)** أي الشرط سم **(قوله في فمه)** أي الشرط
 والا تار الكثرة منها ما مرر عن سيدنا على رضى الله تعالى عنه **(قوله لا يقتضيها)** أي فانه يصح على خلاف
 الاولى **(قوله والعبد لاه لا فرق)** أي وان ردتنا الشهادة بالمواظبة كإياني أن تطاهر المر وأنها كإياني
 بعينه **(قوله ثم)** أي قوله وهو ظن في الغش وشرع المنهج والروض والى قوله وبهنا يدفع في النهاية **(قوله)**
 مع معصية له الخ) أي ولوع الكراهة **(قوله والا)** أي بان لعبه معصية معصية **(قوله القاضي الخ)**
 صبار والهاية في الحكم الخ **(قوله تعطل القضاء)** لاه في اختلاف فيه مع تعطل الخصم **(قوله يلزمه)**
 الانكار عليه) أي فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه سم **(قول المتن فان شرط فيه)** أي اللعب
 بالشرط ما من الجانبين أي على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى **(قول المتن فصار)**
 بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين التزم والغي يجب جري **(قول المتن فصار محرم)** أي ذلك الشرط أو
 المال كإياني عما يورثه **(قوله اجما)** أي قوله وهو صغير في المعنى **(قوله بخلافه)** أي المتن في النهاية
(قوله بخلافه) أي اشتراط المال **(قوله يلزمه ان ثلث)** بنينا المفعول **(قوله هو محرم)** أي كالألف معنى
 وشرع التمسج **(قوله وهو صغير)** أي كإياني فانه لا يلزمه الشهادة لانه خطا بتأويل اه قال
 عس نقل عن زواج من ج ان تعاطي العقود الفاسدة كبيرة فليراجع اه **(قوله لكن أخذ المال)**
 كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب أجرة المثل سم **(قوله وعبر بغير محرم احترازا)** فيه تأمل بل التعبير
 المذكور ظاهر في موافقة إطلاقهم **(قوله ما اقترن بالشرط)** أي شرط المال لاه أو أي الشرط **(قوله)**

الانكار عليه لما مرر ان فعل ما يعتد به يجب الانكار عليه ولو بمن يعتقد باحتوم هذا بدمع ما وقع لبعضهم من النزاع في ذلك فان
 شرط فيه ما من الجانبين فقتل محرم) اجابا بخلافه من احدهما ليلته ان غلبوا عليه ان غلبه فان ليس بقتل وانما هو معتد سابقة
 فائدة لانه على غير الاعتقاد نوع ليس قاتلا هو محرم من جهة ان تعاطي عقدا سادسوه صغيرة لكن أخذ المال كبيرة وهو بعد احرار محرم
 احترازا عن اعتبار الضمان على الاطلاق المحرم بان المحرم هو ما اقترن بالشرط لاهو

فانه لا يتغير بذلك وتروا الشهادة ان اقترن به اخذ المال أو اش أو داوم عليه قال الماوردي وألعب على الطريق قال غيره أو كان فيه سورة حوان ومن قال بعضهم يحرم اللعب بكل مافي التمسرة تحرمه (ويباح) بل في مناسكه نديب (الحداء وسماعه) واستماعه على الله عليه وسلم أقروا فاعله بل قال لا تجتهد به (٢١٨) له أسود حيا باهات المؤمنين لا يجتهدون بل زرقا باقر أو رأى النساء واده الشيطان

وذلك أن الابل اذا سمعت زاد سيرها واتعبت ركبها والنساء يسهفن عن ذلك فسهفن بازياج الذي يسرع التمسرة واستدل فندب بانصاره ويان فيه تشبها للسيرة وتشبها النفوس وايضا التؤام اه وتعين الجزم به اذا كان السيرة آرا الاستمقاط كذلك لان وسيلة القرية قرية اتفاقا ثم رأيت ما في قريبا من الأذرى وهو موافق لما ذكرته وهو بضم آؤه وكسره بالالف المهملة وبالميم بالتحريك والابل من جرز وغير هذا أولى من تفسيره بأنه قدس الصوت الشهي بالهمزة (ويكره الغناء) بكسر آؤه وبلد (بالآلة) وسماعه) يعني استماعه لا يجرد سماعه بلا قصد صاع عن ابن مسعود ومنه لا يقال من قبل الرأي فيكون في حكم المرفوع انه ثبت النفاق في القلب كما يثبت المباله البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة يثبت في كمال كمال الراعي عن جريرات الله والسماح دعائي اليها وأثبتها كثير من على كتاب بعض

فانه لا يتغير بذلك) فموقفه (قوله الشهادة) أي بلعب الشطر الخ (قوله ان اقترن به اخذ المال) أي لغير الله كدفعه وقوله أو غش أي لانه حرام كحرم عن الرض والمغنى. ويظهر اطلاقه هنا لو كان قد لاو باقى تعبد الفحش بالشعر بالاكتار وهو الظاهر هنا أيضا فليراجع وقوله أو داوم عليه وقوله أو لعب على أي لما يأتيها فما سفلان المراد (قوله) أو لعب على الطريق) ظاهره وإن لم يكن الا لعب عظماء وبنين ان جعل ذلك حيث تذكر اه عش ورائى في محض المراد أيضا يقتضي ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به ما في معنا شرح التمهيع أي كالتهاوى بجري (قوله أو كان في صورة حيوان) ظاهره وان لم يتكرر اللعب به ويظهر ان جعل ما قبله اخذ المال في قلب طاعة على معاصيه ثم رأيت في الاسنى ما يصح به كذا في بحث الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكه نديب) كذا في المغنى (قوله واستماعه) كذا في المغنى والنهاية وايضا ولك أن تقول الأولى تفسير ما في المتن لا يحفظه عليه لانما صنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فليأتل سدع أي أو فاعلم التمسرة بالاستماع ثم قال وتعبسرى بالاستماع اه وأما باقى أو من تعبسرى بالسماع اه (قوله لا تجتهد) يقع فسكون ففتح (قوله لا تجتهد الخ) معقول القول (قوله واستدل) الخ قوله لما صح في المغنى الآتية اه الذي هو بضم آؤه وقوله وهذا إلى المتن (قوله تشبها) أي الابل (قوله انتهى) أي كلام وهو بضم آؤه وكسره الخ (قوله الجزم به) أي التديب (قوله قرية) الأولى تأخيرها وبإداله عن قوله كذلك (قوله وهو بضم آؤه وكسره الخ) ويقال في محذور أو ضامته (قوله ما يقال) الخ قوله وبإداله عن قوله في النهاية (قوله ما قاله لخل الابل الخ) ذكر في الأحكام عن أبي بكر الدينوري انه كان في البداية فاضافه رجل فرأى عنده عبدا أسود فبدأ يسأل عنه فقاله له مولاه من ذنوبك طيب كانتك عيس لحملها أحملا نذلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة أيام في يوم فلما سطلت أحوالها ماتت كلها قال ففشعت نفسه فشفعتني ثم سألت أن يجردني فرقع صوته فسقطت لوجهي من طيب صوته حتى أثار اليه مولاه بال سكوت اه ثم (قوله وهذا أولى من تفسيره باله الخ) لعل وجهه الأول ينافي هذا التفسير يشبه الغناء الآتي والحال انه ليس بمراد (قوله الشهي) أي الطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب على الطاعة فهو طائفة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصده شي فهو لهو ومعقود اه حابي (قوله وما يد) عباد والمغنى وهو بالمدود يقصر ويكسر المحمودة الصوت بالشعر (قائده) الغناء من الصوت مدود ومن المال مقصور اه (قوله انه ثبت النفاق الخ) أي من انه ثبت الخ أي يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله بل أو يستعملان فعله واستماعه ورت منكر أو اشتغالا بما يفهمه كحساس النساء وغير ذلك وهذا قد روت في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يطنه اه عش ولا يخفى ان ذلك انما يأتي في الغناء شعر متعلق بغيره النساء مختلفا متعلق بوصف الله أو رسوله ومجملات يتحد ذلك فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كحرم عن الغزالي ورائى عن الأذرى (قوله وجاء الخ) أي اصاح عن ابن مسعود (قوله كف الزراع) وزن المصاب مرفوعة رعاة يقال هم راع الناس أي الاحداث الطغام السفلة اه أو أنوس (قوله دعائي اليه) أي إلى تالف ذلك الكتاب (قوله نهايت كثير من) أي تسارعهم وتساؤلهم (قوله لبعض من أذكر كاهنهم) الخ قوله من تعمر سائر الخ في النهاية الآتية ووقع الوكيل ذلك عبارته وما حسانهم بعض صفة الوقت تبع فيه كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أي ابن طاهر (قوله ولم ينظر) أي ذلك البعض لكونه أي ابن طاهر (قوله بالغوا) أي الأئمة (قوله وأفره) أي الكمال (قوله وكل ذلك)

من أذكر كاهنهم من صفة الوقت تتبع فيه عن ابن حزم وأبطل ابن طاهر وكذبه الشنخ في تحليل الأوتار أي وغيره لو لم ينظر لكونه مذموم السير ثم ردوا القول عند الأئمة ومن ثم بالغوا في تشبهه وتضلله سيما الأذرى في توسطه وقع بعض ذلك أيضا لكمال الأذرى في تالفه في السماع والتفسير وذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه أثم المذهب الأربعة وغيرهم لا لما افتراه ولكن من بعضهم

من تحريم سائر الاواني والزماير وبعض انواع الغنم وزعم انه دلالة في خبر ابن مسعود على كراهة لئلا يحبس الشاة الجبلية
 بينت النفاق في القلب وليس بغيره وروى بالانسلخ ان هذا انبث نقا فاولئ - لئنا فالفان مختلف النفاق الذي بينه الغنم من الخنث
 وما يقرب عليه اقمع كالاخ في ما نقل من من جماعت من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصنف الغنم المدبر وفي هذا الامانة مما اشتمل
 على الخسبات الانثوية والنعمة التي في ثوبها نفوس وشبواها كايته الاذرى (٢١٩) كالنطري وسقطه ثم وجد من الشخان في

موضع باله مصيبة وتبني
 حله على ما فيه وصف نحو
 خسر او تشيب بامر او
 اجنبية تحذف ذلك مما يعمل
 غالباً على مصيبة قال الاذرى
 اماماً اعيد عند محاولة عمل
 وجل ثقل كسداء الاعراب
 لاجلهم وغشاء النساء التسكين
 صراهم فلا شغل في جوارحه
 بل بما ينسب اذا شط
 على سبيل او غيب في خبر
 كالحدا في الحج والفرس و
 وهي نحوها جعل ما به
 عن بعض الصحابة اه وما
 يحرم اتفاقاً معاً من
 امره او اجنبية مع غيبة
 حوشه مع الالة قال
 الزركشي لكن القياس
 تحريم الالة فقط وقام الغناء
 على الكراهة اه ويؤيد
 ما مر من الامام في الشطرنج
 مع القمار (فرع) بسن
 تحسين الصوت بقرارة
 القرآن ولما طنبه فان
 أخرجه الى حديثه
 أحد من القراءم والافلا
 على العبد والمطلان الجهور
 كراهة القسم الاول
 مرادهم كراهة التقرير
 بل قال الماوردي ان القاري

أى كلام ابن خزم وابن طاهر والكمال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لمعاني الائمة (قوله وبعض
 أنواع الغنم) انما زاد ليعلم بعض الامر بانى آقا (قوله بينته الغنم) أى بعض أنواع (قوله وما نقل من)
 أى من الغنم (قوله تم) أى في الكتاب انذ كور (قوله وقد حرم) الخ قوله قال الاذرى عبارة عن النبا وما
 ذكرنا في موضع من حوشه يحمل على لو كان من امره او اجنبية خوفاً من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرى)
 الى المتن في النهاية الاقوله ويحرم من الوضوء الخ وما انبى عليه (قوله وحل ثقل) بالاضافة (قوله كسداء
 الاعراب الخ) لعل الاول من حدا ما الخ (قوله صراهم) صوابه صراهم رشدي (قوله في خبر ابن خزم) واجمع
 السير ايضاً (قوله وما يحرم الخ) عبارة عن الغنى والوضوء من شر - مواسم عملاً آله من الاجنبية أشد
 كراهة فان حجب من استماعه منها أو من امره فتنة حرم قطعاً اه (قوله مع غيبة فتنة) أى ولو غفل
 حرم زبدي (قوله وقضية قوله بلا آله حوشه الخ) عبارة عن النهاية وفي اقرب النفاة لا تحمة فاقباس كما
 قال الزركشي تحريم الالة الخ لم يتعرض لقضية المتن لمرقة صديقر وحري الوضوء وشيخ الاسلام
 والمفتي على تلك القضية فقالوا المباح الالة في حرم ان اه أى الغنم واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما
 يؤثر في نهج النفوس وشبوا شاملاً لا يؤثر أحدهما على سائر كاهو طاهر (قوله فرع) الى قوله وسقط في المتن
 (قوله وما انبى عليه الخ) عبارة عن الغنى والوضوء من شره ولا بأس بالادارة القراءات بشرأى الجماعة فقتة
 ثم البعض فقتة بعد هال لا يتردد بلا آله قد يرد ولا باجتماع الجماعة في القراءات ولا يقرأه بالاجتنان لم يفرط
 فان أفرط في الدوال اشباع حتى ولو حرم وفان الحركات فتنة من الغيبة والامر من الكسرية
 أو أقدم في شر موضع الادغام أو سطر حروجه وضيق به القارئ باثم المستمع ويسن لتسلي القراءة
 وتذوقها واليكامتها واستماع شخص حسن الصوت والملاوسوهي أن يقرأ على غيره ويقرأ عليه
 اه (قوله حرم) وينبغي أن يكون كبيرة كما يحذف من قوله بل قال الماوردي الخ عيش (قوله والمستمع
 بآتمه) أى اثم الصغيرة عيش (قوله عن تحريم التقرير) أى طري يقابل التقرير عيش (قول المتن) يحرم
 استعمال آله الخ) أى وكذا بمن احتضنها واستعمالها هو الضرب بها معنى وأسن (قول المتن) من شعار
 الشرية) جمع شارب وهم القوم المجمعون على الشرب الحرام معنى وفي الخلاصة وشاع نحو كمل وكلا اه
 (قوله بضم أوه) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الاقوله كايته ثم في موضعين وقوله وتضعف الترمذيه
 مردود وقوله وشهد ايضا الى ويباح (قوله وهو صغر) أى نحاس أصغر عيش (قوله وأقطعان الخ)
 كالنعامتين اللتين ضرب احدهما على الاخرى ومخروج الحمل وللهما قطعتان من صيني أو خشبة
 تضرب باحداهما على الاخرى وأما لصفيق باليدن فغيره كراهة تقر به حلي (قوله يضرب باحداهما
 الخ) وهو ما يستعمله الفقهاء المشهور وفي زماننا المسمى في عرف العامة بالكامات عيش وحلي (قول
 المتن) وما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاواني ومضى شيخ الاسلام (قوله وسائر أنواع الاواني
 والزماير) وكلامه غاوى شرح التلج (قوله من قرب بعد لها) أى بالخر وشربها (قوله بان هذا الخ) عبارة
 النهاية ثم لا أخسر طبيان عدلان بان المر بضع لا يتعمل منه الا بعد على تحريمها وحل استماعه
 كالتدوي بخص فيما يخر وعلى هذا يعمل الخ ورواه الغنى ويحججوا استماع المر بضع اذا شهد عدلان

يفسق بذلك والمستمع بآتمه لانه عدل به عن نهج التقرير (ويحرم استعمال آله من شعار الشرية كطنبور) بضم أوه (وعود) وروى باب
 وجنك وسنطير وكخبتر (وضغ) ضغ أوه وهو ضرب يجعل عليه أنوار يضرب بها وأقطعان من مفرق يضرب باحداهما بالآخر وكلاهما حرام
 (ومر ما عراقي) وسائر أنواع الاواني والزماير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى خساد كسرها لئلا يسلم من قرب بعد لها ولا نها
 شعار القسوة والشبه هم حرام وخرج باستماعها جامعاً من غير قصد فلا يحرم وحكاية يتوجب جعل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة
 بان هذا لا يثبت عن أحد من بعده على انه ان أو يحل له به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

يقول طيبن عدلين فليس وجهه بل هو المذهب كالنكاح والطلاق وغيره على هذا يعمل قول الحلي بإباحة استماع آله الله وانفتحت من مرض أكله به ذلك المرض وتبين الشقاق في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي النعيق الشيرازي أنه كان يسمع العود من جملة كذبه ونهوه كما بينته ثم (الأربع) وهو الشبهة حيث ذكبت نخلو جوفه فها من ثم قالوا إن لانسله رجل راع غلابجرم (في الأصح) لم يجره (قلت) الأصح تحريمه والله أعلم) لأنه مطر بأشرفه بل قال بعض أهل اللبس في آله أنه كاذب لم يفتخ النعمان الأسير الحريم كسائر الزمير والطير والمرحى في شبهة الرأي منكره كآله (٢٢٠) أبو داود وينقد رحمه كآله ابن حبان فهو دليل القبح نعم ابن حبان غير ساذن من

من أهل الطب بان ذلك يجمع في مرضه وحكي ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالآله وبالدف والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة المهودة متكرر وضلاد وهو من أفعال الجمل والشياطين ومن زعم أن ذلك قبح به فقد كذبوا فري على الله ومن قال أنه يزيد القوق فهو جاهل أو شيطان ومن نسب السماع للرسول لله صلى الله عليه وسلم يؤدب أبا شديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليذب الله ومنه النار وليس هذا طريقتة أولياء الله تعالى وخبره وإتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقتة أهل الله والعباد الباطل وينكر على هذا باللسان واليد والقلب ومن قال من العلانية بإباحة السماع فذلك حيث لا يجتمع فيه قبح وشبهة ولا يزال وفساد ولا من يحرم النظر إليه اه (قوله يقول طيبن الخ) ينبغي أو معرفة نفسه أن كان عارفا بالطب وتردد النظر في اعتبار الواحد ولو فاسقا أو وقع في القلب صدقه سيدغر (قوله بل هو المذهب الخ) أي هل أستمعه انظر هل يحل لقو الطبيب استعماله حيثما التوقف عليه استعمال المرض المتوقف عليه فتأمر به يدى أى وانظر هل حل (قوله كما بينته ثم) أي كفى الرعا الخ (قوله وهو الشبابة) وهي المسألة التي بالغب عش (قوله نخلو جوفها) وفي الجوى عن القلوب في الشبابة ماله بوق ومنها الصقارة ونحوها اه (قوله للمن قلت الأصح تحريمه) أي كصححه كلام البغوي وهو مقتضى كلام الجوى وروجه الأول تسع فيه الرافعي الغزالي ومال الباقر وغيره إليه لعدم ثبوت دليل معتبر بقبحه مع غيره وشرح المنهج (قوله لأن في سداذنيه الخ) فديعارض ذلك بان تركه الانكار على الرأي دليل الجواز والانكار لان انكار المنكر واجب لأن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا له أو يعتقد الفاعل التحريم والبراع مختلف فيه ويحتمل أن الرأي كان يعتقد له باحتماله أو بتقليل انقائه محله من المجهدين وأنه قاطعا من الانكار فليأمل سم (قوله سداذنيه) أي دورا والافتقار من تحريم السماع يحرم به بندهم أشكال تقر ولهم آفاق وشيذى (قوله من نقل) أي المصنف (قوله في تحريمها) متعلق بالطب (قوله والله ليس الخ) أي وإلى الله تعالى قال ان القول بعلمها أو القائل به ليس الخ (قوله وردة أنتاج السبكي وغيره) ووافقه ما عمن الامام الخ عبارة النهاية وفيه ما عمن الامام الخ (قوله ما عمن الخ) مرافقه (قوله للتدقيق) يضم الدال أشهر من فقهاه في ذلك لتدقيق اصابع علمه معنى (قوله حين بنى على) أي دخل عش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالفتح خيره (قوله ومن ثم أخذ) إلى قوله ويشهد أيضا للفتى (قوله ونحوه) كونه لينة وقت العقود الخاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة للفتى وشيخ الاسلام عما هو مبدل لظاهر السرور وكولادة وعيدودوم غائب وشبهه امريض اه قال عش قوله من كل سرور وقد يفهم تحريمه لالسبب أصلا فلا يرجع ولا يعبده لانه لم يجرده اه أقول فيه توقف ولولا فهم كراهته الخ كان له وجه أخذ ما عمن في الشعر فخرج الغناء بشرطه ما بل قضيتا من قول الشارح والنهاية وقضية كلامه محل مأخذها من الطبول الخ الإباحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة للفتى واستثنى الباقر من محصل الخلاف ضرب بالفتح في أمرهم من قدوم عالم أو

سماعها ناقلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استغبر من ناقصه بل سمعها فاستدبر سداذنيه فليأمل سمعها أخبره فترك سدهم فلم يضره بالاصفاة الهاديل قوله أستمع ولم يقل أستمع ولقد أظن خطيب الشام الحديثي وهو من يقل عنه في الروضة وأثنى عليه في شعرها وتقر برأفته ونسب من قال بعلمها إلى الغلط وأنه ليس معدودا من المذهب ونقلت كلامه ومنه كلام غيره ثم قرأه فقلت ابن الصلاح انها اذا جمعت مع الدف حواجا باجتماع من يعتقدونه وردة أنتاج السبكي وغيره ووافقه ما عمن الامام في الشعر مع الخليل ومنه الزركشي في الغناء مع الآلة وما يحسن من ابن عبد السلام وإن دقق المحدث من انهم كانوا يسمعون ذلك فكذب كما بينته ثم فاحذروه (وبجوز دق) أي ضربه (واستماعه لعرض) لانه صلى الله عليه وسلم أقر جوي ريان ضرب به حين بنى على باطمة كرم الله وجههم

بل قال ابن قال * وقيناني يعلم ما في غد حتى هذا وقولي بالذي كنت تقولين أي من مدح بعض المقتولين بيدور واه البخاري سلطان وضع خبره فصل ما بين الحرام والحلال الضرب باللف ونحوه أكلوا هذا النكاح واجلوا في السجادة واضربوا عليه بالدف سندهم حسن وتضعيف الترمذي له مردود ومن ثم أخذ البغوي وغيره منه سنة في العرس ونحوه (وشتان) لان عروضا الله عنه كل يقره كالكساح وينكره في غيرهما ورواها في شيعة (وكذا غيرهما) من كل سرور (في الأصح) لغير الترمذي وابن حبان انه صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى المدينة من بعض معاذ به قاله هجاء به سودا ما في نزلت ان ذلك سلمه إلى أن ضرب بين يدي باللف فقال له ان كنت تبتوت أو في نزلت وهذا يشهد

لحقنا بالمعنى أن ضربه الحجر قدوم عالم أو سلطان لا خلاف فجو يشهد أيضا لنديه بضد السرور يقدم نحو عالم لنفع المسلمين إذا المباح لا ينقض قدره ولا يؤمر موافقته لكن مرفعه في النذور مائة لا يمين استحضارها هنا ويناخ أو يمين عند من قال سنده (وإن كان فيم جلاجل) لا إطلاق الخبر وادعائه أنه يمكن بجلاجل محتاج لاثباته وهي أمثله حتى تجعل داخله (٢٢١) كلف العرب أن يوصي عراض من صغر

تجعل في خرق داقرته
كلف العجم ويحل هذه
جزم الخواص الصنير
وغيره وإن عرقه الأذرى
بأنه أشداطر بأمن الملاهي
المتفق على تحريمها وأطال
وتنقل عن جمع حرمته ولا
فرق بين ضرب من رجل
أو امرأته قول الحليمي
يختص حله بالساعة
السبكي (ويحرم ضرب
الكوبة) بضم أوله ويحرم
استماعها أيضا (وهي
طبل طويل شقيق الوساء)
واسع الطرفين للكن
أحدهما الآن أوسع من
الأخر الذي لا جلد عليه
الخبر المصنع أن الله يحرم
الخمر والبسر أي القمار
والكوبة ولأن في ضربها
تشبها بالخنثين فإنه لا يعتادها
غيرهم وتفسيرها بذلك هو
الصحيح لاختلاف تفسيرها
بالنود ونفسه كلام محل
مأداهما من الطبول وهو
كذلك وإن أطلق العراقيون
تصريح الطبول واعتدته
الاستسوى فقال الموجود
لأنما ذهب تحريم الطبول
مأداه ألف (لا الرقص)
لأنه يصر ولا يكره لأنه يبرد
حول حصل استقامة أو
هو جاج ولأنه صلى الله عليه
وسلم أقر الحشية غلبت

سلطان أو نحو ذلك اهـ وعادة النهاية وحصل الخلاف كلبعضها الباقي إذا لم يضرب له نحو قدوم الخ أو لا
فجوا حرقا عس (قوله يشهد الخ) أي الخبر المذكور (قوله يبيع أو يمين الخ) مراد به الدخول
على المتن وشدي (قوله لا إطلاق الخبر) الخوه وهو كذلك في المعنى كلف العرب جوفه كلف
الجم إلى ولا فرق وقوله لكن أحدهما إلى الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال الأصل عدمها (قوله فإن ع
الخ) عبارة النهاية ومنازعة الأذرى في إثباته الخ اهـ وعبارة الأسنى والقول بأن الضرب بالصفوف فيه
صحيح أشداطر بالخ ممنوع اهـ وقد يقال إن هذا المنع مكابرة والقول بأنه باحتياط في الضرب بالصفوف فيه
الصحيح وحده كما مر بعد ظاهر (قوله فيه) أي ألف الذي فيم جلاجل (قوله بضم أوله) أي وأمكن الوار
معنى (قوله لكن أحدهما الآن الخ) عبارة النهاية بقومته أيضا لو جوف في منمنما أحد طرفيه أوسع قال
عس أفاد التعبير بانه الكوبه بلاحصر فيبدأ أحد طرفيه بالجلدون الآخر بل هي شاملة لكلا وليا
لو سطرهما معا اهـ (قوله وتفسيرها بذلك الخ) عبارة المعنى قال في المهمات تفسير الكوبة بالطليل خلاف
المشهور في كتب اللغة قال الخطابي غلط من قال الطليل بل هي الترد اهـ لكن في المحكم الكوبة الطليل
والتردد فعلها مشكوك فيه بماذا يخص التعليل اهـ (قوله ونفسه كلامه الخ) عبارة المعنى نفسة كلامه
باحتياط أهل من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب النصار قال الأذرى لكن مرادهم ما عدا طبول
الهور كما صرح به غير واحد ممن حرم بصر طبول اللهو والعمران وابن أبي عصرون وغيرهم اهـ ونفسه
ميل إلى ما قاله الأذرى خلافا للشارح والنهاية تؤكد ما لا بالأسنى حيث قال في شرح قوله الرض ويحرم
من الطبول إلا الكوبه بتمامه وإن ع الأسنوى في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالي في نفسه عطية
الرافعي والوجود لا نعمة الذهب هو التحريم في ما عدا الذهب وذاك ركني بأن أكثرهم قد يبيع طبل اللهو
قال ومن أطلق التحريم أراد به اللهو أي قاله الكوبه ونحوه من الطبول التي تراد اللهو اهـ (قوله هل
مأداهما الخ) دخل فيما يضر به التفرع يسوقه طبل البارز منه طبله المسحر فهما طرازان عس عبارة
البيهقي والقاعدة أن كل طبل حلال إلا الكوبه بتمامه كورة وكل من مازح حرام ولو لم يرمس أوفر بتمامه
التفريق للصباح قال الحلي وكل ما حرم حرم التفرع عليه لأنه اعتمد على المصنوع من الحرام لعب الهوان
واللعب بالخبث والرجع إلى الخ حيث غلبت السلامة ويجوز التفرع على ذلك انتهى اهـ وقوله أن كل طبل
حلال إلا الكوبه بتقديم ما فيه (قوله واعتدته الاستسوى الخ) تقدم دة ناعن الأسنى (قول المتن لا الرقص)
سبأ في تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله فلا يحرم) الخ قوله ثم اعتد على المعنى وإلى قوله لانه أن
صدور في النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح معنى وشيخ الإسلام (قوله واستثنى بعضهم الخ) عبارة المعنى وقيل
بكره وحرم عليه القمار وفي الأحكام المتفرقتين باب الأحوال الذين يقومون وحدهم زلم أي لا
تكرهه ويكره لغيرهم قال الباقي ولا حرج لاستثنائه أو باب الأحوال لانه ليس بأختيار فلا يوصف باحتة
ولا غيرها اهـ وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة لا افتخاد أكثر من يفعل ذلك ليس موصوفين
ولنا قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعاطا إلا أخص والعقل ولا يصلح إلا النساء اهـ (قوله جمع) منهم القتال كما
لأن انكار المنكر واجب الآن يقال شرط وجوب الانكار كونه جماعه أو يعتقد الفاعل التفرع وإن
كان مختلفا فهو محتمل أن الرأى كان يعتقد حله باحتدائه أو بتقليل إقامته من المجهدين أو أنه عالم
مات من الانكار فليتأمل (قوله لا الرقص) سبأ في تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله ثم اعتد القول
ببصر به) والوجه خلافه ش هـ

مصدق قوم عسود واد الشخان واستثنى بعضهم أو باب الأحوال فلا يكره لهم وإن قلنا كره الله التي حرم عليها جميع ورد المعنى بأنه أن
كان باختيارهم فهم كغيرهم والأصل سمو كل من ثم اعتد القول بصر عما ذكر بحيث أعطوا المروءة وكذا تعرفه نظر وأولا واضح
بطل يجب طرده في سائر ما يجتنب عن الوصية فيما عدا ما عدا الشرع فلا يمتنع بل أنه أن صدر عنهم في فعل تكليفهم

فهم كغيرهم أوسع شتمهم لم يكونوا مكين به وقد مر في الرد في كلام الباقي ما يجب احتضاره هنا ونقل الاسوي عن العز بن عبد السلام انه كان رخص في السماع يجعل على مجرد القيام والعزل لا يثبت وجود شهود واراد ان لا يبرح الا انه نفع الشتم آمن ومن ثم قال الامام اسعبل الحضرى في موقف الشتم المسائل عن قوم يفرعون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنه في بصروا وروايتهم بالقبول مع الحق وباجساد (٢٢٢) مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم الرد في قلوبهم فيما فعلوا ولا يتقدم بما قالوا

اه وعن بعضهم نقل شهادة لوصية الذين وقصون على البغ لا اعتقادهم ان ذلك قرينة كاقبل شهادة في شرب التيسد لا اعتقادها بآسته وكذا كل من فعل ما اعتقد بآسته اه ورد بانه خطأ فبع لان اعتقاد الخلفي نشأ من تقليد صحيح ولا كذلك غيره وانما نشأه الجهل والتقصير فكان خطأ باطلا لا يلتفت اليه (الآن يكون فيه تكسر كقول الخشت) تكسر النون وهو أشهر وقصاده هو أقصع فيصر على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسوي وغيره وهو من يخلق النسوة وحده ويتنوع عليه جلث الاحاديث بلغته امان من يفعل ذلك خلقة من غير تكلف ولا ياتمه (ويباح قول) أي انشاء (شعر وانشاء) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصفي الهم كسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضي الله عنهم وروى الخطيب في طبعه انه قرئ

مرأنا (قوله فهم كغيرهم) أي في الابهة على الراجح والكر اهتلى خلافه (قوله ثم اعتمد القول بقصره الخ) والوجه خلافه ما يتولى لكن زوجه الشهادة كما يأتي ع (قوله وما ذكره آخرا) أي اعتمد القول بقصره مع هذا كتر الخ وقوله وأولاً أي الرد بانه ان كان الخ (قوله لانه ان صدق الخ) الاخصر المناسب لاحتقال صدور عنهم بغير اختيار (قوله يعمل) أي المنقول (قوله هؤلاء قوم الخ) من قول القول (قوله العذر) أي الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) أي لا يترض (قوله عاقلوا) أي وفعلوا (قوله وعن بعضهم نقل الخ) قد يؤيد قول هذا البعض بقول شهادة المستدع الذي لا يكفر بدعته بالاولى ولا رد عليه قول الشارع ورد بانه الخ قد يرد ان كنت من أهله اه سيدعير أقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهدين به بالاتفاق في الفروع وعدمه في الأصول وأيضا قد تقدم عن المغني عن السيوطي ما وافق الرائد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكسر النون) الى قوله وروى الخطيب في النهاية الاقوله وان نازع فيه الاسوي وغيره وكذا في المغني الامانة عليه (قوله وهو أشهر وقصاده هو أقصع) وفي الجيبري عن عبد البر عكسه ووافق قول المغني وهو بكسر النون أقصع من قصها بالثلث من يختلف الخ وفي ع (قوله ما صدق بقول في كونه أي الغصع أقصع بل في محتم مع تفسيره بالشبه بالنساء فانه يقتضي قد من الكسر لأن يقال في وجه الغصع ان غير الغصاع يشبه الغصاع بالنساء فيصير معناه مشبهة بالنساء اه (قوله فيصر على الرجال الخ) وما عتبه بالباي ما يفعل في رواية النبل من رجل من بني عامر أو يسمي بغيره ومن البحر فهذا ملعون فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهين من الرجال بالنساء فوجب على ولي الأمر وكل من له قدرة على إزالة ذلك ما يمنع منه حتى وفي هاشم بلازم وما منع ومنه أيضا ما يفعل في الافراح من تزين شاب مرء فخر زينة النساء وتحرك بحر كتمن ورفعه صوته بكلامهن بل ويأتي هو ورفعه ما يقع من فعلهن وأشنع من كلامهن ويسمون ذلك خيال شامة انت فجهنم الله وجلساءهم أهل الضلالان المقر من لهم على تلك الخبيثات الحرامات اه (قوله حركة الخ) أي فيها معنى (قوله رهينة) الواو بمعنى أو ع أو أي كغيره المغني (قوله وعليه) أي تكافؤ ذلك (قوله قرآن وشعر في جملته) أي هل يجمع بينهما في (قوله القرآن أو الشعر) أهل المغني فخر القرآن أو الشعر الخ (قوله واستشهد) الخ قوله لان كعب في النهاية الاقوله يؤيد ما لي المتن وقوله وان تأذي في ريب المسلم وقوله وان خصل المتن وقوله حرم الى جزاء (قوله واستشتم شعر أمية الخ) أي طلب من بعض الصحابة أن يشتمه (قوله ابن الصلت) عبا وسلم والنهاية ابن أبي الصلت (قوله رواه مسلم) لفظه عن عرو بن الشريد عن أبيه قال رد فتد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما فقال هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شي قلت نعم قال ه فأنشدته بيتا فقال هي ثم أنشدته بيتا فقال هي حتى أنشدته ثمانية بيت اه (قوله ثم أي الشعر (قوله أوحى على خير) يؤيد ما تقدم للشراح والاذري في المداهة فرأى حسدهم (قوله شعره) ليس بقيد ع (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد قصير هو غير الخري والبر والنفاس في المتجمل طائفة من الاسوي والمغني فيها وحمل بحر هم الهما اذا كان مسلم كان كافرا أي غير معصوم بل كأمير به الزواني وغيره لانه صلى الله عليه وسلم أمر حسبا تابعوا الكفار بل صرح الشيخ أبو حامد بانه مندوب ومثله في جواز الهجو المبتدع كما ذكر في الاجاء والفاسق المعان كآله العمراني ومجننا الاسوي وتظهر كلامهم جواز هجو الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لعننا الذين لا يعامل من الخير ولا غنى لا يفتق

عند النبي صلى الله عليه وسلم قرآن وأنشد شعره فقل يا رسول الله قرأت وشعر في مجلسك قال نعم وان أبابكر قال أنت النبي صلى الله عليه وسلم وعند عده أصراني بنشد الشعر فنقل يا رسول الله قرأت أو الشعر فقال يا أبابكر هذا من هذامر وأستشتم شعر أمية بن أبي الصلت مائة بيت واه مسلم أي لأن أكثر شعر محكم وأما الحديث كعب بالبعث ولهذا قال صلى الله عليه وسلم كاذب أي استبان مسلم وروى البخاري من ان الشعر حكمة واستغيب الماوردي منه ما ذكره عن معية أوحى على خبز ويؤيد ما من معية صادق تعليبه حديث (الآن يجرى) في شعر معية شاعري

وان تاذى قريه بالسلم بخلاف الذي لانه بعد ومعه حتى كلام بعضهم الحاق كل مهاد (٢٢٣) بالجرى وهو ظاهر في المرتدون نحو

بعد منته فقد يختمه بخير بخلاف الهجو اه وهى كالمصرح في الاطلاق ثم رأيت قال الرشيدى قوله معينا
أنظر هل منته وهو اقل فربه أو بلفظ معينا اه (قوله بخلاف الذي) أى ويخونهم بانه (قوله ودون نحو
الزاني الخ) أى كترك الصلاة وقاطع الطريق بشرطهما (قوله وغير متجاهر الخ) عطف على غير محرم (قوله
متجاهر بقسقى) أى بجاهل به كما هو ظاهر سيدهر (قوله وغير مبتدع بدعته) دخل فيه غير مبتدع
والابتدع بغير بدعته أما هو ببدعته فلا يحرم رشيدى (قوله بدعته) متعلق بحذوف أى هجاء بدعته
(قوله لا يحرم) أى يجوز هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل وجه الاصل أى والمرض حيث قال
ويشبه أن يكون التعريض هجوا كالمصرح وقال ابن كج ليس التعريض هجوا انتهى اه أسى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما إذا هجاءه بما سبق به كان أكثر من قولم تغلب طاعانه بشر ينشأ من أسى
ولكن ظاهر كلام الشارح والنهاية والفتى الاطلاق كالأروض ثم رأيت فى سم مائه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الآن بقوله انه كبير ثم أى يشبه في رد واجراءه كبيرة اه (قوله لا يذاه) أى مسلما
أو ذميا ونحوه بانه (قوله الآن) يكون هو المذبح اه أى بان كان قد سمع منه سراً فذا هو ذلك به ستر
المهجو بأسى (قوله أو بعض) قضية منسجمة المنهج انه من عطف العام فله فقول الشارح أى يجوز
الخ من تفسير المراد (قوله ضم أوله) أى قوله وحله ان لم يكن فى المنفى الا قوله ان أكثر أى قال وقوله وتارة
الى وما نسبته بانه عليه (قوله الاطراء) أى المبالغة (قوله ان أكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعانه وقضية عدم التقيد بالاكثر فى الهجو والتعريض مع تعليلهما المذكور أى الاذاهان كلامهما
كبير اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاول فى ذلك فى الثاني وقد يفيد ذلك فى الثاني قول الشارح الآتى
الحد قد تقدم أنفاضة من زوايا الشارح الصريح بذلك فى الاول وقد يفيد ذلك فى الثاني قول الشارح الآتى
ويقع لبعض نسخة الشرح الخ (قوله لا يهجم المصدق) كذا فى الأروض ولعل الاول اسقاط الهمة كفى
الحامى (قوله دلا) وقوله دلا كلامها بغير فسخون الخ. يس قاموس (قوله وهنك الستر) اهل الواو يعنى
أو كما عبر به النهاية (قوله اذا وصف الخ) واجمع للمعطوف فقط (قوله فى شرب طيبته) أى غير زوجة
وأنت (قوله ماحقة الانشاء الخ) أى أو أعضائها بالباطنة تصارة المنفى هذا ولو شرب زوجته أو أخته ماحقة
الاشغاف من شهادته لسقوط مروه وكذا لو وصف زوجته أو أخته ماحقة بالباطنة كجاسوس عليها من
الغرى تبعاً لاصاله وان نوزع فى ذلك اه ومبارزة فى شرح قوله زوجه الخ وفرد فى الروضة التفتيل ان
يحكم ما يحضر بينهما فى الخلوة مما يستحق منه وكذا صرح فى النكاح كراهته لكن فى شرح مسلم انه سرام اه
(قوله لكن جزما كراهته) وكذا جزم به الاسنى والنهاية والفتى قال عرض وينبى أن يكون حمل
الكراهة مالم تنأذ بانطهارة الاحرام اه (قوله وردت شهادته الخ) أى لسقوط المرد وعقدان ورضوعه
ثم نظرها طلاقهما هنا عدم اشتراط الاكثر لكن كلامهم الا فى شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشتراطه بل كلام المنفى والاسنى كالمصرح بحيث اقتصر اهناك على كلام البقنى والزر كفى وسكا
عن كلام الذرى كإثباتى (قوله والافلا) ويشترط ان لا يكون من ذلك والارث شهادة قاله الجرجاني
مضى وأسى ويفيد أيضاً قول الشارح الا حتى يوجه انه لم يكثر الخ (قوله لكن اعتبر البقوى وغيره تعيينه)

(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الآن يقال انه كبير ثم أى يشبه في رد واجراءه كبيرة (قوله
ان أكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعانه وقضية عدم التقيد بالاكثر فى الهجو والتعريض
مع تعليلهما المذكور وان كلامهما كبير (قوله لكن جزما كراهته) وكذا صرح فى النكاح كراهته لكن فى شرح مسلم انه سرام اه
اشعار بان رد هاجل الكراهة أيضاً فان كان كذلك فله ولوجه ثلاث على قوله المروعة وعدم البلاثة ثم رأيت
قول الأروض والتشبيب بعينه وتوصف أعضائها بالباطنة ولو زوجته مسقط للمروعة اه ويفهم من كلام
شرح وجوابه عن النص رد الشاهد على الكراهة أيضاً

الامر قد فهم وان لم يهجم على ما قاله الروباني لانه لا يحصل بحال بل يقسق ان ذكر انه يشقه لكن اعتبر البقوى وغيره تعيينه أيضاً وان جاز
الرفعة البر وباني في اطلاق الفسق بانه ليس من لزوم عفة أن يكون شهوة ونحوه متولدها وامن الشهادة البت عفاً عنه فله نظر ان شرطه

ان يكتموا بعض هذا لم يكتم على ان الزركشي (٢٢٤) وغيره قيدوا الشهادة بشق غير الامر بدو بالعينة غير هاتين الاثم فلا يرد به الشهادة

اعتد شيخ الاسلام والنهاية والغني (قوله قيدوا الشهادة) أي شهادة الميت شقاقا (قوله وبالعينة) أي قول
المتن فلا كل في النهاية الاقوله وحمله الخ يقع (قوله وبالعينة غير هاتين الاثم) وليس ذكرا كراما انجموه كإي
تيمنا وضرو ومنغني (قوله في) أي في تشييب غير العينة (قوله ومثله) أي عدم الرد بذلك عبارة لا لا
في شرح قول الروض والتشيب بغير معين لا يضر نفسه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر صريح الكتفة بنما الاصل
على تعريف بقيد كلام الاصل بالقليل اه (قوله اذ لا شك انه معين) أي فيفسق فترد شهادته بذلك وفي الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر عدم العلم بالشرع وبوجوب الحدود والشهادة وان قل المشروب
ولم يسكر وترد شهادته ما تعناه وشربها فيمراجعة كذا وترد شهادته لان عدم العلم بالشرع ما يقصد بهما كذا
ولا عامر هاهنا معصرها ان لم يقصد بذلك شربها والا لكانت عليه ما يطبقونها من غير ما كان ينبغي فاذ شرب
أحدهما القدر المسكر حدود وترد شهادته ولو شرب منه قدر الاسكر واعتقد باسائه كالحنفى حد ولم ترد شهادته
وان اعتد بغيره حدود وشهادته ومن وطئ أمته وهو ظن أنها أجنبية ترد شهادته لامن وطئ أجنبية وهو
ظن أنها أجنبية اعتبارا باعتقاده فيها وان نكح بلا ولي أو نكح مع كاذب متفق وطئ فهو هو يعتد بالحلم ترد شهادته
أو لاجرمه ورت ذلك ولا ترد شهادته مانع التزاور ان كرهه القاطن له غير مكره ومن جملة ما جرت ترد شهادته
من تعد حضور العورة بلا ذاء أو ضرر وره قال في الاصل أو استحل صاحب الطعام لانه كل محرما للادعوة
السلطان ونحوه فلا ترد شهادته من تعد حضور رهالاته طعام عام اه (قول المتن والمرودة) بغير الميم ومنها
والهزم وايد الهواو املكة نفسا يتألم قاله التلخيص وفي المصباح آداب نفسانية تفصل مراعاتها الانسان
على محاسن الاخلاق وجبل العادات انتهى اه عش (قوله لان الامور) الى قوله أو كشف في المغني
(قوله بذلك) أي باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان مغني (قوله فانهم ملكة عالم) عبارة المغني فانها
لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوي في الشر وبالفوض اه (قوله لا تتغير بعروض
مناف لها) ان ارحمة حقيقة المنافي في عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان روادع الروض التبرلا
الاتصاف بالنعى (قوله وهذه) أي عبارة المتن (قوله في) تعريضا وروية أي الموقلة قدومه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المغني واعتراض البقني على عبارة المصنف بأنه قد ورد خلق أمته خلق الله تعالى كالتبريد به مع
قدار الوية منهم وقد أشرت الرد هذه بقولي من رأى مناهج الشرع وأدابه اه أي عقب قول المصنف
بخلق أمته (قوله المباحة) أي المخلق المباحة (قوله ونحوها) أي القلتندرية (قول المتن قال لا كل في سوق)
أي لغير سوق وروى مغني (قوله أو البدين) الى قوله ما يصدق في النهاية الاقوله وان كان الى بسطة طهوا وقوله
بسدلين وقوله قال الاذرى الى قال البقني وما ينبغي عليه (قوله غير العورة) أي أما كشفها فخرام مغني
(قوله من لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المغني ولغير محرم بنسك اه (قوله ما شاع) والانسب
في سوق (قوله بسطة طهوا) أشار به الى ان قول المصنف الا في بسطة طهوا قوله فلا كل وما عطف عليه بتأويل
كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النهاية وقس به الشرب اه قال عش و يؤخذ منه ان ما جرت
به الادامة من شرب القهوه والتبغ في بيوتها أو على مساططها مثل بالروية وان كان يتعاطى ذلك من السوق
الذين لا يحشون ذلك اه (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق في المغني الاقوله قال الى قال (قوله الان
صدق الخ) أي غلب الخ بغير (قوله لتله) أي عده نفسه محيرا (قوله قال البقني الخ) عبارة النهاية لم
أكل دال في حوافر مستورا بحيث لا ينظر غيره ما من يلقى به أو كان مضافا الخ تصححه عند محض اه قال
عش قوله بحيث لا ينظر غيره أي من المار من أمله نظره من دخل لبا كل أي شافين في أن لا ينظر بالروية
اه (قوله ونظر في غيره) عبارة غلغلي وفيه كما قال ان شبهة نظر اه (قوله وهو الحق) أي التنظير (قول
المتن وقوله زوجات الخ) أو حكاية ما يفعله معهن في الخلوة وروى مغني (قوله في نكحها) أي كوجهها (قوله
لأن أسماها) الى قوله وتوقف البقني في المغني (قوله لا أسماها) أي ونحوه مغني (قوله أو وضع يده) عطف على
(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان اريد حقيقة المنافي في عدم التغير نظر

لان غرض الشاعر تصديق
صنعتة لا تتغير في المذكور
قوله ومثله ان لم يكتم منه
لبناء الشجين الاخلاق على
ضعيفه ويقع لبعض فسقة
الشراء تعبير غرائر تدل
على التعيين وهذا الاشك
انه معين (واثر) ومن غلغلي
بخلق أمته في زمانه ومكانه
لان الامور العريضة تختلف
بذلك غالبا بخلاف العدالة
فانها ملكة كراحتها في النفس
لا تتغير بعروض مناف
لهوا هذه أحسن العبارات
المختلفة في تعريف الروية
لكن المراد خلق أمته
المباحة غير الزمر به فلا
نظر لخلق القلتندرية في
خلق الله تعالى ونحوها فلا كل
في سوق والمشي) فيه
(مكتوف الرأس) أو
البدن غير العورة أو
كشف ذلك فيها وان لم يش
من لا يليق به ذلك وان كان
الاكل ما شاع فانه ما لم يكن
خالفها بظاهر بسطة طهوا
نفس الطرائق بسدلين
الا كل في السوق فاعلموه
الشرب لان صدق جوعه
أو عطشه قال الاذرى أو
كان باكل حديث وجد لعله
وبراءه من التكلف العادي
قال البقني أو كل داخل
حافرت مستورا ونظر في غيره
وهو الحق في لا يليق به
ذلك قلت أو كان مضافا
مشلا قصد المبادأة فاسته

على نحو صدرها (محضره الناس) أو أجنبي بسبقها بخلافه محضر تجاوزه أو زعمه وتوقفه البلقي في قبيلها محضر الناس أو الأجنبيات
 إليه جلاها ولا وجه في توقف ذلك لأنه لا ينفعه الأمن لا خلقه كقوله (واكثر حكايات محضه) المحضرين أو فعل خيالات كذلك بان
 يصير ذلك عادة بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بكلمة يتخللهم اجلسا معي (٢٥) بها في الناس سبعين خرفا ما يفيد به حرام بل

قوله زوجة عش (قوله على صدرها) أي نحوهم من مواضع الاستماع معنى (قول المتن محضره الناس)
 أي ولو لم يحرم لها أوله عش (قوله أو أجنبي) عبارة اختي والمراد جنسهم ولو واحد أو فعل محضره أجنبي
 كان أولى اه (قوله بخلافه) أي كمر القبة والوضع (قوله محضر تجاوزه أو زعمه) يقيد ذلك
 بتختلف باختلاف الأشخاص سم (قول المتن واكثر حكايات الخ) واكثره العشر مع المعاملين
 والأهل والجيران واكثر الماضية في السير الذي لا يتقضى فيه وض مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
 عادته) أي بخلافه ولو لم يكن ذلك طبعاً لصنعاً كما وقع لبعض الصحابة معنى (قوله بضمها) أي
 يقيد ذلك سواء فعل ذلك جليباً حصل له من الحاضرين أو مجرد المباشرة عش (قوله ما يشد الخ) اه
 فاعل جاء وقوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال غير الصحيح من تكلم الخ وهذا يشد الخ كان أخصر
 وأوضح (قوله وقضته) أي التي في النهاية أو قوله ونظر فيه أي تم بحث (قوله تقبيلاً لا تكرار) هذا الخ فيه
 قايماً بآلة المتن والاسمي وتقيداً لحكايات المحضه بالاكثار يقضي ان ما عداه لا يقيد بالاكثار بل
 تستطاع العدالة بالمرء الواحدة قال ابن القيم رحمه الله (قوله واعتمد البلقي انه لا بد من تكرار الكل
 الخ) ينبغي أن لا يلحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن الاصرار على صغيره من قوله ويجري
 ذلك في المرء والمحل بها فان غلبت افرادهم يؤزر والاردت شهادته انتهى فانه في كل ما ذكره هنا من
 البلقي وغيره اه سم (قوله فقال) أي الزركشي (قوله الآن يكون الاغلب الخ) هذا يقيدني اعتبار
 الاكثار في الجسيع معنى (قوله لكن توقف شيخنا الاذري الخ) عبارة النهاية والوجه يكافه الاذري اعتبار
 ذلك في الكل الا في محوقة قبله فقلت محضره الناس في طريقه مشكلاً فلا يعتبر تكراراً وعرض الخ (قوله
 واعترض) الخ قوله فالوجه انما لا نسب تقدمه على قول المتن واكثر الخ كقوله المتن والخفي جلاهما وما
 تقبل ابن عمر رضي الله عنهما أمته التي وقعت في جميع محضره الناس فقالوا لزر كشي كلمة تقبل استحسن
 لا تمنع أو فعه بل انما الجوار أو ظن انه ليس ثم من ينظره أو على ان المرء الواحدة لا تضر على الاقتضاء من
 الشافعي اه (قوله لا تدخل الخ) فيمنظر بل السلف لا يسكنون على ما لا يليق من مثل ابن عمر رضي الله
 عنهما ولا يحجون أصدقاءه ما لا يليق فلتأمل سم (قوله ليس الخ) وقد يقال غرضنا تألفاً لا تكفراً وأطهار
 ذلهم عش (قول المتن قبه) أي لو لم عش عبارة الغني بالله سم بذلك لاجتماع أطرافه اه عبارة
 القليوب في هو المفتوح من امامه ونظمه وما القبه المشهور الآن المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
 ونحوهم اه (قول المتن وقنوسه) بفتح القاف والقدم بضم القاف مع السين معنى (قوله وهي ما يليس)
 أي قول المتن والتمسك في النهاية الاقوله كجمل المتن وقوله ونظر ع لزر كشي الى المتن وما يشد الخ (قوله
 وحده) بيان لمرأتهما والافسماها لا يتقدم ذلك بل يشمل ما يليسها ولو لم يسمعها عش (قول
 المتن حديث لا يعتد) أي لفقعه ليس ما عداه في قوله وليسها ما عداه بان يردد فيها ما يشعر بالانسان في
 البيت ليس كذلك اه معنى (قول المتن واكثر حكايات الخ) أي بحث بسبقه عن مهماته وان لم يقترن به
 (قوله بخلافه محضر تجاوزه أو زعمه) يقيد ذلك بتختلف باختلاف الأشخاص (قوله واعتمد البلقي
 انه لا بد من تكرار الكل الخ) ينبغي أن لا يلحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن الاصرار على
 صغيره من قوله ويجري ذلك في المرء والمحل بها فان غلبت افرادهم يؤزر والاردت شهادته فانه مغاير
 لكل ما ذكره هنا من البلقي وغيره (قوله لا تدخل الخ) فيمنظر بل السلف لا يسكنون على ما لا يليق من

(٢٩ - (شرواف وابن قاسم) - عاشر) يسكنون الباقيين عليها بل في سقوط المرء وتكونهم لا تدخل فيه على
 أنه يحتمل انه انما افعله ليعين حل النزع بالسبق قبل الادب امرافه في واقعه حال فعلية محتملة فلا دليل فيها أسلافه ولا وجه ما فصله الاذري (وليس
 فقه ما عداه وقنوسه) وهي ما يليس على الرأس وحده ونأخر في نحو جلاله وهذا في نحو فاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أي بعمل (لا
 يعتد) مثله فيه (واكثر حكايات الخ) أي بحث بسبقه عن مهماته وان لم يقترن به

وان قيل كالمرد يتبعني ان حضوره في هذا التخصيل (أو على غناه أو على جماعه) أي استعماله أو اتخاذه أمرًا أو أمرًا دليعي للناس وله من غير الكتاب (وإدما تقرر) أي من يلق به لما فيه فيسقطها من غير كلفها ظهر من قوله والأمر إلى آخره وهذا الرجل يحضر من محبته بلا عذر (يسقطها) لما قد ذكركم له (٢٢٦) وبجواب الرافعي ان اتخاذه الفناء المباح حرقًا لا يسقطها إلا بالذوق به وهذا لا ركني بان الشافعي

نفس على رذائله ونفسه وروى عليه صاحبنا لا ينفرد في دينه ويعدنا على العرف من انجاليه وبما قررته كلامه معصم ان الواقي علونه يعني او (تبيينه) وانتقلوا في قضاي ظلم المروءة على اوجه ثالثان تعلقت به شهادة عدم الاصل وهو الوجه لانه يحرم عليه السبب في اسقاط ما حمله وصار امانة عنده لغيره (والامر فيه) أي جميع ما ذكر (مختلف بالاشخاص والاحوال والامكان) لان المدار على العرف كما مر وقد يستقيم من شخص في حال أو مكان ما لا يستقيم من غيره أو في موقوع أو الزركتي في التعيم المذكور وبالله يظهر في عو القيلة واكثر افضلناو الشطر فج أي فنه نسباها مطلقا وهو ظاهر (تبيينه) أي يوحثن قولهم لان المدار على آخر أن من حصل بالافترا يرى أهلا لا يتقرم مروءته وبه وحله ان سلم ماذا تروا فرى أهل حوته ولم يعد هل ذلك الحصل أن تزبه نرى غير بلد مزبه مطلقا زوجة دينته) بالهزم كحماة وكس ودينه

وحدة كة وسواسية قديمة وحارة (من لائق) هذه (بسطها) لا تعارضها بة في المبالغة (فان اعتادها) أي لاقبته وهي
(وكانت) ساحسوا واء (كانت) حوفة (أبه) أم تم كن كل جمعة في الروضة فقد كرم هذا لان الغالب في الوالد ان يكون على حوفة (أبه) (فلام) تسطها
(في الاصم) لأنه لا يتصور ذلك أما ذو حوفة صخرة

كجمع ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي ومما عساه البلوى التكسب الشهادة مع أن شركة لا بد أن ياطلها فقد عرف في العدالة
لا سيما إذا لم يتعنا أخذ الإجراء على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فإن نفوس شركائه (٢٢٧) لا يطيع بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم

طريق فيه أن يشتري ورق
شركته يكتبون ويسم على
قدر ما سلك من غير الورق
فإن الشركة لا تشرط فيها
التساوي في العمل اه
(والهزيمة) بضم طغ في
الشخص التي مرانها تمنع
الشهادة على غيره الصريح
(ان يجز) بشهادته (اليه)
أولى من لا تقبل شهادته
(نفعاً أو يدفع عنه) أو عين
ذكرها (ضرا) وبصر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لأخيه عا
فمن وورثه قبل استيفائه
فإن كان بعد الحكم أخذه
والأفلا وكذا الوشيد يقتل
فلان لأخيه الذي له إن ثم
مات وورثه فإن صار وارثه
بعد الحكم لم يقض أو قبله
لم يحكمه (لم يشرده) شهادته
لغيره المأذون في البضارة
وغيره خلافا لما وجهه
تفسيده أصله بالأول لأن ما
بشهادته هو له وفيه بقوله
له بأن تضاعفه كإحتماله
البلغسي (ومكاتبه) لأنه
ملكه وقد يجز أو يهز
فيعوده له وشركته
بالشركة لكن إن قال لها
أو يفتنا بخلاف ما إذا قال
لزيد لي فليس لزيد له
وشركته تقدم الصريح على
في تقرير السقف أو لا
يعود لزيد مما ثبت لزيد
كروا شين لم يقض فإن ما

وهي حرف متعجب من فرض الكفائات لاحتياج الناس إليها ولو دهم الشهادة لم بما توكفت فتعطل
الناس معنى وأسن (قوله كجمع الخ) أي والعرف أفعال الكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن أكثر
من أهل الصنائع الكذب وخلافه وردت شهادته معنى وروض (تبيينه) التوبة بما يغفل بالمر وأداسة
أسنى (قوله مطلقا) أي لاقته أولا كانت حرفا بيا ولا قال المصري لأن شعارهم التليس على العامة
معنى (قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمعنى قوله ومثل ذلك الأمرين والوطا
(قوله قال بعض المتأخرين الخ) معتمد عن (قوله يكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه العامة وهو لعل
المكتوبة الورق وبم علك وهل يجري عقد عليه وهل استخبار الكاتب الحكاية في ورق من عنده
استخبار صحيح اه سم (قوله فإن الشركاء الخ) (فروع) المداوم على ترك السن لا يتبسطه في
الصلاة تنقد في الشهادة لتهاون مرتكبها بالدين وأشاعره بقلة مدالاه بالمهملات ويحل هذا كجمل الأفرعي
الحاضر أمامين بديم السفر كالأجر والكاري وبغض التجار فلا يقدر في الشهادة ومما احتجنا به من جعل
النيد والسفهاء وكذا كثرة شر به أيامهم لاختلاف بالمر وهو لا يقدر فيها السؤال للعاجلة وإن طاف
مكثرا بالروايات لم يقدر على كسب ما يحكيه من المسئلة له حيث لا أن أكثر الكذب في دعوى الحاجة
أؤخذ مما يحل له أخذه فيقضي في شهادته ثم إن كان المنذور في الثانية قبل الاعتبار التكرار كما نفاه معنى
وروض مع شرحه (قول المتن والهزيمة أن يجز اليه نفعاً) يؤخذ من ذلك شهادة شهود الوقت قبل الوقف
في جهة الناظر أو الاستأجر إذا كان لهم ما يكتفي بالوقف من ذلك شهادتهم بما عاير الوقت فهي مردودة
وظاهر ذلك وشهادتهم بما ذكر وإن كانوا قاضوا ما حكمتهم لان المشهود به قد يفضل و يدخل عام آخر
فحصل لهم منه مر اه سم وصح في قيل قول المصنف ولو شهدا لثنتين وصية الخ ما وافق (قوله بضم) إلى
قوله ولو اتقوا سموا في النهاية الآية الأولى التي مر في المتن وقوله تقدم الصريح إلى أن يعود (قوله في الشخص الخ)
أن دفع به ما يدل أن كلامه شعر بعوضه من الشهادة فيصير النقد وإن يبرر الشاهد إلى الشاهد وفيه قلة
معنى (قوله التي مر الخ) أشار به إلى أن العهد لا كرى (قوله أولى من لا تقبل شهادته) أي التي يباه
آ نفا (قوله بها) الأولى كاتبه عقب يدفع (قوله ويضر حدوثها) إلى قوله وفيه في المعنى (قوله فمات) أي
الآخ (قوله قبل استيفائه) لا لحاجة اليه (قوله فإن كان) أي أرته (قوله والأفلا) أي لا بأخيه هذه الشهادة
بل لا بد من إثباته بطر بقدر شدي (قوله فمات) أي الابن (قول المتن فرد شهادته الخ) أشار به لصوم
من التزم معنى (قوله بالأول) أي المأذون (قوله وفيه) أي التعليل عن (قوله بقوله) الظاهر التأنث
(قوله بأن تضاعفه) محل مثله أنه ضرر مثلا إذا لم يوجب المأذون أي بالظاهر ثم (قوله كإحتماله البلقي)
عبارة النهاية وهو كذلك كإحتماله الخ (قوله وقد يجز الخ) عبارة النهاية ولا تمامه بصد العود اليه يجز أو
تجز اه (قوله أو يجز) أي المكاتب نفسه (قوله وشركته الخ) عطف على عبده (قوله يجمع) الأولى
التأنيث (قوله الخ) أي بالنسبة (قوله وشركته) الأولى التثنية والتأنيث (قوله ثبت) الأولى
المضارع (قوله ولو اتقوا سموا) أي أره مع ملازم الشر كله (قوله ولو وقع) أي التمسح (قوله يؤخذ من) أي
تبركا وتوضعا (قوله يكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه العامة وهل علك المكتوبة الورق وبم علك وهل
يجري عقد عليه وهل استخبار الكاتب الحكاية في ورق من عنده استخبار صحيح (قوله والتهمة أن يجز
بشهادته لنفع الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقت قبل الوقف في جهة الناظر أو الاستأجر إذا
كان لهم ما يكتفي بالوقف ومن ذلك شهادتهم بما عاير الوقت فهي مردودة وظاهر ذلك وشهادتهم بما
ذكر وإن كانوا قاضوا ما حكمتهم لان المشهود به قد يفضل و يدخل عام آخر فيحصل لهم منه مر (قوله
وفيضه بقوله) بأن تضاعفه كإحتماله البلقي) كتب عليه مر

فمن لا حد هما أشار كماله لا خروا وتفسير أن ضاوا تفرد كل بمقدتنا عا أنان في حد بينهما تقبل شهادة الآخر من على ما أتق به بعضهم
لشركته لا التقيد بوقوع ضرر فسخ القسم ولو وقع يؤخذ من أن كل من باعينا لا تقبل شهادته فيما يبايع دفعه ضرر فسخ البيع فيلحق وقوع

(وغيره ميث) وان لم تستغفر تركه الله دون أمره من كل شيء أو زرعاً أو عليه حجر فليس) لانه اذا أثبت له شيئاً أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المبدأ لان دونه تقضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غير بما على ولو عسر البحر عليه لتعلق الحق بتمتته (و) برضاعه من وليته ونواطها الذي عضل عنه أو (عيا) مراده في التي باصه (هو وكيل) أو وصي أو قيم (فيه) سواء شهد به بنفسه أو كره أم بشئ يتعلق به كونه عقد فهو غيره لانه ثبت لنفسه ساططة (٢٢٨) التصرف في الشهود به وكذا وديع أو دعه ومن ثم لم ارهنا لثمة بقاها يدهما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شئ من المعامجة قبل أو بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر إطلاقهم أنه لا يعتبر فيما وقع للقاضي ولا كونها مما تقتضي العداوة المسقطه للشهادة فيه نظر أما ليس وكيلاً أو وصياً أو قياً فيقبل ومن جيل شهادة الوكيل مالى باع فأنكر المشتري الثمن أو اشترى فادى أخنسي بالمبيع فله أن يشهد ولو كان له عليه كذا وبان هذا ما لم يكن بائناً له ان يشهد به للبائع ولا يذكر كرهه وكيل وصوب الأذرى حله بما كان له فيه أو وصلاً للحق يعارق مباح ثم توقف عليه لجهة الحاكم على الحكم بما لو صرف حقيقة لم يحكم به ويجب بله لا لأن ذلك لأن القصد وصول المستحق لمعوقه واثقاً من ابن عبدالسلام ما يؤيد به بل مخرج غير واحد بأنه يجب على وكيل طلاق أنكره وكلمات يشهد حسنة أن زوجة هذا مطلقه تزويد الجواز قول الجوز رعية بنظيره فمن له دين غير زعن إثباته فاقترض من آخر فله

من العمل (قوله وان لم يستغفر) التي قوله و برضاع في النهاية والمغنى (قوله تركه الله دون) معقول ففاعل (قوله أمره من كل شيء) عطف على مبتدأ (قول المتن فليس) خرج به حجر السعة والمرض ونحوهما معنى (قوله لانه اذا ثبت الخ) قال المغنى وألقى الماوردي بذلك ما إذا كان زوجه عسر ابتغى فاقشاه هبته بدن ١٥ ولا يصحون اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيره من الغفر ما عسى لا حجر ولا موت ولا ردة فلا تامل ١٥ سدر (قوله أو عيال الخ) الانساب الوارد (قوله مراده) في قوله وفي الاقوال في النهاية الاقوال وظاهر إطلاقهم في الاما ليس وقوله ان ما زال ولو لا ذلك وقوله وياتي الى بل سرح وقوله كاتشر (قوله مراده فيهما الخ) انما فسر في الشمول لما اذا لم تكن الشهادة بنفس المبال بشئ من متعلقاته وشدي عبادة المغنى ولو عسر بقوله فاحموا وكيل فيه كلفه في الضرر وأصل الرخصة كان أولى لتناول من وكل في شئ محصورة أو تعاطى عقد فمأخوذة أو نحو ذلك فانه لا يتقبل شهادة ما وكل في ذلك لانه يجر لنفسه فعبادة فاعماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه ١٥ (قول المتن هو وكيل الخ) أولى لو بدون جعل مغنى (قوله أو وصي) الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله أو قيم) أو ولي أسمى (قوله أو كره) الاولى تقدمه على غيره بنفسه (قوله ثم شئ) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله لمو كبر شدي (قوله أم بشئ) كذا في أصله ثم اصلح ما سدر (قوله في الشهود به) أى أو في متعلقه بخلاف اللام (قوله وكذا وديع أو دعه) ومن ثم لم ارهنا (وتقبل شهادة بما بالوديعة والمرهون لغيرهما لان انتقال التهمة ووض مع سرحه (قوله ولو عزل الخ) أى ثم شهد (قوله أو بعدها) الانساب التذكير (قوله فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصاصين بعد ذلك قبلت عليه كما في به بالوالد رحمه الله تعالى فيه أو يثبت أن يحمل ذلك جميعه لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوة الاثبات كذا من العداوة بكل حمان الرخصة (قوله اما ما ليس وكيل الخ) يحترقونه بما هو وكيل الخ عبارة اخرى وافهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل ولو كرهه ليس وكيلاً ولو كان حصى الماوردي في وجهين وأصحهما الصحة ١٥ (قوله ومن جيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شئ فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شئ بالخ ولم تعرف وكالته فله ان يشهد الخ (قوله مالى باع فأنكر الخ) أى ما تضمنه قولهم ولو باع الخ (قوله بان له عليه كذا الخ) نسرهم تب (قوله ان له أن يشهد به الخ) أى بان يعلم كونه البائع بخلاف التسمع والتصريف الاخيرين (قوله ولا بد الخ) عطف على يشهد (قوله حله بما كان له فيه) حزم به النهاية بالاعز (قوله توصلاً) الاولى جعله من مادة السين أو من بابها لافعال كما عر بالثاني الاسمي (قوله ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية وتوقف الأذرى فيه مانه يحمل الحاكم الحرز ودوبانه لا أثر الخ قال الرشدي قوله وتوقف الأذرى أى في الحل باطنوا الاذهو قائل بالصحة بل ردعى من أنكره هاو شتم عليه ١٥ (قوله وشهد) أى المقرض له أى المقرض بان له على المدين ولم يذكر الحاله أخذها من (قوله تلطف معنه الخ) عبارة النهاية فتلطف الخ (قوله بعدان صدق الخ) يتأمل اقدام المقرض على الخلف عجز التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق قالة عس و يجب عنه بعين مامراً نفا (قوله كاسر) أى في باب القضاء (قوله الشاهد) التي قوله واحتمال العبارة في المغنى (قوله أو نحو أو الخ) أى كسكتا بنوعه أو البت أو الجاهو عليه فليس معنى (قول المتن ويحرم حقموه الخ) أى عند شهادته ودخل في كونه مو راعداً الشهادته قالو (قوله اما ما ليس وكيلاً أو وصياً أو قياً) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصاصين بعد ذلك قبلت عليه كما في به شفتنا

وأحاله به وشهد له الخاضع معان صدقة في ان له عليه ذلك الدين ونظير ذلك شهادة ما كرهز ولحكمه بصيغة شهادته شهد خا كذا يأتى الحكم حكمه بكلمة (و براعتين ضمنه) الشاهد ونحو أو له أو فرعهما وبعد لانه يدفعها لغيره عن نفسه أو دعي لا تقبل شهادته واحتمال العبارة شهادة الاصيل براعتين ضمنه كونه مقبولة اذ لانهم قضاها غير مراد كيد عليه السيان نعم قول أمه والضان لا يصلح بالإبراء والأولاد أضرخ (و جرحا حقموه)

غير بضم قبل انما هالانها تنقض المون الذي هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قوله (ولو شهد ورث

له مريض أو جرح ميعال
قبل الاندمال فثبت في
الاصح لعدم التهمة كما
تقرر لان شهادته لا تجبر
اليه فتعاقب كونه اذا ثبت
لورثته بنقل اليه بسبب
أخوال أو زعم لو مات مورثه
قبل الحكم امتنع لانه الآن
شاهد لنفسه كما روي في
الاو لو شهد على مورثه
بما وجب عليه لم يقبل وهو
غلط مبني على توهم ان
الشاهد هاتر وليس
كذلك كما روي في الفرائض
على أن ما وردنا من لا يصح
ذلك انما لمعناه
القبول في مسألة الترتبه
وعليه فيها انها تأمل
(وتروى شهادة عاقله ينسق
شهوده) يعمونه كما
ذكره في دعوى الدم
والقسمه وأعادها هنا
كأنه يعمونه في خلاف
فيه المذكور على ذكره
ثم التمثيل له في حقه فلا
تكرار (و) ترشده
(فرما مقلن) عر عليه
(يفسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدعون
مراجه لهم وأخذ منه
البليقي قبول شهادة غير
له رهن يني بدنه ولا مال
للعقل غير أوله مال
ويقطع بان الرهن يوفى
الدين الرهونه فتقبل
له قد دفع ضرر المراجعة
وبه نظر لان فقهه ذلك
دفعاً بدنه وتروى راجع

شهد بذلك أخواله جرح وهو وارث ثم رده الجرح من فلا تقبل شهادته وخبر به ما لو شهد ذلك والجرح من
ثم مات الابن فتقبل شهادته من صار وارثاً وتحتكر شهادته لم تنقض كالموطأ في القسق أولاً فلا يصح بها
أسنى ونهية ومغني (قوله غير بعضه) اعتقده لكون الكلام في رد التهمة والافا الحكم لا يختلف بالعضة
(قوله قبل اندمالها) خرج به شهادة به رد الاندمال فتقبله لا تتعاقب التهمة قال البليقي ولو كان الجرح جرحاً
اعتقده بعد الجرح وادعى به على الجرح والله المستحق لارشادته كان ملكه فشهد له وارث الجرح
قبلت شهادته لعدم المعنى المتعقبي لرد أسنى ونهية (قوله في انتقاله) أي الارش معنى (قول المتن لو رده)
أي غير أصله ورفعه مريض أي مريض موت وقوله قبل الاندمال أي بخلافها بعد الاندمال فتقبل في طعام
لا تتعاقب التهمة معنى (قوله كما تقرر) أي في قوله وبه فارق الخ (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المغني (قوله امتنع)
أي الحكم بشهادته (قوله كما) أي في شرح والتهمة أن يخرج نفعاً الخ (قوله لم يقبل) الا لا في الثالث (قوله
كما روي في الفرائض) أي في مواضع الارث (قوله لا يصح ذلك) أي القول بعدم القبول وقوله لما لاواه القبول
الخ فيه نظر ظاهر لان ما وجب قبل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجرح فتقبل شهادته والوارث بذلك يخرج
اليه نفعاً كما شاهدتها (قوله لا يمتنع وتروى الخ) شروع في الشهادة بالافاة للضرر ومعنى وقوله شهادة عاقله أي
ولو فقرأه أسنى وقوله شهد قبل أي من خطأ وأشبه بخلاف شهود افراو بذلك وأشود في دعوى أسنى
ومغني (قوله بجماله) الى قوله وفيه نظر في المغني الا قوله يني بدنه والى قوله لا تقبل علمه ما في النهاية الا
قوله لا يسدده وانه لا تقبل من فقر وقوله ويظهر الى شهادة غاصب وقوله فاسد الى صحها وما أتته عليه
(قوله كذا كرم) أي قد بجماله (قوله وأعاد) أي قوله وترد شهادة عاقله الخ وقوله كذا في قوله يني قوله
ويجرحه مورثه ولو شهد اخوه الخ تده المذكور أي بجماله ويحذر جرحه على يده أو أخذها من افراو
بالقيده بالنسبة قبل اندمالها (قوله على ذكره) متعلق بقوله معولاً وقوله لا تمثيل متعلق بقوله أعاده
(قوله لا تمثيل به الخ) أي ذكره هناك لافاة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غير ما فعلت الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصي يجرح من شهد على الموكل واليتم اه أسنى ولعله أخذها من عمره قدما
اذا كان الوكيل أو وكيل ذلك المال قبل اجماع (قوله وأخذ منه البليقي الخ) عبارة لانها وبه وأخذها البليقي
منه وهو قبول شهادة الخ بجماله لانه لا تنقض ذلك الخواتم في ما قاله البليقي (قوله وأخذ منه الخ) أي
من التعديل (قوله يني بدنه) كذا في النهاية بدون لدول الصواب لا يني الختم لا ثم أثبت قال الرشد في قوله
يني بدنه لعله سقط قبله لفظ لا لاننا نقسم الكتاب فلا يصح التصو والابم ولا ينافي قول الشارح الا في قولين
ماله في الاولى وماصل المراد ان البليقي أخذ من التهمة بدفع ضرر المراجعة فاننا في ذلك بان كان يدين رهن
لا يني بالدين ولا مال للعقل غير لا ترده شهادته أي لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يراجع المرحمن في شيء
ورده الشارح باجتهال حدوث حال للعقل في زعم الغريم في تكملته منه ما اذا كان الرهن يني
بالدين فالبليقي يقول بقبول شهادته وان كان للعقل مال غيره كذا كره الشارح بعدم رده ما بحال
خروج الرهن مستحقاً ففهم المراجعة اه (قوله وفيه نظر) أي في ما خذو البليقي أو رده لعله (قوله يتقدير
خروج الرهن مستحقاً) أي في الصورتين جميعاً (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
جرح مورثه ومن أوصى له روض ومغني ونهية وفي شرح الروض قال الاخرى لم يبق الا تقبل شهادة مدين
سقط فيها دون حقهما انقص التهمة عما جادون غيرهما اه (قوله وان تضمنت الخ) عبارة الا في ولا
ينظر هناك نقل الحق عن شخص الى أخوال الوارث خليفة المورث فكانه هو اه (قوله لا يسدده
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو أقام رجل بينه وبين أخيه دين على شخص فشده المدين بين العلم
الشهاب الميلي من مدر (قوله يفسق شهود دين آخر) يني أو يرافقه من دين آخر لو جرد للمدين وهو دفع
المراجعة يخرج بقوله بجماله من لم يجز عليه فتقبل الشهادة كذا كرهه لان الحق لم يتعلق بين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وتقبل شهادة مدين جرحاً ثم وان تضمنت نقل ما علموا ولا ينافي خليفة لا بعد منه عن أن يانه لا ينجح ولا

بقوله ما سبقه الا ان عليه ظاهرا واخذ منه ان من أثبت وصيته بملكت يد الوصي فتشهد بانه وصي لا حرم قبل لانه ينقله عن نفسه مطالبة به وتقبل من فقير بوصيته أو وقف لغيره أو بغيره ان لم يصح بحصرهم والوصي اعطى قلة الغنى والغنى ان إلى المصحب انحصر وادان لم يصح بحصرهم وهو أوجه لثمة استحقاقه (٢٣٠) ولو شهد الاثنين بوصية مثلا فتشهدوا أي الاثنين للشهود لهما (لشاهدين بوصية

من تلك التركة) ولو عين واحدة تادى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الأصح) لانفصال كل شهادة عن الأخرى مع أصل عدم المواطأة المانع من اتحاد التهما وأخذ منه انه لو كانت عين يدا تشين فادعاهما ثالث فتشهد كل لآخره اشترى من المدي قبل اذ لا بد لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فتشهد به لا شر وكذا تجوز شهادة بعض القائلة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول أحدنا ما أو نحوه ويظهر ان مثله أخذ ماله ومالي للتمتعنا أيضا ويحتمل هنا تفرق الصفقة لانفصال كل عن الأخرى فتقبل لغيره لاه وعلى الاذن يفرق بين مبرين ما صرف الشريد بانه هنا ذكر موجب العداء ولو منفصلا بخلافه ولو كان هناك ذكر موجب عداءه كان كاهنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجني كفى الجواهر وأقبح قوله بعد الرد انه لا بد من رد المدين وبدل منافع الا فلا توجد التوبة فلا بد من ذلك لن قدوة يخرج بذلك اذا بقي المغصوب بمنشئ عليه لانه يدفع الضمان عنه كما تقرر ولو اشترى فاعدا شيئا وقضه فصره لم تقبل منه لغيره باعنا الا ان ردده ولم يبق عليه ما يوجب شيئا وصحها ثم فسخ فادى آخرها لم يكن من وضع المشتري بدفعه عليه قبل منه لانه لم يدفعه الضمان عن نفسه وادعاهما لهما (لا تقبل) الشهادة (الاصل) للشاهد وان عا (لا راع) له وان سفل ولو بالرد أو بالتزكية بخلافه انما الصالح أول شاهد لانه بعض فكله شهد لنفسه والتزكية ان كان شاهدته تعالى فغنى الثبات ولا يقرع وفيها تهمته وتون أحدهما

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلافه سألوا تقدمت شهادته اه (قوله) واخذ منه أي من التعليل (قوله) فتشهد أي الوصي (قوله) وتقبل من فقير الخ عبارة لاسي قال الزركشي وعلى قياس هذا يعني مسئلة شهادة بعض القائلة لبعض على القطاع قول الغنى لو شهد عدلان من الفقراء أنه أوصى بثالث مثله للقرع قبلت أولنا لم تقبل قال ابن أبي العمود ينبغي أن يتقدموا لهما بما إذا كان في البلد فقرأه سوى الشاهدين ثم إذا قلنا بالقبول وفي دخول الشاهد في الوصية احتملا أن قال الزركشي وقد صرح الغنى بانهم يدخلان فيها وما يحسنه يعني ابن أبي العمود لا بد من قيد آخر وهو أن يكونا غير محصورين ولا أن الظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما إذا قاروا أكثر الوصية وفي اعتباره هذا القدر وقفة تأتي من كلام لابن مؤنس وابن الرفعة في نظمهم بذلك من الوقف اه بخلاف (قوله) ان لم يصح الخ أي وان انحصر وان نفس الامر (قوله) ادعى كل الخ أي من البينين (قوله) لانفصال كل شهادة الخ ولا يصح شهادته فنعوا لا يدفع عنه ضرر ما في (قوله) واخذ منه أي من التعليل (قوله) على ما ادعى الخ وفيه من ادعى الخ كل منهما ينادي بالفعول (قوله) وكذلك الخ وقوله ويظهر الى المتن (قوله) لكل الخ الأولى لواحد منهما وقوله في غيره الأولى على الآخر زاد عليه المنفى ما نصه ولا تقبل شهادة تخفى بحال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف المذكور اه (قوله) يجوز أي تقبل نهاية ومعنى (قوله) بشرط أن لا يقول الخ عبارة للمنفى إذا قال كل منهم أخذ مال فلان قال أخذنا التام تقبل اه (قوله) وعلى الاول أي عدم القبول مطلقا (قوله) وشهادة غاصب الخ أي ويجوز شهادته (قوله) بعد الراد الخ أي لا بعد التلف وظاهر ان المراد بعد ان جنى في بد الغاصب جناية مضمونة كالنصف فلا تقبل شهادته روض مع شرحه نهاية قال عرش قوله ان المراد أي الرقيق المراد وقوله شهادة أي الغاصب اه (قوله) قوله بعد (الرد) أي الخ (قوله) لا بد ذلك أو رد العين وبدل منافعها المستحقا كان الاول بدون ذلك (قوله) ان قدوة عليه أقوم أنه إذا تجزى من رد ما ظلم به صحت قوله ويصح له حيث كان في عزمه الرضى قدوة عرش (قوله) ويخرج بذلك أي بقوله بعد الرد أو بغيره المذكور (قوله) لا تهمه أي فلا تقبل لانهما (قوله) فاسدا أي شره فاسدا كذلك (قوله) الا ان ردده أي ذلك الشيء وكذا بدل من نفسه أخذ امسار الى البائع (قوله) ثم فسخ أي البيع كان رد عليه بسبب أو قاله أو خيار نهاية وروض مع شرحه (قوله) زمن وضع المشتري الخ أي بخلاف ما لو ادعى ما كعبه الفسخ والرد فتقبل (قوله) لا يقبل (الظاهر) التائب (قوله) لهما أي لنفسه (قوله) لشاهد الخ وقوله ولو ادعى الامام في المنفى الا قوله خلافا لوقن أحدهما (قوله) ولو بالرد أو بالتزكية الخ ظاهر منه كالتبانية لاختصاص هذه الغاية بالقرع بل قولهم الا في التزكية الخ وقول المنفى ولا تقبل تزكية الوالديه ولشهادته بالرد سواء كان في حجره أم لا وان أخذناه باقراره وشد من في حجره اه كالمخرج في ذلك ولكنه ليس بمرادنا ما خرج من جرح الغالب كما يفيد قولنا يادى عن شرح البهيمه مقاصده ورد شهادته لبعضه ولو تزكية أو شدوه في حجره لكن يؤخذ باقراره اه وكذا ما في عن الرشدى ما يفيد (قوله) أي القرع ع تقدم انه ليس بقدر وقوله أول شاهد عطف عليه (قوله) ولا يقرع أي أو الأصل وكان الاول لبعضه رشدى (قوله) ووقن أحدهما الخ عبارة للمنفى والروض وكذا لا تقبل لمساكن أصله أو (قوله) ويظهر أن مثله أخذناه ومالي للتمتع الخ قال في التيسوس جمع في الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز فتدقون ان أحدهما رضى والجيب والثاني يقبل في أحدهما اه قال ابن التنبسي في شرحه وهذا أي الثاني هو الأصح ويصح اذا كان لا يجوز لأجل التهمة كما إذا شهد أنه اقترض من ابنه أو جانيه كذا أما إذا كان

التي كلاهما انما لا تقبل
لبعضه على بعضه آخر
وه جزم الغرضاني لكن
جزم ابن عبد السلام وغيره
بالقول لان الوازع الطبعي
قد يعارض ضعفت التهمة
وقد يجاب على الاول بجمع
ذلك اذ كثيرا ما يتفاوتون
في الحكم بتو المسئل فالتهمة
موجودة وقد تقبل شهادة
البعض ضمنا كان ادى
على كبره شئ من عمر
والمشترى من نر يصاحب
اليد وطالبه بالتسليم فتقبل
شهادة ابن زيدا وعمره
بذلك لانهما اجنبيان عنه
وان تضمنت الشهادة لهما
بالمالك وكان شهد على ابنه
بأقراره بنسب مجهول فتقبل
مع تضمن الشهادة لطيفه
ولو ادى الامام شئ البيت
المالك قبلت شهادة بعضه
لان المالك ائس بالامام ومثله
ناظر وقفا وصى ادى
بشئ لجهة الوقف او للمولى
فتشهد به بعض المدي
لاتنفيه التهمة بخلافها
بشئ التمسر والوصاية
ولو شهد بصدقه او على عذره
او الفاسق بما به الحق
والحكم بمحله ذلك قال
ابن عبد السلام المختار
جوازه لانهم لم يعملوا
الحاكم على اطلاق بل على
اصال الحق استحقه فلم
يأثم الحاكم لظنه ولا انحصم
لائحه حتمولا للشاهد
لاعتاسه قال الاذري بل
ظاهر جواز من جود ذلك وجوب (وتقبل) منه

فرعه والماذونهما اه (قوله وسكانه الخ) وشركه في المشترك نهاية (قوله لبعضه على آخر) أصليان
كانا أو فرعين أو متعلقين (قوله وبجزم الغرضاني الخ) عبارة المفتى كاجزائه الغرضاني يؤيد مدعى الحكمين
أي بوجوبه وان خان ابن عبد السلام في ذلك مع إطلاق الوازع الطبعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام
الخ) عبارة المفتى وجزم ابن عبد السلام وغيره الخ فثبت اذ كثيرا ما ادى على بكره الخ) عبارة
الروض وشرحه فخرج قال شخص في يد يده بعد اشتراط بتعذر العبد الذي في ذلك من عمر وعمر
اشترى امته وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهده بذلك ابنه وأبناز بدلت شهادتهما الخ سم
ورشدي أي فالصواب اسقاطا على وعبارة المفتى كان ادى شخص شراء عبد في يد من عمر وبعد ان
اشترى من نر يصاحب البدوقضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد كافي النهاية والمضى والروض
(قوله المشترك من نر بالخ) وقضيه ما يقضى معنى (قوله وطالبه بالتسليم) أي فانكر زيدا بجمع ذلك معفى
(قوله بذلك) أي للمدعي بما يقوله معنى (قوله لانهما اجنبيان الخ) عبارة المفتى والاصح لان المقصود
بالشهادة في الحال المدعي وهو اجنبي عنهما اه أي عن ابن زيدا وعمر (قوله عنه) أي عن المدعي (قوله
شهاد الخ) عبارة المفتى ادى عليه ب ولفظ فانكر فتشهد هو مع احدى على اقراره أنه وله مقبل شهادة الاب
كافي فتاوى القاضي حسين الخ احتياط لا لمراسم اه (قوله ولو ادى الخ) عبارة الاصم ثم لو ادى
السلطان على شخص بحال لبيت المال فتشهد به أخته أو فرعه قبلت كقائه المناوردي لعموم المدي به اه
(قوله ومثله ناظر وقفا الخ) وهل يثبت أيضا الوكيل اذا ادى بشئ للموكل أو يقرق فيه نظر ولا يبعد أنه
أيضا مثله ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت ماسا في ريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصي الوكيل
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصي كقوله وذلك يدل على ان الحائز الوكيل بالامام أو من
الحائز الوصي به ومن جواز اثبات دين ادعاء المقر على كنه شهادة أخته أو أصل القرع وهو شامل لما اذا
كانت وكالة القرع بحيث يسوغ قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقباسه جواز اثبات العين للموكل
بشهادة بعض الوكيل وان ساغ التصرف فيها اه سم (قوله لاتنفيه التهمة) أي ولا نظر لتضمن شهادته
اثبات التصرف لبعضني المشهود به سم عبارة الرشدي قوله لاتنفيه التهمة ليسه نظر وقدمش قوله أو
للموكل عاذا كان المشهود به من جهة المولى الوصاية وقدمر ان الوصي لا تقبل شهادته فمحل وصي فيه قال
الشارح فيما مر لانه يثبت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) أي شخص وقوله أو
الفاسق صلي على فاعل شهد المستتر وقوله بما ينظمه الخ اجمع لكل من المعلومات (قوله الحق) عبارة
الاصح والنهاية من الحق اه (قوله بمحله ذلك) أي مانع الشهادة أثنى أي من البهينة أو العداوة أو
النسب (قوله جوازه) أي شهادته من ذكر مع جهل الحاكم بمحالههم (قوله قال الاذري بل ظاهر جواز من
جود ذلك الخ) ويقضه على تعينه طر يقال وصول الحق لسحقه نهاية (قوله منه) أي من الشخص أو
له عداوة كذا شهد ان طلع عليه وعلى رفعة الطريق في قد شهادته لم يقر طر يقان انهمما الزود بل على
القولين ويجرى الطر يقان فيما اذا شهدانه قذف أو أمه أو زوجا أو جنبا أو شهد لنفسه ولغيره كنه كذا
فقد فيما وفيما القبر الطر يقان اه فتأمل هذه الاخيرة (قوله كان ادى على بكره شئ من عمر
والمشترى من نر يصاحب البد الخ) عبارة الروض وشرحه فخرج قال شخص في يد يده بعد اشتراط بتعذر
العبد الذي في ذلك من عمر وعمر واشترى امته وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهده بذلك ابنه وأبناز
وبناز بدلت شهادتهما الخ (قوله لاتنفيه التهمة) أي ولا نظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضني
المشهود به وهل مثله أيضا الوكيل اذا ادى بشئ للموكل أو يقرق فيه نظر ولا يبعد أنه أيضا مثله ما لم يصد
عنه نقل ثم رأيت ماسا في ريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات دين
ادعاء القرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة القرع بحيث يسوغ قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقباسه
جوازا اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساغ التصرف فيها

(عليهما) اذ التهمة وعمله حسن لا عداوة او الاوجهان الذي يقسمهما عدم القبول أخذنا مما مر أن الابل لا يثبت إذا كان بينهما عداوة ظاهرة غير أنها صاحب الاقرار جزم (٢٣٢) به (وكذا) تقبل شهادتهما (على أيهما بطلاق مرة أمهما) لا فلا بائنا أو أمهما بمقتضى (أو

الشاهد (قول المتن عليهما) أي أصله وفرع سواء كانت في عقرب أم لا لمقتضى (قوله اذ لا تمنع) إلى المتن في
الغنى والقول المتن ولا يخفى في النهاية الاقوله على أن الموادى الفرع وقوله وبمقتضى إلى المتن وقوله وبمقتضى
تقديمه فمن نكاحه وقوله لانه إلى الائم (قوله وكذا تقبل شهادتهما) أي الفرعين بمعنى وقوله على أيهما
بطلاق الخ أي لاشهادة الفرع لا بطلاق أو رضاء إلا أن شهادته حجة تقبل بوضع مع شرحه قال الجعري
وفسد القابو في قبول شهادته الفرع بطلاق مرة أم لا عداً لما يجب تفقها على الشاهد والام تقبل لانه دفع
عن نفسه ضرراً انتهى وكونها لم يجب عليه لاصارها ولقدرة الأسفل عليها أو كونها يجب عليه لاصار
الاصول مع قدرته هو وقد انحصرت تفقها فيه بان كانت أمه ناشرة اه تحذف (قوله طلاقاً بائناً الخ) أما إذا
كان الطلاق رجعية تقبل قطعاً نهاية أي وكذا تقبل قطعاً إذا لم تكن أمهما بنته أو لم يكن القذف ودبالي
العان (قوله لا تمنع) إلى وكذا الوادع في الغنى (قوله نفع أمهما الخ) وهو انفرادها بالاب نهاية (قوله مع
كون ذلك الخ) عبارة المتن وافهم قوله على أيهما من أجل اختلاف ما إذا شهدا بحسبة أو بعد دعوى الضرة أما
لو ادعى الاب الطلاق في زمن سابق لاسقاط نفقته لم يتجوز ذلك وأدعى انما سألته الطلاق على مال فشهدا
فهذا تقبل الشهادة عليهما لأن الشهادة للاب لا على كل من حصل الفرقة بقوله في دعواه الخ جامع في كبريائه
اه (قوله فان ادعاه) أي الطلاق عرش (قوله لعدم نفقة) أي ونحوها نهاية (قوله وكذا الوادع) أي ادعت
أمهما طلاقاً من غير ما فلا تقبل شهادتهما لانه اشهادة للام سلطان وكذا لو ادعت أمهما طلاقاً نفسها فلا
تقبل شهادتهما لها كغير من الاسنى (قوله أخذ بعضهم انه يجوز الخ) عبارة النهائية وقد أتى إلى الدرجة الله
تعالى يجوز اثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو وكيله ولا ينافي ما قدمنا من امتناع شهادته بوصاية
لما ذه من اثبات سلطنته لان سلطنته الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنته الوكيل اه وأقرها سم (قوله
وبمقتضى في وكيله يتر جعل) أي والأردن نهاية (قوله على ان نفسه من الخ) مرادها (قوله منعه) خبر
ان والضمير للافتاء (قوله فهذا ك) أي في الوكالة اثبات السلطنة (قوله وله) أي البعض (قوله فان ذكر)
أي الذين عرش ومقالة أي ابن الصلاح (قوله وان كان فيه تصديق ابنه) فيما مر من قريبيدي (قول
المتن وإذا شهد الفرع الخ) عبارة المنع مع شرحه ولو شهد له لا تقبل شهادته من أصل أو فرع وأقرهما
وبغيره قبلت لغيره لانه لا اختصاص الماتر به اه وعبارة الروض مع شرحه يشهد له أو نحوه ولا جنس
قبلت شهادته للأجنبي فقط لا اختصاص الماتر بغيره اه (قول المتن لفرع وأجنبي) كان شهد برفق له ما
كقوله هولاء وفلان أو عكس معني وأسنى (قول المتن قبلت للأجنبي الخ) وورد في حق الفرع قطعاً بما
(قوله وعمله كعلم بما مر في الخ) خلافاً للمعنى والمنع والأسنى كغيره ولما نه عبارة تفريقاً للصيغة
وسواء أقدم الأجنبي أم لا أخذنا مما مر في بابها اه (قول المتن قلت وقيل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل
لان كل واحد منهما وارث لا يجب فيه الاب وهو قول الامتثال لا تمنع (قوله من الآخر) إلى المتن في
الغنى الاقوله أي لانه إلى وقيل وقوله لانه إلى الائم (قوله نمرج البليغ الخ) أي من وجهين سم (قوله
لانه تعبير الخ) عبارة المنع ان قد نه اعاده بقوله سم وعبارة عرش والفرق بين هذا وما تقدم
من انه لو شهد له بعد بيان ذلك قد قبلت ان شهادته هنا بمقتضى النسبة لا في الجناية في حق الزوج لانه
يغير بنسبه ووجهه إلى خلاف السيد بالنسبة لفقته اه (قوله وبمقتضى تقديمه فمن نكاحه) ظاهر
(قوله كآفتي به ابن الصلاح) أتى بذلك ضمننا الشبهة الرمي ولا ينافي ما مر من عدم قبول شهادته
بوصاية لما ذه من اثبات سلطنته وذلك لان سلطنته الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنته الوكيل ش مر
(قوله قبلت للأجنبي) أي فانه غيره ش مر (قوله نمرج البليغ الخ) أي من وجهين (قوله
لانه تعبيره في الحقيقة) عبارة غيره وجه المنع ان قد نه اعاده بقوله

قدفها) أي الضرة المؤدى
للغات المؤدى لفرقها في
الاطهر) لضعف حجة منفع
أمهما بذلك اذ طلاق
أمهما حتى شامع كون ذلك
حسبة تلزمهما الشهادة
به امارجى فتقبل قطعاً
هذا كلفي شاهد بحسبة أو
بعد دعوى الضرة فان
ادعاه الاب لعدم نفقته
تقبل شهادتهما للتهمة
وكذا لو ادعته أمهما
تقرر وبأن من أن التهمة
الضمة وغير المقصودة
لا تؤثر أخذ بعضهم انه
يجوز اثبات الوكالة بشهادة
بعض الموكل قال بعضهم أو
الوكيل كآفتي به ابن
الصلاح وعمله في وكيل
بغير جعل على أن قضية
ما مر من عدم قبول شهادته
لبعضه بوصاية لما ذه من
اثبات سلطنته بضعف ان
الوكالة فهذا كآفتي به
بما نقله عن ابن الصلاح
قوله لو ادعى الفرع على
آخر يدين لموكلاً فأنكر
فشهده أبو الوكيل قبل
وان كان فيه تصديق ابنه
كأقبل شهادة الاب وابنه
في واقعة واحدة اه وما
قال في هذه محلان التهمة
ضعيفة جداً (وإذا شهد
لفرع أو لأصله) (وأجنبي
قبلت للأجنبي في الاطهر)
تفريقاً للصيغة وعمله كعلم

بما مر من ان قدم الأجنبي ولا يطلاق فمأضاً قلت وقيل لكل من الزوجين) من الآخر لان النكاح بطراز نزول فمأضاً
كغيره ومستأخو نمرج البليغ انه لا تقبل شهادته له بان ذلك قد نه أي لانه تعبيره في الحقيقة وبمقتضى تقديمه فمن نكاحه تقبل لكل على

الأخوة قطعاً الأشهاد وما بالأنه يشهد بتجانيه على محل حق ما فيها الجناية على عيونه ولاهم العطف أو شهود ذلك بأبلغ في العداوة من نحو الضرب (لا خير صديق والله أعلم) انضما التمتع لا قبل على شيئا أو رثيثان فلا تأخروا لها شهادة لنفسه بسبب المشوهة لا ابتداء عنهما كذا قاله البخاري راعا ما في المتن الصريح بخلافه وهو ليس كإمامهم لأن ذلك مخفي والقصد منه إبطال الضرر على نفسه بخلاف كنهه والضمي في ذلك لا يؤثر قلة ما في شهادة البعض به به فارق منع قبول شهادتهما لأهمهما بالزوجه لا شهادتهما لأصل ابتداءه وكان بأزوجه أعز من اغتفارا الضمى اتقاه في تعرض بيني داخل وخارج الضمى إلى هذه مدينة أخرى (٢٢٣) بأن أحد شأدي الداخل كان بامعه بان ذلك لاعتقاله به شهادة أي

سكوت المغني والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقيد اعتمادا لاطلاق واياه أعلم (قوله) الشهادة وتأها هو مع ثلاثتها وأسى (قوله) لانه شهد بها بالخ) عبارة الاسنى والنهاية لان شهادته علم اذ كان تدلى على كل العدواة بينهما ولانه نسب الى خباية في حق فلا يقبل قوله كالمرد اه وعبارة المغني لانه يدعى خبايتها فراشه اه (قوله) فاشبهه أعوز تأها (قول المتن واخ) أى من أخيه مع كذا من بقية طوائفى وان كانوا يصلونه ويروونه أسنى ومغني وقوله وصديقى أى من صدقه وهو من صدق وقد دللنا بانهم جميعا أهمل قال بن قاسم وقيل ذلك أى فى زوجه وادوار فى زماننا مغني أقول وكذا كان بعدم فى زماننا صدع (قوله) لضعف التهمة) لاتعمدا لتهمة نعمت البعض بها ومغني (قوله) لان ذلك ضنى والقصد منه) الاولى التأييد (قوله) بمشاركته) أى المشهود له الشاهد (قوله) به) أى يكون بها ضمنية (قوله) اه) هذه أى بيننا فخرج (قوله) كان باعه) أى المشهود به (قوله) بان ذلك) أى الاضمار بالجار متعلق بالاقعة (قوله) شهادته) أى الاسد (قوله) له) أى الاقعة (قوله) لو ثبت) أى العين المدعى به لو كان التمسك بقوله وما بعد التذكير (قوله) فهو اخ) أى الواحد (قوله) على عدوه) الى قوله وليس يكافى فى النهاية الا قوله الفخر الصغرى فيه (قوله) دنيو يتظاهره) لان الباطنة لا تطعم عليها الاعلام الغيوب بينها يزاد المغني وفى مجمل العبارتين انما التمسك بالله عليه وسلم قاله - يأتى قوم فى آخر الزمان اخوان على العلانية اعداءه السر وقول لى الله اوبى صلى الله عليه وسلم أى شئ اشد عليك يا محمد قال شحاته اعداءه وكل صلى الله عليه وسلم يستعمل بالله منها فتسأل الله سبحانه وتعالى ان يعاقب من ذلك اه (قوله) الفخر الصغرى) عبارة والمغني والاسنى لحيث لا تقبل شهادة ضدى غير هى وأخبروا به اوداد ودين بها باسنا نحن والفخر بكسر الفين الفل والحداد اه (قوله) ومن ذلك) أى عين شهادته العدو (قوله) عدوانه) أى الموارث عش (قوله) به) أى التمثل (قوله) ان ذلك) أى كونه مع عدوين الموارث (قوله) له كان أظهر) هذه فبقا الاصل فى التمسك بالاقعة والعدو على عدوانهم ولعل لهذا سكتت النهاية على استظهره الشارح فليراجع (قوله) لانه يضر ج الخ) اذ الوجهان فى عدو الموارث فقط وأما عدو المتفقون عنه (قوله) فهو له وليس له العدو) جزمه للمغني عبارة وخرج بالعدو وأصل العدو ورفعه مقبول شهادتهما الاذلام بينهما بين المشهود عليه اه (قول المتن وهو) أى عدو الشخص من يقضه صحت يتي زوال نعمته سواء اظلم لنفسه أم لم يعد له لامغني (قوله) الشهادة العرف) الى قوله ورفى المغني والى قوله انتهى فى النهاية الاخوة بعضهم الى المرد وقوله تتسبى الى من قذف (قوله) واعترضه بالمتبني بان البعض بالخ) عبارة المغني هذا الضابط لخصه الزايف من كلام الغزالي قال البلقي ذك البعض ليس فى الحرز ولا فى الروضة - أقول هو لا يذكر أحد من الاعبا ولا معنى لذكره هنا لان الخ وقال الزكى الاشيع فى الضابط تحكيم العرف كما أشار اليه المطالب فى عدة أهل العرف وعدوا للمشهود عليه موت شهادته اذلا لضابطه فى الشرع ولا ينفى اقامة (قوله) به بغير دلل) ويطالبه بذلك القيد بل ايضا اذ الحزن والفرح قلبان وكذا التمنى كى يعلم من تفسيره فهو جحان يجب بانهم اردوا

(٣٠ -) (شروانی و ابن قاسم) - عاشر) لساناً أظهر وليس هذا الحداد

من الوجهين» (تأنيده) «ظاهر كلامهم قبولهم أن وعد الله وقيامه بالعدل والعدل هو ما لا ينزع من عدواة الأعداء والآن نزع الله أن يلغي في العداوة من أي شيء وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو يعلمون أيهم كان الأصح على ما قبل عند المالكة قبوله يعلمون فلا يجابه ليس في عمله لأن الكلام في والعدو يعلم حاله وحيدته يعلم أنهم أنه أبلغ في العداوة من أيهما لاطلاقه ما علموا الخالين عداوة أو عدمها فيكم وما ضم (وهو من) يفضض بحيث يتسنى زوال المنع من بحزن يسر وردو يفرح بحسينته) لشهادة العرف بذلك واعتزله بالقبول بأن النقص دون العداوة لأنه بالقلب وهي بالفعل فكيف نفس الغلظ والخصو وداناهم نفسها بالنقص فقط لا به

بقسمائهم وهذا ماصول العادة الظاهر بل أشد منه ولا نرى بانها اذا انتهت الى ذلك فسق بها لانه حينئذ ماصول العادة فسق والفاقد
مردود التهمة حتى على صدقه وقد صرح الرافعي بان المراد العادة الخالية عن الفسق وقد يجب بان بعضهم فرق بان العادة ان يثبت
معلق زوالها والحدان يثبت زوالها (٢٣٤) البه او ان المراد ان يصل فيها تلك الحشية بالقوة لا بالفعل فينتهي في وقوع حد من حقيقة
الحسد المفسدة بل حقيقة

العادة الغير المفسدة فصح
كونه عداوة غير ماصول
البلقيش العداوة في الفعل
يمنوع وانما الفعل قد
يكون دليلا عليها على ان
يجمع ثلوعا من الاعيان
الراجحة المفسدة فينتهي
لاشكال فالأقد غنم
العادة من الجانبين ومن
أحدهما فلو عاوى من ريد
أن يشهد عليه بالغ في
نصرتهم فلم يجبه بقتل
شهادته عليه (تبيينه)
فصل كلام الروضة وأصلها
أن من صدق آخر لا تقبل
شهادة كل منهما على الآخر
وان لم يطلب الغشوف أحد
وكذا من ادعى على آخره
قطع عليه الطريق وأخذ
ماله فلا تقبل شهادة أحدهما
على الآخر اهـ ووجهه
بان رد القاذف والمدعي
ظاهر لانه نسب فيهما الى
الفسق وهذه النسبة تقتضي
العداوة عرفا وان صدق
ورد الغشوف والمدعي عليه
كذلك لان نسبته الزنا أو
القطع تورث عداوة
تقتضي انه لا يقبل منه شهادة
باطلة عليه وحينئذ يؤخذ
من ذلك أن كل من نسب
آخر الى فسق انتفى

بالعداوة البعض المذكور أعين أن يرتب عليه فعل أو لا يجوز في ذلك سم على حج وفيه تسليم
ان العداوة لا تكون الا للفعل وسبق في كلام الشارح منعه من شدي (قوله بعد ما بعده) أي مع قيد
الحشية (قوله وهذا) أي البعض مع قدمه (قوله منه) كان الظاهر منها شدي (قوله والأدري بانها اذا
انتهت الخ) عبارة النهاية وقول الأدري أي اذا لم يرد بان المراد الخ (قوله العداوة الخالية الخ) ولو اقتضت
العداوة الى الفسق ردت مطلقا في أي (قوله بان بعضهم فرق الخ) هذا الفرق لا يشق في دفع
الاعتراض الا ان ثبت ان يمتنع مطلقا زوالا غير مفسد سم (قوله أو ان المراد الخ) مما يناسبه أو يعينه
قوله لا يمتنع الا في وقت قبل فتمامه سم (قوله ان يصل فيها تلك الحشية) أي ان يصل في البعض الى حد يصلح
لذلك الحشية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله وحصره بالبلقيش الخ) استثناف ينافي (قوله
فيختم لا لشكال) نفى الاشكال مطلقا ممنوع وكيف وما قبله ذلك الجمل لا يوافق قولهم الا في وقت قبل فتمامه
سم وأيضا يلزم عليه أن يكون عدم القبول من عدوين محموزات شرط العدالة لا شرط عدم الاتهام (قوله
فالأقد غنم الخ) كلام مستأنف عبارة النهاية هنا ولا يفي في المعنى عقب التمر يف المار والعداوة قد تكون
من الجانبين وقد تكون من أحدهما فخصص ووجهه في الثاني (قوله ومن أحدهما) أي وقد
يتمع من أحد الجانبين فقط (قوله فلو عاوى) الى المتن في المعنى والروض (قوله فثبت شهادته الخ) أي لا
يصدق ذلك في بقاها معاني زادا الا في وهذا غير القذف كما يعلم مما يأتي اهـ أي في قول الروضة ولا
تقبل شهادته على فاذ هو النص يقتضي ان الطلب أي المدعي بشرط ولا يفي من ادعى عليه انه قطع عليه
الطريق وأخذ ماله فان صدقه المشهود عليه بعد الشهادة قطعي بل في قبولها فيحكم بالحكم اهـ زيادة
شي من شرحه (قوله لا تقبل شهادة كل منهما الخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمقذوف
وان لم يطلب بالحد وكذا دعوى قطع الطريق بصير المدعي عدوا ليرد زعمه فاطعها وان لم يظهر بينهما بعض
نصر عليه وقد ثبت من أن كل من رعى غيره بكبيره في غير شهادة ماصول عدوا وهو غير بعد اهـ (قوله
وأخذ ماله) لعله ليس بقيد كما يفيد اقتصار النهاية على ماله (قوله لانه يفسد) أي الشاهد المشهود عليه
فيهما أي في صورت القذف ودعوى القطع (قوله تقتضي العداوة) أي ان مشاهد العداوة (قوله ورد
المقذوف والمدعي عليه كذلك) أي ظاهر (قوله حشد) لا يظهر فاذ ثبت قوله يؤخذ الى قوله نعم في النهاية
(قوله فلا يقبل) الاولى التائيت (قوله يفسق) أي كضره بنجر حق (قوله انه) أي الاغتصاب المذكور
كله أي كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله في فرق) أي بين جواز الغيبة وورد الشهادة
بها (قوله ان الغائب هل يرضى بظلمه للمغتاب) الغائب الاول اسم مفعول وضمرى الى الجرح والمغتاب
الثاني اسم فاعل (قوله في قوله) أي لم يغتاب باسم فاعل (قوله وذلك) أي الانتقام بالشهادة (قوله جازم)
أي عداوة (قوله لا تقبله) أي العداوة ان لم يكن بعضه (فرع) حبال الرجل لقوم ليس

(قوله بعد ما بعده) ودفع ماله ذلك القيد في أي اذا دلل الخ من والفرع قلبان وكذلك التمس كما يعلم من
تفسيره فالوجه بانها بانهم ارادوا بالعداوة البعض المذكور أعين أن يرتب عليه فعل أو لا يجوز
في ذلك (قوله فرق الخ) هذا الفرق لا يشق في دفع الاعتراض الا ان ثبت ان يمتنع مطلقا زوالا غير مفسد
(قوله أو ان المراد الخ) مما يناسبه أو يعينه قوله لا يمتنع فتمامه (قوله ان يصل فيها تلك الحشية)
أي ان يصل في البعض الى حد يصلح لتلك الحشية ويناسبها أو يعينه قوله لا يمتنع فتمامه (قوله فيختم لا لشكال) نفى
وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من أحدهما على الآخر ثم يتردد النظر في اغتصاب آخر يمتنع فيجوز له الغيبة
به وان أثبت السبب المحمور لذلك وقتب بما تقرر في الدعوى القطع من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وان أثبت المدعي دعواه أنه كما
هنا على غير فرق بان المعنى المحمور لا يمتنع وان اغتصابه لم يرض بظلمه للمغتاب فيجوز له الشروع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى المقضي
لرود وان ذلك الامر يصح على الانتقام بشهادة باطله وذلك باثر وقوعه من كل منهما فم قبل شهادة أحدهما على الآخر (وقبله)

عصبة

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل من ان العصية وهي أن يغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضى
الرد غير دهاونتها تقتضيه ان انضم اليها دعاء الناس وتأييدهم للاضرار به والوقاية عنه فان اجتمع جاعته على
أعداء قومه ووقع معهم فهدت شهادته عليهم ورض مع شرهوا المني وتقبل تركه أى العدوة أيضا
لان تركه شاهد شهادته عليه كبحته من الرفعة اه (قوله حدث) الحقول التي لا تغفل في النهاية الاقوله
كأن في الرخصة تأني أو استعمل وقوله تم في الخطابية (قوله لا تنه التهمة) الى قول المنز وتقبل في المني (قوله
وقد في المالح) عبارة الرض مع شره وروح العالم الراوى الحديث وأغوى كلفني نصيحة كان قال لجماعة
لا تسعوا الحديث من فلان فإنه غلط ولا تستقنوا منه فإنه لا يعرف الفتوى لا يدرى في شهادته أنه نصيحة
لناس اه والظاهر ان نص عليه في الآم بوليس هذا بعدا ولا لغية ان كان يقول بل يخاف أن يتبعوه يخطئ
باتباعه اه (قوله ولا رادهم) أى بأهل السنة (قوله وقد يطلق) أى المبتدع (قوله لا تكفر) ببذعته قال
الزركشي ولا تفقهها (قائدة) قال ابن عبد السلام البدعة متصفة الى واجبة وتحرمة وتعدو بتكررها
ومباحة قالوا لم يرد في ذلك ان تعرض البدعة على قواعد الشرع فان دخلت في قواعد الاعمال فهي
واجبة كالتشغال بغير الخوا أو في قواعد التحريم كذهاب القدرية والرجسوة والجسمة والرافضة
قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أى لان المبتدع من أحدث في الشرع بمما لم يكن في عهد محمد صلى الله عليه
وسلم أو في قواعد المندوب فبذنبه كبدن الرضا والمدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلادة
التراجم أو في قواعد المنكر ومفكره كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح في لغة
كالمناجعة عقب الصبح والعصر والتوسع في المأكل والملابس وروى البيهقي باسناده عن ثقات الشافعي
رضي الله تعالى عنه انه قال المحدثان ضربان أحدهما مباح كالأوسنة وأجاعة فهو بدعة مؤلدة والثاني
مأحدث من الخلق غير مذموم اه معنى وما ذكره عن الزركشي له معنى على ما يأتي أن تنافس السبكي
والاذري حيث أقره أى المني كأيام خلاف الشارح والنهاية (قوله ببذعته) الى المتن في المني الألباء عليه
(قوله وان سب الصحابة المالح) وقع في أصل الرخصة تنقلا عن صاحب العدة وأقره عسب الصحابة رضى الله
تعالى عنهم من الكبار وجزم به ابن المقرئ في روضه وأقر عليه شرحه غير متعبد وجزم به بعض
التأخرين من وقع في الرضة تنقلا عن سبب السبكي سبب الصحابة فرضي الله تعالى عنهم وجزم
به ابن المقرئ في روضه وأقره شرحه بعبارة وتقبل شهادته من سبب الصحابة والسلف لأنه بقوله اعتقاد
لأعداء وقعودا انتهى وجرى عليه المتأخرون من شرع المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه
الجمع فيه أنه كبير أو ذا سدس من غير مبتدع لأنه متمثل بغيره من الشرع انتها كافتقار على اعتقاده فلا يوق به
خلاف المبتدع لما ذكر فيه سديد أقره يدفع التناقض ما مر عن المني والاسنى في أول الباب مما نصه
أن المراد به أى الكبار في قولهم وشرط العدالة اجتساب الكبار الخ غير الكبار الاعتقاده التي هي البدع
فان الرجح قبول شهادة أهل العلم لا تكفرهم اه آخره معنى في أن سبب الصحابة اعتقاد مع كونه كبيرة
لا بقدر في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدعة والاضلالة لاعتقادهم انهم مصبون في ذلك لما قام عندهم
(قوله وان ادعى السبكي والاذري انه غلط) أقره المني عبارة وقال السبكي في الطلبات في تكفير من سب
الشيعين وجهان لا يحتمل أن يكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته من سبب الصحابة فهو فاسق مردود
الشهادة ولا يغفل فقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجح في الرضة غلطاً قال الازري وهو كماله ونقل
عن جمع التصريح به وان الماوردى قال من سبب الصحابة أو كفرهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة
اه وإلى ذلك ميل القلوان لم يرد لنا في الفتاوى في الرضة التي جرى عليه المتأخرون من شرع المنهاج (قوله
تم لا تقبل الشهادة المالح) وأما المفسر والمفتي وخلافه النهاية عبارة ومثل كلامه المسمى الى بدعته وهو كذلك
اه وفي حاشية سم على المنهج العتد خلافاً في مافي المنهج من عدم القبول ولعله أولى بالاعتقاد لان

الاشكال مطلقاً ممنوع كيف وماتته ذلك الجمع لا واقع قولهم لا توافق قوله فأناله

حجتم تصل الى حصد مقتضى
لانتقله التهمة (وكذا)
تقبل (عليه في عداو دين
ككافر) شهد عليه سلم
(ومبتدع شهد عليه سني
لانها ١١١ كانت لأجل الدين
انتفت التهمة عنها ومن
أبغض فاستغفرت أو
قدح في عيبها و واجب
عليه كفلان لا يحسن الفتوى
قبيل شهادته عليه وتقبل
شهادة كل (مبتدع) هو
من خالف في الحقائما عليه
أهل السنة كما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الأزمنة المتأخرة
أدماها أو الحسن الأشعري
وأبو منصور والمتوذي
وأصحابهما وقد يطلق على
كل مبتدع أمر لم يشهد
الشرع بغيره وليس مراد
هنا (لا تكفره) ببذعته
وإن سبب الصحابة رضوان
الله عليهم كأن في الرضة
ادعى السبكي والاذري أنه
غلطاً وأحصل أسواله
رضاه لأنه على حق في رجم
تم لا تقبل

شهادة واحدة له عهده
 كروايته الاخطائية
 او انقصهم من غير بيان
 السبب لا اعتقادهم انهم
 يكذبون لان الكذب كثر
 عندهم واولوا الخطاب
 الاسدي الكوفي النسويون
 اليه كان يقول بالوهية
 لنفسه ولا ينافي ما تروى
 الاستقلال ما مر من انه مانع
 في البغاة لا يمكن حل ذلك
 على أن منع تشيذه
 نصوص يفهم احتقاروا
 ردع العالم عن بينهم وأما
 من تكفره بسيدته كن
 بسب عائشة بالزنا وأداه
 رضى الله عنهم ما نكار
 محشره أو ينكر حدوث
 العالم أو حشر الاجساد أو
 صلي الله تعالى بالمعدوم أو
 الجزيئات فلا تقبل شهادته
 لأهله (لا مغفل لا يضط)
 أصلا أو غالباً أو على السواء
 اعدم الثقة بقوله ككثير
 الغلط والنسب اختلاف
 من لا يضط نادراً والآن أحداً
 لا يسلم من ذلك ومن بين
 السبب كالأقرباء ومن
 الضم ومكانه بحيث زالت
 التمسح بذلك قال الامام
 ويجب استئصال شاهد
 رايه فيه أمر كما كثر العوام
 ولوعدهم فان لم يفضل لزومه
 البحث عن حاله والمتمسك
 ندي ذلك أي في مشهورى
 الهبانية والضبط والاوجب
 كإبصار مما ينافي في المتنبية
 (ولا يبادر) بشهادته قبل
 الدعوى أو بعدها وقبل

عدم قبول روايه الهبانية لما عرفت وما يؤيد مدعاه فقط فهو منهم فيها اختلاف شهادته تحت تحقيق العدالة
 بالنسبة لمعادبته ولم يقف فيه أمر آخر من دواعي التمسك فليست بل سدعمر (قوله شاهد دعاه)
 بالإضافة (قوله كروايته) عبارة شرح المنهج لا تقبل روايته بل أولى كثر فعنه فيها ان الصلاح والنورى
 وغيرهما اه (قوله الاخطائية) له اه استثنى مما قبل ثم سمى أى كالموصى من صنع الروض
 والمنهج والمغنى حيث استثنى من المتن (قوله لو اخطاهم) عبارة الاسدي فلا تقبل شهادتهم لانهم وان علمنا
 انهم لا يستحقون دماءنا وأموالنا اه وعبارة شرح المنهج فان شهدنا لغيره قبلت اه (قوله من غير بيان
 السبب) أى بخلافه مع تقبل مطلقاً سمى عبارة للمغنى والروض والمنهج مع شرحهما هذا اذ لم يذكر
 في شهادتهم ما ينافي احتمال اعتمادهم على قول المشهود فان دينا ما ينافي الاحتمال كان قالوا سمعنا يقول
 بكذا أو رأينا بقرنه كذا قبلت اه (قوله لا اعتقادهم انه لا يكذب الخ) عبارة للمغنى وهم يعتقدون ان
 الكذب كثر وان من كان على مذهبه لا يكذب فمدعوه على ما يؤوله ويشهدون له بمجرد ادعائه اه
 (قوله واولوا الخطاب الخ) عبارة للمغنى وهم أصحاب أى الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول الخ (قوله
 النسويون) أى الخطابية (قوله كان يقول بالوهية جعفر الخ) لك أن تقول من المعلوم ان أتباعه قائلون
 بعضهم ادعاه وحشد فلا تلتفى كغيرهم فامعنى التفضل فيه سدعمر وهو ظاهر (قوله ثم ادعاه الخ) أى
 ثم لما تم جعفر ادعى الألوهية لنفسه على (قوله من انه مانع الخ) أى ان الاستقلال مانع من قبول الشهادة
 عبارة للمغنى انه لا تقبل شهادة أهل البيت ولا ينفذ قضاءهم اذا استحال ادعاءنا وأموالنا اه (قوله لا يمكن
 حل ذلك الخ) قال الجبيري والاولى الجواب بان عدا اذا كان بلا تأويل وما هنا اذا كان يتاويل كقائل من
 الزبدي اه (قوله وأياها) الواو بمعنى أو سدعمر (قوله لأهله) أى لآله كآله بعض ما علم بجى الرسول
 صلى الله عليه وسلم بضروره معنى رأسى (قوله أصلاً) أى قوله قال الامام في النهاية الاقوله أو على
 السواء أى بخلاف الخ والقوله والمتمسك فى المغنى (قوله لعدم الثقة بقوله) أى قول من تعادل غلطه
 وضبطه معنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا يخفى ما فى قطع على ما قبله عبارة النهاية يتم ان بين السبب كقار
 وزمانه ومكانه قبلت محيطة اه (قوله وزمن الضم الخ) عطف على السبب شدى (قوله قال الامام
 الخ) أثروا المغنى خلافاً للشارح والنهاية (قوله رايه فيه أمر) عبارة للمغنى عند استحضار القاضي غفلة فى
 الشهود وكذا ان رايه أمر اه (قوله فان لم يفصل الخ) عبارة للمغنى واذا انفصلهم ولم يفصلوا بحث
 عن أحوالهم فان تميزه انهم غير مطلقين قضى بشهادتهم الماطة وليس الانفصال مقصوداً فى نفس وانما
 الغرض تبين تثبتهم فى الشهادة اه (قوله لزمه) أى الحاكم عرش (قوله والاعتماد ندي ذلك) وقافاً
 للنهاية عبارة ندي استئصال شاهد رايه فيه أمر الخ خلافاً للامام فى دعوى وجوبه اه (قوله
 في مشهورى الهبانية الخ) أى في مشهور مشهورى الخ (قوله والاوجب) أى وان لم يشترط عليهم وديانهم
 وجب على القاضي الاستئصال (قوله كما يعلم ما ينافي الخ) عبارة للشارح والنهاية هناك ولوشهد على امرأه
 بأمرها وتوسبها فبالهم القاضي أتعرفون عنها واعتقدتموهما بلزومهم إياها به الزانى وبه كإبصار
 مما مر في مشهورى الهبانية والضبط والالزام مؤالهم وزمهم الاجابة بكافة الاذرى والزركشى وآخرين
 اه (قوله بشهادته) أى قوله من شهد الخ للمغنى وإلى قوله وينبى في النهاية الاقوله وكذلك وان لم يتج
 وقوله ويأتى الى الفرع وقوله كإمر أول الباب (قوله تعولوا عداها فى المجلس الخ) * (قرع) * تقبل شهادة
 من احتج في رايه ليس سمع ما يشهد به ويختمه لان الحاشية قد تدعو اليه كان يقرن عليه ما لى اذا
 خط به السحق ويحسد اذا حضر غيره يستصحب ان يضرب الحصى باله احتج ويشهد عليه للثلاث بادر
 (قوله الاخطائية) له اه استثنى مما قبل ثم وتوله من غير بيان السبب بخلافه مع تقبل مطلقاً (قوله
 قال الامام) يجب استئصال شاهد رايه فيه أمر الخ) ويندب استئصال شاهد رايه الخ كما فيه أمر
 كإكثر العوام ولوعدهم ولا وان لم يفصل لزمه البحث عن حاله والمتمسك ندي ذلك أى في مشهورى
 الهبانية والضبط والاوجب كإبصار مما ينافي في المتنبية (ولا يبادر) بشهادته قبل
 الدعوى أو بعدها وقبل

الاستبهاة وقتها وهو أهم أعلام الشهادة وهو لا يتبع فيه شهادة الحسبة كمن شهد عليهم أو يحضرون أو ركعة أو طهارة أو عمل من عند مشاهد
 أن لا يراها فحينئذ أعلامه ليست بشهده وقيل هو جو به أن الحصر الأمر فلم يعد (تنبه) ههنا طلائع المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج
 فيه لجواب الدعوى وما لا فلو لم يكن القاضي يسمع ما من لا يسمع عن نفسه كمن يحضر وغائب أو يحضر أو غائب ههنا طلائع المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج
 بها فلا وجه أنه ينصب من يدعي لهم ذلك وسأل الدية الأدعوا ليجوز لهم الادعاء قبل الطلب وكذا لا بد أن يقول أو كذا قلان
 ولي يثبتوا بسأله الادعاء أن لم يحضر حضورا والحكم وإيا قري يار بأدلة ذلك (فرع) * (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بشر وض عوصلة

ووضوؤهم ما يكمل أول
 الباب ولا يوقفت المشهود
 به أن عادو خفيه فيعيد
 الشهادة ولأقوله لشهادة
 في فهذا أن قال نسبت أو
 أسكن حدوث المشهود به
 بعد قوله وقد اشترت حديثه
 ورينى قول دعوى من
 هذه صفته النسيان حدث
 احتمل في غير ذلك كان
 شهد بعد ذلك وقال لأعلم
 كونه البائع ثم قال نسبت
 بسل هوله وحديث أدى
 الشاهد أداء محصله بنظر
 لرية يحدها الحاكم كما
 بأصله ويندبه استفساره
 وقرينة الشهود ولا يزم
 الشاهد أياته بحال عنه
 نعم أن كان به فوقفه
 توقف القاضي وبحث بعضهم
 أن الأولى استفسار شاهد
 لم يصل تثبت لقول الرافعي
 كالأمام غالب شهادة العامة
 يشوبها جهل يوجب
 للاستفسار ولو جحدوا شرت
 السمت نفاها أن استمر
 ضبطه ومانته لم يزمه
 استفساره والألزم (وتقبل
 شهادة الحسبة من لحسب
 بكذا أصله عند الله تعالى

الى تكذيبه إذا شهد فحضر القاضي ولو قال رجلان مثلاً ثالث توسط بينا للحسبة ولا تهمد على ما
 يجري ففعل لزمان يشهد بحري والشرط فاسد ووض مع شرحه إذا الغنى قال ابن القاضى وتولى
 الدخول في ذلك أحكامى اه (قوله قبلت) كذا اطلقوا ولو قيد أن هذا مامر وبأن يكون مشهور
 الدينية لم يعد (قوله فلو قيل الخ) يؤيده ما قيل قول المصنف وتقبل عليه ما وبأن يفسر بشرط
 وجوب الاداء (قوله هو جو به) أى الأعلام (قوله بعد) يبنى تقيد على إذا قرب على الشهادة مصحفة
 بخلاف ما إذا كان المأمور فيها الستر رشدى (قوله فلو طلب) بناء على القول أى طلب بعض من اطلع
 على حاله من يأتى (قوله ولهم يثبتها) أى بأموالهم (قوله وسأل) أى خصم وبالقاضى رشدى (قوله
 ولا يجوز زلمهم) أى لا تشهد (قوله وإيا قري يار) أى فى شرح وكذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه)
 أى فى الشاهد (قوله يؤيد ما) أى يفسر فى التعليل به وهذا ليس يقيد عند الشارح كفى فى أول الباب
 (قوله حدوث المشهود به) أى حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أى لا شهادة فى هذا (قوله لا علم كونه)
 أى المبيع (قوله ما شرت المأ نفا) أى قبل قول المتن ولا مبادر (قوله والألزم) أى وزم الشاهد الأمانة
 (قوله من احسب) أى القوة قال جمع فى أنها يتولى قوله وعليه فهل الخفى الخفى (قوله من احسب الخ)
 عبارة الخفى من الاحتساب وهو طلب الجرس أو أسبقها دعوى أم لا كانت فى غيبة المشهود عليه أم لا وفى
 كثيره من الشهادات فى شرطها السابق اه (قوله بل لا تسمع الخ) أى دعوى الحسبة كتنها بشهادتها
 أسنى ورشدى (قوله فى الحدود أى الخ) عبارة التباينة فى محض حدود الله تعالى وحيث قسم فى
 السرة قبل رسالها اه (قوله قبل رسالها) عبارة الأسمى فتسم فيها إذا لم يبرأ من المال ودونهم
 والأقسام لتعصم الحق لله تعالى كالزنا اه (قوله قال جمع ولا فى غير الخ) اعتمدنا الخفى عبارة وما قبل
 فيه شهادة الحسبة تسمع فيه دعواها وجوان وجهها كحري علمنا من المقرى بما لا نسرى ونسبه
 الإمام للرافعين لا تسمع له لاحق للعدي فى المشهود به ومنه الحق لم يثبت فى الطلب والأشياء بل أمرية
 بالأراض والدفع فما أمكن والوجه الثانى وجه البقضى أنها تسمع ويجب حله على غير حدود الله تعالى
 وكذا فصل بعض المتن من فقال أنها تسمع الخ فى محض حدود الله تعالى اه ويعنى البعض شيخ الإسلام
 فى شرح الرضى ووافقته تنبيه النهاية كاس (قوله عليه) أى على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى
 الحسبة أصلا (قوله والأوجه الثانى) أى عدم الطلاق وقاله التباينة كما يأتى (قوله تسمع) أى فى غير محض
 حدود الله كأمير من الخفى (قوله وهو العمد) وقاله الأسمى والنهاية كاس (قوله لا يقدح فيه) أى المدعى
 عليه حسبة عبارة الأسمى لأن الدية قد لا تساعده وإذا سترج الخفى باقرار المدعى عليه اه (قوله فى ذلك)
 أى فى سماع دعوى الحسبة (قوله كصلا) أى قوله وفوز فى النهاية وإلى قوله ولا علة فى الخفى الأتية
 وجمع من مستوفى وحق الحق وسعد وقوله حدث لادعوى (قول المتن وقوله) أى فى الخفى سفى
 (قوله بان يقول الخ) عبارة الخفى والرضو شرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يميئون الى

(قوله تعوصلة ووضوؤهم يؤيد ما) أى ولم يضر فى التلم شرح مو

ينوى به وجسه لثقل الاستشهاد ولو لادعوى بل لا تسمع فى الحدود أى الآن تعلق بمحوق أدى كسر فقبل رسالها قال جمع ولا فى غيرها
 لعدم الاحتياج بها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لأن المترتب على الباطل باطل أو لأن طلائع أو حجابها كالمند كرفعه حكم
 بغير دعوى وهو صحيح كل محتفل والأوجه الثانى وقال البقضى وغيره تسمع وهو المتعلقه قد يترقب فصل المتصور له حاقوى وفى بهذا
 حجة وقد تناقض فى ذلك كلامهما من أضح (فى حق الله تعالى) كماله وركنوا فلو تصورم ورجع عن ميت بان تشهدت كها وفى
 فهو مسجد (قوله فيسقم مؤ كذا) وهو لا يتأثر ورضاء كى بان يقول لحسب لادعوى

أنا شهد أو عندى شهادة على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لا شهد عليه وانما استقم عندا الحاجة اليها على كل حال وانما هو يريد أن ينكحها
أو اعتقدهم ويريد أن يسترقوا لصرة ويهولها فاشهد على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لا شهد عليه وانما استقم عندا الحاجة اليها على كل حال وانما هو يريد أن ينكحها
وان لم يطلب فيحكم بان لم يحلف فلا حظا لحسبه ويرجع هذا أو أمثاله كالمسئلة التي نقلها الرازي عن الفخالفين بعد ادافاقتهم بينة
حسبة ان اياه وقها على ما اذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكرد ذلك لانه مع تقدم البسم من مستلزم له كرحاجة
هي وهو بمنها من الموت فاعلم على أن (٢٣٨) قضية كلام المتأخر أنه انما يراد اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا أعني عدم

اشترط ذكره بالفعل ظاهر
لا كلام فيه وانما هو في
ذكر وهو يريد كذا وهذا
لا بد منه (كطلاق) وجب أو
بان ولو خلعا لكان بالنسبة
له دون المال (وعق) بان
يشهد به أو بالتعلق مع
وجود الصفة أو بالتدبير
مع الموت أو بما يستلزمه
كلا بلا خلاف لا يصح بغير
التدبير أو بالتعلق بصفة أو
الكتابة على أحد وجهين
رحمه شارح ورجحه
سماعها وهو الوجه
ويؤيد ما يأتي من يباع
البعري والجامع أن المقصود
بالشهادة مبرق في كل
منهما فان قلت يؤيد الاصل
قولهم السابق عندا الحاجة
اليها حال قلت بدعي استثناء
نحو هاتين الصورتين كزنى
بغلا توبذ كشر وطههما
لا يمكن فيه ذكر ذلك
لفرورة ثبوت الأصل
ليترتب عليه ما هو حق لله
تعالى بعد فان قلت هذا
يبين مجازي في خصوص أخصها
وضائع عدم بطلانها فيه
قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لا شهد عليه فان استدركوا فلان زنى فمهم قذفة اه
وفي الأصل نعم ان وصاوا شهدتهم به قال الزركشي فاطلقتهم ليسوا بقذفة لكن كلام الرازي يقتضي
انه لا فرق انتهى اه (قوله أنا شهد) أي أي يدان أشهد بجري أدان أعلم (قوله لا شهد عليه) أي لانشاء
الشهادة عليه بجري (قوله وهو يريد الخ) أي أو ينكحها وض (قوله ولا صرة بقوله لم الخ) أي وان كانا
مريد من سفر أو خشيان ينكحها في غيبتهما عن (قوله نحو ميت) أي كاشنوت (قوله وان لم يطلبها) أي
الغن الشهادة (قوله فيحكم بها) أي القاضي بشهادة الحسبة (قوله وان لم يحلف) أي القاضي القن على حذف
المفعول ويجوز كونه من الخلفه مسندا الى ضمير القن (قوله يجعل هذا) أي قول ابن الصلاح (قوله على
مال الخ) منقول بالخ (قوله إذا قال) أي شاهد الحسبة (قوله يريد الخ) أي أو يسترقه وض (قوله لانه) أي
قوله لا شاهد وهو ينكر ذلك في مسألة الفخالف وقد يقال ان مجرد تقدم البسم كاف في الاستلزام فلا حاجة الى
قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البسم منه أي من الولد (قوله انما يريد الخ) كذا في أكثر النسخ وفي
أصل المصنف الذي عليه خطه ورسده رأي بالانما (قوله بالانعل) منقول بالاسترقاق بقرينة آخر كلامه
لا بالذكر (قول المتن كطلاق) أي لان الغلب فسق الله تعالى دليله لا يرتفع براضا الى وجب أسمى
(قوله وجب) الى قوله بخلافه في النهاية الا قوله مع وجود الصفة فلفظ دون وجود الصفة اه والى قوله
على أحد وجهين في المتن والروض (قوله بالنسبة) أي ما يفرق نهاية ومعنى (قوله أو بما يستلزمه) أي
العتق (قوله بخلافه) الاولى التأنيت (قوله بمجرد التدبير أو بالتعلق بصفة أو الكتابة) أي فلا تقبل فيها
وفارقت لا بد منه بعضه الى العتق لا لاجل خلافتها في أسمى (قوله رحمه شارح) وجزمه الر وض
وشخ الاسلام والمثني (قوله سماعها) أي الشهادة بمجرد التدبير الخ (قوله وهو الوجه) وهو قال في النهاية (قوله
ما يأتي من يباع الخ) أي في شرح وحده تعالى (قوله والجامع) أي بين ما هنالك ما يأتي (قوله لا يشترط في كل
منهما) قد يفرق بإمكان انتقض هذان شيئا يأتي (قوله يؤيد الاول) أي عدم السماع (قوله هاتين
الصورتين هنا) أي ما هنا وما يأتي (قوله كزنى بغلا توبذ كشر وض) هذا الخالق ليس في كثيرين
النسخ لكنه ثابت في أصل المصنف خطه بغير (قوله لم يمكن الخ) بيان لغو (قوله ذكر ذلك) أي
الحاجة (قوله لضرورتها الخ) على الانبغاه (قوله هذا بعينه) أي التعلل المذكور (قوله بين هذا) أي أخصها
وضائع وقوله وأمثاله أي كالتصاريح اعتقادي أو وقفه أو (قوله والارث أو أمثاله) أو ادوم لما صرحه
نحو هاتين الصورتين (قوله على أخصها وضائع) أي وأمثاله (قوله ونحوه الخ) معطوف على قوله اقتصر
الشاهد الخ (قوله مقتضى له كزنى وهو الخ) أي فيشيد فائدة يرتب الخ (قوله ولا تسمع الخ) الى قوله وقال في
الروض مع شرحه الى قوله ولوى آخوفي النهاية الا قوله وقال بعضهم وقوله ما قدمت من وقوله بغيره
ولو غرقه وكثر (قوله ولا تسمع الخ) عبارة المثني والروض مع شرحه ما العتق الضمني كن شهد
لشخص بغيره ثم يريد في الاصل لانها الخ وتضع شهادته بالعتق الحاصل بشرائه القربى اه (قوله في شراء
القريب) أي الذي يعتق به وان تضمن العتق أسمى (قوله وقال بعضهم الخ) جزم به النهاية بعبارة ونحوه

والارث وأمثاله بان اقتصر الشاهد على أخصها وضائع بغيره فائدة يرتب عليها حاجة خارجة فاحتج الى ضم ما يجعله مقيدا
نحو وهو يريد نكاحها وتحدوه وهو منكرد مخفي له كزنى وهو يريد أو وارثه فاقمن جله تركه ولا تسمع في شراء القريب لانها شهادة
بالمالك والعتق يرتب عليه وفار من مخرق الخ لم بان الفرقه هي المقصودة والمال تبع والمالك هنا هو المقصود والعتق تبع ولواذى قن أن
سديهما اعتق أئدهما فاقمت به بينة سمعت وان كانت العوى فاسدة لا يستفاد به بينة لحسبقت تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا احضر
السيد أو غاب غيبة صريحة ولا فلا بد من حضوره اه ويؤيد من ذلك ترجيح ما قدمت من أن كالمات فيه شهادة الحسبة بنفذا الحكم فيه

بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وهو عن قصاص) لانها شهادة اجماع نفس وهو حق لله تعالى (وقاعدة ان تضامها) ما يترتب على الاذن
من مسابقة الفرج عن مسابحة بغرق ولما في الثاني من الصلابة والضعف بالنكاح ومثل ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة (وسنده) تعالى
كسدرنا وقطع طريق وسبق قوله احصا وسفوح حرج بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي ولو في غير معدل او حرج حرج فاسمه
ونسبه كغيره فيصير عليه في الاولى ان كان في محله وبلوغ اسلام وكفر وصية او وقف لغيره حجة عامة ولو في آخر كعلي زائدة واولاده ثم
الغفراء كما في البخاري في القاضي بسماع دعوى اخني على وصي فان يخلعها لحاكم ان اتمه وما عسفه الاذرع وغيره فلا اذا كان
له علقته فله اقامة اليتيم بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكدم ومنع (٢٣٤) فقامه في الطلاق والعقود يخرج بحسب

حق الا كدعي المحض كقود
وحذف ذف وبيع واقرار
(تنبيه) قد تسمع الشهادة
بالدعوى في بعض مسائل
أخر كصرفها كم في مال
تحت ولا تحت واحتاج ارفة
تخو قتمه أو ملكه أو يده
فله سماع اليتيم والنسب
غير دعوى كتماء بطلبه كما
في تعديل الشاهد أو حوجه
وكذا في تخو مال يتجور
شهادته وصينته ومال
غائب شهد ابقائه ان لم
يقضه الحاكم وتغليظ ذلك
فتنازه لصحوى في علمه بعد
الثبوت ضد من غير طلب
أحد لحكمه ومنزعة
الغزى في بعض ذلك
مردودة وقد يتوقف الشيء
على الدعوى لكن لا يحتاج
لجواب خصم ولا حضوره
كدعوى توكيل شخص له
ولو حاضر با ابلد في كفي
لأبنايت وكالة تصديق
انضمه واقامة اليتيم في
قبضته من غير حصوله لا بزم
انضم في الاولى التسليم له

فرضه فيما لو حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) أي في نفس أو طرف مغنى (قوله لانها شهادة) الى قوله
وأثنى القاضي في المغنى والوضع مع شرحه الاقوله وسفوح حرج بعد الشهادة وقوله بعد الطلب الى بلوغ
(قوله من الصلابة) لعلمه من وطء الزوج راجع وعلى هذا فهو مختص بالرجع رشدي (قوله ومثل
ذلك) أي بقاء العدة (قول المتن وحده) والمختص به أي موجب ووضوفاً يترادف المتن أي الصلابة
فيه اه (قوله ومنه) أي الحد (قوله بعد طلب القاضي الخ) راجع للمرجع أيضاً (قوله في الاولى) صوابه
في الثانية وهي السقه (قوله ووصي الخ) عبارة للمغنى والوضع مع شرحه والوصية او وقف اذا تمت جهتها
ولو اخرجت لجهة العامة فيدخل تحوفاً في بقية الدعوى من اهلها وقد ادعى اولى اولادهم على الفقراء ما استولى
عليها ورثته وتعلقوا فاشهد شاهدان حسب قبيل انقراض اولاده ونقضت قبلت شهادتهما لان آخر وقت
على الفقراء ان لا يخصت جهتهما لا تعلق فيما تعلقهما بخلاف خاصة اه (قوله لغير وجه الخ) راجع
لوصية أيضاً (قوله لغير وجه عامة) لان كمالها تنصبة في (قوله فيعلم) أي الوصي (قوله وان كان له
الخ) أي لصاحبه ولا اجنبى (قوله لان الشرع) الى التنصيف النهائية والمغنى (قوله كده) أي حث على
سخطه عن (قوله بحسب) أي بقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ عرش (قوله حق لا دعي الخ) لكن اذا
لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد بعد الدعوى مغنى ووضوفاً مع شرحه وتقدم في الشرع
والنهاية مثله (قوله بالادعى بصحة) التي راجع لكل من التقيد فيه (قوله تحو فيمنه) أي كارهه
(قوله أو ملكه الخ) أي معرفة كونه ملكاً لا تحت ولا ينسب طلبه أي طلب الحاكم اليتيم ذلك (قوله ان لم
يقضه الخ) قيد للقوات (قوله بعد الثبوت) هل ولو بشهادة احسبه ونظاره ما قدم في التنصيف في شرح ولا
مبادر اشترط سؤال المنصور به القاضي أداء الشهادة والله اعلم (قوله في غيبته) ظاهره موقوف على مجلس الحكم
فقط فلما راجع (قوله في الاولى) أي صورة التصديق (قوله قبل) أي يمينه (قوله في غيبته) أي الدعوى أو
العقار وهو الظاهر (قوله على متمم) أي من حضور مجلس القاضي (قوله أو ذات الخ) يعني القاضي
(قوله وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المسنون أو صديق) أي أو امرأتين أو خنتين
مغنى ووضوفاً مع شرحه (قوله أو بان أحدهما) أي قوله ومرفى النكاح في المغنى الاما أنه يعلم موافق قوله
وإزاء المغنى في النهاية الاقوله وتنظير إلى أدعيه وقوله أي بسبب إلى المتزوجه وذكر ذلي ولابد وقوله
من حيث حق الا كدعي وقوله وازع إلى المتزوجه انب عليه (قوله عند الاداء) أي أو قبله بدون معنى مسبة
الاستبراء كما بان (قوله عند الاداء أو الحكم) لعل المراد بيان أنهما كأنما عند الاداء أو الحكم كذلك فالنظر
أيس متعلقاً ببيان قتال رشدي (قول المتن نفسه) أي وجوب بانهاية وصية في نفسه لال رجوع عن
الشهادة عن المغنى والوضع مع شرحه تعلق بهذا المقام راجع (قوله كلو حكم الخ) عبارة للمغنى لتيقن

لانها لو أنكر التسليم قبل وكدهوى قيم بمجور واحتاج لبيع عقاره في غيبته ليسبق في غيبته وكدهوى على مجتمع ومن لا يعبر نفسه كحضور
وغائب وميت لا وارثه خاص والام تسمع الا في وجب وارثه ان حضر أو بعضهم واحتقان وقد يبدأ الحاكم بما اذا أقام بدعيته كدعيه كفي
وشرط في سماع الدعوى على من لا يعبر نفسه ان يقول في بيعة تشهد بذلك أو رأيت تعلموه وكدهوى بان فلا تحكم لكذا لا تقتضى في فلا
يحتاج للدعوى في وجه الخصم كما عليه جزم من قدمه ولو أنكر المتأخرين أو لم يعل ولم يعل ولا آخرون ولا بغير حضوره وان كان في حد القرب وعلى
الأول لا يحتاج لمين الاداء مستظلم على الاداء جزم في الحوالة أن المحال عليه اقامة بيعة ببراءة قبل الحوالة ادفع مطالبة لفتنة له وان كان المحل
بالبد (ومنى حكم شاهد من قنا كافر أو عديم أو صديق) أو بان أحدهما كذا عند الاداء أو الحكم والحاكم لا يري في قولها (نقضة
هو غيره) كلو حكم بان جزمه فان خلا في النص ومعنى النقض هنا اظهار مظهره وله لم يصادق محلا

(وكذا ما ساقى الاظهر) المذكر ولا ترشهادة عدلين بالنفس من غير تاريخ لاحتمال الحدوث بعد الحكم ومرفى النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد فاطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير بائنا اذا المؤثر ثم تبين ذلك عند العمل فقاما وهما عند الاداء وقوله بدون معنى

مدة الاستبراء وعند الحكم الخطأ فيه اه وزاد الاسنى كقول الحكم (قول المتن وكذا ما ساقى الخ) أى ظهر فسقهما عند القاضي ينقض الحكم مما رتبته قيد القاضي الحسن والبغوى النقض بما إذا كان الفسق ظاهر غير مجتهد بنفسه فان كان مجتهدا فيه كسرى بالنيل ينقض قطعا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لما ذكر) عبارة المعنى كفى المسائل المذكورة لان النص والاجماع دل على اعتبار العدالة اه (قوله ولا ترشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا أو ارضا قبل الحكم بحكم بشهادتهما لان ذلك وقع ورية فبما مضى ويشعر بجبث كامن ولان الفسق يفتى غالبا فر بما كان نمو جودا عند الشهادة وان عمدا أو خيرا أو جونا أو ما أحكم بشهادتهما لان هذه الامور لا تؤثر بنية فبما مضى بل يجوز تعدل بهما بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا أو ارضا بعد الحكم بشهادتهما وقبل استغناء المال استوفى كمال وجعاهن شهادتهما كذلك يخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بانى أنهما كانا فاسقين ولم تظهر بنية فسقهما من حكمه ان جازنا قضاءه بالعلم وهو الاصح ولم ينهم فهو لو قال أكرهتم على الحكم بشهادتهما وأما علم فسقهما قبل قوله من غير بنية على الاكره ولو بانوا بالدين أو قولين للمعهوده أو عدون للمعهود عليه انتقض الحكم أيضا كمال فاسق من قول الحاكم كسرتهم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتصق اليه كماله قال الشاهدان كذا عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بانى فسق الشاهد من أوجب بانه أعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتصرفه في حق نفسه أكره منى وروى مع شرحه (قول المتن كافر) أى وأمره بكافة القضاة معنى (قوله معلن) الى قوله ومن ثم فى المعنى الاقوله ولو معلن مع علمه وقوله وتظن الى أو عدو (قول المتن بعد كماله) أى باسلام أو حق أو بلوغ غنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا تقبل شهادة مبادر اعادها بعد كمال (قوله انظروا رماه) عبارة المعنى لان المتصف بذلك لا يعبر ورد شهادته اه (قوله أو شهد فاسق الخ) أى أو السلس لكاتبه أو ما ذونه ثم أعادها بعد العتق معنى وروى وشيخ الاسلام (قوله بخوفه) أى ككفره (قوله لو لم يصح الخ) كذا فى الاسنى (قوله لشهادته) أى القاسق المعلن أسنى أى ونحوه مما زاده الشارح (قوله قبلت الخ) أى بناء على الاصح من ان القاضي لا يصحى اليها كما لا يصحى الى شهادة العبد والصبي فمأىته أو لا يصحى بشهادة فى الحقيقة أسنى (قوله قبل) ظاهره ولو لم يسد عذرا جلاله عليه ويشعر به قوله ويتعين الخ عرش (قول المتن وتقبل الخ) قال فى الروض ومن غلط فى شهادته لم يستبرأ أى لم يجب استبرأؤه بل تقبل شهادته فى غير واقعة الغلط قال فى شرحه ولا تقبل فيما انتهى وانظر لوان شتهرت ديانتهم وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيما أخذ من قوله السابق قبيل تقبل شهادة الخ حسبما تلخ وتبنى قبول دعوى من هذه صفة النسيان الخ اه سم أقول ما مرنا نغمان بحث اسمعيل الحضرمى وبقيده كالمصرى فى القبول والله أعلم (قول المتن لشهادته) أى القاسق وما عطف عليه (قوله لانها قلبية) الى قوله وانما قلناه للبلىنى فى المعنى الاقوله لكن قيد الى كبرى (قوله وعدو دولته) لعلى المراد دولة الشهادة رشيدة ويظهر أنه على ظاهره من ولايه نحو النكاح والوقف ذكره الشارح استمرا (قول المتن الاكثر ون) أى من الاجتهاد معنى (قوله لان الفصول الاربع الخ) عبارة الاسنى والمعنى لان لمضيتها المشتملة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) أى السنة (قوله فى نحو العنة الخ) كالزكاة والجنبة معنى (قوله وهو منهم) بالظاهر والترجيح شهادة لم يستبرأ أى لم يجب استبرأؤه (قول المتن وشيخ الاسلام) قال فى الروض ومن غلط فى شهادته لم يستبرأ أى لم يجب استبرأؤه بل تقبل شهادته فى غير واقعة الغلط قال فى شرحه ولا تقبل فيما انتهى وانظر لوان شتهرت ديانتهم وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيما أخذ من قوله السابق قبيل تقبل شهادة الخ حسبما تلخ وتبنى قبول دعوى من هذه صفة النسيان الخ

شهادته وعدو دولته فاعتبر ذلك لقوى دعواه وقدره الاكثر ونسبته لان الفصول الاربع بائنا باننا توجب (قوله القوس لشهواتها) فاعتبر ذلك لقوى دعواه (قوله أشعر ذلك بحسن سره ونه وقد اعتبرها الشارح فى نحو العنة ومدة التفرغ بين الزنا

والاصح انها تقرر بلا تصديق فاحتاج لها كشاهد برآحلت نقص النصاب لقبيل عبدة ذلك كحقيق فسق اقربه ليسوف منه فتقبل منه خلا
أفضاله لم يظهر التوبة عما كان مستورا والاعمال صلاح وكما طرقت نوابه فهو دولا يشملا كولي النكاح وكثاف غير المحسن كقالة الامام
واعنده البلقيني لكن فيه شبهة مما اذا لم يكن مبيعا لافعاله ولا يضمن السنن وكرهنا سلم (٢١) اختيارا لو كان عدلا قبل الردة لم يبق

بعد اسلامه احتمالا ولا بد
من السنن التي توبة من خلاف
الروايات كره الاحباب
وكذا من العداوة كل وجه
ابن الرضفون قال في البلقيني
(ويشترط في عبدة توبة)
معتق قوله من حيث حق
الاقوى (القول) فيسأل على
التوبة من الردة بالشهادتين
ووجوبهما لو كانت الردة
فتلا كعبود لضم لكون
التوبة في الأصل أو لثبوت
ذلك في الشريعة
وقضيه كالنائبين في القول
في كل معصية وقوله كالغيبة
وبه صرح القس في غيرها
ونص الامام بقضيه في الكل
وهو ظاهر وان قيل ظاهر
كلامه الاكثر من ان يخلصه
بالقذف وعليه فرق في
المطلب يتبين غير بيان
ضرره اشد له يكسب عارا
وان لم يثبت فاحتياط باظهار
نقص ما حصل منه وهو
الاعتراق بالكذب جبرا
لقب القذف وصوتا لما
انتهك من عرضه واشترط
جمع متقدمون انه لا بد في
التوبة من كل معصية
الاستغفار أيضا واعنده
البلقيني والمطالي الاستدلال
له لكن بما لا يدل عليه عند
التأمل المتقضي لجعل تلك

(قوله والاصح انها تقرر) أي فيفتقر مثل خمسة أيام لا بد ازاد عليها ع (قوله فتقبل عبدة ذلك)
عبارة الغنى والروض مع شرحه قال يحتاج عبدة التوبة عند القاضي إلى استبراء قبل قبول شهادته في الحال
اه (قوله اقربه الخ) عبارة الغنى اذا تبارقوا وقرر نفسه لعداه (قوله ليسوف منه الخ) عبارة الاسنى
لقلم علمه لحد ثبوت شهادته بعبدة توبته اه (قوله وكذا طرقت وقت) أي بشرط الاوقات نهاية وغنى
(قوله كولي النكاح) أي لو عصى بالعضل ثم ناب زوج في الحد ولا يحتاج إلى استبراء كالحكام الرافعي عن
البعوى وغنى والعصل ليس بقيد كما مر في النكاح (قوله وكثاف غير المحسن) وأما قاذف المحسن فهو
ما ذكره قبل بقوله كشاهد برآ الخ سم عبارة الغنى ومنها قاذف غير المحسن قال البلقيني لا يحتاج إلى
استبراء فهم قول الشافعي في الامام ما من قذف معصية فلا تقبل شهادته حتى يعتبر اه قوله كقالة الامام
واعنده البلقيني الخ لكن الاصح انه لا بد من الاستبراء نهاية يعني فبالاذا فغير مشددي (قوله لكن
قبده غيره) أي كالروض كيان (قوله وكرهنا سلم) وكمتنع من القضاء اذا تعين علمه وكسي اذا فصل
ما يقتضي فسق البالغ ثم ناب وبلغ تأيلا وحصل خلط في الأصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة
ثانيا قال الرزكي ولم يذكر واهذه المدة مفعلي (قوله اختيارا) فان أسلم عند تقديمه لقلت اعتبره في المدة
أسنى وغنى (قوله وكذا من العداوة) سواء كانت قذفا أم لا كالغيب والنميمة وشهادة الخ وغمضى (قوله
لكون القولية) أي الردة القولية ع (قوله ولتضمن ذلك) أي لا رداد الفعل ولو عبر بالواو كان أولى
(قوله وقضيه) أي التعليل (قوله وقضيه كانت) عبارة النهاية وقضيه كلامه اه (قوله كالبينة) أي
والنميمة سم (قوله فيها) أي الغيبة (قوله بقضيه) أي اشترط القول في الكل أي في كل معصية قولية
(قوله وعليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية (قوله واشترط جمع الخ) عبارة النهاية يوما
اشترط جمع متقدم من اشترط الاستغفار في المعصية القولية أيضا مجمل على الندم اه (قوله من كل
معصية) ظاهر وهو فعل وقضيه النهاية بالقولية كجرا فافليراجع (قوله أيضا) أي كاشترط القول في
المعصية القولية (قوله بما لا بد من الخ) لعل لازمة لأن رجوع ضمير عليهم لغیر الجمع المتقدمين (قوله لان
الحق فيها متعص الخ) فيمنظر ظاهر ثم ايتقال الرشدي قوله بخلاف القذف لا تبغلاف القولية
(نول المتن فيقول القاذف) أي مثلا في التوبة من القذف غنى (قوله وان كان قذفه) الخ قوله نعم في الغنى
الاقوله الا ترى إلى أن اتصاله ما أنه عليه (قوله وان كان قذفه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيها اذا
كان صادقا في نفس الامر وما قلنا ذكر ذلك صناديها كمع ان الحد لا يضمن اقامته والتوبة بمدارها على
ما في نفس الامر وكلام المصنف فيها اذا أي معصية وشددي (قوله بصورة الشهادة الخ) عبارة الروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدل الشهود أو بالاب والاذاع ولكن كل قل قذفه
في شهادة لا تكمل عدد القاذف عند القاضي ولا يشترط حيث غنى المدة اذا كان عدلا قبل القذف وان
كان قذفا بالب والابا واشترط مضها اه يرايد من شرح (قوله القذف باطل) أي قذف الناس باطل

(قوله وكثاف غير المحسن) وأما قاذف المحسن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد برآ الخ (قوله وقضيه)
كانت اشترط القول في كل معصية قولية كالغيب الخ (عبارة ابن النقيب يختصر الكفاية في قوله قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الخ) ورأى يقول كذبت فيما قلت ولا أعود إلى منه قال الرافعي وقضيه أن يطر في الغيبة
التواهر على الندم وخرج بالقولية الفعلية لا يشترط فيها قول

(٢١ - (شرواني وابن قاسم) - عاشر)

لان الحق فيها متعص الى الله تعالى فاد الامر في حال الصدق باطن اعطافه القذف لما تقرر فيه (يقول القاذف) وان كان قذفه بصورة
الشهادة لكون العدد (نم) قذفي باطل وأما عدمه مولانا عودا (له) أو ما كنت محققا قذفي بوقد ثبتت منه وأبعد ذلك ولا يلزمه أن يتعرض
لكذبه لانه قد يكون صادقاً فكان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل وإنما قيل الأولى قول الله كلهم رافق القذف باطل

قلت المحذور الزم بالتمسك بكنهه لا بالتعريض به وهذا قد تعرض لي في التصريح الذي أوردته آنفً فقالوا له هذا باطل ولا يجوز عوالاته كذبت الحسنة في غايه الخ والحق وسره ان المطالبان قد يكونان لاحتلال بعض القملات فلا يتنافى مطلق الصدق بخلاف الكذب وهذا يظهر أنه لا اعتراض على التوافق عبارته مساو لعبارة أصله والجوهر وإنما اتصل ذلك بالقاضي بأقرا وأبينا شريطة أن يقول ذلك بحضرة والاقل على الوجه قبل في حقنا والعلامة (٣٤٢) به نظر لما قسم الانذار أو اشاعتها فالتحاشى لئلا ينقل يقول بحضرة من ذكره بحضرة

أولاً وليس كالفنظ فيه
ذكر كبحنه البقيتي فيه
لغيره يملعون أو ياخزير
وتغوى فلا بشرط في التوبة
منه قول لأن هذا لا تصور
لهمام الحق فيحق فيطالع
يختلف الغنظ ونازع في
اشتراط وأنثام وما بعد
(وكذا شهادة الزور)
بشرط في صحة التوبعنها
قول نعماً ذكر كسهاني
باسمها وأنثام عليها ولا
أعد الهالك يكتي كذبت
فيصالحنا ولا عدو إلى مثله
ونزع البقيتي في الحافها
بالقذف بان ثبوت الزور
بأقراره وغيره كعلم القاضي
وكان شهد أهواه برئي
بحاب يوم كذا وثبت أنه
ذلك اليوم كان بحمر كاف
في ظهور كفيه ووردان
ذلك كلامه في شاهد مسلمي
ماشبهه مثلاً ولا يختلف
اعترافه بكذبه ولا يثبت
الزور بالينة لاحتمال
التهاز ورتم يستغفها
بحر الشاهد فتسلف
شهادته لا مخرج بهم
فوجب التوفيق لاجلها
(قلند) المعصية (غير
القولبة) لا شرط فيها
قول كهم وأنما (بشرط)

بأي وجه قد علم ملا كانت أوعضاضه قد وجد تنقذ ان تعلقت به سواء أختصت أم كان فيه لم ذلك حق مو كذبت تعالى كركاة
وكذا نحو كفارة وجبت فوراً (وأنه أعلم) الخبر الصحيح من كانت لاشيعة عنده مظلمة (٢٤٣) في عرض أو مال فليس قبله اليوم قبل أن

اعلامه فيقول أنا الذي قلت أباك وزمن القصاص فأقص ان شئت وان شئت فاعف وكذلك حد
الزندق وقضية اطلاقه ود الاظلمة توقف التوبة في القصاص على تسليم نفسه ولكن الذي تنقذ في زيادة
الزمن وضعت الامام وأقر ان القاتل اذا دميحت توفى حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان
تأخر ذلك معصية أخرى يجب التوبة بتمهالها ويقدر في الاولى اه (قوله بأي وجه قد وجد) عبارة الغنى
وكان ينبغي له ان يقول حيث أمكن لانه لم يكن التوبة عند تعذر الرد اه (قوله لاشيعة) تعلقت أى
الظلمة بمعنى المعصية وبمعرج الوضعية للتوبة بمعنى مو جهالكن عبارة الشارح ظاهر في الاول
رشدى (قوله الخبر الصحيح) من كانت لاشيعة عنده مظلمة الخ قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصي بها
فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يعمل من سائر الناس فصيحة ذكره الشارح من تعصم
التعميل انظر اه سم (قوله فان كان له على الخ) أى غير الامان (قوله من القواعد) أى قواعد الشرع
(قوله وبهذا الخ) أى بقوله ثم تحمله للسبأ الخ (قوله يحول على انما لا تحمله الخ) في الحلال الحلال
المذكور مع ان ما قرأه أولاً لا يقيد في المعاقبة الاعلى من لم يعص بسببى بل قضيتا قرأه ان مع انما قد
تصل لتعاقب ففتحنا لتخصيص الآية فليشأمل اه سم (قوله في ناول ذلك الخ) أى حديث الرهن
وقوله وأبقوا هذا أى حديث التحميل (قوله فان أفسس الخ) منتر على المست (قوله كاسم) أى في باب
التفليس (قوله فان تعذر الخ) منتر على التنبه لاشيعة والروض مع شرحه فدى الزك كالمستحقها ورد
المقصود بان يفي وبه ان تلف المستحق أو تسحق منه أو من واثم يعلم ان لم يعلم فان لم يوجد مستحق أو
انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصدق بها ووفى الغرم أو يترك كعاقبه اه (قوله مرفق فيما
شاه الخ) عبارة الروض تصدق بها وقال الشارح الاسنوى ولا تبين التصديق على الفقراء بل هو
مخير بين المصالح كلها قال الاذرى وقد يقال لا يمكن القاضى الامين صرف ذلك في المصالح اذ لم يكن
مأذونه في التصرف فكيف يكون ذلك انفس من الاله اه فابق الشارح كالتبايستوافق الما قاله
الاسنوى هو الظاهر لفرق بين التائب والفاضل فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثاني (قوله فان أعسر
غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المأذونه غير من سائر الحقوق كالأصوات والصوم الذى فان بغير عذر
فطريقه ان يعزم على التمسك قدر على انظر وجهه فله اه عى وقوله بغير عذره وقضية فليراجع فان
قياسه على حقوق الآدمى غير ظاهر (قوله فاذا ماتت فيه) الى قوله ويرجى الخ عبارة الغنى والروض مع
شرحه فان مات معسر احول لى الآخرة فان عصى بالاستدانة كان استدانه على معصية فان استدانه لمخانة
في أمر مباح فهو جائز وان ربحى الوفا من جهة مظهره أو سبب مظهره فالظاهر أنه لا مطلق يستدانه (قوله
ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من العذر ما لو اغتلب صغيراً مكرهاً
وبلغته فلا يكفي الاستغفار لان الهى أمدا ينتظر وبفرض موت المغتالب يمكن استغلال وارث الميت من
الغائب بعد بلوغه اه عى (قوله استغفر له) أى طلبه المغفرة كان يقول اللهم اغفر فلان عى (قوله
وان لم تبلغ الخ) وبظهور انما اذا بلغته بعد ذلك فابدى من استغلاله أمكن لان الهى لم يوجد سوى الابناء

(قوله خبر البخارى) من كانت لاشيعة عنده مظلمة الخ قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصي بها فلا يشمل
من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يعمل من سائر الناس فصيحة ذكره الشارح من تعصم التعميل انظر اه
(قوله يحول على انما لا تحمله الخ) في الحلال الحلال المذكور مع انما قد قرأه أولاً لا يقيد في المعاقبة الاعلى
مالم يعص بسببى فليشأمل (قوله انما يحول الخ) بل قضيتا قرأه ان مع انما قد تصل لتعاقب ففتحنا لتخصيص
الآية فليشأمل

ماتت فيه انقطع عنه المالك في الآخرة ان لم يعص بالتمام ورجى من فضل الله تعالى فهو يرضى السقوى واذا بلغت الفتى المغتالب شرطاً استغفاره
فان تعذر بموته أو تعسر نفقة المولى به استغفره ولا تأخر لطلب وارثه ولا مع جعل المغتالب ياتيل منه في كل ذلك وان لم يبلغه

كفى الندم والاستغفاره
وكذا يكفى الندم والافتراح
عن الحسد ويسن للزاني
سكوت من ارتكب معصية
الله الستر على نفسه بان لا
يظهرها لغيره أو يعزلا
أن لا يفتخ بها فتكها أو
مجاهرة فان هذا حرام
قطعا وكذا يسن لمن أقر
بشيء من ذلك الرجوع عن
أقره وبلا يخالف هذا
قولهم بسن لمن ظهر خطيئة
حسد أي أنه ان باق الامام
لغيره عليه واث الستر
لان المراد بالظهور هناك
يطلع على ذنابه ثلاثا لا
يثبت الزنا بشهادته فسن
له ذلك اما احدا لا يدعي
القول له أو تعز به فيجب
الاقراء به ليستوفي عنه
ويسن لشاهد الاول الستر
ما لم يخلص في الظهور
ويحمله ان لم يتعلق بالترك
اجباب حسد على الغير
والاكتسالة لشهدا بالزنا
لزم الرابع الاداموا ثم يتركه
وليس استيفاء نحو القود
منه بل لا معصية بل لا يدمعه
من التوبة وبه صرح
البيهقي وجعل الاحاديث في
أن الحسد وكفارة على ما
اذا تاب وجرى المستغفر
على خلافه وجعل الزركشي

اه معنى **(قوله كفى الندم والاستغفاره)** عبارة غيره كالروض وشرحوه يستغفرون الله من الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه وظاهره انه يكفي الاستغفار وحده اه سم وبمقتضى ظاهره اذ كلام الروض المذكور فيرد الظالم قطعاً كاهو صريح صانع شرحه في ثلاثة الاول كن لا يدعي الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه واما الثاني فانه لا بد من كمال معصية قولية كانت أو فعلية كالبدعيه المعنى **(قوله وكذا يكفى الندم والافتراح)** عبارة المغنى والحسد هو ان يمتنيز والنعمة ذلك الشخص ويقرب محبته كالغيبه كالافتراح عن العبادي فيأخذ في غيبه ما فيها من اذلة في راحة اختيار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود وقيل بتركه بل بعد اه وعبارة سم لم يرد في الروض على قوله ويستغفر أي الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبه وهي أفتد انتهي وكان وجه الاقدي بطلبها تنقذ ايضاً انه اذا علم المحسود لا بد من استغفاره اه **(قوله ويسن للزاني)** عبارة المغنى وشرح المنهج واذنا يتعلق بالمعصية حذيقه تعالى كان نواشر المسكر فان لم يظهر عليه أحد فدفعه ان يظهر بقوله ليستوفي منه ان يستغفر نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد غابا السبق فيأخذ في الحكم ويقر به ليستوفي عنه اه **(قوله لان لا يفتخ بالخطيئة)** عطف على قوله لا يظهر اه **(قوله فان هذا)** أي التحدث المذكور حرام الخ أي لا خلاف السنة **(قوله ولا يخالف هذا)** أي من الرجوع عن الاقرار **(قوله ان المراد بالظهور وهذا الخ)** قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به أي الظهور والشهادة قال الحق به ان الصباغ اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم أول يوم انقضى المغنى وشرح المنهج ما يغداه كفى في سن الاتيان بالامام الظهور وضد واحد **(قوله ذلك)** أي ان باقي الامام الخ **(قوله لشاهد الاول)** أي حسد الادعي **(قوله ويحمله)** أي من السمر **(قوله ويسن الخ)** عبارة انها يتوهم لزمان محدود وفي أمره نذبه السمر على نفسه فان ظهر آثار الامام لغيره عليه لا يكون استيفاء من بلا لغيره بل لا بد من من التوبة فادهر مسقط لخطيئته واما حق الله فيتوقف على التوبة بكلمة ماضية واثيل فخطب الجراح اه وعبارة المغنى ان كلامهم يقتضي انه لا يكفي في انتفاء المعصية استغفاره لحد بل لا بد من التوبة بتوقعت الكلام على ذلك في أول خطب الجراح فليراجع اه عبارته هناك واذنا اقتصر الوارث اوعى على مال او بمجانا فظاهر الشرع يقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما في به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرع والروضة يدل على بقاء العقوبة فانما حاله لا يتعلق بالقتل المحرم وراه العقوبة بالاثروية مؤخذات في الدنيا وجعل بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مغرور فيمن تاب ثم أقبح عليه ما حده **(قوله وبه صرح البيهقي وجعل الاحاديث الخ)** وفي فتح الباري في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم لم ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة مما صوم يستغفر من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يقب الحد وقيل لا بد من التوبة بذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمصنف اه

(قوله كفى الندم والاستغفاره) عبارة غيره كالروض وشرحوه يستغفرون الله تعالى من الغيبة أي أن لم يعلم صاحبها بظواهره انه يكفي الاستغفار وحده ويحتمل أن المراد باستغفاره انتفاء الندم لكن كلام الشارح في الزواج يدل على أنه يحتمل على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للمغتاب حيث قال وسدحت كفارة الغيبة أن تستغفر ان اغتصبته تقول اللهم اغفر لنا وله فبضعه قاله البيهقي وقال ابن الصلاح هو ان يعرف له استلغاعه ثابت بالكاتب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السنة الحسنة تعصها وحديث حذيقه استغفرت له ذنبا لسان على أهله أن أمتس الاستغفار اه **(قوله وكذا يكفى الندم والافتراح عن الحسد)** لم يرد في الروض على قوله ويستغفر أي الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبه وهي أفتد انتهي وكان وجه الاقدي بطلبها تنقذ ايضاً انه اذا علم المحسود لا بد من استغفاره اه **(قوله لان المراد بالظهور وهذا الخ)** قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به أي الظهور والشهادة قال الحق به ان الصباغ اذا اشتهر بين الناس اه **(قوله وليس استغفاره)** القود من بلا المعصية بل لا بد من التوبة وبه صرح البيهقي وجعل الاحاديث في ان الحد وكفارة الخ في فتح

ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة سيرة انتهت على الاول فاعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته الى التوبة كما فيمن جعل لا تقبل شهادته وان كثر ذنوبه بالجمع الا بالتوبة سم **(قوله يجعل الثاني)** أي الذي جرى عليه المصنف من ان الحدود كفارتوان لم يثبت الحدود وقوله والاول أي من انه لا بد من التوبة **(قوله والذي يجمع الخ)** انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم أقول لما عر عن النهاية مخرج في العموم **(قوله فاذا ثبت في الخ)** ظاهره ولو بان يسلم بغير طوعه الله تعالى **(قوله)** عوقب على عدم التوبة ينبغي وعلى الاقدام على الفعل انتهى عند دعوى وموقف فليراجع **(قوله وتصح)** الى القائده في النهاية والمغني **(قوله وتصح فو)** بمن ذنبا الخ **(عبارة)** وضرب مع شربه وعصا التوبة من المعصية ولو صغير فعلى الفور بالافتاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكررت منه العود الى الذنب ولا تطلب بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وسقط الذنب بالتوبه تنظير من منقطع عيه وسقطه بالاسلام مع الذنب منقطع عيه وانما بالاجماع قال في الر وضو ليس اسلام الكافر فو بمن كفر وانما هو يتنعم على كفره ولا يتصور رجمانه بل ندم فيه بمقارنة الاعيان للندم على الكفر اه **(قوله)** في وانما كان توبه الكافر مقطوعا بالان لا يعين لاجتماع الكفر والمعصية فتجتمع التوبة اه **(قوله)** ومن مات الخ **(عبارة)** المغني والروض مع شرحه ومن مات وله دون أو ماله لم تقبل الى الوراء تطلب بها في الآخرة لا آخر وارث كقيل وان دفعه الى الوراء أو أرواء الوارث كقوله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظلم اه **(قوله)** انما يعذون الخ بل الذي نضوا لعمان كلا من عصا بما تخذ بهما في الدنيا يورى فلا معصية في الحقيقة فلا توبة **(فصل في بيان قدر النصاب في الشهود)** **(قوله المختار الخ)** مسقة قدوار الخ أو النصاب **(قوله)** ومستند الشهادته الخ عطف على قدوار **(قوله)** وما يتبع ذلك أي كقوله وبذكر في طه الى ولا يجوز وشهادته على فعل وكقوله ولو قامت بيننا في الشهادة والتسامح **(قوله)** لما أول الصوم كان يردونه ثم لا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس الراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معنى مقصود انتهى لكن نقلنا ما من ذلك انه حر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فرأبنا سم عبارة النهاية استثنائه منقطع لما أول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط فالحكم يستدعي بحكموا عليه معنا ووجدنا قديمه أول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدد وجب الصوم بخلاف ولا ينقض حكمهما جابعا وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله في حكمه اه وعليها يكون الاحتثه متصلا ش أقول وكذا أشار الى المغني بقوله في حكمه فيها **(قوله)** وتوايه كتحليل كذا العطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح ع **(قوله)** دون شهر نذر صومه أو نفا السج أو السلام وخلافه الر وض في كتاب الصيام والنهاية والمغني عبارة ع **(قوله)** ومنه شهر نذر صومه حتى حاشية شيخنا الزايد ومثل رمضان الحجة بالنسبة للفور وف شوال بالنسبة للاحول بالجمع والشهر للنذور صومه فاذا شهد بؤنة هلا واحدة

البري قبل باب من الفرار من التفتي الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم من أساء بين ذلك شيا فعرقبه في الدنيا فهو كفارة ما تصوم يستغفر من الحديث ان اقل ما تلذ كفارة الذنب لو لم يثبت الحدود وقبل لا بد من التوبة بقوله ذلك حزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة سيرة اه وعلى الاول فاعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته الى التوبة كما فيمن جعل لا تقبل شهادته وان كثر ذنوبه بالجمع الا بالتوبة سم أقول لما عر عن النهاية مخرج في العموم **(قوله فاذا ثبت في الخ)** ظاهره ولو بان يسلم بغير طوعه الله تعالى **(قوله)** عوقب على عدم التوبة ينبغي وعلى الاقدام على الفعل انتهى عند دعوى وموقف فليراجع **(قوله وتصح)** الى القائده في النهاية والمغني **(قوله وتصح فو)** بمن ذنبا الخ **(عبارة)** وضرب مع شربه وعصا التوبة من المعصية ولو صغير فعلى الفور بالافتاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكررت منه العود الى الذنب ولا تطلب بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وسقط الذنب بالتوبه تنظير من منقطع عيه وسقطه بالاسلام مع الذنب منقطع عيه وانما بالاجماع قال في الر وضو ليس اسلام الكافر فو بمن كفر وانما هو يتنعم على كفره ولا يتصور رجمانه بل ندم فيه بمقارنة الاعيان للندم على الكفر اه **(قوله)** ومن مات الخ **(عبارة)** المغني والروض مع شرحه ومن مات وله دون أو ماله لم تقبل الى الوراء تطلب بها في الآخرة لا آخر وارث كقيل وان دفعه الى الوراء أو أرواء الوارث كقوله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظلم اه **(قوله)** انما يعذون الخ بل الذي نضوا لعمان كلا من عصا بما تخذ بهما في الدنيا يورى فلا معصية في الحقيقة فلا توبة **(فصل في بيان قدر النصاب في الشهود)** **(قوله المختار الخ)** مسقة قدوار الخ أو النصاب **(قوله)** ومستند الشهادته الخ عطف على قدوار **(قوله)** وما يتبع ذلك أي كقوله وبذكر في طه الى ولا يجوز وشهادته على فعل وكقوله ولو قامت بيننا في الشهادة والتسامح **(قوله)** لما أول الصوم كان يردونه ثم لا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس الراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معنى مقصود انتهى لكن نقلنا ما من ذلك انه حر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فرأبنا سم عبارة النهاية استثنائه منقطع لما أول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط فالحكم يستدعي بحكموا عليه معنا ووجدنا قديمه أول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدد وجب الصوم بخلاف ولا ينقض حكمهما جابعا وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله في حكمه اه وعليها يكون الاحتثه متصلا ش أقول وكذا أشار الى المغني بقوله في حكمه فيها **(قوله)** وتوايه كتحليل كذا العطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح ع **(قوله)** دون شهر نذر صومه أو نفا السج أو السلام وخلافه الر وض في كتاب الصيام والنهاية والمغني عبارة ع **(قوله)** ومنه شهر نذر صومه حتى حاشية شيخنا الزايد ومثل رمضان الحجة بالنسبة للفور وف شوال بالنسبة للاحول بالجمع والشهر للنذور صومه فاذا شهد بؤنة هلا واحدة

(فصل لا يصح بشاهد الا في هلال رمضان الخ) **(قوله)** لما أول الصوم كان يردونه ثم لا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس الراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معنى مقصود اه **(قوله)** نقلنا ما من ذلك انه حر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فرأبنا سم عبارة النهاية استثنائه منقطع لما أول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط فالحكم يستدعي بحكموا عليه معنا ووجدنا قديمه أول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدد وجب الصوم بخلاف ولا ينقض حكمهما جابعا وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله في حكمه اه وعليها يكون الاحتثه متصلا ش أقول وكذا أشار الى المغني بقوله في حكمه فيها **(قوله)** وتوايه كتحليل كذا العطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح ع **(قوله)** دون شهر نذر صومه أو نفا السج أو السلام وخلافه الر وض في كتاب الصيام والنهاية والمغني عبارة ع **(قوله)** ومنه شهر نذر صومه حتى حاشية شيخنا الزايد ومثل رمضان الحجة بالنسبة للفور وف شوال بالنسبة للاحول بالجمع والشهر للنذور صومه فاذا شهد بؤنة هلا واحدة

على مخرج وبعدها من باب الرواية أو قصوها (ويشترط الزنا) والواط واثنين العيتم ووطئته (أو يعترجال) بالنسبة لحد أو لتعزير بقوله تعالى ثم لم يأتوا بإربعة شهداء له أفجع الفواحش وإن كان القتل أغلط من على الأصح فغلطت الشهادة فمسترا من الله تعالى على عبادة وبشرط نفسهم له كراهة أذنب مكلفا اختيارا حشفته أو قدرها من مقولها في فرج هذه أو فلا توجب ذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يجهل فرجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الان ذكره أحدهم فحسب. وقال الباقرين لأخذ مال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا يشترط كالمروء في المسكلة لكنه يسر ولا يضرك قوله تعمدنا النظر لأجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانه وعبداته وتزوج طلاق علق وتزنا فثبتت شروطين لا يفيهما مما يأتى وقد يشكك على ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أو تعذر أن تفسد بهم وتوجب حدهم فكيف ينصرون هذا وقد يجب بانصرونه أن يقولوا تشهد بقرعة قصد قولهم ما ذكر سقوط أو وقوع ما ذكر قولهم ما بقصدلى آخره ينفي عنهم الحد والعتق

وأورد على مصورا كثرها خلافا للشارح حتى شرح المنهج اه وعبارة شيخنا على العزير قوله وهو هل لا بد من ضمان فقط دون غيره من الشهر ومثله شيخ الاسلام في المنهج ولكنه مضمون والراجح أن مثل هلال رمضان هلال شهر بالنسبة للعبادة المطلوب بغيره فقبل شهادة الواحد به لال شوال لا لالرم والنجح وصوم خمسة أيام من شوال به لالذي في خمسة للوقوف والصوم في عشر ماعدا يوم العيد يوم لالرجح الصوم فيه به لال شوال بذلك حتى ولو صوم رجب مثلا فشهدوا بحد لاله وجب الصوم على الراجح ومن جهته حكمها ما بين الرقة في سنن البخاري من وجوب المقر في كتاب الصوم الواجب اه (قوله وأورد على مصورا) عباره أنها بنوا أو رد على الأصل أصنافا كذبيح ما ن وشهدت أنه أسلم قبل موته لم يحكم به بالنسبة للدارين والخرابان وتكفي بالنسبة للصالحين وتوابعها وكالوارث يثبت واحد وكأخبار العون النفس بما شاع الخضم المتعز في قوله وصم الاكتفاء في القسمة واحد وفي الخمر ص واحد يمكن أن يجازي عن الخمر من أراد به الحاشي الحق في التوقف على سبق دعوى حقيقة فلا راد اه وزاد المغني علم ما مضى منها ما لا يرد صوم رجب لانه لا يشهد واحد وشه فله يجب الصوم حتى بين الرقة في سنن البخاري من وجوب المقر في كتاب الصيام الواجب ومنها يثبت هلال ذي الحجة بالحد الواحد فان قيل وجب بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والمطواف وتعوذ قال الأذري والتمس القبول ولكن كان الشهر خلافه بها ونحو الشهادة العبد الواحد بطريق الشبهة فيما إذا ثبت ومضات يشهد به وإن لم يهلال بعد الثلاثين فأناس في الأصح ومنها ما سيج

لخص كلام القاضى أو أخلصه بقيل فيه بالواحد هو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي في قبل القتل على الغائب اه (قوله والواط) إلى قوله والذي يتعمق المغني إلى المن في النهاية الأقوله وقوع طلاق على براته وقوله وقد ينسلك إلى كذا الخ (قول المن أو يعترجال) اه ذقت فقل وأما حد من ثم آخو بزمن آخرم آخر لم يثبت كلفه شيخنا عن ابن المقر اه يجيزى أو قول وقد يفيد قول الشارح إلا أنى نالها به وشرح الروض الان ذكره أحدهم الخ (قوله بالنسبة للحد) يأتى بشرطه سم (قوله ولانه الخ) ولانه لا يقوم الامن اثنين فصار كالشهادة على قلعين معنى (قوله ويد كر نسبه) أى القبل لانه (قوله بالزنا) متعلق بأدخل (قوله أو نحوه) أى نحوه هذا اللفظ مما يردى معناه كان يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بغيره أن يقول أدخل حشفته في فرج بجمعة أو مائة أو دوسماني اه يجيزى (قوله ولا يشترط كالمروء في المسكلة) أى أن يقول الشاهد بذلك وأنه أدخل كره أو نحو في فرجها كالمروء في المسكلة أسمى (قوله لأجل الشهادة) كذا في أصله رجب الله تعالى ويعتبر بالنهاية لأجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا تعلقها اه سذكر وعبارة المغني وأما قبل شهادة سم بالزنا فلا تعلقها من التناقة فرأينا أو تعمدنا النظر لأقامة الشهادة فان قلوا تعمدنا الغير الشهادة فسد ذلك وندت شهادة حمزا كما قاله الماوردى وإن أطلقوا لم أر من نعرضه وينفي أن يفسر وإن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحصر المتقدم في قبول شهادتهم وحمل ما قاله الماوردى أن تكر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصمهم ولا تقبل شهادتهم لأن ذلك صغيرة اه وصرر يأتى الشارح ويجوز تعمد نظر فرج وإن وامرأة لأجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والمغني لأن التوهم المحتاج إلى نفيه تعمد النظر لنسب الشهادة لالهها (قوله أما بالنسبة الخ) محترق قوله بالنسبة للحد الخ (قوله وقد يجب بان الخ) أو يقال أن يجب الحد بشهادة مادون الأربعة إذا لم يكن قولهم بنوا بالقاضى حيث طلب الشهادة منهم وعن قصور ما هنا بذلك عس (قوله أنه قد يكون قصد حلاله) الأولى لا تضمن أن يكون قصد حلاله إن قصد سم (قوله وكذا مقدرات) إلى قوله كماله سائق السرقة في المغني الأقوله النسب وقوله الاكتفاء في موضعين وقوله وندت وقوله وسرقة وقوله ومنع الراب إلى المن وقوله رود بعنوقه وهذا اعتداله ولا نه وقوله أو بعدد ما لا يسكن (قوله وكذا) أى مثل سقوط وقوع عاذ كعبارة المغني وخرج عاذ كرمطه الشهادة ما إذا قصد باللعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المسك كور (قوله بالنسبة للحد) يأتى بشرطه

لأنه ما صرح بما يفتى فيه قد يكون قصد حلاله العار به الذى هو من حيث حد القذف كما مر ثم ما له تعلق بها عاها كذا متدمات المال

(قوله أي مالم يسجل الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أي ما ذكر من نحو الزنا والمال وما تصد به المال اه
وهي تفسير المصنف إليه كان ما في الشرح تفسير المصنف لكن الأولى ان يزول نحو زنا (قوله المتن
عقوبة) أي من موجب عقوبته المشهود به لوجوب العقوبة كالشر بلا نفسها كالحقد فتأمل سم
عبارة المغنى مع المتن من موجب عقوبته بتة تعالى كالدقة وقطع الطريق والشر بأوس من موجب عقوبة
لا أدى قتل نفس وقطع طرفه وقذف اه (قوله وحذف) أي وتزبر وروض (قوله حتى لا تراث الخ) قد
يؤخذ منه انه لو كان المقتضين الدعوى أثبت المال كان من القسم السابق وعليه فهل ثبت الطلاق ضمنا
فلا تراث أو لا محل تأمل والأقرب الثاني كقولنا من تبعض الأحكام فيما إذا ثبتت مضافا بواحد اه سيدمر
وسبقنا عن الأسنى وعش عند قولنا الشارح كلف مسألتي السرة فالخ ما يصرح بالثاني وعن المغنى قبله وفي
الشارح بعد ما هو كالصريح فيه (قوله المتن وما يطالع عايسر جال الخ) صدق الروض من ذلك العفون
المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للمصالح لو ثبتت والمال انما هو بدل منها انتهى اه سم
(قوله المتن كسكاج) مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا يمين ببيان توارى به كالحصر به ابن العماد
في توفيق المحاكم فقال ما نصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات والعظمت ولا
يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد ان يزاد على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من
حين العقد فليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله أعلم انتهى سم على جوب مؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق به لحاق الولد لان ذلك لا يصرى في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الله هاد هذا ذكر التاريخ
وبذلك قولهم في تعارض البيتين اذا اطلقت احدهما وأخت الآخرى أو اطلقتا تساقطتا لاحتمال ان
ما شهداه في تاريخ واحد لم يقولوا بقبول المؤرخه وبطلان الحلقه قدش (قوله المتن وطلاق) هل من ذلك
ما لو تأخر بطلان زوجته لمكنم أختها مثلا وأنكر به قاله وجعله قد من اقامته جلين أم يقبل قوله بجمعه فيه
انظر الاقرب بالاول بالنسبة لغيرهم أختها عليه فلا ينكحها ولا راسا هو الا بالاقامة جلين على مادعاء
و يؤخذ بآخره بالطلاق فيفرق بينهما عن (قوله المتن وطلاق) ولو بعض ان ادعت الزوجة حصة فان ادعاء
الزوج بعض ثبت بشاهدو عين و يلغى به ذ. قال لنا طلاق ثبت بشاهدو عين زبدي ومغنى وظاهره انه
ثبت الطلاق تبعاً للمال ولعله ليس بمأخذ أخذنا من السيد عمر ومما نأني عن المغنى والروض وفي
الشارح ثم رأيت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغى به الخ أن تقول الطلاق في هذه الصورة ثبت باعتراض
الزوج والذي ثبت بشاهدو عين المال لا غير فلا يتم الاغراض فلي تأمل اه (قوله المتن واسلام) يستثنى منه

بحسبه ابن الرفعة (واغير
ذلك) أي مالم يسجل
ولا يقصده منه المال (من
عقوبته تعالى) كدسرب
وسرفة وقطع طريق (أو
لا أدى) كقودود وقذف
ومنع ارت بان ادعى بقية
الورثة على الزوجة أن
الزوج خالها حتى لا تراث
منه (وما يطالع عليه جال
غالب كسكاج وطلاق)
مغيز أو معلق (ورجعة)
وعق (واسلام وودة وجرح
وتعديل وموت واصار
ووكالة) وودعة (ودمائية

كونه في معنى النفي كما بيناه في بعض الهوامش السابقة (قوله أي المصنف من عقوبة) أي من موجب
عقوبته بقتال المشهود به موجب العقوبة كالشر بلا نفسها كالحقد فتأمل (قوله أي المصنف وما يطالع عليه
رجال) صدق الروض من ذلك العفون القصص قال في شرحه ولو على مال ثم قال وانما لم يكتف في مسألة
العفون القصص على مال ورجل وامرأتين أو شاهدو عين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها
موجبة لقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل منه اه (قوله كسكاج وطلاق) مما يغفل عنه في الشهادة
بالنكاح انه لا يمين ببيان توارى به كالحصر به ابن العماد في توفيق المحاكم فقال ما نصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات والعظمت ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لابد ان يزاد على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب وكذلك
لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد فليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب
واقه أعلم اه (قوله كسكاج وطلاق ورجعة الخ) * (تنبيه) اذا شهد أحد الشاهدين بالمدي به
وصيه فقال الآخر شاهد بكم لم يكف بل لابد من تصريحه بالمدي به كالأول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مدر

وشهادة على شاهد من جلالان) لرجل وامرأتين لقول الزهرى مضت السنن ومن قول (٢١٩) الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز شهادة

النساء في الحدود وذلك في النكاح ولا في الطلاق وهذا بحسب عندنا حنفية وهو المخالف والله تعالى نص في الطلاق والرجوع الوصاية على الرجلين وصحبه انهم في النكاح وقيس بهما في معناه من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه ولا نظر لرجوع الوصاية ولو كاله للمال لان المقصود منهما اثبات الولاية للمال ثم نقل الشك من الغزالي وأقره فكأن زوجا ولو ادعت أنه طلقها عند طلقه ونالته بالشر أو بعده المستز وجها وطلبت الارث قبل نحو شاهد وعين لان قصد المال كلي مستلحق السرقة وتعلق الطلاق بالقبض فانه ثبت المال بشاهد وعين دون السرقة والغصب والطلاق أحق بقوله شاهد وعين بالنسبة الخمسة ثبت الارث وان لم يثبت النسب (تنبيه) صورته كزنى الوديعة ان يدعى مالكها غصب ذي اليد لها وذو اليد انها وديعة فلا بمن شاهدين لان المقصود بالاثبات ولاية الحفظه وصدم الشك من يرتب على ذلك (وما يختص به من الزامه أولا براد جالغابا بكاره) ويشهدوا وتقرن (أو

ما ادعاه واحد من الكفر أو قبل أسره أو قام رجلا وامرأتين فانه يكفي لان المقصود في الاسترقاق والمعاداة والقتل ذكره الماوردي وحكى في البحر عن الصمري انه يقبل شاهد وامرأتين وشاهد وعين من الارث ان موته توفي على الاسلام والكفر لان القصده اثبات الميراث ثم استقره اه (مغنى) قول المتن وصاية (الح) والبالغ والابلا والظهار والخلع من جانب المرأة ان ادعت على زوجها ولو ادعت عليه العدة بالاشهر والعقود القصاص ولو على مال والاصحاب والكفالة بالبدن وروية عن مريضان والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا الكفالة اذا ادعى الرقيق شأمن الثلاثة بخلاف ما لو ادعاه السيد على من وضعه عليه أو الكفالة على الرقيق لاجل التحريم فانه يقبل فيها ما يقبل في المال وانما لا يكفي في مسألة العقود القصاص على مال رجل وامرأتين أو شاهد وعين عن المقصود منه المال لان الجناية في نفسها موجبة للقصاص ولو ثبت والمال انما هو بدل من روض مع شرحه (قول المتن وشهادة على شهادة الخ) سواء كان الامر رجلا من رجلين أو رجلا وامرأتين أو أربع نسوة أسنى (قوله وهذا حجة) أي مسندنا للشيخ (قوله وصحبه ما ينفرد به النكاح) عبارة شيع الا سلام والغنى وقدم خبر النكاح الا بولي وشاهد يصعد اه (قوله من كل ما ليس بمال الخ) أي من موجب فهو ما يطلع عليه حال جالغابا (قوله لكن نوزعاه) عبارة الغنى وان نازع في ذلك الملقين وقال انه غير معمول به اه (قوله لو ادعت الخ) عبارة للغنى انه يستثنى من النكاح ما لو ادعت انه استكبر وطلقها فان ثبت معادته رجل وامرأتين وشاهد وعين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال اه (قوله كما فسألتى السرعة الخ) عبارة لروض (فرع) اذا شهد بالسرقة رجل وامرأتين ثبت المال لا قطع وان علق طلاقا واعتبارا لادعته فيهم أربع نسوة أو رجل وامرأتين ثبت دونهما كما ثبت صور مريضان واحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعق الملقين باه (قوله به شهادة ذلك الواحد ولو ثبت الولادة بين أو رجل وامرأتين أو ثلاث قال ان كنت ولدت فانت طالق أو حرة طلقت وعقت اه زيادة من من الشري وقال شارحه بعد توجه الفرق بين التعليق فيه انه قال الرافعي لكن تقر بالرواية بانه قد يرتب على اليمين ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة التابعة بالنسوة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق مطلقا فمذكروا في هذا القطر هـ ثلاثين فيما ثبت الهلال واحد كما مر وما يمكن لم بعض الشعب بان يقال ما شهد به رجل وامرأتان ان لم يكن ثبت بهم كالسرقة والقتل فان بشعوا جميعهم كالمال في السرقة ثبت ولا يحكم الغاضى بها بل بالمال في سرقة شهدوا بها والا كالعصا فلا يثبت شي وان كان ثبت بهم فان كان المرء عليه شرعا كالنسب والميراث لم يمين على الولادة ثبت تبعا لاشعار الترتيب الشرعى بعموم الحاجة وتعذر الانكشاف أو تعسر وان كان وضعيا كالطلاق والعق لم يمين على التعلق بمضات فلا ضرورة في ثبوت الكافي بشبوت الاول فان نكر التعلق عن ثبوته أو زمانه ما أثبتناه اه (قوله فانه ثبت المال شاهد وعين الخ) قضيت ان الثابت بالشاهد والسمن في دعوى الطلاق قبل الوطء أو بعد المهر دون الطلاق وهو ظاهر عش (قوله والحق به) أي بما عمن الشك من الغزالي (قوله ان يدعى مالها كفاية قصدي اليد الخ) أي فيض من اموالها الغائبة (قوله فلا بمن شاهدين) أي من الوديع أحكاما من التعليل وأما المال فكيفه رجل وامرأتان لانه يدعى محض المال ويشد (قول المتن وما يختص به من عرقه النساء الخ) يفهم ان الاقرار بما يختص به من عرقه لا يكفي في شهادة النسوة وهو كذلك لان الرجال تجمع غالبا كسائر الاقرار (مغنى) (قول المتن غالباً) راجع للفعل الاول أيضا كما به على المغنى (قوله وهذا) الى التبيين في النهاية (قول المتن أو ولادة) وفي المحلى وفي النهاية والغنى بالواو بدلا أو (قوله في محل) أي في محل الطلاق مغنى ونهاية وكذلك في الديانة مغنى (قوله عليه) أي الحيض (قوله تعسرها) أي لا تعذر بالكتابة فلا منافاة مغنى (قوله فان الدم الخ) عبارة لتعسر وقوله به يشمل انه استعاضة يعني لا يعلم له حيض لاحتمال انه الخ

﴿تنبية﴾ إذا ثبتت الولادة بالتساقط النسب والارت تعلان كلامهما لازم شرعا للشهود به لا ينقل عنه ولو ان التابع من جنس المتزوج فان كلامه من ذلك من المال أو لا بل المورث من ثبوت الارت فماذا كرتب حجة المورث وان لم تعرض له في شهادته من بالولادة توقف الارت علمه ان الحية فلا يمكن ثبوته بقول شهودها بالولادة بل حجة المورث فقط وان لم يقبل لان الحاقمة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالباً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحية فكيف مع ذلك ثبت الحية تبعاً للولادة قلت لما نظر والزم الارت لها

المستلزم للحياة وجب ثبوتها لثبت الارت وسره أن ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت علم بقرينة ظاهرة في حياتها للمورثان عدالة الشاهد نفسه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالخالف أن الحياة وإن لم تكن لازماً شرعاً لكن للازم الشرعي توقف عليها فصكان تقدروا ضروري فافعله به (ورضاع) وقدمه في بابها وذكر هنا على وجه التمثيل فلا تكرر وجهه ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبل فيعلم يقبل في ان هذا اللبن لانه (وعيوب تحت الشياطين) التي من النساء من رخص وغيره حتى الجراحة كما مسوقه في الروضة ورد استثنائه البغوى له نظر الى ان جنسه يطالع على ما راجح غالباً وزعم ان الاجماع عليه وآله الصواب مردود (ثبت بما سبق) أي بوجليل ورجل وامرأتين (و باربع نسوة) وحدهن للعاجلة اللبن هنا ولا ثبت بوجليل وعين ونخرج بقض

(قوله) اذا ثبتت الولادة الى قوله ولان التابع الحق تقدم انفعان الاسمي مثله زيادة وسطاً الى قوله فان قلت الخ بقوله العبري عن الشارح والاساطين وأقره (قوله بالنساء) أي أو رجل وامرأتين أسنى (قوله للشهود به) وهو الولادة (قوله فان كلامه) فيه نامل (قوله من ذلك) أي من الثلاث أو من التابع والمتزوج (قوله قلت لما نظر والخ) يتأمل هذا الجواب بوجليل قولهم اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارت تبعاً على ما اذا علم حياة المورث ولو من الخارج لكان وجهاً فاجمع (قوله المستلزم) أي الارت (قوله وسره) كان الضمير بوجليل الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد نعم الخ) محل نامل (قوله فالخالف الخ) أي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) وكذلك الجمل عمة (قوله وقدمه) الى قوله يكسبه به الخ في النهاية (قوله وقدمه في بابها) أي لمعة فتحكمه من بابها والاولى ترك الواو بل أن يقول كقدمه في بابها وانما ذكره هنا الخ (قوله وحده على الخ) أي قوله كما مسوقه الخ في المعنى (قول المتن عيوب تحت الشياطين واستلزم الخ) ورضع زاد المعنى وبشرط في الشاهد بالعموم المعرفة بالطلب كحكاها الرافعي عن التهذيب اهـ (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) سورة كانت أو أمة أسنى ونهاية زاد المعنى وأما المعنى فخطا في أمره على المرح فلا مرد بعد بوجليل رجال ونساء وفي وجه يستصحب حكم الصغر عليه اهـ (قوله حتى الجراحة) أي على فرجها أسنى ومعنى ونهاية (قوله ورد) أي النوى في الروضة (قوله) أي لرح النساء تحت الشياطين وقوله نظر الخ إلى الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح البهجة ماله البغوى وادى الاجماع عليه قال الاذري ولا يفيده ان اوجب الجراحة قصاصاً والكلام اغماضه فيما اذا اوجب قتلاً كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه ثم ذميه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المقررات اجاع فلا كلام والا فاقاس ما بدأه الرافعي وصوبه النوى انتهى اهـ سم (قوله أي بوجليل) الى قول المتن ولا يثبت الخ في النهاية الا قوله ومن ثم ان العيب الوجه وما أنبه عليه وكذا في المعنى الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التيمم (قوله للعاجلة الخ) عبارة المعنى وشيخ الاسلام لما رواه ابن أبي شيبعة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما يطالع عليه غيره من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكره غيره مما شاع في الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول بوجليل والرجل والمرأتين أولى اهـ (قوله بذلك) أي تحت الشياطين (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدوا الخ) أي عيوبها معنى (قوله اذا قصد به) أي عيب ما يبدوا الخ (قوله وايضا الخ) الظاهر الثاني (قوله تيسر ما ذكر في وجه المرأة ويدها الخ) عبارة في النهاية وما قرأ في جمل ما راجح الخ

(قوله) ورد استثنائه البغوى الخ قال في شرح البهجة عاله البغوى وادى الاجماع عليه قال الاذري ولا يثبت ان اوجب الجراحة قصاصاً والكلام اغماضه فيما اذا اوجب قتلاً كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه ثم ذميه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المقررات اجاع فلا كلام والا فاقاس ما بدأه الرافعي وصوبه النوى اهـ (قوله وباربع نسوة) قيل لاحاجة له كرسولان تذ كبر الفريد عليه اهـ ورد أن تذ كبر العدد صاخذ تذ كبر العدد وتأنينه وجعلوا من ذلك قوله في انفسهم ان سؤال على انالي سألنا دلالة تذ كبر العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كائن سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا بوجليل) كتب عليه مر (قوله تنبيه ما ذكر) هو المتمد ش مر

الذي باب والمراد ما لا يظهر منها غالباً ومن كان التبعير بذلك أو لم ينسب اليه ما جاع تحت الارزاق لانه ما بين السرة والركبة فقط وليس مراد عيب الوجه واليد من الحرقة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا بوجليل وكذا ما يرد وعند من قاله اذا قصد به فصح النكاح مثلاً ما اذا قصد به الردي العيب فيثبت بوجليل وامرأتين وشاهدو عيبه من القصد من حيث المال ولو أظمت شهادتها بقرار زوجها بالدخول صكفي خلفها معه وثبت للمهر أو أقامه هو على اقرارها به لم يقبل الخلف معه لان قصد ثبوت العدو والرجوعوا يسأل حاله ﴿تنبية﴾ ما ذكر في وجهه الخ وندها وما يبدوا في مهنته

هو العبد والقول بأنه انما يتألف الخ (قوله) قبل انما يتألف الخ قال ذلك شرح الروض سم
 (قوله) على حل نظره أي على القول بعد النظر إلى ذلك أسس ومضى في ذكر من الأمور الثلاثة (قوله)
 فاشتبهت (أي عبادته) (قوله) ولا عبادته (الخ) عبارة عن أن عبادته الوجب والكيفية يطاع عليها
 الرجال غالباً من قلة منهم من نظر لا يخفى إلى هذه الحالات ذلك ما في قوله ولا وجهه ويجوز أن يكون الوجه
 لتعليمه أنه لا يتوحد مع غيره وبعد قال في قوله (الخ) أن أفان المبادر بتسليم الإجماع على أن عبادته التساهل
 الرضا والكيفية لا تتقبل في هذا القول بل على من قبله من الأدلة المبادر به شرح الثاني حسن فيها أه فلا
 تتقبل إلا ما جاء في الاستصحابات بتقبل قول رجل وأما أنا فما أجد (قوله) بما ذكر) أي من قول
 الأسبق أمالي المعتبرة (قوله) (يوسه) أي كلامهم نهاية (قوله) وبما ذكر) أي عبادته والبدن من الحرة
 وما يبدو عنده ههنا الآية (قوله) ذلك أني غالباً (قوله) ملحقاً أي على الله فهو المعتبر بها (قوله) المن وما
 لا يشترط من أجل (الخ) أشار به إلى ما لا يشترط فيه ما ثبت شاهدوه من ذلك لا يشترط به في (قوله) لأنه (قوله)
 لأن العبد في النهاية لا يشترط عليه الله إلا ما لا يشترط عليه غيره ولا يشترط به في (قوله) لأنه (قوله)
 الحيور وأما قوله على أن النسخ إلى الحق (قوله) غالباً بشرط) فلذا أني ضمته إلى ذكر المعامل سم عبارة عن أني
 وأما الضمير بما ذكرنا فغالب على المؤمنين أه (قوله) الملتزم بيمين رجل وعين) ولذا في أحكامهم وقدسية
 كان قال هذا لأنه إن كان لا يشترط عليه ما يشترط على غيره من عباد الله فلا يشترط عليه ما يشترط على غيره
 بما قرره وإن كان القول لا يشترط شاهدوه من قوله في البحر نهاية قال في شرح قوله ثم قصير وقال في أي ثم
 ذكر مصر فاعده صرفه والأفقه من كلامه لا يخرج من صرفه لا يخرج من الوافق أه (قوله) ثم لا يشترط
 أي ضمراً إجماعاً (قوله) ورواد (البحر) أي قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كصرح به في
 المعنى وإن كانت عبارة الشارح عنه في قوله لا يخرج من الوافق وأما قوله في قوله لا يشترط عليه ما يشترط
 بالشارح والبدن من وجه البهي في خلافه من حديث ابن أبي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في شاهدوه من عن زيف
 الخ والظاهر أن ما لا يشترط عليه من قوله لا يخرج من الوافق وهو مذهب الإمام أبي حنيفة في ذلك أوجه في رضى الله تعالى
 عنهم أجمعين أه (قوله) فاندفع قول بعض المتأخرين (قوله) في بحث لا يشترط عليه من العبد المذكور من
 العباد لا يشترط قوته لما استقر من أنه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليأمل سم على
 ولثان قول بما ذكره الشارح كالشهاب بن عمار هو غلط الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
 مقتضات أخرى تراها لا نعلمها وهي أن من المعلوم أن ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب
 الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويعد عاقدان يرى ما ذكره عن عدد قليل عن
 هذا العدد من العباد بل الظاهر أن الراوية عن العباد المذكور من عدد أكثر منهم من التابعين لما
 عرف بالاستقرار أن الخبر الواحد روي به عن صاحب الواحد عدد من التابعين وغيرهم من الصدر الأول بل
 الظاهر أن ما يبلغ نحو البهي عن هذا العدد من العباد مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عدد أكثر
 منهم أقر به من منهم وجليلاً لما قرره في هذا العلم كثيراً فمأمل شدي أقول وجب أيضاً أن الحنفى
 ينكر قوته في شئ من الطباق وثبت قوته في طبقتهم خصوصاً في غير ما ذكره من كاف في الرد عليه (قوله) فلا
 ينسخ القرآن) قد منع لزوم النسخ فليأمل سم (قوله) الحكم) أي لا الممن (قوله) عهله) أي غير الواحد (قوله)
 (قوله) فلا ينسخ) قد منع لزوم النسخ فليأمل

قيل انما يتألف الخ قال ذلك شرح الروض سم
 (قوله) على حل نظره أي على القول بعد النظر إلى ذلك أسس ومضى في ذكر من الأمور الثلاثة (قوله)
 فاشتبهت (أي عبادته) (قوله) ولا عبادته (الخ) عبارة عن أن عبادته الوجب والكيفية يطاع عليها
 الرجال غالباً من قلة منهم من نظر لا يخفى إلى هذه الحالات ذلك ما في قوله ولا وجهه ويجوز أن يكون الوجه
 لتعليمه أنه لا يتوحد مع غيره وبعد قال في قوله (الخ) أن أفان المبادر بتسليم الإجماع على أن عبادته التساهل
 الرضا والكيفية لا تتقبل في هذا القول بل على من قبله من الأدلة المبادر به شرح الثاني حسن فيها أه فلا
 تتقبل إلا ما جاء في الاستصحابات بتقبل قول رجل وأما أنا فما أجد (قوله) بما ذكر) أي من قول
 الأسبق أمالي المعتبرة (قوله) (يوسه) أي كلامهم نهاية (قوله) وبما ذكر) أي عبادته والبدن من الحرة
 وما يبدو عنده ههنا الآية (قوله) ذلك أني غالباً (قوله) ملحقاً أي على الله فهو المعتبر بها (قوله) المن وما
 لا يشترط من أجل (الخ) أشار به إلى ما لا يشترط فيه ما ثبت شاهدوه من ذلك لا يشترط به في (قوله) لأنه (قوله)
 لأن العبد في النهاية لا يشترط عليه الله إلا ما لا يشترط عليه غيره ولا يشترط به في (قوله) لأنه (قوله)
 الحيور وأما قوله على أن النسخ إلى الحق (قوله) غالباً بشرط) فلذا أني ضمته إلى ذكر المعامل سم عبارة عن أني
 وأما الضمير بما ذكرنا فغالب على المؤمنين أه (قوله) الملتزم بيمين رجل وعين) ولذا في أحكامهم وقدسية
 كان قال هذا لأنه إن كان لا يشترط عليه ما يشترط على غيره من عباد الله فلا يشترط عليه ما يشترط على غيره
 بما قرره وإن كان القول لا يشترط شاهدوه من قوله في البحر نهاية قال في شرح قوله ثم قصير وقال في أي ثم
 ذكر مصر فاعده صرفه والأفقه من كلامه لا يخرج من صرفه لا يخرج من الوافق أه (قوله) ثم لا يشترط
 أي ضمراً إجماعاً (قوله) ورواد (البحر) أي قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كصرح به في
 المعنى وإن كانت عبارة الشارح عنه في قوله لا يخرج من الوافق وأما قوله في قوله لا يشترط عليه ما يشترط
 بالشارح والبدن من وجه البهي في خلافه من حديث ابن أبي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في شاهدوه من عن زيف
 الخ والظاهر أن ما لا يشترط عليه من قوله لا يخرج من الوافق وهو مذهب الإمام أبي حنيفة في ذلك أوجه في رضى الله تعالى
 عنهم أجمعين أه (قوله) فاندفع قول بعض المتأخرين (قوله) في بحث لا يشترط عليه من العبد المذكور من
 العباد لا يشترط قوته لما استقر من أنه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليأمل سم على
 ولثان قول بما ذكره الشارح كالشهاب بن عمار هو غلط الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
 مقتضات أخرى تراها لا نعلمها وهي أن من المعلوم أن ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب
 الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويعد عاقدان يرى ما ذكره عن عدد قليل عن
 هذا العدد من العباد بل الظاهر أن الراوية عن العباد المذكور من عدد أكثر منهم من التابعين لما
 عرف بالاستقرار أن الخبر الواحد روي به عن صاحب الواحد عدد من التابعين وغيرهم من الصدر الأول بل
 الظاهر أن ما يبلغ نحو البهي عن هذا العدد من العباد مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عدد أكثر
 منهم أقر به من منهم وجليلاً لما قرره في هذا العلم كثيراً فمأمل شدي أقول وجب أيضاً أن الحنفى
 ينكر قوته في شئ من الطباق وثبت قوته في طبقتهم خصوصاً في غير ما ذكره من كاف في الرد عليه (قوله) فلا
 ينسخ القرآن) قد منع لزوم النسخ فليأمل سم (قوله) الحكم) أي لا الممن (قوله) عهله) أي غير الواحد (قوله)
 (قوله) فلا ينسخ) قد منع لزوم النسخ فليأمل

(الاعيوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما تحليل هاتين
يقبلان في عيب فحين يقضي
المالك كاس (ولا يثبت شيء
بامر آتين وعين) لضعفهما
(وانما يحلف المدي بعد
شهادة شاهد واحد) لأنه
لان جانيه انما يتقوى حيث
والاصح ان القضاء بهما
فاذا رجع الشاهد في
النصف وانما يشترط
تقدم شهادة الرجل على
المراة لقيامهما مقام
الرجل قطعاً (وبذلك
حلفه) على استحقاقه
للمشهود به (صدق الشاهد)
وجوابه أو بعده فيقول
والله ان شاهدني صادق
فيما شهادتي به وأنت قد شهدت
بحق وانما استحققت أو لا
أستحقته وان شاهدني الى
أخولانم مختلفا الجنس
فأعبروا برباطهما ليصرا
كالنوع الواحد (فان ترك
الحلف) مع شاهده (وطلب
عين خصمه ذلك) لانه
قد يتورع عن البين فان
حلف خصمه سقطت الدعوى
فليس له الحلف بعد مع
شاهد لان البين الغلابة
عزله في تركه أو به فارق
يقول بينه بعد وقضيت ذلك
ان حقه لا يبطل بمجرد طلبه
عين خصمه لكن الذي
رجعه بطله لانه فلا يعود
الحلف مع شاهده ولو في
جلس استحقاقه

المتن الاعيوب النساء ونحوها) أي مما ليس بحال ولا يقصد به مال سم عبارة المغني بنصب نحو خطه عطفاً
على عيوب كرضاعه (قوله فلا يثبت) الأولى النافذة في النهاية والمغني (قوله بهما) أي الشاهد والبين
مغني (قوله نعم يقبلان) عبارة المغني وبنيت كما قال المصنف في قوله لا يثبت بهما أما الأمة فثبت فيها بذلك
قطعاً لان مالاً وبذلك حزم المارودي وأورد على حصر الاستثناء فبدأ ذكره الترجفة في الدعوى بالمال أو
الشهادة فانها تثبت بغير رجل وامرأتين ولا تدخل للشاهد والبين فيها لان ذلك ليس بحال وانما هو اخبار
عن معنى لفظ المدي وألشاهد اه (قوله كاس) أي شرعاً وارباع نسوة (قول المتن ولا يثبت شيء) (الح)
في المال حزماً وفيما يقبل فيه النسوة منقرضات في الاصح مغني (قوله لضعفهما) عبارة المغني وشرح المنهج
لعدم ورود ذلك وقيل بهما مقام رجل في غير ذلك ولو رده اه (قول المتن وانما يحلف المدي) (الح) شرعاً به
في شرط مسأله الاكتفاء بشاهد عين مغني (قوله لان جانيه انما يتقوى حيث) أي والبين أي في جانب
القوى مغني (قوله والاصح) (الح) عبارة المغني هل القضاء بالشاهد والبين أي معاً أو بالشاهد أي فقط
وبالبين مؤكداً أو بالعكس أقوال أصحابها أولها وتظهر فائدة الخلاف في حال رجوع الشاهد فعلى الأول
يغرم النصف وعلى الثاني السكول وعلى الثالث لا شيء عليه اه (قوله لقيامهما مقام الرجل) أي ولا ترتيب
بين الرجلين مغني (قوله فيقول والله ان شاهدني) وقوله أو لا أستحقه عنوان (الح) نشر على ترتيب ألف
(قوله لانهما مختلفا الجنس) (الح) لو جوب الا ذكر عبارة المغني وشرح المنهج وانما اعتبر عرفة في معناه
لصدق شاهده لان البين والشاهد بخان مختلفا الجنس فاعتبروا برباط احدهما بالآخرى (الح) (قول المتن)
فان ترك الحلف) (الح) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فخصمه ان قوله احلف أو حلفني وخلصني ثم قال
(خاتمة) ومن أقام شاهد على رجل يحق وعلى آخر يحق أيضاً كقتل مع بين واحدة يذكر فيها الحقتين
اه في مال وأقام على كل شاهد اهل بكين عين واحد مع الشاهد من اه سم وميل القلب الى الكفاية
وعدم الفرق والله أعلم (قوله مع شاهده) أي بعد شهادة شاهده مغني (قوله لانه قد يتورع) أي المدي
عنا في وعش (قوله سقطت الدعوى) أي لا الحق فلو أقام بينة أو أقام شاهد آخر بعد حلف خصمه ثبت
حقة كالحق وهو المتمد اه بجبري وياتي من الاستس والمغني وفي الشارح ما يفيد (قوله فليس له
الحلف) (الح) وقال في موضع آخر وشرحه والمغني وخلصنا قالنا به عبارة بعد ذكره في الشارح من
ان الصباغ الا ان يعود في مجلس آخر فيسأنف الدعوى ويقم الشاهد وحيداً يحلف معه كقوله الرافعي في
آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع من مجلس آخر اه قال عش قوله وحيداً
يحلف مع معتمده اه ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمغني
والشرح للوافق لما يفهمه كلام الشافعي (قوله بعد) أي بعد حلف خصمه عش (قوله وقضيت ذلك) أي
قولهم فان حلف خصمه (الح) (قوله ان حقه) أي من البين (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض

(قوله أي المصنف الاعيوب النساء ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت بغير رجل وعين المال أو ما قصد
به مال اه فنقول المصنف الاعيوب النساء ونحوها أي مما ليس بحال ولا يقصد به مال (قوله فان
ترك الحلف مع شاهده) (الح) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فخصمه ان يقوله احلف أو حلفني
وخلصني اه وفيه أيضاً ما يقتضي أقام شاهد على رجل يحق وعلى آخر يحق أيضاً كقتل مع بين
واحدة يذكر فيها الحقتين اه في مال وأقام على كل شاهد اهل بكين عين واحدة مع الشاهد (قوله أي
مصنف وطالب عين خصمه ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وأيسر له الحلف بعد ذلك مع شاهده
اه ان الصباغ غلان البين قد انتقلت من جانيه الى سائب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فليسأنف
الدعوى ويقم الشاهد وحيداً يحلف معه كقوله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى
تسمع من مجلس آخر اه (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض ما نصم ولو أراد
تناكل مع شاهده أن يحلف بعد تنكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا في مجلس آخر اه قال في شرحه

ما تصدقوا بأرادنا كل مع شاهد أن يخلف بعد نكوه وقبل خلع خصمه لم يكن إلا في مجلس آخر له قال
فأشرحه فلما سأف الدعوى بوقم الشاهد فحينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الرضا اختصار لقول
الروضة ولو أن المدعي بعد امتناع من الخلف مع شاهده واستخلاف الخصم أراد أن يعود مع شاده فمدل
الحاملي له ليس له ذلك لأن البين صارت في جانب صاحبه إلا أن يعود في مجلس آخر فستأنف الدعوى
وبقم فحينئذ يخلف معه اه قولها واستخلاف الخصم معناه مجرد طلب خلع من غير أن يخلف بدل
لا يسقط حقه من مجرد طلب عين خصمه اه ولا يخلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ سم أقول
و يصرح بذلك أيضا قول الأستاذ والمفتي بخلاف ما لو أقيم المدعي بينه وبين المدعي عليه حيث تسع لان
الدين قد تمعذر عليه فأما ما عذر اه **(قوله أي المدعي عليه)** أي قوله وكذا لو أقر في المفتي الاقوة وانحصاره
فهم وقوله وكذا لو خلفوا إلى البين وإلى قوله كما أخذ بعضهم في النهاية الاقوة كما أفهم ما لتبيل الأزل (قول
المتان بخلف عين الزم) قضيتنا ليس له أن يخلف مع شاهده البين التي تكون مع لكن قضية كلام
الرافعي في القسمة أنه يخلف على الاظهر قال الزركشي والأول جلاز لا أي (قول المتن في الاظهر) وعليه لو لم
يخلف سقط حقه من البين وليس له مطالبة الخصم كسأني أن شاء الله تعالى في الدعوى محلي ومفتي **(قوله)**
لقد توجه الخ) يحولان **(قوله يعني ما فيها من المبالغ)** قد يستغنى عن هذا التأويل بل يجوز أن يريد المصنف
أن الاستلاد يعني مجرى عا فيها من المبالغة نفس الاستلاد ثبت مجموعها لغيره الاقرار فان عا بغيره مسالحة
لذلك ونظير ذلك قوله الآخر في صرحا سم **(قوله باقراره)** أي الذي قضيتنا دعواه **(قوله ويحت البين)**
الخ) مبتدأ خبره قوله مردود الخ **(قوله في صور)** كان استدلها وهي مرفوعة نذرنا لا زلوا بل بأذن له الرهن
في الوطء وكان معسرا فانه لا ينفذ الاستلاد في حق الرهن وكذا الجانب مفتي **(قوله بالله)** مبالغة
المفتي بأن هذا احتمال لا يعمل على الدعوى اه **(قوله فلا يصدق مع الخ)** قد يقال لو لم يصدق
شرا لكن يصدق لغووع فإلا أو ضاحض جعل اه استدلها استلاد عا سم اعتقها فلا بد من النصير عا
أفاده البين حتى يقضي بما ذكره كقولنا لم يدع (قول المتن لا نسب الوالد الخ) ولو قال المدعي استدلها
أنافا لم يكن كالمأشتر بينهما ثم ولدها فحق على وأقيم على ذلك ما ذكره الناقصة وهي رجل وامرأتان أو وعين
ثبت النسب والحر بها فقراره الراتب على الملك الذي قلته الحجة الناقصة ووض مع شرحه ورشدني
(قوله فلا يثبتان بهما) قال في المطالب ومعه إذا استدعوا ما إلى زمن لا يمكن فيمدون الوالد أو أطلق والأفلا
شك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وإن الزوال والحاصلة في يد المدعي والولدها وهو يتبع الأم في تلك

فستأنف الدعوى بوقم الشاهد فحينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الرضا اختصار لقول الروضة
ولو أن المدعي بعد امتناع من الخلف مع شاهده واستخلاف الخصم أراد أن يعود مع شاهده فنقل الحاملي أنه
ليس له ذلك لأن البين صارت في جانب صاحبه إلا أن يعود في مجلس آخر فستأنف الدعوى بوقم الشاهد
فحينئذ يخلف معه اه فيكون قولها واستخلاف الخصم معناه مجرد طلب خلع من غير أن يخلف بدل
إطلاق قولها قبل ولو لم يخلف المدعي مع شاهده وطلب عين الخصم فلا ذلك فان خلع سقطت الدعوى قال
ابن الصباغ وليس له أن يخلف بعد ذلك مع شاهده بخلاف ما لو أقيم المدعي عليه بينه وبين خصمه اه فقوله
عن ابن الصباغ وليس له أن يخلف بعد ذلك شامل لمجلس آخر وبه صرح في العلي قبل الخ لا يخلف المدعي
مع شاهده وطلب عين خصمه فان خلع سقطت الدعوى وبمن العود الخلف مع الشاهد ولو لمجلس آخر ولو
منع من إقامة بينة كلية اه **(قوله لا يسقط حقه من مجرد طلب عين خصمه)** أي ولا يخلف خصمه كما يفيد
وبه فارق الخ **(قوله أي المصنف)** فلا يخلف عين الرافعي (الظاهر) قال الزركشي
وقضية قضيد الشيخين الخلف بين الزد ليس له أن يخلف مع شاهده البين التي تكون مع لكن قضية كلام
الرافعي في القسمة أنه يخلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضي موافقته في القسمة والأول جملة ما
أولا اه **(قوله يعني ما فيها من)** قد يستغنى عن هذا التأويل بل يجوز أن يريد المصنف أن الاستلاد يعني

من البين يطلبه عين خصمه
كما سقط ردها على خصمه
بخلاف البينة الكاملة لا
يسقط حقه منها بمجرد
طلب عين خصمه فان
نزل (المدعي عليه) (فله)
أي المدعي (أن يخلف عين
الرافعي الاظهر) لا نه في
التي امتنع عنها تلك القوة
بوجهه بالشاهد يقتضي
بها في المال فقط وهذه
لغيرها بتكول الخصم
ويقتضي باقي كل حق (ولو
كان بسببه أمه ولها)
يسقطها (فقال رجل
هذه مستولدي عاقت
هذا) أي (في كل ركع وخلف
مع شاهده) أمه ثبت
الاستلاد يعني ما فيها من
المبالغة ما نفس الاستلاد
المقتضى اعتقها بالوفاة
يثبت باقراره فحينئذ يمكن
في يد وتسلمه لأن أم الولد
مال استدلها ويحت البين
أنه لا بد أن يزيد فدعواه
وهي باقية على ملكي على
حكم الاستلاد لجواز بيع
المستولة في صور مردود
بأنه حيث جازي بها ألقى
استدلها فلا يصدق معه
قوله مستولدي (لا نسب
الولد وحده) فلا يثبتان
بهما

الحالفة قد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت بدو الشرعة عليه أسنى **(قوله عامر)** أي من قول المتن وما يبلغ عليه حال غالب الخ **(قوله ما مرق به)** أي في استحقاقه غيره وقضيته انه لا يثبت في حق الصغير والمجنون بحفاظته على حق الولاء السيد ويثبت في حق البالغ العاقل اذا صدقه أسنى ومعنى **(قول المتن)** وحلف مع شاهد أو شهده رجل وامرأتان ذلك شيخ الاسلام ومعنى **(قوله وبه فارق ما قبله)** أي من عدم حربة الولد لان الجحما تمامت فيه على ملك الام خاصة وأما الولد فيدعي حركته وانما يقول هو حوالا اصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم **(قوله أو بعضهم)** هو مع ما يأتي من قوله فقامت شهادتان وصحة ما خ قوله وفارخ **(قول المتن)** فاذا زال عذره ما خ قوله هو واستئناف دعوى لان ما خ مصرح بان غير المدعى من يقية الورثة الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شهادتين مع الاول بل بمجرد حضوره وبين يدى القاضي له ان يبدأ باليمين أو اقامة الشاهد الا ان مقتصر على ذلك سم **(قوله الذي ما قبل بنكوله)** أي وقيل حلفه أسنى **(قول المتن)** فاقاموا شاهد الخ سبأ عن الرض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين **(قوله)** بعد اثباتهم لموت الخ عبارة الرض مع شرحه لا يحكم بالورثة الذين ادعوا الموت منهم ديناً أو عينا الا اذا اثبتوا أي اقاموا بينة بالورث ولو راء المال أو اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا الموت منهم ملكاً واقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركته بقضى نهاده فونه وصاياه وان امتنعوا من الحلف وعليه الموت وصاياه يحلف من رء باب الموت والوصايا أحد وان يكن في تركته فاعيد ذلك كنفاه في الفلش الا لو صلى له معين من عين أو دين ولو شاعا كنف في أنه يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيكون حلف مع الشاهد بعضهم أخذ نصيبه ولم يشارك فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضر بن وقضى من نصيبه قسط من الدين والوصية لاجل جميع اه **بجذف (قوله وانحصارهم فيه)** كذا في النهاية لكن قضيت ما مر نفعان الرض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط وهو قضيت صنيع المفق أيضاً فليراجع شرأ في قال الرشدي قوله بعد اثباتهم موته والورثتهم وانحصارهم فيهم أي بالينة الكاملة والاقرار وأشار بما ذكر من هذه الثلاثة إلى الشروط دعوى الوارث الاثر لكن يتأمل قوله وانحصارهم فيهم مع قوله أو بعضهم اه **(قوله على استحقاق موته)** الكل الخ **(ولامتنافذين هذا وما يأتي في قوله وبمحتو من تبعه)** لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتي عرش وفي الاسنى يحلف قول الرض والحالف من الورثة يحلف على الجميع مانعاً له على حصته فقط سواء حلف كلهم أم بعضهم لانه يثبت لموته لانه يحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردي ان موته يستحق على هذا كذا أو انه يستحق بمار بق الارث من ورثته من دين جلته كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماوردي من وجود دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشي من جواز دعوى البعض قد حسمتو يتأيد ذلك ما مر نفعان عرش من ان البعض اذا دعى قد حسمتو يحلف عليه فقط كان يقول واقفه انه يستحق على هذا بطريق الارث من ورثته كذا خلافاً لما سم **(قوله على حق)** أي الحالف **(قوله وغيره فاقول عليها الحلف)** أي ثبت لم يفعل صار مجموع ما فيها من المال يتوقف على الاستلزام ثبت مجموع الخ فيجوز الاقرار فان عبارة صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الا في وصير صرحا **(قوله وفي ثبوتهم من المدعى بالاقرار)** أي في استحقاقه غيره قال في شرح الرض وقضيته انه لا يثبت في حق الصغير والمجنون بحفاظته على حق الولاء السيد ويثبت في حق البالغ العاقل اذا صدقه اه **(قوله وبه فارق ما قبله)** من عدم حربة الولد لان الجحما تمامت على ملك الام خاصة وأما الولد فيدعي حركته وانما يقول هو حوالا اصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين **(قوله أو بعضهم)** هو مع تقر به الا في كلتن كقوله الا في فقامت شهادتان وصحة ما خ قوله هو واستئناف دعوى لان ما خ مصرح بان غير المدعى من يقية الورثة الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شهادتين مع الاول بل بمجرد حضوره وبين

كعلم بسم (في الاظهر) فلا يترفع عن ذى اليدوى ثبوت نسبته من المدعى بالاقرار ما مرق به (ولو) كمن يسهه غلام) يسترقه وذكروا مثال (فقال رجل) كانى واثقتهم وحلف مع شاهد فالحزم ان تراعه وصير صرحا) باقره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة عنه لا لثبانه والحق انما ترتب عليه ما مر به وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً ومنفعة (أو ورثتهم) الذى مات قبل بنكوله (واقاموا شاهداً) بالمال بعد اثباتهم لموته واورثهم وانحصارهم فيهم (وحلف مع بعضهم) على استحقاق موته الكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا في حلقوا كاهم لانه انما يثبت بيمينه الملك لو رثه (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البينة لان الجحما تمت في حقه وحسمه وغيره فاقول عليها بالحلف

ولان عين الانسان لا يعطي بها غيره و هو من ذن فارق ما لو اذ بصار ان اقصى الذي عليه (٢٥٥) احد هما في تصديق كذب الآخر فانهما

يشتري كل واحد منهما وكذا لو اقر
بدين لم يثبت فأنخذ بعض
ورثة قدر حصته ولو بغير
دعوى ولا اقر من حكم
فالبقية مشاركتة فمدولى
أخذ أحدهم كافي دار أو
منفعتا ما تضمن أحدهما
لم يشاركه نفسه البقية كما
أفهمه التعديل الأول ولو
أقر شر من غيره مدون
مات على وارثه انك وضعت
يدك من تركته على ياني
يعني فانكر وحلف أنه لم
يضع يده على شيء منهم
تكفه هذه اليمين للبقيتين
كل من أقر عليه منهن
بعد ما وضع اليد بحلف
له - فاما أقرى به البقيتين
ورده بقوله - لم لو ادى حقا
على جمع فردوا على اليمين
أو أقام شاهد الحلف معه
كفته عين واحدة وقولهم
لو ثبت أسرار مدون وطلب
غرم ما وقف عليه جميعا
ويكفه عين واحد فلو
ثبت أسرار مدون فظهر له
غرم آخر لم يكن له تخليفه
وقد يجب بان ماعد الأخيرة
قد لا رد عليه لان الدعوى
وقعت منهم أو عليهم فوقعت
اليمين لهم بخلافه في
مسئلة البقيتين وأما الأخيرة
فلا عوار فيها مصلحة واحدة
وقد ثبت في الظاهر دوا مقل
يجب الثاني الخلف طاه
مخلاف وضع اليد فله اذا
اتت في باليمين الأولى ليس
الظاهر دوا مفعو ثبت

كانت له لحقة أصني ومنه (قوله) ولان عين الانسان لا يعطي (الخ) ولو ادى بعض الورثة فانكر الذي عليه
ونكل عن اليمين فهل يخلف بعض المدعى وحيد فهل يثبت حصته فقط أو الجميع لان اليمين المردودة
كالاترار وهل يمنع ذلك بانها كالاترار في حق الخالف فقط فليجوز سم أقول قضية كل من قبل على الشارح
ثبوت حصته فقط والله أعلم (قوله) ما لو اذ بصار ان اقصى الذي عليه (قوله) ولو بغير دعوى ولا اقر من حكم
الحاكم) لعل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم (قوله) كما فهمه التعديل الأول) محل تأمل لان يفرض
كون الاخذ يسبق دعوى واقامتها هو حلف مع مدعى يرى أنه لا يظهر حينئذ وجه تخصيص التعديل
الأول بالذكر فان الثاني حينئذ يفهمه أيضا فينفي ان يفرض كون الاخذ تصديق الذي عليه أحد هما في
تصميم دون الآخر والله أعلم (قوله) على ما ياتي (يعني) أي كالأو بعضا (قوله) لم تكفه هذه اليمين (الخ) عبارة
عبد الرضا (مسئلة) اذ ثبت لجامعة حق على رجل حلف لكل منهم عينا ولا يكفي لهم عين واحدة وان
رضوا بما يكمل رضيت المرافة العان ان يخلفوا وجهامة واحدة اه وهي موافقة لمسئلة البقيتين في
تعدد المسحق واتحاد الذي عليه فتمضي قوله الشارح الا في لان الدعوى وقعت الخ لا تكفه فيها أي مسئلة
عبد الرضا بين واحدة اذ وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم أي الغرماء (قوله) هذا ما أتى به
البقيتين) معتمد عس (قوله) كفته (الخ) أي في عين الردو عيس مع شاهد (قوله) بان ماعد الأخيرة) هي
قوله لو ثبت أسرار مدون وطلب (قوله) لان الدعوى (الخ) أيضا مع ان طلب اليمين في مسئلة البقيتين في
دعوى متعددة بعد الغرماء فتعددت بردها وهما في دعوى واحدة فأتى واحدة عس (قوله) وقت
منهم) أي في الثانية وقوله أو عليهم أي في الأولى عس (قوله) فليجب الثاني) أي من الغرماء (قوله) ليس
الظاهر دوا م) أي انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) أي بذلك شذنا الشهاب لم يصرح
به القرني في أدب القضاء فقال لو مات رجل فادى شخص حقا عليه أو صنف يده فأنصم امال الوصي ان كان
أو بعض الورثة بالبقيتين كاقدم وإذا أقام يستعني بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي
يدى القاضي له ان يبدأ باليمين أو اقامة الشاهد الا انهم قصر على ذلك (قوله) ولان عين الانسان لا يعطي
بها غيره) لو ادى بعض الورثة فانكر الذي عليه ونكل عن اليمين فهل يخلف البعض المدعى وحيد فهل
يثبت حصته فقط أو الجميع لان اليمين المردودة كالاترار وهل يمنع ذلك بانها كالاترار في حق الخالف فقط
فليجوز (قوله) وكذا لو اقر بدين لم يثبت فأنخذ بعض ورثة قدر حصته (الخ) وفي الوضو شرحه معناه وان ادى
بعض الورثة لا بعض الموصي لهم أو أقام شاهدين يثبت الجميع واستحق الغائب الوصي والمجنون بلا عارة
شهادته وعلى القاضي بدعنام البينة لا تنازع للوصي والمجنون أي لتصميمه ما يراه بالانصاف فبه
بالقبلة وأما نصيب الغائب فيقبض به القاضي والعين وجو بالالدين فلا يجب قبضه بل يجوز كمن أقر بدين
لغائب وأضرر للقاضي وتدمر في طلب التركة اذ لو تولا بغير قبض شيء من التركة كدولو قبض
من التركة قبضا لم يثبت له بل يشاركه في تعيينهم ولو اذ بانها أخذها حاضر تصديقهم جعلوا القصة للشر يك
هنا عوار في تمكن الحاضر من التركة حينئذ لا حاضر الغائب شاركه في القبض قبض وكيل الغائب
فيما ص وجو بالعين والدين ويعتمد ذلك على القاضي كوكيلو كان حاضر أو مشه ولو وصي والمجنون
ان كان لهما مولى كما مر سم به ان أي المام اه باختصار نحو التعاليل (قوله) فليجب مشاركتة (الخ) عبارة
عبد الرضا فيظهر أن لغريمه ان يشاركه اه (قوله) بل كل من ادى عليهم بعد ما وضع اليد بحلف
الخ) (مسئلة) اذ ثبت لجامعة حق على رجل حلف لكل منهم عينا ولا يكفي لهم عين واحدة وان رضوا
بها كولو رضيت المرافة العان ان يخلفوا وجهامة واحدة (قوله) هذا ما أتى به البقيتين) مسئلة
البقيتين موافقة لمسئلة عبد الرضا في تعدد المسحق واتحاد الذي عليه معكس ما عترض به عليه (قوله) هذا
الاخير منه) فقد يفرق بين تعدد المسحق واتحاد الذي عليه وبين عكسه ويجلب على الأخيرة فباعتراض
به على البقيتين فلي تأمل (قوله) لان الدعوى وقعت منهم أو عليهم (الخ) فتبين ذلك الا تكفه بين واحدة

اليمين على نفسه لكل مدعى به بعد من الغرماء ويكفي في دعوى دين على مبيح ضرر وبعض ورثة

لكن لا يتعدى الحكم لغیر الحاضر ولو أقر من بلیت ثم ادعى أدامها لولا أنه نفي ذلك لعله أقره سمعت دعواه لتعطيل الوارث كقبي الاقرار
وتقبل بینه بالادعاء لاحتیال نسبه (٢٥٦) كما أخذ بعضهم من قولهم وقال لا ینتی ثم أن ینتی قبل لا احتیال نسبه لها وفيه

نظر والفرق ظاهر اذا كثيرا
ما يكون لا انسان ینتی ولا
یعمل بها فلا تناقض بخلاف
تلك (ويستلحق من لم
یخلف) من البین بنكوله
ان حضر في البلد وقد
شرع في الخصومة أو شعر
بها (وهو كالم) حتى لو مات
لم یخلف وارثه ولو لم یخلف
یتیمه لانه تلقى الحق من
مورثه فلا یبطل حقه
بنكوله وخرج بقوله من
البین الینه فلا یبطل حقه
منها فله اقامة شاهدان
وضه الى الاول من غیر
تخصید شهادته كالدهوى
لتعبر بینه كالمه كالم
مدع شاهدان مات فلوارثه
اقامة آخر وفارق ذلك غیر
الوارث كباعسی وأخی
الغائب أو العسی مؤثر
بكذا وأقام شاهد واحد
معه فانه اذا قدم الغائب أو
كسل البینی فیه عادة
الدهوى والشهادة مع
البین أوع شاهد آخر
بان الدهوى في الارث
واحد وهو البت ولذا
نقض دونه من الأخوذ
وفي غیر الارث الحق
لاشخاص فلم تقع البینه
والدهوى لغیر المدعی من
غیر اذن ولا یلزمه وخرج
بقوله بنكوله توقفه من
البین فلا یبطل حقه من
السین حتى لو مات قبل

ان الذي انه أو شد الم وجوده وتعلقت دعواه بالسقین فلا بد من حضوره من يدعی علیه فاذا حكم علیه
لا يتعدى الى غیره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الارض من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه كلام أدب القضاء
وهذا يشهد به محتاج بالنسبة لغیر الحاضر الى استئناف اقامة البینة والحق بان يكون ذلك لا يلزمه الوفاء من
حسنة وقوله كیتقدم اشارة الى قوله قبل ذلك والمحتاج بغيره يجوز سماع الغرض في وجه البعض من الورثة
والسقین للوقف سم (قوله) لكن لا يتعدى الحكم الى ساقية فله أوائل كطلب العوى والبينات ذهب
قول المصنف أو قد اصابا كبيع أو به كفي الاطلاق في المصم مائه لكن لا يحكم أى القاضى الا بعد
اعلام الجميع بالحال فانظر مع ما هنا رشدي (قوله) وتقبل بینه بالادعاء) بجمه النهاية (قوله) والفرق
ظاهر الخ) ظاهر المنع (قوله) من البین) الى قوله وفارق في النهاية وكذا في المنعى الاقوله وقد شرع الى المنع
(قوله) ان حضر في البلد) أى بحيث يمكن تخلفه معنى (قوله) وقد شرع في الخصومة) سيد كرحمته ر (قوله)
أو شعر بها) محصل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فلا يرجع (قول المنع وهو كالم) أى بلوغه وعقله معنى
(قوله) حتى لو مات) أى بعد بنكوله معنى (قوله) لانه تلقى الحق من مورثه وبطل الخ) وقيل لا یبطل حقه
بله ان یخلف هو ووارثه لانه حقه فله لتعبر به بحال السقین ويمكن أخذ ما سطره الى الاول على ما لا
يستأنف البینة والثاني على ما اذا استأنفها أو علم شاهدته أسنى (قوله) فله اقامة شاهدان الخ) وظاهره انه
ثبت حيثما لم يثبت فلا يحتاج بقية الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلقا أو قضاة التعليلين المار من عند قول
المصنف ولا یشارك فیما من أخذ حيثما شاع ورك قبو رشدي (قوله) وفارق) الى موضع الخ الانسب
الانصر لتعبر به ذكره بدل قوله الا فمن ثم الى ما لا یخبر (قوله) وفارق ذلك) أى قوله فله اقامة شاهدان
الخ (قوله) كباعسی) أى أو صلی (قوله) أو العسی) أى أو المومن (قوله) تقضى دونه) أى على التفصيل
للتقدم عن الرض من شرحه (قوله) وخرج) الى قول المنع وتلحقه ر في النهاية والمغنی (قوله) فلا یبطل حقه
الخ) أى وان طال الزمن عش (قوله) حتى لو مات قبل النكول الخ) أى لم یصد منه ما یبطل حقه معنى
(قوله) حلف وارث الخ) أى وان لم یعد العوى والشهادة وض من شرحه ومعنى (قوله) أو لم یشر) الاذق
التعبر بالواردون أو اه سید عرد عش وبجری أقول بل الاذق قاسم العطف (قوله) فكسی وبجئون
الخ) أى في بقاء حقه معنى (قول المنع) فان كان غائبا أو صديا أو مجنونا الخ) وان ادعى بعض الورثة بعض

في مسئلة بحمد الرضا المسطرة بالهامش اذا وقعت العوى منهم (قوله) لكن لا يتعدى الحكم لغیر الحاضر
أقنى بذلك شخصاً للشهيد المولى وصرح به الغزالي في أدب القضاء في الفصل الثاني من الباب الاول في الدعوى
فقال المسئلة لو مات رجل فادعى شخص حقاً عليه أو عصى في دفعه فخصم الما الوصى ان كان أو بعض الورثة
البالغين كیتقدم وقال السمرقندی من الخصومة اذا أتم بینه على بعض الورثة فنقض على جميعه أو رثلتان
الحكم انما هو على الميت فالوارث الواحد یجوز فی ذلك فالولیس له أن ینتی حقه في وجهه ثم على الميت
دين لانه ليس خصماً على الميت اه ومذهبنا انه لا یخبره ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة كالم السبکی
في فتاويه اذا ادعى انه أو شد الم وجوده وتعلقت دعواه بالسقین فلا بد من حضوره من يدعی علیه فاذا حكم
عليه لا يتعدى الى غیره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الارض من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه لفظ أدب
القضاء وهذا يشهد به محتاج بالنسبة لغیر الحاضر الى استئناف اقامة البینة والحق بان يكون ذلك لا يلزمه
الوفاء من حسنة وقوله أو بعض الورثة كالم السقین كیتقدم اشارة الى كلامه ذكره قبل ذلك من قوله والمحتج
الجزم بجواز سماع العوى في وجه البعض من الورثة والسقین للوقف ثم لا يجوز الحكم بالبعد الاعذار
لهم واعلامهم بالحال اه وقوله نعم لا يجوز الحكم له المراد بالنسبة لغیر الحاضر لما بالنسبة لغیر الحاضر فإثر
بدليل ما نقله عن السبکی (قوله) اما ما ضر لم یشرع أو لم یشرع فكسی وبجئون (قوله) كالم الشیخان انه ینتی

الوصی

النكول حلف وارثه على الوجود الذي انهمه كلام الرافعي اما ما ضر لم یشرع أو لم یشرع فكسی وبجئون في قوله (فان

كل من لم یخلف غائبا أو صديا أو مجنونا فله الشهادة لا یجوز نصیه)

للصبي لهم وأقام شاهدين ثبتا للجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد
 تمام البينة لا تتراجع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان أو ديناً ثم بأمر بالتصرف فيه بالنقطة ولما نصيب
 الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبا ولا يعيب قبضه للدين بل يجوز أن أثر دين الغائب وأضره
 للقاضي ويؤجر القاضي العين لا يقر المنافع وقدم في حكم الشر كتمان أحد أو دلتا بقره قبض
 شيء من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه في قبضهم وقولها هنا بأخذ الحاضر نصيبوا كأنهم
 جعلوا عينة الشريك هنا عذراً في تحريك الحاضر من الأثر الحديث وأحضر الغائب شاركه في قبضه
 ويقبض وكيل الغائب فيقبض وجوبا العين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كوكالو كان حاضراً ومثله
 روى الصبي والمجنون أن كان لهما ولي كأمسرحه ابن أبي القاسم اه روض مع شرحه باختصار سم **قوله**
 بل يوقف الأمر الخ ولا يترع من يملكه عيسى **قوله** (قول المتن إذا زال الخ) وان مات الغائب أو الصبي أو
 المجنون حلف واثمته وأخذ حشمتان كان الوارث هو الحالف أولاً فلا تصحب بمنعها لولي روض مع شرحه
قوله واستثنى الخ أي بغيره **قوله** لا تمام الخ أي الدعوى والشهادة **قوله** (الولي الواحد) الأولى التأنيت
قوله (ومن ثم) أي من أجل أن كلا منهما مفسد من الكامل خلافتين الميت ع **قوله** كاشترى الخ
 عبارة الغني كذا في رواية أوصى له ولأخيه الغائب أو الصبي أو المجنون أو أشرقت أو أوتى الغائب من
 كذا وأقام شاهد أو حلف معناه لا يندفع من يجدي الدعوى والشهادة إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو
 قدم الغائب ولا يؤخذ بنصيب الله أي بالمجنون والغائب قطعاً لأن الله وفي الميراث عن الميت وهو واحد
 والوارث خلفه وفي غير ما لحق لا يخص الخ **قوله** اما لو تغير حال الشاهد أي بما يقضي بدشهادة معنى
قوله فلا يتحلف أي مع ذلك الشاهد هو الخلف مع غيره **قوله** كل جملة الأخرى الخ أي من وجهين
 في الروضة وأصلها سم **قوله** (ولو بحث هو الخ) عبارة الغني ويحل عدم الحاجة إلى إعادة الشاهد الخ كإقامة
 الزكشي فيما إذا كان الخ **قوله** (إذا كان الأول قد ادعى السك الخ) ولسم هنا كلام طو بل يخالف لاسر
 عن ع **قوله** عند قول الشارح على استحقاق مورثة السك الخ والظاهر ما كان عليه هناك **قوله** (قول المتن
 ولا يجوز الخ) شروع في بيان مستند الشاهد في عبارة شرح الروض معوق قد قسم المشهود بثلاثة
 أقسام أحدها ما يكفي فيه السماع ولا يحتاج إلى الإصرار فيها ما يكفي فيه الإصرار فقط وهو الأفعال وما في
 معناها ولا يكفي فيه السماع من الغير ثالثها يحتاج إلى السمع والبصر وما هو الإقرار واعتراض ابن الرفعة
 الحصر في الثلاثة يجوز الشهادة بما علم باقي الخواص الخمس من الأقرار والسمع والبصر **قوله** (والأقسام
 المتباينة في صراحة السمع أو حشوته أو تغير رايته أو حلوته أو مردنها أو نحوها أو أجاب بان فيما اقتصر
 عليه تنبيه على جواز الشهادة بما يدرك بالذكوران بجميع حصول العلم بذلك وبأن اعتماداً في الشهادة على
 ذلك قليل وهم إنما ذكر أمثاله بالحاجة اه قبل والشهادة بالحل والقبض حجة ذلك كله وقد يقال
 بل هما خلافتان في الإصرار إذا كان الإصرار متعلقاً بمشاهدة بحسبه اه باختصار **قوله** (المتن كزنا) أي
 وشرب خمر وأصطاد وحياض ورض ومغني **قوله** (وعصب ورضاع) قد ناقض ما يأتي قبل التنبيه الثالث
قوله (ورضاع) إلى التنبيه الثاني في النهاية الأولى وقوله ولو من روض أو رضاع جاز في فلا
 يكفي جملة **قوله** (النسب الخ) أي إثباته نهاية **قوله** (المتن الإصرار) فلا يكفي فيه السماع من الغير شخ
قوله (كل جملة الأخرى) من وجهين في الروضة وأصلها **قوله** (إذا كان الأول قد ادعى السك الخ) زاد
 في شرح الروض عقب هذا الكلام ما نصه وكلام الماوردي لا يتخذ قبضه أنه لا بد من أن يدعى الأول
 جميع الحق اه أشار إلى ما نقله بعد ذلك عنه في شرح قول الروض والحالف من الروضة يتحلف على الجمع
 مما نصه فحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردي أن مورثة يسقط على هذا كذا وأنه يستحق طريق
 الارتع من مورثين من جلسته كذا وكذا اه وتعبيره بعده قبضه أنه يستعمل أن يكون المرامح كرون
 الخلف على الجميع أن تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فليراجع واعلم أنه قد يستشكل وجوب كون

بل يوقف الأمر على اه
 حضوره أو كماله (فإذا زال
 صدره) بان علم أو قدم أو
 بلغ أو أفاق (حلف وأخذ)
 حشمت (بغير إعادة شهادة)
 مادام الشاهد باقياً به
 واستثنى دعوى لأنهما
 وحده أولاً من الكامل
 خلافة عن الميت ومن ثم
 لو كان ذلك في غير وارث
 كاشترى ثألاً أو شيء وهو
 غائب مثلاً أو أوصى لنا
 بكذا وجبت إعادة تمام ما لو
 تغير حال الشاهد فلا يتحلف
 كل جملة الأخرى وغيره لأن
 الحكم لم يتصل بشهادته
 التي حق الحالف وألادون
 غيره وبعت هو ومن تبعه
 أن يحمل عدم إعادة فيما
 ذكر إذا كان الأول قد ادعى
 السك فان ادعى بقدر حشمت
 فلا بد من الإعادة ضمراً ولا
 يجوز ضم ادعى فعل كزنا
 وغصب ورضاع وأتلف
 ودلالة وزعم نبوتها
 بالسماع محمول على ماذا
 أر بعلم النسب من جهة
 الام (الإبصار)

له اولغا علها لانه يصل به الى الشقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون في خبر على مثله أي التمس فاشهد ثم بان انما يتعد فيه
البقين يكفي فيه الظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاعصار وقد تقبل من الاعبي بفعل كباقي ويجوز تعدد نظر فرج زان وامرأة تلد لاجل

الشهادة لان كلا منهما
هناك حصة لنفسه (وتقبل)
الشهادة على القسمل (من
أصم) لحصول العلم
بالمشاهدة واستفيد من
التي أن الشهادة تقسمه
عيني لا تسمع الامن رآها
وعسرا وأصفاها جميعا
(والاقوال كعقد) وفسخ
واقرار (بشرط سمعها
وابصار فأنها) حال صدورها
منه ولومن وراء محو زجاج
فيما يظهر ثم رآه بتفسير
واحد قالوا كفي الشهادة
عليها من ورع وبخفيف
يشغل على احد وجهين كما
اقتضاء ما مضى الزاقي في
تقابل المار الرقيق فلا يكفي
سماح من ورع واعتجاب
وان علم صوته لان ما أمكن
ادراكه بأحدى الحواس
لا يجوز أن يعمل فيه بقلبه
ظن لجواز اشتباه الأصوات
ثم لو علمه بيت وحده وعلم
أن الصوت من في البيت
جازه اعتماد صوته وان لم
يروه وكذا لو علم اثنين يبيت
لا ثالث لهما وسمعهما
يتعافدان وعلم الموجب
منهما من القابل لعلهما كالم
المبيع أو نحو ذلك فله
الشهادة بما سمع منهما
(ولا يقبل أعي) ومن يولد
الاشخاص ولا يميزها في
مرئ لا يصدق طريق

الاسلام ومعنى (قوله لها) الى المتز في المعنى الاقوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تلد (قوله لها) لعلها
عبارة المعنى وشرح المنهج مع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المعنى ولا تقف
مأني للتعلم اه (قوله فاشهد) أودع أسنى (قوله ثم بان) أي في المتن (قوله كباقي) أي سفا (قوله
ويجوز تعدد نظر الخ) عبارة شرح المنهج أي والمعنى ويجوز تعدد النظر لفرج زان الذين تحمل الشهادة
لان ما هتكم كاحدة أنفسهما اه وظاهره جواز ما ذكره من ان السرا لان يقال السرا لا يطلب حال الفعل
سم (قوله لان كلامهما الخ) ان كان صبر التنبه لزانين فواضع لعل تبقى مسئلة الولادة بلا تعطيل أو
لزانين والولادة فهو محصل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حالته في نحو قاعدة الطريق فليست ثم
رأيت عبارة المعنى مصرحة بقصر تعليل التنبه على الزانين سددع (قول الامن وتقبل من أسمى الخ) سكنت
عن الاخرى وسبق حكمه بانه عند كثر شروط الشاهد معنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل سم
وتدعياب بانه يفهم من المتن ان عيني الشهادة على العلم ما أمكن (قوله الامن رآها وعسرا الخ) أي ان طول
الزمان حيث كانت ملامحها تغير في تلك المدة وتسمع دعوى من خصها بملاباتها تغير صفاتها من وقت
روية الشاهد وتشهد بذلك عش وقوله وتشهد لعل سواه وشاهد (قوله وفسخ) الى قول المتن ولا يقبل
أعي في المعنى الاقوله ولومن نحو ورع زجاج الى فلا يكفي سماعه (قوله واقرار) أي وطلاق ووض ومعنى
(قوله عليها) أي الاقوال (قوله فلا يكفي سماعه) أي القول مفرغ على المتن (قوله وان يروه) سواء كان
عدم الرؤية لظلمة أو وجود سائل بينهما عا (قوله كذا لو علم الخ) عبارة المعنى وما كاهار و بان عن
الاصحاب من انه لو جلس في باب بيت فيا ثنائ فقط فسمع معاندهما بالبيع أو غيره كفى من غير رؤية
ز يفعا ليندعي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذري قضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح
الحصل و يصور ذلك بان يعرف من المبيع ملك أحدهما فكلو كان الشاهد يسكن بيتا ونحوه لاحدهما أو
كان يلو فسمع أحدهما يقول بعني بيتك الذي يسكنه فلان الشاهد أو الذي في جواره أو علم ان القابل في
زاوية والموجب في آخر أو كان كل واحد منهما في بيت جفرد والشاهد بالبين وغير ذلك اه
(قوله لانه أنف) لانه يجوز الظن وبني الشهادة على العلم ما أمكن أسنى (قوله لان تكون) الى اقوله
والفرق في المعنى الاقوله فعل كذا وقوله وكذا ولا يتأخو (قوله ان تكون شهادتها الخ) عبارة المعنى ونحوها
في شرح المنهج وتقدم انه يصح أن يكون الاعبي مستورا جواروه سمعوا ساقا به يصح أن يشهد بما شئت
بالتسامع ان لم يتخ الى تعيين وإشارة بان يكون الرجل مشهورا باسمه وصفته اه (قوله بنحو استغاضة الخ)
لفظة نحو ليست في كلام غيره وله ادخل هم التوا تروان كان معلوما من الاستغاضة بالاول (قوله

الدعوى والخلف بالبيع باثما المانع من كونها بالبعض لان الافتقار فيها على بعض الحق والاعراض
عن الباقي لمانع منوعا به الامر انما يدعي به لفعليه انما يستحق منه القسط الا ان يكون المانع
الدعوى بالبعض والخلف عليه على وجه يخص كل يدعي انه يستحق عشرين جهتمو ثم لم يحصل على ذلك
مع كون حق مورثا عشرة اولاد ما على وجه يخصه كل يدعي ان مورثه يستحق على هذا عشرة
ويحصل على ذلك فلان مع منسولا يستحق من العشرة اولاد اقل اشكال حدث فخر (قوله ويجوز
تعدد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعدد النظر لفرج زان الذين تحمل الشهادة لان ما هتكم
حرمة أنفسهما اه وظاهره جواز ما ذكره من ان السرا لان يقال السرا لا يطلب حال الفعل (قوله ايضا
ويجوز تعدد نظر فرج زان) قال ابن النقيب ولا يجوز لان الزان مندوب عنه اه وقتبته الجواز على
الاول وان طلب السر (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل

التي يترجم عليها اشتباه الأصوات وانما يمازله وطعن وجنبا اعتمادا على صوته لانه أنف من ثم نص الشافعي رضي الله عنه
على حل وقائم الاعتماد على لسان علامه فها هو ان يسمع صوته على أن لن زفته ز وجنبا بعد قول امرأته من وجنبا يماها
وظاهر كلامهم انه لا اعتماد على القرينة بالقول به انه لم يولد وجنبا لم يقل له أحد ذلك (الان تكون) شهادة بنحو استغاضة

أو ترجمة أو اسماع) أي لكلام انحصم أو الشهود لقاضي أو بالعكس روض مع شرح وفي عطفه ما ذكر على

لرؤية أو يكون حاله أن يشهد
لغيره فخصه بأخوفاً على به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
إنسان أو روف الاسم
والنسب (في أخته) يخو
طلاق أو مال أو لأقاربه
بأن كان به بده وهو يصير
حال الأقارب ثم عني (في تعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) حصول العلم
بأنه الشهود عليه وإن لم
يكن في خافه (ولو جعلها)
أي الشهادة (بصيرتم
عني شهدان كان المشهود
له) (أو) المشهود (عليه)
معروف الاسم والنسب)
فقال أشهد أن فلان بن
فلان فعل كذا أو أقر به لانه
في هذا كالصبر بخلاف
ما إذا لم يعرف ذلك ويحت
الأدري قبوله إذا شهد على
زوجته في حال خافه بها
وكذا على بعضه إذا عرف
حله به حينئذ للقطع بصدقه
خبراً ولا تخلوين وقفة
والفرق بينهما وبين ما عرفت
قولنا نعم لو علمه بيتاً
أو من ظاهره أن البصير يعلم
أنه ليس ممن يشبهه
بخلاف الإعي وان اختل
به (ومن سمع قول شخص
أشواً في نفسه فأن عرفت
عنه واسم ونسبه) أي أباه
وجده (شهد على في خبره
أشارة) البولي لا يكتفي بحرقه
ذكر الاسم والنسب
(أو) شهد عليه (عند غيبته)

نحو استغاضة بالاختي (قوله) أو يضع يده على ذكر الخ) هل هذا الوجه جائز لأجل الشهادة كجواز النظر
لأجلها السابق سم (قوله) على ذكر شرح الخ) عبارة للمعنى على ذكر داخل في فوج امرأه أو بدوي
مثلاً فمسكهما وزمهما حتى شهد عند الحاكم بمعرفة مقتضى وضع اليد اه (قوله) فمسكهما أي
الشخصين كما هو ظاهر رشدي (قوله) فمسكهما الخ) ينبغي أن لا يتوقف صحة شهادته على معالي استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي أن يجب عليه السقي في التزويج قطعا لهذه المعصية سم (قوله) فخصه بآخر أي
أو يتلفه معني (قوله) في تعلق به) أي أو بالفرش في تلك الحالة أسي ومعني (قوله) حتى يشهد عليه) أي بما
عرفه أو وضع العمية يداه على قبل المرأتين خرج منها ولو هو واضع يده على رأسه لا تكمل خروجه
وتعلق به ما حتى شهدت بولا ذم معني (قوله) في تعلق به) فخصه بآخر لا يجوز الشهادة بالطلاق
للمعروفة الاسم والنسب ولا يكرهه ليس كذلك رشدي (قوله) أو لأقاربه) أي أو للصوفان المقر بمجهر
بأعلم مما يأخو رشدي (قوله) ولم يكن) أي لا أقرار (قوله) أو أقر به) أي لفلان بن فلان معني (قوله)
بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو عني وبدهما أو يد المشهود عليه بده فشهد على في الأولى مطلقاً مع غيره
له من خصمه وفي الثانية قطعه روف الاسم والنسب قبل شهادته كإجماعه لا ركني في الأولى وصرح به أصل
الروضة في الثانية معني ومرت الثانية في الشارح أفا (قوله) بحث الأذري الخ) عبارة شرح الروض مع
ولا يجوز أن يشهد على زوجته اعتماداً على صحتها كغيرها اه زاد المعنى خلافاً لما اعتد الأذري من قبول
شهادته اعتماداً على ذلك اه (قوله) إذا عرفت خافه) قال الأذري ويعرف كونه خافه بما عرفت
المشهود عليه بخلافه ما في الوقت الذي نسب إليه الأقرار رشدي (قوله) حينئذ) لأجله إليه (قوله) ولا يخو
من وقفة معتمد عني (قول المؤلف ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض ولو سمع اثنين يشهدان أن
فلان فعل كذا أو أقر به أو كبل بالبيع شهد على إقراره بالبيع أي لأنه سمعوا يشهد بالوكالة
أي لأنه لم يسمعها اه وقال شارحونه أن يشهد بشهادة الشاهد بالوكالة كأعلم مما يأتي اه (قوله) أي
أباه) أي قوله كقوله ابن أبي القمي المعنى الأول هو زلة إلى المسن (قوله) ولا يكتفي بحرقه ذكر الاسم الخ) في
الروض وشرحه (فرع) لو قال ادعي أن لي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد لي من الدعي أن يقول
مع ذلك وهو ههنا كان حاضر أو لا يكتفي به ادعي أن لي فلان بن فلان كذا من غير بطلان الحاضر اه
وطاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو لم يقطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
أقول وبذلك يتوقف ما في المشهود عليه الغير الحاضر من أن المدعى فعل المعرفة ولو لم يقطع بغيره فخاص
به (قوله) الجو زلة للدعي الخ) أي بأن كان فوق مسافة العدوى أو توأرى أو تعز زعيم تو زبدي وضناً اه
يجري (قوله) وقد مرت) أي في آخر باب القضاء على الغائب (قول المؤلف ومونه) أي وذم معني (قوله) اما
لو يعرف الخ) معناه مع عدم أجزاء الاقتصار على ذكر اسم واسم أبيه إذا عرفت باسم جد أو عرفه القاضي

(قوله) أو يضع يده على ذكر شرح الخ) هل هذا الوجه جائز لأجل الشهادة كجواز النظر لأجلها السابق أسفل
الصفحة السابقة (قوله) فمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي أن لا يتوقف صحة شهادته على معالي استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي أن يجب عليه السقي في التزويج قطعا لهذه المعصية (قوله) ولا يكتفي بحرقه ذكر الاسم
والنسب الخ) وفي الروض وشرحه أن يضاهر قولاً قال ادعي أن لي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد لي من الدعي
أن يقول لي فلان بن فلان كذا وهو ههنا كان حاضر أو لا يكتفي فيه ادعي أن لي فلان بن فلان كذا من غير
ربط بالحاضر اه وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو لم يقطع بعدم احتمال الالتباس
وقد يتوقف فيه (قوله) اما لو يعرف الخ) هذا الصنيع يدل على أنه لو عرف باسم جد لم يجزه لاقتصار
على ذكر اسم واسم أبيه وإن عرفه القاضي وفيه نظر (قوله) أيضاً اما لو يعرف باسم جد الخ) معنومه

المعزاة للدعي عليه وقد مرت (ومونه واسم ونسبه) مع الحاصل التميز بهما دون أحدهما أو لم يعرف باسم جد فيخبر لا لاقتصار على ذكر
اسم واسم أبيه أن عرفه القاضي بذلك ولا فلا كما جرحه في المطالبين كلامهم الظاهر الثاني

في ذلك بل يكفي لقب خاص كسلطان مصر فلان ولو بعد موته قال غيره موبه نزول الاشكال في الشهادة على عقده السلطان والامر او غيرهم فان الشهود لا يعرفون اسماءهم غالباً فكيف ذكر اسماءهم مع ما عرفت منهم من اوصافهم وعلمه العمل عند الحكماء وارتقاء البلقي وغيره قال شاور وقد اختلفت شهادته من شهود فلان (٢٦٠) المتوفي التاجر وكان كذا في سوق كذا الى وقت وفاته ولم يعلم ان لم يسكن في ذلك الوقت غيره وحكمت بها

بدونه وفيه نظر سم اقول وصرح بالنظر ما يفي عن المعنى ان نفاو يسلم عن النظر قول المعنى والروض مع شرحه ما فيه فان عرف اسمعوا سم اشدون حده شهد بذلك ولم تقدم شهادته به الا ان ذكر القاضي امارات يتحقق من اسمها بان يميز بها عن غيره فله ان يحكم بشهادته بحيث انه (قوله في ذلك) أي في اجراءه الاقتصار على اسمعوا سم ابيه (قوله بل يكفي الخ) عبارة المعنى والحاصل ان السداد على المعرفه ولو بعد لقب خاص كالشهادة على السلطان بقوله اشهد على سلطان البليار المصري أو الشامي فلان فانه يكفي ولا يحتاج مع ما في شيء آخر ولو كان بعد موته وبذلك القول الرافعي بعد ان شرط ذكر اسمعوا سم ابيه وحده وحليته وصنعته وان حصل الاعلام ببعض ما ذكرناه اكتفي به اه قال بان شبهته بنزول الاشكال قال أي ابن شبيهة وقد اعتمدت على شهادته من شهود فلان التاجر المتوفي وقت كذا الذي كان ساكناً في الحانوف القلاق الى وقت وفاته الخ وقال البلقي فالمراد على ذكر ما يعرف به كيف كان قال ومقتضى كلام الامام ان الشهادة على جرح الاسم قد تنفع عند الشهر وتعد المشاركة (قوله مع ما عرفت الخ) فقد في الشهادة على عقده السلطان رشدي (قوله وارضاءه البلقي الخ) معتمد عس (قوله ما يسكنه) عبارة المعنى بل يسكن في ذلك الحانوف اه (قوله تنبيه مهم الخ) عبارة شرح الروض معناه فلو حمل المعنى من لا يعرفه وقاله اسمي ونسبي كذا لم يستد فلو استفاض اسمعوا سم بعد تحملها عليه فله ان يشهد في غيبته باسمه ونسبه كالو عرفت هما عند الفصل وان اخبر عدلان عند الفصل أو بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيبته بناء على عدم جواز الشهادة على النسب بالمع من عدلين اه زاد المعنى كالو اراج كسباني (تنبيه) لو شهد أن فلان ابن فلان وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالو كالة والنسب جمعا لاه المأوردى والرواني اه (قوله) و يلزمه أي الشاهد ثلاثه ما به (قوله لو لم يعرفهما الا بعد الفصل) لوجه لهذا الحصر رشدي (قوله) أن تقام بهما بنسبتهما (ولعل صورته ان يلزم حق على عين شخص ولم يعرفه اسم ولا نسب فيجوز مالى القاضي اثنان ممن يعرفه فقولان فلان بن فلان و بدان فعل كذا ونحن نشهد عليه كذا فاحضره لشهد عليه فحضره ويشهد ان هذا فلان بن فلان و بدان فعل كذا ونحن نشهد عليه كذا فانشب اسم ونسبه بذلك عند القاضي عس (قوله للمام) أي في شهادة الحسية (قوله بن ثبوته) أي النسب (قوله لان سمعتهما) أي الاسم والنسب عس (قوله بل لو سمعته) أي النسب (قوله والافهذ اقرار الخ) قد عني ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد أو ثلثة من الجمع انضوص في سائر الطباق سم وقد يجب بان كالم القفال في سماع النسب بلا واسطة ومستند سم من سماع الاخبار والنسب فلا يلزمه (قوله تساهل) عبارة النهاية تساهل بالاضى والتأنيب (قوله جهلة الشهود) المناسب لا تحرك لانه فسقة الشهود ذم ذلك التعبير مناسب لما ياتي عن النهاية (قوله فانه يعرفون الخ) عبارة النهاية فانه يعتمدون من يقرده عليهم ويصليون ذلك ويحكم بها القضاة اه أي حكمهم في هذه الحاله باطل بحسب الظاهر فلو ثبت مطابقة ذكره الشهود للواقع كان حضر الشهود عليه بعد علم اسم ونسبه كذا الشهود تبين صحة الحكم عس (قوله) فيقبل الشهود بهما أي الاسم والنسب يعني فكتب الشهود فلان بن فلان أقر كذا (قوله) ويحكم به الخ أي بما سألوه أي بشهادتهم على وقضوا النسب (قوله بان اقرار الخ) متعلق بخطأ (قوله اشهدني الخ) مقول القول (قوله فان سمعوا لم يحضر الخ) أي كان سمع من فقهاء الجار (قوله كره المأوردى) من عدم اجراءه الاقتصار على اسمعوا سم ابيه اذا عرفت اسم جده وان عرفه القاضي بدونه وفيه نظر (قوله والا فهدا اقرار رشدي للعلم الخ) قد عني ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد أو ثلثة من الجمع

يعرفه وقد شهد على اقراره بان اقراره مشهور به لاعلمه فالصواب ان يقول ان اشهده أشهدني على نفسه آثاره مؤاناً أشهده علمان لم يشهده قال أقر عندي بكذا فان سمعوا لم يحضر عنده قال أشهد أي سمعته يقر بكذا كره المأوردى وهو استبان لفظي لصحة المعنى في أشهده على اقراره ومن أقر أني خيل النكاح قول بلان أو ينسب على اقراره أي يشهد على اقراره

الوقت غيره وحكمت بها
(تنبيه) مهم كثيرا ما
يعقد الشهود في الاسم
والنسب قول المشهود عليه
ثم يشهد به كما في غيبته
وذلك لا يصح اتفاقاً كما قاله
ابن أبي اللهم وقول المتن
الآتي لا بلا واسطة والنسب
مالاً يثبت صريح فيه ويلزمه
أن يكتب فيه أقر مثلاً من
ذكر كلاً في اسم ونسبه كذا
ولا يجوز أن فلان بن فلان ثم
لو لم يعرفهما الا بعد الفصل
جزاه الجزم بهما ممن
طرف معترفهما ان تقام
بهما بنسبتهما للمام
ثبوته به الا ان سمعوا
من عدلين قال القفال بل
لو سمع من ألف أو رجل لم يحز
حتى ينكرو ويستغنى
هنده وكله وأدب ذلك مجرد
المبالغة والافهذ اقرار رشدي
للعلم الضرورى الذى
لا تحصله الاستغناء وقد
تساهل جهلة الشهود في
ذلك حتى عظمت به البلية
وأكثر بها الاموال فانهم
يعيشون بن واطون فيفسر
هنا نقض بما يروونه
ويذكر اسم ونسب من
يردون أخذ ماله فيحصل
الشهود بهما ويحكم به
القضاة (تنبيه ثان) خطأ
ابن أبي اللهم من يكتب أو

كلام

فوق مشهوره وعلمه باعتبار أن الصواب أنه لا خطأ في ذلك عز أيت السبك صوب حفظك قال كبدل عليه عبار الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله إني اتهم من حضرة عقديع أوكناح شهد عيسى عليه السلام واستقامت ولا ملك وقيل القموي عنه أنه يقول حضرة العبد الجاني يهنأ وأجلسوا شهيدوه وأولى من شهد أبي حضرة (١٦١) ونظيرها لا يلزم من الحضور السماع

كلام ابن أبي العدم ومرجع الضمير قوله فأصول الخ (قوله وهو الخ) أي القول الذي استصوبه (قوله فهو) أي الإقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبار من يحل نأمل (قوله وقال تعالى وهو الخ) في الاستشهاد به نأمل (قوله وأنكاح الخ) عبارة على وضع مع شره ولو ضرر فذكر نكاح الزوجين والوجوب أن يكون المخطوبة أو وكيل لها أو نائبه الأئمة في العبادة يعلم الأولاد ولا الولية والأولاء ولا الرأى أو غيره بعض ذلك لم يشهد به زبانية لكن يشهدان فلما قال أنكحت خلافة فلا قول الغائب فان علم جميع ذلك شهد بالزوجة (قوله عنه) عن ابن أبي العدم (قوله وأشهد به) أي العقد (قوله حضر به) أي العقد الحاربي بينهما وأجلسه (قوله ونظر الخ) بظاهر أنه بينه الفاعل مسنداً إلى ضمير القول (قوله ما من حرمه) أي حرمة الشاهد بالعقد (قوله نقله الخ) أي القمري وقوله عنه أي ابن أبي العدم (قوله وور) أي في الصام (قوله خلق الله الخ) الانساب البينة كما في بعض النسخ (قوله لم يثبت لقوله) أي فيسده بذلك (قوله مطلقاً) أي في حق الله أو لغيره (قوله في الشهادة) أي أدائها (قوله أي الاسم والتب) أي في قوله ولشده على امرأته الف في الأقوله واعتسده الزركشي إلى المتي وقوله كما روى بشره إلى أمالادع ما أثبت عليه أي قول الترمذ في النهاية إلا ذلك وقوله وفيه بسط إلى أمالادع وقوله قال الرازي وقوله والأشياء وقوله وإن نقل عن عبد الباقني وأطال (قوله أو أحدهما) ينبغي ما لم يكن متعدياً بوجهه سم (قوله حضر قبل الدفن الخ) إن لم يستر تحلى ذلك نقل مجرم ولا تعيره أمّا بعد فلا يخفى وإن آمن تعيره وما شئت الحامضه وضاعفاً للغزالي نهاية عبارة المعنى وهذا كما قاله الأزهري أن كان بالرد وبعض تعيره بالحضار والأفلاحة حضور الشاهد إليه فان دنف لم يحضر الألبو زبينة قال الغزالي فان اشتدت الحاجة للمعلم تعيره صورته جائزه اه قال في أصل الرخصة وهذا احتمال ذكره الأمام ثم قال ولا الظاهر أنه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلافاً للنهاية والمعنى كما في نقاوال وهو التمسج (قوله بنون ثم ما الخ) عبارة المعنى وضبط الصنف متيقنة فبشارة فوقية ثم قول مقتوحين ثم قال مسكوسه وقطعية وفي بعض شرح المتن ضلعت بنون ساكتة مثله فوقية مقتوحة ثم قال مسكوسه وتخفيفه على ذلك الشرح فقال بنون ثم ما بكلّي الأصحاب اه (قوله الإله) سبذ كرمحيزره (قوله أو لم طال لرفق) أي في حتمتصل الشهادة عليها لوجود كليمه محتمل عتم معرفت صورته ع (قوله كما) أي في شرحه وبما رواهنا (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالإنفاق بها أنها ملازمها ورشدي (قوله بشرط أن يكشف قلبه الخ) وهذا شرط للعمل بالشهادة كالأخفى رشدي (قوله قال جمع ولا يتعدا الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صم وان لم يروا القاضي العاقله ليس بها كرمحيزره ولا شاهد كلوزج وولى التسليم ولته التلي لم يهاض بل لا يشترط وبة الشاهد ووجهها في انعقاد النكاح كماله إليه كلام الشارح في باب النكاح خلافاً عنه هنا في الجمع المذكور (قوله كان شهما الخ) أي شهد بذلك معني (قوله الجاز) جواب ما أفكان ينبغي زيادة الفاعل وقوله وبنت الخ المخصوص في سائر العباين (قوله أو أحدهما) ينبغي ما لم يكن متعدياً بوجهه (قوله فان ما من أخضر قبل الدفن) إن لم يترتب على ذلك نقل مجرم ولا تعيره ش مر (قوله قال جمع ولا يتعدا نكاح متيقنة) إن روى الشاهدان الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صم وان لم يروا القاضي العاقله ليس بها كرمحيزره ولا شاهد كلوزج وولى التسليم ولته التلي لم يهاض بل لا يشترط وبة الشاهد ووجهها في انعقاد النكاح كماله إليه كلام الشارح في باب النكاح خلافاً عنه هنا في الجمع المذكور (قوله أشرف البقي النكاح) سله فمعنى خلاف ما هنا نقرجه

ثم تلقى بها إلى قاض وشهد عليها بالزنا على بشرط ان تكشف نقابها العرف القاضى صونها قال جمع ولا ينفع ذلك نكاح متنبية لان عرفها الشاهدان اسما ونسبا وبرورة وقدمت معهما أسنن البقي النكاح وذكرته في الفتاوى فرجها ما لا اداء عليها كان تحملا ان متنبية وقت كذا بمجلس كذا قالت كذا وشهدا بخوان ان هذا الموصوفه قلادة بنت فلان بالزنا

وثبت الحق بالبينتين ولو شهد على امرأتها اسمها ونسبها فاسألهم القاضي أتعرفون عنها أو اعتمدتم صوتهم بل يزعمه اجابته قاله الرافعي ومجمله كما علم بما روي في شهر ربي الدار في القسط (٢٦٢) والازم من قولهم وزعمه الاجابة لا الذري والركشي واخرون (فان عرفها بغير اسمها أو

باسم ونسبها) العمل بالبينتين) حل جري هذا في نظاره كالشهادة على من مجهول اسمه ونسبه المار وشدي أي والظاهر ثم (قوله وثبت الحق بالبينتين) أي كجاءت بنت فلان بن فلان الفلاني أقر كذا وأقامت أخرى على أن الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق معنى (قوله صوتها) أي أو الاتساع باسمها ونسبها (قوله بماسم) أي قبيل بحث شهادة حسبة (قول المتن عنها) بان كان وأهمل المتقاب أو كانت أمته أو زوجته عنان اه عبري (قول المتن أو باسم ونسب) كان صور ذلك أن يستفيض عنه وهي متقنة أنها فلا تبت فلان ثم يعمل عليها وهي كذلك ولي اسم عبارة عن كائن ملقبها زوجها والشهود يعترفون أن وجهه فلا تبت بنت فلان فقصوا الشهادة على أن فلان تبت فلان مطلق من زوجها أو زوج شخص بته مثلاً بصح زوجها فاذا أدى الزوج نكاحها بعد أو أنكرت شهدا عليها بانته (قوله الفصل عليها) إلى قول المتن على خلافه في المغني الاقوله نعم إلى المتن (قول المتن وشهد) أي الفصل على المتقنة معنى (قوله من اسم ونسب الخ) عبارة المغني وشرح المنهج فيشهد على العلي بيمينه ان حضرت وفي صورة علمه باسمها ونسبها ان غاب أو ماتت ودفنت اه (قوله من اسم ونسبه والأشهر) في بشرط كشف تقابلها للعرف القاضي صورتها أخذاً ما تقدم سم (قوله ذلك) أي واحد من العين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) أي عند الفصل ويجوز استبعاد وجهها بالنظر للشهادة عند الجهر وفتح الماردى ان ينظر إلى ما عرفها به فقط فان عرفها بالنظر إلى بعضه لم يتجاوز وهذا هو الظاهر ولا يزيد على مرة سواء قلنا بالاستبعاد أم لا الان يحتاج للسكر أو معنى وزادى (قوله وضبط حليتها) ولا يجوز النظر إلى وجهها الفصل إلا أن أمن الفتنة وض فان خاف فلا يحلف في محله لان فيه غشقة نعم ان تعين نظر واحدة وذكر الأصل أسنى (قوله أي المتقنة) عبارة للمغني أي المرأفة متقنة أم لا اه (قوله بانها على المذهب التاسع الخ) فثبتته انهم لم بلغوا العدل الذي يسوغ الشهادة بالتسامع يكفي تعريفهم وسائقان المراد بهم جمع كثير يقع العلم أو الظن القوي بغيرهم فانظر هذا مع ما مر من العقالي في التيسير الاول وشدي (قوله ان جمع يؤمن الخ) أي بشرط أن يكونوا مكلفين عن (قوله بشرطه) أي لا يفي فصل الشهادة على الشهادة (قول المتن والعمل على خلافه) ضعيف عن وطى عبارة للمغني وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاته العبد أهي تقتضي الميل إليه ولم يصرفها في الشرح والمروضة في الاكثر من التسع وساقا الثاني مساق الأرجح الضعيفة وقال البلقيني ليس المراد بالعمل على الأصحاب بل على بعض الشهود في بعض البلدان أي ولا اعتبار به اه (قوله بل وسع غير واحد الخ) وهو يقبل قولها للصغير وجاز ينه ولا يقبل العدلين ويحتاج بان قول نحو ولها بقيد الظن أكثر من العدلين وشدي (قول المتن على عينه) أي المدعى عليه معنى (قوله كمل القاضي) لعله أدخل بالكاف الاقوال واليمين المردودة (قوله جوازاً) إلى قوله محقق في المغني الا قوله لتعذر التحصيل على الغير وقوله يظهر إلى المتن وقوله قال الزركشي إلى المتن وقوله معلق أو مقيد (قوله على الغير) يعني غيرا لحلية الاسم والنسب عبارة لاسنى فلا يسجل به بالعين لاستناعه اه بعين محمله ثم تون وهي المظنة (قوله ومن حليتها الخ) بكسر الميم معطوف على قوله ذكر الخ (قوله كذا) عبارة للمغني والاسنى كتبوكيت اه (قوله وصافه الظاهر الخ) كالطول والقصر والبياض والسواد والسمن والزهرة والجملة اللسان ونقشه وما في العين من الكحل والشهة وما في الشعر من جوده ونسب وطوبى بياض وسواد ونحو ذلك معنى (قوله ومراة لا يكتفى الخ) لعله أراد ما ذكر في التنبيه الاول ولكن كما تقتصر هناك على المشهود عليه وسكت عن المدعى (قوله فان نسب) أي الشخص معنى (قوله وان نازع فيه) أي في عدم ثبوت نسب الانسان (قوله فان عرفها بغير اسمها ونسبها) كان صور ذلك في الاسم والتسمن يستفيض عنه وهي متقنة انها فلا تبت فلان ثم يعمل عليها وهي كذلك (قوله من اسم ونسبها والأشهر) ينبغي بشرط كشف تقابلها

الحسبة أو علمه لتعذر التحصيل على الغير فكذب حضرة وجل ذكر إياه فلان بن فلان ومن حطته كذا أو أوصافه باقراره بالظاهرة لا سيما قد عرفه ومراة لا يكتفى فيها قول مدعى ولا مدعى عليه فان نسب لا ثبت باقرار وان نازع فيها بالبلقيني وأطال

(وه الشهادة بالتسليم) التي لم يعارضها معارفه من كسار التسوية باله أو طعن أحد في تشابهه كذا أطلقوه ويظهر انه لا مدعى طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) انه كذا أو اثني كائن (من أينا وقيله) (٢٦٣) كهد أوله فلا تنأ من قبيله كذا تعذر

البقيين فهما انما شاهدت
الولادة لا تقصد الا الظن
فوسع في ذلك الى الزكوى
أو على كونه من بلد كذا
المسوق وقناعا على أهلها
وتعذر ذلك (وكذا أم) فيقبل
بالتسامع على نسب منها في
الاصح كلاب وان تقن
بمشاهدة الولادة (و) كذا
(موت على النجب) لانه
قد يتعذر اثباته بكونه في
قربه مثلا لا تعذر ولاده
(و) أصل (وقف) مطلق أو
مقيد على جهة أو معين
صحيح وكذا فاسد كوقف
على النفس أي نفس لشاقي
ثبت عنه بالاستفاضة فله
على ما يأتي من الصحيح اثباته
بما على ما تقتضيه اطلاق فهم
لكن قال أبو زرعة للمدرك
يقضي خلافا لانا
أثبتنا الصحيح بما احتياطا
والفاسد ليس كذلك
(ونكاح ومك في الاصح)
لتيسر مشاهدتها قلت
الاصح عند المحققين
والاكثر في الجرح وفي
نسخة في الوقف والثابت
في خطه الا لولادته
أعلم لان مدعيها اذ اطالت
عمر اثباتا بتداعيها ثبت
الحاجة الى اثباتها بالتسامع
وصورة الاستفاضة بالظن
أن يستغنى عنه ملك فلان
من غير إضافة لسبب فان

بأنزاع معنى (قول المتن بالتسليم) أي الاستفاضة شيخ الاسلام ومفتي (قوله الذي لم يعارضها معارفه) عبارة
الروض مع شرحه والمعنى وصورة الاستفاضة في العمل ان يسمح للشاهد بالشهود بنسبه ينسب الى
الشخص أو القبيلة والناس بنسبه الى ذلك واستدراك مدعى لا تقبله يستقبل العبرة بغيره فغلب على الظن
صحة ذلك وانما يكفي بالاشهاد بنسبه الناس بشرط ان لا يعارضها ما أورث شبهة كان أنكر النسب التسويب
اليه لم يجر الشهاده وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه وان كان فاسدة لا تتلألأ الظن حينئذ اه (قوله أو
طعن أحد الخ) أي ولو فاسدة أي (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعنا الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير
وصدقه الكبير أو أبا ن فإن صدقه فلان سار له ان يشهد بنسبه ولو سكنت النسب بال كبير جاز للشاهد أن
يشهد بالاقرار أو بالنسب معنى وروض شرحهنا سوال وجواب واجمعنا شئت (قوله انما شاهدت
الولادة الخ) أي على الفرض معنى (قوله فوسع في ذلك) عبارة لاسي والمعنى والحاجة فداحة الخبايا
الانساب الى الاحداد المتوفين والعائيل القديس وعرفه اه (قوله أو على كونه الخ) عطف على قول المتن
على نسب الخ (قوله المسوق الخ) تعذر لباد كذا وان كان الأول المستحق أهلها على وقف كذا (قوله وتعذر ذلك)
عطف على قوله كونه الخ (قوله لا يقبل) يعني أدعاء الشهادة وفي بعض النسخ بالثبوت القوي فوهي ظاهرة
(قوله وان تقن الخ) تأنيدها فله ضمير النسب وشدي (قوله لانه قد يتعذر الخ) عبارة للمعنى كالنسب
ولان أسبابه كثيرة منها ما يتحقق ومنها ما يظهر وقد يصر الاطلاع عليها فإن يعتمد على الاستفاضة اه
(قوله في قرية) لعله محرف عن قرية بالفن واليه (قول المتن لا تعني) عطف على نسب المتن (قوله وأصل
وقف) قال البقاعي محله عندى فماذا أشعب الى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا يجوز ان يكون
ما لم يوقفه على نفسه امتناعا له وقد هو وقف باطل قال وهذا مما لا يوقف فيه انتهى اه رشدي
(قوله وأصل وقف) سذكر محجرا زالاصل (قوله على جهة) أي علم معنى (قوله صحيح) نص وقف (قوله
أنهى الخ) أي غير أن أمر الوقف على نفس الواقف لما حكم شافعي (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها
(قوله على ما يأتي) أي تأنيق المتن (قوله الاول) أي في الجرح (قوله لان مدعيها) الخ قوله استقلال في النهاية
(قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك احدان عاشترضى الله تعالى بهماز وج الذي صلى الله عليه
وسلم وان فاطمة مرضى الله تعالى عنها ثبت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت
النكاح بالتسامع الا يشك الصدان بل رجوع لمر المثل اه معنى (قوله وخرج) الخ قوله كسر في المعنى
والاسنى الا قوله استقلال الى لكن ذلك (قوله على ما قاله ابن الزكوى الخ) اغتابر أضعملا بانقار
المنقول انما هو اطلاق انه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف فتفاضله بدون التعميم المذكور بقوله أي
الزكوى استقلال ولا تبع (قوله لكن هذا المنقول وهو ما أتى به الخ) عبارة للمعنى (تبيين) ما ذكر في
الوقف هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال المصنف في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شرط الوقف
وقفا صله اه والاوجه كمال شيخنا حله على ما قاله ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة ان هذا وقف

ليعرف القاضي صورتها أخذنا مما تقدم (قوله وه الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيله الخ) قال
في الروض ولو سمعنا يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز أن يشهد بنسبه ولو سكنت أي
النسب بال كبير جاز أن يشهد بالاقرار أو بالنسب اه قال في شرح حروف سبع الحكمين من زادهم
قال فان قلت قضية كلامي في الحكم الثاني ان الراعي ثبوت النسب بالاقرار وال سكوت وهو ما جزم به أصله
هنا كذا رأيت فخالف عكسه المعتمد الذي هو عليه في الاقرار قلت لاسلم ان قضيت ذلك فان قلت فلزم
على عدم ثبوته ان الراعي عدم جواز الشهادة بذلك قلت لاسلم لجواز ان يدعى بعد سكوتة فينكر اقتراده

استغناء صبه كالسليم ثبت بالتسامع الا لا يثبت بشأ عن النسب الموت وكل منهما ثبت بالتسامع وخرج بأصل الوقف شرطه وتفاضله
فلا يثبتان به استقلال ولا تبعال المنقول على ما قاله ابن الزكوى وداعلى من فصل كان الصلاح ومن تبعه كالاسنوي وغيره لا يمكن ذلك المنقول
وهو ما أتى به المصنف سبقه اليه ابن سراج فوهي اعمها اطلاق فقها

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو ان محل عدم القبول ان شهدا بشرط واحد ما اذا شهدا مع أصل الوقتان حاصلهما ارجع الى بيان وصف الوقت وتعيين كيف يتوذلك مجمع على كافي به ان الصلاح وغيره اذا ثبت التفصيل فثبت الغلظة على أن يأبى بالسوية فكان كان على مدونة تعذر شرطها وطرهاتهم كإسرى في الوقف ويبحث الملقين ثبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم مكة فالوحد في خلاف في غير حدود العطار فسي لا تثبت ذلك كأنه ابن عبد السلام وان اقتضى كلام الشيخ أنى لم يدخله وللسبب اقتناء طو بل حاصله انه لا يرجع في الحدود الى ما في المستند ان مطلقاً كأنه لا يستبعد فيها ما لا يعلى وجه صحيح صريح بل لا بد من بينة صريحة بان الحدان لهما ملك الاقلان كالمشهدان المشهودان ملك البار الاقلان في حيز ثم القائل لا يثبت ما حدود هاتين ليست نصاً ذلك وان ذكر والحدود لهما انما (٤٦٤) يذكر ونها على سبيل الصفة والتعريف لا غير فلا بد ان يصير خواصهم يشهدون بها والا

صديق ذواليدعيا بهينه قال ويصعد ذلك ما يقع في المستندات من آخر مثلاً فلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بنوة فلان لان لانها لم تقع قصد اصرحة وأطال في هذا أيضاً ذكرك ذلك كمنعه بطوله في الفتاوى اعترضه بأن المتقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت بنوة ضمننا خلافاً لما لك وبعض أعمامنا وقبائهم ان الشاهد لو قال أشهد ان البار المحدود بكذا أقر بهما مثلاً فلان كان شاهداً بالحدود ضمننا وبالقرار أصلاً ومع ذلك لا يعتد بما في المستندات من ذكر الحدود الان صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمنا كما تقرر وأو يشهدا الحكم كان يقول حكمت بجميع ما قبلنا بسطت ذلك في الفتاوى قلت ثم ألقى ان لا يقبل في البنوة والحدود وما لا ينسب

لان فلان وقف وماما الشرط فان شهد بهما فدم تثبت بها وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف انتهى وهو شفع كما قاله ابن قاسم قال الانسوى ولا شأن للمصنف لم يعلم على ما في ما قاله ابن الصلاح اه يحذف (قوله وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل الخ) جرى على ذلك لعل شيخ الاسلام والمفتي كجراً نقلاً (قوله على أن يأبى) أي مستحق الوقف (قوله فان كان على مدونة الخ) وان كان وقع على جماعة معينين أو جهات متعددة فثبت الغلظة بينهم بالسوية أسنى ومغنى (قوله شرطها) يعني شروط الوقف على المدرسة (قوله ويبحث الملقين) أي قوته وللسبب في النهاية (قوله وللسبب اقتناء الخ) يؤيده قول الشارح في التنبيه السابق كثيراً ما يعتد بالشهود الخ وقوته وقد تساهل جهلة الشهود الخ (قوله) رأيت قوله الا قد قلت نعم الخ وهو كلام نفيس اه سيدمر (قوله مطلقاً) أي ذكرت الحدود فيها أصلاً وضمنا (قوله مطلقاً) أي سواء كان على سبيل القصد والامرأحة أو على سبيل العن والتبعية (قوله من أقر فلان الخ) بيان لما (قوله فلا تثبت بذلك) أي بالشهادة بذلك الاقرار (قوله عنه) أي السبب (قوله ثبوت البنوة ضمننا) تقدم عن الفتى اعتماده (قوله وقبائهم) أي مسئلة البنوة (قوله بأنه يشهد) الانصرار الواضح بالشهادة أي بالحدود (قوله ما مر) أي تحقير قول الشاهد ان شهد فلان ابن فلان أقر بكذا وقوله أشهد ان البار المحدود بكذا أقر بهما مثلاً (قوله وما ثبت) أي قوله قال الراعي في النهاية وكذا في المغني الاقوة واعصار وغصب (قوله بذلك) أي الاستفاضة (قوله رضاء) مرما ينافيه في شرح ولا يجوز شهادة فعل الخ وكذا قوله وغصب مرما ينافيه في المتن (قوله قال الراعي الخ) اعتمده المغني (قوله دون الاستفاضة) (قوله) لا يثبت من بالاستفاضة لانها لا تقع في قدر كذا اعلم ان الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه ان ملكا الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل يشترط ان يثبت بالاستفاضة أقوى وكان ينبغي للمصنف ترجمه كل من ثبوت الوقف ونحوهما ولا فرق بينهما أسنى ومغنى. (قوله واعترضوا) بينا للمفعول (قوله نقل) أي الاذرى صاحب التوسط (قوله وأجاب ابن الصلاح) أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله والشرط لا تثبت الخ) ان كان من كلام الاذرى فلا إشكال وان كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيدمر ويدفع المناقاة بان ما هنا في الشهادة الشرط بانقرادها كغير موضوع المسئلة وما تقدمه من معنى في الشهادة بما اصل الوقف (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله لا ي) أي في شرح وقيل يذكر من عدلين (قوله

قيم الينقة لثبت النسب اه (قوله قال الراعي وغيره) وانما قبل الشهادة بكون المال يميز في الشهادة دون الاستفاضة قال في الروض ولا يثبت من باستفاضة اه قال في شرحه لانها لا تقع في قدره كذا اعلم

شاهد مشهور يرد التقرير والضبط والمعرف فثبت يغلب على الظن انه لم يذكر البنوة والحدود الا بدرا ان استندهم الى وجه صحيح انه يجوز اعتساده فيهم ماو كلامهم في مواضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضاً لا يعارض واستحقاق ذكره وضاع وجرح وتعديل واعصار ورغصب وان هذا وارث فلان أو لأورثه غير قال الراعي وغيره وانما قبل الشهادة بكون المال يميز يد بالشهادة دون الاستفاضة واعترضوا بان المنصوص أنها تكفي وقال الهر وهي متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن الانسوى عن ابن الصلاح مسئلة وقال انها كثيرة الوقوع وهي ان جهات شهدوا بان النظر في الوقف فلا يرد ولم يردوا على ذلك ولم يكونوا شهدوا على الواقف أي لم يردوا ولا ولا ان مستندهم الاستفاضة توسلوا عن مستندهم فلم ينعول في مجموع على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بان هذا محمول على استنادهم الى الاستفاضة والشرط لا تثبت بقتل ذلك كما تقدم قالوا أيضاً ان افعال السبب معتمة بل في الشهادة بالآثار اه وأثبت خبر من قول الآق وأذا أطلق

الشاهد وظهر الحكم الى آخره وما في المتن من انه لا يلزم بيان سبب معرفتها به يعني حرمان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا
و يفهم من كلام ابن الصلاح انه بنى اطلاقه على انه لا يمكن الاستناد فيه الا الى (٢٦٥) الاستفاضة وهذا الحصر مجموع لانه قد يستند

لنحو قوله في الضروري
وابن الصلاح لا يوسع
معنى قبول شرط الوقت
بهذا التواتر الا على من
الاستفاضة وانما يلخص
الامر في الاستفاضة فلا
وجه لرد الشهادة المحتملة
استنادا لوجه صحيح لا سيما
مع اشتراطها في الشاهد ما
وقوله وايضا فان افعال
السبب التي تحوله لا يلقى ما
نحني فيه لان افعال سبب
لذلك بل الوصول باثره
وذلك ما بين الجاهل في تأمل
ذلك كانه مهم (وشرط
التسامح) الذي يجوز
الاستناد اليه في الشهادة بما
ذكر (جماعة) أي الشهود
به فهو مصدر مضاف
للمفعول (من جمع يؤمن
تأولهم على الكذب)
ويحصل الظن القوي
بصدقهم وهذا لازم لما قبله
خلافا لمن استدل به ولا
يشترط فهم حرة ولا
ذكورة ولا دالة وقضية
تشبههم لهذا التواتر انه
لا يشترط فهم اسلام وهو
محمّل غمرايت بعضهم
باعتبار ما كانه لضعف هذا
لانه قد يشك الظن القوي
فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم (الح) بيان سبب (قوله معرفتها) أي المتقدمة قولانه يعني الح مفعول خبر (قوله بين العارف
(الح) متعلق بالتفصيل وقوله هنالك متعلق بالجرمان (قوله المنع) أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله فيه) أي في
علم نظر الوقت (قوله وانما يلخص) الا في التفرع (قوله ما) أي من كونه مشهورا بالثبوت والضبط
(قوله الى الجاهل بالاصل) (الح) قد عني ناديت بذلك بل انما يؤدي الى الجاهل بكيفية الارث الا ان يقال اذا
جهل بكيفية لا يمكن الارث سم (قوله لا يؤدي ذلك الح) محمل تأمل (قول المتن وشرط التسامح) أي
الاستفاضة ووضوح التمسح (فرع) ما شهد به الشاهد اعاد على الاستفاضة على الخلف عليه اعتمادا
عليها بل أولى لانه يجوز الخلف على خطأ الابحون الشهادة شرع الى وضوح معنى (قوله الذي يجوز)
القول به فارق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من التسوية بعد (قول المتن من جمع) أي كثير ووضوح
ومعنى وشرع التمسح بشرط ان يكونوا مسلمين عيش (قول المتن وتأولهم) أي توافقهم معنى (قوله)
ويحصل الظن (الح) عبارة للمعنى وشرع التمسح بحيث يقع العلم والظن القوي بغيرهم اه قال سم بعد
ذكرهما عن الثاني فالمراد بالجمع وبالا من من تأولهم اعم مما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح
وهذا لازم الح بل لا يلزم الا اعم من العلم والظن فليتلما اه وعبرة الترشيدي (قوله ويحصل الظن القوي
(الح) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وانه ليس المراد منها بقيد العلم خاصة كما هو
ظاهره وانما اراد ما يفيد أو الظن القوي وحيد فلا ينبغي قول الشارح خلافا للح اه (قوله وهذا)
أي قوله ويحصل الظن (الح) وقوله لما قبله أي قول المتن يؤمن الح (قوله خلافا لمن استدل به) عبارة النهاية
فقط القول بانه لا يمتنع ذكره اه (قوله ولا يشترط) أي قوله وقضية تشبههم في المعنى (قوله وهو محتمل
غمرايت بعضهم) زعم باشتراطه عبارة النهاية لكن أتى الوالد باشتراط فهم اه وعبرة سم قوله ثم
رايت بعضهم كصاحب العباب وأتبع به ضعفاء الشهاب الى اه (قوله لضعف هذا) أي التسامح (قوله)
فهما مستويان في الظن (الح) قد عني سم وقد يجب حمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله اذا
سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعي اليك وفيه اذاتها (قوله اذا سكن القلب خبرهما) أي لأن
الحاكم يعتمد قولهما فكذلك الشاهد وما الى الامام وقبل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله)
وعلى الاول لا بد (الح) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم (قوله وطول مدته) (الح) ولا يقدر بسنة بل
العبرة بمدته تعاقب على الظن سم ذلك معنى وأسن (قوله كما يعلم مما يأتي) لعله اراد به قول المصنف فتجوز في
ما عليه الح أو قول الشارح قال ولا يكفي التصرف في الح توقف (قوله وشرط) الى المتن في المعنى الاستفاضة

ابن الصباغ قال ذكر وكفى ويؤخذ منه ان ملك الحصر من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله الى
الجاهل بالاصل) قد عني ناديت بذلك بل انما يؤدي الى الجاهل بكيفية الارث الا ان يقال باطلها جعلت الكيفية
ثم يمكن الارث (قوله وشرط التسامح الذي يجوز) الاستناد اليه في الشهادة (الح) فصر في شرح التمسح التسامح
بالاستفاضة (قوله من جمع يؤمن الح) قال في شرح التمسح يقع العلم والظن القوي بغيرهم اه فالمراد
هنا بالجمع وبما من تأولهم اعم مما في التواتر (قوله ويحصل الظن القوي) (الح) الو حان يقال يحصل العلم
أو الظن القوي لانا لخالص قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل
اللازم الا اعم من العلم والظن فليتلما اه (قوله غمرايت بعضهم) كصاحب العباب وأتبع به ضعفاء الشهاب
الرملي (قوله فهم مسلمون) أي ان الح قد عني (قوله وعلى الاول) كتب عليه مر (قوله وعلى الاول لا يمتنع
تكرره وطوله) منصرفا لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم

(٣٤ - (شراف الدين قاسم) - عاشر)

التواتر فانه به دايم الضروري وبفارق الاستفاضة فيما
مستويان في الطريق مختلفان في القوة كالحق في خطه (وقيل يكفي) التسامح (من عدلين) اذا سكن القلب بغير حمل على الاول لا يمتنع تكرره
وطوله مدته عرفا كما يعلم مما يأتي بشرط ان ابى الدم ان لا يصرح بان سنده الاستفاضة من مثله الاستصحاب

ثم اختار وجه السبكي وغيره انه ان ذكره بقوله بل كان حرم الشهادة ثم قال مستدري الاستفاعة والاستصحاب سمعت شهادة ولا كاشد بالاستفاعة بكذا افعال كلام الرازي (٢٦٦) يقتضى انه لا يضر ذكرهما مطلقا حيث قال في شاهد الجرح يقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى لانه قد يعلم خلاف ما سمع عليه فوجه الاكتفاء بذلك الجرح بانه مفيد المقصود منه من عدم غل العادة ولا كذلك هنا واذا اطلق الشاهد وظهر لعمام ان مستند الاستفاعة لم يتجسده الى ان مستند الان كان عاميا على الوجة لانه يجعل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولدان او وقفه او عتيقه او ملكه او هذه زوجة متلا نحو اعقته او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لا ضاهية انه راي ذلك وشاهد ما مر في الشهادة بالفعل والقول ولا يجوز في الشهادة على ملك لقول او يقول نقدا وغيره (عبريد لانها لا تستلزم منه الشهادة بها) ولا يدون تصرف في مدة قصيرة لاحتمال انه وكل عن غيره (تجوز) الشهادة بالملك اذ اراد ان تصرف فيه والحق كفى احواء الماء على طهارة او روضه او طرح الخ الخ في ملكه اذ اراد الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في) الاصح حديثا يعرف له منازع لان ذلك يقبل على الظن الملك والاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفادة به وان قصر المدعى المدعى لا يكتفى بقوله الشاهد بان ذلك مستند من ذلك الرق في لا يجوز في الشهادة في عبريد الله

الاستصحاب والاقوله بل كلام الرازي الى كيفية ادائها (قوله ثم اختار الخ) عبارة المغنى قال لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة يؤخذ من هذا التعليل حل هناك على ما اظهر به ذكره ترددي في الشهادة فان ذكره لتقوية كلامه وحكاية حال قبلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والوجه انه ان ذكره على وجه الريبة والتردد بطلت اول تقوية كلامه وحكاية حال قبلت اه (قوله ذكرها) أى الاستفاعة (قوله مطلقا) أى على وجه التذوق به كان أولا (قوله وكيفية ادائها) أى الشهادة بالتسامع شرح المنهج (قوله لما مر في الشهادة بالفعل والقول) أى من انه يشترط في الاولى الاصدار وفي الثانية الاصدار والسمع معنى (قول المتن عبريد) ولا يجوز ان تصرف في روض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لانها لا تستلزم) الى الفصل في النهاية الاقوله من ذى السدوق وله اما بالفتح الى المتن (قوله لانها لا تستلزم) لان مجرد الدق يكون من اجازة او اعارة شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن ولا يدون تصرف الخ) هو معطوف على قوله مجرد لا على ما قبله أى ولا يجوز في الشهادة على ملك يدون تصرف الخ وشيخي (قول المتن ولا يدون تصرف في مدة قصيرة) أى عرفا فلا استفاضة مغنى (قوله ويجوز في الشهادة بالخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبري في الروض بقوله فصل من آخر جلا يتصرف في شيء يده متصرف الخ قال في شرحه عن أمثاله وخرج بالتميز غيره كالدراهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا يجوز في الشهادة فيها بالملك ولا بد ان تنتهي ولا يفتى اشكال اطلاق قوله فلا يجوز في الشهادة فيها بالملك ولا يبعد الا ان يكون مصورا عاذا كان المشهود به في ذلك مختلطا بامثاله فتراجم المسئلة وانحرر اه سم اقول يؤيد الاشكال أو بصرح به مقدمه الشارح عن اجز رعة في أوائل فصل في غيبة المحكوم به راجع (قوله او طرح الخ) عطف على الاجزاء (قوله في مدة الخ) متعلق بكل من التصرف وضمير الاجزاء والطرخ في قوله اذ اراد (قوله عرفا) الى قوله او انما هي الغنى الاقوله ولا يكتفى الى يستثنى وقوله قال الاذرى الى المتن (قوله حديثا يعرفه منازع) بنفى تنقيده بقوم المستظهر في شرحه له الشهادة بالتسامع (قوله لا ذلك) أى امتداد البالد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع اه سم في ذمه به معنى (قوله نعم ان انضم للتصرف استفادة) بل الاستفاعة وحدها كافية كما فاده تصحيح المصنف السابق وصرح بذلك المنهج وشرح الروض سم (قوله للتصرف) عبارة النهاية والغنى الى البدو والتصرف اه (قوله حازت الشهادة) أى فعلها نهاية ومعنى وبه يسقط ما مر من نفاض سم ان كان اراد الاعتراض (قوله من ذلك) أى من قول المصنف ويجوز في طويلة الخ (قوله الان انضم لذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مائة موقفة بالاكتفاء بطول المدعى خلاف ما قاله الشارح اه أى والنهاية والغنى (قوله من ذى البدو والناس) كذا في أصله وجه (قوله ثم اختار وجه السبكي وغيره الخ) والوجه انه اذا ذكره على وجه التردد والريبة بطلت اول تقوية كلامه وحكاية حال قبلت ش مر (قوله ويجوز في الشهادة بالملك اذ اراد ان تصرف فيه الخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبري في الروض بقوله فصل من راي جلا يتصرف في شيء يده متمم الخ قال في شرحه وخرج بالتميز غيره كالدراهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا يجوز في الشهادة فيها بالملك ولا يبعد الا يفتى اشكال اطلاق قوله فلا يجوز في الشهادة فيها بالملك ولا يبعد الا ان يكون مصورا عاذا كان المشهود به في ذلك مختلطا بامثاله فتراجم المسئلة وانحرر اه (قوله نعم ان انضم للتصرف استفادة) بل الاستفاعة وحدها كافية كما فاده تصحيح المصنف السابق وقوله في شرح الروض عنه مختلطا به ما ذكره الروض من عدم الاكتفاء بالاستفاعة وتوحيدها بعبارة المنهج وعلل به أى قوله الشهادة بالتسامع بالتسامع أو بيدون تصرف ملاك مدة طويلة عرفا اه (قوله ويستثنى من ذلك الرقيق) كتب عليه مر وقوله في المدة الطويلة كتب عليه مر (قوله الان انضم لذلك السماع من ذى البدو والناس الخ) عبارة

لا احتياط في الحرب وكثرة استخدام الاثوار (وشروطه) أي التصرف الضعيف ذكر (تصرفه) لا من سكنى وهدم وبنافذ بيع) ونسب
 واجارة (ورهن) لا نذلك هو الغلب لكن الملك والواو يعني أواذ كل واحد منهما على (٦٧) حذنه كان فلا ولا يكتفي التصرف مرة قال

الأذرى بل ومرتب بل
 ومراراً في مجلس واحد
 أيام قليلة (وثبت شهادة
 الاعصار على قرآن وخلاف)
 أي عظام (الضر) بالضم
 وهو صوم الحلال ما بالغ فهو
 خلاف النفع (والإضافة)
 مصدر لاضأ أي ذهبه
 لتعذر البين فيه فأكفى
 بما يدل عليه من قرآن
 أحواله في خلوته وسيره على
 الضيق والضر وهذا شرط
 لاعتماد الشاهد وقدم في
 الناس اشتراط خبره
 الباطنة وهو شرط لقبول
 شهادته وأوان ما هنا يرق
 للضرورة المشترطة ثم

الله تعالى وفي النهاية أي وشرح الرض وعبرة القس أن يسمعه يقول هو عدي أو يسمع الناس يقولون
 ذلك فحذر اه سدور وعبرة عش قوله الآن ينضم إلى ذلك السماع من ذي السدال أي فلا
 يكتفي السماع من ذي اليمن غير سماع من الناس ولا عكسه اه والاقرب أن هذا من قول المتن المتقدم
 وشرط السماع سماع من جميع الخلق بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المقتضى كقاية السماع
 من الناس وعدم اشتراط من ذي اليد (قوله الاحتياط في الحرب) يؤخذ منه أن صوراً مسألة أن التزاع
 مع الرقي في الرق والحرب ناما لو كان بين السيد وبين خريده الملك فظاهر أنه يجوز أن الشهادة فيه بمجرد اليد
 والتصرف مدة طويلاً هكذا ظهر ظاهر اسم زندي (قول المتن وشروطه) أي في العقار معنى (قول المتن من
 سكنى وهدم الخ) ودخول ونزوح وروض معنى (قوله ونسب) أي بعد البيع معنى (قوله ولا يكتفي التصرف
 مرة الخ) هل يعني عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن وبخلاف الضر) عطف تفسير
 عش (قوله بالضم) سوء الحال وهو المناسب هنا معنى (قوله في خلوته) عبارة تغير خلواته اه بصيغة الجمع
 (قوله وصيره الخ) عطف على قرآن الخ عبارة تغيره بصيره اه (قوله وهذا) أي مراقبته في خلواته والاطلاع
 على ما يدل على اعصاره من قرآن الخ

في العمل في الشهادة وأدائها وكفاية الصلح) * (قوله في تحمل الشهادة) أي قوله أي الإحاطة
 في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وأدائها) أي قد علم على كفاية الصلح في الله كذا نصيبه للتحمل وقدم
 المصنف الكتابة على الأداء في بيان الحكم لاحتياجها إلى العمل لقوله عش (قوله وعن المشوهد)
 أي اطلاعاً بما يكتفي عش (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محضارة الأداء بمعنى تحمله التزامه ثم
 رأيت شيخنا الشهاب البرسي قال أقول بل المراد الثاني لأنه لا معنى لتحمل المشوهد إلا بالتأويل لتحمل حفظه
 أو أدائه سم وسد عر أقول بوجاهة الأدلة الثابتة المروضة كقائه وانما هو إسطاعة المشوهد لا التزام الأداء
 السبب عنها كقولنا ظهر ثم رأيت قال الرشد بعد ذكر قائه الشهاب مرة البرسي ومقالة سم مانصه
 قد يستبعد ما ذكره الشيخ عبرة في النكاح فأمل اه (قوله فيه) لا تظهره فائدة (قوله أن الشهادة)
 أي بالمغنى الثالث (قوله فيه مجازاً الخ) أي في المضاف مجازاً بالاستعارة وفي المضاف المجاز مرسل
 (قول المتن في النكاح) أي وغيره مما يجب فيه الاتهاد شرح المنهج معنى أي كبيع مال الله وألمجنون
 أو المحجور عليه فليس إذا كان الثمن مؤجلاً وبيع الوكيل الشروط عليه الأشهاد عش اه بصري
 (قوله لتوقف انعقاده) أي قوله وظهر في النهاية وكذا في المغنى الأقوال قال الأذرى إلى المتن وقوله الفصل
 إلى المتن وقوله بالرفع المتن (قوله والام) أي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو لم يابعه ولم يظن شيئاً
 (قوله وغيره) أي غير المال (قوله إلا الحدود) لزم اندراجاً بالشهادته معنى أي فليس التحمل فيها فرض كفاية
 ولم يذ كر حكمها هل هو بائناً أو مستغيباً الأقرب الأول لطلب السبق في أسبابها عش (قوله الفصل الخ)
 الأولى حذفتها وتقديره فيما يأتي نقاً (قوله فيه) أي في كل منها معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

في العمل في الشهادة وأدائها وكفاية الصلح) * (قوله في تحمل الشهادة) أي قوله أي الإحاطة
 في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وأدائها) أي قد علم على كفاية الصلح في الله كذا نصيبه للتحمل وقدم
 المصنف الكتابة على الأداء في بيان الحكم لاحتياجها إلى العمل لقوله عش (قوله وعن المشوهد)
 أي اطلاعاً بما يكتفي عش (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محضارة الأداء بمعنى تحمله التزامه ثم
 رأيت شيخنا الشهاب البرسي قال أقول بل المراد الثاني لأنه لا معنى لتحمل المشوهد إلا بالتأويل لتحمل حفظه
 أو أدائه سم وسد عر أقول بوجاهة الأدلة الثابتة المروضة كقائه وانما هو إسطاعة المشوهد لا التزام الأداء
 السبب عنها كقولنا ظهر ثم رأيت قال الرشد بعد ذكر قائه الشهاب مرة البرسي ومقالة سم مانصه
 قد يستبعد ما ذكره الشيخ عبرة في النكاح فأمل اه (قوله فيه) لا تظهره فائدة (قوله أن الشهادة)
 أي بالمغنى الثالث (قوله فيه مجازاً الخ) أي في المضاف مجازاً بالاستعارة وفي المضاف المجاز مرسل
 (قول المتن في النكاح) أي وغيره مما يجب فيه الاتهاد شرح المنهج معنى أي كبيع مال الله وألمجنون
 أو المحجور عليه فليس إذا كان الثمن مؤجلاً وبيع الوكيل الشروط عليه الأشهاد عش اه بصري
 (قوله لتوقف انعقاده) أي قوله وظهر في النهاية وكذا في المغنى الأقوال قال الأذرى إلى المتن وقوله الفصل
 إلى المتن وقوله بالرفع المتن (قوله والام) أي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو لم يابعه ولم يظن شيئاً
 (قوله وغيره) أي غير المال (قوله إلا الحدود) لزم اندراجاً بالشهادته معنى أي فليس التحمل فيها فرض كفاية
 ولم يذ كر حكمها هل هو بائناً أو مستغيباً الأقرب الأول لطلب السبق في أسبابها عش (قوله الفصل الخ)
 الأولى حذفتها وتقديره فيما يأتي نقاً (قوله فيه) أي في كل منها معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرار وض وهذا أي ما تقر ولا يناقيه تعين السماع فيسأل في باب القضا من أهله وآر يستعمل صغيراً
 لا يثبت ذلك الشهادة بالملك حتى يسمع منه ومن الناس أنه لا يجوز على ما إذا تطل الأمر في الأثوار
 بأن وقوع الاستخدام في الأثوار كثير مع الاحتياط في الحرب اه وقضيت الاستعانة بطول المدة
 خلاف ما قاله الشارح (قوله ولا يكتفي التصرف مرة الخ) هل يعني عن ذلك ما تقدم من اشتراط
 طول المدة

في العمل في الشهادة وأدائها وكفاية الصلح) * (قوله في تحمل الشهادة) أي قوله أي الإحاطة
 في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وأدائها) أي قد علم على كفاية الصلح في الله كذا نصيبه للتحمل وقدم
 المصنف الكتابة على الأداء في بيان الحكم لاحتياجها إلى العمل لقوله عش (قوله وعن المشوهد)
 أي اطلاعاً بما يكتفي عش (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محضارة الأداء بمعنى تحمله التزامه ثم
 رأيت شيخنا الشهاب البرسي قال أقول بل المراد الثاني لأنه لا معنى لتحمل المشوهد إلا بالتأويل لتحمل حفظه
 أو أدائه سم وسد عر أقول بوجاهة الأدلة الثابتة المروضة كقائه وانما هو إسطاعة المشوهد لا التزام الأداء
 السبب عنها كقولنا ظهر ثم رأيت قال الرشد بعد ذكر قائه الشهاب مرة البرسي ومقالة سم مانصه
 قد يستبعد ما ذكره الشيخ عبرة في النكاح فأمل اه (قوله فيه) لا تظهره فائدة (قوله أن الشهادة)
 أي بالمغنى الثالث (قوله فيه مجازاً الخ) أي في المضاف مجازاً بالاستعارة وفي المضاف المجاز مرسل
 (قول المتن في النكاح) أي وغيره مما يجب فيه الاتهاد شرح المنهج معنى أي كبيع مال الله وألمجنون
 أو المحجور عليه فليس إذا كان الثمن مؤجلاً وبيع الوكيل الشروط عليه الأشهاد عش اه بصري
 (قوله لتوقف انعقاده) أي قوله وظهر في النهاية وكذا في المغنى الأقوال قال الأذرى إلى المتن وقوله الفصل
 إلى المتن وقوله بالرفع المتن (قوله والام) أي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو لم يابعه ولم يظن شيئاً
 (قوله وغيره) أي غير المال (قوله إلا الحدود) لزم اندراجاً بالشهادته معنى أي فليس التحمل فيها فرض كفاية
 ولم يذ كر حكمها هل هو بائناً أو مستغيباً الأقرب الأول لطلب السبق في أسبابها عش (قوله الفصل الخ)
 الأولى حذفتها وتقديره فيما يأتي نقاً (قوله فيه) أي في كل منها معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

في العمل في الشهادة وأدائها وكفاية الصلح) * (قوله في تحمل الشهادة) أي قوله أي الإحاطة
 في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وأدائها) أي قد علم على كفاية الصلح في الله كذا نصيبه للتحمل وقدم
 المصنف الكتابة على الأداء في بيان الحكم لاحتياجها إلى العمل لقوله عش (قوله وعن المشوهد)
 أي اطلاعاً بما يكتفي عش (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محضارة الأداء بمعنى تحمله التزامه ثم
 رأيت شيخنا الشهاب البرسي قال أقول بل المراد الثاني لأنه لا معنى لتحمل المشوهد إلا بالتأويل لتحمل حفظه
 أو أدائه سم وسد عر أقول بوجاهة الأدلة الثابتة المروضة كقائه وانما هو إسطاعة المشوهد لا التزام الأداء
 السبب عنها كقولنا ظهر ثم رأيت قال الرشد بعد ذكر قائه الشهاب مرة البرسي ومقالة سم مانصه
 قد يستبعد ما ذكره الشيخ عبرة في النكاح فأمل اه (قوله فيه) لا تظهره فائدة (قوله أن الشهادة)
 أي بالمغنى الثالث (قوله فيه مجازاً الخ) أي في المضاف مجازاً بالاستعارة وفي المضاف المجاز مرسل
 (قول المتن في النكاح) أي وغيره مما يجب فيه الاتهاد شرح المنهج معنى أي كبيع مال الله وألمجنون
 أو المحجور عليه فليس إذا كان الثمن مؤجلاً وبيع الوكيل الشروط عليه الأشهاد عش اه بصري
 (قوله لتوقف انعقاده) أي قوله وظهر في النهاية وكذا في المغنى الأقوال قال الأذرى إلى المتن وقوله الفصل
 إلى المتن وقوله بالرفع المتن (قوله والام) أي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو لم يابعه ولم يظن شيئاً
 (قوله وغيره) أي غير المال (قوله إلا الحدود) لزم اندراجاً بالشهادته معنى أي فليس التحمل فيها فرض كفاية
 ولم يذ كر حكمها هل هو بائناً أو مستغيباً الأقرب الأول لطلب السبق في أسبابها عش (قوله الفصل الخ)
 الأولى حذفتها وتقديره فيما يأتي نقاً (قوله فيه) أي في كل منها معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

لتوقف انعقاده ولو امتنع الكل أو ثلث أو طلب من اثنين لم يتعنا أن كان ثم غيرهما أي بصفة الشهادة قال الأذرى وظن إيجاباً للقول ولا
 يحتمل (وكذا الإقرار والتصرف المالي) وغيره كطلاق وعتق ورجعة وغيرها إلا الحدود والتحمل في فرض كفاية (وكفاية) بالرفع مطلقاً على
 تحمل (الصلح) في الجمله وهو الكافي فرض كفاية (أي في الإجماع)

للمحاجة اليهما لهذا ثبت
الحقوق عند التنازع وقاية
الصالح لها اثرنا ههنا في
التذكر وفيها حفظ الحقوق
عن الضياع وتثبت بالجله
لما سار به لا يلزم القاطن
أن يكتب للتقص ماثبت
عنده أو حكم به بظهور
المشهود أو طيلو طلب
من الشاهدن كانه ما
جرى تعين عليهم لكن
باجرة مثل كالأداء والم
يق لكون كانه الصل
فرض كفاية أو يفرق
بينهما وبين القاضي بان
الشهادة عليه تعني بن كتابته
ولا كذلك هنا قال بان أي
الدم ويسن أشاهدان
يصل القاضي بزيدي
ألقابه أي بالحق لا بالكذب
كجهو الشائع اليوم والدعاء
له بقول ما قال الله تعالى اه
وما ذكره آخر اليس في محله
بل هو مكر ومطافوا
يلزمه الذهاب للتعلم ان
كان غير مقبول الشهادة
مطلقا وكذا مقبولها الا ان
عذر المشهود عليه بنحو
مرض أو حبس أو كان
مغرورا أو دعاه قاض إلى امر
ثبت عنده ليشهده عليه
قال البخاري أو دعاه الزوج
أو يبعثه إلى الشهادة بوثا
زوجين بخلاف دون أربعة
وبخلاف دعاه غير الزوج
قال البلقيني بخلاف جمع
أولم يكن هنالك ممن يقبل
غيرهم وقسم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا العطف من حيث النحو وصريح صنيع الصنف أنه معطوف على الاقرار فيقدر في السلك
التعمل كإحدى صلح المحلى والمغني عبارة الثاني وكذا الاقرار والتصرف بالمالي وغيره كطلاق وقه وتور جعة
وكتابة الصل وهو الكتاب العمل في كل منها فرض كفاية اه (قوله للمحاجة اليهما) أي العمل والخاتبة
وبغير الشارح جعل المحاجة حلة للعمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغني والنهاية ما فرضية العمل
في ذلك فالجواب أن ما به عند التنازع عالج وأما فرضية كتابة الصل فلا يلزم الاستينصاف عنها في حقا لحق ولها
التراج (قوله لاسم) أي في آداب القضاء (قوله أنه لا يلزم القاضي أن يكتب العالج) المغني هو الوجه العيني
فلا ينافي ما ههنا من الوجوب على الكفاية بزيادة (قوله تعين) الظاهر التأنيت (قوله لكن باجرة مثل العالج)
عبارة المغني وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصل ورسوم الشهادة بالاجرة قوله أخذها ذلك في تحمله
إذا دعى اه (قوله والام) أي وان لم تعين (قوله بان الشهادة عليه) يعني بان وجوب اشهاد القاضي على
ما ثبت عنده أو حكم به بشرط المار في آداب القاضي (قوله ويسن) إلى المتن في النهاية الا قوله لا الكذب
الذي به هو قوله قال البخاري وقوله الا ان كل من ذكرنا إلى وقد دعى (قوله بان يجعل القاضي) أي في الاداء
أسنى (قوله كجهو) أي الكذب (قوله والعالج) لكان يقول يجوز أن يكون قوله والصل معطوفا على
الكذب سدد عر أقول باني عنه كون التفسير المذكور من الشارح كجهو الظاهر ويصرح به صنيع
الاسني في جند ذكرهنا كلام ابن أبي الدم المذكور وأقره مسقطا عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره
آخر) أي قوله والدعاء بنحو العالج (قوله بل هو مكر) ودعا للنهاية وللأسني في باب القضاء (قوله مطلقا) أي
سواء كان القاضي من أهل الدين أو العلم أو من ولا العدل أم لا (قوله ولا يلزمه) إلى قوله قال البخاري في المغني
(قوله مطلقا) أي عن مفهوم الاستثناء لا في آ نفا (قوله قال البخاري أو دعاه الزوج أو دعا العالج) أي وعلى
هذا استثنى هذه من عدم وجوب العمل في المددوع عس (قوله أولم يكن هنالك ممن يقبل العالج) الظاهر
صحة أنه حينئذ يلزمه الذهاب للتعلم مطلقا فرضية نظر عبارة العيب في العمل في عقد النكاح وكذا كل
تصرف في فرض كفاية ان حضر ذلك أودى للعمل من معذور أو مخدرة أو عين قاض في حكمه انتهت اه
سم عبارة المغني عس في فرضية العمل من طلبه من الزماد كان مستقما للشرائط العدالة المعتمدة لصفة
ما يقبله وحضره فان لم يكن مستقما للشرائط فلا وجوب قال القاضي جزما أودى للعمل فلا وجوب
الآن يكون الداعي معذورا بغير العالج فتنازه الاجابة قال البلقيني ويحل كون العمل فرض كفاية إذا
كان المتضمن كبيرين فان لم يوجد الا العدد المستعبر في الحكم فهو فرض عين كبحر به الشيخ أبو حامد
والمارودي وغيرهما وهو واضح جار على القواعد في كلام الشافعي ما يقضيه انتهى اه وعبارة الرشدي
قوله أولم يكن ممن يقبل غيره أي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كجهو قضية السابق وفيه وقفة ثم رأيت
الأذري قال ينبغي حله على ما إذا دعا المشهود له المشهود عليه فالحضور وقال اما إذا أجابه المحضور ولا عذر
لواحد منهما فلا معنى لزام الشهود السعي للعمل اه (قوله ممن يقبل) يبينه المنعول (قوله وقدم هذه)
أي سخط العمل الشهادة (قوله فلا تكرر) فيه تأمل (قوله طلب) إلى قوله نعم في المغني الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم رأيت شذبا للشهاب البرلسي قال أقول بل المراد الاول يعني به الاداء الذي هو الثاني
في كلام الشارح لانه لا معنى للعمل للثبوت به الا بتأويل العمل حفظه وأدائه اه (قوله بل هو مكر) ودعا
في الرض وشرح في باب السير ما نسوا ما للبلقية أي التبعيه بها وهي أطال الله بقاءه فقيل بكرهتها قال
الأذري وفيه نظر بل ينبغي أن يقال ان كل من من أهل الدين أو العلم أو من ولا العدل فالدعاء بذلك قرينة
والافتكر وهو بل حرام وكلام ابن أبي الدم بشرط المساواة اه وفيه ما في باب القضاء في بيان ما دعي به السلطان
إذا تعلقت القضية به مائه ويكره أطال الله بقاءه فليس يستأنف السلف اه (قوله الا ان عذر العالج)
عبارة العيب في العمل في عقد النكاح وكذا كل تصرف في فرض كفاية ان حضر ذلك أودى للعمل
عن معذور أو مخدرة أو عين قاض في حكمه اه (قوله أولم يكن هنالك ممن يقبل غيرهم) ظاهر صنيعه أنه

كان الى وقد دعي **(قوله وحسب الصلح)** عبارة لغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كناية الصلح ورس
 الشهادة الاباحية له أخذها كانه ذلك في فعله وله بعد كناية عن عهده الاحرة كالقاضي في التوب اه
(قوله وأخذ اجرة للصلح) الخ عبارة لغنى (تمه) ليس الشاهد أخفى رقة للصلح الشهادة من امام أو أحد
 الرعية وأما أخذ من بيت المال فهو كالمقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الأخذ مطلقا وقال
 غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال أخذ اجرة من المشهود له على العمل الخ وكذا في الاسنى والقوله وقال غيره
 له ذلك بلا تفصيل **(قوله اجرة للصلح)** وهي اجرة من المتى وليس له طلب الزيادة ولا رقة في ذلك بين الجليل
 والحقير عس **(قوله وان تعين عليه)** أي كافي بجهنم الملبت أسنى **(قوله ان كان عليه كلفة)** ظاهره ولو في
 البلد سم عبارة لغنى ان دى له فان تحمل مكانه فلا اجرة اه زاد الاسنى وحمله أيضا ان لا تكون الشهادة
 مما يبعد تدكيرها ومرفقها لخصم في بلدان باذل الاخذ انما يبعد لها بقدر الانتفاع مما عند الحاجب اليها
 والاقصير أخذها على شهادة لا يحرم ادائها قاله ابن عبد السلام اه **(قوله لا لاداءه)** أي وان لم يتعين عليه كما
 يعلم راجعة لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نكلا بسبب لادائه وقارن العمل بان الأخذ
 للاداء لو رسته بمقوله مع ان زمنه يسير لا يعقوبه منعت مقومة بخلافه من العمل أسنى ونهاية ومعنى
(قوله متدكره) أي الممتد به الذي يدى لادائه **(قوله أي لتقصير في عمله)** الخ كان في العبارة تقصيرا
 وتاخيرا فلما راجع سيدعمر وأيد سم كلام الشارح عما نصقوله لالعقبة القاضي كذا في الرض اه
 ويؤيده أيضا مرفقا نفعان الاسنى عن ابن عبد السلام **(قوله وقد دعي له من مسافة العدوى)** لان يزدى في
 البلد أي ليس له أخذ شيء للاداء الا ان احتاجه أي ما ذكر من اجرة المالك كونه نقتضه الطريق فله أخذه
 روض مع شرحه ونهاية ومعنى **(قوله فيأخذ الخ)** أي ولو كان غنيا لانه في مقابلة عمل عس **(قوله اجرة)**
 مرفكو به **(الخ)** له صرف ما يعطيه المشهود له في غير النقطة والاجرة معنى ونهاية وروض مع شرحه كذا من
 أعطى شيئا فقير اليكس وبه نفسه الفقير ان يصرفه لغير الكسوم معنى وروض **(قوله وان مشى)** ثم ان مشى
 الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب بقدر قسور الوقت فظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنى
 قال الانرى لا يتشدد ذلك بلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فذلك خروا لغيره ومثالا نفعوا الحاجب له أو
 يفعله فواضع أسنى ومعنى ونهاية **(قوله وكذا من دونها الخ)** شامل لبلد الشاهد كما يأتى في الرض **(قوله)**
 فيأخذ قدره **(وقال للنهاية)** وخلافا لروض وشرحه صراحة الرض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله
 عنه الاباحية منه اه قال شارح ما في الاداء لا يقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ أبي حامد دعي
 عبر به للصنف عبر المارودي اه **(قوله الى فوق مسافة العدوى)** مفهومه انه اذا دى الى المادونه فليس له
 طلب الزيادة على اجرة المثل لمصر عن عس **(قوله كان لم يعمل)** الى قول المتن ولو جوب الاداء في النهاية الا
 قوله وانما لم يجب الى ولو صلا **(قوله كان الخ)** الا ان بان كل المتى **(قوله أو قام بالبقية الخ)** كونه جنون

حيث لا يلزمه الجواب للعمل على ما قد فيه فطر **(قوله وأخذ اجرة للصلح)** ظاهره ولو في البلد **(قوله)**
 لا لاداء قال في شرح الرض وان تعين عليه **(قوله للعقبة القاضي)** كذا في الرض **(قوله وقد)**
 دى له من مسافة العدوى **(الخ)** قال في الرض وشرحه لان يزدى في البلد أي ليس له أخذ شيء للاداء الا ان
 احتاجه أي ما ذكر فله أخذه اه ثم قال في الرض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الاباحية
 مدته قال في شرحه أي الاداء لا يقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ أبي حامد دعي
 المصنف عبر المارودي اه **(قوله فيأخذ اجرة مرفكو به الخ)** هلا ذكر وامثل ذلك في العمل **(قوله)**
 أيضا فيأخذ اجرة مرفكو به **(الخ)** قال في الرض وشرحه مرفقا يعطيه المشهود له في غير ما ذكره
 ما ذكر من النقطة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب بقدر قسور المار
 فظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنى قال الانرى بل لا يتشدد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد

اجلا فلا تكرار وله
 طلب اجرة للصلح وحسب
 الصلح وأخذ اجرة للصلح
 وان تعين عليه ان كان عليه
 كلفة مشى ونحوه لا لاداء
 الا ان كان متدكره على
 وجهه لو دى الى تقصير في
 عمله لا لعقبة القاضي
 مثلا فبما يظهر وقد دعي له
 من مسافة العدوى فيا
 فوق فيأخذ اجرة مرفكو به
 وان مشى ونحوه لا يرقه
 وكذا من دونها له كسبه
 حصل عنه فيأخذ قدره ثم
 له ان يقول لا اذهب مع
 الى فوق مسافة العدوى
 الا بكذا وان كسر واذا لم
 يكن في القضية الاثنان
 كان لم يعمل غيرهما وقام
 بالبقية مانع

(لزمهما الاداء) لقوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذ ادعوا أى فلا داعى قبله وللمصل وقوله ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ويجب فى الاداء حث وجباة الغرض منه التأخير لفرار جامل وكل ونحوهما (فلأودى واحدوا متنع الآخر) بلا غرض (وقال) العدوى (الحلف معصى) وان رأى القاضى الحكم شاهدين لأن من مقاصد (٢٧٠) الشهادتين التورع عن البين وكذا التورع شاهدان نحو ودية وفالا حلف على الرد

(وان كان) فى الواقعة (شهود فالاداء فرض كفاية) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان والاغوا كلهم دغاهم مجتمعين أو متفرقين والمتنع أولئك كثرهم انما لانه متووع كان الحبيب أو لا كثرهم أجل ذلك (فساوطيب) الاداء (من) اثنين باعيانهما (لزمهما) وكذا لو طالب من واحد منهم لصلف معهما (فى الاصح) لئلا ينقض الى التواكل وفارق الفصل بأنه جعل أمانة وهذا اذا هو انما يجب القضاء على من عينه وهناك غير ملاته أنظر من الاداء ولو علمنا به الباقين لزمهما قطعاً وان لم يكن فى القضية (الواحد) لزمه الاداء اذ ادعى له (ان) كان فيما يثبت بشاهد وعين والقاضى المطلوب اليه يرى الحكم جهلاً فلا عدله (والا يكن فى ذلك) (قلا) يلزمه اداناً فله ادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من) تحصل قصد الاتفاق لانه لم يلتزم ورد بانها أمانة حصلت عنده كتوب طهره الرج الى دأوه والواجبات النساء فيما يقبلن فيه

وفسق وغيبته ومغنى (قول المتن لزمهما الاداء) أى ان دعياه مغنى (قوله وللمصل) الواجب أى (قوله) (ويجب) (القبوله) ثم لغيره فى المغنى (قوله) (تم له التأخير) (الح) يؤخذ من ان أعذار الشفعة أعذارها نهاية أى وهى أوسع من أعذار الجمعية (قوله) (أو كل الخ) عطف على حاصم عبارة ما غنى واذا اجتمعت الشرط وكان فى صلاة أو حرام أو على طعام أو نحو ذلك فلا التأخير الى ان يفرغ اه (قول المتن) (واستمتع الآخر) سواء كان بعد اداء صاحبه أم قبله مغنى (قوله) (نحو ودية) أى نحو ردها بما صدق فيه باليمين (قوله) (فان شهد منهم اثنان) أى سقط الحرج عن الباقيين مغنى (قول المتن) (اثنين) أى منهم مغنى (قول المتن) (لزمهما) وظاهره وان ظنا الجانبين غيرهما وجب تأخيرهم بقوله هذا الماسق فى الفصل سم ويأتى عن النهاية ما وافقه (قوله) (ولو علم الخ) عبارة النهاية ويحمل الخلاف ما دأله المدعى أن فى الشهود من يغيب الاداء أولم يعلم من حالهم شيئاً أمأ دأله ما بهضم الخ وواقعة ما بهضم سم وبخالفه قول المتن عطفه على عبارة الشارح مانصه وقضى كلام الرأى وقضى فله ادائه لمعت وغيبه فيها أنه لا خلاف فى جواز الاستمتاع عنه عليه الزكوى اه (قوله) (لزمهما قطعاً) فعل أنه يلزمهما عند علم الباقين وعند عدمه (قوله) (يرى الحكم جهماً) قال فى شرح البهجة والافلاعى الاصح وقضى تعليل الاصح الا ترى الفسق المختلف فيه أنه لا يمنع الوجوب وان رأى القاضى رد الشهادة به بأنه قد تغير اجتهدا تصحيح الوجها لقايل يلزم الاداء مطلقاً سم (قول المتن) (الا فلا) مع ما أفاده قوله الا قبيلاً ويختلف فيه يوجب الى الفرق سم (قوله) (والا يكن فى ذلك) أى أو كان القاضى لا يرى ذلك مغنى (قول المتن) (وقيل لا يلزم الخ) وما كان مقابلي الاصح السابق مفصلاً بينهما بذلك (تنبيه) يحمل الخلاف كقوله الا ترى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسية كالحقوق المالية دون ما فى منظر كالرسم من طلق امرأته ثم استقرها أو عفا عن قصاص ثم طلقه فإزمه الاداء حتما وان لم يتصله قصد مغنى (قوله) (تم الخ) لا تكلف الخ) وغيرها من النساء تحضر وتؤدى ويجب أن ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها ورضع شرحه (قوله) (ولودى الخ) بولو وقاض شهادته بجرحه مدعى الى قاض آخر لا يلزمه ادأؤه ولرضع مغنى (قوله) (لاشهادن) أى لاشهادتين يحقن مغنى ونهاية (قوله) (واحد الوقت) فلو تبا قلم الاول عى (قوله) (فان كان الخ) عبارة المغنى فان تساوبا تغير فى الجانبين شامعين الباعين وان اختلفا قدم ما يخاف فونه فان لم يتخف فون تغير قال ابن عبد السلام قال الزكوى ويحمل الاقراء وهو الواجبه اه (قوله) (والا تغير) أى وان تساوبا تغير فى الجانبين شامعين الباعين (قوله) (فاقل) الى المتن فى المغنى الا قوله لكن استثنى الى التخرج الى قوله ونالها فى النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى وما أنبه عليه (قوله) (وربما يأتى أى بانها) التى يمكن المبكر اليها من الرجوع الى أهله فى يومه مغنى (قوله) (مع امكان الشهادة على الشاهد) أى مع امكان الاثبات

فبعد ذلك حرما للعر واثلاً ان ادعى الخالد تالبه أو يغيبه قواضما اه (قوله) (لزمهما) ظاهره وان ظن ابلية تغيرهما وحيث يتضح مغايرة هذا الماسق فى الفصل (قوله) (ولو علم ابا الباقين لزمهما قطعاً) فلم أنه يلزمهما عند علم ابا الباقين وعند عدمه (قوله) (يرى الحكم جهماً) قال فى شرح البهجة والافلاعى الاصح وقضى تعليل الا ترى بأنه قد تغير الاجتهاد تصحيح الوجها لقايل يلزم الاداء مطلقاً اه وأشار بالتعليل الا ترى الى ذكره والتعليل الاصح فى الفرق المختلف فيه أنه لا يمنع الوجوب وان رأى القاضى رد الشهادة به بأنه قد تغير اجتهدا ويرى قبولها (قوله) (والا فلا) مع ما أفاده قوله الا قبيلاً ويختلف فيه يوجب الى

كالرجال فيما ذكر وان كان معين فى القضية ترجال تم الخدرة لتكسافه و جافى رسل لهما من شهد على الواجبه بالشهادة أيضاً ولودى لاشهادن واحد الوقت فان كان أحدهما أو شوف فواقعهما بالتغير (ولو جوب الاداء) ولو عينا (شرط) أحدهما (ان يدعى من مسافة العدوى) فاقل ورمى بانها العاجبة على الاثبات مع تعذر الشهادة على الاثبات قبل حيث تذاق دعى لم يوفقه لم يجب الاخر مع امكان الشهادة على الشاهد وتظهر كلامهم انهم البلد يلزمه الحضور مطلقاً وبارا الشيعين كالمصر محققين لكن استثنى منها المأوردى

بالشهادة

ما إذا لم يعتد بالشئ ولا مر كوبة أو أحضره مر كوبة هو ممن يستنكر إلى كوفي حتى قبلنا من الأداء وخرج يدي ما إذا لم يطلب فلا يلزمه الأداء التي شهادة حسبه فيلزم مغرور الزالة المستنكر (وقيل) أن يدي من (دون مسافة العصر) لأنه في حكم الحاضر إمام من مسافة العصر فلا يجب من المكن بحث الأخرى وجوبه إذا دعا ما لحاكم وهو في علمه أو الإمام الاعظم (٢٧١) مستدلا بفعل عمر رضي الله عنه واستدلاله

انما يتم في الإمام دون غيره والقرون بينهم ما ظهر (د) فانها (إن يكون عدلا فان دعي ودفعت مجمع عليه) ظاهر أوثق لي يجب عليه الاداء لأنه عبث بل يحرم عليه وان خفي فسه لانه يحمل الحاكم على حكم ما حل لكن مرعى بن عبد السلام أوائل الباب وتبعه جمع جواز وهو مذهبنا انحصر خلاص الحق فيه ثم رأيت بعضهم صرح به والماوردى ذكرهم ماوافق ابن عبد السلام فأنفى لان في قوله خلافا (قيل) واختلف فيه) كثر بما لا يسكن من الينسذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض بشعره القاضي بما يعقده الشاهد غير قاطع والاصح أنه يلزمه وان اعتقدوا أنه مفسق لان الحاكم قد يقبله وهو ظاهر فيجهد امامه به المعتد لنفسه للتمتع عليه بتغيير امامه بخوشه أو عاقده من مواليه فيظهر انه لا يلزم الاداء عندده لانه حينئذ كالمجمع عليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق يجمع عليه الا اذا كان الحق ثبت بشاهد رعين (و) انما الشأنا يدي لما يعتقده على أحد وجهين

بالشهادة الخ (قوله) أو أحضره مر كوبة بالخ) يتأمل المراد به سدد عمر أقول المراد أنه ان يصره المر كوبة ولو بان يحضر الشهوده لكن كان يستنكر الناس كوفي حتى قبلنا من الأداء وخرج يدي ما إذا لم يطلب فلا يلزمه الأداء التي شهادة حسبه فيلزم مغرور الزالة المستنكر (وقيل) أن يدي من (دون مسافة العصر) لأنه في حكم الحاضر إمام من مسافة العصر فلا يجب من المكن بحث الأخرى وجوبه إذا دعا ما لحاكم وهو في علمه أو الإمام الاعظم (٢٧١) مستدلا بفعل عمر رضي الله عنه واستدلاله (الخ) عقب المغني هذا البحث بما نصه قال شيخنا وما قاله ظاهر في الإمام الاعظم دون غيره انتهى وإليه أخذنا من قصة عمر رضي الله تعالى عنه ودلائل فيه أن عمر أجبرهم على الحضور فالتفتوا لطلب الاحتجاب اه (قوله) مستدلا بفعل عمر رضي الله تعالى عنه) وقد استقصى الشهود من الكوفة في المدينه وروى عن الشام أيضا أسنى ومعنى (قوله) انما يتم في الإمام الخ) خلافا للمغني كبراً اتفاقاً (قوله) والفرق بينهما) أي الإمام والحاكم ظاهر أي وهو سدد الاختلاف فيما لفا للإمام دون غيره عرض (قوله) المثل ذو فسق الخ) أي كشوا بالخبر معنى (قوله) وان خفي فسقه) قال الأدرسي وفي تحرير الإمام مع الفسق الخ) نظر لانه شواذ يتحقق واعانة عليه بنفس الامر ولا تم على القاضي اذ لم يقصر بل تجبه وجوب الاداء اذا كان فيه انقاذ نفس أو عضو أو بضع قالوه بصرح الماوردي أسنى ومعنى (قوله) لكن مرعى بن عبد السلام الخ) بل مرأى به وجوبه بالقد المذكور رشدي (قوله) أوائل الباب) أي في شرح والتقبل لاصل ولا فرغ (قوله) جواز) أي جواز أداء القاضي (قوله) وهو مذهبنا انحصر خلاص الحق الخ) أي وان لم يكن نفسا ولا بضعا ولا عضوا وان قيد الأدرسي ظهور الجواز بهذه الثلاثة وأقهر أنه لو لم يصر خلاص الحق فيه لم تجز به الشهادة ولو قبل بجواز هلاله بمرأى به على تقلص الحق لكان متجهوا وس ذلك لوتين لما حكمه بعد الحكم تبين بطلانه وكلام الأدرسي بهذا الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق في الوالجو باذا انحصر اهش وقوله وان قيد الأدرسي ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الأدرسي انما أقدم الوجوب كبراً فتلقوه وكلام الأدرسي الخ) أقهر الاسنى والمغني كبراً ايضا (قوله) ثم رأيت بعضهم) صرح به عبارة النهاية وأقهر به والماوردى الله تعالى اه (قوله) لان في قوله خلافا) عبارة الاسنى وقرئ أي الماوردي بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة بغيره بغيره وبالقاضي متفق عليه اه (قوله) الاداء عليه) الى المتن في المغني الا أنه عليه (قوله) بما يعقده الشاهد غير قاطع) قضيتان الكلام فيه اذا اعتقد الشاهد غير قاطع فتعده وتقبله ووافق قوله عقبه والاصح أنه يلزمه وان اعتقدوا أنه مفسق فانظر هذا التعليل رشدي (قوله) لان الحاكم قد يقبله الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغني لان الحاكم قد يتغير اجتهد وقضية التعليل عدم اللزوم اذا كان القاضي مقلدا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد عني بأنه يجوز أن يتقدم غير مقلده أحجب بان اعتبر مثل هذا الجواز بعد اه (قوله) اذا كان الحق الخ) أي وكان القاضي المطلوب اليه برى الحكمهما أخذنا من مر (قوله) وانما الشأنا) أي شروط وجوب الاداء (قوله) يجوز للشاهد) الى قوله ومن ثم يجوز في النهاية الاقوله وانما يلزم لان فلان يجوز (قوله) للشاهد ان يشهد بما يعتقده الخ) كان يشهد بتزويج صغير بنولي غير مجبر عند من براه والشاهد لا يرى ذلك وان لم يتقدم به (قوله) كشعة الجوار) عبارة القتي والنهاية وهل يجوز

الفرق (قوله) بل يحرم عليه) وان خفي فسه لانه يحمل الحاكم على حكم ما حل لكن مرعى بن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الأدرسي وفي تحرير الإمام مع الفسق الخ) نظر لانه شهادة تتحقق الى أن قال عنه بل رتبه الوجوب اذا كان في الاداء انقاذ نفس أو عضو أو بضع قالوه بصرح الماوردي الخ) (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه) وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله ثم مر

في قاله وضد: لكن الواجب مقابله بانه على الاصح أنه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقده الحاكم كونه كشعة الجوار لان العزبة بعقده الحاكم لا يضره وانما الجواز لطاقم الاداء بما يعتد الخ) لمرعى بن عبد السلام الخ) كبراً ويغيره ما ظهر او باطنا فلان يجوز للشاهد بحمل ذلك وأداه بالادنى فان قلت انما يظهر ذلك ان عمله اتفاقا لا قصد الذكيب بقصد بحمل ما يعتقده فلا بد قلت قد تقرر أنه لا يجب علينا اعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متاعى شعرا اعتداه فحازه حضوره الأضواء شرب النيزع ما نعت شته فيه كاس في الويلمة تم لا يجوز له أن يشهد بمحمد أو استحقاق ما يعتد فسادا ولا أن يشرب (٢٧٢) في وقوعه الآن ظلا القائل بذلك ورايها أن لا يكون معذورا بمرض ونحوه من كل عذر

لعل ذلك أن يشهد ببيع عندين يرى اثبات الشفعة لغيره وهو لاراءه وألوجهات أحقهما كقائل شفعنا
الجوار والبيع مثال والضايف أن يشهد بما يعلم أن القاضي رتب عليه ما يعتقد اه قال ع ش قوله
أن يشهد ببيع الخ قضته أن الشهادة بالبيع ليست حاسنة في حصول الشفعة التي لا راءه والذوال كانت سببا
لخرط ما يأتي أن التثبت فيما لاواه من عت لا قد قبله أم لا اه أقول يأتي من سم ما يقيداتها
منه لكنها مستثناة من حرمة التسلب إلا كتمه (قوله) لم لا يجوز له أن يشهد ببعه أو اشتقاق الخ) يؤخذ
ذلك أنه لا يشهد باشتقاق شفعة لجوار بل بالبيع والجوار سم (قوله) ولأن نسب الخ) ينسب إلى
التب في ع نقض ظاهر أو باطنما تقدم في قول الخ) وحاصله أن ما تقدم وتعوه مستثنى عما
هناك من دفعته قول الشارع أن لا تخلوا عن اشتقاقه إلا ملان (قوله) لا ينحوه) كقوله على ماله أو فاعط
كسبه في ذلك أن بذله فندركسبه وأولط في حراؤه ورشد به من (قوله) من كل عذر) إلى قوله ومر في
النهاية والمعنى (قوله) من كل عذر) ونحو في ترك الجمعة قبل كل ذي عر به وقد يتوقف فيه سم
إزاله الرشد وساق فيه كلام في الفصل الآتي اه وأقول يأتي الفصل الآتي عن الآتي والمعنى
استثناء نحو كل ذي عر به (قوله) دون غيرها) قال في شرح البهجة وغير المختارة عليها الحضور وعلي
زوجها إلا الذن انتهى اه سم وقد تقدم ماله عن الرض مع شرحه (قوله) كل (قوله) أي أنفا (قوله) انتهى
أي قول الزركشي (قوله) عليه) الأولى إسقاطه (قوله) عيب الخ) قد يقال ليس بمعيب لأن الكلام
على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الشهاد أو لا إذا وقد يقال المتجه أن الواجب
حينئذ أحد الأمرين سم (قوله) لكن أن نزل الخ) قد يفني عن قول المرشد لأن يخاف الخ (قوله) دفعا
للمشقة) إلى قوله) يأتي التهاية والمعنى (قوله) أنه لا يشترط زادة الخ) عبادة المعنى عدم اشتراط كون
المعدو له قاضيا وعدم اشتراط كونه أهلا للقضاء وهو كذلك فلو أدى إلى أمرا ونحوه كوزر وعلم وصل
الحق به وجب علينا لا دعه من كافي زادة الرضو ينبغي كافي التوضيح حله على ما إذا علم أن الحق لا يخلص
الأضعة واليه وشد قولهم إذا علم أنه يصل به الحق فتقول لا يفتن في باب القضاء على الغائب أن نصب سماع
البيعة يخص بالقضاء وهو يقتضي أنه لا يجب عند غير القاضي بحول على غير هذا اه (قوله) وبأن أول
الدعوى أنه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد لثقتا أشهد سم (قوله) هذا) أي في الاداء
عند تصور أمير (قوله) وهذا) أمثال التعليل المذكور (قوله) لا تفرق في نحو الامير) أي في ذوم الاداء عند
(قوله) ما تفرق الخ) أي أنفا (قوله) التولي) أي القضاء (قوله) وعند قاض) إلى قوله) يتعين في المعنى إلا قوله
أي إلى قوله) قالوا له وله ذلك أن تجمع في النهاية (قوله) وعند قاض الخ) عطف على قوله عند تصور أمير (قوله)
(لأنه) أم التولي وقوله حينئذ أي حين توقف تخلصه إلى الرضه (قوله) منعته) أي في الشهادة معني (قوله)
على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل ماله اه وعرض (قوله) ولو قال في الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء جاء
(قوله) لم لا يجوز أن يشهد ببعه أو اشتقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باشتقاق شفعة لجوار بل
بالبيع والجوار (قوله) ولأن نسب الخ) ينبغي أن لا يتسبب في حكم نقض ظاهر أو باطنما تقدم في قوله) ولذا الخ
(قوله) من كل عذر ونحو في ترك الجمعة الخ) يدخل فيه كل ذي عر به وقد يتوقف فيه فينا (قوله)
ثم أنما عذر امرأه أو غير ذلك من غيرها) قال في شرح البهجة وغير المختارة عليها الحضور وعلي زوجها إلا الذن
نها اه وقوله ظاهر مزعم الاتهام عليه عيب الخ) قد يقال ليس بمعيب لأن الكلام على تقدير عدم البعث
الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الشهاد أو لا إذا وقد يقال المتجه أن الواجب حينئذ أحد الأمرين
قوله) يأتي أول الدعوى أنه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد لثقتا أشهد

وخصني في تركها لجمعها ماس
وتجود نعم انما تعذر امرأة
مخدرة دون غيرها كجاس
ومر في كون في الوالد على
القصور ماله تعلق بمالهنا
(فان كان معذورا بذلك
(أشهد على شهادته) قال
الزكشي ظاهره لزوم
الاشهاد لكن قال الماوردى
مذهب الشافعي ان الواجب
الاداء له الاشهاد على شهادته
ثم اختار تفصيلا وقال
شيخه الصبري لا بأس
بالاشهاد وفي المرشد لا
يجب الآن يخاف ضياع
الحق المشهود به اهـ ملخصا
وقوله ظاهر لزوم الاشهاد
عليه عجيب مع قول المتن
أوبحت والذي يخفى من
الخلاف الذي ذكره ما في
المرشد لكن ان قوله به
يخاف مونه متغلبا بما
حر في الابصار بالدعوة (أو
بعث القاضي من سمعها)
دفعاً للمشقة عنه وأوفهم
اقتضاه على هذه الثلاثة
أنه لا يشترط زيادة عليها
فإنه من الاداء عند توثيق
وقاض فاسق لم تضع قوله
ان توثيق خلاص الحق عليه
ويأتي أول الدعاوى أنه لا
يجتاز به الدعاوى على هذا
انما جاز لضرورة توثيق
خلاص الحق على الاداء
عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

بمصلحة لغيرها وهذا انضمام اقتضاه اطلاقهم أنه لا فرق في نحو الامر بين الحاكم وغيره ولا بين من فوض الامام اليه الحكم والامر من بالمعروف ومن لم يفوض له شأن ذلك دوني بعدما تقرر في فاض فاسق لم يتغير قوله وتظاهر أن في معنى توقف خلاص الحق عليه مالي كان المتولي يخلص أيضا لغيره أو لبعض أبنائه لا تحتفظ بحكم العدم وعندنا فاض معتبت أو سائر أو مال لم يتحقق . نعم على نفسه كغيره تظاهر ولو قال في

عند فلان شهادة وهو ممنوع من أداء ما من غير عذر لم يجعله إعرافه بنفسه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لاحتماله وتعين على المأزدي لفظاً
 أشهد فلا يكفي مرادفة كالم لأنه أبلغ في الظهور ومراً وأصل الباب حكما تين الشاهد اذ سمع به ولو عرف الشاهد السبب كالقرار
 فبطله أن تشهد بالاستحقاق وألحق وجهان قال ابن الرقعة قال إن أبي الدم أشهر هذا وهو ظاهر نص الإجماع المستحسن وإن كان قد فيها موافقا
 لانه قد نطق بالنسب بسبب سيال وان نطقه بقوله سمع به أو أراه ثم نظر الحاكم فيه لم يتحمل حكمه لا ترتيبا للاحكام على أسبابها ولا من
 الصباغ كقصة بردا لاطلاعه على النص سمع وهو مقتضى كلام الشخين والآن يصح جعل الأول على من لا يوثق ويعلم الثاني على من يوثق
 بعلمه لكن قولهم بنسب القاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الخلق إذا لم يثق بكلامه وقد حفظه بعضه بل يصح بقبول شهادة غيره الموثق
 به مع اطلاق الاستحقاق فتبادله كلام ابن الصباغ وغيره وما نص به أن يضاف للقاضي في قضاؤه لو شهد بينه وبين غيره كقصة ما هذه
 لم تقبل لانها شهادة في القلبي أن يشهدوا بانها حول عليه ان وقع العقد اه فتأمل (٢٧٣) اطلاقه بقبول قولهم ما حرم عليهم غير

ذكر السبب لكن يتعين
 جهله على فقهين متفقين
 موافقين لمذهب الحاكم
 بحيث لا يتعارف اليمينات
 ولا جزم بحكمه خلاف في
 الترجيح وكذا يقال في كل
 ما قلناه بقبول الاطلاق
 ويؤيد قول المن لا تني
 فان لم يبين ووثق القاضي
 بعلمه فلا بأس ولو شهد
 واحد شهادة حصصه فقال
 الآخر أشهد بما أو بثل ما
 شهد به لم يفتخر فيقول
 بثل ما قاله ويستوفها لفظا
 كالقول لا هو موضع أداه
 لاحكامه قاله المأزدي
 وغيره واعند ابن أبي الدم
 وابن الرقعة لكن اعترضه
 الحسباني بان غسل من
 أدر كهم من العلماء على
 خلافه ومن قال من بعده
 والعمل على خلاف ذلك
 قال جرح ولا يكفي أشهد

من المشهود عليه أو غيره وعصى ورفعت شهادته إلى أن تصح أو يتم في روض مع شرحه (قوله) وهو ممنوع
 من أداء ما الخ أي فاحضر لم يشهد أثنى ومعنى (قوله) لرجيه أي القاضي لطلب الشاهد واستدراعه
 وأثنى (قوله) لا يترافه أي الذي يفتقه أي الشاهد بالاستمتاع بلا عذر (قوله) لاحتماله أي أن يكون
 امتناعه لعذر شرعي فكيف على نفسه من ظلم أثنى ومعنى (قوله) ومما نص به الخ أي يقول الاطلاق (قوله)
 وهو الاقبال فيها موصى به في معنى مرادفه عيش عبارة الشارح هناك انه يجوز والتبصر من المصروع
 بمرادفه المساوية من كل وجه لا غير (قوله) وقال ابن الصباغ الخ عبارة النهاية وانها ممنوع به صرح
 ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الاوجه اه (قوله) نسمع وهو الاوجه مشعر مر اه سم
 (قوله) وهو مقتضى كلام الشخين أو ياتي ما يؤيد (قوله) ومما نص به الخ أي يقول الاطلاق (قوله)
 ولا حزم الخ متعلق على حتم (قوله) ويؤيد أي الحل المذكور (قوله) الا تني أي في الشهادة على الشهادة
 (قوله) ولو شهد أي قوله قاله المأزدي في النهاية (قوله) قاله المأزدي الخ تبرأ من ملأ من الحسن الاستدراك
 وحزم النهاية بما قاله المأزدي بلا عذر ولا يترافه (قوله) واعنده ابن أبي الدم الخ وقد عتبت بالسوى
 بخلافه لجهل أكثر الحكماء بنهاية (قوله) لكن اعترضنا الخ أي ما قاله المأزدي وغيره الخ (قوله) من بعده
 أي بعد الحسباني (قوله) قال جمع أي قوله وقال الشهد وفي النهاية (قوله) ولا يكفي أشهد بصفة التمسك
 (قوله) ولا يضمنونه أي ولا يكفي أشهد بضمون خطي (قوله) لكن في ذنوب البنوع الخ ضعيف عيش
 (قوله) أنه يكفي بما تضمنه خطي عبارة النهاية لاكتفاء ذلك فيما قبل الأخيرة إذا عر فالخ ويقاس به
 الأخيرة بل قال جسم ان على الخ قال عيش وهي قوله ولا يكفي قول القاضي الخ اه (قوله) ولا نعم الخ
 أي لا يكفي ثم جوابا لمن قال الخ (قوله) بعدد قوله أي ما في الكتاب والظاهر لو كان السائل غير القارئ
 (قوله) وكذا المقر أي فلا يكفي قوله نعم لمن قاله أنه شهد الخ (قوله) ثم ان قال أي المقر (قوله) لنفسه
 متعلق بالانصاف واللام بمعنى الحق وقوله صرح بما أي اسنادا صرح بما (قوله) وأثنى أي التسمية في النهاية (قوله)
 يجوز ان الشاهد الخ أي يجوز ان يحملها (قوله) اذ قصد أي في تحملها (قوله) بها أي في تلك المسائل (قوله) أن
 (قوله) وقال ابن الصباغ كقصة بردا لاطلاعه على النص سمع وهو الاوجه ش مر (قوله) واعنده ابن
 أبي الدم وابن الرقعة وقد عتبت بالسوى بخلافه لجهل أكثر الحكماء ش مر

(٣٥) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر) بما وضعت به خطي ولا يضمنونه ونحو ذلك بما فيه اجال وإهم ولو
 من عالم ووافقه قول ابن عبد السلام واعنده الأذري وغيره ولا يكفي قول القاضي أشهدوا على بما وضعت به خطي لكن في تناوأي البنوع ما
 يقتضي أنه لا يكفي بما تضمنه خطي إذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس به بما وضعت به ومن قال غير واحد ان عمل كثير من
 على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم ان قاله تشهد عليك بما تناسب اليك في هذا الكتاب لان قبل ذلك به بعد قراءة عليه وهو سمعه وكذا المقر
 نعم ان قال اعلم ما قد أراه من كفي ولو قال أشهدوا أو أكتبوا أنه على كذا لم يشهدوا لأنه ليس اقراوا كقصة عافيه أو ثل الاقرار واقامه
 مجرد أمر بخلاف أشهدوا على أي عتبت أو أوصيت مثلا على ما ذكره بعضهم ووجه ما فيه اسناده الشاهد للعقد الموجب لنفسه من بعض
 الشهادة عليه بخلاف الأول ولا يجوز ان سمع خوارق أو سمع أن يشهدا على خلافه أو أن ابن عبد السلام يجوز ان الشاهد على المكس أي
 من غير أخذ من يمينه اذ قصد ضبط الحقوق لئلا يراه من وقع على (تبيينه) ويستثنى أي بناء على ما مر ان تعاضل ابن الصباغ وغيره مسائل
 يجب التفصيل في الشهادة بها كقصة عوي سها ان يقر لغيره بعين ثم يدعي بالادان

يصرح كينته بمخاطب من جهته المقرة ومنه الشهادة باكره أو مسخرة ونظر وقفاً أو بانه وارث فلان أو بغيره مقدين بما دى به عالمه أو بجرح أو رشده أو رضاع أو نكاح أو قبل أو طلاق أو باو غسب بمخالفها لمطلق البلوغ أو بوقف فلا بد من بيان من مرفعه بخلاف الوصية وبظهور ان محل ذلك في الوقف في غير هذا الحسبة لان القصد منه تاريخ بعد المالك فخطها القاضي حتى يظهر لها مستحق أو بان الذي اشترى ما بدعه من غير اجنسي فلا بد من التصرح بانه كان عليكمها وما يقوم مقامه أو باسحقاق الشفعة أو بانه عتدوا ثلاثة عليه فحين سبزوالة أو باقتضاه العدة وشهادة البينة بان امانت والذي (٢٧٤) به في بدو وهو ما سكت من كالتشهاد بالمالك لتضمنها بخلاف مجرد ضمان فيه أو كان فيه

﴿فصل﴾ في الشهادة
على الشهادة (تقبل الشهادة
على الشهادة في غير محو به)
لله تعالى من حقوق الأدعي
و- حقوق الله تعالى كزكاة
وحد الحاكم لقان على
تجوز زنا وملاش شعور وثمان
للحاجة الذي ذلك خلاف
محو به لله تعالى كحد زنا
وشرب وسوق فذلك لا احسان
من يستوزره أوما يتوقف
عليه الاحسان لكن بحث
اليتقي قبول لهافيه ان ثبت
زنا باقر ولا ما كثر حوجه
ورد بانهم لا نظرا والفتاوى
لا يلزم واما الزنا القسر به
لا يمكن الجرم عنه وليس
كذلك فكذلك الاحسان

﴿ تفصل تقبل الشهادة على الشاهد حتى غير عتق به الخ ﴾ * (قوله) وحده الحاكم لقائل على نحو (راه) عبارة الر وض وشرحه وتقبل فإنه قد قدح لانه حتى آدمي خانه اسقاط القيد عنه اه (قوله) نعم وجهه مسترعى غيره الخ يجوز ان يجعل هذا طر يقا رعا بما يجوز ان يكون من افراد الاسترعا بان يجعل الاسترعا عبارة عن الاذن له واغنيها وقوله جازة الشهادة على شاهده أى كما هو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهد ان فلانا

أي تجوز الشهادة عند علمه بغيره قال فلا يؤدي عنده الإيداع التتبع فاعتنا ذلك عن إذن الأصل له خبر (أو) بأن بين السبب كان (يقول) ولو عند غيره كما (أشهاد أن فلان على فلان ألف من مبيع أو غيره) لأن إسناده السبب عن احتمال التساهل فيه يمتنع لأنه أيشاهد ويتعين هناك أن يسمع منه لفظاً أشهد أو يكفي مراداً لكل محتمل وقياساً بق التعيين وعليه يدل المتن وإن أمكن الفرق بأن إسناده ليس إلا على تعيين السبب لا غير (وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بد من أنه لا يقد يتوسع (٢٧٥) في العبارة وتؤدي للإدعاء لا يجوز بتعين ترجحه

البالغين وكذلك إذا شهد عند الكبير الذي دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز فعمل الشهادة على المقر وإن لم يستجره وعلى الحاكم إذا قال في محل حكمه حكمت بكذا وإن لم يسترعه أو لحق به الغري أو رآه الحاكم (قوله) أي تجوز الشهادة (الخ) أي بان توقف خلاص الحق على الإدعاء عنه عن (قوله) بأن بين السبب أي سبب الشهادة شرح المتعجب وأحسن منه عبارة شرح الروض أي سبب الوجود به (قوله) السبب أي المبيع عن (قوله) هنا أي في الثالث قوله وقياس ما سبق أي من الأول والثاني (قوله) المتن وفي هذا وجه) بشره بأن ما قبل الأخير وهو الشهادة عند خلاص لأحلافه وليس مراداً بل فيوجهه بعدم الكفاية أي إضافة في (قوله) لا يحكم بتقديم الحلف على الجور وبالعكس أي أنه منع من الشهادة عن أي وادعي أنه وعد لا شهادة معني (قوله) المتن أو عند أي شهادة (الخ) أي وتعود لأن صور الشهادة في معرض الاعتبار معني (قوله) لا احتمال هذا اللفاظ الودع (الخ) أي لا احتمال في ريدان له على ذلك من جهة تعدد عدما هو بشر بكلمة على أن كان مكارم الأخلاق تقتضي الوفاء معني (قوله) كثيراً لا يجب عليه (قوله) كاشهد أي في قوله أي باعتبار الخ في المعنى الآخر وهو افتقار المتن وما ينبغي عليه (قوله) لا يشهدني أي على شهادة معني (قوله) عند فاقض أي أوجبكم أسي ومعني أي أو أمراً أو زوراً (قوله) لا يشهدني أي جبهة التصل معني (قوله) المتن لا يشهدني كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا معني وقوله ورتق القاضي أي أو المحكم أسي وقوله يعلم أي يعرفه شرطاً التصل معني (قوله) وهو افتقار أي مع موافقة (الخ) (قوله) فلا بأس أي جاز أن يكتفي بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا أسي (قوله) أسني أي القاضي أو المحكم أسي (قوله) استصاه أي إن سألها ما يوجب ثبوت هذا المال وهل أخبرك به الأصل أم لا معني وأسي (قوله) المتن ولا يصح التصل (الخ) شروع في صفة شاهد الأصل وما يطرأ عليه معني (قوله) بما أتم (الخ) متعلق بقول المتصنف مردوداً في ريشدي (قوله) مطلق أي كقصة ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كقولهم قد شهدته في شهادة ثم أعادها فلا يصح تحملها وإن كان كمالاً في غيرها معني (قوله) مادام أشكاه) فإن بان ذلك ربه مع تحمله معني عبارة عن لعل المراد أنه إذا اتصل في مال أشكاه وأدى وهو كذلك لا يقبل بخلافه فمن جعل مشكلاً ثم أدى بعد اتضاحه فإنه يقبل قياساً على الفاسق والعبد إذا احتمل فأنصت ثم أبا بعد كلفها كما يأتي اه (قوله) ومن ثم لم يصح (الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعان فلهذا الحق الحلف معهما فلهذا المادود معني (قوله) المتن أو عدواً) أو تعود للمعني (قوله) كان قال نسب (الخ) لعله لتظير ريشدي (قوله) قبل الحكم (الخ) متعلق بمحدث (قوله) المتن من أي هذه القواعد وما أشبهها معني وصح أن يكون الفعل هنا وقفاً وبناء المفعول كجمله ظهر من صريح الشارح والتهية (قوله) من غير الأخير) وهي قوله وأكذب الأصل له

بشهادة بكذا أو جمعت بشهده يدعي شهادة فظلم (قوله) لأن الشهادة على الشهادة) فيمنع دليل الوجه لأن الشهادة بما يطلع عليها (قوله) أو عدواً) أفادت حدوث العداء هناك قبل الحكم مانع من موقوفه كمر في العباب في ما سبق كلاماً يتعلق بالشاهد الأصل في نفسه ثم قال يؤخذ من حدوث العداء قبل الحكم لا يترتب وهذا يخالف ما أفاده ما هنا لأن الفرق بأنه لما كان الأصل هنا والحضر قبل الحكم استجبت على الشهادة اشترط كونه من أهل الشهادة إلى الحكم بخلافه هناك فإنه لا تمتنع من شهادة وليس معنى بعد أن يحتاج إلى إعادتها حتى يشترط ذلك وفيه نظر فليتأمل ثم رأيت الشارح في الفصل الأخير من خلافه ما في العباب

بما يطلع عليه الرجال أو بالشهادة الفرع وإنما ثبتت شهادة الأصل لا ما يشهده الأصل ومن ثم لم يصح جعل فرع أو حد من أصل واحد فيثبت بشاهد وبين وإن أراد المحدث أن يخلف مع الفرع (فإن ما هنا الأصل أو غلب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لأن ذلك غير متصل به أو أوجه السبب في قبول شهادة الفرع كما سجد كروما وإنما قدمه هنا فلو شكروه بالأصل (ردة أو في أو عدواً) وينبغي بين المجهود عليه أو تكذيب الأصل له كان قال نسب التصل أولاً أعلمه قبل الحكم ولو بعد أداه الفرع (معني) شهادة الفرع لأن كلاً من غير الأخير

لا ينجح دفعه في رتبة فيمضي الى (٢٧٦) التحمل ولو زالت هذه الامور واشترط تحمل جديدا بعد الحكم فلا يؤثر الا اذا كان قبل ان يقامه عقوبة اخذها

(قوله لا ينجح دفعه) في المصباح هجعت عليه ومان باب بعد دخلت بغتة على غفلة وهجمت على القوم جعلته يهجم عليهم، يدعى ولا يدعى عيش يعني أنهم لا تظهر غالباً الا بعد تكرر رهاض زيار (قوله فيورث رينخال) عبارة للمغني بل النسيق يورث الى ينفذ في مقدم الواردة شمر تجب في العدة والارادة بضعاً كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينصف الى سائر التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) أي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليحقق زوالها عيش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة للمغني ولا أثر لحدث ذلك بعد العدة كما في الروضة وأصلها قال البقري وهو مقيد في النسيق والارادة بان لا يكون في حد لا كأي أو قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستبراء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم أو قبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم أفاد أي قول المصنف أو بعد ادوات حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع من عوف العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه مانعه يؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا يخالف ما فاده هنا الآن يفرق عزرايت الشارح في الفصل الا ان جزم بخلافه في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بحذف أقول كلام النهاية هنا في الفصل الا ان في موافق كلام الشارح وبخلاف ما مر من المغني الموافق في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسي ما وافقه في العباب أيضاً (قوله الا اذا كان الخ) أي حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) أي الاصل اذا كان عليه غنى وأسس (قوله وانه) أي الجنون عيش ومعنى (قوله ان غاب) أي الاصل عن البلد وقوله والا أي بان كان سائر في البلد وشدي (قوله والا) أي بان كان المغني عليه ما سار انتظر زواله الخ أي فلا يشهد الفرع (قوله لكن بشكل الخ) عبارة لانه لا ينافي ما في العداوة من النكاح من التفصيل لان مكان الفرق اه قال عيش قوله ولا ينافي الخ بتأمل فانما هنا فرق في فعله ما قرره بين ما يطول زمنه وغيره فها مستوي بان على ان قوله قبل أي باعتبار ما الخ انما يتم لوسى هذان الطويل والقصير اللهم الا ان يقال أراد بالطويل هنا ما يحصل عرا صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة أيام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيما زاد على ثلاثة أيام اه أقول ما ذكره أولاً بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر منسج النهاية كالشرح ووسم فلا ذكره ثانياً بقوله اللهم الخ فانها القول بعكس (قوله ما قدمه في النكاح الخ) من أنه ينتظر افاقة ان لم زوال الغيبة في ثلاثة أيام والا فلا تنتظر وانقلت الولاية لا بعد (قوله فهو للمرض) أي كالبينة (قوله لانه لا ينافي الشهادة) أي بخلاف ان الغيبة فانه المصنف واعترضه الاذري بانه اذا انتظر نفاها فالتامع عليه مع عدم أهليته فانتظار المرض الاهل أو لا يشمله مغني (قوله وأطلقوا الجنون هذا وقيدوا في الحضنة) أي فلا تظر لهذا التقيد والراجح الاختصاص بما ذكره شدي (قوله وقيدوه في الحضنة الخ) أي بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقاً) أي قصر زمنه وأطال عيش (قوله والثاني أقرب) وفاقاً لنهاية وخلافه للاسي والمغني كما س (قوله ثابت) أي لولي حضنة طرأ عليه الجنون (قول المتن فاسق) أي أو كافر مغني أو آخر من أسس (قوله أوصي) أي قوله كماله الامام في المغني الا قوله غير انما علمه رقبه (قول المتن وهو كليل) أي بعدالة وإسلام وسوء بولوغ مغني (قوله فلا تكفي شهادة واحد الخ) أي وان أورد مع المتن لولا قول الشارح كل رشدي (قوله فلا تكفي شهادة واحد الخ) ولا يكتفي أيضاً أصل شهمه فرع على الاصل الثاني لان من قام بعد شرطه البيضا فيقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبيه) بكفي شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل مغني وروى مع شرحه (قوله ولا زاد على الخ) عبارة للمغني تنبيه لادين عدد الفرع ولو كانت الشهادة مما قبل فيها الواحد كماله رمضان اه (قول المتن يموت أوصي) هذان مثالان لا تعذر مثلهم ما الجنون المطبق وانخرس الذي لا يفهم فوالق كلوت كان أولى وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

يأتى في الرجوع قاله البقري (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يقع بينتي الماضي ومثله عي وخرس وكذا انما غاب وناب والا انتظر زواله لقر به أي باعتبار ما من شأنه لكن بشكل عليه ما قدم في النكاح من التفصيل الا أن يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافي الشهادة (تنبيه) أطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضنة كما مر فهل ينافي هذا ذلك التفصيل أو يؤدى منه هنا إلى الجنون طلقاً كل محتسب والثاني أقرب وعليه يفرق بين عويين الاعياء برجاهن زواله غالباً بخلاف الجنون بين ما هنا والحضنة ان الحق ثابت له فلا يتقبل منه الا بعد تحقق ضايع المحضون وجنون يوم في سنة لا بضعة (ولو تحمل فرع فاسق أو عبد) أو وصي (فأدوى هو كليل قبلت) شهادته كالاصل اذا تحمل ناقصاً أدى كمالاً (وتكفي شهادة اثنين على كل من) (الشاهدين) كالأشهاد على اقرأ كل من وجلبن فلا يكفي شهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد هلال رمضان (وفي قول بشرط لكل ورجل أو

امراً ثنائان لانما اذا شهد على أصل كانا كسائر البيعة فلا يجوز فيلزمها بالشطر الثاني (وشرط قبولها) أي معنى شهادة الفرع على الاصل (تسمر) الاصل (أو تعذر الاصل بموت أو عجز) فبلا يشيل فيه الا المعنى

(أومرض) غير انما المصرفه (يشق) معه (حضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كجملة الامام وان اعترض ومن ثم كانت اعدار الجمعة اعداراً هلالاً ن جميعها يقتضي تعسر الحضور وقال الشيخان وكذا سائر الاعذار الخاصة بالاصل فان عشت الفرع أيضاً كالطمر والوحل لم يقبل واعترضه الاسنوي وغيره بأنه قد يتحمل المشقة لتخصصه اقتدون بالاصل وريان الحمل محل حاشية مع شمول العذر له بان يتنى كونه محل حاجة كما هو ظاهر (أومرضه لسانه قدوى) يعني لعوقها كافي في الرضة وغيره لان مادونه (٢٧٧) في حكم البلد (وقيل لسانه) (نصر) لذلك وروى عنه في هذا الباب وانما اشترطوها في غيبة ولي النكاح لانه يمكنه التوكيل بالمشقة بخلاف الاصل هنا ومضى الترتيب

قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلدان بالحاجة لذلك ولو حضر الاصل قبل الحكم تعينت شهادته لان القدرة عليه تمنع الفرع ويقتضيه ان الحكم كذلك لو عاده القاضي بكل برئ من مرضه وان فرق بين أي الم يبقاه العذر هنالام لانه يحضو والقاضي عنده لم يبق هناك فذكر حتى يقال انه باق وليس ماذكرنا تكراراً مع ما مرنا تقاض ان حضوره الاصل وجوبه ومع ما منع شهادة الفرع لان ذلك في بيان مسريان العذر وهذا في مسوغ الشهادة على الشهادتين علم ذلك من هذا كما مر

مضى (قول المتن) (أومرض الخ) وخوف من غير مرض وشيخ الاسلام ومضى (قوله المصرفه) أي من الفرق بين الطويل وغيره عش (قوله بان يجوز الخ) من التجوز ويحمل أنه من الجواز أي لاجله (قوله وان اعترض الخ) عارضاً للمنفى قال الزكشي وما ذكر من ضابط المرض هنا قل في أصل الرضة تعين الامام والفرع انما هو بعد تقلا وعقلا بين ذلك ثم قال على ان الحاشية سائر اعدار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان كل ما له مرجح به عذر في الجمعة ولا يقول أحد هنا بان كل شهود الاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وبسببه ذلك الاذرى وقد يقال لانه من ذلك ما سبق معه الحضور اه (قوله ومن ثم كانت اعدار الجمعة الخ) تقدم التوقف مثل هذه العبارة ثم رأيت الاذرى سبق الى التوقف في ذلك بخبر ما قدمناه من شمول كل ذي الرجح الكرمية ثم قالوا لا احسب الاحباب يسمعون بذلك اصلاً ولا ان يؤول ذلك من اطلاق الامام من تبعه انتهى اه ويشيد عن السلفين عبارة الجعيري ومن الاعذار في الجملة لا يكره حملهم على قبل أحد الله عذر هنا في أن ينظر هناك ولا ان يضمنه سير اه (قوله وكذا سائر الاعذار) (وايس من الاعذار) الاعتكاف كإقتضاء كلامهم نهاية أي ومنسذوا عش (قوله واعترضه الاسنوي وغيره الخ) وهو الاوجهين يتوأسى ومضى (قوله ورواها) يتأمل سم (قوله يفتنى كونه محل حاجة) قد يمنع سم أول وأيضاً يعارض بان يكون من الاصل وفرعه فوق مسافة العدوى فحضر الفرع لاداء الشهادتين أصله (قوله يعني لعوقها الخ) عبارة للمنفى تنبيه قوله لم يقتض قدوى نسبته الى سبق فلم يوصيه فوق مسافة العدوى كما هو في الحر والروضة وغيرهما (قوله لان مادونه) أي دون القرون (قوله ومضى الترتيب) الى التسمية في المعنى الاقوية ويضاهي وليس (قوله بها) أي بالتركية (قوله ولو حضر الاصل الخ) عبارة للمنفى والروضة مع حرمل هو شوا الفرع في غيبة الاصل ثم حضر أو قال لأعلم اني فعلت أو سبقت أو فعلت ذلك بعد الاداء للشهادة وقبل الحكم بحكمها اصول القدرة على الاصل في الاولى والى يقتضيه عداهما وبعد الحكم بها لم يورث ان كذبه الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الفريغ يظهر ان يجب في تغيرهم والتوقف في استيفاء العقوبة بما يأتي من جوع الشهود بعد القضاء قال الاذرى وهو ظاهر لان ثبته كذبه فيه فينبقض قال الزكشي متفقاً لان ثبت انه أشهد فلا ينقض اه (قوله وفي وجوب تسمية قاض الخ) عبارة للمنفى (تنبيه) شمل اطلاق النصف مالي كان الاصل قاضياً كالو قال اشهدني قاض من قضاته صر أو القاضي الذي يهاول يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجلس حكمه قال الاذرى والصواب في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضاً بالاختي اه (قوله وجهان الخ) والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا يضمن تعيينه لمنظر في أمره وعدالته سم عن القوت (قوله وان يتعزوا الصدوق الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله واعترضه الاسنوي وغيره الخ) الاوجه مسافة الاسنوي وغيره مشر مر وقوله ورواها يتأمل (قوله) يفتنى كونه محل حاجة قد منع (قوله وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرى الخ) عبارة القوت بخلاف ما قال اشهدني قاض من قضاته بغداد والقاضي الذي ينفذ احوال يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجلس حكمه كذلك سمع فيه وجهان والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا يضمن تعيينه لمنظر شهد عليه وجهان وصوب الاذرى الى وجوب في هذا الاصل من قبل القاضي على الجهل والفسق (ولاشترط أن تركها الفرع) ولان يتعزوا لصدقه فيما شاهده بل لسم اطلاق الشهادتين والقاضي بحث عن عدالته (فان تركه قبل ذلك منهم ناهوا عن تعديل الادلة) وانما تقبل تركه كعادته شاهد من في واقعة الاخر له قام بأحد شرطى الشهادة فلا يتوهم بالآخر وتركه كالفروع الاصل من تقبض الشهادة الفرع ولما شير على طبع وجهه (تنبيه) نقن هنا جميع الاصول والفروع تارة وتارة في كل أخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدل أو عدولهم بسوءهم لم يحز) أي لم يكفله بسبب الجرح على الخصم (فصل) في الرجوع عن الشهادة
وشرط جريان أحكامه الآية أن لا يكون ثم تبعية أو خدام قولهم لو شهدا على خصم فاجر بالحق قبل الحكم بالحكم بالافرار لا بالشهادة
لكن صرف الرجوع عن الإقرار بالزنا وقد (٢٧٨) فاستبهينة تفصيل ينبغي أن يأتي هنا من أن الحكم أن أسند اليمين تحريم أحكام

الرجوع عنه أو لا فلا رفرلا
إذا (رجعوا) أو من يكمل
انصافه أو ما موثقه
الذي شهد به كإسرى محض
التهمة (عن الشهادة) التي
أدوها بين يدي الحاكم
(قبل الحكم) بشهادتهم
ولو بعد ثبوتها بناء على
الإصح السابق أنه ليس
بحكم مطلقا خلافا للزكري
الباحث أنه لا رجوع بعد
الحكم وإن قلنا أنه ليس
بحكم ثم لا يعد قوله أيضا
قولهم بعد الحكم حكم فها
يتوقف على الحكم فها
ما يثبت وإن لم يحكم أي
كرضا نالها هرا أنه كما
بعد الحكم اه بان
صرحوا بالرجوع عنه
شهادتي باطله أو لأشهاده
لغيره وفي أبطلتها أو فسخها
أوردتها وجهان ويجه
أنه غير رجوع إذا قدر
له على انشاء أبطلها الذي
هو ظاهر كلامه بخلاف
ما قاله في باطله أو مقوضة
أو مقسوسة لأنه أشار
بانهم لم تقع صحته من أصلها
وبخلاف ما قال أردت
بأبطلتها مثلا أنها باطله في
نفسها ثم رأيت من أطلق
ترجيح أن لا الرجوع
وينبغي حمله على ما ذكره

المعنى مع شاهد بحيث يتعرض لصدق له يعرفه شيخ الإسلام ومغني (قول المتن لو شهدوا الخ) فإن قيل
كان ينبغي ذكر هذه المسألة عقب قوله وأن يسمى الأول واجباً لأنه أنما أخروا البعدان تركبة للرجوع
الأصول وإن جازت فلا بد من تعينهم بالاسم ولو قدم لم يكن صريحاً في ذلك (تمت) وأجمع أصل وفرعاً
أصل آخر قدم عليهم في الشهادة كإلى كان مع ما لا يكفيه يستعمله ثم يسمي قاله صاحب الاستقصاء معنى
وقوله تسمية الحق الأسنى والنهاية يندله
(فصل) في الرجوع عن الشهادة (قوله وشرط جريان الخ) مبتدأ أخبره قوله لا لا يكون الخ (قوله
غيره) أي أداما الشهادة فالذكر نظر المعنى (قوله في) أي الرجوع عنها (قول المتن رجوعاً عن الشهادة)
أي أو توقفاً فيها بعد الإدلاء معنى وبأن في الشرح مثله (قوله أو بان الخ) كان الأولان يؤتى على قبيل
قول المتن قبل الحكم (قوله بين يدي الحاكم) ظاهره ولو نحو ما يصرح بشرط فلا يرجع (قوله ولو بعد ثبوتها)
أي قوله خلافاً للزكري في النهاية (قوله ثبوتها) أي الشهادة (قوله السابق) أي في آداب القضاة
(قوله مطلقاً) أي سواء كان الثالث الحق أم سبه (قوله الباحث) أي الزكري عن بعد الثبوت (قوله أيضاً)
الأول حذفه (قوله وإن لم يحكم) أي به (قوله فالتأخر) أنه يجب للحكم قضيتان كونه كإيهاد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشرع والصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجع سم (قوله
بان صرحوا) أي قوله وبخلافه الخ في النهاية لا وقوله ويجه في خلاف الخ (قوله بان صرحوا) متعلق
بجرعوا الخ في المتن أي قول كل منهم جرح عن شهادتي (قوله ومنه) أي التصريح بالرجوع (قوله
وجهان) أو جهما البطلان نهاية معنى (قوله ويصالح) خلافاً للنهاية التي كأمراً (قوله على إنشاء
أبطلها) أي لا (قوله وبخلافه) أي في هذا العطف لا الخي وكان حق المقام الاستدراك (قوله
وينبغي حمله الخ) تقدم أنفاً اعتماداً للنهاية التي في الإطلاق (قوله وقوله) أي قوله ثم في المعنى وإلى قوله فيها
يظهر في النهاية (قوله لأنه لم يفتق الخ) أي فإن قالوا الحكم نفس على شهادة كإيهاد له لم يتفق رجوعهم
ولا بطلت أهليتهم وأن عرض شك فقدر الولا يحتاج إلى إعادة الشهادة منهم لأنه لم تصدرت من أهل جازم
والتوقف الطلوي قدر المعنى وروى مع شرحه (قوله عن سبب توقفه) أي توقف الشاهد (قوله عاين
أي في محض شوط التسليم (قوله امتنع الحكم) أي بشهادتهم وإن أعادوها معنى وبأن في الشرح مثله
(قوله إن كان توقف الخ) عبارة النهاية تنهت عن أو عداوة أو انتقال المال المشهود به الخ (قوله كإيهاد
أي في بحث التهمة (قوله ولأنه) أي قوله وتقبل البين في المعنى (قوله ولا بالخ) عطف على لئلا والسبب
والضيق لهما كما أظهر به الأسنى والمعنى (قوله لا يدري أسدقوا الخ) أي ينبغي ظن الصدق شيخ الإسلام
ومغني (قوله ويعزرون الخ) عبارة في المعنى والروى مع شرحه يعزرون معني شهادة لئلا وروى باعترا فهاذا
لم يقتض منبأ لم يلزمه رجوعه فخاص ولا حد ودخل التعزير في أي التخاص والأحدان اقتض منه أو
أقيم عليه اه (قوله تمدنا) أي شهادة الزور معنى (قوله ويحدون للصدق الخ) وإن رجع بعض

في أمره وصدقاته والصواب وقتنا تعين القاضي لما يخفى اه

(فصل) رجوعاً عن الشهادة قبل الحكم امتنع الخ (قوله كإيهاد الحكم) قضيتان كونه كإيهاد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشرع والصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجع (قوله وفي
أبطلتها أو فسخها أو أردتها وجهان) أو جهما البطلان ش مر (قوله ويحدون للصدق الخ) كأن ثبتاً

أخروا قوله لهما كما بعد شهادته عند توقف عن الحكم وجب توقفه ما قبله الحكم لأنه لم يتفق رجوعهم إن كان
علماً وجب سبباً عن سبب توقفه كإيهاد كإيهاد (المتن) الحكم بالزنا واليه كإيهاد من قبول الشهادة قبله أن كان تنهت عن أو عداوة
أو صار المال له بغير المشهود به ورواؤه كإيهاد كإيهاد موت أو جنون أو عي كإيهاد الأخرى ولأنه لا يدري صدق أو لا الثاني وبفسقون
ويعزرون أن قالوا تمدنا ويحدون للصدق كأن ثبتاً

وان ادعوا الغلط وتقبل البيضة بعد الحكم بشهادة جوعهم ما قبله وان كذبها كما قبل بقسمة هما وقته أو قبله من لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بيده وجوعهم من غير تعرض ليكون قبله أو بعده فيما يظهر أو يثبت بالزينة قال في فتاويه ما له من تقبل البيضة بالرجوع علاه اما ما سبق أو يخطئ ثم ان كان قبل الحكم استنح أو بعده فان كانت عيال غراموا بقي الحكم اه فغير أنه ليس له ما بعد الرجوع وان ثبت بالبيضة وكذا بالعدد والشهادة مطلقا لانها اما ما ساقان ان بعدا أو يخطئان وقد صرحوا بان الخطأ لا يستعمل في إعادة الشهادتين لكن بقدر ما أو اقل الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا (أو) رجوعا (بعده) أي الحكم (وقبل استيعمال استوفى) (٢٧٧) أو قبل العمل بالزينة أو قبل أو فسخ

الار بعد تفرده صواب اه سم **(قوله وان ادعوا الغلط)** أي كما من التبرير وكان حكمهما التثبت وكما رجوعا بعد الحكم معني **(قوله وتقبل البيضة)** أي وتحتج بقدر ما لا يثبت وجوعهما كما عتده شيخنا الشهاب الرمي في هامش شرح الروض سم **(قوله وانه)** أي الحكم **(قوله ولا تقبل بعده)** الخ عبارة النهاية والار بعد جمعه بقوله بعد الخ كدليل على ذلك كلام العراقي في فتاويه اه **(قوله قال لمصلحة)** تقبل البيضة الخ ظاهره القول بعدم تعرض المذكور سم وفيه نظر **(قوله فم)** أي من قول آخر ووجه لانه اما ما سبق أو يخطئ كما هو ظاهر منسج الشرع أو من قول الشارع ولانه لا يدري الخ وهو متضمن لصنيع الغنى **(قوله مطلقا)** أي سواء كانت في قوته أو في غير هاهنا معني **(قوله لكن بقدر ما)** وهو ان لا يكون مشهورا بالذات باعتد به نحو سبق لسان أو نسيان **(قوله أي الحكم)** أي في قوته وبه يطل في الغنى الاقوله أو قبل **(قوله أو فسخ)** يعني عنه ما قبله **(قوله لان الحكم)** أي في قوته أو غننا في النهاية الاقوله فيفسخ حكمه ولم يتم وما بعده سم **(قوله وليس هذا بما يسطر بالشبهة)** أي حتى يثبت بالرجوع ثم ما يسطر **(قوله وشره)** أي وسرقة ثمانية **(قوله لانها استقط بالشبهة)** أي والرجوع شبهة معني **(قوله أي آتية فاتها)** عبارة الغنى أي استيعمال الحكم به اه **(قوله لجواز كذبهم)** الخ أي ولنا كذا لا من حيث هو معني **(قوله عكس هذا)** أي صدقهم في الرجوع عني **(قوله أي يعلمه أو يبينه)** أي اذا كان سبب الرجوع عليه بطلان حكمه أو شهادة بيضة عليه بطلان حكمه قاله عني وهذا يبنى على أن الباطنة ملققة بجمع والظاهر أنها متعلقة بحكمه **(قوله وجهه)** أي ماله السبكي **(قوله لان بين الخ)** راجع الى قول السبكي ويحمل على القول الشارح فلم يجز له الرجوع **(قوله وحمل ذلك)** يعني جواز رجوع الحاكم عن الحكم اذا بين مسنده رشدي **(قوله والحكم بالوجوب)** انظر هاهنا مع ما تقدم في الهبة عني **(قوله لان كذبهم)** الخ عبارة قوله بخلاف الشبوته الخ **(قوله لان كذبهم)** مالا يمتنع صحة التائب الخ أي قبله من هذا كذا في رجوعه اليه الرجوع عني رشدي **(قوله والحكم به)** أي ولا يمتنع الحكم بوجه **(قوله لان الشئ الخ)** هذا انما يناسب المعلوم عليه فقط وقوله ولان الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعلومين فكان المناسب للمعقول أنه يقول ما قدمنا من النهاية والاحسن في آخر باب القضاء ولان معنى الحكم بالوجوب أنه اذا ثبت ذلك صح فكانه حكم بصحة الصقاه **(قوله غننت)** أي حين اذ حكم الحاكم بالصقة **(قوله وانه)** أي شرط الصقة **(قوله م)** أي بالصقة **(قوله وتقبل قوله الخ)** أي لانه أمين نهاية **(قوله قبل الخ)** عبارة النهاية وظاهر ما ذكره عدم احتياجه في دعوى الاكراه لثبوته ولعل وجوه من نظائره فقامت منسج الحاكم وتعين فرضه في مشهور الخ قال عني قوله لقرينة أي وليان من أكرهه اه **(قوله لا كنتا)** الخ عطف على قوله بان الخ **(قوله في نفس)** أي في قوته أو غننا في الغنى (قول المتن أو جلده) أو قطع سرعة أو فسخ هاهنا في روض **(قوله أي الزنا الخ)** عبارة الغنى بافظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان أنصر وأعم لبطل جلد

عبارة العباب ولو رجعت ههنا زادوا القذف وان قالوا غلغلنا وان رجعت بعض الار بعقد ودوحده اه **(قوله وتقبل البيضة)** الخ أي وحجتنا بغير ما ثبت وجوعهم لهذا قال شيخنا الشهاب الرمي في قوله استيفاش وطه اعسده ومنها ثبوت ملك العاقد أو لا يثبت فلهذا جازله بل لزمه ان رجوعه عن حكمه ان ثبت عند ما يقتضى وجوعه منه كبدن ثبوت ملك العاقد وتقبل قوله بان في نفس الشاهدية من حكمه ما يهتم وقوله أكرهته على الحكم قبله في غير فرضه في ثبوت الاكراه له وقضية النظائر انه لا يدينه الآن فرق بان لغاية منسب القاضي اقتضت ذلك عليه فخصه في مشهور العلم والذات لا كنتا فاعادوا له محكوم عليه مثلا لانه لم يدينه (فان كان المستوفى قصاصا) في نفس أو طرف (أو قبل زنا أو جلده) أي الزنا أو قبله جلدًا أو قذف (وكان)

من القود أو الخدم رجعوا (وقالوا) كلهم (٢٨٠) (نعمدنا) وعلمناه يقتل بشهادتنا أو جهلنا ذلك وهم عن لا يخفى عليهم أو طعننا أننا

قنف وشرب اه (قوله من القود أو الخدم) عبارة المغني والروض المحمود فجعل الموت تديا للآحاد فقط وهو المتعين لأن ما قبله غير المتخصص في طرف لا يستلزم إلى التقيد بالموت والتخصص في طرف غير متعدي به (قوله) وعلمناه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا استكروا وشهدوا (قوله أو جهلنا ذلك الخ) عبارة التهمة والروض مع شرحه ولا أثر لقولهم بعد رجوعهم لم نعلم أنه يقتل بقولنا الاقر بعهد بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء فيكون شبه عدو في مالهم مؤجلا ثلاث سنين في مالهم تصدقهم العاقلة اه (قوله لأن هذا الخ) أي قوله وطمعنا أننا نخرج الخ (قوله وعليه) أي على الظهور والمذكور (قوله كلام الرافعي) أي بحسب المذكور (قوله أو قال) أي المتن في المغني وإلى قوله واعترضنا البليغي في النهاية (قوله أو قال كل الخ) عطف على قول المتن قالوا نعمدنا (قوله أو اقتصر الخ) أو قال كل نعمدت ونعمد صاحب روض ونهاية (قوله وفي القاتل الخ) الأولى في اللبس كافي الآتي والغني وعبارة النهاية يتم بعرف القاتل اه قال الرشيد يعني من قتل واستوفينا من القصاص وظاهر أن مثله المتعبد لودته أو رجلا من فكان الأولى بدل لفظة القاتل بالمتوكل اه (قوله بشرطه) وهو المكافاة عرش (قوله ومنه) أي شرط القصاص (قوله وهذا الخ) أي بالتصور بل المذكور (قوله أو أنهم) أي المتن في المغني (قوله ثم رجوع) ولا يضر اعنت والمعاذة عدم معرفة محل الجنائين من الرجوع ولا قدر الجرم وعده قال القاضي لأن ذلك تفاوت يسير لا عبرة به وخالف في المهمات فقال تعين السبف لتعذر المماثلة أسي ومعنى (قوله في مالهم) أي قوله واعترضنا البليغي في المغني الأمانة عليه (قوله لأن صدقتهم العاقلة) كذا في الروض ونهاية وعبارة المغني والآسي أن كذبهم العاقلة فإن صدقتهم فعليهم البدية وكذا أن سكنت كما هو ظاهر كلام كثير خلافا لما يفهمه كلام الروض فإن صدقتهم لمزها البدية (فرع) لو ادعوا أن العاقلة تعرف خطأ أهل لهم تخلفها أو لوجهان أو جهه مان لهم ذلك كما وجهه الأسوي لأنها لو أثبتت شمرت خلافا لما روي عليه ابن المقرئ من عدم التصديق اه وقوله فرع الخ كذا في النهاية (قوله أو قال الخ) ولو قال كل نعمدت وأخطأ صاحب فلا نقاص أو قال أحدهما نعمدت وصاحب أخطأ أو قال نعمدت ولا أدري أي نعمد صاحب أم لا هو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر على نعمدت وقال صاحب أخطأ فلا نقاص وعلى المتعمد قسطا من دية مغلطة وعلى الخطي قسطا من مخففة ثم لا يغني روض مع شرحه (قوله وقال صاحب الخ) أي أو هو غائب أو ميت روض ونهاية ومعنى (قوله دون الثاني) أي لأنه لم يعرف الأبرش كخطي أو بخطأ أسي ومعنى (قوله ويجيب عن ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لو لم يقولوا رجعا لكن قامت بينة رجوعهم حال بفر ما قال الماوردي لأن الخ بان على المشهود عليه اه التعمد خلافه وأنهما يفرمان لثبوت رجوعهما بالينة أي بهذا إذا كان الرجوع بعد الحكم (قوله ثم رأيت بازعة قال في فتاويه ما حلصه تقبل البينة بال رجوع) ظاهره القول مع عدم التعرض المذكور (قوله وقالوا) كلهم نعمدنا وعلمناه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا أثر لقولهم أي بعد الرجوع لم نعلم أنه يقتل أي بقولنا الاقر بعهد بالسلام أي أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء فيكون شبه عدو في مالهم مؤجلا ثلاث سنين أي لأن صدقتهم العاقلة فحسب عليها اه (قوله) ونخرج نعمدنا أخطأنا) قال في شرح الروض قال الامام وقد يرى القاضي فيها أخطاء أو أخطأنا تعز بهم لتركهم الخفظة فقهه عن الأصل ولأقره وحذفه المصنف لقول الأسوي المعروف عدم التعزير وقد ترجم به القفال والقاضي أبو الطيب والبندنجي وابن الصباغ والبعري والرواني والقاضي بجي لكن جمع الأزدي بين الكلامين بأن هؤلاء أرادوا أنه لا يقتضئ التعزير بل هو راجع إلى الأكم كما قال الامام اه (قوله لأن صدقتهم العاقلة) بخلاف ما إذا كذبهم العاقلة قال في الروض ولا ينعين عليها أي لو ادعوا أنها تعرف خطأهم وإن علمهم الدين أو أنكرت ذلك والمعتمدان عليها عين في العلم إذا طلبوا تصديقهما ش مر (قوله دون الثاني) أي لأنه لم يعرف الأبرش كخطي أو بخطأ (قوله ويجيب عن ذلك) فيمافيه

فخرج بسباب فيما يقتل
وأن بحث الرافعي أنهم
مخطئون لأن هذا الاعتد
لهم فيه وجه إلا أن كانت
الأسباب أو بعضها ظاهرة
لكل أحد وعليه قد جعل
كلام الرافعي أو قال كل منهم
نعمدت ولا أعلم حال صاحبي
أو اقتصر كل على قوله
نعمدت (فعلهم) مالهم
يعترف وفي القاتل بحقيقة
ما شهد به عليه (قصاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جاسد الزنا يقتل غالبا
ويعتبر بيان شهدا في
ومن نحو حره مذنب
القاضي يقتضي الاستيفاء
فورا وأن علك غالبا علما
ذلك ومن هذا يجاب عن
تظهير البليغي في ما كان
الرفعة وأهم قوله قصاص
أنه يرى في المماثلة
فهي دون في شهادة الزا ناجد
الفتن في رجوع (أو)
لأنه يبع لا يقتضئ لما تقدم
أن الواجب أو القود
والدية بدل عنه لأحدهما
(دية مغلطة) في مالهم
موزع على عدد رؤسهم
لنسيانها كل البهم وخرج
بتعمدنا أخطأنا فعليهم بدية
مخففة في مالهم لأن صدقتهم
العاقلة إما لو قال أحدهم
نعمدت ونعمد صاحب
وقال صاحب أخطأنا أو
قال نعمدت وأخطأ صاحب
أو قال أخطأنا قتل الأول
فقط لأنه أقر مو جسدون

الثاني طور جمع أي أحدهما فقط وقال نعمدنا قاتل أو نعمدت فلا واعترضنا البليغي بأنه كثير يك القاتل بحق ويجيب عن ذلك فيه

فان الشاهد الباقي غير محجة

فليس قاتل ينجى بل ارجع
حسب كثر بالخطيئة
يجمع ان كلاً لا توجد عليه
لقبم الشهادة لانه لا تراه
كامل عامر في الجراح وعلم
منه ارضان حصل هذا ما لم
يقبل الولي علت لعدمهم
والا فاقود عليه وحده
(وعلى القاضي قصاص ان)
رجع وحده (وقال
تعمد لا اعترف بوجه
فان ال الامر لدية فكها
مفظة في لانه قد يستقل
بالباشرة فيما اذا قضى بعله
تختلف ما ذكر رجوع هو
والشهود فانه يشار كهم كما
باني على ان الرافعي بحث
استواهم وان رجوع
هو وهم) فعلى الجمع
فصان قالوا اقصدا
وهنا الى آخره لست متعلكه
الهم كهم (فان قالوا ان خطانا
نعلبه نصفه) تخففه
(و عليهم اصف) كذلك
نور على المباشر والسبب
(ولو رجع شرك) وحده
أوع من مر (فالاصح انه
يضن) بالقود والدية لانه
بالتركية يبين القاضي
الحكم المتعنى للقتل ويرف
بينه وبين ما ياتي في شاهد
الاحصان بان الزنا مع قطع
النظر عن الاحصان صالح
للاجل وان اختلف الحد
والشاهد مع قطع النظر عن
التركية غير مائة أصلاً
فكان المبنى هو التركية
وبه يندفع ما لمع هنا

فمعافيه سم (قوله فليس الخ) أي الشاهد الباقي (قوله يجمع ان كلاً) أي من الخطيئة والشاهد الباقي
(قوله وعلم منه) الى المنفى في الغنى والى قول المازولو رجوع شهود والى النهاية الاقوله ولا شهود والى
واعاد تضمير الجمع (قوله منه) أي عامر في الجراح (قوله أن تحمل هذا) أي وجوب القود والدية عليهم
أو على أسدهم (قوله بالقود) أي والدية (قوله رجوع وحده) الى المنفى في الغنى الاقوله وعلمنا بالخ قوله أو
مع من مر (قوله وقال تعمد) أي الحكم بشهادة الزور فان قال أخطأ فدي تخففه على ما على عاقلة
كذبة. أي وعنى (قوله وقال تعمد) أي وعلمت أنه يقتل بحكمي ولم يقل الولي علت تعمد (قوله لانه
قد يستقل الخ) عبارة الغنى في شرح فان قالوا أخطأ فاعلم نصفه بالخ نصها قال الرافعي كذا قاله البغوي
وبغيره وشيأه أنه لا يجب كمال الدية عند رجوعه ككل رجوع بعض الشهود انتهى ورد القياس بان
القاضي قد يستقل بالباشرة في الادافعي بعلمه بخلاف الشهود وبانه يقتضى أنه لا يجب كمال الدية عند
رجوع الشهود وحده مع أنه ليس كذلك اه (قوله كياتي) أي في المتن آ نقلاً (قوله بحث استواهم) اه
أي رجوعه وحده أو والشهود عرش عبارة سم أي المسئلتي حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه
وحده اه وانما يجب النصف فقط رشدي (قول المتن فعليه) أي القاضي وقوله وعلم أي الشهود معنى
وعش (قوله نور يعالني الباشرة والسبب) يعلم منه أن تحمل قولهم ان الباشرة مقدمة على السبب بالنسبة
للقصاص خاصة لكن ينبغي التأمل في قوله نور يعالني الباشرة والسبب رشدي (قول المتن ولو رجع شرك
الخ) أي ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا ينبغي اشكاله اذ لا رلتز كتم قبل الشاهد ولا
لرجوع كذلك كهلوا ظاهر الآن بصورهم كهم في قضيتهم الحكم فيها ثم رجوع المترك ثم شهدوا
عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحاكم تعو بلا على التركة السابقة لقر بالزمان وعدم الاحتياج الى
تجديد التركة حتى يحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يخلو من اشكال فليتأمل ثم رأيت خضاً للشهاب الزملي رد هذا
التصور بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد انتهى اه سم (قوله أوع
من مر) في شرح البهجة وشارك الجميع أي جيع من رجوع من الشاهد والمزى والولى وكذا القاضي في
لزم القود فان آل الامر الى الدية فتعفى عليهم بالسو بنأر باعوا هذا ما صحبه البغوي الى ان بين ان النورى
صحح ان المأخذ الولي وحده وقد ينفذ ذلك أنه فيما اذا رجع الشاهد والمزى كآل الامر الى المال وجب
الدية عليهم ما نصفي فليتأمل سم (قول المتن فالاصح انه يضمن) أي دون الاصل عرش عبارة الرشدي قوله
بالقود والدية هذا كانه يرجع الى القود والدية على المزى وحده ويصرح به قوله في القرن الا في مكان
المبنى هو التركية وقوله لانه المبنى كانه كى لمن في الاقوانه يشارك الشهود في القود والدية فليرجع
اه اقول والى ما أي ردافى الاقوان اشار الشارع بقوله وبه يندفع ما لمع هنا (قوله بالقود) أي بالشروط
الذ كورة شرح المنهج أي ان قال تقدمه ذلك وعلمنا انه يستوفى منه بقوله وجعل الولي تعمده (قوله

(قوله على ان الرافعي بحث استواهم) أي المسئلتي حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو
رجع شرك الخ) أي ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا ينبغي اشكاله اذ لا رلتز كتم
قبل الشهادة ولا الرجوع كذلك كهلوا ظاهر الآن بصورهم كهم في قضيتهم الحكم فيها ثم رجوع
المزى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحاكم تعو بلا على التركة السابقة لقر بالزمان وعدم
الاحتياج الى تجديد التركة حتى يحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يخلو من اشكال فليتأمل ثم رأيت خضاً
الشهاب الزملي رد هذا التصور بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه
(قوله ايضا ولو رجع شرك الخ) في شرح البهجة وشارك الجميع أي جيع من رجوع من الشاهد والمزى
والولى وكذا القاضي في لزم القود فان آل الامر الى الدية فتعفى عليهم بالسو بنأر باعوا هذا ما صحبه
البغوي الى ان بين ان النورى صحح ان المأخذ الولي وحده وقد ينفذ ذلك أنه فيما اذا رجع الشاهد والمزى
وآل الامر الى المال وجب الدية عليهم ما نصفي فليتأمل (قوله أوع من مر الخ) انظر ما على المزى من الدية

ولور جمع الأصل وفرعاً من قص الغرم بالفرع لأنه المبنى كالتزكي (أو) رجع (ولي وحده) دون الشهود (فقطه قصاص أودبه) كاملة لانه المباشر للقتل وببحث الباقي أنه لا أثر (٢٨٢) لرجوعه قطع الطريق لأن الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يستفاد به غيره (أو) رجع

الولي (مع الشهود) أوسع القاضي والشهود (فكذلك) لانه المباشر منهم كالملك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدينان ويجب لتعاونهن على القتل (ولو شهدا بطلان بائن) خلع أو شل أو ولو لوجبة كجيشه البقي (أو رضاء) يحرم (أو لعان) وفرق القاضي بين الشهود عليموز وجنوا يؤخذ منبها الكلام في حق فلا عزم في شهود بباين على ميت كما فهمه كلامهم هذا مع عليهم الاتية فإذا تعوت بقول الشهود لم أر من تعرض له أمي صريحا (فرجعادام الفرق) لما مران قوله ما في الرجوع محتمل والقضاء لا بد من فعل وبعت البقي أنه لا يكتفي بالتقرى بل لابد من القضاء بالغريم ويرتب عليه التفرق لانه قد يقضى به من غير حكم بغيره يكتفى بالنكاح الفاسد ويحجب بغيره ان الامع ان تصرف القاضي في أمه بغيره اليه وطلب منه فصله حكمه كتمه مال المفقود ولا شك أن التفرق بينهما فلا يحتاج لما ذكره قيل قوله دام الفرق غير مستقيم البائن فإنه لا يرد فيه اه وهو فادام المراد دوامه

ولور جمع الأصل (خ) عبارة المعنى والوضع مع شرحه ولور جمع روع أو أصل من شهادتهم بعد الحكم بشهادة القرم وعزموا وان وجروا حكمهم فالغرم القرم وعقظ لانهم ينكرون انشاه اذا اصول ويقولون كذبنا فامانناوا الحكم وقم بشهادتهم اه (قوله لانه بالتزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبهم وقوله علمت خفيهم وبه صرح الامامون قال الفخار رحمه الله اذ قال علمت كذبهم فان قال علمت خفيهم لم يلزم معنى لانهم قد صدقوا مع فسقهم معنى وأسنى (قول المتن فكذلك) أي يجب القصاص أو الدية على الولي وحده على الاصح معنى (قوله لكن عليه نصف الدية) أي والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا لور جمع الولي والقاضي والشهود كان على كل الثلث معنى (قوله لتعاونهن الخ) أي فعلهم الترمو معنى فهو على المتن وشدي (قوله بخل الخ) أو قبل الشمول معنى (قوله بخل الخ) أي قوله كما أفهمه في المعنى (قوله كجيشه البقي) عبارة المعنى ولو قالوا في رجوعهم عن شهادتهم بطلان بائن كان راجعيا قال البقيني الأرجح ندري أنهم يفرمون لانهم قطعوا عليه ملك الراجعيات وهو كمال البضع قال وهو قضية المخلاتهم القرم عليه بالطلاق البائن وشمل طلاق المصنف البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تسكبه الثلاث وهو أحد وجهين في الحادى يظهر توجهه لانهم منعه هاهنا جميع البضع كالثلاث اه (قول المتن أو لعان) أو نحو ذلك مما يرتب عليه البيهقي كالشخص يعيب معنى وشيخ الاسلام (قول المتن وفرق القاضي) أي في كل من هذه المسائل معنى وشيخ الاسلام (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المتن وفرق القاضي (قوله مع علمهم الخ) وهي قوله لانه بدل البضع الخ (قوله أمي صريحا) خبره قول الباقي الخ (قول المتأداهم الفرق) أي في الظاهر ان لم يكن باطن الامر كظواهرهم وكلمه واضح فليارجع وشدي (قوله وببحث الباقي الخ) معتمد على وقوفه طاهره اذا اتفقت والنهاية اتفقا على ضعفه ثم ردت قال الرشدي لا يخفى ان حاصل بحث الباقي انه لا بد من توجه حكم خاص من القاضي الى خصوص القرم بل لا يكتفى عند الحكم بالتفرق أي ولو يصغف الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالقصر بل بدل النكاح الفاسد فانه يحكم فيه بالتفرق ولا يحصل معصية بغيره أي لان القرم يحصل قبل ويستند في جواب الشارح كان يجعس مران لبث الباقي والجواب عنه علم من قولنا أي لان القرم يحصل قبل أي ان سبب عدم ترتب القرم على الحكم بالتفرق في النكاح ان القرم يحصل قبل ولا معنى لفصل الحاصل حتى لو فرض انه ليس بقصر لم كان كسئلنا فنتبع الحكم بالتفرق فتأمل اه (قوله بغيره) أي في القسمة (قوله مثلها) أي القسمة ع (قوله في البائن) أي بخلافه في الرضاء والعان معنى (قوله فان المراد دوامه الخ) وأيضا المراد دوامه عدم ارتقاءه برجوع الشهود ككلها السابق (قوله سبب رفعه) أي كجحد العقد ع (قوله حدثم) يصدقهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار انهم يحقون في شهادتهم فلا رجوع له سواء كان ذلك قبل الرجوع أم اذا رجع مع الشهود ويحتمل أنه كالحكم (قوله فان المراد دوامه الخ) وأيضا المراد دوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود ككلها السابق (قوله وعليهم مهر المثل الخ) قال في الرض أو شهدا أنه طلقها أي زوجته أو اعتقها أي أمتها بالغ ومهرها أو فتمها فكان غراما للقاتل في شرحه على ان الرافعي أشار الى أنها بغير مان في مسئلة العتق كل القيتورق بينهما بين مسئلة الملاقاة بان العبد يؤدى من كسبه وهو السيد والوجه بخلافه اه وما أشار اليه الرافعي هو الصحيح ثم قال الرض أو شهدا بعتي ولو لا الم والمدر في القسمة قال في شرحه وظاهر ان قسمة الم والمدر تؤخذ منهما للبيعة حتى يسترداها بعد موت السيد كجوعبنا تؤخذ قسمة لابيائه بنيه عليهما ان الرقة مشروطة لاسترداها في المدر وان يرضي عن الثلث فان خرج منه بعد استرد قدر ما خرج اه ثم قال في الرض أو شهدا باياد او بديه غير ما بعد الموت أو شهدا بتعلق بطلان في بعد وجود الصفاء وبكتابة ثم جردوا عنق بالاداء فهل بغير مان القسمة وبعض العجوم عنها وجهان قال في شرحه قال

ولا كان الزوج قد اكملناه
لاملكه والسيد لتعلق به
بمضغ زوجته عبده واعدة
ضمير الجمع على اثنين
سائق (مهر مثل) ساوي
المسمى أو لانه بدل النضع
الذي قواه عليه فان كان
مجنونا أو غائبا طالب ولبه
أو وكيله (وفي قول) عليهم
(نصفه) فقط (ان كان)
الفرق (قبل وطه) لانه
الذي قواه وأوجب بان
النظر في الاتفاق بسد
المتلف لما قام به على
المسحق ولهذا لو أقر أنه
رجع بكم خرج بلان
الرجوع فان واصل فلا غرم
اذا لا قوت والاوجب
كأبائهم وشك من الرجعة
لا يسقط حقه الا ترى ان
من قدر على دفع متلفه
فبكت لا يسقط حقه من
نفر عليه وبه يجب
عما للبقي هنا (ولو شهدا
بطلاق وقر) بينهما
(فرجها قامت بينهما) أو
ثبت بحجة أخرى (أنه)
لا تسلك بينهما كل ثبت
أنه (كان بينهما ماضع
مجرم) أو أنها ماتت من قبل
(فلا غرم) عليهم اذ بقوا
عليه شيئا فان غرم قبل
الينة استردا (ولو رجع
شهودا) عين ولو أم ولد
شهدا بعقها أو دن وان
قالوا غلطا (غسروا)
للمحكوم عليه فبما لا تقوم
ومثل المثل بعد غرمه لا قبله
وهل يعتبر فيها وقت الشهادتين

بعد معنى (قوله ولا كان الزوج قاطن) خلافاً لمعنى عبارة الرابعة أي من الصور التي امتثلها البقي من وجوبه المثل إذا كان المشهود عليه قاطناً فله لا يملك ولا يسلك لانه لا تعلق بين زوجته عبده فلا كان مبضاً غرمه المشهود بقسطا الحر به قال أي البقي ولم أر من تعرض لشي من ذلك انتهى والظاهر كما استظهره بعض المتأخرين الحاق ذلك بالكسب فيكون لسببه كله فيما إذا كان قاتوا بعضه جدا إذا كان مبضاً لان حق البضع شأ من فعله المأذون فيه اه (قوله ساوي المسمى الخ) وسواء ادفع اليها الزوج المهر أم بخلاف فظاهر في الذين لا يغرمون قبل دفعه لان الحياولة هنا قد تحقق معنى وأسنى (قوله) فان كان أي الزوج (قوله الفرق) أي حكم القاضي به معنى (قوله لا يسقط حقه الخ) كلور حقة غيره فلم يذهبهما الحكم مع التمكن من حقه ما أتى معنى (قول المن ولو شهدا الخ) ولو شهدا أنه تزوجها بالثوب ودخل بها ثم رجعا بعد الحكم غرمها ما ناقص من مهرها لكانت كالانفرد به على الاصم وأنه طلقها أو اعتق أو أنه مات فومها وأوقفها أو أنفق غرمها لكانها وكل القيمة في الامة والفرق بينهما الزريق يورث من كسبه وهو السيد بخلاف الزوجة أو يعق لرفيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرمها لقصته مظاهر ان قصته أم الوالد المرد وتؤخذ منهما الحياولة حتى يسترداها بعد موت السيد أي من تركه شرط ان الرفقة لا يسترداها في المرد أن يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج منه في يوم رد كرهاها عن الاسي مانعه وهو الصحيح اه أي خلافاً لمعنى حيث وافق الزوج في انهما غرمنا بالالف فقط في الامة كلز وحتز قول المتن بطلاق أي بائن وقرق أي بشهادتهما أو يقرق كلفهم بالاولى معنى (قوله) كان ثبت أي بينة أو حجة أخرى كالقرار (قول المتن ماضع) أي أو نحوه كعائن أو فسخ معنى (قوله من تبطل) أي قبل الرجوع معنى (قوله استردا) ولو رجعت هذه الينة بعد الحكم بالحكم بالاسترداد بنفسه أن تغرم ما استرداها فوقت عليها كان أخذها ولم أر من ذكره معنى (قول المتن ولو رجع الخ) ولو لم يقل الشاهدان رجعا لكان ثبت بغير رجوعهما بمرأته أو قال الماوردى لان الحق بان على المشهود عليه معنى في يوم بعد ذلك من الاثنى مانعه قال شيخنا الشهاب الرمي المعتمد أنهم ما يقرمان اه وتقدم في الشرح والنهاية في أول الفصل ما يوافقه (قوله عين) أي القوة وهل يعتبر في الغي الاقوله ولو أم ولد شهدا بعقها أو في القوة ففما هي شرط في النهاية الاقوله وهل يعتبر في ولا رجوع وقوله رجوعا مع شهود الزنا أو وحدهم (قوله ولو أم ولد الخ) تقدم ان نقاض النهاية والاسي ما يتعلق به راجع (قوله وان قالوا غلطا) الاصل لانهم من جوايلو (قول المتن غرموا الخ) وإذا حكم القاضي بشاهد من قبائهم جرد من قضاة انهما بكفر أو فسخ أو غير ما فسد سبق أن حكمه يبين بطلانه فتعذر المطلقة بشهادتهم رجعتا المعققة بها أمثان استوفى ما قبل أو قطع فعلى غلظة القاضي الضمان ولو صدقه تعالى وان كان المحكوم به مالا لقالا ضمنه المحكومة فلو كان معسرا أو غائبا غرم القاضي للمحكوم عليه ورجع به على المحكومة إذا أيسر أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ياتون على شهادتهم ولا على الزكيران الحكم غير من على شهادتهم مع أنهم ياتون للشهود معنى وروى حرجوا آخره سم (قوله للمحكوم عليه الخ) (تبين) لو صدقهم لتصح في الرجوع عادت العين التي انقضت ولا غرم معنى (قوله فيمتنعون بمثل المثل) وفاقا للمنهج والنهاية والتي وفي البيهقي ما نصه قال سلطان والي ما يدريه نظر لان الغرم انما هو الحياولة فلو اوجب القيمة طلاقا وجب قبل تعتبر وقت الحكم وهو الاعتماد لانه الغرم حقيق قبل أكثر ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدا اه (قوله بعد غرمه) أي البذل (قوله)

الزركشي أشبهه الثاني وعنه الهامري لان سر يوم يحل غيره اه وقاس ما تقدم من الرافعي في عقد الامة ترجيع الاول (قوله فنانا كنه) خرج البعض فبطل المراءاة جميع المهر وأنه بقسط مراضه (قوله ولو رجع شهودا لم غرموا الخ) (فرع) ولو لم يقر ولا رجعا لكان قامت بغير رجوعهما بمرأته الماوردى لان الحق بان على المشهود عليه شرح الر وض قال شيخنا الشهاب الرمي المعتمد أنهم ما يقرمان (قوله)

لأنها السبب أو الحكم لأنه المقتضى حقيقة كل محتمل والاقرب الأول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السبب والتعلق لا بعد وجود الصفة في الظاهر (التمه) أحلوا بينهم وبين ماله ومن ثم لو تزوج ببدله كبيع بين بغدادل المبيع لم يفرموا بكافله المأوردى واعتمد البشقي وشذان بعد السالم ومن تعمق قوله من سبب رجل سلطان ففرم مشيار جمع به على الساعي كشاهد وجمع ويكفي قال هذا زيد لمعرو اه (٢٨٤) والفرق واضح أفلا الجاهل من الساعي شرعا (ومتي رجوا كلام وزع عليهم الغرم)

بالسويان اتحدتوهم وان قرب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) راجع (بعضهم وبقي نصاب) كحد ثلاثة في غير زمان (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يفرم قسطه) لأن الحكم مستند للكل (وان نقص النصاب ولم تزد الشهود عليه) كان رجع أحد اثنين (فقط) من النصاب وهو النصف يفرمه الرابع (وازداد) عدد الشهود على النصاب كائنين من ثلاثة فقسما من النصاب فقلعها نصف لبقاء نصف الحجة وقيل من العدد فقلعها ماثلثان لاستوائهم في الأتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يشتمسهم خرجوا (فقلع نصف وهما نصف) على كل واحد ورجع لانهما كرجل وأخذ منه أنهم يتوزعون الآخر كذلك وفيه نظر والفرق واضح فان مدار الآخر على التعب وهو يختلف باختلاف الأشخاص ومداد الحكم على الجميع وهو ليس كذلك والحق كاللاني (أو) شهد رجل (وآر بع في رضاع) ونحو مما يشتم بمضون ثم رجوا (فقلع ثلثون

والاقرب الأول في الشاهد) خلافا للنساية والأخفى عبارة الأول والعبرة بوقت الشهادة ان اتصل بها الحكم اه وعبارة الثاني والعبرة بقاء وقت الشهادة كإقائه الرابى عن ابن القاص وهو محمول على ما إذا اتصل بها الحكم لانه وقت نفوذ العلق وبه عبر المأوردى على أحد وجهين لانها اعتبار أكثر قيمته من وقت الحكم الوقت الرجوع اه قال الرشيدى قوله ان اتصل الحكم أي فان لم يتصل بها العبرة بوقته لانه وقت نفوذ العلق اه (قوله ولا رجوع في الشهادة الخ) عبارة الر وضع شرحه للمنفى والنهاية أو شهدا بإيلاء أو زيد ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لأن الملك انما زال بعد ذلك بطلان علق أو شهدا بتعلق علق أو طلاق بصفتهم رجعا بعد الحكم غرما للمهر أو القيمة بعد وجود الصفة لاقبل المهر اه (قوله وبالتعلق الخ) ولو شهدا اثنين بكافة وقتي ثم رجعا بعد الحكم علق بالثمنهما كقال الزركشي الشافعي وفي سم المؤدى من كسبه أو نقص النجوم عنه لأنه انما توجبها أن شهدا ما كقال الزركشي الشافعي وفي سم بعده قلعه من الأسنى نحو مائه وقيل ما تقدم عن الرافعي في علق الأمه ترجع الأول اه وكذا جرى عليه النهاية عبارة أو شهدا بكافة ثم رجعا فراجع القيمة في أر جال وجهين لان نقص النجوم عنها اه أي القيمة غش (قوله ومن ثم لو تزوج الخ) ولو استوفى الشهادة بشهادة اثنين ماله ومهبه للقيمة أو شهدا بأقلام من عدد حكمهم ثم رجعا فلا غرم عليهم لان الغرم عادل المبالغ مره مفعي (قول المتن ومتي رجوا كلام الخ) ولو شهدوا بعقلى أو بغيره رجعا وأحتملهم عن مائة أو خرس مائتين والثالث من ثلثمائة أو رابع عن الجميع فيفرم الكل مائة أر بالاعتاقهم على الرجوع عنها وتفرم أيضا الثلاثة أي غير الأول نصف المائتين لانه نصف الحجة فيها بشهادة الأول وأما المائتان الباقيات فلا غرم فيها لبقاء الحجة بتمامها ية وأسمى ومعنى وفي غش بعد ابضاع ثلثمائة مقوله نصف المائة أي زيادة على المائة التي قسمت بينهم اه (قول المتن وزع عليهم الخ) ولو شهدا اثنين بعد ذلك كح في وقت وثلاث بالوطه في وقت بعده واثنين بالتعلق بعده ذلك ورجع كل محاشده بعد الحكم غرم من شهد بالعقد والوطه ما غرمه ما زوج بالسويين منهم نصف العقد ونصف بالوطه ولا غرم من شهد بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالوطه اه معنى (قوله بالسوية) إلى قوله وأخذ منفي المنفى (قوله لبقاء الحجة) أي فكان الرابع لم يشهد معنى (قول المتن وان نقص النصاب) أي بغير رجوع بعضهم وتول المتن عدله أي النصاب معنى (قوله كل من رجع أحد اثنين) أي فيما يشتمهما كالنصف معنى (قوله كائنين من ثلاثة) أي في غير الزام معنى (قوله وأخذ منه) أي من التعليل (قوله وفيه نظر الخ) فليعتد بأن كلامهم سخطي حرة مثل عله غش (قوله والحقني) إلى قوله وان تأخرت في المنفى (قوله فلم تعين) أي الرجل (قول المتن فلا غرم في الاصح) وعليه مل

ولار جوع في الشهادة بالاستيلاء الخ) عبارة الر وض شرحه أو شهدا بإيلاء أو زيد ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لان الملك انما يزول بعد الخ أو شهدا بتعلق طلاق أو علق بصفتهم اه فصل إذا حكم القاضي بشهود فبانوا مردودين فقد سبق أنه نقص قدود المطلقين وجعلوا للعتة أمثوان استوفى فطلع أو قتل فعلى عاقلة القاضي ولو في حديثه تعالى فان كان أي المحكوم به ماله بالفاضة المحكوم فلو كان معصرا أي أو غابا لغرم القاضي ورجع به إذا يسر ولا غرم على الشهود (قوله ومتي رجوا كلام وزع عليهم الغرم أو بعضهم وبقي نصاب الخ) قال الر وض وان شهدا بعقلى أو بغيره رجعا وأحتملهم عن مائة

ثلاثان لما تقرر ان كل اثنين من رجل وهن ينفردن بهذه الشهادة فلم يتعين الشرط (فان رجع هو أو اثنين) فقط فلا غرم في الاصح لبقاء النصاب (وان شهدوا ورأى بع من النساء) (مال) ور جمع الكل (فقبل كرضاع) فقلعها الثلث أو هو وحده فقلع النصف كالم من قوله أو لا تقسط وبدله أيضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (صفهون) عليهم (نصف) لانه النصف وهن وان كثرن يكسفن إلا يقبلن منقرات في المبال (سواهم جن معادو) مران هبنا لفة (ودعهن) بخلاف الرضا ع حيث بمضون (وان رجع ثلثان

ح) انه لا غرم عليه ما لبقاء الصلب ولو شهد جلات وامرأة ثم رجعوا إليها (٢٨٥) المجلس (د) الاصح (ان شهود احصان مع

شهادتهم عشرة تسوية ثم رجعوا غرم للسند وعلى كل اثنين السند فان رجع من ثمان أو دهم ولو سبعت فاذ غرم على الراجح لبقاء الحب وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطان ربع الحب وان رجع كلون دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحب فيهما أربع فمع غرموا ثلاثة أو باع معني ور ووض مع شرحه (قوله مع شهودنا) عبارة في معنى دون شهودنا كما صرحوا في الشرع والروضة أو معهما كما شهد اطلاق المصنف فان الخلاف ينافي ذلك اهـ (قول المتن مع شهود تعليق طلسان الخ) أي على صفة معني (قول المتن وعق) الواو بمعنى أو كما يشير إليه السلوخ (قول المتن لا يغرمون) أي وانما يغرم شهود الزنا والتعليق رشدي (قوله فلما سر) ولاتهم لم يشهدوا معجب عقوبة وانما وصقوه بصفة كمال نهاية ومعني (قوله رجوعهم مع شهود الزنا أو وحدهم) انساب ما تقبضه على قوله أو شهود صفة كاسر عن المعنى أو تركه كافي النهاية

*(كتاب الدعوى) *

(قوله وهي لغة) التي قوله وسرعان الذي وكذا في النهاية الاقوله والتي (قوله وهي لغة الطالب الخ) وألفها للثانيتها في معنى (قوله أو باطل) فبمعنى ان عطف على حق لانه لا نصف بالسبق اذ ثبتت الدن لا بد على غير المدعي به ز يدعوى باطله لم يتحقق قطعاً فلتأمل سم (قوله وقيل الخ) وعن قاله شيخ الاسلام (قوله من وجوب بحث للعصبر) المراد وجوبه له تعلقه فشمعل دعوى الولي والوكيل وناظر الوقف حلبي (قوله عندهم كم) أي وبألف معناه وهو الحكم والسيد كإيا في دوشو كذا تصدى لفصل الامو وبين أهل محله كما تقدم و يأتي في قوله ومراعاة عيب الاداء عند دعوى زنا ع (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما شمل الحكم سم (قوله جمع بينة) التي قوله وما وجب مع راني المعنى (قوله لان بهم الخ) أي سمو بذلك لان الخ معني واسم ضمير الشأن يعبري (قوله رجوع الخ) خبرنا المعنى وأقر المصنف الدعوى وجع البينة لان حقيقة الدعوى وحدها البينة مختلفة اهـ (قوله كاسر) أي في الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) القول المنان لم يتحقق في النهاية الاقوله غير ما الى كسكاح وقوله كذا بل وقوله وهذا ردائي قضية قوله وقوله بل لا تسمع على ماسر (قوله والاصل فيها) أي في الدعوى والبينة (قوله) يعطى الناس الخ لم يظهر تغير في الحديث على طريقة أهل الحديث لانه اذا استثنى نقيض الثاني أتج نقيض المتقدم فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دعاء حال وأموالهم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدعاء وأموال الواقع الآن يقال أطلق السبب هو قوله لا دى ماس الخ وأراد السبب وهو الاخذ من يظهر فبما استثناء نقيض المتقدم لكنه غير مطرد الانتاج وان أتج هنا خصوص الماد فالاولى تغير في الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني والتقدير امتنع ادعائهم ثم عماداً كذا امتناع اصطاحهم بمجر دعواهم بلا بينة كأشار البينة وقوله ولكن البينة الخ في رواية فهو في معنى نقيض المتقدم وكذا قوله ولكن البينة الخ يعبري بصف (قوله وفي رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام والمعنى وروى السبب باسناد حسن ولكن البينة على المدعي الخ (قوله ومعناه الخ) أي الحديث عبارة الاثني

واثنون مائتين والثالث عن ثلثا ثم اثنوا الرابع عن أر صمائة فالرجوع عن مائتين فقط فائتمة فيها الار بعق ثلاثة أو باع مائة فغير ما غرير الاول بالسو بقال في شرحه قال البقيني الصحيح أن الثلاثة انما يغرمون نصف المائة وما ذكرنا من أن ينافي على النصف القائل بان كلامهم انما يغرم حصته مما رجع عناد وما قاله معني قلبه النصف الاثنو ولا غرم فيه اهـ واما قوله عن البقيني وقال انه متعين هو الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الزلي

*(كتاب الدعوى والدين) *

(قوله أو باطل) فبمعنى ان عطف على حق لانه لا نصف بالسبق اذ ثبتت الدن لا بد على غير المدعي به ز يدعوى باطله لم يتحقق قطعاً فلتأمل (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما شمل الحكم لا دعى ناس دعاء حال وأموالهم ولكن البينة على المدعي الخ (قوله ومعناه الخ) أي الحديث عبارة الاثني

اشتقاق المدي على البنية المنصبة فيه (٢٨٦) بادعائهم خلاف الأصل وبراءة المدي عليه على البين لقوة جانبه باصل براءته وما كان

مدارا للصحة على خمسة الدعوى والجواب والبين والنكول والبيضة كرها كذلك (تشرط الدعوى عند قاض) أو يحكم أو يد (في) غير مال لا يسمع فيه شهادة الخسبة سواء أكان في غير عقوبة ككناح ورجسة وبلاء وظهار وعيب نكاح أو يبيع أم في (عقوبة) لا يسمع (كتصا) وحده (قذف) ولا يجوز للمحقق الاستقلال به لعلم خطره أمامه بقوله تعالى فبئى وان توقفت على القاضي أيضا لكان يسمع فيها الدعوى لانها ليست حقا للمدعى ثم لقاض أو يد حله الدعوى على المدفوف وطلب حلفه على أنه لم ينز نيلسط الحرسه ان تشكل وما وجب تميز وا لخلق الله تعالى تسمع الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة عامة كطسرح حجارة بطريق ومرايه يجب الاداء عند نحووز برؤيته صحة الدعوى عنه كذا قيل وفيه نظر لان الذى مر أنه لا يلزمه الاداء عنده الا اذا قوف استيفاء الحق عليه وحسن ذلك الاداء له هذه الضرورة لا يستدعى وقوفه على دعوى وجهه اذ اراد شارح لهذا وجواب آخر عن موقفة قوله بشرط انه لو استوفاه بدون قاض لم يقع الموقوف وهو كذلك الا في صورته استيفاء القصاص وكل ما قبل فيه شهادة الخسبة لا يحتاج فيه الى اقراره

والنهاية والمغنى في بيان ما نسب المدعى فيه فله عواطف الاصل فكأنها لجملة لقوة وبجانب المنكر قوى فاكفى منه بالحسبة الضعيفة اه زاد المغنى وانما كانت البينة قوى وبالبين ضعيفة لان الحالف متهمة في عينه بالكذب لانه يدفع ما عن نفسه بخلاف الشاهد اه (قوله وبراءة المدي عليه الخ) أى وتوقف براءة المدي عليه الخ (قوله كذلك أى على الترتيب المذكور) (قوله في غير مال الخ) سذكر بحر نزول قوله سواء أكان الخ أى الدعوى والتدبير بنأوى بل الطلب (قوله لا يسمع) سذكر بحر نزول قوله سواء أكان الخ الترميع (قوله ولا يجوز للمحقق الخ) نعم قال الماوردى من وجبه تميز برأ وحده قذف وكفى بادية بعدة عن السلطان فله استيفاء وقال ابن عبد السلام فى آخر قواعد ما انفردت بحديث لا يرى بئى أن لا يمنع من القود لاسميا اذا عجز عن اثباتها بغير معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الاسمي مانصه وقوله فله استيفاء لا ينفى ان مسحق التميز برأ وحده القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له على استيفائه لان الحلال هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيما ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر الحدود والمعزوز بزيادة أو تشديدها وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان أى أقر فيقتنع وخاف من الزعم اليه عدم التمكن من اثبات حقا وغرم ذراهم فله استيفاء حقه حيثما يبلغ علمه يثبت بقوله وأمن الفتنة وقوله فله استيفاء أى ومع ذلك اذ يبلغ الامام ذلك فله تميز به لثباته عليه وقوله بئى أن لا يمنع من القود أى شرعا فيجوز ذلك باطنا اه (قوله لا يستقل به) أى بالاحتفاء (قوله لكن لا يسمع فيها الخ) أى فالطريق فى اثباتها شهادة الخسبة فشرى (قوله لانه ليس حقا للمدعى) أى ومن له الحق لم ياذن فى الطلب بل هو مأمور بالاعراض والرفع ما تمكن معنى (قوله على المدفوف الخ) أى وعلى وارثه الطالب معنى (قوله وصر) أى في معصية وجوب اداء الشهادة (قوله كذا قيل) واقفه المغنى (قوله الا اذا توقف استيفاء الحق عليه) ومع ذلك لا لازم والقاضى الكبير منع من ذلك لعدم ولايته ع ش (قوله لم يقع الموقوف الخ) أى في غير مامر عن الماوردى وابن عبد السلام شرى (قوله وهو كذلك) لعله في غير العقوبة كالنكاح والرجسة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها الزوجة معاملة الزوجة بغير ذلك فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فاجاب سم على ع ش (قوله الا فى صور الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو كذلك في حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله في حد القذف أى اذا كان فريسا من السلطان لم يمس أن البعيد لا يشرط في حقه الرفع اه (قوله وكل ما قبل) الى المتن فى المغنى الا قوله بل لا يسمع على مامر (قوله وكل ما قبل فيه الخ) أى كمتى يسرفه شخص بحجوى (قوله بل لا يسمع الخ) المتعمداتها تسمع في غير حد والله تعالى أمافيها لاسلطان (قوله ومنه) أى مما قبل فيه شهادة الخسبة (قوله قتل من لا وارث له الخ) انظر هل يجزى هذا على ما قاله فى شرح الروض والبهجة في معصية شهادة الخسبة من ان (قوله في غير مال) عبارة التهم في غير عين وذن اه (قوله وقفة صحة الدعوى عنه الخ) * (فرع) * تقدم فى أول الصور أنه لا يحتاج الى اثباته بعدل دعوى فرأجه (قوله لم يقع الموقوف) وهو كذلك في حد القذف لا القود ش مر (قوله وهو كذلك) لعله في غير العقوبة كالنكاح والرجسة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها الزوجة معاملة الزوجة بغير ذلك فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فاجاب سم (قوله الا فى صور مرمت) قال فى شرح الروض نعم قال الماوردى من وجبه تميز برأ وحده قذف وكان في بادية بعدة عن السلطان له استيفاء وقال ابن عبد السلام فى آخر قواعد ما انفردت بحديث لا يرى بئى أن لا يمنع من القود لاسميا اذا عجز عن اثباتها اه وقوله استيفاء لا ينفى أن مسحق التميز برأ وحده القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له لخاله هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيما ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر الحدود والمعزوز بزيادة أو تشديدها (قوله ومن قتل من لا وارث له الخ) انظر هل يجزى هذا على ما قاله فى شرح الروض والبهجة في معصية

أوقذه إذا خفي به السباين وقتل طامع الطريق الذي لم يقبل القدر عليه لأنه لا يتوصل إلى طلب خروجه بالعقوبة وبما معها المالان
لما لم يتوجه أخذهم فخر من غير دعوى كما قال (وإن استحق) شخص (عينا) عناء خروجه وكذا بخروج الجارية أو وقف أو وصية نفعه كما يحسنه
جسع أو لا به كان غصبت عين وليه وقد روي أخذها (أخذها) استقلاله (إن لم ينفق منه) عليه أو على غيره كما هو ظاهر سواء أكلت
به عادية أم لا كما اشترى مضموا بلا يعل به نعم من اتهمه المالك كوديع تمنع عليه أخذها تمتع به من غير علمان فيما رعاها به بغير ضابطها
ومنه يؤخذ حكمة كما فيه راعا للغير ودليله أن زيد بن ثابت نام في حجر الخندق فلنشد (٢٨٧) بعض أصحابه سلاحه فنهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن رويع المسلم
من مومئذ كره في الأصالة
لكن يشك عليه ما رواه
أحمد أن أبا بكر خرج لاجرا
ومعه بريدان نعيان وسويده
فقال له أعلمني قال حتى
يحيى أبو بكر فذهب لئلا
ثم رابعاه لم يور باله فنه
بغير ثلاثين لحا وأوجعوا
في عقه حملا وأخذوه فبلغ
ذلك أبا بكر رضي الله عنه
فذهب هو وأصحابه اليهم
فأخذوا منهم ثم أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم ففعل
هو وأصحابه من ذلك حتى
يأسوا وقد يجمع بعمله
النهي على ما في رويع
لا يتحمل غالبا كفي القصة
الأولى والأذن على خلافه
كفي الثانية لأن نعيان
الفاعل لذلك معروف به
مضاهي مزاج كفي الحديث
ومن هو كذلك الغالبان
فعله لا رويع فيه كذلك
عند من يعالج به ورواه
ابن ماجه أن الفاعل سويده
لا تقاوم رواه أحمد السارقة
قتل ذلك فأنى لم أر أن أشار
لشي من منع كونه المزاج

المعتمد سماع الدعوى فيما قبل في شهادة الحسبة إلا في بعض حدود الله تعالى فإن الظاهر أن ما ذكره ليس
من بعض حدود الله تعالى سم وقوله في شرح الروض الخ أي وفي النهاية للفقهي هناك أيضا وقضية
ضمنها ما إذا لا يحتاج لسماعها إلا أنه لا يجوز سماعها (قوله أوقذه) أي بهدونه بحري (قوله وقيل
طامع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) أي استيفاء الحق منه سلطان (قوله لا يشرف على
طلب) أي لا تتركه مقتبه بحري (قوله وبما معها) أي السابق في الشرح (قوله ونحوه) أي كولي غير المالك
معنى (قوله شخص) إلى قوله ومنه يشدق النهاية إلا قوله كذا بنحو وقوله عليه أو على غيره وكذا في المعنى إلا
قوله وكذا إلى الأول لا يتوقف سواء أكل (قوله لانه عينا) أي ولو باعتباره منعتها كما يعلم مما ذكره الشارح
بعد رشدي (قوله مستقلة) أي لا يخلو بل لا يرفع لفاض ولا علم من هي تحت يده معنى (قوله أو على غيره)
أي وإن لم يكن له علاقة عرش (قوله سواء كانت يده) أي ألا خر رشدي (قوله كوديع الخ) أي وابع
اشترى منه عينا وبذلك التي فاقته إلا لا يبعد عن معنى (قوله تمتع عليه) أي على المسحق وقوله من غير
علمه أي علم الكوديع عرش (قوله لأن فيما رعاها الخ) هذا هو جود في غير من اتهمه المالك أضافه
المستعير بل أولى لأنه ضامن بخلاف نحو الكوديع فالوجه أنه كوديع سم ولك أن تمنع كون نحو المستعير غير
مؤمن للمالك (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعديل (قوله يشك عليه) أي على حديث الأصالة (قوله فقال)
أي نعمان له أي لسويده (قوله فذهب) أي نعمان (قوله وقد يجمع الخ) وقد يجمع باحتمال أن نعمان لم
يلغها النهي أو نسيه أو نكصه باحتمال وقد روي ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك لأن نعيان
عدم انكاره لعذر نعمان بعدم بلوغ النهي أو غيره مما ذكره ناخير البيان لوقتها للحاجة تسمى (قوله في
القصة الأولى) أي قصيد بن ثابت (قوله لا رويع فيه كذلك) أي لا يتحمل غالب (قوله ورواه ابن ماجه
الخ) استئناف يائي (قوله قال في تكميله) كذا في أصله بخطه المشهور تركم له مسدع (قوله وفي نحو
الاعارة) إلى قول المتن وأذا أخذ الأخذ في النهاية إلا قوله ونظير إلى قياس الخ (قوله في نحو الجارية الخ) عبارة
المعنى ولما انتفع بالظاهر كما يحسنه بعض المتأخرين أم كالعين أن وردت على عين فله استيفاء وهاهنا بنف ما
لم يحسن ضررا كالذين أن وردت على ذمتها فنزل على تخليصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله من
ماله) أي الملوئ رشدي (قوله وقياس ما ياتي الخ) عبارة النهاية والأوجه أخذ ما ياتي في شره غير الجنس
الخ (قوله أنه قيمة تلك المنفعة) أي وقت أخذها فخر به عرش (قوله أو بسأل الخ) بالنسب على الفاعل
الاقتضار رشدي (قول المتن وجب الرفع) والرفع تقرير ما في النسخة من رفع التي التي فاقض قره بالمعنى
(قوله مادام مردي الخ) عبارة للفقهي وليس المراد بالوجوب تكليف للدعي الرفع حتى ياتم بقره كبل المراد

شهادة الحسبة بن أن المعتمد سماع الدعوى فيما قبل في شهادة الحسبة إلا في بعض حدود الله تعالى فإن
الظاهر أن ما ذكره ليس من بعض حدود الله تعالى (قوله لأن فيما رعاها الخ) هذا هو جود في غير من اتهمه
المالك أيضا نحو المستعير بل أولى لأنه ضامن بخلاف نحو الكوديع فالوجه أنه كوديع (قوله وقد يجمع بحمل
بالقرويع وقد يظهر أنه لا بد من التفصيل الذي ذكره ثم رأيت أن ذكر في تكميله نقلا عن القراء ما يفعله الناس من أخذ المتاع
على سبيل المزاج أو موقفا على الحد بل لا يأخذ كمتاع صاحب لا لصاحدا لعل من جهة أنه أخذ منه تردد وجعله عادلا به روع أياه
للسلم بقدم متاعه وما ذكره أولى وأظهر كالمعروف وأضرب في نحو الاعارة المتعلقة ما لعين وأخذ العين يستوفى المنفعة منها وفي القيمة بأخذ
قيمة المنفعة التي استمتع بها من ماله يظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجره من يوافق ما ياتي من شره غير الجنس بالنقد أنه يستأجره ويظهر أنه
يلزمه الاقتصاد على ما يشق أن قيمة تلك المنفعة أو بسأل عدلين يعرف أفعالهم بعمله أو لا بالانفاق فتنة أي قصدته تفصيلى إلى حرم
كأنه لو أطلع عليه أن غلبت على غلبه ولو كذا استويا كما يحسنه جمع (وجبال رفع) مادام مردي الأخذ (الفاضا)

استناع استعارة بالاختلاف هذه الحالة اه (قوله أو نحوه) أى بماله الزام الحقوق كحتمسبوا مير لاسيعمان
علم أن الحق لا يقتلص الا عند مقتضى (قوله حالاً) الحقول المتن أو على منكر فى المضى (قوله شرطه المقتضى)
وهو اتفاق الحقين وضومقتضى (قوله أو من لا يقبل إقراره) أى كالمضى عى (قوله على ما يحسنه المقتضى)
عبارة النهاية بما يحسنه الخ (قوله يجعل هذا) أى قول بجلى (قوله لا يحكم الإبرشوة) أى وإن قلت عى (قوله
برشوة) ويظهر أو برادق مشقة تردد واضاعة أو قل على خلاف للمقتضى القضاة العدول (قوله فى
الأخيرتين) أى قوله أو طلبوا الخ وقوله أو كان قاضى عى الخ (قوله المتن) الأخذ بنس حتم الخ ولو ادى من
أخذ من ماله على الظاهر أنه أخذه من ماله كذا فقال ما أخذت فأراد استعارة كانه أن يحلف أنه ما أخذ من ماله
شادلو كان عى لكن يدعى تاجله كذا ولو لحلف حلف فلم يستحق الأخذ من ماله بما ينظر به أو كان مقرا
لكنه ادى الأصار وأقام بينة أو صدق بيمينه ورى بالدين بعلمه مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الأخذ
منه ولو جدد قربة من تلمز مقتضاه أو ادى الجزع عنها كاذباً أو أنكر الزوجه فقتل التفصيل الذى قررنا
لكنه انما يأخذ قوت يوم بيوم بما ينظر به شرح مر اه سم قال عى ش قوله كانه أن يحلف الخ
ينبى أن ينزى أنه لم يأخذ من ماله الذى لا يستحق الأخذ منه ثم أتى فى شرح الروض مائه فالدعى عليه
أن يحلف أنه لم يأخذ شيئاً من ماله بغير ذنبه ونوى بغير استعانة ولا بأثم بل بالانتفى وقوله فله الأخذ منه أى
من ماله المكتوم أو غيره وقوله ولكنه انما يأخذ قوت يوم الخ وهذا واضح ان غالب على نفسه سهولة الأخذ فى
اليوم الثانى مثلاً والا فببى أن يأخذ ما يكفيه من ماله فله على نفسه عدم سهولة الأخذ فيها ووقع السؤال فى
الدرس عا يقع كثيراً فى قري مصر من كراهه الشاد مثلاً أهل قرية على عمل للمترن المستولى على القرية
هل الضمان على الشاد أو على المترن أو عليهما والجواب ضمان الظاهر أنه على الشاد لان المترن لم يكرهه على
اكرامهم فان نرض من المترن كراهه الشاد فكل من الشاد والمترن طريق الضمان وقرروا على المترن
اه (قوله أو متقوماً) أى كان وجبه فى خدمته ثوب أو جوبان موصوف وجبه شرعى أما لو غسب منه
مقوماً أو تلفه أو تلف فى يده مثلاً فالواجب قيمته فهو من باب المثل كاهو ظاهر سم على حج اه رشدى
(قوله أو لامة) وينبى كقالت الأذرى تقديم الأخذ غير الامة عطية احتياطاً لا بدعاض عى وأسنى (قوله المتن
ان فقهه) ينبى ولو حكى بان لم يكن التوصل الى الجنس سم (قوله أى جنس حقه) الى قوله وقضيت فى المضى
الأقوله ولو أنكر ولو كان المدين وقوله أى بالاحتياط وقوله وأطال الجمع فى الانتصار (قوله ولو أنكر
الخ) أى الداش عبارة النهاية ويحله إذا كان الفرص بمصدقائه ملكه فلو كان منكراً كونه ملكه لم يجزه
أخذه وجه واحد اه قال الرشدى قوله مصداقاً له يعنى معتقداً اه ورجع عى الضمير
للمدين فقال قوله ولو أنكر الخ أى وان كان متصرفاً فيه تصرف الملاك لجواز أنه مقصوب وقضى

الخ) فى جميع ما احتمل ان تعيان لم يبلغه انتهى أو نسيه أو خصصه بالاجتهاد وقد نبأ فى ذلك عدم انكاره
على الله عليه وسلم ذلك الآن يجب بان عدم انكاره لعذر تعيان لعدم باوغ النهى أو غيره مما ذكر وتاخير
البيان لو فى الحاجب باز (قوله الأبرشوة) يحتمل تقيد هاجم بالاحتياط لانه مثله فى جنس ذلك الحق
(قوله فى المتن) الأخذ بنس حتم ماله نظير الجزع عن حقه الا بذلك ولو ادى من أخذ من ماله على الظاهر
أنه أخذ من ماله كذا فقال ما أخذت فأراد استعارة كانه أن يحلف أنه ما أخذ من ماله شيئاً ولو كان
مقرا لكن يدعى تاجله كذا ولو لحلف حلف فلم يستحق الأخذ من ماله بما ينظر به أو كان مقرا لكنه ادى
الاعصار وأقام البينة أو صدق بيمينه ورى بالدين بعلمه مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الأخذ منه ولو جدد
قربة من تلمز مقتضاه أو ادى الجزع عنها كاذباً أو أنكر الزوجه فقتل التفصيل الذى قررنا لكنه انما يأخذ
قوت يوم بيوم بما ينظر به ش مر (قوله أو متقوماً) أى كان وجبه فى خدمته ثوب أو جوبان موصوف
وجبه شرعى أما لو غسب منه مقوماً أو تلفه أو تلف فى يده مثلاً فالواجب قيمته فهو من باب المثل كاهو ظاهر
(قوله ان فقهه) ينبى ولو حكى بان لم يكن التوصل الى الجنس (قوله انم ان وجد نقدان عين) كتب عليه

أو نحوه لم تكن من الخصاص
به (أو دينا) حالاً على غير
متمتع من الاداء طالس
ليؤدى ما عليه ولا يحل
أخذ ثوبه لأن له الدفع من
أى ماله شاء فان أخذ شيئاً
لزم برده وضمنه ان تلف ماله
وجد شرطه النقاص (أو
على منكر) أو من لا يقبل
إقراره على ما يحسنه المقتضى
وردد قول بجلى من ماله مال
على صغير لا يأخذ بنس حتم
من ماله اتفاقاً اه ويجب
بجعله هذا ان صرح على ما
أذا كان بينة يسهلها
شلاص حقه (ولا بينة) له
عليه أوله بينة وامتنع أو
طلبوا منه مالا يلزمه أو كان
قاضى يحله جاز لا يحكم الا
برشوة فيما يظهر فى الأخيرتين
(أخذ بنس حتم من ماله)
نظير الجزع عن حقه الا بذلك
فان كان مثلاً أو متقوماً
أخذ ماله من جنس لامن
غيره (وكذا غير جنسه) أى
غير جنس حقه ولو أمة (ان
فقهه) أى جنس حقه على
المذهب) فاضر روتة لمن
وجد نقدان عين ولو أنكر
كون ما وجد مملكه

المأخوذ من جنسه) أي جنس نخته (يتلكه) أي يتقوله ويتصرف فيه بلا عن حقوقي مظهره كالزوضو والشرحين أنه لا عليك بمجرّد الأخذ لكن قال جمع ملكك بمجرّد ما عهده (٢٩٠) الأسنوي وغيره لأن الشارع أذن في قبضه مكان كقباض الحاكم وهو متعب وأوجه

منه الجمع يجعله على ما إذا كان بصفته أو بصفته أدون فثبت عليك بمجرّد الأخذ بنية الظفر الذي جره نية غيره كرهنه بمقتضى حمل أفعله كلامهما على غير الصفة بأن كان بصفته أرفع اذ هو كغير الجنس فيما يأتي فيه فلا عليك وإنما عليك بشرطه بتمجيد الشراء فإذا كان ذواتهم بمكسرة وظفر بصاح لم يتلكه ولا يبيعها بمكسرة بل بدنا سير ثم يشتري بمكسرة فيملكها بمجيد الشراء وهذا الجمع يظهر تأويل قوله ما يتلكه بمجيد كرهناه مع فرضه في الحالة الثانية بأن يقال معنى يتلكه يتصرف فيه أما الأولى فلا يحتاج فيها بعد الأخذ ظفرا إلى تلك أي تصرف ولا لفظا (و) المأخوذ (من غيره) أي الجنس أو منه وهو بصفة أرفع كما تقرر (ببعضه) أو بأدونه لتفسيره لأنفسه اتفاقا أي ولا يجوز ركاه مظهره لا متنازع في الظرفين والتمسح هذا إن لم يتسرع القاضي بل لعدم علمه بنية أومع أحدهما لكنه يحتاج لثبوت ومشقة ولا اشتراط أدنه (وبل يجب) وفيه إقراض ببعضه) مطلقا لأنه غير أهل للتصرف في

الأخذون التقبوا الكسر سم (قوله أي جنس حقه) أي قوله وهذا الجمع في المعنى الإقوله أي يقول ويتصرف فيه (قوله وظاهره) أي تعبيره بأن تلك قوته أنه لا عليك بمجرّد الأخذ بل لا بد من إحداث تلك معنى (قوله يجعله) أي كلامه هو لا الجمع رشدي (قوله أو بصفته أدون) أي كأخذ الزاهم المكسرة عن الصيغة معني (قوله ولا يجوز له) أي كرهناه (قوله) فإن أخذ كذلك لم يملك رشدي (قوله كلامه) (ما) أي الشجين في المتز رشدي (قوله) بأن كان بصفته أرفع أي كأخذ الزاهم الصالح عن المكسرة معني (قوله) فإذا كان أي حقه (قوله ولا يبيعها بمكسرة) تقدم في باب الزايل بما علم منه أنه قد يصح بيع الصالح بالمكسرة فلا جاز في هذه الحالة يبيعها بالمكسرة سم (قوله وهذا الجمع لا) يقال حاصل هذا الجمع تقدم قوله من جنسه يكون بصفة أرفع وحل قوله يتلكه على معنى يبيع يحصل بصفته موقوف بتقدير حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني إلا في يلزم ضايع تفصيل المتن الآن بحمل تفصيله على مجرّد التفتن في التعيين لا ما تقول لا تسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تفصيل قوله المذكور بكونه بصفته أو بصفة أدون وحل يتملكه على مقتضى ملكا بمجرّد الأخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فالتفتن في الموصوف بصفة أرفع وحل المتن على هذا فيجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة رشدي وأعلم أنه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني في موضع تفصيل المتن والسكوت على ما ذكر حكم ما إذا كان بصفته أو بصفة أدون فالوجه ما أقاده العلامة لا الذي أي من حل كلام المصنف على ما إذا كان بصفته أو بصفة أدون ومعنى يتلكه يتموله ويتصرف فيه لا يفتني أنه غير حاصل ما أقاده هذا الجمع الذي استوفى وجهه الشارح وإن ادعى الشهاب المي إلى ما قسم أنه مقاده وحاصله فليتأمل اه (قوله أي الجنس) أي قول المتن والمأخوذ في المعنى الإقوله أومع أحدهما إلى المسن والى قول الشارع وشرط الترتيب النهاية (قوله لا متنازع في الظرفين) أي هنالكان المالك في أحد الظرفين لا جاني رشدي (قوله هذا إن لم يتسرع الخ) صواب المعنى محل اختلافه إذا لم يطلع القاضي على الحال فإن اطالع عليه لم يبيعها لأنه حر ومجمله أيضا إذا لم يقدر على ينقولا فلا يستقل مع وجودها كجو فتنه كلام الزوضو معني بعضهم اه (قوله) ومشقة ومنها خوف الضرر من القاضي كظواهر سم (قوله مطلقا) أي وإن لم يتسرع القاضي بذلك ويجز عن البينة (قوله ولا يبيعه) أي لا يأخذ بنفسه أو بأدونه (قوله ثم إن كان) أي بقصد البلد (قوله) ملكه أي بمجرّد قبضه أخذًا مما مر وصياغة النهاية تلكه كتب عليه عس مانعه بيقين بأن فيه ما مر من الأسنوي اه (قوله وملكه) أي بمجرّد الشراء كجوه عبارة النهاية وتلكه كتب عليه الرشدي مانعه فأنظر هل التمسك على ظاهره أو الراد أنه يدخل في ملكه بمجرّد الشراء وظاهر قوله لا في أن تلف

إن كان مقر أعير مجتمع في قوله وإن يزل الأخذ فأن كان مجتمعًا ومرة كرافق امتناع ذلك نظر لأن يحتاج الأول ويحمل غيبته بغيره الامتناع أو الانكوار في جواز الأخذون التقبوا الكسر (قوله ولا يبيعهما بمكسرة) تقدم في باب الزايل بما علم منه أنه قد يصح بيع الصالح بالمكسرة فلا جاز فيه. هذا الحالة يبيعهما بالمكسرة (قوله وهذا الجمع لا) يقال حاصل هذا الجمع تقدم قوله من جنسه يكون بصفة أرفع وحل قوله يتملكه على معنى يبيع يحصل بصفة موقوف بتقدير حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني إلا في يلزم ضايع تفصيل المتن الآن بحمل تفصيله على مجرّد التفتن في التعيين لا ما تقول لا تسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تفصيل قوله المذكور بكونه بصفته أو بصفة أدون وحل يتملكه على مقتضى ملكا بمجرّد الأخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فالتفتن في الموصوف بصفة أرفع وحل المتن على هذا فيجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله) وأنه وهو بصفة أرفع) يفيد حل قول المتن السابق من جنسه على ما هو بصفته أو بصفة أدون (قوله لكن يحتاج لثبوت ومشقة) ومن المشتقوف الضرر

مال غيره بنفسه ولا يبيعها لا يتعدا للثمن أن كان من جنس حقه فملكه ولا اشتري جنس حقه فلا يتعدا لرفع وملكه (ولما أخذ) من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي لا يتعدا له أخذ نفسه (في الأصح فيضنه) سبب لم يملكه بمجرّد أخذ (إن تلف قبل

بعد البيع الخ لارادة الثالث اه (قوله أي الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلق قبيل التملك الآن واداء التملك ما ذكر فمفهومه التمول والنصرف فهو دفع لتزهم أنه لو تلف قبل التصرف فيه بيق حقاً ولا يصدق وهذا ما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا يضمن بيع هذا فهو من القسم الثاني أعني قوله وبسبب الاول المقابل له الآن يكون هذا النظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره سم عبارة المغني وقاله بلقيش محل الخلاف في غير الجنس أما المتأخرون الجنس فإنه يفتنه ضمانه بقطعاً لحصول ملكه الاخذ من حقه كسابق انتهى والله شفاً أطلق ذلك تبعاً للرافعي بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن وبيعه) و يؤخذ من كونه مضمواً عليه قبيل بيعه اه لو أحدث فتميز بادت قبيل البيع كانت على ملك المتأخرون به صرح في بادئ الوضوء فان باع ما أخذه وتعلق بتمه ثم وفاء المدين دينه ودعاه له قيمته كفما صيرها المخصوص بالي المخصوص بمنعني زاد الوض مع شرحه وقد تعلق المخصوص به من غير ما ظفر به من جنس غير المخصوص به من مال المالك فانه قد تم ما أخذه و باعه اه (قوله أي غير الجنس) وعلى الخلاف اذا تلف قبل التحكم من البيع فان تمكن منه فلم يقبل ضمن فعله غني (قوله فليبادر) الوقوه اخلافاً لاداة في المغني الافظط لثبوت الوقوف ولا يلزم اعلام الخ (قوله فليبادر الخ) أي البيع ما أخذه غني (قوله تنقصت خيمته) أي ولو بالخص سم اه يجبري (قوله ضمن النقص) ولا يضمن ما ورد المتخوذ فالنقص وضع مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتعديبه بأخذ ما بخلاف قدره مضمناً (قوله لو كان كان الخ) عبارة في المغني وان لم يكنه أخذ قدر حقه فقط بأن لم ينظر للاختصاص في قيمته على حقه أخذ ولا يضمن الزيادة لم يأخذها بمقتضى العذر اه (قوله ثم وادخل راجع لما قبله والاباح الخ) ايضاً (قول المتن) أخذ ما لم يجرى به (خرج بالمال كسر الباء ونصب الجدار فليس له فقه لانه لم يظلمه كذا سم و سلطان ما يجبري وتقدم عن المغني منه (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد المخلع في أصل الدين في الجنس والصفة أو حقيقة المصلحة بحيث يجوز تملكه ولو نفع به من مال غير الغريم وماذا قلنا الثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غير الغريم ثم يرد فيه الا فرعي رشدي والظاهر ان المراد المصلحة بمطلق الهيئة وان كان أحد هما أكثر من الآخر أو من غيرهما ما يجبري وساقى عن السيد عن صفوة الشرح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجزء بذلك (قوله شرط التولي الخ) عبارة في المغني تنبيه المستسئلة بشرط الاول ان لا ينظر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم بملكه أو تمتعاً أو ائتماراً على الامتناع يحصل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه أخذ من مال غير بعضه اذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيلته ان يعلمه فيما يبينه وينفذ ما طالبه أنكر فانه بحق اه (قوله وان يكون غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان دخل الخ ان اراد صاحب الغريم كله الظاهر وقوله أو جدد بكر الخ ان اراد صاحب الغريم بدلالة في خبر المالك المقتضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام التولي مقابل الجوابه قلنا هذا كله بناء على ما في هذه النسخ من قوله تمتعاً بغيراً أو ائتماراً على ثبوت أو كذا شرح الروض أي والمغني والنهاية في مخالفة قولنا قاله في أي في شرح الروض أي والمغني وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذكور فلا منافاة بينهما بين اشراط ان يكون غريم الغريم بملكه أو تمتعاً وفيه وعلى الامتناع من القاضي كاهو ظاهر (قوله أي الجنس) فيه نظر لان الذي يحصل ملكه الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلق قبيل التملك الآن واداء التملك ما ذكر فمفهومه التمول والنصرف فهو دفع لتزهم أنه لو تلف قبل التصرف فيه بيق حقاً ولا يصدق وهذا ما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا يضمن بيع هذا فهو من القسم الثاني أعني قوله وبسبب الاول المقابل له الآن يكون هذا النظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره (قوله فلا يأخذ مثله على عمر ومن مال بكر وان دعه و اقرار بكره) عبارة المحلل ولا يتيسر من ذلك دعه و اقرار بكره الخ و زادوا وادخله على اقراره ولعلها الحال (قوله وان يكون غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان دخل الخ ان اراد صاحب الغريم كله الظاهر وقوله أو جدد بكر

يحمل الخ بعضى ان الرادبالاقرارالمردودالاقرارمع امتناعه سم (قوله يلغرم من مال الغريم الخ) أى
وليتبع من دفع السمان كانه قدر على الامتناع سم (قوله بذلك اقرزم) أى فى قوله لزمه فيما يظهر
اعلام الخ رشيدى اقول بل فى قوله ولازم ان يعلم الغريم (قوله ولا فالتصو بالذكور يعلم من الخ)
اقول علمته بحيث يظهر سم (قوله علم الغريمين) أى بالاختصاص (قوله اماعم الغريم بن قولهم وان ارد
عمر الخ) قلنا هذا مجموع لانه لا يلزم من رد عمر اقرار بركه ان يعلم بانخذ يمين مال بكر اذا يكن ان يوجد
اقرار بكر لعمر ومع رد عمر وذلك الاقرار لا يوجد علم عمر وبذلك لاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه
فن قوله قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من محذرك استحقاق بذله علمه بالاختاذ فبعد علمه عى بذله عرو
فبعد ان له علمه شيئا مع جهه بانخذ زيد من ماله سم محذوف (قوله الغريم فلا يعلم الخ) الاخصر
الغريم ان فلا يعلم ان فاختاذ الغريم من مال غريمه فبذله الى الاختصاص من (قوله فرغ) الى قوله وفى
الاقرار فى المعنى والى وضع شرحه (قوله قضى) أى ادى (قوله ولا فلو جدر وطه) عبارة الاسنى والمعنى
وان اختلف الجنس ولم يكن من التقديس اه (قوله من بعض آثاره) ليس بقيد (قوله وفيه نظر كما قاله
بعضهم الخ) ولكن اقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم وعدم تقيده بتوفر شرط الظفر زماما فآداه
الشرح رحمانية فعمل تأمل لان التشبيه لا يشبه قبله الفرض فيما هم اطلقوا الرجوع على الترتيب كونه
صادق بماذا كانت غير جنس المتخوف منه أى فيجوز الاختاذ كماله كانت السلسلة مغر وضعت فى مال الغريم
بل هو بعين آداه الشارح كل حصل النظر لان مستلزم اقراره مسئلة الظاهر بمال غريم الغريم فكيف
يحسن تشبيهها فلي تأمل اه سيعبر (قوله فلو قال الخ) أى القفال (قول المتن انا لمدى الخ) أى

الحزب أن أراد أحدكم أن يقر بدينه في غير المبالغتنا اقتضيت التعميم الحكم لحالة اقراره فكلما المتولى مقابل المبالغه فليتأمل هذا كله تعالى في ما في هذه النسخة من قوله أحدكم اجتماعاً بغيراً وأما على ثبوت أن كل شئ شرح الرض حسب بقره أحد أو امتنعاً فلا خلاف قولهذا قال أي في شئ من الرض وعلى الاستماع على الاقرار الذي كوفي المتن أي بقوله وإن رد أي الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الأخير أي قوله وإن لم يكن غير الغريم بحد أو امتنعاً اهـ فكانه حل الاستماع على ما هو في حكم الاستماع والأع اقراره ورد به ولا يكون امتنعاً حتى قال الآن يريد بالحل المذكور أن المار بالقرار المردود الاقرواع امتناعه وهذا هو المصطلح للمعنى (قوله الاثباته) فيه قد عني ذلك بل ظهر الغائبة فيه الخاف من أن الغريم ليس عنده تقوى امتناع من الدفع وأما على دفعه نياتاً أي قبل الدعا والشارح ومن ثم لم يورد ظهر عدا كنهاً فائدة أخرى غـ إلى أي بدأ هو امتناع من الدفع وأما على دفعه نياتاً أي قبل الدعا والشارح ومن ثم لم يورد ظهر عدا كنهاً فائدة أخرى غـ إلى أي بدأ هو الامتناع من اقراره في علمنا حيث ظهر (قوله لاملع الغريم) في قولهم وإن رد دعوى اقراره بكره (فلهذا ممنوع) أما ولا فلا يلزم من رد دعوى اقراره بكره أن يعلم بالخبر عين ما لم يكره اذ يمكن أن يوجد اقراره بكره الصريح ومع رد دعوى ذلك اقراره ولا يوجد علم به وبذلك لاخذ كما هو ظاهر وأما ما يقال من قوله وإن رد المعامل على ما قبله وهي تقتضي تعميم المسئلة لحالة عدم الرد أيضاً الصادق بعدم اقراره فعلى تسليمه أنه يحتاج إلى ذكر القيد باعتبار أنه عدم الرد أهم الآن بحمل ولو أن الصادقون العطف بقصد التعميد فيسقط المسئلة لرد ودفعه حيثما الأمر الأول وإن حكمها لا يتقدم ذلك لظهور رجوع الاندخ من طلقاها بالأمرانية يلزم الامتناع على ما قبله وأما علم غـ في قوله الخلفا ممنوع أما ولا فلا يلزم من بحد بذكر استحقاق رد على الاندخ اذ قد يعلم دعوى بـ يدخل في رد خصمته عليه شياً مع بحد بالخبر عين الله وأما ما يقال من قوله لو وجد الحق في غير المبالغته معطوف على رد دفعه التعميم لحالة عدم ايجادها أيضاً الخاف تقدم قطعه في الأول لتأمل سم (قوله على الغريم) أي لا اندخ

باخذ منه ثم التصريح بذلك
 الزوم وهو ما ذكره شلوح
 وهو زيادة ايضاح والا
 فالتصريح بالذكور يعلم منه
 علم الغريم ما علم الغريم
 فمن قولهم وان دعرو
 فتراو بكره وما علم غريمه
 من قولهم أو جدد بكره
 آخره فاندفع ما قال الغريم
 قد لا يعلم بالاختلاف أخذ
 من مال أغريمه فودى إلى
 الاختصاص من من وعمره
 فدل على ذلك فباخذ منه
 الغريم فودى إلى ذلك
 أيضا وجده ما دفعه ان
 المسئلة تصور في العلم فلا
 وذلك * (فرع) * له
 استبقاءه فيه على آخر
 باحمله بشهودين آخره
 عليه قضى من غير علم وله
 بخدمته بخدمته اذ كان له على
 الخاص مثل ما له عليه أو
 أكثر من فصل التقاض
 وان لم توجد شروطه
 للضرورة فان كان له دون
 ماله آخره بخدمته بخدمته
 بعده وفي الأوامر فتدوى
 القفال لومات مدين فآخذ
 غريمه بدعته من بعض أهل به
 ظلمها فلما أعوذ منه
 الرجوع على تركه التبت
 لأن له ماله على الظالم والقائم
 دون له الماله فآخذ منها
 ماله على الظالم كمن ظفر
 بغير جنس حتى من كان
 مدينه له وفيه نظير كفاه
 بعضهم ولعله من حيث
 التمسكه المذكور فلو قال
 من ظفر على غريمه غريمه

وشرطه أن يكون معناه
معصوماً مأكلاً وسكراناً
وان جبر عليه فيقول
وله يفتي تسلمه (من)
يختلف قوله (الظاهر) وهو
برامة (المنه والى عليه)
وشرطه ما ذكر (من وفاقه)
أي الظاهر واستشكل
بان للوديع اذ ادعى الرد أو
التف يخالف قوله الظاهر
مع ان القول قوله وردبانه
يدعى أمر الظاهر فقاؤه
على الآتية وروماني
الروضة وغيره ان الامنة
لا بد من يصدق في الروضة
مدعون لانهم يدعون الرد
مثلا وهو خلاف الظاهر
لكن اكتفى منهم بالبين
لانهم أثبتوا ابدجهم لغرض
المالك وتنفذ دعوى المدم
والقصاص شرط للمدعي
والمدعي عطف ضمن شروط
الدعوى ولا يختلف الظاهر
ومقابلته في أغلب المسائل
وقد يختلفان في قوله (فاذا)
أسلم زويها قبل وطع فقال
الزويح (أسلمناها فالنكاح)
باق وقال الزويح قبل
أسلمنا (مرتباً) فلا نكاح
فهو مدع لان اسلاهما
معان خلاف الظاهر وهي
مدعي عليها ووافقها الظاهر
فصلها هي وترتفع النكاح
وفي عكس ذلك لان نكاح
أضاً يصدق في سقوط
المهر بينه (ومن ادعى)
تقداً خالماً أو مشهوراً
أو ديناً مثلاً أو مشهوراً

اصطلاحاً وأما لغة فهو من ادعى لنفسه شيئاً سواه كان فيه أم لا اه معني (قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله أن يكون معناه) لعله يخرج به ما إذا قال بجاعته أو واحد منهم مثلاً يدعي على هذا انه ضرب
أسدنا أو قذمه مثلاً وقوله معصوماً الظاهر أنه يخرج به غير المعصوم على الإطلاق أي ليس به جنة عصمة أصلاً
وهو الخرج لا بد من كونه من حواشي ان قام أي يختلف من عصمة ولو بالنسبة لانه كالرشد الزاني
المعصن وتارك الصلاة أو ما قول الشيخ يخرج به الخرج في المرد فيقال عليه أي فرق بين المرد وتوضو الزاني
المعصن بالنسبة للصحة وعندهما رشدي (قوله معصوماً) فتدسم دعوى الخرجي سم (قوله أو سكراناً)
أي متعدياً (قوله وان جبر عليه الخ) غاية (قوله وهو برامة الفسمة) في هذا فهو رادهم وخلص بالاموال فلا
يتأني في دعوى مثل النكاح ولا يفتي رشدي (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشترط التكليف
مع قوله في باب الفضله على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغيره ثم قول المتن ويجري ان
في دعوى على ميت ويجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشدي قوله ما ذكر أي الذي
من جلته التكليف ولعل مراد المدعي عليه الذي يتجرى فيه جميع الاحكام التي من جعلها الجواب والخطف
والافقوص الصبي يدعي عليه لكن لاقامة الفينة كالمهر اه (قوله مع ان القول قوله) أي مع انه مدعي عليه سم
وردبانه يدعى أمر الظاهر أي قوله وفاق الظاهر فهو مدعي عليه فلا يصدق سم (قوله وروماني الروضة
وغبرها الخ) أي قد صدم حوابه مدع لمدعي عليه كإعطاء الزاد سم (قوله لانهم أثبتوا ابدجهم
لغرض المسالك) أي وقد انتصروا فلا يحسن تكليفه بيننا في النهاية ومعني (قوله وقدم الخ) عبارة المعني وقد
تقدم في كتاب دعوى المهر والقصاص من جهة الدعوى مستند شرط ذكر المصنف بعضها وذكر باقيها في
الشرح اه (قوله ولا يختلف الظاهر الخ) عبارة المعني وفي النهاية والثاني أن للمدعي من لو سكت على ولم يطلب
بشيء ولمدعي عليه من لا يغني ولا يكتب السكون فاذا ادعى بدد بنافي فمعه رفاتك في يد يخالف قوله
الظاهر من نوافعهم ولو سكت ترك وعمر ووافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعي عليه ولو
على القولين ولا يختلف معهما غالباً بل قد يختلف الخ (قول المتن فهو مدع) أي على الظاهر وأما على الثاني
فهو مدعي فهو مدعي عليه لانهم لو سكت ترك وهو لا يترك لو سكت تركها انقضاء النكاح معني وفي نهاية
(قوله فختلف على الخ) أي على الاول وأما على الثاني فبعض الزوج ويستمر النكاح وجه المصنف
في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا يعتاده بقوة جانب الزوج يكون الاصل بقاء الصمتها في ومعني
وأقرهم سم. وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها أسلمت قبلي فلا نكاح وبنتا ولا مهر لك والتمس
أسلمنا معا صدق في الفرقه بلان وفي المهر بينه على الظاهر لان الظاهر معصومتهم فيمنعها على الثاني لانها
لا تترك بالسكون لان الزوج مع معقود المهر فلا سكت ولا ينسجعت ناكته وحلف هو وسقط المهر نهاية
ومعني (قوله وصدق في سقوط المهر بينه) أي وفي الفرقه بلان كالمهر أنقضاء النهاية والمعني (قوله ومن
ادعى) كذلك أي أنه لم يفتي سديع (قوله أو ديناً) أهم من أن يكون تقداً أولاً وبعضهم خص التقديس بغير
(قوله وشرطه أن يكون معناه معصوماً) فتدسم دعوى الخرجي (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشترط التكليف مع قوله في أول باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغيره
قول المتن ويجري ان في دعوى على ميت ويجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله يخالف قوله الظاهر)
أي مع انه مدعي عليه (قوله وردبانه يدعي الخ) أي قوله وفاق الظاهر (قوله أضافه رادبانه يدعى أمرها
ظاهر) أي فهو مدعي عليه فلا يصدق (قوله وروماني الروضة وغيره الخ) أي قد صدم حوابه مدع
لامدعي عليه كإعطاء الزاد (قوله فختلف على وترتفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني بخلاف الزوج
ويستمر النكاح وجه المصنف في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا يعتاده بقوة جانب الزوج يكون
الاصل بقاء الصمتة ثم مر (قوله وصدق في سقوط المهر بينه) وفي الفرقه بلان في شرح الروض

(الشروط) فيه لعمدة الدعوى
وان كان التقدير غالب فقد
البلد (بما ان جنس وقوع
وقدر وصفتوه هي معنى
أو (تكسر) وغيرهما من
سائر الصفات (ان تختلف
جما) يعني بكل واحد من
المتقابلين ومقابل (قيمة)
كالف درهم فضة الصلة أو
مشوشة أو شرف أو طلبة
جما لان شرط الدعوى ان
تكون مصالحة كأمروما
علم وزنه كالدينار لا يشترط
التعرض لوزنه ولا يشترط
ذكر القيمة في المشوش
بناء على الاصح انه مسمى
بقول البلقيسي يجب فيه
مطلقا منوع ومرفق أو
البس بسط فرجعا ما اذا
لم يختلف جساما قيمة فلا
يحدد كرهالا في دين السلم
(تبيين) لا تتعدى دعوى
دائن مطلق ثبت فلسفة
وجمدا لا حتى بين سببه
كلاش واكتساب وقدره
ومن له غريم غائب لا بد ان
يقول في غريم غائب الغيبة
الشريعية وفي بيعة تشهد
ذلك وياتي ان الدعوى
انما تتعدى غالبا على من لو
أقر بالمدعى قبل (أو)
ادعى (عبارة حاضرة بالبلد
يمكن احضارها مجلس
الحكم المعتبر بها فقدم
قبيل القسمة بما فيه
(تضيضا) بالصفات المثلية
أو متعومة (كجوان)
ومعرب (وصفها) وجوبا
(بصفة السلم) لانها لا تتميز
التمييز الكامل بالذات

الدين انما من القالبه يحصى أقول في الاول صيغة العلم على الخاص بغير الزاوية والثاني عدم تمام المقابلة
بين التقدير والعين وانما الظاهر ما صنفه المصنف في الاول في قوله قد ادعى شفعين
دنيا تقدا أو غيرهما مثلبا أو متقوما له (قوله فيه لعمدة الدعوى) في قوله لا بد ان يكون في النهاية الاقوله يعني الى المن
وقوله ومرا الى ما اذا وقوله وياتي الى المن وما أتبه عليه (قوله لا بد ان يكون جنس الخ) عبارة انما في ما يبان جنس
له كذهب أو فضة أو غيره بخلاف أو معشوش وقد ذكرنا في وصفه اختلافه من الغرض وبشرط في التقدير ايضا
شأن صحته الخ (قوله لا بد ان يكون) ان أو يدعيها بغيره عن بقة فردا الجنس بذاتي كذهب أو فضة أو غيره
كان ذكر الجنس مستدركا وان أو يدعيها بغيره عن جنسها واستعمال اللغة وبشرط به تخلفه - له
بخالص أو معشوش أو بساوي أو ظاهرى كل معنى الصفة فلا حاجة الى الجمع بينهما فاعلم من اقتصرت على
أحدهما من الالفة بتبطل ذلك ولم يتبينه المعترض عليه وقوع الجمع بينهما في كلام آخر من منهنم فليست
ولم يرد اه سددع (قوله هو) أي أو أو وتكسر ع (قوله وغيرهما) أي غير الصفات التي تكسر (قوله
المن) يعني بالصفات التي تكسر وشدي قول الشارح يعني بكل الخ فطر المازاد من قوله وغيرهما الخ
(قوله) كالف درهم فضة الصلة أو معشوشة أو شرف (ليس في هذا المثال تعرض للصحة أو للتكسر وعبارة
شرح الروض أي والمسمى كالتدريج فضة طاهريه صمغ أو مكسرة سم والظاهر به نسبة للسلطان
الظاهر وأثره نسبة للسلطان أو شرف (قوله كأمروما) أي في دعوى الدم والقسمة (قوله وما علم وزنه) الى
التبيين في المقتضى الاقوله فقول الباقي الى اما اذا الخ (قوله كالدنيا الخ) عبارة بالمسمى والادنى - نعم مطلق
الدينار ينصرف الى الدينار الشرعي كأمروما به في أصل الروض ولا يحتاج الى بيان وزنه وفي معناه مطلق
الدرهم اه (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في المشوش بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما صنفه قوله
بناء على الاصح أنه مسمى فضة متعادلة ذكر القيمة في النقص لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومنى
ادعى تقدا أو دنيا مثلبا أو متقوما وجب ذكر جنس وقوع وقد وصفته توفى القيمة انتهى ولم يتعرض
لاستبعاد ذكر القيمة اه أي فكان حقا أن يؤتى ويكتب في شرح فان قلت وهي متقومة وجبا الخ كالتن
الاسنى والمسمى (قوله مطلقا) أي ما كان أو متقوما (قوله ومرفق) أي في المشوش (قوله كره) أي
الصفة ولكن الاولى اما اثبتنا الضمير هنا كافي بالمسمى واما افاده فيهما كافي النهاية (قوله دائن مطلق)
بالإضافة (قوله له وجد) أي المخلص (قوله لا بد ان يقول) أي في سماع دعواه على غريمه الغائب ع
(قوله فقدم قبيل القسمة الخ) عبارة كالتباعد هناك في فصل ادعى عبنا أو عبنة عن البلد الخ ما جازها
ويبلغ وجوب بالمدعى في الوصف المثلّي ويذكر القيمة في المتقوم وجوبا أيضا ما ذكره قيمتا المثلّي والمبالغة
في وصف المتقوم فندوبان كالجواب عليه منا وقوله هي في الدعوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها
مثلية كانت أو متقومته متحول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم اه (قوله بالصفات)
قوله لا بد ان تتميز في المسمى (قوله المن وصفها بصفة السلم) أي وان لم يذكر مع الصفات القيمة في الاصح بمعنى
(قوله وجوبا) في المثلّي وندباني المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا في النهاية هنا وهو مخالف لما أفاده
المتن والروض والنسج وأثره الشارح والمسمى وكلامها في فصل ادعى عبنا أو عبنة عن البلد كمرأى نقول اذا
كتب عليه الرشد في ماضيه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يعني ان هذا في الحقيقة تعنيف لا إطلاق المن
عدم وجوب ذكر القيمة فلا تنصحه مع قوله وقيل يجب هذا كذا في القيمة فكان لا صوب بخلاف هذا

(قوله) كالف درهم فضة الصلة أو معشوشة أو شرف (ليس في هذا المثال تعرض للصحة أو للتكسر وعبارة
شرح الروض أي والمسمى كالتدريج فضة طاهريه صمغ أو مكسرة (قوله بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما صنفه قوله
القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومنى ادعى تقدا أو دنيا مثلبا أو متقوما وجب ذكر
جنس وقوع وقد وصفته توفى القيمة اه ولم يتعرض لاستبعاد ذكر القيمة (قوله وصفها بصفة السلم)
وجوبا في المثلّي وندباني المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم نفي التمييز الكامل بينهما ش -

(وقيل يجب مع هذا ذكر القسمة) احتسابا وفضيعة انما التصب في مقوم ولامثل منضما لكن ناقضا في القضاء على الغائب فغلا عن الاصحاب وجوه باقي المقوم دون المثل والى ما مر فيه فان لم تنضب بالصفات كجوهره أو ياقوته أو جواهر (٢٩٥) أو ياقوتيه وجوب ذكر القسمة

قال الماوردي مع جنس وفيه قولان مختلفان ولا تنفع بانه في ذمة نحو ياقوته لانه لا يثبت فيه ان ذكر السبب كالحلته في ياراف ياقوته أو مال سبه افساد السلم أو ادعى اتلافه أو حسابه وطلب القسمة وقدرها سمعت واعترض الزكشي وغيره من يادنه على أصله معها بان الثاني يكتفي بما وحدها كايه الرافعي ولو وجبت قسمة المصوب لم يسأله كفي ذكرها وحدها على الاوجه لان الواجب التلاصق ولا بد ان يصرح في مذبوحه وحاصل ان قيمتها بذبوحه أو حلالا كذا وصرح في القضاء على الغائب بما يجب في ذكر العقار والصوى في مؤخر على المسائر وان كان خصامه لانه سبب الا ان دون مؤخره (فان تلفت العين وهي مقومة) بكسر الواو (وجبت ذكر القيمة) مع الجنس كالجسم جمع كسب قيمته كذا قال الباقين مع ذكر صفات السلم وبسبب كون المتعد الاول لان الواجب حيثما يختلف المثل لا بد من ذكر صفاتها الصب مثلها وفضة ذلك الاكتفاء في المتقومة الثالثة بذكر القسمة وحدها وقد نصح البصوي

الصنيع على انه ناقض ما قدم في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة فوطاها ان العول عليه ما هنا لان من المر جحد ذكر الشيء بابه وهو هناك ياتبع لان حجر أو ياقوت قد حرم به حازم الذهب بخلافه ثم وأضاف في المر جحد تأخير أحد القولين انه (قوله وفضيعة) أي تعبيرة بقل وقوله انما أي القيمة وذو كرها (قوله لا تصب في مقوم ولامثل منضما) المثل يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمقوم يجب فيه ذكر القسمة ويستحب ذكر صفات السلم مر اه سم وقرأه مخالف للعين والروض والمثني والشارح والمثني (قوله وصرح) أي في فصل ادعى عينه غائبه عن البلو وقوله ما فيه كسنا أي نفا (قوله فان لم تنضب) أي قوله قال الماوردي في النهاية والمثني (قوله وجبت ذكر القيمة) فيقول جوهر قيمته كذا ويقوم بقسمة سيف على ذهب ككسبه باحدهما ان على جهاتهما ور وضو معنى (قوله نحو ياقوته) أي لا ينضب بصفات السلم (قوله وقدرها) أي بين قدر القيمة (قوله يادنه) أي المصنف على أصله أي المر ومعها أي هذه الفظة بان الثاني أي المذكور بقوله المثل وقيل المثل يكتفي بما حال أي بالقيمة ولو وجبت كرسفة السلم (قوله ولو وجبت قسمة المصوب بالمر) عبارة عن المثل والنهاية واستثنى البصوي ما لو خصصه منه عننا في بلد ثم لم يبق أي آخر وهي باتسعه ولكن لفظها مؤنثة فوجب في حقها لانها المستحقة في هذه الحالة فأراد العين رد القيمة اه لان أخذها كان للصلابة عن (قوله ولا بد ان يصرح) أي قوله قال الغزالي في النهاية الا قوله كالجسم جمع وقوله قال الباقين أي وقد نصح وقوله وعليه جعل المثل قد لا تصور (قوله بان قيمته بذبوحه أو حلالا كذا) أي يصدق في ذلك ولو لم يصرح في حق قدر الا يباع عرض ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصفة الصوى لا للتفريق أيضا فلا راجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة عن المثل وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والمحلة والسكنوا لحدودها في قيمة وانصل السكة أو سيرة أو مصدرها ذلك الباقين ولا حجة في ذكر القيمة كاعلم بما مر (قوله والصوى) أي من ثالث عرض (قوله على المسائر بالمر) انظر مع ما يأتي من ان المذكي عليه اذا قلنا يمكن خصامه انصرف عنه الخصومة ولعل هذا ما قبل ذلك فيكون محل ذلك فيه اذا لم يكن ان العين في يدهم في لازم فيها اختلاف نحو الاخير ولعل وجهه انه لو جعلنا الصوى على المؤخر لم يكن مقتضى ان يصرح في الاستحالة بقوله ان كتب ما ساقط آخرتي وليس لنا ان العين حتى ينقض أمدا لا يجوز ان كنت غير مالك لها فلا سلة على عليها وحديث فيكون مثله عول الرحمن فله راجع (قوله بكسر الواو) أي قوله قال الغزالي في المثل أي قوله كالجسم جمع وقوله قال الباقين لان الواجب قوتوه ان لم يصرح في بل قد لا تصور (قوله كالجسم جمع) حرم بذلك النهاية والمثني (قوله وفضيعة ذلك) أي التعليل المذكور (قوله الاكتفاء في المتقومة) التالف بذكر القيمة وحدها) أي لا يحتاج في ذكر شيء من صفاتها لكن يجب ذكر الجنس ومعنى (قوله وإقرار) أي ولو ينسحب كالقرار بمعنى وأسن (قوله غير قصدية) أي تحديد ملك الغير بشيء ومعنى (قوله ان لم ينصرح في جهتها بالمر) أي بان كان يستحق المرو في الأرض من سائر أجزائها كذا صفة من قبل أجزائها سم (قوله وعليه جعل المثل) عبرنا بالشارع في قوله لا يصرح في جعل المثل

(قوله وفضيعة) أي لا تصب في مقوم ولامثل منضما (المثل يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمقوم يجب فيه ذكر القسمة ويستحب ذكر صفات السلم مر (قوله ولو وجبت قسمة المصوب للصلابة بالمر) ولو خصص غير عينه في بلد ثم لم يبق أي آخر وهي باتسعه ولكن لفظها مؤنثة فوجب في حقها وان لم تنضب بالصفات كجوهره أو ياقوته أو جواهر (٢٩٥) أو ياقوتيه وجوب ذكر القسمة كسب عليه مر (قوله ان لم ينصرح في جهتها بالمر) بان كان يستحق المرو في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة من بدل أجزائها جوابها (قوله وعليه جعل المثل) عبرنا بالشارع

بالجهول في صور كثيرة كرسية أو اركان التصديقون الاصل لا غير ودية وغير ذلك فلهذا لم يشرعوا بغير ما جعل الغير بل يكتفي بجوده تحديد ان لم ينصرح في جهتها وعليه جعل المثل ان المر هو عدم وجوب تحديد أي ذكر قنوه

والاوجب بان يدعى عليه حل الملاقى فيه وجوب بانه بل فلا تستمر الا بصحوة وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضى كغرض مهر ودية
وحكماء متورض قال الغزى ومن تبعه دعوى بوجه أو قرب بالنفقة ودين واجب الزوج مستقروا لاجلها فبنفقة القريب المستقبل
لا تسلم الدعوى بها والمضى ما فاقطع بعد فرض القاضى معسومو بجواب بنفقة الزوجية بتوقف تقديرها على النظر فى اعصار الزوج
وغيره وذلك لخاص بالقاضى فسمعت (٢٩٦) على ان منعاها الا ديم وهو غير مقدور لاطنانه بالعادة ونظر القاضى وما ذكر فى القريب

بشروط محالته بنفقة
الآن قسمه دعواه بانه
امتنع من انفاق الا تسلم
استدراجا له وبشروط الدعوى
أيضا كونها ملازمة كالم
محس بان يكون المدعى به
لازما فلا تسلم بدى حتى
يقول وهو متنع من ادائه
ولا يصح بيع أو هبة أو
افراق حتى يقول وقضته
بإذن الواهب أو قبضته
وبسليم البائع أو لغير
التسام إلى وزى بالمشتري
ان لم ينقد الثمن وهما هذا
أو الثمن مؤجل ولا يره
بان قال هذا لمسكه وهنته
منه بهذا ان قال واحضرته
فلمزه تسليمه إلى اذ قبضه
واعتد بالقبض فى فتاويه
وفرضها ادعى الميراث
الره لا تسلم الا ان ادعى
القبض المعتبر قال وذكر
النسوى فى الفاضلى
افراض الجعلة ما يقضى
خلاف ذلك والمعتصم
ذكر هنا اه وأخذ الغزى
من ذلك انه لا تسلم دعوى
الموخر على المسافر بالعين
قبل مضى المدة لانه لا يمكنه
أن يقول ويلزم التسليم
الى ورد بانه قد يرد
التصرف فى الرقبة فينته

بالمضى مع ان الحل فى الموضوعين الغزى سم (قوله والاه) أى بان كان حقه منصرفا إلى جهة من الارض
وهو مقدمه ايام كذا فى الغزى سم (قوله كغرض مهر) أى للموضوعين (قوله ومن تبعه) أى وسطا
الكسالى والاه من المجهول فى ابل الدية بناء على الاصح من صحة الاربعين فيها وتصح الشهادات بهذه
المستندات لترتيبها عليها (فرع) لو أحضر ورقة فادعوا ثم ادعى بالى الورقة فهو موصوف عامر هـ ل
يكفى بذلك أو لا وجهان أو جهما كما أشاوا له الزكى الأولى اذا قرأه القاضى أو قرئ عليه معنى وروض
مع شرحه تقدم للشروح فى باب دعوى ادم والقسمه متله بادة اشتراط معرفه الخصم بما فيها كالقاضى
(قوله وبشروط) الى قوله و زيد المشتري فى المعنى والى الترتيب التهاية الاقوله واعتماد الباقين الى أخذ
الغزى (قوله) يشترط للدعوى أيضا (الح) أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لتحصيل الحق فقال هذه الدارلى وهو معنيها سمعت دعوا من ان يقل على يده لا يمكن أن ينزعه
وان لم تكن فى يده مفسى و روض مع شرحه (قوله عامر) أى فى باب دعوى القيم والقسمه (قوله وهو
متنع من ادائه) (الح) عبارة الاسنى والمعنى وهو متنع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواهب ويغض
البائع ويكون الدين مؤجلا أو من عليه مفسا اه (قوله ولا يصح بيع الخ) أى بما للغرض منه تحصيل
الحق مع (قوله وقضته الخ) نشر على غير ترتيب القضا (قوله ولا يلزم الخ) مصل على وقبضته الخ (قوله أو
المقر التسليم الى) قال الغزى لاحتمال أنه أقر له وان المقر رده أو ان العين المقر بها ليست فى يد المقر أو ان
القرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان القرار اقبل عن حق سابق انتهى اه سم (قوله
وأخضرته) أى كذا (قوله فلمزه تسليمه الى اذ قبضه) انظر هلا مثل ذلك فى المسئلة قبلها ورشيدى
(قوله تسليمها) أى العين المرهون تكون التسليم التذ كبر على التهاية (قوله ادعى الميراث) أى بان
ادعى ان هذا موهون عن حق (قوله خلاف ذلك) أى السماع وان يدع القبض للمشتري (قوله لعماد كره
هنا) أى من اشتراط فرض القبض المعتبر (قوله من ذلك) أى من قولهم ويشترط الدعوى أيضا الخ أو
من قولهم ولا يره بان قال هذا لمسكه وهنته منه بهذا الان قال الخ (قوله وزد بانه الخ) هذا لا يلاق كلام
الغزى لانه فرض كلامه كله واضع فى الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى التى يشترط فيها الازام
كما صرحوا به وما ذكره المطلبو به دفع المنازعة لتحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
ورشيدى (قوله وأنه من الخ) الأولى حذف الواو (قوله وأن لا يناقضها الخ) مصل على قوله كونها ملازمة
(قوله دعوى أخرى) أى منه أو من أمه كما فى رشيدى (قوله من ذلك) أى التناقض (قوله فواضح) أى
عدم التناقض (قوله ولا تسلم دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) بقيد نصو والمسئلة بالعين دون الدين

وفى الا تى بالمضى مع ان الحل فى الموضوعين الغزى (قوله والاه) بان تنصر (قوله أيضا والاه) أى بان كان
حقه منصرفا إلى جهة من الارض وهو مقدمه معلوم كذا فى الغزى (قوله وهو متنع من ادائه) قال الغزى
استغراضا من الدين للمؤجل اه (قوله والمقر التسليم الى) قال الغزى لاحتمال أنه أقر له وان المقر رده أو ان
العين المقر بها ليست فى يد المقر أو ان القرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان القرار اقبل بحق
سابق اه (قوله ولا تسلم دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) بقيد نصو والمسئلة بالعين

المستأجر بدعى المالك فيجب صحت دعواه لو انه منع من بيعها بغير حق ويقسم بذلك وان لا يناقضها دعوى أخرى
وليس من ذلك من أثبت اعساره وانه لا مال له فظهر أولا بانها تم ادعى على آخر حاله لانه ان أطلقه فواضع لاحتمال حدوده وان آثره بمن
قبل ثبوت الاعسار فلان المال المتفق فيما يجب الاداعته وهذا ليس كذلك لان الغرض من الدعى على منكر ولا تسلم دعوى دائن ميت
على من تحت يده مال الميت

مع حضور الوارث فان غاب أو كان قاصرا أو الاجنبي مقر به فلحقا كم أن يوفى منه وعلى هذا حل قول السبكي الوصي واليائين المطالب بحق
الميت أي بالرقم القاضي أبو يونس ما يشته به ولادى ولم يقل له جواب دعوى (٢٩٧) أو نحو مجاز القاضي سؤاله أنه أن يستفله

عن وصفا لمقلد لشرط
أهله بل يلزمه الاعراض
عن سبكي يصح دعواه كما
مر وليس له سماع الدعوى
بعدد أجمع على فساد الا
لنور الدين وله سماعها
بمختلف فيه ليحكم بهما
واه بخلاف الشفعة
تسمع دعواه الا فيما يراه
لانها مجرد دعوى فتنزل
بردها بخلاف العقد
الفاقد لابتد من الحكم
باطله وبحث القزى
سماعها فبان قال المشتري
ان طالها يعارض فيها
اشرته بلاق في نعمين
معارضة موصية تيسر له
لدعوى جهات من رها
(أو) لدى رجل ويأتان
المرأة تمسك في ذلك وكان
الاعتصار عليه لانه الغالب
(نكاحا) في الاسلام (لم)
يكف الاطلاق على الاصع
بل يقول نكحتها نكاحا
محصا (ولي مرشد) أو
سبكي نكاحها أو حما
في بعضه (وشاهدي عدل
ورضاها كان بشرط)
لكونها غير مجرورة واذن
ولي ان كان معها أو مدي
ان كان عبد لان النكاح
فيه حق تعالى وحق
الآدمي فاحتبط له كالقتل
بما يصح انه لا يحسن
استدراكهما بدعوى قوما
وانما بشرط ذكر انتفاه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال
على غائب الخ سم بحذف (قوله والاجنبي مقر به) فضنه أنه لو كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقاس
سماعها التوفيق للقاضي حقه مما تقتضيه الاجنبي حيث أتته عرش أو تقدم في باب القضاء نصر في الشارح
بذلك وهو الظاهر وان نقل عن الجلال الرمي خلافه كما في أنفا (قوله وعلى هذا حل قول السبكي الخ)
وسبكي للشارح أي يحتاج كلام السبكي على العين وأنه يجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكه
الوارث بخلاف الذين ذكر الشهاب بن قاسم أنه يحتج مع الشارح في هذا الحل الا في قبض الخ في انكاره ولا بد
من الرفع للحاكم ليوفى من العين كالذين اذا كانوا بين ولا تسمع الدعوى واحدهما اه وشدي وقدر
عن عرش وفاقا للشارح أن القاسم الصلة (قوله مجاز لقاضي سؤاله) أي يوازيه تركه ولا ينفذ حكمه الا
اذا سأل اياه كاتقدم عرش (قوله كاسم) أي في دعوى المم والقسم من (قوله ختند) أي حين منع القاضي
طالب الشفعة (قوله ختند ليس له الدعوى الخ) فضنه أنه الدعوى به عند من رها في السئلة قبلها
وحينئذ فلنظام معنى قوله فتنزل بردها لشدي وقدرى عرش وهذا التفرع بين العسنتين جمعا
فايراجع (قوله عند من رها) أي كاتفي عرش (قوله وياتي) أي في الفرع (قوله في الاسلام) الى قوله
أما اذا لم يشترط في الغنى والفقير المتنازعان في النهاية الا قوله قال الملقني الى المراد من شد (قوله في
الاسلام) سبكي كمرجوز (قوله نكاحا محصا) فسد لا بمنه كليات وقد صرح أيضا بذلك أي اشتراط
التقيد بالصلة شيخ الاسلام والغنى والافوار (قوله ولي مرشد) الا أن تكون ولاته بالشوكة أي (قوله أو
سد) ولا يشترط التعرض لعدله السدوس منه افوار (قوله فاحته) اه الخ عبارة الاسي للاحتياط في
النكاح كالعدم اذا لم يطالبوا في بدارك كالمهم (قوله وانما بشرط ذكر انتفاه الموانع الخ) قد يقال ان
اعتبرنا ما زاد بقوله السابق نكاحا محصا كان في معنى ذكر انتفاه الموانع وسبكي يصح باعتباره ثالث الزادة
سم عبارة الرشي قوله ذكر انتفاه أي قصصا ولا لاقتدضه قوله نكاحا محصا اه (قوله لان الاصل
عدمها) ولها كثيرة يصح بعضها معنى (قوله بل لزوجها الخ) أي ان ادعى عليه بقريتها بعد اذ الجيرة
تصح الدعوى عليها أو على جبرها وانظر حيث تدغم معنى ثم منه ولعل في العبارة مسامحة فراجع رشدي
وقد قال المراد بل ولم تعرضه أنه لا يكفي ما في المتن بل لا بد من نسبة التزوج الى الجبر كان يقول أنت كنهان
نكاحا محصا أو أنت أهل للولاية أو عدل بشاهدي عدل عبارة الافوار ودعوى النكاح تارة تكون على
المرأة الباقية وتارة على واليها الجبر وتارة عليها واذا ادعى على واحد منهما وحلف فله الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله
واذا ثبت مال على غائب ومنه قوله ما قصه وحزم ان اصلاح بان لغريم ميت لا وارث له أو له وارث لم يدع
الدعوى على غريم الميت بعينه لتحديه له بقوله قالوا للاحسن اقامة الميتة بها وتبعه السبكي قال القزى
وهو واضح وما ذكر في المنع انتماه في الدين للفرق بينهما والغائب كليات فمما ذكره وقول سبكي بمنع
اقامة غريم الغائب بمنزلة كونه عسنة نظره في وجوبه على ما اذا أراد ان يدعى لقيم شاهد أو يحلف معه اه
وهو يفيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه جواز أيضا الدعوى الغريم وفيما في ذلك جواز دعواه أيضا اذا كان
غائبا أو قاصرا لان ذلك لا يرد على حضور مع عدم دعواه فلتأمل وقد بحث مع مر في ذلك قبض الخ في مخالفة
هذا المتقول عن ابن الصلاح والسبكي والقزى من جواز اقامة الغريم اليه ثلثا ثبات العين وقال القزى في المنع
بين ابن العين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما اه اذا كان الحق من عين أو دين ثبات الرفع الى
الحاكم ليوفى منه (قوله وشاهدي عدل) هو شامل لسبكي والعدالة لا تقتضي عدمها وعليه وان
صحت الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبت العدالة فراجع (قوله وانما بشرط ذكر انتفاه الموانع الخ)

الموانع كرضاع لان الامل عدله الماذر بشرط رضاها
كمصير غلاما يتعرض له بل لزوجها من أب أو جد أو لعلها به ان ادعى عليها

قالا البقي وقوله مرشد ليس مرصافي عدل فغني تعيين ورده الزكشي بان المراد من دخل في الرشد أي صلح لولا فهو أعم لتناوله العدل والمستور والغاسق ان قلنا بل (٢٩٨) وفيه نظر بل المراد من عدل وانما قوله انه الواقع في لفظ خبر لنكاح الابن لم يرد وما

يحسه الله لا يحتاج لوصف الشاهد بل بالعدل لا لعقاده بالثمين وتنفيذ القاضي لما شهد به امام يدعي شيئا من حقوق الزوجة فلا بد من التزكية اه فيرد بان ذلك اعماه في نكاح غير متنازع فيه واما المتنازع فيه فلا يثبت الا بعد دليلين فحين ما قاله قال القسولي ولا يشترط تعيين الشهود الا ان تزوج الولي بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كاهو يظهر امان نكاح الكفار فكفي فيما اقر امام بل ذكر استبراه بعد الاسلام فيذكر شرط تقريره (فرع) اه ادعت زوجة وقد كرت ما فأنكر خلفت ثبتت زوجتها ووجبت مهرها وحل له اصابته لان نكاح النكاح ليس بطلاق قاله المارودي وحل اصابته باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار فان كانت الزوجة (أمة) أي بهارف (فلا يصح وجوب ذكر) ما مر مذكر اسلامها ان كان مسلما (والهجر عن طول) أي مهر طرة (و خوفت) وأنه ليس تحتسوة تصلى ولو أجابت دعواه النكاح بانها زوجة من منسنة فاقام آخر بيته بانها زوجة من شهر حرمها الاول لانه ثبت باقر اركان كاهه فقام يثبت الطلاق لاحكم لنكاح الثاني (أو ادعى عقدا ماليا كبيع) ولو سلم (وهبة) ولو لامة

الآخر وتخليقه ولا تسمع على الصغير ولا على غدير الجبر أبأ كان أو غيره لانه لا يقبل اقراره اه (قوله قال البقي) التي قوله وفيه نظر في المعنى (قوله تعينه) أي بان يقول عدل بمعنى (قوله ورده الزكشي الخ) أقر المعنى (قوله ان قلنا بل) أي أو كانت لانه يشهد بالثمين وتدينه (قوله وأما جد) عبارة النهاية وما يجد البقي الخ فيقال هل هو كذلك والزكشي متابع له أو يشاعل صاحب مرجع الضمير في قول القسوة وأما صاحب مرجع عبارة المعنى قال الزكشي وينبغي ان كلفه بقوله وشاهد بنغير وصفهما بالعدل فقد ذكر وفي النكاح الخ اه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى ساكم لم ينقض نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجة احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فيرد بان ذلك اعماه في نكاح غير متنازع فيه الخ) مرعج هذا ان المراد بالعدالة التي قولهم وشاهدي عدل العدالة لا بد من ذلك لكن في حواشي سم عند قول المؤلف وشاهدي عدل ما نص هو شامل لمستورى العدالة لا لتعديبهما ومعلوم انه وان هجت الدعوى بذلك لا يصح به الا ان ثبت العدالة فليراجع انتهى وقضيتان المراد بالعدالة العدالة الظاهرة وعلمه فلا بد من البينة بذلك لانه ينادي على ان المراد بالعدالة الظاهر شديد (قوله واما المتنازع فيه الخ) فبان كاذم للصفى في تصور أو أصل النكاح لتصح الدعوى كاهو ظاهر لاني انبأته بعد المتنازع والدعوى فلا يظهر قوله للشرح تعيين (قوله الا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الرض أي والمغني والأقوال ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) أي في الاسته (قوله امان نكاح الكفار) الى الفرع في المعنى (قوله وذكر تسم) عبارة المعنى وإذا ادعت المرأة بالنكاح في اشتراط التفصيل وعنده ما في اشتراط دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في اقرارها بنكاح لا بالظاهر الا من يتحقق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فانها أوى اليوم زوجته اه وفي الاسي والأقوال ما وافقه الا في قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه الخ غير الى اشتراط ذلك القول (قوله فأنكر) أي ونكل كاهو ظاهر وقوله خلفت يعني أو أقامت بينهما عبارة الأقوال والأقوال والروض مع شرحه ولو ادعت امرأته على رجل النكاح سمعت اقترن بها في من الحقوق كالصدق والنفقة والميراث أول يقترن فان كنت وأمر عليه أقامت البينوان أنكر وقال ما تزوجتكم يكن ذلك طلاقا فتعزم البينة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال غلطت قبل وجوعه فان لم تكن بنغير خوف فلا شيء عليه أنه أنكر أنها وليس لها ان تسكرز ويأخذه وان ادفع النكاح ظاهرا حتى يسلطها أو يجوزت وينبغي ان يرفق الحاكم به حتى يقول ان كنت نكحتا فهي طالق ليصل لها النكاح وان نكل الزوج خلفت واستغقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولانها ما استكوحتوان استكوحتوان أنكر النكاح والنسب صدق بينهما قاله ولدي منهل وجب المهر وان أقر بالنكاح لم يملك المهر والنفقة والكسوة فان قال كان تقوى يضافها المطلبه بالفرض ان لم يجرد دخول وان جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل اصابته باعتبار الظاهر الخ) مبتدأ وخبر عبارة الاسي والظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر أو فيما اذا كان الصنفين حرمتهما (قوله الزوج) الى قوله ولو أجابت في المعنى (قوله الزوج) عبارة المعنى تلك المرأة التي نكحها اه (قول التزكية) أي الزوج حرمته في (قوله وانه ليس الخ) انظر ما دلل على بعده كخوف الفتى رشدي (قوله ولو سلم) الى قول المتن حافظ انها به (قوله ولامة) عبارة المعنى والثاني يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعاق

قد يقال ان اعتبرنا ما زاد به قوله السابق نكاحا محصيا كان في معنى ذكر ارتفاع الموانع وسأني ما نص مرعج باعتبار تلك الأداة (قوله الا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الرض ولا يستلزم تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدم الموانع لان الاصل عدمها وكثرتها اه (قوله فأنكر) أي ونكل كاهو ظاهر وقوله خلفت يعني أو أقامت بيته (قوله أو ادعى عقدا ماليا الخ) عبارة المنهج وشرحه وأدعى عقدا

لا يوجه عليه دعوى أصلا ولا على نائبه بل لا بد أن يعيب الشافعي من يدعي ومن يدعي عليه منه أو عند غيره فيما يتعلق بوقف أو مال نحو يتم أو يتعمال وتخصمه نص بذلك بالقاضي الشافعي أمما هو باعتبار ما كان في تلك الأزمنة من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الناس أو المآلات فالنظر في ذلك متعلق بالحلف لا غير فاختص ذلك به (ومن قامت عليه بيعة محقق) ليس له تحلف المدعي على استحقاقها ادعاء لأنه تكا فحده بعد جهة فهو كالعين في الشهود ثم تحلف المدعي مع البيعة بأصاده لجواز أن له مالا باطنا وكذا لو شهد بيعة بعين وقول الأهل بما عولا وبه فخصمه تحلف بما أجمعت من ملك بوجهه المالدعي عليه كان أقام عليه بيعة ثم قال لا تحسم عليه حتى تحلفه فبحث الرافعي بطلان بيئته لاصدرافها بما عيلا بحسب الحكم بها ورده المصنف بأنه قد يقصد ظهور انقياده على عين فافترسنا فنبقى أن لا تتصل اه ولا نظرم فلا نرى زعمه فان ادعى عليه (أداه) له (أو أراه) منه وأنه استوفاه (أو شرع من) منه (أو هبتها أو قبضها) أي أنه وهبها ما أراه أو قبضها (حلفه) أي مدعيه فهو الإداعته البيعة عليه (على نفسه) أي الإداعه ما بعد له حلفه هذا الذي حدثت من ذلك

الورثة لكن الحكم لا يتعدى لغیر الحاضر انتهت بين العبارتين ما بينة فقامل رشدي أقول عبارة الشارح هذا مثل عبارة النهاية وقد دفع الشافعي بان راد بالحكم هذا الحكم المتدعي للعميم ففتحنا بالنسبة لغیر الحاضر إلى استئناف أقامة البيعة والحكم كما يستلزم سم هنك (قوله لا تتوجه على المدعي) أي ولا نحو زعمهما أخذنا من قوله لا يتصل بالمدعي فلا بد أن يثبت الشافعي من يدعي أي فيما إذا كانت الدعوى بل ذكر وقوله ومن يدعي عليه أي إذا كان مدعي عليهم رشدي (قوله محقق) إلى قوله المالدعي عليه في المتن (قوله ثم له تحلف المدعي مع البيعة) أي أن لا بد من دعوى يساره وهذا فارقت هذه والتي بعدهما ما بينا في استناده في قول المصنف فلو ادعى أداه أو أراه المدعي فلا يقال كان من حق الشارح تأخير استناده ما بين دعائه المصنف رشدي (قوله المالدعي عليه) أي أما تحلف المدعي عليه عبارة النهاية ولو أقام المدعي بيعة ثم قال لا تحسم الخ (قوله ولا تنظر في المدعي) عبارة النهاية وما تنظر به في كلامه غير معول عليه اه (قوله عليه) أي المدعي الذي أقام البيعة بما ادعاه مصنف (قول المتن أو شرع من) أي العين التي ادعاه سم أي أقم البيعة (قوله منه) أي من مدعي العين التي أقام بها البيعة (قوله أي مدعي الخ) فاعل وقوله معتمد الخ مفعول سم (قول المتن على نفسه) يشعر بأنه لا يكلف نفسه الدن أو لا بد بحلف المدعي ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح بمعنى (قول المتن على نفسه) أي في نفسه ما ادعاه وهو أنه ما تادى منه الحق ولا أراه من الدن ولا بأصل العين ولا بهبها ما ادعاه من غيرها أي أولا قبضا ما أراه (قوله أي الاداء) إلى قوله كما صوته في النهاية وإلى المتن في المتن (قوله هذا) أي الحلف على في ما ذكر (قوله هذا) أن ادعى حدوث شيء من ذلك الخ لم يرد كمثل ذلك في قوله الآتي وكذا لو ادعى عليه بنفسه شاهد أو كذبه في الأصح وهو يقتضي التفرقة بينهما وهكذا أصبح الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالمرجع في التفرقة قبل دعواه عليه بنفسه شاهد أو كذبه بالتحلف ولو بعد الحكم وبحسب في ذلك مع هر فوافق عليها وقد سئل عما لو علق انسان طلاعا فعمل شيء وقع له وحكم الحاكم بالطلاق والتفرقة ثم ادعى الزوج أنه فعله ما ساقطت صدق بيئته وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم أيت سئل هر عن ذلك سمع بادة واعتذر الزوج عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم فنحوه ظن أن ذلك لا يثبت ثم أخبر بأنه يفيد أول يعتذر بشي فطالب بحلفه نعم يقبل قوله في التبيان بيئته وبين علم حشوا لله أعلم انتهى اه سم بحذف أقول وكذا ما نسب الغني حيث

قد أبدلت على بن (قوله أو شرع من) أي العين التي ادعاه (قوله أي مدعي وقوله معتمد) مفعول (قوله) هذا أن ادعى حدوث شيء من ذلك الخ لم يرد كمثل ذلك في قوله الآتي وكذا لو ادعى عليه بنفسه شاهد أو كذبه في الأصح وهو يقتضي التفرقة بينهما ما وهكذا أصبح الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة في التفرقة بحيث قال ولا يلزم على من أقام بيعة محقق لأنه كلف في الشهود والادعاء خصمه مسقطا له كاداه أو أراه أو شرع من رعيه وعلمه بنفسه شاهد فحلف على نفسه في الشهود والادعاء خصمه مسقطا له كاداه حدوثه قبل قيام البيعة والحكم وكذا بينه ما روي من مكانه والأفلا في المتن إلى قوله اه قوله في غير الأخيرة أي دعوى علمه بنفسه شاهد كالمرجع في عدم اعتبار هذا التقيد في الأخيرة وأنه قبلت دعواه التحلف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق أن التقيد بعد الحكم أن رجوع المصمم به كان الحكم ما تعامن دعواه وما يرتب عليها وان رجوع الحكم لم يكن ما تعامن ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع هر فوافق عليه وقد سئل عما لو علق انسان طلاعا فعمل شيء وقع له وحكم الحاكم بالطلاق والتفرقة ثم ادعى الزوج أنه فعله ما ساقطت صدق بيئته وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثاني لأنه رجوع إلى التقيد في نفس الحكم ثم أيت هر سئل عن حلق الطلاق على فعله شام ففعله فرغ إلى ما كتم شافعي وحكم بوقوع الطلاق عليه فرغ في نفسه ما كتم ادعى الحالف أنه اغما فعله ما ساقطت زعم عدم دعواه اذ قبل الحكم فنحوه ظن أن ذلك لا يفيد ثم أخبر بأنه يفيد أول يعتذر بشي فطالب بحلفه نعم يقبل قوله في التبيان بيئته وشي قبل تقيد هذه الدعوى بعد الحكم فالحكم فالحلفون وشه ففعلت بحلفه نعم يقبل قوله في التبيان بيئته

فقبل قيام البيهقي الحكم أو بينهما مضي زمن مكمله والأصل يلتفت بالمتعلق بالاعتماد لا الذي والبقية والزكري من تحلفه إذا أدى بعد الحكم وقضى ذلك قبله لأنه لو أقر به نفسه ولم يكن الذي حلف مع شاهده أو عين الاستظهار والأصل يحلف بكسره الباقين من وجهين أولهما أنه لا يثبت قدره في عينه لا حلفه على شيء ولا حلفه على شيء (٢٠١) تسمح دعوى أو ما من الدعوى لأنه باطل

وقبل دعوى أجبر لم يثبت أنه بغير عرفه فهو ما يجب لا يمكنه وصوفه الباعادة الملح من غير دية ولا عين ومعلقة ثلاثاً أنها تحلف من غير دية ولا عين أيضاً وكذلك (دعوى) خمسة عليه (عليه) بقسط شاهده أو نحو من كلامه يبطل الشهادة (أو كذب) فإنه يحلف على نفيه (في الإصم) لأن ما أقر به بطلت شهادته وسيعلم بما يأتى أن كل ما أقر به يقع خصمه ناصمه تحلف على نفيه نعم لا يتوجب حلفه على شاهده أو فاضل أي كذبه قطعا وإن كان لو أقر نفسه لأنه يؤدي إلى تضاد عام ولو نكل عن هذه العين حلف الذي عليه وبطلت الشهادة ومراقب الأسماء إن لم يحلف تحلف المقر إذا أدى الله ولو أجاب الذي عليه بعين بلا استنكاف منها لم يكن له المنع ولم يقبل بيته إلا إذا حلف أنها عين فوله ذلك لم تكن بيته (وإذا استعمل) من قامت عليه البيعة طلب الإمهال (لأنه ينافي) وفسره وقالوا جباستفساره أن كان جاساً أي أو خافنا منه جاساً كما كملوا ظاهر

ذكر هذا قبلهنا فقط وعم القيد الثاني للموضوعين كالصريح في التفرقة (قوله قبل قيام البيعة) هو ما عطف عليه متعلقه نأدى بدليل قوله خلافه سم (قوله ومضي زمن مكمله) عبارة الغني وشيخ الإسلام وكذا بينهما بعد مضي زمن مكمله فإن لم يحضر زمن مكمله لم يلتفت إليه اه (قوله ولم يكن الذي الح) عطف على قوله أي حدود شي الخ (قوله وعين الاستظهار) أي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت يصح (قوله ولا) أي وإن كان الذي حلف مع شاهده أو عين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) يعني أن يحلف أن أسند الذي عليه ذلك الداعي بعد حلفه وهو ظاهر فلا يرجع رشدي عبارة السيد ع قوله لأنه قد تعرض في عينها لهذا واضح في ما إذا كانت دعوى نحو الأداء قبل الحلف المذكور وأما إذا كانت بعده وقبل الحكم مضي زمن يمكن فيه ذلك فالظاهر أنه تحلفه قبل تأمل اه قوله ولا تسمح دعوى إقراره من الدعوى الخ كذا في النهاية (قوله خصمه) الحقوله نعم لا يتوجب في الغني والى قوله وتسمح في عشرة من النهاية الأقوله أي وأخالفه الذهب الحاكم وقوله كسره به المارودي لكن ضعفه الباقين وقوله استشكل بما لا يجبي وقوله ونقل بعضهم إلى ولوا في دينه وقوله ويجري ذلك في ممرات من شرط وقوله في الدعوى على من إلى في الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر أن يقول به من ذكر أو نحو رشدي (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبله كذا في الرادى الخ أيضاً (قوله لم تكن بيته) لعل المراد لم تكن في ملكه وقصر رشدي وقوله قبل الظاهر أن المراد لم تكن تحت يده (قوله إن كان عاملاً) أي بخلاف ما إذا كان عارفاً أصح ومعنى عبارة الرشدي هو قد حلفه وفسره كسره به من كلام غيره وإن أدهم سابقاً متعلق ذلك بغير العاصي عمل وإن لم يحضر اه (قوله إن شفعه به) الظاهر أنه راجع لأصل الاستدلال رشدي (قوله لأنه متعلق) إلى المتن في المتن الأقوله كسره به الخ وعين (قوله ولو أفسر الخ) ولو عاد الذي عليه ولو بعد الثلاثة وسأل القاضي تحلف الذي على نحو إقراره أجابه المعتبر في الخ لا ولا بكاف قوية الدين أو لا مضي زاد الأصل في خلاف قوله لا وكيل الذي أو أقر أو كلف حيث شق منه ما خلق ولا يؤخر الحضور والموكل لحلفه لعظم الضرر بالتأخير اه (قوله ولو عين جهنم الخ) أي من نحو أداء أو إقرار معنى (قول المتن ولوا في الدعوى الخ) ويجوز نشره بأن ما كتبه عن اعترافه بالرقوع ودعوى الرقوع بمن ستره عملاً بالبد والاحوط أن لا يشتري إلا بعد اعترافه بالرقوع لمن يبيع نحو وجاهن الخلاف في ذلك وما نقل من غير طرء المراد حتى يخصن ويضمن بحول على تحقيق سببهم وروض مع شرحه (قوله في الأصل) إلى قوله ونقل بعضهم في المتن الأقوله على ما مر إلى المتن وقوله أو نحوها إلى الأصل وقوله وذكرته إلى

وبين عدم حننه اه (قوله قبل قيام البيعة) هو ما عطف عليه يتعلق بأدى أيضاً بدليل قوله خلافه الخ (قوله ولا تسمح دعوى أو إقراره) على أحد وجهين في الروض وهو متفق كلام أصح وهو يصح في الشرح الصغير (قوله ولوا في الدعوى الخ) أو اعترافه بالبالغ بالرقوع أقامه في البالغ المعروف بيعة بالحرية سمعت أن الحرة بوقته تعاقب مر أقول ذكر الباقين ما واثق ذلك لكن مرص الأسماء وغيره بأنه لا يسمح اقتداء البيعة كافتداهم بأشياء بالحرية (قوله فقالا لم يرق في الأصل) وقع السؤال على كانهما رقيقة وقال أثار الأصل فهل يقبل أو لا؟ ومنه أيضاً لاستحالة حرة الأصل مع ذلك بخروج مشبهة يقضى الحرة بولا عين يستلزم الولد يبيع أم في الرقة فلازم في الولد الرقة هو الرقة نظراً ولعل الوجه الثاني وبه أفتى مر متكرر راو يؤيده تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرة إذ لا يقال في ولد الرقة إن الأصل فيه

لأنه قد يعتقده السلب بدافع (أهل) أو جواً لكن يكفل بالاقبال التزم بجان شفعه به (ثلاثة أيام) ويمكن من سفر لغيره وإن لم تزول الدية على الثلاث لأن البيعة قد يملك لعظم الضرر وقتها ولو أحضر بعد الثلاث شهراً بالنافع أو شاهده أو واحد أهل ثلاثة أشهر في القيد بل أو التكميل كسره به المارودي لكن ضعفه الباقين ولو عين جهنم لم يثبتها أي أخرى عند انقضاء مدة الماهة واستعمل لهم على أو أنماها أهل بيتها (ولوا في الدعوى الخ) عاقل مجهول التسبب ولو سكر (أنا) فقال (أنا) في الأصل

ولم يكن قد أقره بالملك قبل وهو قد سجد على ما مضى قبل الجعة (فالتقول قوله) يمينه وان تداوته الايدي بالبيع وغيره ما وافقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيئنا لحرية لان الاولى معها باءة بقتلها من الاصل املوا لئلا اعتقني هو وغيره فاحتاج للبيعة واذا ثبت حرية البيعة بقوله وجع مشتربه (٢٠٢) على باعته يمينه وان أقره بالملك لانه بنا على ظاهر الدير (أو ادعى) (رق صغير) أو

مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب الدير ولم تقبل البيعة أو نحوها كمال قاض وبين مردودة لان الاصل عدم الملك (أو في يده) أو بدعيه وصدقه (حكم له بان) حلف لعظم خطر الحرية (و لم يعرف استناده) فيسما الى التقاط ولا أثر لانه اذا باع لان البيعة بخلاف المستندة للالتقاط لان القبط محكوم بحرية بنظرنا كما في بابيه و ذكرت هنا تبسما لحوال المسئلة فلا تكرر (ولو أنكر الصغير وهو غير) كونه قته (فانكاره لرق) لان بونه مائة (وقيل كسبانه لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الى بيعة (ولا تنسخ دعوى دين مؤجل في الاصح) اذا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه ادى بكامله لم يبيعه وان قل و يكون اثر جعل بها فله الماوردى واستشكل بما لا يجدي ويبحث البيعتي صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبهة الدعوى بقتل القاتل وان استزمت الموهبة موهبة لان القيد بثبوت القتل ومن ثم

المتن (قوله لم يكن قد أقر الخ) ولم يحكم برقه كما حال صغره والام تسمع دعواه عناني وبادى اه يعبري (قوله قد أقره) يميني وألبانته سم (قوله على ما مضى الخ) عبارة النهاية كلام الخ (قول المتن فالتقول قوله) ولعل الاوجان هذا اذ لم تكن أمم رققت والا فلا بد من بيعة كما في به مر لان الولد يبيع أمه في الرق فالاصل في ولد الرققة هو الرق سم (قوله وان تداوته الايدي الخ) أي وسبق من مدعى رققة رتبة تدل على الرق ظاهرها كاستخدام وابارة شيخ الاسلام ومعنى (قوله ومن ثم قدمت الخ) عبارة المغني ولو أعلم المدي بيعة برقه وأقامه بيعة بانه حر فالذي حرم به الرافعي في الفتاوى تبعا للفقهاء ان بيعة الرق أولى لان معها باءة بقتلها وهما ثلث الرق ونقل الهروي عن الانصاري ان بيعة الرق أولى اه (قوله: نقلها) أي أي يكون الاولى ناقلة عن الاصل عبارة الزبادي لانهم ناقلة رتبة فالمر بتمسكه اه (قوله: املوا قال الخ) عبارة المغني وخرج بقوله حواي الاصله كما مر املوا قال اعقني الخ الماوردى قال لا يصح فلان فالصدق السيد اه (قوله وان أقره) أي المشتري للمانثر رشدي (قوله فيما) أي في بدو أو بدعيه (قوله ولا الخ) يعني عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ (قوله لان الخ) على ما في المتن (قوله بخلاف المستندة للالتقاط) أي فلا يصدق الا بيمينه معني (قوله وكذا لا يؤثر الخ) أي في مو رة عدم الاستناد الى الالتقاط معني (قوله واستشكل بما لا يجدي) عبارة المغني فان قبل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدهرهم من ألف مؤجله بعد الاستماع فيه بانه اذا أطلق الدعوى لم يقدوان قال يلزم تسليم الالتفات في تصم الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك في حكم دعوى تبين فالحل الاستماع أحجب بان يحصل الاستماع عند الاطلاق ولا يصح كون الكثير تابعا للقليل للمصلحة الى ذلك اه وقوله تصم الدعوى فيه تأمل وقوله بان حصل الاستماع عند الاطلاق منع لقول السائل اذا أطلق الدعوى لم يقدوقه ولا يصح الخ منع ما قبله (قوله ويبحث البيعتي الخ) فيه ان هذا الحكم وهو صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبهة عدم كدور في كلامهم حتى في المتن فلا وجه لانه بحث البيعتي وانما الذي نسب البيعتي التنبيه على ان هذا الذي ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمزجر رشدي أقول وأما في ذلك الاسناد فله الاق فاه الماوردى (قوله على القاتل) فلو ادعى على القاتل في العاقلة لم يجز جزا لانه لم يقتل قاتل ومن ادعى عليه لجواز موته في أثناء الحول واعساره آخره معني (قوله وهو متجه الخ) (تمت) سم الدعوى باستناده وتبديره وتعلق عقوبته قبل العرض على البسم لانما أحق في نازرة معني وروض مع نرحه (قوله لان المقصود منها) أي من دعوى القتل المذكورة (قوله نازرة) أي الماوردى (قوله فظاهر كلامهم انها لا تنسخ مطلقا) من هذا يؤخذ جوايب ما ذكره في السؤال عنها وهي ان شخصاً قتل في مظارة على وقف من أوقاف المسلمين فوجد من وراءه انه عمره على وجه الاطلاق ثم سال القاضي بعد العمار في نزول كشف على المحل وتعديدا بعمار وكذا بحثه في كفاية ذلك وحين معه كشافا وشهودا ومنهم من قطعوا اعيان العمار المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخير القاضي بذلك فكتب بذلك بحال قطع على المستحقين بها عليهم ومنع من مريد أخذ الوقف ان يستوفى الا مقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالجهة المذكورة وان القاضي لا يجيبه ذلك لانه لم يطالب بشئ اذ كان ولا وقعت عليه دعوى والكسابة انما تكون لهم ما طلب منه وادعى عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقه في ثابت العمار المذكورة أن يقيم بيعة تشهد بها صر في موافق ما تلا ويكون ذلك جوابا بالدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بيعة يصدق فيها صر في بيعة حيث ادعى قدر الاثنا وساعة مرفعه ان كان فيه ملحوظة وان له القاضي الحرية (قوله ولم يكن قد أقره) يميني وألبانته (قوله قاله الماوردى) كتب عليه مر وقوله ويبحث

صحت دعوى عقد مؤجل قصد ان اثبات أصل العقد فاه الماوردى وهو متجه لان المقصود منها مستحق في الحال ونقل فيما يضمن عن ابن أبي الدنيا انه نازعوا بعضهم انه اعقدهم ولعل كلامه لا لغيره ادى في ينال معسر وقد استأجره ليطالب به اذا يسر فظاهر كلامهم انها لا تنسخ مطلقا

واعتمد الغزوي وقضيتا قرضع الماوردى معاجها الان القصد انباءه ظاهر اجمع كونه مستحقا فقهه لا يتقدّر بساره القرب عاده ويجزى ذلك فينبه دينه على عبيد يتبع به بعد الحق هل تسمع الدعوى عليه أولا ثم انما البلغة في قالوا لا قرب تشبه هذه الدعوى بالدين على من تحقق اعساره وقال قبل ذلك الذي يظهر له يعطى حكم الحال ائحاذ من تعصمهم الخو العلية به المستمرة ان ما علمين الدين له حكم الحال لا ارجل العمل بوقت استحقاق وموران من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب أسأله فلا يثبت اقرار رجل بالله عباسى فادى ولده انه حسنى لم تسمع دعواه ولا يثبت كافتى به ابن الصلاح (٢٠٢) (تبيه) هذه الشروط الثلاثة ما لم يثبت

محاسب العلم والازالم وعدم المناقضة معتبر في كل دعوى وزيد عليها في الدعوى على من لا يخلص ولا يقبل اقراره ولا يثبت ان اقيمها فلو طلق امرأة ثم تكلمت آخر فادى الاصل انه نكحها في عدم تسمع دعواه حتى يقول ولي بيته اريد ان اقيمها على ان طلقها يوم كذا فتمش عصف وفي الدعوى لعين بخويسج او هب على من هي بيده واشترى منها واشترى منها من فسلان وكان عليها أو ولسنها بالان الظاهر انما يتصرف فيها ما لم يكن في الدعوى على الوراء بدين ومات الدين وخلف تركته تبقى بالدين أو بكذا منه وهي بيده هذا هو يعلم الدين أي أدعى به ينتفع تسمع الدعوى في عتد ببيع فاسد قطعاً لرد الثمن وفي مختلف فيه لعين بما لو كسفتها لجوار كاسر ولادى عليه الفارقضا فتقابل ثمنه لا زنه لا لاف لا تقبل قسما عليها فلم ينظر لاختلافهما في السب ولا

فيما ثبت وقف على اذن القارض على الوفاء من مال غيره أو من ماله أو كان في شرط الوقف ان الناظر اقراض ما يحتاج اليه الحال من العمل من غير استئذان اه عش (قوله واعتمد الغزوي) وهو العتد واقتضى به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضيتا قرضع الماوردى الخ) عتدوا لها يتوان اقتضى ماقر رضاءه الماوردى الخ (قوله لان القصد الخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاول ان يقول ووجهان القصد الخ شديد (قوله ويجزى ذلك) أي ما يرمى على الدين على المهر (قوله انه يعطى) أي الدين على من تحقق اعساره (قوله ومنه) أي غير المناقضة وقوله ان لا يكذب الخ كان الاول حذف لفظة لا واراد ما عتد من المال في (قوله وزيد الخ) مفعول ولي يستأنخ سم ويصح كونه فاعلاه لان زاد يستعمل لان ما عتد (قوله على من لا يخلص الخ) أي من الغائب والصبي والمجنون واليت (قوله فلا طلق امرأته الخ) يتأمل وجه هذا التفرع سم (قوله واشترى بها الخ) مفعول زيد القدر بالمطاف (قوله وكان عليها) راجع لكل من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تعليل الاكتفاء بقوله ولسنها عين قوله وكان عليها شديد أقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان عليه يعني في دعوى الهبة أضاع قوله ولسنها سكن كلام الشارح السابق في شرح وجيد ذكر القيمة كالمرعى في اشتراط ذكر نحوه (قوله وخلف تركته الخ) مفعول زيد القدر (قوله بكذا) أي كثلثه أي الدين (قوله كاسر) أي قبل قول المدعى ان ذلك كاسر بكف الخ سم وقد قال فلم اعاده (قوله بقوله شهدي الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول ذلك قبل الشهادته بعدها (قوله والخلف) ظاهر وان لم يدع خصمه عليه عليه بخويسج في بيته الاخرى (قوله سم دعواه) أي لا يثبت

(فصل) في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التبيه في النهاية (قوله وما يتعلق به) أي بالجواب عش أي من قوله وما قبل اقرار عبيد الخ يجزى (قوله لمن أسر المدعى عليه الخ) وفي الكثر كلام طو يل في اسرار المدعى عليه اذا كان وكلا أو وليا تعين مراجعته سم (قوله فلم يشبهه) لعل المراد بجمع زوال نحو جهه رشدي (قوله ويعرف بذلك) أي بقوله أو جاهل الخ (قوله وهو ان يحكم) أي فلا يصيرنا كالا بعمر دال السكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنكول أو يقول للمدعى اختلف عز زرى اه يجزى (قوله ولا يمكن الساكت من الخلف الخ) أي الا برضا المدعى كإبائي عش أي في محبة النكول (قوله وسكوت أحرص) الى قوله كإبائي التفتي (قوله كذلك) أي سكوت الناطق معنى (قوله والا) أي وان لم يفهم الاشارة (قوله فهو كجبنون) أي فلا تسمع الدعوى عليه معنى (قوله على ما رفته) أي من ان الدعوى على

البلعنى كتب عليه مر (قوله واعتمد الغزوي) أدعى به فمنا الشهاب الرملى ش مر (قوله وزيد ماله) مفعول ولي الخ (قوله فلو طلق الخ) يتأمل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هبة تقدمت قبيل قول المصنف وانكاسام بكف الاطلاق الخ

(فصل) أسر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله أسرار الخ) في الكثر كلام طو يل في اسرار

تقبل دعواه بقوله شهدي فسخة أو مطلق فلا إقامة بينة أخرى والخلف قول البائع المبيع وقضيتا لاسموع كيبته ان لم يصر حال البيع ملكه والا سمعت دعواه فطلق المشتري انه باعوه هو ملكه والله اعلم (فصل) هي في جواب الدعوى وما يتعلق به فلا أسر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى الصحت هو عارف أو جاهل أو حصانته دهشونه فلم يشبهه كالا لذلك كنه قوله أسر وتبينه عند ظهور كون سكوته لذلك واجب عرف بذلك بالاولى ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كسكرا كل) فيما يأتي فيه بقدمه هو ان يحكم القاضى بشكوله أو يقول للمدعى اختلف فثبت بخلف ولا يمكن الساكت من الخلف أو اراده ولسن له تمكز راجحة نأرا وسكوت أحرص عن اشارة فهمة أو كطبه أحسنها كذلك ومنه أنه لا يسمع أسأله وهو كجبنون على ما رفته في باب الخلف

المدعى عليه يجب بقوله
يثبت ما يدعيه بمطالب
القضاء المدعى بالاثبات
لفهمهم ان ذلك جواب
صحيح وفيه نظر ظاهر
طلب الاثبات لا يستلزم
اعترافا ولا انكارا عين
أن لا يكتفى منسب ذلك بل
يلزم بالتصرع بالانكار أو
القرار (فان ادعى عليه
عشرة مثلا فقال لا
يلزمني العشرة لم يكتفى في
الجواب (حسبي) يقول ولا
بعضها وكذا يحلف ان
توجهت اليه عليه ان
مدعى العشرة مدع بكل
جزء منها فلا بد أن يطابق
الانكار واليمين دعواه
وانما يطابقان في كل
جزء منها فان حلف على
نفي العشرة واقصر عليه
فنا كل عداون العشرة
فحلف المدعى على استحقاق
دون عشرة بعينه وان قل
من غير قيد بدعوى
(وبأخذها) لما بان ان
النكول مع اليمين كالقرار
نم ان نكل المدعى عليه
عن العشرة وقد اقصر
القاضي تحلف على عرض
اليمين عليها لم يحلف
المدعى على استحقاق مادونها
الا بعد تحديد دعوى
ونكول الخصم لانه انما
نكل عنها فلا يكون نكالا
عن بعضها هذا ان لم يرد
المدعى بعدد الا كان
ادعت انه نكلها بتخصمين

وله عش (قوله عليه) الى قول المتوكل في النهاية الا قوله فيجب المثل وكذا في المغني الا قوله او
في الثانية وقوله وجواب دعوى ألف الى ويكني (قول المتن قال لا تزني الخ) وان قال في جوابه هي عدى
أوليس لك عدى شي فذلك ظاهر مغني (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى او ابدعها فأنكره
فلا بد أن يقول في حلفه لست نكح ولا شيء منها وادعى انه باعها ما كانه لم يبعها معنى وروض مع شرحه
(قوله وانما يطابقان الخ) أي وقوله لا يلزمني العشرة انما هي في مجموعها لا يقتضي نفي كل جزء منها معنى
(قول المتن فنا كل) ينبغي ان يكون محله في غيره مذكور لجهل أو دهاء والا فموشك فليست بل ويحرم
عريضة العجيري قوله فنا كل عداون في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون نكالا غير حلفه على نفي
العشرة قبل لا بدعوى هذا الحلف ان بقوله القاضي هذا غير كاف ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فنا كل عدا
دونها اشتغافه ترى اه (قوله وان قل) شامل لما لا يقول وهو يظهر ان ادعى بقاء العين فان كانت بالغة
فلا فلا لمطالبة لا يقول عش وفيه تامل لان المطلوب هنا النكاح وغيره الا لا قل (قوله نعم ان نكل
المدعى عليه الخ) كانه أراد ان النكول الانكار مع الحلف والا فنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى على
العشرة واستحقاقها سم أقول قوله والا فنكول الخ انما يتبع ما دعا له لم ينع بالموالح لا المحذور في
الترام محته فحاصل المقام انه اذا حلف المدعى عليه لا تزني العشرة ولا جزء منها واستحقاقه القاضي على
العشرة فقط فكل عن الحلف عليها فلم يدعي ان يحلف على استحقاقها من غير تحديد دعوى وليس له أن
يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تحديد دعوى ونكول المدعى عليه هذا المحذور وفيه فليراجع ثم رأيت
في الاثر ما فيه واذعره القاضي اليمين على العشرة ودونها حلفا على نفي العشرة واقصر عليه فنا كل عدا
دون العشرة والله دعي الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين وأراد المدعى
الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضي اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها
وان عرض على العشرة فدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى لبعض الذي يريد الحلف
عليه اه ويتضح بذلك عدم ارفاقه المحشى سم وان كلام الشارع على ظاهره ولا محذور وفيه والله
أعلم (قوله ففما) أي لم يقل ولا شيء منها نهاية (قوله نكحها الخ) أي أو باعها داره ورضوانه (قوله فان
نكل لم تحلف الخ) أي بل ان حلف بين الرد قضى لها واستحققت التحسين لان اليمين المردودة كالقرار
وان لم تحلف لم تستحق شي لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يشترط هذا هو الموافق للقواعد
فقول الشارع فيجب مهر المثل في نظر ظاهره سواء في ذلك على حلفها بين الرد أو على عدمه لا يقال وجه قوله
فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نكول لان مهر المثل معترف به لان النكاح انه نكح تخمين شامل
لانكار نفس النكاح ولو سلم فبعد الاعتراف بالنكاح لا وجب مهر المثل مجرد دعوى الزوجة كما علم
بما رجعتا قدم في بحث الاختلاف في قولهم فراجعوا تأمله تعرفه بحث جميع ذلك مع مره فوافق
عليه اه سم ولك ان تخمين يجعل كلام الشارع على الاعتراف وقد رآنا ثبت بخلافه أخذنا بما بان
في دعوى ألف صدقا (قوله لم تحلف هي على الخ) قال في شرح الهيبة اذا استأنفت المدعى عليه
بعض التحسين فان تحلف عليه لنكوله يكفي في الرضا وأصلها سم وبعبارة الاسنى والنهاية الادعى

المدعى عليه اذا كان وكلا أو وليا تبين مراجعته (قوله تنبيه يقع كثيرا أن المدعى عليه يجب بقوله يثبت
ما يدعي الخ) ويقع أيضا أنه أنفى المدعى عليه بعد المدعى عليه بقوله ما تبين أنكم عندكم أو ما تبين
ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرانا كالا تحلف المدعى ويستحق ولو تنازع قبل المدعى فطالب
أحدهما الأصل أي القاضي الكبير وطالب الآخر نائبه أي جيبس لمطالبة الأصل في وقت انضمامه اليكم
مر (قوله نعم ان نكل) كانه أراد ان النكول الانكار مع الحلف والا فنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى
على العشرة واستحقاقها (قوله فان نكل لم تحلف هي على الخ) أنه نكحها بدون التحسين أي بل ان حلف بين
الرد قضى لها واستحققت التحسين لان اليمين المردودة كالقرار وان لم تحلف لم تستحق شي لان مجرد الدعوى

لانه ينافي دعواه أولا وهو النكاح الحسن فيصير المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطالب منه المثل فقال لا أحلف وأعطى المال يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليف لانه لا يباين ان يدعى عليه بعد اذ قد عذر وكذا الوكيل عين (٣٥٠) وأراد المدي أن يحلف عن الرد فقال

خصمنا أن يدل المال بلا
بين فيلزمه ما حكم بان يقض
والا حلف المدي (وإذا
ادعى مالا مضاعفا الى سبب
كأثر ضئيل كذا كذا في
الجواب لا تستحق) أثبت
(على شيا) أولا يلزمه
تسليم شيء اليك (أو) ادعى
عليه (شفعة كراهه) في
الجواب لا تستحق على
شيا ولا نظر لكون العامة
لا يعدون الشفعة مستحقة
على الشترين أولا تستحق
تسليم الشقة) ولا تشرط
التعرض لشيء ثالث الجهة
لأن المدي قد صدق فيها
ولكن عرض ما استقلها
من نحو سواد أو أرواه أو
اعصار أو غوفر في الثانية
فان نفاها كذب وان أقر
بها لم يجز يستفاد
الضرورة قبول اطلاقه
ومرفيها كيفية دعواها
وجواب دعوى الردعية لم
نودعي أولا تستحق على
شيا أو هلكت أو دفعها
دون قوله لم يلزمي دفع أو
تسليم شيء اليك لانه لا يلزمه
ذلك بل القبول وجواب

جديدة ونكول المدي عليه اه (قوله لانه ينافي دعواه أولا) ظاهر ان حلفه المثل انه تزوجها تحسنة مثلا وجبته فدعواهم لا بدعي جديدة شكل لان لا يخرج بها عن المناقاة والظاهر ان المراد بالذي تحلف عليه بدعي جديدة استحقاقها الخمسة من لانه لا يحلف بها بالتحسنة وبإقراره وان استأنفت وادعت عليه بعض الذي جرى النكاح عليه فيأثره من لانه لا يحلف عليه انتهت فتدعيه بعض الذي جرى النكاح عليه مخرج ما ذكره تعلم انه ليس بها ان تدعي بعد اذ قد عذر وشيء وقوله وبإقراره المثل ان مثلها في الأثوار وما أنفصلها أيضا عن سم عن شرح البهجة (قوله يلزمه قبوله) مفهومه جواز القبول وقوله من غير اقرار أي من المدي عليه وقوله وله تخليف أي المدي عرش (قوله فيلزمه ما حكم المثل) عبارة المثل انه أن يحلفه ويقول له الحاكم اما ان تقر بما حق أو يحلف المدي بعد نكوك اه وقوله بعد نكوك لا يحلفه لان الكلام فيمن تحقق نكوكه (قوله بان يقر والاحلف المدي) لعل علمه ما يقر به رشدي (قوله ولا نظر لكون العامة تالم) عبارة المثل في جواب المدي ونافذ البقعي في جواب دعوى الشفعة وقال أكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لان المشتري قد تمت ولا يتعلق به ضمانه كالغصب وغيره فالجواب المعتبر لا شفعة لا تندي كما عبره في الروضة وعبارة المثل لا تستحق على شفعة اه والمعتبر المثل اه (قوله في الثانية) أي الشفعة عرش (قوله في بابها) أي الشفعة (قوله لم يلزمي دفع المثل) كذا في أصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بالاذن لفي الماضي ثم رأيت المثل في غير بلا سدع (قوله وجواب بدعي ألف المثل) عبارة الأثوار ولو ادعت عليه ألفا صدقا فكيفما كان يقول لا يلزمي تسليم شيء اليك لعل القاضى أن يقول هل يزوج وتحلف فقال المثل في القاضى ولهذا السؤال لكن لو سأله فقال نعم قضى عليه مهر المثل الا ان يشمر بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه أكثر من ذلك اه (قوله والالم بكه) أي لان من اعترف بسبب وجب شيا لا يصح في في ما في وجه ذلك السبب وجواب مطلق مثل لا تستحق على شيا بل لا يباين ان اثبت عدم ما أوجبه بغيره عرش (قوله وقضى عليه مهر المثل) انظر مع ما بعد رشدي وقد يقال نعم ما في تفصيل لما هنا فلهما احسب (قوله الا ان يشترطه) أي ثبت انه نكحها ما قبل من ذلك فلا يلزمه أكثر من شيء وأثنى أو أقر وبني كمن سم وأخذ ما ياتي أو ثبت فهو عنها الردة انه نكحها بذلك أي الا ان يشترط ذلك (قوله بعد اذ قد تم) أي فرض مهر المثل المثل لعل فما اذا شيا بان لم نكحها بهذا القدر حتى يغادر ما قبله والا بان كان به لا يلزمي دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فلهما احسب رشدي وقد يقال كما مر ان لها تفصيل لم يصرح به راجعه انه متى أقر بالزوجة فلا يكفى في الجواب لا يلزمي دفع شيء اليها فاسأل عن القدر كما مر فذاع عرش (قوله فان ذكر رد المثل) وان لم يذكره فحكمه وهل يجعل كسركنا كل بقية فلهما احسب ولغيره (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته أي وما اذا ذكر قدره أو فوزه فلا غرض ظاهر (قوله فلو صدقها سلمته المثل) تقدم منه قيل الفصل عن الأثوار والروض زيادة بسط (قوله حل له نحو

مع نكول المدي عليه لا يثبت شيا هذا هو الموافق القواعد فتقول الشارح فيصير مهر المثل في نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها عين الرد أو على عدمه لا يقال وجهه قوله فيصير مهر المثل ان الزوج يعترف بالنكاح لاننا نقول لا نسلم انه يعترف به لان انكاره انه نكح تخمين شامل لانكاره نفس النكاح ولو لم يقصد رد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل مجرد دعوى الزوجة كما عبره بارجعة ما تقدم في بحث الاختلاف في رد الزوجة فارجعه وانما تعرفه بحث فيصير ذلك مع مر فوائده عليه (قوله ردنا فاقصر القاضى في تخليفه على عرض البين عليها فقط) أي لم يقل ولا شيء منها (قوله تخلف المثل) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت البدعي عليه بعض الحسن فانما تخلف لانكره كذا في الرض وضو أصلها اه (قوله الا ان ثبت خلافه) قال في شرح الرض أي انه نكحها ما قبل من ذلك فلو صدقها سلمته كذا في الرض

(٣٩) - (شرواني وان قاسم) - عاشر قدر اغير بدعته تحالفان حلفا وانكلا وجه مهر المثل ارجع احدثهما فحقه بما ادعاهم يكتفي في جواب دعوى الباقين أشد زحني والنكاح ليس تزويج ولا يكون طلاقا فلو صدقها سلمته ولو أنكر وجلف حل له نحو

أشتموا وليس له تزوج غير محقق بلقلها أو جرت وتفتق عتق أو ينفي لها كمن رقبه ليقول ان كنت نكحتا فهي طالق (وبحلف على حسب جوابه هذا) ليطابق الخلف (٣٠٦) والجواب (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) ليطابق البين الجواب (وقوله

سلف بالنفي المطلق) كقول
أجاب به ووده وشوح
الفرق أو بالاطلاق فكذلك
ولا يكف التعرض لنفي
السبب فان تعرض له جاز
لكن لو أقام المدعي به بينة
لم تسع ينسب للمدعي عليه
بإدائه أو إعلانه كذا
بنفيه للسبب من أسله ولم
يما تقرر أنه لو أدى دينا
وهو مؤجل ولم يذكر الاجل
كفي الجواب بل يلزم
تسليمه إلا أن يحلف عليه
ولو أدى على من حلف لا
يلزم تسليم شيء اليه بان
حلفه إنما كان لاصلاح
والآن أسرت سمعت
دعواه ويحلفه ما لم تتكرر
دعواه بحيث يغفل منه
التثبت (تنبيه) ما
تقرر من الاتكاء بلا
تسحق على شيء استنوا
منه مسائل منهما إذا أقر
بان جميع ما في دعواه ملك
زوجه ثم مات فقامت بينة
بذلك فقال الوراث هذه
لأصيان لم تكن موجبة
ضد الأمر لو كانت
لا أعلم ان هذا ولا شيئا منها
كان موجودا في البيت اذ
ذلك ولا كنفي حلفه على انها
لاستحقها (ولو كان بيده
مرهون أو مكرى وإدعاء
ماله كقائه في الجواب) لا
يلزم تسليمه (لأنه جواب
مفسد ولا يلزمه التعرض

أختها) أي ظاهر أو كذا باطنان صدق كاهم ظاهرا من نظائر مرشدي (قوله وليس لها تزوج غيره) أي
ظاهرا وكذا باطنا ان صدقت أختها من نظائره (قول المتن وبحلف) أي المدعي عليه على حسب بغي السن
بخطوه ويجوز أسكتها أي قدر جوابه هذا وعلى نفي السبب ولا يكف التعرض لنفيه فان تبرع أو أجاب الخ
معنى عبارة الرض مع شرحه وبحلف المدعي عليه إذا انصرف على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه
بكونه أو على نفي السبب وان كان الجواب مطلقا فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عنا اه (قول المتن: بنفي
السبب المذكور) كقوله في صورة القرض السابقة على ما أقرضني كذا مضي (قوله أو بالاطلاق
فكذلك الخ) لا ينفي أنه مكر مع قول المتن ويحلف على حسب جوابه هذا فكان الأولى ان يسقطه بذكر
قوله ولا يكف التعرض لنفي السبب قبل قول المتن بان أجاب الخ كحرف عن المتن (قوله ولا يكف التعرض)
التي قوله أي وحسن ذلك النهاية لا قوله فانه يحلف لأعلم أن لا يكفي حلفه (قوله فان تعرض الخ) متصل بقول
الاصف كقائه في الجواب لا يستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضع عش عبدا ورشيدا قوله فان تعرض له
جاز لاحتجائه هذا مع ما فيه وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المدعي به بينة الخ على أنه تقدمه
خلاف هذا وأنه تسع من المدعي عليه البينة تحثذ بما ذكره فراجع اه وقوله تقدم لعل في شرح أمهل
ثلاثة أيام وقوله خلاف هذا والله الخ أي إلا أن يدعي أنه ما تقدم حلفه فيما إذا لم يستد المدعي به في سبب
فأبرأه (قوله فان تعرض له) أي لنفي السبب وقوله لو أقام المدعي بكسر العين به أي بالسبب وجوده
بالجمل لا تسع كإبرأه أي وهذا كالمريض في دعوى الدين المطلق بدون تنقيده بالحلول (قوله كفي
الجواب الخ) ولا يجوز أنكاره واستحقاقه بان يقول لا شيء له على في أحد وجهين قال الزركشي أنه المذهب كما
حكاه الروابي عن جده ولو أقره نفسه بثوبه لا وادعي تلفه فحلفه أنه لا يلزمه تسليمه إليه ثم ينعق
منه ما بقيته وان نكل حلف المقر على بقائه وطالبه معنى وروض مع شرحه (قوله بذلك) أي الاقرار
المذكور (قوله فقال الوراث هذه لأصيان لم تكن الخ) أي يكتفي منه بملك عش (قوله ولا تسألهما)
الأولى وأما الخ (قوله ولا في حلفه على أنها لا تستحقها) أي لا شيئا منها أخذ من أول كلامه (قول المتن
وادعاء) أي كلامهما لكانه وأثبت معنى (قول المتن كقائه لا يلزمه تسليمه) فان أقام بنسبة المالك وجب
تسليمه أو أقر وفي هامشه وأعرض ذلك بأنه حيث يشيع حق الرهن والأجارة فكيف يجب التسليم إليه
والجواب أنه لا يجب على المدعي عليه فانه يمكن له استئناف دعوى الرهن وأقامة البينة عليه أو تحليف المدعي
اه (قوله لا للجواب) أي قوله كجلسه في المتن الأخوة كذا قالوا إلى المتن (قوله لا يلزمه التعرض للملك)
أي ان ينعى بان يقول ليس ملكك ولا يتوبه كإبرأه ما يبيح (قول المتن جده) يسكون الحاله المملوطة على
أنه مصدر مشتق للفاعل أي ناف عن جعله للمدعي الرهن الخ (تنبيه) لو ذكر الصنف قوله أولا بعد قوله
بالمالك كان أولى فان عبارة توهم تعلق أو لا تخاف ولا معنى له معنى (قول المتن ان ادعت ملكا مطلقا) أي عن
رهن وإبرأه معنى عبارة البصري عن العزري أي ان كان دعواه ذلك العين التي ادعت ملكا مطلقا عن
التقيد بالرهن أو الأجارة أي أن لم تقدم المدعي به بالرهن أو الأجارة فلا يلزمه تسليمه لك لأنه لا يلزم من ملك
شيء استحقاق تسلمه وان ادعت مرهونا أو مؤجرا أي أن قدمت المدعي به بالرهن أو الأجارة أي ان كان مرادك
التقيد بذلك فاذا كرر لا يجب عنه بان أقول لم تعرض غداة الأجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اه
(قوله كفي الجواب لا يلزمه تسليمه الخ) قال في الرض وفي جواب أنكاره استحقاق أي بان يقول لا شيء
له على وجهان قال في شرحه قال الزركشي المذهب المنع كالحاكم مريج الروابي عن جده اه (قوله

للملك (فلا اعترف) له (بالمالك وادعي الرهن أو الأجارة) وكذا المدعي (فاصبر عنه لا قبل) فدعى الرهن والأجارة (قوله)
بينة) لان الأصل عدمهما (فان عجز عن ادعاء أو ان اعترف بالمالك للمدعي (جده) مغفول لخلف (الرهن أو الأجارة) فليمتان يقول في
الجواب (ان ادعت لهما ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليم)

الدعاء (وان ادعيت مروهنا) اومو حواصدي (فاذكر واجبواذا ادى عليه عينا) (٣٠٧) عشارا وسمولا (نقال ليس لي او)

اضافها ان لا يمكن تخصمه
كقوله (هي لرجل لا عرفه
اولا بنى (الطفل) او الجنون
اولا بسفه سواها اذ على
ذلك انها ملكه او وقف
عليه أم لا كالمظهر (أو
وقف على الفقراء أو مسجدا
صكنا) وهو ناظر عليه
(فلا يصح انه لا تصرف
الخصوصية) عنه (ولا تزع
العين) من شأن الظاهر ان
مالي يده ملكه أو مسجعه
وامرر منه ليس يزيل
ولم يظهر لتفسيره احتقان
كذا قالوهنا وقد بيناه
قوله ما عين الجوى
وأقره لوقال للقاضي
يبدى مال لأعره فماله
قال وجه القطع بان القاضي
يتولى مقفه وجاب بعمل
هذا على ما اذا قاله لاني
جواب دعوى وحشده
يقرب بان ناقر بنه تويد
السودى ظهر وقصد
المرف بذلك عن الخصامة
فصل بوهذا الاقرار على
انقاعها ليس بمصداق
فانه لا عرف بنه تويد
بأقراره (بل بحلفه المدعى)
لاعلى انها لو اتت على
(ان لا يلزمه التسليم) لعين
وجه أن يقصر أو ينسك
فصل السدى وثبته
العين في الاولين في المن
والبدل الصلوة في البقية
وه تخلفه كذلك (ان) كان
المدعى بينا (لم تكن)

ه (بنه) كسليم من كلامه لا وفيها اذا كان بينه وأقامها بغيره بها كذا أطلقوه وسأني فيه تفصيل عن البغوى ونزع البغوى
في هذه الصور وأما الجالس هذا فصل لمصلحة الجواب عنه (وان أقره) أي المذكور (العين حاضر) بالبدل (يمكن تخصمه وتخليفه)

جمع بينهما أيضا والا فاحدهما من عن الاستحالة لا من التقيده ليس لافادته اذا أثر به ان لا يمكن تخاصمته وهو المحصور ولا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لولا وانما هو ليرتب عليه قوله (سئل فان صدق صارت الخصومة معه) لصيرورة البده (وان كذبه ترك في يد المقر) لما مر في الاثر اوى وحسب لا تنصرف الخصومة عنه كغيره لظاهر علما لظاهر نظير ما مر (وقبل بسل الى الذي) اذ طالب له سواد في مطالع الامام بان القضاء بمجرد (٣٠٨) المصري بحال (وتيل بحفظها لما حكم لظهور ومالك) له كبحر في الاقرار وفي الاقرار

عن فتاوى الفقهاء لوالدى
 عن ابن العن وهي مؤثرة شدي (قوله جمع بينهما) أي بين امكان تخاصمته وامكان تحليفه بمعنى (قوله ثم التقيده) الى الذي في المعنى (قوله لمن لا يمكن الخ) أي وولي غيره (قوله وهو المحصور) انظر ما وجدنا في المحصر مع ان الوقت الذي نأخره غيره كذلك تجامر شدي (قول المتن ترك في يد المقر لما مر الخ) يؤخذ منه انه يترك في يده ملكا سم (قوله أي وحسب لا تنصرف الخصومة عنه) أي فقيم الذي بينه عليه أو يحلفه أو أقر (قوله كبحر في الاقرار) أي وأعاد المصنف المسئلة هنا في رد التصريح بمقابل المصوح وهو وقبل الخ معنى (قوله قبل شهادته) أي الثاني (قوله ثم تدعى الزوجه عليه الخ) انظر الى الحاشية لا تنصت قول الشارح أما بالنسبة لتحليفه فلا يخ (قوله عن ذلك) أي الاعتراف (قوله ثم ذا برقول المستشكل فكيف توجه الدعوى عليه) يعني عنما قبله (قوله وبيانه) أي الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من الذي لمن الزوجه ثم قد يقتضي هذا البيان ان الحكم كذلك اذا أثر قبل شهادة الاول أيضا انه ليس كذلك اذا أقر قبل الدعوى سم (قوله وفي فتاوى البغوي الخ) انظر مخالفتها تقدم من فتاوى الفقهاء لان يحمل ذلك على الشق الاول مما هنا سم أقول بل الاول حمل ذلك على نفوذ الحكم بالنسبة للاخذ من ذي اليد بالنسبة المقرره أيضا أخذنا مما جاء في المعنى والى وضع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) أي بحيث لا يثبت كأي في ع (قوله لان المال) الى التبع في النهاية (قول المتن فان كان للعدى بيننا الخ) أي وان لم يكن كأي في ع تحليف الذي عليه انه لا يلزم تسليمه فان نكل حلف الذي وأخذ ثم اذا حضر الغائب وصدق المقرره اليه لاجل ان البده باقرار صاحب الرد ثم يستأنف الخصومة مع معني ومرا نقافي الشرح عن الاذرى ما يؤيد (قوله شرط القضاء على الغائب) أي المتقدم في باب (قوله وعبارة أسأله الخ) فانه قال فان لم يكن بينه وبين الامر ان يحضر الغائب وان كان به ينة فقبضه معنى (قوله بشله) الاولى لا تنصرف به (قوله) أقامها الخ فيمكن الفرق (قوله ترك في يد المقر لما مر في الاقرار) يؤخذ منه أنه ترك في يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجه عليه) في الرفض فرع لو ادعى على غيره وموقف دار يده علموا أثر به اذ واليد لفلان وصدقه المقره لم يكن له تحليف المقر لغيره أي قدمته لان الوقف لا يعارض عنه فظهر قال في شرح حلان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحياله في الحال كالاتلاف اما اذا كذبه المقره فيترك في يد المقر كغيره فظهر ولو أقام المقره فيعاصر بينت على الملك لم يكن للعدى تحليف المقر لغيره لان الملك استقر بالتمتوخج الاقرار عن ان تكون الحياه به مروح به الاصل اه وقوله ولو أقام المقره فيعاصر كانه اشارته الى قوله قبل الفرع المذكور وهى الى للعدى تحليفه أي الذي عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي بان أثر بالمدى لغائب أنه لا يلزم تسليمه له أو أنما أثر به ملك المقر لغيره جلدان قره به أو ينكل فيخلصه بغيره القه ببناء على ان من أثر بشي شخص بعدما أثر به لغيره بغير المقر لثاني اه وهذا يظهر اشكال قوله السابق من فتاوى الفقهاء ثم تدعى الزوجه عليه ان رد بالزوجه على المقر لتحليفه لثاني (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من الذي لمن لا يمكن الخ (قوله أيضا لا ابتداء دعوى الخ) قد يقتضي هذا ان الحكم كذلك اذا أثر قبل شهادة الاول أيضا لانه ليس كذلك اذا أقر قبل الدعوى (قوله وفي فتاوى البغوي الخ) انظر مخالفتها تقدم من فتاوى الفقهاء

عن فتاوى الفقهاء لوالدى
 دارا في يد آخر وأقام شاهدا
 ثم ثانيا فقال الذي عليه
 قبل شهادته في زوجه
 سمعه القاضي وحكم بها
 للمدعى ثم تدعى الزوجه
 عليه قبل وهو مشكل لان
 الذي عليه معترف بانها
 لغيره فكيف توجه
 الدعوى عليه اه ورد
 به مقرر بسكوته من
 ذلك حتى سمعت الدعوى
 وشهادة الاول فلم يقبل
 منه الصرف لغيره وهذا
 رد قول المستشكل فكيف
 توجه الدعوى عليه وبيانه
 أنها توجهت وصحت هي
 ثم شهادة الاول يقول الثاني
 والحكم بتسليمه لا ابتداء
 دعوى عليه وفي فتاوى
 البغوي ان أقامها فأقر
 ذوالسيد العين لا تقول
 الحكم للعدى حكم بها من
 غير اعادتها في وجه المقر
 لان علم ان المقر منعتني
 اقراره ولا أعادها في وجهه
 قال الاذرى في الظاهر انه
 لا يمين اعاده الدعوى في
 وجهه أيضا (وان أقر) به
 (لا) معين غائب فالاصح
 انصراف الخصومة عنه
 ووقف الامر حتى يقدم

القائب) لان المال بظاهر الاقرار للقائب اذ لم يصدق له وصارت الخصومة معه (فان كان للعدى بينه) بمسافة
 وو حشد شرط القضاء على الغائب (قضى) له (جا) وسمته ان عين قبل هذا ما ثبت لان الوقف بنافه ما وقع عليه عبارة أسأله سلمته
 اه ولا ما ثبت له لانه باء من التفرع سم أن قبله مقداره هو حيث لا يثبت وتوكل هذا ظاهر لا يعترض بماله الا بئنه لغيره اذ المتبادر من العبارة
 بان في تامل (وهو قضاء على غائب تحليف) الذي (معها) عين الاستظهار كغيره لان المال صلا به حكم الاقرار (وقيل بل قضاء على حاضر)

بمسافة العدو) موابه فو مسافة العدوى (قوله ثم اتصرف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى والى قوله
 أى أو كان حينئذى النهاية الأولى وقع الى التنبه (قوله فى الصور الخ) لعل الجمع نظر المأفاهه الشارح
 بقوله ثم التنبه به الخ وقوله الذى يقضى الخ والا فاقدم فى المن الاصور فواحدة هى ما اذا قرر لحاضر ثم
 رأيت قال الرشدي قوله فى الصور له فى الصور بزيادة ما بعد الرأى اذا أقر بها حاضر اه (قوله
 أما بالنسبة لتخلفه فلا الخ) وفى الرض فرع على على غير ووقف دار يسده عليه وأقر بهذا السيد
 لافان وصده المقر لم يكن له تخلف المقر لغيره أى قيمته لان الوقف لا يتناقص عنه وقضى المقر اه وفى
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة والاتلاف والحال لا كالاتلاف أما اذا كذبه المقر فستر له فى يد
 المقر كما سطره ولو أقام المقر فى غير الميراث لم يكن للعدى تخلف المقر لغيره لان الملك استقر
 بالينة وشرح الاقرار أن تكون الحيلولة به مصرح به الأصل انتهى وقوله فيما سطر كله اشارة الى قوله قبل
 المقر المذكور وه أى للعدى تخلفه أى الذى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أى بان أثر الميراث
 به لغائب أنه لا يلزم تسليمها اليه وأن ما أقر به ملك للمقر به جاء أثر أو بشكل فيخلف بغرمه القيمة
 يتناقص على من أقر بشئ شخص بعد ما أقر به لغيره بغرم القيمة لثاني انتهى وهذا يظهر لشكل قوله
 السابق عن فتاوى القضاة ثم دعى الى وجه طمان أن يدعى الى وجه المقر لتخلف فلا تأمل سم أى وما
 اذا جمع الضمير الى الذى كاهو الاقر به فلاش كال به الظاهر سلم محتوج ع الضمير الى وجه المقر
 فتأمل (قوله اذا للعدى طلب عن الخ) وحديثه فى بيان فرق بين قولنا لا نتصرف عندا لخصومة غير ما سطر
 قولنا نتصرف فى الأمان هناك بأشخص من العين اذا أتبنا على ما سطره هنا بأشخص مطلقا والا ففى كل من
 الموضوعين خلفه بغير عليه البينة كعلم رشدي وفى قوله ويقم عليه الخ بالنسبة للاقرار اجمين حاضر نظر
 ظاهر (قوله أنه لا يلزم التسليم الخ) عبارة المغنى والى روض مع شرحه تنبيه للعدى تخلف الذى
 عاب حيث انصرفت الخصومة عنه أنه لا يلزم تسليمها اليه وأن ما أقر به ملك للمقر به جاء أثر أو بشكل فيخلف بغرمه القيمة
 يتناقص على من أقر بشئ شخص بعد ما أقر به لغيره بغرم القيمة لثاني فان
 تشكل عن البين وحلف الذى البين المردودة وأقر به البين ثانياً وأقر المقر به وغرمه القيمة ثم أقام
 الذى بينه العين وأحلف بعد ذلك المقر به والقيمة أخذ العين لأنه أخذها بالحيلولة وقدرت اه زاد
 الانوار على ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر فى الاقراره فالحكم كالأصل الى ما سطره فكذا ولو
 أقام المقر الحاضر والغائب بعد الرجوع بينه بالملك لم يكن للعدى تخلف المقر اه (قوله أنه لو أقر به
 الخ) أى بعد أن أقر به لا نحو كاي علم قوله باقراره الاول رشدي (قوله على بينته) أى للعدى علم بزيادة
 قومه اذا باقر رضى البينة أى معنى (قوله والحاصل الخ) وفى الرض فى هذا المحض المسئلة السادسة
 يطالب الذى عليه بالكتيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لأجلها فان لم يكفل أى يتم كفلا حبس اه قال
 فى شرحه لا شئنا من إقامة كفل لا ثبوت الحق وامتناعه انتهى اه سم (قوله فان أقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والى روض مع شرحه فان لم يتم بینه بكونه من الغائب أقام بينته بالملك سمعت
 بينته لا تثبت العين للغائب لأنه ليس بالثابت بل لتدفع عنه العين وتسمى الاضافة الى الغائب سواء
 أقرضت بينته لكونه حائز به بغيره أو أرضها أم لا وهذه الخصومة متحصنة للعدى مع الذى عليه للعدى

بمسافة العدو) موابه فو مسافة العدوى (قوله ثم اتصرف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى والى قوله
 أى أو كان حينئذى النهاية الأولى وقع الى التنبه (قوله فى الصور الخ) لعل الجمع نظر المأفاهه الشارح
 بقوله ثم التنبه به الخ وقوله الذى يقضى الخ والا فاقدم فى المن الاصور فواحدة هى ما اذا قرر لحاضر ثم
 رأيت قال الرشدي قوله فى الصور له فى الصور بزيادة ما بعد الرأى اذا أقر بها حاضر اه (قوله
 أما بالنسبة لتخلفه فلا الخ) وفى الرض فرع على على غير ووقف دار يسده عليه وأقر بهذا السيد
 لافان وصده المقر لم يكن له تخلف المقر لغيره أى قيمته لان الوقف لا يتناقص عنه وقضى المقر اه وفى
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة والاتلاف والحال لا كالاتلاف أما اذا كذبه المقر فستر له فى يد
 المقر كما سطره ولو أقام المقر فى غير الميراث لم يكن للعدى تخلف المقر لغيره لان الملك استقر
 بالينة وشرح الاقرار أن تكون الحيلولة به مصرح به الأصل انتهى وقوله فيما سطر كله اشارة الى قوله قبل
 المقر المذكور وه أى للعدى تخلفه أى الذى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أى بان أثر الميراث
 به لغائب أنه لا يلزم تسليمها اليه وأن ما أقر به ملك للمقر به جاء أثر أو بشكل فيخلف بغرمه القيمة
 يتناقص على من أقر بشئ شخص بعد ما أقر به لغيره بغرم القيمة لثاني انتهى وهذا يظهر لشكل قوله
 السابق عن فتاوى القضاة ثم دعى الى وجه طمان أن يدعى الى وجه المقر لتخلف فلا تأمل سم أى وما
 اذا جمع الضمير الى الذى كاهو الاقر به فلاش كال به الظاهر سلم محتوج ع الضمير الى وجه المقر
 فتأمل (قوله اذا للعدى طلب عن الخ) وحديثه فى بيان فرق بين قولنا لا نتصرف عندا لخصومة غير ما سطر
 قولنا نتصرف فى الأمان هناك بأشخص من العين اذا أتبنا على ما سطره هنا بأشخص مطلقا والا ففى كل من
 الموضوعين خلفه بغير عليه البينة كعلم رشدي وفى قوله ويقم عليه الخ بالنسبة للاقرار اجمين حاضر نظر
 ظاهر (قوله أنه لا يلزم التسليم الخ) عبارة المغنى والى روض مع شرحه تنبيه للعدى تخلف الذى
 عاب حيث انصرفت الخصومة عنه أنه لا يلزم تسليمها اليه وأن ما أقر به ملك للمقر به جاء أثر أو بشكل فيخلف بغرمه القيمة
 يتناقص على من أقر بشئ شخص بعد ما أقر به لغيره بغرم القيمة لثاني فان
 تشكل عن البين وحلف الذى البين المردودة وأقر به البين ثانياً وأقر المقر به وغرمه القيمة ثم أقام
 الذى بينه العين وأحلف بعد ذلك المقر به والقيمة أخذ العين لأنه أخذها بالحيلولة وقدرت اه زاد
 الانوار على ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر فى الاقراره فالحكم كالأصل الى ما سطره فكذا ولو
 أقام المقر الحاضر والغائب بعد الرجوع بينه بالملك لم يكن للعدى تخلف المقر اه (قوله أنه لو أقر به
 الخ) أى بعد أن أقر به لا نحو كاي علم قوله باقراره الاول رشدي (قوله على بينته) أى للعدى علم بزيادة
 قومه اذا باقر رضى البينة أى معنى (قوله والحاصل الخ) وفى الرض فى هذا المحض المسئلة السادسة
 يطالب الذى عليه بالكتيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لأجلها فان لم يكفل أى يتم كفلا حبس اه قال
 فى شرحه لا شئنا من إقامة كفل لا ثبوت الحق وامتناعه انتهى اه سم (قوله فان أقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والى روض مع شرحه فان لم يتم بینه بكونه من الغائب أقام بينته بالملك سمعت
 بينته لا تثبت العين للغائب لأنه ليس بالثابت بل لتدفع عنه العين وتسمى الاضافة الى الغائب سواء
 أقرضت بينته لكونه حائز به بغيره أو أرضها أم لا وهذه الخصومة متحصنة للعدى مع الذى عليه للعدى

الآن يجعل ذلك على الشئ الاول مما هنا (قوله والحاصل ان المقر) ثم زعم أنه وكل الغائب الخ) الى الرض
 فى هذا المحض المسئلة السادسة يطالب الذى عليه بالكتيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لأجلها فان لم يكفل
 أى يتم كفلا حبس قال فى شرحه لا شئنا من إقامة كفل لا ثبوت الحق وامتناعه انتهى اه سم (قوله فان
 أقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الرض وشرحه فان لم يثبت أى يتم بینه بكونه من الغائب وان ثبت
 أى أقام بینه بالملك الغائب سمعت بينته لا تثبت العين للغائب لأنه ليس بالثابت بل لتدفع عنه العين وتسمى
 الاضافة الى الغائب سواء أقرضت بينته لكونه حائز به بغيره أو أرضها أم لا فهذه الخصومة متحصنة للعدى

وكذا الوادي لنفسه حقا فيها كره من مقبوض والجرة فتسمع بشتها ملك فلان الغائب حقا لا يثبت الا ان ثبت ملك الغائب فثبت ملكه
هذه البيعة وقعها الغير واحد من (٣١٠) الشرح السابق فاحذره (تنبيه) الاول قال المدي عليه في جوابي قد قام المدي

مع الغائب بصوته آخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا الوادي لنفسه حقا فيها (الخ) وقا قال النهاية وخلافه
لقرض وشرحه للمعنى والافوار عبارة وان تعرضت أي بيعة المربع ذلك أي كونه ملكا للغائب لكونه
في ايلوا الحاضر أو رهنه سمعت المصنفات خصوصاً انصراف القيل في جوابي قد قام المدي فاحضر الغائب
فان أعاد البيعة أو أقام غير هاتئمت على بيعة المدي وان لم يتم فخر المالك على الملك ولو قال القاضى رضى
الكتاب انه عاد ولم يدع أو لم يتم البيعة يلزمه الاجابة (قوله) فتسمع بشتها (الخ) أي اذا تعرضت لكونك في
الجرة الحاضر أو رهنه أخذنا بما مر من الافوار (قوله) فثبت ملكه (الخ) ولا ينافي ما مر من انه ليس
له اثبات مال لغير محض يأخذ به من ملان عمل ذلك في أصل العين الذي لا علقته فيها وهنا في حق التوق أو
المتنع عن تعلق حقه بملكه ما يؤول لان عمل ذلك الخ أي على مختل وماعند الشارح فجعله في الدين كس
في القضاء على الغائب يأتي في ضابط الخالف (قوله) ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب
منكراً أو متوالياً أو متغزراً أو فوق مسافة العدوى على ما مر ع (قوله) الثاني الخ (الخ) فرع الوادي جارية
على منكروها فاستحقها بمحض وطئها أو ولد هاتم اكتب بقسمه لكونه زانية بذلك لانها تنكر ما يقول ولم يعط
الابلا دوحى به الولد لان افراوه لا يلزم غيره وان وافقته الجارية على ذلك اذلا فرغ من حكمه يرجع ع
فلزم المهر ان لم تعترف هي بالزنا ولا يلزم الارشان نقص ولو قبلها وقبعتا لولد أو ما أن أولها ولا يطؤها بعد
ذلك الانشراح بعد فان مات قبل شرائها أو بعد عقت علا قوله الاول وقبلها وذهاب مات قبل شرائها
وكذا الحكم لو أنكر صاحب البد وحالف أمه وأولها تملك كذب نفسه فياق فيها جميع ما مر فلا تكون
زانية باقراوه ولا يبطل الابلا ولاخرية الولد يلزم المهر والارش وقسمه الاول أو ما أولها ولا يطؤها الانشراح
جديد فان ماتت عتق وقف ولاؤها ويصالحه مثلها في الماين وض من شرحه وكذا في المعنى والافوار
قوله فلا تكون زانية باقراوه الخ (قوله) عمار أي فشر وط الدعوى أو في قوله أو أقام المدي بيعة دعواه
والمدي عليه بيعة بملكها الغائب الخ (قوله) ولا ينافي (الخ) أي لا ينافي ما مر من عدم السماع
فما ذكر (قوله) المدينه الا فوق لمصر واتي باده بلغيره (قوله) بها تعلق أي ثابت بالمعنى وسابق على
الدعوى والاثبات بخلاف التعلق الا في قوله ومن دعوى دائر شت الخ (قوله) عمار أي في قوله ولو
أقام المدي بيعة دعواه الخ أو في القضاء على الغائب في شرح واذا ثبت مال على غائبه مال (قوله) فن الاول
وهو غير المتعلق (قوله) أنه آخر الخ) ظاهره قبل البيع أو بعده (قوله) لا قراوه الخ) متعلق بالفساد (قوله) وأما
سمعت الخ) جواب سؤال المنسوخ قوله فن الاول ما لو اشترى أمثال (قوله) ومنه أي الاول (قوله) فلا يسمع
الاولى التأنث (قوله) وان كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها ولو بقصد
وقا الذين أو النقص من ذلك كاهو مقته كلامه في شرح ومن توجهت عليه عين الخ وصرح كلامه
السابق في القضاء على الغائب في شرح واذا ثبت مال على غائبه مال سم (قوله) حق الدائن أي في
الاولى (قوله) فبصل مع شاهد يعني اذا عجز عن شاهد أو حشلا (قوله) لا يندعي الخ) عليه لقوله سمعت

مع المدي عليه والمدي مع الغائب خصوصاً آخرى اه (قوله) فتسمع بشتها ملك فلان الغائب قد يرد
هنا ما تقدم بالهش قبل أو ادعى نكاحا من ابن الصلاح والسبكي الا ان يفرق (قوله) فلا تسمعان (الا)
تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها القصد الوفا من ذلك فيما يحتمل ثم آيت كلام الماين
في شرح قول المصنف الا فمن توجهت عليه عين الخ يقتضى خلاف ذلك وكلامه السابق في القضاء على
الغائب في شرح قول المصنف واذا ثبت مال على غائبه مال بصرح بخلاف ذلك (قوله) أيضا فلا تسمعان
أعلان كلام من المبتدئين الزوج لا يتقبل المدي وان كان لو ثبت تعلق بحقه ففرق بين ما يتقبل
وما لا يمكن يتعلق به الحق لكن يتامل الفرق بين ذلك وما تقدم قبل التنبيه الاول ويعرف بان مدعاه فيما

وهي ذلك الملك كله فلا تسمعان أو أقام بيعة ذلك فقام المشتري شاهد بان الابرجع في الهمة سمعت دعواه وبنته
فجعل مع شاهد لا يدعي ملكا غيره منتقلا منه لكالوارث فيما يدعيه ولو لم يفرق بين الغريم فله ابن الصلاح

ومنهم من قبل التنبية الاول في دعوى الرهن والجلو ومنهم من قبل التنبية الثانية (311) فلان ثم ما ندفع في الاخير انه الوارث وان

دعواه وبيته (قوله ومنهم من قبل التنبية الاول) يتأمل كون ذلك منه سم ذلك أن تقول وجهه أن المراد بالثاني ما يشمل قول الشارح أي أو كان لديه ما لم يخ (قوله ومنهم من قبل التنبية الثانية) يتأمل وجهه كون هذا من الثاني وان الذي به في حق الغير مستقل منه المدعى فان الذي به انه الوارث وان المقر بنبوته ولو على فراش فلان وواحد من هذين ليس حقا للغير مستقلا منه المدعى الا ان راداه يرتب على ذلك الحق كذلك وهو الارث سم (قوله بالبيعين) أي بيع بكر لعمر وبيع عمرو زيدا وأبيع زيد المدعى فليس ما نحن فيه (قوله أي فن) التي الفصل في المفتي وكذا في النهاية الاما ينطبقه (قوله ان المقر بالخ دعوى عليه الخ) وتصح الدعوى أيضا على الرقيق بدو من معاملة تجارة اذ له فيها مدعى (قوله أي قوله) أي في القرن (قوله ما ملقا) أي لاعامه ولا على سده (قوله كاسر) أي في اول الباب (قوله لعل الخ) عبارة المفتي لتعيب أو اتلاف اه وعبارة الجعري قوله كاسر لعل الخ كان ادعى عليه انه يبيع دابته وأتلفها اه (قوله دون القرن الخ) نعم قطع البغوي بسماعها عليه ان كان الذي بيننا قد يمتنع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لاقامة البينة فان السبغة لا يقبل اقراره بالمال وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة تباه (قوله فلا تسمع الخ) عبارة المفتي لادعى عليه في سماعها وجهان قال الرافعي والوجه انهما تسمع لاثبات الارش في الله فلا تعلقه بالربة قال تفر يعال الاصلين يعني أن الارش يتعلق بالربة يتعلق بالربة أيضا وان الدعوى تسمع بالمرء قال الباقين فخرج منه أن الاصل لهما التسمع عليه ذلك لان الاصل أنه لا يتعلق بالمرء فلا تسمع الدعوى بالمرء وحده وانما صاحب الانوار اه (قوله نعم الدعوى والجلو اب الخ) كان وجه ذلك ان عين الولي حجة في غيبة البينة سم (قوله في تحقير خطا الخ) انظر المراءد في قوله أسقط المفتي وشرح المنهج لفظة النحو (قوله وذلك لتعلق الدية بوقت الخ) هو تقليص لعدم قبول اقراره ورشدي (قوله اذا قسم الولي) أي في الميت (قوله وقد يكونان عليهما) أي تكون الدعوى وجوابا على كل من الرقيق والسبد مفتي (قوله كل نكاحه) أي العبد كان ادعى حرة فعلى عده وسيداه هذا زوجة حرة وجهه سبده وقوله ونكاح المكاتبان ادعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجة وسبدها بانها بحضرة شاهدي عدل فلا يثبت الاقرار هاهنا السيد اه بجعري (قوله لتوقف نبوته الخ) لأنه لا بد من اجتماعهما على الزوج فلما قرئ سيد المكاتب بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلفا لادعى حكم بالزوج وحيث ولو أقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكحت وحلفا لادعى حكمه بالنكاح ويقا مثل ذلك في المعضنة مفتي وصافي

(فصل) في كيفية حلف وضابط الخالف (قوله في كيفية الحلف) الى قول المتن وسبق في النهاية الا قوله واعترض الى لا في انه ماض (قوله وما يفرع عليه) أي الخلف (قوله البين المرودة) الى قوله واعترض في المفتي الا قوله ويظهر الى المتن (قوله ومع الشاهد) أي البين مع الشاهد مفتي وقضية قصاصهم على تبين الصورتين أنه لا تقاطع بين الاستظهار فلا يرأى جمع (قوله بخلافه) الخ) عبارة المفتي والاصح ولا ينقطع على تقدم تعلق حقه بالعين ثم رأيت قول الشارح ومنهم من قبل التنبية الاول الخ ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه مما يعرف بالتأمل (قوله ومنهم من قبل التنبية) يتأمل كون ذلك منه سم (قوله ومنهم من قبل التنبية الثانية) يتأمل وجهه كون هذا من الثاني وان الذي به في حق الغير مستقل منه المدعى فان الذي به انه الوارث وان المقر بنبوته ولو على فراش فلان وواحد من هذين ليس حقا للغير مستقلا منه المدعى الا ان راداه يرتب على ذلك الحق كذلك وهو الارث سم (قوله بالبيعين) أي بيع بكر لعمر وبيع عمرو زيدا وأبيع زيد المدعى فليس ما نحن فيه (قوله أي فن) التي الفصل في المفتي وكذا في النهاية الاما ينطبقه (قوله ان المقر بالخ دعوى عليه الخ) وتصح الدعوى أيضا على الرقيق بدو من معاملة تجارة اذ له فيها مدعى (قوله أي قوله) أي في القرن (قوله ما ملقا) أي لاعامه ولا على سده (قوله كاسر) أي في اول الباب (قوله لعل الخ) عبارة المفتي لتعيب أو اتلاف اه وعبارة الجعري قوله كاسر لعل الخ كان ادعى عليه انه يبيع دابته وأتلفها اه (قوله دون القرن الخ) نعم قطع البغوي بسماعها عليه ان كان الذي بيننا قد يمتنع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لاقامة البينة فان السبغة لا يقبل اقراره بالمال وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة تباه (قوله فلا تسمع الخ) عبارة المفتي لادعى عليه في سماعها وجهان قال الرافعي والوجه انهما تسمع لاثبات الارش في الله فلا تعلقه بالربة قال تفر يعال الاصلين يعني أن الارش يتعلق بالربة يتعلق بالربة أيضا وان الدعوى تسمع بالمرء قال الباقين فخرج منه أن الاصل لهما التسمع عليه ذلك لان الاصل أنه لا يتعلق بالمرء فلا تسمع الدعوى بالمرء وحده وانما صاحب الانوار اه (قوله نعم الدعوى والجلو اب الخ) كان وجه ذلك ان عين الولي حجة في غيبة البينة سم (قوله في تحقير خطا الخ) انظر المراءد في قوله أسقط المفتي وشرح المنهج لفظة النحو (قوله وذلك لتعلق الدية بوقت الخ) هو تقليص لعدم قبول اقراره ورشدي (قوله اذا قسم الولي) أي في الميت (قوله وقد يكونان عليهما) أي تكون الدعوى وجوابا على كل من الرقيق والسبد مفتي (قوله كل نكاحه) أي العبد كان ادعى حرة فعلى عده وسيداه هذا زوجة حرة وجهه سبده وقوله ونكاح المكاتبان ادعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجة وسبدها بانها بحضرة شاهدي عدل فلا يثبت الاقرار هاهنا السيد اه بجعري (قوله لتوقف نبوته الخ) لأنه لا بد من اجتماعهما على الزوج فلما قرئ سيد المكاتب بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلفا لادعى حكم بالزوج وحيث ولو أقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكحت وحلفا لادعى حكمه بالنكاح ويقا مثل ذلك في المعضنة مفتي وصافي

وان لم يطلبه الخصم بل وان أسقط كافاه القاضي (عين مدعى) البين المرودة ومع الشاهد (و) (عين مدعى عليه) ان لم يسبق لادعائه حلفا بخلافه فلا يقبل اقراره

ويظهر نصديقه في ذلك من غير عين لانه يلزم من حلقه طلاقة ظاهر اقسامى الثابت بالبينه فيما ليس بحال ولا يقصده مال) كسكاح وطلان
 وبلا دور رجسة ليعان وعق وولا ومو وكاله ولو في درهم وسائر ما مرمعلا يشترى جلا واما آين وذلك لان العين موضوعة فتر حين التعدي
 فقط ما يغتور كيد الردع فيما هو (٢١٢) متا كذا في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) اوجه تباين وأجل (يلغ)

نصاب زكاة) وهو كافالاه
 ماتا درهم وعشرون
 ديناراً وما عداها لبادن
 تبلغ قيمته أحدهما
 واعتبر بان نص الام
 والمختصران العبرة بالنهب
 لا بغير وانهما الباقي
 ويجاب بانه لا ينظر - رهنا
 لتعين الذهب معنى فلذا
 أعرضنا عنه أي وما اودهم
 التعيين يجعل على أنه تصور
 لا بغير لان اختصاص ولا
 فمادون نصاب أوجهه
 كانا مختلفين متباينين
 ثمن فقال البايع عشرون
 والمشتري عشرة لان التنازع
 انما هو في عشرة وذلك لانه
 حقيق في نظر الشرع ولهذا
 لم يثبت فيه مائة ثم ان
 رآه لغير مائة الخالف
 فله وبحسب الباقي ان به
 فله بالامعاء والصفات
 مطلقا (وسبق بيان التعليل
 في الامعان) بالزمان وكذا
 المكان في غير نحو مريض
 ومائض و يظهر ان يلحق
 بالمرض سائر اعداء الجماعة
 وان التعليل به مجتنب حرام
 لكن بشكل على ذلك ان
 المحذور تعللوا عليهم وان
 قلنا لا يحضر للدوى عليها
 وقد يفرق بان تصور المرض
 ضروري بخلاف التخدير
 وغيره - ما نعم التعليل

حالفه لا يحلف بمنافاة بناء على ان التعليل مستقبلي لو كان حلفه بغير العلق كجهر فقتله النص اه
 (قوله في ذلك) أي في حلفه لا يحلف الخ عش (قوله يلزم من حلقه طلاقة) أي لان هذا الحلف ينفذ
 لانه فيما ليس بحال الخ وذلك يقتضي الحث وقد عني هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف بمنافاة غير منافاة سبق له
 حلف بما ذكر اذ التعليل مستدوب فيصور تركه مخصوصا بالضرر واما الحلف فليست امل سم (قوله ظاهر)
 أي في ظاهرها (قوله فيساوي) أي قوله انه حلفه لا يحلف الخ (قوله وهو كاله) أي وقود وصا به وتغلط
 في الوقوف بان ما على الذي والذي عليه وأما الخلع فالعين من المال ان ادعاه الزوج وأشكرت الزوجة
 وحلفت أو كانت وحلف هو فلا تغلط على واحد منهما وان ادعته وأنكر وحلف أو نكل وحلفت هي غلط
 عليهما لان قصدها الفرق قصده استدامة النكاح اما الخلع بالكنية فتغلط فيه مسلمة أمغنى و روض مع
 شرحه (قوله ولو في درهم) أي لان المقصود من الواكالة اتمامه ولا يشترى (قوله غلط) أي الحلف اعتبار
 المغنى فشرع التعليل اه (قوله تباين) أي وحسب الشبهة أسى ومغنى (قوله وهو كافالاه الخ) عبارة
 المغنى قضية كلام المصنف التعليل في أي نصاب كان من نعم وبنات وغيرهما وهو جسمه كماله ما ودى
 ويلزم عليه التعليل في خمسة أو ثمن من شعير وفرة وغيرهما لاساوي حين درهما والواحد في كل خمسة
 وأصله اعتبار عشر من مثقال ذهباً وما تاتي درهم فقتله تعددا والنصوص في الام والمختصر اعتبار عشر من
 ديناراً أعنا وقهرو وقال الباقي انه المعتمد حتى لو كان الذي به من الدراهم اعتبر بالنهب اه والاوجه كما
 قال شيخنا اعتبار عشر من ديناراً أو ما تاتي درهم أو ما قيمته أحدهما اه (قوله وما اودهم التعيين الخ) أي من
 نص الام والمختصر (قوله ولا فمادون نصاب الخ) أي وان كان لقيم أول وقف عش (قوله نعم ان وأ الخ)
 عبارة المغنى والاسنى نعم لقاضي ذلك فمادون النصاب رآه لغير مائة الخالف اه وبعبارة عش
 قوله ان وأ ما الحكم أي فمادون النصاب اه انظر هل الاختصاص مشل مادون النصاب في ذلك أم لا
 وقضية طلاق الشراح والنهاية الاول فليراجم وسأني من عش ما وافقه (قوله وبحسب الباقي ان به فله
 الخ) هذا التعبير يقتضي انه يتبع عليه التعليل بغير الامعاء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجهه شردي
 أقول يظهر ان الامر كما تظاهرو وجهه يادنا ما الخالف (قوله مطلقا) أي الى المال وغيره بلغ نصا بلام
 وسبق ذلك الاختصاص فقضية ان له فقط في المين فيه عش (قوله بالزمان) أي قوله ويظهر في المغنى (قوله)
 في غير نحو مريض الخ) عبارة أمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذي به مرض شاق والزمن
 والمائض والنساء فلا يغلط عليهم بالمكان لعدم اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) قضية مريض انما فاعان
 المغنى عدم الحاق (قوله به) أي المكان يستثنى أي اذا كان الخالف نحو مريض واحائض (قوله على ذلك)
 أي استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطفا
 على الزمان ويحتمل لخصه عطفا على المكان (قوله نعم) أي قوله وسبق في النهاية والى قوله أما ولا في المغنى الا
 قوله ويشكر باللفظ وقوله وهي معروفا من الطالب (قوله وهي معروفة) كان يقولوا لله الذي لاله
 الا هو عالم الغيب والشهنة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلان يستغنى وأسنى (قوله فيها) أي البين (قوله)
 لا توفيق فيه) عبارة المغنى لم يرد توفيق في الطالب الغالب اه (قوله أو الغزال) كذا في أصله فخطره حجه

(قوله يلزم من حلقه طلاقة ظاهر) أي لان هذا الحلف ينفذ لانه فيما ليس بحال وذلك يقتضي الحث وقد
 عني هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف بمنافاة غير منافاة سبق له حلف بما ذكر اذ التعليل مستدوب فيصور تركه
 خصوصاً بالضرر واما الخلع فالعين من المال ان ادعاه الزوج وأشكرت الزوجة (قوله) وقد يفرق بان تصور المرض (لا يخفى ما في هذا الفرق)

بحضور جميع أهلهم أو يعتبر بكر باللفظ لا يعتبره بان سبق زيادة الاسم والصفات أيضا وهي معروفة ومما أوائل الاعمان الله
 انما كان كره فها من الطالب الغالب للزوج الملاك معترض بانه لا توفيق فيها أو اسماء الله لا يجوز اطلاقها لا توفيقها وان هذا الاصل
 كلام الباغلاني والفرق الى المشتريين انما لا شعاع بالنقص دون التوفيق والجواب بان هذا من قبيل

اسم المفاعلة الذي غلب بمعنى الفعل دون الصفة التي لا تنصرف فاعلة في توقيف وانما توسع الناس فيها غير صحيح اما ولا فهي ليست من ذلك القبيل لظننا ووضح وامع وكونهم يقتضي تعلقات توقيف لا تختص بها بل كثر الاسماء التوقيفية كذلك وامانا ما في في الذي صرح على طريقته الاشرى بان الاسماء او الصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضي (٢١٣) توقيفا بل الفعل لا بد من التوقيف

لكن الفرس يفسرون
الاسم والصفة أن هذين
لا بد من ورود لفظة
بعبته ولا يجوز اشتقاقهما
من فصل أو مصدر ورد كما
صرحوا به بخلاف الفعل
لاستدراجه وروادف لفظه بل
يكون ورود معناه أو مرادفه
بل بعدم اشعاره بالمتن
وان لم يردوا هذا ولم أر
من صرح به كذلك الا انه
ظاهر من قولي عبارات
الاصوليين فأنما هو ومن
ان تقرر عليه آية العبران
ان الذين يثبتون به عهد الله
واجابهم ثم غابا بل وان
يوضح المصنف في حصره
ويحلف الذي اعظمه
لماترا من لاهو ولا يجوز
التلفيف بقضولان أو عتي
بل يلزم الامام عزله من فعله
أي ان لم يكن يفتوه كجوه
ظاهر وقد يخص التخليط
باحدا الجانبين كما اذا دعي
فن على سببه متقا أو كناية
فأنكر السيد فلفظ عليه
ان بلغت قيمة نصيبا فان
ردا لغيره على الغن فلفظ عليه
مطلقا لان دعواه ليست
بمال (و يحلف على البت)
وهو الجزم فيمال ليس بفعله
ولا فصل غيره كان طلعت
النفس أو ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والغزالي بالواو وسدع (قوله اسم المفاعلة) يعني اسم دال على المشاركة (قوله غير صحيح) شعيرة له والجواب بعلة المفعلي اجيب بان هذا الخ قال الأزرعي والاحوط اجتناب هذه اللفاظ ولهذا لم يذكره الشافعي وكثيرون من الأصحاب اه وهو كمال اه (قوله وكونها تعني) أي من جهة تحقق مدلولها (قوله تعلقا) أي استعما (قوله التوقيفية الخ) لعل حق المقام الغير التوقيفية (قوله في الذي الخ) استعماله انكار (قوله ولا يجوز) أي لا يكفي في جواز استعماله (قوله أو مرادفه) لعله من عطف الخاص (قوله بل عدم اشعاره بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله آ تقابل الفعل لا بد من التوقيف سيدعر وبسم (قوله وان لم يرد) أي سماعا مرادفه (قوله وهذا) أي قوله بل عدم اشعاره الخ (قوله ليس) أي قوله و يفرق في الغنبي الأوله أي ان لم يكن اليوقيفية وقوله ولا أعلم ان أي يوالي قول المتن ولو أدى بنا في النهاية (قوله وان وضع المصنف في حصره) أي لم يحلف عليه لان المقصود تنقيح نفسه بلفظه بحصره المصنف عرش وكلام الغنبي يفيد ان الحلف على المصنف مستحب أيضا عبا روي بحصر المصنف ويوضح في حصر الحالف قال الشافعي وكان ابن الأبي عمير فاضى صنفه بلفظان به وهو حسن وعليه الحكم باليمين وقال رضي الله تعالى عنه في باب كية ما ليمين من الام وقد كان من حكم الآفاق من يحلف على المصنف وذلك عندي حسن وقال القاضي وهذا التعليل مستحب اه (قوله ويحلف الذي الخ) بعلة الغنبي هذا اذا كان الحالف مسلما فان كان جوهيا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة وعلى موسى وبجهد من الفرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وسوره اه زاد الأتوار ولوحلف مسلما بالله الذي أنزل التوراة على موسى والأنجيل على عيسى جاز اه (قوله لاهو) كقول الله الذي أرسل كذا أو أنزل كذا من رسول أو كلب لاهو فها معنى (قوله ولا يجوز التوقيف الخ) أي من القاضي فلو حلف وقيل انعتدت عينه ببت لا اكرامته عرش ويثبت حله على ما اذا كان يعتقد القاضي كما في بعض اعتبارات القاضي عن شرح المنهج وبحسبه الزايد (قوله بقضولان الخ) كثر معنى (قوله أي ان لم يكن الخ) أي القاضي الذي يفعله قال الغنبي وقال ابن عبد البر لا أعلم احدا من أهل العلم يرى الاختلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بمال) أي وان كان حلفه مقبولا لمال على السيد عرش (قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة الغنبي قال الزركشي وظهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعله غيره وقد يكون اليمين على تحقيق موجود لا على فعل ينسب اليه ولا على غيره مثل أن يقول ز وجنه ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق فظاهر ولم يعرف خادعة انه غراب أو أنكر وقد قال الامام انه يحلف على البت اه (قوله كان طلعت الشمس) وان كان هذا غرابا الخ أي ثم ادعت عليه مال وجنات الشمس طلعت أو كان هذا غرابا فأنكر فحلف على البت ان لم يطلع أو انه لم يكن غرابا رشيد (قوله نعم المودع) بكسر الهمزة (قوله يحلف) أي المودع (قوله وفعله) يحلف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله نصيبا أو ثانيا) فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لتسببت بكذا أو اشترت بكذا وفي النفي والله ما بيعت بكذا أو ما اشترت بكذا معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع مع الخ) أي وقد توجهت اليمين عليه بعد كنه معنى (قوله مثلا) أي أو التمساه أو سكره الطائفة معنى (قول المتن في العلم) ولا ينعين في ذلك فلو حلف على البت استعده كما (قوله بل عدم اشعاره بالنقص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيمال (قوله كالأعلم فعل كذا

(٢٠) - (شر وافي بن قاسم) - (عاشر) غرابا فان طالق نعم المودع اذا دعي المودع التلث ورد اليمين عليه يحلف على نفي العلم مع ان التلث ليس من فعل أحد (فعله) فنيا أو ثانيا لا ماله بفعله نعم أي من شأنه ذلك وان كان ذلك الفعل وقع مع مال جنونه مثلا كالشركة (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبسج والتألف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان كان نفيًا) غير محصور (على نفي العلم) كالأعلم فعل كذا

ولا أعلمنا ابن أبي العسر الووف على العلم به وقرى به وبن عدم جواز الشهادة بالنفي غير المحصور بأنه يكتفى في البين بأدنى ظن بخلاف الشهادة فلا بد فيها من الظن القوي القدر بمن العلم كإسراء المحصور فقتضيه زعم الشهادة لأنه كالتأني في سهولة الاحاطة بأنه أنه يحلف عليه بتأني الأولى قاله البلقيني وقد كانت الحلف على البت في فعل غيره الذي تحلفنا البائع أنه لم يبق عده متلا وخلف مدعي النسب البين المرودة أنه أنه يحلف مدعي أنه عسر (٣١٤) وأحد الزوجين البين المرودة أن صاحب عيب وورد الأول بأنه حلف على فعل عبدة

والحلف فيه ولو نفياً يكون
ثالثاً والثاني مرجع إلى أنه
وله على فراشه وهو أثبت
والحلف فيه وتوان لم يكن
فعله والثالث في الملك نفسه
على شيء مخصوص والرايع
فعله تعالى فهو حلف على
فعل الغير أيضاً قال والضابط
أه يحلف بتأني كل عين إلا
فيما يتعلق بالورث فيما
ينفيه وكذا العاقلة بتأني
أن الوجوب لا في القاتل
وورد عليه مسائل مرتبة
الوكيل في القضاء على
العائبة في الو كالة تعامل
المشترى جارية بعشرين وان
المشترى لو طلب من البائع
أن يسلم المبيع فادعى عجزه
الآن عنفاً فكر المشترى
فانه يحلفه - في نفي العلم
بجزءه (لو ادعى بدلوله
فقال أرائي منه واستوفاه
أو أقاله متلاً - حلف على)
البت أن شاه كسر أو عسل
(نفي العلم بالبرائة) لأنه
حلف على نفي فعل الغير
وبشروطها وفي كل ما
يحلف المنكر فيه على نفي
العلم التعرض في الدعوى
لصكونه يعلم ذلك قال
البلقيسي رحمه الله إن علم
المدعي أن المدعي عليه يعلم

قاله القاضي أو الطبع وغيره لأنه قد يعلم ذلك معنى (قوله ولا أعلمنا ابن أبي) وجه التمثيل به لما نحن فيه أنه
في معنى لم يلدلني أي تأمل سيد عرسارة سم ما فعل الغير في هذا المثال إذا كان يكون ولا تدعى فرائس أيبه
أخذاً بما يأتي اه (قوله على العلم به) أي بالنفي المطلق معنى (قوله ويرقى بيننا الخ) قد يقال للاختلاف بين
المستثنين حتى يحتاج للفرق فكذا لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور كذلك لا يحلف عليه ما عدا ما يحلف على نفي
العلم به والذي في شرح روض النسب بينهما فأن قلت مراد الشارح أن النفي غير المحصور يحلف فيه على
نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع أنه لا تقبله العبارة إلا بتأويل لا بد من التعليل رشدي
(قوله أنه لم يأت الخ) عهده الخنازير بق العبد بابق بكسر الباء معناه عيش (قوله أنه ابنه) انظر أي في هذا
رشدي أي وفي الرابع (قوله ورد الأول بأنه الخ) قضيت لإدعاء ذكران البائع بكلف الحلف بان العبد الباق
عنده إذا ادعى المشتري أنه كان آبقاً في بدالبائع وقضيت ما ذكر وفي الرد عليه بأنه يكفيه أن يقول ما لم يرض
قبوله أو لا يستحق على الرد أو نحو ذلك فلعلم المراد بما ذكره البلقيني أنه إذا ذكر السبب كلف الحلف على البت
فلا ينفيه إلا كتفاً بخلاف لا يرضى قبوله فليراجع عرش (قوله والثاني مرجع الخ) حق المقام هنا وفي
المعاطفة التي تات من بدلفظة بأنه بعد اسم العدد كفي النهاية أو يقول ابتداءً وروان الأول الخ (قوله بن)
أي على البت نهية (قوله نفي الملك نفسه الخ) يعني فهو حلف على نفي فعل نفسه (قوله على شيء مخصوص)
وهو ما يجب إذا علمته (قوله قال) أي الباقي (قوله فيما ينفيه) أي من فعل الورث رشدي (قوله وكذا
العاقلة) أي تحلف لاهل البت وقوله بأنه على أن الوجوب الخ انظر مفهوم رشدي (قوله لا في القاتل) أي
ابتداءً على الرابع عرش (قوله ورد عليه) أي على ذلك الضابط (قوله وان المشتري) عطف على قوله
مسائل الخ (قوله الآن) أي لاني وقت العقد (قوله فانه يحلف) أي المشتري عرش (قوله لا يجوز) قد يقال
لا يجوز لسبب واحد سم (قول المتن فقال أرائي) أي موثوقاً وانت تعلم ذلك معنى (قوله واستوفاه)
التي قوله أي يحضر في المغني الآقوة البت التي المتن والي قول المتن ويعترف في النهاية الآقوة واعتراض الو في فن
وقوله أن ذكر المتن وقوله وظاهر الخ اختلاف ما إذا (قوله متلاً) أي وأعتاض عنه معنى (قوله كسر) في
أي محل مر (قوله ويحلف) أي الاشتراط (قول المتن ولو قال حتى الخ) عبارة المغني ولو قال في الدعوى على سديما
لا يقبل فيه أقرا والعبد عليه كقوله حتى الخ ((قول المتن عسل)) أي العاقل الذي لا يعتقد وجوب طاعة
الأمير كما يعلم مما يأتي عرش (قوله أن أنكر) أي السيد كذا ضع عليه (قوله على المقابل) أي من أن الحلف
على نفي العلم معنى (قوله) أي يعتقد وجوب طاعة الخ (قوله) أي والآخر السيد كليهما الظاهر أم إذا كان الأمر
غيره فظاهر أن الأمر منوط به رشدي عبارة المغني محل الخلاف في العبد العاقل فان كان يحسن ما حلف السيد
على البت قطعاً قال البلقيني ولو أمر عبده الذي لا يجيز ولا يعصى الذي يعتقد وجوب طاعة السيد في كل

والأهم به أنه يدعي أنه يعلم اه أي لم يحز ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الآن وجهاً ملائمة به فله تدويل به
إلى حقه ما أنكر الذي عليه فيحلف هو فسو به فيه (ولو قال حتى عسل) أي قتلنا زعي بما وجب كذا لا مع حلفه على البت (ان أنكر
لأن قسماً له وقوله كقولهم نسو لنا - معناه الدعوى عليه بواجبنا الذي في غيره بان الجمهور على المقابل وفي من يحسن أن يعتقد وجوب
طاعة إلا أمر يحلف بتأني أنه كالبهائم المذكور في قوله (قلت ولو قال جنتهم عسل))

على زوى من (لا) خلف على البت قطعاً والله أعلم (لأنه) المحققين لشخصه في حفظه فهو من قول كالتبيين ضمن فعلها مستخرج
ومستخرج كالتبيين والصوى والخلف علة في ما كان عليه الأثر وغيره وسبقهم إليه ابن (٢١٥) الصالح في الجبر (ويعجز البت عن كون

يعتد ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والا فلا وبعبارة
أصل الرضوخ كد يحصل
من خطه والمعنى واحد (أو)
خط أبيه) أو من رتبة الموقوف
به بحيث يقر بحسنه بسببه
وقوع ما فيه وظاهر أن
ذكر الموقوف نمو فقط
فلورأى خطه موقوف به أن
له كذا على فلان أو عنده
كذا خاله أو عنده أو بعلم
عليه بخلاف ما إذا سوى
الامرأان ومن القسرات
الغيرة للعنف أيضاً كقول
نعمه أي الذي لا يورع
مثله عن البين وهو حق
فيما يظهر ثم رأيت البليغي
أشارت في (ويعبر في)
اليمين مولاة تكلما عرفا
ثم جعلت أن المراد به عرفهم
فيما بين الإيعاب والقبول
في البيع ويجعل أن
المراد به عرفهم في الخلع
بل أوسع وأبعد الأقرب
لأن العقود يحتاج لها أكثر
وطلب الخصم لها من
القاضي وطلب القاضي
لها من زوجته علم (نية)
القاضي أو ثمة أو الحكم
أو المنسوب المقام وغيرهم
من كل من له ولاية الطيف
(الاستيفاء) وعقده
بجهت أو كان أو قبل أو دون
نية الخلف وعقده بجهت
كان أو ملة أو أخصا لمعلم

ما أمر به فالخلف هو السيد خلف قطعاً اه (قوله في زوى مثلا) أي تعلقت عنه أيا كان كالمالك المقتضى
(قوله مستخرج) أي غائب معنى (قوله كانت الصوى والخلف عليه) أي بخلف على البت أيضا معنى
(قوله في الجبر) أي الصادقة عليه عبارة الأثر وغيره شدي (قوله ان تذكر الخ) وقفا للمعنى وخلافا
للهنا بعبارة وظاهر الخلاف هو أن ذلك ان تذكر وهو ما في الشرحين والى وجهها وقال الأثرى انه
المشهور وهو الاعتماد ونقل في الشرحين والى وجهها وأما القضاء عن الشامل اشترط التذكر اه وفي
سم مثله (قوله أي موقوف به الخ) وضابطه ما أن يكون محسوبا أو جدي فها لم يكتف بأن على
الفساد كذا لم يخلف على نفسه بل بطبعه ما لم يفصح بها يتوسم (قوله بخلف عليه) أي بالبت (قوله)
وهو حق) أي المدعى عليه حتى يعني اه إذا كان للمدعى عليه من عاداته إذا كان محققا بقوله لا يمنع
عن البين ورد البين على المدعى كان المدعى سوا خلف المدعى على البت لأن المدعى عليه أو موقوف
ذكر فيفسد المدعى الظن ما لا بد من شق على المدعى عليه عيش (قوله في البين) أي التبيين للنهاية
الأثرية ثم جعلت إلى وطلب القاضي (قوله مولاة تكلما الخ) والمراد بالولاية أن لا يفضل بين قوله وله
وقوله ما طقت كذا مثلا عيش (قوله وله) أي الاستعمال الثاني (قوله ولا يطلب الخصم) أي قوله وان
أثم في المقتضى (قوله وطلب الخصم الخ) مطلق على قوله مولاة تكلما (قوله في القاضي الخ) قال
البلقيني بحسنه إذا لم يكن الخلف محسوبا أو مالا فالعبرة بنيتا لنية القاضي اه ومراد بالحق الحق على
ما يعتقد القاضي فلا ينافيه ما يأتي فيقال كان القاضي حنفيا لحكم في شافعي بشعنا لجوار من أنه ينفذ
حكمه وإن اختلف خلفه لا يستحق على شيء أثم اه عبارة عيش بعده قوله كلام البليغي نصها
فاذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا يصير إفاده على رده أو كان أخذ من دينه على ما قبله في الاستحقاق
فقال نعمه للقاضي خلفه اه لم يأت في شيء غير الذي كان القاضي يرى ما كان عليه في المدعى عليه ان
يخلف اه لم يأت في شيء من غير إفاده ونوى بغير الاستحقاق أو يأت في شيء من ماله لا ينافي ما يأتي في مسئلة
تخلف الحنفى الشافعي على شفعنا لجوار فتأمل اه شرح الرضوخ وهو مستفاد من قول الشارع لم يظلم
كلية البليغي اه أقول بل هو عين قول الشارع وأما من ظلم الخ (قوله وعقده) مطلق بغير نية
القاضي (قوله بجهت أو كان الخ) وسواء كان موقفا للقاضي في مذهبه أم لا معنى (قوله أخصا لمعلم) أي إذا كل أحد بخلف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافعي شفعنا لجوار والقاضي يعتقد أنبا فلا فلس
المدعى عليه ان يخلف على عدم استحقاقها عليه فلا باعتقاده بل عليها اتباع القاضي معنى روض (قوله اما)
لوسلفه نحو الغريم الخ) أي كعوض العظيمة أو العالماء فتشيع التور به عنده فلا كفارة عليه وان أثم الخلف
أنه لم يمتنع من حق الغير ومنه المشدوش في البلدان والأسواق فتشيع التور به عنهم سواء كان
الخلف بالطلاق أو باق عيش عبارة تشرع التبع فلو خلف انسان ابتداء أو خلفه غير الحاكم أو خلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه أو بغير نية الخلف ونفقة التور به وان كانت خرافا لم يطل بها
نفي المستحق اه أي حيث كان القاضي لا يرى القضاة فيه أي بخلاف الطلاق كالشافعي فإن كان له الخلف
بغيراته كان في نفسه التور به وهو ظاهر زبدي وسياق في الشارع والمعنى ما وافقه (قوله وعليه)
يحمل) أي على ما ذكر من تخلف نحو الغريم الخ والخلف ابتداء (قوله في غير الأخيرة) أي بزيادة

ليس فصل أسعد (قوله ان تذكر والا فلا) الاعتماد له لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان
أثره في الرضوخ أصلها في باب القضاء وبعبارة التبع هي تلك ما نصه وما أفهمه التبع هان من منع الخلف
على الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى تذكره لاه في الشرحين والى وجهه الشامل واقر ما نسب
اليمين على نية المستحق وحل على الحاكم لانه لا ينفذ ولا به الاستحلاف ولا به الاعتراض نية الخلف لضعف الحق أو ماله حلفه نحو الغريم
من ليس له ولاية الاستحلاف أو خلفه أو له الفدية بنية أو أثم هان أن يطلعت على غيره وعليه يجعل حسب نية من يخطب عليه فله عليه
صاحبك (تنبيه) بمعنى يختص في غير الأخيرة بشرط وضوياً بمحمد (فلوروى)

لا يسمعه القاضى لم يدع
ايم اليمين الفاسقة والا
لباتخاذ اليمين من
أه جبال الاسد عا عليها
خوفان الله تعالى أمان
حلف بنحو طلاق فتعفه
التورية والتأويل وان
رأى القاضى الخلفيه
على ما عهده الاسوى ونفله
من الاذكار ورواها وهم
اذليس فيه الغاية المذكورة
بل كلامه يقتضى أن يحلف
فمن لا يراه هو ظاهر
وأمان نظم خصمه
نفس الامر كان ادعى على
معسر حلف لا يستحق على
شما أى تسلمه الآن
فتعفه التورية والتأويل
لان خصمه ظالم ان علم
وغفل أن جعل رضى قصد
بما لا يظلمه دون حقيقته
كلامه عادى دهره أى قبله
كذا قاله شارح والذى
القاموس الطلاقه على
الحديقة ولم يذكر القبلة
وهو الانسب هنا وقص
أى غشاه القلب أو ثوب
أى رجوع وهما هنا تقاد
خلاف ظاهر لفظه لشبهة
عنده واستشكل الاستثناء
بانه لا يمكن فى المضى اذا
يقال أن قلت كذا ان شاء
الله وأجيب بان المرداد
رجوعه لعقد اليمين ومن
من الاسوى فى الطلاق
ماه تعلقى بذلك ونخرج
بحيث لا يسمع ماذا سمعه
فيخرج من بعد اليمين ولو وصل بها كلامه يفهمه القاضى منعوا عاها (و) ضابط من تازمه اليمين فى جواب
الدعوى أو أنكول أنه كل (من توجهت عليه عين) أى دعوى محبة كإبائمه أو المرداد طلبت من عين ولومن غير دعوى كطلب الخلف ادعى

الشارح وقوله وفيها أى الاخيرة وهى ما فى المتن **(قوله الحالف بالله)** الى قوله وضابط من تازمه فى المتن
الاقوله كجاءه الباقى وقوله وهى ضد جاز الى كجاءه منى وقوله كذا قاله الى اوقص وقوله ومصر الى
ونخرج والى قوله ولا ينفى النهاية الاقوله وان رأى الى اربأمان نظم معوقه كذا قاله الى اوقص وقوله ومن
الى خروج **(قوله الحالف بالله)** وقوله ولم ينظمه معه كجاءه رزها **(قول المتن أو تأزله خلاها)**
أى بان اعتقد خلاف فنية القاضى كفى حلف شافعي على شفعته بأورافها انه لا يستحقه عاها وقوله
أو استثنى أى كقوله عقب عينه ان شاء الله تعالى معنى **(قوله شرط)** أى كان دخلت فى المسمى وكان كان له
على خمسة فادى عشرة فأقام شاهد على العشرة وحلف ان له عليه عشرة وقال سرا الا خمسة والمرداد
بالاستثناء ما يشمل المشيئة يعبرى **(قوله مثلا)** أى أوصفة أو ظرفا **(قوله والابطلاق الخ)** فان كل شئ قابل
للتأويل فى اللفظ معنى **(قوله بنحو طلاق الخ)** أى كالتعاقب معنى **(قوله ورواها)** أى رد الاسوى بان نقله من
الاذكار **(قوله الغاية المذكورة)** وهى وان رأى القاضى الخلفيه **(قوله ان يحلف)** أى يحلف نفع
ما ذكر فى الحلف بنحو الطلاق وقوله فمن لا يراه أى فى حاضر لاره الخلف بذلك كاشافى فعل ان من يراه
كالخفى لا ينفع ما ذكر عند معنى **(قوله ظالم)** أى بالمعنى بمعنى **(قوله ان علم الخ)** أى عدم استحقاقه
(قوله وهى) أى التورية بتمناه ومن **(قوله الخلافة)** أى عاها او الاقوال فى المثل **(قوله أو قص)**
الخ عبارة للمضى وماه قبلى قرب ولا شفعة ولا قص والتربالرجوع عاها الشفعة والعدو القصم غشاه
لقاب اه **(قوله وهو)** أى التورية بمعنى فكان الاولى التثبيت **(قوله واستشكل الاستثناء)** أى المذكور
في قول المصنف أو استثنى عاها **(قوله ألتقت كذا الخ)** وكذا يقال ما له على شئ ان شاء الله معنى **(قوله)**
وأجيب بان المرداد رجوعه لعقد اليمين أى فيكون المعنى تتعدى عين ان شاء الله وأما فاجعلها على نفس
الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون فى المستقبل كالشرط اه معنى **(قوله منعوا عاها)** فان قال
كنت اذ كراهته تعالى قبله ليس هذا وقت معنى **(قوله وضابط من تازمه اليمين الخ)** وفى فتاوى السبوطى
استفتت عن رجل أقر بانه استأجر أرض من مالكة او انه رأى تسلم وأشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
وأنكر الرقبة وطالب عين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحلفه على التسليم لادعى الرقبة ثم بلغنى
عن بعض المفتين أجاب بان له التحلف فى الرقبة أى اضاف كنهته ان هذا أمر تابه القواعد فلا يقبل الاستئصال
صرح فكتب على نفسه ان ذلك مع لوم من عوم قوله من ان كل لى اقر المدعى عليه بنعم الذى يجوز
الدعوى به وتسمع ونصوص قول المنهاج فى باب الاقرار لو أقر ببيع أو هبة أو قباض ثم قال كان فاسدا
وأقرت لفتى الصفة لم يقبل له تحلفه للأقرار ولم يفرق الأصحاب بين علة فساد وطع معنوا اذا حلف بعد اقرار
المدعى بالبيع فخطبته عند انتفاء شرطه أو لى الى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى عدد وأطال والمندان
له التحلف على الرقبة أى ضم ذلك لمر قبله فى علة فساد لجلال فما أتى به والميل الى ان له التحلف
بل جزم بذلك اه سبب حذف **(قوله أو أنكول)** فيه نظر كإعلم من قول المفتى ما مضى وما ذكره اصنف
ليس ضابطا لكل حالف فان اليمين مع الشاهد الواحد لا يثبت فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة والعان وكأنه
أراد الحالف فى جواب دعوى أصلية وأيضا فهو غير ملزم لاستثنائهم منه صورا كثيرة أشار الى المتن لبعضها
فى الصغير لغيره أيضا لكن ياتى فى الدعوى الجزم بالقرار عند الظن أو كذا وان لم يتذكر كفى
الشرح والرد هنا قال الاذرى وغيره وهو المشهور وقال فى التوشيع وغيره وقد يقال لا تصح والظن
المؤكد فى خطما بالانذار كخلاف خطما الأب وضبطا التكال الوثوق خطما الأب كقتله واقراء بكونه بحيث
لو وجد فى التذكرة فتلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفى العلة بل يؤذيه من التز كذا انتهى
(قوله وهى ضد جاز لا يظلمه دون حقيقته) أى التورية **(قوله وضابط من تازمه اليمين فى جواب الدعوى)**
أو أنكول الخ فى فتاوى السبوطى قال استفتيت عن رجل أقر بانه استأجر أرض من مالكة او انه رأى تسلم

بقوله
فيخرج من بعد اليمين ولو وصل بها كلامه يفهمه القاضى منعوا عاها (و) ضابط من تازمه اليمين فى جواب
الدعوى أو أنكول أنه كل (من توجهت عليه عين) أى دعوى محبة كإبائمه أو المرداد طلبت من عين ولومن غير دعوى كطلب الخلف ادعى

بنافى هذا الصواب حكما يتيمنا
له والى وقتوا مسلما بقل
لائم حامى بره الا انه أطول
ممانته لافتراج الاله الاله
غير ماثله بل هو شرع في ثم
كله منب ما على اذعوبة
تحلف فيها لمتناع الدعوى
بها كالمى في شهادة الحسبة
ولو قال اولى أنتى عن حسنة
الدعوى لم يلزمه بحسن على
نفسه لان الاورام الدعوى
لامسنى له ولو على ملاتها
بغهاها فادعتى وانكرا فلا
يصلف على نفي العلم وقوعه
بل ان ادعتى فرقتى تحلف
على نفيها بل مرمى العلان
بما فيه انه لا قبل قولها على
ذلك والا فلا وادى عليه
شعبة فقال انما اشترت
لا يبنى لم تحلف ولو طوسر
غير من بعد قسمه مال النفس
بين شرعا لمعادى انهم
يعلمون نفيه لم تحلفوا ولو
ادعتى امة الوطع امانة
لو انفا نكر البسد أصل
لو لم تحلف ومضى في الزكاة
انه لا يجب على المالك فيها
عين أصلها وادى على آية
انه باع وشيئا وانه كان يعلم
ذلك وطلب به لم تحلف
مع انه لو أقره انزل لكان
لم يثبت ورشدا لان اقراد
آية اولى قاض انه زوجه
بمجنونة فانكر لم يحلف مع
ان هذا البدي الذى لم يعمر
ميتن ولم يعلم تصحيح ونظر فيه

وأشبه على نفسه ذلك ثم عاد بعده فمؤانكر الرُّبِّيَّ ويقولُ بغير المؤانسة ذلك عدل ذلك حاجت بان له
تخليقه على التسليم لأعلى الرُّبِّيَّ يتم بغيره بعض الخلق إنه أحياناً بأنه الخلق قال وبه أيضاً فكنت له
ن هذا أمر تأمل القواعد فلا يقبل الانبثال صريح وقرن بينهما في مسألة القبض فكنت له ما لم يحصل من ذلك
مسلّم من خصوص وعموم أما العموم فنقول له أن كل دأو الرُّبِّيَّ الذي عليه نعم الذي يجوز والصواب به
وتسمع وأما الخصوص فنقول للمهاج في باب الأقرار ولو أن يسبغ أوهبة وأقباض ثم قال كان فاعدا أو قررت
لغنى الجبهة لم يقبل وله تخلف المقررة قالوا لم يقرن أصحاب دينه لفساد عدله في الحال وأما خلف بعد إقرار
المدعي بالسبغ فقد شهد عند اتفاده شرط ما لم يمتنع من هذا البعض ثم في ردوا على ما علمنا من قولهم
كل ما لو أن المدعي به الخ فاعدا أكثر به لا كذا وله شتان ما بين مسألة المهاج وهذا المسئلة لأن مسألة المهاج
صورها فممن أنر بعدد اجالي مشتمل على جزئها توصفان شرط و فعدا لم يكذب بنفسه ولكن أنكر
شرط ما بين شرطه أو ضامن لوازمه أو وصفه صفاته قالوا معتزلاً لأن طعن اقواته يفسد العقد فهذا سمعنا
بالخلاف لأن مشتمل هذا يقتضي علم ما له سئلنا فنصروا به أنر على نفسه أمر ما شهد على بذلك ثم عاد
وأنكر ذلك بالنكدة واكتب بنفسه بلا عذر ولا ما يلزم الخ ما أعلمه وإليه أعلم والتبدلان له الخلف على
الرُّبِّيَّ به أيضاً ذكر ذلك لروى في بالغ منزه عما لا بد له ما أتى به وما يدل إلى أنه الخلف بل حزم بذلك

فقال له لو أقر قسلاً أو الإمام على الساسي أنه قنبر أو كاذب أنكرتم بحلف أنساو لو ثبت أن بدن على عمر وقادى على
 بن لم يحلف لاحت بالوجه الممن على بد الحلف و قد لحقوا هؤلاء ثلث الشخص بين غير مولو قضاة
 شفتنا والناظر واضع فقد قال ابن الصلاح لو أقر ثلثان التوب لمعرو و وسع في الدين

ولو كان له حق على ميتة فثبت موحه به ثم جاء بعضه بفهم ملك العتبات وأراد أن يشته ببيعها في دينهم لوكاله الوارث في إثباته فالأحسن القول بغير ذلك أنه ومن مثله السبكي (٣١٨) فقال الوارث والوصي والذان المطالبان بحق الميت أه ومن قولهم إنا لبالدين

أن يدعى علم من علمين
لغيره الغائب والميت
وان قلنا نسرم في الغرم
غرم في الجحاف ذلك الغرمي
بين العين والدين وكذا
يقال فيمصر في ذاتي
تبتين السابن أنفا
لان ذلك في الدين يخلت
ونوح بلو أقمر الى أخوه
ثائب المالك كومي وكبل
فلا يخلف لانه لا يقبل اقراه
ثم لحوى عتيديو كيلين
صافا كاسر وهذا مستثنى
ايضا وكالو صي فيما ذكر
ناظر الوقت فالعوى على
أحد زاده ونحوهم اما
هي لا فاما تينا فاذن اهرام
لا يقبل ولا يخلضون ان
أنكر واولو على في انعلم
الا ان يكون الوصي وارثا
ولو اوتيت غبزو ونها
فادى آخره ان سمجاولا
يستهلم تسع فتوى اهل
الوصي والزوج لانها
تسبع غالب على من لو اقر
بالدعي قبل وهنا زوجه
أخذهم لا يقبل ان نسب
لا يشك بقوله ثم ان نسب
الزوج سمجاولا اذن هم
أخذوا باقراره بالنسبة
السمال وان أنكرهم
وكذا مدع لحقه على في
العلم حالان طلب اثباتها
في اقرها (وما يستثنى
ايضا من الضابط أنه لا
يقبل من علم من علمين

[illegible]

هذا الاستثناء لا يغير معنى خبره ووجه هذا ان قوله فوجئت عليه دعوى لم اكن اهدى لان المتعجب عليه المصطفى بذلك يخرج بقوله وان حكمه

ط

هذا الاستثناء لا يغبر جميع نصوص هذا من قوله فوجهت عليه دسوى لسان هذا في الاستشعاع عليهما الدعوى بذلك ونخرج بقوله في حكمه

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أأصبي في وقتي يحمل ذلك (لم يحلف) لأن بيته تثبت عباده والى الحلف (ووقف) الأمر (حق) بل إن
ثم يدعى عليه وان كان لاقر بالبلوغ في وقت أحتماله قبل ومن ثم قيل هذه المستندات من الضابط ثم لم يسمي كافر أن ثبت فادى استحصال الأنياب
بذو اعطاف فان شكل قتل (والأصبي من تشديد قطع الخصومة في الحال لراعاة) من الحق الصغير (٣١٩) الصبي أنه لله عليه وسلم أمر سافرا

بالخرج من من بيت صاحبه
أى كانه علم كذبه بغير واه
أحمد (فلو حلف ثم أقام
بينة) بدعاء أو شاهد الحلف
معه (حكم بها) وكذا لو دعت
اليمين على المدعى فشكل ثم
أقام بدنه لا احتمال أن تكذبه
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة أحق من
اليمين الفاتورة والبخاري
والحرف في خبر شاهد الزاد
عنه ليس لأن الأذكار إنما
هو حصر لحقه في النوعين

أى لاثالث لهما وأما مع
جمعهما بان يقيم الشاهد من
بعد اليمين فلا دلة للصبر
عليه وقد لا تقيد البينة كما
لأجاب مدعى عليه بوجوب
بنسق الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى إقامة
بينة بأنه أودعه لأن لا
تخالف ما حلف عليه من
في الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق فله
التحلف على بعضها دون
بعض لأجل كل منها عينا

مستقلة إلا أن فرقوا في
دعوى بمسبها كما قاله
المواردي ولا يكف جمعها
في دعوى واحدة ولو أقام
بينة فماله هي كاذبة أو
مطلقة مطلقا على الأصل
الصوري ولو ثبت لجمع حق

لجمع في الغنى لا قوله ولا يكف جمعها في دعوى واحدة وما أتت عليه (قوله غيره) أى كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره وبمحكم فيمنع لثبته أو فاض آخر معنى (قول المتن ولو قال مدعى عليه أأصبي الخ) كان
ادعى عليه البلاء ع ليعصم نحو عقد صدر من فادى الصلابة بحسرى (قوله والى الحلف) عبارة الغنى
وشرح إلى وضو والتمتع وصحابه يعطى حلفه في تحليفه بما لا يخلفه اه (قوله وان كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذين المستندين الخ) أى والواقع أن المستندين لأن الأقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشئ آخر وان وقف على البلوغ رشدي (قوله أنت) أى ثبتت عاتقه أسنى (قوله
حلف) أى جوب بالسقوط القتل مغنى وحكم رقمه وض (قوله فان شكل قتل) ولو كان دعوى الصلابة
غيره كذلك ادعى له ولصلا وقال المدعى على من تدعى له المال بالغ فأولى طلب عين المدعى عليه منه لا يبعده
صغيرا فان شكل لا يحلف الولي على صلبه ولو حلف الصبي وجهان فتاوى القاضي بناء على القولين في
الأسير اه أى الظاهر منه أنه لا يحلف كبراً غافراً (قول المتن واليمين الخ) أى غير المدعى في دعوى (قوله أى
كانه علم الخ) كان للتحقيق قولاً لأنه لا يمكن أن يظهر بحسرى وقد يجب بان كانه الرواية (قوله كبراه
أحد) فدل على أن اليمين لا توجد برامتها في (قوله تكلموا) أى قوله كانه علم كذبه (قوله ليعصم)
الأولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) أى أن قاله المدعى حين الحلف معنى (قوله ثم أقام بينة) انظر لتمام
شاهد الحلف معه سم أقول عبارة الأقرار ولو أثبت شاهد الحلف معصم اه (قوله تورع) أى من اليمين
الصادقة معنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح منه أنه عليه لم يزد اه لكن جعله للفتنة على أنه ثبت
قال عقب المتن لقوله على البينة المدعى لم يثبت عليه الخ (قوله لأن لا تخالف ما حلف عليه) أى لأنه يمكن أنه
أودع لكن تلفت الوديع من غير تصديق أو رداه فلا يصدق عليه شيئاً اه بحسرى (قوله بحسبها)
أى الحقوق (قوله لا أصل للصوري) أى لا احتمال كونه بمحققاها والشهود مطلقين لشهادتهم بحال بلوغه
أسنى فلو أقام بينة أخرى سمعت بحسرى (قوله من وجه) أى قوله وترد اليمين في النهاية الأولى لكن ينبغي
إلى المتن وقوله ولا يجب حلفه في المال قال (قوله فلا أسداف دعوى الخ) قضية تسكير دعوى له ليس له
إعادة الدعوى الأولى والتلف فليراجع (قوله الذي طلب الخ) إلى قوله ولو قال للمدعى في الغنى (قوله حشد)
أى حين الإطلاق لأنه قد يحلفون بظن أنه كتحلف القاضي لاسمها إذا كان خصمه لا يتعطل لذلك أسنى ومعنى
(قوله من ذلك) أى تحليفه المدعى معنى (قوله ما لم تكن له بينة) بنظره رشدي أقول بنظر
مراد الشارح بقول الأقرار ولو قال حلفي عند قاض آخر أو ألقى أقام بينة سمعت حوان احتمال إياها
قال القاضي يحمل بواو قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وان لم تكن بينة أو أذيع لم يمكن اه وفي الروض

(قوله ثم أقام بينة) انظر لتمام شاهد الحلف معه (قوله ولو ثبت لجمع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا الملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في بابا الشهادة أن لو ادعت حر ثم ألبسهم الخ وما ذكره هنا عن البلقيين
وغيره وما في هامش ذلك المل وقوله بخلافه لو أنكر ووثقت الخ راجع هل الأمر كذلك لو ادعت حر
لمورد ثم على مدين هل يكفيه عين واحدة أو ثلث من قوله ويوجه الخ فيكون على هذا قوله ولو ثبت لجمع الخ
مغروضا في غير ذلك (قوله) ولا يجب حلفه عين الأصل الإبعادا استئناف دعوى الخ قال ابن الرفعة فتعقبا
فان أمر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض
(قوله) أيضا ولا يجب حلفه عين الأصل) أى لو نكل المدعى عليه عين الرد وطلب حلف عين الأصل

على واحد حلف لكل مينا ولا تكفى عين واحدة وان شربا باختلاف مال أو نكر ووثقت دعوى مدعى عليه ورواها عن المدعى فانه
يحلف لهم بمينا واحدة ولو جه بان خصمه في الحقيقة ما نكره المستهو (ولو قال) من وجهه عمن أو أثبت عن أسقط حقه منها
لكن في هذه الأخيرة لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وان قال (المدعى عليه) الذي طلب تحليفه (قد حلف في مرة) على هذه الصوري عند
فاض آخر أو ألقى لكن ينبغي تعبلا الاستسواف حيث (فلعل أنه لم يحلف) عليها (ممكن) من ذلك ما لم تكن له بينة برامتها فجهله

ثلاثة أيام (في الاصح) لان ما قاله محتمل (٢٢٠) ولا يجاب بالمدعى وقال قد حلفني اني لم اخلفه فليحلف على ذلك ثلاثا تسلسل الامركان

مع شرحه نحو (قوله بيننا الخ) أي على سبق التلخيص (قوله ولا يصيب لخلفه عن الاصل) أي لو نكل المدعى
عليه عن الرد وطلب أن يحلف عن الاصل سم ونور (قوله بين الاصل) أي لا ينال التلخيص المردود
عالمه (قوله لا يبعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرضا تفقه فان أصر على ذلك بعد استئناف دعوى
حلف المدعى على الاستئناف واستحق اه شرح الرضا ومهر سم (قوله اما الرضا قال الخ) أي التلخيص
لما ظهر من (قوله حلفني عندك) أي أيا القاضي فمأية (قوله فاذن ذكر) أي القاضي فخلفه معني
(قوله عنك) أي ما طلبه معني أي من الحلف (قوله ولم تقدم) أي التلخيص الا لينة أي بالحق (قوله ولا تنفعه)
أي المدعى عليه (قوله والوالد) أي ون لم تذكر القاضي فخلفه أسى (قوله ان القاضي لا يبعد الخ) عبارة غيره
ان القاضي متى ذكر حكمه أمضا والافلا يبعد البينة اه (قوله أو ياتي) أي ويخبره من تلق الملك عنه
(قوله من) أي المدعى عليه (قوله حلف هو) أي المدعى عليه بين الرضا الخ (قوله على مقاره) بفتح الشاف
(قوله فقال الخ) أي المدعى فهو نفسه للدعوى (قوله لا ملك للفرق) لعل الوجه لا ملك لان الاقرار
اخبار عن الحق السابق وعبارة لا ادعى لو أقر وحل بدار في يده لسانا فحار حل وادى به على المقرة
فما به بانك حلفت الذي أقر لي به اسم دعواه وله تخلفه ولو أقام بدنة تبين وان نكل فالمقرة أن يحلف انه
حلفه اذا ادعى مفسرا بان هذا الدار ملكي منذ كذا ولم تكن ملكا كان تلقت منه فاما اذا ادعى مطالعا فلا
يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقت الملك عنه لا يدعي ملك الدار من المدعى عليه لانه تلقى الملك منه
انتهت بشدي (قوله فقال) أي المقرة المدعى عليه (قوله قد حلفته) أي المقر (قوله فبمكن) أي المقرة
(قوله من تخلفته) أي المدعى (قوله أنك رمدي عليه فأمر بالحلف فامتنع ونكل من البين) فيه تعاون
والاصح الاوضح مافي الغنى والمنهج واذن نكل المدعى عليه عن طلبه منه اه (قوله البين المردودة)
معمول حلف المدعى ويجوز ان يذاع عن ذلك وأمر القاضي (قوله ان كان مدعيا عن نفسه) فيه أشدا
من قول المصنف الاتي قول وادى وحسب الخ عش (قوله أي يمكن) الذي منه أي الحق (قوله انه لا يحتاج
بعد الخ) بل ثبت حق المدعى بمجرد الحلف معني بناء على ان البين المردودة كالقرار وادى (قوله
ويحلف القاضي حنيفة وأحد فيه) أي قولهما بالالقضاء المدعى بمجرد نكل التلخيص (قوله فرت الخ) فيه شئ
من حيث التصريح بالنسبة لأحد فتدبر سيدعمر ويجاب بان غش القاضي حنيفة قبل أحد لا تؤثر في اعتقاد
الاجماع قبل أي حنيفة (قوله الاجماع قبلهم الخ) أي الاجماع الكائن قبلهم ما من تقدم عليهم ما والاجماع
بجملته نحو زخالفته عش (قوله ومع انه الخ) دليل بان المنة عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه صلى الله
عليه وسلم رد البين الخ ولان نكل التلخيص محتمل أن يكون نورا عن البين الصادقة كما يحتمل أن يكون
نورا عن البين الكاذبة فلا يقضي به مع التردد فرت على المدعى اه (قوله رد البين على طالب الحق) أي
وقضى به بوجه الامانة أنه لم يكف بالنكول عش (قوله لا في بعض حق الله تعالى) بل لا سمع فيه
الدعوى كما (قول المتن والنكول) لغضا خوفا من نكل عن المدعوين البين من معني (قوله يحصل) ان
قول المتن لا سمع في النهاية الا قوله وسيعلم ان يومن النكول وقوله وتختلف وقوله على المتقول اعتمد وقوله
فان حلف التلخيص الى ولو نكل وقوله لا نه خالي التمر (قول المتن يقول انما قال الخ) عبارة الرضا مع
شرحها النكول أن يقول القاضي اخلف أو قل والله أو بالله لان يقوله اخلف بانه يقول لا أو يقول
انما قال فتقوله هذا بعد قول القاضي المذكور نكول وانما لم يكن نكولا به بدونه اه تخلف لان ذلك من
القاضي استقبول لا اختلاف اه فيعلم من هذا قول المشرع لا في جانب المدعى أو تخلف الفرق
بين اتخاف في جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض البين) اني قوله كما عده في المغنى

نكل حلف المدعى عليه عن
الرد واذن نعت انصرو معني
ولا يجاب لخلفه عن الاصل
لا يبعد استئناف دعوى
لا نه ما لان في دعوى
أخرى مالو قال حلفني عندك
فان تذكر منع خصمه عنه
ولم تقبله الا لينة والاحلفه
ولا تنفع البينة بالتلخيص
لما مر ان القاضي لا يعتمد
بينة تحكمه بدون تذكره
ولو قال لهدى قد حلفت
أي أو ياتي على هذا يمكن
من تخلفه على نفى ذلك
أيضا فان نكل حلف هو
وكذا لو ادعى على مقاره
بدار في يد المفسر فقال له
ملكني لانك انك فرقت فقال
قد حلفته فخلف انك لم
تخلفه فبممكن من تخلفه
واذا أنك رمدي
عليه فأمر بالحلف فامتنع
و (نكل) عن البين (حلف
المدعى) بعد أمر القاضي به
البين المردودة ان كان
مدعيا عن نفسه ليقول
البين السمن (وقضى به)
بالحق أي يمكن منه اذا دعى
في الرضا وأصلها انه لا
يحتاج بعد البين الى
القضاء به (ولا يقضى به
بنكوله) أي التلخيص وحده
ويحلفه أي حنيفة وأحد
فيه ردت ونقل بالمترضى
الله عنهم في موطنه والاجماع
قبلهم على خلاف قولهما
ومع انه صلى الله عليه

وسلم رد البين من طالب الحق وترد البين من كل حق يتعلق بالأدعى ولو ضمنا كما في صورة الغافل لا في بعض حق الله
تعالى كما لا يخفى القاضي فيه بطل (والنكول) يحصل بالموثوق (ان يقول) به عرض البين عليه (انما قال أو يقوله القاضي احذر فيقول

لا حلف) اصرحتهم انه ومن قولهم العود الحلف ولم يرض الذي لم يجب كاعتقادهم وان نازع في جمع ورجع البقني انه لا يمين الحكم
 لانه مجتهد فيوسم على ما ياتي في مسئلة الفري بنخل قوله سمانهم بحسب ما اذا وجه (٢٢١) القاضي البقني على الذي ولو ياتيه عليه

لحلفه بقول شيخنا كغيره
 هنا فله ردها وان لم يحكم
 به مرادهم وان لم يصرح
 بالحكم به الماصر حوله في
 مسئلة الحرب بقولهم
 لغصم بعد نكوهه الى آخر
 ما ياتي الصريح في انه لا يمسح
 خف من البسمن بمجرد
 النكول وحيداً فاستون
 هذه وسمة السكون
 الامة في انه لا يمين حكم
 القاضي حقيقة أو تزويلاً
 فان قلت بل يفترقان في ان
 هذا قبل الحكم التزويلى
 يسمى بالاختلاف الساكن
 قلت ليس لاختلافهما
 مجرد التسمية فانه هنا فان
 قلت يمكن تأويل قوله لم
 الاثنى بعد نكوهه أى
 بالسكون يوق ما هنا على
 اطلائها لا بتراجع الحكم
 ولو تزويلاً قلت يمكن لولا
 قول الروضة ومقتضاه
 التسوية فقامسله ومن
 النكول أضاف بقوله
 قل بالله فيقول بالرجن كذا
 أطلقوه ونظروهم بحسبه
 أخذاً مما ياتي فين توم
 فيه الجمل بان يصر عليه
 بعد تعذر فيه بحسب احتمال
 هنا مارج في الاكتفاء
 بالحلف بالرجن وهو ظاهر
 خلافاً للبقني وفي قل بالله
 فقال والله أو الله وجهان
 والمتمم انه ليس بتا كل

(قوله ومن ثم لم يطلب) أى الذى عليه العود الى الحلف أى بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تزويلاً كما علم من
 كلامه بعد كذا فى عرش وقال الرشدى والظاهر ان الشارح إنما أسقط هذا أى قولاً بنجر وسبغ على
 قوله ومن النكول قصد الاعتماد اطلاق الشجين بدل انه ترأع اشتراط الحكم في مسئلة الحرب
 لا يتلكنه تبسيع ابن حجر فيما ياتي من قوله بعد امتناع الذى عليه وقوله وبما تقردها وفيما علم الخ
 اه (قوله انه لا يمين الحكم) أى ولو تزويلاً (قوله ما ياتي) أى آتى الشارح (قوله ولو ياتيه عليه
 ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وان أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فله هو كقولنا الحلف
 وجهان قال في الكفاية أقرهم ما نزل بقوله البقني في تعليقه من الاحتجاب بكلمة الاذرى انتهى اى هم
 (قوله فقول شيخنا الخ) أى فى شرح الروض (قوله هنا) أى فيما لم يصرح بالنكول (قوله فانه ردها وان لم
 يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لم يصرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكم به انتهى اه سم (قوله
 مرادهم وان لم يصرح بالحكم به) خلافاً لما ياتي على ما صرح الرشدى والمعنى جازنه عقب سلكنا اصرحتهم
 في الامتناع فورد البسمن وان لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان سكت حكم القاضي الخ لا يمين
 الحكم هنا لتبطله والبدن بخلاف ما لم يصرح بالنكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الاوار
 والمنهج نحوها (قوله وحيداً فاستون الخ) خلافاً للمعنى كما هو في النهاية على ما صرح الرشدى (قوله هذه)
 أى مسئلة التزيم التصريح بالنكول (قوله بل يفترقان) الاولى التائبث (قوله في ان هذا) أى المصرح
 بالنكول كان يقول أنا ناكل (قوله ما هنا) أى قول المتن والنكول أن يقول أنا ناكل الخ (قوله ومن
 النكول) الى قوله كذا أطلقوه في المتن (قوله ما ياتي) أى آتى فى شرح فان سكت حكم القاضي بنكوه
 (قوله توم) أى ظهر عرش وعيول الاوار وتقرس اه (قوله بان يصر الخ) متعلق بالتشديد (قوله
 عليه) أى بالرجن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرجن من الامعاء والمصافات شرعاً رشدي أقول
 الظاهر نعم الآن يوجد نقل بخلافه (قوله وفل ياتيه) الى قوله لوجوده لا يمسح في المتن (قوله وكذا في عكسه
 الخ) أى بان قال قل بالله أو والله فقال بالله عبارة في المتن ولو قاله قل بالله بالثناة فوق فقال بالله بالوحدة قال
 الشيخان من العقاب يكون بخلافه أو بغيره اه (قوله خلافاً للبقني) واقفاً للمعنى عبارة قال الشيخان
 ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع وصحح البقني أضافه لا يكون نكولاً وهو
 الظاهر لان التعليل بذلك ليس واجباً فلا يكون الممتنع ما كلاً اه (قوله لان التعليل الخ) قدره
 ما صرح بالعدول عن بالله الى بالرجن (قوله بعد عرض البسمن) الى قوله وبما تقر في المتن الاقوله ومنه
 ما ياتي وقوله امتناع الذى عايى وقوله أو اتخلف الى المتن (قوله لا نحو هذه) أى كالفرد والجهل والخرس
 والنكول أن يقول له احلف أو قل والله أو اتخلف بالله فيقول لا أو يقول أنا ناكل اه قال في شرحهما
 لم يكن نكولاً بعد قوله أو اتخلف لان ذلك من القاضي استحقاقاً لاختلاف ولهم ذلك باحوالهم حيث
 سمع ذلك وحلف لم يعدد بينه اه فعمل من هذا مع قول الشرح الا في جانب الذى أو اتخلف الفرق
 بين اتخلف في جانب الذى عليه وجانب الذى (قوله ولو ياتيه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في
 الاصل وان أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فله هو كقولنا الحلف وجهان قال في الكفاية أقرهم ما
 نزل بقوله البقني في تعليقه من الاحتجاب بكلمة الاذرى اه قوله فقول شيخنا كغيره هنا فانه ردها الخ
 عبارة في شرح الروض بخلاف ما لم يصرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكم به اه (قوله والمعتزلة انه ليس
 بتا كل) انظر على الوجه الآخر انه كحل تكون البسمن من مقتضى تزم التكفل عند الاحتجاب
 والقيام انقادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم اعتقادها فليجمع ويصر (قوله فتا كل على
 المعتد) كتب عليه مر

(٤١) - (شراف الدين قاسم) - (عائش) وكذا في عكس ما عودتهم وانما التفاوت في مجرد الصلة فلا يروى
 امتنع من التعليل بشئ مما صرحنا كل على الاعتقاد خلافاً للبقني (فان سكت) بعد عرض البسمن على لا نحو هذه (حكم القاضي بنكوه) بان

يقوله جعلناه كالأونككتل المتشعبة المتابعة ولا يصير هنا كالأونككتل المتشعبة المتابعة ليس مخرج نكول ليس مخرج نكول ليس مخرج نكول
معرضها على ثلاثا وهو في السكت أكد (٣٢٢) ولو قسم فيمهل حكم النكول عرفه وجوباً بآيات قوله أن نكولك موجب لحلف

للدي وإنه لا تسمع بيشك
بعده بادعاء أو نحوه فإن حكم
طليع مولى يعرفه فذلك
المقتصر بعدم تعلم حكم
النكول (وتنوله) أي
القاضي (للمدعي) بعد
امتناع المدعي عليه أو
سكوته (الحلف) أو تخلف
واقباله عليه لحلفه وإن
لم يقل له الحلف على المقول
المعتمد (حكم) منه (ينكره)
أي نازلاً لمتزيلة قوله حكمت
بنكوله فليس للمدعي
عليه أن يحلف إلا أن رضى
للمدعي بما تقرر هنا ونها
معرضاً عن الحلف بعد نكوله
العود إلى الحلف وإن كان
قد هرب وعاد لم يحكم
بنكوله حقيقة أو تزويلاً
والا لم يمسسه إلا أن رضى
المدعي فإن لم يحلف لم يكن
للمدعي حلفاً مردوداً
لتقصيره وضابطه ولو
هرب الخصم من مجلس
الحكم بعد نكوله وقيل
معرض القاضي العيين على
المدعي امتنع على المدعي
حلف الردود على كل ما
تقرره طلب عين خصمه
بعد إقامة شاهد واحد
وحسب ذلك لا ينفعه إلا اليمين
الكاملة فإن حلف الخصم
سقط الدعوى وليس له
تجديدها في مجلس آخر
ليقسم اليمين لتقصيره ولو
نسكل في جواب وكسبل

المدعي ثم حضر الموكل فله أن يحلفه بلا تعدد دعوى (واليمين الردودة) من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (في
قول) (إنها) (كينة) (بقيمه) الذي لها تمسكها أي غالباً (و) (في) (الأظهر) (إنها) كقوله المدعي عليه لأنه بنكوله توصل للحق فاشبهه بأقراره

(ذ) عليه يجب الحق بشرائط الذي من غير افتقار الى حكم كاسر (قوله الذي علمه بعد هبنة) اوجه اخرى (باداء او ابراء) او نحو هذه من المسقطات (لم تنجم) لتكذيبها بقراره وقلا في محل آخر تنصيص وصح الاسنوي الاول والبلقني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوله لانه اقرار تقدير لا يتحقق فلا تكذيب وما عترض بان ظاهر كلام (٢٢٢) الشيخين تقرير السماع على الضعف

ببناء الجهور لصياغة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد تنكوه الى الحق الخ (قوله فعله الخ) أي على الاظهر (قوله كاسر) أي أنقضى في شرح قضيه (قوله الاول) أي عدم السماع (قوله واعترض) أي كلام البلقني ومن تبعه (قوله وهو محتمل) أي الاعتراض (قوله قال) أي المبري (قوله ورد ما الخ) انما ورد عليه لو سلم ما قاله المبري وقد قال شيخنا الشهاب الرمي ان الاعتماد خلاف ما نقله المبري وانه لا فرق بين الدين والدين سم (قوله ووجه الخ) خلافا لانه وبالمعنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك أي عدم السماع ان يكون المدي به دنبا وديننا وان نقل المبري عن علماء عصره انهم أقروا بسماعها فيما إذا كان المدي به ديننا وبعبارة الثاني ظاهر كلام الصنفه لا فرق في ذلك بين كون المدي به ديننا أو ديننا وهو كذلك وقومهم بعض الشراح من قول المصنف باداء أو ابراء ان ذلك في الدين فقط وان يثبت تسمي في العين على الثاني أيضا اه (قوله ووجه) أي ما تقرر عن المبري (قوله مطلقا) أي حكم القاضي بتكوه أم لا (قوله وحكم القاضي الخ) يتوقف على قوله سكت (قوله كاسر) أي في نكول المدي عليه (قوله هب) أي في نكول المدي عن عين الرد (قوله والحكم بينه) لاجتماعه كانه مدي في شرح وقضيه (قوله أيضا فاعلم المدي عليه الخ) مجرد توقف في التعبير والأداة في التعليق واحد (قول المتن من اليمين) أي المردودة وغيره بمعنى (قوله لا عراضه) أي لقوله وقضيه الخ في الحق الاقنوه والا الى المتن والى قوله وهذا هو المتعين في النية بالاقنوه ولا يتجمل الى المتن وقوله وقضيه نظر الى الوعي الاول (قوله فليس له العود اليها) ولا ردها الى الذي عليه لان المردودة لا تردمضي وأسن (قوله والى) أي وان لم ينقل بذلك ثبوتها (قول المتن وليس له مطالبة الخصم) أي اذا كانت الدعوى تضمن المطالبة فان كانت تضمن دفع الخصم كفي السنتين لا تثبت لم يندفع عنه وهذا يعامل ماني قول الشارح ومجمله الخ كإساق التبييض موشدي (قوله الا ان يقيم الخ) ينبغي بعد تعدد دعوى يخلص آخر فليراجع سم (قوله يثبت) أي ولو شاهدوا عينا أسى وانوار (قوله كذا الذي عليه الخ) لعل فيه كلام الرافعي وعبارة الرافعي وشرح من نكول المدي مع شاهدة تنكوه عن اليمين المردودة فيجاءه فان قال المدي عليه احلف أنت سقطا حقمن اليمين فليس له ان يعود وحلف الابتداء دعوى في مجلس آخر واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن الصحابي وهو مذهب العراقيين ثم قال وعي الاول يعني ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيمينه كاملة وهو ما نص عليه في الام واقضى كلامهم ترجيح ما عتمد البلقني وجرم به صاحب الاثر وغيره قال الاسنوي وعنده اذ لم يحلف الخصم المردودة والا انقطعت الخصومة ولا كلام وحمله بعد اذا لم ينكول عنها والا حلف أي المدي في الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعي في آخر القسلة اه فعمل ان الشارح مشى على ما نوه الامام على ما عليه الامام ومن تبعوا والحاصل عليه لا يسقط حق المدي بمجرد طلبه من الخصم من اليمين ولا ينفع له الا بيمينه ماله يحلف الخصم والا انقطعت الخصومة أو ينكول والا حلف هو فليتا مل ثم لا يتحقق فرض هذا الكلام القاضي له ماذ كر فيما اذا طلب من الخصم بعد اقامة شاهده وينبغي فيما اذا رضى بين الخصم الحاصل بعد الحكم بتكوه حقيقة وتز بالانه كذلك حتى يجري فيسنة جميع الحاصل المذكور وسائقه اذ لم يحلف المدي ولم يتطلى بشئ ان له اقامة اليمين فعلى ان يكون هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب بين الخصم والزامت ولم يطلب وانه ينتج اقامة اليمين في الاول ان حلف الخصم ولا ينتج في الثاني (قوله ورد ما الخ) انما ورد عليه لو سلم ما قاله المبري وقد قال شيخنا الشهاب الرمي ان الاعتماد خلاف ما نقله المبري وانه لا فرق بين الدين والدين واليمين (قوله الا ان يقيم يثبت) بهما مع قوله السابق

بمجرد امتناعه من اليمين يقول الحق للمدي فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدي فانه لا يصح حق لقوله فيسأله القاضي عن سبب امتناعه سقطا حقمن اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاصرو وقوله في يوم الا تخاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم يثبت كالجواب الذي عليه ومجمله ان توقف ثبوت الحق على عين المدي والال يمتنع احببه كذا الذي افان من مبيع فقال المشتري اقبضت يا هاهنا فكر البائع فبطل يمينه

فان نكل وحلف المشتري فقلعت الحصص من نكل أيضا الزم بالانكاح الحكم بالنكول بل لا فرق بين الزم والمال بالشرء ابتداء ومثله ما اذا
ولت وطلعتا ثم قال الولد قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فصدق بيمينه فان نكل وحلفت فلا عدة وان نكلت أيضا اعتدت لا نكول
بل لاصل بقاء النكاح وآثاره ففعل به ما لم يظهر دافعه (وان تعال) المدعى (يا قامة بينة أو امرأه حساب) أو الفقهاء أو إرادة ترز (أمهل)
وجوب باعني الأوجه ثلاثة أيام فقط ثلاثا (٢٣٤) يضرب المدعى عليه فيسقط حق من اليمين بعد مضي الثلاثين في غير عرف (وقيل

أما) لان اليمين حقه فله
تأخيرها كما ينبغي ولا يتجابه
انتصره بان الجور عليه
لكن فسوق الأولون بان
البيئة تسد لا تساعد ولا
تضضروا اليمين اليه (وان
استعمل المدعى عليه حين
احصاف ليقتر حسابه أو
طلب الامهال أو أطلق كما
فهم بالاولى (لم يعمل) الا
رضاء المدعى لانه يجوز على
الأقرار أو اليمين بخلاف
المدعى فانه يختار في طلب
حقه فله تأخير (وقيل)
عمل (ثلاثة) من الأيام
لما احتج به في نظر حسابه
مالي استعمل لاقامة حجة بغير
أداء فانه يعمل ثلاثا كما
دلو استعمل في ابتداء
الجواب) لنظر في الحساب
أو بسأل الفقهاء مثلا
(أمهل الى آخر المجلس)

وليس له تجديد في مجلس آخر لقيم البيئة بعلم الفرق بين ما امتنع من اليمين وطلب من الخصم كاهو
السابق ولموا امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه في الاول يتمتع عليه قامة البيئة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف
الثاني (قوله) لان قيم بيته يبقى بعد تجديد دعوى بمجلس آخر (لم يعمل) (قوله) كما اذا ادعى الخ) لعل فيه
مسحطان الكلام في امتناع المدعى من عين الرد وهذا ليس امتناع المدعى من عين الرد لان بقال المشتري
يدى الاقتراض وقد امتنع من عين الرد (قوله) جو باعني الأوجه كتب عليه مر (قوله) فانه يعمل ثلاثا كما
مر) قال في التنبية والمدعى ملازم متبقى قيم البيئة قال بن التنبية فاذا أراد دخول منزله دخل معه ان أذن
والامتنع من دخوله كذا حكمه الروابي اه (قوله) ان رأ القاضى كتب عليه مر (قوله) لان مراد
ذلك القول الخ) ورضيه ان سلمنا ان مراده لك لكن امهاله لم يشقة المدعى لا يتجدد بيمينته فانه الى آخر
المجلس فانه لو شاء امهاله أبدأ فلا وجه للتجديد فلتعلم ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ان المراد ان
شاء القاضى (قوله) وكان نكول) أى المذكور في قوله وان لم يحلف المدعى الخ

فتر يبتدأ وفيها صلح المدعى على من غير ضرورة على المدعى فربما وعلى الاول يقنع ان يحلف المدعى باليمين
بالمضى لكونه يبتدئ على جناس مقرر كاهو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضى وكان نكول ما لو أقام شاهد الحلف معه فله حلف فان حال
استناده بعد أمهل ثلاثة أيام والأقلام (تنبيه) هادى عليه ولم يحلفه وطلب بيته كسلا حتى بان يبيتن لم يزموا عتداء القضاة فلا نه جه الامام
على ما اذا تخبر به ابا عبد القامة شاهد وان لم يحلف فخطا يكفى

فان امتنع حسن الامتناع لا يثبت الحق (ومن طوب) يجوز به بعد اسلامه فقال وقد كان غلبا حلت قبل تمام السن وقال العمل بل يهدا
 سلف المسلك فان نكل اخذت منه معتز ودهان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه أو (ز) كاختفى دفعه الى ساع آخر وظل خاص
 أو مستقلا آخر تبخلفه فان نكل لم يطالب بشئ (و) اما (ا) زمانه اليمين على خلاف المعتد السابق فنكل وتقدر رد اليمين لعدم
 انحصار المستحق (فالاصح) على هذا الضعيف (انها تؤخذ منه) لا للحكم بالنكول بل لان ذلك مقتضى ملك النصارى والحلول ولو ادعى ولد
 مرتق البلوغ بالاحتلام يشهد باسمه فحان نكل لم يطالب بالقضاء بالنكول بل لان (رسو) الموجب لاثبات اسمه وهو الخلف لم يجد
 ولو نكل مدى عدل معال

ميت سلا وارث أو نحو
 وقف عام أو هل محصد
 حسن الى ان يخلف أو يقر
 وكذا لو ادعى وصي ميت
 عصى وارثه أو وصي ثلث
 ماله لغيره املا إذا نكل
 ونكل عن اليمين فخص
 الى ان يقر أو يخلف (ولو
 ادعى وصي) أو ينجون
 ولو وصيا أو قما (دينه)
 على آخر (فانكر ونكل لم
 يخلف الولي) كما يخلف مع
 الشاهد بعد اثبات الحق
 لانتان يمين غيره فوقف
 الى كنه (وقيل يخلف) لانه
 يترتبه (وقيل ان ادعى
 مباشرة سبب) أي ثبوت
 مباشرة لسيه (خلف)
 لان العهد يتعلق به وهذا
 هو المحدث لانه الذي رجاء
 في الصداق واعتمد الانسوى
 وغيره أو رد بان ماله ثم
 لا يخالف ما هنا لانه انما
 يخلف على فعل نفسه والمهر
 ثبت فغنا لا ينصروا وكذا
 البيع بخلاف غيرهما وان
 تعاقب مباشرة وهو ما هنا
 ويجب بانه حيث تعاقبت

كفيل الى ان يعدل طوب أي المدعى عليه ان لم يترفع المال ولم يحسم المدون ولو امتنع الخ أي ومثلها
 الشاهد بين (قوله فان امتنع) أي من اعطاه الكفيل (قول المتن ومن طوب الخ) أشار بذلك لاسأل
 تستثنى من القضاء بالنكول عن اليمين معنى (قوله يجوز به) الى قوله وكذا لو ادعى في الغني القول وقد كان
 غاب وقوله فان ادعى الى المتن قوله أو مستقلا آخر وظل متصوفاً ونحو وقف (قوله يجوز به) أي كلمة
 (قوله لم يقبل الخ) أي كونه دعواه خلاف الظاهر (قول المتن وظل خاص) أي اذ لم يدع دفعها بل ادعى
 غلط خاص بعد التزامه بالتقدم الواجب معنى (قوله السابق) أي نفا (قوله لان ذلك) أي وجوب الزكاة
 (قوله والحلول) معطوف على ملك رشدي (قوله لم يطالب) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدى عطف على
 ميت الخ) بان يبيح القاضي أو منصرفه معنى وأور (قوله نحو وقف الخ) أي كالنظر لغيره أو قول المتن ولو
 ادعى الخ) أشار به إلى استثنى من رد اليمين على المدعى معنى (قوله أو ينجون) الى قوله وهذا هو المعتدل
 المتن (قوله ولو وصيا الخ) عبارة لا لأور ولو ادعى ولي الصبي أو المجنون دينه على انسان فانكر ونكل فلا
 رد اليمين على الولي وأقام الولي شاهد لا يخلفه فهو لو ادعى عليه من في حقه الصبي لا يخلف الولي إذا نكل
 لأن اقتراره غير مقبول والوصي والقيم وقيم المجدد الوقت كل في الدعوى والنحو على المدعى ولو ادعى قيم
 المحضو عليه يسفه ونكل المدعى عليه خلف المحضو وعليه انه يلزمه تسليم المال ولو ادعى عليه يقول في
 الدعوى بولم يك تسليح له اه زاد أن في قبيل قوله ولو ادعى قيم الشبه المحضو الخ ولو أقر القيم عاداه
 الخصم انزل وأقام القاضي غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر خلفه ومن وجب عليه عين نقل المصنف
 عن الربيع انه يجوز ان يقدم بالمبال قال زكشي والذهب المنع والنحو زمن قول البيهقي لا الشافعي
 ونقل المنع أيضا عن القاضي أبي الطيب وهذا هو الظاهر اه وزاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الذي
 (قول المتن يخلف الولي) أي ما لم يرد ثبوت العقد الذي يشره بيده فخصف وبث الحق فمماثله يجوز في
 الوصي والوكيل سم اه بجري (قوله فيوقف الى كنه) عبارة تلقى والروض والأور فكتب القاضي
 بجري محضروا وقف الامر بالبلوغ والا فاقه اه (قوله أي ثبوت مباشرة لسيه) كل ادعى بشئ مباشر
 يسعه موليه أسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والغني والأور (قوله في الصداق الخ)
 عبارة الاسنى قال الاسنوى والغزوي على هذا التفصيل فقد نص عليه في الام وهو الواقف لما في الصداق
 غير انما اختلف في قدره ووجوبه وصيغة أو ينجون اه (قوله ودالخ) جرى على هذا الشيخ الاسلام
 والنهاية والغني (قوله لانه انما يخلف الخ) أي في الصداق على فعل نفسه وهو العقد الذي جرى على كذا
 نهية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يخلف ان موليه يسحق كذا وهو متجتم نهية (قوله ومن) الى الفرع
 في النهاية (قوله هـ) أي يمين (قوله وتظهره) أي الأور (قوله بقيد) لانه كونه قبل يثبت المدعى

(قوله لم يخلف الولي) كتب عليه هـ (قوله وقد ان ادعى مباشرة سبب سلف) تضعيف هذا لان ما تقدم
 في الصداق لانه انما يخلف ثم على ان التعديري على كذا هو فعل نفسه وان ترتب عليه ما سبق للمولى عليه

العهد مباشرة لتأسيسه بغير المولى عن اثباته ساغ الولي اثباته بيمينه المتعلقة بفعل نفسه غاية المصلحة بل ضرر وزه وضرر في القضاء على
 الغائب حكم ماله وجعل ماله على مولى من دون ولو ادعى موليد ديناً أو اختفى ادعى الخصم نحو ادعاء أسنم معلا وأخوت اليمين على نفي العلم الى كمال
 المولى كشر (فرع) هو لم يثبت في النهاية الذي قبل الفصل انه لو أقام نكاح بينه فتشده بالعين فادى ذوالدائه اشتراها من اشتراها من
 المدعى وأقام شاهداً له ان يخلف معلا لسان امتنع بالخلف لانه وان أثبت ما حكمه لا يغيره لكن لما انتقل منه ماله كان بمنزلة اثباته
 ملك نفسه وتظهر الأور فانه يثبت ملكه لا يغيره متعلقاً به لا يخلف غير الغريم وتظهر قولهم ولو ادعى به في غيره فليس له
 ان يدعيه ما هو يخلف مع الشاهد أو اليمين المرددة (قائده) وقد لا تنفع اليمين مدعى عليه كقائه في ما هنا بل يشده

١٠ (فصل في تعارض البيتين إذا (ادعى) أي اثبات أي كل منهما (عيني ثالث) لم يسندها إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدها

(وَأَقَامَ كُلُّ مَعْمَدَانَةٍ مِنْهَا
(مَقْلُطًا) لِنَارِهِمَا وَلَا
فَرَحَ فَمَا كَانَ مِنْ مَخْلُفٍ
لِكُلِّ مَعْمَدَانَةٍ أَوْ
فَوَالِدًا لَهَا مِنْ قَبْلِ الْيَتَامَى
أَوْ بَعْدَهُمَا بِتُرْبَةٍ وَلَا يَدْرِي
بَعْضُ سَامِرٍ بِجُلُوسِ قَبْلِ الْيَتَامَى
إِنْ اسْتَعْتَفَ الْقَارِئُ الظَّاهِرَةَ
عَنِ الْيَتَامَى ضَائِعَتُهُ
مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَقَالُوا
يَسْتَعْمِزُ الْأَمْرَ إِلَى
جَمِيعِ مَوَاقِعَ وَكُلِّ مَعْمَدَةٍ
فِي ذَلِكَ الْيَتَامَى
فَيَسْتَعْمِزُ بَعْضُ الْعَارِضِ
وَهُوَ ظَاهِرُ النَّاسِ فِي الْمَصْرُورِ
بِغَيْرِ الْأَشْيَاءِ الْخَارِجَةِ
مِنْ حَوَالِهِ (وَلِيَقُولَ
بِسَبْعِ مَعْمَدَانٍ) صَانَةِ لَهَا
عَنِ الْإِلَافَةِ بِقَدْرِ الْأَمَانِ
فَيَنْفَرِعُ مِنْ ذَلِكَ الْيَتَامَى
(فَسَقَى قَوْلَ بَيْتِهِ) الْمَالِ
بِذَلِكَ دَرْجَةِ الْأَوَّلِ عَلَى
الْعَيْنِ بِأَنْتَ يَتِيمًا (فِي
قَوْلِ قُرْعٍ) يَتِيمًا وَرَبِّ
مِنْ خَرَجَتْ عَنْ عَيْنِهِ
مُرْسَلَةً فَشَاهَدَ وَأَجَبَ
فِي عَيْنِهِ لِمَا لَهُ كَانَ
مُتَقَرِّقًا أَوْ مُتَمَازٍ وَفِي قَوْلِ
الْأَمْرِ (خِي) فَيَتِيمٌ أَوْ
بِصْلَةٍ لَا شَكَلَ لِحَالِ
قِيَامِهِ أَنْشَأَهُ (وُ)
عَنِ الْقَسَاقِ (وَأَنْتَ)
الْعَيْنِ (فِي يَتِيمًا وَأَكْثَرًا
بَيْنَ فَوْشِ الْيَتَامَى الْأَوَّلِ
بِأَنَّكَ تَمِيزُ بَيْنَهُ الْخَالِفَةَ
بَيْنَهُ) سَادَهُمَا كَا

« فصل في تعارض اليشتين » (قوله في تعارض اليشتين) الحقوله وبحمل التساقط في المعنى الاقوله ولولا ذلك
الى المتن وقوله غير اى داود الى المتن وقوله غير قه الى المتن والى قوله هذاما اتي به ابن الصلاح في النهاية الاقوله
ولو زاد الى المتن وقوله من رحم الى الفارق (قوله في تعارض اليشتين) اى وما يتعلق به كالمولى اى ملكا مطلقا
وذكر اليشتيه عيش (قول المتن عيشا في ثالث) الحاصل انه امان ان تكون يديها ذات او يديهما او يدي
احدهما اولاد او احد مجرى (قول المتن وقام كل منهما بيته) اى مطاقي التاريخ ومقتضيه او احداهما
بسلطة والاخرى مؤرخة اى معنى ولو كان لاحدهما بيته قضى له اقرار (قوله فان اقره والى لاحدهما
الح) فلو اقر بانهم الماهم اقول بحمل بينهما سم وبان عينا الجزم بذلك الحمل (قوله ولو زاد) اى صنعت مثلا
عش وقوله بعض ضامرى مجلس اى على بعض سم (قوله قبل) اى ذلك البعض او ما زاد (قوله ضامرون
له) اى ملو ق في المجلس (قوله لم يتبعها) اى الزيادة سم (قول المتن تستعملان) عتلة قوبه اوله اى
اليتان معنى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف وقف باليهما وقال المعنى عتلة قوبه اى العين بينهما اه
(قوله لا تسلك الحال الح) ولم يرجح المصنف واحدا من الاقوال لهدم اعتناهما التفر بهما على الضعف
واصحا اى الاقوال الضعيف الاخر اى الوقت فيها بغير معنى (قول المتن ولو كانت في يديهما الح) وفي فتاوى
السويطى ثلاثا تعرضوا اتيهم بالسوية على راد اى احدهم انه عاك جيهما امام بيته بذلك ثم ادعى الى
انه عاك ثاى البار واما يمينه بذلك ثم ادعى الثالث انه عاك ثالث البار واما ذلك يستفاد اى يفعل الحاكم
الجواب لسلك منهم فثالثا يمينه كل منهم شهدته بما في يده وشهدت الاولين بزيادة فثبت ان يمينه
اجل المعارضة انتهى اه سم بحذف (قوله بالكل) وكذا البعض بالاولى لا لتعارض حينئذ بينهما
سم عبارة في محل الخلاف ان تشهد يمينه كل جميع العين فاذا شهد بان نصف الذى هو في يد صاحب
فاثبت ان له تتواردا على محل واحد فلا يجزى اقرال لتعارض فحكم القاضي لسلك منهما بما في يدها الح (قول
المتن بقى كما كانت) قال البغوي هذا يقتضي ان الحكم باليد الذى كانت قبل قيام اليشتين وليس كذلك
واعا تبنى البيت القاعة قاله الفرق في بينهما الاحتياج الى الحلف الاول دون الثاني اه وطب فلا يتأتى
قول الشرح كغيره وعلى التساقط وشدى (قوله انهم يحتاج الاول الح) هذا لا يتأتى على القول بالتساقط ولا
ينفى واعا يتأتى على ما قاله البغوي وشدى (قوله ولو شهد يمينه كل الح) وحيت لا يمتنع تبنى في يديهما ايضا
سوا ما حلف كل منهما الا سخرام لكل ولو اثبتا وطلب احدهما فقط قضى له جميعها سواء شهدته
جميعها ام بالنصف الذى بيد الآخر من حلف ثم نكل صاحب ردفه الى بين اليوان نسلك الاول كنى الاخر

ذَلِكَ خِلَافَ مَا هُنَاكَ، بِحُكْمٍ عَلَى أَنْ مَوْلَاهُ يَسْقَى كَذَا وَهُوَ مُتَّعٌ مِنْ مَرْ
 * (فصل) * ادْعَا عِصَانِي بِذَلِكَ وَأَقَامَ كُلُّ مَنْ مَحَابِيثَ سَقَطَتْ (قوله ادْعَا عِصَانِي بِذَلِكَ) (الخ) فِي فِتْنَتَاوِي
 نَسَبِي عَلَى ثَلَاثَةِ تَوَضُّعَاتٍ أَيْ هِيَمَ بِالسُّوَيْقِلِ دَارَ فَرَادَى أَحْصَاهُ أَنَّهُ عَظَمَ جِهَهُمَا وَأَقَامَ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ ثُمَّ ادْعَى الثَّانِي
 أَنَّهُ لَيْسَ بِنَتِي الدَّارَ وَأَقَامَ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ ثَرْدَى الثَّلَاثَ أَنَّهُ عَظَمَ ثَلَاثَ الدَّارِ وَأَقَامَ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ فَأَذَى فَعَسَلَ الْحَاكِمُ
 الْجَوَامِصَ كُلَّ مَنْهُمْ ثَلَاثَانَ بَيْنَهُ كُلِّ مَنْهُمْ شَهْدَتُهُ عَمَّا يَدْعُو وَشَهْدَتُ الدَّلِيلِ زِيَادَةً فَلَمْ تَبْتِغِ الزِّيَادَةَ مِنْ
 أَجْلِ الْمَعَارِضَةِ أَمَّا مَدْعَى الْكُلِّ فَلَا بَيْنَتَهُ فِي الزَّائِدَةِ مَعَارِضَةٍ يَمْدَعِي الثَّلَاثِينَ فِي الثَّلَاثِينَ وَيَمْدَعِي الثَّلَاثَ فِي
 الثَّلَاثِ قَسَاطًا وَمَقْطَعًا دَعَا فِي الثَّلَاثِينَ وَأَمَّا مَدْعَى الثَّلَاثِينَ فَلَا بَيْنَتَهُ فِي الزَّائِدَةِ مَعَارِضَةٍ يَمْدَعِي الْكُلَّ
 فَيَعْتَصِمُ أَوْ مَقْطَعًا دَعَا فِي الثَّلَاثِ ثُمَّ دَعَا مَدْعَى الثَّلَاثِ فَيَنْتَهِي تَعْدُهُ بِأَدْعَاةٍ مَا فِي بَدْوَلَا عَارِضَاتٍ
 مَدْعَى الثَّلَاثِينَ لِيَدْعُو مَدْعَى الْكُلِّ وَلَكِنْ أَيْدِي مَحْبُوسَةٍ لِكُلِّ مَنْهُمْ الثَّلَاثَ الَّذِي فِيهِ وَهَلْ هَذَا
 اسْتِقْرَارٌ أَوْ يَطْلُبُ جَوَابًا لِيَنْتَهِي بِمَا كَلَامُ طُولِ لَيْسَ هَذَا تَعْلِيلُهُ (قوله فَأَنْ تَرَوْهُ دَلِيلًا لِحَدِّهِمَا
 (الخ) فَلَا تَرَوْهُ بَلْ هُوَا هُوَا فَتَجْعَلُ بَيْنَهُمَا (قوله وَلَوْ زَادَ بَعْضُ مَسْرُوعِي حُجَاسٍ) أَيْ عَلَى بَعْضِ (قوله لَمْ
 يَسْمَعْهُ) أَيْ زَادَ

کے

كانت اذلا اولو به لاحد همانح احتاج الاول لا يحدونه النصف الذي بيده تقع بعد دينة الخارج بالنسبة لانك النصف ولو
شهدت سنة كل منهما بالنصف الذي بيدها جميعكم هو بقية دينهم لا يحسنه قوط

ولا يخرج بسد لا يتساجد كل بينة فلا تخرأ الفالم تكن يدأ حد وشهدت بينة كل له بالكل ففعل منهم وعمل التماسا فاذ وقع له امر
 حينئذ بغير أحد هاجر جوا الا قدم وهو بان نقل الملك على ما بان قيل قوله وان لم تشهدت بينة لك أس الى تخوتم البدن على ما بان آخر
 له بان نقل له منه ثم شاهدان متعاضدان شهدوا بينة ثم سبق تاريخ ذلك أحد هاجر كذا زمن أو بيان له ولا في ملكه سلا ثم كذا ركب الملك
 وتقدم ايضا ناقة عن الأصل على مسجته ومن ثم رضلان البائع ما لا عند البيع (٢٢٧) ومن قالت نقلا لمن أو هو ما لا الآن

على من لم يزد كذا لا بالوقف

ولاينة انضم اليها الحكم
 بالملك على بينة الحكم
 على العند كذا لا الاسوي
 وغيره خلا لا بغوي كذا بان
 ومن حزم الاول أو زرع
 وغيره وظهر كذا معنى
 فتاوه أول الدعاوى انه
 لا فرق بين الحكم بالهبة
 والحكم بالوجوب وهو
 ظاهر لان أصل الحكم لا
 يرجع فاولى حكمه في زادة
 على الأول وتعارض
 حكمان بان أثبت كلان
 مع حكم القاضي لكن
 أحدهما بالوجوب والاخر
 بالهبة فوجه تقديم الثاني
 لانه استنزه ثبوت الملك
 بخلاف الأول ومرفقيل
 العارية ان القاضي اذا
 أجل حكما بان لم يثبت
 استيفاء بشرطه حل
 حكمه على العينة كان
 علما فقه أسنا وقد ذكر
 المصنف أكثر هذه المرات
 بذكر كرها فقال (ولو
 كانت العينة تصرفا
 أو ماسا كذا فقام غيره بها)
 أي ملكها من غيره بزيادة
 (ينستو) أقام (هو) بها
 (ينستو) بنت سبب ملكه
 أم لا وأما كذا شرعا أو

عن النبي والابنات غنير ورض مع شرحه (قوله ولا ترجع يد) أي بل بالينة التي أتممت عرض (قوله
 أما إذا لم تكن يد أحد الخ) هو وبعضهم يعتبروا متاعا في طريق وليس المدعيان عندهم معنى رسم
 وزاد (قوله وشهدت بينة كل له) أي بالكل ما يتر (قوله وهو) أي المرح (قوله ولان أقره به) أي فلو
 أقر به لهما جميعا فقامت ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فلنأمل نس على المنهج اه عرض (قوله ثم
 شاهدان متعاضدان) أي أو شاهدان أو ما بان أو أربع نسوة فيما يقبلان فيعطي ما في عرض (قوله ثم كذا ركب
 الملك) عطفا على ما سبق تاريخ (قوله ناقة عن الأصل الخ) كقول ادعوا وارثي ونبه بينة فتقدم على
 موت بغير اشتهد بينة أخرى لان الأولى ناقة عن أصل عدم عرض القتل والاخرى مستحقة فتح الجواد
 (قوله لان البائع الخ) أي لو كان البائع نابتة (قوله لا بالوقف الخ) عبارة التها بولا ترجع فوجه (قوله
 لا فرق بين الحكم بالهبة الخ) أي في يثبتين شهدا أحدهما بالملك والاخرى بالحكم فتشاوران سواء أشهدت
 بينة بالحكم مطلقا أو بالهبة أو بالوجوب عرض (قوله لان أصل الحكم لا يرجع الخ) قال التها بيان
 فاسم يوم ان هذا في تعارض حكمين أحدهما بالهبة والاخر بالوجوب فمعنى مقابلة لما به اه أي
 مع ان فرض المسئلة ان الحكم في أحد الجانبين فقط فان كان مراد الشارع ان أصل الحكم لا يرجع فلا
 نظر لكونه بالهبة أو بالوجوب فلا تسلم الاولية اذ لا يلزم من عدم الترجع بالاعم عدم الترجع بالخاص
 الذي فيه زاد فمع انه لا يناسب قوله به على الاستقلال رشدي (قوله حل حكمه) الظاهر في محل الاختصار
 (قوله بذكر مثله) بضمين جرم مثال (قوله من غير زادة) لعله احتراز عن نحو ما بان في قوله ومن ثم شهدت
 بينة المدعي الخ وقول المتولى قال الخارج هو ملك الخ (قوله بمنتسب ملكه أم لا) عبارة الثاني والاسنى
 اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في جماع بينة تصاحب البدان بين منب الملك من شراء أو غيره
 كيفية الخارج اه وبعبارة الاول والأخر في ترجيح بينة الداخل بين أن بين الداخل والخارج سبب الملك
 أو بعبارة الثاني اسناد البتة والاطلاق معا ولا فاقوع التعرض بين أن يتفق السيد أو يختلفا لا بين أن
 يستدل شخص بان يقول كل منهما اشترى بتمن زبدا أو تقول المرأة أصدقتني زجى ويقول خفيها
 اشترى بتمن زجى أو ألى شخصين بان يقول أحدهما اشترى بتمن زبدا أو تراشترى بتمن عرو أو
 تقول المرأة أصدقتني زجى ويقول خفيها اشترى بتمن غيره اه (قوله أو غصبا) انظر صوته بالنسبة
 لبينة الداخل وكذا يقال في قوله الا يقول قالت بنت غصبا لم تنوالنا فاشترى اه منه لأن يقال فاما ان
 المراد بالثانية بينة الداخل فتكون الاولى بينة الخارج ورجاءه عليه ما عبق به رشدي (قوله المتن صاحب
 اليد) أي بنته معنى (قوله منه) أي من ذى اليد (قوله أو أن أحدهما) أي ذى اليد وهو بالهبة أو بالوجوب
 منه أي المدعي أخذ اياهما وحذقه كغصبا عليه (قوله قدم) أي المدعي (قوله قوله ما) أي شاهد
 الذي وكان الاول اسقاط الم (قوله بد الداخل غصبا) أي بدون منه (قوله ووجهه الخ) أي غصبا
 (قوله ولو قالت من الخ) أي لو قالت بنتا الخارج بد الداخل غصبا منه أي الخارج (قوله والثانية الخ)
 أي لو قالت بينة الداخل اشترى اه أي الداخل من أي الخارج (قوله وكذا لو قالت) أي بينة الداخل

(قوله وشهدت بينة كل له بالكل الخ) وكذا بال بعض الاول بل لا تعارض حيث بينهما (قوله فاولى حكمه
 زاد على الآخر) يفهم أن هذا في تعارض حكمين أحدهما بالهبة والاخر بالوجوب فمعنى مقابلة لما به
 غصبا لمن الآخر (قدم) من غير عين (صاحب اليد) وبسبب الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية فلا يملك المظلمة مسلم معنى ذلك كما
 رواء أو دوا وغيره وترجع بينهما كانت شاهد أو بمننا الاخرى شاهد من بدعوى من ثم شهدت بينة المدعي بانه اشترى اه منه أو من باعته سلا أو
 ان أحدهما غصبا فقدم سلطان البد حيث سئلوا كذا قولهم ليد الداخل غصبا على كذا مكره جمع ووجه بانه يجوز دافعه ولو قال شخص ما منه
 والثانية فاشترى اه منه فثبت لبيتهما النقل الضمير وكذا لو قالت بدمعته لانهما لوض الغصب

ففي أصل البد هذا أقي ما بن الصلاح في سبب من دار ادى خاطر بين المال لهم غصبها الميت وأقامه بينة والوارث ان يده بحر كورته الى موته وأقامه بينة صدق فلان سبب من دار علم وهو حصول الملك اه وقبه نظر لان بينة لنفسه معان بأدع على فسي فاقه وثالث مستحبة على ان قولها على امر مستعمل ورا غي موله لا يقبل من الشاهد على امر عاقله وأقامه بينة بالداخل آخره بالاك قدمت ولم تنفعه بينة بالاك الان ذكرت انتم لا مكان المقره (٢٢٨) اليوم تقدم من ثالثا شتر من زيد وهو علكه على من ثالثا وهو في يده أو وتسلم منه

وبعت ان ذات البسدا روع من فاقه وتسلم منه ومن انترج شيا بمحض ما وايد فيه بالنسبة لغير الاول فلو ادعى عليه آخر وأقام بينة مطلقة أعاد بينته وبحث يسسه ولو اطلب ذوال البسدا باقتريتها من زيد فاقته الذي اقرار زيدا به فاقبل الشراء فاقبته المدعى عليه اقرار المدعى به الزيد قبل الشراء وجهل التراجع أثرت يد المدعى عليه لان يده لم يعارضها شئ ولو أقامت بنت واقف وقف محكوم به بينة بانه ملكها اياه وأقبضه لها قبل وقته بقدها شيا لرجع الوقف باليد قبل وحكم الحاكم وانما يقبضه هذا ان كان التراجع من مجموع الامرين أما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجع فالذي يقبضه تقديم بينتها ولا عبرة بالدين بينة التاميل تسفيتها أو بطلت ولا يعول منه ما ياتي من شفتا قبيل الموات عن ابنه مسرور ومصر في ان بينتها هذا وقت بالواقف صرحا بغيره فقبها بان ولوا دعي لقسما يدا أحدهما وأقام كل بينة استو بالانه لا بدخل تحت اليد (ولو سمع بينة الاعد) بينة المدعى وان لم تعدل لان الحق دائما تقام على خصم وقيل سمع لغير التسخيل او قال الزحاني وطالبه لعل اليوم في سائر الاقا وقامهم المتن ثم لا سمع بعد العوى وقيل البينة لان الاصل في ما يباين العين فلا يعدل عنها ما دامت كما في وقت تحت البيني من هذا لعلهم غم تصحوس وقوم ذلك لا بد من اعدائهم بغيره فتلجأ ج (فرع) وانما خالفوا في ما في امعة البينة وفي بعض فقرات البينة لا تتخصص لاحدهما بل لكل على نفسه الآخر

(قوله فيقي أصل البد) لم يذكر هر ما بعده ثم أي قول الشارح هذا ما أقي به الى أول وأقام بينة تلجأ (قوله) أي ليست المال (قوله) وقدر توسط وقال كانت البينة من أهل البصرة والنجف الذين عيرون العقد الصميم المستوفى للمعبر فتمسرعان غير موافاة وتغصمها في حصول القبض وما لا يتوقف خدمت بينة الداخل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا يكون لا بد يحق لا خلاصهم على ناقل معين شفي على بينة تلجأ وان لم يكونوا كذلك فبيني للقاضي البحث عن حقيقة الحال فابتنأمل سدعمر أقول وربما قاله ما ياتي في شرح ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاء الخ (قوله) أي بينة خدمت البد (قوله) أي لشو الاستعانة (قوله) على ما مر الخ أي قبل فصل في الشهادة على الشهادة (قوله) وأقام بينة الى المتن في النهاية الا قوله ولا يعارضني ولو ادعيا (قوله) وتقدم من ثالثا شتر الخ أي وان كانت هي بينة تلجأ خرج ومثله مالي قالت بينة انه اشترها من زيد منذ سنتين وقالت بينة الداخل انه اشترها من زيد هذا منذ سنة فتقدم بينة الخارج لانهم اثبتت ان الداخل عادة بشر اشترها من زيد بعد ان الملك عنها كما في شرح وان له لو كان لصاحب متخرة التراجع في وقت والحاصل ان عمل قولهم يقدم ذو اليد ما يعلم حدوث يده كانه عليه الشهاب ابن حجر في بيان زيشدي (قوله) ويبحث ان ذات اليد عبارة عنها انما يقبضه ان الخ (قوله) ان ذات البد الخ يعني ان من ثالثا شتر من زيد وهو في يده أو جمن ثالثا شتر من زيد وتسلم منه (قوله) لغير الاول أي غير التراجع عن (قوله) ولو اطلت بتنا الخ أي وغيره حاجت كانت العين في يده ع (قوله) واقف وقف) بالانضافة (قوله) لم يقدها شيا) ضعيف ع (قوله) لرجع الوقف باليد أي بالواقفين الوقف التي حكمها مستمر كما يعلم بما في زيشدي (قوله) وانما يقبضه هذا أي عدم افاضة ما ذكر زيشدي (قوله) ان كان التراجع من مجموع الامرين) أي بان قلنا ان كالا من البد وحكم الحاكم مرجع ع (قوله) أما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجع الخ) فيد قبل بان وان قلنا انه مرجع الالتمار زيشدي (قوله) فالذي يقبضه تقديم بينتها) معتمد ع (قوله) ولا يعارضه) أي تقديم بينتها بالتاميل (قوله) لان بينتها) أي البنت (قوله) بخلافه) أي الواقف (قوله) ولو ادعيا لقسما الخ) عبارة المعنى وما ذكر من تقديم صاحب اليد لا يتحقق ما ذكر ادعيا اذا ادعيا الخ (قوله) وأقام كل بينة) أي انه ملكه ع (قوله) استويا) أي لا يرجح صاحب اليد المقدم (قوله) وان لم تعدل) أي قول المتن ثم أقام بينة في النهاية الا قوله وقيل الى الوافهم (قوله) لان الحق دائما تقام على خصم فانه ان الذي خصم ولو قبل اقامة البينة زيشدي وقد يقال ان التعديل المذكور لخصوص ما قبل العوى بشر منما بعده (قوله) وبحث البيني جماعها الخ) عبارة النهاية تم يقبضه كقبضه البيني الخ (قوله) لا بد من اعدائهم) أي ولو كانت هي الاولى بعينها ع (قوله) اشترقت الزوجان الخ) تقدم من ع (قوله) فان اقرارا ما يتعلق بهذه المسئلة فزادة بسط (قوله) ولا بينة) فان كان لاحدهما بينة تخص بها أو اقرار ونهاية (قوله) ولا تتخصص لاحدهما بيدا) ككونه في خزانه

بعده (قوله) فيقي أصل البد) لم يذكر هر ما بعده (قوله) وقبه نظر لان بينة لنفسه معان بأدع على فسي فاقه وثالث مستحبة بالاك لا بالنصب لكن فرق بان الشهادة بالاك هناك كلمة تختلف الشهادة بالنصب فان شاهد وعين وانما ثالث ممرحة الملك وله ان باليد فليشمل (قوله) فالذي يقبضه تقديم بينتها) كتب عليه هر (قوله) ويبحث البيني جماعها) كتب عليه هر

فأخذوا حبل بينهم وان صلح لاحدهما فقاموا وحلف أحدهما فقط قضى له بكلو (٢٢٩) اختص باليد وحلف وكذا وان هما وارث

أحدهما والاخر (ولو

أزليته مدينة) حسابان

سلم المال لخصمه وأحكما

بان حكم عليه به فقط (ثم

أقام بينه على مستند إلى

ما قبل الزاوية) حتى في

الحالة الثانية فبما يظهر

خلافه لابن الأستاذ ونظيره

لبقائه رد بانها بعد

الحكم برأها لم يبق لها

ثم (واعترضه بشيء هو

أوجهه بهم أو بقبولهم

مثلا) سمعت قدمت (الزم

تزل الالعدم المخبوء

ظهرت فنقض القضاء

واستقر الاعتذار هنا مع

انه لم يظهر من صاحبها

بما القابل لنقض الحكم

(وقيل لا) تسمع ولا ينقض

الحكم لانه قد يعود

ورفعه القاضي أو الطبيب

بانه خلاف الإجماع وليس

هنا نقض اجتهاد باجتهاد

لان الحكم انما وقع بتقدير

أن لا معارض فإذا ظهر

به وكله استثنى من الحكم

وحيث يستند إلى آخره

شهادتها بلك غير مستند

فلا تسمع (ولو قال الخارج

هو ملكي اشترى ته منك

فقال) الداخل (بل هو

ملكك وأقاما بينتن) بما

قاله (قدم الخارج) ج زيادة

عليه بنسبه بالانتقال ولما

قدمت يستعمل شهادته

ملكه وانما أودعه أو أحوه

أو أثاره لداخل وأنه باعه

أو في صندوق مفتاحه يده وليس من الرجاء كون الدار لاحدهما فبما يظهر عش (قوله فإذا اخفا) أي

أو نكلا أو أثار (قوله وان صلح) أي أحدهما فقط غاية كل موصىح كلامه في باب الأقرار وصريح قول النهاية

والا نوارها ما منه سواء ما يصلح لزوج كسقف ونقطة أو لزوج كمل وغلز أو لهما كداهم وذا نبر أو لهما

يصلح لهما كصنف وهما آمنان ونيل ونج مائت وهما آمنان له وذا الثاني كملوتان ج د باع وطائر جلد

أو عطر وهو في أيهما ما أغنى وقضير في جوهرا (قول المتن ولو أقر بلبده) أي الداخل عن العين التي بيده

مغنى (قوله بان سلم المال لخصمه) أي بعد الحكمه ورض (قوله فقط) أي ولم سلم المال له (قوله بان

مستند إلى ما قبل إزالته) أي مع استحداث الوقت الذي مضى وأسنى (قوله حتى في الحالة الثانية) وقفا

لصنيع النهاية (قوله خلافا لابن الأستاذ) أي حيث لم يشترط الأستاذ في الثانية واقعه لرض وشرحه

والغنى والأقرار (قوله ونظاره) أي بان لا يستغنى عنه أو بقاءه أي الداخل متعلق بذلك وقوله رد المخ

نخبة (قوله بانها) أي الداخل (قول المتن واعتذر بغيره) مفهومه أنه لم يعتذر بما كرم تخرج

يشتد موصىح به في شرح النهج وكتب شيخنا زبادي على قوله واعتذر الخ ليس بقصد اه وبعبارة سم

عليه ومقتضى التلهاج وغيره الاعتذار قبل مود انتهت اه عش عبارة النهاية واعتذر بغيره يشهد به مثلا

سمعت الخ قال الرشدي قوله مثلا يشاهد إلى أن قول المصنف واعتذر الخ ليس بقصد وانما هو في التفسير

والتصور كبر موصىح به فلا يعتذر ليس بقصد سمع بينته وان لم يعتذر اه وقوله أثار به الخ جزء بذلك

نظرا لاحتمال أنه أثار به إلى حازا ما لا شرع بقوله أوجهه به سم الخ بل هو ظاهر صنيع النهاية (قوله

واشترط الاعتذار الخ) وقفا لرض وشيخ الاسلام واغنى وخلافا لنهاية على ما مر عن الرشدي ولما يداي

كامر (قوله مع انه لم يظهر من صاحب الخ) أي صاحب العذر أي ما ظهر من سلة المر المختصر النهج أي كذا

لوقال اشترى ته هذا بما توعى مراحتما فلو عثرته ثم قال غلطت من غن متاع إلى آخره وانما اشترى ته

بما توعى عثرته عش فقوله غلطت الخ العذر اه يجزى (قوله ولا ينقض الحكم) قوله وأبى ابن

الصلاح في النهاية (قوله فلا تعود) أي الدية (قوله وتخرج بمسئله

الخ) عبارة الغنى والرض مع شرحه بخلافه إذا لم تستد بينته إلى ذلك أو لم يعتذر عما ذكر وهو فلا تقدم

بينته لانه لا تمدد خارج اه (قوله فلا تسمع) ينبغي ملاحظته بأن في التفسير قبيل قول المصنف

الفصل الآتي ولو قال كل منهما بعينه كذا الخ إذ يعلم به أن في السماع ليس على الخلاف قسم (قوله زيادة

علم بينته) أي قوله فان اختص في القضية (قوله ولما قدمت الخ) وفي عكس المتن وهو لو أطلق الخارج دعوى

المالك وقال الداخل هو ملكي اشترى ته منك وأقام كل بينته مقدم الداخل وكذا أي يقدم الداخل ولو قال الخارج

هو ملكي ورتبته من أي وقال الداخل هو ملكي اشترى ته منك أي لم تغنى وأقرار ورض مع شرحه (قوله أو

أه أو باعه) أي الداخل خصمه أي المدعي به منه أي الخارج (قوله ولو قال كل الخ) الأولى التفرع (قوله

ما بها) أي الدابة أو ذبا أي الدار أو الجبل أي محل الدابة وألزم رأى الذي في الأرض عبارة لا نوار ولو تنازعا

أرضا ولا حدهما فبازرع أو بناء أو غراس فهو في يده أو دابة أو جوار يقتسمه الجبل والحد للاحدهما بالاتفاق

(قوله واشترط الاعتذار هنا الخ) قال في شرح النهج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالر وضعة

وأصحابها قال البلقيني وعندي أنه ليس بشرط والعذر انما يطلب إذا ظهر من صاحبها ما يخالفه كاستئله

المراجعة قال الولي العراقي: بدنته ذلك ولهذا لم يتعرض له الحواي اه ويجوز بانه انما اشترط هنا وان لم

يظهر من صاحبها ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتمال ذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر

ثم انتهى ما في شرح النهج ويمكن حمل كلام التلهاج وغيره على ما قاله البلقيني يجعل التفسير لا ينسب لدون

الاشترط وبذلك يظهر أن الشارح تبع جواب شرح النهج فخر به (قوله وتخرج بمسئله الخ) ينبغي

ملاحظة فتأني في التفسير قبل قول المصنف في الفصل الآتي ولو قال كل منهما بعينه كذا الخ إذ يعلم به أن

أو خصه منه أو ملقت بينة الداخل ولو قال كل لا تستر اشترى ته منك

وأقام بينته ولا يلزم تقديم ذي اليد ولو تنازعا دابة أو أرضا أو دارا للاحدهما متاعا عليها

وَأَوْفَى أَتَى الْجَمَلَ وَالْأَرْوَاحَ بِمَا قَامُوا بِهِ سُبْحَةً عَلَى السَّيْنَةِ الشَّاهِدَةِ الْمَلَكُ الْمَطْلُوعُ لِأَعْرَافِهِمَا تَقَالِيدُهُ وَبِهِ تَارِقُ دُرُوكُنْ لِأَحْصَاهَا عَلَى الْعَبْدِ تَوْبِيلَانِ لِنَفْعَتِي بِسَمْعِهِ ابْدِلْ لِي صَاحِبَ قَلْبِهِ فَإِنْ انْتَهَى الْمَتَاعُ عَيْتُ فَالْبَدِيدَةُ مَقْطُوعٌ وَلَوْ قَالَ أَتَخَذُنْ مِنْ بَنِي دَاوُدَ فَقَالَ بَنُو قُرَيْشٍ أَمْرٌ حَسْبُ لَيْسَتْ لَهُ دَالَةٌ (٢٣٠) فَوَيْلٌ لَكُمْ قَالَ فَجِئْتُمْهُ أَلْفَ عِلَّةٍ وَأَعْتَدَهُ فَاسْكَرَ فَيَوْمَ رَدَّ السُّيُوفُ قَالَ أَسْكَنْتُ دَارِي ثُمَّ أَسْرَحْتُهُ مِنْهَا فَالْبَدِيلُ السَّانِكُ

فهو في يد أوداروا لاجدهما فيما امتاع أودابو لاجدهما على جعل فهم في يد اه (قوله بانما قاما الخ) راجع لجميع ما تقدم (قوله فندما الخ) يعني ينفذ كل الاحديهما بالمعنى فالقول قوله اه (قوله بالملك المطلق) اشتراك بين خصوص ما في المتن (قوله لانفراد) اه أو صاحب المتاع أو المثل أو الزوج (قوله وبه) أي بقوله لانفراد الخ (قوله على العبد) أي المتنازع فيه (قوله لاجل صاحب الخ) أي التوب (قوله بالذية فقط) أي كانت الذية وخلصتها بية (قوله وقال أخذت في الخ) عبارة عنها تناولوا أخذوا من يمين دار وادعى ملكه فقالوا بما به هو في أمر الاختيار والتوب حيث لا يثبتان البدل لصاحب النار كما قال فبضمت منه الغالي صله او عنده فانكرناه بضم مروده اه (قوله اليه) أي إلى صاحب النار (قوله فيصالح الخ) أي وصدق الساكن بينه (قوله اقراره) أي لأبي الزارع (قوله أوفى منفصل شتاخ الخ) هل يحمله مالم يكن ذلك المنفصل في تصرف الاول أخذنا بما يأتي في مسألة انخراط سم عبارة عن قول أوفى منفصل الخ عمل ما لو وقف عليه بكل انخراط النار كولو تنازع على سم بعد منعه الحكماء في النار وهو مما ينقل وقضية تصديق الكبرى وقياس ما مر حوايه من انه لو باع دار داخل فيها ما كان متصلا بها أو منفصلا توقف عليه تقع متصل كمنع الماطون ان المصدق هنا المكري وقد يقال للشار من قوله شتاخ ان المراد ما يتبع به صاحب النار فيها كالدار والفرش فيخرج مثل هذا فلا صدق فيه المكري بل المكري اه وقوله صاحب النار يعني صاحبه منفعها وهو المكري (قوله من الاولين) أي الوفاء بالسلم (قوله والغلق) عطف على غير المهر (قوله بينهما) خبر ما مضى بالخ أي يعمل بينهما (قوله ان عقالا) أي أو كلالا كما مر عن الانوار (قوله في شرفها) أي في النار المؤخرة (قوله بخلاف القمصين الخ) ان قلت القمصين داخل في المتاع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استأجره ليجعله في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد استأجره الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق سم (قوله وهذا) أي التصرّف بقر الخ قد يقال من الامتعة نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر سم وقضته أن نحو الخالي ان ثبت تصرف الزوج فبصرفه دون الزوج فالقول قولها (قوله وان صلح الخ) الاولى التائب (قوله حقيقة) أي قوله وروى الغني الاقوله ونظائر الخ ويبحث غيره والى قوله قال الغني في النهاية الاقوله وروى في الحديث (قوله كان ثبت الخ) وكالات باليمين المردودة عن (قوله لان الاقرار يسري الخ) يدل أن من أقر أسري بشئ يطالب به اليوم وإذا كان كذلك فاستعجب ما أقر به إلى أن ثبت الانتقال معني (قوله هل يجب بيان سبب الانتقال الخ) أو يكفي أن يقول انتقل إلى سبب صحيح معني عبارة عنها نهاية ويقوم جواب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كجمل البقي المطالب بتبع الخ (قوله وبحث غيره الخ) عز المعنى هذا البحث إلى ابن شعبة وأقره (قوله اذ لو نطق شاهد الخ) لا يخفى أن الكلام نفي السماع ليس على إطلاقه (قوله أوفى منفصل شتاخ الخ الثاني) هل يحمله مالم يكن ذلك المنفصل في تصرف الاول أخذنا بما يأتي في مسألة انخراط (قوله بخلاف القمصين) ان قلت القمصين داخل في المتاع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استأجره ليجعله في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد استأجره الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق (قوله وهذا) أي التصرّف بقر بين هذا وبين الامتعة الخ قد يقال من الاستعانة كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما إلى اشتراط البيان) وهو متجه ش مر

فما لفاين الاصحاب وما لى اشرط البين تبعاً لقتال وغيره للاختلاف فى اسباب الانتقال بحيث غير الفصل
بين القيسه المواقف القاضيه وغيره كما ذكره وفى الاخبار يخصص الماعود وبناه بحاط الماتص فيه عالياً يخصاً بمثلته ثم لى لاجمع بين الحدين اذ
هو موضع الشاهد لتعين والقاضى النظر فى العنايت ليرتب على ما يقتضها قوله الزركشى نص فى الامم على انه لا يشترط بيان السبب وعليه
الجمهور ومن قبله فصل الشهاده على الشهاده

ما يعلم منه العتق في ذلك ودخل في قولي كان الى آخره والادى عليه من عقيدته فانكر قائل المدعي بيننا أنه أثبت له من شهر فاقام ذوالبد
بينه انهم لم يملكوا فلا دفع بيننا المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة طاهر البينة قد اقر بومر في الاقرار انه لو قال وجبته
ولم يملكه يمكن اقرارا بالقبض لجواز اعتقاد حصوله بمجرد العقد وجبته فقبل دعواه به بعد هذا الاقرار من غير ذكر انتقال (ومن اخذ منه
مال بينه ثم ادعى لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم تشهد الا على التلقح لا على تسليمها أو غيرها على الاستقبال وبه فافق ما جرى المقر
وقضته انهم لو اضافت لسبب يتعلق بالماخوذ منه كانت الاقرار وهو ما يصح بالبينة (والذهب ان زيادة عدد) أو نحو هذا لا يشهد (أحدهما
لا يرجح بل يتعارضان لكل الحجتين الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة (٣٢١) والنقص كدعية الحر وبه فافق تأويل الرواية

بذلك لان مدارها على
أقوى الظن ومنه يؤخذ
أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد
التأويل رجحت وهو واضح
لانها حجت على العلم
الضروري وهو لا يارض
قال البغوي ويرجح بحكم
الحاكم في الأول فأما يشين
أحدهما محكوم به وأورد
الانوس وغيره بان المعتد
خلافه في تعارضان ولا يعمل
بواحدة منهما إلا بالرجح
آخر وهذا قائم على التعارض
وليس منها نقض الحكم
لانه بان اذ لم تعين لخطأ
في مواضع العمل به توقف
على مرجحه وهذا هو المراد
من بحثا لسبب ومن تبعه
انه اذا قامت بينه اختلاف
البينة اتى حكمه بالبرهان
حكمه (وكذلك كان
لأحدهما رجحان ولا تنحى
رجل وامرأان) أو أرباع
نسوة فيما يقبل من الكمال
الحجة من الطرفين أيضا
فان كان لا تنحى شاهد
وبمين رجح الشاهدان
والشاهد والمرأان والأربع

هنا في سماع المدعي وعدمه لا في سماع الشاهد وعدمه ولا تلازم بينهما في الصنع وعدمه ورشدي وقد يقال
ان بينهما تلازما في الغالب وما هنالك من (قوله ما يعلم منه المدعي) عبارة هناك ولك أن تجمع بحكم الاول
أي عدم السماع على من لا يوقر، وعلوه الثاني أي السماع على من يوقر، فاعلم اه وقد يقال هذا عين البحث
المتقدم (قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل يذكر أصل الانتقال سم (قوله ورمي في الاقرار الخ)
ولو باع شيئا مدي أي أنه قد قبلت تسمع منه كقائي وضه وأما ما عمن القة لو غير معنى وتقدم في الشارح
قبل فصل أمر المدعي على السكون خلاف إطلاق راجعه (قوله حصوله) أي الملك بمجرد العقد أي
عقد الهبة (قوله وجبته فقبل دعواه به بعد هذا الخ) نعم يظهر تنقيده أخذ من التعارض عاذا كان من
يشبه عليه الحال نهاية (قول المتن ومن اخذ من مال) أي قامت عليه ثم ادعى له ثم شرط في أي دعواه
ذكر الانتقال إلى من المدعي عليه ما في الأصح لانه قد يكون له بينه ملكه فترجع باليد السابقة وهذه المسئلة
من صوره قبل ولو ازيلت هذه الم فلو ذكرها عتقها كان أولى معنى (قوله وقضته) أي التعلل (قوله لو
أضافت) أي البينة الملك (قوله لسبب يتعلق بالماخوذ منه) أي كسبه وهبته مقبوضه تصدق له سم ومعنى
(قوله وهو ما يصح) الباقي عبارة عن التلقح كما قال البتاني (قوله أو نحو عدالة الخ) كورعنى (قوله بل
يتعارضان) الأولى التامث (قوله وبه فافق تأويل الرواية بذلك لان مدارها الخ) عبارة عنها وبه فافق من
كالرواية وقرن الأول بما صرح به من مدار الشهادة الخ (قوله لان مدارها) ظاهر منه ان التعارض بين الرواية وهو
صرح صانع المعنى خلافا لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله ومنه يؤخذ الخ إلا أن رجع ضمير منه إلى قوله
بل يتعارضان الخ إلى قوله لان مدارها الخ (قوله ويرجح) أي أحد المتداعين (قوله وليس منها) أي من
فوائد التعارض (قوله وهذا) أي التوقف على المرجح (قوله والشاهد والمرأان) أي قوله يكسر في المعنى أي من
قوله والأربع إلى المتن (قوله والأربع نسوة الخ) فثبت ما كان التعارض بين الشاهد والمرأان وبين أربع
من النسوة وهو مشكل لان الشاهد والمرأان إنما يقبلان في المال وما يقصده به المال والنسوة إنما يقبلن في
نحو الرضاع والبيكارة مما لا تطلع عليه الرجال ويمكن تصور مرجح الوصول للتنازع في عيب تحت الشاي في أمة
يؤدى إلى المال أو في خرة لتعويض المهر مثلا غرض (قوله بسبب) فعل فتابعا فافق وكان الأولى بتأنيدها
(قوله كما صرح) أي شرح قدم صاحب اليد (قوله ولعل هذا أقوى) عبارة عنها وبه فافق الثاني أوجه اه (قوله
أي متنازعين) أي قوله وقد رجع في المعنى الأقوة وأوليا بدأ حدوا في قوله المتروكة لو كان في النهاية (قول المتن
ولا تخوم أن أكثر) أي من يمكن فيه انتقال الملك أسنى ولا يشترط أن يكون سبق زمان معلوم حتى لو
قامت بينة أحدهما ملكه من سنة وبينة الآخر له ملكه أكثر من سنة فثبت الثانية أو أول (قوله لما يأتي)
(قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قوله وقضته) أي لو اضافت لسبب
يتعلق بالماخوذ منه) أي كسبه وهبته مقبوضه مدرواه (قوله وهذا أقوى) كتب عليه مد

النسوة فيما يقبلان فيه (في الاظهر) الاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد والمرأان ان كان معهما يد فعدا بين سبب ولا اعتداهما
بهما كما هو بحث شخصان حال تعرضا لنقص هذا إلى يد والشاهدان الملك مقدم الشاهد والمرأان لان معهما زيادة على قالو بحتمل العكس
لان الثانية حقا تقام على قوله لا بد اه ولعل هذا أقوى (ولو شهدت) البينة (لأحدهما) أي متنازعين عن سبب دعواه أو يدناث ولا
بدأ أحد (بأن من سنو) شهدت بينة أخرى (لا تخ) بملكها (من أكثر) من سنو قد شهدت كل بالملك إلا وقال لا يعلم من رايه لما
بأن ان الشاهد لا يسمع ما سبق الا مع ذلك (قالاظهر رجح الأكثر) لانها أثبتت اللحن وقتا تعارضها في الأخرى وفي وقت تعارضها
فثبت اطمان في محل التعارض وبمعن صاحبها أكثر فيما لا تعرض فيه أو الأصل في كل ثابت هو امداداً. كأنه يريد مقدمة التلويح

في مقدمتها أو متأخرة فبأن يقدّر من غير تأخر الترتيب وحده كان يدعى شرعاً داراً بغيره وأقام به يستوفى ما كانت مستحقاً أو ميعتراً أو درهماً
وأسترداد الدين وأقام فوالدينه واهله (٣٣٢) من المدعى ولم يؤخر تأخره متافلاً أو رخصاً حكمه بالاحقر فعلى ما أتى به القفال (ولصاحبها)

أي القسمة (الاجرة).

والزيادة الحادثة من وشل).

أي من يوم ملكته بالشهادة

لا تمسوا بملكه نعم

كانت العين بيد الزوج أو

بالسالم قبل القبض فلتزوم

أجرة كالمعبر فيهما

(ولو أطلقت بينة) بأن

تتعرض زمن الملك

(وإن خلت بيعة) ولا بد

لأحدهما أو استوفى بأن

لكل شاهد من ثلاثين

الثانية سبب الملك (المذهب

أشهما سواء) فيتعرضان

ويجوز التراجع ليس يخرج

لا احتمال أن الطائفتان

قسمت فستجماها أكثر

من الأولى نعم لو شهدت

أحدهما بدني والأخرى

بالإقرار من قدره وبعت

هذه لأنه إنما يكون بعد

الوجوب والأصل عدم

تعدد الدنين ولو ثبت إقرار

زبده بدني فاشت زبده

إقراره لأنه لا شيء عليه

مؤثر لاحتمال حدوث

الدين بعد ولان الثبوت لا

يرفع بالنفي المحتمل ومن

ثم قال في البحر لو أئنتانه

أقره بدار فادى إن المقر

له قال لا شيء له فيها

تقديم الأول وإن كانت

الدين الثاني لرجوع الأقرار

الثاني إلى الثاني المضم

إذا كان لأحدهما بدأ

أي قول المصنف وأما لو شهد بملكه أمس الخ (قوله فبسياني) أي في قول المصنف وأنه لو كان الخ

(قوله وحده) أي بلا بد (قوله كان يدعى شرعاً داراً الخ) هذه تغلق ما من حيث أن كل من المتداعين

موافق على أن العين ملك للمدعي وإنما خلاصه ما في سبب الملك لكن يظهر لوجه العمل بالتأخر هنا

فلتأمل رشدي ولعل ذلك تراءى للشارح عنه بقوله على ما أتى به البقي (قوله وهما الخ) أي وبقضه

(قوله حكم بالانحسار) أي فإن كانت بينة للمدعي حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فلتأمل سم (قوله

على ما) أسقطه النهاية (قوله أي من يوم) إلى المتن في المعنى (قوله أي من يوم ملكه بالشهادة) وهو الوقت

الذي أؤخه به البينة لا وقت الحكم فقط عش وأقار (قوله لم وكانت العين بيد الزوج) أي بأن

دعى عليها حتى وجبه أنه أسقطها هذه العين التي عنده من سنته في الأخرى أنه أسقطها إياها من

سنتين وتقبل كل بيعة يدعواها فصكم الملتزمين وأما لو دعا على الزوج وقوله أو البائع أي بأن يدعى اثنتان على

واحد فيقول أحدهما ما عني هذا من سنته يقول الآخر ما عني إيا من سنتين وبقضه البايع لا يؤول ولا يؤول هذا

وأقام كل بيعة يدعواها فيثبت الذي الأكثر نال يحاول أوجهه على البائع لأنه لا يضمن المتأخر الفاسقة تحت يده

كأمره يعبري عن شخصه وصلة الرشدي قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع لم له صلورهما

إن العين بيد الزوج فادعى الزوج وأدعى إياها وأدعى بيعة يدعواها أم أوجهه كذلك أنه باعها

منه فالملك تقدم نال بغير بيعة ولا أوجهه لأن كل من البائع والزوج لا يلزمه أحدهما في استعماله قبل القبض

(قوله ولا بد الخ) سذكر محتراته أه (قوله ولا بد لأحدهما) أي بدعي عن جانب أنفرد بالدفء في ذلك

ما إذا كانت الدليلهما أو ثالثاً أو بدأ أحدهما رشدي (قوله فيتعرضان) أي قوله والأصل في المعنى (قوله من

الأولى) أي من المؤخر متغنى (قوله لم يؤخر) أي إقرار المدعي عش أي الثاني (قوله لا شيء فيهما) أي من

الدار (قوله وكذا البينة لسبب الملك) أي والصورة أن المدعي تعرض له في دعواه كإعلاء مبيات آخر الفصل

ورشدي (قوله كشيخ الخ) عبارة المعنى ولو أطلعت أحدهما الملك وبينت لأخرى سبه أو أن القرين شعره

أو الخطين من شدة فعلت على المطقة نال بأدعائها الملك أصحابها وحل ذلك كما قال شيخنا إذا لم

يكن أحدهما صاحب يد أو لا تقدم بيعة كإيؤخذ بمأمر أه (قوله للمكها) أي بشهادته عش (قول

المتروكة لو كان لأحدهما متأخر التاريخ فيقدمت بحله كإعلاء مبيات ما إذا لم يذكر كل من البيتين الانتقال

إن شهد به من معين متقدم بدأ ما قول الشارح سوله إذا كررنا وأحدهما الانتقال إن تشهده من معين

أم لا الخ فقد ناقضه بقوله وبه يعلم أنه لو ادعى الخ سم ورشدي وبأنه من السيد عمر مثله (قوله إن الخ)

وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله أم لا) أي لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن أخذ ذلك المعين) الظاهر

مع قوله الآتي وبه يعلم الخ وفي هاشم شرح المنهج بخط شيخنا البرلسي عن القرون عن فتاوى البغوي

وغيرها ما نصه سبق تاريخ الخارج مقدم عند أسناد البيتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رأيت في

الخدم حاول بمختلف ذلك أه وقد تم في شرح ولو كانت بيعة الخ إن بيننا خارج مقدم أيضاً إذا شهدت

بأنه اشتراها من المالك أو من باعته مثلاً ووافق ما ذكر عن فتاوى البغوي قوله الآتي وبه يعلم الخ سم

وزعم الأنوار بما ذكر عن فتاوى البغوي وما إليه الأسنى وحذف النهاية قول الشارح سواء إلى فتاوى

(قوله أو متأخرة فبسياني) أنه يقدم متأخره (قوله بالانحسار) أي فإن كانت بينة للمدعي حصل الترجيح

بتأخر التاريخ وحده فلتأمل (قوله وإن أخذ ذلك المعين) هذا منافي لقوله الآتي وبه يعلم أنه لو ادعى في دين

الخ قتله (قوله أيضاً وإن أخذ الخ) الظاهر مع قوله الآتي وبه يعلم الخ وفي هاشم شرح المنهج بخط شيخنا

البرلسي ما نصه في القرون عن فتاوى البغوي وغيره أن سبق تاريخ الخارج مقدم عند أسناد

شاهدان ولا شرعاً هاديين تقدم البدل والشاهدان وكذا البينة لسبب الملك كشيخنا أو نصح أو حطب من ملكه أو البيتين

ورثه من أبيه ولا أثر لقوله ما ثبتنا من غير تعرض للملك (والمذهب) أنه لو كان لأحدهما متناً أو ثالثاً (قدمت)

سواء إذا كررنا وأحدهما الانتقال إن تشهده من معين أم لا وإن أخذ ذلك المعين

تساقط البتتين في إثبات الملك لثلاثة أسباب أولها أن السبق على الملك السابق هو أقوى سواه وأنه ثبت كل وقت أم ملك كما في قوله المصنف كان الصلاح أو قل قد قول الروضة يثبت الملك والوقف بتعارضان كينفي الملك (٢٢٣) قال البقيني وعلى ذلك العمل ما يظهر

أن السيد عادية باعتبار

قربها إلى بيع صدر من

أهل الوقت أو بعضهم اه

واعتمد خبره في الأرواح

فتاوى الفقهاء ما يؤيد به

يعلم أنه لو ادعى في عين يده

غيره أنه اشتراها من زيد من

منسذين فأنام المداخل

بينة أنه اشتراها من زيد من

منسذين فأنام المداخل

لأنها أثبتت أن المداخل

عادية بشرائه من زيد ما

زال الملك عنه ولا تقرر

لاحتمال أن زيد اشتراها

ثم باعها لزيد لا خلاف هذا

خلاف الأصل والظاهر

وأن يده ما يفي بشرح قول

المتن حكمه لا يسبق لمن يؤخذ

بما يفي في مسئلة تعويض

الزوجه عنه لادان ثبت

الخارج هذا أنها كانت يده

وبدل شرائع منسذين ولا

بقيت يسد من هي يده

وساق في التبيين الفصل

الآتي ما بعلم من ذلك فان

ادعاء أي الاستدلال عليه

البينة وان محال العمل

بالد ما بعلم على حدوثه ولا

كما ذهب في الحقيقة

للاول وهو المداخل ومن ثم

لواقتدار نحوها أو

الطائفة أو أحدها

قدم فوالله لا يثبت

حدث دعوى ذلك يدل

كلام غيره البقيني أيضا

البتين الخ (قوله لتساوي البتتين) في قوله واعتمد في الآتي والفقير الاقوله كما أنفي إلى قال البقيني وإلى قوله وبني في نهاية الإذعان القول (قوله وهي أقوى) أي من الشهادة على الملك السابق بدليل أن المال لا زال بها آتسى ومعنى (قوله سواه) شهدنا الخ أي أو أحدها ملك الأخرى ووقف عبارة للفقير والنهاية شغل أطرافه ما كانت مقدمة قالنا في شاهد وقوف التنازع التي معها شاهد ذلك أو وقف اه (قوله كما أنفي به) أي بالنسبة للثاني وكذا لا يؤثر في قوله الآتي وعلى ذلك الخ قال عيش منه يؤخذ جوابا لبيان وقوع السؤال عنها وهي إن جماعة ما يدعيه أما كيد كرون لموقوف عليهم وما يدعيه منسذين فكانت قسدهم بذلك فنزعهما آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوف على زأو أو ظهر وأبذل منسكاهوا به يقدم ذو ليدس ثم ثبت انتقاله عن وقفه على من يده الأما كن في غيره وإن كان ناز غير واضح البتة فمقدم اه وقوله عن وقفه على من يده الأما كن في غيره لا أنسب أن يقول عن عمومته لآز أو بقال من يده الأما كن (قوله وعلى ذلك العمل) أي تقدم تنازع التنازع التي معها شاهد ذلك أو وقف على سابقه الشهادة بوقفه سابه (قوله ما يظهر أن البدع بالناظر الخ) أي بغير سب شرعي فنهالك يقدم العمل بالوقف آتسى ونهاية ومعنى (قوله واعتمد غيره) عبارة للفقير قال ابن شهاب وهو معتن اه (قوله وبه) به الخ لا يلازم قوله السابق سواء ذكرنا أو أحدها ما لا يتقال الخ سدر (قوله وبه) به الخ أي يقول البقيني ما يظهر أن البدع بالناظر الخ (قوله قدمت بيننا للخارج الخ) في هذا تقدم سبق التنازع على الدين غير اعتراف المداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولقد اقام بيننا هذا فها ما يخالف ما يأتي عن السبكي سم ووافق قول الشارح ثم نرى أن الخ تقدم ما يوافق ما يأتي عن السبكي فلا اعتراض وجوابه عن قوله قدمت بيننا للخارج معتمد اه (قوله ما زال الملك عنه) ما موصولة عبارة لنهاية بعدد والمملكة عنه اه قوله (قوله وبني) أي عدم النظر للاحتمال للذ كر ولذا كر (قوله ما يأتي الخ) أي في القول الآتي (قوله بما يأتي الخ) أي قبل التبيين (قوله أنه لا يثبت بالخارج الخ) ويصرح بذلك أن ما يأتي عن السبكي (قوله ما بعلم من ذلك) أي اشتراط ما ذكره قال الرشيد بعد سدر قوله الشارح ثم نرى أن الخ تقدم ما يوافق ما يأتي عن السبكي لا يثبت في معنى أنها لا يثبت بشرط هذا لأنه قد فتمت هذا من مسئلة تعويض الزوجه الآتية لأنه اشترط ذلك في مواضع تأتي فلا يرجع معتمده اه أتولى وكذا قول الشارح الآتي فتمت اه محال لذكره هنا في كلامه ما ضرب أب أيضا (قوله وان محل العمل الخ) معطوف على قوله ذلك فكان التمسك أن يقدم قوله فان ادعاء الخ على قوله نرى أن الخ (قوله نهى) أي اليد (قوله وعلى ذلك) أي قوله والا كما نهى في الحقيقة لا زل الخ (قوله واعتمد شخشا كثيرا الأول) وكذا اعتمده لنهاية بعبارة ونظام كلام ابن القري والروضة وأصلها تقديم بنية في البدع والصور بغيرها وانما نرى في خبره واعتمده الأول وحسنه فيقده لخلق الروضة ولهذه الوبائعات آمن وتكبر بيت المال وأقام كل بنية بيع جميع قدم الأسبق لسبق التنازع الخ (قوله الأول) أي تقدم بيننا للخارج عيش (قوله البيع الصحيح الأول الخ) مقول فقال (قوله متضمن عددهم) في

البتين إلى شخص واحد أي إلى الانتقال منه اه لكن رأيت في الخادم ما دل على خلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف لو كانت يده الخ بيننا للخارج تقدم أيضا إذا شهد به اشتراها من المداخل أو من باعته متلا ووافق ما ذكره فتاوى الغير قوله الآتي به يعلم أنه لو ادعى في عين بغيره أنه اشتراها من زيد من منسذين الخ (قوله قدمت بيننا للخارج الخ) في هذا تقدم سبق التنازع على اليد من غير اعتراف المداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولقد اقام بيننا هذا فها ما يخالف ما يأتي عن السبكي (قوله تقدم ذي اليد) ضروره هنا وانما نرى في خبره والمعتدل الأول ش هو

جميع مقدمه لكن ظاهر كلام العز وأوصرح بكم آخر من تقدم ذي البدع والصور به هنا وانما نرى في خبره وبغيره في فتاوى من دعواهم المارة أو نحوها واعتمد شخشا كثيرا الأول فقال فيمن باعنا عايشا من وكبر بيت المال وأقام كل بيننا لبيع الصحيح هو الأول كما أقامه كلام جمع مقدمين عددهم لسبق التنازع الخ الاتفاق على أن الملك لبيت المال

ولا عبرة بكون الدلائل وبهذا بعد الحلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقدم لها قبل وان كانت يفتن خارج أسبق ونقول السبكي انما يقدم سبق التواريخ على اليد اذا صغر الدلائل وان العين كانت يد البائع حين بيعه الخارج وأقامت به بينة تقفه منه (و) المذهب (ان) الروضة بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا لم يملكه أو لا تعلم من يملكه) أو تبين سيملا دعوى الملك السابق لتسمع فكذا البيعة ولا نهما شهدت به عالم يدعوا ليس في قول الشاهد (٢٣٤) لم يملكه شاهد تبني بحض لان الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الاعصار

وقد تسمع الشهادة وان لم تعرض للحال حالاً كما تبين في مسألة الاقرار كان شهدت انها أرضه وزرعها وأدانت نفعت في ملكه أو هذا آخره تخلط في ملكه أو هذا الفزل من قطنة أو الطير من بيض أسس أو بان هذا ملكه أسس اشتراء من المدعي عليه أو أقر به أو ورثه أسس وكان شهدت به اشترى هذه من فلان وهو ملكها أو نحوه فقبل وان لم يقل انها الآن ملك المدعي أو بان موته تركه ميراثاً أو بان فلان حكمه به فقبل وذلك لان الملك ثبت بقبضه فاستعيب ان يملز زواله بخلافها بامس لا بد ان يضم اليها ثباته حالاً وكان ادعى رفق شخص ببدن فادعى آخر انه كانه أسس والله اعقله فقبل بينته بذلك لان القصد بها اثبات الحق وذكر الملك السابق وقع تبعا وكان فالن عن عينه غيره هي وورثتها من أبي ولا ورثه غيري فشده به بذلك وقال عن من أهل انطوخا بالباقة فتقضى بها لانها اذا ثبتت انما استعيب حكمه فان سكاك عن

هذا التعبير تأمل الان براد به رددهم ذكرهم ثم يجعل بدلان فاعل متقدمين المستر (قوله ولا عبرة بكون الدلائل) أي انتهى قول شيخ الاسلام (قوله وهذا) أي بقوله ان يحمل العمل باليد ما يعلم حدودها (قوله) يقيد اطلاق الروضة (قوله) أي كانه ناه كلام المتابع رشدي (قوله تقفه منه) لا يخفى ان هذا الشعر بعدم اعتماده لقول السبكي المذكور بخلاف قوله السابق نعم يؤخذ الخ الشعر باعتماد ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تفيدان اعتماد ما تقدم المواقف لقول السبكي المذكور والله أعلم (قول المتن أمس) أي أو الشعر الماضي مثلاً معني وأور (قول المتن تسمع) أي تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الاولى تقول كما أشاء الى الشارح بقوله أو تبين الخ ولم يقل أو تبينوا (قوله أو تبين) الى قوله وليس في المعنى الى المتن في النهاية لا قوله وكان قاله في قوله الخصم وقوله قديماً باليد فضلاً (قوله أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان قولاً اشتراه من خصمه أو أقر به أسس اه وسبق في كلام الشارح اه سم (قوله ولا نهما شهدت به عالم يدعوا) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا صحت الدعوى بان ادعى الملك في الحال كما أشار اليه الانوار فلو قالوا لم تشهدوا ادعاء كان أنسب (قوله لغيره) وهو هنالك أمس (قوله وقد تسمع الشهادة وان لم تعرض للحال) أي هذا مثلاً لما زاد على المتن فيما سبق بقوله أو تبين سببه رشدي (قوله كان شهدت) الى قوله وكان فالن عن عين في المعنى الا قوله أرضه وزرعها وقوله أو بان موته الى وان كان ادعى (قوله أدانت نفعت في ملكه) وهذا آخره فخلط الخ) أي لم يتعرض ملك الولد والشر في الحال معني (قوله أو هذا الفزل) أي أو الآخر من طينه معني وزاد الانوار أو التوبس غزله أو قطنة أو الأبرسم من قبله أو اللص من خطئه أو الطير من دقيقه أو الدرهم من فضته اه (قوله أمس) أسقطه المعني والانوار (قوله أو بان هذا الخ) عطف على قوله انها أرضه الخ على قولهم انه باطنها الرأه (قوله أو نحوه) أي نحو عليك (قوله فقبل الخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر (قوله أو بان فلان) أي من القضاة (قوله وذلك) أي القبول في هذه المسئلتات (قوله بامس) أي أصل الملك من غير بيان خصوصية (قوله لا بد الخ) لعل الاولى التبريع (قوله ان يضم اليها) أي الى الشهادة بالملك (قوله فادعى آخره) كانه أسس الخ) هذا هو محط الاستثناء (قوله لانها اذا ثبتت) أي العين (قوله كذلك) أي انهم امن أهل الخبرة (قوله فوقف) أي القاضي حتى يصح عن حال موته في البلاد التي سكنها أو طرقها وبغلب من طينه أنه لا ورث سواه ثم يعطى ما باهلا ضمن وان لم يكن تقفه سوا اكتفاهم الظاهر أنه لا ورثه سواه ورض مع شرحه (قوله ثم ان ثبت الخ) عبارة قال ورض مع شرحه وان شهدوا انه ابنه أو أخوه ولم يذكر واكوة وارتأى من هذه الشهادة المال من هو يديه وأعطيه بعد بحث القسطنطيني وان قالوا لا تعلمه وأرأى ان الدسوا لم يعا شأناً ذلك فبهم انه وارثا في غير البلد اه (قوله وان الدار) الاتسب العين (قوله وتعرف الخ الحكم) أي شخص (قوله فثبتت) أي حين انقلب على ظن الحكم ان لا ورثه سواه ورض (قوله فان ثبت انما يدا لزوج حال التعريض حكم بها والابيت الخ) كذا قبل والاوجه تقدم ينتها الى الزوج مطلقاً لا اتفاقاً محالاً أصل الانتقال من (قوله أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان قولاً اشتراه من خصمه أو أقر به به أسس اه وسبق في كلام الشارح (قوله وأقامت به بينة) لم يسمع هذا القيد في الظاهر السابقة (قوله فان ثبت انها بيد الزوج حال التعريض حكم بها والابيت يدين من يديه الآن) قبل والاوجه تقدم ينتها مطلقاً لا اتفاقاً محالاً

من أهل الخبرة ولم يعلموا الحكم كذلك فوقف من ثبت انه وارث وان المار ميراثاً لم تسمع من ذي اليد تعرف الحكم زيد الحال حتى يتبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فثبتت له بالبولوقا لخصمه كانت بذلك أسس لم يكن اقرار اول فالن من يديه عن اشترتها من فلان من مندف شهر أو قام به بينة فقتل تزوجت بالبائع لم تكن تعوضها ممن مندف شهر من واثمته بينة فثبتت انها بيد الزوج حال التعريض حكم بها والابيت يدين من يديه الآن (تبيينه) فبعض يقولون أو بان فلا تحكم به الى آخره

وعدماتة الزكوى حيث قال لم تشهد لك أصلا ولكن شهدت على ما كفى ومن مقدم أنه ثبت عند الملك كعادته كالكاتب في هذا الزمان قال بعض المتأخرين ألم أرفسه فقلوا يحتمل التوفيق لان الحكم ما يفرض مستند حاضر بل اعتمادا على استعمال ما تقدم من ماض مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه هذا يصلح به ممنوع لما تقر بأن الملك حيث ثبت بتعملا لاضر كونه في ماض ولا عبرة باحتمال بخلاف الاستصحاب في الاقوى من غير كماله في القوة باليد فضلا عن الملك لان اليد قد (٢٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكا لم أس

في ذلك فبفعل سابقهما تارة بخاتمة (قوله ودماتة الخ) خبر فبقا الخ (قوله كعادته كالكاتب) أي المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) آخر المغنى (قوله ما) أي بالشهادة على الحاكم (قوله يفرض مستند الخ) خبر ان (قوله فاضل) أي البعض والفناء لتعليل (قوله الاقوى الخ) مصفا للاستصحاب (قوله لا يؤول اليه) أي كون الاستصحاب اقوى قوة أي كلام البعض (قوله باليد فضلا) الى التثنية ان يكتب عقب قوة السابق ولولا تلخصه كانت سيدة لم يكن اقرارا كما هو كذلك في النهاية ولعل تأخيرها الى ختمنا الاناسخ (قوله فيروا الخ) فتقر عنه كقول قاضية بأنه أقرب به أمس معنى (قوله بل يجب) القوة وفي الاقوى عن فتاوى التعاقب في النهاية الاقوى على ما مر وانه فلم يسبق الى التثنية قوله والا يتم بينه الى التثنية وفيه عدة العقود الى مخرج وقوله قال (قوله اعتمادا) الى قوله ومنه لا يؤول الى المغنى (قوله والحاجة ذلك الخ) اذا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبها دائما بغيره لخطا لا يمتنع فارق أمكن زوال ملكه منع تعذر على الشهادة خاتمة (قوله وبفعله) يعني قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله ثم انت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن يفعله على ما اذا ذكر على وجه التردد فان ذكره ملكا متعاقبا أو قوة به ثابت معه اه (قوله استند) الاولى لعله كجبره في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله لا انتم) أي الشاهد عرش (قوله واكرمن يشم) الخ هذان كلام الاخرى أيضا لمن كلام الغزى وصاربه واعلم انه انما يجوز الشهادة للوارث والشرعى والمثب ونحوهم اذا كان ممن يجوز له أن يشهد للعتق منسما به بالملك ولا يكتفى الاستناد الى مجرد الشراء وغيره مع جهله بحال البايع والواهب والموصى والمورث ونحوهم طعنا واكرمن يشهد به في غير ذلك جهلا ان ثبت اه رشدي (قوله أي الذي عليه) القوة فعل ان حكم الحاكم في المغنى (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه أمس معنى (قوله وفارق) أي الشهادة بالاقرار فكان الاولى التأييد (قوله بان ذلك شهادة الخ) عبارة لاسي والمغنى ان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يشاهد ويصدق التقدم اه (قوله من غير تعرض الخ) سيد ذكر محترز (قوله من غير تعرض الخ سابق) ظاهر وان قامت قرآن قطعت على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لخصوص غاوة لكن بحث الاخرى ان ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويذهب الى خلافه علم علي رشدي (قوله يعني ظاهرة) عبارة لنهاية يعني موزة اه عبارة بالمغنى (تنبيه) قيد الباقين التمرنا وجود بان لا تدخل في البيع كقولهم في ربة غرة الغنل أو بارزة في الثمن والغنل ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة واستحقها مقيم البيعة ذلك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة أو موزة سم (قوله من أراء العين) أي الدائرة الشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق خاتمة ومعنى (قوله لا تثبت الملك) قال الغزى بان شئت خلت لا تشترى رشدي (قوله والشرع في الظاهر) عبارة لنهاية وغرم تزو اه (قوله الموجود) أي كل من الجبل والتمر (قوله تبعا لادم والاصل) أي وان لم تتعرض البيعة معنى (قوله كالأشترها) الاولى للتثنية كقلى النهاية (قوله بخوصصة) أي كتنز (قوله لما سبق على حدوثها ذكر)

ان أصل الانتقال من زيد ففعل سابقهما تارة بخاتمة (قوله لم يسبق) لم يسبق غرم وجوده أي موزة بدل قوله ولذا لا يدخلان في بيعه ما قوله والتمر غير الظاهر الموجود (قوله يعني ظاهرة) أي بارزة موزة بر المتقدم بان ذلك شهادة بغيره بقضى فاستصحب هذه ما مر ظنى فاذالم ينضمه الجزم حاله موزة (ولو أضافها) أي الحجة (عكس حابة أو شجرة) من غير تعرض للملك السابق (لم يسبق غرم موجوده) يعني ظاهرة (ولا يولد منفصلا) عند الشهادة لانهم يلدن أجزأه به ولنا لا يدخلان في بيعها ولان البيعة لا تثبت بالملك بل بغيره فكيف تقدم عليها بخلقة فلم يسبق غرم ان يملكها لابل تلك الخلقة (و يسبق الخ) والتمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الاصح) تبعا لادم والاصل كالأشترها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغزى مالك لادم والشجرة بخوصصة لانه بخلاف الاصل اما قد تعرضت للملك سابق على حدوثها ذكر فيسحقه فعل ان حكم الحاكم لا ينقطع على ماضى لجواز أن يكون ملكا لها

المتقدم بان ذلك شهادة بغيره بقضى فاستصحب هذه ما مر ظنى فاذالم ينضمه الجزم حاله موزة (ولو أضافها) أي الحجة (عكس حابة أو شجرة) من غير تعرض للملك السابق (لم يسبق غرم موجوده) يعني ظاهرة (ولا يولد منفصلا) عند الشهادة لانهم يلدن أجزأه به ولنا لا يدخلان في بيعها ولان البيعة لا تثبت بالملك بل بغيره فكيف تقدم عليها بخلقة فلم يسبق غرم ان يملكها لابل تلك الخلقة (و يسبق الخ) والتمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الاصح) تبعا لادم والاصل كالأشترها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغزى مالك لادم والشجرة بخوصصة لانه بخلاف الاصل اما قد تعرضت للملك سابق على حدوثها ذكر فيسحقه فعل ان حكم الحاكم لا ينقطع على ماضى لجواز أن يكون ملكا لها

حدث قبل الشهادة (لو اشترى شيئا) (٣٣٦) واقتضى عنه (فاخذ منه بجهة) أي بينة (مطلقة) بأن لم تصرح بتاريخ الملك (وجمع على

بأنه) الذي لم يصدق ولا قام
ببينة بأنه اشترى من الذي
ولو جعل الحكمه (بالتنم)
ليس الجاهل بذلك في
عهدة القوم عن أن لا مل
انه لا معاملة بين المشتري
والمدعي ولا انتقال منه اليه
فيستند الملك بالشهادة الي
ما قبل الشراء مخرج بجهة
التي هي البينة كما تقر
مالو أخذ منه باقراره أو
بجفاه الذي يصدق كونه
لأنه المصغر وعظمتهما
أسندت الاحتقان إلى حصة
العقد غير جمع قطعاً وقال
الباقين لا حاجة بل لو
أسندت بعد العقد جمع
أيضا على مقتضى كلام
الاصحاب خلافا للقاضي
لان المستنفذ ذلك الزمن
حكمها بالنسبة لثابت حكم
الاطلاق وبيانه باع بانه
فلا رجوع عليه لانه لم
يتلق منه ولم يصدق له
صدقه على انه ملك فلا
رجوع عليه بشي لا عرفه
بان الظاهر فيه انه لا يضر
قوله ذلك في الخصومة ولا
ان قاله معتمداً على
ظاهر البند وادى ذلك
فيرجع على ما يسمع ذلك
لغرضه ومن ثم لو اشترى قنا
وأقر بانه فتم ادعى بحرية
الاصل وحكمه بها وجمع
بشتمه ولم يضر اعترافه
لانه معتمداً على الظاهر
ولو أقر مشتريه ملك
المبيع لم يرجع على بانه

عبارة المعنى لو قمت بخصوص ادعاء الشهادة فالحاصل من النتائج والتمردة وان تقدم على وقت أداء
الشهادة ولو أقام بينة بملك جدار أو شجرة كانت شهادة الناس لا للمصرس كما اقتضاه كلام الامام اه (قوله قبل
الشهادة) أي بلفظة (قول المتن) أي من المشتري (قوله بأن لم تصرح بتاريخ الملك) أي ولا يسبغ معنى
(قوله الذي لم يصدق) أي لم يصدق المشتري بشي أو في فصوله حزن على غير شيء له وكان حقه الامراز
عند البصريين (قوله ولا أقام بينة بانه الخ) الظاهر ان الباعين من البائع ويحتد في مفهومه توفيقاً لأن
براديه تبين بطلان الأخذ بالحكمه فيه وذلك الشيء المأخوذ في المشتري إذا أقام المدعي البينة بعد الحكم
اللمدعي وتقدم بيشته على بينة المدعي أن أقامها بعد ما قبل الحكم فلا يرجع (قوله ليس الجاهل) أي
قوله ولو أقر مشتريه في الماضي الاقوله وقال الباقيين ان البينة باعته (قوله ليس الجاهل) أي بينة الباعين ولا
يرجع من أخذ منه عليه بشي من الزوائد الحاصلة في يده ولا بوجه لا احتقانه بالملك ظاهر أو أخذ الثمن
من البائع مع احتمال أنها انتقلت لمنه للمدعي بعد شرائه من البائع انما هو ليس الجاهل بالخ (عش قال
الزيادة وهذا كالمستثنى من مسئلة الشجر حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البيئته ولو اعينها ذلك
اعتبر الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الجاهل الخ اه (قوله باقراره) أي اقرار المشتري للمدعي
(قوله وقال الباقيين الخ) عبارة النهاية قبل لا حاجة اليه كقوله الباقيين أن لو أسندت الخ (قوله لا حاجة) يعني
لقول المصنف مسألة من مقتضى كلام الاصحاب خلافاً للقاضي صاحب الوجه الثاني أنه يرجع مطلقاً سواء
أسندت لما قبل العقد أم لا لم تسند فلا حاجة لتقدير المصنف الوهم لتعذر الرجوع على الصحيح على
الاخير لكن فيما ذكر من عدم الاحتياج الى ما ذكر نظر بظاهره بل هو محتاج الى الاجل الخلف كلام
رشدي وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف أن يرد أو من رجة ما بعد العقد لان من حصل الخلف
أيضا (قوله حكمها بالنسبة لثابت الخ) لا يفتي ما قبل من البعد وبيانه الخ أي خرج بانه الخ (قوله فلا
رجوع له عليه) أي وان لم ينظر بانه لم يرجع كل من المشتري بن على انه معصفي وروى مع شرحه
(قوله مالو صدق الخ) أي أو شهد البينة باقراره المشتري حقيقة أو حكماً بانه ملك البائع معنى (قوله نعم
لا يضر قوله ذلك الخ) عبارة النهاية يتم لو كان تصدقه بانه اعتماداً على ظاهره أو كان في حال الخصومة مقلد
رجوعه حيث ادعى ذلك لغرضه حيث اه (قوله ذلك) أي أنه ملكه (قوله لا حاجة اليه) أي لا حاجة لادعى
ذلك أي كون التصديق في سال الخصومة أو اعتماداً على ظاهر البند (قوله فيرجع عليه الخ) وكذا قال
ابناءه يعني هذه البان فانه لم يملك ثم قامت بينة بالاحتقان فيرجع بالثمن معنى (قوله مع ذلك) أي
التصديق في الخ ومة أو ما تمحده على ظاهر البند (قوله قنا) أي في الظاهر معنى (قوله وأقر الخ) أي المشتري
وقوله ثم ادعى الخ أي القن رشدي (قوله وحكمه بها) أي القن بالحربة (قوله ولو أقر مشتري الخ) هذا عين
ما قدم في قوله مالو أخذ منه باقراره الخ ثم ادعى انه مدعى اجماع المدعي اقيام البينة رشدي (قوله ولا تسع
دعواه عليه الخ) في هامش شرح التنج يخط شعبة الرلعي موصوفة (فرع) لو أقام الباع بينة بأن
المشتري أزال الملك لهذا الذي فلا رجوع واستشكل بقوله لو أقر أي المشتري بالدين للمدعي ثم ارام ان
يقم بينة تشهد بان الذي يملك العين لم يرجع بالثمن على البائع فانه لا تسع لانه يثبت به ملك القنره بغير
توكيل وهذا المعنى موجود هنا اه ما كتبه شعبة وكان أن يقرق بانه مقصر بالقرار والبائع محتاج
للدفع من الثمن فاغترقه ذلك سم (قوله حتى يغير به الخ) حتى هنا تعليلاً لا غاية بقر بينة ما بعد رشدي
(قوله ولو أقر مشتريه ملك المبيع لم يرجع على بانه بالثمن) ولا تسع دعواه عليه ملكه للمقره (قوله
حتى يغير به الخ) في هامش شرح التنج يخط شعبة الرلعي موصوفة فرع لو أقام البائع بينة بأن المشتري
أزال الملك لهذا الذي فلا رجوع واستشكل بقوله لو أقر أي المشتري بالدين للمدعي ثم ارام ان
لانه يثبت به ملك القنره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا اه ما كتبه شعبة وكان أن يقرق بانه مقصر
بالقرار والبائع محتاج للدفع من الثمن فاغترقه ذلك

ثم على نفسه انه ليس ملكا للعترة فان أثره وحده (وقيل لا) مرجع المشتري على بائع الثمن (الاذا أدى) المادي على المشتري (ملكه سابقا على الشراء) لئلا يفتقر إلى احتمال الانتقال من المشتري اليه وأطال البقنى في الاستمالة وان يفته أحد قبل القاضي وان الأول لم يمسح عظيم هو ان المشتري يأخذ النجاش والثمرة والآن والند المتصلة كلها وهو قضية حصص البيع و مرجع على البائع الثمن وهو قضية فساد البيع و رد ما من ثقل الرجوع وليس التزاد كما ثمن بل على كالعين وقد تقر وأولاً حكمه غير محكم وأثنا هال الرجل الخلاف ان قضى المشتري المبيع والار جع بالثمن فمما تزداد ذلك منة هلاله المبيع قبل القبض (ولو أدى ملكا) بائعاً من لا يدينه (مطلقاً) بان لم يذكر له سبيلاً فشهدوا له (مع) ذكر سبيلهم (بصر) ماذا دفع في شهادتهم لان سبيلاً (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد اوقت

(قوله) ثم أي للمشتري تحاشيه أي البائع (قوله) فان أقر أي حقيقة وأمكن (قوله) المادي (الخ) قضية هذا الخ لئلا أدى في المتيقن بناءه الفاعل وقال البقنى انه يضم الدال بفعله اه (قوله) لئلا يفتقر إلى القول و لابت في المعنى (قوله) وأطال البقنى (الخ) في حاشية شغتنا في بادي نقل هذا عن الزبدي عش عبارة الرشدي اعلم ان الفز إلى سبق البقنى في المقالة حيث قال يحتمل ان يترك في يده نتائج حصل قبل البقنى بعد الشراء ثم هو ورجع على البائع اه فاقاله البقنى انما هو اوضح لكلام الفزالي وأجيب عنه بأضباب أخذ المشتري لعدم كونه لا يقضي حصص البيع وانما أخذها لان السبيل مدعاة أصالة ولا ضمان الأصل مع احتمال انتقالها اليه ووصفها بمتلا من أي المادي اه أي يقدم الحكم المادي لعدم ادعائها ماها وانفاه كونها من مدعاه وعدم الحكم البائع لاحتمال الانتقال ان ثبت أقول وهذا كالسراج أو صريحة في ان اثره والند المتصلة يحكم بالمعدي ان ادعاهنا لم يراجع (قوله) وان يفته (الخ) لعل صوابه انه لم يفته الخ كجمله كذا في بعض نسخ النهاية ويقضيه قول المعنى ووجه البقنى وقال انه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكي القاضي الحسين الاول عن الأصحاب وهو لا يعرفه كجملين كتب الأصحاب في الطريقين وهي طريقة غير مستقيمة لجامع محال وهو انه يأخذ النجاش والخ وهذا محال وأجيب عنه بما تقرره اه (قوله) المتصلة صوابه المتصلة كجمل الاسي وانها يتوالفني (قوله) وده أي البقنى (قوله) وليست تالز والند كما ثمن) محل تأمل (قوله) وقد تقرر (الخ) أي في سلة الشجرة (قوله) قال أي البقنى (قوله) ماذا دفع في القول وفي الآثار وفي المعنى (قوله) بل الأوج بالاول وقال الفزالي وقرره مشرعه بميلهما ولو أدى ملكا مطلقاً فشهدوا له وبسببه أو بالعكس بان أدى ملكاً كذا كرسبه فشهدوا بالمالك مطلقاً قلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض في ان ذكرا السبيل بسبب مقصود في نفس ما انما كانا يداه (قوله) لا فرق في (الخ) فيه فاه (قوله) أي الشاهد (قوله) أدنى القدر) عطف على في الجنس (قوله) مالم يكذبهما أي الشاهدين (قوله) في شهادتهم إلى الفز في النهاية (قوله) بما قبل (الرجن) أي باقر قبل الرهن (قوله) أخذته كنه) ظاهر مالا ولا بصر فممنه شيء في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله) في اختلاف المتداعين إلى التنبيه في النهاية لا قوله كالشاهدت إلى أما اذا وقع احدهما به إلى المتن وقوله أو تسلم إلى المتن وقوله أي كالتقلاذ الخ وجوز قوله كذا قاله إلى المتن (قوله) من دار) بيان لما كثر (قوله) أو بأقره) أي في قدر أو حتماً كثرى كان قال أكر يتكالبت بعشرين فيقول بل أكثر بنعمه عشرة وقال عس أي القدر اه (قوله) شهر كذا) انه قد يكذبه لأنه لا يصح مدونه كاهو ظاهر رشدي (قوله) مثلاً) في موضعين يستغنى عنه كان سم (قوله) ما خلفنا) إلى قوله لتنازعهما في المعنى (قوله) أو احدهما) عطف على ضمير مرفوع متصل بلاناً كيد بمقتضى (قوله) *(فصل قال أوجبنا البيت بعشر (الخ)*) (قوله) بعشرة مثلاً) قد يستغنى عن مثالي للموضعين وكان

(٤٣) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر) يفتقر في الاقرار ما لا يفتقر في الشهادة بشرط فيها المالك بقدره في الدعوى واليمينتالم يكذبهما المادي (واذ ذكر كرسبه اوهم مينا أو حضر في شهادتهم لما قضت الدعوى ويصرف بين هذا والوفاة على أنفس من عيذ بقدر المقر له لا بل من عس داراه

(٤٤) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر) يفتقر في الاقرار ما لا يفتقر في الشهادة بشرط فيها المالك بقدره في الدعوى واليمينتالم يكذبهما المادي (واذ ذكر كرسبه اوهم مينا أو حضر في شهادتهم لما قضت الدعوى ويصرف بين هذا والوفاة على أنفس من عيذ بقدر المقر له لا بل من عس داراه

وكان ان مختلف تاريخهم او اتعاقل انهم لم يزلوا على واحد (انوارنا) في سلطان على الاصم لتناقصهم في كفية العدل والاحد في العاين
ثم يفسح العدل كما لم يفسح في البيع (٢٢٨) (وفي قول يقدم المساج) لاشتمال البيت على زيادته استراجه جميع الدار كلو شهدت بينه

بالف وبينه وبين القين يجب
أفان ذفر قوا له لا تنافي
بينهما بخلافه فان العقد
واحد وكل كيفية تنافي
الآخرى اما اذا اختلف
تلفيهما ولم يتقاعلى
فك تقدم السابقة ثم
كانت هي الشاهدة بالنكس
لفت الثانية أو البعض
أفان الثانية محتملة لا بارة
في الباقي وألقى الرافعي
بعضا بالمتفكرين في هذا
المطابقين أو أحدهما اذا
لم يتقاعلى ذلك لجواز
الاختلاف حيث ذرعت
الزائد بالبينه ان لا يذرك
أن تقول بجزء احتمال
الاختلاف لا يشود الام
يحكم بالتعرض في أكثر
السائل لكن يؤيد
بصرح بقول المتن الآتي
وكان ان أطلقنا واحدا
الآن يجب ان لا العقد
للموجب بان تقدم ثم بقينا
فساعد احتمال اختلاف
الزمن فعلموا به لتقوسا حده
واما هنا فليس في ذلك فم
يؤثر فيه مجسود جوار
الاختلاف (ولو ادعى) أي
كل من اثنين (شيأ قيد
نالت) فان أثر به لاحدهما
سالم المولا - تحلفها ذ
وأثر به أيضا غيره به
وان أنكر ما دعيه لا يذنه
حلف لكل منهما: فان ترك
في به (و) ان ادعى شيأ

منه هو ملكك أو سلمه إليه أو تسلمه للمبيع بغير إذن ولا يكلو الفرض المعلومين (٢٣٩) قول المتن بدنا لم يبحح لا كذا كان

أباحدا ما بانه غصبه لا على قوته أنه غصب ما كان وأهم من ج (قوله منه) أي الثالث معنى (قوله أو وسلمه) عطف على وهو الخو كان الأولى حذف الأولى وسدس قوله أو تسلمه الخ عطف على وهو الخ (قوله بغير إذن) أي من يدعي عليه المبيع وقوله والأولى أن كان المدي في يد المبيع أي في جميع الدعوى كذا علم ذلك أي قوله وهو ملكه رشدي (قوله كياناً) أي في التثنية (قول المتن وزنه الخ) بغير الراي يتعدى باللام كاستعمله المصنف وبفساده الأصح معنى (قول المتن فان اختلف نارج) كان شهدت إحدى البيتين أنه اشتراعى وجب الآخر أي أنه اشتراعى شعبان معنى (قول المتن حكم لا لصق) أي وبطلان الآخر بالتميز معنى عبارة سمى أي بوزن المدي عليه لا بخود دفع عنه لثبوته بين يمين غير تعارض فيه كاهو ظاهر وكلام الرض صريح فيه ثم ظهر أنه لا فرق في ذلك أي الحكم لا لصق بين أن يتفاضل في العلم بغير الاعتدول وحده أولاً فان كان كذلك فهذا ما اختلفت فيه المستلذان فقد رد على قوته الاتي أن حكمهما واحد في التعارض وتقديم الأسبق اه وأجب عنه الرشيدى بما عساه ولا يأتى هنا ما قدم في المسئلة السابقة من أن محلها ان لم يتفق على أنه لم يجرى عقد واحد اذا لم يردان العاقد فخلق فلا يأتى اتحاد العقد فلو وقع الشهاب ابن قاسم هنا هو اه (قوله واستثنى البليغي الخ) عبارة النهائية ويستثنى كمال البليغي الخ (قوله فيمن الخ) أي البائع أو لهما عش (قوله وحده الخ) أي قوله وبما قرره في المتن الاقوله وان العرض الى المتن وقوله قدمت بينتني اليد (قوله وحده الخ) أي حاصل ما في المقام (قوله ملك المدي) أي به (قوله أو تقدم الثمن) عطف على ملك المدي الخ (قوله ودون الآخر) واجمع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تسكني المطالب الخ) أي في جميع البينة (قوله وحده الخ) اعلم ان قوله ونسب الى المتن كان في أصل الشارح ثم ضرب بطول ما به بقوله وحاصله الخ فوصاحب التهاية تابع على الرجوع عنه وهو قوله ونسب الخ اه سيد عمر (قوله ما لو لم تذكره) سكت عن حكمه مظهر بما عساه ان الحكم علم بهذه الشهادة اذ لا أثر فيها رشدي (قوله فواضع) أي سلم المدي به لمقره أو أقار ومضى (قوله والاه) أي وان لم يقر لواحد منهما وأما اذا أقر لأحدهما فقط فحافظ لا كبر (قوله سلف لكل الخ) أي أنه ما باع معنى (قوله كاسم) أي في شرح ولواحد ما باع الخ (قوله وعمله) أي قوله وبما قرره في الآسي والأزوار والمغني الاقوله قدمت بينتني اليد (قوله وحده الخ) أي التعارض عش أي الرجوع (قوله لم ينعرض) الأولى الثالث (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) انظر اذا لم يكن لأحدهما يد وقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر اذا تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت أحدهما فقط عمن أو لا شاملة أيضاً فاجمع سم عبارة الرشيدى قوله والا قدمت بينتني اليد الخ كان الأصوب والأفلا رجوع لواحد منهما ثم ان كان في يد أحدهما قدمت بيته واعلم ان الماوردي جعل في هذه المسئلة أرض أربع حالات ان العن ما مان تكون في يد البائع أو في يد أحد المشتريين أو في يد مآو في أي ان قال الحلة الثانية ان تكون العين في يد أحدهما ثم ذكر فيها وجهين مبينين على الوجهين فالرجوع يد البائع اذا سبق أحدهما قال فان انتهت يدو بيته أي هو بغير دها (قوله حكم لا لصق) ظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يتفاضل أنه لم يجر البيع واحد والأولان كان كذلك فهذا ما اختلفت فيه المستلذان فقد رد على قوته الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم الأسبق (قوله أيضاً حكم لا لصق) أي بوزن المدي عليه لا بخود دفع عنه لثبوته بين يمين غير تعارض فيه كاهو ظاهر وكلام الرض صريح فيه (قوله وسقوطهما الخ) هو فيها تعارض وهو العقد فقط وبطله ان لم ينعرض لقبض المبيع الخ عبارة الرض فان تعرضت لأحدهما لكل ولهما أسد اذا الثمن لان تعرضت البينة لقبض المبيع قال في شرحه فليس لهما أسد وإذا الثمن منه لقر والعقد بالقبض وليس على البائع مهلة ما تحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت لأحدهما فابرجع (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) شامل لتعرضهما وتعرض أحدهما لوقول ان لم يكن

(تعارض) فيستأمنان ثم ان أقر لهما أو لأحدهما فواضع والأحلف لكل بما عساه عليه الثمن لثبوته البينة وسقوطهما الخ هو فيها تعارض في موضع العقد فقط وخلة ان لم ينعرض لقبض المبيع والا قدمت بينتني اليد

ولا رجوع لواحد منهما بالثمن لان العقد قد اشترى بالقبض وبما اقر ربه في هذا القول فلها علم ان حكمهما لو اختلف التعارض وتقدم الاسبق وكان الثمن اختلفا سلبا وهما لهما الحكم لاجل الخلاف ويجري ذلك في قول واحد اشترى ثيابا من زيد بواخر اشترى ثيابا من عمرو على الوجه المذكور واقام بينهما كذا (٢٠٠) فيتعارضان ويصدق من العين بيده ففصل بينهما او يقر (نتيجه) لا يكتفي في

الدعوى كالشهادة ذكر
الشراء الاسع ذكر ملك
البائع اذا كان غير ذي يد
او مع ذكر يده اذا كانت
السدة ونزعت منه تعديا
او مع قيام بينة اخرى
ياحدهما يوم البيع
ويصيران كينونة واحدة
وكذا كل ما ذكره شرطو
تركه بينة وقتها به اخرى
كأثر امرأة اقلان وقت
كذاب جعل كذا شهد آخران
بانها فسلانة وانما سمع
البينة بالملك المطلق ان كان
المدعى يدين المدعى او يدين
لم يعلم ملكه ولا ما لمن
انتقل منه الا لو لم يكن
بيدا أحد وفيما عدا ذلك قد
تسمع لكن لا يعمل بها
كل ما اترع خارج عينا من
داخل بينة فقام البائل
بينه عليكها مطلقا فانها
تسمع وفانتهما عارضة
بينتا تخرج فقطل العين
الي يده ولو اقام به ثبات هذا
رهني واقبض في داره
وبسبب الاول سنة كذا
واخر بينة ما له اخرى بينات
السنة ولم يذكر واشهرها
قال ابن الد - لاجل تعارضها
لان الزم نفع هذا لقرار
فلا ثبت رهن ولا قرار كما
مرأ نفا بغيره (ولو قال
كل منهما) والمبيع قيد

الاسع كما اشار اليه الشارح بقوله ثم ان اقر الخ جميع الاخر بالثمن الذي شهد به بينتهما الى آخر ما ذكره فيها
ذكره الشارح هو ما من تلك الاحوال الاربعة يكون محل قول المارودي فيها رجوع الاخر بالثمن
اما ما لم يتعرض بينته لقبض المبيع وظاهر من تلك في غيرهما من قبضة لخلاف لكن قول الشارح والا
من قوله والافتقار بينة في اليد شامل لما اذا تعرض كل من البينتين لقبض المبيع وما اذا تعرضت
احدهما فقط مع ان قوله ولا رجوع لواحد منهما بالثمن خاص بما اذا تعرض كل منهما لذلك والاخص
عدم الرجوع عن تعرضت بينته لذلك كحواظرهما موصوفى كلام المارودي ان من العين يده لا رجوع
له مطلقا وقوله كان الاصوليا لم تقدم عن قريب عن الاسبق والاقرار والمغني ما يؤيد (قوله) لان العقد
قد استقر بالقبض أي وليس على البائع عهد ما يحدث بعده أسبق ومعنى (قوله) وبما اقر ربه في هذه هي
قول المصنف ولو اذعيا الخ وقوله والي قبلها هي قول المصنف قال آخر قلت ان يات الخ ع (قوله) وكان
التم اختلفا سلبا وهما لهما الحكم لاجل الخلاف قد وجب ما من أيضا ما مع اختلاف التلويح قد
يتعارضان في الاولى وذلك اذا اتفقا على انه لم يجر العقد واحد سم (قوله) او ههم أي المثنى من حيث
سأله كسلاويين (قوله) لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما واختلفا في ان لا يدين سر حرمان
الخلاف في احدهما دون الاخرى مع اتحاد حكمهما سم وقد يقال السر تعدد العاقد هنا واتحاده هناك
(قوله) ويجري ذلك أي قول الواحد عيا الخ (قوله) في قول واحد الخ أي بان يده دار أسبق (قوله) على
الوجه المذكور أي بان يقول كل منهما هو عليه أو ما يقوم مقامه مسمى أو أقرار (قوله) من العين بيده
أي من التنازعين و زيد غير وأثره خمس (قوله) بخلاف أي من العين بيده لكل منهما أي المدعين
لشراء (قوله) لا يكتفي في قوله ونزعت في الاقرار والرض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة) الانسب
لما بعده العكس (قوله) الاسع ذكر ملك البائع أي أما يقوم مقامه عبارة الرض مع شرحه وبشرط في
دعوى الشراء من غير ذي اليد ان يقول المدعى اشترى ثيابا من يده ملكه أو تسلمتهما أو سلمها الي كذا الشهادة
بشرط فيها ان يقول الشاهد اشترىها من فلان وهي ملكه أو تسلمتهما أو سلمها الي في دعوى الشراء من
ذو اليد فلا شرط فيها ذلك بل يكتفي بان المدعى على الملك اه (قوله) ومع ذكر يده) الاولى حذف لفظ سمع
(قوله) ونزعت عنه تعديا لعلمه ليس بقيد أخذ من سكوت الرض والاوار عنه لغير اجماع (قوله) او مع قيام
بينتا الخ عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله) يا حدهما أي على البائع أو يده (قوله) ان كان
المدعى أي به (قوله) او يدين لم يعلم ملكه الخ) نظره صورة عدم العلم انما هي نحو ان يقول ذوالدسلا
أبني الاصل لا أعلم ملكه أو له صورة اخرى (قوله) ولم يذكر (أو) أي الشهود (قوله) كسرا نقا الخ أي في
الفرع الذي قبل الفصل (قول المثنى ولو قال كل منهما) أي من المتداعين لثالث بعكس الخ وهذه عكس التي
قولهامعنى (قوله) والمبيع) التي قوله وحسب أمكن في المغني الا قوله كل ما يمكن ان يدين في قوله ولو اقام بيذة
بان هذه البار في النهاية (قوله) وهو ملكي) نظره هل يكتفي وهو في يد كافتدليل عليه ما في التبيين لما رواه نقا
لاحدهما يد (قوله) ولا رجوع لواحد منهما) هذا ظاهر اذا تعرضت كل منهما مع ان والاشامل لتعرض
احدهما فقط (قوله) وبما اقر ربه في هذه والتي قبلها التي قوله لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما
واختلفا في الخلاف يدين سر حرمان الخلاف في احدهما دون الاخرى مع اتحاد حكمهما (قوله) انما
خالف قد وجب ما من أيضا ما مع اختلاف التلويح أيضا قد يتعارضان في الاولى وذلك اذا اتفقا على انه لم
يجر العقد واحد (قوله) وهو ملكي) أنظر وهو في يد يكتفي كافتدليل عليه ما في التبيين المذكور

المدعى عليه (يعتبه كذا) وهو ملكي والاسم سمع الدعوى فانكر (وأقاماها) أي البينتين بما لا يطالب به بالثمن
(فان اتحدتا رهنهما تعارضتا) وتساطعا لامتناع كونه ملكا في وقت واحد لكل واحد فلفظ لكل كماله يمكن لواحد منهما يدين وان كان
لاحدهما بينة فتقضى له وحاشا لآخر (وان اختلفا) تولى منهما (لزم الثمنان) لان كل دعوى لهما ومن ثم اشترط اتساع الزمان للعقد لاجل

ثم الانتقال إليهم الثاني ثم العرف الثاني والاضطرار لكل (وكذا) بلزومه الثمنان (ان أطلقنا أو) أطلقنا (احدهما) وأزاحت الأخرى (في الأصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحسب ما يمكن الاستعمال فلا سقاط وقارضة معناه بانها من العن نفس عن حقومها فنعارضوا قصد هذا الثمنان والعقلا تضييق منهما فوجوه هذه البيتين هي إقرار كهمي على البيتين فيبدأ ذكر في الأنوار عن فتاوى الفاضل وشهادته باع عافلا وخران انه يجوز ذلك اليوم على الأولى وأنه باع بمجنون فادما في فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قال ميتة أقر بكذا يوم كذا

فقال أخرى كان مجنونا في ذلك الوقت قدمت لان معاهز بافتهم وقديم البغوى بمن لم يعرف الله حين وقتا وبقى وقتا والاتعاضا ولوا قام بينه وبين هذا البار التي يملك وقتها أي على وهو الماتر وسنذ فاقم ذوالد بينه وبين ملكه مقدم ما قم بينه وبينه غصبا من الواف لانه ذوالد حننذ ولو ظهر في موقوف يحكم بصفه بعد ثبوت ملك الواف وحيا لانه مكتوب يحكم بصفه يشهد بالملك والحيا لا تحرق بل صدور الوقت لم يفسل الوقت بمجر ذلك كما في به شيئا قال لانه يجوز بتقدير محته أن يكون الملك انتقل من صاحبه إلى الواف لا من الواف إلى الواف أو من قام بمقتله كالموت ظاهر السؤال اه ولا يواروه مامر فيسئل قوله وانما لو شهدت بمكة أس لحقن ان لا يد عاقبه ثم لم ينظر لاحتمال الانتقال بخلافه هنا ولو شهدت بينه وبين منكر الشراعه بشمن حراف قبل ان لا حلال لان

سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبتين العن فكيف في هذا كرا البطل المطالبة بالثمن فلا بد من ذكر الملك أو ما يقوم مقامه كالموت وقضية انقصوا هم عليه (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والا لا) أي بان ذكر الشهود ومن لا يتأني في ذلك فلا يلزمه الثمنان للتعارض وحلف الخ نهاية ومعنى (قوله وحسب ما يمكن الاستعمال) أي البيتين (قوله وقارضة) هي قول المصنف لو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله ولو ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هنا (قوله على إقراره) أي الثالث الذي عليه (قوله كهمي على البيتين الخ) أي فليزعم الثمنان الآن ان تصدروا الخ الاقرار من أول بعض ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه للتعارض أسنى (قوله قدام) أي الاخران (قوله وفي فتاوى القاضي الخ) وفي الر وضع مع شرحه وان قامت بينة يحزن القاتل عند قتله والاخرى بعقله عند تعارضنا انتهى وقاس ما ذكر من العقول تقديم الأولى سم (قوله نحوه) أي نحو فتاوى الفاضل أخيرا (قوله في ذلك الوقت) ان أراد بدوت الاقرار كان نحو ما مر من العقول كما قال لكن لا يحتاج لتعديد البغوى المذكور وان أراد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر من العقول بل الموافق له حيث تقدم الأولى فليست سم على اه وشدي وقوله بل الموافق له حيث تقدم الأولى أقول وقد يفرق بان السنة الأولى في مسئلة العقول قدمت بالعقل دون مسئلة القاضي (قوله وقدمه) أي ما في فتاوى القاضي (قوله والاتعاضا) أي ولا يتأني للتعارض كان مجنونا في ذلك الوقت لانه ليس صريحاً في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبني على أن براد بالوقت يوم الاقرار وأما إذا أراد به وقت الاقرار فالمناظرة ظاهرة كما مر (قوله بأنه غصبا الخ) أي أو ترتب به على بيع صدم من أهل الوقت أو بعضهم كما مر في شرح وأنه لو كان صاحبنا نحو التاوي الخ (قوله من الواقف) أي أو من قام مقامه كإثني (قوله لانه) أي الواقف (قوله حيث) أي حين ثبوت النصيب منه (قوله بتقدير محته) أي ذلك المكتوب بأ والحكم (قوله ليعق أن السيد عادية الخ) من أن تحقق ذلك ثم لا هناك فيسئل بعض شهودا للتعارض قلنا بتقدير لغائبه التحقيق هو موجود في السنتين لكن فرق بينهما فان البيتين أسندتا إلى الانتقال من شخص واحدهن لا هنا سم وأضاف حكما بالصحة هنا هناك (قوله) أي المبيع (قوله قدام) أي الشاهدان (قوله أي محمه) بالإضافة (قوله ولا يورث المدي) أي به (قوله بخلافه في وقدرته) الأوضاع الانصر بخلاف وقدرته (قوله لتعوارره الخ) نائب فاعل ان يقال (قوله له هو معلوم الخ) فاعل لتعين ما قاله (قوله لان هذا) أي وهو وارثه (قوله انسان) أي قوله وقد البقي في المنى الاقوله يظهر أنه لا يشترط (قوله وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قال ميتة أقر بكذا فقالت أخرى كان مجنونا في ذلك الوقت الخ في الرض وشرحه أوائل الجراح انما يصون قامت بينتان مجنونه وعقله أي قامت احدهما مجنون القاتل عند قتله والاخرى بعقله عند تعارضنا اه وقاس ما ذكر من العقول تقديم الأولى (قوله في ذلك الوقت) ان أراد بدوت الاقرار كان نحو ما مر من العقول كما قال لكن لا يحتاج لتعديد البغوى المذكور وان أراد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر من العقول بل الموافق له حيث تقدم الأولى فليست سم (قوله بالاتعاضا) أي ولا يتأني للتعارض كان مجنونا في ذلك الوقت لانه ليس صريحاً في استغراق الجنون ذلك الوقت (قوله ليعق ان السيد عادية الخ) من ان تحقق ذلك ثم لا هناك فيسئل بعض شهودا للتعارض قلنا بتقدير اقامتها

هذا لان الجراف حلال وحرام ولوا قام بينه وبين هذه التي يملك ملكا فاختارها فقام آخر أخرى بأنه اشترى اها من كانت مدعوى ملكه كسوق حكم الهنا لا يادة علم يشتمل تقدم بينة الشك أسه وقد وردت على بينة قال الملك أي خصم وهو وارث لم يورث كونه وارثا ولا يورث المدي ليدن مستغرق فليس تصرح بملكه بخلافه في وقدرته (تنبيه) هو الأولى بل المتعين ان يقال بدل من مستغرق لتعوارره لانه لا يورث بغيره من أسسه وذلك له هو معلوم ان الذين لا تهم الارث وقد تال في أصل التعديل لان هذا ليس فاما لتعصم من تلقى له هذا عن الابن لانه لا يشهد بالثمن شي خاص بخلافه وقد وردت في ثمانية نص على أنه متعلق بملك من أسه لاجتماعه في مختلفه قال (ولولم) انسان من ابنه وسلم ونصر انه

فقال كل منهما مايت على ديني فادعوا بيته (فان عرف انه كان نصرانيا لمصدق النصراني) بينه وبين الاخرى كقولهم (وان اختلفا بينت
مطلقتين) بما قاله (قدم المسلم) لان مع يتصور اذ لا يتقال الاخرى مستحسنة وكذا كل ما فيه ويستحبونه بتقديمه في الجرح على بيته
التدليل (وان ثبت ان احدهما اثنان) (٣٤٢) آخر كلامه اسلام) أي كنهه وهي الشهادتان (وعكسته الاخرى) فكيف ان آخر كلامه

النصرانية كالثالثة ثلاثة
ويظهر انه لا يكتفى هنا
بطلب الاسلام والنصر الا
من قسم موافق للحاكم
على راسه في نقضه بمجافه
ثم رأيتهم قالوا بشرط في
بيته النصراني ان تقسم كذا
النصر وفي وجوب تفسير
بيته المسلم كلمة الاسلام
وجهان ونقل ابن الرقعة
والاذعي عدم الوجوب
عن جمع شرح الجواب
لا سيما من شاهد بجل أو
مخالف للقاضي (فعارضنا)
ونستقطب التناقضهما اذ
يستقبلونه صلحهما بغير
النصراني وكذا لو ثبتت
بيته فقط وقيد بالقبلي
العارض اذ إما اذا قالت كل
آخر كسبتكم ما هو كسبتنا
عنده إلى ان شاء الله ما اذا
اقتصرت على آخر كسبتكم
ما فلا ترضى في الاحتمال
أن كلاهما ثبت ما من حسنه
قبل ذهاب احدهما من حيث
سله بعدها ولو قالت بيته
الاسلام علمنا نصرته ثم
اسلامه قدمت قطعا (وان لم
يعرف دينه وأقام كل
منهما بيته انه مات على
دينه تعوضنا) أطلقنا ثم
قسدنا لفظه معتد بالموت
لاختلاف افعالهما فان ثبتت

واحدنا وأطلقت الاخرى فهل يعارضان أم لا أو تقدم بيته المسلم أحدنا أم لا أو لا حسم ثبت لا ورقم الا بغيره ولم يوجد كسبتك
وصي شارح في تقديم بيته النصراني فقط على التعارض وكلفه أخذ من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تعيدها ثم يرى يعلم
نصرته قبل فافرض بيته الاسلام لقوته حيث هو مقتضى مسئلتنا ومع ذلك فظاهر إطلاقهم التعارض في الصورتين وإذا عارضنا أولاً ولابد
لاحدهما وحلف كل لا يخرج عن الصورتين والمسلم بينهما أو يبدأ أحدهما فانه لا ينفك عن الآخر مع أن يسبق غيرهما في القول قوله ثم

والقول المتن ولو مات نصراني في النهاية الاقوة بمجافه ثم رأيتهم وقوله فهل يعارضان ان فظاهرا إطلاق قسم
وقوله في الصورتين موضعين (قوله ههنا) أي من تقديم الناقلة على المستحبين (قوله احدهما) أي بيته
المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والاولى (قوله ههنا) يعني في قول المصنف وان قيل ان
آخر كلامه الخ رشدي (قوله وجهان) يعني بن الرقعة الاخرى عدم الوجوب عن جمع شرح الجواب
عبارة النهاية وجهان أحدهما ثم اه (قوله مرجع الخ) أي الاذعي معنى (قوله فيجلب النصراني) أي
لان الاصل بقاءه كقول الاب وقوله وكذا الخ أي يحلف النصراني سم (قوله بيته) أي بيننا النصراني كذا في
المتن وشرحه المنهج والروض بالأظهار ويصر بذلك قول الشارح الخ وكلفه أخذ من نظيره في المسئلة
السابقة أي يختلف ما لو ثبتت بيته المسلم فقط فتقدم ما لو لم يكن من قول المصنف المار وان اختلفا بينت الخ
ويعلم بذلك ان قول الرشدي قوله بيته هو كذا في نسخ الشرح بها ما المصنف لم يكن بجوابه وفيه قيمة بلاهاه
وهي الامور اه تأتي عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) أي وفي تقديم بيته المسلم ع ش زاد السيد
عمر كلفه ظاهر لانها تارة اه (قوله بعدها) انتهى كلام القلي (قوله ولو قالت الخ) أي فإذا أقدمت
بيته النصراني بان آخر كلامه نصرته قول المتن وان لم يعرفها الخ فديته اه هذا لا يتأثر مع قوله أو لا مسلم
ونصراني لانه يان من نصرته أحدهما نصرانية الاب وقد يورد ذلك بان يدعي كل من اتسبب على شخص انه
أبوهما أو يصدقهما في ذلك ع ش وحلي (قولنا المتدبره) أي دين الاب ورض عنار القلي أي دين الميت
اه (قوله وأقام كل منهما) أي النصراني والمسلم كلفه ظاهر السابق وانظر ماصور دين النصراني وأب
لا يعرف دينه رشدي ومرا نقاض ع ش والحلي نحو ر (قوله أم قد نال فظاهرا الخ) أي على ما ذكر معنى
(قوله فهل يعارضان الخ) عبارة النهاية اتصه تعارضهما ولو اذ عارضنا الخ (قوله أو تقدم بيته المسلم الخ) أي
فإذا أقدمت فقط (قوله لا تهميت ثبت الخ) متى ثبت ههنا سم وقد قال ثبت بمقتضى قاعدة علم بيته (قوله
ولم يوجد) أي القين (قوله وصي شارح الخ) وافقه القلي (قوله السابقة) أي انفا (قوله فترض) أي
التقدير يعني بيته النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) أي التوبة (قوله في الصورتين) أي صوف وقد
احداهما فقط ويحتمل ان المراد صورته الاطلاق وصورته التقيد منهما أو من احدهما (قوله وإذا عارضنا)
القول ولو قالت في القلي الاقوة وحالها إلى أو بدت به ههنا (قوله وحلف كل الخ) أي أو كلاهما أخذ من
نظائره (قوله في الصورتين) أي صورته التعارض وعدم البيته (قوله تقاسمنا نصفيين) قال ابن رادي وان
كلنا أحدهما كرا والاخر اثنان انتهى أي مع انه لو ثبتت في الاثنان لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير
ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا أو خوصفا وهي في يدهما أو أقام بينهما حيث بقي لهما اثنين رشدي
وقوله أي مع الخ تعالى (قوله الا لاصح) عبارة القلي والاصح وكذا ان كان في يد أحدهما على الاصح
اذ لا وليد بعد اقرارهما صاحبها بانه كالميت بانه يأخذ من الآخر فافكه يدهما اه (قوله فالتقول قوله)

التعارض انما هو بالنسبة لغير الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسائر وقته فقاروا بقول الجليل عليه السلام في التجهيز ما كان مسلما
 وظهر كلامهم وجوب هذا القول بوجهين التعارض هنا من غير مشكوك في دينه فصار كالإختلاف السابق في الجنائز ولو كانت بينة ما تفي
 شوال الداعي في شعبان قدمت لها ناقة ما تم قتل الأولي أو يتبعها أو يسع مثلاً في (٢٤٣) شوال والأقدم على التعارض هو من

أى أنه لنفسه وألا حدهما كذا في ساحة الشيخ وقد قيد في الأثر بأن يبدء به الغير لنفسه فظهر لعم
 رشدي عبارة الأثر فإن لم يكن بينهما قول المالك في غيرهما ليدفعه لنفسه في دينه أه ثم ينبغي حل
 قول ع ش وألا حدهما على الأثر الحاقه واما إذا أقر بأنه لا حدهما للمسلمين أو ما من أي مفكهما كما إذا
 كان يدا أحدهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة الحق (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي أنه يجعل فيه
 فانه يذوق في مقار المسلمين ويصل عليه يقول للملك عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي أنه يجعل فيه
 كسليم بابل بعده وشدي وقال سمران نحو الصلاة قال يكن لأحدهما بينة أه أقول فضة طلاق قول
 الآسي والأثر ويدفن هذا الميت المشكوك في إسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم
 البينة (قوله كالإختلاف الخ) أي إختلاف ما وقع للمسلمين في السكافه في (قوله ولو كانت بينة مات في
 شوال الخ) لا يظهر موضع هذا هنا بل هو عين قول المصنف لا يخفى تقدم بينة مسلم على بينة غيره في الامران
 المصنف من جهة صور ومقتضاه ان قوله هنا مثل قول الأولي أي الخ ناقضه في شرح المتن الذي أشرنا اليه كما
 سأل التبيين عليه رشدي (قوله والا) أي وان قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت الخ أي لم يزل يادة عليه (قوله
 لانما ناقة) أه لا بد جبر رشدي (قول المتن) أي ينبغي ان العينة كالقضية ع (قوله فلا راث لك) بل
 هو لمعنى (قوله لان الأصل) أي قوله وانظر ما تقرر في النهاية الا قوله ثم رأت الى المتن (قوله استمراد) أي
 المسلم على دينه أي الأصلي وهو النصر (قوله ومثله) أي مثلي طلاقهما (قوله انما فهم أه لا فرق الخ) ان
 تقول حيث كان ذلك مفهوماً من إطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن افراد فهو من كوفي المتن بحيث انما
 ذكره فانما كان تكراراً فلا ينبغي هذا الصنيع للوهم خلاف ذلك أه لم رشدي وقوله فهو من مشمولاته
 الخ أي كما أثار اليه المعنى بقوله عقب المتن ما نص سواه اتفاقاً على وقصوت الأب أم أطلقاً أه (قوله
 اتفاق الخ) خبر وقوله ومثله الخ عبارة النهاية ما لا اتفاقاً بين ما هو أحسن (قوله وقوله البلقيي) بما إذا لم
 نقل الخ أقوم الخ بغيره (تبيين) محل تقدم بينة النصراني ما إذا لم تشهد بينة للمسلم بانها كانت تسمع
 تصدق اليه ما بعد الموت والافتقار وان وجدت تصديق المسلم قال البلقيي وبه أيضاً إذا لم تشهد بينة المسلم
 انما طاعت من النصرانية حين موته وبعد موته لم تتحسب بان قال ذلك قدمت بينة للمسلم لا لا
 قدمنا بينة النصراني لزم أن يكون من رجال موت أي هو الأصل عدم الرد أه فكنت عليه لم يقبضه على
 الشرع (قوله والا) أي بان تقدم بينة النصراني في بعض (قوله وقياس ما يفتى أينا الخ) عبارة النهاية
 فالأوجه قياساً على ما يفتى الخ (قوله بينة) أي قوله فخطب النصراني في المجلس (قوله نعم) أي قوله ما إذا لم
 فالأوجه قياساً على ما يفتى الخ (قوله بينة) أي قوله فخطب النصراني في المجلس (قوله نعم) أي قوله ما إذا لم
 شققاً كذا في الر وضو شرح التمسج (قوله انما قالت) أي بينة النصراني في (قوله تعارضنا) انظر هذا مع
 قوله فيملر ولو كانت بينة في شوال الداعي في شعبان ذكر ثم أه تقدم المؤرخين والحيثيات
 علمنا سابقه ع (قوله رشدي) تقدمه اعتماد تقديم الشاهدة بالمرتبة في شوال الحديث المناقض لما هنا
 كانه تعالى ولا يخفى ان الذي يجب اعتماده لشر ما هنا من المرتبة ذكر الشيء في نفسه ولاه جعل ما هنا
 أم لا وقاس عليه ما استوحشتر ببارد على البلقيي في شرح المتن قبل هذا القاعدة لعل لا يخفى قول الجليل
 وان ذكر في الأول ما يشعر باعتماده ولاه موافق لما له الشيعان أه بخلاف (قوله فخطب النصراني)
 بأنه كان الميت وأنه باخذ ا ناقة فلهما أه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) انظر نحو الصلاة
 اذ لم يكن لأحدهما بينة (قوله لا يس ما يفتى الخ) هو الوجه ش

وأما حاشي شوال التعارض فخطب المسلم ثم أقر غير واحد من به (فلا راث لك) أي لانما (على اسلام الان في رمضان وقال المسلمان
 الا في شعبان وقال النصراني) مات في شوال المصدق النصراني (بينه لان الأصل بقاء الحق وتقدم بينة المسلم على بينة) أه انما بينت في
 لانما ناقة من الحياة الى الموت في شعبان والآخر مستحبة للحياة الى شوال لم انما ناقة في شوال تعارضنا كما لا يخطب النصراني
 أم إذا لم يتقاعلى وفاة اسلامه فيصدق المسلم كغيره لا يملكه على دينه

وتقدم بنته النصراني لانها اقله ماتت قبل بنتها المسلم عاينة الابن قبل اسلامه فياخر وان يحلف المسلم وتظهر ما عثر في رأيه حيوانه ميتا شهادة بينة بان امدح مات يوم كذا فهو مؤمده فاقامت امرأة بنته تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم بان بعده تقدم بنته لان معناه ياد علم ومن ثلث شهدا غيره وان حبان به سانه بعد ذلك قدمت بنته الحليان ياد علم او قد يشكل بذلك قول ابن الصلاح ولو شهدت بنته بانها من غير مرضه الغلابي وامتنع غيره وامر أخرى بانها ماتت معارضه اختلاف ما لو شهدت بينة بانها ماتت في رمضان سنة كذا افاقام بعض الورثة بنته بانها اقله كذا سنة بعد تلك (٢٤١) فان بينت في رمضان مقدمة اه فتقدم هذه بشكل ما عثر والان يجب بانه

لا يلزم من شهادتها ما عثر له وقوله فليس معناه ياد علم بل المثل يتقاربه اعلم بخلاف الشاهدة بالزوج والحداء بعد الموت فما أطلقه في الاولى لو قيل فيه بناء على اعتماده محله في بيتين استروا وتقلرباني معرفة الطبع والافتد العارفة دون غيرها لم يفسد ولو مات من اولاد واحد منهن من وله غير فوضوا اليهم على المال فلما كل ادى بحال ابيه وارث ابيهم من بعده فقالوا مان اولك في حياء ابيه فان كان من بينه عملها الا فان اتفق هو وهم على وقت موت احدهما واختلاف في الاخر مات فيه اوبده حلف من قال بعده لان الاصل دوام الحياة والا صدق في مال ابيهم وفي مال ابيهم ولا يرث الحد من ابته وعكسها فاضلوا نكلا جعل مال ابيه له مال الجد لهم ذكر شيخنا (ولو مات من اثنى كافر وابنين مسلمين) فقال كل من الفرقتين مات على دينا صدق الاوان باليمن لانه محكوم بكفره ابتداء تعالهما فيستعصب حتى يعلم خلاصته (وفي قول يوقف) الامر حتى يتبين الحال (أو يصلحوا) لتساوي الحالين بعد بلوغهم به زالت النية واعترضه اللقيني بحال يصح في عكس ذلك ان عرف الابن كافر سابقا فلا سلم قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد اسلامه ان ذكر الابن ان لم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالث تصديق الابن لاصل بقائه الكفر وان لم يعرف الابن كافر أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالث صدق الاوان غلبا بالظاهر وأصل بقائه السبيل ولو شهدت بان هذا الحلف مذكرا أو محلا لم عكست أخرى قدمت الاولى كأنه بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في حكمه بما لم يثبت ان الحكم

دنيا صدق الاوان باليمن لانه محكوم بكفره ابتداء تعالهما فيستعصب حتى يعلم خلاصته (وفي قول يوقف) الامر حتى يتبين الحال (أو يصلحوا) لتساوي الحالين بعد بلوغهم به زالت النية واعترضه اللقيني بحال يصح في عكس ذلك ان عرف الابن كافر سابقا فلا سلم قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد اسلامه ان ذكر الابن ان لم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالث تصديق الابن لاصل بقائه الكفر وان لم يعرف الابن كافر أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالث صدق الاوان غلبا بالظاهر وأصل بقائه السبيل ولو شهدت بان هذا الحلف مذكرا أو محلا لم عكست أخرى قدمت الاولى كأنه بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في حكمه بما لم يثبت ان الحكم

في الحديث انما يقتضيه حتى تعلم ذلك فعمله ان الاول ناطقه عن الاصل تقدم مثل ذلك فيما يظهر بين شهادتين بالافضاء اخرى بعده ولم يعم بينهما ما يمكن فيه الاتصاف تقدم الاولى لان مهله اداة النقل عن الاصل وبه رد على من اثنى بتعارضهما (ولو شهدت بيته الله اعنى في مرضه) المتضمن فيه (سلاوا اخرى) انه اعترف فيه بانما وكل واحد للشهادة (فان اختلف تاريخ الشهادتين قدم السابق) لما مران تصرفه الخبز يقدم السابق منه السابق وهكذا ولا ناهي يادة (rso) علم (وان اتحد التاريخ افرع) بينهما

لعدم مزبه احداهما ثم ان
 اعتماد بعضى تعليق وتعيين
 كان اعتقت سالما فقام
 حرم اعنى سالما يعنى
 غانم معه باعنى تقارن
 الشرط والمشرط وهو
 الراجح تعين السابق من غير
 اقرار لانه الاقوى والمقدم
 في الرتبة كسرى في نكاح
 المشرط (وان اطلقتا) أو
 احدهما (قبل يقرع)
 بينهما لاحتمال المعية
 والترتيب وأطال البقيني
 والزركشى وغيرهما في
 الانتصار له فلا بد ليلومن
 ثم يصح في الرضى في موضع
 (وقيل في قول يعقوب من كل
 نصفه قلت المذهب يعقوب
 من كل نصفه وإنه أعلم)
 لاستواءهما في الرقة متبعة
 لئلا يخرج بالحق على
 السابق المحرر فيلزم ارفاق
 حرم وغيره يرفق فوجب
 الجمع بينهما لانه لا يولوا
 نظر لزوم ذلك في نصف
 لانه أسهل من في الشكل (ولو
 شهدا جنيين أنه أوصى
 يعقوب سالم وهو ثلثه) أى
 ثلث ماله (ودارنا سائران)
 أو غير سائر من وانما ذلك
 قد لا يعبده (انه مرجع
 من ذلك ووصى يعقوب سالم وهو ثلثه ثبت) الوصية الثانية (فانما)
 لثبتهما أو ثبتا لمرجوع عن عبد لا سواه فلا يتم كون الثاني اهدى لجمع المال الذى رثوه عنه بالولاية. فلا يقدح فيهما ما إذا كان دون
 ثلثه فلا يثبتان فيه. لم يثبتا لانه في السابق خلاف لبعض الشهادات وقدر (فان كل الازوران) الحائزان (ما حقن من دماء الرجوع)
 لان شهادة الغلق نفى (فحقن سالم) بشهادة الاجنيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (د) يعقوب (من غانم) فقدم ما يحتمله (ثلث
 ماله بعد سالم) وهو ثلثا ما سائر الازورثين الذى تضمنتهما فثبتا لانه وكان سالما قد ثبتا وانما غصبين الركن كونهما قد ثبتا وقرأهم

بهما الضمير في ما يبدان من نسخ الشارح ولعله من غير يف الناصح يجعل الهمزة عاصما له انما به في الراجح
 السلم اليه بعم بصفتان السلم والهمزة في قوله المسلم هذا لم يمتد فلا يمتد في قوله اه (قوله ومثل ذلك
 فيما يظهر الخ) خلافا لانه به عبارة وبقية كالأقوى به والوجه ان تعالى التعارض في بيته شهدت بالافضاء
 والاخرى بعدهما الخ وان يحث بعضهم بتقديم الاولى لانه عليها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده
 معارضة لثبته فاعلم بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء اه وقوله وان يحث بعضهم الخ قال ع
 مراد ج اه وقال الرشيدى هو الشهاب بن حجر واعلم ان الشهاب بن قاسم نقل افتاء والده الشارح هذا
 ثم قال عقبه أو لم لا يفتى ماله اه (قوله ولم يحث بينهما الخ) كان الظاهر ان يقول وقد عني بينهما الخ
 لانه اذا لم يحث فذلك فالشهادة بالافضاء لا يثبت ولا بد أن الصورة كالمظهر من كلامها ان لا غير مضادة
 فتأمل رشيدى (قوله عن الاصل) وهو البكاكة (قوله وبه رد الخ) أى بالعليل (قوله علم من أثنى
 بتعارضهما) أى كالشهاب الرملى سم (قوله الذى مان فيه) الى قوله ما تغير الحائز من في المغنى الا قوله ثم
 ان اتحد الى ثلثي وقوله فوجب الجمع الى الثلث وقوله أو غير سائر من الى الثلث وقوله وهو ثلثا ماله وكان سالما
 (قوله ولم تجز الورثة) أى ما زاد على الثلث عني (قوله ماله) أى فى الوصية (قوله يادة علم) محل تأمل
 (قول المتن وان اتحد افرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت الرقة عنه عتق هو ونصف الاخر وان
 خرجت الاخر عتق وحده ولو شهدت بيستان بتعلق عتقهما بجره أو الوصية باعتبارهما وكل واحد منهما
 ثلث ماله ولم تجز الورثة فاعلم انه افرع بينهما سواه اطلقتا واحداهما ثم أرفقنا في وروض مع شرحه
 (قوله وهو كذلك) يعنى عنه ما قبله (قوله تعين السابق الخ) أى سالم وهو جواب ان اتحد يعقوب يعقوب الخ (قول
 المتن قلت المذهب يعقوب من كل نصفه) ولو قلنا قلت المذهب الثاني اكان انصرمغنى (قول المتن واوران)
 أى عدلان وقوله انه مرجع من ذلك الخ ولم يتعرض الى الرجوع افرع بينهما ثم ان كانا قاسمين عتق غانم
 وثلثا سالم كيجتمع بعض المتأخرين من معنى (قوله اما اذا كان) أى غانم وقوله دون ثلثا ماله كالدس وقوله
 فيما لم يثبتاه الخ وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف لبعض الشهادات أى قبل ما يصححه الاصحاب من صحة
 البعض يعقوب نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث عني وأسنى (قوله خلاف لبعض الشهادات) وفي
 شرح الهجعة فان بعضها عتق نصف سالم الذى لم يثبتاه بدلا لكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم بعضها
 وهو نص الشافعى في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنيين والثاني ما قرأ الازورثين الذى تضمنته
 شهادتهما اذا كانا سائر من والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم يعضها الخ والمعد
 قال واول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحاشى
 (قوله وقدر) لعله أراد ما قدمه في شرح والاعتراض (قوله وهو) أى قدما يحتمله ثلثا ماله أى غانم (قوله
 باقرار الازورثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله مؤاخذه الورثة متعلق بقوله ولكن سالما قد ثبت الخ

(٤٤) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر)
 لثبتهما أو ثبتا لمرجوع عن عبد لا سواه فلا يتم كون الثاني اهدى لجمع المال الذى رثوه عنه بالولاية. فلا يقدح فيهما ما إذا كان دون
 ثلثه فلا يثبتان فيه. لم يثبتا لانه في السابق خلاف لبعض الشهادات وقدر (فان كل الازوران) الحائزان (ما حقن من دماء الرجوع)
 لان شهادة الغلق نفى (فحقن سالم) بشهادة الاجنيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (د) يعقوب (من غانم) فقدم ما يحتمله (ثلث
 ماله بعد سالم) وهو ثلثا ما سائر الازورثين الذى تضمنتهما فثبتا لانه وكان سالما قد ثبتا وانما غصبين الركن كونهما قد ثبتا وقرأهم

أما غير الحائز من فقه من غام قد وثق له جهته **عنه** (تتمه) وفي غيره وعلم أكثرها بما سألوا به عاروا ثم قامت بينه وبينه أن يأبى فغما وهو
 على كماله ثم على أولاده انزع من الشريعة ورجع بمشغلي البائع ويصرفه ما حصل في حياته من الفقه ان صدق الشهود والارقت
 فان مات مصر امره فغلبت الناس الى الواقف قاله الرازي كالغالب وموت الاشارة الى مبحث شهادة الحبيب والشهود ابدن من وآخران البرامة
 منه وأطلقا واحدا هما قدمت البرامة كما مرون أرختا فالتأخرة والوجه فيما يلو شهدا حيا بالموأخر به ثم البرامة منه أن الشهادة بالمال
 تم وهذا شاهد بالبرامة فخطف منه مذهبها ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولون فقيموا على المعتمد اختلاف في أنفسه في
 ذلك منها الاكرام قول الغزالي وغيره (٢٤٦) يكني الملائكة من قسما لا يثبت عليه أي موافق ضعيف كما يعلم مما عارفا به وأما الشهادة

والمرق فتعلم بقصد المروق
 منه غير ذلك من غير وارشد
 وانقضه العدة والرضاع
 والقتل وكل مختلف في
 وجبه كالطلاق والنكاح
 والبلوغ بالنس فان لم يقل
 بالنس لم يصح التعديل
 وكونه وارث فلان أو
 يستحق وفك كذا أو نفقة
 أو الشفعة في كذا وكون
 هذا وتقا أو وصية فلان
 بيان المصروف أي الذي
 شهادة الحسبة فيما يظهر
 وزعم الأصح انه لا يكتفي
 هذا وقيل على مسجد كذا
 الا ان عينه الواقف وهو بعد
 بل لا وجبه وكون نحو
 البائع ذائل العقل ورواؤه
 من دين فلان كل وجبه
 الغزالي وغيره الا كفته
 بالطلاق وقولهما وصيه
 بكذا فيسدر ان انه يديه

قوله (تتمه) لو قال السيد بعد ان قتلت أوت في رمضان فانت حرفا قام العبد بينه
 بانه قتل في الاولي وأبناه مات في رمضان في الثانية أو قام الوارث بينه وبينه تخلف في الاولي ووجوه في شوال
 في الثانية قدمت بينه العبد لان معناه يادة بالقتل في الاولي ويحدث الموت في رمضان في الثانية لاقصا
 في الاولي لان الوارث منكر للقتل فان قام الوارث بينه في الثانية بموته في شعبة قدمت بينه لانه ما ناله وان
 عاق عتق سالم بموته في رمضان أو في مرضه ومولى عتق غانم بموته في شوال أو بالبرمن مرضه فانما يستين
 في وجبه عتقهما فهل تعارضان كقوله ابن القري أو تقدم بينهما كقوله صاحب الانوار أو يشبه غانم كما
 استظهره في شتات وجه آخرها معنى أقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فجاز يادة علم
 بالبر ولا في الاولي فان قضت بما ذكره في أول التمهيد فبق تسائل الفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها نافلة
 وبينة غانم مستغنية وقوله أعلم **قوله** عليه من عتق بوقتها والضمير البائع **قوله** أي لا يبايع **قوله**
 فالتأخر أي قدمت **قوله** سبب الشهادة أي المشهود به بدليل ما بعده **قوله** أنفسهم الاولي أنفسهم
 بزيادة هـ تالجب **قوله** ما طلة أي الاكرام **قوله** بغير التفرغ أي بدون الحسد **قوله** في وجبه
 بكسر الميم **قوله** والتمسك الخ عطف على الاكرام ويحتمل على الطلاق **قوله** وزعم الأصح فصل
 وقاع **قوله** الا ان عين أي الشاهدان **قوله** ما طلة أي الذين **قوله** وقولهما أي الشاهدان **قوله**
 ومن عمله جنون الخ هو نفس الفروع **قوله** بانه مجنون أي حاله بمعملا **قوله** ان أرختا بوقبال الخ
 سكت عن اختلاف التواريخ وقياس نظاره تقديم ما قبله فليراجع **قوله** والفعل يصدر من العاقل
 والمجنون كماله كان لا يصدر عدا الامن أحدهما فقط ولعل التقديم مستحسن فينتقل الا ان كان قد شهد
 به سابق كلامه **قوله** من جهل حاله أي قبل من الاعصار واليسار **قوله** الا ان كان شهد بفسقه أول بلوغه
 والاخرى وشده قدمت كان وجهه لا رشده قبل البلوغ فاثبات الرشد أول البلوغ نقل عن الاصل واثبات
 السفه حيثما استصحابه فليتامل سم **قوله** وشده أي أول بلوغه **قوله** فان لم يتقد الخ أي بان اطلقا
 وانظر اذا قدمت احدهما فقط وظهر أخذ من نظاره انه كالملاحقه ما قبل قديدي دخوله في كلامه
 فليراجع **قوله** لان الاصل الغالب الرشد أي فتكون الاولي نافله عن الاصل سم **قوله** وعليه أي على
 الاطلاق **قوله** قال أي ابن الصلاح **قوله** باحتياج نحو يتم الخ الانسب بان يسع قيم مال نحو يتم بمائة

والمجموع قد وثق الثالث وان لم ينصها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة متى العبدان الاول بالاجنتين والثاني
 باقرار الوارثين الذي تضمنت شهادتهما ان كانا حائزين والاعتق منه فقدر حصتهما **قوله** والا كان شهد
 بفسقه أول بلوغه والاخرى وشده قدمت كان وجهه لا رشده قبل البلوغ فاثبات الرشد أول البلوغ نقل
 عن الاصل واثبات السفه حيثما اثباته فليتامل **قوله** لان الاصل الغالب الرشد فتكون الاولي نافله

أحدهما وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فان لم يعرفه لا الاعتق قدمت بينة المجنون لانها نافله أو
 الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعصار من جهل حاله وأخرى يساوه قدمت ان يفت ما نسره وبسببه وأنه باق معه الى الآن
 اما اذا علم أحدهما تقدم النافله عن كماله ما بينة الفوه والرشدين علم أحدهما قدمت النافله عنه والا كان شهد بفسقه أول بلوغه والاخرى
 وشده قدمت فان لم يتقد بأول بلوغه قدمت الاولي لان الاصل الغالب الرشد وعليه يعمل الملاق ابن الصلاح تقدمه قال كالحرج قال ولو
 ذكررت بينتايسا واعصارا كلما شهدت واحدنا وتقدمت ما شهدت الاخرى بفسقه قدمت التأخره الا ان يظن ان بينة الاعصار مستغنية اعصاره
 الا ولولا قامت بينة باحتياج نحو يتم ليسع ماله وان قيمته ما نحو حسن فباعه القمه وحكم كما حكم بجهة الريع ثم قامت أخرى بانه يسع بالراحة
 أو بان قيمته ما ثمان نفق الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما يحكم

بنا على سلامة البينة من المعارض ولم تسلّم فهو كالأثر يلت بدخايل يستلزم ثم أقام ذوو البينة فان الحكم بنقض البينة الفاسدة السليمة قال
 لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقوم حدس وتضمن وقد تطلم بينة الاقل على عيب فمهاز يادعله وانما تنقض في التمس عليه لاجل البدأى
 الثامنة قبل ولقولهم لو شهد بان قيمة السر وعشر وشهدا حزان بالثمان عشر ووجوب الاقل لانه المتشكك بخلاف فقهاء والوزن لان مع
 بينة لا كثر يادعله اه وطال غيرهما كونه التاج وأخير ردة في فتاوه في الاطرو وغيره السكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في
 الرافعي فيها قولان من يفرع من غير يجر وهو يحسمه فان صورته الرافعي في أمرين محسوسين وهما الموت في روضان أو شوال والمستلثاني في أمرين
 فحتمين وشكنا ما بينهما معاملة انه تختلف في الرافعي من ذلك القولين فرج الجازي في خصم الرضة أخذ من عبارته النقض ونبه غيره من
 مختص به على انه مبني على ضعفه وان على الصحيح لا يشترطه نقض وعلى كل فلا شاهد (٢٤٧) في واحد من هذين النقصين فليعلم

من بعد ما بين التضمنات
 والمحسوسات وما يجب
 منه انضازهم بعضهم
 المسته في التبيين وغيره هذا
 والذي ينبغي اعتداده أخذنا
 من تعليل السبكي بالشك
 وبصر قوله في فتاوه
 في الرهن لا يبطل بغيره
 البينة الثالثة بينهما كان
 التقوم الاقل حتملا ولو فاقا
 لا يجوز عن غيره وان افق
 السبكي الاسوي والاذري
 وغيرهما حل الاول على
 ماذا ثبت العين بصفاتها
 وقطع بكذب الاولى والثاني
 على ماذا تلفت ولا تواتر
 لم يقطع بكذب الاولى
 واعتمد شيخنا كلام ابن
 الصلاح وروى كلام السبكي
 فقال ويحبب بالانسان
 ذلك نقض بالشك فاقوله
 قبل الحكم بخلاف مستلثنا
 ولهذا لوقوف التعارض
 فيها قبل البيع والحكم استنعا
 كأمس هو به أي خلافا

وتضمن حاجة وانه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراجعة غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التقوم الخ)
 أي وقد تطلم بينة الحاجة وجودها دون بينة قيمتها وأيضا المشتكك في تقديم على الثاني (قوله اذ التقوم الخ) م الخ
 عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) أي غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيره) أي الاطرو (قوله
 الكلام الخ) مستعمل طال (قوله وهو) أي تزم المذكور وقوله منه أي من التابع (قوله أو شوال) الاولى
 الواو (قوله من ذلك القولين) أي في مسئلة الرافعي (قوله وعلى كل) أي من النقض وعلمه (قوله من
 هذين) أي الترحمين (قوله التبيين الخ) خبران (قوله هذا) أي خط هذا (قوله وب الخ) أي بالاعتماد
 (قوله ووقفا الخ) عطف على أشد الخ (قوله وان وافق السبكي) أي اطلاقه (قوله الاسوي الخ) فاعل
 مؤخر (قوله حل الاول الخ) أي قول ابن الصلاح وقوله والثاني أي قول السبكي (قوله ولا تواتر) أي في
 صفاته العين (قوله كلام ابن الصلاح) أي اطلاقه (قوله بالانسان الخ) رد الاول من تعليل السبكي وقوله
 وما قاله قبل الحكم الخ رد الثاني من جهة عطف على اسم ونسبه (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه
 الجواب بذلك فانه قد يقال اذ وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فيعده أولى لنا كدلو جوبه سم
 أي فهذا الجواب لا يؤيد ما قاله ابن الصلاح بل رده (قوله فيها) أي في العين أو في مستلثنا (قوله استنعا) أي
 البيع والحكم كأمس هو أي السبكي به أي الاستنعا عجزت (قوله وفي تسليم الخ) من إضافة المصدر إلى
 مفعوله أي في الشيخ تسليم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاه) متعلق بالثاني والعلمه أي بلا سند ذلك
 المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرع وعلى كلام ابن الصلاح سم (قوله يحرمه) أي الحكم (قوله
 وعدمه) أي عدم التعارض قبل الحكم جبهه أي الحكم (قوله فاذا وقع الخ) أي الحكم (قوله بعد
 اشتهاره) أي البيع يعني اثارته (قوله وب هذا) أي الجواب العسوي (قوله ويحرم ذلك) أي الخلاف
 واعتماد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) أي كذا نظر (قوله عليه) أي القيم (قوله لانه) أي المصلحة (قوله
 وعن المثل من مقلت البسم) عطف على اسم ان ونسبه (قوله جواز له) أي جواز البيع للقيم وجود
 المصلحة (قوله في صفته) أي في المثل (قوله لا بد من اثباته) أي القيم (قوله في كفته) أي اثبات المصلحة
 والثاني بتباعتبار المضاف اليه (قوله فكذا نحن المثل) أي يكلف القيم أو الوصي اثباته (قوله وفرق الخ) أي
 بين المصلحة وبين المثل (قوله ايضا) أي كالمصلحة (قوله ايضا) أي كمن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)
 عن الامس (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذ وجب الاقل عند
 التعارض قبل الحكم فيعده أولى لنا كدلو جوبه (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لعضمهم وفي تسليم ذلك باطلاه غير متفق والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح وكفى والردام يقتصر فيما لا يتغير في الانتهاء وأيضا
 فالعارض قبل الحكم يحرمه وعدمه سم جبهه فاذا وقع وأجبا ثم عورض وجب أن لا ينظر لعرضه الا ان كان أرجح على ان السبكي جوزه عند
 التعارض قبل الحكم البيع الاقل بعد اشتهاره بالوجود انما يرداد في هذا الجواب ما لا يعلق شخصاته منع البيع عند التعارض ويحرم ذلك
 كالمقضي فنتأثر هذه المسئلة وبحث السبكي أن القول قول القيم في الأشتهار وان ما يابح به المثل لا يقتصر وكيل وعلم قراض قال والمصدق
 المولى اذا ادى به كدله عليه البيع بلا مصلحة لانها المصلحة للقيم كاجتماع وكيل لا يثبت في كل وقت المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز
 له صدق في صفته لا دعاء ما لا يتصور ادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل التي يقهه لانه لا يثبت الاشتهار وفيه التسل وليس كالمكيل
 وغيره لان نحو وكيل لا يكلف اثبات مصلحته فمثل المثل أو في القيم أو الوصي في كفته لانه لا يتصرف بذن المالك فكذا نحن المثل وفرق
 الله يجوز وبان نحن المثل مستحق أيضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من مصلته البيع أيضا في هذه النعم صفته والحاجة مسترفة كالحكم

أى وبان كون الخ **(قوله انه لا ينفخ الخ)** أى الولي الشامل للقيم والوصى **(قوله حديث)** أى حين أن لا تستزم ادعاء الصنع عدم التكليف باتباع المصلحة **(قوله وتدل بتعارضان الخ)** الظاهر الثابت **(قوله مما يمكن الخ)** أى كثر ما تدعى **(قوله كذلك)** أى كعدد ما لحكم في حريان الوجهين **(قوله انه لا فرق)** أى بين تعدد الحاكم واحد وتعدد **(قوله انه)** أى حكم الحاكم **(قوله فان لم يؤرخا كذلك)** أى بان اطلاقا واحداهما أو اتحاد تاريخهما **(قوله أيضا)** أى كتختلف التاريخ
(فصل) في القاتل **(قوله في القاتل)** الحقوة وقضية كلامهما في النهاية الاقوله أى عييم وزامن مجتمعين وقوة وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا الوتر كافي الغنى الاقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوة وذلك أولى الى المتن **(قوله الحق للنسابة)** صفة كاشفة عن نسب الاصطلاح عرش عبارة الحق والقتل لغة مشتبه الخ والجمع قافه كباين و باعترش عرمان لحق النسابة **(قوله وزامن الخ)** أى أولا هلماسد فيمكسورة ومضى بذلك انه كان كذا خذ أسرا خرو ز أساءى فطعمه صبرى **(قوله)** قال أوداود الخ وعكسه الشيخ ابراهيم البروزي وقال غيره كان بنى خاضعاً للون واسامة أسود اللون شدي عبارة الحق وسبب سرورمى الله عليه وسلم بمقالة عجز زان المناقض كانوا يظنون في نسب اسامة لانه كان طوبى لا أسودا فحقى الانف وكان بنى خاضعاً بين السواد والابيض أغضب الانف وكان طعمهم مغفلة صلى الله عليه وسلم اذ كانا حيه فلما قال المدعى ذلك وهو لى الاقدامها سبره نقله الراوى من الاقوله قال أوداود الخ وروى ابن سعد أن اسامة كان أحر أشقر وزيمثل البسل الاسود اه **(قوله قال السافى الخ)** عبارة الحق وروى مالك أن عمر دعا قاتلين في رجلين شاعيا مولى دوشك أنس في مولى له فدعاه فاقا ر واما السافى رضى الله تعالى عنوه يقول قال مالك واحد وخالفه وأجنته فقال الاعتبار بقوله القاتل وهو محصور جعاش وقبحايب الخواقات عن بعض الضاراته ورث من أبيه بمجاوله أسود شغف قال فكنت في بعض أسفارى را كباعلى بيعر والمحال يقوده فاحتاز بنجر لمن بنى مدج فاعن فبنا قنارتم قالدا أشبه الراكب بالقائد قال فرج حسان أى فاحسبها ذلك فقالت المتدق ان زوى كان شها كبيرا اذا لم يلزم يكن له ولزنى وجنى هذا الماول فوله تلم تكن واستقلعتو كانت العرب بحكم بالقافو تغفر بها وتعددها من اشرف علوهادوى والفر استغرا أنفى الطباع عيان عليها المبول طهاوب يجر عنها المصروف عنها اه **(قوله فاولم يتبرقوه لمعالم الخ)** أى وعلى هذا فعب العمل بقوله وبنا على ذلك وهل تجبه الاجرة على ذلك ام لا فيه نظر والاقرب بالاول عرش **(قوله وهل تجب)** الاول وهل يجوز **(قول المتن شرط القاتل)** أى شرط متفق **(قوله ما متفقوه الخ)** صحيح العمل **(قول المتن مسلم عدل)** أى فلا يقبل من كافر ولا قسم متفق **(قوله لمن زنى الخ)** وقوله لمن يلقى الخ ينسب المفعول **(قول المتن جرب)** بفتح الزاء بقطعه فيعترفه القاتل متفق **(قوله الضمير الحسن للاحكام الاذنجيرة)** لا استدلال به فديسعد قراءه متعجب فى المتن بكسر الزاء فانظر هل هو كذلك شدي تقدم انا فاعن الحق ينطبق على المصنف بفتح الزاء **(قوله وكذا ينطبق الخ)** عبارة الحق وكلاولى القية لا بعدد مفعله بالاحكام وهى احسن **(قوله بان يعرض طبعه لوقا نسوة)** ويجوز ان تظار عن الضرورة عرش **(قوله في اشتراط الثلاث)** بل في اشتراط الاربع **(قوله وهو ظاهر)**
ورعلى كلام ابن الصلاح
(فصل شرط القاتل مسلم عدل جرب الخ) **(قوله ورده البلقين)** مكتب عليه مر

أما إسلام وعدة وغيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا لما هو قيد الغيرة عدول بين خلق متولين لأمر من
 يلحق به لا كما أقامه قائل المطلب من الاستصحاب مع ما ورد باليقيني وهو حق (جواب) لقتراسه لاحكام الاقويحة وبكاشف شرط علم
 الاجتهاد في القاضي وخبر امه القبرية بان يعرض عليه وعلى نسوة قدام ثلاث مرات ثم في نسوة هي فحين فاعاد اماب في الكل فهو جرب
 اه وهو سر في اعتراض الثالث واعتماد ما قاله وضربا مصلها هو ظاهر وان اطلال اليقيني في اعتمادنا لا اكتشافه فيكونه مع الام غير مبررة

بل لا يلاو به فكيف الأب مع رجال وكذا ما تركه العصب والاقارب واستشكل البارز في تلويح به من الثلاثة الاول بأنه قد يعلم ذلك فلا يفي
فمن فائدة وقد يصيب في الرابسة تخالفه قالوا ان يعرض مع كل منصف والواحد منهم أوفى بعض الاصناف ولا يخص به الرابسة اذا ساء
في السلك على غير منه حينئذ اهـ وكون ذلك أولى ظاهر ويشتد فلا يفي كلهم (والاصح اشتراط) وصف آخر من علمان العدالة
المطلقة وصرح بها الخالف فيها وهو الحسنة والذكور فلا يفي الا الحاق الامن (حزكر) لا حق وانما حكم اوقاس (العدد) فكيف
على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدليا) أي من بني مدج فيجوز كونه من (٣٩) سائر العرب بل المحل ان القاطع في علمه

عليه (فاذا اصاب جميعا) لا
لقطاعا أو غير (عرض
عليه) مع المتداعين ان كان
صغيرا لقدمه في الاقرب ان
العبر في الكبر يعبر صدقه
(فن الحق به قطع) كما
في القسط والمنون كالصغير
قال البلقيني وكذا مغيبي
عليه وانما وسكران لم يبعد
والام يعرض لانه كالصاحي
ويصعق استنباه وكون النائم
كذلك يصحح او قسمة
كلهما ههنا لا فرق بين
أن يكون لاحدهما عليه
وان لا لكن الذي استحسنه
الرافعي ان لا يتقاطعا لا تفرق
وبغيره مقدم مساهمان
تقدم استلحاقا على اشتقاق
منافعة والاستو بافعرض
عليه (وكذا الاشتراكاني
وطه) لامرأة والحق به
البالغين استدخال ماتهما
أي المهرم (فوليت كما
منهما وتنازعان به وطنا
بشبهة) كان فلها كل
زوجته أو أمومتها
صور أخرى ذكر بعضها
حقا الخاص على العلم
فقال (أو وطنا) مشتركة
لهما في طهر واحد ولا

الخ عبارة النهاية لكن قال الامام العبرية بقطعة الظن وقد يحصل بدون ذلك اهـ زاد المغني وهذا نظير
ما رجوه في تعليم جارية الصدا اهـ قال عرض قوله لكن قال الامام الخ يعتمد اهـ (قوله من الثلاثة الاول)
أي الثلاث مرات الاول عرض (قوله انه قد يعلم) أي الجبريد ذلك أي ان الخبر به تكون تلك الكيفية (قوله
فيمن) أي في الثلاثة الاول (قوله ولو اسلمتهم) أي من الاصناف الاربع (قوله ولا يخص به الرابسة) أي ولا
غيرها انتهى عبارة المغني وينبغي ان يكتب بثلاث مرات انتهى وقد مر ان الامام يعتبر غلبة الظن في
حصلت بمجاها الرضا ومجاها البارز كفي اهـ (قوله لعلمان العدالة المطلقة) أي في المتن حينئذ
يقدها بعيد والشي اذا طلق ينصرف للفرق ذلك اكمل رشدي أي وهو عدله الشهادة (قوله ذلك) أي لما
تقرر وانما حكم اوقاس (قول المتن فاذا ادعى) أي خصصان واحدهما وسكت الآخر وانكر مغيبي وقوله
وسكت الآخر محتمل تامل (قوله لقطاع الخ) محال وانما لم يغير ولم يذف مغيبي (قوله ويصعق استنباه) أي ولو
انتمسب في هذه الحالة على مغيبي (قوله وكون النائم كذلك بعد) وكذلك كون المغيبي عليه والسكران
كذلك يصحح كان القامهم بما في بال زوال عرض (قوله لكن الذي استحسنه الرافعي الخ) عبارة
المغني والاشبه بالذهب كماله الرافعي تفصيل ذكره فقال الخ (قوله يعرض عليه) أي على القاتل
(قوله لامرأة) أي قوله وان أنكر في النهاية الالمانية بطه والي قوله قال البلقيني في المغني الا قوله أو وطني
زوجته أو وطني أمته (قول المتن تنازعا) أي ادعاء كل منهما أو أحدهما وسكت الآخر أو اكبر لم
يقتل بين الوطانين حبسة كلبا في مغيبي (قوله في طهر واحد) ارجع للمعطوف عليه ايضا (قوله وال) أي
بان تغفل بينهما حبسة (قوله لا تمزعه) أي القيد لا يفي كلام المصنف هو قوله فان تغفل الخ عرض
(قوله لا يمكن عوده اليها) أي اجمعها بعد ذلك في بعضها مغيبي لعل هذا البعض قول المتن أو أمته
الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ مغيبي عن القيد لا يفي (قوله أو أنكر) أي الوطان (قوله فان لم يكن
قائما) أي الكفاية في النهاية الا قوله وعلى أي قال البلقيني وقوله وقيل في يومئذ (قوله فان لم يكن قائما)
أي في مسافة القصر (تنبيه) لو ألفت سقما تعرض على القاتل قال القوراني اذا ظهر فيه القطع بدون
ما لم يظهر وفائدة فيه اذا كانت الوطو أو أمته باعها أحدهما من الآخر بعد الوطو واستبرأه ان البيع
هل يصح أو أمته لا بد من ثبت وفي الخبر ان العدة تنقض به عن منهما مغيبي (قوله أو تجبر) أي أو أحدهما
أو نفاذ ضمير روض مغيبي (قوله اعتبار استنباه الوطان) أي إلى أحدهما بحسب الميل الذي يحبه ويحبس
ليست ان امتنع من الاستنباه الا ان لم يحسب إلى أحدهما فوقف الامر بحسب اليان بمعدلا ولا يقبل
رجوع قاتل من الحانة الوطد بأحدهما الا قبل الحكم بقوله فلا يقبل قوله في حق الآخر سقط الثقة
بقوله ومعرته وكذا لا يصدق لغير الآخر الا بعد مغيبي امكان تعليم امتحان في ذلك مغيبي وروض مع
شربه (قوله يذكر كاله) أي بالبر أو العقل مغيبي وأخبر (قوله ورهنا الخ) عبارة للمغني لان الوطه لا بد ان
يكون على القاتل وإذا اجمع ماله الا لزم ما لم يأتوا بمعدلا لم يمسك عليه فشا وتنع من اشتراط
ما لثاني جاء الاول لا يقتل عن اجماع الأطباء اهـ (قوله لا اشتراك في الفرائض) لعله أحد فرائض الجهول

فهو لثاني كما ذكره من كلامه الا في قياسه ان عوده الى هذا الا ان بينهما خاص والايمن عوده اليها أو وطني زوجته مطلق فوطنها آخر شبهة
أو كاح فاسد كان لسيها في العدة عليها (أو) وطني (أ) متبعا فوطنها المشترى ولم يستبرأ واحد منهما) فعرض على من علم ولو لم يكن
ويطو بمن أحقه سبها وان أنكر لان لائق فيطه تعالى أو أنكر لان الوطد لا يحسب في النسب فلا سقطه بانكر الغير بخلافه
الجهول فان لم يكن قائما أو قصر باعتباره انساب الوطد بعد كاله وعلى بالحق القاتل ان يفرق بخبر ولا تسقطه بقاذه من ماله فخصص في
أجمع عليها الأطباء ورهنا عليه قال البلقيني ولو ثبت الاستنباه لا اشتراك في الفرائض

لم يفسر الحاق القائف بالاحكام ذكره الماوردي وحكا في المحاص في كلام الاصحاب (وكذا الوطى) شبهة (منكوسة) لغيره
نكاحا فصحا كما ياصله واستغنى عنه بقوله لا تخفى نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج الحلال لا لاعتداله ولا لثبوت ذلك حتى يعرض على
القائف الابنية فلو انه الشهة فلا يكفي (٣٥٠) اتفاق الزوجين والواحد لان الولد حق في النسب وليس ذلك كتعبيله هذا ما ذكره الرازي

هذا لكن اعتبار الباقى
ما اقتضاه كلامه في اليعان
انه يكفي ذلك الاتفاق
وكالبينة تصديق الولد
المكلف لما تقرره ان حقا
(فلاذ) ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئهما وادعاءه اؤلم
يدعاء (مرض عليه) أى
القائف لا مكانة منهما فان
تخلل بين وطئهما بنية
في الولد (لثاني) وان ادعاءه
الاول لظهور ارتفاع تعلقه
به اذا خفض اماره طاهرة
على البراءة منه (الآن
يكون الاول زواجا ونكاحا
صحيح) والثاني وطائشة
او نكاح فاسد فلا يقطع
تعلق الاول لان امكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
فانهم نفس الوطء
والامكان حاصل بعد الحصة
بخلاف مثلها بين والنكاح
الفاسد فانها لا يثبتان
الفراش الا بعد حقيقة
الوطء (وسواءهما) أى
المتنازعين (اتقيا) سلما
وحرية (أم لا) كما مر في
القبض لان النسب لا يختلف
مع حقيقة صلح القائف بهذا
ان أطلقه بنفسه والا كان
تداعيا آخر مجهول فيقدم
الحشر لما مر ان شرط من
يلحق بغيره ان يكون وارثا

السابق كما يقدم ما يقع من الرشد في قبيل الكتاب (قوله الاحكام الحاكم) أى بالحق القائف عى أى
فكون الحاقه بمنزلة شهادة البينة صارة سم عبارة العليل ولا يصح الحاق القائف حتى يصره القاضي
واذا الحقما شرط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكمه قائف انتهت اه (قوله في محاص كلام الخ) أى من
لمحصة نهية (قوله شبهة) الى الكافي في المغنى الاول كما ياصله الى المتروقه هذا ما ذكره الى وكالبينة وقوله
هذا ان أطلقه الى ولو لحق قائف وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله ولا يثبت ذلك) أى وطء الشهة وقوله حتى
يعرض الخ حتى تعليل لا غائبة (قوله اتفاق الزوجين الخ) أى على وطء الشهة (قوله وليس ذلك) أى
الاتفاق (قوله كتعبيله) أى على الولد فان فاعته يعترض على القائف معنى ونهية (قوله هذا ما ذكره
الرازي هالكن اعتمادا للباقى الخ) عبارة النهائية ما ذكره المحقق في الوضحة هالكن المعتدوان لم يذكره
في اليعان واعتمادا للباقى الاكتفاء بذلك الاتفاق اه قال عى قوله هو للمعتدلى فثبت لا ينفق
بالزوج اه (قوله وكالبينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا فتصدق كلام المتن بالقائمة بنية الوطء او تصديق الولد
المكلف بما معنى (قول المتن فاذا ولدت) أى تلك الموطوءة في المسائل المذكورة ومعنى اؤلم يدعاء بل ادعاء
أحدهما وسكت الآخر وانكر ان معنى (قوله أى يلحق من ألقه به منهما معنى) (قوله لظهور
انقطاع تعلقه الخ) أى اذا انقطع عن الاول تعين الثاني معنى (قوله اه بالبراءة منه) أى من الاول معنى
(قول المتن اتقيا) سلما وحرية) أى يكون منهما مسلمين حين أم لا أى مسلم وذى حرة وعبد معنى (قوله هذا
الخ) أى قول المحقق وسواء فيهما الخ عى (قوله وان أطلقه بالبعد) أى ولحق به بنفسه كما عتبه شخشا
معنى (قوله ولو لحق قائف الخ) أى بإحدهما ما وقوله وقائف أى بالآخر بشخصتى أى كالحلق وتشاكل
الاضاءة ولو لحق القائف التوأمين بانفسين بان الخ أحدهما بإحدهما والاخر بالآخر يربط قوله حتى
يعنى ويطلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالألق الواحد بانين ويطلب أيضا قول قائفين اختلافان
الحاق حتى عتضا ويطلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالآخر توأمين الى اثنين فانهم جميع أحد
التوأمين الى الآخر قبل وزمرا البالغ لا تنسب الى أحدهما سوى أى ممكن كونه منهما عرض على القائف وان
أنكره الآخر وانكره الأول لان الولد حاق بالنسب فلا يسقط بالانكار من غير موثقان عنه على أن يعرض
على القائف أو ينسب ورجع بالنقص لم يلحقه الوطء من لحقه ان اتفق باذن الحاكم ولم يدع الولد
ويقبلان الوصية التي أوصى به في مدة التوقف لان أحدهما أو موثقة الحاصل على المطاق فخطبها لها
و رجع بها الى الآخر ان الحق الولد الاخر فان مات الولد قبل العرض على القائف عرض عليه ميتا لان
تغير أودى وان مات مدعيه عرض على القائف مع ابيه أو اخيه ونحوهم من سائر العصبية معنى وروض مع
شرحه وتوله حتى يختارو يغلب على الظن صدقهما عمل تأمل (قوله ويطبق بين واقفه) أى يعمل بقوله
والسلة جاز على غير من هية ولم يبرز لعدم الالباس على مذهب الكوفيين وقوله منهما أى من القائفين
الاولين (قوله وفيما اذا ادعاء مسلم الخ) عبارة المغنى فلو ادعاء مسلم وذى وألم الذى بينه تبعه نسبا ودينها
لواقمها المسلم واقفة بالحق القائف بنفسه كما عتبه شخشا تبعه نسبا لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
فلا يحضنه لعدم اهلية لحضاته اه (قوله يقدم ذوالبينة) أى يتم حكم الحاكم بالحاقه من المحصية كما مر
(قوله لم يعتبر الحاق القائف بالاحكام كما الخ) عبارة العليل ولا يصح الحاق القائف حتى يصره القاضي
واذا أطلقهما شرط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكمه قائف اه (قوله هذا ما ذكره الرازي الخ) وهو
المعتمد مر ش (قوله وكالبينة تصديق الولد المكلف) كتعبيله مر

عن
حازوا بحكم جبر شيوان أطلقه بالاحتمال انه لو لم يرد حوله ولو أطلق قائف بشبهه ظاهر وقائف بشخصتى قدم لان
معز يادة مدق وبصره وقيل يقدم الاول أى شارح احتمالا لانه يعرض على ثالث ويلحق بين واقفه منهما كما عتبه في اختلاف جواب
المفتين ويرد بان القائفهما كغيره بخلاف المغنى فلا يقاس به رجب اذا ادعاء مسلم وذى يقدم ذوالبينة نسبيا

عن الباقين رشيدي (قوله وديننا) ومعلوم ان مثل الحانة بالذي في الدين اذ لم تكن أم مسلمة تشريدي
 (قوله فلا يحضنه) أي فلا يكون له حق في تربيتهم وحفظهم ولا يحكم بكفره ببعاله وأما النفقة فيطلبها
 بمقتضى دعواه لأنها من عيش (حاشا) ولاستحق بمجمل التسمية وزوجها فأنكره وزوجها فأنكره
 دونها لجواز كونه من موطئ شبهة أو زوجا حرا وان ادعى ان الحانة هذه امرأة أخرى وأنكره زوجها فاقام
 زوج المنكر وزوجة المنكر يثبتين تعارضنا فقتلوا ويعرض على القاضيان أن يحكمهما المقتضيان
 زوجها على المنصوص كقوله الاسرى خلافا لما جرى عليه من القري أو بالرجل لحقوه وزوجها فأنكره
 ولحد، نهما بنية فلا يصح كقوله الاسرى الله ليس ولما الواحد منهما ولا يستقط حكم فاقب بقول قائما حرا
 مغنى واسنى
 (قوله أي الاعتاق الخ) اشار به الى ان العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وارادة السبب وهذا مبني على ان
 العتق لازم معطوف على اعتاق اذ يقال أعنت العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعديا يقال عنت العبد
 وأعنته وعليه فلا حاجة الى التجوز عيش عبارة الرشدي بل مر عن تحرر المصنف ان العتق مصدر أيضا
 لعتق بمعنى أعتق اهـ (قوله وهو الخ) أي شره مغنى (قوله من عتق سبق الخ) أي مأخوذين فلو لم يعتق
 الفرس اذ سبق وعتق الفرس اذ طار واستقل فكان العبد اذ فلك من الرق يخلص ويستقل مغنى (قوله
 بازالة الملك) أي عن الأذى سيدع (قوله لا الى الملك) كان المراد بالملك هنا ملك ما هو مملوك عائد حتى
 يفارق العتق الوقت والافا لعتق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله تفر بالي الله تعالى) هذا
 متعبر على التمييز بين مع اختلاف ما فهمه من اختصاصه بالثاني الذي جرى عليه السيد في بيان ما
 عنه (قوله يخرج) متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للمعروف الاتي فخط خلافا لما فهمه من معنى
 توقف خروج نحو الطير بقيد لا دى الى تلك التي يادفوا لاجل السالم ان يقول من عتق سبق أو استقل وهو
 ازالة الرق عن الأذى تفر بالي الله تعالى ومن عبر بازالة الملك احتاج لزادة لا الى ملك يخرجها الى الوفاق
 ويخرج بقيد الأذى الخ (قوله فصل الخ) انما يحتاج الى هذا الجمل لوقفه والرداد ما رسال العاصم
 الاعتاق الشرعى المقضى لعدم صحة تلك الخلق لتلك العاصم بوجوه مختلفة فاختلاف ما اذ قصد ذلك تخليصها عن
 انهاء الصيان فقط فانه لا يخالف المذهب بل ينبغي الجمل عليها لان ثبت الرواية بذلك (قوله لانه مملوك
 تعالى) في هذا التبدل نظر لان العتق بل جميع الخلق مملوك لله تعالى أيضا والاولى ان يقول مملوك
 للموقوف عليه كما اذا الخ (قوله لتحقيق الماهية الخ) لان تقول يلزم من تحقيقها اعتباره فيها والا فلا
 معنى لتحقيقها وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها خروج الكافر لعدم تحقيقه كما هو مبني ما قبل العلة
 والا لا تخدمها فاقبل سم وكتب عليه السيد عر أيضا ما تم هذا الايام ثم قوله آفنا احتاج لزادة الخ الا
 ان يقال هذا أيضا يحتاج اليه في تحقيق الماهية وان لم يكن محتاجا اليه في الجامعية المتوالية اهـ وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب انه مختلف لا يمت في التعيين الاول أيضا وليس من مدخول الزادة كأيضها أي
 التبيين من حيث النهاية (قوله ونسب الرق الخ) أي لا به والخبر (قوله كالنفل الذي فيها) أي في رتبة
 الرقيق فهو محسب به كتحسب الهابة بأجل في عتقها فاذا اعتقه أطلق من ذلك النفل الذي كان في
 رتبته مغنى (قوله وهو قربة الخ) أي العتق للغير من المسلم أم للعق في الصداق من الرافق ان التعليق
 ليس بقربة وإنما يقصد به حشا ومنع أي أو تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضي أن

(كلم العتق)

(قوله لا الى ملك) كان المراد بالملك هنا ملك ما هو مملوك عائد حتى يفارق العتق الوقت والافا لعتق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها اعتباره فيها والا
 فلا معنى لتحقيقها وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها خروج الكافر لعدم تحقيقه فسيح كما هو مبني ما قبل
 العلة والاولى لا تخدمها فاقبل (قوله لا الرق كالنفل) أي أنه بمنزلة النفل ويحمل النفل الرقبة

يعلم ان عتق الذكر أفضل وفي رواية من أعتق قربة ومئة كانت فداءه من النار وخصت الرقبة بالذكر لان الرق كالنفل الذي فهو قربة

لجاءوا لم يذكره ، اكتبناه بما سذكره (٢٥٢) في السكابة بالاولى ويسن الاستكثار منه كلجوى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

أجمعين وأكرم من بلغنا
منه ذلك عبد الرحمن بن
عوف رضى الله عنه فانه
ما عساه أنه أعتق ثلاثين
ألف نسمة وعن غيره أنه
أعتق في يوم واحد ثمانية
آلاف عبداً وكله ثلاثة
هتبقى وصيفة ومعنى
ولكوبه الاصل بداهه فقال
(انما يصع من) حوكلمل
الحرية مختار (مطلق
التصرف) ولو كان حروبيا
كسائر التصرف المالك فلا
يصع من كتاب ومبعض
ومكره ومحجور عليه ولو
بفلس ثم تصع وصية السفيه
به وعتقه من الغير باذنه
وعتق مشترك قبل قبضه وامام
لحق بيت المال كباقي ولو
لحق ولهم من كفارة مرتبة
على مام وراهن موسر
لمرهون ودارت موسر لحق
التركتوه ما علم ان شرط
العتق ان لا يتعلق به حق
لازم غير عتق يمنع به
كرهن والراهن معسر
بخلاف نحو احواد واستنلال
ولفان بائع لمشتري من
شراء فاعدا اعتقا فاعتقه
لم يعتق على البائع على
ما قاله الماوردي لانه انما
أذن بماله أنه ليس عليه
ورد بان العتق لا يندفع
بالجلل اذا لم يره فيه كسائر
الصقود مما في نفس الامر
لإجماع من المكلف ومن
ثم صرحوا بأنه لو قال
غاصب هذا مالكم أعتق عبدي هذا فاعتقه ماله لا نفعل المالك وهذا بدائع ضعف كلام الماوردي (و يصح
تعلقه) بصفة متحققة بحتمه بعض وغيره بكون السيد بائع من التوسعة لتفصيل القرية

الصفة

غاصب هذا مالكم أعتق عبدي هذا فاعتقه ماله لا نفعل المالك وهذا بدائع ضعف كلام الماوردي (و يصح تعلقه) بصفة متحققة بحتمه بعض وغيره بكون السيد بائع من التوسعة لتفصيل القرية

الصفة وإما على ما سأتى به في آخر كتاب التدبير ان الامع ان العبرة بوقت التعليق فلا إشكال عـش يحذف
 (قوله نعم فقد التعليق الخ) عبارات النهاية وهو غير قربة بأن قصد به بحث أو منع أو تحقيق خبر والا فقرة
 اهـ ومرص الغنى وشيخ الاسلام ما وافقه (قوله اما التعليق نفسه الخ) محل تأمل لان الذى وصف بكونه قربة
 أو غير قربة فعل المسكت وفيه هنا فقد التعليق لا غير وأما التعليق الذى هو زوال الرق عند وجود المعلق
 على مفلس، فعلى بل أنؤمن آثاره فلنأمل سيدع وقد يقال ان الاثر للترتب على فعله ثمرة فعله في
 كالمهم نظائر لا تخصي (قوله قربة) أى حسب كل من المسلم عـش ورشدي (قوله ملطافاً) أى مجيزاً
 أو ملطافاً (قوله ويحري الخ) لا يخفى ان الزوجى الطلاق معدود ضمن المبالي فهل الرقيق هنا كذلك
 أو يفرق بان التعليق مرغوبه غالباً فلا يحصر على مراعاة السيد أو يفضل بين من علم منه حرمه على مراعاة
 السيد وبين غيرهم أقول قياس نظرهم في الطلاق الى الغالب الثاني ولا يرجع (قوله ولا يشترط
 لصحة التعليق الخ) أى وما يقصده كلام المصنف من اعتبار اطلاق التصرف فيها ليس هو الحقيقة (قوله لصحته
 الخ) عبارة الغنى فانه يصح تعاقبه من الراهن والعسر والموسر على صفة تؤخذ بعد الفلأ ويحصل وجودها
 قبله وبعده وكذا من مالك العبد الحائى الذى تعلقت الحناية بوقت سبوعين المحجور وعليه فليس أورد: اهـ
 (قوله ومرتد) أى لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة عـش (قوله فدل الخ) أترجم أنه يصح
 في باب الوقت خلاف مضمونه حيث قال هناك امامنا ضاهى الضرير كذا لانه رمضان فقد وقت هذا المسجد
 فانه يصح كبحه من الرفعة لانه حينئذ كالعتق انتهى وعليه فحينئذ من هذا القيل غنى ما قاله من عدم صحة
 التعليق ان اراد ان تعاقبه بطله ان اراد ان تعلقه لا يتصرفاً فانه مسلم سم (قوله ولا يصح تعلقه)
 بـهـ حالية (قوله ودالخ) على ان المرجح أى الوقت ضمن التعليق كما مر نهاية (قوله صحة تعلقه)
 أى التعليق عـش (قوله انه لا يتأخر الخ) أى بخلاف الوقت معنى (قوله) أى السيد (قوله أو توثيقه)
 عطفاً على ان شرط اختياره وقضيه صبيح الغنى عطفاً على شرط فاسد (قوله فتأيد) أى دلالة التوثيق
 معنى (قوله ان اقترن بما فيه الخ) أى اقترن الشرط القاسم بتعليق فيما الخ (قوله أقسده) أى أقسده
 الشرط العوض رشدي (قوله وليس لمعلق جوع الخ) أى لا يعتد به وقوله ولا يعود أى التعليق وقوله
 يعود أى الرقيق المملوك البائع عـش والاولى ذلك المعلق (قوله ولا يسلط تعلقه بصفة بعد المولخ)
 هذا مصور كجوه مرجح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد المولخ بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت النار فانت
 فان التعليق يسلط بالموت كجوه ظاهر وانما لم يسلط في الاول لانه لما قبل المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية
 وهى لا تبطل بالموت سم ورشدي وسأتى بما يصح بذلك وهو انه اذا علق بصفة أو أطلق اشتراط وجودها
 في حياة السيد عـش (قوله فعله) أى العبد عـش (قوله ولم تنع منه بعد عرضه الخ) ولو نادى بعد الامتناع

نعم فقد التعليق ليس قربة
 بخلاف التدبير اما التعليق
 نفسه فمر به مطلقاً ويجزى
 في التعاقب بفعل المبالي
 وغيره هنالك في الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 اطلاق التصرف لصحته من
 نحو واهن وعسر ومفلس
 ومرد قد قبل وقفاً للمسجد
 فمر به ولا يصح تعلقه ورد
 بان حشد العتق السابق
 يخرج هذا فلا مرد على المتن
 وأفهم صحة تعلقه أنه لا
 تأخر بشرط فاسد كان
 شرط اختياره أو توثيقه فتأيد
 نعم ان اقترن بما فيه
 عوض أقسده ورد
 بقية نظيره ما في النكاح
 وليس لما قل وجوع بقوله
 بل يجوز بيع ولا يعود بعده
 ولا يسلط تعلقه بصفة بعد
 الموت بموت المعلق فليس
 لوارث تصرف فيه الا ان
 كان المعلق عليه فانه لا يمنع
 منه بعد عرضه عليه

وأيضا يفعل تسبل تصرف الوارث قال في يظهر انه يعنى والله أعلم سبده (قوله) فان سافلت على الصلاة
 (الح) في قول قال ان سافلت على الصوم أو الحج مثلا هل تكفي الحاقلة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى
 حج سنة واحدة فبطل نظر الاول ظاهر في الصوم سم (قوله) أي بالنسب (الح) أي فلا يتركها الا ضرورة
 كنوم أو جنون عرش (قوله) والقياس (الح) هذا هو الظاهر عرش (قوله) من الرقيق (الح) في قول المأثور
 وصريح في النهاية والمنفى (قوله) ضبطه أي الجزء (قوله) بما يقع بضافته أي العلقاق (قوله) الذي
 سبده كرجعته (قوله) سراه (قوله) راجع لقول المصنف فيعتق كل أي لا يصير بالجزء عن الكل وهو
 وجه ثان في المسئلة والخلاف ثمرات في الطولان رشدي وسيأتي ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات
 من المنفى (قوله) تطهير ما مر في العلقاق أي من أنه تقع اضافته إلى أي جزء ليس فضله كالدونوعوها عرش
 (قوله) وذلك أي عتق الكل بضافته إلى الجزء (قوله) نظير أحمد (الح) أي والنسب في ذلك أي ان رجلا
 اعتق شخصاً من غلام فذ كذا ذلك لشي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شيء بل منعتي (قوله) ولم
 يفرقه بخلاف (الح) أي فصار أجمعاً سكوناً (قوله) مان وكل وكلا في اعتاق عبده (الح) أنظر هل منه
 ما إذا وكل في عتق البعض فقط فان كان مثله فما وجه التخصيص في التصور رأي يعنى الكل وان لم يكن
 مثله فما وجه الفرق مع ان المتبادر أنه أولى بالحكم بما هنا رشدي عبارة عرش وحاصله أي ما في شرح
 الرض أنه لو وكل في اعتاق كل العبد أو بعضه تخالف المولى واعتق دون ما وكل في اعتاقه وهو نصف العبد
 أو ربعه مثلاً يسره (قوله) فاعتق نصفه (الح) في ما لو وكل في اعتاق نصفه مثلاً فاعتقه فهل بلغ أو ربع
 ويسرى إلى الجميع فبطل نظر والاقر بالثاني صواباً لاعتق نصفه من الغلام ما لم يكن وبقي أيضاً ما وكله
 أو اعتاق جزء منهم فاعتقه فهل يسرى فيه نظر والاقر بالاول أنه من باب التبعير بجزء من الكل صابة
 لعبارة المكلف من الغلام عرش (قوله) فاعتق فقط أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه
 وهل له تعيين القدر سم (قوله) فاعتق فقط (الح) عبارة في الأصل فاعتق ذلك النصف كصحة في أصل
 بال روضة لكن راجع بالتي قطع يعنى الكل واستشكل في الملمات عدم السراية بان في أصل الروضة
 أنه لو وكل شيء كماله فكيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله) فاعتقه أي نصيب المولى وقوله يسرى
 لنصيبه أي نصيب المولى كماله نفسه وقوله إلى مالك الغير وهو المولى وقوله هنا راجع لقوله ولو وكله (الح) عرش
 (قوله) أدنى سبب وهو بالباشرة للاعتاق (قوله) وأما (الح) قضيه بهذا الفرق ان الحكم كذلك وان لم
 يخالف المولى كماله الأجنبي ولو وكله أحد الشرى يكن باعتاق حصته فاعتقه ما شاء فلا يسرى خاصة الشرى

(قوله) فرع أي في الثاني فان سافلت على الصلاة فانت حرام (الح) في قول قال ان سافلت على الصوم أو الحج
 مثلاً هل يكفي الحاقلة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فبطل نظر الاول ظاهر في الصوم
 (قوله) فاعتق فقط أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر تحكم بعتقه وهل له عين القدر (قوله) أيضاً
 فيعتق فقط قال في شرح الرض لا خلاف ما عتقه سمه موكه كانا القياس ان لا يعقق شي لا يمكن كشوف
 الشارع إلى العتق أوجب تنقيص ما عتقه المولى ولم يقترب السراية على ما ثبت عتقه عن خلاف
 القياس لأن عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيشترط عرض المولى لأنه قد وكل في عتقه عن الكفاية
 فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لم يجرأ عن الكفاية ولا يحتاج إلى المالك أن يصفه فاعتقه آخر بخلاف ما إذا قلنا
 يعنى النصف فقط فان النصف لا يجرأ عن الكفاية ولا يحتاج إلى المالك أن يصفه فاعتقه آخر بخلاف ما إذا قلنا
 (قوله) واستشكله الأسنوى (الح) قد يتردد في هذا الاشكال وجوابه أنه لا سراية في اعتاق المولى كماله الأجنبي
 وان لم يقع بمقتضى مخالفة كماله وأحد الشرى يكن في اعتاق حصته فاعتقه بما شاء فلا يسرى على المولى كماله
 حصته الشرى كماله لا خوفه أنه لا يتقدم عدم السراية بالخالفه كأي نوع من تصور المسئلة المستشكة به وكفاية
 اعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لأنه لو تقدم عدم السراية بالخالفه لم يتوجه الاشكال ولم يحجج لعبواب الإ
 بعدان تقر والله لا فرق في السراية بتوكيل الشرى بين أن يوافق أو يخالف فليتأمل (قوله) وأما (الح)

(فرع) أي في الثاني فان سافلت على الصلاة فانت حرام
 ان سافلت على الصلاة فانت حرام
 حرامه يعنى ان سافلت عليها
 أي بالنسب أدناه والله يعلم
 في غيرها فبطل نظر سنة كاستبراء
 الفاسق اه ويرد النظر
 فيلزم أحسنها لعند
 والقياس أن العبد إذا باع
 ان راجعاً من الوقت كان غداً
 مشرفاً على هلاكه لم يؤخر
 والا (د) تعنى اضافته
 الجزء من الرقيق معين
 كيه ويظهر ضبطه بجمعه
 في الطلاق بما يقع بضافته
 إليه أو شاع كعوض أو
 ربع (في عتق كاله) الذي
 له من موصر ومصر سراه
 نظير ما مر في الطلاق وذلك
 نظير أحمد وأبي داود بذلك
 ومع عن ابن عباس وصح
 الله عنهما ولم يصرفه
 بخلاف من الصحابة وقد لا
 يعنى كاله وان وكل ولو وكل في
 اعتاق عبده فاعتق نصفه
 فيعتق فقط واستشكله
 الأسنوى أنه لو وكل شيء كيه
 فيعتق نصيبه فاعتقه
 الشرى ليس نصيبه قال
 فإذا حكم بالسراية إلى ذلك
 القيد هنا ففي ملك المولى
 أدنى ويحجب بان الذي يسرى
 إليه لعتق هنالك المباشرة
 للاعتاق فكفي فيه أدنى
 سبب وأما

فأبى يسرى البه غير ملك المباشرة في شؤنه فمستغنى عن السراية إذا لم يعم فيها كما قاله الزركشي أن العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو وجه من ترجيح الميرى لمقابله أنه يقع على الجميع دفعه واحدة إذ تقرق (٢٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجبتها تعقبي

ترجموها بالرجوع إلى زركشي

الآخر على هذا وهو منقول عن مر فلا يرجع سم (قوله فأنى يسرى إليه) أي يمتثل سرية ماله (قوله وهو) أوجه من ترجيح الميرى لمقابله (الخ) ومن فوائد الخلاف أنه لو قال لرقبته دخلت البار فأنه لم يرفعها لغيره ثم دخلت فإن قلنا بالاعتبار عن الشكل ببعض عتق والا فلا ومنه ما لو أفل يعق رقبة فاعتق بعض رقبتي فأن قلنا بالاعتبار عن الشكل ببعض حنت والا فلا معنى (قوله إذ تقرق الشيخين) أي بين مسئلة ترك الشري لمؤسسته ترك لغيره (قوله التي ذكرناها) أي أفتا (قوله واجبتها) أي عن استسكالها (قوله ترجعوهما) أي الشيخين لما رجعهما زركشي أي الميرى أن العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله أما إذا كان لغيره) سم أي فكان ينبغي أن يقول بعض لغيره (قوله فسماني) أي في قول المصنف ولو كان عبد رجل لم يصفوا تركه ولا آخر سدس ما عرش (قوله ولومن هازل) أي قوله على تناقض في المعنى والغول التي وهي ملك في النهاية مع مخالفتها عليه ما سجدع والأقوله على تناقض فيه وقوله مع أنه معلوم إلى الآن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محرراً وحررتك لعتق أوجه في معنى (قوله كانت محرراً) أي وأعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي قوله لزوجته أنت طلاق مني (قوله أو عكسه) أي الله أعقل مني (قوله بعدم استقلالها) أي فأنه لا يبعدها من القبول ويعلم من ذلك أن ما سئل به الناعل مما لا يحتاج إلى قول إذا أسنده لله تعالى كان صحيحاً وما لا يستقل به كالبيع إذا أسنده تعالى كان كتاباً (قوله ولو كان اسمها محرراً) عبارة المعنى أن كان اسم أمته قبل أو فاقبله فسميت بغيره فقتل لها ما حرقت أن لم يفسد النداء لها باسمها القديم فإن كان اسمها في الحال لم يمتنع أن يفتق إلا أن قصد العتق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الإطلاق (قوله فقال ناسي الخ) أي وأطلق كأيضد جوابه إلا أني خلافاً لما أقصد المعنى الشرعي فتعق (قوله ولا كذلك) أي في ما مر في نظير من المطلق (قوله ذهنت أمتم لتعق) وإنما عتق الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته ذلك تورعاً عن معنى أقول تأمل قوله نورعائه إذا كان لوري العتق بذلك فهي باقية على ملكه من أن أي بعد ذلك يصفى عتق فلا شاك سجدع (قوله ولو قيل أني قوله وهو أوجه في المعنى (قوله لم يبق عتق عليه باطن الخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهر الأباطنا عند الإسنوي خلافاً كما اقتضاه كلامهم الخ مصوب القميري الأول وهو المعتمد قياساً على ما لو قيل له أطلقناخ وان فبان الاستهتام الخ سجدع وبما في المعنى لم يبق عتق عليه باطناً وقول الاسنوي ولا ظاهر الخ لو قال لها أنت طالق وهو يعلمه ونافى ثم ادعى أنه أراد إطلاقاً من الوفاء مردوداً فذلك ما هو مقر بنسخته على الأخبار وليس بانها ولا يستقيم كلامه مع هذا إذا كان على ظاهره اه (قوله خلافه) وهو أنه بعد ظهر الأباطنا نهاية وقوله كما لو قيل لمن كلام الميرى (قوله) ورد قياساً بان الاستهتام منزل فيما لم يجر على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب ناشئاً بل يقتضي كونه إخباراً لأن السؤال إنما يكون عن امرئ قد انقضى أي إذا كان يخل هذه الصيغة لماشوية والحاصل أن قوله بان الاستهتام الخ لا حاصل له وقوله بخلاف مسئلتنا سلم لكن نديقال القر بنصفه كفى قوله لفته أفرغ من العمل فلنأمل سجدع (قوله فلم ينظر فيه لقصد ما الخ) لقاتل أن يقول الكلام فيما أقبل له أطلقته وجئتكم استخباراً إلا التماساً لاشاء قضتهما الفرق أن الحكم كذلك وان لم يخالف الوكيل كالمو وكاه أحد الشر يكن باعتاق حصة فاعتقا بتمامها فلا يسرى لحصة الشرى إلا الآخر على هذا وهو معلق عن مر فلا يرجع وقد يرد به أنه ليس إلى حصة الشرى لك ليس إلى باقية فيما كان له موكل وفيه نظر (قوله أما إذا كان لغيره) محتمل قوله الذي (قوله فلم ينظر فيه لقصد ما الخ) لقاتل أن يقول الكلام فيما أقبل له أطلقته وجئتكم استخباراً

خوفاً منه على قتله حرم يعق عليه باطناً قال الاسنوي ولا ظاهراً كما اقتضاه كلامهم في أن طالق لمن يطهره ونافى بجماع وجوده والقرينة الصارفة فيهما وهو أوجه من تصور سب الميرى خلافاً لما لو قيل له أطلقته وجئتكم فقال نعم فقلنا الكذب ورد قياساً بان الاستهتام معناه فيما لم يجر على السؤال كالمصوب جوابه فلم ينظر فيه لقصده وبغرض المساواة

ليس هناك من يمتنع على القصد بخلافه المتنازع عند الخوف لافرق بين قصد الكلاب في اخباره وان يطلق اكتفاء بقرينة الخوف وقول بعضهم بيقين عند الاطلاق يعمل على ما اذا (٢٥٦) لم يلقه خوفاً الاقرير يتوقوه لغيره ان تعلم ان حراقا ربحه بخلاف ان تب تظن ولو قال لانه

أفرغ من العمل قبل
العشاء أنت حر وقال أزدت
حرامن العمل دين أي لأن
القرن ينتهض في مخالفاها
في محل الوفاق لأن استعمال
الطلاق في شائع بخلاف
الغربية في فراغ العمل أو
أنت حر مثل هذا العبد
وأشارني هبداً شوقي
الأول إلى مثل هذا عن الأول
بالإشاعة الثاني بالآثار
ومن ثم كسب لم يعق
بأشياء (وكذا الغلبة) أي
ما شئت منغاه صريح (في
الأصح) لورود في القرآن
ورجحة الصريح صريحة
وأشاره الآخر هنا كسبي
في الطلاق (والاحتياج)
الصريح (في النسبة) كما هو
معلوم وذكر قولنا قوله
مع أنه معلوم أيضاً
يتوهم من تشويع الشارع
البه وتوهم من غير غلبة
(واحتياج إليها كناية) لأن
أخفت ما في مثل مخالفاها
ويظهر أن باقي في مقارنة
النسبة لها تغلب ما مر في
الطلاق وهي أي الكناية
كثيرة وضابطها كل ما تأتى
من فرق أو زوال مخالفاها
(الملك) أو لا بد أو لا
أولاً ولا آخر أو لا
قدرة (لعلك لا تعلم)
فصلك (ولا ميل) في
علتك (لا تخلف) لعلك
زال ملكي منك (أنت)

كل عجمه في الشرح الصغير ورجل زركشي انفق قوله لانه اخبار بغير الوازع أو خطاب تلعف فلا استعارة بالعنى اه وفيه نظر وهل أنت
سدى كذلك أو يقطع فيه انه كناية كل محتمل وقوله أنشأ بنى أو أنى أو أى اعتقان لمن من حسن وان عرف كذبه ونسبه
من غير ويا بنى كناية (وكذا كل) لغة (مرج أو كناية للطلاق) أو الظاهر هو كناية (rov) هنا كجرح مع ما يستعمل منه في عقد واستبر
رجل العبد فانه لغو وان

فوى العنى لاستحالة ومن
ثم قول لقمة أعنى نفسك
فقال للسدى اعتقتك كان
لغوا أيضا بخلاف نظيره
الطلاق وعلم ما تقرر ان
الظهار كإيهنا لا ثم (وقوله
بعده أن حوت ولا منه أنت
حصر مرج) تعظيلا للإشارة
(دول قل) (عقلك لك)
عبارة أصله جهات عقلك
السلك وكانه حذفه لعدم
الاحتياج اليه وهو مقصده
وفاقا إلى به في السكته مبر
بمحتمل وقول الزركشي
لا بد منه في نظر (أو غير تلك)
من التقدير وقول أصله في
بعض نسخ حوت لم ترد
بانه مرج تعبير كجرح
(دوى تقوى العنى
البيضا عن نفسه في المجلس)
أى مجلس الخطاب أى
بان لا يؤثر بقدر ما ينقطع
به الإيجاب عن القول
كذا قيل وبظهر ضبطهما
مر في الخلق لان ما هنا أقرب
اليسته الى القول البيع فهو
كتقوى العنى الطلاق اليها
(عنى) كإلى الطلاق فأنه
هنا ما مر في التقوى ثم
وجعلت خبري تلك السلك
مرج في التقوى بل لا
يحتاج لنسوة كذا اعتقل
السلك وقوله دوى قدنى

(قوله) كل جمعى الشرح الصغير وهو الاصح فهما يتوعنى **(قوله) كذا** أى مثل ما سدى في جرحان
اختلاف **(قوله) اعتقان الخ** الظاهر ان المراد بيطرق الموازنة سم أى دعنى ظاهر الإبطان ببنى أن
محله حيث قصد به الشفقتا نحو فلا خلق عنى ظاهرا وبالغنا عنى عبارة الرشيدى وقوله اعتقان
أى صريح اه **(قوله) ان أمكن الخ** أى لا كان لغوا عنى وفيه تأمل لما تقرر في محله انه لا يشترط
في الجواز والسكاة أمكن المعنى الحقيقي **(قوله) أو الظاهر الخ** الى المترقى المعنى **(قوله) أو كناية هنا** أى يستعمل
من ذلك ما لو قال رفقة أو كناية طالق أو بان ونحو ذلك دوى اعتقان معبد كان أو أمثل بعنى بخلاف نظيره
من الطلاق والفرقان الزوجه تشبه الزوجه والفرق ان الصلح بالعبد مغنى عبارة الزوجه مع شرحه لأننا
منك طالق أو بظاهره وأصحهما كقولنا أن لم نك اه وفى عنى بعدد كذا كذا عن البهجة
وشرحهما أصما قول وبنى أن يكون محتمل كونه غير كناية هنا ما يقصد به أو أنه العلقه يتنوع بين رفقة
دوى تمام الثقة ويحرم هاجع صاومه كالاجنى والأكل كناية اه أقول هذا بخلاف الخلفاء في الزوجه
شرح هذه صاومه وقوله أن أمكن لغو وان دوى به العنى لعدم اشتراكه ان رفقة كاعتدوا وشركت أى
وكأنى كظهور أى للعبدان معناه لا تافى الذكر بخلافه فى الانثى فانه يكون كناية عنى **(قوله)**
العبد ولو قال لا منه فوجان أو صهما العنى معنى **(قوله) وعلم ما تقرر** أى من قوله أو الظاهر هو كناية
عنى **(قوله) ان الظاهر كناية هنا** أى فى الانثى دون الذكر أخذ من قوله مع ما يستعمل منه عنى **(قوله)**
لا ثم أى فى الطلاق عنى **(قول المتن) بعد أنت الخ** بكسر الهمزة وقوله ولا منه أنت الخ فتح التامضه
أضامه عنى **(قوله) تعظيلا للإشارة** أى على العبارة أسنى ومعنى **(قوله) وهو مقصده** وفاقا للجملة وخلاف
العنى **(قوله) لكنه غير محتمل** أى ذهمنه أن محتمل من صيغ الرجوع عندهم فليتأمل ما صدر عنى
الميم وأما بكسر هاء لا شعر بالرجوع لانه عنى ذوا فقال أى قابل للعمل والتاويل كجرح منه فى أوائل
دوى العبادة **(قوله) ونول الزركشي الخ** واقفه المعنى كجرح **(قول المتن) أو غير تلك** أى فى اعتناقه عنى **(قوله)**
من التقدير أى صفة الفعل الماضى من التقدير بخامه جمعة **(قوله) ونول أصله الخ** عبارة المعنى وعبرى
الزوجه وقوله وحوت لك بصاحبه من التمر وقال الاسوى وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صر بحسبة
وصوابه حوتك مصدر ماضيا كالقذف الذى كونه وقوله وهو العنى اه **(قوله) تعبير** عبارة النهاية لقصر
(قوله) مجلس الخطاب أى الحضور ومعنى **(قوله) وبظهر ضبطه** الى قوله أو التملك فى المعنى **(قوله) عاشر**
فى الخلق أى فيغير الكلام اليسير هنا كالجفر ثم عنى **(قوله) وقوله دوى** أى الى آخره **(قوله) أو**
الملك عنى الخ) وينبى أن منه ما لو أطلق ورجع فى نفسه ذلك اليه عنى عبارة السدعمر فى حاله
أطلق وجهتك نفسك هل طبق الاول والثانى الاقرب الثانى اه **(قوله) أو شرط القول الخ** أى يولى
الترامى عنى **(قوله) أو قال** أى بعدنى فى الإيجاب اعتقتك على التامى أى شلى فى نفسك وقوله أو قاله
العبد أى فى الاستعجاب وقوله فإليه أى فى الخلق معنى **(قول المتن) لمسه** (الانف) أى فورا راجع لم يذكر
السدا جلا فان ذكره ثبت فى ذهنه يجب الظاهر فى المسألة الاولى الى السار كالدون اللازمة للمعسر عنى
(قوله) فى الصور الثلاث أى قوله فله فى العنى الاقوة وبانى الى فى الحال **(قوله) بل أولى** هذا بالنسبة
لاصل العنى رشيدى أى الى الزوم الانف أى بما يلبس بعده **(قوله) معاوضة فيها شو بعلق** أى فى العنى
الابعد تحقق الصفة ولا رجوعه عن قلبه وقوله معاوضة أى لك معاوضة فى مقابل ما بذله فيها شو بجعله
(قوله) كل جمعى الشرح الصغير أى وهو الاصح ش مر وقوله أنشأ بنى أو أى بنى أو أى اعتقان الخ

خبرك فقط ولو قال وهيتك نفسك أو بالعنى عنى من غير قبول أو التملك عنى ان قبل فو واكافى ملكتك نفسك ولو أسمى به وقبه اشترط
القبول ليدل على (أو) قال (اعتقتك على ألف أو أنت عرى ألف قبل) فورا (أو قاله) العبد أعنى على ألف فإيه عنى فى الحال دل عليه
الانف) فى الصور الثلاث كالخلف بل أولى لتوقف الشرع على عنى فهو من جانب الما لمعاوضة فيها شو بعلق ومن جانب السدعمر

معاوضة فهو ما شوب حمله
وان كان غلبا اذ يقتضي
الضغنى لا يقتضي المقصود
وباق في التعليق بالاظه
وتقصوه هنالما صرف خلع الامه
قبل قوله في الحال لغو وانما
ذكره في اعتقك على كذا
الشهر فقبل فانه يقتضي حالا
والعوض مؤجل لعله
انتقل نظرا الى هذه اه
وليس يسدد بله فائدة
ظاهر هي دفع ثوبهم توقف
العق على قبض الانه على
ان ترجع ما ذكره فاعلم
كون المصنف ذكره عقب
ذلك وحسب فسد بما يقصد
به الخلع كان قال على خير
مثلا او على ان تخدمني او
زاد ابدأ اولى بمعنى مثلا
عق وعليه قيمته حديث
أوتخدمني عشر سنه
مثلا وتلزمه ذلك فلو
خسده نصف المدة ثم مات
غلبه في تركه نصف
قيمه ولا يشترط النص
على كون المدة تلي العق
خلافا للاذرى لانصرافها
الى ذلك ولا تفصيل الخدمة
علا بالعرف فتغير ما مر في
الاجرة (ولو قال به المنفصل
بالف) فثبت ان سلاوا
مؤجلا تزديه بعد العق
(فقال اشترى بثلث اذهب
حصة البيع) كالكتاب بل
أولى لان هذا أقرب وأسرع
(وبعت في الحال) عملا
يقتضي العقد وهو عقد
عاقبة لا بيع فلا يخافه
وخرج بقوله بالف قوله
هذا فلا يصح لانه لا يملك
(والولاء السيد) لما تقرر انه

أي ليلته العوض في مقابلة تحصيل لغرضه وهو العتق الذي يستقر به كالعامل في الجملة (قوله وان كان
تعلكا الخ) عبارة الغنى ولا يقدح كونه تعلكا اذ يقتضي الخ (قوله ما مر في الخلع) عبارته هناك واذا علق
بأعماله أو اتانها أو يجتهد كان أعطيت كذا عوضه أو أكثر من بين يده بحث بعلمه يتمكن من أخذه
طلقت وان لم يملكه اه (قوله قبل الخ) واقفة الغنى عبارته (تنبه) قوله في الحال تبع فيه المجرى ولا
فائدة ولهذا لم يذكره في الشرع والروضة واتخاذ كراهه بعد هذه الصورة لم يقل اعتقك على كذا الى
شهر فقبل عتق في الحال والعوض مؤجل ومصور الكتاب ان يكون الان في الفسخ فمجرد في كلامه
فان كانه ينفق الفصال اذا كان في يده بعد الفسخهم كمنها فقبل السيد اعتقك على هذا الان
فيه ثلاثة أوجه ثالثها يقتضي ولا فلك السيد مرجع على العبد بتمام قيمته وهذا هو الظاهر اه
(قوله الى هذه) أي مسئلة التي شهر (قوله ما ذكر) أي انتقال النظر (قوله غلظه عن كون المصنف ذكره
الخ) أي ذكر قوله في الحال في المسئلة الاستعصية وذكره في الحاشية بعد كونه صادرا عن انتقال
النظر وهذا يدفع قول سم كانه في غير هذا الكتاب ثم ان كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر
لان الجمع بين مستثنين لا ينافي انتقال النظر من حكم احدهما الى الحكم الاخر كما هو في غاية الظهور وقد عوى
الغلة ممنوعة بل لعلها غلظه اه ويحتمل أيضا أن غلظه هذا المعترض من حيث كونه خص الاعتراض
بالمسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التي ذكرها المصنف عقبا والشهاب سم فهم أن الضيق في ذكره
راجع الى المسئلة التي شهر وليس كذلك كما علمت وشيدي أقول ما تراء سم بقوله كانه في غير هذا
الكتاب ختم به المعنى كغيره نفا وما فهمه سم من مرجع التعبير الى معنى انفاو يشاء ياتي كلام
الشارح كالصريح فيه (قوله بما يقصد به الخلع) أي عوض شدي (قوله مثلا) أي أو خير من معنى (قوله
ولو خدم نصف المدة ثم ان الخ) أي العبد يبيع لولاه السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة أو قيمة
الخدمة ولعل المراد الاول لان خدمة السيد لا تدفع بخدمة لورثه سم (قوله فليس دفع تركته الخ) أي
لانها فان العوض انتقل الى يده وهو القيمة لا جزء منه بقية المدة عش (قوله ولا يشترط النص الخ)
أي فلا نص على تأخير ابتداء ثمن العقد فسد العوض ووجب القيمة كما يقصد قوله لا ينافي لانصرافها
الى ذلك عش (قوله عملا بالعرف) أي وعليه ما لو لم السيد ما وجب الاحتياج في خدمته التي يافته بما
كان عليه حال السيد وقت العقد فهل يكفاه العبد أو يفسد العوض فيما بقي ويجب قسط من القيمة فيه
نظر والآخر بأنه يكاف خدمتها كان معاونا لعمال العقد عش (قوله في ذمتك) أي التنبه في المعنى
الاثره وخرج الى المتن (قوله لان هذا الخ) عبارة الغنى لان البيع أثبت والعق فيه أسرع اه (قوله فلا
يصح الخ) خلافا للمعنى ووافق سم وعش عبارة الاول قوله فلا يصح الخ هلام مع بقية ما كان خلع
الامة ملاذ السيد بها عين حاله أوله به وجب معه في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب لكل عليه
قوله السابق ما مر في خلع الامو بيع النفس من قبيل الاعتاق اه وعبارة الثاني قوله لا تملك ما مر
ومع ذلك يفتق وتجب قيمته كما قاله اعتقك على خير اه (قول المتن والولاء السيد) أي ولو كان كافرا
وان لم يرتض بخلافه فانه قد يسلم السيد فيه ثموعكس كعكس عش (قوله لما تقرر الخ) عبارة الغنى
لعموم خبر الصيغتين والاولى انتق اه (قوله وعليه) أي على الراعي ان الولاء السيد (قوله ولو باعه)

الظاهر ان المراد ببيع النفس المأخوذة (قوله ذكره) كانه في غير هذا الكتاب ثم ان كونه ذكره عقب ذلك
لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين مستثنين لا ينافي انتقال النظر من حكم احدهما الى الحكم الاخر كما هو
في غاية الظهور وقد عوى الغلة ممنوعة بل لعلها غلظه فلتأمل (قوله ولو خدم نصف المدة ثم مات الخ) أي ما لو
مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة بقيت خدمته مؤجلا المراد الاول لان خدمة السيد لا تدفع
بخدمة لورثه (قوله فلا يصح لانه لا يملكه) هلام مع بقية ما كان خلع الامه لان سيدها يبيع ماله أو لغيره
ووجب معه في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب لكل عليه قوله السابق ما مر في خلع الامو بيع النفس من

بعض نفسه سرى عليه ولا حظ هنا الضعيف شبهه بالكاتب (تنبيه) وأنتى بعض تلامذته ابن عبد السلام بعضه يسوع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الأصمغاني شارح الحصول وصوب التاج السبكي الأول نظر إلى أنه ليس محتمل بعوض فلا تنقيح فيه على بيت المال له العتق بغير عوض إذا أذن له في الامام وقد ذكر أنه لو عايناه من مسلم فلا مام دفع (٢٥٩) فيعتن من بيت المال بوجهه كافة المسلمين اه ومرتى الواروة

أن التمتع والمال عليه قوله من الامام في بيت المال كالولي في بيت المال التيم والولي يمتنع عليه التبرع كما يعلم مما يأتي في الحجابة كهذا البيع ولو باضعا في مته لان ما يكتسبه قبل العتق ملك بيت المال وبعد العتق لا يدري حاله ولا جهة فيما ذكرتها لان ذلك لا ضرر وتنصق ارناده لورد المهر ولو قيل لسيده فن هذا المال فقال لهذا الغلام وأشاره لم يعتق وانما كان قوله لغيره يعني هذا اقراره بالملك انما عتقه للملكان عرفه فتجوز بيع كثيرا بخلاف البيع فإنه لا يكون الامن مالك حقيقة ولو قال الحامل بماله كنهى وحلها (اعتقك) أو أطلق (أو اعتقك دون ذلك عتقا) لانه جزء منها وعتقه بطريق التبيهة لا السرية لان في الاشخاص دون الاشخاص وانما لم يضر استثنائا لقوله في خلاف البيع (لو اعتقه عتق) ان تفتت فيه الروح ولا لغاية في العتق (دونها) وفارق عكسه بأنه لو كونه

أي الرقيق (قوله سرى عليه) أي على البائع فان قلنا الاول لم يسر كولو بأعمن غيره قاله الجوزي فتناوبه معنى (قوله هنا) أي في الاعناق بعوض عبادة لاغنى أنهم سكونوا المصطفى هـ ذو ما قبلها عن خط شي أن السبد لا يزحمط شي وهو المشهور ولا خلاف أنه لا يجب شي في الاعناق بغير عوض اه (قوله عبده) أي عبديت المال وقوله لنفسه أي نفس العبد (قوله الأصمغاني) أو أخيه النهاية (قوله الاول) أي الصفة (قوله انه ليس الخ) أي الاتفاق المذكور (قوله ويرتقه) بالنصب عطف على التتم (قوله المعتد) أي قول المتن وقوله فمقتضى الثاني انما لا قوله ولا يحتل ولو قيل وقوله وعتقه إلى وانما لم يضر وقوله والخلاف إلى المتن (قوله المنع) أي منع البيع (قوله وانما كان قوله لغيره الخ) لقوله لرقبي سم يظهر انه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليرفع (قوله يعني هذا) أي المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده أو غيره وقلنا بعضه على الضعف عـ أي أو اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال الحامل اعتقك الخ) شمل اطلاقه قالوا لانه انت فيه مدفوف وفيه الرافعي باب الوصية وجهان أحدهما لا يعتق الحامل لان اعتاق المبت لا يسري وأصحهما يعتق لانه كعضو من ماعنى (قوله ملكك) أي قول المتن وعليه مقتضى ذلك في معنى الاقوله والخلاف إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن عتقا) أي عتقت وتبعها في العتق حلها ولو لم تقبل بنفسه حتى تأتي أو أمين لانه كالجزء منها وظهر عايناهم ما عتقتان معا لاربا والتعليل يقتضيه لكن قول الزكري فيما لو اعتقها في مرضه والثالث في جهادون الحبل فيعتل انم انعتق دونه كولو قال اعتقت سالما ثم غانما وكان الاول ثلثاه يقتضى الترتيب هو الظاهر معنى قال عـ قول المتن عتقا طاهره ولو كان الحبل عتقا أو مفعلة أو مفعلة عتقا من قول الشارح لانه جزء منها وسر قوله ولو اعتقه عتق حيث تفتت فيه الروح عـ (قوله لانه الخ) عبارة النهاية بلفظه في بيعه في الاول ولانه كالجزء منها في الثانية فاشبهه ما لو قال اعتقك لا يملك اه (قوله خلاف البيع) كان قال يعتق هذا الجار يندون حلها فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان تفتت في مال روح) الظاهر ان المراد بلوغه أو ان تفتت في روحه الذي له كلام الشارح وهو مائة وعشرون روبا عـ (قوله والا الخ) أي وان لم تفتت في الروح كضفة كان قال اعتقت مضطربا فهو لغو معنى (قوله فان زاد الخ) أي فان لم زد ذلك لا يصير مسئولة وظهره عدم الاستبدال وان أقر موطنه أو تدوج بها من بحر الاقرار أو طهه لا يستدعي كون الواقعة لجواز كونه متنازعا عن الجلب من غيره أو مقبدا على من لا يمكن كونه منه عـ ومعنى (قوله عتقتك بماني في ملكي) أي أو نحو معنى (قوله لانه لا استباح الخ) أي أو استأنا السرايتملا تقدم سم (قول المتن وإذا كان بينهما) أي الشر بكن سواء أكانا مسلمين أم كافرين أم مختلفين وقوله فاعتق أي بنفسه أو وكفه وقوله أو نصيبه أي أو بعضه معنى (قوله والخلاف في هذه الخ) أي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه ان اعتق نصف المملوك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شأنه انما لم يخصصه بملك نفسه أو على ملكه لان الانسان انما يعتق بما ملكه وجهان خرم صاحب الانوار والثاني منهما كمال البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة التي تعلل طلاق أو عتق كان يقول ان اعتقت نصف من هذا العبد فماتت طلاق فان قلنا الاول لم تطلق أو بالثاني طلقت اه (قوله غير نحو العتق) أي في غير

قبل الاتفاق (قوله ان المنة بالمسلم) كتب عليه مر (قوله وانما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لقوله لرقبي (قوله لانه لا استباح الخ) أي أو تأني السراية لما تقدم (قوله لانه فائدة في غير نحو العتق) قال في الروض

فرعها تصدق وتبيعت لها لا عتق وقوله مضطربا لا يضر اقرار بانعتقاد الوارث وانما طلقت ماني في ملكي كان اقرارا بكونه لامة أم ولد (ولو كانت لرجل والحل لآخر) ونحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتق الآخر) لانه لا استباح مع اختلاف المالكين (وإذا كان بينهما عتق) أو أمة (فاعتق أحدهما كإفصية) كنصيب مملوك أو كذا نصقن وهو مذهبنا في خلاف في هذه العتق انحصر في نصيبه أو شاع فتق وبعه ثم سري ليريه لانه فائدة في غير نحو العتق (عتق نصيه)

التعليق واحتل بالحوال الاعيان **(قوله مطلقا)** أي موسرا كان أم معسرا ثم **(قوله عند الاعتناق)** يوسرا
 ان ايلا أحد الشر يكن نافذ مع اليسار وعليه فلا يكون معسر عند الاعتناق أو العاقل ثم ليس بعد فهل يوزر
 ذلك فكيف ينقض الاعتناق والعاقب من وقتها ولا أو يفرق بين الاعتناق فكيف بعدم نفوذ لانه قول زائد
 كفي وينقض الاستيلاء لانه من قبيل الاتفاق فيمنظر وقضيقول الشارح في آخر أمهات الاود والعبرة في
 اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طر لا اليسار لانه يقياس ما مرقى الرهن من انه لو احبلها وهو معسر
 فبيعت في الدين ثم ملكها هذا اليلاد انه هنا كذلك اذ ملكها اه عشر اقول الفرق بين ما هنا الذي يطرق
 السراية وبين الرهن واضح وأيضا قولهم هنا عند الاعتناق صريح في عدم تأثير طر واليسار هنا فباعتين
 الاحتمال الثاني ثم رأيت في الانوار ما نصه والاعتناق في اليسار بحالة الاعتناق فان كان معسرا ثم أسرفلا
 تقويم واستيلاء أحد الشر يكن الجار يتموسرا كالاتفاق الخ **(قوله بشرط الخيار)** أي أولها وعش

(قوله فلا شر كحقيقة الخ) بل قد يقال لا شر كحقيقة حتى الاعتناق أيضا لانه اذا كان الخيار له فذلك المبيع
 له فلتأمل سم **(قوله بان ملك الخ)** عبارة الغني وأراد بغير المعسر ان يكون موسرا بجهة حقيقة شر بكة
 فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه بقتنق يومه وليك وقد وثب بليسوسكني على ما سبق في القلس
 وبصرف في ذلك كمالا يباع وبصرف في الدين اه **(قوله فاضلا الخ)** حال من قوله الا في ما بقي بقيته
 أي حصة الباقي **(قوله أي نصيب بشر بكة)** هلا قال أي الباقي كله المتباين من المثل سم **(قوله ما لم يثبت)**
 له الاستيلاء الخ علة الغني والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك لو كان نصيب الشر بكة مستولدا
 بان استولدها وهو معسر فلا سراية في الاصل لان السراية تتضمن النقل ويجري الخلاف فيما لو استولدها
 احدها وهو معسر ثم استولدها الا خرم اعتقها احدها ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شاعرا أو على ملكه وجهان قال في شرحه مخم صاحب الانوار
 بالثاني منهما كافي البيع والقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الرهن وعلى كذا
 التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان موسرا اقل الاموال وبكاد تظهر فائدة التي تعلق بطلاق أو يعتق اه
 قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل آخر منها ما لو وكل شر بكة في اعتناق نصيبه فان قلنا بالاول
 عتق جميع العبد شاعرا وعين موكله أو بالثاني لم يعتق نصيب الموكل وهـ ذه ستأتي بعد اه فليظفر
 هـ ذامعنا يتقدم عن اشكال الاسنوي ولا يتأني أن يكون ما ذكره الاسنوي مبني على الاول له لان
 كلام الاسنوي يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكرهنا صريح في وقوع العتق عنهما ولو ان
 يكون مبني على الثاني لصح احسنه في انه يعتق نصيب الموكل ويسري الى نصيب الوكيل وصراحتنا هنا

على الثاني في انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذي يعتق بطريق المباشرة
 نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسري العتق اليه قلنا هذا لا يخفى مخالفة لان الذي عتق ابتداء
 على هذا نصيب الوكيل ثم يسري عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوي فان الامر عليه انعكس
 نعم قول شر الرهن وهذه ستأتي بعد اشارة الى قول الرهن بعد ذلك وان شر بكة في عتق نصيبه
 فاي النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الا خروا ن أطلق جعل على نصيب الوكيل اه وحديثه يمكن
 ان يجاب بيناهما ذكره الاسنوي على الثاني وجهه على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فعتق ويسري الى
 نصيب الوكيل وجعل ما ذكرهنا على الثاني كالاول على ما اذا أطلق فعتق على الثاني نصيبه دون نصيب
 الموكل أي باعتباره المباشرة فلتأمل **(قوله غير نحو التعليق)** قال في شرح الرهن كان يقول ان اعتقت
 نصف من هذا العبد فامرني طالق فان قلنا بالاول بعين وقوعه شاعرا عتق أو بالثاني بعين وقوعه على
 ملكه طلقت اه **(قوله فلا شركة حديثه حقيقة)** بل قد يقال لا شر كحقيقة حتى الاعتناق أيضا لانه اذا
 كان الخيار له فذلك المبيع له فلتأمل **(قوله أي نصيب بشر بكة)** هلا قال أي الباقي كله المتباين من المثل

مطلقا وفي عتق نصيب
 شر بكة تفصيل فان كان
 معسرا عند الاعتناق (بقي
 الباقي لشر بكة) ولا سراية
 لفهم ان الشر الذي في الرهن
 يباع شقة نصيب بشرط الخيار
 له ثم اعتق باقيه وان الخيار
 بان يسري وان أعسر بجهة
 المشتري لكنه بالسراية
 يقع الفسخ فلا شركة
 حديثه حقيقة فلا يرد (والا)
 يكن معسرا بان ملك فاضلا
 من جميع ما يترك للمغلس
 ما بقي بقيته (سري اليه)
 أي نصيب بشر بكة لم يثبت
 له الاستيلاء بان استولدها

مالك مفسر الخبر الصحيح من اعتق تركه في عدس ذلك ما يبالغ في العدم العبد عليه قبحه عدل وأعلى على تركه فلهذا هو عتق
عليه العبد الا لشدق عليه ما عتق وليس بما فيه غيره مما هو ياتي رواية للدارقطني وروى عن ابن قنبل قال لفظا ورواية الساجدة
فيكون ضروردها جلت جبران الا لشدق على أنه يستحق لسيده الذي يعتق (٣١١) بمعنى عتقه بقوله لا يفرق أن يفرم

فولوا داحدا اه **(قوله المالك)** اى مالک النصب عرش **(قوله عن العبد)** اى من يتخصص بشركه من العبد والراى الثمن هه القيمه عرش وسم **(قوله قدم العبد)** اى نصب العرش لمنه **(قوله الماهر)** اى من اشترك العبدین اثنين وكون المشترك معترفه بى اى من الاسر بعض نصيب نصيب الشريك **(قوله اور و ايه السعایه)** عباده الاسنى والمضى والعرض اى واهه فان لم يكن له مال قوم العبد القيمه عدله ثم استسبى لصاحبه قيمته فعمد مشوق عليه فخر حق الخو ككاهه الخفا واوجوه الخ **(قوله يعنى)** عذمه الخ يعنى علم تاقى هذا الجواب مع قول قوم عليه ومع قوله فى قسمته وشدى **(قول المتن الما ايسره)** ان كانت عباده عن الجز من نصيب الشريك كالموافق للمعطوف عليه فاباهه فى قوله به على حذف مضاف اى بسمته وعن الجزه من القسمه كلهم المناسب لتعلق السار به فاعل حذفه مضاف الى قسط ما ليسر به والافا السرايه ليست اى ما يسر به من القسمه لتعلق العاقله من حصه الشر بل تقول الشارح من قيمته انما يناسب الثاني والافا المناسب الاول ان يقال عقبه اى بسمته فليتلسم سم **(قوله)** من قيمته عبارة عن معنى من نصيب شركه اه **(قوله نوم جهم ما يعنى الخ)** بناء الفعل قوله على ماى المورس متعلق بنوم عبارة عن معنى قوم جيع نصيب الذى لم يبق على هذا المورس كقولنا والمرى مصرالا فى ثلث ماله كما يأتى فاذا اعتق نصيب من عبد مشترك فى مرض نوم فخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شركه وصق جيع وان لم يخرج الا نصيبه متعلق بالاسرايه اه وقوله والمرى الخ فى الروض مع شرحه مثله **(قول المتن وعليه)** اى المورس لى كل الاقوال الا تتبعه مع ذلك اى القدر الذى ايسره **(تنبيه)** للشرى ك مطالبه لتعلق بدفع القيمة وجار عليها فانها اخذت من تركته فان لم يطالبه الشرى فلقد اعطى البتاع لم يطالب طالبه القاضى وانما تعلق فى قدر قيمته فان كان العبد حاضر قريب العهد العتق ورجع اهل التتوم او بان او غلب او طال العهد صدق العتق لانه غار معنى وقوله وان اختلف الخ فى الر والرض مع شرحه مثله **(قوله اى وقته)** اى قوله كذا اطلقه شارحى النهاية عن المتن **(قوله)** كذا اطلق الخ ارجع الى المتن عليه فقط **(قوله فى مقابلته كسر هـ)** اى الطلاق **(قوله وان او جنبناه الخ)** وهو الحمد كسر هـ انك **(قول المتن ووقع السرايه بنقض الاعناق)** فنقتل الحصة الى كالتعلق ثم تقع السرايه **(تنبيه)** يستثنى من ذلك ما لو كانا شريك كان ثم اعتق احدهما نصيبه فاعتك بالسرايه بعد العجز عن ادائه نصيب الشريك فانما لا تنهيج ضرر الخالى السديعون فلو لمعنى ونهية **(قوله ما تبالخ)** وهو العتق **(قوله فاعطى الخ)** شرع على من التزم **(قوله لا يقع الاعناق)** الى القول المتن وعتق نصيب الذى وقوله فى النهاية **(قوله من يحجور عليه لمن يرضى وقوله فاذا و)** جيبنا ولو كان باهين **(قوله والاعتراض عنها)** فلا يكتفى الا براه ككاهه المار ودى **(قوله وحسنه فزيد الخ)** عمل تامل **(قوله)** الامر الى القول المتن ولا يسرى بغيره الى الخ قوله كاعتنه الا ذرى وقوله واعتد جمع الى جميع ذلك وقوله ويمسلى الثالث الى معنى الثاني **(قوله ارعاه بالجانبين)** عبارة عن معنى لان الحكم بالعتق بضر السدد والتأخير اى اداء القيمه بضر العبد والتوقف اى قرب الى العبد ورايه الجانبين اه **(قوله فعليه)** اى **(قوله)** الحديث الشرى عن العبد يتامل حكمه التعبير بالعبد مع ان الواجب حصة الشريك فقط ولا شلانه المراد بدليل شبه الحديث **(قوله الما ايسره)** ان كانت عباده عن الجز من نصيب الشريك كما هو الموافق للمعطوف عليه فاباهه فى قوله به على حذف مضاف اى بسمته وعن الجز من القيمه كالم المناسب لتعلق السار به فاعل حذفه مضاف الى والى قسط ما ليسر به والافا السرايه ليست اى ما يسر به

(بلاعنائق) ولا يان انه لم يعق (واستلاده احد الشريكين المومر بسرى) الى خصمته بانه كانت على اولى لانه فعل وهو اتوى ولما اخذ من محصور غلبه بدون عتقه كعق الاخرى ومن من غير من رأس المال واضع من التملك لمن المومر فلا يسرى كالعق الامن والبالا الشريك لانه ينفذ من يلاها كلها (وعليه) أى (٢١٢) المومر (قيمة ما يسرى به من نصيب شريكه) لانه انفع به بالملكه (وخصم من مهر المثل) لاستثناءه على غيره ان تأخر الاثر عن نصيب المستفاد كغير الغالب والا لم تأخره خصمته لان الموصيه نصيبا لحشفة في ملك غيره وهو مستحقا ياتي ان السراية تقع بنقض الصلوق واعتقاد جمع وجوبها مطلقا بسرى على ضعف كالم من التعليل الا في وقوع الصلوق في ملكه بذلك يندفع القرن بين هذا وما سرى الابناء انما اقتدر الملك فيسرفته ويجب مع ذلك في بكر خصته من ارض البكره (وتجوزى) (الاقوال) السابقة في وقت حصول السراية) اذا العلق هنا كالاتفاق ثم فعلى الاول وهو الحصول بنفس الصلوق (والثالث) وهو التبسين (الاحتجب قيمة خصمته الموه) لانه على الاول العتق حوالا لوقوع المعلق في ملكه كمو على الثالث نقل استحسان السراية منزلة حصول المال على الثاني تجب (ولا يسرى تدبير) لبعضه ما كل أو بعض الى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع الديون فيكون له بديعق ما دونه فقل لان المومر

قول الوقت (قوله) الخصمته بانه) أى حيث كالم مومر بالكل والافعال أسير به فقط كما ياتي وقوله فلا يسرى الخ أى يكون الواجرا فيقرم بشر بانه قيمة تصف صلب اه سم على المنهج وسما في كلام الشارح في أمهات الاولاد كما به خلاف فيه وظاهر ان المومر قد عتقه بعض ع (قوله) من محصور (عليه) أى يحبون أو يسه أو يفسى معنى (قوله) دون عتقه) أى اعتاقه (قوله) الامن والبالا الشريك الخ) صورة المسئلة ان أحد الشريكين الذي هو والبالا الشريك الخ واستولى له واشد عتق عتق عتق نعم ان كان الشريك المستولى أحد الشريكين بسرى كالم استولى له جازا ياتى كالم اه وفي سم بعد ذكر مثلها من كذا الاستفاضة ولم يذكر الشارح نظير ذلك في الاعتاق بان أعق أحد الشريكين المومر الذي هو أصل الشريك الا خرجته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته أولا ويرق ينعو بين الايلا فيه نظرا لاجمع والثاني هو مقتضى ضعف استثناء بعضهم الا في هاهنا أحد البسار اه (قوله) يلاها كلها) أى ايلا جازا ياتى كالم اه (قوله) ان تأخر الاثر الخ) راجع الى عطف فقط (قوله) والا الخ) أى بان تقدم أو تارت ولو تنازعنا في فرع الواطى تقدم الاثر والشريك تأخره صدق الواطى فيا يظهر عملا لاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الاثر ولا يحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى في ملك غيره الضمان حتى وجده مسقطا ولم يتحققه وهذا أقرب ع (قوله) بان تقدم أو تارت من اوقات الماذكره الشارح في باب النكاح في الاعاقى وغالبا على المتنى هاهنا منه ثم ان قول سم الحشفة وقلنا لا يحجب الامم من ان الملك ينتقل مع العلق فخصية كلام الاصحاب على المطلب الجواب واجرنا المومر على كالم مومر فان الاستلاد لا يسرى كالعق فلو استولى له الثاني وهو مومر فسمى مستولى له بالمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها لا تخروى بان فيه اذ التقاض هو (قوله) لان المومر (قوله) الاولى التأسيس (قوله) ياتي ان السراية الخ) على لقوله وهو مستف (قوله) وجوبها) أى الخصمته مهر المثل (قوله) مطلقا) أى تقدم الاثر أولا ع (قوله) على ضعف) أى من ان السراية تقع باءه القصة (قوله) وبذلك) أى بقوله لان الموصيه الخ (قوله) يندفع الفرق) أى فرق ذلك الى المقاتل الجواب (قوله) مطلقا هنا (قوله) بين هذا) أى استلاد شريكه بسرى باب (قوله) وما سرى (اب) أى في النكاح في فصل الاطراف من تقييد الجواب بتأخر الاثر (قوله) بانه الخ) متعلق بالفرق (قوله) ويجمع مع ذلك في بكر خصته الخ) يبنى ان عمل هذا ان تأخر الاثر عن ان التها ولا فلا يجب لها ارض ولعل له بنه عليه بعد العلق من الاثر قبل زوال البكره ع (قوله) وعلى الثاني) وهو حصول السراية باءه القصة (قوله) لبعضه) الى قوله قلنا الملقين في المتنى الاقوله كل أو قوله وحصوله الى المتنى (قوله) ولما نفذ الخ) عبارة المتنى ولهذا الى اشترى عبدا وأعتقه نفذ اه (قوله) ليس له) أى الرهن (قوله) لم يسر نطعا) أى لا يقال انه مومر بالرهن رشدى عبارة ع (قوله) لا يسرى هذا) بانه من الرهن لان السراية لا ينعى لان ذلك مفروض فمن له مال يدفع من خصمته بانه هذا اه (قوله) وهو محصور (عليه) أى يفسى معنى (قوله) لم يسر) وفي نظيره في حجر السفينة يعق عليه والفرق ان الفسلى نفذنا عتقه سرتا بالفرق ما يضاف الى السبيه معنى (قوله) بناء على الاصح ان العبرة الخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما ياتي آخر كتاب التدبير ان العبرة

من القيمة بل العا يقابل من حصه الشريك وقول الشارح من قيمته انما يناسب الثاني والا فليتناسب الاول ان يقال عتبه أى بقيته فليتنامل (قوله) الامن والبالا الشريك) صورة المسئلة ان أحد الشريكين الذي هو والبالا الشريك الخ واستولى له واشد عتق عتق عتق نعم ان كان الشريك المستولى أحد الشريكين بسرى كالم استولى له جازا ياتى كالم اه وفي سم بعد ذكر مثلها من كذا الاستفاضة ولم يذكر الشارح نظير ذلك في الاعتاق بان أعق أحد الشريكين المومر الذي هو أصل الشريك الا خرجته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته أولا ويرق ينعو بين الايلا فيه نظرا لاجمع والثاني هو مقتضى ضعف استثناء بعضهم الا في هاهنا أحد البسار اه (قوله) يلاها كلها) أى ايلا جازا ياتى كالم اه (قوله) ان تأخر الاثر الخ) راجع الى عطف فقط (قوله) والا الخ) أى بان تقدم أو تارت ولو تنازعنا في فرع الواطى تقدم الاثر والشريك تأخره صدق الواطى فيا يظهر عملا لاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الاثر ولا يحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى في ملك غيره الضمان حتى وجده مسقطا ولم يتحققه وهذا أقرب ع (قوله) بان تقدم أو تارت من اوقات الماذكره الشارح في باب النكاح في الاعاقى وغالبا على المتنى هاهنا منه ثم ان قول سم الحشفة وقلنا لا يحجب الامم من ان الملك ينتقل مع العلق فخصية كلام الاصحاب على المطلب الجواب واجرنا المومر على كالم مومر فان الاستلاد لا يسرى كالعق فلو استولى له الثاني وهو مومر فسمى مستولى له بالمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها لا تخروى بان فيه اذ التقاض هو (قوله) لان المومر (قوله) الاولى التأسيس (قوله) ياتي ان السراية الخ) على لقوله وهو مستف (قوله) وجوبها) أى الخصمته مهر المثل (قوله) مطلقا) أى تقدم الاثر أولا ع (قوله) على ضعف) أى من ان السراية تقع باءه القصة (قوله) وبذلك) أى بقوله لان الموصيه الخ (قوله) يندفع الفرق) أى فرق ذلك الى المقاتل الجواب (قوله) مطلقا هنا (قوله) بين هذا) أى استلاد شريكه بسرى باب (قوله) وما سرى (اب) أى في النكاح في فصل الاطراف من تقييد الجواب بتأخر الاثر (قوله) بانه الخ) متعلق بالفرق (قوله) ويجمع مع ذلك في بكر خصته الخ) يبنى ان عمل هذا ان تأخر الاثر عن ان التها ولا فلا يجب لها ارض ولعل له بنه عليه بعد العلق من الاثر قبل زوال البكره ع (قوله) وعلى الثاني) وهو حصول السراية باءه القصة (قوله) لبعضه) الى قوله قلنا الملقين في المتنى الاقوله كل أو قوله وحصوله الى المتنى (قوله) ولما نفذ الخ) عبارة المتنى ولهذا الى اشترى عبدا وأعتقه نفذ اه (قوله) ليس له) أى الرهن (قوله) لم يسر نطعا) أى لا يقال انه مومر بالرهن رشدى عبارة ع (قوله) لا يسرى هذا) بانه من الرهن لان السراية لا ينعى لان ذلك مفروض فمن له مال يدفع من خصمته بانه هذا اه (قوله) وهو محصور (عليه) أى يفسى معنى (قوله) لم يسر) وفي نظيره في حجر السفينة يعق عليه والفرق ان الفسلى نفذنا عتقه سرتا بالفرق ما يضاف الى السبيه معنى (قوله) بناء على الاصح ان العبرة الخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما ياتي آخر كتاب التدبير ان العبرة

من القيمة بل العا يقابل من حصه الشريك وقول الشارح من قيمته انما يناسب الثاني والا فليتناسب الاول ان يقال عتبه أى بقيته فليتنامل (قوله) الامن والبالا الشريك) صورة المسئلة ان أحد الشريكين الذي هو والبالا الشريك الخ واستولى له واشد عتق عتق عتق نعم ان كان الشريك المستولى أحد الشريكين بسرى كالم استولى له جازا ياتى كالم اه وفي سم بعد ذكر مثلها من كذا الاستفاضة ولم يذكر الشارح نظير ذلك في الاعتاق بان أعق أحد الشريكين المومر الذي هو أصل الشريك الا خرجته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته أولا ويرق ينعو بين الايلا فيه نظرا لاجمع والثاني هو مقتضى ضعف استثناء بعضهم الا في هاهنا أحد البسار اه (قوله) يلاها كلها) أى ايلا جازا ياتى كالم اه (قوله) ان تأخر الاثر الخ) راجع الى عطف فقط (قوله) والا الخ) أى بان تقدم أو تارت ولو تنازعنا في فرع الواطى تقدم الاثر والشريك تأخره صدق الواطى فيا يظهر عملا لاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الاثر ولا يحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى في ملك غيره الضمان حتى وجده مسقطا ولم يتحققه وهذا أقرب ع (قوله) بان تقدم أو تارت من اوقات الماذكره الشارح في باب النكاح في الاعاقى وغالبا على المتنى هاهنا منه ثم ان قول سم الحشفة وقلنا لا يحجب الامم من ان الملك ينتقل مع العلق فخصية كلام الاصحاب على المطلب الجواب واجرنا المومر على كالم مومر فان الاستلاد لا يسرى كالعق فلو استولى له الثاني وهو مومر فسمى مستولى له بالمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها لا تخروى بان فيه اذ التقاض هو (قوله) لان المومر (قوله) الاولى التأسيس (قوله) ياتي ان السراية الخ) على لقوله وهو مستف (قوله) وجوبها) أى الخصمته مهر المثل (قوله) مطلقا) أى تقدم الاثر أولا ع (قوله) على ضعف) أى من ان السراية تقع باءه القصة (قوله) وبذلك) أى بقوله لان الموصيه الخ (قوله) يندفع الفرق) أى فرق ذلك الى المقاتل الجواب (قوله) مطلقا هنا (قوله) بين هذا) أى استلاد شريكه بسرى باب (قوله) وما سرى (اب) أى في النكاح في فصل الاطراف من تقييد الجواب بتأخر الاثر (قوله) بانه الخ) متعلق بالفرق (قوله) ويجمع مع ذلك في بكر خصته الخ) يبنى ان عمل هذا ان تأخر الاثر عن ان التها ولا فلا يجب لها ارض ولعل له بنه عليه بعد العلق من الاثر قبل زوال البكره ع (قوله) وعلى الثاني) وهو حصول السراية باءه القصة (قوله) لبعضه) الى قوله قلنا الملقين في المتنى الاقوله كل أو قوله وحصوله الى المتنى (قوله) ولما نفذ الخ) عبارة المتنى ولهذا الى اشترى عبدا وأعتقه نفذ اه (قوله) ليس له) أى الرهن (قوله) لم يسر نطعا) أى لا يقال انه مومر بالرهن رشدى عبارة ع (قوله) لا يسرى هذا) بانه من الرهن لان السراية لا ينعى لان ذلك مفروض فمن له مال يدفع من خصمته بانه هذا اه (قوله) وهو محصور (عليه) أى يفسى معنى (قوله) لم يسر) وفي نظيره في حجر السفينة يعق عليه والفرق ان الفسلى نفذنا عتقه سرتا بالفرق ما يضاف الى السبيه معنى (قوله) بناء على الاصح ان العبرة الخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما ياتي آخر كتاب التدبير ان العبرة

الموسر أعققت نصيبك فليس في مقتضى فانكر) ولا يمتز (مدن المنكر بينهما) لذل الأصل عدم العتق (فلا يعتق نصبه) ان حلف والاحلف
 المدعى واستحق ذمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان المدعى انما يمتز حليفه لاجل القصة فقط والافهي لا تسمع على آخرنا اعقت حتى
 يحلف نعم ان كان مع الشريك شاهد آخر فيلا حصة أي ان كان قبل دعواه القيمة كما عتزل وكشي لثمت حديثا وذو يعتق نصيب المدعى
 باقراره ان غلبه يسرى الاعتاق مؤخذة باقراره وتقسيمهما بما اذا حلف المنكر أو للمدعي الميمن المردود معترض بأنه لا حصة اذ لم
 نكلاما معالجكم كذا لا وجود له وهي اقراره (ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان (٢٦٣) أسير المدعى لانه لم ينشئ عتقا فهو يقول

شريك لا حصة شريك
 نصبي واعتقه فاعتقه
 يعتق نصيب المدعى ولا
 يسرى (ولو قال الشريك
 العسر أو الموسر ان
 أعقت نصيبك فقصبي
 حر) فقط أرواد (بمد
 نصيبك فاعتق الشريك)
 القول نصيب (وهو موسر
 سرى الى نصيب الاولان
 قلنا السراية الاعتاق) وهو
 الاصح (وعليه غنيمته) أي
 نصيب الملق ولا يعتق
 بالتعلق لان السراية أقوى
 منها فاعتقه يرفع نصيبه
 الاول لا يمنع لهما بالتعلق
 قابل للصدق يبيع ونحوه
 واذا اشترى سبيلا لم يكن
 اجتماعهما قدم أوهما
 وهذا قول فاعقوهما
 الوصايا قبل الركن الرابع
 من التسوية بينهما لا مكانها
 أم لو كان المقتضى معصرا
 فيعتق على كل نصبة نصيبا
 في الاول ويمتنع التعلق
 في الثاني (ولو قال الشريك
 ان أعقت نصيبك) فتصبي
 حرقه) أو معا وحال عتقه
 فاعتق الشريك) الخاطب
 نصفه (فان كان الملق

وقت التعليق حتى لو عاق مستعلا ووجد الصفة بعد العتق نظر الحجة التعلق وقد قالها ما بنى على
 مقابل الظاهر فيما يأتي ع (قول المتن الموسر) قال الرازي احتج به عن المعسر فانه اذا أنكر وحلف
 يعتق من العبد حتى فلا يشتري المدعى نصيب المدعى عليه ولا يسرى الى الباقي معنى (قوله ولا يمتز) أي
 لا يعتق الى قوله نعم ان كان في الغنى (قوله ان حلف الخ) فبيان عدم العتق على الخلاقه وليس مقبلا بالخلف
 فكان الناس يسمون حلف فلا يمتز حتى عليه المدعى القسم والاحلف المدعى واستحقها رشدي وسيد كر
 الشارح ما وقفه وانما ذكر هذا التقيد هنا تهيئ القوله التي وتقسيمهما الخ (قوله ان المدعى الخ)
 عبارة بالغنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا الميمن لان الميمن انما توجهت عليه لاجل القسم والميمن المردود
 لا يثبت الاما توجهت نحوه والا فلا معنى للدعوى على انسان انما أعقت حليفك وانما ذلك من غلبته بعد
 اه عبارة سم قوله والافهي لا تسمع الخ وهو بهذا يدفع ما عساه ان يقال هل يعتق نصيب المنكر لان
 الميمن المردود كالقرار فهو مقر يعتق نصيبه وانما باقراره وذلك لان الميمن انما اعتمد بالنسبة للقيمة
 فلم يرد عنه من مردوده بالنسبة للعتق فلا قرار بالنسبة اليه اه (قوله لثمت حديثا) أي امان ان كان
 بعد دعواه القيمة فلا تعلق فهو تعليل لقوله ع (قول المتن ان قلنا يسرى الخ) بمقتضى ع عبارة
 لغنى ان قلنا لا يصح له يسرى بالاتفاق في الحال اه (قوله لا تقصد ههنا) أي تقصد الشئ في شمر
 لنهاج وأصله لعتق نصيب المدعى الخ (قوله وان أسير) الى قوله ولكنه وجب في الغنى الا قوله وهذا
 فاروق الى أمالو كان قول المتن لو كان حدي في النهاية الا قوله وهذا فاروق الى ما لو كان قوله المخير الى المتن
 (قوله شريك لا حصة) عبارة الغنى أحد الشريكين لجل اه (قوله لعتق الاول) أي اعتاق الحق الاول
 عبارة النهاية لعتق نصيبه اه (قوله لا مكانها) أي التسوية (قوله تقصير في الاول) أي في المقتضى الاول
 وهو من شجر العتق ع (قول المتن فيه) أي قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) متعلق بابيئنا
 الدور (قوله وهو الاصح) أي بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كالخ) بيان لو جبا الشبه لقول المصنف
 وكذا ان كان الخ (قوله ولا يسرى به) من عطف لازم (قوله عتقه) أي السراية (قوله يعتق الشريك) أي
 اعتاق الشريك المطلق التصرف نصبه من غير موجب (قوله معها) أي القلبية (قوله يسرى) أي على
 نصيب الخاطب بناء على قرب السراية على العتق معنى وزادى (قوله فيعتل عتقه) أي عتق الخاطب
 وكذا ما جرم عتقه (قوله لتوقف الشئ الخ) عبارة لغنى وفيما ذكر دور وهو وقف الشئ على ما توقف
 عليه وجوبه او عدمه وهو دور لغنى اه (قوله لتوقف الشئ) وهو عتق نصيب الخاطب على ما توقف

هو والها شريك الا حصة شريكها عبارة ذكر الاستدلال كان الشريك المستوفى أو الشريك سرى وان
 كان معصرا يخلو استوفى لاجل به التي كاهاه (قوله أيضا لا من والها شريك) لم يذكر نظيره ذلك في الاعتاق
 بان استحق أحد العسر الشريك هو الشريك لا حصة فهل يسرى وتبقى القسم في ذمة أولا
 ويرى وينبى الى الايدية تظهر لغيره والثنى وهو مقتضى نصفه استثنائه بعضهم الى في ههنا شأنا أحدها
 اليسار (قوله والافهي لا تسمع على آخرنا أعقت حتى يحلف الخ) وهذا يدفع ما عساه ان يقال هل يعتق

معصرا حتى نصيب كل عتقه المنجز حال الملق فيه ولا يسرى ويخص الملق بالاعسار لانه لا فرق في الآخر بين العسر والموسر (ولو اعلمها)
 لا شبرا كهماني العتق (وكذا ان كان الملق موسرا أو بطلنا الدور) الغنى التي بيانه بالنسبة القليلة فلا تأتي الاقهار هو الاصح يعتق
 نصيب كل عتقه ولا يسرى لان اعتبار الملق والمال عتقه والمال عتقه لا معاقلة الدور المستوفى ههنا يداب عتق الشريك تقصير الملق معها
 كهموسر اللعبة والحالة (ولا يطلع الدور في ذمة القليلة) (فلا يعتق شئ) على واحد منهما فلو عتق الخاطب يعتق نصيب الملق قبله
 فيسرى فيعتل عتقه فلم ينشئ عتقه على ما توقف نصيبه على ما توقف عليه

ولكونه هو صاحب الحق على المالك المعلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير مو جب ولا نظيره من هذا النقصان هذا كما كان لم يفرع المعلق
عققت نصيبها ولا علق عليه قطعا وترى (r6) بشرطه (ولو كان) أي وجد عبد أو رجل تصفوا لا تخلو ولا تحسد مطعق الاخوان

عليه وهو عققت نصيب المعلق (قوله ولو كونت) أي تصعب الدور (قوله مضطج) أي جميع الدور اللغزلي
(قوله وهذا كانه) أي قول المتن وكذا ان كان الخ (قوله والاعتاق) أي نصيب المعلق (قوله بشرط) أي
بشرط السراية لا يتبع المترواشرح (قوله أي وجد) أي قوله نعم يأتي في المتن الاقوله دليل التبريع
الآتي وفي النهاية الاقوله أو علقه بصفة واحدة وقوله وان أسير بدون الجاهل إلى المتن وقوله بغيره أو
قوله أي وجد قد فهم من هذا التفسير أنه اشار إلى أن كان تملكه عليه فعمله لرجل نفسه وما عطف
عليها تصعب ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجاهل المذكور تشرحها سم (قوله ليرافق
كلام أمه) وهو ما علق الثاني والثالث معنى لكن الكسر معتنى في تغيير المصنف فتأمل (قوله بصفة
واحدة) أي كذا قول المار (قوله أو وكلا ديكلا الخ) الفرق بين هذين ما تقدم من أنه لو وكل في اعتاق
نصيب من عبيد فعلق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسري الاعتاق إلى باقيه أنه ثم لا ينفصل الوكيل موكله
فبما أدركه في اعتاقه كان القياس الغاء اعتاقه لكن نفذناه فيما يشر اعتاقه فلو شرف الشارع على علقه بغير
لباقه بصفة تصعب فعلقوا كقولنا المالك أم امرأه بغيره فعلقه مئة فعل موكله وهو لو بأسر الاعتاق
بنفسه سري إلى باقيه فكذلك كونه على ذلك في شرح الروض عش (قول المتن عليها نصفتان) أي على
عدد وسهما لعل قدر الحصص معني (قوله ما مرق في الاختلاف) أي حيث كان بقدر الحصص لا على
الرؤس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب معني (قوله فان تفاوتت في البسار الخ) ولو بأسر أحدهما
بقصة النصف والاخر بدون حصصتها فنطبق أن على هذا ما أسره: أي على الأول فليراجع سم
(قوله أحدهما البسار) استثنى بعضهم من اشتراط البسار ما لو وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم أعتق
النصف الآخر فيسري للموهوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له ولعدم اختلافه شرح مر اه سم
(قوله أي مباشرة) من اضافتها صدق إلى معقوله أي مباشرة الشرر بل لا اعتاق ولو تفرع بلا عبارة المعنى أي
المالك ولو بنائه اه (قوله ولو بنسبه) كان المتناهي خلاف هذا الصنيع لان هذا جواب ثان عن عدم
ملازمة التفرع إلى الثاني في المتن لقوله اعتاقوا والجواب عن سبب وجهه الأول ابقاء الاعتاق على حقيقة
وتقدم شيء يتفرع عليه التفرع ويكون التفرع دليل التقدير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو فذلك
الجزء الثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فهو المشو إليه بقوله ولو بنسبه فيما نامل ريدى (قوله
كان التهم الخ) عبارة ما غنى كثر المصنف أصله أو فرعه وقوله هبته أو الوصية اه (قوله في تعيين
السداد الخ) صوابه في تعبير السداد الخ بالعن بدل النون (قوله ما يعكس ذلك) أي على قولهم ولو بنسبه
وبأن يضافها للجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة ما مضى وليس المراد بالاختلاف مقابل الاكراه
بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام فيما يعققت فيه الشخص
والاكراه الاعتاق فيما أصلا وخرج باختصار ما ذكره قوله فلو ورن الخ (قوله لان ذلك) أي الاختيار المقابل

بكسر الخاء كاعتاقه لكن
ليرافق كلام أمه لا يقتضد
افلوا علق اثنتان منهم أي
الثنين كانا فالجسم كذلك
كافي الروضة وغيرها
(نصيبهما) بالثنية (معا)
بأن لم يفرغ أحدهما منه
قبل فراغ الآخر أو علقاه
بصفة واحدة أو وكلا
ديكلا فاعتقه بلفظ واحد
(فالقصة) النصف الذي
سرى إليه المعلق (عليهما
نصفان على المذهب) لان
ضمان الثلث يستوي فيه
القليل والكثير كقولنا من
جرحناهما مختلفتو هذا
فارق ما مرق في الاختلاف
بالشفقة لانه من فوائد المالك
وتسراة فوز عكس سبه
وهذا ضمان متلف ياترور
هذا ان أسير بالكل فان
أسير أحدهما أقوم عليه
نصيب الثالث قطعا وان
أسير بدون الواجب سري
لذلك التقدير بحسب
بسرهما فان تفاوتت في
البسار سري على كل بقدر
ما يتعد (و شرط السراية)
أمور أحدهما البسار كعلم
مما سرتانها (اعتاقه) أي
مباشرة أو فذلك دليل
التفرع إلى الثاني (باعتقاره)
ولو بنسبه فيه كان اتعب
بعض قريبه أو قبل الوصية
له به نعم يأتي في تعبير السيد
اشر الفصل الثاني فيما يعكس

منها الارث (فلورث بعض وانه) مثلا (لم يسم) باعتق منه الى باقية انقروا من ميل (٣٦٥) السرا يتقبل عن غمته الخلف ولم يوجدته

منع ولقد اتآلف ومنها
الرد بالغيب فلو باع منها
يمن يعتق على وانه كان
باع بعض ابن أخيه شوب
ومان وادوا أخوه ثم
اطلع مشقري الشقص على
عيبه ورد فلا يسرى
كلآرث فان وجدنا لآرث
بالثوب عياد وادوا سارة
الشقص عتق عليه موسى
على المفسد لا خسارة فيه
وقد تقع السرا بمن غير
اختيار كان وهب لثوب بعض
قريب سده فقهه فيعتق
ويسرى على ما يأتي على
سده نعمة باقية وبجواب
بان فعل عبده كفله كما
في الدعوى طبعها راث
ما يأتي فيسرى باهوا صريح
فبما ذكرته نالها قبول
جعلها النقل فلا يسرى
للتصنيف الذي ثبت له
الاستيلاء أو الموقوف أو
المشذور عتق أو الأزم
عتقه بموت للموصى أو
المرهون بل لو رهن نصف
قن لا يملك غيره فاعتق نصفه
غير المرهون لم يسر المرهون
وابعا ان يوجد العتق
لتصنيفه أو لكل فليقال
أعتقت تصيبه بكذا
ثم بحث في الطلب كناية
فأذنوي به عتق حصة
عتقت وسر لانه يعتق
بعقه فصع التصير به
عنها فليس بها أن يكون
التصنيف العتق يمكن
المران اليه فلا يسره

لا ذكره (قوله منها الارث) ومنها ما لو استدخلت معاه المهرتم بعد خروجه وحلت منه فلا سراية (عش قول)
المنع بعض وانه) أي وان سفل معنى (قوله مثلا) أي أو بعض أصله وان هلامنى (قوله مثلا) الى قوله وقد
تقع السراية في المعنى الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله ومنها الدال) ومنها ما لو أدى من يملك بعض ابن
أخيه فانتز بدليل القبول وقوله الاخر عتق على سذلك البعض ولم يسر لانه يحقوله يدخل البعض في ملك
مورثه ثم ينتقل اليه بالآرث والآخر مكااتب أخرى جزء بعض سده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء أخرج بتعجز
نفسه أم بتعجز غيره لعدم اختيار السيد فان قيل هو يختار في الثانية واجب بانه انما قصد التعجز والمالك حصل
صفا وما لآخرى وأنتب المكااتب بعض اية أو أي موعتق يعتقه لم يسر لانه لم يعتق باختيار بل ضمناعنى
(قوله شقصا بمن يعتق الخ) أي حصته من وقت مشترك بينهما وبين أخرى يعتق الخ (قوله كلآرث) عبارة
المعنى لانه قهرى كلآرث اه (قوله ويسرى على ما يأتي) أي من الخلاف والعقد منه عدم السراية
عش أي عند النهاية والمعنى لا الشارح كما يأتي في آخر الفصل الآتي (قوله ما يأتي قريبا) أي قبل التسمية
(قوله ثالثها) الى قوله ثم في المعنى الاقوله والمرهون الى ايهما (قوله أو الموقوف الخ) عطف على الموصول
(قوله أو الأزم عتقون الموصى) لعل موثره أنه أوصى يعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم
الاتفاق بعدموته وأما قبل موته فلا مانع من السراية تأخذ من قول بالروض شرحه ويسرى العتق الى
بعض مدبولان المدير كالقن في جواز البيع فكذلك السراية الى بعض مكاتب عجز عن أدله نصيب الشريك
اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يدخل المدير والمكاتب المالك كقولنا تامل سم عبارة المعنى ولا الى
المشذور واعتاقه موقوفه بم لازم عتقه بموت المريفى أو للعاق على صفة بعد الموت اذا عتق بعد الموت اه
(قوله لا يملك غيره) أي بخلافه لو ملك غيره فيسرى في الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مرهون
لان حق المرفن ليس بأقوى من حق المالك فكأنوى الاتفاق على نقل حق الشريك الى القصة قوى على
نقل الوثيقة نالها انتهى وهذا لا ينافى ما ذكره الشارح لانه في معسر سم (قوله فصع التصير الخ) أي من
باب التصير بالآرث من المازوم اذ عتق حصة شريكه لازم لعتق حصة سم (قوله به) أي يعتق نصيب شريكه
وقوله منها أي من عتق حصته على حذف الحذف (قوله لم يسر منها الخ) في المعنى والآخر خلافه صارتها
ولو استولاه أحد هما تصيب معسرا ثم أعتقه وهو موسر يسرى الى نصيب شريكه كقول الزركشى نقلنا
عن القاضي أبي الطيب لا يسرى اليه كعكس منوع اه وذكرها سم عن الثاني وأقرها (قوله في عتق
التبرع) الى الفصل في النهاية الاقوله أو كهل وقوله بالسلك (قوله في عتق التبرع) سيد كر عتق (قوله
له والعقد خلافه شرح حر (قوله أو الأزم عتقون الموصى) لعل صورته انه أوصى يعتق حصته ثم مات
فان عتق حصته لازم بلزوم الاتفاق بعدموته وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذنا من قول الروض
وشرحنا على أي ويسرى العتق الى بعض مدبولان المدير كالقن في جواز البيع فكذلك السراية الى بعض
مكااتب عجز عن أدله نصيب الشريك مكنون وضع في الكناية بتيسرى العتق الى بعض المكاتب الاصح انه
حيث عجز كما اشار اليه هنا قوله عجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يدخل المدير والمكاتب
المذكور من قبلنا تامل (قوله بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره الخ) في الروض ويسرى أي العتق الى بعض
مرهون قال في شرحه لان حق المرفن ليس بأقوى من حق المالك فكأنوى الاتفاق على نقل حق الشريك
الى التسمية قوى على نقل الوثيقة نالها اه ولا ينافى ما ذكره الشارح لانه في معسر فلتأمل (قوله فصع
التصير به) أي من باب التصير بالآرث من المازوم اذ عتق حصة شريكه لازم لعتق حصة (قوله فلا يستول
شريك معسر حصة ثم أعتقه فهو موسر لم يسر الخ) في شرح الروض ولو استولاه أحد هما تصيب معسرا
ثم أعتقه وهو موسر يسرى الى نصيب شريكه كقول الزركشى نقلنا عن القاضي أبي الطيب لا يسرى اليه
كعكس منوع سم الى أنه في تطبيق القضي اه

شريك معسر حصة ثم أعتقه فهو موسر لم يسر منها البقية (الرأي في) عتق التبرع (معسر الى تملكه)

فاذا أعتق في مرض موته
نصيبه ولم يخرج من
ثمنه فلا مراءية كذا
خرج بعض حصته
أو كراهة لكن قال الزكشي
التحقق أنه كالمبيع فإن
شئني سري وإن مات نظر
لثمة عند الموت فخرج
بها السراية من الثلث
والبان ودالزائد وفارق
المفسر لتعلق حق الغرماء
بالمفسر المتبرع كان أعتق
بعض ثمنه عن كفارة ثمة
بينة الكفارة بالكل فانه
يسرى ولا يقتصر على
الثلث (والميت معسر)
مطلقة فلا سراية عليه لا تنقل
وكسبه لو رتبته (فلو
أوصى بعتق نصيبه) من من
فأعتق بعد موته (لم يسر)
وان خرج كسبه الثلث
للاقتبال المذكور ومن ثم
لو أوصى بعتق بعض عبده
لم يسر أيضا نعم إن أوصى
بالتكميل سري لأنه حينئذ
أعتق لنفسه فلو قيمته
من الثلث وقد يسرى بكل
كتابة أمتهما ومن لم يمت
أحدهما واختارنا المعنى
على الكتابة ما هو
مكتوبة فعتق نصيب الميت
ويسرى ويأخذ السراية
من تركه الميت القمطلو
أوصى بصرف ثلثي العتق
فأعتق الوصي منه نصفا
وأعتق سري بغير ما بقي
من الثلث لأن الوصية
تناولت السراية

«(فصل في العتق بالبيعة)»
«(فصل في العتق بالبيعة)»

فاذا أعتق في مرض موته وكذا ان خرج في العتق (قوله فاذا أعتق) عبارة الروض (فرع) لو أعتق سري
نصيبه في مرض موته ونخرج جميع العبد من ثلثه فمعه نصيب سري يكون لم يخرج من الثلث الا
نصيبه ولا سراية لأن الميراث في الثلث معسر والثلث يعتبره الموت لا الوصية انتهت به سم
(قوله فلا سراية) معتد عرش (قوله وكذا ان خرج) خلافا للرؤى كسرا نفاذ المعنى عبارة
فان خرج نصيبه بعض نصيب سري كسرا لا سراية بل باقي اه (قوله بعض حصته سري كما) عبارة النهاية
وكذا ان خرج نصيبه بعض نصيب سري كسرا لا سراية بل باقي اه (قوله بعض حصته سري كما) عبارة النهاية
قال عرش قوله لكن قال الزكشي التحقيق الخ هو عند التام لا يتأخرا عنه في الحكم لا قرره فبعض
انه اذا خرج بعض حصته يكمن الثلث مع حصته ما خرج وبني الزائد ومعه ما اذا خرج كسره
الثلث عتق جميعه اه (قوله أو كراهة) الصواب سابقا لمعان السراية فيمحل وفارق وانما التردد فيها اذا خرج
بعض حصته يكمن الثلث مع حصته تفصل يسرى بذلك البعض أولا والمعتد لاول (قوله لكن قال
الزكشي الخ) هذا لا موقف بعد تقسيمه فيما بالمرض بعرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما سري يمانى
تفصيل الزكشي رشدي (قوله انه) أي المرض في عتق التبرع (قوله فان في سري) أي ان كان مورا
عرش (قوله بل السراية) أي نصيب السري أو بعضه (قوله بان رد الزائد) أي بقى الزائد على الثلث من
نصيب السري أو بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة ثمة) قضته عدم السراية في الفدية ويوجه بانه
لما لم يتخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من انفصل كان اختياره لمخصوص العتق
كالتبرع وعلمه نصيبه على حصة غير العتق لان بعض الرقبة لا يكون كفارة فلا يرجع عرش (قوله بالكل)
أسقطه عنها يتولاه لتوهم منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض ثمة ولما بعده من قوله فانه يسرى ولأن غنم
المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالميراث في ثمة يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أي لانها
وجبت كدله عرش (قوله مطلقا) الى ثمة ومن ثم في المعنى (قوله مطلقا) أي خلف تركه أولا عرش والاول
أي في الثالث وغيره (قول المن فلا أوصى) أي أحس سري بكن في رقبتي معنى (قوله لا لاقتبال المذكور)
أي انفاق قوله لاقتبال تركه الخ (قوله نعم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن وشدي (قوله بالتكميل
سري الخ) عبارة الروض مع شرحه فلا أوصى أحدهما أي الشر بكن بعتق نصيبه من عبده وتكميل عتق
العبد كالميراث له الثلث حتى لو أعتقه كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أي الميت حينئذ أي حين اذ أوصى
بالتكميل أسنى (قوله استدرك لنفسه فلو قيمته الخ) أي العبد فكان مورا به أسنى (قوله وقد يسرى)
أي على الميت عرش (قوله واختارنا) أي الامتلاء المذكورة (قوله ثم مات) أي من ولدت منه عرش
(قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى فليتأمل السبب في استثناءه على أنه
في الشرط الخامس ما عدا ما كتبهما بمشيه من شرح الروض اه سم وقدمنا هناك عن المعنى مثل
ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) «(ثمة)» أمتهل من زوج اشقراها ابنا الحر وزوجها
معواهما مورا فان حكم كل أوصى سيدهما لهما وقبلا الوصية مع العتق الامتلاء على الابن والجل بعتق
عليهما ولا يقوم معنى

«(فصل في العتق بالبيعة)» «(قوله في العتق) الى قوله وقد علك في المعنى الاقوية اجماعا وقوله والوالد
(قوله فاذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غير الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق
سري نصيبه في مرض موته ونخرج جميع العبد من ثلثه فمعه نصيب سري يكون لم يخرج من الثلث
الا نصيبه ولا سراية لأن الميراث في الثلث معسر والثلث يعتبره الموت لا الوصية انتهت به سم
وكذا ان خرج بعض حصته سري كما الخ أي وكذا ان خرج نصيبه بعض نصيب سري كسرا لا سراية في الباقي
لميراث الوصية لكن قال الزكشي الخ ثم

«(فصل في العتق بالبيعة)» «(قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى

أهل تيرغ أصله من النسب وان هلا الكوز ولا تلح (أو فرعه) وان سفل (٢٦٧) كذلك (متن) علمه جاي الالاداد الظاهر

ولا يجنه فمن سفل
يعزى وهو الالاداد
مما كانشق به فيتمه
الشمير راجع الشراء
المهموم من تيرغ روية
في متن طيب الوالد كواله
يصلح العنسية ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فاطمة
بضعة مني أبا القارب
فلا يعتقون بذلك ومنهم
من قال رحم يحرم فقد عتق
عليه ضيف وخرج باهل
تيرغ والاربع الحركه ولا
يصح الاخر من السبي
والضنون بل بانى محامدا
ملكه عتق علم ما وكذا
من طيبه من سفلن كما
علم مما مكاتبه ملكه
بغوه وهو يكسب مؤنته
فه بقوله فليكن ولا يعتق
طيله لئلا يكون الولاده وهو
بحال ومبعض ملكه بفضه
الحرك لتعني العتق منه
الارث والولاد وليس من
أهلها وانما عتق أم ولد
المبعض بموئنه لا بعتقه
أهل الولاد لا قطع الزوق
بالوف والملك ابن أخيه
فان وطبعه من سفلن
ورثته أخوه نفا وقلنا
بالاصح ان الدين لا ينجح
الارث فقدمك انك تعلم
يمتق عليه ليس أهلا
لتيرغ فيعتق حتى
الفرع وقد علمه
التبرع ولا يعتق في سور
ذكر هاشم ولا ينفك
عن نظر (ولا) يمنع ان

الى خسر من ملك وقوله وكذا الى مكاتب الى قول التبرع وهو لم ينفك التبرع الا قوله ملكه بوجهه الى
ومبعض وقوله وكذا يصح شراء المكنى (قوله من النسب) عتقوا لعتق أصله أو فرعه الثالث النسب
قال ونوح بقوله الثالث النسب مال ولغت المكنى بها ولها ثم ملكه الزاني لم يعتق عليه ونوح أصله وفرعه من
الرضاع فانه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) أي الكوز والالاد من النسب (قوله المستعق) أي
المتحد بينهما أو لم يمتق وأنى (قوله اجاعا) عتقوا لعتق أصله أو فرعه ونفك لعتقها بوجع
الذل من الزحج ولا يمتق نصف الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يعزى وهو الولاد الا ان عبده لو كان
فبشتر به فبعتة أي فبعتها لشرائها لان الزحج والعتق باثباته العتق كما فهمه داود الظاهرى بديل الرواية
فبعتق عليه واما الفرع فقتله تعالى وما ينبغي للرجل ان يقتلها ان كل من في السموات والارض الا آتى
الرجن عبدا وقال تعالى قالوا اتخذ الرجل ولها سمعته بل عبادكم رمون دلي على نفي اجتماع الولاد
والعبدة اه وهي سالت عن اشكال الرشدي عما صفوه اجاعا الالاداد الظاهرى قد يقال ان كل خلاف
داود انما بعد انعقاد الاجاع فهو حارن للاجاع فكيف في ذصه سقوله بآنى الاستثناء وان كان خلافه
قبل انعقاد الاجاع فلا اجاع اه وان امكن الجواب عن اختيارنا لثاني ذصه سقوله فلا اجاع يقول جمع
الجوامع مع شرحه وعلم ان اتفاقهم على الجند في ذصه سقوله على أحد القرنين لم يمتق استقروا الخلاف بينهم بان
قصر الزمان بين الاختلاف والاختلاف ما ذكره في الاتفاق من الحوادث بعددهم بان ما رواه عن غيرهم اه
(قوله لان الضمير) أي المسترق فبعتة (قوله لشرها) أي لالاد المشتري كلفهم داود الظاهرى
(قوله الوالد كواله) فسمانه لم يقدم دليلا مستقلا في الولاد حتى يفتقر عليه الولد وخسر من انما علمه
في مقام الرد على تسلسله داود لا الاستدلال وهو انما استدلل الاجاع لغيره وشدى أي ولا اجاع دليل
لكل من الاصل والفرع وكان ان تقول ان سوق خسر مسلم لرد داود كواله صرح في الفلانة على مسئلة الولاد
مغن عن اعادته ناسا الاستدلال عليها لم تعد تكرارا (قوله بضعة) بفتح الباء عيش ورشدى (قوله
بذلك) أي الملك معنى (قوله ضيف) بل قاله التفسير انه منكر والتمسك به خطأ وقالوا نحن نقولوا احد
يعتق كل قريب ذى رحم يحرم وقال مالك يعتق السبعة المذكورين آية المراء وقاله الا ورأى يعتق
كل قريب يحرم كان أو غير معنى (قوله والاربع الحركه) أي حمله تتعلق بالرفق حتى الغير دليل
قوله الا في مال الملك ان اجاعا رشدى (قوله ولا يصح الاخرار) أي باهل تيرغ (قوله لما بانى)
أي آتفا في قول المصنف ولو زوجه أو أوصى له الخ (قوله عتق عليها) ولواشترى بالحرز حته الحامل
منعتق على الحمل كقوله الزكشى ولواشترى امرأة حرة منعتق قبل موئنه أو بعد له برشدى
لان هتق محبذ وصح فوسا في الكلام على ذلك معنى عبادة عيش (فرع) لولم لا زوجه الحامل منه
الظاهر ان الحمل يعتق فلوا علم على عيشه لنتج الرد في الظاهر ووجه الاور اه (قوله وكذا من طيبه
الخ) أي يعتق عليه بفضه اذ ملكه كالمس والجنون (قوله محامدا) أي عن قريب يقول المصنف ولا ينجح
السراية من مستغرق في الظاهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله ضوئية) أي كالمستغنى (قوله
مبعض) عتق على مكاتب (قوله لا قطع الزوق) أي زال آثاره عيش (قوله وما لملك الخ)
مطوف على المكاتب والمبعض رشدى (قوله فنان) أي حال ابن أخيه (قوله كره هاشم الخ) أقره
المغنى عبارة وأورد على المصنف صورها مسائل المربى الا تيممها ما لو وكل في شرع بعد فاشترى من
يعتق على موئنه وكذا صيغاته لا يعتق عليه قبل رضاعه به اه (قوله ولا يصح) الخ قوله لعتق ولو زوجه
لعتق في المغنى الا قوله على ما لا يلى المتن وقوله وفرق بينه الى المتن وقوله موجب الشراء على معتق قوله ان
أعسر الى الاله كاللهون (قوله لانه لا يقطع الخ) لانه يعتق عليه وقد يقطع البنت حتى في ذلك ضرر عليه
معنى (قوله لانه) أي ان ذكر معنى (قوله انما أوصى له الخ) ومن صود الوصية بالابن يتزوج
أومضى على ما ذكره من شرح الرزق فليعلم السبب في استثنائه على ان في الشرط الخامس ما علم مما

(يشترى) من جهة الولي (لعل) ويجوز وسبب (قريب) الذي يمتق عليه لانه لا يقطع له (قوله وهو الاقرب) له (أو أوصى به)

به فان كان الموهوب أو الموصى به (كسبا) أى كسب يكتفه (نصلى الولى) وجوبا (قوله ويستق) على المولى الاضرار عليه ولا تظن لاحتمال تخلفه فحينئذ نفقه لانه بخلاف الاصل مع أن المتعدي متحققه والضرر مشكوك فيه (ويستق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن قريبه (والا) يكن كسبا فان كان الموصى به (موصرا) وجب على الولى (القبول) لان المولى لا يضره لا بتعدي عليه ولا تظن لاحتمال بساوة المصير (ونفقتى بيت المال) ان كان مسلما وليس له منقضى غير المولى أما الذى فنقتى عليه منه لكن فرضنا على ما قاله فى موضع وفلا تأسخ تبرعا (أو موصرا) فبذره ولا يصح (٣٦٨) انضره بانفاقه عليه هذا كما اذا وهب مثالا كنه فلو وهبه له بعضه وهو كسب وبالمولى

موسرى بقوله ولله التالى بقى
 نصيبه يوسرى فله من مقيمة
 شريكه ويصرف بينهما وبين
 قبول العبد لبعض قريب
 سيد وان سرى على ما يافى
 بان العبد لا يزوج عاية
 مصلحة سيد من كل وجه
 فصع قوله اذ لم تظن السيد
 الثقة وان سرى لتشوق
 الشارع للعتق والولى تلمسه
 وعاية مصلحة المولى من كل
 وجه فلا يحجزه التسبب فى
 سريته تلمسه فيسببها
 (تتبع) فرضه الكلام
 فى الكسب انفلحو على
 جهة المثال مع أنه لا يأتى
 الا فى الفرع ان الاصل
 يجب نفقتى من كان كسوبا
 والمرداه متى لم تظن المولى
 نفقتى له عساره أو كسب
 الفرع أو لكون الاصل له
 منقضى آخر لم يولى القبول
 والا فلا (ولو ملك فى مرض
 موته قريبه) الذى يعق
 عليه (بالعوض) كثر
 (حق) عليه (من ثلثه) فلو
 لم يكن له غيره لم يعق الا
 ثلثه (وقيل) يعق (من
 رأس المال) وهو العبد كما
 فى الرضىة والشرحين
 واعتمد السابقين وغيره فعتق جميعه وان ملك غيره لانه لم يذلل المالا والى غير رضاء (أو ملكه بعض بالاحكام) قوله
 بان كان بين ماله (فمن ثلثه) يعق ما وفى لانه فوت عنه على الورثة من غير ماله (ولا يورث) هذا فلو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فبطل
 لتصرف اياه لتوقفا على ائتمار التوقف حتى عتقا المتوقف عليها فتوقف كل من اجلته وارثه على الا تصرف متبرعا من غير ماله من رأس
 المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى المريض (دين) مستغرقه عند موته (فتقبل لا يصح) التبرع (ثلاثا) عليكم من غير عتق (والاصح
 صحت) اذ لا يخل فيه (ولا يعق بل يباع بالدين)

واعتمد السابقين وغيره فعتق جميعه وان ملك غيره لانه لم يذلل المالا والى غير رضاء (أو ملكه بعض بالاحكام) قوله
 بان كان بين ماله (فمن ثلثه) يعق ما وفى لانه فوت عنه على الورثة من غير ماله (ولا يورث) هذا فلو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فبطل
 لتصرف اياه لتوقفا على ائتمار التوقف حتى عتقا المتوقف عليها فتوقف كل من اجلته وارثه على الا تصرف متبرعا من غير ماله من رأس
 المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى المريض (دين) مستغرقه عند موته (فتقبل لا يصح) التبرع (ثلاثا) عليكم من غير عتق (والاصح
 صحت) اذ لا يخل فيه (ولا يعق بل يباع بالدين)

انصر جب الشراء الملك والدين لا يتبع منه وعقمتهم من الثلث والدين منع من كذا يصح شراء آذون عليه ديون بعض سبه باذنه لا يعق
ان اعسر سبه بخلاف قالوا يسر كل في المصلحة الاصل لانه كلار هو ان الدين اما اذا كان الدين غير مستغرق فيعق منعا يخرج به الثلث
بسدقائه او مستغرق فلا يسقط بصحواؤه فيعق منعا ينافي بثلث المال حيث لا يجر قديما (أو) لمصلحة (معاينة) من تابعه كانا اشترا بمخمين
وهو يساوي مائة (فقد رها) وهو بخس في هذا المثال (كيفية) فحسب نصفين من رأس المال على التعمد السابق (والا ينافي من الثلث ولو
وهب ليعبد) أي حق غير مكاتب ولو مبعض (بعض) أي جزء (تريب) أي أصل أو فرع (سبه قبيل وقتنا) يستقبل به أي القبول من غير ان
السيد اذا لم تزلمه نفقة وهو الاصح (عق وسرى على سبه قيمة باقية) اذا الهية هبة (٢٦٩) لسبه ونوبه كقبول سبه شرعا اما ما خرجه
به الزافي هنا واستشكله

في الروضة ثم بحث عدم
السرية لانه دخل في ملكه
فهرأ لا كالأثر وحسب ما عليه
في الكتاب قال الزافي وقول
الغزالي بالسرية لم أحج
في النهاية ولا غيره ما وجدته
البلقيسي وقال السرية
غيرية فضعفت بالمقت
النها اذا بذلك فهو يب
الاسنوي لها لما حران
فعل عبده كعهده وفي الرد
نظر لما قدمته أنفان
العبد تصرفه كصرف
سبه من وجه دون وجه
لانه ليس بأشباعه فحسنى
تألمه موعا بمصلحة من كل
وجعلوا لاسته لا حتى يلزمه
وعا بذلك أمه لا فرأوا
مصلحة السدم من وجهه ووجه
القبول اذ لم يسه النفقة
ومصلحة القرية من وجه
وهو بحسب قوله والسرية
اذا لم تزلمه نفقة ولتر بهم
فصل العبدية فعلى السيد
في الخلف وغيره بمسالم
ينحصر فسهله لا يظهر على
السيد فأتضع مافي المتن

(قوله اذ لم يجز الشراء الخ) بفتح الجيم وهذا لغة الشراء وقوله وعقته الخ لغة لعدم العتق منه أي قدم
تعلق الاول في قوله اذ لا دخل فيه وشدى (قوله والدين لا يتبع منه) أي فلم ينسحب محبة الشراء منها (قوله
والدين منع الخ) أي كما يمنع العتق بالاداء خباية (قوله له) يعني من التبرع بالثلث (قوله عليه ديون) أي
للتجارة بمعنى (قوله اما اذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمفتي فان لم يكن مستغرقا أو سقطا أو غيرهما وعق
ان خرج من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الاول أو ثلث المال في الثانية أو أجزاء الوارث فمما لا يتحقق منه
بقدر ثلث ذلك اه أي ثلث ما بقي بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بصحواؤه) كان بقدر ما جنى أو الوارث
ولم يقصد الوارث فداءه ليقب له أسنى (قوله فيها) أي في السقوط وعدم الاستغراق (قوله أو ملكه) أي في
مرض موته بعض مفسري (قوله من ياتمه الخ) يخرج به المعايمة من المرض كان اشترا بما توفه يسارى
تجسين فقد رتب تبرع من فان استوجب الثلث لم يعق منه شيء والا قدمت المعايمة على العتق في أحد وجه
استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله فحسب نصفه الخ) يعني يعق نصف القرية من رأس المال يعبري
(قوله غير مكاتب لبعض) سيد كمرحز (قوله أي جزء) الى الفصل في النهاية لا قوله قال الزافي الى اما
اذا كان (قوله وهو الاصح) الى الفصل في المتن الاقوله قال الزافي الى واعتمد قوله وادان وأما المكاتب
(قوله وهو الاصح) أي القول باستقلال العبد بالقبول (قوله هذا) أي قول المصنف وسرى الخ (قوله ما خرجه
الزافي الخ) أي والمنهج (قوله وجز باهلية في الكفاية) وهو التعمد نهاية ومعنى (قوله واعتمده) أي عدم
السرية (قوله وقال السراية) أي التي في المنهج معنى (قوله لما قدمته نقا) أي قبل التبيين (قوله والجواب
الخ) عطف على مافي المتن (قوله ولا يعق) أي من موته به شيء بمعنى (قوله وان كان هو الخ) غايبا عن ضمير
السيد (قوله وفي رواية السيد كائن) أي يعق ويوسرى على مافي المتن الذي ارتضى به الشارح والمنهج خلافا
لنهاية والمفتي كسره (قوله فانه يتعلق به) أي ببعض وسرى به (قوله فيصام) أي من الخلاف المرجح من
السراية عند الشرح والمنهج وعلمه عند النهاية والمفتي

(فصل) * في الاعتاق في مرض موته (قوله وبيان القرعة) أي وما يتبع ذلك كعدمه وجوز حررت بما
أنفقه عس (قوله تبرعا) سيد كمرحز (قول المتن لا يملك غيره) أي ولا دين عليه مفسري (قوله ما كان له
سرا الخ) واعتمد النهاية سوت كمرحز وقالوا يظهر المتن موت ثلثه ولو باقرعة فمعاينه هذا ان يبق بعد
السيدات مات في حياته فهل موت كمرحز أو سرا أو ثلثه سرا وباقرعة قال في أصل الروضة أو حجه
أصحها عند الصدا في الاول وحسب عليه ابن المقرئ ورضه لان ما يعق ينبغي أن يبق ولو رتته مثلا ولم
يحصل لهم هتاشي ونقلا في المواضع الاستاذ أي منصور وتصحيح الثاني واة عصر عليه صوبه بالزكشي
هذا ايضا لان من يشار كهم في الاتفاق (قوله وجز باهلية في الكفاية) أي وهو التعمد شرح حر
(فصل) * أتت في مرض موته بعد الاغلا غير الخ (قوله ما كان له كسرا على الاصح) أي تزلزله منزلة

(٤٧) - (شرواني وابن قاسم) - (عاشر)
السيد بحيث تألزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزا وأما المكاتب فيقبل ولا يعق على السيد لان الملكة نعم ان عجز عتق البعض ولم
يسر لعدم اختياره السماع استقلال المكاتب وان كان هو الجزء لانه انما قصد التحجير والملك حصل فضا من اوما البعض هو ما باق في رتبته
لاعتق وفي رواية السيد كائن فان لم تكن معها أنفها يتعلق به فن وسبه فيصام (فصل) وفي الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة
العتق اذا (اعتق) تبرعا في مرض موته بعد الاغلا غير) عند موته (عق ثلثه) لان المرض انما ينفذ به من ثلثه ثم انما في حياة
السيد فكسرا على الاصح ومن لم يزل به فاقبضت السيد حتى على ملك الموهوب به ومن قوا لموهبوا

في الاولى انهم اوردوا لهم من نوال ابي امامي (٢٧٠) حقيقته (فان كان علمه من مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يفتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتيق حيث شذ
كله وصية والدين مقدم
عليها ومن ثم لو ابرأ الغرماء
منه او تبرع به اجنى عتيق
ثلاثة امانا كان بذراعتهم
في حصته وعجز في مرضه
يفتق كله ككل ما اعتقه من
كفارة من يتنوع
بالمستغرق غير ما يباقي
بعده كله كل المال فينتقد
العتق في ثلثه (ولو اعتق)
في مرض موته (ثلاثة)
معا كقولهم اعتقكم لا
ملك غيرهم يمتنع سواء
ولم تجز الورثة (عتق
أحدهم) يعني تجز عتقه
(بقرعة) لانها شريعت
لقطع المأذنة فثبتت
طريقا ونسبهم مسلم أن
انصار يا عتيق سنة يملكون
له عند موته لا ملك غيرهم
لغيرهم صلى الله عليه وسلم
أثلاثا ثم اعتق اثنين وأرق
أربعة قال في البر والمراء
لزمهم باعتبار القيمة لان
صيدا لجاز لا تختلف قيمتهم
غاليا ويحل البشمتهم في
القرعة فان قرع عرق
الاخوان وبان انه مات
نوا فربعه كسبوا يورث
وتعين القرعة فلا يجوز
اتفاقهم على ان مات طار
فراق فهذا هو اوسن وضع
مسي يدعهم لحر (وكذا لو
قال اعتقت ثلثكم أو ثلثكم
حر) فخرع قطع
الحرية في واحد لان

تتربله منزلة عتق في العدة والطلاق المصنف يقتضيه ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في
البر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كليات بعده قال البغوي على
خلاف ولا وجه للقول بأنه مستغرق لان تصرف الرض غير ممتنع وقاعدة الخلاف في مال وهب في الرض
عبد الا ملك غيره وأجبه وملك قبل السندات قلنا في مسئلة العتيق بوجه وقامات هنا على ملك
الواهب ويلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بغيره حر امانا هنا على ملك الموهوب له فعله تجهيزه وان قلنا بالثالث
وزعت المؤنة عليهم كما تأمل المانع من فرض قاعدة الخلاف في موت العتيق في مسئلة العتيق سدد عروبه
الاذرى (قوله في الاولى) أي المذكو وبقوله نعم امانا هنا (قوله المان عليه) أي من اعتق في مرض موته
صدا لا ملك غير معنى (قوله واعتقه) الى قول المان أو القيمة دون العدي في المني وكذا في النهاية لا قوله لان
اعتاق هذا على القول بغيره يورثه في المان وقوله قال اذا قلنا (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يعني عنه صبر عليه
في المان (قوله حيث شذ) أي حين كون الدين مستغرقا (قوله منه) أي الدين (قوله او تبرع به اجنى) عبارة
المني او تبرع عن شبع فضله الدين اه وصار الاثنى أو في الدين من غير العبد سواء أرقه أو ابرأ أم
أجنى كقوله القاضي وظاهر ان محله في الوارث اذا واهب ولم يقصد فداءه ليقب له اه (قوله امانا كان نذر
الح) بغير قوله تبرعا ع (قوله بعده) أي بعد امان الدين (قوله معا) خرج بهما اذا رتبها فقدم الاسبق
فقط ولا قرعة كما يأتي (قوله المان قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية بلا وار وعبارة المني والمنهج وقيمته
الح بالواو (قوله ولم تجز الورثة) أي عتقهم معنى عبارة ع (قوله فصار ادعى الثلث اه) (قوله المان عتيق
أحدهم) وهو يجوز التقريع بين الوالدين ولهذا أخرجه القرعة لا يفتقر والقرع الاول
لان التقريع انما يتبع بالبيع وما في معناه ع (قوله يعني بعتقه) أي والا فاصل عتيق أحدهم حاصل
قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الح) عبارة لانها يتوالت في ثم أقرع بينهم فاعتق واحد له سقط من ثلث
الناسخ والا فمحصول الاستلال (قوله فان قرع الح) أي خرجته القرعة ع (قوله ردالا اخوان الح)
أي وان خرج له الرق لم يسحب على الورث لان غرضهم المال ثم ان كان موته بعد موت الوصي وخشوه في ذ
الوارث حسب عليه اذا خرجت القرعة رقه سم (قوله فلا يجوز اتفاقهم الح) أي لم يكف معنى (قوله حر)
عبارة المني فهو حر اه (قوله لان اعتاق الح) أي وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين الحان (قوله يعني)
(قوله كاعتاق كده) أي لان اعتاق البعض يسرى لكل يحرى (قوله المان) أي أن تقاسم قوله لان اعتاق
الح (قوله المان اقرع الح) وفهم من الامثلة التصو ربما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا رتبها فقدم
الاسبق كلكا كان له صدان فقط فقال نصف غانم وثلث سالم حوتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكره في باب الوصية
معنى (قوله ولو لا تشوف الشارع الح) تضمنه انه اذا قال اعتقكم أو اعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر بعد موتي
عتق واحدا بعينه والقرعة يسبق وورده انه اذا قال اعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر كان منزلة ما قال اعتقت
ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كانه محكوم فيها على كل فرد فرد فكان كلكا قال اعتقت
ثلث فلان وثلث فلان واعلمهم ينظروا الى ذلك بناء على أن ثلثكم ضايف الى الجموع وأن دلالة من باب

عتقه في العدة وهذا ما نقله الشافعي في باب الوصية عن تعميم الاستاذ ونقلهنا عن تعميم الصلاني انه يموت
وقفا واقتصر على الرض وصحح البغوي انه يموت ثلثه حوا او بغيره بقا وقد بسط في ذلك في شرح
الروض ووجه تعميم الصلاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل الوارث ثلثه لم يحصل لهم هاتين شي
في الرض في مسئلة الله المذكو رة على انه يموت على ملك الواهب فعليه تجهيزه (قوله عتيق ثلثه) قد ينسكل
بان اعتاقه قولي وهو اذ لو لنا كافي اعتاق الراهن المهر الآن يفرق بان هذا في حكم الوصية ونظروا فيه الى
وقت الموت كملكه ملحق به فلا ينفى بغير عدم نفوذ في الحال (قوله يعني بعتقه) أي والا فاصل عتيق
أحدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع الح) اخوان بان امانا هنا الح) أي وان خرج له الرق

الصل

إعتاق بعض الثمن كاعتاقه ككفارة أو اعتقكم (فلو قال اعتقت ثلث كل عبد) منكم (أقرع المان) وتدل
يقن من كل ثلثه) ولا قرع انصر بمسألة بعض بالقياس ولو لا تشوف الشارع الى تشكيل العتيق المتوقف على القرعة وقال ثلث

كل شيء بعد موافق عتق ثلث الوقر إعلان العتق بعد الموت لا يسرى (واقعة) غلبت مسمار في القسمة ويحصل فيه هذا التال واحد بشيئين الأول (ان تؤخذ ثلث وقار عسا به ثم يكتب شيئين في وقار واحد عتق) لا زال في مقصداً لحرية (وعرف في بندق لتسقي) ثم (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق عتق ورواها عن) يعق الخاء (أو الراق) ورواها عن آخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورواها عن الثالث والأفالعكس ويخرج (أو الاقتصاد على رقة في وقار واحد عتق في آخرى عتق كل واحد بالعتق كلاماً بالذي قلنا في الأثر مرة قالوا في آخر جت على بعد مدح في بندتها مرة أخرى فتكون الثلث أربع فقط وقال ان النصف كلامهم يدل (٢٧١) على وجوب الثلث اه والاول أوجه

(حق) في وقتين (في خروج) الحق على اسمهما (ثم التمس) فان خرجت الثاني حق فصفه أو الثالث فصفه وقبور العلق
 لآخرى هذا ضمان خروج اسم الاول عنكم فخرج آخرى فان خرج اسم الثاني عنكم فصفه أو الثالث عنكم كذلك (وإن قالوا) أي العتق بمعه
 فوق ثلاثة لأعلاء غيرهم (وأمكن فوزهم بالعدد والقيمة) أي جعل الأجزاء (كستقهم سواء) أو ملاتهم مستعجلة ثلاثاً ثمناً وثلاثاً
 بحسن حبسهم فضعل كل حبس لنفس (جاءوا اثنين) أي جعل كل اثنين فوزاً وقيل يكلفه الأثنين في القيمة (أو) أمكن
 فوزهم (بالقيود العدد) أي كل الأجزاء كستقهم جميعاً ثمناً وثلاثاً أو اثنين أمكنهم الواحد أو الاثنين أو الاثنين
 ثالثاً أو بعضهما كستقهما أحدهما فتوقفاً اثنين أمكن فوزهم ثلاثاً ثمناً بجل الأول أو الاثنين أو الاثنين أو الاثنين أو اثنين
 فليكن

وثلاثاً لئلا يمدح (قوله ان خرج) أي العتق لهما ع ش ورشدي (قوله فقولوه دون العدد صدق الخ) فحصل المراد بدون العدد صدق جميع الأجزاء يعني ملب العموم بخلاف قول الشارع في كل الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب (قوله أيضاً بعض الأجزاء) أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الأجزاء سم أي مع امكانه بالنسبة لبعض منها (قوله في جميع الأجزاء) متعلق بالمشتبك الخ (قوله على المتن) أي في حقه المستلزم كونه لا يمكن التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله مثلاً لا لا سواء في العدد دون القيمة) أي وهو عكس ما في المتن (قوله في الشكل) أي بل في البعض (قوله ومن قال الشارع الخ) أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة والأفليس أثلاثاً كما هو معلوم وحديث فتارة تتساوى الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله كستقيمهم سواء وتارة لا كما في قوله كستقيمة أحدهم الخ فعمل أن التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الأقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء إذن الحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فاقص قول الحق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة سواء أن قول الشارع بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء في المقدار مطلق الاستواء بمعنى التقسيم بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان إذ لا الأقسام بمجرد العدد لا تدخل للقيمة فلو كان التوزيع مع المعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا تدخل فيه إلا القيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رأيت قوله ولك أن تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بمقابله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا يستقامته إذ لا يستقيم ما ذكره والبالغي الذي حققناه كما هو جلي للمعامل سم (قوله وأجاب شفتنا الخ) أي في شرح المنهج (قوله من هذا التناقض) أي بحسب الظاهر رشدي (قوله والروضة وأصلها) أي بين الروضة الخ (قوله بالعدد مع القيمة) أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في انقسامه ثلاثاً جزءاً متساوياً بحيث يكون كل جزء من مجموعها الأجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة بعضها كان كذلك كما في مثال المصنف فإن جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد أو الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة (قوله بعض الأجزاء) فحصل المراد به دون العدد في جميع الأجزاء بمعنى ملب العموم بخلاف قول الشارع في كل الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب (قوله أيضاً بعض الأجزاء) أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الأجزاء (قوله قال الشارع الحق لا يتأني التوزيع الخ) أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة والأفليس أثلاثاً كما هو معلوم وحديث فتارة تتساوى الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله كستقيمهم سواء وتارة لا كما في قوله كستقيمة أحدهم الخ فعمل أن التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الأقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء إذن الحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فاقص قول الحق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة سواء أن قول الشارع بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء في المقدار مطلق الاستواء بمعنى التقسيم بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان إذ لا الأقسام بمجرد العدد لا تدخل للقيمة فلو كان التوزيع مع المعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا تدخل فيه إلا القيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رأيت قوله ولك أن تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بمقابله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا يستقامته إذ لا يستقيم ما ذكره والبالغي الذي حققناه كما هو جلي للمعامل سم (قوله أيضاً بعض الأجزاء) أي بالتوزيع مع العدد) أي بالتوزيع مع العدد دون القيمة غير الاستواء في التقسيم بالعدد دون القيمة كما علم مما حققناه في الحاشية الأخرى فلا منافاة بين قول الشارع الحق المذكور وجعل الروضة وأصلها المنة المذكورة مثلاً لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن

وفي عتق الاثنين ان خرج وافق ثلث العدد ثالث القيمة فقولوه دون العدد صدق بعض الأجزاء في مقابلته المثبت قبله في جميع الأجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين معنى الروضة وأصلها من جعل الستة المذكورة مثلاً للاستواء في العدد دون القيمة نظراً إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الشكل بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء وان كان للظن إلى القيمة في ذلك دخل ومن ثم قال الشارع المحقق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة أي مع قطع النظر عنها أصلاً وأجاب شفتنا من هذا التناقض بين المتن وأصله والروضة وأصلها بان مثلاً الستة المذكورة صالح لأمكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظراً إلى عدم تأني فروعها بالعدد مع القيمة

ولكنه نظر إلى عدم ثبوتها بالقيمة مع العدد وهو وجه ما تقدمناه أقدمه الثاني في كل من الأمرين انما هو بالنظر لما مضى فيه
ولما ان تقول الانفاضة بينهما من وجه آخر هو ان المتأخر وأوله عبرا بالتوزيع وهو وضوئها لاحتاجا بها التوسيع وتوحيها بالتوزيع
والتوسيع فرق واضح لصدقها في البسته المذكورة ولجميع قطع النظر عن القيمة بخلاف ما يصح جعل الوضوء أصلا لها لئلا لا ذكر أو جعل
المتأخر أولها لئلا لا ذكر أو فأنها لا يبال في الخصم ان قول الشرح لا ينافي التوزيع مع العدد دون القيمة لا ينافي قول الوضوء أصلا وان
أمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسبأ إلى آخر (وان تنزه) فوزيهم (بالقيمة) أو بالعدد بان يمكن لهم والقيمة ثلث جميع (كل أربعة
قيمة منهم ما عرفت في قول غير وثلاثة أجزاء واحد جزء واحد) ونحو (واثنان) جزءا له (٢٧٣) الأقرب إلى فعله صلى الله عليه وسلم (فان

بعد أخرى إلى أن يتم الثالث (يقع من خرج) أولاً (و) تعادل القعتين الباقيتين خرجته نائباتاً أن تظهره الباقي من الثالث يفيق
(ثالث الباقي) وهو الغافر عاناً لأن هذا أمر إلى فصل الأمر في بعض النسخ الثاني بالثلاث والنون وموسيت (قلت) أظهره الأول والله
أعلم لما صار أن تجزئتهم ثلاثاً أقر عبد الله بن أبي النضر (و) والقول في استحباب (لأن القصد يحصل بكل (و) قبل) واستمره بأنه نص الأم
وقصة كلام الأكثر (في إيجاب) لأقر مرة المذكور أنه أذاع أن عبد الله بن أبي النضر يقول الأول إلى عام الثالث (واذا اعتقنا
بعضهم) أي الأربعة (بقراءة فظهر) أقر المصنف بقراءة القرعة (وخرج كلهم من الثالث عقوا) أي بأن عقدهم وأهم أحرار أخرى
عليهم أحكام الأحرار من حين اعتاد (و) من كان (لهم كسهم) ونحوه كل شيء جناية وهو أمر متبعية فوهال (من يوم) أي وقت
(الاعتقاد) وبطل سكاك استمر وجه الزوار بالثلاث فيضمه هان ولطفاً ويكمل جسدهم جاذقن ورجلهم كان كمنحنا (ولا يوجب

الوارث بما أتفق عليهم) سلقاوان أظالم البليقي في مرجع تفصيل قلاته أتفق على انلا راجع كن نكسي فاسا باظن الصعلا وجسم ميا
أتفق قبل التفرق و يظهر انهم رجوعن عليه بما استقدمهم قبلما يمشدونه وهوا كات انذا ميا ميا في غصا الحمر (وان خرج) من
الثالث (بما ظهر عبد) أو بوضه أو كونه (آخر أفرع) يشكو بين من بقي منهم فرع عرق أيضا (ومن عرق) ولو (بقره حكم به) فمن
يوم الانان (لا أقر عتلا ميا لعتق (٣٧٤) لاشتبته بخلاف الموصي بعقته فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستعناق (وتد) بقره منته

حسنت إلى من استحق
 تقرر أن بان جباله قبلها
 (وله كسبه) ونحوه مما
 مر (من) وشذبه بحسب
 من الثالث لحسنه على
 (ومن) بقربها
 يوم يوم الموت) لأنه وقت
 استحقاق الوارث هذان
 كانت القيمة تومة أقل أو
 لم تختلف (لأن) ما في
 الورثة وأصلهم أنه
 يستأجر أقل قيمته وقت
 الموت إلى خمس الورثة
 لمر كلهم أن كانت وقت
 الموت أقل قال بأدعوى
 ملكهم أو وقت القبض
 أصل فافق قبل ذلك
 يدخل في ملكهم بأدعوى
 عليهم بمصو بأوضاع
 من التركة قبل أن يقبضوه
 (وحسب) على الوارث (من)
 الثلثين هو كسبه الباقي
 قبل الموت) طرفه الباقي
 (بالأحد) بسد فلا
 لا يحاط بسد فلو تم على
 ملكه فلا يقضى من الورث
 من) فلو أعتق ثلاثاً لكانت
 غيرهم قيمة كل منهم
 مائة فكسب أحدهم
 مائة) قبل موت السبد
 (أنفسه) عن خروج البعق
 كسبه) عن المائة)

المسلم ان عتقه كسب من حقه. وان خرج لغيره عتق ثم افرق بين الكاسب والاستحالة الثالث (فان ما عتق خرجت) القرعة (لغيره عتق) (ثاني) وفي ثلثه المكنسب وكسبه لو وتوذلك خضع ما كان عليهم (وان خرجته) أي المكنسب (عتق) ويعتق ويبيع كسبه) لا يبيعان يبيع لهم خضع ما عتق ولا يحصل الا بذلك فجعله ما عتق ما توجست وعشر وتواقي ما تائن وتنجسون وأما الخمسة والعشرون التي هي مبيع كسبه فغير محسوبة كالمزود فمن أمهله طرعتكك بالجير والحقا بل تغلثها

***(فصل في الولاء بفتح الواو والمدن والوالد أي المعاونة والمخار بفتح الميم عاصونه ناشئاً من بعدد ثبوتها والملك مقر الخسنة من عصية بالنسبة فهي المعق وعصيته الارث ولا بالنكاح والصلاة عليه والعقل عن الأصل في قبل الاجماع الاخبار العصبية فوالها الولاء بان أعتق الولاء عنه كاحصا بالنسبة بضم الام وقضاه من عتق عليه) خوجه (٣٧٥) من آخر بحره في ثم اشترطه بمحكمه علة**

ما تضمن الثلثانة مقابل بينها وبين الاربع الاشياء الباقية بعد احاط المائتين من الطرفين الاخر وتقسيم المائتين عليها حصص كل شيء خمسة وعشرون اه
***(فصل في الولاء) *** **(قوله في الولاء)** الى قوله او كفارة غيره في المغني والى قوله وقد اتفقت على انهم في النهاية **(قوله من الوالد أي المعاونة)** عبارة شيخ الاسلام والمغني لفة القرأيناً أي خوفاً من الموالاة وهو المعاونة **(قوله ناشئاً من حربه)** حدث بعدد والملك عبارة شيخ الاسلام والمغني عصبه بنسبه وال الملك من الرقب بالحرية اه **(قوله حدث بعدد والملك)** انظر ما الحاجة الى هذا بقوله ناشئاً من حربه وقوله مترخية عن عصبه بالنسبة بين هذا والى بعد منسبته الى الولاء وقرا انهما غير محتاج اليهما في التميز يرشدي عبارة للمغني وهي مترخية **(قوله والصلاة)** معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث **(قوله الاخبار الصريحة)** بقوله تعالى ادعهم لا بانهم الى قوله ومالك بن مغني **(قوله بضم الام)** انصرف على المختار عش **(قوله خوجه)** الخ فيه نظر عبارة انها يتبعه قول المصنف لم يصح وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من آخر الخ زهي ظاهرة **(قوله ووقوفه)** الخ الى الصلح اوتبين احاط عش عبارة للمغني ولا يكون ولا وقع له هو موقوف لان الملك وعمله يشبهه وانما عتق عليه لمؤاخاة له بقوله اه **(قوله ومن أعتق الخ)** وما وقع الكافر كافر افلحق العتق به انما هو اسبق ثم اعقته السيد الثاني في قوله الثاني ***(تنبيه) *** يشهد الولاء الكافر على المسلم ككسوف ان يتوارى كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارى ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كلامه شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو حق الناس بعباده وماله قال البخاري يستلحق في محضه كالتقاط وحديث وتحرر المرء ان لا تملوا في عتقها وتعتقها وله الذي لا عتق عليه شفعه الشافعي وغيره وكالحلف والموالاة مغني **(قوله او عن كفارة غيره)** الاولى كفارة أملا **(قوله بضم الميم)** الخ راجع المعطوفين **(قوله وقد قدر ان ملكه لغير)** أي بان كان العتق بالاذن بشرط يرشدي عبارة عش أي فرض ذلك بان اذنه الغير وهو المكفر عنه المالك في الاعتاق أو كان المالك واباً لصوم لزمه كفارة بالقتل فان المالك اذا اعتقه من الاذن أو المولى عليه بقدر ضوئه في ملكهما قبل العتق اه **(قوله يكون الولاء للمالك)** معتمد عش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا الغير وان لم يكن الولاء له وقد يفسد ما يأتي عن المغني عند قول الشارح الغير من المذكورين **(قوله وهو عجب)** عبارة انها به وهو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال عش قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ في كان الاعتاق بغير اذنه من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعق عش **(قوله لتوقف الكفارة على التنازل)** هذا التعليل وهم وقوع العتق عنه لكن لاجل الكفارة وظاهره ان ليس كذلك يرشدي وفيه نظر ان أراد في حصول الثواب للغير لما مر من ثبوت حصول الثواب لمن صدق عنه بلاذن فليتأمل **(قوله وبقوله)** الخ الوالد يعني أو **(قوله حل كلامهما)** أي كلام المارد بنى وشيخ الاسلام في شرح الفصول **(قوله وحري)** أي شيخ الاسلام عليه ما على ما في الروضة وأصلها **(قوله عنه)** أي الغير الملتبب فيها أي في الكفارة **(قوله ما فيها)** أي في الروضة وأصلها **(قوله وانما السبب)** أي سبب المنع وعلة **(قوله بذلك)** أي بان السبب انما هو ذلك الاجتماع **(قوله عنه)** أي الملت **(قوله عاذر)** أي الاجتماع المذكور **(قوله كلامهما)** أي للمارد بنى وشيخ الاسلام **(قوله عنه)** أي الملت **(قوله تعليل شيخنا)** الخ أي الماروا نفا **(قوله ومن أعتقه الامام الخ)** لعله عطف على قوله

ما تضمن الثلثانة مقابل بينها وبين الاربع الاشياء الباقية بعد احاط المائتين من الطرفين الاخر وتقسيم المائتين عليها حصص كل شيء خمسة وعشرون اه
***(فصل في الولاء) *** **(قوله في الولاء)** الى قوله او كفارة غيره في المغني والى قوله وقد اتفقت على انهم في النهاية **(قوله من الوالد أي المعاونة)** عبارة شيخ الاسلام والمغني لفة القرأيناً أي خوفاً من الموالاة وهو المعاونة **(قوله ناشئاً من حربه)** حدث بعدد والملك عبارة شيخ الاسلام والمغني عصبه بنسبه وال الملك من الرقب بالحرية اه **(قوله حدث بعدد والملك)** انظر ما الحاجة الى هذا بقوله ناشئاً من حربه وقوله مترخية عن عصبه بالنسبة بين هذا والى بعد منسبته الى الولاء وقرا انهما غير محتاج اليهما في التميز يرشدي عبارة للمغني وهي مترخية **(قوله والصلاة)** معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث **(قوله الاخبار الصريحة)** بقوله تعالى ادعهم لا بانهم الى قوله ومالك بن مغني **(قوله بضم الام)** انصرف على المختار عش **(قوله خوجه)** الخ فيه نظر عبارة انها يتبعه قول المصنف لم يصح وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من آخر الخ زهي ظاهرة **(قوله ووقوفه)** الخ الى الصلح اوتبين احاط عش عبارة للمغني ولا يكون ولا وقع له هو موقوف لان الملك وعمله يشبهه وانما عتق عليه لمؤاخاة له بقوله اه **(قوله ومن أعتق الخ)** وما وقع الكافر كافر افلحق العتق به انما هو اسبق ثم اعقته السيد الثاني في قوله الثاني ***(تنبيه) *** يشهد الولاء الكافر على المسلم ككسوف ان يتوارى كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارى ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كلامه شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو حق الناس بعباده وماله قال البخاري يستلحق في محضه كالتقاط وحديث وتحرر المرء ان لا تملوا في عتقها وتعتقها وله الذي لا عتق عليه شفعه الشافعي وغيره وكالحلف والموالاة مغني **(قوله او عن كفارة غيره)** الاولى كفارة أملا **(قوله بضم الميم)** الخ راجع المعطوفين **(قوله وقد قدر ان ملكه لغير)** أي بان كان العتق بالاذن بشرط يرشدي عبارة عش أي فرض ذلك بان اذنه الغير وهو المكفر عنه المالك في الاعتاق أو كان المالك واباً لصوم لزمه كفارة بالقتل فان المالك اذا اعتقه من الاذن أو المولى عليه بقدر ضوئه في ملكهما قبل العتق اه **(قوله يكون الولاء للمالك)** معتمد عش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا الغير وان لم يكن الولاء له وقد يفسد ما يأتي عن المغني عند قول الشارح الغير من المذكورين **(قوله وهو عجب)** عبارة انها به وهو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال عش قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ في كان الاعتاق بغير اذنه من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعق عش **(قوله لتوقف الكفارة على التنازل)** هذا التعليل وهم وقوع العتق عنه لكن لاجل الكفارة وظاهره ان ليس كذلك يرشدي وفيه نظر ان أراد في حصول الثواب للغير لما مر من ثبوت حصول الثواب لمن صدق عنه بلاذن فليتأمل **(قوله وبقوله)** الخ الوالد يعني أو **(قوله حل كلامهما)** أي كلام المارد بنى وشيخ الاسلام في شرح الفصول **(قوله وحري)** أي شيخ الاسلام عليه ما على ما في الروضة وأصلها **(قوله عنه)** أي الغير الملتبب فيها أي في الكفارة **(قوله ما فيها)** أي في الروضة وأصلها **(قوله وانما السبب)** أي سبب المنع وعلة **(قوله بذلك)** أي بان السبب انما هو ذلك الاجتماع **(قوله عنه)** أي الملت **(قوله عاذر)** أي الاجتماع المذكور **(قوله كلامهما)** أي للمارد بنى وشيخ الاسلام **(قوله عنه)** أي الملت **(قوله تعليل شيخنا)** الخ أي الماروا نفا **(قوله ومن أعتقه الامام الخ)** لعله عطف على قوله

***(فصل من عتق عليه رقيق)**

في الخيرة بسهولة التكفير بغیر اعتاقه أي وليس الامر كذلك وانما السبب اجتماع بعد العبادة عن التباين بعد الولاء لم يثبت ورم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدي اجنبى اعتاقه عطف من رتبوه للعبادة كرفان قلت يحصل كلامه على عتق الواو عن عتق عتق كمن لم يربيعين بدليل تعليل شيخنا بان العتق نائب عن الاعناق ومن عتقه الامام من عبيد بيت المال فان ولده للمسلمين

كذلك قبل وهو ضعيف لنصرهم بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي العبيد ومن ثم كان الواجب انظر ان الله ليس له بيع عبيد المال من نفسه كما مر مراراً فاعتققت صورة (٣٧١) فيمكن حل ذلك عليها (وقد باعنا) فبشرنا وأملق ومنه يبيع العبد من نفسه ما مره

عقدت استقر أو كناية أو تدبر (ولكن العتق في هذه الشبهة باقياً بعد ما قهر ما غار العاطف على ما نسمع في بعضه العطف بالوارث الكل وكثير منها العطف بما فيها عدا الكناية وكان وجهه ما جعل المباشرة الحقيقية قسماً وما عداها أنساباً انزواً (واستلاد وقرابة سرية فصولاً) (في نسبهم) المذكورين (ثم لعصبته) المتعصبين بانفسهم الاقرب فالأقرب كإحدى الفرائض للغير السابق والترتيب انما هو بالنسبة لقوائد الولاء المترتبة عليهم من ارب وولاية تزويج وغير هذه الاشياء فانه ثبت لعصبته مع في حياته ومن ثم لو تعذر اربيه دونهم ورواها بكلاً عتق مسلم نصرانياً ومات في حياته ولم ينسأوا فانه المرن برؤيته ثم المتقل بهم الأرشية لا الرنجان الولاء لا ينتقل كما ان نسب الانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعمة الولاء متعصب به ومن ثم قالوا لا يورث بل يورثه أما العصبية بغيره كالنبت مع الابن ومع غيره كهي مع الاخت فلا تربته (و من ثم الارث امرأة بولاء) لان الولاء

من أثر محرمه من الخ كما هو صريح نصيب الغنى (قوله كذا قبل) ومن قال بذلك الغنى (قوله يامر) أي في تسمية أوائل الباب بقوله مراراً نفاً في ذلك التسمية مثلاً ما لو وضعه وقوله في سورة عتقاً به ذلك وقد ذكرنا الموطأ في مسلم فلا مام دفع قيمته من بيت المال ولا يعقبتع كافتاسلين اه (قول المرن) (وقد أي أو بعض باعنا) أي أو باعنا في غير قيمته عتقاً به اه معنى (قوله أو مرن) إلى الكتاب في النهاية لا قوله على ما نفي إلى فقال بقوله للغير السابق وقوله وهذا معنى (قوله المرن) ولأن مقتضى الابن إلى المرن وقوله أي الابن إلى ثم يعدم اليه (قوله ومنه) أي من الاعتناق عبارة الغنى مخير الماسئلاً لا أو بعض كبير العبد من نفسه أو ضمناً كقوله اعتق عبدك عني فأباه أو ميعالاً على صفو جردت اه (قوله لما مر) أي في أوائل الباب قبيل التسمية (قوله في هذه) أي الاحوال الثلاث منها به (قوله على ما نفي) أي من عطف هذه بولاء ما بعدها بالواو (قوله ولكن وجهه) أي ما في الكثير (قوله المباشرة الحقة) وهي الاعتناق والكتابة (قوله فقال الخ) عطف على قوله غار العاطف (قول المرن) كان ثورث في بيت المال يعق عليه أو ملكه يبيع أو هبة أو وصية وقوله أو سر أي كافي عتق أحد الشرى بكن المورث نصيبه معنى (قوله للغير من المذكورين) أي في أول الفصل وعبارة الغنى ما بالاعتناق للغير السابق وما بغيره فبالقار رعله اما إذا اعتق غيره صدقة عنه بغيره فانه يصح أيضاً لكن لا ينشأ الولاء وانما ثبت للمالك خلاف ما وقع في أصل الرخصة من انه يثبت له للمالك ولو اعتق عبده على أن لا ولادة له أو على ان يكون سائبة أو على انه لغيره لم يسل ولواؤه ولم ينتقل كنسبه لغير العصبين كشرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق وشرط أو ثمن انما الولاء لمن اعتق اه (قوله المتعصبين) إلى الكتاب في الغنى الاقوله كالنبت إلى فلا ثورث وقوله لان الولاء إلى المرن وقوله ولان نعمة إلى يخرج (قوله المتعصبين بانفسهم) سذكر محترزه (قوله الغير السابق) وهو الولاء على كسمة النسب (قوله والترتيب) أي الذي أقامه (قوله انما هو بالنسبة لقوائد الولاء الخ) أي يناله على الغالب من الاتفاق في الدين والافتقار بعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) أي بما يخرى أول الفصل (قوله ومن ثم لو تعذر اربيه دونهم الخ) عبارة الغنى وهو قضية قول الشئ في اذامات العتق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فبأنه لا يورث المسلم اه وعبارة الرض من شرحه وان اعتق مسلم كافراً مات الكافر عن المسلم وأولاده كافرون ومنه دونهم وبذلك علم ان ولادة العصبية ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما يأتي عن الغنى في آخر الفصل مما ينافي ما مره نفاً ميني على المرن جرح (قوله اربيه) أي اربث المعتق بالولاء (قوله كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب يعود القرابة الذي يجمع متفرقها ولا يتصور فيه انتقال عمن (قوله وسببه) أي سبب عدم انتقال الولاء (قوله ومع غيره) الواو بمعنى أو كعبارة النهاية (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معهما فتأمل سم (قوله من ثم) أي من أجل عدم ارب العصبية بالغير أو مع (قول المرن) ولا يورث امرأة (ولاء) فاذا كان للمعتق ابن و بنت وأب وأم وأخت و ثورث الا كذا وردن الا في نهاية ومعنى (قوله لان الولاء أضعف الخ) يدلل تناهيه سم (قوله دون اخواتهم) فاذا لم ترب بنت الاخ و بنت المرن والعمة فبنت المعتق وأولادها ابناهم أعلم من نهاية (قوله وكل يتم البناخ) أي لم يحسبوا كجاسيا وشدي (قوله نحو أولاد الخ) الغنى استقصا (قوله شلتهم) أي أولادهم عتقا وقوله كاشملت المعتق هو يقع الشان شدي (قوله فاستبوه) باعنا أو كناية أو تدبير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لقوائد الولاء الخ) أي يناله على الغالب من الاتفاق في الدين والافتقار بعكس الترتيب (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معهما فتأمل (قوله أضعف) أي يدلل تناهيه سم (قوله فاستبوه) يتأمل

أضعف من النسب المرن إذا تراضى التسيب لثورث كور فقط لا ترى ان ابن الاخ والم وبنهما يورثون دون اخواتهم (الذين عتقوا) كل منته اليه نسباً أو ولداً أو ولداً (ولادته) ان عتقته (وعتقته) عتقته عتقته كذا الآية صلى الله عليه وسلم جعل الولاء على من يورثها شترى الله عتقته ولان نعمة اعتناها شلتهم كاشملت المعتق فاستبوه في الولاء وهذا أبسط مما في الفرائض

يتأمل

فلا تكرار وخروج بنت من علقته بعد عتق من حراسي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها أوها ثم أعتق عبدانها يعلمون
 الاب بلا وارث) ولا لا لابان مان عنها وحدها (فانه البنت) لا لكونها بنت مقبلة لان لمعققة معتقة أما اذا مات عنها وعن نواحيها
 فانه لا ولاشي لها لانه عتقت نسب وهو مقدم على عتق وهذه التي يقال خطأ (٢٧٧) فيها رابعها تفضل لآلها ثم رابعها أقرب

مع أن لها عصبية
 نور و هو رابعها لو كان
 المقدم في الولاء العتق
 قصصه فقصه قصصه
 فعتق مقبلة فعتق بها
 وحكي الامام غلطاً ولا شك
 أيضا في هذا الشئ
 وأعتق فلو ماتت ثم مات
 العتق فقتلوا ميراثهما
 لانها كوما في الولاء وهو
 غلط بل الارث له وحده
 (والولاء على العصبان)
 كالتب فلو ماتت عتق عن
 ابنين وثبت لهما ولادة
 العتق فمات أحدهما عن
 ابن فولد العتق لابن لانه
 لو قدر موت العتق فمات
 لم ير له الابن ولو مات
 للعتق عن ثلاث بنين ثم
 مات أحدهم عن ابن وأخت
 عن أر بعثوا خورن خمسة
 فالولاء بين العشرة بالسوية
 فيرقون العتق عشرا
 لاستواقر بهم (ومن مسه
 رق) فعتق (فلا ولا على إلا
 اعتق وصيته) ثم يث
 المال دون عتق أصوله
 لان ولادة المباشرة لقتونه
 يقطع ولادة الاسترسال
 وهذا مستثنى مما مر
 الولاء على العتق وفر وعه
 وان سفلا وكذا من أود

يتأمل سم عبارة الرشدي صوابه فتعوه كهلوك كذا في نسخة اه (قوله فلا تكرار) عبارة الغني وهذه
 المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا فوطئه قوله فان عتق اه (قوله وخروج بنت من
 علقته بالغ) فان هذا اليمين التي عتق اذ ليس أو عتق قبل حراسي سم (قوله من علقته عتقا بالغ)
 أي وليد العتق الذي علقته بعد العتق من حراسي معنى (قوله الممن عتق عليها أوها) أي كان استقره
 وقوله بلا وارث أي من النسب معنى (قوله بان مان) أي العبد العتق (قوله لا لكونها بنت مقبلة) أي لما
 مر لها الاثر معنى (قوله اما اذا مات بالغ) عبارة لانها بنت للغني هذا الم يكن للاب عصبان كان كاخ وابن
 هم قريب أو بعد فلو ان العتق له ولاشي لها اه (قوله) وقوله لانه أي نحو أي أي البنت (قوله عصبية
 نسب) أي عتق العبد (قوله وهذه) أي مسئلة ما ذكرتها من نواحيها أي بها (قوله أو بعثا تفضل)
 أي غير المتعققة بها (قوله من لها عليه عصبية) أي ولاشي لها عليه معنى (قوله نور و هو رابعها)
 عبارة النهاية فخلوا الميراث البنت اه (قوله ثم عتق) أي الاب (قوله لاشر كهما في الولاء) عبارة للغني
 لانها مع مقابلة عتقه اه (قوله بل الارث) أي الاخ (قوله كالتب) ولما راد أو راد و غيره عن غير
 عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم الولاء الكبير وهو ضم الكاف وسكون الباء كبر الحاشية في الدرجة
 والعرب دون السن معنى راد النهاية ومثل هذا لا يكون الا عن نوقف اه (قوله عن ابنين) أو أخوين من عتق
 (قوله لابن) أي دون ابن الابن ع (قوله دون عتق) أصوله (صورتان تلحق بقرينة فترى قدام رقيق أو
 حروا عتق الولاء كالمع أو عتق أو أو أو أصلها كهم معنى وشرح المنهج قال الجيري قوله ان تلحق بقرينة بالغ
 بان تزوج شخص آمنه فتأني وليد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الامه فعتقه لم يشر بها فالولاء في الولد لعتقه
 لاعتق الامه ع (قوله وأعتق أو به أي اذا كان رقيقين وقوله أو أم اذا كانت هي الرقيقة تخط أي فلا
 ولا على ذلك الولد لعتق أو به أو أمه اه (قوله وهذا مستثنى مما مر بالغ) أي ممتن في قول المصنف الامن
 عتقها وأولاده عبارة الغني وهذا مستثنى من استرسال الولاء على أولاد العتق واخفاه واستثنى الرافعي
 صوره أخرى وهي من أو موصرا صلي فلا يثبت الولاء عليه لموا الى الام على الاصع لان الانتساب للاب ولولادة
 عليه فكذا الفرع فان ابداه من بالاب بطل دوام الولاء الى الام كاستان فلولها أو ولي بان عتق عنها
 لهم اما عكسه وهو موقوف تزوج مرة أو أصلي عتق في ثبوت الولاء على الولد وجهان أحدهما يثبت بعكس النسب
 والثاني لانها أحد الولد من غير يتأني عتق الولاء كالأب ولولادة على ابن حرة أو صلي عتق أو هو رقيقا فان
 عتق أو بعد ولادته فهل له ولادة بعكس النسب أم لا لانه لم يثبت ابتداء فكذا بعده كالأب أو موصرين وجهان
 رجع بينهما البلقي صاحب الاوار الأول ومن ولدين من ثم رق أو موصر زل فمسه الاذ لا عليه لان نعمة
 الاعتيق لم تتجه لحصول الخرقه قبل ذلك لم ينعلم ما ذكره أخذ مما يأتي اه وكذا في الروض مع شرحه
 الاقوه لما عكسه على ولادة على ابن حرة وقوله ومن ولدين من ثم رق أو موصر في سم بعد كرم مثل ذلك من الروض
 وشرح ما نصه عبارة الولد لا على ولده أو صلي عتق أو من رقيق فان عتق فلولها على أبيه انتهت
 فاظهر الفرق بين قوله من عتق وقوله فان عتق اه (قوله على العتق) خبر ان الولد (قوله ومن ثم تزوج
 عتق مرة أو أصلي بالغ) انظر مع ما مر نفعان العباب من قوله ولا على ولادة أو صلي عتق في سم وقد تقدم
 (قوله وخروج بنت من علقته بالغ) فان هذا اليمين التي عتق اذ ليس أو عتق قبل حراسي (قوله فانه لا ولا
 عليه بالغ) عبارة راد الولاء على من أو موصرا صلي لم ير الرق أحد بانها أو موصرة لان جهة

(٤٨ - شراف بن قاسم - عاشر)
 عتق بغير مائة ثبت الولاء على الولد لموا الى أبيه (ولو نسك بغير مائة فثبت الولاء لموا الى الأم) لانها انعموا بلعقة بعقها فان عتق
 الاب انفس الولاء أي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موال الأم (الجمالية) لان الولاء عتق النسب الى الميراث والنسب اليه وان لا دورها
 وانما ثبت لولها عند نفرض من جهة الاب بقر فإذا أمكن بعقته عاد لوضع

ولا يعود لمولى الام ولو كان معق الاب هو الاب نفسه فبأى (ولو مات الأب وقفا وعق الجدة) أو الأب وان هلا دون أي الأم (انقر) الولاء (الى ماله) أي الجسد لانه كلاب وسبق فبعدم بيت المال فان أعني الجسد والبرق (انقر) لمولى الجسد فان أعني الاب بعد أي بعد انقره مولى الجسد (انقر) من مولى الجسد (الى ماله) أي الاب لانه انما ينقر لمولى الجسد فاذا عتق عاد ماله لانه أتى ثم بعد ماله لبيت المال (وقبل) لا ينقر لمولى الجسد بل يسبق لمولى الام حتى عتق (الاب) وقفا فينقر الى مولى الجسد لانه ما بقي مانع فاذا مات زال المانع (ولو ملك هذا الولد) الذي من العبد والعتق (أياه) حر ولا نسوة لايه من مولى الام (الب) لان أباه عتق عليه فثبت له الولد عليه وعلى أولاده من أمه وعتيقة أخرى (وكذا ولده نفسه) بجره اليه (في الاصح) كالنسوة قلت الاصح انصوص بالجر والله أعلم بل يبقى اولى أمه والاولاد على نفسه وهو على الام ثم ثبت للسيد على من كاتبه أو باعسه نفسه وأعتقه النجوم أول الثمن

*** (كتاب التدبير) ***

هو لفظة النظر وشرعاني هو اقب

عندنا ونف فبما قاله العباب ومن المعنى انه وجه مرجوح **(قوله فاذا انقضوا المالح)** عبادة المعنى (تنبيه) معنى الانقراض ان ينقطع من وقت عتق الاب عن مولى الام فاذا انقضى المالح الى الاب فلم يبق منهم أحد لم يرجع المولى الى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو خلق موالى الاب بدلو الحرب فسيو اهل وهو الولد مولى الام حكايان كج انقر بدنه وجهين وينبغي أن يكون كاستلها بعني كما هو ظاهر اه مستله انقضاض مولى الاب فلا يرجع الى مولى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عرقه أي المعنى وينبغي أن يكون المالح أي ينقر مولى الام اه لعله من تحريف النسخة والاصل فلا ينقر ثم قال أي السيد عرقا ينقر النظر في الولد مولى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولد لانه انما زال عنهم مانع وقا زال ولا يحمل ثمل ولعل الاول اقرب اه **(قوله ولو كان المالح)** ليس بقاية عبارة المعنى وعمل لانقر الى مولى الاب اذا لم يكن معق الاب هو الابن نفسه فان اشترى أباه معق عليه فلا صحت ولاد الابن باق الى أمه كجسائي اه أي قول المصنف وكذا ولده نفسه الاصح قلت المالح **(قوله ويسبق)** أي لا يتوقف فيما ينقره مولى (قوله) لانه أي الاب **(قوله ما بقي المالح)** مالمصدر يقبل وانهاية ان وجود مانع المالح (قول المثل ولو ملك هذا الولد) أباه المالح) وينقر ذلك في كساح الفرور بان يتردق بجره أتوقف وطه الشبهة ونحوهما وضمن شرحه **(قوله ولاد نسوة لايه)** قصد بالانسوة لاد والانسوة لاد بوجه عرش (قول المثل اليه) أي الولد طلع ملى **(قوله وعتيقة أخرى)** الواو بمعنى أو كما بجره النهاية وان المعنى **(قوله بجره اليه)** كجلى أعني الاب بجره ثم يسبقا وبجره كذا ولا صحت معق **(قوله ومن المالح)** أي من أجل استحقاق ثبوت الولد للشخص نفسه سم **(قوله ثبت السيد على من المالح)** أي لم يثبت ذلك لقن وان أعني نفسه بالكتاب أو اداء النجوم أو بشرائها لانه يلزم ثبوت الولد للشخص على نفسه سم **(قوله وأعتقه النجوم)** أي وعتيقة (خاتمة) * لو أعني عتيق أي بامعته لكل منهما الولد لا على الآخر وان أعني اجنبي اخن لا يبقين أولاد فاشترى أباهما فلا ولا طواحد منهما على الأخرى ولو خلق حزن من أصلين وأجسده أو فاقو ينقر ذلك في كساح الفرور وفي وطه الشبهة ونحوهما فاذا عتقت أم أمه فلا لاد لم يثبتة فان عتق أو لم ينقر الولد الى موله فاذا عتقت أم أو لم ينقر الولد الى مولاها فاذا عتق أو لم ينقر الى مولا لانسوة الأوردة أقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من انقر اليه كالمس ولو أعني كافر مسلم أو ابن مسلم أو كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولد له مسلم فعتقا ولو أسلم الآخر قبل موته فولد له مسلم ولو مات في حياته معتقه فغيره لبيت المال اه معنى وكذا في الروض مع شرحه الاقوله ولومات في حياته متماخ الغافل كذا لموكلام غير الملبس عند قول المصنف ثم لعبته

*** (كتاب التدبير) ***

(قوله هو لفت) الى قوله ولا يردق المعنى الاقوله أوسع من قبله والى قوله وهناني الارشاد في النهاية الاقوله فعل الى وأسله وقوله على ما تأطقت الى المتزوجه أو بعضه فعتقوا ثم وقوله لانسوة الى المثل وقوله فان قلت الى المثل وقوله ومن المالح وقوله ومن التدبير المقتضى لالعلق خلافا لبعثهم **(قوله انظر في عتق)** الارشاد لولا علم الام من جهة التام لان الاشتباه الى الاب ولولا علمه فكذا انقر فان ابتداء حرمة الاب يبطل حوام الولد لمولى الام فدوامها أولى أن عتق وتوله لم ولاد على ابن من أصلقات يوم وقفا فان عتق أو بعد ولادته فعل عليه ولا تعاليه أم لانه لم يثبت ابتداء فكذا بعسده كجلى كان أو ابن من وجهه ان رج منهما الملقى وصاحب الانوار الأول اه وعبارة العليل على من لانس الرق أحد أباه وأم معتقه ولا على ولده أصل من عتيق أو من فرق فان عتق فولد له مولى أمه اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان أعني انقر ثم مالى أعلى الهامش من العباب من قوله ولا على ولده أصل من عتيق **(قوله ومن)** ثم ثبت للسيد على من كاتبه أو باع مالح) أي لم يثبت ذلك لقن وان أعني نفسه بالكتابة وادى النجوم أو بشرائها لانه يلزم ثبوت الولد للشخص على نفسه **(قوله ومن المالح)** أي لأجل استحالة ثبوت الولد للشخص على نفسه

*** (كتاب التدبير) ***

الامور وشرا تعليق عتق بالوث وحده أومع شئ قبله من الدر لان الموت در الحية ولا ورده على التقى من رأس المال فإذا ماتت فانت حرة قبل موتك بشهر أو يوم متلاذبات لها فلا تليس تعليقاً بالوث وانما يدين به أنه عتق قبله (٢٧٩) فعمل الله شئ علقه بوقت قبل الموت أو بعده

كان محض تعليق لا تدبر

قلا ورجع فيه بالقول

قطعا ويستثنى من رأس

المال ان نكح الوت عن

مرض الموت أو زاد على

سدته كان باقيا وأصله قبل

الاجماع تقر به صلى الله

عليه وسلم لان ذوقه لا ملا

عكث غيره عليه وأركانه

مالك وشراؤه تكليفه لا

في السران واختياره وحمل

وشراؤه كونه فاعترافه

كأنه يملك من كلاً موصوفة

وشراؤها الاشعاره لفظاً

كانت أركانه وأشارته وهي

صرح أركانه (و صرحه)

الفاظ منها (أنشرحه)

موت أو أذا مات أرقى

فانت حر أو عتق (أو

أعتقك) أو حررتك (بعد

موت) ونحو ذلك من كل

مال لا يملك غيره ونزع

البطني فإذا مات أعتقك

أو حررتك بالله وعذجو

ان أ طلقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

أو عتقك أو عتقك

الامور) أي التأمّل فيموت لونه عليه الصلوة والسلام التدبير نصف المعيشة عتاق (قوله أومع شئ قبله)

أي بخلافه مع شئ بعده فإنه لم يبق عتق بصحة كسابقه شديدي وعش (قوله من الدر) أي لفظ التدبير

مأخوذه من الدر بمعنى (قوله لان الوث لا يخل) أي سمي لان المنة نهاية (قوله ولا يرد له) أي على تعريف

التدبير معناه (قوله مات غلام) أي أو مرض لا يستغرق شهراً أو يوماً كأيّ أخذ ذلك من قوله في الفصل الآتي

عن قول المتن ويعتق بالوث من الثلث الخ وحيلة عتق كمال الخ وعش وبصر بذلك قول الشارع الآتي

آ نفاة من الله الخ (قوله وانما يدين به الخ) أي بالوث (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)

أي الذي قبل الموت وعاق به العتق (قوله على مدته) أي مرض الموت (قوله كباقي) أي في الفصل الآتي

(قوله تقر بالخ) عبارة شيخ الاسلام خسر المعصين ان رجلاً ورعاً غلاماً يملكه مال غير مباحه لاني صلى الله

عليه وسلم يفتقر ورده وعدمه انكاره يدل على جواز واسم الغلام يعقوب ومودعه أو مذكور الانصاري اه

زاد المعنى وفي سنن الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم يملكه الموت ونسب الى الخطأ اه عبارة العجوري

قوله في ابعاء الخ ومعه على الله بغيره كماله بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه شفاعته فدرهم أو زل

ثمنا له السيد وقال افض ذلك ابن شرف على التفرير وقوله يفتقر وماله أي حين لم يقل لا عبرة بهذا التدبير

سم اه يجبري (قوله وأركله ما لا يخل) عبارة المتأخر مع شره وأركانه تلا نصيغته ومالك وحمل شرط

فيه كونه رقياً غير أم ولد لان ما استحق المتبجعة أقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ بشره وفي معناه

ما صرف الضمان امام ما يرجع الخ (قوله لان السران) أي الممتد (قوله واختيار) يثنى على جعل اشتراط

الاختيار مالم يذره فان يذره فمكره على ذلك مع تدبيره عش (قوله كباقي) أي انشأ كباقي

ذكر واشتراط الحمل بما ذكر (قوله أركانه وأشارته) في ابعاء المعالي الصيغة تسامح والاولى مع شرح

المتأخر المأخر (قوله الفاظ منها) أي فاعلمه كلاً مع من المصنف في كذا كذا بل ليس مجرد ادخال

مثل كذا كان أو لم يكن (قول المتن أو عتقك الخ) عطف على أنت حر بعد موتي (قوله وتعود الخ) أي

كانت معكوك الربقة بعده وقصته (قوله باه وبعده) أي فيكون اغوا عش (قوله صرحه ما يرد) أي

قدر يدينه بملكه معي فانت طاق يكون تعاقبا سم (قول المتن أو عتقك الخ) أي بالاختيار

مادة التدبير الى أن يقول بعده موتي بخلاف غيرها كأيّ نكح من صنيعة يجبري (قوله وبصر) أي قوله ويرقر

في المعنى الاول أو بعضه فيمنه وارثه (قوله لا يخلو به الخ) وقفاً لالاسي والمعنى والباب بخلاف النهاية

ورافقه سم عبارة النهاية وفي درر بريك متلا وجهان أهمهما مذهبهم لان كل تصرف قبل

التعلق تصح اضافته الى بعض محله وبالأقل ظاهر انه لولفظ بصر يجرى لا يرد في معناه لم يصح وانه لو

كسر الاء لم يذكر وقصته الموت لم يضر اه وفي سم بعد ذكر هاتين صيغتي الراض دون نصفك

مصحح ولا يسري ودربك هل هو لغو أم تدبر مصحح وجهان اه قال في شرحه كظفر في النذ قال

الراقي وضمنه ترجع الازل وهو الظاهر كقوله الزركشي اه وأقول بدق بالفتنة قاعدة ان ما قبل التعلق

صح اضافته لبعض محله ترجع الى ان التدبير يقبل التعلق كسابقه فلتأمل ثم قوله في شرحه عتق

فدل هو لغو يعني ليس صريحه في تخلف ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ويرقر به) أي التدبير

(قوله على انما أطلقه في طلقك من صرحه ما يرد) أي اذ تدبر بدق لفتنة معني فانت طاق يكون قطعاً

(قوله وبصر تدبر نحو صفة وبصره فيمنه) أي وفي درر بريك متلا وجهان أهمهما مذهبهم لان كل تصرف

لا تتركه قبل التعلق تصح اضافته الى بعض محله وبالأقل ظاهر انه لولفظ بصر يجرى لا يرد في معناه لم يصح

ولا يعرف معناه لم يصح وانه لو كسر الاء لم يذكر وقصته الموت لم يضر سم (قوله لا يخلو به الخ) اه

عبارة الروض ودربك تصح فليصح ولا يسري ودربك هل هو لغو أم تدبر مصحح وجهان اه قال

حر أو يجردو يصح تدبير نحو صفة وبصره فيمنه وارثه ولا يسري لا يخلو به كافتة كلام الراعي واعتمد الزركشي وغيره ويرقر به وبين الحق به أقوى

فأثر التعبير فيه البعض عن الجملة بخلاف (٢٨٠) التدبير ومن ثم قال ان مت فبذلك حذفت عتي كملان هذا يشبه العتي المتجزم

(قوله فأثر التعبير فيه البعض الخ) يتأمل مع ما رجح فيما تقدم في العتي فيما إذا أضافه جزءه أن عتي الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أي لأجل كون العتي أقوى من التدبير (قوله وقال ان مت الخ) عبارة بالاسماء وان تجز تدبير أي المثلث فهل ينفوا أو يكون تدبير الكمو جهات كظهيره في القذف وان علقه كذا من ذلك صرح فاذما مت عتي كله انتهت وكان وجه عتي الكل ان هذا العتي ليس من باب السراية لان الجزء المعين كالم لا يتصور انصافه وحده بالعتي بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتي من باب السراية لم يعنى كماله فلا سراية بعد الموت اه سم بحذف (قوله سم حيث لم يمت بالمت) هل المراد ان يخرج من الثالث كالم وحكم التدبير سم وظاهر ان الامر كذلك (قوله بخلاف دورتها) يتأمل سم ولعل وجه التأمّل ان قول الشارح هذا يرجع الى قوله لان هذا يشبه العتي المتجزم الخ فظاهر المنع والى ما قبله فقه مصادرة (قول المت مع نية) أي مقارونة للفظ وباتي في ماسر في الطلاق نية والمعتق منه لا اكتشاف بخلاف دورتها من الصفقة عس (قوله واذما مت) الى قول المت على التراخي في المغني الا قوله فان قلت الى المت (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتى أو لمست بحرا يصح كنهه في الطلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو لمست طلاق وقوله أنت حر أو لمست بحر وهذا كما قال الأذري فيما اذا أطلق أو جعلت ارادته فان قاله في معرض الانشاء عتي أو على سبيل الاتراف لعل في ما قوله في الاقرار مضي رأسى (قوله صرح الوقت) فقه من كان كاتبه لمست كاتبة العتي وقياس كتابة الطلاق انها كاتبة هنا عس (قوله مما باتى) أي في آخر الفصل (قوله القريب الخ) الاولى امقاطه (قوله بصقة) عبارة بالمغني مع المتز ويجوز التدبير مطلقا كما سبق ومقتدا بشرط في الموت على تمكن بقائه السبلها اه (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فانه انهم عليه مجدار عس (قوله ومات) ينبئ حذفه اذا صغى مونه في الشهر أو المرض المشار اليهما كالم لا يخفى رشدي عبارة بالمغني فان مات على الصفقة المذكورة عتي والافلاخ (قوله على شرط آخر الخ) أي في الحياة مغي (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما عر في باب الطلاق في نحو ان كانت ان دخلت فالاول معلق على الثاني ومن ثم فلا تطلق الا ان فعلت الاول بعد الثاني كالم رشدي (قول المت) وبشرط أي في حصول العتي مغي (قوله بطل التعليق) فلا يدبر مغي نية (قول المت فان قال ان مت ثم دخلت) أو اذا دخلت الدار بعد موتى وقوله اشترط أي في حصول العتي مغي (قوله كان تعليق عتي بصقة) أي لا تدبر كالم ياتي رشدي عبارة بالمغني تنبيه هذا تعليق عتي بصقة لا تدبر كسائر التعالاة فلا يرجع فيه بالقول قطه لان التدبير تعليق العتي بموته وحده وهما علقه بموته ودخول الدار بعده اه (قوله بضمه) ثم

ح مثل ومه بالموت بخلاف دورتها (ويصح كنهه عتي) وهي ما يجعل التدبير وغيره مع نية كملت سنك بعد موتى (واذا مات فانت حرام أو مسيب ونحو ذلك لانه نوع من العتي فدخلته كاتبه ومن الكاتبة هنا صرح الوقت كملت بعد موتى فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقت من الثالث بعد الموت كالم وما كان صريحاً في باب وجده فإذا في موضوعه لا يكون كاتبة في غير قلت الوصية والتدبير مقصدان أو فرق بين من الاتحاد كليهما بما ياتي فصح نية التدبير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدبير (مقيداً) بصقة (كان مت في هذا الشهر أو هذا المرض) فانت حر فان وجدت الصفقة المذكورة ومات عتي والافلاخ به بقوله في هذا الشهر على انه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فقصون مت بعد ألف سنة فانت حر باطل (ومعاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى) لانه اما وصية أو تعليق عتي بصقة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفقة وانت عتي (والا) فوجسد (فلا) يعنى (ويشترط الدخول قبل

في شرحه كظهيره في القذف قال الرافعي وقضيه ترجع الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه وأقول قد يقال قضيه قاعدة ان ما قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله ترجع الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتي فليتأمل ثم قوله في شرحه عقبه حل هو لغيره ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في خبر فاضل صراحة وبعبارة العباب وان تجز تدبير يمثله فهل ينفوا أو يكون تدبير الكمو جهات كظهيره في القذف وان علقه كذا من ذلك صرح فاذما مت عتي كله اه وكان وجه عتي الكل ان هذا العتي ليس من باب السراية لان الجزء المعين كالسبل لا يتصور انصافه وحده بالعتي بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتي من باب السراية لم يعنى كماله فلا سراية بعد الموت لكن قوله لان الجزء المعين كالم لا يتصور انصافه وحده بالعتي فيه نظر لان هذا لا يمنع صحة السراية بدليل نظيره في الطلاق الا ان يفرق فليتأمل (قوله فأثر التعبير فيه البعض) يتأمل مع ما رجح فيما تقدم في العتي فيما إذا أضافه جزءه ان عتي الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أي لأجل كون العتي أقوى من التدبير (قوله بخلاف دورتها) يتأمل سم ولعل وجه التأمّل ان قول الشارح هذا يرجع الى قوله لان هذا يشبه العتي المتجزم الخ فظاهر المنع والى ما قبله فقه مصادرة (قول المت مع نية) أي مقارونة للفظ وباتي في ماسر في الطلاق نية والمعتق منه لا اكتشاف بخلاف دورتها من الصفقة عس (قوله واذما مت) الى قول المت على التراخي في المغني الا قوله فان قلت الى المت (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتى أو لمست بحرا يصح كنهه في الطلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو لمست طلاق وقوله أنت حر أو لمست بحر وهذا كما قال الأذري فيما اذا أطلق أو جعلت ارادته فان قاله في معرض الانشاء عتي أو على سبيل الاتراف لعل في ما قوله في الاقرار مضي رأسى (قوله صرح الوقت) فقه من كان كاتبه لمست كاتبة العتي وقياس كتابة الطلاق انها كاتبة هنا عس (قوله مما باتى) أي في آخر الفصل (قوله القريب الخ) الاولى امقاطه (قوله بصقة) عبارة بالمغني مع المتز ويجوز التدبير مطلقا كما سبق ومقتدا بشرط في الموت على تمكن بقائه السبلها اه (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فانه انهم عليه مجدار عس (قوله ومات) ينبئ حذفه اذا صغى مونه في الشهر أو المرض المشار اليهما كالم لا يخفى رشدي عبارة بالمغني فان مات على الصفقة المذكورة عتي والافلاخ (قوله على شرط آخر الخ) أي في الحياة مغي (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما عر في باب الطلاق في نحو ان كانت ان دخلت فالاول معلق على الثاني ومن ثم فلا تطلق الا ان فعلت الاول بعد الثاني كالم رشدي (قول المت) وبشرط أي في حصول العتي مغي (قوله بطل التعليق) فلا يدبر مغي نية (قول المت فان قال ان مت ثم دخلت) أو اذا دخلت الدار بعد موتى وقوله اشترط أي في حصول العتي مغي (قوله كان تعليق عتي بصقة) أي لا تدبر كالم ياتي رشدي عبارة بالمغني تنبيه هذا تعليق عتي بصقة لا تدبر كسائر التعالاة فلا يرجع فيه بالقول قطه لان التدبير تعليق العتي بموته وحده وهما علقه بموته ودخول الدار بعده اه (قوله بضمه) ثم

موت السبل كالم صرح لفته فان قبل الدخول بطل التعليق فله ان لا يصير مدبر الابد الدخول (فان قال ان) أو اذا (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتي بصقة (اشترط دخول بعد الموت) جملة بضمه ومن ثم لو أتى بالواو وأطلق

أى من الترتيب ذلک معنی (قوله أجزأ الخول قبل الموت) وفاة المعنى واليه عمل بلام الاسی
 وحسبنا قاله وضو النهاية عبارة عنهما وكذلك الالان متبوعا بالواو فأنت حاشط الخول بعد
 الموت الآن يريد الخول قبسه اه زاد الثاني فيقبس وهو المعنى اه (قوله الآن وهو على الترانى)
 مقتضاه ترك البس على اختيار حتى يخدم وفيه ضرورة على الوارث والأوجهان محله قبل عرض الخول
 عليه فان عرض عليه فأبى فلا وارث بعده كقوله فى المشيئة لا تسبأسى ومعنى وباقى الشارح محله
 (قوله وان كان) أى شرط الترانى وقوله ووجدى عدم اشتراط (قوله ومن التدبير المقيد لا للعلق
 الخ) قد يقال للعلق على هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الخول أو المشيئة أو على الالان
 ما هو كذلك لا يكون تدبيرا ويجاب بان العلق على الخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرج
 ينأى كونه تدبيرا بل تعليق الحرج به الموت فليتامل سم (قوله خلافا لبعضهم) يعنى الجوزى فى شرح
 الارشاد سم (قوله ان يقول اذا وصى الخ) عبارة النهاية وقال اذا مات فانت حوان دخلت الدار أو شئت
 وفوى شأ الخ وعبارة المعنى والروض سم حرج وقوله اذا مات فانت حوان شئت وإذا شئت وأنت حوان اذا مات
 ان شئت وإذا شئت فحبل ان ربه المشيئة فى الحياة والمشيئة فى الموت فعمل بنبته فان لم ينشأ على
 المشيئة بعد الموت وكذا سائر التطبيقات التى توسط فيها الحرج بين الشرطين كقوله لزوجه ان اذا دخلت
 فانت طالق ان كلش دافاته بعمل يشتهان لم ينشأ على على تأخير الشرط الثانى عن الاول وتشرط
 المشيئة هنا فورا بعد الموت عند الاكثرين اه (قوله فان نوى شيئا) أى من كون الخول أو المشيئة
 الحية أو بعد الموت سم ومرأ تقاضى الروض وشرحه والمعنى مثله وقال عى أى من الفور أو الترانى
 ويعلم ذلك منه بان يصح به قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيمنظر ظاهر بالنسبة لتعلق بالخول معالقا
 وبالمشيئة كجاء من منبع المعنى والروض سم شرحه المار أنفا ومن مسئلة المشيئة لا تنفى الموت ومن
 كاد المارح هنا خلاصة ما يستفاد من كلامهم ان التعلق الذى توسط فيه الحرج بين الشرطين يعمل
 عند الاطلاق على تأخير الثانى عن الاول وهو الموت هنا مطلقا وعلى فور يتم ان كان التطبيق الثانى بالفاء
 مطلقا وبالمشيئة غير محسوس وعلى الترانى غير ذلك والله أعلم (قوله لانه السابق الخ) أى تأخير الخول
 أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسى خلافا لما فهمه من عدم رجوع الضمير الى كون التأخير فورا
 (قوله ان ذكره) أى ذكر الموت (قوله من تأخير المشيئة) أى مثلا وقول عى قوله من تأخير المشيئة
 وعليه فلو تقدم ذكر المشيئة على الخول هل يكون الحكم كذلك فيمنظر وقضيقوله الا فى الموصرح
 بوقوعها بعد الموت أو نواه فشرط وقوعها بسد بلا فورا هنا كذلك اه مبنى على ان قول الشارح
 دخلت أو شئت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيع الروض وشرحه والمعنى كما هو مفاد

والفرق بينهما بين ان دخلت كلش دافاته فانت طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان المصنفين العلق
 عليهما العلقان فعمله غير بينهما فتدعى وتأخرا والصفة الاولى فى مسئلتنا ليست من فعله وذكر الترانى
 فعله عقبها بشرط تأخرها ش مر (قوله أجزأ الخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الخول
 بعد الموت الآن ويرد قبسه اه وكذا ش مر (قوله ومن التدبير المقيد لا للعلق خلافا لبعضهم) يعنى
 الجوزى فى شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال للعلق عليه هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق
 على الخول أو المشيئة أيضا وسبأى آخر الصفحة انما هو كذلك لا يكون تدبيرا ويجاب بان العلق على
 الخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرج ينأى كونه تدبيرا بل تعليق الحرج به الموت فليتامل
 فقد يقال لو كان العلق على ما ذكر تعليق الحرج به الموت باعتبار وجوده أعنى ذلك العلق عليه أولا يمكن
 أن يجب بغير هذا الملازمة فليتامل (قوله خلافا لبعضهم) أى الجوزى (قوله فان نوى شيئا) أى من
 كون الخول أو المشيئة فى الحياة أو بعد الموت (قوله والاحل على الخول أو المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال
 قضية قاعدة امراض الشرط على الشرط اعتبار الخول أو المشيئة قبل الموت باعتبار ان توسط الحرج بين

أجزأ الخول قبل الموت
 ومن جعلها كمرجى على
 الضمة فإنها الترتيب كما
 أقاده كلامهما فى الطلاق
 (وهو) أى الخول بعد
 الموت (على الترانى) يعنى
 انه لا يشترط فيه الفور لا
 انه يشترط الترانى وان
 كان قضية ثم وجوبه بان
 خصوص الترانى لا يفرض
 فيه يظهر غاى بالافاقوا
 النظر اليه بغير الفور
 فى الفاء فلو عرهم بالشرط
 اتصال الخول بالموت ومن
 التدبير المقيد لا للعلق خلافا
 لبعضهم ان يقول اذا مات
 أو شئت أو ان مات فانت حى
 وان أو اذا أميت دخلت أو
 شئت مثلا فان نوى شأ على
 به بالاحل على الخول أو
 المشيئة عقب الموت لانه
 السابق الى الفهم هنا من
 تأخير المشيئة عن ذكره
 وهنا فى شرح الارشاد
 الكبير ما يعين الوقوف
 عليه وأخذت من اعتبارهم
 السابق الى الفهم هنا
 أفتدبى فحين قال فى مرض
 موته عبدي مدعى على
 والنفى فان السابق الى
 الفهم منه أنه علق عقده
 على شتمته بعد موته الى
 أن توفى فحق حيث شئت
 (وليس الواو يه)

ونحوه من كل من قبل الملك (فقبل الخول) وغرضه عليه اذ ليس له ابطال لتعلق المشتوان كان له حيث ان يبطله ثم له تغيير عتقه كجمله به شارح لان القصد عتقه كلف كان وفيه نظر اذا كان يخرج كل من الثالث لما يلزم عليه من ابطال الولاء لعيب وهذا متوعدى بمقصود فالتى بجمعيند انه لا ينفذ من فان لاواستغرق وقوى بالعق فغرضه ما لم يفلح في تنفيذ ابقاء الولاء على حله لا مستحذ ذلت لا يتصور وتووع العتق لامت الان عتق بما عاق عليه وقت الوارث ونوى به ذلك اخفى عما علق عليه بغير برفله ان رأت البغوى أطلق على ليس له اعتنايه ثم قال ويمكن أن يقال بعق عن الميت ويمكن بناؤه على أن اجازة الوارث تغدو زو يكون عتقه من الميت أو قل لا فلا يجوز كما لا يجوز بعبه اه وهو صريح في أن الاحتجاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وانما ذكره فيه بحثه وفيه نظر ظاهر كما علم بمناظرته

لانه ان كان يخرج من الثالث قول الشارح مثلا (قوله ونحوه) الى قوله ثم في الخفى والى قوله فان قلت في النهاية (قوله من كل من قبل الملك) قال سم نقتل من الطلوى انه يحرم عليه وطرها ايضا لاحتمال ان تصير مستولى من الوارث فيستأخر عتقها عش وفيه موقفة وقاس الاجازة الا لا تنال جواز والتحق بعدم وجود الدخول فاجمع (قوله وعبر ضماخ) أى من الوارث عش (قوله اذ ليس له ابطال لتعلق المشتاخ) كجلاو دوى لرجل شتى ثم ان ليس للوارث به عوان كان لا موصى ان يبيعه بها فزاد الخفى وليس للوارث منعه من الدخول له كسب قبله اه (قوله ثم) أى الوارث (قوله كجمله به الخ) لاوفق لتفطره الا على ما صو به الخ (قوله اذ كان يخرج كل من الثالث) الخ فيه انه تقدم عن الخفى والرشدى وايضا في الشارح أن ما صفة من التديق بصفة من التديق والتدبير فمقت من رأس المال الا ان يقرض كلامه فيما اذا كان التديق في مرض الموت (قوله لولا استغرق) أى الثالث للمبر (قوله انه ليس له) أى للوارث (قوله بعق) أى الوارث (قوله بشارة) أى اعتاق الوارث للمبر (قوله وانما ذكره الخ) أى البغوى بقره ويمكن أن يقدل بعق عن الميت الخ (قوله فليس هنا اجازة) أى لانه انما تكون فيما زاد اذلى الثالث (قوله بيناته) أى اعتاق الوارث على انها اجازة (قوله لو صرح) أى اعتاق الوارث (قوله فانه لا يمنع) أى تغيير الوارث عتق المكاتب (قوله لا يمنع التصرف الخ) قد قال الكلام هنا في بعد موت السيد وحكم المبر حيث ذكره المكاتب بل اشترط وما (قوله لجواز دفعه الخ) مرماهيه (قوله فلم يخرج منه) أى فى البعض الذى لم يخرج من الثالث (قوله ولم يمتعه) يتأمل سم وجهه ظاهر اذ الوارث انما تصرف في حق نفسه فلا وجه لزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة (قوله انه لا يزال) الى قوله لا سيما فى النفس الا قوله ما لم يرجع الى قوله وبما واثق لا سيما الا قوله ما لم يرجع وقوله ترى الى المتن وقوله في غير الاخير وقوله اذ في الخطاب الى لم شرط (قوله فله ذلك) ظاهر هو ان طالت المدة بعد الاجازة ولو وجدت اصفه المعلن علمه اهل فتفسخ الاجازة من حيث بدأ ولا اذ قبل بعدم الانقضاء فهل الاجرة للوارث أو للعق لا تقطع لتعلق الوارث به فيه نظر والاقرب الانقضاء من حيث بدأ لانه ثبت انه لا يستحق المنفعة بعد موته اه عش وقوله بعد موته صوابه بعد وجود اصفه (قوله ما لم يرجع) بان يريد الدخول بعد امتناعه من الرجوع قبل بيعه وان قرأت عش (قول المتن ولو قال اذ لم يمت ومضى شهر الخ) أو أنت بعد موته شهر ما لم يمت (قوله انه لا يعدى) الى قول المتن وقال ان شئت فى الخفى (قوله ايضا) أى تقوله ان امت ثم دخلت فانتسح (قول المتن استقدمه) أى واجارته واعارته معنى (قوله ونحوه) أى من كل تصرف يزيل الملك (قوله لانه) أى من انه ليس له ابطال لتعلق الوارث شرطين كلفنا ليس من تلك القاعدة كما علم مما تقدم فى الاية ثم رأيت ما فى حاشى الصفحة الا تسمية (قوله) وزم مقيته ولا يسرى عليه يتأمل

كجمله الفرض فليس هنا اجازة حتى يقال بيناته على أنها تنفذ ذوا وتلذذوا ان لم يخرج منه لم يصح على ما قاله اشمس المتقروا ان العتق انما يقع عن الميت ان عتق بالمعنى الذى علق عليها واموال علقه بصفة فغيره الوارث فهذا عتق مبتدأ فلا يجزى فيمتلصا التفة ذوا التملك بل يكون لنوا الماسر ان لم يصح يمكن وتووعه لميت وان لم يلزم عليه ابطال حكمه من الولاء الذى قصده فان قلت سلما ضحى كلام البغوى بل وانه لا وجه لكن ما المانع ان تعجز الوارث هنا كغيره عتق المكاتب فانه لا يمنع العتق عن الكتابة بل يكون الولاء للسيد كما سئل مما الى آخر الكتابة فبالو مانع ابن عبد قلت الفرق بين العورتين واضح لان التعلق بصفة لا يمنع التصرف في وقبة

المتن لجواز دفعه من أصله بخلافه مع اختلاف المكاتب لان الكتابة لا يمتنع فيه ولا يكون تغيير العتق فيها مافقا لزوم ما وقع تغيير الوارث نحو كذا الهاد افعا تغيير الوارث بخلافه باقى عتق ما سبب بتغييره لجواز دفعه كما تقر ولم يقع تغيير الوارث نحو كذا بل افعا يلزم من كونه افعا كونه انشاء مبتدأ وقد تقرر وانما منع دفعه لاستمراره دفعه ولا ما لم يمت الذى قصده بتعلقه بعقب مولود خرج بعض فقط من الثالث فظاهر انه يصح التميز فيه فيما لم يخرج منه وزم مقيته ولا يسرى عليها يلزم ما من ابطال حق الولاء للميت فى البعض اما لا يزال الملك كجمله به ذلك وامال عرض عليه الدخول فانتع من مالم يرجع بيعه لا سيما اذا كان غير المستغنى فيه فصره كلامه (ولو قال اذ لم يمت ومضى شهر) أى بعد موته (فانتسح) فهو تعلق عتق بصفة ايضا (فالوارث استقدمه) وكسبه (فى الشهر) كجمله ذلك فيما قبل الدخول لانه على ملكه لا يبيع ونحوه لما

وفي نحو أنت مدون دخلت من البابين تصعد الموت كما هو المقرر في اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما تقرر متعين كما ينفع
بمراجعة شرحي للروايات الكبيرة وان لم أوفق احد من شرحه فمرض لثقت (فان قال مني) أو بهما لا (شئت فقله راضي) لان نحو مني وضع
له لكن بشرط وقوع الميثاق قبل موت السليم بالبرص كما مر في قوله (ولو قال) أي قال كل من شر يكين (لبعد ما اذا متنا فانت حرم بعق
حتى يموت) لتوجد الصفات ثم ماتا (٣٨٤) معا كان تعليق عتي بصفة لا تدبر لانه تعليق عتي في امر تليصا نصيب آخرهما موتا
بموت أولهما مدبر لانه

في حياة السيد عدم عدم تصور قتلها سم (قوله في نحو أنت مدبر الخ) مستأنف (قول المتن وان قال مني
شئت) أي بدل ان شئت معني (قوله أو بهما) الى قول المتن ولودير كافر في النهاية لا تقوله وعقته من ثلثة الى
المتن وكذا في الغني الاقوله مكره وقوله لم يزد (قوله لكن بشرط وقوع الميثاق) له في غير الاخير
سم وصنيع الغني كلصير يعني ذلك (قوله أو بنوه) الاول ابدال أو بالواو (قول المتن ولو قال) أي معا أو
مرتباً عتي (قوله لا يدبر) أو يرتب على ذلك انهما اذا قالا ذلك في حالة العصمة فانه يعق نصيب كل منهما
من رأس المال بخلافه اذا قلنا انه مدبر فلا يعق الا ما خرج من الثلث بحري (قوله لانه تعليق عتي في
أي يموت) وموت غيره والتدبير ان يعق العتي بموت نفسه مرشدي (قوله لانه حشمته معلق بالوعد) وحده
وكله قال اذا مات شرير فتصير مدبر ورشدي (قوله بخلاف نصيب أولهما) أي موتاً فلا يصير مدبراً
لان المعلق عليه ليس هو وموت وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله له) أي لو اراد نحو مقتدا ما الخ
أي نحو استخدام وكسب نصيبه كل من الجنا بمنحري (قوله بعد الموت) أي قبل الاعتاق (قوله
مستحق) أي العتيق معني ويحتمل ان الضمير لكسب يكون ظاهر صنيع الشارح (قوله ولا يصح تدبير
مكره) أي الا اذا كان يعق بان نذر تدبيره فأكبر على ذلك قياساً على ما مر في الاعتاق من عتي اه
بحري (قوله حال جنونه) اما اذا تقطع جنونه وبقي في حال افاقته يصح كفاي الصبر ولو قال أنت حران
جنتي فغن هل يعق قال صاحب الانصاف يحتمل وجهين أحدهما نعم لان الايقاع حصل في العصة
والثاني النسخ لان المضاف للصنوع كالميت فانه انتهى والاول أو جعني (قوله ويصح من مغل) ومن
مبعض معني وشرح التهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لمالكه واجبه اه أقوله فبعضه تقبيل
الغني عدم جهة تدبير الجنون والذي بعدم أهليته ما التزم عدم جهة تدبير المكاتب لمالكه وأيضاً
يؤيده عدم جهة كالمكاتب لمالكه بعد (قوله وصفه الخ) ولو لم يلجأ جوعاً تدبيره بالبيع للصيغة
وضوح ومعني (قوله ومن سكران) أي متعد (قوله لا توفيقاً مسبقاً) بدليل عدم فساد البيع والهمة
السابقة عليها نهاية ومعني (قوله لحقه) أي العبد معني (قوله وعقته من الثلث) استئناف بيان (قوله
ورثه) أي خاصة (قول المتن ولو اراد المدبر) أي أو استولى عليه أهل الحر بمعني (قول المتن لم يطل) وفائدته
تظهر فيما لو عاد الى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مثلاً عتي عبارة الغني ثم مات
السيد قبل قتله عتي ولو الحق بدار الحر فبسي فهو على تدبيره ولا يجوز زاسترقاقه لانه ان كان سيده حياً فهو
له وان مات فولاؤه ولا يجوز زابطه وان كان سيده متوفى استرقاقه عتي بخلاف مسبق في حله ولو استولى
السكران على مدبر مسلم ثم عاد الى الاسلام فهو مدبر كما كان اه (قوله ولو اراد بعد بره لم يسل أودى الخ)
ما ذكره في السلم واضح وأما الذي فلا ينعض ان كان السي في حياة السيد أو بعد موته فخير زاسترقاقه كما
مر في السير في كتاب الاصل الاقتصار على السلم ورشدي عتي (قوله بخلاف المكاتب الخ) عبارة الغني
(تسبه) حكم مستوفى لما جرى كدبر فحماير مختلفا مكاتب الكافر الاصل فانه في حكم اخراج عنه
وبخلاف مدبر المرتد بقاءه علاقة الاسلام كما يمنع الكافر من شره اه (قوله اما المسلم الخ) بحسب زقوله
نوع عدم تصوره قتلها (قوله لكن بشرط وقوع الميثاق قبل موت السيد) له في غير الاخير (قوله
ويصح من مغل وصفه الخ) هل يصح تدبير البعض لمالكه ببعض ما جرى ينفي ثم وانظر تدبير المكاتب

حشمته معلق بالموت وحده
بخلاف نصيب أولهما (فان
مات أحدهما فليس لوارثه
بيع نصيبه) ونحوه من
كل ضرب للملك لانه صار
مستحق العتيق بموت
الشر بل لا يجوز استخدامه
وكسبه وفارق ما لو أوصى
باعتاق جعد فان الكسب
يعد له لانه لا يجب
اعتاقه فورا ان كان مستحقه
حال الا كسب (ولا يصح
تدبير) مكره (يحبون)
حال جنونه (وصي لا يبر
وكذا يجوز في الاظهر) لان
عبادتهم لتولف القلم
صهم (ويصح من مغل)
(وصفه) وان جرحه علم ما
كسر الثاني في بابه اذا ضرر
فيه مع جهة عبادة ما ومن
سكران (وكافر أصلي) وولي
حر بابا يصح استبداده
وتعليقه العتي بصفة لصحة
عبادة مولاه (وتدبير المرتد
منه على اتوا الملكة) كما
مر في بابه فعلى الاصح ان
أسلم بانث حشمته والا فلا
(ولو دبر) قتل (ثم ارتد)
السيد (لم يطل) تدبيره
(على المذهب) فاذا مات
مرثدا عتيق العبد لان الرد

لا توفيقاً مسبقاً مع الصلابة تخفف عن الصياح وعقته من ثلثة وان كان له ذنباً لا زال لان الشرط مقام الثلثين
لمستحتم ما لو ان يكون لورثة (ولو اراد المدبر لم يطل) تدبيره لا يهدأ ولا ينع كونه مملوكاً ولو لم يسل أودى فسي لم يجز استرقاقه لان
فيه ابطالاً لاقط السبل ولحق جلي مدبرها كالكافر الاصيل من دارنا (الى دارهم) وان دبره عندنا أو الى الرجع معملان أحكام الرجع جميعاً
باقية فيه بخلاف المكاتب لا يحجمه الإرضاء لاستقلاله اما المسلم المرتد

فبمع من جعلهما كالإيجوز له شرهما (ولو كان الكافر عبد مسلم فذبحه) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) ذبحه (وبيع عليه) لما في
بقا ملكه عليه من الإذلال وهذا عطف بيان لما قبله من أن الكافر لا ينقض بينه وبينه محضه بغيره (ولو كان كافر كافرا مسلم
العبد (ولو رجع السيد) في التدبير بأن لم يزل ملكه عنه (ترجم من سيده) واستكسبه في بدله دفعه لئلا يباع لتوقع حرته
(وصرف كسبه إليه) أي السيد كمالاً وأملت مستوفاه (وفي قول يبيع) ثلاثين في ذلك (٣٨٥) كافر (وله) أي السيد غير السفيه ولو ليه

(بيع الذمير) وكل تصرف
نزل الملك لأهل صلى الله
عليه وسلم بأحد من أهاري
في دين عبده واداه أختان
وروى مالك في المسوطلا
والشافعي وألحاكم وصححه
عن عائشة فلم يباع
مذموره لم يصغر ثم لم ينكر
عليها ولا أختها أحسن
العبادة وأخبر البيهقي
في الأول للدين رده وأنه لو
كان كذلك لتوقع صلى
الله عليه وسلم بشتان
فان كيف يصح هنا مع
قول الرازي في دين عليه
فان مجرد كون البيعة فيه
لا يقيدها لاجله لحسب
لنقضه حيثئذ على العجز
عليه وسؤال الغرماء فيه
ولم يثبت واحد منهما على
أن قضية عائشة كالبيعة
الحقيرة (والدبير تعليق على
بصفة) لأن صفة صفة
تعليق (وفي قول ونسبة)
العبء بالعلق نظر إلى أن
اعتاق من التملك (فلا بانه)
مثلا السيد ثم ملكه لم يعد
التدبير على الذمير لأن
كلامه التعليق والوصية
يبيطه وزوال الملك وكلا
يعود الخلف إلى المير (ولو
رجع عنه بقول) ومنه إشارة آخرى مفهومة وكافية (كانت فسخته

الكافر الأصلي) (قوله) فبمع من جعلهما (ولو كان كافر عبد مسلم) أي
ما كسبه ولو كان غيره من صر ملك الكافر المسلم المذكور وفي كتاب البيعة مغي: (قوله) نقض ذبحه: أشعر
بصفة التدبير وهو ظاهر ودل عليه قوله فيما صر بشرط في الخلق كونه فائتيا أم ولو فاداه لئلا يباع لئلا يباع
قبل بيع الفتن حكمه بعه عرش عباده لفتني قال في المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بصفته
حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد أو معناه الحكم بطلانه من أصله وعلى الأول هل يوقع على إبطاله أم
لا فيه نظر انتهى ولوجه لتوقع في ذلك كقوله ابن شبة فإنه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وإنما الخلاف في
الاستكشاف في إزالة الملك اهـ أي بالبيع والرجوع إلى الكفاية كإجماعنا (قوله) وهذا عطف بيان (الح) بعبارة
الغنى قوله نقض ويبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض ذبحه ببيع (قوله) يبيع به
(الح) أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر عندهم فاعرف البيعة للنقض سم (قوله) في التدبير
بأن لم يزل إلى الفصل في التباين بالآخرة لأنه قد يؤدي إلى التنازل وقوله وقرع بعضهم إلى إذا كان الأسبق
(قوله) وأما كسبه إلى الفصل في الغنى الآخرة وروى مالك في المتن وقوله لأنه قد يؤدي إلى التنازل وقوله وقرع
إليه إذا كان الأسبق (قوله) المتن وصرف كسبه إليه) وإن لم يكن له كسبه ففسخته على سيده ولو لم يكن سيده
يدار الحرب أو أتفق عليه كسبه وبعث بالفاضل (تفسير) لو أسلم كتاب الكافر لم يبيع فان عجز يبيع مغي
(قوله) ولو ليه) أي أله ولو لم يرد سيده (قوله) في الأول) أي يباع واداه أختان (قوله) ولم يثبت) فقد رتب عليه
أنه يكفي استحقاله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة قطعية سم (قوله) قلت مجرد كون البيعة فيما لا يضي
مافي هذا الجواب من التكافؤ في الظاهر المتبادر من كون البيعة في الدين ليس إلا لاجله فقط خصوصاً مع
استناد البيعة إلى الإمام الذي هو امام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إلا إذا ما مان ببيع على الأحاد
للاستنباط في الحقيقة لذلك الواقعة قطعية كما في سقوط الاستدلال به في احتمال سؤال الغرماء وأجبر بل
السؤال هو الظاهر إذن البعدها على ما صلاوة السلام بانه من غير سؤال أحد سم (قوله) المتن والقد يرد (الح)
أي مقبداً كان أو مطلقاً مغي (قوله) مثلاً) أي رويها أو قبضتها نهاية (قوله) وكافية) أي بنيتها (قوله) المتن
فقطه (الح) حذفه خوف العطف من المعطوفات لغيره من العرب كقولهم أكلت كذا ثم كذا ثم كذا ثم كذا ثم كذا
(قوله) ومن ثم) أي لاجل بقاءهما معاً (قوله) المتن وطعمه ذميرة) أي وما عاقبة تها مشغور وض (قوله)
لبقاء ملكه فيها) وسأوى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه ذميرة وكان يظنها

لما لم يكموا واحده (قوله) يبيع به) أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر عندهم فاعرف البيعة للنقض سم (قوله) في التدبير

لنقض (قوله) ولم يثبت) قد رويها عنه كفي استعماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة قطعية (قوله) قلت
بمجرد كون البيعة (الح) لا يضي مافي هذا الجواب من التكافؤ في الظاهر المتبادر من كون البيعة في الدين
ليس إلا لاجله فقط خصوصاً مع استناد البيعة إلى الإمام الذي هو امام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إلا
إذا ما مان ببيع على الأحاد إلا لسبب الحقيقة لذلك الواقعة قطعية كما في سقوط الاستدلال به في احتمال
سؤال الغرماء وأجبر بل السؤال هو الظاهر إذن البعدها على ما صلاوة السلام بانه من غير سؤال أحد سم (قوله) المتن والقد يرد (الح)
أنه يجهل أن الأنصاري امتنع من الإدعاء للإمام حيثئذ البيعة بسؤال الغرماء من غير جرح

(٩٤) - (شرواف ابن قاسم) - (عاشر)

نقضه رجعت فيه مع الرجوع (ان قلنا) بالضعف انه (وصية) لمصر في الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق على بصفة كلاً والأصح
(فلا) ببيع بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مذمراً أو كاتب) أي عتق أحدهما (بصفة صم) كصم ذمير وكافية إمام في بصفة وصفة التدبير
والكاتب بهما (و) ثم (من علق بالاسبق من الوصيتين) (الوث) أو أداها المحرم (والصفة) تجبها للعتق فان بقت الصفة المعلق بها عتق بها
أو الموت فبمع التدبير أو الأداة فبمع الكاتب (وله) وطعمه ذميرة) لبقاء ملكه فيها كلسو لنقضه (لم يمتعلق بها حتى لازم

(ولا يكون) وطوله لها (وجوعا) عن التدبير لانه قد يردى الى العلوق المحصل لغصود التدبير وهو يعتقد بغير خلاف نحو البسح (فان اولها بطل بذيره) لان الاستيلاء أقوى من ذلك باعتبار من الثالث ولا تمنع منه الذين فسرعه كما ترتفع النكاح تلك المبين (ولا يصح تبسیر اوله) لما تقررون ان البلاد أقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تقليد عقده بصفة (وكانه تدبير) لوافقه لغصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتبه يفتق بالاسبق من الوصين موت السدود اداء النجوم يبطل الاخر لا ان كان هو الكاتب فلا تبطل أحكامها بل ينسب العقق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه ابا حامد وغيره وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتبه ابن المقرئ بوجه بان طررها واجب منعتها فبطلت أحكامها أيضا وسيفعل مما يقرر بيانه اذا كان الاسبق الموت لم يعق كله الا ان وسعه الثالث والا فقدر ماسعه فقط

﴿فصل﴾ في حكم حل المدبر وموالمعلق عقدها بصفة

وجناية المدبر وعقده اذا (ولدت مدبرة) ولها (من نكاح) أو لا يثبت الولد حكم التدبير في الاظهر

لانه قد يردى الى العلوق المحصل لغصود التدبير وهو يعتقد بغير خلاف نحو البسح (فان اولها بطل بذيره) لان الاستيلاء أقوى من ذلك باعتبار من الثالث ولا تمنع منه الذين فسرعه كما ترتفع النكاح تلك المبين (ولا يصح تبسیر اوله) لما تقررون ان البلاد أقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تقليد عقده بصفة (وكانه تدبير) لوافقه لغصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتبه يفتق بالاسبق من الوصين موت السدود اداء النجوم يبطل الاخر لا ان كان هو الكاتب فلا تبطل أحكامها بل ينسب العقق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه ابا حامد وغيره وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتبه ابن المقرئ بوجه بان طررها واجب منعتها فبطلت أحكامها أيضا وسيفعل مما يقرر بيانه اذا كان الاسبق الموت لم يعق كله الا ان وسعه الثالث والا فقدر ماسعه فقط

مغنى (قول المتن) لا يكون وجوعا) أى سواء أعرل عنها أم لم يعن منها (قولاه والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير أضعف من الكتابة فقل دخل عليها (سم) (قولاه) يعطى الآخر (الخ) عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصح فينبع كسبه وولده فان عتق بمسئله الكتابة أى كاتب المدبر عنه لثلاثه عتق بقدمه بقى الباقي مكاتبا فاذا أدى قسطه عتق وان مات وقد ورد مكاتبه عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة (قاله ابن الصباغ) وقال الاسوى انه الصحيح وهو الصحيح في الصريح وهو العتق خلافا للشيخ أى لم يدور على الاول أى العتق بنبع كسبه وولده كما نرى ظاهره اهـ وعبارته المغنى في شرحه يصح تبسیر مكاتبه فان أدى المال قبل موت السيد عتق بالتدبير على المدبر ولو عجز نفسه أو عجزه عنه بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يرد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ أبو حامد بطلت الكتابة وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل وينبع كسبه وولده بمن اعتق مكاتبه قبل الاداء مكاتبا عتق ابطال الكتابة بالاتفاق فكذا بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسوى ما قاله ابن الصباغ وهو حرم صاحب الصبر وان لم يحتمل الثالث جميعه عتق منه بقوله الثالث بالتدبير وبقي ملازمه مكاتبه وسطا عن من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه فسقط النجوم أو وبه فربعها اهـ مخفف (قولاه الا ان كان هو) أى الآخر (قولاه في الاولى) أى في تدبير المكاتب (قولاه) وقيس بها الثانية) أى كاتبة المدبر واعتمدنا لنهاية كما نرى وكذا المغنى عبارة في شرحه وكما تبسیر المدبر ويعتق بالاسبق من الموت وأداء النجوم فان أداها عتق بالكتابة وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قاله ابن المقرئ وبطلت الكتابة أخذنا من كلام الشيخ أبي حامد في المسئلة قبلها والا وهو كما قال شيخنا أخذنا من مقابله فيها الذى جرى هو عليه انه لا تبطل فينبع كسبه وولده قال شيخناو يحتتمل الفرق بان الكتابة هنا لا حقة وفيها امر سابق انتهى والوجه عدم الفرق كما مره (قولاه بان طررها) أى الكتابة على التدبير في الثانية (قولاه) انه اذا كان الاسبق الموت الخ) أى في كل من المسئلتين (قولاه والاقتصر ماسعه فقط) أى وبقي الباقي مكاتبا فاذا أدى قسطه عتق سم (تتم) تسع الفتوى من العبد بالتدبير والتعاقب على السيد في حياته وعلى وفاته بعقوبته وبطلت السيد على البتة والوارث على في العلم كما نعلم من مخرى المدعى وبطلت على الرجوع شلعه وعين وأما التدبير فلا بد في ثباته من جسين لا ليس بحال وهو ما يطالع عليه الرجال غالبه مغنى

﴿فصل﴾ في حكم حل المدبر وموالمعلق عقدها بصفة﴾ (قولاه في حكم حل المدبرة) الى الكتاب في النهاية لا قوله أو قوله الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قولاه وعقده) أى وما يشيع ذلك كالنكاح في المال الذى يسد المدبر عرش (قولاه اذا ولدت مدبرة تولها) بان غلبت به بعد التدبير وانفصل قبل موت السدود أسنى ومغنى (قول المتن من نكاح أو رتا) أى ومن شبهة ما معنى عبارة الرشدي أى مثلا والاقتله ما لو أتبعه من شبهة حيث حكمه منة أو من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والبالا شرح اهـ (قول المتن في الاظهر) والثاني يثبت كونه المستول عليه العتق بوف السيد وهذا قاله الاثنتا لثلاثه مغنى زاد سم عن شرح الارشاد ما هو موافقه له الزركشي بأنه قياس تبع الولد لادم في نذر الهدى والاخص بتدبيره ان النذر لازم فتوى على استنباح الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يعق ذلك اهـ (قولاه لانه عند) الى قول المتن وقول المغنى

﴿قولاه والاضعف لا يدخل على الخ﴾ قد يقال التدبير أضعف من الكتابة فقل دخل عليها (قولاه والاقتدر ماسعه فقط) أى وبقي الباقي مكاتبا فاذا أدى قسطه عتق

﴿فصل في حكم حل المدبرة وموالمعلق عقدها بصفة وجناية المدبر وعقده﴾ (قولاه يثبت الولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقبل بطله التدبير وقوله في الشرح الصغير عن رجح الاكثر من موته قال الاثنتا لثلاثه واتصمه له الزركشي بأنه قياس تبع الولد لادم في نذر الهدى والاخص بتدبيره ان النذر لازم فتوى على الاستنباح الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يعق ذلك اهـ

يسرى والوالد حادث بعده كالزهن بخلاف الاستبدال ونوح والتمت مالو كانت حمالا عند (٢٨٧) موت السيد فتبعها زما (ولود قرحا)

عليك هو اولها لم يستثنه
(ثبت) أي الحمل وان
انفصل في حياة السيد (حكم
التدبير على المذهب) لانه
كثير من اعضائها (فان
ماتت الام في حياة السيد
بغير انفصاله أو قبله ثم انفصل
حيا) (أو جمع في تدبيرها)
بالفعل ان تصور أو
(بالقول) على القول به (دام
تدبيره) وان انفصل (وقيل
انتر جمع وهو متصل فلا)
يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير
وقسر الأول بقوة العنق
ومأول السبع ولو خصص
الرجوع جهاد قطعاما اذا
استثناه فلا يتبعها يعرف
بينه وبين ما عرفت العنق
بقوته كما تقرر وحصل ذلك
ان ولده قبل الموت والا
تبعها لان الحرة لا تسد الا
حوا أي غالباً انه يعرف كونها
حاملًا حال التدبير بمصر
أول الوصايا (ولود حلا)
وحده (مع) تدبير كما يصح
اعتاقه دونها ولا تعدى
الهالة تابع (فان مات)
السيد (عق) الحمل (دون
الام) لما تقرر انه تابع (وان
بعضها) مثلاً حلالاً (مع)
السبع (وكنز رجوعاً عن)
أي عن تدبيره ككل ما عرفت
ناسب التدبير ولو والتمت
المعلق متفقاً) بصفة ولما
من نكاح أوزنا (لم يعق)
الولد لانه قد ترقطه النفس

الافواه أو قبله ثم انفصل حوا قوله الفعل الى التثنية وقوله ويرق الى وحصل ذلك (قوله خرج) (قوله بالخ)
حاصل المسئلة انها اذا كانت حمالاً في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أو فمهما معا تبعها
الولد والا فلا وهذا حاصل ما أشار اليه في قوله بالعلق عتقها كما يأتي سم (قوله فتبعها زما) ولا يتبعها ولها
التي ولدت قبل التدبير قطعاً عن تدبيره (قوله المات ولود حلالاً) أي تخفف فيه الروح أم لا أخذ من قول
الشارح لا ان يعرف كونها حمالاً عس (قوله ولم يستثنه) سيد كزبحته (قوله بالفعل ان
تصور) قال سم هل من صوره ايلادها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تأنيدهم قول المصنف وقيل ان
رجع وهو متصل فلا اذا لم يكن ايلادها وهو متصل رشدي (قوله على التثنية) أي الرجوع عس ومعنى
(قوله المات تدبيره) أي الحمل أمافي الأولى في كل دور عدين فإن أحدهما قبل موت السيد وأمافي الثانية
في كل رجوع بعد الانفصال معنى (قوله المات انرجع) أي أو أطلق معنى (قوله بقوة العنق الخ) عبارة المعنى
بان التدبير يعرض العنق وقوة أمال أو قال رجعت عن تدبيره لدون تدبيره فانه يدوم ويسقطها اه
(قوله دام قطعاً) أي تدبير الحمل عس (قوله وبين ما عرفت العنق) أي في مالو قال اعتسك لدون حلك
حيث يتقنان معا عس (قوله بقوته) أي العنق وضعف التدبير (قوله وبحل ذلك) أي قوله أمال اذا استثنه
الخ و يحتمل ان المشار اليه بخلاف المذكور يقول المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) أي موت
السيد (قوله والا تبعها) أي بطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أو صريحاً تالده
أمته ثم اعتقها الوارث سم وعس (قوله يعرف كونها حمالاً الخ) عبارة للمعنى والزيادة يعرف
وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون سنة أشهر من حين التدبير وان وضعته لأكثر من أربع سنين من
حين تدبيره يتبعها أولاً بينهما فرق بين من لها زوج بغير شهادة لا يتبعها بين غيرها فتبعها اه (قوله بمصر
أول الوصايا) أي بان انفصل لدون سنة أشهر من التدبير أو كثر ولم يوجد معه بعد احتمال كون الولد له
عس (قوله لانه ناسم) أي فلا يكون متبوعاً بمعنى (قوله مثلاً) أي وأخرجهان ملكه بمصر بقى آخر كالمية
والا قباض (قوله ككل ما عرفت الخ) محل تأمل عبارة المعنى والاسم أي تدبير الحمل تصدال الرجوع أم لا
للتحول الى السبع اه (قوله ولما من نكاح الخ) أي بعد التعلق وقبل وجود الصفة أمال الموجود عند
أحدهما فيعققت بعثتها كما يعلم من قوله ومن ثم يأتي هذا الخ عس (قوله المات في قول ان عتقت الخ) وهما
كالقولين في والحمد لله ولو كانت حمالاً عند رجوع الصفة عتقت الخ قطعاً والحمل عند التعلق كالحمل عند
التدبير فتبعها الخ معنى (قوله وتعميم بان الخلاف) بمعنى كون الولد موجوداً عند التعلق حلاً كما
جرى كونها حلاً عند التعلق الذي صور وانه كلام المصنف وان قال بان الصباغ ان الموجود عند التعلق
يتبعها قطعاً وتبعها ان الرضعة قال غيرها اه يتبعها قطعاً ان كان موجوداً عند وجود الصفة سابقاً لذلك في
قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرضا الخ وقطع غيرها أيضاً الخ لكن لم أفهم قوله ومن ثم يأتي هذا على المعتمد
نظير قصده المار على انه يدمر في والحمد لله أنه اذا كان متصلاً عند رجوع الصفة تأتي هي موت السيد انه
يتبعها زما من غير خلاف فخير رشدي (قوله وهو) أي التعميم (قوله ومن ثم) أي من أجل انما هذا
(قوله خرج) (قوله مالو كانت حمالاً عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة انها اذا كانت حمالاً في أحد الوقتين
وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أو فمهما معا تبعها الولد والا فلا وهذا حاصل ما أشار اليه في قوله بالعلق
عتقها كما يأتي (قوله بالفعل ان تصور الخ) هل من صوره ايلادها كما تقدم (قوله ويرق بينه وبين ما عرفت
العنق الخ) عبارة شرح الرض والفرد بينه وبين عدم محقق استثنائنا من عتق أمنا طاهر اه (قوله والا تبعها)
أي بطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أو صريحاً تالده أمته ثم اعتقها الوارث (قوله
مع السبع وكان رجوعاً عن الخ) أي لتخوله في السبع وان لم يقصد به الرجوع عس الخ (قوله

فل يتبعه كالزهن والوصية) وفي قول ان عتقت بالصفت عتقت) كره أمال ولد وجوابه ما تقرر وان هذا قابل للنقض وتعميم حوا الخ الخلاف هو
ما صرح به المصنف في جميع التبيين وهو في ماصرفي والحمد لله ومن ثم يأتي هذا على المعتمد

تفسير تفصيله السابق ثم قياس ونفي ما مر في ولد المدونة (قوله نفي تفصيله السابق ثم) حاصل ما أشار إليه الشارح ان ولد الملحق عتقه بصفة ان كان جاني وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها والا فلا سم (قوله وقطع غيره ما لم) تقدم عن الرشد أي نفي هذا انحطاطا لا تقدم في ولد المدونة من الجزم بالتبع فيه (قوله وحمل ما ذكره) أي من التبعية (قوله ما ذاق) أي التعلق (قوله أو يطل عتقه قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه السيد بالغري قوله أو بغيره بعدو وشمله بتعريف شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقه حاملا وطل بعد انفصاله تعلق عتقه أو قبله لكن بطل عتقه فلا يطل تعلق عتقه انتهى فقوله ويطل بعد انفصاله تعلق عتقه شامل لبطانه بالموت أيضا ثم حمل عدم بطلان تعلق عتقه عند بطلان تعلق عتقه بوجوبها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أو مالو كان منها كدخولها الدار فإنه يطل تعلق عتقه بوجوبها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الرض فيما شمل ما نحن فيه سم (قوله أو بغيره) أي كغيره سم (قوله فلا تبعية) أي في التعلق يعني في بطل التعلق فيه سم (قول المتن لا يتبع مدبره) أي المالك لسيد (فرع) لو دبر السيد عبدا ثم ملكه أم نهى عنها فانت واد ملكه السيد سواء أفلتا ان العبد عتق أم لا ويثبت نسب من العبد لا حد له لا تبعية (قوله وفارق الام) الى الكتاب في الغنى الاقوله لخبره الى ما إذا كان وقوله وقالوا في المتن (قوله في سب الحرية) وهو السيد (قوله أو بعه) ولو بيع بعض في الجناية بقى الباقي مدبره (قوله ويطل الخ) لعل الأولى التفرغ (قوله أو فداء السيد الخ) فان ما توعد في المدبر ولم يعمل بغيره فمعتقه كعتق الجاني فان كان السيد مؤسرا عتق وفدى من البر كملانه أعقبه بالتدبير السابق وبفديه بالاق من قيمته والارث كعتق تسليم المبيع وان كان معسرا لم يعتق منه شيء ان استقر قته الجناية ولا يعتق منه ثلث الباقي ولو ضاقت الثلث من مال الجناية ففداء الوارث من ماله فولاؤه كله لم يسلان تنفذ الوارث باطلا فلا بداء عليه لانه من ماله قصد المورث معنى ور وض مع شرحه (قوله وبقى التدبير) لعل الاسبب التفرغ (قوله والجناية عليه الخ) أدخله الغنى في المتن بان قال عقب قول المصنف وجنابته الى المدبر من ماله اه (قول المتن كله أو بعضه) أي اتمى كماله من المخرج من الثلث أو بعضه لم يخرج كماله من الثلث (قوله المدبر الدين) أي أو بعد التبرع بالخروج في المرض وان وقع التدبير في العصمة (قوله ما إذا كان مستغرقا الخ) وان استغرق الدين نصف التركة وهي نفس المدبر فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي ممنوا لم يكن عبيدا ولا مال

نفاير تفصيله السابق ثم الخ حاصل ما أشار إليه الشارح ان ولد الملحق عتقه بصفة ان كان جاني وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها والا فلا في الرض أيضا وقال لانه أنت حر بعد موتى بعشر سنين لم تعق الا بعض المدونة بها والالان أنت بعد موت السيد فعتق من رأس المال قال في شرحه كوله المستولدة تتعاقب ان كلاً منهما يجوز أو قافها ويؤخذ من القياس ان يحمل ذلك اذا طلعت بعد الموت اه ولعل الكلام في غير ما هو حمل عند التعليق أو عند تحقق الصفة (قوله وجود الصفة) عبارة شرح المنهج بخلاف ما لو علق عتقه حاملا ثم حملت باعق ان انفصل قبل وجود الصفة ولا يعتق تبعه لانه اه (قوله أو يطل عتقه قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه السيد بالغري قوله أو بغيره بعد فداءه (قوله قبل الانفصال) أي أو بعد كاشبهه بتعريف شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقه حاملا وطل بعد انفصاله تعلق عتقه أو قبله لكن بطل عتقه فلا يطل تعلق عتقه اه فقوله بطل بعد انفصاله تعلق عتقه شامل لبطانه بالموت أيضا وحمل عدم بطلان تعلق عتقه عند بطلان تعلق عتقه بوجوبها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أو مالو كانت منها كدخولها الدار فإنه يطل تعلق عتقه بوجوبها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الرض فيما شمل ما نحن فيه (قوله أو بغيره) أي كغيره (قوله فلا تبعية) أي في التعلق يعني في بطل التعلق فيه (قوله فلا يعتق منه شيء) أي لم

مات به - التباين يا كثر من يوم عتيق من داس المال وان لم يكن له غيره ولو كان عليه من مستغرق لان صفة وقوع في الصفة (ولو عتيق) في صفة (عتاقل صفة تخصص بالمرض كان دخلت) البار (في مرض موق) فانت حرة عتيق عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالو تخرج عتيقه

جند (وان احتلت) الصفة
(الصفة) أي الوقوع فيها
كالمريض بان لم يقيد الصفة
به كان دخلت فانت حرة بعد
موق (فوجدت في المرض
بين رأس المال) عتيق (في
الاطهر) - فطر الحاله
التعلق لانه عنده لم يتم
بإبطال الحق ورثته اذ ان
وجدت الصفة فيه
اعتباره أي السيد كطوع
النسب والاقرن الثالث قطعا
لاختياره عتيق في المرض
ولو علقه كالموقوف وجدت
وهو بمجور عليه بغير
فكاز كر أو ينجون أو
سببه عتيق قطعا وارقا
ذنبنا بالخير فيها حتى
الغير بخلاف هذين (ولو
أدى عبد التديرة فأكبره
فليس يرجع) وان جرتنا
الرجوع بالقول كان
بحود الزدة والطلاق ليس
اسلاما ورجعت ولا في
موضع آخر انه يرجع
والعقد هاهنا (بل ع) ب
السيد انه ماله ولا
الله يقر فان شكك فيه
العبد وثبت تديرة وله دفع
اليمين بازالة ملكه عنه (ولو
وجد مع سدر مال) أو
اختصاص فقال كسبته
بعد موت السيد قال
الوارث) بل - فله صدق
المدر (بمنه) لان الصفة
من موق قال عتيق واما

سواء عتيق ثلثه معنى ومنها (قوله بعد التعلقين) عبارة للمنفى بعد التعلق بالافراد (قوله با كثر من يوم الخ)
هذا الظاهر ان مات ثلثا أو ما زاد من مرض فمات من يعيش قبله با كثر من يوم عتيق ورشدي (قول
المن بالمرض) أي مرض الموت عتيق (قوله به) أي بالمرض (قوله كطوع الشمس) أي كطوع لغيره العبد
كالمظهر رشدي (قوله ولا) أي وان وجدت واختاره كدخول المار مني (قوله ولو علقه كالماله) ولو
علق عتيق فمقبض عن خوف فرسه وعاش عتيق من رأس المال وان مات منه من الثلث ولو مات سيد المدي
وماله غائب أو عي معسر لم يحكم عتيق شي من عتيق يصل الو رثتم الغائب شهاده فبين عتيق من الموت
ووقوف كسبه فان استغرق الرث كد من ثلثها يحتمل المدي فالرث من الدين تبين عتيق وقت الاراء معنى
(قوله فكاز كر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وجند فقول عتيق قطعا ظاهره
ولو باختياره سم عبارة الرشدي قوله فكاز كر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتيق قطعا
لعل صوابه مطلقا أي سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ
غير ظاهر اه عبارة أي الشيخ قوله فكاز كر أي من أسواء الاظهر ومقابلة فيه مقر بنقوله أو ينجون
أوسببه قطعا وعليه فالعبرة في هذا المعنى الاظهر بوقت التعلق فلعن قوله فيما سبق قبيل قوله المصنف
ولو قال الشر كالموسر اعتق الخ من ان العبر وقت وجود الصفة تبين على مقابل الاظهر اه وأقول
قول المنفى عتيق لا خلافة كره البغوي اه انما لو افق تفسير الشر ح والنهاية قطعا وأما التعميم الذي
ذكره سم والرشدي هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل في المقتضى والمرض (قوله وفارقا) أي
المنجون والسقيم عتيق (قوله ذنبك) أي المرض والمجور بغير بغير رشدي وسم (قوله فبهما) أي في
المرض والمقتضى وقوله لنق الغير وهو ولو توافر ما وقوله بخلاف هذين أي السيد والتديرة والنجون معنى
(قول المن والوادي عبد الخ) عبارة الر وض مع شرحه سمع الدعوى من العبد بالتديرة والتعلق لعقبه
بمقتضى السيد في حياته والورثة بعدمونه لانهما حقان فأخران يحملون أي الورثة يعني العلم بذلك
وحلف السيد على التعلق القاعدة في ذلك اه (قول المن بل بحلف السيد) انظر ما هو محمول عليه
سماع دعوى العبد وما قد تلتزم من شروط الدعوى ان تكون ملازمة رشدي ورا تغاير الاسمي ما عليه
منوجهما (قوله فان شكك حلف العداخ) وله أيضا ان يقيم الدينة بتديرة ولو قالت بعدموت السيد في
حاله فالو لا يخرا ولانه بعدموت السيد فهو حرا وانكر الوارث ذلك في الاولى وقال بل ذلك مائلا فهو حق
وقال في الثانية بل ولد ثم قبل الموت أو قبل التديرة فحق صدق فيمنه في صورتين وكذا اذا اختلفا في ولد
المستول عليه ولانه قبل موت السيد بعده أو ولانه قبل الاستيلاء بعده وتعميم دعوى المديرة والتديرة
لوانها حصة التعلق حق الاكسبهما حتى لو كانت خمر دعت على السيد ذلك جمعت دعواهما حتى وروض

يسقط الدين بنحو ابراء كالمظهر (قوله ولو علقه كالماله) وجدت وهو بمجور (الخ) عبارة الرض ولو
علق مطلق التصرف عتيق بصفة فوجدت في حجر المقتضى بغير اختياره عتيق والافلا أو وجدت به جنون
أو حجر سقطت وان علق عتيق بجنونه الخ في وقوعه وجها اه وقال في شرحان أو حالي - هين
الوقوع وظاهر محتمل بغير فصل في السيد بين ان توجد باختياره أو بغير اختياره لانه لا فرق ولا يؤيد
ترجيع الوقوع في التعلق بالمنجون بناء على ان قياسه الوقوع في التعلق بالسفلات الوجود باختيار نفسه
نزد على التعلق بالسفلة كالمظهر لان السيد ليس باختياره بغيره الصفة المختارة (قوله فكاز
ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وجند فقول عتيق قطعا ظاهره ولو
باختياره (قوله وفارقا ذنبك) أي من وجدت في مرض من وجند في حجره (قوله من ثم لو قالت
أي الدومة

ولانه بعدموت السيد فهو حرا وقال الوارث بل قبله صدق لانها دعواها هي ينفذ أن يكون لها عليه بدل الخ لا يدخل تحت الدوام
سمت دعواها له لانه لو لم (وان أباها لبيتين) عا (فلم يثبت) لاعتبارها بالسيد ولو ثبت بغير الوارث ان ما عليه كان حق حدة السيد

وقال المدبر كان يدي لقائل من المدبر * (كتاب الكفاية) ومن الكتاب أي الحج لما فيها من جمع الغيوم وأصل التيمم هذا الوقت الذي يحل فيه مال الكفاية وهي شرعا معتددة قد لفظها على حال تيمم وقت معلومين فأكثروا وتطلق على الخارجة السابقة قبيل الحج وهي اسلامية الآثار فيها الجاهلية ونحوها لثقة اس من (٢٩٠) وهو يسع ما به وبثبوت عمال في حق مال الكفاية ابتداء وتبوت ذلك للقرن وبما قبل

نبت مع ذلك للمعاجلة
السيد قد لا يسع بهجنا
والسيد قد لا يستغرسه
في الكسب بعد هذا الزلة
وقه والاصل فيها بل الاجاع
قوله تعالى فكاتبهم ان
علمتهم فهم خير واخبر
المصعب من أعان مكاتبني
ومن كاتبتني فلك وقبسه
أكله الله في ظله يوم لا ظل

مع شرحه (قوله كان يدي الحج) عبارة الغني فقال كان في يدي ويعتزل رجل ومالكه بعد العتق صدق بيده
أيضا ولو دبر وجلان أنهم ما أتت ولو ادعاء أحدهما الحق ومن شره يكتسب قيمتها ونصف مهرها
وصارت أم ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ شر يكتسب قيمتها لان السراية لا توقف على أخذها كما
مر وما في الرض كالمه من ان أخذ القمير جوع في التدبير يمين على ضعيف وهو ان السراية لا توقف على
أخذ القمير بل هو رد المدبر في حصة السيد بعد موته كلف المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لو قال لأمته
أنت حرة بعد موتي بعشر شين مثلاً يعنى الاعضى تلك الامتن حين الموت ولا يتبعها ولها في حكم الصقة الا
ان أنت بعد موت السيد ولو قبل معنى المذقة فيحق ذلك عتق من رأس المال كونه المستولى به يجمع ان
كلامه لا يجوز وأزادها لو تخشع القياس ان ذلك اذا عتقت بعد الموت هو في الاسنى ما وافقه

(كتاب الكفاية)

بكسر الكاف على الاشهر وقبل بقضها كالماتمة في نهاية أي كان العتقة بالغت فقط عس (قوله أي
الحج) أي قوله خلافا لجمع في الغني الا قوله ويطاق الى وهي اسلامية وقوله كلفها حسن قوله كلفها لان
الشافعي وقوله ويحتمل الى وانها في كنه في النهاية الا قوله ويطاق الى وهي اسلامية وقوله
وكانت الى وأزادها وقوله فساوى الى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الحج) عبارة الاسنى والنهاية وهي لغة
الضم والحج وشرعا عتق المدبر وسمى كتابه لان فسم من ضم نعيم الى آخر وهي أحسن وزاد الغني ولما عرف
الحجاري بكتابه ذلك في كتاب وافقه اه أي قسمتها فثلاثين تسعة والثاني باسم متعلق وهو الصلح عز ربي

الاطلة وكانت كلفها راحة
من أعظم مكاسب المعاجلة
رضى الله عنهم فخلوا ههنا
أكثر الشبهات التي في
غيرها وأزادها من وسيد
وصيغة وعوض (هي
مسقية ان طلبا رقيق
أمين قوي على كسب
في جودته ونحوه كما يدل
عليه السابق فساوى قول
أصله الكسب على أنه يحتمل

(قوله عاتق) صفة تامة لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسع الحج) عبارة الغني لكن جو زها الشارح عاتق
الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسع الحج فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتمل
المعاجلة في ربح القراض وعمل المعاجلة اه (قوله ولما فيها من جمع الحج) عبارة الغني من أعان الحج وقوله صلى الله عليه
وسلم المكتبة بعد ما بقي عليهم درهم معنى ونما به (قوله وكانت أي الكفاية قبل أول من كوتب بعد لعمر بن
الخطيب رضي الله تعالى عنه يقال له أو أمتعتني قول المتن هي مسقية لا واجب وان طلبا الرقيق فساوى
على التدبير وشرعا الرقيق لا يتصل أو الملك وتضم المالك للمالكين شيخ الاسلام ومضى (قول
المتروك) أي كانه أو بعضه كسبا فمعنى (قوله فساوى) أي قوله كسب منكرا (قوله فمسل الحج) أي

أيضا وذلك لان الشافعي
رضى الله عنه فمر الخيري
الا يتهذن واعتبر اولهما
للا تضيع ما يحمله ومنه
يؤخذ ان المراد بالابن هنا
من لا يضيع المال وان لم
يكن عبد المحترق صلاة
ويحتمل ان المراد بالعتق كمن
يشترط ان لا يعترف بكترة
اتفاق ما يبدى الطاعة لان
مثل هذا لا يرضى عتق
بالكفاية وانها هو الطلب
لنوق من به بفصل الغيوم

للعتق الصادق بكسب (قوله وذلك) أي التقيد بالامتن والقوى (قوله لا يضيع الحج) أي فلا يعنى
مضى (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله ان المراد بالابن هنا من لا يضيع المال الحج) معتمد عس (قوله
والطلب) كذا في شرح المنهج لكن أقطعه الاسنى والغني (قوله ولم يتجالح) وتفاوت لا تسمع احري
على ظاهر الامر من الوجوب كما سأتى لانه مواساة وحوال الشرع لا تمنع وجوبها كذا كاتنى ومعنى (قوله
لانه بعد الخطر) أي الامور والاراد بعد الخطر والمنع (قوله وهو يسع ما به) معترض بين اسم ان وعس
(قوله لا يضيع الحج) أي كاعتمده في جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه لو جوع برعن امام الحرمين النوقف
سم عبارة عس أي الامور بعد الخطر أي التمس لا يقتضى الوجوب ولا التدب ولذا قالوا بغيره من دليل آخر
اه (قوله به في مباحة) الى المتن في الغنى الا قوله لكن بحث الى قالوا قول الشارح وياتى في النهاية الا

(كتاب الكفاية)

(قوله وقال المدبر كان يدي الحج) عبارة الرض كان ود يعتزل رجل ومالكه بعد العتق صدق أيضا اه
(قوله لا يضيع الحج) أي كاعتمده في جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه لو جوع برعن امام الحرمين

لنوق من به بفصل الغيوم
ولم يصب خلافا لجمع من السلف لظاهر الامر في الآية لانه يعدم الخطر وهو يسع ما به لا يباحون منه من دليل آخر
(قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته بالصدق والواز كاترو ديان فيه ضرر والى السيد ولا فوق تلك الاغاة قبل وغيره أمين لانه يبادر
لغيره ورد بانه يضيع ما يكسبه (ولا تكرر محال) بل هي مباحة

ذلك
ولم يصب خلافا لجمع من السلف لظاهر الامر في الآية لانه يعدم الخطر وهو يسع ما به لا يباحون منه من دليل آخر
(قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته بالصدق والواز كاترو ديان فيه ضرر والى السيد ولا فوق تلك الاغاة قبل وغيره أمين لانه يبادر
لغيره ورد بانه يضيع ما يكسبه (ولا تكرر محال) بل هي مباحة

وان اتفقوا الطالب لانهما قد تفتى للفقير لكن بحث البقضي كراهته الفاسق يضع كسبه في الفسق ولو اسنول عليه السيد لانتهم من ذلك قاله وغيره بل قد ينهى الحال للفقير أي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض (٢٩١) اذا علم ان أحدهما صرهما إلى حرم ثم

رأيت الأذرى بحسبه فبين

علم منه أنه يكتب بطريق

الفسق وهو صريح فيما

ذكرته اذا دل على كونه

سبباً من الحرم (وسببها)

لفظ أو إشارة أو نحو

كلمة تشهر بها كل من

الذين صرح أو كناية في

صرحهما (كاتبك) أو

أنتم كاتب (على كذا)

كأنتم (مضمناً) بشرط أن

يضم ذلك قوله (اذا أدبته)

مثلاً فانت هي) لان لفظها

يصلح للخارجة أيضاً

فاستحق لتبذرها باذوا

بعدها والتعريض بالاداء

الغالب من وجود الاداء

في الكتابة والابتكاف كقائل

جمع ان يقول فاذا برئت

أو فرغت فخلت كمنه فانت

حر أو بنوي ذلك أو بان

نحو الابراء بقرم مقام الاداء

فأمره شرعاً فصرغ

الضم وحذف إلى الذي

صرح به غير لانه غير شرط

ثم ان صرح به لم يكف

الاداء لو كسبه فيما ظهر

لان الاداء لنفسه مقصود

فلم يتم الوكيل في مقامه

بمختلف القاضي في نحو

المتنع لانه مقلد مؤلفه

شرعاً (وبين) وجوباً وقد

المعوض وصلته بما صرح

السلم كلياتي ثم ان كان

بمحل العقد فقد غالب

ذلك القول (قوله وان اتفقا الخ) الامر باسقاط أو كافي غير هو أم متى الرشد مائة الواو الحال
وهي سافطة في بعض النسخ والمراد انتفاء الشرط أو بعضها اه (قوله والطالب من الصلح على الضمير
الرفوع المتصل بلاناً كيد يفتعل (قوله لكن بحث البقضي الخ) عبارة الرشد في تركه كتابة عبد
يضع كسبه في الفسق واستدلاله بصدقه كقائه الزبدي عن البقضي اه (قوله قاله وغيره الخ) عبارة
الفسق والنهاية ويستثنى كقائل الأذرى ما اذا كان الرقيق فاسقاً بسرعة أو نحوها وعلم السيد أنه لو كان مع
الجزع عن الكسب لا كتب بطريق الفسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها لتفتن بها التمكن من الفساد ولو
امتنع الرقيق منها وقطعها ساعد لم يصير عليها كمنه اه (قوله من ذلك) أي تضييع كسبه في الفسق
(قوله بين علم الخ) لعل المراد به ان ذلك ما يشمل الخلق الغالب غير اجمع (قول المتن وصفتها الخ) أي بصفة
اجتماع الصريح من جانب السيد والناطق قوله لعبد كاتبتك الخ بنفسى (قوله تشر) أي كنهها فكان
الاول التذكير (قوله بشرط) أي قوله والتعريض للفقير (قوله بشرط أن يضم ذلك قوله الخ) أي أو بنويه
كسبه أو شدي (قوله والتعريض الخ) عبارة للفقير ولا تقيد بذكر بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت فخلت
منه فانت هي اه زاد التبايع وشمل برئت من حصول ذلك باداء النجوم والبراءة للفقير وهو فراغ القصة
شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البقضي لو قال كاتبتك لعل كذا مضمناً الكتابي يكتفى به للعق كمن
كافيا في الصراحة لان التصريح كناية في الخارج اه (قوله أو بنوي ذلك) أي كسباني سم أي فهو
عطف على قوله يضم ذلك قوله الخ (قوله واني) أي بعد قول المصنف في أدى حصته الخ عش (قوله
فأمره) أي بالاداء فراغ القصة أي الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كمن التبايع (قوله وجوباً) أي
التبعية للفقير والى قول المتن وشرعاً في التبايع (قوله بيانه) أي العوض التقديم (قوله استوت أو
التمثلت) بمحتمل أن المراد استوتها في قدرها واختلافها في كنهها كمن يعمل الضمين مثلاً شهر من أو يعمل
أحدهما شهر والاخر سنة بمحتمل أن المراد الاستواء والاختلاف في حد المال فيها كان يعمل في نعيم
ديناراً وفي آخر دينارين سم والتبادر الاول (قوله الخ) هو استدلال على ظهور المتن في جملة النجوم
رشدي عبارة عش أشارة إلى أن النجوم في كلام المصنف أو بينهما موقوف الواحد اه (قوله لا يجب
الخ) عبارة للفقير ويكتفى ذكر نعيم وهل بشرط في كتابته بعضه أو التضمين وجهان فيهما الاستدلال
وان كان قد علم بعضه لم يفتقره لاتباع السلف معنى واني في الشرع نحوها (قوله وابتداء النجوم الخ)
عبارة للفقير ولا بشرط تعيين ابتداء النجوم بل يكفي الاطلاق ويكون ابتداءها من العقد على الصريح اه
(قوله وهو المراد هنا) أي بدليل وقسط الخ سم (قوله عقد معاوضة الخ) أي أن يقال أي عقد الخ (قول المتن

التوقف (قوله كاتبتك على كذا مضمناً الخ) قال البقضي ولو قال كاتبتك على كذا مضمناً الكتابي يكتفى به للعق
فيما العتق كان كافي في الصراحة لان التصريح كناية في الخارج اه (قوله أو بنوي ذلك) أي كسباني
(قوله فأمره شرعاً الخ) لو صدق حقيقته فينبغي ان لا يقوم الا برأيه (قوله وبين وجوباً بقدر
المعوض وصفه الخ) أي ولو كان كاتبه بغير مثلاً على ان يعق الاول مع وصق الاول لانه لو كاتبه مثلاً
وأدى بعض المال فاعتقه على ان يؤدي الباقي بعد العتق صم فكذلك بشرط ابتداءه وضو شره (قوله
استوت أو التمثلت) فان قلت سبقت اتفاق المراد هنا التضمين الوقت فامعنى استوتها واختلافها فقلت
بمحتمل ان المراد استوتها في قدرها واختلافها في كنهها كمن يعمل الضمين مثلاً شهر من أو يعمل أحدهما شهر
والاخر سنة وبمحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف في حد المال فيها كان يعمل في نعيم ديناراً وفي آخر
دينارين (قوله وهو المراد هنا) أي بدليل وقسط الخ

بشرط بيانه كالبيع (عدد النجوم) استوت أو اختلفت ثم لا يجب كونها ثلاثة كلياتي (وقسط كل نعيم) أي ما يؤديه من حصول كل نعيم لانها
عقد معاوضة فاشترط في بيعه قتا المعوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والوقت المضمون وهو المراد هنا يطلق على المال المؤدى
فيه كلياتي قوله ان اتفقت النجوم (تبيينه) أي بما يلزم به هنا عقد معاوضة يحكم به لا بد من التبيين في المعوض والمعوض معا وهو هذا

فإن السيد تلك النجوم فيه بعد العدم (٢٩٢) بقوله الكاتب على ملكه إلى أدام جميع النجوم والغاز بعضهم يعملون لا مالكة

مبنى على ضعفان الكاتب مع بقائه على الرق لا مالكة (ولو ترك لفظ التعلق) للحرية بالاداء (ولو بما قبله) (جز) لاستقلال السيد بالحق المقصود من القاسدة لا بدقها من التلقا به (ولا يكتفى لفظ كاتبتا تعليق ولا يتعلل بالمعجب) لما أساءه فارق ما عرف التدبير وممر ثمر آخر (ويقول) نور الفهم ما في البيع (الكاتب) لا أجنبي بل ولا وكيل العبد فيما يظهر لانه لا يصير أهلا للتوكيل إلا بعد قبولها (قبلت) مثلا كصير من عقود المعاوضة ويكتفى استيعاب واجب ككاتبتى صلى كذا فيقول كاتبتى وانما لم يكف الاداء بسلا قبول كالاتفاق في المخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك وقرن شارب بجانب نظروا فرت به بينهما على الفرق بين عدم حصول القول الاجنبى هنا ثم قبل قول أصله العبد أولى لانه انما يصير مكاتبا بعد وهو غفلة من نحواني أواني أصغر من أوصى اتفاق البلغة على ان الجواز أبلغ (وشرطهما) أى السيد والفقن (تسكين) واختيار فيهما ولو أعيين وقيدا لاختيار يعلم ماسر في الطلاق (والطلاق) للتصريح في السيد الماترور

ولو لم أوفى في الكتابة العصمتنى (قوله لفظ التعلق للحرية الخ) وهو قوله اذا أدبته فان حرمتنى (قوله) بما قبله) أى بقوله كاتبت على كذا الخ معنى ونهاية أى عند وجوده من عيش (قوله لاستقلال السداخ) عبارة لا معنى لان المقصود منها التعلق وهو يقع بالكاتب مع النسخ والاستقلال بالمطالبة اه (قوله من التلقا به) أى بقوله اذا أدبته فان حرمتنى أى أوعى ماسر من المعنى والنهاية (قوله لما سر) الى قوله وانما لم يكف الاداء فى المعنى الاقوله ولا وكيل العبد الذى الت (قوله) انما تقع على الفار جسة أى فلابد من غير بالفظ أو بالنسبة نهاية ومعنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معسولاً على الفار جسة ولم يتغير معنى عبارة النهاية وقرن الاول بان السيد مرسوم فى معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا انطواص اه (قوله لا أجنبي) عبارة لا معنى قضية قوله ويقول الكاتب قبلت أنه لو قيل أجنبي الكاتب من السيد ليدعى من العبد النجوم فاذا أداها حق أنه لا يصح وهو ما حصه فى رادادى روضة خالفت موضوع وفى سم بعد ذلك عن الروض وشرحمنا صولع صورته كاتبت عبدي على كذا عايلت فاذا أدبته فهو رفق قال كاتبت على ذلك اه (قوله لا بعد قبولها) ظاهر وان أخذ له السيد التوكيل عيش (قوله ولا يكتفى استيعاب الخ) أى واستقبل بقبول كقول السيد قبل الكتاب أو تسكينه بنى بكذا الى آخر الشرط فقال العبد قبلت عيش (قوله كاتبتى على كذا) أى الى آخر الشرط المتقدم (قوله فيقول كاتبت) أى فورا فكلهم من الفاعل عيش (قوله لان هذا) أى بعد الكاتبت وقوله من ذلك أى المخلع (قوله وما فرق الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قبل الخ) وعن قال بذلك المعنى (قوله بعد) أى بعد القبول (قوله أولى) أى من تعبيره بالسكاتب نهاية (قوله وهو غفلة من نحو الخ) قد يقال ان ما ذكرناه ما يفيد حصول تعبير المصنف لساوئله لتعبر الاصل (قوله أى السيد) الى قوله ثم ان مرعى فى المعنى والى قوله التوكيل وسكرى فى النهاية الاقوله نعى الى ولا مأذونه وقوله كما يحسن جمع الى الت (قول التوكيل) أى كونهما عاقلين بالعين معنى (قوله واختار) فان أكرها أو أحدهما فالكاتب باطله معنى وشرح المنهج زاد عيش وينبى ان محله ما لم يذكر حتى كان نذر كاتبت فاكره على ذلك فانما تصح حينئذ لان الفعل مع الاكره حتى كالتفعل مع الاختيار فهو ظاهر ان كان النذر مقبداً من معنى كرمضت مثلاً أو أكره الكتاب الى أن يقي منؤمن قليل فان لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز أكره عليه لانه لم يلزم وقتاً بعينه حتى يأثم بالثأخيرة عنه فلما أكرهه على ذلك فعقل لم يصح هذا ولو لم تكن غير كاتبتة فى الحالة الاولى من الوقت الذى عين الكتابة فيه وفى الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو أعيين) أى أوسكر انين شرح المنهج عبارة المعنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصى يسكر لا تصح كتابته لانه يرى عدم تسكينه وقد دمر الكلام على ذلك فى الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من نحو رادى الخ) ولان رادى المحجور عليه أبا كان أو غيره فلا تصح ما تبع معنى وشيخ الاسلام وكان ينبغي ان يذكره الشارح حتى يظهر قوله ورزعه انه الخ (قوله يعملون لا مالكة) قد يقال ان أراد بالمولد ما يصلح لملك فهو ليس غري يباحق يلغره فان المباحات كالمواهلط كذلك وان أراد به ما سوى عليه الملك فيما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه مباحون العادة الاعراض عنه كذلك وان أراد ما تعلق به الملك الآن فما لم يكاتب ليس كذلك على هذا القول فتشابه (قوله) بما فرقته به بينهما على الفرق بين عدم حصول القول الاجنبى هنا ثم (قوله فى الروض) وشرحه وبقول السكاتب من السيد أجنبي ليدعى من العبد النجوم لم تصح الكتابة لخالفها موضوع الباب فان أدبته حتى العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى القيمته ورده ما أخذ منه اه ولعل صورته كاتبت عبدي على كذا عايلت فاذا أدبته فهو رفق قال كاتبت على كذا (قوله وشرطها) تسكين الخ) قال فى الروض يصح كاتبتة بدروم على عقده بصفة وموتة اه قال فى شرحه فيعتق الثاني بوجود الصفة ان وجدت قبل اداء النجوم والأقباد انما والأشتران بوجوب السيد من مات قبل الاداء والا فلا اداء

ولو باذن الولي وزعم انه مطلق التصرف في المولى فاعيد بل تصرف فيه مقيد (٢٩٣) بالصحة ولو لمن مكاتب العبد ولو باذن السيد

وَكَيْدًا لَا تَمْنَعُ مِنْهُ بَعِثْ

لعدم أهليتهما للولاء وفي

العبد فلا تصغر مكانة عبد

غیر اویختون نمران هم

بالتعلق بالإدعاء فادعى إليه

بِهِمَا عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ

لا اله الا انت فاعف عني يا ذا الجلال والإكرام

والله اعلم بالصواب

السيد عليه بسمي ولد الى
في سنة ١١١١

سائر اقسام السجدة بالجملة

ولا ما دونه في العبارة

فیر علیہما لکھم فی اکسابہ

ایصر فہافی دینہ کا اوج

والمرهون الاّ تبين وتصح

کارن عبدسغیه کا بیٹہ جمع

واعترضوا إماماً وهمه المتن

من عدم محتبایانه لم ذکره

أَجِدُوا نِقْلًا لَكُمْ فِي هَٰذَا أَلَّا تَكُونُوا مِنَ الْمُرْسَلِينَ

[illegible]

ان الاداء لي خصوص في

بالا

الأسبب في هذا هو أن

الزكاة وغيرهما وبذلك

صحيفة كابة عبد مريدوان

وقتاً تصرفه و یصم اداوه

في الردة (وكتابة المريض)

مرض الموت محسوبة (من

الثالث) ولو باضعاف قيمته

لان كسيه ملك السيد فان

کاتہ مشلام (آی مشلام)

مئة عتدالموت (صحت كتابه)

كله) سماء كان ما خلقه مما

أدام الحق. أمم غيرة.

تاریخ و جغرافیہ

آخر وجلس استأجره

۱۰۰ - پروردگاری حق تعالی

عائقین) کا نبہا ہوا

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم البعض المحجور عليه والمراد المحجور عليه بالنفس ان يزيد به على ماله وهو غير مستقل فيحصر القاضي على ولديه ماله فلا تصح الكتابة من ولده وهو ظاهر ولا منسوان أذن له وليس فيها عرش واعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بنفس عبارة ولا من منسوي ويحجرون ويحجرون وسفروا لأبائهم ولا من محجور نفس له ومقتضاه ان المراد محجور عليه بنفس المستقل بالسواغ والعقل والرشود وخلاف ما ذكره أي عرش (قوله وزعمانه) أي الولي عرش (قوله وكذا التصريح من بعض الخ) الاخصر السبلون لا من بعض بل في النهاية (قوله وفي العبد) عطف على في السبد (قوله ان من شرح) أي السبد (قوله الباطلة) ساقية الفصل الأخير الفرق بينهما بين الكتابة الفاسدة (قوله ولا مأذونه الخ) أي ولا تصح كتابة عبيد مأذون الخ ذلك لأنه عاجز عن السبي فيتحصل العجوم عرش (قوله كما يجب جمع الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره أحد ولا في نص عليه الشافعي والأصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يرضعها لأنه لم يرضع الاداء الخ وقد ذكر المنصفي الاحتياج اليه وهو التكليف فإنه يستثنى عنه باطلاق التصرف كإعطاء في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاختيار اه (قوله صحة كتابة عبيد مرد الخ) يستغني عنه الفرق بين كون السيد مردًا فلا يصح ان يكتب ويكون العبد مردًا فتصح كتابته وله ما قل في الرض ولا تصح من مرد ثم قال وتصح كتابته مرد شويع بقول الاداء انتهى اه سم (قوله ويصح الخ) زبادتة لا تدخل في التأنييد (قول المتن وكما ينظر في الخ) ولو كاتب في العدة وقضى العجوم في المرض وأفضها وادته بعد موته أو أقره في المرض بالقبض لها في العدة والمرض عتق من رأس المال في المرض مع شرحه (قوله مرض الموت) الخ فوه هذا ان لم يحصر في المدة (قوله ولو بائنه) في قيمته أي ولا ينظر لها وقتها للكتابة لان حق الوثم يتعلق بها لان الاحتمالان السيد ينفى عنها في مخالطه بحري (قوله لان كسبه ملك السيد) أي وقد جعله لغيره بكتبة بتعبد العار في فوضه على الوثم بكتبته وحاصل التعليق أنها ما فوض على الوثمة كسبه العبد كله تبع عرش العبد من غير مقابل فلذلك حسنت العبد من الثلث اه يبرر ويظهر ان المراد أنه كان كسبه المكاتب المأذون به العجوم ملك كالسيد كان عتقها كالعتق من غير مقابل فحسن الثلث (قوله ما اذا لم يخاف غيره ولم يؤد الخ) عبارة المغني واستعرض بقوله وأدى في حياته عا لولم يؤد شيئاً مات السيد فثلثه مكاتبان أي حصص من العجوم عتق ولا يزيد العتق بالاداء ليعطاه في الثلثين فلا تعد (تنبيه) هذا كذا لم يجز الوثمة للكتابة في جمعها أو أطرافها في جمعها عتق كله أو في بعضها عتق ما أجاز وأولاده ألقيت ولولم يملك السيد من قسمتها ما عتق في المرض أحدها وما عا لخرسيتها وما لم يحصل يديه من ولا تصح صحتها للكتابة في ثلثها وهذا ما لا يسع في ثلث ذلك إذا لم يجز الوثمة ولا يزداد في البيع والكتابة بأداء الثلثين والعجوم اه وفي الرض مع شرحه مثلها (قوله فاذم اه وفي بعضهم قوله يجوز السيد ان يملك قبل الاداء انها عتق عن الايلا دلائل الكتابة فلابد فيها كسبها وأولادها وسبب عتاقه ثم قال في الرض قبل الجكم الخ لاس فضل وعكابتة في الرض ان قال فان أولادها صارت مستولدة إلى ان قال فان مات أي السيد قبل تعبيرها عتقت بالكتابة إلى الأبد لا بدوتها كسبها وأولادها الحادون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكاتب متفقو جد قبل الاداء قال في شرحه عتق بوجود الصفة من الكتابة وتبقه كسبها وأولادها الحادون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكاتب بقوله أولادها ثم كاتبا وما لم قبل تعبيرها عتقت من الكتابة وتبعها أولادها الحادون وكسبها بالاصل بعد الكتابة مع شرح به الأصل اه وهذا يعلم ان قوله في المواضع الأولى هو ان السيد عتق من الكتابة لا كاتبا يترجم من ظاهره ونفسه اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط العجوم عنه ويكون كماله عتق بغير راجع (قوله وتصح كتابة عبيده) كسبه عليه مرد (قوله وان أفضنا تصرفنا الخ) هذا مع قوله لا في ولو كاتب مرد الخ المستغني عنه الفرق بين كون السيد مردًا فلا يصح ان يكتب ويكون العبد مردًا فتصح كتابته

(بطلت على الجسد) البطل لوقف العقود وهو الامح أيضا وعلى القديم لا تبطل بل توقف فان أسلم بان يحتاجوا للاطلاع هذا لم يحجر الحاكم عليه وقتل الاجر عليه بنفس الرذوالا بطلت فعاو قيل لافرق وممن هذه الرذة من تقسيم فلا تكرر وتصمم من حرج وغيره (ولا تصمم كناية) من تلقى بحق لازم فهو (مرهون) وبان تلقى برقبته ماله، مرض البيع فنفاتها وانما صمعتلانه أقوى (ومكرى) أى سواه استوجرت عينه أم سلم عفا الله عنها فيما يظهر وان كان للمزحور أدبه ففسر الحالة الرأفة ويحتمل التخصيص بالاول لانه التبادر من قولهم مكرى ومن تعليلهم بقولهم لان منافعهم حقت لمستأجر فنفاتها أيضا وماله موسى بمنفعته بعد موت موسى ومغصوب لا يقدر على انتزاعه (شرط العوض كونه ديناً) اذا ماله رد المصدق عليه موصوفاً بصفات السلم ثم الاوجه انه يصح كفى نادر الوجودهنا (موجباً) لانه المأثور سلفاً وخلفاً ولانه عاجز لا ولم يكف بهذا عما قبله قال ابن الصلاح لان دلاله الالتزام لا يكتفى بماتى الخاطبات وهذا وسكان مقصودان اه وفيه نظر لانه لا لزج على الدين

أدى أى بعدموت السيد حقت أى حصة الثلث (قوله عتي) أى التثبوت لا يعتق منه شئ بعد ذلك لان كتابة ثلثه تبطل بمجرد الموت وهم والمراد ان ما أداه العبد بعدموت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة فى شئ زاد على الثلث نظر المال المكتابة عتس (قوله ولومرنا الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة نظر زودة المكاتب ولا طرزودة السيد بعدها وان أسلم السيد اعتدباً أخذه حال دونه يصح كناية عن مردود يعق بالاداء ولو فى زمن رذوان قتل قبل الاداء فبأن يده السيد ولو اتفق سيد المكاتب على ان يرد ما عتدبوا وتفعاله أدى الحاكم مقبوم مكاتبه عتق وان عجز أو عجز مالاً كبيراً فان ساء السيد بعد ذلك ولو سلم سابق التجهيز عليه مغنى وروض مع شرحه (قوله البطل لوقوف العقود) أى التى شرط فيها اتصال القبول بالانجاب بخلاف مالا يشترط فبذلك كالتدبير والوصية كما تقدم بحججى عن الحاشى (قوله والافلا) عبارة المغنى والا بطلانها اه (قوله هذا) أى الخلف المذكور (قوله وقتلنا لاجر الخ) وهو المغنى به لى ما فى بعض نسخ الشارح عتق أى كثر عا عدم اعتبار هذا القديس برحمة راعية بنفس الرذة عتس (قوله وقتل لافر) أى حو بان الخلف بين جود اجر وعنده (قوله فلا تكرر) خلافاً للمغنى (قوله وتصمم من حرج الخ) وقدر شئ ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشيخ أيضاً النقل من دين الى دين فصمم كناية لبقاء ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام اه عتس وفيه توقف فليراجع (قول المتن ومكرى) ظاهره وان قصرت المدة ووجهه ماله لما كان عاجزاً فى أول المدة قول من له مال كاتبه عمل منفعته لم تصل بالعقد عتس (قوله وان كان الخ) وقوله انظر الخ كل منهما مرجع للعطف فقط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) وفقاً للنظر من صدق النهاية والمغنى (قوله الاول) أى باجلاء العين (قوله ومن تعليلهم) أى لعدم صحة كتمانهم (قوله لان منافعهم) أى قوله انتهت فى النهاية وكذلك المغنى الا قوله ثم الى المتن (قوله ومنه موسى الخ) هذا من تلقى بحق لازم فكان الاول عطف على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسألة المنصوب فتأمل رشدي (قوله بعدموت موسى) يفيد الصحة قبل موت موسى وذكر واقى الوصية أن الكتاتير جو عن الوصية وهى عن الوصية غنغته سم والظاهر نعم (قوله ومغصوب الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولا كناية المنصوب بان لم يتمكن من التصرف فى هذا الغائب واطلاق العمرانى المنع بحول على ذلك اه (قوله وموصوفاً الخ) أى ان كان عرضاً مغنى (قوله والاوجه) أى يكتفى الخ أى وان لم يكف ثم هنا يتو الفرق أن عقد السلم معاوضة خاصة المنصوبه من حصول السلم فيه فمقالة رأس المال فاشترط فاعا القدرة على تحصيله وقت الحلول وأيضاً الشارح عتسوف للعق فاكفى فبمعنا يردى الى العتق ولو احتسلاً عتس (قوله لانه المأثور الخ) عبارة المغنى لان المأثور وعن العبارة فن بعدهم قولاً وفعلاً انما هو التأجيل ولم يعقدها أحد منهم حاله ولو جاز لم يتقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصاً فيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والروافى فى حيلته يجوز الحلول وهو مذهب الامامين والمأثور أى خفيفة اه (قوله ولم يكف الخ) عبارة النهاية بانها عتق الخ لان دلاله الالتزام كما قال

ولهذا قال فى الروض ولا تصمم من مرشد ما قال تصمم كناية عن مردود يعق بالاداء اه (قوله فاذا أدى حتم من العتوم عتي) قال فى الروض ولا يزيد العتق بالاداء بطلاناً فى الثلثين اه أى لا زاد فى الكتابة بقدر نصف ما أدى وهو سد بسطلان فى الثلثين اه ووجه توهيم زيادة العتق بقدر نصف ما أدى أهو لان كانت قيمته ما تتركب عليه مائة فاذا أدى ثلثها يعلم منه حصل لورثته ثمانية ثلث العبدون لئلا يتو اجمع مما توفيقى ان يعتق منه قدر نصفها ليكون عتاق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفتت الكتابة فموقوف نصف ما أدى وهو السدس والجمع نصفه فقيمة تحسوت (قوله ومنه موسى) بمنفعته بعدموت موسى) يفيد الصحة قبل موت موسى وذكر واقى الوصية أن الكتاتير جو عن الوصية وهى عن الوصية غنغته (قوله ومغصوب الخ) فى شرح الروض ولا كناية المنصوب بان لم يتمكن من التصرف فى هذا الغائب واطلاق العمرانى المنع بحول على ذلك اه (قوله نعم الاوجه) أى يكتفى بالوجودهنا) كتب عليه مر (قوله لان دلاله الالتزام لا يكتفى بماتى

ابن الصلاح لا يكتفى به **(الح) قوله** من دلالة التضمين **(الح) قوله** من دلالة التضمين بان التضمين قد يسمى بالالتزام
 سم **(قوله)** ودلالة التضمين يكتفى به **(الح) ابن الصلاح** منعه سم **(قوله)** فالاحسن في الجواب انه
(الح) فيه ان حاصل السؤال الذي اجاب عنه ابن الصلاح ان مؤيد على ديننا لم يكف به عنه ولا يفتنى
 ان هذا يعني لم يصرح بديننا مع علمه من مؤيد لا يعلم ان هذا لا يندفع بجواب الشارح لان حاصله انما صرح
 به مع علمه من المؤيد للتصريح بما علم من المؤيد ولا يفتنى فسادا لم تدبرتم تدبيره فيجب ان الصفا ايضا به
 لندفع قومه دخولنا لتأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد غير قوله فالاحسن **(الح)** انما يظهر
 حسننا لا تأخر قومه اه أي تأخر ديننا من مؤيد لا يعلم ولا يفتنى فيجب ان المصنف بما هو مقرر عندهم ان اغناه
 المتأخر عن المتقدم ليس بمعيبرا عما يجب العكس **(قوله)** في الدقة الى قول المتن وقيل في المتن الاقوله لكن
 لما لا على خدمة وقوله ومن ثم الى ما اذا دل على قوله وان لم يلل البتة في النهاية الاقوله لكن لما لا على
 خدمته وقوله ونقل شارح الى المتن **(قوله)** فيجوز زعمنا على ما تدار من خدمته كانه احقر اوزن المتعلقة بعينه فهي
 كالخدمة فيما ياتي آتفا سم **(قوله)** في وقتين معلومين **(الح)** ان تقول فيه جميع بين التقدير بالعمل وهو بناء
 الدار من الزمان وهو الوقتان المعلومان وقد استمر ذلك في الاجزائه حتى موجودها فاحتمل ان يسوي
 بينهما بان يعمل ما تعلق بالوقتين وقتا ابتداعا للشر وعنى كل دار لاجمع وقت العمل ويحتمل ان
 يفرق بان المنفعة ثم معوض وهما معوض والعوض اوسع امرامان المعوض ويقاس فيه **(الح)** كذا وان
 ما يتعلق بالوقت المشوف اليه الشارح يتسارع فيه او بغير ذلك فليتناول سم لعل الاقرب الاول **(قوله)** لكن
 لما لم يخل بالمنفعة **(الح)** كان وجهه ان المنفعة متعلقة باجزء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على
 حضور تلك الاجزاء فكانت مشروطة بالحضور هاو كانت مشروطة في شرطها في الجملة اه أي كفى مثال بناء
 الدار من المذكور اه أي بالنسبة للبناء الثاني دون الاول **(الح)** انما بما ياتي ان المنفعة في الدقة معجز واتصالها
 بالبعد وقوله لا مطلقا اه أي كفى النظم الاول في هذا المثال على ما تقرر فلما راجع سم وفي شرح المنهج وحاو به
 ما وافقه **(قوله)** لا على خدمة شهر من **(الح)** أي بنفسه يعبري وسم ومعنى **(قوله)** او منفصلين **(الح)** عبارة
 الرض مع شرحه ولو كانت بعد على خدمة شهر من جعل كل شهر بجماع يصح قال الرافعي لان منفعة
 الشهر التامة منتهى والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل او كانت على خدمته جيب ورمضان فاقى بالفساد
 لا قطع استبداء المدة الثانية من آخر الاولى اه عبارة المتن تبيينه ظاهر كلامه لا كنهه بالمنفعة
 وحدها والمقول انه ان كان المعوض منفعته من ما فهو كانه على ان يخدمه شهر او قريبا لى ثوبا

من دلالة التضمين لا الالتزام
 لان مفهوم المؤجل شرعا
 دين تأخر وقاؤه فهو مركب
 من شيئين ودلالة التضمين
 يكتفى بها في الغاطيات
 فالاحسن في الجواب انه
 تصرح بما علم من المؤيد
 (ولو منفعة) في الدقة كما
 يجوز جعلها تمنا وأجرة
 فتجوز زعمنا على ما تدار من
 خدمته مع وقتين في وقتين
 معلومين لكن لما لم يخل
 بالمنفعة من الدقة من التأجيل
 وان كان في بعض تجويعها
 تجعل كل التأجيل فيها
 الذي افاقه السن وغيره
 شرطها في الجملة لا مطلقا على
 خدمة شهر من متصليين او
 متصليين وان صرح بان كل
 شهر نجح لانها متصليين واحده

بنفسه فلا بد معهما من خدمته تعالى كقولهم وتعلم حتى دناوا بعد انقضائها لان الضمحة شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعته عن فقها فلا يقتصر على خدمة شهر من ومصرح بان كل شهر نجح لم يصح لانهم نجحوا واحد ولا ضمة ولو كاتبه على خدمته وجب ورمضان فأولى بالفساد اذ يشترط في الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان ان تتصل بالبعد اه وفي العمري عن الحلبي بعد ذكر ما وافقنا من مذهبنا على ما لا فرق بين البناء والخدمة وتوافقنا على ما علمنا من تصح من غير ضم نجح آخر فلا يلزمنا بتوهم من كلام الشارح اه **(قوله)** اذا المنافع المتعلقة بالاعيان (الح) فيدلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه **(قوله)** ومن ثم لم يصح على ثوب (الح) أي بان وصف الثوب بصفة السلم كما في الر وضوجه تورب هذا على ما قبله انه اذا سلم النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثمن والمعين لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح وشي يعني بذلك قول عرش قوله على ثوب أي على خطاطه ثوب ليكون المعقود عليه منفعته اه **(قوله)** فان كان غير منفعته عن (الح) عبارة تشرح المنه من ان لم تكن منفعته عن لم تصح الكتابة والاصح ان ينهت عنهما اذا كانت منفعته عن لا تنافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قول المصنف ولو كاتب على خدمته شهر الخ فلا ينافي قول الشارح لا على خدمة شهر من الخ أي لعدم تعدد النجم فيه اه سم **(قوله)** والا أي بان كانت منفعته عن المكاتب حلبي **(قوله)** على ما تقرر (أ) أي من انما لها بالبعد عرش **(قوله)** وباني أي بان يضم لها شيئا آخر كما في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلا من الان ودناوا الخ يصح في قولنا الاول تفسير كل ما تقرر وما ياتي بجموع الامرين انصال المنفعة بالبعد وضمن شيء آخر لها **(قوله)** ولو اتي ساعتين (الح) كالمسلم الى معسر كمال كثير الى أجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو سلم الى المكاتب عقد الكتابة مع وهو أحد وجهين وجه اول ان يقدره ورأس المال قال الا سنوي ويحل الخلاف في السلم الحال أما لو أجل يصح فيجزأ كما مر من الامام مفني وروى مع شرحه وكذا في النهاية الا قوله قاله الا سنوي الخ وعبارته في نفسه وجهان أحدهما المعصية **(قوله)** لانه المأثور (الح) أي من المعصية فرضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جاز على أقل من نجمين لغسلوا لانهم كانوا يبادرون الى القر بانوا الطاعة كما يمكن وقيل يكفي نجمة واحدة قال في شرح مسلم انه قول جمهور وأهل العلم انتهى وبه قال أبو حنيفة والشافعية واليهان عبد السلام مفني **(قوله)** نظير ما تقرر (أ) أي في شرح مؤجل وهذا تأكيد لقوله أيضا **(قوله)** ولما لم (أ) أي في أول الباب اه **(قوله)** من ضم النجوم (الح) أي من الكتب الذي هو ضم النجوم الخ **(قوله)** لانه قد علمت (أ) الى قول المتن ولو كاتب عبيدا في المنسوخ الاقوله اتباعا الى المتن **(قوله)** ودان (الح) ولو جعل مال الكتبة تعينان الاعيان التي ملكها ببعضه الخ قال الزركشي في شبه القلم بالصحة لم يذكره اه وظهر كلامهم عدم الصفة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الاجال وما يؤدى عند حلول كل نجح فان كل نجح على نقد في الاطلاق ان كان في البلد تعدد مفر داو غالب الا لا يشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر في **(قوله)** اتباعا الى تلك الاجزاء فكانت نحوه الى حضوره وهو كانت مؤجلة وقوله شرطا في الجملة أي كما في مثال بناءه البار من المذكور أي بالنسبة للنجم اثنا في دون الاول اخذنا مما ياتي ان المنفعة في التمتع يجوز انصالها بالبعد وقوله لا مطلقا أي كلفي النجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فلما راجع **(قوله)** اذا المنافع (الح) فيخرج ما في اللمة حتى يجوز على خدمته شهر من في التمتع فلما راجع **(قوله)** المتعلقة بالاعيان (الح) فيدلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه **(قوله)** على ما تقرر (أ) أي **(قوله)** فان كان غير منفعته عن (الح) عبارة تشرح المنه من ان لم يكن منفعته عن لم تصح الكتابة **(قوله)** ايضا فان كان غير منفعته عن لم يصح الكتابة والاصح ان ينهت عنهما اذا كانت منفعته عن لا تنافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح

اذا المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيله او من ثم لم يصح على ثوب يؤدى نصفه بعينه ونصفه بعد ستين أما اذا لم يكن دينان كان غير منفعته عن لم يصح الكتابة والاصح ان ينهت عنهما اذا كانت منفعته عن لا تنافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلا من الان ودناوا الخ يصح في قولنا الاول تفسير كل ما تقرر وما ياتي بجموع الامرين انصال المنفعة بالبعد وضمن شيء آخر لها **(قوله)** ولو اتي ساعتين (الح) كالمسلم الى معسر كمال كثير الى أجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو سلم الى المكاتب عقد الكتابة مع وهو أحد وجهين وجه اول ان يقدره ورأس المال قال الا سنوي ويحل الخلاف في السلم الحال أما لو أجل يصح فيجزأ كما مر من الامام مفني وروى مع شرحه وكذا في النهاية الا قوله قاله الا سنوي الخ وعبارته في نفسه وجهان أحدهما المعصية **(قوله)** لانه المأثور (الح) أي من المعصية فرضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جاز على أقل من نجمين لغسلوا لانهم كانوا يبادرون الى القر بانوا الطاعة كما يمكن وقيل يكفي نجمة واحدة قال في شرح مسلم انه قول جمهور وأهل العلم انتهى وبه قال أبو حنيفة والشافعية واليهان عبد السلام مفني **(قوله)** نظير ما تقرر (أ) أي في شرح مؤجل وهذا تأكيد لقوله أيضا **(قوله)** ولما لم (أ) أي في أول الباب اه **(قوله)** من ضم النجوم (الح) أي من الكتب الذي هو ضم النجوم الخ **(قوله)** لانه قد علمت (أ) الى قول المتن ولو كاتب عبيدا في المنسوخ الاقوله اتباعا الى المتن **(قوله)** ودان (الح) ولو جعل مال الكتبة تعينان الاعيان التي ملكها ببعضه الخ قال الزركشي في شبه القلم بالصحة لم يذكره اه وظهر كلامهم عدم الصفة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الاجال وما يؤدى عند حلول كل نجح فان كل نجح على نقد في الاطلاق ان كان في البلد تعدد مفر داو غالب الا لا يشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر في **(قوله)** اتباعا الى تلك الاجزاء فكانت نحوه الى حضوره وهو كانت مؤجلة وقوله شرطا في الجملة أي كما في مثال بناءه البار من المذكور أي بالنسبة للنجم اثنا في دون الاول اخذنا مما ياتي ان المنفعة في التمتع يجوز انصالها بالبعد وقوله لا مطلقا أي كلفي النجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فلما راجع **(قوله)** اذا المنافع (الح) فيخرج ما في اللمة حتى يجوز على خدمته شهر من في التمتع فلما راجع **(قوله)** المتعلقة بالاعيان (الح) فيدلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه **(قوله)** على ما تقرر (أ) أي **(قوله)** فان كان غير منفعته عن (الح) عبارة تشرح المنه من ان لم يكن منفعته عن لم تصح الكتابة **(قوله)** ايضا فان كان غير منفعته عن لم يصح الكتابة والاصح ان ينهت عنهما اذا كانت منفعته عن لا تنافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح انضمام شيء آخر حتى يتعدا النجم اخذنا مما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح

على منفعة عين مع غيرها أو لا نحو (خدمته) ثلاثين (دينار) في أثنائه (٣٩٧) وقد عينة كوم بعض منه (عند انقضائه)

أو خباطة أو بصفته كذا
في أثنائه أو عند انقضائه
(صحت) الكتاب ثلاث المنفعة
مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار أيضا
تستحق المطالبة بعد المدة
التي عنها الاستحقاق وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التبعيم ولا يضر دخول
المنفعة لتقديره عليها حالا
فصل أن الاجل أنيا هو
شرط في غير منفعة بقدر
على الشرع فيها لاوان
الشرط في المنافع المتعلقة
بالعين اتصالها بالعقد
بمخلاف الملتزم في الزمة
وان شرط المنفعة تاتي توصيل
بالعقد يمكن الشرع
فيها عقبه فخدمته نعم آخر
النها كالمثال المذكور
وان شرطه تقدمه زمن
الخدمة فلو قدمه زمن الدينار
على زمن الخدمة لم تصح
ويشع في الخدمة العرف
فلا يشترط بينها (أو)
كاتبه (على ان يبيعه كذا) أو
يشترى منه كذا (فقدت)
الكتابته كيعتق في بيعة
(ولو قال كاتبك بعك هذا
الثوب بالن وقيم الالف)
بضمين فأكثر كتابتك
ويجوز هذا الباقى شهر من
نؤدى منها خاسما تعتقد
انقضاء الاول والباقي عند
انقضاء الثاني (وعلى الحرية
وأدائه) وقبلها العبد بها
أمر تبا (فانذهب حصة

جوى الخ) في كون هذا على التعبد نظر شديد (قوله على منفعة عين) أى للمكاتب تكلمه عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجمعة عوضا ما ان تتعلق بين المكاتب وأدائه فافهم حصرها في هذا ثم لا تتعلق بغيرها
فتشيل الشارح الجوى بسكنى داوغير صحيح لان الدار لا تثبت في المنفعة فلا تقبل الوصف ولا تكن تعيينا
لأنها عين الكتابة لا تكون الألف وهي على مال الغير فاسد س من شرح الارشاد (قول المتن عند
انقضائه) كان على الشارح في المزج من بر ديقه لفظة أو كان عليه الشدي وفيه الشارح فيما بعده
(قوله) أو خباطة الخ مطلق على دينار في أثنائه الخ (قوله) والمدة لتقديرها أى والتوفيق فيها معنى (قوله)
والدينار) أى أو خباطة المعنى (قوله) لقدرة عليها لال الخ) عبارة المعنى لان التأجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة مثلا بخلاف مالمو كاتب على دينار من أحد ممال والآخر موم جـ لـ وهذا
يشين ان الاجل وان أطلقوا اشتراطه فلس ذلك بشرط في المنفعة التي بقدر على الشرع فيها الخ حال
(تبيه) قول المصنف عند انقضائه بغير منه انه لو قال بعد انقضائه يوم أو يومين مثلاله يصح بطريق
الاولى ولهذا لا يختلفون في موقعه تقدمه به بعدم الصحة اـ (قوله) وان شرطه الخ) أى القيمة المضمون
ويحتمل ان الضمير للمال المذكور عبارة المعنى وان الشرط في النافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا
يصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بهـ فـ لعدم اتصال الخدمة بالعقد كان
الاجل لا تقبل التأجيل اهـ (قوله) فلو قدمه زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح يؤخذ من قوله السابق
بمخلاف الملتزم في الزمة انه لو ألزم الخدمة فخدمته مع تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله) فلو شرط
بينها) ولا يكتفى إطلاق المنفعة بان يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا بخلاف النافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وقامت الخدمة فنفقت الكتابة في قدر الخدمة موصفت في السابق وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيما بخلاف الذي في التسليم فالجواب المكان المعين أى في أقرب المواقف السه
على قياس ما في التسليم معنى وقوله ولو كاتبك في قوله وهل يشترط في النهاية مثله قال عرض قوله في الباقي
وعلى فإذا أدى نصيبه على يد غيره على الدينار بانيه أو لانيه نظر بقياس ما يأتي في اراء أحد
الشركيين السراية وقد يفرق بان المبرى متى عليه نصيبه باختياره فسرى الى خصمته بكم وما هاتما لتعق
حصة اذ العبد باختيار السيد فلا سراية اذ شرط كون العتق اختيارا بالن عتق عليه وهو واضح اهـ
بمخفف (قوله) لا يكتفى في الخ) عبارة شيخ الاسلام والمعنى لانه شرط عقد في عقده (قوله) لهما) الاولى
الأفراد كالمعنى (قوله) لهما) كقولهم ما دونه أو مرتبا كقولك الكتاب أو البيع والبيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الر وضوابطه لى يادى اذ المعنى وهو يخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدمه خطيب البيع على خطاب الرهن اهـ (قوله) وان أطلق الباقى الخ) عبارة المعنى وفي قول
تبطل الكتابة أى فاسوا له الباقى ولو قال كاتبك على ألفي نعمين مثلا بعك الثوب بالن صحت
الكتابة بقطعها بعد الصفة بتعصيل الثمن وأما البيع فقال الزركشي ان قدمه العقد على لفظ الكتابة
لان عدمه مشعر بالخ اعدم تعدد التبعيم فـ اهـ (قوله على منفعة عين) مثله في شرح الارشاد بقوله تكلمه

قال وتمثيل الشارح بعض الجوى بسكنى داوغير صحيح لان الدار لا تثبت في الزمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن
تعيينها لأنها عين الكتابة لا تكون الألف وهي على مال الغير فاسد وعبارته الجواهر ثم المنفعة المجمعة عوضا
امان تتعلق بين المكاتب وأدائه فافهم حصرها في هذا ثم لا تتعلق بغيرها
بضمين فأكثر الخ) قال في الرض ولو أطلق الى المكاتب فعبه العقد في البصو جهات اهـ وفيهم مما
ذكره شرحه ان الاصح العيص وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى وجمعه أى الخلاف في السلم الحال
أما المؤجل فيصع من حتما كذا صرح به الامام وهو واضح اهـ (قوله) فلو قدمه زمن الدينار على زمن الخدمة
لم يصح) قال في شرح المنهج كان العبد لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الزمة اهـ وقد يترتب

للكتابة بقدر ما عصى قيمة العبد من الألف والموصوف على قيمة الثوب بقرى فالحقيقة وان أطلق الباقى في ذلك ولا يبيعه العبد يؤديه
في التبعين مثلا (دون البيع)

تقدم أحد شقين على أهلية العبد لبيعة السيد (ولو كاتب) عبد من كماله الأول أو (عبد) مستقواحدة (على عوض) واحد مقبض بيمين مثلا (وعلى عقبيه بأدائه) كما كتبتم على ألف الشهر من إلى آخره (فانضج بها) لا تخاد بالمال العوض مع اتحاد لفظه فهو بيع عبد بين واحد (وروزع) المسمى (على (٣٩٨) قيمته يوم الكتابة) لانه وقت الحياطة بينهم وبين السيد (في أدي) منهم (حصه عتق) لاستقلال كل منهم ولا يتاح

بطل وان آخره فان كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل ان يجاب السيد ببيع والا فلا انتهى وهذا ممنوع لتقدم أحد شقين على أهلية العبد لبيعة السيد واستثنى البقي من عدم صحة البيع ما اذا كان المكاتب عضوا بين يمين سيده مهلهما وكان ذلك في قولنا على بقائه ببيع البيع أيضا لتقدم مقتضى الانبساط وهو تقدم أحد شقين على أهلية العبد لبيعة السيد قال ويجوز معامله المبيع مع السيد في الاعيان مطلقا وفي النعمان اذا كان بينهما مهلهما باء قال ولم أر من تعرض لذلك وهو دقيق الفتحة اه (قوله) لتقدم أحد شقين الى الفصل في النهاية الاقوله أو تعرض لسلك اليون علم قوله كافي لانه (قوله) أحد شقين أي البيع وهو لا يصح على أهلية العبد الخ أي بقوله الكتابة (قوله) مستقوا واحدة (على قول المتن) في أدى في المفتي (قوله) (الآخره) أي تؤدون خمسمائة عند انقضاء الاول الباقي عند انقضاء الثاني عبارة المغنى فاذا أدبتم فانتم أحرار اه (قول المتن عتق) ولا يوقف عتقه على أدائه الباقي مغنى وشرح المنهج (قوله) لان المظالم الخ أي وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وعلى عتقه على أدائه كله وقوله ولهذا أي ولكون الغالب في المعامضة يعق بالأمراء الخ أي ولو نظر الى صحة التعلق وقف العتق على الاداء عرش (قول المتن ومن عجز) أي وانما معنى (قوله) لان أي لانه لم يوجد الاداء مغنى وفي نهاية أي ولا ما يقوم مقامه (قوله) لانه أي بعض ما وقع عرش (قوله) لما يأتي أي في قول المصنف لو كاتب بعض رقيق الخ أو في قوله لانه حذوف بعضه الخ (قوله) وذلك راجع الى المتن (قولنا) ولو كاتب بعض رقيق الخ فدل ذلك على ما في المغنى قوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة ان يكون رقيقا استهيب الكتابة له وحذفوا كاتب الخ وقوله كالمس بقيد بل الاول اسقاطه لشمل البعض (قوله) لعدم استقلال الخ أي العبد بالكتب عرش قال المغنى ولان القيمة تنقص بذلك فيقتصر الشريك اه (قول المتن وكذا ان أذن) أي الغيرة فيها مغنى وقوله أو كانه أي كان الباقي للمكاتب عرش (قوله) لانه حيث الى الفصل في المغنى الاقوله أو كاتبه وهو مريض وقوله كما علم الى الولا (قوله) لانه حيث الخ ولانه لا يمكن صرف سهم المكاتبين لانه يصير بعضه ملكا لملك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما اذا كان باقية من نهايته ومعنى (قوله) لم يخرج الخ راجع لسلك من الصورتين (قوله) وكذا الوأوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كالتبابة والمغنى وشرح المنهج ولو زاد الثالث على ذلك البعض (قوله) على ما عساه الاذرى) عبارة المغنى ومنها ما لو كان بعض العبد موقوفا على خدمة مسجون نحوهم من الجهات العامة أو باقية رقيقا فكاتبه مالك بعضه قال الاذرى في شبهه ان تصع على قولنا في الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه في الجاه ولا ينفق عليه أحكام ملك بخلاف اذا وقف بعضه على معنى انتهى والوجه كما قال شيخنا جلالته في التعليق السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها ما لو كان ابنين وخطف عبد افاقر أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكتوبا قال في الحسب الوافي استثناءه عنه قال ابن شهابه نظر ومثله ما لو أدى العبد على سيده لهما كاتبه فصدقه أحدهما وكذا الآخر اه (قوله) أو كاتب البعض في مرض موته الخ فانه يصح قطعا قاله الماوردي معنى (قوله) وهو الخ أي البعض في الصور الثلاث (قول المتن) انفق التجوم) هلاصع مع اختلاف التجوم أيضا وقسم كل تجوم على نسبة المالكين فأي مجحود وقسم المملوك على السوية وكاتبه على تخمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم أو دينار في الشهر الثاني مثلا فان العوض أنه لو اترتم الخدمه في ذمته مع تقديم الدينار على زمن الخدمه (قوله) لما مر ان الشرط تقديم الخ أي وعلى مقابله ان ذلك ليس بشرط لافرق هنا أيضا (قوله) ان انفق التجوم) هلاصع مع اختلافها أيضا وقسم كل

معلوم
ولم يخرج من الثالث البعض ولم يخرج الوأوصى بكتابة البعض أو كان الباقي وقوفا على مسجد أو جهة
عامة على ما عساه الاذرى أو كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتبه) أي عبدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معاً أو وكلا) من بكتابة أو وكل أحدهما الآخر (مع) ذلك (ان انفق التجوم) جناس وصفة

وعددا وأجلا (وجعل) عطف على صرح (المال على نسبة ملكيهما) صرح بذلك أم (٣٩٩) أطلق الثلاث على أن انتفاع أحدهما بال

الأخرى فان تنقضى شرطهما
ذكر بان جعله على غير
نسبة الملكين فسدت (قوله)
(عجز) المكتبة (فجزه)
أحدهما وضم المكتبة
(وأراد ألا يخربها) أي
العقد في حصته وانظاره
(فكأنه صدق) على
البعض أي هو مشبه فلا
يجوز ولو باذن الشريك
كأمر (وقيل يجوز) لأنه
ينفتر في القوام بالاشتراك
في الاستدانة (ولو أجاز) أحد
المكاتبين العبد (من
نصيبه) من النجوم (أو)
أعتقه أي نصيبه منه أو
كله (عشق نصيبه) مذبة
(وقوم) عليه (الباقى)
وعق عليه وكان الولاء له
له (ان كان سورا) وتعد
عاقده بان عجز فجزه الآخر
كأنه من فاقته في حيث
السراية فلا اعتراض عليه
وذلك لما مر ثم ولاء لها
أرواه من جميع ما يستحقه
أشبه ما كاتب جمعه
وأرواه من النجوم أمالها
أعسر أول بعدارق وأدى
نصيب الشر من النجوم
ففتق نصيبه من المكتبة
ويكون الولاء لهما يخرج
بالأرواه الاعتناء بالقبض
نصبه فلا يعتق وان سوى
الأخر يتعدى لعله ليس له
تخصيص أحدهما بالقبض
السيد (فصل) في بيان ما يلزم
السيد ويسن له ويحرم

معلوم ونصه كل واحد منهما معلوم ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم حسنا لأن يكون بالنسبة
لأحدهما ثابتا ولا خرداهم لأن لا يكون ثابتا به ودراهم بالنسبة لهما جميعا كالمثل الذي فرضناه
سم (قوله) وعددا كله احتراز على جعله لهما في شهرين والأخرى ثلاثة سم وفيه المراد
بالنجوم المؤدى لا الوقت المنصر وبكاتبته ذلك الملقى ولو سلم بغنى عن مبتدأ قول الشارع وأجلا يظهر
أنه احتراز على جعله لأحدهما فحين كبر من مثله وحسنه لا خردا بعقوبات مسخر (قوله) المثل
وقيل يجوز) بالاذن قطع الملقى (قوله) أحدهما كاتبا (الخ) أي علفنى (قوله) المثل أو أعتقه) أي عجز عتقه
عش (قوله) وقد عاد (الخ) الواجبة عش (قوله) فلا اعتراض (الخ) عبارة الملقى (تنبيه) كلامه يفهم
أن النجوم والسرابة في الحال وهو قولوا لا يظهر أنه لا يسرى في الحال بل عند العجز فإذا أدى نصيب الآخر
من النجوم عتق صنع الولاء بينهما وان عجز وعاد إلى الرق فحينئذ يسرى ويقوم ويكون كل الولاء وإن كان
معسرا فلا يقوم عليه وإن مات قبل التمييز والأدلة ما سبقنا من أدنى أنه فاهما صدقة أحدهما وحلف
الأخر عتق نصيب المصدق ولم يسر وتكليفه طالب للمكاتب بكل نصيبه أو بالنصفين أو بأخذ نصف
ما في يد المصدق ولا يرجع به المصدق وقد شهداه المصدق على المكذب وإن ادعى دفع الجميع لأحدهما فقال
له بل أعطيت كلامنا نصيبه عتق نصيب المرق ولم تقبل شهادته على الآخر وصلى في أنه لم يقبض نصيب الآخر
بما عتق ثم لا خردا يأخذ حصته من المكاتب إن شاء أو يأخذ من المقر نصف ما أخذوا بأخذ النصف الآخر
من المكاتب ولا يرجع المقر بما عتق على المكاتب كسائر نظيره اه (قوله) وذلك لما مر (الخ) عبارة الملقى
أما في الاعتناء فلم يسرى إليه وما في الأرواه فلا لما مر (الخ) (قوله) أمالها إذا أعسر (الخ) بقى ما لو أعسر المبرئ عن
قيمة نصيبه سريته وقد عاد إلى الرق فهل يرضى ذلك في الحصة التي أراها المكاتب من نجومها وأولاده نظر وظاهر
عبارة الثاني حيث عبر بأوفان التقدير معها أمالها إذا أعسر المبرئ وعاد إلى الرق أو أسير ولم يعد إلى الرق (الخ)
وهو منسكك فيقال أعسر المبرئ وعاد إلى الرق بأنه يبين به أن الكتابة لبعض فتكون فائدة وقد يجب بيان
العتق المتخير لا لئيل الخرداهما فتنكره دوامها فاشبه ما أعتق أحد الشر يكن حصته وهو معسر عش
(فصل) في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه وما لهما المكاتب من الأحكام وغير ذلك) (قوله) في
بيان ما يلزم السيد) أي قوله وخبرنا المرافى الملقى الأقوله وحديثنا في المتن والحق فيه السيد
في النهاية الأقوله بخلاف المكتبة كسائر وقوله حتى النظر إلى مثلها البعوضة (قوله) وما لولد المكتبة
والمكاتب من الأحكام) عبارة الملقى وبين حكمها المكتبة اه (قوله) المثل أن يحط عن حرام المال
أو يدفعه إليه) الخيرة للسيد حتى لو أراد دفع الميراث المكتبة لا لوط أحبيب السيد فيصير المكاتب على
الاختار فان لم يفعل فضا لمقاضى هو اه سم عبارة الملقى والروض مع شرحه ما لم يقل على المكاتب
من النجوم الألقود الواجب في اليتام لا يسطر ولا يحصل التقاض لانا لا نجعلنا لوط أصلا فليس يدان

نظم على نسبة الملكين فأى يحدو ويصلو ملكاه السوية وكاتبته على جميع أحدهما ينظر في الشهر الأول
والآخر درهم في الشهر الثاني مثلاً أو رؤى في الشهر الثاني مثلاً فان العوض معلوم ٣ وصحة كل واحد
منه في شهرين والأخرى ثلاثة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم حسنا لأن يكون بالنسبة لأحدهما
ثابتا ولا خرداهم لأن لا يكون ثابتا به ودراهم بالنسبة لهما جميعا كالمثل الذي فرضناه (قوله) على
نسبة ملكيهما (الخ) وفي الروضة وإن اختلف النجوم في الجنس أو قدر الاجل أو العدد أو شرط الاستوى
في النجوم مع التفاوت في الملك أو بالعكس في جهة كتابتهما القولان فيما إذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه
بإذن الآخر اه (قوله) وقوم عليه الباقي أن كل من سورا (الخ) قال الزركشي وظاهر كلام المصنف أنه
يقوم في الحال ليسرى ولا يظهر أنه لا يسرى في الحال بل عند العجز فإذا أدى نصيب الآخر عتق عن الكتابة
وان عجز وعاد إلى الرق ثبتت السراية حيث لا (فصل) يلزم السيد أن يحط عن حرام المال (الخ)

عليه وما لولد المكاتبه والمكاتب من الأحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من التزويج والتسريح به لهما كتابا
لنجومه وقولنا ذكر (يلزم السيد) قوله وصحة كل واحد مناه لعل هناك خطأ في الجوز

أودارتمه قدما على مؤن
 التجهيز (أن يحط عنه في
 المكتبة الصعبة لا الفاسدة
 جزأ من المال المكتتب
 عليه أو يدفعه) أي جزأ
 من المعقود عليه بعد أخذه
 أو من جنسه لأن غيره
 كان كانه الأناضول (اليه)
 لقوله تعالى وأتوا قومهم
 من مال الله الذي آتاكم والامر
 للرجوع بأد لأصارفه
 بخلاف المكتبة كما هو
 أمر آدم من الكل فلا رجوع
 كألفهم المتن وكذا لو كاتبه
 في مرض موته وهو ثلث
 ماله أو كاتبه على منفعة
 (والخط أولى) من الدفع
 لأنه المأثور عن الصابة
 رضي الله عنهم ولأن الاعانة
 فيه محقة والدفع قد
 شققت في جهة أخرى ومن
 ثم كان الأصل هو الخط
 والاتباع انما هو بدليله
 (و) الخط (في التجهيز الأخير
 أيق) لأنه أقرب إلى التحصيل
 مقصود العتق وحيث
 فينبغي أن أيق بمعنى أفضل
 (والأصح أنه يكفي) فيسهل
 ما يقع عليه الاسم أي
 اسم مال (ولا يختلف بحسب
 المال) قتله وكثرة لانه
 يصح فيه توقيف وشريان
 الزاد في الآية أربع مال
 المكتبة الأصغر وقض على
 رايه على كرم التوجه
 فله من الاجتهاد وادعاه
 أن هذا لا يقال من قبل
 الرأي فهو في حكم الرجوع
 ممنوع (و) الأصح (أن
 وقتوجوه قبل الفتى) أي يدخل وقت أدائه بالعقد يتحقق اذابقي من الصم الأخير قد رافقي به من مال المكتبة

يعطين غير ووليس له تجهيز كما سيأتي في الفصل الاق لان له عليه لكن رفعه المكتبات إلى الحاكم
 حتى يرى رايه ويقض الامر بينهما اه (قوله أو وارثه الخ) عبارة مفتي والرض مع شرحه فان مات
 السيد ولم يرثه شيانزم الوارث أو وليه الا يتاه فان كان التجهيز باقيا قين منسوقا على الدين وان تلف التجهيز
 قدم الواجب على الوصايا وان أوصى بأكثر من الواجب فالزاد على الوصايا اه (قوله مقدمه على مؤن
 التجهيز) أي تجهيز السيد لموات وقت وجوب الاداء أو الخط وذلك بان لم يبق من مال المكتبة لا قدر ما يجب
 الا بناء على ما في أنه دخل وقت العقد يتحقق اذابقي من التجهيز الأخير قد رافقي به من مال المكتبة غرض
 (قوله المكتبة عليه) أي والالف واللام في المال العهد مفتي (قوله الا ان رضى) أي العبد رض عيش عبادة
 المفتي فان أعطاه من غير جنسه لم يلزمه قبوله ولكن يجوز ان كان من جنسه وجب قبوله اه (قوله كما
 مر) أي من الامر فيها بعد الخطر والامر بعده لا يحتج به لمن دليل آخر (قوله ولو أمر آدم من الكل فلا
 وجوب بالخ) أي والمال المكتبة وكذا لو وهبها كما قاله الركني وكذا لو باعه نفسه أو عتقه ولو بعوض
 مفتي ورض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا وجوب سم أي وليس المراد أن كلامه أفهم ذلك
 أيضا رض (قوله وهو ثلث ماله) أي ولو يضم التجهيز إلى غيره من المال رض (قوله على منفعة)
 أي منفعة نفسه كذا في النهاية والمفتي ومقتضاه اختصاص الحكم بما إذا كان المكتبة على منفعة متعلقة
 بعينه بخلاف ما إذا كانت على منفعة ذمته لكن لا يظهر وجها لاختصاص فله اجمع (قوله لانه المأثور من
 الصابة الخ) أي قولوا فعلا مفتي (قوله والدفع قد) بفتح مفتي أي وفي الدفع وهو موقوفه قد ينفق المالك في
 جهته الخ نهاية مفتي (قوله ومن ثم الخ) اجمع لكل من التعليلين (قوله كان الأصل هو الخط الخ) ما معنى
 أصالة الخط مع أن لا يتاه هو المنصوص في الآية إلا أن رديها أو يجتمع نظر الشرع وانما خص على
 الا بناء لفهم الخط منه بالاول ثم أبقى شرح غاية الاختصار لفهم مائه قال بعضهم والاتباع يقع على
 الخط والدفع الا ان الخط أولى لانه أشنع وبه فسر الصابة رضي الله تعالى عنهم انتهى اه سم (قوله
 والخط) أي والدفع مفتي (قوله وحديث في بني الخ) قد يقال لاحاطة بذلك بل يكفي أنه يرتفع على الالفة
 الفضلية سم (قوله أي اسم مال) هو صادق باقل متمول كشي من جنس النجوم قيمته درهم فخاص ولو
 كان المالك متعدداه وظاهر وكتب سم على قول المنهج متمول أقل ولو كان المتمول هو الواجب في
 التجهيز هل ينسقط الخط انتهى أقول الأقرب عدم السقوط وينبغي أن يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا
 يختلف بحسب المال) هذا ما نقله من نص الام رض وعبارة الرخصة أقل متمول وهو المراد من عبارة
 الكتاب قال البلغني ان هذا من المضلات فان يتاه فليس لمن كوتب على أنف درهم تبعد ارضه بالآية
 الكريمة قرأ على ذلك والثاني لا يكفي ما ذكره ويختلف بحسب مال فيصيب بالخط فان لم يتفق على
 شيء قد رافقنا كم لاجتهاده (تنبيه) لو كاتب بشر كان مثلا عبدا لزم كلامهما ما يلزم المفرد بالكتابة كما
 يجه بعض المتأخرين اه وهذا يناق قول رض المار ولو كان المالك متعددا (قوله الأصغر وقضه الخ)
 ومقابلته فله فعلى التي صلى الله عليه وسلم عبارة ما على أي الواسني والمفتي وروى عنه أي من على رفعه
 إلى التي صلى الله عليه وسلم رض (قول المتن وقت وجوبه) أي الخط والأدفع مفتي (قوله أي يدخل
 الخ) عبارة مفتي والثاني بعده لينتفع به وعلى الاول انما يتعين في التجهيز الأخير ويجوز من ادل عقيد المكتبة

(قوله أن يحط عنجزأ من المال الخ أو يدفعه اليه الخ) انخيرة ليس مفتي لو أراد الدفع الوهابي المكتبات
 الا الخط أوجب السيد تجهيز المكتبة على الانحياز فان لم يفعل قبضه القاضي حر (قوله وكذا) أي
 لا وجوب (قوله ومن ثم كان الأصل هو الخط الخ) ما معنى أصالة الخط مع أن لا يتاه هو المنصوص في الآية
 إلا أن رديها أو يجتمع في نظر الشرع وانما خص على الا بناء لفهم الخط منه بالاول ثم أبقى شرح غاية
 الاختصار لفهم مائه قال بعضهم والاتباع يقع على الخط والدفع الا ان الخط أولى لانه أشنع وبه فسر
 الصابة رضي الله عنهم اه (قوله وحديث في بني الخ) قد يقال لاجتماع ذلك بل يكفي

انه ليس المقصده الا الاعانة

على العتق فان لم يرد قتل
أدى بعده وكان قضاء
(ويستحب البيع للغرم
المتر ولقول ابن راهويه
أجمع أهل التأويل انه
المراد من الآية (والا)
يسمى به (فالسبع) اقتداء
بأن عمر رضى الله عنهما
(ويحرم) على السيد (وله
مكتسبه) كطاعة موصية
لاختلال ملكه كالحجبة
فلو شرط في الكتابة أن
يطأها فسقط وكلو طه كل
استناع حتى النظر ولا يرد
طيه للمهر في الحج المنيث
حرم الوطء لثابت حرث
مقتداته ومثلها المعضة
(واحد) لشبهته بالكن
يعزوان علم غير مسمى
أن طوعته (ويجب مهر)
واحد ولو في مائة وان
طوعته للشبهة أيضا
(والواحد) منه (وحسين)
لأنه علقته في ملكه (ولا
تجب قيمته على المذهب)
لأنه قد مر على أن حق
الملك في ولدها السيد وان
جلبته من عبد هاتى ما
بأنى (وصارن) به متولية
مكتسبة اختصودها
واحد هو العتق (فان)
أدت العجوز عتق عن
الكتابة وتبها كسبها
ولدها وان عجزت عتقت
بجوته عن الاستيلاء وعتق
معها ما حدث لها بعد
الاستيلاء من الأولاد فان
مات قبل عجزها عتقت

لأنه سبب الوجوب كقول القائل متجب بغيره بالسبب ليله العبد وقتما الجواز من أولاد فان لانه سبب
الوجوب بهذا ما صرح به ابن الصانع في حجب بالعقد وجوباً موصلاً عند العتق ومن هذا صرح
في التذنب وقيل انه يشق إذا بقي من القيمة الاخير القدر الذي يحطه أو يوجبها وعبرنا عن هذا صراحة
بكل من ذلك وعلى كل أو غير العتق ثم وتك قضاء اه وكلام الشارح أعني توافق الاخير فقط (قوله)
انه ليس المقصده المخرج فبان ما مر لا يفهم منه المحصر (قوله) وكان قضاء أى مع الأثم بالتأخير عرض (قوله)
لغير المار) الخ يقول المتن ولو أن في الغنى الاقوله ولا يرد إلى مثلها وقوله وان حلت به إلى المتن وقوله لانه
بدل إلى المتن وقوله إذا كان أنى إلى المتن وقوله ما عدا ما يجب بناؤه (قوله) لغرم المار) تقدم ان الاصح وقفه
وانه بقا من قبل الرأى فلا يصح الاحتجاج به ونسدى (قوله) ولقول ابن راهويه (أى احق بن راهويه
(قوله) أجمع أهل التأويل الخ) على حل في التذنب معنى (قوله) انه المراد الخ) أى على أن البيع المراد قول المتن
والا (السبع) قاله الباقى يقي بينهما أى البيع والسبع السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي
سره انه كاتب عبده على ألف درهم برأى درهم قال فأنشده كاتبى درهم على فدمى درهم ومرا يدق بما
ورد في الحديث والا فليس أولى من السدس والثالث أولى من البيع ومما دونه أسنى (قوله) اقتداء بان عمر
أو وقيل ابن عمر يميل على أن ارادة البيع من الآية بتقديره أسنى على وجهه لو جوب سم (قوله) حتى
النظر) أى يشهده أماما بوجوبه ليعاد ما بين السر والركبة عمن عبارة الغنى وأما النظر إليها ونظر
المكاتب أو البعض السيد فمقدم على طلب النكاح اه (قوله) ولا يرد) أى اقتصار على الوطء لو هم
جوزوا ما عدا من الاستمتاع (قوله) ولو في حران هذا حديث لم يقبض المهر فان كان وطئها أو تابعا بعد قبضها
المهر وجب لولده مهر ماتى وعرض (قوله) الشبهة أيضا) دفع لما يقال إذا طوعته كاعتق أن يفتكف يبيع لها
المهر وحاصل ان لها شبهة بعتقته هى الملك يصير عن الزاوى (قوله) لا تعادى مر) لانه من استمنى (قوله)
في ولدها) أى من نكاح أو زنا أو شبهة (قوله) على ما يأتى) أى في قوله رخصه كلام أصل الرخصة الخ عمن
(قوله) المتن وصوابه مستوفى مكتوبة المراد يصير ورثتها مكتوبة كغيرها على كتابتها والافعى بانه قبل ذلك
ولو قال كالمهر وهى مستوفى مكتوبة كان أولى معنى ذلك أن تقول فقد الصفه الاخير بجميع مرع الامرين
لا يسلك على انفرادها وهذا حنفى العاطف ولا شك ان الاتصال بالجموع طارئ سيد عر ولا يخفى ان هذا
الجواب لا يندفع أولوه ما فى المهر (قوله) اذمة مردهما الخ) عبارة الغنى ولا يبطل الاستيلاء حكم الكتابة لان
مقصودهما الخ (قوله) بعد الاستيلاء) أى دون ما قبله معنى (قوله) فان مات الخ) عبارة الرضى وشرحه فان
مات السيد قبل تبخيرها عتقت الكتابة لا الاستيلاء كذا عتقت المكاتب أو أبو أمين النجوم وتبها كسبها
وأولادها الحادون من نكاح أو زنا بعد الكتابة وكذا الوعلق عتقت المكاتب بمقتضى حديث قبل الاداء للنجوم
عتق بوجود الصفقة الكتابة وتبها كسبها وأولادها الحادون لان عتقت المكاتب لا يقع الا عن الكتابة
ولو أولادها ثم كاتبا مران قبل تبخيرها عتقت عن الكتابة وتبها وأولادها الحادون وكسبها الحاصل بعد

انه يغرب على الاقية لا تفلية (قوله) اقتداء بفعل ابن عمر) أى فعل ابن عمر بما فعل على ان ارادة البيع
من الآية بتقديره ليس على وجهه لو جوب (قوله) لا تعادى مر) يتأمل (قوله) فان مات قبل عجزها عتقت
الخ) عبارة الرضى وشرحه فان مات السيد قبل تبخيرها عتقت الكتابة لا الاستيلاء كذا عتقت المكاتب
أو أبو أمين النجوم وتبها كسبها وأولادها الحادون من نكاح أو زنا بعد الكتابة ولو بعد الاستيلاء وكذا
علق عتقت المكاتب بمقتضى حديث قبل الاداء للنجوم عتقت بوجود الصفقة الكتابة وتبها كسبها وأولاد
الحادون لان عتقت المكاتب لا يقع الا عن الكتابة وتبها كسبها وأولادها الحادون وكسبها الحاصل بعد الكتابة
صرح به الاصل اه ولا يبعد ان قد ير الشارح بقوله عتقت عن الكتابة أقرب من تبخير الرضى بقوله
عتقت الكتابة فان قيل فلو لم يمت هاتى المستثنى أى ابلاذ المكاتبه وكاتبته المستوفى فأنما عتقت عن
الكتابة بخلاف قوله فى التذنب فبما لو كاتب المولى أو دبر المكاتب انه يعنى بالابن من موت السيد وأداء

الكتابة صرحه الاصل انتهت فان قيل قولهم هتافى المستلين أعني ابلااد المكاتبين وكاتب المستولمة انما تعنى
عن الكتابة تصالفه في التدبير فيقول كاتب المدبر أو دبر المكاتب أنه يعنى بالاسبق من موت السيد وأداء
التجود ويبطل الآخر الا ان كان هو الكتابة فلا تبطل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال انما يوت
السيد تعنى عن الكتابة قلت لاسلم مخالفة تلجوا أن المراد بعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحد قاله سم ثم أطلقنا في بيده ذلك بلام الروض وشرحه في التدبير (قوله)
عتقت لكن عن الكتابة أى فبعتها كسبها سم زاد عش ولها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستبدال وهذا فائدة كون العتق عن الكتابة اه (قوله عن الكتابة) أى لاعتن الخلاف لا وجه
الثاني فعلى هذا الوجه الحادث بعد الكتابة وقبل الاعتدال له بها فيما خلاف الاثنى كما قاله الاذرى أى
خلافه على الوجه الثاني قاله بفتحها فطعنا على يدى وفيه ناسل (قوله كلو بجز الخ) عبارة المسمى كلو أعتق
مكاتبه مخجرا أو علقه بصفة فحدث قبل الاداء ويتبعها كسبها وأولادها الحادثون بعد الكتابة
(قوله) وطه ما للمكاتب حرام على السيد واحد عليه وطه ما يلزم المهر وطه ما هنا فان أحلها فالولد
حرمه بالنسبة ولا يجب عليه قيمته وقصر الامتستولمة به يلزم قيمتها السيدها ومن كاتب أمته حرم
عليه وطه بنتها التي تكاتبها بها ويلزمه المهر ولا حد لشيء ينقضي عليها من مومن باقى كسها ووقف
الباقى فان عتقت الام فهو لها والافلسد فان أحلها صارت أم ولد ويلزمه قيمتها ككتابة والولد حرم
نسب لا يجب قيمته عليه لانه فذلك الام ولا قيمة له لا لها لانها لا تملكها وقعت ابايعت أى أموت
سيدا اه (قوله بان وقت) ابان عجز السيدها وعجزت نفسها عش عبارة سم قوله بان وقت الخ
هذا يخرج مالور السيد قبل تغيرها فعتقت بعونه اه (قوله بجهه أخرى) أى غير الكتابة الاولى فعنى
(قوله سيدا عاتنه الخ) قد رد عليه أن عتقه تبع الام ولا شى عليه كاتقدم فامعنى السبيبة للاعانة المذكورة
الآن يجب بان له مكاتب السيد أيضا وتعنى بالاسبق من الاداء من كفى العباب ففقد يكون ما ذكره ميبا
لاعانه على العتق ولو بكتابة أخرى سم (قوله لانه مكاتبها) أى فيكون الخفى فيها لمعنى (قوله)

التجود ويبطل الآخر الا ان كان هو الكتابة فلا تبطل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال انما يوت السيد
تعنى عن الكتابة قلت لاسلم مخالفة لجواز ان المراد بعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحد ويؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد رد مكاتبها على
بالتدبير ويتبعه كسبها وولده كن أعتق مكاتبها اه فتتضمن به من أعتق مكاتبها الذي سوا يمينه وبين ابلااد
المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منه سيدا واحد ولما ذكر في شرحه ان أصله لم يهجم
شبا من مقالتي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيه الودير المكاتب قال وذكر الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من أحكام الكتابة فانه صريح فيمن أحسب مكاتبته ثم مات قبل اداها انما تعنى عن الكتابة لان
الايلاحى يتبعها ولها وكسها ثم قال وسمى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة فقد جعلنا في المراج
في التدبير أنه يعلق عتق بصفة اه فتدفع لحواله الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة فقد جعلنا في المراج
المكاتبه شاملا لمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البابين واحد قتلها سم (قوله عتقت لكن عن
الكتابة) أى فبعتها كسبها (قوله ولها أى المكاتبه الخ) عبارة البابين كوتبت ولها ولد
عليه سيدها لم يتبعها في الكتابة فتفسد بشره لكن تعنى بادائها أى بيدها مال وشرطه ما تفسد خلافا
لأشعير أو وهى حامل تبعها وقع مجانبها بعتقها وكذا ما تمحل بعد الكتابة من زوج أو زفان ما تمت قبل
الاداء فرق وكذا ان رقت وان أعتقت به وذلك ولو كاتب ولها الحادث الأهل هجم ويعنى بالاسبق من
ادائها اه (قوله بان وقت الخ) هذا يخرج مالور السيد قبل تغيرها فعتقت بعونه (قوله سيدا عاتنه
على العتق) قد رد عليه ان عتقه تبع الام ولا شى عليه كاتقدم فامعنى السبيبة للاعانة المذكورة الا ان يجب
بان السيد مكاتبته أيضا وتعنى بالاسبق من الاداء من كفى العباب ففقد يكون ما ذكره ميبا

لكن عن الكتابة كلو بجز
عتق مكاتبته (ولها) أى
المكاتبه لا يبعد الاستبدال
الرفيق الحادث بعد الكتابة
وقبل العتق (من نكاح أو
زنا مكاتب) أى يشبهه
حكم المكاتب (في الاظهر
يتبعها راقا وعتقا) لانه من
كسها فينبهها في ذلك كولد
المستولمة نعم لا يتبعها
عتق لاصحها الكتابة بان
رقت ثم عتقت بجهة أخرى
(وليس عليه) أى الولد
(شئ) من التجود اذا لم يترام
منه (والحق) أى حق الملك
(فبها) أى الولد (السيد)

لا لازم ومن ثم لو وطه السيد
لو كان أنشئ لم يلزم مهور
وخولف فضمن هذا في أروش
الحناية عليه الا في لانه
بدل جزئه الا ليل للسريرة
فاعلى حكمه وفيه فصل
معاملته على ما يحسنه كالذى
قبله البلقى لانه قد يكون
سيدا عاتنه على العتق ومن
ثم وقف فاضل كسبه كاتبا
(وفي قول الحق لها) أى
المكاتبه لانه مكاتب عليها
وقضية كلام أصل الروضة

ان ولدها من عندها ملك لقطها كوليها كاتين من استنوا في البقيتي بل قال انه وهم فرق بان الكاتين ملكا استنوا وليه يتبع أمه
الزق ولدها انما جاءه الزن من جهة الامن جهة امه التي هو عبدها (فلو قتل فقته) يجب (الذي خلق) منهما (والذهب ان ارض حذاه
عليه) أي الولد فيكون النفس (وكسبه ومهره) اذا كان أني ووطت يشبهه (ينفق) (٤٠٣) أراد انفق ما يشعل سائر المورث (منها أي

أن ولدها من عندها الخ) أي بان زفجها عش (قوله) وتاز عنه البقيتي معتمد أي فكوت كوليها من
غيره وسأخبره عش (قوله) قال انه وهم فرق الخ وهذا أو جسمتي (تول المثنى فلو قتل) أي الولد
فضمته لآي الحق فان قلنا للسيد قاله جنة كجمه لا م أولاد فلم تستغن بجأ أداء التجرم معنى (قوله)
أي الولد) أي قول المثنى ولعل بعضنا في النهاية الاقوله ما عدا ما يجب يتأوه وقوله ومثله الى المثنى وقوله من
الى المثنى وقوله وقد افتيت بخلافه وقوله وما وقع له الى المثنى (قوله) فيخادون النفس) أي وأما النفس فقد
تقدم نفا سم (قوله) يشبهه) أي منها وان كان زمان الواطي فان قلت لم قد يوطء الشبهة خارج النكاح
قلت له لاجل قول المصنف ينفي منها لعله كان نكاح كان الانفاق على الزوج من المهر وفيه نظر اذ قد
يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حذ سم أي فينبغي حذوه بذلك القيد كأي المثنى (قول المثنى)
ينفي منها الخ) فان لم يكن له كسب أو لم يصغر تنفعه السيمونة في الاولى وبقيتها في الثانية وصدق
السيد به انه ولعل الكتاب حتى يكون فيقاله وان أمكن له ولله بعد هالاه اختلافي بوقت الكتابة
فصدق في كماله فان نكح عن المين قال الداري قال بان النكاح وقتا لا امرتي يبلغ الولد ويحل وقد
ان الا تخاف فان شهد السيد بعد عوا أربع نسوة قبل ان قاما بينت تعارضتا معنى (قوله) ما عدا ما يجب
الخ) فقيته انه يعق مع عوا القدر المأذكو وهذا بخلاف الباقي في الفصل الا من فوه لم لا تر لعجزه
عما يجب حله فيرفع الامر للحاكم الخ فليل المراد لا كرهه ان صاحب اعطاه ولا يسوغه المصنف من
السيد حتى لو نسخ لم ينفذ فسمي لانه يعق بغير دفعه موعلي هذا لقولنا بعد الاقرار به وفي الامر القاضي
بعد موته ليحكم بالانقضاء ان وادعت العدة فيوت حرا ويكون ما كسبه ولو رثته فيوافق ما تقدم من انه لو لم
يؤدقه لآدى بعده وكان قضاء عش (قوله) أو ببر أمته الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبارته لنهاية مثل
الاداء الارواح والحواله لانه لا عليها وعبارته لنهاية مثل الواجب الباقين من الواجب الارواح معنوا لحواله
ولا يصح الحواله عليه ولا الانقضاء (تنبيه) لو كاتبه مطلقا وادى بعض المال لم أعظم على أن يؤدي الباقي
بعد العتق صح ولو شرط السيد انه اذا أدى النكاح الاول عتق وبقي الباقي فحذته يؤديه بعد العتق صح أيضا
كأية قبضه كلامه الى روضة اه وقوله لو كاتبه مطلقا الخ قل سم عن الروض مع شرحه أقره (قوله) لا عليه
أي قاله لا يعق بحواله السيد عليه بالعموم لعدم جهة لحواله كأي في باب ارشدي وس (قوله) للغير الصريح
تعليق العتق (قوله) أو ليس ملكان) أي قول المثنى وان خرج في المثنى الاقوله ويظهر الى المثنى وقوله وهو خسر
الى ثم وقوله وكان كافته البين وقوله زها وقوله ونوز عنه وقوله قال الزا في الزن يظهر ذلك (قوله) واجب
استفصاه) فان قال انه شرقة فقد كذلك نهاية أي الصدق للكاتب عش (قوله) والكافر) أي ولو حوبا
ومرنا عش (قوله) وعلى هذا) أي اخبار الكاتب عن تركته بنفسه (قوله) توجهه املاطه) أي الخلف
(قوله) فقيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردوبان فيه اضراوا بسيد حيث يلزم بقول ما يجب بحاسته لان من
رأى لجوا شلق قد كتب بحرمه ما لم يله اه (قول المثنى) يقال للسيد) أي انطلق الكاتب (قوله) لزمه
دفعه) أي ان صدق معني (قوله) وان لم يعين) أي ما كاد أو عين ولم يصدق معني (قوله) ان لم يلق الخ) قيد
لاعائه على العتق ولو بكتابة أخرى (قوله) فيخادون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله) ووطت
بشبهة) أي منها وان كان زمان الواطي فان قلت لم قد يوطء الشبهة خارج النكاح قلت له لاجل قول
المصنف ينفي منها لعله كان نكاح كان الانفاق على الزوج من المهر وفيه نظر اذ قد يزول النكاح بعد
وجوب المهر فينفق منه حذ سم (قوله) أو وقع الحواله لعله عليه) تقدم معني

فصبه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة العم المرمية مكشوفة أو انما ويقال للسيد تأخذ أو تتره منه) أي من قدر وهو غير محبي
الانشاء اعلمتته ثم قيل أقر بجرته من عهده ما كاد قبضه من مدفعه مؤخذة بقره وان لم يعين أمير بما سكا كما في تبيين صاحبه ومنع
من التصرف فيه فان كذب تصد وقال هو لكاتب قبل وقد تصرف فيه) فان أبي قبضه القاضي) وعق الكاتب ان لم يبق عليه شيء ما اذا كان

له بنه بما يقوله فلا يصح على قبضه وسمعت ابن معين المصنف عنه لأنه غرض ظاهر بالامتناع من الحرام (فان نكل المكاتب عن الحلف خلفا للسيد) وكان كافله (٤٠٤) البيهقي (ولو خرج المؤدى من النجوم) مستحقا أو زنا (راجع السيد يديه) لفساد القبض

للقبض فقط (قوله وسمعت) أي يستعمل ولا يثبت ما ولا يثبت ما لئلا يثبت عنه ولا يسقط بحلف المكاتب حق من عبته (قوله وان لم تكن الخ) أي البيهقي والأول لا تذكر كفي النهاية والمخفى باع الضمير للسيد (قوله وكان كافله البيهقي) برده على ابن معين المردودة لا لقرار على الواجب عليه فله انما قال ذلك لتقدم حكم البيهقي هنا فأصل عليه عيش (قوله المتزوج المؤدى أي أو بعضه مستحقا) أي بيهقي بشرع عيش الزام الحاكم فلا يقر أو عين مردودة معنى (قوله أو زنا) أي كان خرج نكاحا بخلاف الردي فانه لا يثبت به عدم العتق كما علم من قول المصنف الآتي وان خرج مبيعا الخ عيش (قوله المتزوج جمع السيد يديه) المراد انه زوج محقق ولو عبر به كان أولى معنى (قوله متزنا) عبارة لغوية تبيها لا يتقبل ذلك النجم الأخير فلا كان في غيره ودفع الأخير على وجهه تبيين خبر وجب غيره مستحقا كونه لم يعق أيضا وانما خبر في الرضوخ بعض النجوم اهـ (قوله ولو بعد موت المكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان أنه مات وقبض وان مات ترك السيدون الوارثه معنى وزادى (قوله المتزنا وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد الاخبار أو أطلق فان قصد الانشاء عتق زبادى وبقي عن سم مثله (قوله بالقبض) أي القرائن الدالة على أنه انما ترتب على القبض أخذ ما ياتي (قوله وقد بان خلافة) أي فلم ينفذ العتق معنى (قوله أمالو قال الخ) محذور قوله متصلا بالقبض عيش (قوله والقرائن) قضية أفراد القرائن فيما ياتي أن التعدد ليس بمراد هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) أي في الظاهر كيدل عليه كلامه أمالو بالباطن فهو اذ عاينته وان انتفى القرائن كليا يفتي رشدي (قوله وقول الفرائي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما اذا كان متصلا بقصد الاخبار وقصد الانشاء والطلاق وفيه نظر سم (قوله لا فرق) أي بين أن يكون متصلا بقبض النجوم أو غير متصل معنى وعيش (قوله قد بان الرفعة الخ) عند عيش (قوله وتبعه البليغيني وزاد الخ) عبارة لغوية وقال البليغيني محل عدم صحة إذا قال ذلك على وجه التحريم بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء أو أطلق لم يترفع خبر وجب المذنب ع مستحقا بل يعق عن جهة الكتابات يتبعه كسبه وأولاده انتهى ويبنى أن يكون الحكم كذلك فيما قاله الخ وجنات أو أتت لملكتها فأنه ممن يجهل فقال أنت طالق ثم تبين أن الاراء ممن يجهل اهـ (قوله ونور عيشه) وفيه سائفة شغلا زبادى أنه كلف قصد الاخبار انتهى وهو ظاهر في جود القرائن الدالة عليه عيش (قوله وانه الخ) عطف على انشاء الاطلاق الخ (قوله في الحالين) أي أنه قصد الانشاء وسأله الاطلاق (قوله ولو قاله المكاتب الخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال أو صورة الانفصال رشدي أقول قضية السباق أنه فهم ما عاين كان قوله لقرينة يقتضي رجوعه للأول فقط (قوله لقرينة) عبارة لغوية بيته اهـ (قوله قال الفرائي الخ) تأييد لقوله ونور عيشه (قوله ان مطلق قول السيد) أي قوله أنت حر وقد أطلق (قوله ونظير ذلك) أي ما ذكر في صورة الانفصال كيدل عليه قوله فلا يقبل منه لا يقر ينتزعي رشدي (قوله وقد أفتيت بخلافه لا يقبل الخ) عبارة لغوية وقد أتى الفقهاء بخلافه وإن اعتد صدق بيته اهـ (قوله المتزنا وان خرج) أي المؤدى من النجوم مبيعا أي ولم يرض السيد به معنى (قوله أو زنا) هذا صريح في أنه عند تلفه أو بقاء مع حدوث عيب فيه عنده برديله وياخذ

(فان كان) بائنا مستحقا أو زنا (في النجم الأخير) مثلا (بان) ولو بعد موت المكاتب أو السيد ان العتق لم يقع بلطلان الاداء (وان كان) السيد (قال بعد أخذ) أي متصلا بالقبض (أنت حر) أو أعتقتك لأنه بناء على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقد بان خلافة ما قاله ذلك متصلا عن القبض والقرائن الدالة على أنه انما ترتب على القبض فلا يقبل منه قوله أنه بناء على ظاهر الحال كبره وقول الفرائي لا فرق قيد بان الرفعة بما اذا قصد الاخبار من جهة جود الاداء النجوم فان قصد انشاء العتق يروى عتق وتبعه البليغيني وزاد ان حالة الاطلاق كماله قصد الانشاء ونور عيشه وانه في الحالين يعق عن جهة الكتابات يتبعه كسبه وأولاده وولاه المكاتب بقلته انشاء يقال بل انما صدق السيد لقرينة قال الفرائي وهذا السابق يقتضي أن مطلق قول السيد محمول على أنه حر بما أدى وإن لم يذكر لرافته به ونظير ذلك من قبله أعطت امرأتك فقال نعم طلقها ثم قال فلننتان ما حرى بيننا طلاق وقد

(قوله وسمعت ابن معين) كتب عليه حر وهو الواجب (قوله وان لم يرض المصوب منه) والألف (قوله كافا البيهقي) هل هو بناء على أن البيهقي المردودة كاليهني (قوله وقول الفرائي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق يروى عتق) قد يشكل على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولهما في قوله لا تقبل ولو لم يرض بعضا ليرثس الباقي فأما لم يصح الفرغ ولا الإبراء إلا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء أو أطلق فليجبر (قوله أو زنا) هذا صريح في أنه عند تلفه أو بقاء مع حدوث عيب فيه عنده برديله وياخذ (قوله وان لم يرض المصوب منه) كتب عليه حر وهو الواجب (قوله وان لم يرض المصوب منه) والألف (قوله كافا البيهقي) هل هو بناء على أن البيهقي المردودة كاليهني (قوله وقول الفرائي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق يروى عتق) قد يشكل على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولهما في قوله لا تقبل ولو لم يرض بعضا ليرثس الباقي فأما لم يصح الفرغ ولا الإبراء إلا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء أو أطلق فليجبر (قوله أو زنا) هذا صريح في أنه عند تلفه أو بقاء مع حدوث عيب فيه عنده برديله وياخذ

أنت بخلافه فلا يقبل منه لا يقر بنية (وان خرج مبيعا له) أو زنا وان تلفه أو بقاء مع حدوث عيب فيه عنده برديله (وان لم يرض المصوب منه) كتب عليه حر وهو الواجب (قوله وان لم يرض المصوب منه) والألف (قوله كافا البيهقي) هل هو بناء على أن البيهقي المردودة كاليهني (قوله وقول الفرائي الخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق يروى عتق) قد يشكل على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولهما في قوله لا تقبل ولو لم يرض بعضا ليرثس الباقي فأما لم يصح الفرغ ولا الإبراء إلا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء أو أطلق فليجبر (قوله أو زنا) هذا صريح في أنه عند تلفه أو بقاء مع حدوث عيب فيه عنده برديله وياخذ

لأن العقد إنما يتناول السليم وروده أو يطلب الأرش بينين إن العتق لم يحصل وإن كان قاله عند الإذنه أنت سكران فان وضعي وكان في النعم الأخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يزوج) المكتاتب (الإباض سيده) (١٠٥) لانه عبد كافر في الحب (ولا ينسرى) يعني

بله و به نظر ظاهر و قدس ما من تقدم في المسيح ان لا رد له الأرض ثم رأيت ان وكشي قال ما ثبت الروطه ان
لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنده سبب في الأرض فان دفعه المكاتب باسحق العتيق والارث تسع انتهى رأيت
الروض قال وان علم أي عبيد بعد التخليف بروض أي به بل طلب الأرض بان أن لا يفتح بأن أدى الأرض عتيق
من جندنا انتهى قال في شرحه فان روي بالعيب فقد العتيق ثم قال في الروض وان وجد ما يفسد ناقص وزن أو
ليل فلا يفتح وان روي عتيق الارواح عن الباقي انتهى اه سم **(قوله لان العقد)** في القول للمتن ولو عمل
النجوم في المعنى الاقوله و يظهر الى ما من قوله لانه لا بد الى المتن **(قوله بعني لابطاخ)** انما أول بذلك لان
التسري يعتبر فيها من ان يجب الامتنع من عين الناس واولها فيها نهاية وفتي أي وذلك لا ينطبق هنا وشدي
(قوله لانه المالك الخ) أي ولو وجب عليه لكان له نهاية **(قوله منه)** أي من الوطعفتي وعش وقال في شرح
التهنيس من العتيق اه وهو المطابق لما بقى من قوله أولسته أشهر من العتيق **(قوله للمتن)** تبعه ما
وعتقا أفي الأولى وعتقا فقط في الثانية والثالث على وعش **(قوله ولم يفتح حال)** أي في الصورة
الاولى مفتي **(قوله ولا يفتح عليه بضع ملكه)** مكر ومع قوله ولم يفتح حاله نكاح الاول حذفه بقا
المعنى **(قوله بل يتوقف عقلم على عتقه)** فان عتيق والارث وصار السبعة من **(قوله وهذا)** أي وقف
حقه على عتيق اه **(قوله الخ)** أي والى المكاتب وقوله عليه أي على المكاتب **(قوله في بعض الصور)** أي
صوره والوطع بعد العتيق باءة باليد حيث جعل سنة أشهر لمطعة الوطع بعد العتيق سم ورشدي **(قوله في قوله)**
(الخ) أي في شرح قوله الخ على حذف النسخ **(قوله مع العتيق)** أي مطلقا شرح التهنيس أي أنه سنة أشهر
أولا كثر من العتيق يعبري **(قوله وامكن الخ)** فبقيل البعيدة فقط كالموخرج صنيع شرح التهنيس ومرج
قول الشارح الآتي و بما تقر راج **(قوله فأ كثره)** أي من الوطعفتي **(قوله و بما تقر راج)** في قوله للمتن
وان وانه بعد العتيق الخ مع قول الشارح أولسته أشهر من العتيق **(قوله ان التقيد)** أي تقيد الوطع بعد
العتيق فقط كالموخرج صنيع شرح التهنيس وبقيه أيضا قول الشارح الآتي فأ ماذا فان الخ **(قوله)**
انما هو الخ ينال معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورته أيضا السيد فها مع
الوطع العتيق ولا كلام ومع الوطع بعد العتيق ولا يمكن حيث ذكر كون الوطن فانه قد نقض التقيد في
صورته أيضا لاحراز من هذه الحاله ولو كانت جارية تمكدا انما هو في صورته الوطع بعد العتيق لم يكن فيها
اشكال فليصر اه سم على ورشدي وقد يجب بان الحاله التي ذكر هليس بما يتوهم فيها العلق مع
الحريه يفتي يحتاج للاحراز بها بخلاف صورة الا كثر أي ما ذكروا به كثر من سنة أشهر من العتيق مع كون

واخذله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المسح ان الارض لو ازيلت ركسي قال انما ثبت
الركه اذ لم يجد ما تمنع فلو حث صده عيب في الارض فان دفعه المكاتب استقر العتق والار وقع اه
ورأى بالارض وان علم أي عيب بعد التصديق ورضي به لطلب الارض بان ان لا عتق فان ادى
الارض عتق جئت اه قال في شرحه فان رضى العيب نقض العتق ثم قال في رضى وان وجد ما يقضي ناقص
وزن او كمل فلا عتق وان رضى حتى بالاراعن الباقي اه (قوله يعني لاساطع) انما اوله لان القسري
يعترف بما يجيب عن اعيان الناس وانما له فيها شمر (قوله بعض الصور) الظاهر ان هذه اليعض هي صورة
الوجه بعد العتق بان اعادة المجهه حيث عتق على شأه شمر لمحة لوط بعد العتق (قوله انما هو الخ) يتناول معنى
هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج الى اعادة التقييف في السنة ايضا اذ قد منع لوط مع العتق ولا كلام
ومع لوط بعد العتق ولا يمكن جئته كون لوط من لوط ففان ذلك التقييف هو والسنة الاستمرار
عن هذه الجائفة ولو كانت صابرة هكذا انما هو في صورة لوط بعد العتق لم يكن فيها اشكال فيجوز (قوله)

لأنها لا تملكه وإنما يتركها
 (بأنه على المذهب) الضعيف
 ماله، وما وقع له من
 موضع ما يقتضي - ورواه
 بالأنثى - معنى على الضعيف
 أن القرن غير المكتاب على
 يملك السيد يظهر أنه
 ليس له الاستمتاع بكون
 الولد أيضا (وه شراء
 الجوارى في القارة) توسعة
 في طرق الاكتساب (فإن
 وطئها) ولم يبال بمخالفة
 (فأحد) عليه (والولد)
 من وطئ (نسب) لاحق
 به شبهة ملك ولا يملكه
 المالك وإن ضعف ملكه
 (فإن والله) في حال بقاء
 (الكتمان) لأمه ومع عتقه
 (أو بعد عتقه) لكن (البنون
 حصة أشهر) منه (تعدوفا
 وعقدا) ولم يفتى في الضعيف
 ملكه ومع كونه مملوكا
 على نحو يملكه والولد ولا
 يعق عليه الضعيف مملوكا
 يتوقف عتقه على عتقه
 وهذا مقتضى قولهم أنه
 تملكه عليه (ولا نصير
 مسئولة في الأظهر) لأنها
 علق بجماله (وإن والله)
 بعد العتق (فوق) (شهر)
 أوستة أشهر من العتق
 في الرضوخا لئلا يملك
 لأمه (لأنه لا يعتقها
 في بعض الصور كما يصح ما
 سطره في قوله) وكان
 كون الولد المملوك كان
 كولو وأغواهي صورة لا أكثر

يؤولها والى رتب: فخذ فها لام معلومة فتقلبها المنزه الفلظ (وكان يؤولها) ولو لم تنمع الحق أو بعده وأمكن كون الالهي للوطيان كان
لبنة أشهر فاعترضه وبنا فقرر من فرض ولا بد بعد الحق يستظهر أو أكثر يعلم ان التقيد بالامكان المذكور واغراضه في سرود لا أكثر
فقط وأما قلان ان الوطيان الحق في غير الامكان مثلا ان الفرض انه لا يستبعد الحق فقلامه

(فهرس وحي اوله) فلهو والعلق بعد الحريه بتقليد الفاعل ينظر لاجتماع قبله فلو كان اتفق شرط محله كبريان لم يباح العلق ولا بدعه
او ولفه فلو سنه مشر من الوط لم تكن أم ولفه لوقوعها في حال عدم مجتبا ليداره ولو عمل المكتاتب (الجوزم) قبل وقت حلولها أو بعضها
قبل عله (البحر السهل) على القبول ان كان في الامتناع من قضاها (عرض) صحيح قطع ما مرقى السلم (توبة ختله) أي مال الجوزم الى محله
أو غطسه بأصله وما قبله يغني عنه لانه مثال (أو خوف عليه) للجوزم بان كاتبه في وقت لمافي الاجابا حيث ضمن الضرر وكذا في بان كل
عند الحل لم ياقال الباقي أو لا تتعلق به (٤٠٦) زكاة (والا يكن له عرض صحيح في الامتناع (يعبر) على القبول لان المكتاتب غير رضا
بعضها فسه وهو العلق أو

قبر بلو القدر ونقله اليه مؤنة أو كان نحو خوف لم يجر والأحرار المأوردى (ولو على بعضه) أي الجموع قبل العمل (لهو) الزاني من الباقي (أي بشرط ذلك من أحدهما) وافضل الآخر (فأرأه) اسم الاختلاف (بمع الغف والأرواح) الشرط في القاعد أنه يشهد بالحاجة كان أحدهم داخل دية قال له بما قضى أو زفان لم يشتر أن يفر والاحل قبل السرد لما أخذوا لائق نزلوا أو أعمالا فسادا بالغف صحت وق كجته الزكشي كالأدري أخذنا من كلام المصنفو يجري ذلك في كل من أجل هذا الشرط (فرع) * أدعى بغير المكاتب فغير فخر المأمور له لم ينفذ وكان دامته الوصية أخذنا من قول المأوردى ما يؤيده بهذا يكون الونة (ولا يصح بيع الخبوم) لأنه بيع مالم يقض وما تطرق السقوط اليه كالسيرة قبل أو على ومن الظن (و) كذا (الاصح) الاعتراض عنها من المكاتب كما يصحدها

لعدم استقرارها لكن اعتماد الاسنوي وغيره على ما عليه في الشفعة من جهة ان ومهما من جهة السليم تشوف الشارع العتيق (فلو باه) ها
السيد لا تحر (واذا) ها المكاتب (الى المشتري لم يعق في الاظهر) وان تضمن البيع الاذن في قبضه لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء
الفاسد فلم يصح قبضه فلا عتق (و يطالب السيد المكاتب) بها (و يطالب المكاتب المشتري بما اخطئته) لما تقرر من فساد قبضه واطرف
المشتري الى كبل بانه يقبض لنفسه كما تقرر ومن ثم لو عا فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضه كان كالموكل يفتق قبضه

(ولا يصح بيع وقته) أي
المكاتب كخاتمة محبة بغير
رضاه (في الجديد) كالسولية
وقارف الملق عقده بصفة
بان ذلك يشبه الوصية بخلاف
الرجوع عنه بخلاف
المكاتب وشراء عاتمة
له روة رضي الله عنهم
كأنها كان باذن روة
ورضاها فكأن فضفا
منها ورشده أمره صلى الله
عليه وسلم بقبضها ولو بقيت
الكتابة لعتقت فانها
الاصح على التقديم
الكتابة لا تنفع بالبيع
بل تنقل للمشتري مكاتبها
وبحث الباقي جهة بيعه
بشرط العتق ويناز عهده
قولهما لا يصح بيعه
ضمنا ولكننا الضماني هذه
أيضا وبحت أيضا جواز
بيعها لنفسه كغيره
ورضا فيكون فضفا ككتابة
كما تقرر (فلو باه) بالسيد
(فاذا) العوم الى المشتري
في عتق القسولان
السابقان في بيع نجومه
أظهرهما اللغ (وهبته)
وغيرها (كسبه) فتبطل
بغير رضا أيضا وكذا
الوصية ان تجزها لان
عقلها بعدم عتقه (وليس

الرافعي في باب الشفعة عن الاحكام من الجزاء والمسا وان صوبها الاسنوي باهنا القسوي عليه شحنا هاتفي
منه بحجة عبارة النهاية وهذا هو المعتد وان اعتمد الاسنوي وغيره ما جرى عليه في الشفعة (قوله) ولو
باعها السيد (الح) أي على خلاف منعنا من عتق (قوله) المشتري ولو كبل (فصل) فقول (قوله) باه (أي
للمشتري (قوله) واذن له) أي للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط مراعاة الاذن هنا وعدم كتابه الاذن الذي
تضمنه البيع فلا يرجع (قوله) كاتمة محبة) خرج بها الفاسد فان المنصوص في الامم صحة البيع فما اذا علم
البائع بفسادها لم يفتق على ملكه كالمعلق عتقه بصفة وكذلك ان جهل بذلك على المذهب معنى (قوله) بغير
رضاه) أي فان رضي به جاز وكان رضاه فصحا كجزءه القاضي الحسين في قوله لان الحق له وقدره
باطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبه ما قال أو حنيفة وما لا والقديم يصح كبيع المعلق عتقه بصفة بهذا
قال أحمد معنى (قوله) كالسولية) قد قالوا لأشبه المستوفى ورضا وعنده سم عبارة الغني لان
البيع لا يرفع الكتابة بل ومهما من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالسولية (تنبيه) محل
الخلاف اذا لم يرض المكاتب بالبيع فان رضي به جاز وكان رضاه فصحا كجزءه القاضي حسين في قوله
لان الحق له وقدره رضي بباطاله وعلى هاتين هذين الصورين عدم صحة بيع المكاتب اه وهي سائلة
من الاشكال المذكور (قوله) وفارق (الح) رد بلال القديم (قوله) ورشده) أي يدل الغني (قوله) ولو بقيت
الكتابة (الح) فبطلت الكتابة لا ينافي اه انهما الصفة اتفاق المكاتب ووقعه عن الكتابة كالمعتمد سم
(قوله) بل تنقل) أي رقية البيع (قوله) وبحت الباقي) الى الفضل في المتن الا قوله وذكر التزويج الى المتن
وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحت الباقي) أي عبارة النهاية والاولى كبيعها الباقي جواز بيع من نفسه
الح لا يبيع بشرط عتقه كذا لم يلق بغيره كذا لم يصح بيعه بغيره ضما فلا يباح بيعه الباقي هنا له وبسائر
الغني ويستثنى أيضا وهو منها اذا بيع بشرط العتق فانه يصح وان لم يرض المكاتب وتوقع الكتابة
ويلزم للمشتري اعتاقه والاولاه ذكره الباقي ومنها البيع الضماني اذا قال أعتق مكاتبتي على ألف
ذكره الباقي أيضا وقال انه أولى بالجواز من التي قبلها مع اعترافه بان المنقول في أمه ان الرضا للطلان واذا
كان المنقول في هذا لطلان فالبطلان في التي قبلها بطريق الأولى وهو كذلك ومعنى البطلان في هذه ان
العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن العتق ولا يستحق العرض كاسأني ومنها اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وتوقع الكتابة فلا يقع كسبه ولده ومنها اذا جني ومنها اذا عجز نفسه اه محذوف (قوله) في
هذه) أي في مسألة البيع الضماني (قوله) وذكر التزويج (الح) عبارة الغني تنبيه مسئلة النكاح مكره ومشت
في النكاح اه (قول المتن وقوله) أي السيد وقوله رجل أي سلافي (قوله) كذا ان أطلق (الح) يقبضه
كلام التمسح! عس عبارة السيد عتق فلهما يظهر عبارة الغني محل ذلك ما اذا قال أعتق أو أطلق أما اذا قال
أعتقه فحق (الح) به ان سواء لا يطلق منقولة وان أودهم كلام الشارح أنها مجهزة اه (قول المتن
عتق) أي من الآن وفاز السيد بما قبض من المكاتب من النجوم عس (قوله) بل عن العتق) أي كالتى قبلها

له بيع ماني بالمكاتب واعتاق عبده) أي عبد المكاتب (وتزويج أمته) وغير ذلك من التصرفات لانه مغني في العبادات كما جني وذكر التزويج
هنا لتنبيه على امتناع غيره الا في النكاح لغرض آخر فلا تكرار (ولو قال) له (رجل أعتق مكاتبتي) صلت وكذا ان أطلق فيما يظهر (على
كذا) سواء أقال على أم لا خلافا في ذلك الاول (فصل) عتق وزمما التزم) كقوله في ذلك في المستوفى وهو بمنزلة فداها لاسير أو قال أعتقه
على كذا اذ قال أعتقه من قبل عتق السائل بل عن العتق ولا يستحق المبالغة

وشيدى عبارة عش أي لان في عقدن السائل عليه كما وهو باطل فالتى قيد لا عناق بكروه عن السائل
وبقي أمه اه (قوله عنه) أى المكاتب (قوله كاس) أى فى التدبير قبل فصل في حكم حل الدوة
(فصل فى بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله فى بيان لزوم الكتابة) الى قوله فان قلت صرف
الطلاق فى النهاية الاقوله وهذا انصو برالى المتن وقوله لكنه كد فيما يظهر وقوله له دين الى المتن وقوله
ليست وقوله ونقله بعضهم الى المتن وقوله والاقتن قبل الحول الى المتن (قوله عليها) أى على الزوم
والجواز وقوله عليها أى على الكتابة (قوله وجنابته وأجنابته عليه) لم يتقدم التعبير مرجع وشيدى (قوله
العصبة) أما الفلاسفة فهم ياتون من جهة على الأصح معنى (قوله من كلامه الاق) أى فى الفصل الاق
(قوله لانها) الى القول المتن ولو اسئل فى المعنى الاقوله أو يحكم بالنقص الى والان غاب وقوله وهذا انصو برالى
المتن وقوله لكنه كد فيما يظهر (قوله لكن صرح به) أى بقوله ليس له فسخها (قول المتن الآن يحجز) أى
المكاتب معنى وهم (قوله فله فسخها الخ) أى فللسيد الفسخ فى ذلك حال الماوردى و يشترط أن يقول قد
يحجز عن الاداء ويقول السيد فسخت الكتابة ولا يحذف الحاكم لا يمتنع عليه كالفسخ بالغيب معنى
عبارة سم قال فى شرح البهجة بان يقول فسخت الكتابة أو بطلتها أو عجزت العبد نحو ذلك انتهى
ومثله فى الروض وبه يظهر الفرق بين تحرير العبد وتسمو وتحرير السيد بأه بشرطه وان الاول لا تنفع فيه
الكتابة بخلاف الثاني اه (قوله لا تراجز الخ) عبارة تلتقى أما اذا تجز عن الفسخ الذى يبعث عنه أو يبدل
له فانه لا يفسخ لان عليه مثله ولا يحصل النقص لان السيد أن يؤتمن غيره لكن رفع المكاتب الاموال
الحاكم الخ قال عش ولو استغنى السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى أن الباقي أكثر مما يجب
الاياه وحلف عليه اه (قوله لعدم وجود شرط الخ) عبارة تشرح الارشاد لتعلق العقد بالاداء ولان
الخط وان كان أصلا فللسيد ابداله من مال آخر انتهت اه سم (قوله شرطه الاق) أى من اتفاق
الدينين فى الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان الاتفاق من غير جنس التجرد والمال المانع
من النقص المهم الآن يقال بان ما يجب حله فى الاتفاق ليس دنا على السيد وان حله فهو فسخا بالعبد
ومن ثم حال السيد أن يدفع من غير التجرد عش وقوله أن القيمة تظهر الى المراد به عبارة الشارح فى
الفصل الاق بان كاد بين نقدن واتفاقا جوازا وعصبة واستقرارا وحلولا اه (قوله والان
غالب الخ) يحلف على المتن عبارة تلتقى تبه ودعى حصره الاستنصاف وتان احدهما اذا امتنع من
الاداء مع القدرة عليه فللسيد الفسخ كمال الرضة كماله الثانية فإذا حل الحكم والمكاتب غائب ولم يبعث
المال كله - بذكره المصنف اه (قول المتن وفله) أى ما بقى تجرد الكتابة معنى (قوله لان الحظاه)

علم مما تقدم

(فصل فى الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الخ) (قوله الان يحجز) أى المكاتب (قوله
فله فسخها) أى السيد (قوله فله فسخها) قال فى شرح الروض وان لم يثبت عجزه باقراؤه أو ببينة لتعذر
وصوله الى العرض كالباقى اذا غلب المشتري بالتمن ويسخ نفسه وكذا بالقاضى لكن غنده أى القاضى
يحتاج ان يثبت أى يقيم بينة بالكتابة وتحويل التيم اه وهذا الصنيع كالصريح فى تعليق قوله وان لم يثبت
عجزه الخ بقوله وكذا بالقاضى فانظر اذا نازع المكاتب فى عجزه (قوله من غير قسم) قال فى البهجة وقضى
له أى السيد فسخ الكتابة عند حلول تعبهما من عجز المكاتب عن الاداء قال فى شرحها بان يقول فسخت
الكتابة أو أبطلتها أو عجزت العبد نحو ذلك اه ومثله فى الروض وبه يظهر الفرق بين تحرير العبد نفسه
وتحرير السيد بأه بشرطه وأن الاول لا تنفع به الكتابة بخلاف الثاني وإذا صرح فى الروض بعد تحرير السيد
من مبيع الفسخ حيث قال فرغ قول السيد فسخت الكتابة أو أبطلتها ونقصتها وعجزته فسخ ولا يعود
بالقدر اه (قوله لعدم وجود شرط الخ) عبارة تشرح الارشاد لتعلق العقد بالاداء ولان الخط وان كان
أصلا فللسيد ابداله من مال آخر اه (قوله أو امتنع مع القدرة من الاداء فللسيد فسخها) قال فى شرح

عائق عقده على صفته جدد
حق كاسد وبرى عن التجرد
فتبعه كسبه

(فصل) (قوله فى بيان لزوم
الكتابة من جانب وجوازها
من جانب ما يرتب عليها
وما يطرأ عليها من فسخ أو
انقضاء وجنابته وأجنابته
عليه وما يصح من المكاتب
ومال الاصم (الصكتانية)
العصبة كالمعلم من كلامه
الاق) لازمت من جهة
السيد لانها لحظ المكاتب
فقط فكان كالمستثنى
والسيد كالراهن ويعلم من
لزومها من جهة انه (ليس
له فسخها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (الان
يحجز عن الاداء) هذا لعل
ولو عين بعض التيم فله
ف فسخا ففسخ يعبر ما كم
ولا تنفع بغير عجزه من
غير فسخ ثم لا تراجز عما
يجب حله فيرفع الامر
لحكمه ليزوم السيد بالانصاف
والمكاتب بالاداء أو يحكم
بالنقص انرا للمصلحة
واغلب يحصل النقص
بنفس لعدم وجود شرطه
الاق لان غاب كإياها أو
امتنع مع القدرة من الاداء
فلسيد فسخها حيث
(وجازت للمكاتب فله فسخ
الاداء وان كان معوقه)
لان الحظاه

فأجاز نفسه) بقوله أنا عر عن كتابي مع تركه الاداء لوضع القدرة عليه وهذا ضرر وروادوا انما هو على الامتناع مع القدرة في امتنع من الاداء عند الحمل (فالسيد) ولعل في التراضي الصبر والتمنع بنفسه وان شاء الحاكم لانه يجمع عليه فلم يتوقف على ما حكم لكنه أكد فيها نظمه (والكتاب) وان لم يجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كان المهر من فسخ الزمان وأداء المهر فأكسبه كلها السيل الاقطعة كالمهر (ولو استعمل المكتاب) السيد (عند حلول) النجم الاخير أو غيره لم يجزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استجب) له استجابا لمؤكد

أي فاشبه المهر من منفى (قوله وهذا) أي تقيد المصنف بالفسخ بتجديد المكتاب نفسه سم (قوله في) امتنع الخ أي مع القدرة (قوله ولعل في التراضي) المناسب تأخيرهم مع حذف الغاية عن قول المصنف والفسخ بنفسه كأي المنفى والنهاية (قول المتن وان شاعها الحاكم) ان ثبتت الكتابة عنده وحلول النجم والمهر بأمر أو بغيره من منفى (قوله لانه يجمع عليه الخ) لتعذر لاصل المتن رشدي (قوله واذا عاد الرضا الخ) في الرضا وروى كل من تكاتب عليه من المهر والاداء اذ ما توفى وأفسخ السيد كتابه لم يجز أو غيره وصار واما في غير هذا المسألة ونحوه السيد ان لم يكن عليه من قال في شرحه والافساح في حكمه انتهى اه سم (قوله فأكسبه كلها السيد) ولكن يجب عليه أن يرد ما أعطى من الزكوة في غير هذا الاساس على من أعطاه ان كان باقيا وله ان كان نالفا اه (قوله الاقطعة) أي فالامر فيها للقاضي ع ش (قوله كالمهر) أي في باقها من (قوله زوال المهر الخ) ويصدق للمانع بطرأ كضياع الفتح أو نحوه فيقبل قلت أخذت بما يوافق من انه لو غلب عليه دون مرحطين أهل ع ش (قوله السيد) الزكوة ويقر في المغنى (قوله ونهمن ان العنبر) أي غير أو رشدي عباد والمغنى قوله فان أمهل السيد مكتابه ثم أراد الفسخ بسبب ما مضى فلا ذلك اه (قوله من الخ) عبارة للمغنى بتنبه عمل لاحضار من السائل بل مقرر عليه يستغفروا واحضار ما لمودع اه (قوله أو مع عرض) أي وكأنت الكتابة غير هال أو استعمل ليعلمه في (قوله بالسنة) أي الدين (قوله لقر بعدتها) أي المله (قوله وعظيم مصطلحه) وهو العتق (قوله لتضرر الخ) أي ينعهم من الوصول الى حصة وان لم يكن بمقتضا اليه ع ش (قوله بينه) أي بين ضابط الامهال هنا ثلاثة أيام (قوله ما يليه) أي ما لو غلبه (قوله فانط الامر) أي عدم الوجوب (قوله ومالا) أي لا يجعله كال حاضر (قوله فيفسر) أي في باب القضاة على الغائب (قوله يرضه اعتمادا في المتن) وهذا أي ما في المتن ما حرمه المهر رتبنا الفوى وحوى على ما من المقر وغيره وهو المعتبر في (قوله المذكور) صفة ما لو غلب الخ (قوله المتن وان كان غائبا) أي واستعمل لاحضار معنى (قوله أمهل وجوبا) أي فلو لم ير عنه أجنبي بالمال ليس للقاضي قوله لجواز ان لا يرضى المكتاب بشتمه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ويذكر انه تقدم في المغنى (قوله لانه غير الخاضر) ظاهر وان عرض له ما يقتضى ان يادفع الى ثلاثة أيام وهو مختل حين كانت لازاده نرسه فاحتج بقوم مثلها كثيرا للمسافر في تلك الجهة اه ع ش أقول ما مرأى نفاقي مستلزم عرض الكساد كالصريح بخلاف ما قلناه (قوله غاب بغير اذن السيد) سيد كبحر زه بقوله ولو انظر الخ (قوله أو حل وهو أي المكتاب غائب) أي ولو باذن الرضا وهذا ما روى عليه جمع منهم صاحب الخاوي الصغير فتقيد الاصل الفسخ بتجديد المكتاب نفسه ليس يظهر اه (قوله فأجاز نفسه السيد الصبر والتمنع الخ) من غير ان لا تنفع غير دمجته نفسه بخلاف تجدد السيد اياه بشرطه كأي الحاشية الاخرى (قوله واذا عاد الرضا فأكسبه كلها السيد) في الرضا وروى كل من تكاتب عليه من المهر والاداء اذ ما توفى وأفسخ السيد كتابه لم يجز أو غيره وصار واما في غير هذا المسألة ونحوه السيد ان لم يكن عليه من قال في شرحه والافساح في حكمه اه وفي الرضا انما قبل ذلك ومضى فسخ بقوله السيد بما أخذ لكن يرد ما أعطى من الزكوة أي على من أعطاه ان كان باقيا وانه ان

(٥٢ - (شروا وابن قاسم) - عاشر) ينقص فاطمة الامر في ما يطلو عر فادوموا ادعلى الثلاث وما الغائب فالمراد في كل ما يجعله كال حاضر ومالا وتقرر في ما مر من مادون المرحلتين كال حاضر بخلاف ما فوق ذلك بهم هذا ايضا اعتمادا في المتن دون ما تقتضيه كلام الرضا واما لانه انما يلزم ما له الدون يوسن بكلو غلب المذكر في قوله (وان كان ماله ثلثة امهله) وجوبا (الى الاحضار ان كان دون مرحطين) لانه بغير الخاضر (والا) بان غاب بل خطين فأكسب (فلا) يلزمه ما له الطول المدلول السيد الفسخ (ولو حل النجم) ثم غاب بغير اذن السيد أو حل (وهو) أي المكتاب غائب عن الحمل الذي يلزمه الاداء في حال مساقضه

السيد مثنى (قوله لا دونها) يعتمد عرش (قوله وان اعتمد شخنا) أى فى شرح منهجه والاقل برضى
 شرح الرضى على قوله والمراد بالغبية كآل ابن الرغيفى كفايته بمسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة
 العدوى انتهى اه سم عبارة المغنى وقال شخنا والقياس فوق مسافة العدوى انتهى والا وحسنه ما
 الكفاية اه (قوله المثلن فللسيد الفسخ) ويشى انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العدوى ودفعه المال لم يقبل
 منه ذلك الاينة كجوادى أحد العاقدين بعد زوم البيع الفسخ فى زمن الخيار حيث صدق الناقى للفسخ
 عرش وبأى عن المغنى والروض ما يؤيد (قوله بلحاكم) عبارة المغنى والروض سمح شرحه وبفسخ
 بنفسه وبشهادته لا يكتبه المكاتب وله الفسخ بالحكم نظير ما روى فى الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة ابنة
 بالكتبة وبحلول النجم والتعذر لعدم بل النجم وحلف السدانة ما قدض ذلك منه ولا من ذكيله ولا أن أمه
 والآ نظر فيه كائن عليه الشاخي والرافيون ولا يعلمه مالا حاضر الا ان ذلك قضاء على الغائب والتخلف
 المذكور نقله فى أصل الروضة عن السيد لاى وأقر وهو المعتمد وان قال الأذرى انه غرب اه (قوله وان
 غاب يافته الخ) كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كجرح عن المغنى (قوله والاذن قبل الحلول
 لا يستلزم الخ) وقا قال المغنى والاسنى وتخلقا لهما بتعديروا بقده أى جواز رفع السيد الباقى نقلا عن جمع
 وأن الامام بما ذالم ينظره قبل الحلول أو بعده ولا اذن فى السفر كذلك أى قبل الحلول أو بعده ولا امتنع
 عليه الفسخ وليس له انتظار لا اذن هذه الحالة اه قال عرش قوله والامتناع لم يعتمد اه وقال
 السيد عمر بعد كبريائه المذكور وما تصون كذا فى أصل الشارح من ضرب عليه وأيد به قوله والاذن
 الخ اه (قوله ولو أنظر الخ) هل مثله ما لا اذن قبل الحلول لحظته فى السفر الى مرحلتين كما ذكره وسافر
 سم وقد يقال ان قضيا قبيحة انه كذلك (قوله ثم رجع) أى السيد عن الانتظار والاذن (قوله غير مقصر الخ)
 ور بما اكتسب فى السفر ما فى الواجب عليه اسنى ومثنى (قوله بل حتى يعلم بالحال) أى وبعد اعلامه
 المذكور تفصيل طولى فى الرضى سم (قوله بكتاب قاضى بلد سيد الى قاضى بلده) فان عجز نفسه
 كسبه قاضى بلده الى قاضى بلده السيد وليفسخ ان شاء فان لم يكن به السيد فاقض وبعث السيد الى
 المكاتب من يعلم بالحال ويقض منه اليوم فهل هو ككتاب القاضى فى أى فيه ما رضى خلاف والاوجه
 كآل شخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرضا - قال القمولى مثنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى
 بان رفع الامر الى قاضى بلده ويثبت الكتبة والحلول والقياس بخلاف ان حقه الخ (قوله فى بعض ما ذكر)
 وهو اقليل السيد كور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض
 أو خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومثنى (قوله ولو فاسدة) وقا قال لهما وتخلقا للمغنى حيث قد بالصبغة
 (قوله وانما جاء الى قوله فان قلت فى المغنى الاتية ولومن المحجور (قوله لسه) أى وأفس عرش ويجزى
 (قوله الرضى وهما من أحد الطرفين الخ) أى وانما ينقض ذلك العقود الجارية من الطرفين كل كلمة والقرض

كان نالقا اه (قوله وان اعتمد شخنا) أى فى شرح منهجه والاقل برضى شرح الرضى على قوله والمراد
 بالغبية كآل ابن الرغيفى كفايته بمسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فللسيد
 الفسخ) قال فى الرضى بنفسه ويشد كذا بالحاكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر أى التحصيل
 النجم والحلف أنه ما قدض ولا أن أو لا يعلمه مالا حاضر ولا يكون له مالا حاضر لم يكن للقاضى الاداء يمكن
 السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض أو خوف اه قال فى شرحه لا يجرى مجازى نفسه ولو كان حاضرا لم
 يؤد الى الوراء بما فى الكتبة فى غيبته قال الاسنوى وما ذم قوله قبل ان يحلفه لا يعلمه مالا حاضر
 لا يتجملات اه والتخلف المذكور نقله الاصل عن السيد لاى وأقره لكن قال الأذرى انه غرب ويعلمه
 لا إشكال اه وقد يشكل فى الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم لضعفه اعتبار أن لا يكون له مال
 حاضر اذم - حضوره لا تعذر لا مكان القاضى منه (قوله ولو أنظر الخ) هل مثله ما لا اذن قبل الحلول لحظته
 فى السفر الى مرحلتين كما ذكره وسافر (قوله حتى يعلم بالحال) أى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طولى

لا دونها على الوجه الذى
 اعتمد الزركشى كجوادى
 ماله ونقله بعضهم عن ابن
 الرغيفى كفايته - فخصنى
 مطلبه الا فى قوله نظر
 وان اعتمد شخنا (قوله
 الفسخ) بلحاكم وان
 غاب يافته أو عجز عن
 الحضور والتصور خوف
 أو مرض وذلك لتعذر
 الوصول الى الغرض وكان
 من حقه ان يحضر أو يبعث
 المال والاذن قبل الحلول
 لا يستلزم الاذن فى
 استمرار الغيبة ولو انتظره
 بعد الحلول وسافر باقائه ثم
 رجع لم يفسخ حالان
 المكاتب غير مقصر حيث
 بل حتى يعلم بالحال كآل
 قاضى بلده الى قاضى
 بلده بعد ثبوت مقدمات
 ذلك ويحلف ان حقه بان
 وبذكر انه ند على الاذن
 والانتظار وان رجع عنهما
 ويظهر ان ذكر الندم غير
 شرط ومما للفتال لغيره فى
 بعض ما ذكرته مشددة
 (ولو كان له مال حاضر
 فاقبى للقاضى الاداء منه)
 بل يمكن السيد من الفسخ
 حال الاداء بما لا يحضر امتنع
 من الاداء أو عجز نفسه (ولا
 تنقض الكتبة ولو فاسدة
 (يجوز) أو انما (المكاتب)
 ولا يلزم عليه لسه فى ومما
 من أحد الطرفين كالوهن
 ثم ان لم يكن له مال

(تنبیه) * لو أراد السيد دفعه بجنون المكاتب لم يصح بنفسه بل بشرط أن يأخذ الحاكم
ويقيم البينة بجميع ما مر فيها إذا أراد الفسخ على القاضين الكتابية والحوال وتعد التفاصيل عند الحاكم
وطالب بنفسه ويكلف على بقائه معنى وروى عن شرحه (قوله ثم إن لم يكن له مال الخ) كان الاستيفاء
أن يد كرفي شرح وروى القاضي الخ كفى النفس حيث قال بعدد كرم مثل ما في الشرع هنالك ما منه
فإن لم يجد له القاضي مالا فسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ فانه أنفق من جنونه وظهوره مال
كان حصله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التخيير وعنى قال في أصل الرضى كذا أطلقوه
وأحسن الإمام أخذ من نقض التخيير بما إذا ظهر المال بسيد السيد والافهم ماض لأنه فسخ حين تعذر
حقه فاشبهه ماله كان ماله غائباً فحضر بعد الفسخ انتهى قال في الخادم وهذا مع مصادمه لا طلاقهم
مصادم لنص الشافعي والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المالك حضوره بخلاف وجوده
بالبدل ثم قال المني وأرتفع الخ عنه كذا تضمن الجنون وكلام المصنف بهم تعين القاضي في جهة الاداء
أى فيما إذا كانت المصلحة في الحرية وليس مراداً لو أدام الجنون له أو استقل هو بخله عتق لأن قبض
التجريم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله الاماظة أصلى الرضى وقوله الخادم (قوله جاز السيد
فسخه) أى بعد الحلول كيدل عليه السابق رشدي ومرآ نفعان المني والروض مع شرحهما صرح
بذلك (قوله فبنتقض فسخه) أى حكم بانقضاء لعدم وجوده مقضيه بالطلاق فوقف على نقض القاضي
عش (قوله ردع) وبطل السيد ما أنفق عليه قبل نقض التخيير لأنه لم يبرع عليه وإنما أنفق عليه
على أنه عبده قال الأخرى وقيد الفري بما إذا أنفق عليه بما راجع الخكم وهو ظاهر بل منعين ثم إن لم يكن
له مال فلا تطالب بذلك قال الرافعي ولو أقيم المكاتب بعد ما أنفق بینه أنه كان قد أدى التجريم حكمه بفسخه ولا
رجوع السيد لأنه ليس وانفق على صلح بغيره فيفعل متبرعاً فلو قال لست الاداء فعله قبل الرجوع
فيه وجهان قال الأسنوي وغيره الصبح مهماتهم الرجوع أى لم يفسخ وروى عن شرحه قال الإمام الخ
ضعف عش عبارة سم قال الرضى في الخادم وهذا مع مصادمه لا طلاقهم مصادم لنص الشافعي
والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المالك حضوره بخلاف وجوده بالبدل اه وأمر كاد الخادم
الغنى أيضاً كما رتفا (قوله واستحسنه) اعتراضية بين قال ومقوله (قوله وإن كان له مال الخ) عدل
لما قبله في الشرح ودسول في المتن لئلا ينعجم مع قوله إن وجده مالا نتأمل (قوله أن الخ) أى السيد
(قوله وحينئذ يردى إليه القاضي الخ) شامل لصورة الانعفاء سم (قوله ولم يستقل الخ) أى والحوال
عش عبارة الرشيدى هذا قيد لمن أى ما إذا استقل بالاداءه يعنى لحصول القبض المستحق خلافاً
للإمام والغزالي وهو قيد بالمصلحة أيضاً كما يعلم مما ياتي اه ومرآ نفعان النفسى وشرح المنهج ماوافقها
(قوله وظهور الفصل الخ) هو قيدان المتن وانظر معنى قوله ولومن المحصور رشدي ومرمن الغنى ما يعلم

في الرضى (قوله جاز السيد الفسخ) ظاهره ولو لا ذلك الحاكم لكن في شرح الرضى التقيد باذن
(قوله فبنتقض فسخه الخ) قال في الرضى وطالب السيد ما أنفق عليه أى إن أنفق بما راجع الخكم كلفه شرحه
لأن صلح المالك اه وفي شرحه لا يمتنع في مراجعته (قوله قال الإمام الخ) قال الرضى في الخادم
وهذا مع مصادمه لا طلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المالك
حضوره بخلاف وجوده بالبدل (قوله وحينئذ يردى إليه القاضي الخ) شامل لصورة الانعفاء (قوله إن
وجده مالا) قال في الرضى وشرحه وإن لم يجد له القاضي مالا فسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ فانه
اه فظاهره أنه لا يفسخ بغير إذن القاضي بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله ولم يستقل السيد بالاداء) قال
في شرح المنهج وخرج زباني ولم يأخذ السيد ما أخذ استقل لأنه يعنى لحصول القبض المستحق
اه (قوله وظهور الفصل الخ) قال الغزالي واستحسنه الشنخالا لئلا ينعجم مع قوله أن السيد
إذا وجد ماله أن يستقل بأخذه الآن يقال إن الحاكم يمتنع من الأخذ والحال هذا هو فلا يستقل بالأخذ اه

جاز السيد الفسخ فيعودنا
وتلمسوا تعاميل بين له مال
بني فبنتقض فسخه ويعنى
قال الإمام واستحسنه
يد السيد المضى الفسخ
كلوا غايته ثم حضروا
كان له مال أن الحاكم
وأثبت عند المكاتب وحوال
النص وطالب به وحلف
عين الاستظهار على بقاء
استحقاقه (د) حينئذ
(يؤدى إليه القاضي)
من ماله (أن وجد له ماله)
ولم يستقل السيد بالأخذ
ولومن المحصور وظهور
لمصلحة في العتق بأن لم
يضعه على المعتق لانه
ينوب عنه لعدم أهليته
تخلف غائبه ماله حاضر
أما إذا لم تظهر المصلحة فيه
فلا يجوز له ماله الاداء

عنه ولا السدا الاستقلال الانخذ (ولا تنسخ بجنون) أو فاعلم (السيد) ولا يجوز له أن يخرج عليه من ماله من جهة (ويفهم) المكتاب النجوم (إلى ولسه) إذا جن أو خرج عليه أو وارثا لما أن لا قائم مقامه ولا يفتى بالدفن إليه أي الجنون لعدم أهليته فبصرفه المكتاب في مقامه عليه نعم لا يفتى بغيره تلف في يد من تصبر بالدفن (٤١٢) بل لولي تحقيقه إذا لم يقبضه فأن قتل من في السطاح أن الجنون لا توجب الألباس وأن اتصل بالمرث لا ن شرب الجنون كضرب العاقل فقباه هنا الاعتداد بالخذ الجنون قتل ممنوع لأن المارح هنا على أخذ تلك والجنون ليس من أهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكتاب (سيدة) عمدا (بأمره) فمقتضى ما كان عفى على دية أو قتل خطأ أو شبهة (أخذها) أي الوارث (سيدة) (مما سمع) وبما سمع سمعان لم يفتى بغيره لأن السليمان المكتاب في المعاملة كالجني فكذلك الجنانية وقضية التلث وجوب بالدية للقتل بالقتل واعتصمه المقتني وقوله حسن الأم وأطال في رد ما اقتضاه كلام الروض وأصلها من وجوب الأقل من قيمته وارث الجنانية كالجناية على الأجنبية وبأن الفرق بينهما على الأقل (فإن لم يكن في يده شيء أصلا أو في بالارث (نله) أي الوارث (تجيز في الأم) لأنه يستغني به رده إلى محض الرق وإن رقت سقط الارش فلا يبيع به إذا عتق كمن ملك عبدا عليه دين (أو طلع) المكتاب (طهره) أي السيد

ممنوع ذلك القول (قوله ولا السدا الاستقلال الخ) أي ولا يجوز للسدا الاستقلال بالارث حتى لو أخذ لم يفتى بذلك عرش (قوله وديف المكتاب الخ) أي وجوب ما يفتى (قوله أو وارثا إذا مات) سكت عن دفعه إليها أي على السيد ولا يبعدها الحاكم سم (قوله أي الجنون) أي ومن معه (قوله في يد) أي السيد وقوله لتقصير أي المكتاب عرش (قوله عدا) أي قوله وطلع المكتاب في الغنى الاقوله وكان وجه ذكره إلى المتن وقوله أن لم يفتى بغيره وقوله وبوجه إلى المتن وقوله أن كان السيد إلى المتن وقوله ولو طلع المكتاب إلى المتن وقوله على ما ذكره هنا وقوله وأن ما تصدق إلى بحث (قول المتن بماله) أي حالا أو ما لا يدخل ما سكت به سم (قوله أن لم يفتى بغيره) لا يفتى بغيره بغيره وبما سكت به سم أي في الأثر في ماله لدية (قوله أن السيد الخ) قيل للمتن (قوله فكذلك الجنانية) أي في الجنانية نهاية ومغنى (قوله وجوب بالدية بالغنا بالفتا الخ) وهو المعتمد نهاية بغيره لا يفتى وهذا هو الظاهر وجوب الارش الجنانية على المذهب المقتطوع به اه (قوله وبأن الفرق الخ) أي في قوله وفارق ما صار الخ (قوله على الأول) وهو قضية التلث (قوله أو بغير الارش) أي أو كان ولو بغير الارش مغنى زنهاية (قوله أو قطع المكتاب طرفه الخ) وجانبه على طرفين سيد كجنايته على أجنبي وإن قتله فالسيد المقتضاه فان عفى على مال أو أكل القتل غير عمد فكجنايته على السيد مغنى وفي سم بعد ذلك عن الروض ما نهى قال في شرحه وكان سيد غيره ممن وثقه وهو واضح انتهى وقضية وجوب بالارث هنا بالغنا بالغ كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله لا يفتى بغيره أجنبيان عدا السيد ومن ربه السيد اه (قوله فان اختار العفو ففعاله الخ) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه أي عفا بغيره للفاعل ولكن في المغنى عفى بضم العين بخطه أي على المسحق انتهى ومقتضاه أنه معنى المعقول والتعوي له عليه الأولى في تصحيح المتن فانه صرح بأن عنده أخذ بخط الصنف سيد عرش (قوله وكان وجه ذكره الخ) يتأمل سم عبارة في قوله وبما سكت به ليس هو في الروض لم يذكر المصنف في جنباته على سيد قال ابن شهاب تراج إلى الفرق بينهما على ما في الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكن سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بما سكت به ما يقتضيه كتابه اه (قوله لمضاعف) لعله فيما إذا لم يكن في يد المكتاب شيء أو كان ولو بغير الارش أو وفيه ولم يقتدر المسحق على اثباته وقوله أو له أراج الخ فيما إذا كان في يد المكتاب ما في بالارث واقتصر المسحق على اثباته (قول المتن الأقل من قيمته والارث) في اطلاق الارش على ذمة الغير تغليب فلا يطالب أكثر ما ذكر ولا يفتى بنفسه إلا باذن سيده ويطى نفسه بالأقل بلاذن ويسئ من من اطلاقه أو أعتقه السيد وسكان يدفعه إليه إذا أعفى عليه ولا يبعدها الحاكم (قوله ولو قتل سيد الخ) قال في الروض وإن قتل إن سيد فليس اقتصاص فإن كان خطأ فكجنايته على السيد قال في شرحه وكان سيد غيره ممن وثقه سيد وهو واضح اه وقضية وجوب بالارث هنا بالغنا بالغ كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله لا يفتى بغيره أجنبيان عدا السيد ومن ربه السيد (قوله أخفها لماله) أي أصلا أو ما لا يدخل ما سكت به فتأمل (قوله بالغة ما بلغت) أي وهو المعتمد ش مر (قوله وكان وجه ذكره الخ) يتأمل (قوله الأقل من قيمته والارث) قال في الروض لا أكثر أي من قيمته بأن زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفتى بنفسه

(فاقتصاصه) بالدية كبقية في قتله (ولو قتل) المكتاب (أجنيبا أو قطعاه) عدا وجب القود فان اختار العفو (فعفى) بعد على مال أو كان ما فعله (خطأ) أو شبهة عدا (أخذ مما سمع وبما سكت به) إلى حين عتقه وكان وجه ذكره لهذا هنا دون جنباته على السيد المالك بغيره عند المحر يتسلم من غيرهم اجتهاد فاض لم تكف ووارثه الميراث كسأبه المستقلة بخلاف الأجنبي فانه لو لم يتعلق به المقتضاه حقه وألحقه إلى كفاة الرق للقاضي (الأقل من قيمته والارث) لأنه يملك بغيره نفسه

فلا يبق للاروش تعلق سوى رقبته فزمنه الاقل من فتحها والاروش وفارق ما رمى جنايته (٤١٣) على سدها حق السيد بتعلق بيده

دون وقتها لانهم لم يمسكه
فلمزم كل الاروش بما في يده
كدن العسله يتخلف
حنا يمس على الاجني انما
تتعلق وقتها فقط كما تقرر
فان لم يكن معشوق قد
الواجب وسأل السيد
وهو الجني عليه اوارثه
(تجيزه عن القاضي) قال
القاضي أو السيد ويبحث
ابن الرقة انما
كلام التبعين ان يسع
المروء في الجنايا لا يحتاج
الى ذلك الرهن انه لا يحتاج
هنا تجيز بل يتبين بالبيع
انما هو السكاته او يوجه
اطلاقهم بان قسبة
الاحتياط للفق التوقف
على التجيز والفرق بينه
وبن الرهن وانما تجيزه
فما يحتاج اليه من الاروش
فقط الا ان لا ياتي يسع
بعضه على الاصح (وسيع)
منه بقدر الاروش فقط ان
زادت قسمة على لانه
الواجب فان يوق منسئ
بقت في السكاته فاذا أدى
حسته من القوم عتق ولا
سرايه (والسيد فداؤه)
بأقل الامرين ويلزم
المسئق القبول لتسوف
الشارع للفق (واباؤه)
مكتابه ولو اعتق بعد
الجناية وأرأه من القوم
(عتق) ان كان السيد
موسرا في مسئله لا يوافق
أخذ من كلامه في احتاق

بعد الجنايا يتولى يده وفاقه المصوص الذي قطع به الجهوره الاروش بالقاد المزمع معنى (قوله فلا يبق للاروش
الح) أي واذا تجزها فلا يبق الح (قوله ما رمى جنايته على سده) أي بحث وجبت فيها السبه بالغة
ما بلغت عرش (قوله قدر الواجب) عبارة للمضى أو كان ولم يبق الواجب اه (قول المزمع وسأل السيد)
أي للاروش القاضي معنى وقوله تجزها أو جوبها عرش وقوله القاضي أي المزمع (قوله قال القاضي
أو السيد الح) عبارة النهائية أو السيد كقوله القاضي وما يصح من الرقة الح وديان الاجماع لا يحتاج للاحقهم
ووجه بان قسمة الاحتياط الح (قوله أو السيد) أي فانما امتنع من ذلك انما يوق الحق بضمه على الكاتب
وطاهره اه باسحار بان ذلك ولو بعد الجني عليه منهما عرش (قوله ويبحث ابن الرقة الح) أقره شرح
المنهج وقال المفسر وينبغي اعتباره اه (قوله والفرق) معلوف على التوقف شديد وقوله يندو بين
الرهن أي بما تقدم من ان العتق يحتاج له بخلاف الرهن عرش (قوله على الاجم) وقاله النهائية والمضى
عبارة ثالثة ومقتضى كلام المصنف انه يجز جميعه يسع منه بقدر الاروش قال الزكشي والذي يفهمه
كلامه انه يجز البعض ولهذا حكوا بقاها الباقي على كاتبه ولو كان يجز الجميع لمكان ذلك لا يحتاج
الكاتب في جميعه فحتاج الى تجز شديد ويحتاج له لا يفهمه عدم القيد للضرورة انتهى وما
أفهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتأني يسع بعضه فان لم يتأني لعدم رغبه قال الزكشي فالقبض
يسع الجميع للضرورة وما فضل بأخذه السيد اه وفي عرش عن سم على المنهج وقوله أي قول
الزكشي وما فضل بأخذه السيد نظر اه (قوله ان الرقة الح) أي واللازم كمنفى (قول المزمع) بقت فيه
السكاته) قال شرح الر وض وقسمة بقاها الكتاب في الباقي لانه لا يجز الجميع فيما اذا احتج الى يسع بعضه
خاصة لكن قسمة صدر كلامه ان لا يجز الجميع ويوجه بانه تجزى مرأى حتى لو تجزى ثم أرأه من الاروش أي
كلهما كما انتهى وقول المزمع السابق وانما يجز الح ووافق القسمة الاولى سم (قوله ولا سرايه) أي
على سيد معنى (قوله بأقل الامرين) من قسمة الاروش معنى (قوله لتسوف الشارع الح) قسمة لانه لو
كان غيره مكتوب فداؤه السيد لانه يلزمه القبول فلا يرجع وشديد بعبارة سم قسمة لانه يلزمه القبول
في غير المكتاب وقسمة نظر اه (قول المزمع ولو اعتقه الح) أي أو قلعه ورض ومضى وقوله أرأه أي بعد
الجناية معنى (قوله في مسئله الاضمان) أخرجه مسئله الاراء فراجع سم أقول قسمة لتسوف الح التي
عدم الفرق (قول المزمع ولزمه الفداء) أي أنه قال في الررض وفداؤه من يعتق بعقمان جني قال في شرحه بعد
تكماته عليه واعتق هو المكتاب أو أرأه من القوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلاف ما انتهى اه سم
(قوله بخلاف ما لو عتق بالاداء الح) أي فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايته عتق بالاداء فدى نفسه
أو اعتقه السيد تبرأ لزمه فداؤه معنى (قول المزمع وقتل المكتاب) بعد اختياره السيد الفداء من السيد فداؤه
أو قبله فلا يمس عليه وبطلت كتابته في حاله منفى (قوله وان لم يتلف وقاه) أي بالقوم معنى (قوله
الا بالاذن أي من سده كبره اه (قوله بقت في الكتاب الح) قال في شرح الررض وقسمة بقاها الكتاب
في الباقي لانه لا يجز الجميع فيما اذا احتج الى يسع بعضه خاصة لكن قسمة صدر كلامهم ان لا يجز الجميع
ويوجه بانه تجزى مرأى حتى لو تجزى ثم أرأه من الاروش في كل ما كتبا اه وقول المزمع السابق وانما
يجز الح ووافق القسمة الاولى (قوله لتسوف الشارع الح) قسمة لانه لا يلزمه القبول في غير المكتاب وفيه
نظر (قوله أنه لتسوف الشارع الح) أخرجه مسئله الاراء فراجع (قوله ولو اعتقه بعد الجناية) أي
أو قلعه كل الررض وقوله لزمه الفداء أي أنه قال في الررض وفداؤه من يعتق بعقمان جني قال في شرحه بعد
تكماته عليه واعتق هو المكتاب أو أرأه من القوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلاف ما انتهى اه (قوله
بخلاف ما لو عتق بالاداء بعد الجناية) أي فلا يلزم السيد فداؤه وبغدى نفسه بالأقل وانما يلزم السيد
فداؤه وان كان هو القابض للقوم قال في شرح الررض لانه يجز على قبولها فالحالة على المكتاب أولى اه

العلق وقتها سم (لزمه الفداء) بالأقل لانه فور قسمة بخلاف ما لو عتق بالاداء بعد الجناية ولو قتل المكتاب بطلت كتابته (وبان وقته)
فنوات محصل الكتابه السيد ما يتركه بحكم الملك لا الارث ويلزمه تجزها وان لم يتلف وقاه (والسيد قسما على قائم العابد المكتابي)

لما جاءه بذلك (والله) يكافئه (فالقائمة) هي الواجبة عليه لانها جناية يقتل فنهان قتله سيد له يلزمه الا لكفارة كما ياصله وحده فله عليه مما
 قطع في باب ما يتخلف ما لو قطع طرفه فانه يجنبه ولو قطع المكاتب طرفاً ايما المالك قطع طرفه ولم تراع شبهة المالك لان حصة الاثر اقوى
 منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف (١١٩) لا تبرع فيه ولا ينظر) كعماله بمن مثل لان في ذلك تخصيصاً للعق المصود (والله) ان

كان فيه تبرع كبيع بدون
 ضمن مثل ونحو من كل
 محصور بين الثالث لو وقع
 في مرض الموت أو خسر
 كالبيع نسيت ولو باكر
 من قيمته وان أخذ رهن
 وكفيل على ما ذكره هنا
 (فلا) يستقل به لان أحكام
 الرق جارية عليه ولو نقل
 البقي من النص امتناع
 تكفيره بالمال مع انه لا
 تبرع فيه وان ما قدس فيه
 عليه بما يؤكل ولا يباع
 عاده التبرع به لغيره
 وبما كان له يحرق قطع
 الساعة مما الغالب فيه
 السلامة وان كان فيخطر
 (ويبيع) ماله تبرع وخسر
 (بإذن سيده في الاظهر)
 لان المنع انما هو لحوق كونه
 قبوله منه تبرع عليه وعلى
 مكاتبه آخر بادام عليه
 نعم ليس به عتق ووطه
 وكفالة ولو يذنه كجاني (ولو
 اشترى) كل أو بعض (من)
 يعتق على سيده (مع) ولا
 يعتق على السيد استقلال
 المكاتب بالملك (فان عجز
 وصار للسيد عتق) عليه
 لغيره في ملكه ولا يسرى
 البعض في صورته إلى
 الباقي وان اختار سيده
 تخير بين امر في العتق (أو)
 اشترى من يعتق (عليه) لو

والا يكافئه) أي أو كان القتل غير عمد في ورشدي (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يكن على
 أنجي والاعلى السيد قد أؤده كالمهر من الرض والمثني (قوله الا لكفارة) أي مع الأمان ان كان عامدا
 عرش وشرح النهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يضئنه) قال الجرجاني وليس لسانه
 لا يفتن فعضا ويضئ طرفه غير رالفرق بطلان الكتابة بموته وقابض قطع طرفه فوالارض من ألسانه
 مفتي (قوله قطع طرفه) قال ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف الشافعي مسئلة نقص فها من المالك الا هذه
 وتكرار الوافي هذا في البحر عن نص الامم ثم قال وهو غير بيان انتهى والمذهب انه لا نقصا لشبهة الملك مفتي
 وفي سم ما نصه سبق ما لو قطع مطلقاً أو شبهه عمد أو قتله عدا أو غير ذلك لا شيء اهـ (قوله ولو براع الخ)
 وقال التلهاية وخلافاً للمثني (قول المتن لا تبرع فيه) أي على غير السيد مفتي (قول المتن ولا خطر) بفتح
 الطاء قطع مفتي (قوله كعماله) إلى الفصل في المثني الا قوله من كل محصور بالأك أو خطر وقوله امتناع
 تكفيره إلى ان ما تصدق وقوله لغيره ووطه وقوله وكان الولاء للسيد (قوله بمن مثل) أي
 بعض المثل مفتي (قوله كالبيع نسيت الخ) أي والفرع مفتي (قوله وان أخذته أو كفيل) لان
 الكفيل قد بغلس والرهن قد يتلفو يحكم الحاكم المرفوع اليه يسقط الدين مفتي (قوله على ما ذكره
 هنا) وهو العمد وان صح في كلب الرهن الجواز بالرهن أو الكفيل مفتي (قوله امتناع تكفيره بالمال)
 معتمد عرش (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره بالخ (قوله بما يؤكل الخ) أي من نحو
 لحم ونحو مفتي (قوله التبرع به) ظهره كشر النهج وان كان له قيمة تظهر وهو ظاهر حيث حرم
 العادة بأخذ ماله لئلا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض على هذا الخلفه لم يكن بعيدا عرش (قوله وبما
 ان الخ) عبارة للمثني واستثنى مما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة في فعل المصلحة كزوج البهائم وقطع
 السلم منها الرضا والجامع من الرقيق وقطع ساعة التي في قطعها خطر ترك في بقائها أكثر وله اقتراض
 وأخذ قراض ودية بثواب معلوم ويبيع ما يساوي مائة بما تعدا عشرة نسيت وقدر ان النسبة ضمن النقد
 ولا يربح به ولا يسلم العوض قبل العوض في البيع والشراء لا يقبل به من تارمه نقطة الا كسوا بكفايته
 فيسمن قبوله ثم يشكاته عليه ونفقته في كسبه والغافل للمكاتبان مرض تريه أو يجزئ لم المكاتب
 نفقته لانهم من سلاح ملكه وان جنى يسع فيهما ولا يفديه بخلاف عبده اهـ (قوله نحو قطع السلعة) عبارة
 النهاية قطع نحو الساعة اهـ (قوله مما الغالب فيه) أي في القطع عرش (قوله لغيره) فانه قد قدم
 في شرحه ولا يصح بيع وقبض في الجديان شراء عائشة لغيره كان باذنها ورضاها كان فضخا منها الكتابة
 (قوله ماله تبرع الخ) أي مما تقدم وقهره مفتي (قوله وخطر) الواو عني أو كغيرها النهاية (قوله
 قبوله منه الخ) أي قبول السيد من العبد ما تريه العبد عليه عرش (قوله بادام عليه) أي يذنه للسيد
 دونه على مكانة الآخر (قوله كجاني) أي انما تصدق محقة العتق والكتابة وما عدا من جواز الوطه فقد
 تقدم في الفصل الاول خلافاً لما هو عليه منعه (قول المتن من يعتق على سيده) أي من أمه أو أفرع مفتي
 (قوله في صورته) أي صورته لغيره البعض (قوله لما سرق العتق) أي من عدم ملكه اختياراً عرش
 (قوله لانه نكاتب عليه) عبارة للمثني لتضمنه العتق والإقامة النفقة اهـ (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أي ولو
 عن كفارة (تتمه) لا يصح ابرأه عن الدين ولا هبته بما لا يشترط الوأبال لان في قدره اختلافاً على

(قوله طرف أبيه للمالك قطع طرفه) بقي ما لو قطع مطلقاً أو شبهه عمد أو قتله عدا أو غير ذلك لا شيء
 (قوله كالبيع نسيت الخ) قال في الرض ويبيع أي وله يبيع ما يساوي مائة بما تعدا عشرة أي وأقل
 كان حراً (لم يصح باذن من سيده لانه نكاتب عليه كجاني (و) شراءه (بإذن من سيده) فانه لا يربح به ولا يصح اعتاقه
 أظهرهما الصواب فان صح الشراء (نكاتب عليه) فيصير رقاً وعتقاً وليس له نحو بيعه ولا يصح اعتاقه كجاني لغنه (بإذن من سيده) على
 المذهب لانه من الولاء وليس من أمه نعم لو اعتق سيده أو غيره يذنه مع

وكان الولد السيد (فصل) في بيان ما خلق في الكتاب الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافق أوتيان في الفاسدة الصحيحة تختلف

الكتاب وسيد أوارته
غير ذلك (الكتاب الفاسدة
لشرط) فاسد كان شرط أن
كسبه بينهما أو ما حقه
من الاداء (أو عوض)
فاسد كان كاتبه لم يخو
نخر (أو أجل فاسد) كان
يؤجل بمجهول أو يجعله
تجما واحدا أو لغير ذلك
كان يكتب بعض الرقيق
(كالمصنف استغناء)
أي المكاتب (بالكسب)
لانه يعق فيها بالاداء أيضا
وهو أغنى بمحصل بالتمكن
من الاكساب ونحو غيرها
الباطلة وهي ما اختل
بعض أركانها كاختلال
بعض شروط العاقدين
السابقة وكالعقد بموادم
وكسند ايجاب أو قبول
فهي لغو لا يعلق عتق
ان وقتت بمن يعق بعهده
وكذا يفرقان في نحو الخلع
والعارية والخلع (و) في
(أخذ أرض الخنا بعهده
(و) في أخذ أمه أو جيلها
من (مهر) عقد صحيح عليها
أودعه (شبه) لانهما
في معنى الاكساب (و) في
انه يعق (بالاداء) السيد
عند المثل بمك التعلق
لوجود الصفة ولكون
المقصود بالكتابة العتق
تتأثر بالتعلق الفاسد
ومن ثم لم يشركه عقد فاسد
في اذنتك (املا) في
انه (يبيع) اذاعتق

القول به بين العمد ولان الثواب انما يستقر بعد قبض الوهب ويقتصر ومثله باطلة سواء وصي
يعين أو بثلثه لانه لا يملكه غيره بل يملكه (قوله) وكان الولد السيد) ظاهر في المورثين سم عبارة
الرسدي أي في مسئلته اه وعبارة عرش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سببه المأجرت اعتقه عن غيره فلا ي
يظهر ان الولد لا يعقل ان غايته انه منتهى لغير السيد فهي تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم
الا ان يقال المراد ان سيد اذنته ان يعق عن الغير من غير هبة فيكون تبرعا محضا بالاعتقاد عن غيره وليس
بعبارة ولا هبة بل تبرع وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لانه كان الاعتقاد من المكاتب وتعذر وقوعه عنه
لعدم اهلية الولد صرف الي سيد تنفيذ الحق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفرق في الكتاب الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) القول المتن قلت في النهاية الا
قوله وله معاملته وقوله ولا بالاداء لو كمل السيد وقوله فيما اذا عتق الاداء وقوله اما اذا عتق بلا اداء الى وما
تختلف الصفة (قوله) ونحو الف المكاتب (الخ) بالمرع عطف على ما تفرق (الخ) (قوله) وغير ذلك (الخ) أي كسب
ما توافق أوتيان في الفاسدة التعلق (قوله) ان كسبا (الخ) أي أو ان يبيعه كذا معنى (قوله) المتن في استغناء
(الخ) شامل لمكاتب بعض الرقيق فلا يراد سم عبارة الجورى على المنهم ظاهر حتى في غاية البعض
والظاهر انه لا يستقل الا ببعض الكسب شعنا اه (قوله) لانه يعق الى قول المتن فان تعاقب في المتن الا
قوله وله معاملته وقوله بغيره من السفر وقوله وفي أم تبطل الى المتن وقوله فيما اذا عتق الاداء وقوله بعد تعلقه
(قوله) ايضا) أي كالصحة (قوله) وهو) أي الاداء (قوله) وتخرجها) أي الفاسدة عرش عبارة الفسخ
(تنبيه) قوله فاسد بعد الى الثالث كقوله واحد في الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء
وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختل بعضها باطل لا كون من أو كاتما ككون الصفة مختلة بان قصد
الاصحاب أو القبول أو أحد العاقدين مكرها أو مدينا أو مجنونا أو معتق بغيره مقصود كدم أو عيال يمول فان
حكمه الاغلاخ (قوله) لا يعلق (الخ) أي فلا يكون لغوا بل يعق معها الرقيق صنفه جود الصفة عرش
(قوله) ان وقعت) أي الفاسدة (قوله) وكذا يفرقان) أي الفاسد والباطل معنى ورشدي وعرش وقول
سم أي الصحيح والفاسد له من نحره في النسخ (قوله) وفي أخذ أرض الخنا بخل) أي من أجني فان كانت
من السيد لم يعلق من شأ في الفاسدة دون الصحيح سم على المنهم اه عرش (قوله) وفي أخذ أمه) أي كاتبة
(قوله) عند المثل) بكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله) لم يتأثر) أي عقد الكاتبة (قوله) بالتعلق الفاسد) أي
الذي تضمنها الكاتبة الفاسدة بمعنى لو عتق باطل لم ينجح واحدا مثلا فسد ومع ذلك اذا دفع المعلق عليه عتق
عرش (قوله) ومن ثم) أي لا جيل عدم التأثر بذلك (قوله) لم يشركه) أي عقدا الكاتبة الفاسدة عبارة المتن
وليس عقد فاسد بغيره بالاداء اه فقول عرش أي العقد الصحيح سبق قبل (قوله) وله) مبتدأ خبره ككسبه
(قوله) يبيعه) أي ونحوه) أي بل يملك (قوله) ان نفقت (الخ) عبارة شرح المنهج عطف على في استغناء الخ ورفي
انه يتبعها بغيره عن سيد اه أي بخلاف طرفة فانها على السيد سم عبارة المتن وقضية كلام المنصف
ان الفاسدة كالمصحة فيما ذكره فقط وليس مراد بالصفة أن نفقت تسقط عن السيد اذا استقل
بالكسب بخلاف الفطرة كإسباي اه (قوله) كطفرته) أي المكاتب فان الفطرة تلزم في الفاسدة تدون

نسبة وشراعية النسبة تضمن النقد قال في شرحه قال في الاصل ولا يرهن به لان الرهن قد ينفذان كان ضمن
النسبة فقال البغوي في تعاقباتي لم يجر لان لانه تبرع وقال الزواني في جمع الجوامع يجوز والناظرين
فيه قال الاذري وهو المذهب المنصوص عليه محرم الرافضين وبشرهم وما ذكره البغوي هو شاهد الفاضل
تبعه عليه اه (قوله) وكان الولد السيد) ظاهر في المورثين

(فصل الكتاب الفاسد بشرط الخ) (قوله في استغناء) شامل لمكاتب بعض الرقيق فلا يراد سم
(قوله) وكذا يفرقان) أي الصحيح والفاسد (قوله) ان نفقت على السيد) عبارة شرح المنهج عطف على

(كسبه) الحاصل هذا التعلق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له بيعه لانه كاتب عليه يعق اذاعتق وكذا ولها الكاتبة كاتبة طرفة
وقضية كلامهما ان نفقت على السيد كطفرته لكن قال الامام الغزالي

تسقط عنه خوم غير مملوئة معاملة (وكالتطبيق) بصحة (قوله لا يفتقر باراه) من التجوم ولا بدامن الفير عنه تبرعا أو دولة ولا بالاداء
لأن كليل السيد لتعذر حصول الصفوة أو (١١٦) في الصيغة لان التقلب فيها المعاوضة والاداء والإبرار فيها واحد (د) في ان كاتبه (تبطل

بموت سيده) قبل الاداء
بجزاها من الجانبين ولعدم
حصول المعلق عليه ولا
يعتق بالاداء لوارث
بخطاف الصيغة ثم ان قال
ان أدبت في أولها فلم
تبطل (د) في انه (يصح)
تجوبه بحسب موته واعتاقه
عن الكفارة (و) الوصة
وقبته وان ظن محصة
المكتبة لان العبرة بمعا
نفس الامر (د) في انه (لا)
يصرف البسهم المكاتبين
لانها حارة من الجانبين
فالاداء فيها غير موقوف به
وفي انه ينعمن السفر ولا
يطؤها ولا يعتق شجصيل
الفرج ومما تقرر وعلم ان
في كل من الصيغة الفاسدة
مقد معاوضة وان التقلب
في الصيغة معنى المعاوضة
ولي الفاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) أي الفاسدة
الصيغة والتعلق (في ان)
للسيد فمضها) بالفعل
كالبيع والقول كإبطالها
فلا يعتق بادهاء بعد التسع
لان تعلقها في ضمن
معاوضة لم يسلم فيها العوض
كإثباتي فسلم تزامر والملاق
الفسخ فيها فيه يجوز لانه
انما يكون في صحيح وتسد
بالسيد لانه يمتنع عليه
الفسخ في الصيغة كما تقدمه
وكذا في التعلق واما العبد
فيعوز له الفسخ في الصيغة

الصيغة عرش (قوله تسقط عنه) أي مالم يمتنع نهاية أي اتفاق بان يحضر عن الكسب أو ما فطره فلا
تسقط عن السيد في الفاسد وتسقط عنه في الصيغة مسم على المنهج (قوله معاملة) خلافا لنهاية
والفتى عبارة مسم عبادة الروض ولا يعمل سيده اه قال في شرحه هذا ما نقله الاصل عن غريب
البغوي ثم قال وله أنوى ونقل قوله عن الامام والغزالي أنه ان بعامله كالكتاب كانه محصية فوجد راحت
كلام البغوي فقرأ بما أخذ كذا ذلك تقرر بما على ضعفه إلى ان قال قال الاقوي قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله لتعذر حصول الصفوة) أي حيث كانت الصيغة لذا أدت فكانت حرة عرش وهي أداء أي الصفوة أداء
النجم من المكاتب السيد (قوله وأجزأ) أي ماذا كرم الإبرار أداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيها
لوتبرع عنه الغير أو لأنه نظر والاخر بعدم دفعه للعبدان أو أد التبرع عليه عرش ويظهر جواب
مثله في قول المتن في أنه لا يعتق باراه وما زاد الشارح هناك كإثبات الإشارة اليه من عرش (قوله وفي أن
كاتبه) الأولى ابدال الضمير بال (قوله واعتاقه) بالرفع رشدي (قول المتن ولا يصرف البسهم المكاتبين)
فلا أخذ من سهم المكاتبين ولم يغل بسفاد كاتبه فوجه السيد ثم علم فساده استمره معاد ما تصح على ما اعتناه
شرح الروض عرش وظهر ان عدم العلم بالفساد ليس بقيد (قوله وفي أن ينعمن السفر) أي بخلافه
في الصيغة فإنه جائز بلاذن مالم يصل النجم شرح الروض اه سم (قوله ويطؤها) وقوله الشيخ الاسلام
والفتى وخلافاً لما به (قوله ويطؤها) عبارة لنهاية ولا يطؤها وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى
ثم كسحت لاهو شمع فان إثباته سابق فلم يسد عبر عبارة الرشدي قوله ولا يطؤها الصواب حذف لا أنه
ولعل سم لم يطلع على النكسة وكذا كتب ما تصفوه ولا يطؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطه الأمانة
أي بخلاف الصيغة ويصير شرح الارشاد للشارح ووطها فلا حسبه ولا تفر ورواها انتهت فلتأمل
عبارة هنا اه (قول المتن أن السيد فمضها) أي القاضي ونفسه ولا يبطها القاضي بغیر اذن السيد
مضى (قوله بادهاء بعد الفسخ) أي بخلاف التعليق فإنه لا يبطل بالفسخ لما مر من أن التعليق لا يبطل بالقول
فاذا أدى بعد فسخ السيد عتق بقاءه التعلق عرش (قوله لان تعلقها بالخ) لا يظهر تفر بعبارة الفتى
وشرح المنهج بالفعل كالبيع والقول كإبطال كاتبها ان لم يسلم العرض حتى لو أدى المكاتب المسمى
بعد فسخه لم يعتق لانه وان كان تعلقاً فهو في ضمن معاوضة فإذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما تضمنه من
التطبيق اه وهي ظاهرة التقرب (قوله لم يسلم فيها) قدمه الفتى وشرح المنهج على التفرع ومعهلا
فدال المتن كما مضى (قوله كإثباتي) أي في مسئلة الخصاف (قوله فلم تفرم) أي الفاسدة (قوله فيه يجوز الخ)
وكان الأولى للمصنف أن يعبر بالأبطال كعبير به الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله فيه يجوز) (ليكن
لما كان للفاسدة ثمران ترتب عليها كالمصحة عبر بالفسخ تنبيه على أن له ابطال تلك العلاقة عرش (قوله
واخر عليه مسقه) أي بخلاف الصيغة فإنها لا يبطل بالجر على السيد بسفوه برفع العوض الخ وبلي كما تقدم
عرش (قوله فيما ذاعت الخ) سياق محذوف (قوله والام) أي بان تلف (قوله وفيه بالخ) هل العبرة في العتبة
بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فنظر وقاس المقبوض بالشرع الفاسد ان يكون مضموناً بالقص

في استقلال الخ وفي انه تسقط نفقته من سيده أي بخلاف ظن من ظن ما على السيد اه (قوله تسقط عنه) أي
مالم يمتنع سم (قوله معاملة) عبارة الروض ولا يعمل سيده اه قال في شرحه هذا ما نقله الاصل
عن محمد بن البغوي ثم قال وله أنوى ونقل قوله عن الامام والغزالي انه ان بعامله كالكتاب كانه محصية
وقد اذنت كلام البغوي فقرأ بما أخذ كذا ذلك تقرر بما على ضعفه إلى ان قال قال الاقوي قول الامام
والغزالي (قوله وفي أن ينعمن من السفر) أي بخلافه في الصيغة فإنه جائز بلاذن مالم يصل النجم شرح
الروض (قوله ولا يطؤها الخ) عبارة شرح المنهج وجواز وطه الأمانة أي بخلاف الصيغة وعبارة شرح

والفاسدة دون التعلق (د) في انما يبطل بخواتم السيد اطرع عليه كإثباتي فلا يسقط بخلاف نحو انما له العبد واخر
عليه في (انه لا يملك ما أنشئه) لفساد العقد (بل يرجع) فيما ذاعت بالاهل (المكاتبه) أي بعينه (ان يفرق في الإختلاف في المتن) وقبته

ولا تحرم النظر على السيد ولا توجب (418) عليه مهر او طه لها وفيه امر واخرى تبلغ ستم منوره (قلت اصح اقوال التقاص سقوط

أحد الدين بالآخر) أي
يقدر من مهران تقصافي
جميع ماسر وكما تقدس
(بلا راض) من صاحبهما أو
من أحدهما لأن طلب
أحدهما الاسترخاء على
عليه عين هذا فيجب
بيع نقد راول انتهى عن
بيع الدين بالدين اما
مخصوص بغير ذلك لانه
يشترى في التقدير مالا
يفتقر في غيره وامانته في
بيع الدين لغير من عليه
(والثاني) انما يسقط
(برضاها) لانه يشبه
الحالة (والثالث) يسقط
(برضا أحدهما) لان
للمدين أن يؤدي من حيث
شاه (والرابع) لا يسقط
وان تراضيا (واقه أعلم)
لانه يشبه بيع الدين بالدين
أما إذا احتجنا جنسا أو غيره
فماسر فلا تقاص كقولنا
غيره من وهم مقرونان
مطلقا أو مثلان لان حصل
به عشق لتصرف الشارع
اليه أموالا تنقأ جلا في
وجبه وجه الامام وتبعه
الباقى وانه شهد به نص
الام التقاص وفي آخر المنع
ورجحه البغوي كالقاضي
واقضاه كلام الشرح
الصغير لانتفاء المطالبة
ولان أجل أحدهما قد
يحصل عونه قبل الآخر لو
تراضيا يجعل الحال قصاصا
من المؤجل لم يميز كارجاء
وجل على ما إذا لم يحصل به

معنى أي بخلاف إذا كاتبه كتابه صححة امتنع على مال جوعه عس (قوله ولا يحرم) أي عقد الكتابة
الفاصة النظر أي إلى المسكاتب (قوله وفيه امر) أي من جهة اعتبارها في الكفار ونحوها عدم وجوب الارض
على سببه إذا جنى عليه ومنها ان السيد يمنع الزجر من تعليمها انما كالقصة ومنها ان له منع من صوم المكاتب
إذا خلف بغير اذنه وكان يضعه الصوم ومنها لا تلتزم طر كذا الفقرة قدس بغير عجز كلهم التمكن من
التصرف في موهبته من منع الاحرام ومخالفة اذا أحرم بغير اذنه وان يتخلل ومنها عدم وجوب الاستبراء
إذا عاهدت العوم منها ان كتابة الفاسدة الصادقة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة من رقبته بل
هي من رأس المال ومنها اذا زوجهها به بسد لم يحصل مهر ومنها وجوب الفطرة ومنها عليك الغيرة فان
الصحة تختلف الفاسدة في ذلك كله وقد أوصل الولي العرافي في نكتهما الصور المختلفة في نحو ستم صورة
ما ذكر منها في كفاية لاولى الابواب ومن اراد ان يادة على ذلك فليراجع النكتة معني (قوله تبلغ الخ)
أي جميع صور المختلفة فلا السوا الاخرى فقط لماسر من المعنى ولقول النباة بنو غير ذلك بل أو لمسا بعضهم
السنين صورة اه (قوله أي بقدره) الى قوله أموالا تنقأ جلا في النهاية (قوله وما يحل في بيع الدين لغير
من عليه) أي وهذا ليس كذلك مع أن بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كسار عن الروضة معني (قوله لانه
يشبه الحالة) أي لانه ابدال ما في ذمة بغيره فاشبه الحالة لا بد في ماسر من الرضا بل والمحتللة - في (قوله لان
للمدين الخ) أي وكل منهما مدين رشدي (قوله لانه يشبه بيع الدين) الى قول المتن ثم ان لم يكن في المعنى الا
قوله وبقي بالمتن وقوله اراد بها الى المتن (قوله مطلقا) أي حصل به عشق أولا (قوله أموالا تنقأ جلا في الخ)
هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو الممتنع معني (قوله ولو تراضيا الخ) أي
قيما اذا اختلف الدينان حالا وأجلا (قوله قصاصا) أي عوضا (قوله وقاية تقييد الوجهين الخ) والحاصل
ان التقاص انما يصح في التقدير فقط بشرط أن يضاد جنسا وسفقتن من جهة كسر وحلول وأجل
الاذا كان يؤدي الى العتق ويشترط أيضا كالمال الاسنوي ان يكون الدينان مستقرين فان كانا مسلمين فلا
تقاص وان تراضيا لا امتناع الا بتراض عنهما قاله القاضي والماوردي ونص عليه الشافعي وإذا منعنا
التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم وذات فاطر يرق في وصول كل منهما الى حقه من غير
أخذ من الجانبين ان يأخذ أحدهما مالا الا آخره يجعل الماخوذان شاعرا ضاعا عليه وردد له لان
لعوض عن الدراهم والذاتين جائز ولا حاجة حينئذ لقيض العوض الا خروا وهما عرضان من جنسين
فليقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجرز رده عوضا عن الآخر لانه بيع عرض قبض
القبض وهو ممتنع الان اسحق ذلك العرض بقرض أو اتلاف وان كان أحدهما عرضا والاخر نقد او قبض
العرض مستحق ما لاه رده عوضا عن القبض المسحق عليه ان لم يكن دين لان قبض النقد مستحقه فلا
يجوز له رده عوضا عن العرض المسحق عليه الان اسحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف أو كان غنما
وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من التسديتين من الذاتين بالتسليم لماسر حتى يسلم قال الاذري
وقضيته ان السيد والمكاتب عصيان اذا امتنعان التسليم وهو ما يذهب لغيرهم ان الكتابة جائز من
جهة السيد وله ترك الاداء وان فعل عليه وأجيب بانها انما بنا بما ذكر كولو يمتنعان تحريم المكاتب أموالا
استعملته مع امتناعها فماسر فلا يعمل كعلام معني دروض مع شرحه (قوله تقييد الوجهين)
الاولى تقييد الوجه الثاني كافي المعنى (قول المتن فان فضها) أي الفاسدة معني سم عن الكثر وفي
عش بعد ذلك عن المحبلى مانعه ومثلها الصحيحة اذا ما غلب السيد فضها بان عجز المكاتب نفسه أو
امتنع أو غاب على ماسر ولعله انما قصر على الفاسدة لان الغرض من الايتوقف على سبب اه (قوله
قد يجرز فلا يكون فضها كما هو ظاهر حتى اذا أدى قبل ال - رتق (قوله لان للمدين الخ) يفهم منه ان ذلك
الاخذ هو الدين (قوله أموالا تنقأ جلا في الخ) هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة (قوله فان فضها السيد) قال في

أو العبد (فليس بعد) ندبا احتياطا ثلاثا بخلاف (ولو أدى) المكاتب (المال فقال السيد) له (كنت فسعت) قبل أن تؤدى (فأنكره) العبد
 أي أسأل الفسخ وكونه قبل الاداء (صدق العبد بيمينه) لأن الأصل عدم ادعاء السيد فثبته البيعة (والأصح بطلان) المكتبة (الفاصلة
 بينون السيد وعماله أو غيره عليه) بالسفة (لا يجنون العبد) لأن الحظالة فإذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبتا أن تراجع (ولو أدى كتابا فأنكره)
 (سدا أو راد تصدقا) أي كل منهما باليمين لأن الأصل علمهما (وحلف الوارث على نفي العسل) والسيد على البت كعلم بتمامه ولو ادعى السيد
 وأنكره السيد جعل أنكره تبيها لأنه نفيه من أن اعترف بالسلم ذلك باداء المال عتق باقرادوه بنيه من أجل ما ذكر في الإنكار أن تصدقه
 من غير صدق (ولو اختلف في قدر الخوم) أي الاوقات أو ما يؤدى كل نجيم (أو صفتها) أراد (١٩٤) جهاما يشل الجنس والنوع والصفة وقد
 الاجل ولا يثبتة أو لكل

أو العبد إلى الكتاب في النهاية الاقوله لاهما إلى المتن (قول المتن فقال السيد) أي بعد ذلك معنى (قول
 المتن وانما) من زباده على الحرر ولو اقرض عليه لفهم الجنون بالاولى ثم بانه ومعنى (قوله بالسفة) أما
 الفاس فلا يطل به الفاسدة بل ببيع بالدين فإذا بيع بطلت معنى (قول المتن لا يجنون العبد) أي وانما
 واخر عليه كقدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المنكر لأن العطف أو يقضى ان اذا ضمير
 معنى (قوله فإذا أفاق) قضيت أنه ليس القاضي ان يؤدى من ماله ان وجده مالا وتقدم في المصلحة انه
 يؤدى ذلك ان رأى مصلحته في ذلك قال في شرح الروض لان الغالب هنا التعليق والصفة العلق عليها وهي
 الاداء من العبد ثم توجد انتهى اه عش (قوله جعل أنكره تبيها) الخ أي فيمكن السيد المفسخ
 الذي كان متعاقدا عليه ولا يفسخ بنفس التغير لما من ان المكاتب اذا عثر نفسه بدينه من الصبر
 والمفسخ ومن ثم عبره بقوله جعل أنكره تبيها لم يقل فسخا عش أمثل ففسخ قول شرح المنهج
 والمفسخ صار فسخا وجعل أنكره تبيها من عدم الاختياج إلى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تصدقه من غير
 عذر) ويقبل دعوى العبد اياه ان قامت عليه قرينة عش (قوله ما يؤدى كل نجيم) أي في كل نجيم معنى
 (قوله وقد راجل) كان قال المكاتب هو عثره أشهر وقال السيد ثمانية كذا في البصري على المنهج ورد
 عليه انه يغني عنه قول الشارح أي الاوقات لأن يكون ذكره نظر التفسير الثاني للجوم (قوله خلافهما)
 أي اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاسنوى الخ) اعني هذا النهاية والغنى (قوله بين ما هنا
 والبيع) فيقتضيان ههنا وأحدهما والآخر كما هي متوقفت (قوله أي ماداء بتمامه) إلى الكتاب في الغنى الا
 قوله لم تقسح إلى المتن وقوله وكان هو إلى المتن وقوله التي قطعه في اصحاب وقوله كل كتابا لا يمكن لاسرية
 وقوله يكلو أوصى إلى المتن وقوله يكلو قال في شرح (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزاد على ما عثر
 به في العقد معنى وشرح المنهج (قوله لم تقهره الكفاية) أراد به اصلاح المتن فأنشأ في شدي (قوله على
 التقدير) أي كونه البعض ودعة أو من النجيم (قوله أو قبضه من جنس الخ) يقتضي ان قيمته قد لا تكون
 من جنس قيمة العبد موصوفه من ان الظاهر ان كلامهما من غالب نقد البلمس عبارة الغنى وقد يتقاسمان
 بأن يؤدى الحال إلى ذلك بلفظ المؤدى وتوجد شروط التقاض السابقة اه (قوله بسفة) أي وبلس معنى
 عبارة عش قد به أي قوله بسفة أخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرأ) أي اما ذلك مقارنا باللوغ
 فليبحث لقوله ان عرف فسبق ماداء معنى (قوله عاقلا) الاصول كاملا كلفي عبارة غير مرشدي أي كلفني
 وشيع الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) أي فقال كنت محجورا على أو مجنونا ومزوجهما معنى (قوله لان الحق
 يتعلق ثالث) وهو الزوج وتوشل النكاح البيع فلو قال كنت عتقت البيع صيدا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن
 الكثرة أي الفاسدة (قوله تسوية الاسنوى الخ) العبد التسوية المذكورة ش مر (قوله بعض المقبوض)
 قال في شرح المنهج وهو الزاد على ما عثر في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقتضي ان قيمته

هو (أي العبد) عا أدى جبهه و) يرجع (السيد بيمينته) أي العبد لا يمكن رد العتق (وقد يتقاسمان) ان وجد شروط التقاض
 السابقة بان تلف المؤدى وكان هو أو قبضه من جنس قيمة العبد بيمينته (ولو قال كاتبه أو المجنون أو محجورا على) بسفة طرأ فأنكر
 العبد وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) بيمينه كما به (ان عرف فسق ماداء) لان الأصل بقاءه وقوى بانه ممن ثم صدقه كونه يدى
 القساعلى خلاف القاعدة وانما صدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عدله لان الحق يتعلق ثالثا بخلافهنا والام يعرف ذلك (فالعبد)
 هو المصدق بيمينته لان الأصل ادعاء (ولو قال) السيد (وضعت عند النكاح الاول وأقال) وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاشح)
 أو السلك صدق السيد) بيمينته لأنه أعرف بأمره وقوله والصورة أن التعيين

اختلاف قدر الاول لكن الخلاف فاذ لو مات عن ابنه وبعد فقال لهما وها كملان (كاتبين او كاتبتان انكرا) ذلك (صدقا) بينهما على
 نفي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله اذ انا وارثوا عليه لم يسع عليه قوله (وان صدقه) او فقلت ذلك بيننا فكتبنا وعلموا
 البينة (فان ائق أحدهما نصيبه) او (٢٢٠) أو ارض نصيب من التجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكه (بل وقفنا أدنى

العياصه هذا الجنون لانه معاوضه تحضه والاقدام عليها يقتضي اجتماع شراطينها بخلاف الضمان والطلاق
 والقتل انتهى شيئا زادى أى فانه يقبل من ذلك ان عرف عرش (قوله) اختلاف قدر الخ) أو أول أو اتعقا
 قلوا لكن اختلاف جنسا كد بنار ووب بساوى دبنار سم أى فالأولى اسقاط قدرنا كفى المعنى (قوله) أو
 قامت بذلك بينة أى أو نكلا وحلف العبد المين المردود معنى (قوله) أو البينة أى أو من العبد المردود
 واذا أراد إقامة بينة محتاج الى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولو حلف أحدهما ونكل
 الآخر ثبت الرق في نصيب الحالف وتروا المين في نصيب لنا كل معنى (قول المتن) فان أعتق أحدهما الخ)
 أى بعد ثبوت الكتابة بطريق مباشر معنى (قول المتن) فالاصح الخ) ضعف عرش أى كباياتى فى المتن (قوله)
 انه لا يعتق أى: سيصمغنى (قول المتن) بل يوقف أى العتق فمجان أدى أى المكاتب (قوله) وان عجز أى
 المكاتب عن أداء نصيبه لان الاخر قوم أى الباقى وقوله على العتق آثاره بل انه اذا كان أو ارض نصيبه
 من التجوم لم يعتق منه شئ بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالاراضى (قوله)
 ولو اؤك كاهه أى وبطلت كتابته بالابى معنى (قول المتن) نصيبه أى الذى أعتقه من المكاتب معنى أى أو
 أراء عنه (قوله) لما أعتقه أى أو أراء عنه معنى (قوله) لكن لاسرايه هنا) أى فى مسئلة المتن على هذا القول
 (قوله) على مامر أى فى أو ارض كطب العتق معنى وبمحمل ان مراد الشارح بمامر ما قدمه أنفاقى شرح
 ولو اؤك للاب (قوله) فان عجز بشرط الخ) عبارة للمعنى وان عجز فغيره الآخر عدا نصيبه قنا اه (قوله) لما
 تقرر أى أنفا (قوله) ونصفه للمكاتب أى يصرفه الى جهة التجوم معنى (قوله) أى كاهه أو نصيبه) اقتصر
 المتنى على المعلوم (قوله) هذه أى فمما لو قال بشر كى ما خ لزوجته وأما فى مسئلة تمنع قوله فالمذهب الخ
 عرش (قوله) لزعم النكر) أى السابق أنفاوا لما رتبتم على استنزاما وقوله لا اقراه عطف على استنزاما أى
 ولم تثبت السرايه باقرار النكر مما وجب السرايه (قوله) فكانت اتلاف الخ) واستشكل جمع السرايه
 من حيثان صفة المصدق بحكمه بكتابتها ظاهر او المصدق لم يعرف بشي ذلك وزعم ان نصيب الشرى
 مكاتب أيضا ومقتضاه عدم السرايه فكيف يلزم المصدق حكمه علم عدم استنزامه فهو جهاا صيب عنه بان
 المكذب يزعم أن الجسم من مقتضاه نفوذ اعتناك شرى كى موارنه كالوقال شرى كى فى عتق قد اعتقت
 نصيبك وأنتم موسر فأنافوا اخذوا بحكم السرايه فى نصيبه لكن هنالك يلزم شرى كى القيمة لعدم ثبوت
 اعتناقه وهنا ثبت السرايه باقرار المكذب وهى من أتر اعتناك المصدق واعتناقه ثابت فهو باعتناك
 لنصيب شرى كى بالقرين المذكور ويعنى قيمتها تلغى عنها ولا يفتى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاومه
 بل لا يلبس وان كان الحكم مسليا (قوله) فوجبت قيمته) تصرح بالفرع خلاف ما اعتد فى شرح
 الروض اه سم (قوله) وخرج باعتق الخ) * (خاتمة) * أو ارضى السيد للقره أو الملسا كى أو لعتناقه
 دبنه من التجوم تعينه كى أو ارضى به الانسان ويسلمها المكاتب الى الموصى به بتقر يقها أو بقضاء دينه
 منها فان لم يكن سلمها للقاضى ولو مان السيد والمكاتب عن بيعت على الوارث عتق عليه ولو شرى بل
 قد لا تكون من جنس قبعة العبد وصفه فان الظاهر ان كلاً من مان غالب نقد البلد (قوله) اختلاف قدر
 الخ) أو أول أو اتعقا قدر الكى اختلاف جنسا كد بنار ووب بساوى دبنار (قوله) لزعم منكر الكتابه) بهذا
 يفاوت عدم السرايه فى قول الشارح السابق لكن لاسرايه هنا الخ) (قوله) فوجبت قيمته الخ) تصرح
 بالفرع خلاف ما اعتد فى شرح الروض

نصيب الآخر عشق كله
 ولو اؤك للاب لانه عشق
 بحكم كتابته ثم ينتقل لهما
 سواء (وان عجز قوم على
 المعتق ان كان موسرا)
 وقت العجز ولو اؤك كاهه
 (والا) يكن موسرا (نصيبه
 حر والباقي من فلا حرقت
 بل الاظهر) الذى قطع به
 الاصحاب (العتق) فى الحال
 لما آتته (واضح) كما
 لو كاتبنا عبداً أو عشق
 أحدهما نصيبه لكن لا
 سرايه هلالان الوارث نائب
 الميت وهو لاسرايه عليه
 ومن لم يعتق نصيب الآخر
 ياداه أو اعتقا أو أراءه كان
 الولاء على المكاتب لأدب
 لهما عصبه على مامر وان
 عجزه بشرطه عاقدا ولا
 سرايه باقرار ان الكتابة
 السابقة تقتضى حصول
 العتق بها والميت لاسرايه
 عليه (وان صدقه أحدهما
 نصيبه مكاتب) مؤاخذه
 له باقراره واعتق التبعه
 فى الكتابة لضرورة كى
 أو صى بكتابة عبداً
 يخرج الابيضه (ونصيب
 المكذب فن) اذا حلف
 على نفي القسم بكتابة أبيه
 استعابا لاصل الرق فنصف
 الكسبه ونصفه للمكاتب

(فان أعتقه المصدق) أى كاهه أو نصيبه من السرايه به يقوم علمه ان كان موسرا) لزعم منكر الكتابه بقرين كله
 لهما فاذا أعتق صاحب نصيبه سرى اليه بقره عزمه كى أو قال شرى كاهه أعتقت نصيبك وأنتم موسر فأنافوا اخذوا بحكم السرايه الى نصيبه لكن
 لما ثبت السرايه فى هذه بعض اقرار ارضى النصيب بقبلة قيمتها ما فى مسئلة تمنع فى انما ثبت استنزاما لمزعم المنكر لا اقراه وقد كانت
 اتلاف النصيب فوجبت قيمته وخرج باعتق عتقه عليه بأداء أو ارضه لاسرايه

زوجته المكتبة أو دونها مراتز وجهها المكتبة انفسح النكاح لان كلامهم المثلث وجهه أو بعضه
فلا يشترى المكتبة زوجته أو بالعكس وانقضت عدة الخيال أو كان الخيال المستترى انفسح النكاح لان كلام
منهم المثلث وجهه أو بعضه

(كتاب أمهات الأولاد)

(قوله بضم الهمزة) القول منه المثلث الله عليه وسلم في الفنى القول لما كان الى تسمي قوله كلفه قربة
نما (قوله بضم الهمزة الخ) قضيتان فيما أربع لغات لكن الذى قرئ به في السبع ثلاثه على ضم
الهمزة ليس الافتح الميم وعلى كسر هاء في الميم الفتح والكسر يجبرى (قوله تسمع الشارح الخ) ويجوز ان
الشارح أشار الى تسمع الجوهري وان مراد ما ذكره الشارح سم عبارة الجوهري عن البلاوى ولما ثبت ان
يقول المثلث لم ينقل ما ذكره عن مصاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز ان يكون قاله في غير المصاح لكون
كلامهم يقتصر في المصاح اه وعبارة الفنى ويمكن ان تسمع الجوهري مختلفا واختلف الفخايف ان المصاح في
أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيوه أنهما زائدة لان الواحد أم ولقولهم الأمرة وقيل أصلية
بقراهم تامهت واذا قلنا بان يادة اختلفت في معنى قولين أحدهما ان المصاح يدق المفرد أو قبل أمهات جمعت
على أمهات لان الجمع تابع للمفرد والثاني ان المفرد جمع على أمهات ثم زيدت فيها المصاح أمهات قاله الجوهري
اه (قوله جعلها انقضاء الخ) هو التسمي من حيث النقل عن المصاح والانكسار جمعا للاصل أو لوجود
قربة به مما قيل هذا الجمع الهاء فيها يجبرى (قوله وكأنه قرأ) أى الشارح المحقق به أى بالجمع المذكر (قوله مما قيل هذا الجمع
الخ) حكمه الفنى عن ابن شهاب (قوله لان مفرد) وهو أم (قوله وتظهر ميمه وسوات) مرحوبان جمع
سم على ميموات من المقصور وعلى السماع سم يعنى فلا يقاس عليه وقد يجب بان مراد بان ميمه تظهر في
لور ودلى خلاف القياس لانه مقبس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما مضى من كلامه ان ما يجمع
على أمهات (قوله لكن الأول) أى أمهات وتو له والثاني أى أمهات (قوله بضم) أى المصنف رحمه الله تعالى
كلمه معنى (قوله تفاؤلا) ووجه ان الله تعالى بعقود فوارث وشوارح من النار فقال الله تعالى من فضله
وكرم ان يجربناو ولدنا وما استخناو أمهاتناو جميع أهلنا ويحبنا من معنى (قوله وبضم) أى أبواب العتق
هذا أى باب أمهات الأولاد (قوله فهو أقواها) والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لقرتب مسيه
عليه في الحال وتاخر في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لحوال من الاستيلاء أولا
ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء نهاية اه سم قال عرش قوله أقوى أى من حيث الثواب
وقد يؤخذ من هذا انه لا يرتب على عتق المستوفى ما يرتب على الاعناق المحجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعق
كل عضو من العتق عضوا من العتق اه (قوله ويجعل الخ) فضة هذا الجواب قد بد كونه قربة بقصد
التوسل للعتق سم عبارة الفنى والاولى ان يجي مقيد التوسل السابق في النكاح وهو ان قصد به مجرد
الاستمتاع فلا يكون قربة بأحصوله وهو نحو فيكون قربة اه وعبارة النهاية وهو أى قضاء الوطر قربة

(كتاب أمهات الأولاد)

(قوله تسمع الشارح جعلها الخ) أى ويجعل ان الشارح أشاوى تسمي الجوهري وان مراد ما ذكره
الشارح (قوله وتظهر ميمه وسوات) مرحوبان جمع سم على ميموات من المقصور وعلى السماع
(قوله فهو أقواها) والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لقرتب مسيه عليه في الحال وتاخر في
الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لحوال من الاستيلاء أولا ولان العتق بالقول
يجمع عليه بخلاف الاستيلاء ش هر (قوله ويجعل الخ) فضة هذا الجواب قد بد كونه قربة بقصد
قربة بقصد التوسل للعتق (قوله فلا بد من كونه قربة الخ) أى وهو قربة بقصد حصول
لها أو ما يرتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربان سواء المحجز والمطلق وأما

(كتاب أمهات)

بضم الهمزة وكسر هاء
فتح الميم وكسر هاء جمع أم
وأصلها أمه كفى المصاح
فهو جمع القصر دون
الاصول لكن لما كانت
يثبت الفرع يثبت أصله
غالب تسمع الشارح جعلها
تقلاصه جمعا لأمهات وكلمه
قربة به مما قيل هذا الجمع
مخالف لقيا من لان مفردة
اسم جنس مؤنث بغير ناه
وتظهر ميمه وسوات
ويجمع على أمهات لكن
الأول غالب في الناس
والثاني غالب في شيوخهم
(الأولاد) بضم باب العتق
تقاولا ونسخها بهذا اللفظ
فهو فهو أقواها لكن
لشائبة قضاء الوطر فيه
نوفان عبد السلام في
كونه قربة ويوجب بان
لوسائل حكم المقاصد فلا
يعدم ذلك كونه قربة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة انها على انه عليه وسلم استولدوا بنتا لقطبة بن ابراهيم وقالوا اعتقوا ولها حمى أثبت لها حق الحر به لانه انعتد
 سوا اجناس ومن ثلها تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بينهما فقال ابن داود واجتماعي اثباتا بغير قول الولادة فتسحب

في حق من قبله حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربان
 سواء الخبز والماء أو ما يتعلق به فان قصده حبث أو منع أو تحقيق خبر فليس بشر وتوالا فهو قرينة اه (قوله)
 والاصل فيه أي في الباب نهاية ومعنى (قوله في بيعها) أي أم الولد (قوله قبل الولادة) يعني قبل الحمل
 (قوله قال ابن سريج) اجتماعي انما لا يتابع مادامت حملها الخ اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحرم من وطئه
 المشبهة فانما لا يتابع مادامت حملها وتباع اذا وضعت وأجيب بقدم الدليل فيها يجوز البيع بعد الوضع بخلاف
 أم الولد سم (قوله أن يجب) أي ابن داود (قوله وقد ورد) أي الجواب المذكور وقوله بمنز واه أي
 زوال السبب الطلوي فيمتنع فيه (قوله وهذا الوصف) أي كون جنسها أثبت له الحر به الخ (قوله لانها
 تخص) أي من حيث الوضع (قوله والمفنون) أي والكثير أخذ من السياق والسباق (قوله ونظيره) أي
 مثال كل من اذا واثق ولو قال فهو اذا تم الخ كان أولى (قوله يخص الوضع) الأولى خص إقامة الصلاة (قوله)
 فكثرة الهوا الخ الخ لعل متعلق بقوله الا في بيان الخ والجله استنفاة (قوله وأتى باذا الخ) عطف على
 مجموع أي بان الخ لم يتعلقه لم تقدم (قوله لتندرجها) علة لقوله مع ان الموضع لان الضمير ليس الضمير بتأويل
 اصنافا لستة واه مبالغة لعله لقوله وأتى باذا الخ (قوله كما اشار اليه) أي الى كونه قليلا (قوله حره) أي
 قول المتن فلو ثبت في المعنى والى قوله حسا أو متافى النهاية (قوله حر) أي مسلم أو كافرا صلى أما المراد فبالد
 موقوف فان أسلم تبين نفوذ الاطلاق في رياء فتمت له عن التمايز (قوله وكذا بعض) هذا هو المعنى لعل الخ
 جرى عليه شقنا في شرح الرض من عدم نفوذ بالاد البعوض معنى عبارة النهاية ولو أولها البعض أمة ملكها
 ببعضها لم نفذ بالاد كما اقتضاه كلام المصنف ومحمدا للبعض وغيره وحرمه الماوردى ولا ينشك له كونه
 غير أهل الولاء لانها غايته عتقه فان عتقه فذلك لا يقتدر الماوردى من الرق بونه اه وسياق من
 سم ما يتبع بهذا (قوله ومكره) وهو محجور رصفه الوارد يعني أو كليهما المعنى (قوله ورج السبك) خلافه
 الخ وهو المعتمد ناهية بقول المال المعنى الى الاول عبارة كونه كاستيلاء الرافن المصر أشبه كونه كالريض
 فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالرافن المصر اه (قوله المثلث أمتنه)

قال ابن سريج أجمعنا على
 أنهما لا يتابعان مادامت حملها
 فتسحب فان طلع ابن
 داود لكن كل من الممكن
 أن يجب بان المنسح هنا
 لغير سبب هو الحمل وما
 طرأ لسبب زال بزواله
 لحدوث تحسن الماء الكثير
 بتغيره وقد رد زواله لان
 السبب ليس هو مجرد حملها
 به بل كون جنسها ثبت له
 انحر به ابتداء محجور ففسدت
 اليها تعالكن مستقرة كما
 هو شأن تراخي التابع عن
 متبوعه وهذا الوصف لم يقل
 فكان الحق ما استدله بان
 سريج (إذا) أو هاعلى
 ان لهما يقتضيان بالشكوك
 والمهروم والتأخر بخلاف
 اذا لم يتبين والمفنون ولا
 شك ان احوال الاماء كثير
 مفنون بل متبين ونظيره
 اذا تم الى الصلاة وان كنتم
 جنبا خص الوضع وماذا
 لتكرره وكثرة أسبابه
 والجنابة بان لنفسيتها
 ولكثرة الهوى عن الموت
 حتى صار كأنه منسى
 مشكوك فيه أي بان معه
 في فهو وانما سم وأتى باذا
 في واذا أمس الناس ضرمع
 أن الموضع لان نحو وان
 تعميم سيرة لتدريجها مبالغة
 في نحو نفهم واخبارهم
 بأنه لا بد ان يسمهم شي من
 العذابا وبان قل كما تلو

فيه تنكيره ضرر لفظ الهمى (أجل) حر كما وكذا بعضه لو يمجون أو مكره لو محجور رصفه وكذا قل على القول الذي
 اعتدما للبعضى كابن الرضا لعل رجع السبك خلافه وتبعه الأذرى والركنى ونرج والحر المسكاتب

خرج

فلا تعتق بجهته أنه متولد وأصله الممر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي أنه فيه مهادنة (٤٢٣) وإن قل لما تقدم في الفتق بقوله وأصله

أحد الشرطين الموسر

يسرى ومثله استلاد أصل

أحدهما ولو كانت حرة وجدة

أو حرة أمه وأصله وهو كافر

وبحال ينمو بينهما كلى

أملت مستولده أو وحيث

من غير فعله كان استدخلت

ذكره أو أمة المهرم

(فولدت) في حجة السيد أو

بعلونه بجملة يحكم بثبوت

نسبه منه وفي هذه الصورة

الأوجه كإرجاع بعضهم أمها

تتق من حين الموت فتلك

كسبها بعد (حيا أو ميتا)

بشرط أن ينقل كاه على

ما اقتضاه قوله ما في العدد

تبقى أحكام الجنين مع

انفصال بعضه كتم أو نه

وعلموا بمن الكفاية

ووجوب الفرقة بالجنانية

على الأم حيث تكونت تبعها

في نحو البيع والهبة

والعتق أو صرح غيرها

بأنه لا يثبت حكم انفصل

الأيستلين الصلاة عليه

إذا علمت حياته قبل انفصال

كسبه وإن مات قبل ذلك

والقود من حرز وقته وقد

علمت حياته قبل ذلك أيضا

لكن قال غير واحد أن

انفصال الكل لا يشترط

هنا أشوا هو صريح قوله

(أو ما تبقي بقية) كان

ويستعصم من شأنه لم

تضع الباقي أو مضيقها

تتضمن ظاهر ولو لقوا بل

بمختلف ما إذا لم يكن فيها

تتضمن كذلك وإن قل لو

استدخلت حتى سيدها المهرم بعد موته فأنما لا يصير أم ولا بنتا متفاديه لخال عاقله وإن كانت بنتا

الولد وورثته ليكون المتي محترما ولو لا يصير كونه محترما مال استدخلها خلافا لبعضهم فقد صرح

بعضهم بأنه لو أثر لفرز وجته فصاحت بنته فبطلت منه لطفة الولد وكذا وصمذ كرو يحس بعد أن ألقى

زوجته فاصغرته به أجنبية فبطلت منه نكاح وقوله بأنه لا ينفذ قال عيش والقربان للفرق بين

الموطأة لبنت أمته والشيبة ضعيفة اه وقوله ولو استدخلت في قوله فقد صرح في المتي (قوله فلا

تعتق بجهته) أي ساطقا أو في قبلة العجز أو بعده معنى (قوله أمته) أي التي أولها (قوله الممر

أنه ليس من أهل الولاء) لأن قال تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فقلت لا رن بعد الموت فيصير

حيث من أهل الولاء فقلت فيزيم مثله في المكاتب ثم رأيت الشارح يسط في شرح الأرشاد أمر القول بنفوذ

أبلا للمبعض سم (قوله استلاد أصل أحدهما) أي إذا كان الأصل موسرا ثم أمة وبغنى (قوله

ولو كانت حرة وجدة) غاية للمتن عبارة النهاية وبطل قوله أحبل لبعاله لو لم يحلل أو حرام بسبب حبس

أو نفاس أو أحرام أو فرض صوم أو أضعاف أو لكونه قبل استبراء أمه أو لكونه نكاحا ظاهر منها لم يكن قبل

الانكحار أو لكونه بجره له نسب أو رضاع أو صلابة أو لكونه بجره أو بعتة أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه أو بوجوه

في انقطاع وانما انتقضت به الإعلان الفرض ثم راعوا الزعم

وهنا يسمى ولدا (عقث) هو ماصب اذا تعد الجهور والمحقون على أن ناصها شرطها (عوث السيد) ولو يقتلهما الضير الضعيف أيما أمة ولن من مبداهن في حرة بعلومه وفي رواية عن درمنور في البيهقي عن عروضي الله عنسان السقط كغيره وقد لا تعلق بجمته كان ولت منه أمة مرهونة أو راحة تعلق وقتها مال أو بعدد المدن المأذونة في التجارة أو لورته وقد تعلق بالتركة دين وهو معسومات كذلك وتكون نزلها كالتصدق بها أو بفنائها استولى لها ورد استثناءه عنه ووال ملكه منها بجبر والنذر وكان أوصى بعقث أمة فخرج من ثلثه فأولها الوارث فلا ينفذ إلا بدفع انهما ملكه لثلاثين الوصية وكان وطن صبي له تسع سنين أمته فولدت لأكثر من ستة أشهر فخطبوا أن يحكم بولوغه قال البيهقي وتظاهر كلامهم أنه لا يثبت استيلاؤه أي ويقر بأنه بخطا للفساد لا بخطا لغيره (تنبه) القياس بجمته لكن لما أوهم العقث وان انتقلت عنه بمسوخ شرعي أظهر الضير ليسين لها نعمت الحق أن كان سيدها وقت الموت (أو) أحبل (أمة غيره) أو جعلته

(قوله وهنما يسمى ولدا) فضيق هذا لعدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني أنفا الجزم بذلك (قول المتن عقث بجمته السيد) ولو سببت مستولاه كافر زال الملك عنها ولم يعلق بجمته وكذا مستولاه الحر إذا ذر ولو قهرته مستولاه الحر يسيدها عقث في المال نهاية قال عث قوله ولو نذرت الخ أي بحيث تمكن من التصرف فيها وان تخلص بعد ذلك (قوله ولو يقتلهما) أي ويقر في المغني والى قوله المتن ويحرم في النهاية لا قوله فلو أولها إلى المتن وقوله وحذفه في الملك ما هو قوله شبهة الملك إلى المرقى وقوله كذا في إلقاء وقوله فيجاء يظهر إلى المتن وقوله وصرح أسله إلى المتن (قوله ولو يقتلهما) عبارة النهاية وشمل قوله عقث بجمته ما لو يقتلهما فأنما يعلق بجمته وإن استجلبت الشيء قبل أو أنه ويحذف منه في ذمتها أه أي بحيث لم يوجب القتل قصاصا ولا اقتصاص منها عث وعبارة المغني ودخل في قوله بجمته ما لا يقتل به بصرح الرافعي في أدائل الوصية لكل قول الدين المؤجل بقتل الرب الدين للمعدن وهذا مستثنى من قولهم من قبل يثنى قبل أو أنه عوقب بجمته كقتل الوارث المؤرث وبثب عليها القصاص بشرط ما لا ينفذ ظهر وجوبها أيضا لأن تمام الحصل هو حره يؤخذ من ذلك أنهما لو قتلت سيدها للبعض عبدا أنه يجب عليها القصاص لانها مال الجانية وبقية القصاص بغير مال الجانية والدية بالزهر (قوله وقد لا تعلق بجمته) كان ولت منه (الخ) عبارة والمغني ويستثنى من عقث بجمته ما لا يعلق بجمته ما إذا تعلق بها حق الغير من رهن أو أرض جناية ثم استولى لها وهو معسر ثم ماتت قبل فأنما يعلق بجمته وقد ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من الجانية ولا يعلق بها ولو رهن يجرى بجمته عن أبيه واستولاهما الأب قال القائل لا تصير أم ولد له خلقت من غير أمه له وعبارة النهاية في قوله ما إذا تعلق بالأمه حق الغير والأب ينفذ إلا بالذكي أو لأهله من معسر مرهونة بغير إذن المرحن إلا إذا كان المرحن فرسه كجائسه بعضهم فان انقل الرهن نفذ في الأصح وكذا لو أهداها ملك معسر أمته الجانية تعلق بجمته مال الأذا كان الحق عليه من مالها أه قال عث قوله فان انقل الرهن نفذ الخ ومثله قال البيهقي في الدين ثم ملكها أه (قوله أو لأهله المدن الخ) عبارة النهاية وكذا لو أهداها معسر جاريه بغير قصد المأذون المدون بغير إذن العبد أو الرماء أه (قوله وهو معسر الخ) راجع لكل من السائل الأربع كما علمت عما تقدمت عن المغني والنهاية والضير للمجمل (قوله وكان نزلها ملكها الخ) وكان أو لأهله أو أمته من رهن أو مائة أو مائة (قوله التصديق بها أو ثمنها) بخلاف ما لو نذرا عقثا نهاية (قوله ورد استثناءه) أي من كلام المصنف والأفهي على التقديرين لا تصير مستولاه عث (قوله بوال ملكها الخ) شامل لصورة ونذر التصديق بجمته لكن ذكر السيد السهمودي خلافه أنه ذكر كنه ما لم يعرضنا ذلك وأنه بعد القول فيه بزال الملك سم لكن في النهاية والمغني مثل ما في الشارح كنهنا إليه (قوله بجبر والنذر) أي وانما صرح به له إذا كان نذرا التصديق بجمته لان الشارح أثبت له ولا بد من نذر سيدي (قوله وكان أوصى الخ) وكان أو لأهله أو أمته شترها هو ونه شرط اعتناقه لان نفوذ ما منع من الوفاء بالعقث عن جمهوره وكان أوله كتاب أمته فلا ينفذ نهاية (قوله وتظاهر كلامهم أنه لا يثبت الخ) وهو العتق مخفي ونهاية قوله لكن لما أوهم العتق الخ) لا يثبات الاضمار أظهر في دفع الإجماع لأن الاضمار وإن لم يكن صريحاً في اتحاد مرجع الاضمار حتى يكون مرجع بجمته هو مرجع أصل أمته كان ظاهره في ذلك ظهورا تاما قري بمان الصريح بخلاف الاظهار فإنه وإن لم يكن ظاهراً في اختلاف الظاهر مع الضير قبله كان محتملاً لذلك احتمالا

(بنكاح) ولم يفرع عنها
لما قدمه في خيار النكاح أو
زنا (فالفرق) لسببها
لأنه يتبع أسرها وحرية
(ولا تصير أم وأباً للملكها)
لأن أسمة الولد انما تثبت
لها تبعاً لحريته وهو حق نعم
ان ملكها وهي حامل منه
بنكاح عتيق عليه الولد كما
باصله وحذفه لما قدمه في
العتق بما يشبهه ولكلها
ما لو ملكها فرعه كان نكح
حرمة أجنبي ثم ملكها به
أو مبدأ منه ثم عتيق فلا
ينفسخ النكاح فالأولادها
ثبت الاستيلاء وانفسخ
النكاح كما تفهمه بالعتق
(أو) حبسه أمته الغير
(بشبهة) منه مان ظنها
زوجها من غير أن كانت
زوجها أمتهان تزوج
حرمة أو موطئاً لا يظن
أنها الحرة أو أمته كما أنه
وكانه حذف العلم بخارج
به وهو ما لو ظن أنها زوجة
الامة فإن الولد فرق من
قوله أو لا بنكاح وكالشبهة
نكاح من غير بحر ينكحها
مراتاً (فالولد) سراً
بظنه وعليه قيمته لسببها
وخرج بتفسير الشبهة بما
ذكره المالك كالشبهة
وقدمت آتفاً والفرق
كان وطئاً بجمعة قالها عام
فلان فرسخاً لا يتلفظ بها
(ولا تصير أم وأباً للملكها)
في الظاهر لأنها لم تعلق به
في غير ملكه فلا ظن لحرية

فوالا لا تقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمائر لكن ليس صريحاً في اتحادهم وصف
كونهم أمتاً فليأتمل سم يحذف (قوله ولم يفرع) الى الفرع في المقتضى الاقوله وحذفه الى قوله لكونها وقوله فلو
أولادها الى المقتضى وقوله وكله حذفه الى قوله كاشبهه (قوله فالولد فرق لسببها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامة
المنكحة ممن يعتق عليه الولد لكونه بضاه فانه يصير حرمة أي كل تزوج شخص بامته بأبها فجلها فان
الولد يعتق على سيد هالاه ولولده عتق (قوله لانه يتبع أمتها) ويتبع الابن النسب وافر فهو صافي
الدين ولا يوجب البذل وقتر برأجزه وانفسخ ما في عدم جوابه كذا وانفسخ ما في النكاح وانفسخ ما في البذعة
والنكاح كتمه بامته (قوله تبعاً لحريته) أي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصديقي وصورة
ملكها لاملان ان تضع قبل ستة أشهر من يوم ملكها أو لا يطأها بعد الملك وتلد له دون أربع سنين نهاي يوم
قال عتق قوله وصورة ملكها الخ أي على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولاه (قوله بنكاح)
أي بخلاف ما لو ملكها حامل منه وتلا يعق عليه عدم نسبته شرعاً وقوله عتق عليه الولد أي ولا تصير به أم
وله عتق (قوله لم ينفسخ النكاح) لان الأصل في النكاح الثابت الدوام بمعنى (قوله فلو أولادها الخ)
خلافاً للمقتضى والنهاية عبارة ما لو استولاه الاولاد بعد عتق في الثانية وذلك انبها في الاولاد لم ينفسخ
استيلاءه لانه رضى برقوله حيث سمعها لان النكاح حاصل بحقق فيكون وطئاً بالنكاح لا بشبهة المالك
خلاف ما اذا لم يكن نكاحاً وهذا ما سري عليه الشخان في باب النكاح وهو للعقد وان قال الشيخ أن مجرد ثبت
الاستيلاء وينفسخ النكاح وما لا الامام وصححه الباقين اه وفي سم عن الروض عن شرحه في
الباب العاشر من أبواب النكاح مثلاً (قوله) وجتماعرة اما اذا ظن أنها زوجة الامة فالولد فرق من معنى
ونهاية (قوله بان تزوج حرمة أو موطئاً الخ) فلا شبهة كما قاله الزكشي ان الولد حر كأي أمة الغير اذا
ظن أنها زوجة من غيرها يتوهم (قوله أو أمته) عتق على قوله زوجته الحرة فعبارة الظاهر بان ظن أنها زوجة
الحرة أو أمتي التي انفسخت على ذلك لان ظنهما مشترك كمن بين غيره أو أمة فرعه أو مشتركتين فرعه
وغيره بخلاف بعضهم اه أي فالولد فرق في هذه الثلاث كجره الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض
رشدى (قوله وهو) أي ما سري به وقوله من قوله الحرة متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غير بحر ينكحها
الخ) أي فالولد قبل العلم حرمة أي فالولد الحاد قبل العلم بخلاف الحاد بعد رشدى (قوله والفرق)
وكذا لو أكرعه على وطئه أمه الغير كما قاله الزكشي في فتاوى البغوي واستدللت الامتدح كحرثاً ثم عتقت منه
فالولد له ليس بزمان جهته ويجب قيمته الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كلفروا (قوله)
كان وطئاً بجمعة الخ) كان باحسب الامة ووطئاً على قول من يقول بجوازها باحسب السيد فانت ولقد انه
لا يكون حراً عتق (قوله فلا تفرس ربه) (فرع) جاز يتب المال بكارية الاجنبي فيصالحها وان
أولها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعسواء كان فقيراً أم لان الاعاق لا يجب بيت المال معنى زاد
النهاية ولو موطئاً بامته أو أمته لم يملكها أياً كره على الوطئ فاذا ظهر كما قاله الاقوى ان الولد فرق
اه قال عتق قوله فلا نسب ولا يلا بد أي وعليه المهر حيث لم تطأه وصورة قوله ولو موطئاً بامته يتأخر وسمته
بالأولاد ما لو موطئاً بغيره تزوجته فلان ذلك قوله ان الولد فرق أي ولا حد على ما كان ممن يفتي عليه ذلك
لان الأصل والغالب اتحاد الضمائر وعدم تشبهت بخلاف الظاهر فانه ان لم يكن متمازراً في اختلاف الظاهر
مع الضمير قبله كان محتملاً لذلك احتمالاً أو بالذليل الأصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله
لأنه لا يقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمائر لكن ليس صريحاً في اتحادهم وصف كونهم
أمتاً فليأتمل (قوله وهو حق) قد يكون حرماناً وطئاً لها وانما حرمة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ)
الخ قال الصديقي وصورة ملكها لاملان ان تضع قبل ستة أشهر من يوم ملكها أو لا يطأها بعد الملك وتلد
له دون أربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا بخلاف ما لم يفرع به في الروض في الباب العاشر

الاولى ملككم له حق الملك
فيه كذبة مكاتبه وأما بنه
أذالم يستولها الابن
(فرع) ه فرع أمة متحبة
ثم أحبلها ثم أ كذب نفسه لم
يقبل قوله وان وافقه المقر
له لكنه يفرمه بنفسها
وتبعتها والمهر وتعتق بجمته
ويوقف ولها ما لم يجد
حقه خلفا المنكر وأحبلها
ثم أ كذب نفسه وأقر به
فكأمر كذا ذكره في
المعاوى وسكتا عما
أولها الأول ثم الثاني
أ كذب الثاني نفسه
والاوجه نبوت أيلادها
للازل لانها فاسمها عليه
أخرى ويلزم الثاني له قيمة
الولد والمهر والنقص (وله
وطه أم الولد) اجتماعا
بشبهه مانع ككونها محترمة
أوسلمة وهو كافر أو موطأ
ابنه أو مكاتبته أو كونه
مبعضا

الشبهة وهل ثبت نسبته من قبل المورث الثالث أم لانه نظر وظاهر اقتضاه على نفي الحرقة في هذه دون نفي
النسب والتصرح بنسبه في قبيلها وتوفي الثالث فثبت عليه الارث اذا عتق وعدم القتل بقتله الى
غير ذلك من الاحكام فليراجع اه (قوله) وكلكم له حق الملائخ) أي في ثبوت الاستيلاء والعقوب بالموت
عبارة ما تخفى ويستثنى من اطلاق معسائل منها ما لو أولد السيد أممها كانت فانه ثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو
أولد الابن لحرأمة بنته التي لم يستولها فانه ثبت فيها الاستيلاء وان كان الابن معسرا أو كافرا أو منها ما لو أولد
الشرى لأمه المتأمة المشتركة كذا كان موسرا كغيره فان كان معسرا ثبتت ابلا في نصيبه خاصة وكذا الأمة
المستتركة في فرع الواطئ وأجني اذا كان الأصل موسرا ولو أولد الابن لحر مكاتبته أو له في تنفيذ استيلاءه
أو لأول جهات أو جهتها كآدم القفال الأول ولو أولد أم متولده الموزة فنفذ يلاذه كإلاد السيد لها وحرم
على الزوج مدة الحمل اه وكذا في النهاية لا قوله ولو أولد الابن لحر مكاتبته (الح) (قوله) وأما بنه الخ) ويجب
على الأصل قيمتها وكذا مهران تأخر الأزل من مغيب الحنفية من المستثنيات ما لو وطئ أمًا شربها
بشرط الخلع بالبيع بانه لحصول الابن فحينئذ يمول وطئ بلاءه من بعض الغنمين وأحبلها قبل القسمة
واختيار التملك والاولى ونسب ان كان الواطئ موسرا أو كذا معسرا أو كذا معسرا أو كذا معسرا أو كذا معسرا أو كذا معسرا
الطيب والزوج ينفذ ابلا في قدر حصته ان كان معسرا أو يسرى إلى باقها ان كان موسرا منها يتعطف
(قوله) أذالم يستولها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه سم (قوله) لم يقبل قوله) أي في تنفيذ
استيلاءه (قوله) لكنه يفرمه) أي للمقره عش (قوله) نصيبها قيمتها) انظر ما مراد بالنقص المقر ومع
القيمة وسباني آخر مسئلة في الكتاب نقلا عن الرضا انه يفرم قيمتها رقيمة الولد والمهر وسباني ثم انه
يحرم عليه وطؤها حتى يشترها من المنة عتقته وظاهر ان محل الحرمان كان صادقا في اكدابه نفسه
رشدى ويحتمل ان المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمته بانه رغم الانفصال لا قيمتها
ونضالوطه فلا يتدرج الاول في الثاني (قوله) فكأمر) أي من عدم قبول قوله عش عبارة الرشدي أي
فيصرى في المدة عليه نظير ما مر في المدة اه (قوله) لا تخافوا معا لعلما (حرأ) أي با كذابه نفسه عش (قوله)
ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه انه لا يحكم بحر رشدي وفيه وقف بل الذي يفهمه المحكم بحر رشدي وهو
قياس ما مر في أول الفرع وقياسه أيضا انه يوقف الولد اعنا (قوله) اجاعا) الخ قوله وكله اكتفى في الغنى الا
قوله فيما يظهر من اطلاقهم وقوله ثم رأيت ان التي وقوله وصرح أصله (قوله) مانع به الخ) عبارة المعنى مانع
يحمل هناك مانع اه وهي أحسن (قوله) ككونها محترمة) أي على المحبل بنسب أو رضاع أو مصلحة مفتى
أو كونه بحسبة أو وثنية يامة (قوله) أو كونه بمعضا الخ) أي كون المحبل بمعضا أي أو كون الأمة مشتركة
بينه وبين أجني اذا أحبلها الشرى ملك المعسرا أو مشتركة بين فرع الواطئ وأجني اذا كان الأصل موسرا كما
مرغنى أو كونه موسري جنانا فعلا اذا كانت من محبل فاستولها الوارث والفرع وعليه قيمته يشترى بها عبدا
ليكون مثلها رقبته لا وارث ومنفعة للموسرى له ويلزم مهرها وتبهر ام ولد فتعتق بجمته مسلو به المنفعة
وليس له وطؤها لا بذن الموسرى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوز تبهره كذا صححه أصل الرضا وأ
كرهها أممها وقصد المأذون المديون لا يجوز له وطؤها لا بذن السيد والفرع ما لم يكره ان أحبلها وكان

من أول النكاح حيث قال ما نصه فيحرر أي نكاح بلاءه لا بالاعلى أبعد في فلو تزوجها أي الابن الرقيق
ثم عتق أو تزوج حرقة ثم ملكها ان لم ينسخ نكاحه فلا بد وألها في تنفيذ أي استيلاءه اه ولم يرد في
شرح على تقر بذلك وتوجهه عدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ أو ما قد والعارفون والشيخ أبو على
والبغوي وغيرهم وروى عنه الأصغر في وحرم به الخارزى والنقود قاله الشيخ أبو محمد ومال إليه الامام وروى عنه
البقيش ش مر (قوله) أذالم يستولها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه (قوله) والمهر
سكت عن قيمته الولد (قوله) ككونها محترمة أو مسلمة وهو كافر أو موطأ أو ابنه الخ) عبارة السيد اليهودى

معسر أثبت الاستدلال بالنسبة إلى السيد فينقد إذا لم يكن بعدان يبعث كالمروية ولا يجوز له الوطء قبل
 ببعده إلا بالذنن أو كونها أم ولد لم ينجس زوجه وطؤها في حال بدنه أو أم ولد أو بنت أو أم ولد كاتبتها نهاية
 أو كونها أم ولد فينقد فيها الاستدلال بغيره وضى أو سرى أو حناية (فرع) لو شهد اثنتان على إقرار سيد الأمة
 بأبلاذها وحكمه ثم جعاهن شهدتهما في غير ما يثبتان الملك بأن فها مولى بقولها لا سلطان للبعير ولا قيصة
 لها بانقرادها فان مات السيد معهما ما قام بهما إلى الأرض حتى يثبت أن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتطبيق
 العتق ولو شهدا بعتقه فمضى جسد الصفة وحكم بعتقه ثم جعاهن مامضى (قوله وأذن له) أي في الوطء بعد
 الإيلاد (قوله) استخداها وأبلاذها وأغارتها) أي ود لها مطلق الأول مسمى (قوله وأبلاذها) لأن
 نفسها ولو أحرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانقضت الأبلاذ ومثلها الملقن بعتقه بصفة والمدير بخلافه ولو
 أحره بعد ثم أعقه فان أصر عدم الانفصاخ والفرق تقدم سبب العتق بالوطء أو المسقة على الأبلاذ فحين
 بخلاف الاعتراف ولهد الواسق الإجماع الاستدلال بمات السيد لم تنضم لتقدم استحقاق المنفعة على سبب
 العتق ثم يمانية ومضى قال عرش قوله وانقضت الخ أي ورجع الاستحقاق لقسمة المسمى على الترتيب
 كانت والأفلا مطالبة على أحد وقوله لم تنضم أي لا يجوز ينقض عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو
 منع متوله فعل ميسر المسلمين اه (قوله) بان فحقها إذا قتلت جرم به المسمى بلا عرش (قوله) على بدل
 النفس الأولى على ما يشبه بدل النفس (قول المتن) وكذا تزويجها (الخ) وله تزويج بنته لجبر الإباحة على
 استمرارتها بخلاف الأم لفرأها ولا يجبر أبها على النكاح ولا له أن يشك بل لا ذن السيد بانه يجوز وما
 استثناه البغوي من أن البعض لا يزوجه مستوفيه منع كقوله البليغي لأن السيد يزوجه أمته بالملك
 لا بالولاية بمعنى وقوله وما استثناه البغوي الخ كذا في النهاية (قوله ولو مبعضا) معتمد عرش (قول المتن
 بغير ذنهما) أي بغير أو شيئا كان سلفها فدخل من غيرهما أبلاذها فمضى باقية على بكرها وإن ماتت
 وزالت الجدة لانهم لم يزل بكرها في الوطء قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ) عبارة أنها يقول الكافر لا زوج
 أمته المسلمة بخلاف مولى كان السيد مسلمانها كافر ولو وثنية أو مجوسية لأن حق المسلم في الولية أكد
 وحضانة ولها لها وان كانت مخرقة لم تبعت لها في الإسلام اه (قوله ولا يصح) إلى الفرع في النهاية والمغني
 الأقوله على ما حكاه الروايات عن الأصحاب وقوله كذا قال مالى وتصح كتابها وقوله سهل أشار الاختصار (قوله)
 ولا يصح) أي بيعها وقوله به أي بصفة بيعها على حذف الحذف (قوله) لأنه بخلاف لنصوص الخ) وبخلاف
 للإجماع وقد أجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد في
 المسئلة إذا قلنا الإجماع بعد الخلاف ورفع الخلاف حيث تفسد بالأبلاذ وبالأبلاذ على نعم الأحاديث
 في بيعها نهاية قال عرش قوله ورفع الخلاف معتمد اه عبارة المغني وقد قلنا الإجماع على عدم صحة بيعها
 واشتهر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه يحب مومالي المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأي ورأي عمر على أن
 أمهات الأولاد لا يبيعن وأما الآن أرى بيعهن فقال فبيدة السلماني أبك مع رأي عمر وفاربه بيع

وان أذنه ماله بعضه فبها
 يظهر من المطلقات خلافا
 للبليغي ثم رأيت شارحا
 رد عليه بما أشرف اليمن
 كلام الروضة وغيره (وله)
 (استخدامها وأبلاذها)
 وأغارتها (وارش حناية
 عليها) وعسى أولادها
 التابعين لها قوله فحين
 قتلا والبقاه ملكه على الكل
 وأما لم تجز أبلاذها
 المستدرة وتفر وجهان
 الملك وصرح أسهل بانه
 قسمتها إذا قتلت وكأنه
 اتفق عند متوله في إرش
 جنانية عليها لانهم قد
 يطلقون الأرض على بدل
 النفس (وكذا) له ولو مبعضا
 (تزوجها بغير ذنهما)
 الأصح لأنه على كل من غير
 مانع فيه بخلاف كافر في
 مستوفيه المسئلة (ويحرم
 بيعها) ومثاله ولها التابع
 لها كما علم من كلامه ولا
 يصح بل وحكمه قاض
 نقض على ما حكاه الروايات
 عن الأصحاب لأنه بخلاف
 لنصوص وأقيسة جلية
 وصح أمهات الأولاد لا يبيعن

ولا يورث ولا يورث يستمتع
بها سيدها مادام حيا
فاذا مات فهي حرة صح
العالم طئي واليهي وقته
على عروضة الله صواب
القطان وقته وهو المقدم
لان مع رايه يزداد تعلم
وخبر جاري رضى الله عنه
كما ينبع سرار بنا امهات
الاولاد والى على الله عليه
وسلم حى لاخرى بذلك باسا
امامسوخ أو منسوبه
صلى الله عليه وسلم استدلالا
واجتهادا فقدم ما نسب
الى من النسي المذكور
قولونا ولان ما كان فيه
من خلاف في العصر الاول
فقد انقطع وصار مجمعا على
منعه كذا قاله الكهنا
صحفا على آخر صدم
نقصه لان المسئلة اجتهادية
والادلة فيها متعارفة بتوضيح
كتابها ونحو بيعها من
نفسها وأخذته الزركشي
صحة: بيعها من تعق عليه
كاسلها وفرعها وقته نظر
اذ الاول قد صدقة لا يبيع
يخالف الثاني ويصح بيع
المرونة والجانية ولولده
المكاتب كس (ورهنها)
لانها تسلط على البيع
(ورهنها) ولورس هونق جانية
لانها تنقل الملك (ولو ولدت
من زوج ارقيا (أو) من
(زنا) أو من شهة بان ظن
كونها زوجنا لامة كالم
مما

الجماعة أحب البنان ذاك وحك
فقال اقضوا فيما أنتم قاضون فأقره ان أخالف الجماعة اه (قوله)
ولا يورث (والقى في النهاية والمغنى ولا يورث اه ولعل الر وابتعدت قد (قوله) وخبر جاري (أى الذى
استدله القديم على جواز البيع معنى (قوله) سرارينا) بنسبة الياء جمع سرية (قوله) امامسوخ (الح)
وقيل ان الذي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك كقالبان عر كاستغفار رعين سنن لوى بذلك باسا حى أخبرنا
بذلك رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى حى عن الخوازمي فذكر كنهه في زنا النهاية ويحتمل ان
يكون ذلك قبل النسي أو قبل ما استدله عر وغيره من أمر النبي صلى الله عليه وسلم على عقن ومن فسه
منهم لم يعلم ذلك النبي وهو ظاهر في ان قوله لا يورث بالنون لا بالياء قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه
اطلع عليه اه (قوله) استدلالا واجتهادا) أى من أخذ بانظار قول جاري والنبي صلى الله عليه وسلم حى
لا يورث بذلك أساس رشدي عبارة الجعري قوله امامسوخ أى ان قرئ لا يورث بالياء التقنية وقوله أو منسوب
الح أى ان قرئ بالنون وكذلك يصح كونه منسوباعليه مان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وأقره
لكنه ثبت ان لم يطلع وانما استدله بطريق الاجتهاد من جاري أى ظن جاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع
على بيعهن وأقره شيخنا عز زى اه (قوله) فلا ونصا) وهو الحديث السابق عن الدارقطني معنى (قوله) ولان
ما كلن الح) عطف على قوله لانه يخالف لخصوص الح (قوله) وصرار) أى البيع (قوله) ونحو بيعها) كان
يقربها نفسها فاعتق وتألفه بأمتثالها بدلها بجعري عبارة النهاية والمغنى وكيفية في ذلك هيبتها كما صرح
به البيهقي والاذرى بخلاف الوصية بها الاجتهاد الى القبول وهو انما يكون بعد الموت والعق يقع عقبه اه
قال الرشدي قوله بخلاف الوصية أى لنفسها أى فخرم لتعاطى العقد القاسد وكذا وقتها اه (قوله)
وأخذته الزركشي الح) عبارة النهاية قال الزركشي ينبغي بيعه مع الح وهو مردود اه وعبارة المغنى
وليس له بيعها من تعق عليه لا بشرط العتق ولا من أقر بيعها فان أولئك انهم من جهة المشتري افتداهوا
بيع من جهة البائع فصح نقل ملك اه (قوله) اذ الاول) أى بيعها من نفسها عقد صدقة أى على الاصع
وأن أخذ منه ان محل بيعها من نفسها اذ كان السيد الكل أما اذا كان بمضاهة لا يصح له عقد صدقة
كس وهو ليس من أهل الولاء وهذا ما أخوف من كلامهم لو أم من ذكر فوالهة كبيع فيماد كره وهذا كله
اذا لم يرتفع الابلاد فان ارتفع بان كانت قارة وليس تسلم وسيدت وصارت فتعاقه يصح جميع التصرفات فيها
فأوردت ملكها بعد ذلك لم يعد الاستيلا دلا نا بطلناه بالكية بخلاف المستواة المرونة اذ بيعت ثم ملكها
الرهن لاننا ابطالنا استيلا دفيها بالنسبة الى المرتهن وقد زال تعاقه وهذا هو الظاهر معنى وقوله وهذا كله
الح في النهاية مثله (قوله) ويصح بيع المرونة الح) عبارة النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الاولى
المرونة وهن موضوعا أو شرعيا كمن المستوفى غير حال الابلاد الثانية الجانية وسدها كذلك الثالثة
مستولة للفس اه قال عز حى قوله وهنا وضعنا أى بان رهنها الملك في حياته وقوله أو شرعيا أى بان
عون مالكوها عليه من فالر كتمرونية شرعاً وقوله وسدها كذلك أى معسر حال الابلاد اه (قول)
المزور وهن وهن) عبارة المغنى ويحرم ويطل بيعها وهن وهن بنسبة الدارقطني السابق في الاول
والثالث ولانها لا تقبل النقل فيها وقياسا لثالث جملها لان فيه تساهل على البيع اه (قوله) ولورس هونق
الح) عبارة النهاية وظاهر أن أم الولد التي يجوز بيعها لعققرهن وضى أو شرى أو جناية أو نوصها تمتنع
هيبتها اه (قوله) لانها تنقل الملك) والحاصل ان حكم أم الولد حكم القنة الاقما ينقل به الملك أو يؤدى الى
انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهم من يحرم بيعها لتعيبه ان لا تطلى العقود الفاسدة حرام وان لم

أى لان الكفر مانع (قوله) امامسوخ الح) قد يقال شرط النسخ عدم امكان الجمع وهو هنا ممكن بحسب
النهي على التزبه (قوله) وقته نظر) كتب عليه حر (قوله) وأم ولد المكاتب كس) في استثنائه نظر لان
المكاتب لا يصح استيلا د كس والله أعلم هذا آخر ما وجد على نسخة النسخ بر ام الدنيا بالازراع وعالم هذا

يتصل به المقصود كما نص عليه في الام كذا قاله الزركشي والميمري ولا تصح الوصية بولادتها ولا بغيرها
 ثم انه (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف وقلت (قول المتن قالوا ليس يدعى) استغن عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والنظار أخذ من كلامهم انهم ان كانوا من اولادها الاثبات حكمهم
 حكم اولادها ومن الذكر فلا ان الولد ينسج الام فواحدة كسمره (فرع) * لو قال امة أنت حرة بعد
 سوتى بعشر سنين مثلا فانما يتحقق اذا مضت هذه المدة من الثلث وأولادها الحادون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس الوارث ان تصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك و يعتقدون برأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه معنى (قوله وان ماتت امة) هذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم التبوع ويبقى
 حكم التابع كفي نتائج الماشية في الزكاة بخلاف المكاتب اذا ماتت أو عجزت نفسها بتبطل الكاتبون يكون
 الولد يقال للسيد لانه يعتق بعقدها تبعا بلا اداء امة أو نحوه وولها المستولدة انما يعتق بما اعتق هي به وهو
 موت السيد ولهذا الواضع أم الولد والمدبر يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتب اذا اعتقها يعتق ولها
 وولها الانصبة والهدى المذخور به حكمه الزوال الملك عنهم وولها الموصى يعتقها كالام فبقية الوارث
 ومنعتهم للموصى لانه بمن الام والمؤخر والمارة لا يتعدى حكمهما الى الولدان العقدا يشق بولاد
 المهرونة الحادون بعد الرهن غير مروهون ولها نفقة ونفقة بضمون ولها انصوبة بغير مقصود بولادها ودية
 كالنوب الذي طهرت الى الجحيم والى داره ولها الجانية لا ينسجها في الجناية ولها المدين مريد ولها العتق تصح
 شهادة على عذر أصله ولها ان القراض يقو به المالك ولها المستأجر في غير مستأجر ولها الموقوفة
 لا يتعدى حكم الوقف اليان المقصود بالوقف حصول القوائد والمنافع للموقوف عليه قال الزركشي وشابط
 ما يتعدى الى الولد كمالا يقبل الرق كقولنا عتق جارية شعبة عتق ولها وكذا ولها الانصبة والهدى اه
 معنى عبارة النهاية والولاء لحادث بين اوين يختلج الحكم على أربعة أقسام الاول ما يعتبر بالايون جيعا
 كالأكل وحل الذي يصح لنا كة والى كاتوا انصبة وجزا السيد واستحقاق سهم الغنيمات الثاني ما يعتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة أشياء النسب وقوا بعد ما حريه اذا كان من أمته ومن أمته من جهر بها أو ظنها
 زوجتها لحره أو أمته ومن أمته من الكفار والولاة لانه يكون على الواجب الى الاب وقد اخرج به وهو
 الثلث وسهم ذوي القربى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحريه اذا كان أبوه موقفا والى اذا كان
 أبوه حرا أو موقفا لاقصور ولدا منه ومن غير بيتا ومن ظنهم وجته الحرة أو أمته ولها مقفحة
 وحل حريتين مسلم وقد سبق في الرابع ما يعتبر بأحد هما غير معين وهو ضربان أحدهما ما يعتبر
 بأشرفهما كالأب والام والجزيرة ينسج من له كالأب أو أظفهما كالأب ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر بأشرفهما وذلك في النكاح والتمتع والعتق والاصح والاصح والعتق واستحقاق سهم
 الغنيمات ولها المدة والمعلق عتقها بصفلا يقعها في الحق الا اذا كانت ملابة عند العتق أو وجود الصفة
 وولها المكاتب للحادث بعد الكفاية بتمهارة واعتقا بالكتابة ولأشيعه ولها الانصبة والهدى الواجب
 بالتعين له أكل جميعه كالحري في الكلب تبعا لأصله وحري جماعة على انه انصبة وهدي فليس له أكل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه ولها المبيعة يشبهها بقاءه من الثمن ولها المهر ونفوق الجانية والمؤخر والمارة
 والموصى بها أو بمنعتها وقد خلصت في الموصى وتبين بين الوصية وموت الموصى سواء أوفيت قبل الموت أم بعده
 ولها الموقوفة ولها القراض والموصى بعهدها والموهوبه اذا وفيت قبل القبض لا ينسجها ما اذا كانت
 للموصى أم أو بمنعتها أحلامه عند الوصية فانه وصية أو حلت به بعد موت الموصى أو وافته الموهوب به بعد

بعد الاستيلاء قالوا ليس يد
 يعتق وان ماتت امة
 (عونه) ويقتن نحو بيعه
 (كهي) لأن الولد ينسج
 اسمه وفواحدة وكذا
 في سبب الاذن ثم لو عسر
 بغيرها

العصر بلا دفع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه وجعل الجنة
 مشوا بيهامه بن محمد شيرازي نبيه ونفعنا به وعلوهم في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحانك يا ذا الجلال والإكرام وسلم على المرسلين والحمد لله رب العالمين

كان ولدهما حرز و زوج زنا
 قمته ونحوه زوج زنا
 ولها من السيد فوسر
 وان ظهر الزوج والامتنع
 أن ادخال الكاف على
 الصغير فيه فوج شذوذهم
 ايتار الاختصار (وأولادها
 قبل الاستلام من زوج أو
 زنا لا يعقون بموت السيد
 وله بيعهم) لحدوثهم قبل سبب
 الحرية الا لزوم نظير ما لو
 أوله معسر فهو نفقة
 في الدين ثم ولدت من زوج
 أو زنا ثم ملكها فلا يعق
 ولها بموته لحدوث قبل
 سبب الحرية الا لزوم
 (فرع) في القاضى
 فيمن أقر بوطه أو شفعه فاعت
 أنها أسقطت منه الصغير به
 أو ولد بانها تصدق أن أمكن
 ذلك بينهما وحكى ابن
 القطن فيه وجهين يرجح
 منهما الاذى تصدق به أن
 اعترف بالخلع فلم يمس مدة
 لا يبق الخسل فيها يجتنبوا ولو
 ادعى وثقة سيدها ماله
 بسدها قبل موته فاعت
 قلها أي قبل الموت صدقت
 بينهما كاشته الأزواج وكلام
 النهاية يؤيده أمادها
 قلعه بعد الموت فظهر
 عدم تصدقها به لأن يدها
 عليه حثيث بضمان لانه
 ملك الغير وهي حرز تقبل
 شهادة الأب على ابنه بقراره
 بالاستسلاذ وان ضمنه
 الشهادة لولد الولد لانها
 تابعة المقصود والشهادة
 على ولده بالاستسلاذ وتسم
 دعواها على السيد لا يلد

القبض وقد جلت به بعد الهبة فانه يتبعها الحصول الملك فيها القابل حيث جاز كان كانت الموهبة بملكية عند
 انه يتقوى به جلت في حرج الاصل في الموهبة بملكية بعد الهبة وولده بعد القبض وولد
 المفسوس بنوا لمارتوا القبوضة يسبق فاسداً وبسوم والمبيع قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
 عليه تابع لوضع اليد عليها وعلى الضمان في ولدها ما اذا كان هو وجودا عند العلو بآ ولداً ولو تمكن من
 رد فلم يرد ولو لم يرد ان تصدق في الرد أو ان امرئان فرتوان ان تصدق لهما أو فهاواً أحد أصوله مسلم فسلم
 اه قال الرشدي قوله وخرامه السيد أي ما يجعل خرامه السيد فيما اذا كان أحد أو به عجز في الجزاء والآخر
 لا يجزى وقوله واستحقاق سهم الغنمة أي بالنسبة للحرز كواب كما اذا كان متولياً بين ما يسهم به وما يرضه
 وقوله لو إلى الأب أي حيث أمكن فلا يردانه قد يكون ولو إلى الأم قبل عتق الأب وقوله وقدوا الجزية بتأمل
 وقوله ولما لم يبعه يعني جلتها بخلاف ما يفهم فان أراد فيه الولد انفصل وقوله فان كانت الموهبة بمعنى التي
 قبضت وانظر ما ترتب على الحكم بكون ولدها موهوباً أو تابعاً اه وقوله وحري جعلنا الخ منهم الشارح
 وكذا الغنى كما نفا (قوله) كان ولده الخ أي الحادث قبل العلو وقبته نهاية (قوله) فوج شذوذ) ولوقال
 كاز وصلة حكم الولد حكم أمه لكان أولى لتشمل منه البيع وغيره من الاحكام بمعنى (قوله) ونظيره الخ عبارة
 النهاية في شرح قاله السيد الخ ويحل ما ذكره المصنف اذا لم تبسغ فان بيعت في برهن وضعي أو شرعي أو في جنابة
 ثم ملكها المستولي وهي وأولادها فانها تصير أم ولدي الصبي وأما أولادها فانها لا يعطون حكمها لانهم
 ولهم اقبل الحكم باستيلاذها ما لا حادثون بعدا بلاذها وقيل بيعها فلا يجوز بيعهم وان بيعت أمهم
 للضرر ودون حق الرهن والمجنى عليهم لا تعلق بهم فيعتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين بعد
 البيع لحدوثهم في ملك غيره اه زاد الغنى وظهر التعليق ان الحكم كذلك ولو كانت مملكية عند الود
 وهو ما في فتاوى القاضى اه (قوله) لحدوث قبل سبب الحرية الخ الا في قبل الحكم باستيلاذها كاحسن
 النهاية والغنى (قوله) وحري ابن القطن فيه وجهين يرجح (الخ) اتخذه النهاية بتقدير توفي فروغ ابن القطن
 لو قالت الامه تالي وطلتها السيد انقت سقطا صرت به أم ولدي انكر السيد الظاهر ذلك فن المصدق وجهان
 قاله الا ذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الأصل معها لا ينكر الا سقطا والعلق مطلقاً وفيها
 اذا اعترف بالخل احتمال الاقرب تصديقه أيضاً لان تخفى مدته لا يبيح الجلي مجتأ لها اه ولو اتفق على
 انها أسقطت واعتصم به سقط مصور وقال بل لاصور وفيه أصلاً فظاهر تصديقه أيضاً لان الأصل معه اه
 قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمد اه (قوله) وتسم دعواها الخ ولو ادعت المستولية
 ان هذا الولد حدث بعد الاستسلاذ أو بعد موت السيد فهو حرز وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستسلاذ
 فهو حرز مدعي بينهما بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبه بعلونه السيد وانكر الوارث فانها
 المصدقة لانها لا تملكه بغيره بخلافه في الأولى فانها تدعي حرزها ولو ادخل لا يدخل تحت المدعى عبارة النهاية ولو
 تنازع السيد ووارثه والمستولية في ولدها وولته قبل الاستسلاذ أو بعد ما القول قول السيد والوارث
 وتسم دعواها ولها ما حصى بولو كان لانه ثلاثاً ولادولم تكن فراشا ولا من زوجة فقال أحدهم ولدي فان
 عين الاوسا ولم يكن اقراره بقتضى الاستسلاذ لا حراً وثيقان وان اقتضاه بان اعترف بان لا يدها في ملكه
 لغيره الا صغر أيضاً الفراش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر قال القاضى فان تعذر قال القاضى ثم ان كان
 اقراره لا يقتضى بالاداء حرزنا لغيره لحدوثه وحده ولم يثبت نسبهم لولا وقف نصيبان وان كان
 اقتضاه الصغير نسب على كل تقدير ويدخل في القرعة لغيره ان خرجت القرعة فان خرجت لغيره
 صغر معه اه قال الرشدي قوله وان مات قبل التعيين هذا ما قبل قوله فان عين الاوسا وسكت عما اذا
 عين الاكبر والا صغر فالحكم فيها طاهر بما ذكره وقوله عتق وحده أي حكم به بعتة أي بعباقرة هذا ابني
 اذ هو من صبيغ العتق كما في باب وقوله ولم يثبت نسبه أي لان القرعة لا تدخل لها في النسب اه (قوله)

ولوفى المرض) الى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والمغنى الا قوله كلبته الى وكذا (قوله ووفى المرض الخ)
 عبارة للمغنى والنهية سواء أحيلها أو أعيقها في المرض أم لا أو صي بها من الثالث أم لا بخلاف ما لو أوصى بعبارة
 الاسلام فان الوصية صيها تحسب من الثالث لان هذا اطلاق حصل بالاستماع فاشبهه انفاق المال في القذات
 والشهوات (خاتمة) (قوله ووفى مرضه) كان أمه لها ما أوتت ولو ادعى الاستبراء وطفا فلا نسب ولا استبدال
 وان لم يبعدها فله أحوال أحدها ان لا يمكن كونه من أحدهما بان ولده لا أكثر من أربع سنين ومن وطع الأول
 ولا قل من ستة أشهر ومن وطع الثاني أو لا أكثر من أربع سنين من آخرهما وطأ فكلوا ادعى الاستبراء الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الأول دون الثاني بان ولده لما بين أقل مدة الحمل وأكثرها من وطع الأول ولما دون
 أقل مدة الحمل من وطع الثاني فيقلق بالأول ويثبت الاستبدال في نصيبه ولا يرثان كل معصرا ويسرى بان
 كان موسرا الحال الثالث يمكن من الثاني دون الأول بان ولده لا أكثر من أربع سنين ومن وطع الأول
 ولما بين ستة أشهر وأربع سنين ومن وطع الثاني فيقلق بالثاني ويثبت الاستبدال في نصيبه ولا يرثان أن كل
 معصرا وان كان موسرا يسرى الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولده لما بين ستة أشهر وأربع
 سنين ومن وطع كل واحد منهما وادعى أو أحدهما فما عرض على القائف فان تعدوا أمرا بالانساب باذناغ
 وان أتمت لكل منهما بولده وهما موسران وادى كل منهما بولده قبل الميلاد لا يخرج البسرى بولده ان
 يقتبها فنحصل اليأس من بيان القلبية عتقت بغيرها لا تقاها على العتق ولا يعتق بعضها بغيرها أحدهما
 لجواز كونها مستقلة لا تخر وتقتضي الحياة عليها ولو قلنا لولا بين نصيبهما لعدم المرجحون كانا
 معصرين ثبت الاستبدال لكل واحد في قدر نصيبه فاذما مات أحدهما عتق نصيبه ولا يرثه نصيبه فاذما مات
 عتقت كلها والولاء لعصبةهما بالسوية وان كان أحدهما موسرا عتقت نصيبه ولا يرثه نصيبه والفرع في نصيب
 المعسر نصف مقتضاها على الموسر ونصفها الآخر بينهما ثمان مائة الموسر أو لا عتق نصيبه ولا يرثه نصيبه فاذما
 مات المعسر بعده عتقت كلها وقفلوا لذين نصيبهما وان مات المعسر أولا لم يعتق منها شيء فاذما مات الموسر
 بعده عتقت كلها ولا نصيبها لعصبة وقفلوا لذين نصيبها الآخر أو ما لادى كل منهما سابق الآخر وهما
 موسران أو أحدهما موسر فقط في أي وضعية كاصليهما المعقوى بضاعتان ثم ينفقان علمها فاذما مات
 أحدهما في الصور الأولى لم يعتق نصيبه لاحتمال صدق عتق نصيبه الى لآخره ووقف ولا يرثه فاذما مات
 عتقت كلها وقفلوا السك والامان الموسر في الثالثة عتقت كلها نصيبه بولده ولا يرثه نصيبه ونصيب
 المعسر باقراره ووقف ولا يرثه وان مات المعسر أولا لم يعتق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذما مات الموسر
 عتقت كلها ولا نصيبه لعصبة ولا نصيب المعسر موقوف ولو كان معصرا بن فكلوا ادعى كل منهما مائة
 أو بولده قبل استبدال الآخر لها وقد تقدم حكمه بالبر والاعسار وقت الاحبال ولو عجز البسرين
 ففقد أم ولده أجبر على تخليتها لتكسب وتتفق على نفسها أو على إيجارها ولا يجبر على مقتها أو تزويجها كما
 لا يرفع ملك البسرين بالجزع الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنهت في بيت المال كما سرى النقات اه
 (قوله وان تجزعت عتقا فيه) أي في مرض موته ولا تظن الى ما فو نهى منافعه التي كان يستحقها في موته لان
 هذا اطلاق في مرضه فاشبهه ما لو تلف في طعمه وشربه وبالقياس على من تزوج امرأه أكثر من مهر
 منها في مرض موته نهاية (قوله المعسر السابق) أي في أول البلب في حديث ما ية القلبية عبارة للمغنى
 والنهية في ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولها اه (قوله يار بنالك الخ) أي بان القفا وميراثا مختص
 بلان التنازل بالجل ولما كان تمام التأليف من النعم حمد الله عليه كما جد على ابتدائه فكأنه قال الحمد الذي
 أفردني على انعامه كما أفردني على ابتدائه ثم ارجله الاجبة لافادتها الوام المناسب اعظام وقدم المسند
 المشتمل على الامروضه الخطا بغيره لاختصاص على حبل الرعنان ويكون جده على وجه الاحسان
 وينتد خطا بملك النان (قوله جد الخ) مفعول مطلق نوى فان الحمد (قوله واني نعمت) أي بني بها

ان ارادت اثبات استبدال
 لاتبس (وعق المتوادة)
 ووفى المرض وان تجزعت
 فيه أو أوصى بعقها من
 الثلث كلبته في شرح
 الاشارة الفرق بينه وبين
 ما سرى في جهة الاسلام وكذا
 أولادهما الحادون بعد
 الاستبدال (من رأس المال)
 مقدما على الدين والوصايا
 الغير السابق عند الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 يار بنالك الحمد كما ينبغي
 للجلال وجهك وعظيم
 سلطانك خدا واني نعمت

والارض وما شئت ربنا من
ثني بعد اهل الجنة والمجد
أحق ما قال العبد وكلنا
لك عبد لا نافع لنا عطفك
ولا معنى لمناصحت ولا
ينفع ذا الجند منك الجسد
وصل الله -م وسلم وبارك
أفضل صلاة وأفضل سلام
وأفضل بركة على عبدك
وبارك ورسولك النبي الامي
وأزواجه وذريته وعلى آله
وأصله وأصهاره وتابعيه
يا حسن الى يوم الدين كما
صليت وباركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم في العالمين
الناجدين محمد وكنابك بعظم
شرفه وكنة ورضاك عنه
ويحبب وترضى له -دد
معلوماتك ودرادك كائنات
أبد الابدين ودر الباهر بن
كلما ذكر كذا وكذا كره
الذكر ونكلا غفل
عن ذكر كذا وكذا كره
الفاولون وعلمناهم
برحمتك يا أرحم الراحمين
سبحانك وبارك العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين
والجنته ورب العالمين
أما لك اللهم بحلال وجهك
وباهر قدرتك وواسع
جودك وكرمك أن تنفع
بهذا الشرح المبجل منفعه
عالمه وإن عمن على
بالانحلاص فيسلك يكون
ذخيرة في اذاعت الطلعة
وان لا تعاقب فيسه ولا في
غيره من سائر أراى يتبع

ويقوم بحقها (قوله ويكافئ من يناله) هم عز في آتوه أي يساوي ما تزيمن النعم ويقوم بشكره (قوله
حدا كثيرا) كظهير به الآية عطف على حدا وافي الخ بعاطف مقدور (قوله ربنا) كظهير الا في منادى
بإعانة قدره (قوله علا السواب) أي بقدر تجسم من نور (قوله من ثني بعد) أي بعد ما كان الكسبي
والعرش وغيرهما مما لا يحيط به العلم علام الغيوب (قوله أهل النفاخ) أي أي أهل المدح والعلامة
وبجور الرفع بقدر برأت (قوله أحق الخ) مبتدأ خبره قوله لا نافع الخ ووجهه وكنا لك عبد معترض بينهما
(قوله ولا ينفع ذا الجند الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه وإنما يتفقه عندك رضاك
ورحمتك وما قدم من أعمال البر بفضل وكرمك (قوله أواز واجه الخ) عطف على عبدك (قوله كليليت)
لم يزد وسلب وان اقتضاهل حسن المعاملة اقتضاهل ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو المضاف
إليه (قوله وكنابك الخ) عطف على قوله كليليت الخ (قوله وما تحبب الخ) عطف على قوله ما يليق الخ (قوله
وعلمناهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر ان الشارح قصد بنون الجمع نفسه سمع غيره من
المؤمنين امتثال الخديت اذا دعوا ثم فعممو (قوله بالانحلاص في) أي في تأليف الشرح من الراء والسمعة
وحسب الشهرة والمحمد بيان يقصده نفع العباد ورضاهل الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها سبحانه
الهم الخ) انما ختم عليهم ذالآية التي نزلت في أذ كل أهل الجنة وما يضمنون به دعواهم من الجذب العزة
ربه ان يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم وكان القراغ بمحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبي محمد وآله وصحبه من تسويده
الحواشي الجامعة لعل من تأخرى الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد
ابن حجر الهيتمي المكي في مكة المشرفة زادها الله ثمرات وتكرما ومهاجرة وتعليقا في مستصغر ربيع
الثاني من شهر رنة ألف ومائتين وتسع وعثمان من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات
وأزكى الثنات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فانه كرم يعطى خبره أموال
والمرجو من اطلع عليها ان يدعو لقليل البضاة بانطير والمباعدة عن كل شر وضير وان
يقبل العفوات ويقفون التسهلات والسيئات فان الانسان غفل القصور
والنسيان خصوصاً في هذه الاعوام والازمان وإني والله معترف
بقصر الباع وكثرة الزلل ولكن فضل الله وكرمه
لا يعلل بشئ من العلل ونسأله حسن
الختام بحسب ما يحببنا بحسب عليه
وآله وصحبه الصلاة
والسلام
تم

ما سببت من الذنوب وعظيم ما اقترف من العيوب انك أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحببهم فيها سلام
وأخو دعواهم أن الناجدين رب العالمين

(بقول راجي غفران السلاوي رحمه الله تعالى عن أبي القاسم)

تحمدك اللهم منزلة الآيات تبصرة لادلى الالباب ورافع الهلالات عبرة لتزليجها عن القلوب الخباب
وتشكرك شرعت الحلال والحرام وأوتيت الكتاب وجعلته دى لكل خير يرام ونصلي ونسلم على
سيدنا محمد المومنين الله إلى النيران والساطع نور في أنقى الهداية بما ترجع الرب والمداهمات
وعلى آله خير آل وأصحابه ومن لهم مقتضى أموال لما بعد فتنهم بحمدته تعالى طبع حاشيتي العلامةين
والأمامين القدوتين حاشية العلامة الكامل والفهامة الفاضل الشيخ عبد الجيد الشرواني في قول مكة
المشرقة رحمه الله وأحله من دار الكرامة فوق مناه وحاشية الامام المحقق والعلامة الموفق الشيخ
أحمد بن قاسم العبادي رضي الله عنه وأرضاه ومن لطيف كرامته أنزل عظه على شرح نائقة المحققين
ومرجع ذوى الفضل من المدققين العلامة الشيخ أحمد بن حجر على من التهاج للامام الكبير والعلم
الشهير من من بحار فضله تغرف المتأخرون وهو الختاذ أظم ليل التشكيك وناله الناظرون الامام
أبو بكر بايعي النووي في القم على مذهب الامام الشافعي رضي الله عن الجميع وأسكنهم من دار فضله
المكان الرفيع ولا غرو ان كانت هاتان الحاشيتان من بحاسن البدائع ومن رفيع ما صنفه خصوصاً في
الفقهيات جنتان التحقيق كل جوهر فرد من درر التوضيح كل عقد مفرد لم يسبق لقرانه ما مثيل ولم
ينقل نور نجومهما قبل هذا الطبع في ذلك الشرح خصوصاً وقد تحلست غروهما ووثقت طرهما

بالشرح المذكور بحله من الحاسن نور على نور وذلك على ذمة الكرم الحاج فدا محمد

الكشميري في قول مكة المشرقة حفظه الله وجل سعاده ووقفه لشرائح خيرات واعمال

المبرات وقرن بالقبول سعيه وصرف الى الخيرات فعله ورأيه وذلك بالطبعة الجيدة

بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الجلودري قريب من الجامع

الازهر النير ادارته القمقر لغروب القدير أحمد الباني

الحلي ذي العجز والتقصير وذلك في شهر ردى

الجملة سنة ١٣١٥ من الهجرة

النبوية على صاحبها

أفضل الصلاة

وآتم التحية

آمين

* فهرست الجزء العاشر من حاشية العلامة الشيخ عبد الحيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
تحفة المحتاج بشرح المنهاج العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الوهمي المكرم رحمه الله تعالى *

صحيحة

٢	(كتاب الإيمان)
١٦	فصل في بيان كفارة اليمين
٢٠	فصل في الخلف على السكنى
٣٣	فصل في الخلف على الأكل والشرب
٤٤	فصل في صورة مشنونة
٦١	فصل في خلاف لا يدع أولاً بشرى
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل في نذر التسلي والصدقة والسلامة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضي انقضاء القضاة أو عزله
١٢٩	فصل في آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل في التسمية ١٦٣ باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي
١٨٦	فصل في الغائب الذي تسمع الشبهة ويحكم عليه
١٩٣	باب القسم ٢١١ (كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل في بيان قدر النصاب في الشهود
٢٦٧	فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكيفية الصلح
٢٧٤	فصل في الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل في الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى) ٣٠٢ فصل في جواب الدعوى
٣١١	فصل في كيفية الخلف وضابط الخلف
٣٢٦	فصل في تلويض البيتين
٣٣٧	فصل في اختلاف المتداعين
٣٤٨	فصل في القاتل ٣٥١ (كتاب العتق)
٣٦٦	فصل في العتق بالبعضية ٣٦٩ فصل في الاعتناق في مرض الموت
٣٧٥	فصل في الولاء ٣٧٨ (كتاب التدبير)
٣٨٦	فصل في حكم جمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة
٣٩٠	(كتاب الكفاية)
٣٩٩	فصل في بيان ما يلزم السيد ويسر له ويحرم عليه
٤٠٨	فصل في بيان لزوم الكفاية من جانب السيد
٤١٥	فصل في بيان ما تفارق فيه الكفاية لياطلة الفاسدة
٤٢١	(كتاب أمهات الأولاد)

Bibliotheca Alexandrina



0632841